

صلوات

على الامير والاميرة ابني رضى الله عنهما
الفرح فاما سلم الخوف وارتفع به يوم دعا اولاده ابو بكر بن ابي شيبه رضى الله عنهما
صلواتكم على المصطفى ورواه عن الامام محمد بن ابي شيبه رضى الله عنهما
انما قرئت في بيت الامام ابا عبد الله رضى الله عنه في يوم الجمعة في شهر ربيع الاول سنة ٢٠٠

الله اکر

جلد اول

فنیۃ فتاویٰ حمادیہ در علم فقہ

من مؤلفات مولانا ابوالفتح دکنی صاحب حسام الملوک

سبحان الله براهما وحمل الحنة متواهما

ام کتاب الطہارۃ تا کتاب الکفایۃ

در شهر جمادی الاول سنہ ۱۲۴۱ ہجری و دسی

مطابق ماہ دسمبر سنہ ۱۸۲۵ عسوی بمقابلہ کت

متعددہ تصحیح یافتہ باہتمام مولوی علام محمد داؤد

مطبع اسٹاک لیتھوگرافک پرنٹنگ پریس

طبع در آمد

نقشہ

فهرست جلد اول نسخة فتاوى حماديه از كتاب الطهارة تا كتاب الكفالة صفه

کتاب الطهارة ٢٠

کتاب الصلوة ٢٤

کتاب الزکوة ١١٥

کتاب الصوم ١٢٢

کتاب الحج ١٢٦

کتاب ^{در حقیقت و باری} ^{در بیان کماح} ^{در بیان کماح} ١٢٦

کتاب الطلاق ١٢٦

کتاب العتاق ١٢٦

کتاب الأیمان ١٤٣

کتاب الحدود و النکاح ١٩٩

کتاب السیر ٢٥٤

کتاب ^{فیه احکام المرتدین} ٢٨٢

کتاب المقيط و اللقطه ٣١١

کتاب الأباقي ٣١٤

کتاب المفقود ٣١٨

کتاب الشریکه ٣٢٢

کتاب الوقف ٣٢٥

کتاب البیوع ٣٥٤

کتاب الکفالة ٣٩٤

کتاب الحواله ۶۱۳ کتاب القضاء ۶۲۶ ۷

کتاب الشهادات ۶۲۸ کتاب الوكالة

کتاب الدعوى ۵۲۳ کتاب الاقرار

کتاب الصلح ۶۴۵ کتاب المضاربة ۶۸۸

کتاب الوديعه ۶۹۲ کتاب الحاربه ۷۰۱

کتاب الهبة ۷۰۲ کتاب الاجاره ۷۱۵

کتاب الاکراه ۷۲۸ کتاب الحجر والماذون ۷۳۳

کتاب النصب ۷۴۸ کتاب الشفعه ۷۵۷

کتاب القسمه ۷۶۱ کتاب المذبحه ۷۷۱

کتاب الصيد والذبايح ۷۷۳ کتاب الاضيئه ۷۸۱

کتاب الاستحسان ۷۸۲

کتاب احياء الموات والغرب ۸۲۹

کتاب الرهن ۸۳۸

کتاب الجنایات ۸۷۷

کتاب الوصايا ۸۹۱

کتاب العرايض ۹۰۵

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الکتاب فی الجہاد
والمناہج
فی الجہاد
والمناہج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي نور قلوب الموحدين بنور التوحيد والإيمان، وشج
 صدور العلماء بقبول الإسلام والاحسان، واحيي نوادر العارفين
 باعطاء المعرفة والإيقان، وخص من بينهم المجتهدين بزيادة أصابة
 الحق والاتقان، تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الذي أنزل الأحكام
 وشرع الشرائع وبين الحلال والحرام، أحل الحلال ليرتكبوه، وحرم الحرام
 ليبتئوه، علم واعلم، حكم واحكم، وعد واعد، أنى وأوجد، أمر بإتباع
 أحسن ما في السنن والكتاب، ومدحهم بقوله أو تلك الذين هدانا
 الله أو تلك هم أولوا الألباب، شهادة نبي مصباح مشارق خلاص
 الاعتقاد، كلمة نبي مفتاح أغراض نعمة الإرشاد، ونشهد أن محمداً
 عبده ورسوله الذي بلغ في تقرير ترضينيب المواعظ غايته
 الاستغناء، وبلغ فيما بلغ استقصاء إيضاح سنن سنن فرائض
 الأيمان، صلى الله عليه وعلى آله ما أضيف إصلاح منطق المبلى إلى الصوة
 وإفيض منقني زلال حكم الصغرى والكبرى، وسلم تسليمًا كثيرًا
 كثيرًا. أما بعد فقال العبد الراجي إلى رحمة الله الرب البار

أبو الفتح ركن بن حسام المفتي الشاكوري * أصله الله شأنه * ولعله
 بكرمه برهانه التي لما شرفت في بلدة مصر * وألله صانها الله عن
 الأهالي * بشرف مجلس من ساد أهل زمانه * وفاق زوى الحكومة
 في عصره وأوانه * بمعالیه العلیة * وشمائله السنية * هو الكامل
 الملمم بالأحكام * عند الدعاوى والزحام * العالم الفاضل
 المجتهد * الفاضل بين الحق والباطل بالغرم والجهد * العارف
 بعادات الناس * الباني على مباني الشرع والاساس * لا يقدر
 احدا ان يظهر خلاف الواقع بحضوره * لغاية احتشامه ونهاية
 شعوره * ولا يتمكن شهود الزور * ان يقدر مواعلي الحضور *
 لكمال ذكائه ومعرفته * وكثرة تجربته ومهارته * لان له ولا
 تنفيذ الاحكام * في خمس وثلاثين من الاعوام * ولعله ما قضى في
 الدعاوى * الا بما عليه الجمهور والفتاوى * المستجيع لقون الكمال
 الانسية * الفائق أهل زمانه بسجيته المرضية * شعر * وان
 يفيق الانام وذاك منهم * فان المسك بعض دم الغزال * الآو
 الاعظم المعظم * الاكرم المكرم * صدر صدور العالم * افضل
 أهل الاسلام واشرف بني آدم * اعني قاضي القضاة القاضي حماد
 الملة والدين احمد بن الامام العالم الكامل * استاذ الثقلين القا
 بحر المعاني * نغان الثاني * جامع الفروع والاصول * ناقل المعقول
 والمقول * قاضي القضاة القاضي المرحوم المخمور القاضي اكرم

الرحمن ، باسكا في محبوحة الجنان ، لا زال مصونا معصوما من عوائق الزمان
 وبوائق الحداث ، وفوض اليّ والى ابني العالم المستعنى بولانا داود ،
 اعلم الله خير الدين والدنيا ، الافتاء في القضايا والفصح للروايات وما عليه
 الفتيا شرعت انا وابني في تتبع الروايات ، وما عليه الاعتماد وتوافق
 الدرايات ، وما اجبنا الا بما عليه الاجماع والجمهور ، بفضل الموفق الرب
 المغفور ، واجمع عندنا اجزاء كثيرة منها نجوي الواقعات ، ولكن
 كانت الروايات ، اشتاتا متفرقات ، فجمعناها جعيا سهل الوقت
 بهما ، ورتبناها ترتيبا يسر الاطلاع عليها ، واوردنا كل باب
 موده ، وكل فصل موقعا ، ولقد كثرنا الروايات في بعض الابواب
 لان ثلاث موافقة لكل باب ، وهذا التكرار باب المؤلفين ،
 وعادة الاساتذة المصنفين ، ليجد الطالب في كل محل ما يطلبه
 ولا يبتلي في التصحح بتعبه ، والكتب التي استخرجنا الروايات
 منها ، الهداية ، والكافي ، والزيارات ، والسفنا في ، والمجدي ،
 والمضمرات ، وفرائد الدراية ، والعوارف ، واصول البلاغات ،
 والخوازمي ، والمستصفى ، والكفاية ، وشرح مجمع البحرين ،
 والتجريد ، وشرح الوقاية ، والتهذيب ، واللباب ،
 وتحفة العتقاء ، وفتاوى الحجة ، وشرح الطحاوي ،
 واسرار الفقهاء ، وحاشية الهداية ، والمحقق ، والنسفي ،
 والخلاصة ، والمحيط ، وفتاوى الناطقي ، وجامع الشرح ، والضيائي ، وشرح

الكنز المسافري * والمبسوط * واليتمية * والوزيرى * والواقعات
للحسامي * والذخيرة * والخاني * وكشف الغوامض * والنافع *
والتأريخي * وجواهر الفتاوى * وحاشية القدوري * وصلوة
المسعودي * وفتاوى البرهاني * والإسراجي * وفصول العمادي * وكشف
المكتوم * والمصنف * ومطلوب المسلمين * وفصول الاستروشي *
والكنز * وتبنيه الغافلين * وجامع الفتاوى * والكرواني * وعمدة
المفتي * والمشورة * وشرح الكنز * وعدة المفتي * وكنز التجائب * و
التبيين * والعالي * والظهيري * وحصر العلائي * والكبرى * والناصري *
والصغرى * ومنية المفتي * والشاهان * والبزدوي * ومنية المصلي *
رولواحي * وفتاوى النوازل * وعقيدة النجاح * وكشف البزدوي *
ومجموع النوازل * والغوامض * ودرر البحور * ومجمع البحرين * والتجسس *
والمنازع * ومفصل الشرحين * والكرميني * وشرح الهداية المسافري * وشرح
الندب * والينابيع * والقدوري * وشامل البيهقي * والمتفق * و
المنظومة * وناسيس النظار * والحايوي * وحاشية المنظومة * وخصار
الفتاوى * والمغرب * والقنية * ومختصر الكرخي * وفتاوى الحسامي *
والاقتضية * وكفاية الشعبي * وبستان الجليلي * وشرعة الاسلام *
وفتاوى انواع الفقه * وخزانة الفقه * واقليم الاسلام * وتفسير الدرر *
وفتاوى الطهيري البديعي * والترصيع * والانوار في مذهب الشافعي *
والعزيزي في شرح الوجيز على مذهب الشافعي * والوجيزين *

والحاوي في النبايع * والحرب * كل منها للشافعي * وفتاوى الفضل
 وفتاوى المستمعي * والشرح في * وحررته الفقه العليا * والمستفي * و
 فتاوى الأوزجدي * وتفسير الاحقاق * وجامع الجوامع * وتحسين
 المنقط * وتفسير البستي * وشرح الطوالع * وفتاوى اهل سمرقند * والفتاوى
 المرغنياني * وحياء العلوم * وفوائد المتأخر * واصول الامام الكرخي
 ومفاتيح العلوم * وفتاوى الصيرفي * والعيون * وعقيدة الجي
 اصحيح الفخار * وجميع الخواشي * وزيادات الغياثي * واصول الصفا
 والكامل * والجامع الصغير * وتحفة القراءة * وشرح ادب القاضي
 للنصاف * وتفسير الى الليث * ومستور القضاة * ومفاتيح الهدى
 والتوضيح * وروضة العلماء * وتوجيه المختار * وتفسير فخر الدين
 الرازي * وزاد الفقهاء * وتلخيص الجوامع * والايضاح * والتفصيل
 واصول النيران * والواقيت * والتحقيق * والتمهيد * وفصول
 الخياطي * ومدخل الكرخي * وتحفة الخاني * وعقيدة مولانا
 عبد العزيز * وعقيدة السفي * والقراخياني * وضوان القضا
 وكفاية البيهقي * وكشف المنار * والمختب شرح المسامحي *
 وشرح الآثار * والمحقق شرح المتفق * والمصابيح * وفقه الامام
 شمس الائمة الشرحسي * والمشكوة * وشرح المصابيح * والشرح
 الركني * وشرح العقيدة * والمدارك * وملحق البحار *
 ومعالم التنزيل * والحاشية للبردوي * والاصول ابن القاسم

وتفسير الامام الزاهد* والشرح الالامية* وحصر الايمان*
والمشارك* وشرح الآخر الالامية* وتفسير* الوجيز* و
تفسير التمهذيب* وشرح الارشاد* وفتاوى الفضلي* و
فتاوى الابانة* وكنز العباد* وفتاوى البخاري* ومختصر
الماجيني* ورسالة الامام شهاب الدين* ونوازل البكري*
ومختلف الفقه* وشرح المشارق لمولانا علم الدين* والمهذب
شرح القدوري* ورسالة الاحتساب* وتفسير الشيخ شهاب الدين
السهروردي* والصاب* ورسالة النكاح* وتاج القصص
في تحف الرخص* وزبدة الاصول* واحكام كلمات الكفر
وتفسير الكشف* وعمدة الاصول* وشرح الجي ذر*
فلما فرغنا عن جمع هذه المسائل الشريفة سميناها بكتاب
الفتاوى الحمادية* لتكون مجودة مقبولة مشهورة معولة*
فان الاعتصام بذيل الكرام* يورث المقاسد والمرام*
جعلنا الله واياكم من الذين رضي بفضله عنهم* وصلى الله على
خير خلقه محمد وآله اجمعين* كتاب الطهارة*
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من توضأ وأحسن التوضؤ
خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت اظفاره* من الكافي
الاصل ان التوضي بالماء المطلق جائز بالنص والخبر*
والمطلق المستعرض للذات دون الصفات* لا بالنفي ولا

بالاثبات * واريد به هنا ما يتوكل اليه الافهام بمطلق قولنا الماء كماء
 السماء والمد ونحوهما * واذ فته الى البر للتعريف لا للتقييد * اذ
 يفهم بمطلق قولنا الماء فاذا بطلت صفة الاطلاق لم يتوضأ
 كالاستنجة والحل وماء ابا قتي والمروق وماء الورد * كانه لا يستحق ماء ^{مطلقا}
 اذ لا ينصرف افهما ما اليه عند الاطلاق * ولهذا يقال لم يشتر
 الماء وان شرب المرق * ولو كان ماء حقيقة لما صح نفيه * لان
 الحقيقة لا تسقط عن المسمى * من المتصني والاصل في هذا ان
 التوضي بالماء المطلق جائز مادامت صفة الاطلاق باقية * فاذا
 بطلت صفة الاطلاق لا يجوز التوضي به * من التحفة ^{الماء} واما
 المطلق اذا اختلف به شيء من المائعات الطاهرة ^{على وجه} زيول
 اسم الماء * ومعناه بالطبع وغيره بان صار مغلوبا به فهو ملحق ^{بالماء}
 بالمقيد غير انه تعتبر الغلبة او لا من حيث اللون والطعم * ثم من
 الاجزاء فيظن ان كان شيء يخالف لونه لون الماء مثل اللبن والحل
 والعصر وماء الزعفران والمعصر والزردج ونحوها فان العبرة
 فيه للون ان كانت الغلبة للون الماء يجوز التوضي به * وان كان
 مغلوبا لا يجوز * وان كان يوافق لونه لون الماء نحو ماء البطيخ
 وماء الاشجار فان العبرة فيه للطعم ان كان شيئا له طعم يظهر في الماء
 فان كان الغالب طعم ذلك الشيء لا يجوز التوضي به * وكذلك نحو
 نقيع الربيب وسائر الانبذة * وكذلك ماء ابا قتي وماء المرق

وماء الورد ونحوهما وان كان شيئاً لا يظهر له طعم في الماء فان العبارة لكثرة
 الاجزاء ان كانت اجزاء الماء اكثر يجوز التوضي به والافلا من
 الكفاية * ويجوز التوضي بماء خالطه شيء طاهر فغير احد او
 كماء المد والماء الذي يختلط به الأسنان والصابون والزعفران
 ما لم يزل عند اسم الماء من الخائفة ولا يجوز التوضي بشيء من الاشنة
 ولا بشيرها من المائعات نحو الخل والمرق الابيض التمر فانه
 يجوز التوضي عند عدم الماء المطلق في قول ابى حنيفة ربح الاول *
 من الخلاصة ولا يتوضأ بشيء من الاشربة واما التوضي بنبيذ
 التمر عند وجود الماء لا يجوز بالاجماع * وعند عدمه كذلك عند
 ابى يوسف ربح * وعند ابى حنيفة يجوز * وعند محمد ربح يجمع بينهما
 من شرح المجمع وروى نوح ابن مريم عن ابى حنيفة ربح انه يقيم
 ولا يتوضأ به * وهو قول ابى يوسف والشافعي ربح وهو لا
 وعليه الفتوى * من النصاب ولا يجوز التوضي بنبيذ الزبيب
 هو الاصح * وفيه خلاف بعض الناس * وكذلك لا يجوز بماء
 العنب وهو الصحيح وفيه خلاف ابن ابي ليلى اذ لم يكن مشتد *
 اما التوضي بنبيذ التمر اختلف العلماء فيه * والصحيح ما قاله
 ابو حنيفة ربح آخر وهو قول ابى يوسف والشافعي ربح انه لا يجوز
 لان الله تعالى اوجب التيمم عند عدم الماء المطلق ونبيذ
 التمر ليس بماء مطلق * من التبريد الوضوء بكل ماء لم تخالطه نجاسة

او شيئا طاهرا نزل اسم الماء ورقته عنه جائزا وان وجدنا منغير اللون * من
 الحميدي شرح الهداية ولا يجوز التوضي بما سوى بيضاء التمر من الانبذة
 الزبيب ونحوه جريا على قضية القياس * فانما يقتضي عدم جواز التوضي
 بجميع الانبذة * لا بما لبست بماء مطلق بدليل انه لا يسبق الفهم اليها
 عند ذكر الماء المطلق فاستبهمت المرقق ونحوه * الا ان النص وسرد في
 بيضاء التمر يقتصر الحكم عليه * لان المعدول به عن العاس بالانزلا
 فيه الراي والنظر وقال الاطاعيجي يجوز التوضي بسائر الانبذة لانه
 بيضاء التمر في الرقة والسيلان فيلحق به * قلنا سائر الانبذة
 لبست في معنى بيضاء التمر من كل وجه * لان في التمر صلاية
 من انتشار اخضره في الماء كالا انتشار ما ينتشر من احد
 يكون قليلا فيمكن ان يكون عفوا فلا يخرج الماء
 الطهورية بخلاف الزبيب ونحوه فان فيه رخواوة في
 من اجزائه اكثر مما ينتشر من اجزاء التمر فلا يكون
 بيضاء التمر من كل وجه فلا يلحق بدمنزلة الحدث
 لا يلحق بالحدث السابق في جواز البناء * لانه لا
 معناه من كل وجه * من التهذيب طاهر اختلط بالماء
 لونه ولم ينزل اسمه ورقته كالزعران وغيره او الخبز اذا
 في الماء يجوز التوضي به خلافا للشافعي رح * من جامع الشرح
 بخار المرط اذا ارتفع الى الكوة واستجد وخرج من شرق الباب وتجمع اوارتفع

الى السقف واستجده ثم ذاب فانيما اصاب ذلك الليل نجسه
 واذا ارتفع بخار البيت الى الطابق واستجده ان كان ارتفاعه من موضع
 نجس فهو نجس * واذا ذاب ذلك واصاب شيئا نجسها * وان كان
 ارتفاعه من موضع طاهر فهو طاهر ورأيت في موضع آخر فالطابق
 نجس قياسا وليس بنجس استحسانا * وصورة ذلك اذا احتوت
 العذرة في بيت فاصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده
 استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة فيه * وكذلك الاصطبل اذا كان
 حارا وعلى فوقه طابق * او بيت البالوعة اذا كان عليه
 طابق فغرق الطابق وتقاطر منه * وكذلك الحمام اذا ارتفعت
 فيه النجاسات فغرقت حيطانه وتقاطرت * وكذلك لو كان في الاصطبل
 كوز معلق فيه الماء فترشح من اسفله الكوز وتقاطر * ففي القياس
 يكون نجسا * لان الكوز كان طاهرا في الاصل * وكذلك الماء الذي
 فيه وصيرورة الاسفل نجسا موهوم * والمستيقن لا يزول بالموهوم *
 من الاسرار ولا يقال ان يبيذ التمر ماء لانه لو كان ماء حقيقة لم يترشح
 استجماله على الماء اذ لا ترتب في استعمال جنس المياه * ولان المائبة
 مغلوقة بمحلاوة التمر * ومن سقاه ماء على الحقيقة فذلك جهل منه
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم سقاه ماء مجازا على اسم ابتدائه
 كما سقاه تمرا ولا اشكال انه ليس بتمر وهو مائع يشرب * فيثبت ان
 البديل عن الظهور الاصل وهو الماء الصعيدي لا غير * من الهداية

والغدير العظيم الذي لا يتحرك لحد طرفه بتجريت الطرف
 الآخر إذا وقعت نجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء من الجانب
 الآخر * لأن الطاهران النجاسة لا تصل اليه * إذا أثر التحريك
 في السراية فوق أثر النجاسة * ثم عن البيهقي رحمه الله أنه يعتبر التحريك
 بالاعتسال وهو قول أبي يوسف رحمه الله * وعندنا بالتحريك باليد *
 وعن محمد رحمه الله بالتوضي * وجه الأول أن الحاجة اليه في الحيض
 أشد منها إلى التوضي * وبعضهم قد روه بالمساحة عشرة
 في عشر بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس وعليه الجمهور
 والمعتبر في العمق أن يكون محال لا يتجسس بالاعتراف هو الصحيح * قوله
 في الكتاب جاز الوضوء من الجانب الآخر إشارة إلى أنه يتجسس
 موضع الوقوع * وعن أبي يوسف رحمه الله لا يتجسس إلا بظهور النجاسة
 كالماء الجاري * من الكافي وقدره عامة المشايخ رحمه الله بالعرض في العشر
 بذراع المساحة وهو سبع قبضات * لأنه من المصوحات وذراع
 المساحة فيها اليق * وقيل بذراع الكرباس توسعة للأمر على الناس
 لأنه أقصر من ذراع المساحة بأصبع * والأصح أنه يعتبر في كل مكان وزمان
 ذراعهم * والصحيح في العمق أن يكون محال لا يطهر ما تحته بالأغتراف
 وقدره العض ماربعاً أصابع مفتوحة * ثم إذا لم يتجسس كله فلا يتجسس موضع
 الوقوع إن كانت مريئة يتجسس وإلا لا * وعند مشايخ العراق يتجسس فيهما
 من النهديب عن أبي يوسف ومحمد رحمه الله في الغدير الكبير إذا اعتسل

فيه من جنابة الخاتم على بدن نجاسة عينيه لا يجوز التوضي
من ذلك الموضع والأفجوز وعليه الفتوى من التفريد
وكذلك الرائد إذا كان كثيرا بحيث لو حرك أحد طرفيه
لا يتحرك الطرف الآخر وعن محمد بن محمد بن مقدار عشر في عشر
وذكر الكرخي رحمه الله ينظر فيه بالكبر الراي وهو الصحيح من
الفتاوى الحجة المحض الكبير الذي لا يتنجس بوقوع
النجاسة وقال بعضهم ثمانية أذرع في ثمانية أذرع وقال
بعضهم عشر في عشر وقال بعضهم زيادة على ذلك والاصح والأشهر
عشر في عشر من شرح الطحاوي وقال أبو المطيع البلخي رحمه الله إذا كان
خمس عشر في خمسة عشر فهو كبير لا يوجب التنجس وإذا كان
عشرين في عشرين لا جد في قلب شيئا لم يثبت فيه وروي
عن جماعة من أصحابنا رحمه الله قالوا عشر في عشر والفتوى على هذا القول
من الحميدي لأنه وقع في أكبرائهم أن الماء إذا بلغ هذا المبلغ لا ينجس
بعضه إلى بعض فافتوا على ما وقع عندهم وهذا القول حكاه
صغير بن يحيى عن أبي سليمان الجرجاني صاحب محمد بن محمد بن
سأركان وجعلوه كالماء الجاري لكثرة الماء وتوسعوا فيه لعموم البلوى
في الهداية عن أبي يوسف رحمه الله لا يتنجس إلا بظهور النجاسة فيه
باري من الحميدي وهذا لأن الماء الجاري إنما لا يتنجس
فوق النجاسة لأنه يرد على النجاسة ماء طاهر فيطهره وكذلك هذا

يرد على الماء النجس الظاهر في طهره * من الأراقات الحساسة الخوض إذا
كان عشر في عشر ف وقعت فيه النجاسة لا يتنجس إلا أن يتغير
طعمه أو ريحه أو لونه * لأن العشرة أدنى ما ينتهي اليها نوع من
من حاشية الهداية وفي التهذيب والأصل فيه أن ما لم
لا يتنجس وإن كان راكدا فالحق هذا به باعتبار أن الظاهر أن
النجاسة لا تصل إلى الطرف الآخر على ما ذكر في التهذيب النظام
أن يكون قول صاحب الهداية * لأن الظاهر المستأخر قياس على
الماء الكثير كما يعرف أنه إذا وقعت فيه نجاسة يجوز منه الوضوء ^{بإجماع} بالآ
فكذا هذا باعتبار الجماع المذكور وهو أن الظاهر أن النجاسة لا تصل
إلى الطرف الآخر * من الأسرار والمعنى الفقهي ما قلناه فإنا أجمعنا أن الله
المجرب لا يتنجس بنجاسة تقع فيها * وكذلك ماء البحر وإن كان دائما
لأنه كثير والقليل يتنجس بالإجماع فصارا لكثير الذب لا يتنجس ^{بما كنا}
من قليل ماء البحر الذي لا يختص بهضه إلى بعض فماتراه باستعمال
المستعمل * من شرح الهداية فإذا كان التحريك لا يؤثر الجانب الآخر
ولا يصل شيئا إلى الجانب الآخر فلا بد بوضوح تنوع النجاسة في
الجانب الآخر في الاتصال النجاسة إليه أولى فيبقى الجانب الذي
ظاهر وطهورا كما كان * فيكون في المعنى تمسكا بأصل مجمع عليه * وهو أن
اليقين لا يزول بالشك * وهذا استدلال بالإجماع فيكون منذ ^{إجماع}
تحت عموم النصوص الدالة على جواز التوضيح بالماء المطلق والظاهر

ويحتمل ان يكون هذا استدلالا بعدم الثبوت المختصة وهو وصول
النجاسة الى الماء الطاهر على من تجسده كما اذا لم تقع النجاسة فيه اصلا
لا في ذلك الموضع ولا في غيره * وهذا ايضا استدلال في المعنى
بالاجماع * فان قيل الدليل المذكور وهو عدم تحرك الجانب
الآخر بتحريك الطرف الذي وقعت فيه النجاسة على الفور
لا يدل على عدم وصول النجاسة بالتموج بعده * قيل وصول
النجاسة بعده في كل موضع معين من الجانب الآخر محتمل والماء
في الجانب الآخر كان طاهرا وظهورا بيقين واليقين لا ينزل
بالشك فيكون تمسكا بالاصل المجمع عليه معنى بخلاف موضع تحرك
الجانب الآخر منه بتحريك احد الجانبين * لان الحال تدل على ان تلك
النجاسة تسري الى سائر اطرافه غالبا والغالب كالمحقق وغلبة
الظن دليل على وصوله * ويحتمل ان يكون هذا تمسكا بالقياس على
الماء الجاري اذا وقعت فيه نجاسة ولم يزلها اثر * او بدلالة النص
لان جواز التوضي بالماء الجاري اذا وقعت فيه النجاسة ولم
يزلها اثر لما ثبت بقوله عليه السلام الماء لا ينجسه شيء الا ما غير
طعمه او ريحه او لونه باعتبار ان الظاهر ان النجاسة لم تبقى بل
تذهب بجريان الماء ولم يعتبر قوتهم بقاء النجاسة هناك مع منع وصول
النجاسة في ذلك المحل تيسيرا على الناس فلان يثبت جواز
التوضي من الجانب الآخر الذي لم تقع فيه النجاسة من الموضع

والظاهر عدم وصول الجاسد أصلاً أو إلى أن عدم اعتدائه انشك في
الرواية من شرح المجمع لهذا فقد بر في القدر بعشر في عشر منقول عن
محمد بن روح وعليه الفتوى توسعه على الناس والصحيح عن أبي حنيفة روح أنه لم
يقدر في ذلك شيئاً وإنما قال هو موكول إلى غلبة الطرف في خلوص الجاسد
من طرف إلى طرف وهذا أقرب إلى التحقيق لأن المعتبر هو عدم وصول
الجاسد وغلبة الطرف في ذلك جارية مجرى اليقين في وجوب العمل
كما إذا أخبر واحد بنجاسة الماء وجب العمل بقوله وإن كانت
مختلف بحسب اجتهاد الراي وظنه من الحاشية وعن محمد بن
كان يقول في النوادر أنه سئل عن هذه المسئلة فقال إن كان
مثل مسجد يملأ من أهله لا يخلعون بعضه إلى بعض فلما قام مسج
وكان ثماناً في ثمان في رواية وعشراً في عشر في رواية وأما عشر
أشراً عشر في رواية وأكثر مشايخ بلخ روح على أن كان خمسة
في خمسة عشر لا يتفق فيه شبهة وإن كان ثمانية في ثمانية
يحتاج فيه وعامة المشايخ روح أخذوا بقول أبي سليمان
روح وقالوا إذا كان عشر في عشر فهو كغيره من شرح
قال يحيى السنّة روح التقدير بعشرة في عشرة لا مرد
إلى أصل شرعي يعتمد عليه أقول أصل المسئلة
إن التقدير العظيم الذي لا يتحول أحد طرفيه بتحويل
الطرف الآخر إذا وقعت النجاسة في أحد جانبيه جاز الوضوء

في الجانب الآخر ثم قدر هذا عشرة في عشرة * وانما قدر
 بناء على قوله عليه السلام من حفر بئرا فله ما حولها أربعون
 ذراعا فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ففهم من هذا
 انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها فترا يمنع منه * لانه يجذب
 الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى * وان اراد ان يحفر
 بئرا بالوعة يمنع ايضا سراية النجاسة الى البئر الاولى ويتنجس
 ماؤها * ولا يمنع فيما وراء الحريم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشرع
 اعتبر العشرة في العشرة في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت
 النجاسة تسري عما يحكم بالمنع * ثم المتأخرون وسعوا الامر على الناس
 وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه * من الفتاوى الطهيرية
 الحوض اذا كان مدورا يعتبر فيه ثمانية واربعون ذراعا
 حتى لو كان دونه لا يميز * وقيل يعتبر ستة وثلثون ذراعا هو
 الصحيح وهو مبرهن عند الحساب * والمعتبر ذراع الكعباس
 لا ذراع الملائكة * من الفتاوى الحجة الحوض والبئر والجيب
 تنجس ماؤه فامتلأ من الماء الطاهر وخرج منه شئ طاهر
 وهو اختيار الفقهاء ابي جعفر ربح فصار الماء كالماء الجاري و
 كذا لكسب قصعة الحمام * من جواهر الفتاوى حوض تنجس ماؤه ثم
 ينفس ثم حفر دافى وسطه بئر يكون طاهر وهذا ظاهر لا خلاف فيه * اما
 الخلاف في البئر اذا تنجس ماؤها ونضب ثم عاد الماء لا يكون طاهرا

عند الجب يوسف دح حتى ينزح ، لان الطهارة معلقة بالنزح
 وعند محمد دح يطهر ذكره في التبريد من الخائفة الصحيح انه طاهر
 فيكون ذلك منزلة النزح ؛ من كثر التجائب سئل علي بن احمد
 عن الخف والمكعب والجرموق اذا اصابتهما نجاسة فامر الماء عليها
 ثلث مرات يحكم بطهارتهما وان لم يوجد التجفيف فيما بين ذلك ؛
 اغتسل من الجنابة ولم يدخل اصبعه في اذنه وسترته لا يصل الماء
 يعيد غسله من الملتقط ماء المطر الجاري في السكك والازقة
 لا يابس به من نصاب الفقد ماء المطر اذا جرى على السطح وعلى السطح
 نجاسة روي عن محمد دح ان كان في جانبين من السطح نجاسة فالماء
 الذي جرى على السطح طاهر ، وان كان في ثلث جوانب او عند الميزاب
 واكثر الماء يلاقى النجاسة عند الميزاب فالماء نجس لان الاقل يتبع
 الاكثر ، فصار حكم الاقل لحكم الاكثر ، وعنه ايضا ماء المطر
 اذا مر على العذرات ثم اجتمع في موضع ففاضه انسان ثم دخل
 المسجد وصلى لا يابس به ، لانه ماء جار ، من الجواهر مكعب
 صبي وقع في بئر وبالفوا في طلبه ولم يجدوه انما طاهر
 فلا يابس به ، وان كان نجسا او غلب على ظنه انه نجس فاذا
 نزح جميع الماء لا يضر ان لم يرجد من الشامل البيهقي رضاً
 بما يجب يوضع كرهه على الارض جاز ، لان الارض اصلها
 على الطهارة من الكبرى ، واذا كان به جرح سائل

وقد شد عليه خرقة فاصابها اكثر من قدر الدرعهم واصاب
ثوبه اكثر من قدر الدرعهم فان كان بحال لو غسل يتنجس ثانيا
قبل الفراغ من الصلوة جاز له ان يصلي قبل ان يغسله والا
هذا هو المختار * لانه لا يمكنه التحرز عنه * من الخانية
مريض تحته ثياب نجسة ان كان لا يبسط شيئا الا ويتنجس
من ساعاته فيصلي على حاله * وكذا اذا لم يتنجس الثاني لكن
تلقفه زيادة مشقة بالتحويل * من العتابية لو وجدت في
البرقارة ميتة لا يدري متى وقعت لا يعيد شيئا وهو
المختار * من الجواهر جبة تنجست ان وصل الماء الى القطن
فدلكها ظهرت * من الناطقي والرابع صاحب الجدرى و
المقروح الذي لا يتدرغ غسله فانه يتيمم * من التارخانية
ان اولاد المسلمين اذا ماتوا حال صغرهم قبل ان يعقلوه يكونون
في الجنة * من الفتاوى المجتدة فصل في الشك في اصابة النجاسة
في الثياب والاواني قال ابو حفص البخاري ربح من شك
في امانه او ثوبه او بدنه اصابته نجاسة ام لا فهو طاهر ما لم يتيقن *
وكذلك الآبار والياض التي يسقي منها الصغار والكبار والمسلمون
والكفار * وكذا السممن والجنين والاطعمة التي يتخذها اهل الشر
والبطالة * وكذلك ثياب التي ينسجها اهل الشركة والجهالة من
اهل الاسلام * وكذلك الحجاب الموضوعة والمركبة في الطريق

والسقافات التي في نجا اصابة الحسنة - كل ذلك يحكم بطهارته
 حتى يتيقن بناسه ما رواه ذلك ما روي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه استنقى عبد الرحمن بن عوف رضى فقال استنقيت من جرة
 خضرة او من الجلب الذي يشرب منه الناس فقال صلى الله عليه وسلم
 من الجلب الذي يشرب منه الناس - وروى عن محمد بن واسع رضى ان رجلا جاء الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اجرة ابيض نجمة اي مسورا
 احب اليك ام وضوء جماعة المسلمين قال وضوء جماعة المسلمين ان لعب الا ديال
 الى الله تعالى الحنفية السموية قال عبد الله بن المبارك رضى اذا اصابه الثوب
 نجاسة مائة ولا يعلم مكانها فيفضل الثوب كله وقال في كتاب الصلوة اذا مال عليه من ماء
 الكيف لا يجب غسله ما لم يتبين ان نجس الا تقوى واحتيايا - وهذا اذا لم يكن الكيف
 موضع بولهم وغائطهم نحو ما اذا كان موضع غسل او انيهم وجوبهم ويقولون اما اذا
 كان موضع البولهم يغسل ويغتسل - وقال ابراهيم بن يوسف اذا كان اليوم يوم مطر
 فلا تسأل عن صاحب المنزل ان نجس هذه المادام طاهر - واذا لم يكن يوم مطر فغسل
 ويحكى عن النخبة ابو محمد عبد الكريم بن موسى انه كان يحكى عن ابي بكر بن حامد انه قال قل
 لا بد ان تسلم رضى ان القصارين يغسلون ثيابك وثياب الناس المقصرة في هذه
 الجواهر الصغار والكلا ب يشربون منها يقولون ركب وابته ونظر الى الجواهر فضل الله
 ما اذا تصنع قال انظر في هذه الجواهر فليكن احدى موضع غسل في شاة قول موسى بن زياد
 الحمر الكبير وهو لا ينجس بشئ الكلاب - ومثل عن ابراهيم بن يوسف رضى عن
 هاء يصليان ثوب احدهما طاهر وثوب الاخر نجس فوقع الحكم بالنجس على صاحبه

قال يعيد الذئب ثوبه نجس ولا يعيد الذئب وقع عليه
 الكم النجس وقال ايضا اذا كان طوف ثوبه نجسا على الارض لا يترك
 بتركه اجزاه وان كان يترك بتركه لا تجوز صلوة معه بخلاف
 البساط تجوز الصلوة على الطرف الطاهر وان كان الطرف الآخر نجسا
 لان في حكم الارض الطين اذا اختلط به السرقين فحاض فيه
 انسان فتلوث منه خفه ولفافته جازت الصلوة معه وكان عليا
 ابن المطالب وعبد الله ابن المعقل رض يخوضان ماء المطر وطين المطر
 اظهارا من جواز الصلوة معه دفعا للحرج والله اعلم من النصاب الحرة
 اذا ابالت في امار يفسد الماء ولو ابالت في الثوب لا ينجس لان في الشيا
 ضرورة لا يمتد دخل في طم الثياب فلا يمكن الاحتراز عنها بخلاف
 الاناء ونظير هذا ما قيل في الحرة اذا شربت الماء ونجست الفضة لا يحكم
 بنجاستها وبمثله لو نجست عضوا انسان يجب عليه غسل ذلك لعدم
 الضرورة من النصاب والاستجناء بالماء افضل الا ان يكون مانعا
 فيجوز تركه اذا كان اقلام قدر الدرهم ويستغني بغيره واذا احتاج
 الى الاستجناء على ملا من الناس ان كانت النجاسة جاوزت الحد
 او اكثر من ذلك الدرع فانه يستغني لان ازالة النجاسة فرض عليه
 وله ضرورة في ابداء العورة ولا ضرورة للناظرين في النظر الى عورته
 فيفسق الناظر ولا ياتم المستغني وكذلك اذا اراد ان يغتسل في الحمام و اراد
 ان يغسل ازاره فيبدي عورته لا ياتم لانه محتاج الى غسله وكان ما ذر

مِنَ الْفَيَافِ وَفِي الْمَبْطُوعِ لِلْفَقِيهِ ابْنِ اللَّيْثِ رَجَّحَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ عَنْهُ الشَّيْخُ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ بَقِيَتْ الشَّعْرَةُ مِنْ جَنَابَتِهِ لَمْ يَصْبِهَا
 الْمَاءُ بَعْدَ بَيْتِهِ كَذَا وَكَذَا فِي الْقِيَمَةِ فِي النَّارِ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ رِضْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُ دَيْتُ شَعْرِي وَكَانَتْ بِحُجْرَتِهِ أَفَادَ مَا ذَكَرْنَا جَوَازَ بَيْتِ الشَّعْرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 مِنْ كَتْفِ الْمَكْتُومِ نَظْمًا الْمُسْتَعْمِلُ فِي الْأَيْدِي قَدْ ذَكَرْتُ كَالْحَجَرِ لَدَى الْعِمَارِ
 وَهُوَ كَبُولِ الشَّاةِ عِنْدَ الثَّانِي * وَشِبْهُ الْحَلَاكَةِ فِي الشَّيْبَانِي * يَسْتَعْمِلُ
 فِي الْأَيْدِي أَنْ يَمْسُكَ الرُّضُوءَ أَوْ فِي الْاِغْتِسَالِ لَاسْقَاطِ الْفَرْسِ أَوْ لِلتَّغْرِ
 حَتَّى لَوْ كَانَ لِلتَّبَرِّ لَا بَصِيرَةَ مَسْتَعْمِلًا عِنْدَ الْكُلِّ نَمْنُ التَّرْبِيعِ وَمَسَامِيلًا
 الْمُسْتَعْمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ فِي وَجْهِهِ كَالظَّاهِرِ وَهُوَ مَا إِذَا رَفَعَ الْمَاءُ الْمُسْتَعْمِلُ فِيهِ
 الْقَلِيلَ جَازَ الرُّضُوءَ بِهِ مَا مِ يَغْلِبُ عَلَى الْمَاءِ الْمَطْفُوفِ وَنَحْوِ الْبَيْعِ * وَفِي وَجْهِهِ
 وَأَنَّهُ تَبَاحٌ أَرَاكَ وَيَكْرَهُ شُرْبَهُ وَيَجُوزُ التَّيَمُّمُ مَعَ وَجُودِهِ بِقَدَرِ الشَّرْبِ
 لِلْعَطَشِ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ نَجَسًا لَقَدْ تَوَضَّأَ بِهِ فِي أَوَّلِ ظَهْرِ فَيُشْرَبُ بِهِ
 الْمُغْتَسِلُ مِنَ الْحَنَابَةِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ عِنْدَ تَوَضُّعِهِ أَوْ لَا إِذَا كَانَتْ رِجْلَاهُ
 مُسْتَعْمِلَتَا الْمَاءِ الْمُسْتَعْمِلُ فَلَوْ كَانَ ظَاهِرًا لِمَا آخَرًا * وَقِيلَ وَجْهٌ اخْتِلَافٌ وَ
 مَسْئَلَتَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ التَّوَضُّعُ لِلْحَدِّ مَثَلُ فِي الْمَجْدُودِ عِنْدَهُمَا
 الْمَاءُ الْمُسْتَعْمِلُ * وَعِنْدَ مَجْدُودٍ لَا يَكْرَهُ نَتْلُهَا رَتْنَةً * وَالثَّانِيَةُ الْقِرَاءَةُ
 الْحَيَامُ يَكْرَهُ عِنْدَ ابْتِخَانَةِ رَجَّحَ وَابْنُ يَوْسُفَ رَجَّحَ وَالْمَلَقَ مَجْدُودًا
 وَالْكَلَامُ فَبِهِ رَاجِعٌ إِلَى أَصْلِهِ وَهُوَ أَنَّ عِنْدَ مَجْدُودٍ الْمَاءَ الْمُسْتَعْمِلَ
 غَيْرَ طَهُورٍ فَلَا يَكُونُ الْمَوْضِعُ مَوْضِعَ نَجَاسَةٍ بِاعْتِبَارِهِ * وَعِنْدَهُمَا

فأشبه المخرج ثم تقسيم آخر في حكم الماء المستعمل باعتبار الأقوال وهو ستة
ظاهر وظهور مطلقا وهو قول مالك ربح واحد أقوال الشافعي ربح وظاهر
الكان المستعمل محدثا وظهور إن كان المستعمل ظاهراً وهو قول زفر ربح واحد
أقوال الشافعي ربح ١ والثالث أنه يتوقف فيه وهو أحد أقوال الشافعي
ربح ٢ والرابع ظاهر مطلقا وهو قول محمد ربح واحد والروايات عن
أبي يوسف ربح ٣ والخامس نجاسة خفيفة وهو قول أبي ^{سفيان} ^{الثوري}
ربح ورواية عن أبي حنيفة ربح ٤ والسادس نجاسة غليظة وهو ^{ربح}
الحنس عن أبي حنيفة ربح والفتوى على أنه ظاهر من المصنف قال فخر الإسلام
الماء المستعمل ظاهر عند أصحابنا ربح جميعا وهو المختار عندنا وهو ظاهر الرواية
وما ذكر في النظم خلاف ظاهر الرواية من جامع الشرويح ومشائخ العراق ^{قائلا}
أنه ظاهر غير ظهور بلا خلاف بين أصحابنا واختيار المحققين من مشائخنا
هذا فإنه هو الأشهر عند أبي حنيفة ربح وهو الأقيس فإنه ماء ظاهر لا في عضو
ظاهر أو حدث النجاسة فيه من أين كما في غسل الثوب الظاهر من تحفة
الفقيه وأما حكم الغسالة فنقول الغسالة نوعان أحدهما غسالة النجاسة ^{الكبرى}
وهو الماء المستعمل ثم مشائخ بلخ حققوا هذا الاختلاف على الوجه الذي ذكرنا
ومشائخ عراق قالوا أنه ظاهر غير ظهور بلا خلاف بين أصحابنا ربح واختيار
المحققين من مشائخنا هذا فإنه هو الأشهر عند أبي حنيفة ربح وهو الأقيس
ماء ظاهر لا في عضو ظاهر أو حدث النجاسة فيه من أين من الكافي والماء
المستعمل لقربة أو رفع حدث ظاهر غير مظهر خلافا لما لك والشافعي ربح ٥

بآ طاهر مستقر في عضو طاهر في كذا كان كما لو غسل به ثوب طاهر ونا
 زه ربح وهو أحد قولي الشافعي ربح المكان المستعمل تنوذاً فظاهر مطهر
 والافطأ غير مطهر * وقال محمد ربح وهو رواية عن أبي حنيفة ربح هو طاهر
 الرواية وعليه الفتوى طاهر غير مطهر * لأن ملاقاته الطاهر الطاهر
 لا يوجب التجسس * من المسافر في شرح الكفر وهو قول محمد ربح والفتوى
 عليه وهو أحد قولنا أبي حنيفة ربح * من السابغ والفتوى على قول محمد ربح
 أنه طاهر غير طهور * من المحيط إلى الماء المستعمل غير طهور واختلافوا في
 طهارته * قال محمد ربح طاهر غير طهور وهو رواية عن أبي حنيفة ربح *
 الفتوى * لأن الماء إذا استعمل في محل فاقصى أحواله أن يصير مثلاً
 المحل وأعضاء المحدث والجنب طاهرة والماء المستعمل في هذا المحل به
 بهذه الصفة * فإذا أصاب الثوب تجاوز الصلوة معه من الغاوة
 الحجة الماء المستعمل على ثلاثة أوجه * مستعمل وهو نجس نجاسة خفيفة
 بالاتفاق كماء الاستنجاء وغسالة الثياب النجسة * ومستعمل هو طاهر
 طهور بالاتفاق كغسالة الجوب والبقول والثياب الطاهرة * ومستعمل
 أقويل الأئمة وهو الماء الذي استعمل في النجاسات الحكيمة كالوضوء
 الغسل * قال أبو حنيفة ربح نجس نجاسة غليظة * وعند أبي يوسف
 نجس نجاسة خفيفة * وعند محمد ربح طاهر غير طهور والفتوى على
 محمد بن الحسن ربح أنه طاهر غير طهور حتى لو ابتل الثوب أو البدر
 جازت صلوة * من الوازل وهذا إذا اجتمع في موضع ثم أصاب

وأما إذا تقاطر من أعضائه وإصاب الثوب فإنه لا يغسل الثوب بالإناء
 من إقتار خافي في قولهم جميعاً من الفتاوى للجنة في فصل كيفية الاغتسال
 والقطرات الواقعة في الإناء من اليد والشعر محفوة * من التبريد الماء
 المستعمل في البدن على وجه القربة عند محمد ربح طاهر غير طمور * وهو
 رواية عن أبي حنيفة ربح والفتوى على هذا * من الخلاصة ثم في الجنب
 إذا أدخل يده في الإناء وهذا إذا لم يرد غسله بل أراد رفع الماء * فإن أراد
 غسله إن كان أصبغاً أو أكثر دون الكف لم يتنجس الماء وإن أدخل الكف
 بيده به غسله يتنجس * وهذا قول أبي يوسف وأحد الروايتين عن
 أبي حنيفة ربح * أما قول محمد ربح وهو قول أبي حنيفة ربح الصحيح أنه مع محمد ربح أنه
 طاهر وعليه الفتوى * من البواهر إذا دخل الكف في الإناء والغسل يتنجس
 أبي يوسف ربح * وأما على قول محمد ربح وهو قول أبي حنيفة ربح أنه طاهر عليه
 الفتوى * من المبسوط رجل اغتسل من الجنابة فانتزع من غسله شيئاً في الإناء
 فإن الماء لا يفسد * لأن ذلك إما لا يستطاع الامتناع عنه فلو قلنا أنه يتنجس
 الماء لضاق الأمر على الناس * وقال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد
 بكم العسر * وقال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج * وقال
 تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها * من الوفر يري واختلجوا في الماء
 المستعمل في رفع الحدث * فقال أبو حنيفة ربح في إحدى الروايات عنه وهو
 يتنجس بشاة صالحة إلا أنه يقول في هذه الروايات ما يترشح منه عن الثوب وما
 بالمدخل عند ذلك نفساً من الماء طاهر * من المتضمنات ذكر في المبسوط الجمع أصابنا ربح

الماء المستعمل في الوضوء والإغتسال لا يجوز استعماله ثانياً لكن اختلفوا
 في طهارته وبجاسته عند محمد سرح طاهر غير ظهور والفتوى على موله
 من القيمة ذكر في صلوة الباقي وانما يكون الماء مستعمل اذا اجتمع في موضع
 واحد في طست او مكان فاما بديل ذلك فلا حتى اذا تفرع عن العضو وقع
 على موضع من شابه لم يثبت لذلك حكم الاستعمال بالاجماع. وهكذا
 قالوا فيمن مسح الاعضاء بالمسند ان ذلك المسند لا يكون
 حكمه حكم المستعمل بالاجماع من منية المصلح ويستحب ان مسح بمسند
 بعد الغسل من الواضعات الحسامية في باب الطهارة المعللة بعلامة
 النون المستعمل فيه عن البيهقي سرح ثلث روايات روى محمد
 عنه انه طاهر غير ظهور وبه اخذ هو والفتوى عليه لعموم البلوى
 الا في الجنب وبه اخذ الفقيه ابو الليث سرح على ما ياتي في باب
 الطهارة المعللة بعلامة العين ومنه في الباب المعللة بعلامة
 العين اذا خاض الرجل في الحمام بعد ما غسل قدميه فليغتسلهما
 اذا خرج فان لم يغسل ولم يعلم ان في الحمام جنباً اجزاء وان علم ان
 في الحمام جنباً قد اغتسل روى الحسن ابن زياد عن البيهقي سرح انه
 لا يجزيه حتى يغسل قدميه اذا خرج وعلى قياس رواية محمد عن
 البيهقي سرح في الماء المستعمل على ما اخترنا في الباب المعللة بعلامة
 النون يجزيه لكن استثنى الجنب ثمه وهذا موضع الاستثنا
 وبه اخذ الفقيه ابو الليث سرح وفي الولو الجمية

والفتوى على انه يجزيه وان لم يغسل قدميه * من الطحاوي والماء
المستعمل هو الذي زائل من البدن واستقر في مكان فاما دام على البدن
فلا يلحقه حكم الاستعمال حتى انه لو بقيت على العضو لمعة لم يصبها الماء
فمرب ذلك ابلل الذي على ذلت العضو الى المعة التي فيه جاز * ولو صب
ابلل الذي في اليمنى الى المعة التي في اليسرى او من اليسرى الى اليمنى لا يجوز * ولو كان
هذا في الجنابة جاز * لان الاعضاء في الجنابة كلها كعضو واحد حتى انه لو
في القدم لمعة فبها من الماء الذي على الرأس يجوز * من المنية وروي عن
ابي القاسم الصغار رح في رجل يستحي ويجري ماء الاستنجاء تحت رجله ليس
بخفيه خرق فله ان يصلح مع ذلك الخف * لان بالماء الآخر يطهر الخف كما
يظهر موضع الاستنجاء * ومنه ولو كان على يده نجاسة رطبة فاخذ عروة
القميعة كلما صب الماء فاذا غسل يده تلتقطه اليد والعروة والله اعلم
كتاب الصلاة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل صلاة الخمس كشلة نهر جار على باب احدكم
فيغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنة شيء قالوا لا يا رسول الله قال لك
مثل صلاة الخمس من الحائض واول وقت الفجر حين تطلع الفجر المستطير الفجر ان
يسمى العرب الاول كاذبا وهو البياض الذي يبدو وكذب السرحان ويعقبه ظلام
لا يخرج به وقت العشاء ولا تثبت شي من احكام النهار * والثاني هو البياض
الذي يستطير ويعترض في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطير لذلك *
تثبت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز أداء صلاة الفجر من

الخلاصة الأصل وقت الفجر من حين تطلع الفجر المعتزض في الأفق إلى طلوع الشمس
 والفجر فجران الأول هو البياض الذي يبدأ وكذب السرحان ويعتبه ظلام
 ريسى كاذبا لا يخرج به وقت العشاء ولا يثبت به شيء من أحكام النهار * والثاني
 هو البياض الذي يستطير ويعترض في الأفق ولا يزال يزداد حتى ينتشر ويشتد
 مستطيرا تثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز الفجر
 وآخر وقت الفجر حين تطلع الشمس * من التجريد في كتاب الصوم ووقته من
 طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس * من شاهان شرح الهداية ثم قيل إن
 العبرة لأول طلوع الفجر الثاني وقيل لاستناره وانتشاره قال شمس الأئمة الخوا
 رج القول الأول حق * من شرح المهاوي وبطلوع الفجر الصادق يخرج وقت
 العشاء ويدخل وقت صلاة الفجر فيحرم على الصائم الأكل والشرب والبسائم
 من الحصر قال أبو حنيفة رج أول وقت العصر حتى صار ظل كل شيء مثليه
 وقالوا مثله * من الظهيرية والفتوى على مدرستهما * من التأسيس وعند
 كما قال * من الأسرار ونولهما مقتدى * من حاشية المنظومة وأما ما على
 الفتوى ذكر في الفتاوى الظهيرية نبي أن لا يؤخر صلاة الظهر حتى يصير ظل
 كل شيء مثليه ولا يعمل العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ليصلي كل صلاة في
 وقتها بالإجماع * من الهداية ويحب تعجيل المغرب * لأن تأخيرها مكروه
 لما فيه من التشبيه باليهود وقال عليه السلام لا يزال أمي بخير ما عجاوا
 المغرب * من حاشية المأدبي ويكره التأخير إلى اشتباك النجوم * من الفجر
 اشتباك النجوم كثرة ودخول بعضها في بعض * من صلاة المسعودي

چون آفتاب فرود شود وقت نماز شام اندر آید و اتفاق است که در کر اردن نماز شام
 تاخیر نماید * قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال امتي بخير ما لم يؤخر المغرب
 الى اشتباك النجوم * من مطلوب المسلمين واول وقت نماز شام چون
 آفتاب فرود نود اثر شعاع او نماند * من القنينة يعيد صلواته للوفات احتياطاً
 لاحتمال فسادها * ومنه ما ليس له يد ورجل اصلاً لا تجب عليه الصلوة
 من السراحي قوم تخفقوا عن المسجد وصلوا في البيت بجماعة فانهم ينالون
 فضل الجماعة ولكن دون ما ينالون في المسجد * من كفاية الشعبي خالف
 المشايخ رجع انه متى يدرك فضل تكبير الافتتاح فبعض مشايخنا رجع قالوا بان
 يصير مد ركعة لفضل تكبيرة الافتتاح مادام الامام في قراءة الفاتحة * وقال
 البعض اذا اجاء بتكبيرة الافتتاح مقارنة لتكبيرة الامام او موصولة والا
 فقد فاته فضل تكبيرة الافتتاح * فالاول في غاية الرخصة * وان في في غاية
 الضيق * والاصح هو القول الثالث انه مادام الامام في انشاء فكبر للمقتدي
 فانه يدرك فضل تكبيرة الافتتاح واذا اخرج حتى شرع الامام في القول
 والسمية فانه فاتته فضيلة تكبيرة الافتتاح * قال ولهذا هو الاصح عندنا
 لان كل ركن رضع قبل القراءة فهو تبع للتكبير فاما اذا افتتح القراءة فقد
 اشتغل بفرض آخره وخرج عن حد التكبير * من الخلاصة لو ادرك الامام
 في انشاء لا ينال ثواب تكبيرة الافتتاح وهذا في شرح الطحاوي * والمنتبه
 ان ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثواب الافتتاح * من الذخيرة
 وقال بعضهم اذا ادرك الامام في الركعة الاولى يصير مد ركعة فضيلة

وهو
 الاصل
 في
 الرواية

تكبيرة الإقبتاح وهذا اوسع بالناس من الحصر في باب أبي يوسف
 واما فضيلة تكبيرة الافتتاح فكلموا في وقت ادراكها الصحيح من ادراك
 الركعة الاولى فقد ادركت فضيلة الافتتاح من العياضية عن الشيخ
 الترخيبي رحمه الله ان التطوع بجماعة خارج ومضاه انما يكره اذا كان على سبيل
 التداعي والتمجع اما اذا اقتدى واحد او اثنان لا يكره وفي الثالثة
 اختلاف وفي الاربعة يكره بالاخلاف من الخلاصة وفي جامع الا
 ومنتخب جامع الاصول في فصل التطوع ان التطوع بالجماعة اذا كان على
 سبيل التداعي يكره وكذا في الاصول للصد والشهيد رحمه الله اما اذا صلوا
 بجماعة بغير اذان واقامة في مأجزة المسجد لا يكره وقال شمس الائمة للحلوة
 ان كان سوى الامام ثلثة لا يكره بالاتفاق وفي الاربع اختلف المشايخ
 رحمه الله قال الجامع عصمه الله ذكر اولاهما هو اصل الرواية ثم ذكر ما روي
 شمس الائمة للحلوة في رحمه الله فباطلاق اصل الرواية لا يكره التطوع بالجماعة
 مطلقا اذا صلوا بغير اذان واقامة لعدم التداعي وهو الاذان والاقامة
 ولهذا اصرح في شرح الكافي حيث قال انما يكره التطوع جماعة اذا صلوا
 على وجه استدعى الناس اليها بجماعة كما يدعى الى المكتوبة بالاذان و
 الاقامة فتحقق معنى التداعي انه الاذان والاقامة ايده ما ذكر في الفتا
 الظهيرية في باب الاذان في مسألة تكرار الجماعة في المسجد عن محمد رحمه الله
 اذا اذنوا واقاموا الاعلى وجد التداعي خفية لا بأس به من الفنية
 واختلف العلماء في اقامتها في البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد

الآتي الفضيلة من شرح أبي ذر في بستان أبي الليث قال الفقيه راجح
 إذا كان الرجل منزل بعيد من المسجد فخاف على نفسه المطر
 على الخروج إلى المسجد وخاف على ثيابه الفساد فلا بأس أن يصلي
 في بيته من مفاتيح المسائل ينبغي أن يكون المؤذن صالحاً عالماً
 بالاحكام والافات لأنه من معظّمات أمور الدين من الخاوي
 وقال خلف المؤذن إذا لم يكن بصيراً باوقات الصلوة ليس له
 أجر المؤذنين من تحفة الفقهاء ومنها بيان من يصلح للامامة
 فنقول الصالح للامامة هو الرجل الذي من أهل الصلوة المفروضة
 سواء كان حراً أو عبداً أو بصيراً أو أعمى تقياً كان أو فاجراً
 على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلّوا
 خلف كل بدّ وفاجر ومنه كان اذان الصبي العاقل صحيح من غير
 كراهة من صلوة المسجودي مسألة البركي بانك نماز
 وكيري آمد بانك نماز آغاز كردن شاید که وی را منع کنند اگر وی را اعلام کرد
 که بانک نماز گفته اند باید که خاموش نماند بانک نماز را تمام کند نکند بانک نماز
 مشروع است دلیل بر مسجد جامع من الخلاصة في اذان الجنب روايتان
 والاشبه ان يعاد اذان الجنب ولا تقاد اقامته لان تكرار الاقامة ليس
 بمشروع وتكرار الاذان مشروع كما في الجمعة من الحمدي شرح الهداية
 والاشبه ان يعاد الاذان ولا تقاد الاقامة لان تكرار الاذان مشروع في
 الجملة كما في صلوة الجمعة وتكرار الاقامة غير مشروع

في صلوة تامة * وهذا لان شرعية الاذان للاعلام ولا باس بالاعلام
 مرارا والحوارا * وشرعية الاقامة للشروع في الصلوة وتكرارها يؤدى
 الى الفصل بين الاقامة واقامة الصلوة وانه مكروه * من شرح الجمع ويكره
 اذان الصبي ويجزي * واذان الجنب والمرأة يعاد دون الاقامة
 وانما خص الاذان دون الاقامة لان تكرار الاذان مشروع دون
 الاقامة * من الجواهر رجل سكن دارا لغيره غير انه يصوم ويصلي
 فانه يكره المقام بغير اذن مالك الدار * ولا كراهة للصوم والصلوة فيها
 من الكبرى اذا اُلقي في المسجد حشيش كثير ان وجد جمعه اذا سجد يجوز
 والا فلا * واذا صلى على التين او القطن او المحلوج فسجد عليه ان استقرت
 جهته وانفذ على ذلك ويجهد الجهد يجوز * وان لم تستقر لا يجوز لان
 في الوجه الاول هو في معنى الارض وفي الوجه الثاني لا * من البر
 ولو سجد على شيء محشوان وجد جسم الارض حاز وتفسيره قالوا انه
 لو بالغ لا ينتقل رأسه اطلع عن ذلك * من الخلاصة لو سجد
 على البجلة ان كانت على البقر لا يجوز وان كانت على الارض يجوز
 كما لو سجد على السريد ولو سجد على الحنطة والشعير يجوز * ولو سجد
 على الدخن والجوارس لا يجوز * من البرهانية ولو سجد على
 الارز والجوارس لا يجوز * لانه ليس بمعنى الارض فان الجهة لا تجز
 قرار عليه * من التبيين اذا وضع كفيه على الارض ويسجد عليهما يجوز
 من النسبة ومن سجد في الصلوة على يديه يجوز لكن الافضل ان

لا يفعل ذلك لان افضل الاعضاء الوجه اذا امر الله تعالى ان يوضع افضل
الاعضاء على اهلون الاشياء وهو التراب تواضعا لله تعالى وخضوعا *
الذخيرة واذا كان موضع السجود ارفع من موضع القدامين كزمن نشيب
ذكر شمس الأئمة الحلواني في كتاب الصلوة انه ان كانت الفتاوت بمقدار لبنة
او لبنتين يجوز * وان كان اكثر من ذلك لا يجوز * وادار باللبنة و
اللبنتين المنصوبة دون المقر شنة * من الظهيرية وان سجد على
الذرة والمجاورس والرمل لا يجوز * من الكافي شرح الهداية
وقد تكلموا في تكرار السجود فقل انه تعبد لا يطلب فيه المعنى كاعدا
الركعات * وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يقبل فسجدتين
ترغيبا له * وقيل السجدة الاولى اشارة الى انا خلقنا من الارض والشاة
الى انا نعاد اليها * قال الله تعالى منها خلقناكم وفيها نعيدكم الآية *
من المسافر في شرح الهداية وقيل فرضت لقوله تعالى واسجد واقرب
اي بسجدة اخرى * من السعناقي وروي في الاخبار
ان الله تعالى لما اخذ الميثاق من ذرية آدم عليه
السلام حيث قال وَاذْخُرْكَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ
ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ الْآيَةَ امرهم الله تعالى بالسجود
تصديقا لما قالوا فسيجد المسلمون كلهم وبقي الكفار فلما رفع المسلمون
رؤسهم رأوا الكفار لم يسجدوا فسجدوا ثانيا شكارا لما وفقهم الله تعالى
على السجود الاول فصار المفروض سجدتين * من الفتاوى المحجة

لا يمنع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد وعليه
المفتوى * من الظهيرية اذا فات الزرع عن المريض يكفر لكل وتر نصف
صاع كما في سائر الصلوات * من السرا جبه اذا مات وعليه فوائت
فدفع الواو رث من الميت لكل صلاة نصف صاع من برا و قيمته لكل
مسكين او مسكين واحد عن كل الفوائت يجوز * ولا يجوز ان يؤدى
عن صلاة لفقرين * من الجواهر قال من مات وعليه قضاء صلوات
فانتهى يجب لكل فريضة و وتر نصف صاع من بر ولو اعطى فقيرا اقل
من نصف صاع جاز كما في كفارة الصوم * من الفقيه لو اعطى فقيرا ^{حدا}
كفارة الصلوات جملة جاز * فانتها صلاة عشرة اشهر ومات ولم
تترك ما لا قال القا سم تستقرض ورثتها تفبر حنطة فيدفعونها
مكينا ثم ان المسكين وهبها لورثتها ثم تصدق به على المسكين فلم
يزل يفعل حتى يتم لكل يوم تفبر حنطة اجزى ذلك عنها كن كان عليه
فراش فخرها وقضاها * من عدة المفتي اذا مات وفاته صلاة
الشهور ولا مال له تستقرض ورثته صاعا من الحنطة ويدفع الى مسكين
ثم المسكين يتصدق به على الورثة ثم الورثة على المسكين حتى يتم كما
في صلاة الفطر * من الخلاصة اذا مات الرجل وعليه صلوات فائمة و ^{هي}
بان يعطى كفارة صلاة يعطى لكل صلاة نصف صاع من بر ولو تر نصف صاع ^{له}
يوم نصف صاع * وانما يعطى من ثلث ماله * وان لم يترك ما لا يستقرض
قريبه نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين

عليه ثم وثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرناه * من الصلوات بالحجة وان لم يوص
للورثة يتبع بعض الورثة يجوز ان كانت الصلاة كثيرة والخطئة قليلة
تعطى الورثة عشرة مائة مسكينا واحداً الفداء صلاة يوم وليلة ثم يدفع
الفقير تلك العشرة الى الوارث ثم يدفع الوارث تلك العشرة بنفسه او غيره
وليلة هكذا يفعل مراراً حتى يستوجب الصلاة فيخرج الميت عن العهدة
من الحميدي شرح الهداية وفرض المسافر في الرباعي ركعتان التقيد
بالفرض احتراز عن السنن فانه لا قصر فيها لان له ان لا يفعلها وقيل
الا فضل الترتك نزحاً وقيل بالفعل تقرباً وكان الشيخ الامام الفقيه
ابو جعفر رحمه يقول بالفعل في حالة النزول والترتك في حالة السير *
من الغياشية تكلموا في السنن في السفر في تركها وادائها *
قيل الا فضل تركها توخيها وتخفيفاً * وقيل لا بل يفعلها تقرباً *
وكان الفقيه ابو جعفر رحمه يقول بالفعل حالة النزول والترتك
حالة السير وهو حسن جداً * من الحاوي قال هشام كثير
ما رأيت محمداً رحمه في السفر لا يتطوع قبل الظهر وبعد الظهر
كان يتطوع قبلها وبعدهما وكان لا يدع ركعتي الفجر ولا الركعتين
بعد المغرب ولم ار صلى تطوعاً قبل العصر ولا قبل العشاء في السفر ^{يصل}
العشاء والوتر * من السراجية المسافر ياتي بالسنن ولا يتركها الا
بعذرية افتى شمس الائمة البخاري رحمه * من التبيين والمنهاج
والسنن لا يدخلها القصر لان التوقيف ورد في الفرائض وهو ياتي

بهما اختلفوا فيه والمختار انه ان كان حال امنية وقراريهما لانها
 شرعت مكالات والمسافر اليه محتاج وان كان حال خوف لاما
 بهما لا تترك بعذر * من المحيط وتكلموا في الافضل في السنن * قيل
 هو الترتي ترخصا * وقيل هو الفعل تقربا * وكان الشيخ الامام الفقيه
 ابو جعفر ربح يقول الفعل في حالة النزول والترتي في حالة السير *
 من المضمرات ولا قصر في السنن لان القصر انما يكون فيما عليه
 لا فيما هو مخير فيه * وتكلموا في الافضل في السنن * قيل هو الترتي
 ترخصا * وقيل هو الفعل تقربا * وقال الفقيه ابو جعفر الهندي
 ربح الفعل في حالة النزول والترتي في حالة السير * من الفتاوى للجنة
 لان تحليص النص وميانتها من الهلاك يتقدم على الصلوة المكتوبة
 من الهداية واذا دخل المسافر مصر اتم الصلوة وان لم ينو الاقامة فيه
 لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم كانوا يسافرون ونحو
 الى اوطانهم مقيمين من غير عزم جديد * من الحميدي ولا فرق بينهما
 اذا دخل مصر مختارا او لقضاء حاجة حدثت او بدأ به ان يترك السفر *
 لان مصر متعين للاقامة فلا يحتاج فيه الى النية * من الاسرار لان الاقامة
 ضد السفر والشيء لا يبقى مع نقيضه * من شرح الوقاية متى لو قدم
 المسافر الوطن الاصلي يصير مقيما يحرم الدخول * من الكافي ولان المراد
 في مصر لا يكون الا مقيما فحالته مخفية عن نيته * من الذخيرة انما
 تصح نية الاقامة اذا كان الموضع الذي نوى الاقامة فيه محلا للاقامة

حتى ان اهل العسكر اذا نوا الاقامة في دار الحرب خمسة عشر يوما او
اكثر وهم محاصرون اهل المدينة لا تصح نيتهم كما لو نوى السفر في غير
موضع السفر * من شرح جميع البحرين لانها ليست بملازمة فلم تصادف
النية بملازمها فلغث * من النافع واذا دخل مصر اتم الصلوة وان لم ينو
المقام فيه * من المستصحب قوله لانه مقيم فيه لان المرء في مصر لا يكون
الا مقيما فالحال مغنبة عن قصده * من تحفة الفقهاء في الباب فصول
ثلاثة احدها في بيان الشروط التي تتعلق بها رخصة السفر وهو ان
ينوي مدة السفر ويخرج من عمران مصر فالحال يوجد هذان الشرطان
لا تثبت في حق احكام السفر ورخصة المسافرين * ثم المعتبر في حق النية
هو نية الاصل دون التابع حتى ان المولى اذا نوى السفر وخرج من
ال عمران مع عبده يصير عبده مسافرا وان لم ينو السفر * لانه تابع * وكذلك
الزوج مع الزوجة * وكذلك كل من لزمه طاعة غيره من الخليفة والسلطان
وامير الجند ونحو ذلك * واما بيان ما يبطل به حكم السفر فنقول يبطل بما يضاد
وينافي به وهو الاقامة * لكن انما تثبت الاقامة بربعة اشياء * بصريح
نية الاقامة * وبوجود الاقامة بطريق التبعية * وبالدخول في قصره *
وبالغرم على النود الى مسره * من التواضع وان من امكنته الاقامة
باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا فلا من الاسرار وظاهر حديث
سلوة بمكة عام تحفة الوداع انه كان لا يتم وصوم بمكة على طمأ بنية ورفا
كان يلزمه مكة بالانتماء * من شرح التهذيب عبد سافر مع المولى

قد خلا في وطن العبد لا يصير إن مقيمين * أمّا العبد فلا بدّ قايح وأما المولى فلا بدّ
 لم توجد منه نية الإقامة ولا دخول الوطن الأصلي * من الغياثية العبد
 إذا كان بين الموليين في السفر فتوى أحدهما الإقامة دون الآخر فإن
 كانا تهماييا في خدمته وتوى الإقامة أحدهما فالعبد يتم يوم خدمته بقصر
 يرم خدمته الآخر * فان لم يكن تهماييا قانوا ينبغي أن يصلي إلى ربه
 اعتبارا للأصل وترجيها به إذا الأصلي الإقامة ويقعد على رأس الركعتين
 لا بحالة احتياط * من درر الجور ولا يشترط حضور السلطان في جماعتها
 وفاقا ولا اذنه * وبه قال مالك وأحمد رحم خلافا لا يثبت في رح * من الخطاية
 ولا تجوز أقامتها إلا للسلطان أو لمن أمره السلطان * من التكميد يرقال
 الشافعي ليس بشرط اعتبار بأبواب المكتوبات * من الأسرار قال أصحابنا
 رح السلطان شرط إقامة الجمعة * وقال الشافعي رح ليس بشرط
 من الفتاوى الحاوي في كتاب الاجناس وروى ابن أبي مالك عن
 أبي يوسف عن أبي حنيفة رح ليس للقاضي أن يصلي الجمعة بالناس إلى الموضع
 ويجوز لصاحب الشرط وإن لم يؤمر به * من الفتاوى الجمعة ذكر الفقهاء
 أبو الليث رح في كتاب الوقف من النوازل لو أن رجلا بنى مسجداً للصلاة
 ليجازة فحكمه المسجد في جميع الأيام وتترقب عليه الأحكام المعينة في البناء
 وأما مصلّى العيد فقد اختلف المشايخ رح فيه والصحيح أن له حكم المسجد في يوم العيد
 إلى أن يصلي العيد حتى لو لم تكن الصفوف متصلة جازت صلواتهم * ثم إذا
 صَلَّى العيد خرج عن حكم المسجد حتى لو دخل الناس في الجبانة والمرأة إلى

في المحوط لا بأس به * والمراد بالمصلّي والجبانة داخل الجدران المنيّة
 لصلوة العيد * فاما غير المحاطة فما دامت الصفوف متصلة تجاوزت
 صلواتهم وان كان الى باب المدينة كما عرف في صفوف المتصلة
 خارج المسجد الجامع يوم الجمعة في السكك والطرق * وان كانت الصفوف
 متفارقة متباعدة خارج جدران المصلّي لا تجوز صلواتهم * وقد كان
 الشيخ الامام ابو بكر الرباعي رح يقول كيف ما صلّوا والصفوف بعيدة
 من المصلّي يجوز * وقد غلط فيه غلطا عظيما * وانما سها لظاهر لفظ
 الكتاب والجبانة يوم العيد في حكم المسجد تجوز صلواتهم وان لم تكن
 الصفوف متصلة * والمراد بالجبانة المحوط المربع خارج المقصورة * فالرواية
 فيه * فاما غير المحوط فليس بمضبوط لان الجبانة اكثر من ان يقاس ذلك كثرة ذلك
 وبينته ووافقتني العلماء على ذلك فجع عن ذلك * قال رضو روية
 شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الخطيب رح يوم العيد يامر الناس الذين
 جلسوا بعيدا من المصلّي ان يقوموا ويذهبوا الى المصلّي ويقرب ويقول
 لا يجوز لهم واما كذلك افعل ويدرك كثير من الناس الصلوة من المحيط
 والحاصل ان حق التقدم في اقامة الجمعة حتى الخليفة الا انه لا يقدر على اقامتها
 هذا الحق بنفسه في كل الامصار فيقيمها غيره بنيابته قال سابق في هذه النيات
 في كل بلد الامير الذي ولي على تلك البلدة ثم الشريطي في القاضي في الديار
 ولاه قاضي القضاة * من السارخاني ولو خطب الامام بغير اذن الامام وهو حاضر
 والاذن بالخطبة اذن باقامة الجمعة والاذن بالجمعة اذن بالخطبة * ولو قال الخطيب صلّوا بهم الجمعة

فله ان يصلي بجمعة الجمعة * من القنية صبي خطب يوم الجمعة وله
 منشور الروالي وصلى بالناس بالغ جاز من الذخيرة ذكر في كتاب الصلوة
 ان القاضي ان يصلي الجمعة بالناس وروى ابو يوسف رح عن يحيى بن عمار
 ليس للقاضي ذلك اذ لم يؤمر ولم يكتب في عهداء ومنشوره وحسب
 الشرطة يصلي على كل حال امر به ولم يؤمر * من المحيط وعن ابي يوسف
 رح انه قال اما اليوم والقاضي يصلي بجمعة الجمعة * لان الخلاف يا مروى القضاة
 ان يصلوا بالناس الجمعة * قيل اراد بهذا القاضي قاضي القضاة الذي
 يرسمه قاضي الشارقي والغربي كابي يوسف رح في وقته * واما في زماننا
 القاضي لا يولي ذلك * من المغرب وصاحب الشرطة فباب الجمعة يرايه
 امير البلدة كما مير بخارا * وقيل هذا في عادهم * لان امور الدين والنيا
 كانت ح الى صاحب الشرطة فاما الآن فلا * من القضاة قال السيد الامام
 ابو القاسم لو اذن الروالي والقاضي ان يعقد الجمعة ويبني المسجد الجامع في قرية
 كبيرة فيها سوق جاز بالاتفاق * لان عند الشافعي رح تصلي الجمعة بالقرية التي
 اربعون رجلا احرارا بالاعاقلا مقيما كان هذا فصلا بمجهد انه * فاذا انقضت الحكم
 والقضاء صار مجعاعليه * من انفاوى الغيا منه اذا صعد الامام المنبر في الخطبة
 او فرغ من الخطبة اجمعوا ان صلوة التطوع تكرر في هذين الوقتين وكذا بين
 الخطبتين * واذا اخذ في مدح الظلمة والدعاء لهم لا بأس بالكلام * والذي عليه
 متأخرا رح ان على القوم ان يسمعوا وينصتوا من اولها الى آخرها لا لطلاق الحديث المعرو
 من انفاوى الفياشية لا بأس للامام ان يجمع في مصره مسجد من هكذا روى

عن محمد بن علي بن الفتوى * وعن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن
الفتوى * من حاشية المنظومة والصحیح من قول أبي حنيفة ومحمد بن علي بن محمد بن علي بن
أقامه الجمعة في مصر واحد في موضعين وأكثر من ذلك كذا في المبسوط * من
الفتاوى المجتعة ينبغي أن يأمر الإمام وجلا أن يصلي في البلدة صلاة العباد
للضعفاء والمرضى والمغذورين * وهذا من السنة القديمة للخلفاء
والأمراء * من المحيط قال الفقيه أبو جعفر رح سمعت شيخنا أبي بكر يقول
سئل إبراهيم عن تكبير أيام التشريق على الأسواق والمهرج بها قال ذلك
تكبير الحوكة * كتاب الزكاة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حَصَّنُوا مَوَالِكُمْ بِالزَّكَاةِ وَدَاوُوا
مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَزِدُّوا أَنْوَاعَ الْبُلَايَا بِالْإِدْعَاءِ * من النية في أنه
ينوي الزكاة بما أخذ منه الظالم ظلمًا وان كان يأخذ الظالم على
غير جهة الزكاة وهب لمساكين درهما وسماه هبة ونواه زكاة ^{الجزء}
* لأن العبرة للنية فلا يتغير بلفظ الهبة * الأفضل هو الأعلى
في أداء الزكاة والإظهار * وفي التطوعات الإخفاء والاسرار *
من خوارزمي شرح الهداية عن أبي حنيفة رح لا بأس بالصدقات
كلها على بني هاشم والحرمات في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
للعوض وهو خمس الجنس فلما سقط ذلك بموته حلت لهم الصدقة *
وفي الكشف الصرف إلى بني هاشم يجوز في قوله خلا فالها * من
النهاية وروى أبو عصمة رح عن أبي حنيفة رح أنه يجوز دفع الزكاة

الى بني هاشم * وانما كان لا يجوز في ذلك الوقت * من الكرميني
 وقيل في زماننا يجوز دفع الزكاة اليهم * من القديري وفي تبرأه
 والفضة وحليم ما واوانيهما الزكاة * من النابيع وحليم ما احترا من
 الحواهر واليوقيت واللاكي فانه لا تجب فيها الزكاة وان كان حليما الا ان
 للتجارة والله اعلم * من الغياثية من مات وعليه قرض استقرضه
 رجوت ان لا يؤخذ به اذا كان من نيته قضاؤها اليه وبهذه النية
 خرج من ان يكون ماطلا * من الحاوي وسئل عبد الكريم عن دفع
 زكاة ماله الى صبي * قال ان كان مرهقا يعقل الاخذ يجوز والا فلا يجوز
 لانه كان بمنزلة البهيمة * وقال ابو بكر الاسكاف ولودع الى اخيه
 التي هي في عياله جاز * وذكر في الفتاوى عن ابى القاسم في دفع الزكاة
 الى اخيه * قال ان كان لهما مهر قد والنصاب على زوجها ولم يمتنع
 عن الاداء اذا طلبت فانه لا يجوز * وان لم يعطها وكان الزوج معسرا
 جاز وهو اعظم الاجر * من الغياثية ليس للاغنياء في بيت المال نصيب
 هو المختار الا ان يكون عالما فرغ نفسه لتعليم الناس من القرآن والفقه
 او يكون قاضيا او مقفيا * وقد صح ان عليا رضي الله عنه اعطى فقرا حملة القرآن
 منه ومقدار ما يصرف الى كل مصرف مفوض الى اجتهاد الوالي
 فلو قصر السلطان في شئ عما ذكر وايصير ظالما غاشما كما ذكره الطحاوي
 من شرح الهداية ودرهم بلدنا اعني حضرة دهلي اربعة وستون
 شعيرا * لانه اربع ماهجة وكل ماهجة ستة عشر شعيرا * والحاصل من

ضرب ستة عشر في أربعة اربعة وستون وعلى هذا التحقيق يزيد الدرهم
 اثني عشر ^{عليه} درهم بلدا فاست شجيرات ان ساوت شعير مكة شعيرا
 فيكون النصاب بحساب دراهمنا مائتان وثمانية عشر درهما وثلاثة
 ارباع درهم وبحساب التولجة اثنان وسبعون تولجة واحد من عشر
 ماهجة * من الحميدي وفي حاشية مولانا معين الدين راجع من شرح
 الكفر والفيضان حبة واربعة اخماس حبة فيكون وزن الدرهم خمسة
 وعشرين حبة وخمس حبة وكل تولجة ثلثة دراهم وعشرين حبة
 وخمس حبة * لان تولجة اليوم ستة وتسعون حبة لان كل تولجة
 في اصطلاحنا اثنا عشر ماهجة وكل ماهجة ثمانية حبة فعلى هذا يكون نصاب
 الفضة بوزن بلادنا اثنين وخمسين تولجة ونصف تولجة فالواجب
 تولجة وزرع تولجة وست حبات * ونصاب الذهب بوزن بلادنا
 سبع تولجات ونصف تولجة والواجب ثمن تولجة ونصف ثمن تولجة
 وذلت بالماهجة ماهجتان وربع ماهجة هذا هو التحقيق في هذا
 الباب * من شرح الهداية وحكي ان بهاء الدين ابراهيم بن عبد الله التتائي
 الملتاني لما دخل مكة سنة اربع وتسعين وست مائة بالغ في
 تحقيق الدرهم بوزن سبعة والمثقال والصاع والمد والقي بدرهم
 مكة ومثقالها وصاعها ومدها ووزنها وحرزها بدا والضرب في
 حضرة دهلي اجلها الله فصار الدرهم الشرعي ثلث ماهجة واربع شعيرات
 وربع شعير * والمثقال الشرعي درهما من دراهم بلادنا وخمس درهم

ونصف شعيرة وعشرها * والمدة ثلثة اساتير وثلث استار باستار
بلدنا والصاع ثلثة عشر استارا وثلث استار باستار بلدنا وهذا
لا يصلح للاعتماد والقويل وان عول بعض علماء عصرنا لانه شبيه
صاح عمر في زمن الجحاح وقد قرب ذلك الزمان من عهد النبي
عليه السلام فكيف يعتمد على صاع اتي في هذا العصر وقد
تطاول الزمان وتغير المكائيل والصعان * من الجواهر في الباب
الرابع من كتاب الزكاة علوي له مشاهرة من مال الخراج يصل
اليه في كل سنة فوجها لضره وكله يقبضه لا يجوز * لان العلوي
لا يملكها قبل القبض ولا يصح جعلها منه لغيره ولا يورث عنه لانهم يملكها *

كتبه الصوم
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان وقامه يمسانا
واحتساما غفر له ما تقدم من ذنبه * من الذخيرة الواحد اذا شهد
برؤية هلال رمضان فان كانت السماء متغيمة تقبل شهادة الواحد اذا كان
مسلمارطلا كان اراة اربعة اولمة او محمد وداني قدف ثانيا بعد ان يكون عدلا
في ظاهر الرواية * وذكر الطحاوي راج لا تقبل شهادة الناسق * وروى الحسن
عن ابي حنيفة راج انه لا تقبل شهادة المحدث وداني القذف بعد التوبة *
ولما ان كان مستورا الحال لا يظهر ان لا تقبل شهادته * وروى
الحسن عن ابي حنيفة راج انه لا تقبل شهادته وهو الصحيح * وقال
الشيخ الامام الجليل ابو بكر بن محمد بن الفضل راج يقول اذا كانت السماء

تعيمة انما تقبل شهادة الواحد اذا فسروا وقال رأيت الهلال خارج القبلة
في الصحراء ويقول رأيت في البصرة بين خلل السحاب في وقت
يدخل في السحاب ثم يتجلى * اما بدون هذا التفسير لا تقبل
لمكان الصفة واما اذا كانت السماء مضيئة لا تقبل شهادة الواحد
في طاهر الرواية خلافا لما روي الحسن عن أبي حنيفة ربح بل يحتاج فيه
الى زيادة العدد واختلفوا في مقدار ذلك روي الحسن ابن زياد
عن أبي حنيفة ربح انه قال تقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين * وعن
أبي يوسف ربح انه قال يعتبر في ذلك جمع عظيم * وروي عنه انه
قدّره بعدد القسامة * وعن خلف ابن ابوب ربح انه قال خمسة
ببلغ قليل * وعن أبي حفص الكبير ربح انه يعتبر الوقت * وعن محمد
ربح انه قال يفرض مقدار الفداء والكثرة الى رأي الامام ثم ان
ما لا تقبل شهادة الواحد على هلال رمضان اذا كانت السماء مضيئة
اذا كان هذا الواحد في مصر * فاما اذا جاء من خارج مصر او جاز من
اعلى الاماكن في مصر ذكره الطحاوي ربح انه تقبل شهادته * وهكذا ذكر
في كتاب الاستحسان * وذكر في القدر ربح انه لا تقبل في طاهر الرواية
وذكر الكرخي انه تقبل * وفي الاقضية صحح رواية الطحاوي ربح واعمد عليها
هذا الذي ذكر في هلال رمضان * فاما اذا قامت الشهادة بروية هلال
شوال او بروية هلال ذي الحجة ان كانت السماء مضيئة فالجواب فيه كالجواب
في روية هلال رمضان يعني لا تقبل فيه شهادة الواحد بل تشترط فيه زيادة

العدد * ولا بد من اعتبار العدالة والحرية في شهادات خواهر زاده * وفي
شرح الطحاوي عن أبي حنيفة ربح انه تقبل في ذاك شهادة رجلين او رجل وامرأتين
فاما اذا كانت السماء متغيمة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان او رجل و
امرأتين * فاما اذا كانت السماء متغيمة لا تقبل ما لم يشهد بذلك رجلان
او رجل وامرأتان في ظاهر الرواية وفي المنقذ انه تقبل في ذلك شهادة الواحد *
ودكر شيخ الاسلام ربح في شرح كتاب الشهادات ان شهادة المثني في الفطر
الاضي انما تعتبر اذا كانت باسماء علة او كانت مضحية وجاء من مكان آخر *
اما اذا كانت مضحية وما جاء من مكان آخر لا تكفي شهادة اثنين بل تشتط فيه
شهادة جماعة * وعن أبي يوسف ربح في المثني ما هو قريب من هذا فقال انما
اقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين واخبرا انهما راياه في
غير البلد اما اذا اخبرا انهما راياه في البلدة وكان البلد كثير الاهل تيراها
الناس لا بد وان يكونوا جماعة كثيرة * وروى بشر عن أبي يوسف ربح في
الامالي ان ابا حنيفة ربح كان يجيز على هلال شهر رمضان شهادة
الرجل الواحد العدل والعبد والامة والمحد وفي القذف اذا كان عدلا * ولا
يجيز شهادة الكافر الفاسق ولا يجيز في هلال ذي الحجة والفطر لا رجلين او رجل
وامرأتين ولا يجيز شهادة العبد والامة والمحد وفي القذف * قال وهو
قول أبي يوسف ربح وعن الفقيه أبي جعفر ربح انه قال في هلال رمضان
في الصوم يقبل قول رجل عدل سواء كانت باسماء علة او لم تكن * وروى
عن الحسن بن زياد ربح انه قال يحتاج الى شهادة رجلين في الفطر

الصوم جميعا سواء كانت بالسما علة او لم تكن * واما هلال ذي الحجة ذكر في
 بعض المواضع انه بمنزلة هلال شوال * وذكر في بعض المواضع انه بمنزلة
 هلال رمضان وتقبل شهادة الواحد على شهادة الواحد في هلال
 رمضان ولا تشترط لفظ الشهادة * وذكر شمس الأئمة السرخسي رح في
 شرح كتاب الاستحسان وفي شهادة الفطر والاضحى تعتبر لفظ الشهادة *
 وهكذا ذكر الناطقي رح في هدايته * وذكر شيخ الاسلام في شرح نوادر الصور
 انه تشترط فيه لفظ الشهادة * وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الشهادات
 الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضي والسماء متغيمة وقبل القا
 شهادته وامر الناس بالصوم فلما اتموا ثلثين يوما غم عليهم هلال شوال قال
 ابو حنيفة وابو يوسف مع يمين من الغد وان كان يوم الحادي والثلاثين
 ولا يفطرون * وقال محمد رح يفطرون * وقال شمس الأئمة الحلواني رح هذا
 الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مضيئة فاما اذا كانت متغيمة
 فانهم يفطرون بلا خلاف هذا اذا شهد على هلال رمضان واحد *
 اما اذا شهد على هلال رمضان شاهدان والسماء متغيمة وقبل القاضي شهادتهما
 صاموا ثلثين يوما فلم يروا الهلال ان كانت السماء متغيمة يفطرون من الغد
 الاتفاق * وان كانت مضيئة كذلك يفطرون اليه اشار في القدر وري
 المنتقى * هكذا حكى فتوى شيخ الاسلام ابن الحسن رح * قيل وفي نوادر القا
 لا مام ركن الاسلام علي السغدري رح انهم لا يفطرون والاول اصح *
 من هذا الجنس واقعه بخار في رمضان سنة احدى وسبعين شرع الناس في

الصوم في رمضان سنة احدى وسبعين يوم الا ربعاء الذي هو الثالث
 والعشرون من يوم الصوم فشهد عند القاضي اثنان او ثلثة وقالوا
 رأينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليوم الثلاثاء واليوم يوم
 الاثنين فانفقنا الاجوبة ان السماء ان كانت متغيمة حال ما رأوا
 هلال رمضان ان القاضي جعل الخميس يوم العبد وان لم يروا الهلال عشية
 الا ربعاء اهل مصر عدل واشعبان لروية ثلثين يوما فصاموا رمضان
 ولم يصم رجل معهم حتى الغد فعليه قضاء يوم وان صام اهل مصر بغير
 روية من غير عدد شعبان ثلثين يوما وفيهم رجل لم يصم معهم حتى رأوا
 الهلال من الغد وصام اهل مصر ثلثين يوما وصام هذا الرجل تسعة وعشرين
 يوما فليس عليه قضاء يوم * وفي القدر ي اذ اصام اهل مصر تسعة
 وعشرين يوما للروية وفيهم مريض لم يصم فعليه قضاء تسعة وعشرين *
 فاما اذا لم يعلم هذا الرجل ما صنع اهل مصر صام ثلثين ليخرج عن الهمة
 بيقين * وفي المتنق ما روى بشر عن ابي يوسف مدعي و ابراهيم عن محمد بن
 اذ اصام اهل بلدة ثلثين يوما للروية وصام اهل بلدة اخرى تسعة وعشرين
 للروية فعليهم قضاء يوم * قال القدر ي رح في كتابه اذا كان بين
 البلدين تفاوت لا تختلف المطالع لزم حكم احد البلدين البلدة
 الاخرى * اما اذا كان تفاوتا مختلف المطالع لم يلزم حكم احدى البلدين
 البلدة الاخرى قال شمس الامعة الحلواني رح الصحيح من مذهب اصحابنا
 رح ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزم حكم

هذه البلدة * وفي مجموع النوازل شاهدان يشهدان عند قاضي مصر لمير^{اهله}
 الهلال على ان قاضي مصر كذا يشهد عنده شاهدان بروية الهلال وقضى
 به ووجد اجتماع شرائط صحة الدعوى قضى القاضي بنهما فنهما حكاة عن
 شيخ الاسلام رح * وقال محمد رح ولا عبوة لروية الهلال بها وقبل الزوال ولا
 بعد الزوال وهي الليلة المستقبلية بخبره ورد الا شرعن عمر رض * وقال ابو يوسف
 رح اذا كان قبل الزوال فهي الليلة الماضية * قيل قول البيهقي رح كقول محمد
 رح وفي صوم شيخ الاسلام رح رواية عن البيهقي رح انها اذا غابت في هذه^{كان}
 الليلة قبل الشفق فهي من هذه الليلة * وفي المتنوع عن البيهقي رح اذا
 مجراها امام الشمس والشمس تلتوها فهي الليلة الماضية وان كان مجراها خلف
 الشمس فهي الليلة المستقبلية * الامام اذا رأى هلال شوال وحده فليس له
 ان يخرج ولا ان يامر الناس بالخروج * من الخلاصة شهادة الواحد على
 هلال رمضان مقبولة اذا كان عدلا مسلما عاقلا بالغاً حراً عديداً ذكر^{نحو} اذا
 وكذا شهادة المحدود في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية * والطحاوي
 لم يشترط العدالة في هذه الشهادة * وعن المشايخ رح من قال اراد به
 المستور * وهكذا اذكر في النوازل ان شهادة المستور تقبل وبه اخذ
 شمس الأئمة الحلواني رح فظاهر المذهب ما ذكرناه في العدالة * الفاسق اذا
 ابصر هلال رمضان وحده ينبغي ان يشهد عند القاضي لكن يرد القاضي^{ضحي}
 شهادته * من الكافي فان جاء واحد من خارج المصر فظاهر الرواية ان
 لا تقبل لقيام التهمة * وذكر الطحاوي رح ان الشهادة مقبولة لان^{المطاح}

مختلفة والمنايع خارج المصاقل * وهكذا ذكر في كتاب الاستحسان * وكذلك
برؤية الهلال على مكان مرتفع * من الصغرى ولو كانت السماء مضطربة في
هلال رمضان فشهدوا واحدا لا تقبل وإن كان خارج المصرا تقبل * وكذلك إذا
رأى في المصرا على مكان مرتفع * من الغلاصة إلا إذا رأى خارج المصرا وفي
المصرا على مكان مرتفع فشهد فح تقبل * من النصاب لا تقبل شهادة الواحد
وإن كان خارج المصرا في ظاهر المذهب * وعند الطحاوي ما يحجب تقبل غيران
في الاقضية والفناوى صح قول الطحاوي واعتد عليه * ومنه وشهادة
المستور لا تقبل حتى تتبين العدالة في رواية الاستحسان وفي النوادر
تقبل هو الاصح * من الغياثي وذكر الكرخي وصح في الاقضية رواية الطحاوي
وبقوله يكفى بظاهر العدالة ان يكون مستورا الحال وبعض المتأخرين اختلفوا
برأيتهم مطلقا من غير تأويل وهو اختيار بعض المتأخرين من مشايخهم
من المحيط وعن محمد بن يونس مقدار القلة والكثرة الى رأي القاضى *
من الفناوى الجمة وهو الاصح * من الفناوى الحادى اهل بلدة وأهل
في بلدة تهمهم هل يحكم برؤيتهم في بلدة أخرى فقال بللى يحكم * لا ندري
مثله في المنتقى * من خوارزمي في حاشية الهداية اهل بلدة وأهل
هل يلزم ذلك في حق بلدة أخرى اختلف فيه * وفي ظاهر الرواية لا يصح
لاختلاف المطالع * من الجميع ويثبت في الفطر والاضحى بعدلين والآ
فجميع يوجب اخبارهم العلم والاكتفاء باثنين رواية * من شرحه وعن الطحاوي
رحم الله تسمع شهادة الواحد الوارد من خارج المصرا لقلة المنايع * وكذا

لو كان على مكان مرتفع في مصر * من تحفة الفقهاء وأما هلال ذي الحجة
 فلو ايشبت بشهادة رجلين * لأنه يتعلق بحكم شرعي وهو وجوب الحجية
 والصحيح أنه تقبل فيه شهادة الواحد * لأنه من باب الخبر فانه يلزم المحقق بالآثم
 يتعدى عنه إلى غيره * وهذا إذا كانت السماء متضمية * من الضيافي
 وأما هلال ذي الحجة ذكرني ببعض المواضع حكمه حكم ظلال شهر رمضان
 وفي بعض المواضع حكمه حكم هلال شوال هو المختار * من الخلاصة إذا
 شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم
 رأوا هلال رمضان قبل صومهم بيوم ان كانوا من اهل مصر ينبغي ان
 لا تقبل شهادتهم * لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا من مكان بعيد
 جازت شهادتهم لا نقاء التهمة * من النصاب ولو شهد واحد على
 شهادة واحد على هلال رمضان تقبل بخلاف سائر الاحكام حيث لا تقبل
 ما لم يكن على شهادة كل واحد رجلان او رجل وامرأتان * من المصطلح
 ثم الواحد اذا راى هلال رمضان وحده هل يلزمه ان يشهد عند الحاكم ام لا
 لهذا في البسوط قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة الخوافي رح اذا كان
 هذا يلزمه ان يشهد حرا كان او عبدا حتى الجارية المخذرة وهي من فروع العين
 ويجب ان يشهد في ليلته ذلك لئلا يضيغ ^{أن} من فطرين * والجارية المخذرة
 ان تشهد بخبر اذن وليها * من الظهيرية البديعية ولو تفرق واحد
 بروية هلال رمضان في قرية ليس فيها مال ولم يأت مصر الشاهد وهو ثقة
 يصوم ان يقول له * وكذا في الفطر اذا شهد عدلان لهم ان يفطروا بقوله

من النسيئة وسئل عن شاهدين شهدا بروية هلال رمضان وقضى
القاضي ثم اتوا ثلثين يوماً والسماء مصحبة ولم يروا هلال العيد ماذا
يفعلون * قال يفترون فيعيدون * لا نفهم عدداً وثلثين يوماً كما
قيل لداوود ليس يهذب يطهر كذب الشاهدين أو غلطهم فقال لا * لأن
قولهم وإن كان محتملاً فقد صار جرحاً يتصل قضاء القاضي به فصار كأنهم
رأوا هلال شهر رمضان فاموا ثلثين يوماً لم يروا والسماء غير مصحبة * من
الجواهر اصل بلد رأوا هلال شهر رمضان واعلموا اصل البلد الآخر بذلك
وهم لم يروا فهذا على وجهين إن كان المطلع في حقهما متحد يلزم كل واحد منهما
حكم الآخر فإذا علمهم عدلان منهم يلزمهم حكم الصوم والفطر * من الغيبة
صاموا ثمانية وعشرين يوماً ورأوا هلال الفطر ينظر إن رأوا هلال شعبان
وعده ثنتين ثم صاموا رمضان قضاوموا * لا نفهم تتقوا إن رمضان
انقضى بيوم وقد يكون كذلك * وإن عدوا شعبان ثلثين يوماً من غير
روية حال قضاوموا * لا هم لم يتقوا بالقصا والصلوات غلطوا * من
المخلاصة إذا رأى الهلال نهاراً قبل الزوال أو بعده يصام به ولا يفطر
من الليلة المقبلة هو المختار شهر رمضان إذا جاء يوم الخميس ويوم
جاء يوم الخميس أيضاً كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم الاضحية * من الغيبة
إذا شهد شاهدان عند القاضي أصل بلدة على أن فاصي بلد كذا شهد
عنده شاهدان برفية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما
لهذا القاضي أن يقضي بشهادتهما * لأن قضاء القاضي حجة * من الجواب

قال في الكتاب لو صام أهل بلدة تسعة وعشرين يوما وأهل بلدة ثلثين إن كان
تختلف المطالع لا يلزم لأعد عمالحكم الآخر وإن كان لا تختلف المطالع يلزم *
وقال شيخنا وسيّدنا جمال الدين رح لم يذكر في ذلك حدّا بل اطلقوا *
وإذا اقول يجوز أن يصبر فيه ما يصبر في الغيبة المنقطعة في حق الرولي قلّة
له تحد يدك في الغيبة المنقطعة لا يوجب زيادة في البيان فانهم ^{اختلف}
فيها قال ما لا يصل القوا فل في السنة غالبا الأمرة وأقله مسيرة شهر * إلا
إلى قصّة سليمان ابن داود عليهما السلام الرمح غدا وها شهر ورواها شهر
وكان انتقاله من اقليم الى اقليم وقدّره شهر فعرف ان ما بين الاقليمين لا يكون
اقل من شهر ولا يمكن الاعتماد على ما يقول النجم من زيادة الدرجة في العرض
والطول ولا يعتبر * من الفياثي ولا يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر الرواية
وبكان يفتي الفقيه ابو الليث وشمس الأئمة الحلواني رح * من الخلاصة
إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين انهم رأوا
هلال رمضان قبل صومهم بيوم ان كانوا في هذا المصرب ينبغي ان لا تقبل شهادتهم
لانهم تركوا الحسبة وان جاء الشهود من مكان بعيد جازت شهادتهم
لانقضاء التهمة * من المضمرات في الظهيرية واعلم ان الدعوى هل يشترط
لقبول هذه الشهادة قالوا لا يشترط حتى لو شهدوا على ذلك من غير
أحد سمعت الشهادة وقبلت * وهذا قول ابني يوسف ومحمد رح * أما
قول ابني خنيفة رح ينبغي ان يشترط الدعوى * من السغناقي وأما على قيا
قول ابني خنيفة رح ينبغي ان يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان

كما في عتق العبد عنه * وأما عندنا ينبغي أن لا يشترط كما لا يشترط في
عتق الأمة وطلاق الحرة عند الكل * من الخلاصة ولا يشترط الدعوى و
لفظة الشهادة في هذه الشهادة كما في سائر الأخبار * وأما في هلال شوال
أن كانت باسماء عدة لا تقبل إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وتشرط
الحريه وينبغي أن تسترط لفظه الشهادة أما ينبغي أن لا يشترط الدعوى *
من الخلاصة أيضا الشهادة على هلال رمضان والعيد عرف في كتاب
الصوم ولا تسترط شرائط اقضاء في رمضان بل إذا أخبر بإمرالناس بالصوم
أما في العيد فتشرط لفظه الشهادة وطريقه ما قاله الشيخ الإمام الاجل الاستاذ
أن يدعي رجل عند القاضي بوكالة رجل معاقبة بمجي عييد الفطر فيتمخ
ما لو كاله وينكر بمجي العيد فيقضى عليه بالمال فيثبت بمجي العيد * من الخيارات
في كتاب الدعوى محضر في اثباته هلال رمضان يكتب المحضر باسمه
رجل على رجل عال معلوم موجب إلى شهر رمضان فيكتب ادعى هذا
الذي حضر على هذا الذي حضر معه أن لهذا الذي حضر على هذا
الذي حضر معه كذا لت ديننا وديننا لازما وحقا واجبا بسبب كذا وكذا
وكان موجباً إلى شهر رمضان هذه السنة وقد صار هذه الدنيا
هنا لا بد خول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان فيفتر الله
عليه بالمال وينكر التحلول وكون هذا اليوم من غرة شهر رمضان فيقيم
المدعي البينة على كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار
أن شاؤا شهدوا أن هذا اليوم من شهر رمضان من غير تفسير

ان شأنا نفسا واولاها كراي مي ديم كه مادي شباكه بيت و همس بود
 ازاء مشبان بوقت نماز شام هه و ديم و لموز غرو ماه رمضان اسال سب هه
 ولوقتهل واعلى ذلك من غير دعوى احد سمعت الشهادة و قبلت و
 من الغياشية والسفر الذي يبيع الافطار وما يبيع القصر و متوليس بعدد
 في اليوم الذي انشأ السفر فيه والمرض الذي يبيع الافطار ما يخاف باليوم
 وقوع الزيادة هه وقيل يصير صاحب فراش ومن العذر السفر والمرض
 الذي يزداد بالصوم او يقضي الى الملالات هه من التمتع المريض في رمضان
 ان صام ازدا بموضع افطر وقضى هه من النهاية فلو برأ من المرض لكن
 الضعف باق لا يفطر وان خاف ان يمرض لو صام هه لان المبيع المرض
 لا الضعف هه من التمتع الاعدا التي تبيح الافطار للصائم ستة هه السفر
 بالمرض الذي يزداد بالصوم او يقضي الى الملالات هه وحمل المرأة هه وارضاهما
 اذا ضربها او بولد هه والمطاش الشك فيه هه وليلوع الذي يخاف منه
 الملالات هه من الخلاصة رجل خاف ان لا يفطر يزداد عينه وجعا او حتى
 نظرا واما يعرف ذلك باجتهاده او باخبار الطبيب المسلم هه من النهاية
 لريق معرفة ذلك اما باجتهاده او بان يقول له طبيب حاذق و اسلام
 ليس شرط هه واما يعرف ذلك باجتهاده او باخبار الطبيب المسلم
 كالمصلح المقيم عنده كافر اعطاء الماء لا يقطع الصلوة لعل غرضه افساد
 الصلوة عليه كذا هنا هه من الغياشية وعن الفقيه ابي جعفر مع اذا خرج
 ليزاق على شفتيه ثم ابتلع فسدى صومه ذكره في جامع الاصول هه من الغية

رضيع مريض لا يقدر على شرب الدواء ورفعته الطبيب ان امه تشرب
 ذلك لها ان تقطر * والنظر المستأجرة كالام في اباحة الافطار * خاف نقضا
 العقل وزيادة الوجع من الصوم فله الافطار * اشتد مرضه كره صومه *
 ان زاد عينه وجعا او حماة شديدة فالا فطار او لم * من الفصول رجل
 ان صام شهر رمضان يضعف ويصلي فاعد ان افطر يصلي فائما فائما يصلي
 قاعدا ويصوم * من الخاشية يستحب للصائم تجبيل الافطار وقبل طلوع النجوم
 وتأخير السجود او رودة الآثار * من الخاشية اذا دخل الفجار والد
 او المطر او الدباب حلقه لا يفسد صومه * وكذا اذا ترطبت شفاته
 بهذا قد عند الكلام او نحوه فاقترعه لا يفسد صومه * من الجواهر امرأة
 بها باسور فاذا جلست للطهارة واستنجت خرج شئ عنها واذا قامت
 دخل لا يبطل وضوءها ولا يفسد صومها * لاند اشراعين * من الناطق
 وكل من نذر نذرا فعلى وجهين مشروطا بالتبع وغير مشروط فالشروط بالتتابع
 يصومه متابعا فان افطر يوما من غير عذر واستقبل الصوم واما الذي عذر
 مشروط بالتتابع فان شاء صام متابعا وان شاء فراقه

كتاب الحج

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعوا بين الحج والعمرة فانهما
 ينفيان الفقر والذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد والذهب والفضة
 وليس للحج المبرورة ثواب الا الجنة * من القنية وسئل الكرخي
 رجب عليه الحج الا انه لا يخرج لما ان القرامطة تدخل على الخارج بالباد

فقال الكرخي ما سلمت البادية على احد يعني ليس بعذر * لان البادية لا تخلو
 عن الآفات وقلة الماء وشدة الحر ويجهان ريح البهوم وبدا فتى بعض فقهاء
 وقال ابو القاسم الصغار لاشت في سقوط الحج عن النساء في هذا الزمان
 وانما الشك في السقوط عن الرجال * وعنه لا رى الحج فوضا منذ عشرين
 سنة منذ خرجت القرامطة الاولى * قال والبادية عندي دار من دور
 الحوب * ث * وعن ابي عبد الله البلخي رح انه كان يقول ليس لاهل
 خراسان حج منذ كذا وكذا سنة وقال ابو بكر في زماننا لا اقول الحج فريضة
 قاله في سنة ست وعشرين وثلثمائة * ث * وافتى ابو بكر الرازي
 ببعد اذ انه سقط عن الرجال ايضا في هذا الزمان * وبه قال ابو بصير
 والزهريان الصغير بخوارزم وابو الفضل الكرماني بخراسان * من القنية
 ان كان الغالب في الطريق السلامة فالج فرض وان كان الغالب خللا
 ذلك فالفرض ساقط قال رضي الله عنه وعليه الاعتماد * من التتار
 اذا اراد ان يركب السفينة في البحر للتجارة او غيرها فان كان بحال لو غرقت
 السفينة امكنه دفع الغرق عن نفسه بكل سبب يدفع الغرق به حل له
 الركوب في السفينة وان كان لا يمكنه دفع الغرق بكل ما يدفع به الغرق لا يحل
 له الركوب كت النكاح
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النكاح من سببتي فمن رغب عن
 سببتي فليس مني * من النصاب اعلم بان النكاح يتعقد بلفظ النكاح و
 التام ولا يحتاج ولفظة المصته والصدقة والتمليك عندنا ولا ينعقد

بلفظة الإحلال والمتعة والاعادة بالاجماع * من الكافي وينعقد بلفظ النكاح
 والتزويج وكل لفظ يصلح لتمليك العين في الحال كالمهبة والمصدق والقبليات
 وقال الشافعي رحمه لا ينعقد بغير لفظ النكاح والتزويج * من الفصول
 لا ينعقد النكاح بالتعاطي حتى لو قالت امرأة لرجل زوجت نفسي منك
 يد يئار فدمع الرجل الدينار اليها في المجلس ولم يقل بلسانه شيئاً لا ينعقد
 النكاح وان كان بحضرة الشهود بخلاف البيع فانه ينعقد بهذا المقدار *
 وذكر محمد ابن الفضل رحمه قال رجل لاب صغيره تزوجت انتك كذا بكذا
 فقال الاب اذهب بها حيث تشئت فدمعها في المجلس اليه فانه لا ينعقد
 ولو كان لهذا في السبع ينعقد * والحاصل ان النكاح لا ينعقد بالتعاطي
 لحظه ولهذا يتوقف على التهود بخلاف البيع * من البرهانية اذا قال
 الرجل بالفارسية دختر خویش مراد ي فقال رادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل
 الخطاب پذیرمتم * فرق بين هذا وبين قوله دختر خویش مراده فقال رادم ينعقد
 النكاح وان لم يقل الخطاب پذیرمتم والفرق ان قوله دختر خویش مراده فوكيل
 اياه بالتزويج فيقتضي الامر بالتزويج والواحد يصلح ان يكون ولياً من جنس
 وكبلاً من جانب في النكاح ومن كان لهذه المثابة ينعقد النكاح بقوله
 رادم لا غير فاما قوله رادمي ليس بامر بل استخبار فلا يثبت التوكيل بمقتضاه
 ونظيره هذا في الطلاق يأتي في باب الخلع في علامة النون وهذا اذا لم يرد
 بقوله رادمي التحقيق اما اذا اراد به التحقيق دون السوم يصح على ما يأتي في
 باب الخلع بعلامة الباء * وكذا في الأقاعات الحسامية * من الكبرى

قال الآخر بالفارسية دختر خویش مرا داری فقال الآخر رادم لا ينقض
 النكاح ما لم يقل المختاطب بغير فتم * فرق بين هذا وبين ما اذا قال ونتر
 خویش مراده فقال الآخر رادم ينقض النكاح * والفرق ان قوله
 دختر خویش مراده هذا التوكيل آياه بالتزويج مقتضى الامر الواحد يصلح
 ان يكون وكيلاً من جانب وولياً من جانب ومن كان كذلك الثابت بغير النكاح
 بقوله رادم وان لم يزد عليه * وما قوله رادم ليس من جهة اعتبار
 فلا يثبت التوكيل بمقتضاه * من الثانية اذا قال الرجل اب البنت فزوجني
 ابنتك فقال اب البنت زوجك او قال نعم لا يكون نكاحاً الا ان يشترط
 بعد ذلك قبلت * فرق بين هذا وبين ما اذا قال زوجني ابنتك فقال اب البنت
 زوجك او فعلت * فانه يكون نكاحاً قال لان قوله زوجني ابنتك ليس بمقتضى
 بخلاف قوله زوجني * لانه توكيل * رجل قال اخبر بالفارسية دختر خویش مرا
 داری فقال رادم لا يكون نكاحاً * من الثانية اذا قال دختر خویش داری فقال
 الآخر رادم ففقد اختلاف المشايخ * وفي الفتاوى ان كان المهر للعقد فعقد
 وان كان للوعد فوعد * من الغياثية قال النكاح يتعقد بكل لفظ شرع لقديت العیر
 اذا ذكر المهر بغير النية كالبيع والمهبة والصدقة وان لم يذكر المهر لم يصح انما اذا
 اراد النكاح * من جامع الفتاوى اذا قال بالفارسية لرجل دختر خویش مرا داری فقال
 رادم فلا نكاح بينهما ما لم يقل المختاطب بغير فتم * ولو قال مراده على وجه الامر او قال
 زوجني نفسك ثمي قالت زوجت ينقض النكاح ولا يشترط جوابه وقوله بعد ذلك
 الا بالترجيح مقتضاه التوكيل والواحد يصلح ولياً من جانباً ووكيلاً من جانب * ومن كان كذلك المشايخ

يعتقد الكاح بقوله وادم لا غير فاما قوله وادي ليس بامر بل استحباب فلا يشترط
 التوكيل بمقتضاه وسياتي نظيره في الطلاق في باب الخلع قالوا هذا اذا لم ير
 بقوله وادي التحقيق اما اذا اراد التحقيق دون الاستحباب والسوم يعتقد و
 سنذكر في باب الخلع * قلت * كان نجم الدين الشافعي يحق يقول يختلف
 المشايخ في هذا الفصل وعندنا ان قوله وادي وبه سواء لان معنى لا
 في هذا اللفظ راجح * لان اهل العرف يجعلون قولهم خويشتن بوي بزي دار
 خويشتن ازوي خويدي بمنزلة الامر يتضمن التوكيل على ما مر * من النص
 وقال الامام خالي راجح وادي وبه سواء ويعتقد الكاح في الوجهين وان
 لم يقل الزوج بغير نعم قال وهذا اختيار استاذي شمس الامثة الحلواني وانه
 الا ورجندي واستاذ استاذي الامام السرخسي راجح * من الفتاوى
 الصغرى اذا قال لامرأة خويشتن بغير نعم وادي فقالت وادم يعتقد الكاح
 بحكم العرف * من الذخيرة اذا قال بغيره وخر خويشتن مراده فقال وادم
 يعتقد الكاح وان لم يقل مخاطب بغير نعم ولو قال مراد وادي فقال وادم
 يعتقد الكاح ما لم يقل مخاطب بغير نعم * الفرق ان قوله وادم امره وتوكيله
 والواحد يصلح وكلاهما الجانبين في الكاح * وقوله وادي استحبابه
 بامر فلا يشترط التوكيل به الا اذا اراد بقوله وادي التحقيق دون الاستحباب
 فيحسب يعتقد الكاح وان لم يقل مخاطب بغير نعم وعلى قياس ما قاله شمس
 السرخسي راجح في مسألة الخلع انه حال اذا قال خويشتن خويدي فقال خوي
 يتم الخلع * لان معنى كلام الزوج خويشتن خويدي كمن فرغتم ينبغي ان

النكاح هنا ويكون معنى كلام المخاطب خويشتن بمن داري كه من پذيرفتم * وقد كان
شيخ الاسلام ظهير الدين رح يحكي عن عمه قاضي الامام شيخ الاسلام محمود
عن شيخ الاسلام شمس الامتعة رح هذا ان قوله داري دوده سواء ينعقد
النكاح باللفظين جميعا * من المصاب رجل وكثر رجلا ان يخطب له بنت
فلان فجاء الوكيل الى اب المرأة فقال هب ابنتك مني وقال الاب وهبتُ
ثم ادعى الوكيل اني اردت النكاح بموكل ان كان هذا القول من المخاطب
يعني الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على وجه العقد
لا ينعقد النكاح بينهما اصلا فان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل
لا للموكل * وكذا لو قال الوكيل بعد ذلك قبلت لفلان * لانه لما قال
ابنتك مني فقال الاب وهبتُ ثم النكاح من غير قبول الوكيل فكان القبول
بعده فضلا * اما اذا قال هب لفلان فقال الاب وهبت ما لم يقبل الوكيل
قبلت لا يصح فاذا قال قبلت لفلان يصح للموكل ان قال قبلت مطلقا يجب
ان يصح ايضا للموكل * من الغياشة سئل عن رجل دخل خويشتن فلانه
بن داري كفت دادم دي كفت پذيرفتم او قال لامرأة خويشتن بمن داري
او قال ده فقالت دادم فقال پذيرفتم هل ينعقد النكاح قال فيه
اختلاف المشايخ رح * عند بعضهم لا ينعقد حتى يقول بزني دارم
او بزني ده * وعند بعضهم يكون نكاحا بدون ذكر ذلك وهو الاصح
لان لفظ الاعطاء ينبئ عن التمليك والنكاح بلفظ التمليك جائز عندنا
من شرح الوقاية * م * هو ينعقد بايجاب وقبول لفظهما ما ذكره

اوريجت او ما ضر مستقبلي كزوجتي قتال زوجت وان لم يعلم معاها ^{نفس} ^{نفس}
 الا اعتقاد صواب الارتياب الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجي
 حدثت مستعزله بخور زوجي منك او ففست ^{نفس} واعلم ان زوجي ليس في الحقيقة
 ايجابا بل هو تركل ^{نفس} من النصاب لقنن المرأة والعربية زوجت نفسي من فلا
 فقالت هكذا او قبل فلا و ذلك بمحض من الشهود وهي لا تعلم ان هذا الزوج
 سئل عن نكاح الاسلام عن هذا انه هل ينعمد الكاح ام لا قال لا لان المرأة في
 هذا بمنزلة الطوطي والنبهي الذي لا يعقل وقال القاضي الامام روح الدين الكا
 والطلاق والاعاق وعيد الفتوى ^{نفس} لان الجدة والمهرل في هذا الثلث سواء
 بالحد يث وهو قوله عليه السلام قلت جدك جد جدك ^{نفس} وفرض جدك ^{نفس} من
 الذباينة تزوج امرأة بالعربية والزوج والمرأة يعرفان العربية والشهود
 لا يعرفون اختلاف المشايخ روح دينه والاصح انه ينبغي ^{نفس} من النصول اذا اراد
 الكاح بمحض من المشهور ولا بد وان يذكر سماع المشهود كلام المتناقلين
 لان بين العلماء اختلاف في ان سماع المشهود كلام المتناقلين هل هو شرط
 والاصح انه شرط فلا بد من ذكره ليصح الدعوى ^{نفس} من الجواهر رجل بعث
 الى امرأته دراهم و بين انها من التي يدعي شكركم و بعث في ايام
 العياد و بين انها عبيد في نذر اراد ان يجعل من المهر ليس له ذلك ^{نفس} لانها
 وقعت حرة فلا ينقلب قضاء عن الدين وهذا بخلاف ما قال اصحابنا
 روح ان الزوج وامرأة اذا اختلفا في التي بعثها الزوج اليها فقال الزوج
 من اسمها فقالت هي هله بقا لقول قول الزوج لان ذلك الاختلاف

يُتَعَمَّقُ فِي ابْتِدَاءِ التَّمْلِيكِاتِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُكَلَّفِ * مِنَ الْمَضَامِينِ فِي الْبَابِ
الرَّابِعِ فِي الرُّكَاةِ بِالنِّكَاحِ امْرَأَةً وَكَلَّتْ رَجُلًا بَانَ يَرْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ فَقَالَ
رَجُلْتُ فَلَانَةَ مِنْ نَفْسِي يَمْجُوزُ أَنْ لَمْ يَقُلْ قَبْلَتْ * وَكَذَا أَكُلَ مِنْ يَتَوَلَّى طَرَفِي
عَقْدَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَهَذَا إِذَا عَرَفَ الشَّهَادَةَ فَلَانَةَ * وَمِنْهُ أَيْضًا فِي الْبَابِ
الثَّانِي فِي النِّكَاحِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَكَلَّتْ رَجُلًا بَانَ يَرْوِجُهَا مِنْ نَفْسِهِ فَقَالَ
وَكَلَّتْ شَهَدَةً وَأَيْضًا قَدْ رَجُلْتُ فَلَانَةَ مِنْ نَفْسِي لَا يَمْجُوزُ النِّكَاحُ أَنْ لَمْ يَكُنْ
شَهِيدٌ فَلَانَةَ * لِأَنَّ الْفُلَانَةَ غَائِبَةٌ وَالْغَائِبُ أَمَّا يَعْرِفُ بِالْأَسْمَاءِ وَالْأَنْسَابِ
لَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ تَزَوَّجْتُ الْمَرْأَةَ الَّتِي وَكَلَّتْنِي بِالنِّكَاحِ لَا يَمْجُوزُ كَذَا هَذَا وَأَنَّ
فِي الشَّهَادَةِ فَلَانَةَ جَازٍ وَلَكِنْ إِذَا عَرَفُوا أَنَّهُ رَادٌّ بِهِنَّ تَكَلَّتِ الْمَرْأَةُ وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ
بَابُ الْمَجْدِ * مِنَ الْبَرَهَانِيَّةِ وَذَكَرْنَا الْفَتَاوَى الْبَقَايَا إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا
زَوْجٌ وَلَمْ يَعْرِفْهَا الشَّهَادَةُ وَسَمِعَ فِيهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَجُلَةٍ فَلَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ
بَاضَةً مُتَقَبَّةً وَلَمْ يَعْرِفْ الشَّهَادَةَ فَقَالَ تَزَوَّجْتُ هَذِهِ الْمَرْأَةَ وَقَالَتْ زَوَّجْتُ
أَنَّهُوَ الْمُخْتَارُ خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ نَصِيرٌ * لِأَنَّهَا حَاضِرَةٌ وَالْحَاضِرَةُ تُعْرَفُ بِالْأَشَارَةِ
الْأَحْيَا طَإِنْ تَكْشِفُ وَجْهَهَا وَيَذْكُرُ أَبُوهَا وَجَدَّهَا فَيَقْضِي الْأَمْرَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى
مَنْ يَرَى قَوْلَ نَصِيرٍ فَيَبْطُلُ النِّكَاحُ * مِنَ الْغِيَاثِيِّ بَصَتْ الرَّجُلُ خَطَابًا إِلَى ابْنَتِ
بَنَتٍ فَقَالَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَبْلَتْ أَوْ قَبْلَتْ لَهُ لَا يَنْعَقِدُ * لِأَنَّ الْكُلَّ خَاطِبُونَ إِذَا
تَعَارَفُوا فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ هَذَا وَهُوَ أَنْ يَتَكَلَّمَ وَاحِدٌ وَالْآخَرُونَ سَكَتُوا
لَهُمْ يَبْعُدُونَ خَطَابًا وَالْخَاطِبُ لَا يَصِلُحُ شَاهِدًا فَمِنْ هَذَا النِّكَاحُ بِالشَّهَادَةِ وَالْأَصَحُّ
يَنْعَقِدُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَى جَعْلِ كَلَامِ مُتَكَلِّمِينَ خَاطِبِينَ فَيَجْعَلُ

المتكلم خاطبا والباقون شهود بخلاف ما اذا قالوا قبلنا * من السراجية لعقد
 فسمع احد الشاهدين دون الآخر ثم عقد اثنا نيا فسمع الآخر دون الاول
 لم يجز * من النصاب وقال في شرح الطحاوي كل من صلح ان يكون وليا في
 النكاح لولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا في النكاح ومن لا فلا * اذا ثبت
 لهذا فنقول ينقذ النكاح بشهادة الفاسق والاعمى والمحدود وفي القذف
 والمغفل والآخرس ولا ينقذ بشهادة الكفار والصبيان والمجانين والعبيد
 والمكاتبين * استفتا جرمي فرزند ائمه دين و مفتيان راه يئين ايدهم الله
 تعالى بزيادة الاحصاء ومزيد التقوى انه را بنجب زينب دختر صغيره خویش را با وجود
 ولي عصبه با بکر نكاح بست و ولي آن نكاح را رد کرد و شرعا اين نكاح کز زينب مذکور است
 و ولي آن را رد کرد جائز باشد يا نى والله اعلم کتبه محمد ابن محمود
 نى والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن بيمينه * نى والله اعلم کتبه قاضي
 بن نصير * نى والله اعلم کتبه عمر ابن مسعود * و ما قولهم * نكاحه
 زينب براي دختر صغيره خویش با بکر منعقد کرانيد است و ولي عصبه رد آن نكاح
 کرده بکر مذکور بزوري خواهد که اين صغيره را بر حکم اين نكاح در خانه برد و بر خود آرد و ولي
 صغيره مذکور نه ضعيف است از منع او بکر مذکور متمنع نمی شود شرعا بر قاضي و محاسب و والي
 و اجبت که بکر مذکور را منع کنند و از تقدي باز دارند يا نى * بفصل جواب فرمايد + منع
 کند و از تقدي باز دارند * والله اعلم کتبه محمد ابن محمود * منع کنند و از تقدي
 باز دارند والله اعلم کتبه ابو الفتح ابن حسن * جواب هم چنان است که در ذيل
 هر دو استفتاء مسطور است * والله اعلم کتبه العبد تلميز کبير خطيب بمحطه * صح

الجواب والله اعلم كـتبه ابراهيم ابن خواجهكي * متع كـتسند واز نقد ي باز دارند *
كتبه عمر ابن مسعود بخطه * متع كـتسند واز نقد ي باز دارند * والله اعلم كـتبه قاضي
بن نصير بيمناه * صح الجواب والله اعلم كـتبه شمس بن علاء البلوي * صح
الجواب والله اعلم كـتبه محمد بن الحسن المعروف بقطب * من الذخيرة
بعد هذا يحتاج الى معرفة ترتيبهم فنقول اقرب الاولياء الى المرأة الابن
ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب
وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم العم
لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب واما ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب
لاب وام ثم عم الاب لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم رجل هو بعد الصبي
الى المرأة وهو ابن عم بصيد ثم مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الام ثم ذو
الارحام الاقرب فالاقرب * وهذا قول ابي حنيفة راجع وهو استحسان * وقال
محمد راجع لا ولاية للام دقوسها ولا لاحد من ذوى الارحام وهو القياس ^{قول}
ابي يوسف راجع مضطرب ثم مولى المولات ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه
القاضي * اذا شرط تزويج الصغار والصغار في عهده * واذا لم يشترط فلا
ولاية له ثم انما يحتاج الى البري في الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة اذا
كانت هذه الامور باقية واذا زال الصغير والمجنون تزول الولاية عندهما *
ومنه ايضا وان زوج الصغير والصغيرة بعد الاولياء فان كان الاقرب حاضرا
وهو من اهل الولاية توقف نكاح الا بعد على اجازة * وان لم يكن من اهل الولاية
بان كان صغيرا او كبيرا لم يجزوا نكاحا * من العتامية ولو زوجتها ابها مع الاخ ولم

يرد الاخ كان موقوفاً حتى بلغت واجازت وان رد الاخ بطل * من انوار
سئل الوالد المسم عن حارية صغيرة لها اخ مدرست فزوجتها امها ولم يجز
الاخ فادركت الحارية واجازت قال اذا ردت الاخ الكاح فلا يجوز للنكاح
بعد ذلك الا يتجدد الكاح وان لم يرد الاخ حتى اجازت المرأة بعد
ما ادركت والزواج كفو لها جاز * من المأوي وسئل عن امرأة زوجت
ابنتها الصغيرة ولها اخ بالغ ولم يجز ذلك فبلغت الصغيرة فاجازت الكاح
قال متى رد الاخ بطل الكاح ولا يجوز الا يتجدد الكاح وان لم يرد الاخ جاز
باجازتها اذا كان الزوج كفوا * من العتابة ثم الولاية للعصبة لقوله عليه
السلام الكاح على العصابات وهي على ترتيب الميراث فان لم تكن عصبة لعنه
وهو رواية عن ابي يوسف ربح الولاية للقرابة الاقرب فالاقرب على ترتيب
الميراث ولو زوجتها امها مع الاخ ولم يرد الاخ كان موقوفاً حتى بلغت والجد
وان رد الاخ بطل * من الهداية واذا اعدم الاولياء فالولاية الى الامام والحكم
لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له * من الكافي واذا اعدم الاولياء
فالولاية الى الامام اى الخليفة والحاكم اى القاضي لقوله عليه السلام السلطان
ولي من لا ولي له * لا يبركه ولاية عند وجود واحد من الاولياء * وعند محمد
اذا لم تكن عصبة فللقا ولاية التزويج * من خزائن الفقه فان لم تكن لها عصبة
من جهة القرابة فوليهامولى العاقله التي اعتق اياها وان لم يكن واحداً منهم
فوليهما الامام والاخت والمخاله والعمة وكل امرأة ذات رحم محرم منها اقرب
تجب الا بعد ومن لم يكن لها ولي فالولاية للحاكم والامام * من تحفة الفقهاء

ثم اذا عدم الاولياء على القولين تنتقل الولاية الى السلطان ونائبه القاضي
من المحصر قال القاضي لولاية له عليهم ما في التزوج مادام لها قريب*
وقال محمد رح مادام لهما عصبة* من شرح الطحاوي فاذا لم يكن ^{رح}
مما ذكرنا فالقاضي ومن نصبه القاضي* لان القاضي ولي من لا ولي له ^{رح}
الظهيرية ومادام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول البيهقي رح وعند
صاحبيه مادام له عصبة فالقاضي ليس بولي ثم القاضي يملك ذلك اذا
كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن ذلك في عهده لم يكن ^{رح}
من الذخيرة بسئل شمس الائمة الا وزجدي رح عن صغيرة لها اخ
لا يزوجها فزوجها القاضي بنير امر الاخ قال لا يصح النكاح الا اذا كان ^{رح}
غائبا او ماضيا في يجوز* من الحاوي وسئل عن صغيرة نزوجها ^{رح}
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا* لان النبي عليه السلام قال السلطان
ولي من لا ولي له غيره* من النسفية وسئل عن صغيرة زوجها القاضي
ولها ابن عم حاضر هل يصح فقال لا* لان النبي عليه السلام قال السلطان
ولي من لا ولي له غيره* من العتبية ومولى المولات آخر العتبات هو
اولى من القاضي والقاضي اذا كتب في منشوره الا نكاح آخر عن جميع
الاولياء عنده وعندهما آخر العصبة* لانه لا ولاية عندهما لقرابة
الام ولا لغير العتبات وعن محمد رح اذا زوجها امها وطلقها قبل ^{رح}
جازه ان يتزوج بامها بخلاف النكاح بغير ولي جاز ولكنه يكره ^{رح}
من التقريد ومن لا قريب له فوليها الامام او الحاكم* من السراجية القاضي

اذا زوج صغيرة لاولي لها فان جعل ذلك في عمل القاضى جاز ولا فلا * من
 القياضية القاضى يلي تزويج الصغيرة التي لاولي لها ان شرط ذلك في
 عهده والا فلا * من البرهانية القاضى اذا زوج صغيرة لاولي لها ان
 شرط تزويج الصغار في عهده القاضى جاز ولا فلا * لا بد يستفيد الولاية من
 جهة السلطان فان فرض السلطان اليه تثبت له الولاية والا فلا وكذلك في
 الرافعات الحسامة والكبرى وغيرها * من الظهيرية وذو الارحام و
 المحارم اولياء عند ابخينة ربح * وعند محمد ربح لا * وقول ابى يوسف ربح
 مضطرب لكن عند عدم العصباء وما دام له قريب فالقاضي ليس بولي
 في قول ابخينة ربح وعند صاحبيه ما دام له عصبه فالقاضي ليس بولي ثم
 القاضي يملك ذلك اذا كان ذلك في عهده ومنشوره فان لم يكن في ذلك
 عهده لم يكن وليا * من التمهيد اولياء الصغير والصغيرة عصباء على ترتيب
 الارث فانه يملك تزويجهما وان لم تكن لهما عصبية من وجههما الامام او
 الحاكم في المشهور عند ابخينة ربح * وفي قول ابى يوسف ربح الاخريلية كل
 قريب او قرينة يرتفعهما الاقرب فالاقرب * وروى ابن زياد عن ابخينة
 وهو قولهما الا اليه الا العصباء وعليه الفتوى * من الحاصل الام والخالد
 سائر ذوي الارحام تملك تزويج الصغير والصغيرة عند عدم العصباء * وقال
 ربح ليس له صد ذلك * وقول ابى يوسف ربح مع ابخينة ربح في اكثر الروايات
 وذكر الطحاوي قوله مع محمد ربح * من النهاية وتغير العصباء من الالة
 كالآخوات والى لانت والعمات ولاية التزويج معنا

من المانع وقال ابو حنيفة يخرج بغير العصبات من الاقارب التزويج * من
المستصفي اى عند عدم العصبات قبل الام والخال وكل ذى رحم * من النفاة
واذا زوجت المرأة نفسها من غير كفؤ فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت اولا
ثم بدا له ان يتحاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما * لان السكوت انما يجعل
رضا في حق النكاح في حق البكر قصار بخلاف القياس * من البرهانية امرأة
تزوجت بغير كفؤ فلبولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ وان لم يكن الولي
ذو رحم محرم منها كابن العم هو المختار * لان حق المحصنة للولي * لان العار
يلحق الولي * من الخلاصة وان لم يكن من العصبات احد ولا مولى العتقة
قد ووا الا وحام الاقرب فالاقرب * وعند محمد رج ليس للزوى الارحام
ولاية * من المبسوط فان لم يكن لها احد من العصبات فتزوجها امها
او خالها فنكاحها جائز في قول ابى حنيفة رج هو الحسن * وفي قول محمد رج
لا يجوز وهو القياس وليس عن ابي يوسف رج في هذه المسئلة رواية وكان
ابوبكر ابن ابي سعيد رج يقول ينبغي ان يكون قوله مثل قول محمد رج واستدل
بمسئلة في الولاء * لان المرأة اذا عقدت نكاحا جاز على نفسها وولدها
في قول ابى حنيفة رج * وفي قول ابي يوسف رج ومحمد رج لا يجوز على ولدها
فكذلك هنا * اما وجه القياس انه لا يجوز تزويج الام * لان الولاية
يجعلت الى العصبات والام ليست بعصبة فوجب ان لا تكون اليها ولاية
التزويج خاصة على اصل محمد رج * لان من اصله ان الام اذا زوجت نفسها
لا يجوز فاذا زوجت غيرها اولى ان لا يجوز * اما وجه الاستحسان وهو

ابغيفة رح لما روي في الخبر ان امرأة زوجت ابنة لها فجار اولياؤها فأتى
 الى علي رضي فجاز النكاح * فان قيل لا جنة في هذا الخبر * لانهم اتفقوا انه
 لا يجوز تزويجها في حالة حضور الاولياء فان كان اولياؤها حاضرون لم تكن
 لها عليها ولاية * قيل له احتمال ان اولياءها كانوا غيبا * ألا يرى انه قال فجار
 اولياؤها ومثل هذا اللفظ يستعمل في حالة الغيبة يعني جاؤا من غيبتهم
 فثبت ان الاحتياج بالخبر صحيح * ومنه روي ان امرأة زوجت ابنتها برضاها
 فجار اولياؤها فاختصموا الى علي ابن ابي طالب رضي * من شرح الطحاوي
 ولا يجوز النكاح الا بعد تقدم او تاخرا اذا كان الاقرب غائبا غيبة
 منقطعة فنكاح الا بعد يجوز اذا كان عقد قبل عقد الاقرب وان تعا
 معا فلا يجوز كلاهما * ومنه وانما يحتاج الى الولي في الصغير والصغيرة
 والمجنون والمجنونة * راما ان ازال الصغير فقد زالت الولاية * من الحاشية
 والسفوية وسئل عن صغيرة زوجها القاضي ولها ابن عم حاضر قال لا يصح
 لقوله عليه السلام السلطان ديني من لا دين له * من الفتاوى الظهيرية
 ولو كان للصغيرة وليان احدهما اقرب والآخر بعد فزوجها الا بعد
 حال قيام الاقرب توقف على اجازة الاقرب غائب الاقرب تحولت الولاية
 الى الابعد لا يجوز النكاح الذي باشره الا بعد الا باجازه منه بعد
 تحول الولاية اليه * ومنه فان كان الاقرب سيئا حاله لا يوقف على اثره
 او كان معهودا لا يعرف مكانه او كان مختفيا في بلد لا يوقف عليه قال القاض
 الامام ابو الحسن السرخسي رحمه الله تعالى غيبة منقطعة *

وقال القاضي الامام ^{عليه السلام} اذا تزوج الولي الا بعد ولا يعرف ان الولي ^{قريب} الا
اين هو يجوز * وان ظهر انه في ذلك المص لا يجوز * من الثانية وعليه
فتوى جماعة من المتأخرين من جامع الشروح في باب زفر ربح وهذا الا انه
لو غاب غيبة غير منقطعة انشبت للابعد الولاية اجماعا * من المحوي وسئل
عن صغيرة زوجتها امها ولها ولي بنفسه وهذا السؤال كان يجاز قال لا يجوز
قال القاضي علي السفدي يجازا مسيرة سفر فهو غيبة منقطعة وهو احسن
الاقاويل * من الذخيرة اذا زوج الاقرب من حيث هو اختلف المشايخ
رج فيه * من الخلاصة ولوان ولي الاقرب غاب غيبة منقطعة تستقل
الولاية الى الابعد * واجمعوا ان الاقرب اذا عطل سئل الولاية الى الابعد *
من التبيين الثامري وعن محمد ربح قال اذا رفعت الام امر ابنتها الى القاض
في التزويج وابوها حي ورأى القاضي رغبة زوجها وان كره الاب ^{من} ^{الحائب}
العباسية واذا غاب الولي او عطل فللقاضي ان يزوجهما صغيرة كانت او
كبيرة * وكذا روي ان الاب اذا كان فاسقا فللقاضي ان يزوجه الصغيرة
من التمهيد ولو غاب الاقرب غيبة منقطعة زوجها الابعد * وعند
فروح الغائب * وعند الشافعي يزوجهما الامام * من السراجية
واختلفوا في الغيبة قال ابو بكر بن الفضل اذا كان الولي في موضع لا ينظر
الكفو الخاطب محي الخبر منه * وقبل انقطاع الاخبار بائنا القواط
المختار للفتوى ان يكون على مسيرة ثلثة ايام * من المصنف والاقرب الى
لفقه لانه لو انتظر يموت الكفو * وذكر في المعنى ان الفتوى على قول سعد

معاذ رح ان يقدر بثلاثة ايام ولياليها * من متى اليها احد الغيبة المنقطعة في
 ظاهر المذهب ان يكون الرولى الاقرب في موضع لا اتصل اليه القوازل من هذا
 الموضع في السنة الآمرة ولحده * وقال زفرج ان لا يعرف مكان الاقرب *
 وفتوى بعض الفقهاء المتأخرين من اصحابنا رح على ان الولاية تثبت ^{للبعد}
 متى كان الاقرب بحيث لو انتظر يفوت الكفو الخاطب وان اشبهه بالفقه *
 وفتوى بعضهم على ان الاقرب لو كان في موضع بينه وبين هذا الموضع مسافة
 السفر تثبت الولاية للابعد وهو اليسر احسن والختار للفتوى * من الفتاوى
 الجيدة وقد رسميرة ثثة ايام وعليه الفتوى * من الظهيرية وشارف
 الكتاب الى ان ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من
 المتأخرين * من الخانية وتلكوا في الغيبة المنقطعة بعضهم تدعى بالانقطاع
 الخبر والقوازل بعضهم تدعى بمسيرة سنة وبعضهم تدعى بمسيرة شهر وقال اكثرهم ان
 في موضع لا ينتظر الكفو بحج الخبر في منقطعة وشارف الكتاب الى ان
 ادنى مدة السفر يكفي للانقطاع وعليه فتوى جماعة من المتأخرين *
 من التمهيد والصحح ان الخاطب لا يترضى وصول الاذن من الغائب
 وعليه الفتوى * من الغائبية واذا رضي بعض الاولياء بعدم الكفو
 لا يكون للباقي حق الفسخ الا ان يكون وليا اقرب من الذي رضي ولواقا
 الزوج بينة ان الاقرب رضي وهو غائب تقبل بينته * من التمهيد *
 اما الصلاح امرأة من بنات الصالحين لو زوجت نفسها من فاسق ^{مفسد}
 عقد لها * قال محمد رح اذا كان فاسقا يستقر بغيره والا فلا * وقال ابو

ربح الفسق المشهور يعتبر دون المستور * من التبريد والقادح في الكفاءة
 الفسق المعلن دون المستور عند أبي يوسف ربح * وعند محمد ربح ان يكون
 مستخفا مستغترا به * من حاشية المنظومة وعليه الفتوى * ومنه اراده
 فسق الزوج * لان الكفاءة غير معتبرة من جهة الزوجة * من المنتهى
 وقال ابو يوسف ربح الفسق المعلن يؤثر اما المستور فلا * وقال محمد
 ربح يطلب الحسب والمال واما الفسق ان كان يستخف به ويستغتر به
 والا فلا * من الحاشية واذا ربح الرجل ابنة امرأة باكثر من مهر مثلها
 او ربح ابنته الصغيرة باقل من مهر مثلها او ربح في غير كفوء او ربح
 لصغيرة او امرأة ليست بكفوء له جاز في قول ابي حنيفة ربح * وقال
 صاحباه لا يجوز * واجمعوا على انه لا يجوز ذلك من غير الاب والجد
 ولا من الهاجني * من المنظومة في باب ابي يوسف ربح ولا يعد في الكفاءة
 الحرف * هذه المسئلة على ثلثة اوجه احدها ما لا يعتبر اتفاقا وهي
 الحرفة التي انتقل عنها الى اخرى والثاني يعتبر اتفاقا وهو ان يكون
 فاحشا مثل الخيام والحائك والدباغ والكناس والثالث على خلاف
 من الغيانية تعتبر الكفاءة في الحرفة وهو المختار * من الترتيب والصحيح
 قولهما * من الذخيرة ان الحرف متى تقارب لا يعتبر اتفاقا وتثبت
 الكفاءة فالحائك يكون كفوءا للخيام * والدباغ يكون كفوءا للكناس
 والقصار يكون كفوءا للحداد * والحداد يكون كفوءا للبراز * قال شمس
 الحلواني وعليه الفتوى * من المحيط اذا زوجها احد الاولياء من غير كفوء

برساها لا يكون للأخوين حق الاعتراض إذا كانا مثل المزدحماء وروى في الدرجة
 أما إذا كان أقرب من المزوج فله حق الاعتراض لأن المزوج لا يكون وليا إذا كان
 له ولي أقرب منه وكان هو وليجني آخر سواها وسكوت الولي عن المطالبة
 بالتفريق لا يكون رضامنه بالنكاح من غير كفو وإن طال ذلك حتى ولد له
 من الهداية قوله كالجمام والحائث والداغ والكاسن بل ومن الحميدي ^{نعم}
 لا يكونون أكفاء للصيرفي والجوهري وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
 الساس بن عصفار لعن بعض الأكفاء أوجها ما به وفي رواية ودباقة به وفي
 مشائخنا روح وابعدهم الكاسن وقال القاضي الإمام الأجل أبو علي السبيعي
 روح وهذا جنس خامس أحسن من كلهم وهو الذي يخدم الظلة وكان مسما
 مروة ومال فصفة الظلم فيه خسامسة لا يأكل من دماء الناس ولا يلام
 من النوارل ومثل ابواقهم عن جارية لها ام حرة والدمعة زوجت
 من معتق هل يجوز قال لا بل بينهما نذر قال العقيد روح ينبغي ان لا يكون الزوج
 كفوا لها بل لان الزوج إذا كان معتقا قد جرى عليه الرق وبقي عليه
 اثر الرق وهو الولاء والجارية لما كانت امها حرة مع حرة الاصل وإذا كانت حرة
 الاصل لا يكون الذي جرى عليه الرق كفوا لها من الذخيرة المرأة إذا كانت
 امها حرة الاصل والدمعة معتق فالصحيح لا يكون كفوا لهذه المرأة وهو
 المعلن عن أبي يوسف روح ان من اسلم على يد عا انسان لا يكون كفوا
 لمولى العتاقة به وذكرا بن سماعة روح عنه في الرجل يسلم والمرأة معتقة
 انه كفوء لها بل من المحيط وإذا تزوجت الذميمة ذميا فقال المولى هو ليس بكفو

لا يلتفت الى قوله : لان الكفاءة بعضهم لبعض لان ذل الشرك وصغار الجاهل يمججهم
 فلا يظهر مع ذلك نقصان النسب : الا يروى انهم لو استرقوا كانوا على السوء
 ولو اعتقوا كذلك ولو اسلموا كذلك فاذ يكون للمولى ان يخاصم قال الامام
 الا ان يكون امرا مشهورا يعني كانت بنت ملك خدعها حائل او
 كناس وهذا يفرق بينهما لا لانعدام الكفاءة بل لتسكين الفتنة فالقاضي
 ما مورب بتسكين الفتنة فيما بينهم كما هو ما موربه في ما بين المسلمين من
 النساء خائفيه ادعى على منكوحة الغير نكاحا فانه تشتط حضرة الزوج وكذا
 عند ائمة البينة : من المأوي وسئل عن امرأة طالبت اباها بالتزويج وزعم
 ابوها انه كان زوجها وهي صغيرة من رجل والرجل غائب واقام على ذلك بينة
 فقال لا يلتفت الى بينته الا على زوج او وكيله وليس الاب بنخصم : وللاب ان
 يزوجها فان ابل ذلك فلها ان ترفع الى الحاكم حتى يزوجها : من القاضية اذا
 زوجها الاخ برضاها فابطله الاب لا يبطله القاضي : من التقريد الاب لا يزوج
 ابلاغة بدون رضاها بكر كانت او ثيبا وعنده لا يزوج الثيب بدون رضاها
 بالغة كانت او صغيرة ويزوج البكر دون رضاها بالغة كانت او صغيرة فعندنا
 يدور امر الرضا على البلوغ والصغر وعنده على البكارة والثيبا : من التقيد
 اذا انتسب رجل الى امرأة الى غير نسبة فتزوجت ثم علمت ان نسبته دون
 ذلك لها الخياس وان كان كفوا لها : وذكر في المسعودي
 اذا كان كفوا لا خيار لها : من الذخيرة وكذا الاولياء
 اذا تزوجوا برضاها ولم يعلموا عدم الكفاءة ثم علموا اما اذا اشترطوا

او اخبرهم بالكفاة فزوجها على ذلك ثم ظهر انه غير كفؤ كان لها الخيار *
 اذا زوجت نفسها من غير كفؤ فلولي ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ
 وان لم يكن الولي ذارحم محرم منهما * من المغمرات قال مجاهد ان كان بالزوج
 عيب لا يمكنه الوصول الى زوجته فالمرأة بحيرة بعد ذلك ينظران كان العيب
 كالحنون الحادث والمرض ونحوهما فهو والعنة سواء فينظر حولا * والكان الجؤ
 اصليا او به مرض لا يرجم برؤء فهو والجلب سواء وهي بالخيار ان شادت رضى
 بالمقام معه وان شادت رفعت الامر الى الحاكم حتى يفرق بينهما * قال ابو حنيفة
 وابو يوسف ربح اخا والمرأة في هذه المسائل كلها والصحيح قول البيهقي واليوسف
 ربح * من التار حاسية ولو وصل الى المرأة ثم جبت آله فلا خيار لها كما في
 الصنين * من المنازية رجل تزوج امرأة ووصل اليها ثم هجر عن الوطي بعد ذلك
 وصار عتيلا لم يكن لها حق المصومته * من الفتاوى الحجة في الملقط اذا رفعت الامر
 امر بينهما الى القاضي ودفع المصلحة في تزوجها من كفؤ خاطب راضيا والاب
 يمنع من ذلك معندا وظاهر للنفاصي المصلحة فان تزوجها به من الخلاصة امرأة
 زوجت نفسها من رجل لم تعلم انه حر وعبد فاداه وعده ما ذون في المكاح ليس
 الجبار والخيار للاولياء * ولو تزوجها الاولياء برضاها ولم يعلموا انه حر وعبد
 ثم علموا لاحياء لاحد هم * وبمثل ذلك لو اخبر الزوج انه حر والمسئلة بحالها كان الم
 المحذر * وهذا يدل على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تستطع الكفاة
 ولم تعلم انه له ام لا ثم علمت انه غير كفؤ لا خيار لها ولكن للاولياء الخيار * ولو
 زوجها برضاها ولم يعلموا بعديم الكفاة ثم علموا لاحياء لاحد منهم * اما اذا

اراخبركم بالكفاية فزوجوها على ذلك فمما لم يرد غير كفو كان لهم المنيات من
 الحصر قال ابو حنيفة ومحمد رحم من له اب واحد في الاسلام او في الحرية لا يكون
 كفو لمن له ابوان اما في الاسلام او في الحرية * وقال ابو يوسف رحم يكون
 كفو لمن له اب في الاسلام * واليحيى انه لا يكون كفو * من الذخيرة والمحقق
 ابوه او جده لا يكون كفو لمن لها ابوان في الحرية عند اب حنيفة ومحمد رحم
 خلا فلا يبي يوسف رحم في الجدة * ومن له ابوان في الحرية كان كفو لامرأة
 لها ثلثة آباء في الحرية او اكثر والكلام في اسلام الآباء في المواالي نظير الكلام
 في حريتهم * وفي فتاوى ابى الليث رحم المرأة اذا كانت امها حرة الاصل
 والدةها متفق فالمحقق لا يكون كفو لهذه المرأة * وروى ابراهيم عن محمد
 رحم من كان له اب واحد في الاسلام وله فضل ودين فهو كفو لامرأة لها
 ابوان في الاسلام وكذا في الحرية * روى المعلى عن ابى يوسف رحم ان من
 اسلم على يد ي انسان لا يكون كفو لمول المتأقنة * ورواه اذا زوجت نفسها
 من غير كفو فلا يلج ان يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ * من المأنيعة ومنها
 الحرية فابلهولت كيف كان لا يكون كفو للحرية وكذا المحقق لا يكون كفو للحرية
 الاصلية * والمحقق ابوه لا يكون كفو للمرأة التي لها ابوان في الحرية * ومن له
 ابوان في الحرية يكون كفو لمن له آباء في الحرية * وعن ابى يوسف رحم من اسلم
 بنفسه وامعتق اذا حرز من الفضائل ما يتقابل بنسب الاخر يكون كفو * من
 الغياثية قالوا السبي يكون كفو للنسب حتى ان الفضيلة يكون كفو للثقل
 غير الفقيه لان شرف العلم راجح * من الصابي والذي هو جرمه اسلم في الاصل

ما سيدرجه هان ولد جد ه حراما يكون كفو لها أباء احراما وسليما
 ولو كان جد ه معقاً او كافراً اسلم لا يكون كفواً لها ه والمعق لا يكون كفواً للمرأة
 امما حرة الاصل وابوها معق ه وروي الى المعق او الذي اسلم اذا كان ذكراً
 رجلاً يكون كفواً ه ولما نسب الروح فظهر لها نسب غير نسبه فان ظهر دونه
 وهو ليس بكفو حق الفسخ ثابت للكل ه وان كان كفواً الحق الفسخ ثابت لها
 دون الاولياء ه فان كان ظهر فوق ما اخبر فلا نسح لاحد ه من الحاد وميائل
 وابو بكر من ولي رجع صغيرة لها أماء احراما ومن كان حده معق قوم قال
 فتكاح ما حل فان ادركت واجازت لم يحرم من المصولي ولو خاصم الولي زوجها
 بمنعقتها او في بعية مهرها يكون ذلك رصاً مستحسناً اذا كان عدم الكفاءة
 ثابتاً عند القاضي والادلة من الصرع وحل روح ابنته البكر البالغة ثم
 رزقها وقال الزوج بعلتي الحرة سكنت وقالت لا بل سرودت قال لقول لها
 ولو لو قالت بلغني الخبر يوم كذا او وقت كذا افرودت وقال الزوج لا بل
 اسكنت قال لقول للزوج وكذا في الذخيرة ايضاً ه من الذخيرة وفي نوا
 هشام عن محمد بن ربح بخلاف هذا ازوجها وبيها فقالت بعده سنة وقد كا
 بلغني الخبر يوم كذا ازوجني فلم اسكنت وقلت لا ارضى وادعى الزوج
 كاست مرضيت قال لقول قول المرأة لان اصل النكاح لسب بتاب ه وفيه
 المستق اذا تزوجت فقامت البينة المباحين اخبرت سرودت واقام
 البينة المباحين اخبرت سكنت فالبينة بينة المرأة ه ولو شهدا
 ايهما من اخبرت مرضيت اخذت ببنته ه من طرح الكرجي

البكر إذا زوجها الولي فسكتت فاقياس ان لا يكون رضا لان الساكت قد
 يكون راضيا وقد يكون ساخطا فلم يحجز اثبات الرضا بالثبوت وانما
 تركوا القياس لقوله عليه السلام بما قيل انما تسقيي فقال اذ نهضت
 وسكوتها اقرارها من الفتاوى المجتوعة قالت المرأة لا اعلى في بيت الزوج
 دخل لها نفقة قال الفقيه ابو الليث رح اذا كانت لها عدة لا تنهدر على
 العمل او كانت من الاشراف تجب لها النفقة والا فلا من الغياثية للزوج
 ان يضرب المرأة على اربعة خصال وما هو في معنى الاربع ^{في} ترك الزينة
 المحسرة عتوا اذ خرج يريد بها ^{في} وتلك الاية اذا ادعاهما الى فراشه
 وتولت الصلوة والغسلين والخروج من البيت ^{في} اما لا يمنعهما من زيارة
 الوالدين في كل جمعة ومن زيارة غيرها من الخمار في كل سنة ^{في} الميسر
 واذا اخرج امتد من عبده لا مصل لها عليه ^{في} وانكفت الشبان رح قالوا
 لا يجب المصرا صلا لانه ثلاثة ^{في} وفيه ^{في} وقال بعضهم يجب ثم يسقط ^{في}
 من الفتاوى ^{في} والصحيح انه لا يجب لا مدة في ايجاب المصرا عليه ^{في}
 لتمذيب الام ارادت ان تخرج بالولد الى بلدها بعد الفراق ان كان
 لنكاح فيه فلها ذلك والا فلا الا اذا كان بين الموضعين قرب بحيث يمكن
 ان يرى الصبي ويرجع الى اهله في اليوم ^{في} ولو كان النكاح في غير بلدها ارادت
 بها الى بلد النكاح ليس لها ذلك في رواية الاصل ^{في} وفي الجامع الصغير
 اذ قلت اما غير الام لا ينتقل اصلا وكذا في التقرير ايضا ^{في} من الفقيه الام
 نق بالصغيرة وان كانت سيئة البيرة معروفة بالفجور وكانت صغيرة

ما لم يعقل ذلك * ومنه صغيرة عند جدة تحون حقهما فليعتمها ان تاخذ
 منها اذ اظهرت خيانتها * من الكافي ولا تجوز شهادة امرأة واحدة على
 الرضاع اجنبية كانت او ام احد الزوجين ولا يفرق بينهما بقولها ويسع
 المقام معها حتى يشهد على ذلك رجلان عدلان او رجل وامرأتان كذا *
 وقال مالك رح يثبت الرضاع بشهادة امرأة واحدة اذا كانت متصفية
 بالعدالة لان الحرمة من حقوق الشرع فيثبت بخبر الواحد كسائر حقوق ^{الله}
 تعالى ولنا ان ثبوت الحرمة لا قبل الفصل عن زوال الملك في النكاح وبطلان
 الملك يتوقف على شهادة شاصدين كما لو شهدوا على الطلاق * ^{من السغناء}
 ولا تقبل في الرضاع شهادة النساء منفردات سواء كن اجنبيات او امهات
 احد الزوجين * وقال الشافعي رح يثبت الرضاع بشهادة اربع نسوة بناء على
 مذهبه ان فيما لا يطلع عليه الرجال تعتبر فيه شهادة اربع نسوة ليقوم
 كل امرأتين مقام رجل * وقال مالك رح يثبت بشهادة امرأة واحدة
 ومنه ايضا وعندنا اذا وقع في قلبه انها صديقة فالاحوط ان يتنزه عنها
 وياخذ بالثقة سواه اخبرت بذلك قبل عقد النكاح او بعده سواء
 شهد به رجل وامرأة * فاما القاضي فلا يفرق بينهما ما لم يشهد به رجلان او ^{جل}
 امرأتان * من الذخيرة اذا تزوج الرجل امرأة فجاء رجل مسلم ثقة
 او امرأة ثقة واخبرتهما ارتضا من امرأة واحدة قال الكلام في الحكم و
 التنزه * اما الحكم فنقول الحرمة لا تثبت بشهادة امرأة واحدة على الرضا ^ع
 وانما تثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين * واما الكلام في التنزه ^{حب}

أي أن يتنزه عنها فيطلقها. من خزانة الفقهاء العليا تزوج امرأة فآخيره رجل
 أو امرأة إنما اختد من الرضاع لا يفرق بينهما ويستحب أن يتنزه عنها فيطلقها
 من التهنيت لا يقبل في الرضاع شهادة رجلين أو رجل وامرأتين فإن أخبرت
 امرأة واحدة أن كانت عدلة فالتنزه أن لا يتزوجها ولا يجبر على ذلك ولو تزوج امرأة
 فقالت امرأة ارضعتكما فهو على أربعة أوجه. أن صدقها ففسد النكاح ولا
 مصلح لها وإن لم يدخل بها. وإن كذبها فالكذب نكاح بحاله لكن إذا كانت عدلة
 فالتنزه أن يفارقها. وإن صدقها الرجل وكذبها المرأة ففسد النكاح والمهر
 بحاله. وإن صدقها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها أن تحلف ويقرب
 إذا كذب من الحائبة الوكيل بالتزويج ليس له أن يوكل غيره فإن فعل فزوج الثاني
 بحضرة الأول جان. من الملتقط ولو تزوج امرأة أخرى وخاف أن لا يعدل ^{سبع}
 ذلك وإن فعل انعقد النكاح وإن علم أنه يعدل بينهما في القسم والفقعة
 يجعل لكل واحدة مسكن على حدة جاز أن يفعل وإن لم يفعل يعني أن لم يتزوج
 فهو ما جاور ترك إذا خال الغم عليها. من الكذب والام والجدة احتج به حتى يستغني
 وقد ربيع سنين وبها حتى تحيض. من المهداية والمخاض رج قد ^{ستغناء}
 بسبع سنين اعتبارا للغالب. من الكافي وعليه الفتوى لأن الأب ما مورث
 بأمه بالصلوة إذا بلغ هذا المبلغ وإنما يكون ذلك إذا كان الولد عنده.
 وقد يأتي بعض مسائل الحضانة بعد هذا من النهاية لأن الغالب أن الصبي
 إذا بلغ سبع سنين يستغني من الحضانة والتربية. من الحواشي وفي فتاوى ^{وراء}
 النهر وعن أبي أحمد العياشي قال إذا تلبس أمير على أهل بلدة واستولى عليها

فان الجملة تجوز لاهل البلدة ولكن لا تكتفى بتزويجه لا يجوز ^{من الفنا والنجاسة}
 الجملة خلف المتقلب الذي لا يوصل له من الخليفة الا ان يسير بسيرة الامراء
 قال ابو احمد العياشي رح تجوز الصلوة خلفه وبامره واما الاكثة بتزويجه لا
 كما في العبد ^{من الكثر} وادنى المدة في حقها ثني عشر سنة وفي حقها تسع
 سنين فان راعها وقال بلغنا صدقا واحكامها احكام البالغين ^{من الصفا}
 اما بداية بلوغ الغلام باثني عشر سنة والى ويلة بتسع سنين اجماعا ^{من الحكماء}
 وافرأها حق يصلح وغيره وقال انه بالغ ثم ادعى هو او غيره بفساد الصلح
 لكونه نيس بالغ قال صحيح قول الصبي بالبلوغ بشرط ان يكون ابن ثلثة عشر
 سنة لان اقل من ذلك ما وثر حكمي عن القاضي عمود السمري ان
 مراهاقا اقرني مجلسه بالبلوغ في دعوى كانت له او عليه فقال القاضي بما
 بلغت فسكت فقال لا بد من البيان فقال بالاحتلام فقال القاضي وما ذا
 رأيت بعد ما استيقظت فقال الماء فقال اي ماء فان الماء يختلف فقال المجني
 فقال وما المني فقال آب مردان كازدي فرزند بور قال على من اختلفت ^{علي}
 ابن او على بنت او على اقان فقال على ابن واستحي الغلام فقال القاضي لا ^{بد}
 من الاستقصاء فقد يلحق الغلام الاقرار بالبلوغ من غير حقيقة وجد
 منه ومن غير ان يكون له علم بحقيقة قال شيخ الاسلام وهذا من باب
 الاحتياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا الجارية اذا اقرت بالحيف ^{من}
 من الذخيرة قال هشام في نوادره سألت محمد ارج عن جارية ^{ابنة}
 اقل من خمسة عشر وهي في خلق تام طلقها زوجها فقالت انا حضنت ^{غلام}

ابن اقل من خمسة عشر وهو على خلق تام وقد اخضر شاربه ونبت عائلته
 قال لا اصد قهما فيه وفي العيون يقبل قولهما فيه وفي المستقى
 رواية مجعولة انه يصدق في الجارية دون الغلام وفي الجامع الاصغر ان
 الشهادة على الاحتلام مقبولة وفي قسمة فتاوى الفضلي صبي اقراذ بالغ وقا^{سم}
 الوصي فان كان مراهما جازت القسمة ولم يقبل قوله انه كان غير بالغ ف^{ان}
 لم يكن مزاهقا ويعلم ان مثله لا يحتكم لم يجز قسمته ولم يقبل قوله انه بالغ ق^{ال}
 الصدر الشهيد رح في واقعاته وبهذه المسئلة تبين ان بعد اثني عشر
 سنة يشترط شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ ان لا يكون بحال لا يحتكم مثله
 وكذا في الفتاوى الحسامية * من الصغرى فاذا تبين بهذه المسئلة انه كان
 قبل اثني عشر لبته لا يصح الاقرار وبعد اثني عشر ايضا لا يصح لا محالة بل انما
 يصح بشرط ان يكون بحال يحتكم مثله عادة * من الترضيع وفي قسمة الكبر^ى
 يشترط بعد اثني عشر سنة شرطا آخر لصحة الاقرار بالبلوغ وهو ان يكون بحال
 يحتكم مثله * من شرح الوقاية والمراد بالمرافقة صبية يجامع مثلها وهي في^{سن}
 يمكن ان تكون بالغة تسع سنين فصاعدا ولم تظهر فيها علامات البلوغ *
 من الترضيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات العانة وقيل يحكم بنهوض
 الثدي في الجارية * من الينا بيع وعن ابي يوسف رح انه يعتبر نبات^{الغدة}
 فاما نهوض الثدي فلا عبرة به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم ببلوغها
 اذا نهضت * من المنظومة حد البلوغ بعد تسع تسع والجواري بعد ع^ش
 سبع * من شد حد هذا ما ان نهضة بلوغها اما بآية بلوغ الغلام يكون بان^ه

سنة ويلوغ الحارثة بتسبع سنين إجماعاً حتى لو أقر العلام بالبلوغ وهو ابن
 اثنتا عشرة سنة يقل قوله وأقرار الجارية يقبل بعد أن تكون تسع سنين
 بالإجماع ^١ من تراح المجمع قال ويبلغ العلام باحتلام واجبال وانزال والآفة
 بتمام ثمانية عشر سنة والجارية بحيض واحتلام وحبل والآفة بتمام سبعة
 عشر سنة وقدره بخمسة عشر فيهما وهو رواته عنه وأما علامات العلام
 والجارية فإن البلوغ بالانزال حقيقة والحبل والاجبال يستلزمان الانزال
 وكذا الحيض في أوان الحبل وادنى المدة اثنتا عشرة سنة في العلام وفي الجارية
 تسع سنين ^٢ من الكنز ويفتق بالبلوغ فيهما بخمسة عشر سنة ^٣ من
 الحاشية في كتاب البيوع صيبيج ويشترط وقال أنا بالغ ثم قال بعد ذلك
 لست بالغ فإن كان حين أخبر عن البلوغ يحتمل البلوغ بأن كان سنة
 اثنتا عشرة سنة أو أكثر لا يعتبر جموده بعد ذلك لأنه أخبر عن امر محتمل فإن
 ادنى الوقت الذي يبلغ فيه الصبي ويحتلم اثني عشر فإذا صح إخباره ^٤ بالبلوغ
 لا يصح جموده بعد ذلك وإنما كان سنة دون ذلك لا يصح إخباره بالبلوغ
 فيصح جموده ^٥ من المجمع ونذير الإخبار على الصغر لا البكارة ^٦ من المصنف
 وتفسير الإخبار النفاذ من غير رضا ^٧ من الصغرى للاب مطالبة الزوج
 بتسليم الصداق ولا يشترط احضار المرأة مجلس مطالبة الزوج ما لتسليم بالتسليم
 المرأة بعد ذلك بخلاف البيع فإنه يشترط احضار المبيع مجلس المطالبة
 ليسلم عقيب قبض الثمن ^٨ ومنه المرأة إذا كانت صغيرة لا يجتمع المجمع لا يجبر الأب على
 دفعها إلى الزوج لكن يجبر الزوج على دفع المهر إلى الأب ^٩ من التمهيد وبالله التوفيق

منه حتى تقبض جميع المهر وان بقي درهم استدل بالألم بالبيع والتبني ولها
ان تسافر وتسكن حيث شاءت قبل القبض ولو سلمت نفسها مرة طاعة
لها المانع بعد ذلك خلافاً لهما وكان الشيخ أبو القاسم الصغار سرح يفتي
بالسفر بقول البيهقي سرح وفي المانع بقولهما قال رضي الله عنه المختار عند
في المانع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها المانع وان كان من جهتها فليس
لها المانع وفي السفر قول البيهقي سرح من التبريد للمرأة ان تمنع نفسها لاجل
ما بقي درهم إلا ان يكون مؤجلاً فلا يملك ذلك في الحال ولا بعد حلول الأجل
وعند أبي يوسف سرح آخرها ذلك إلا ان يشترط الدخول قبل ذلك وان
بعضه حالاً فإياه ليس لها الامتناع لاجل المؤجل عنده وليس له منعها من
السفر وزيارة الإهل قبل الإيفاء ولا يسترد ما عطاها من غداة الفداء
المراة منعت نفسها لتستوفي جميع مهرها ليس لها ذلك باعتبار العرف فينظر
الى المراة والى ما يعجل مثلها فان عجل مثل ما يعجل لها لا تمنع نفسها فلو شرط تعجيل الكل والعقد
وجب التعجيل لان الثابت بدلالة العرف انما يعتبر اذا لم يوجد الصريح
بخلافه من الخلاصة وان شرط تعجيل الكل في العقد يعجل الكل من النهاية
وان شرط تعجيل الكل في العقد فهو كما شرطوا ووجب تعجيل الكل اذا لم يعتبر ذلك
العرف اذا جاء الصريح بخلافه من القباوى المنتقى لها المانع والسفر والخروج بلا اذن
حتى قبضت جميع المهر وان بقي درهم وليس للزوج استرداد ما عطاها المهر
او اجلت لا تمنع خلافاً لابي يوسف سرح الا اذا شرطت ان لا تمنع وطريقها
لها المانع عنده وقالا لا من المضرات قال أبو القاسم سرح لها ان تمنع

نفسها من الزوج مع زوجها الى بلد آخر اذا كان مسيرة سفر سواء قبضت^{ها}
او لم تقبض لفساد الزمان * قال الفقيه وهذا في زمانه فكيف في زماننا
ويقوله فاخته * من التحفة وان بقي درهم من المهر على الزوج فلها حتى الميع
ولها ان تخرج من مصرها وتذهب حيث ما شاءت بغير اذن الزوج هذا
اذا كان المهر حالا * من درر البحور في بيان احكام المذهب الاربع للمرأة
ان تمنع من الزوج حتى تستوفي صداقتها ان كان حالا وان كان مؤجلا
فلا وان تنازع في التسليم يجبران جميعا في قوله وايضا تبرع اجبر الثاني في قوله
ويجبر الزوج في قوله وبه قال ابو حنيفة واحمد راح * من الصغرى ليس^ت
الاولياء سوى الاب والجد ولاية قبض مهر الصغائر لان هذا التصرف
في مال الصغير وليس لغيرهما ولاية التصرف في مال الصغير * من المنظومة
في باب البي حنيفة راج خلافا لهما والامتناع لابتغاء النفقة بعد الدخول لا^{يزيل}
النفقة اجماعا قيد بما بعد الدخول لان الامتناع قبله يزيل النفقة والا^{صل}
فيه ان الامتناع اذا كان بحق لا تبطل النفقة * من المنشورة وقبيله
بما بعد الدخول لان الامتناع قبله يزيل النفقة بالاجماع * من الكافي فيما
اذا دخل بها طائفة وهي من اهل التسليم حتى لو دخل بها مكرهة او صغيرة
او مجنونة لا يسقط حقها في الحبس اجماعا وعلى هذا الخلاف اذا اخلابها
برضاها * من تحفة الفقهاء ان تسليم النفس بمقابلة تسليم المهر اليها
لها ان تمنع نفسها من الزوج ولها ان تسافر وتذهب حيث شاءت
بغير اذن الزوج وان سلمها المهر فله ان يطالبها بتسليم النفس اليه

والدخول في بيته والتمكين من الاستمتاع بها * من الحاي ولو كانت
صغيرة محتملة للوطي قد فعها ابوها الى زوجها وطيهما قبل ان يوفي
صداتها اليه فلا بد ان يطالب بمهرها ويأخذ منه وليست كالكبيرة لا
ابطلت حق نفسها وليس للاب ابطال حق الصغيرة قال الفقيه اتفق
اصحابنا ان للمرأة ان تمنع نفسها قبل الدخول حتى تقبض صداتها
او ما هو المتعارف لا نذكر بمنزلة الشرط دلالة الا ان يشترط في
العقد تعجيل الكل * من الفتاوى للجنة اذا اراد الزوج ان يذهب امرأته
الى بلدة اخرى فان كان تزوجها في تلك البلدة فله ذلك لانها تراضيا
على الاجتماع والاستمتاع في تلك البلدة * وان اراد ان يذهب بها الى
بلدة سوى مكان النكاح قال في الاصل له ذلك اذا سلم اليها مهرها *
واذا سلم اليها عوض نفسها له ان يذهب حيث شاء * والمختار انه
ليس له ذلك لان اهلا الزمان قد تغيروا فلا تأمن نفسها عليه فاما
اذا سلم المهر قال لعلها تقبض منه فلما اخرجها من بلدة اخذها من
ويضربها وبه اخذ الشيخ الامام ابو القاسم الصغار والفقيه الزاهد
ابو الليث السمرقندي رح * من مختار الفتاوى وان اوفاه مهرها
له ان يسافر بها وقيل لا يسافر بها وعليه الفتوى * من الترتيب
وكان الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم الصغار رح يفتي في السفر
بقوله وفي منع النفس بقولها واستحسن بعض مشايخنا اختياره في
التهذيب والمختار عند المنع ان كان سوء المعاشرة من الزوج لها

المنع وان كان من جهتها فليس لها المنع. وفي البصر بقول البيهقي رحمه الله
 من الغياثية اما لا يمنعها من زيارة الوالد في كل جمعة ومن زيارة غيرها من المحارم
 في كل سنة. من الفناوى المجتوعة ولا يمنع المرأة عن زيارة الوالد على
 قدر ما يذوران الناس في الجمعة ونحوها مرة اقامة للمحقوق الشرعية والبشرية
 وكذا في الملقط. من المضمرات لا يمنعهم من الدخول والكلام وانما يمنعهم
 من القرار لان الفتنة في اللباس وبطول الكلام ولما يمنعها من الزوج الى الوالد
 ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحارم التقدير
 بسنة هو الصحيح. من الذخيرة وروى عن ابي يوسف رحمه الله ان الزوج لا
 ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل شهر مرتين وانما يمنعها
 من الكينونة وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله عن الفقيه ابي بكر الاسكاف رحمه الله
 الزوج لا يملك ان يمنع الابوين عن الدخول عليها للزيارة في كل جمعة وانما
 يمنعها عن الكينونة وعليه الفتوى. واما غير الابوين من المحارم فقد ذكر
 الخصاص ايضا رحمه الله في هذين الموضعين انه يمنعهم عن الدخول عليها ولا يمنعهم
 عن النظر اليها وقال مشايخ بلخ رحمه الله لا يمنعهم عن الزيارة في كل سنة وعليه
 الفتوى. واما اذا ارادت ان تخرج الى زيارة المحارم نحو الخالة والعمّة
 او الى زيارة الابوين فهو على هذا يعني لا يمنعها عن زيارة الابوين في كل
 جمعة وعن زيارة سائر المحارم في كل سنة. من الجواهر رجل منع امرأته من
 دخول دارها فله ذلك وهل له ان يمنع والدتها عن زيارتها الفتوى في ذلك
 على ما ذكره الفقيه ابو الليث في الفناوى من الغياثية وقيل تسليم النفس لها

ذلك بالاجماع من شرح الطحاوي ومن تزوج امرأة على صداق ^{خط}
 كان لها ان تمنع نفسها ما بقي لها على الزوج شئ من المهر ^{ثم المهر لا يخلو}
 اما ان يكون بشرط التجيل او بشرط التأجيل او مسكوتا عنه اما اذا كان بشرط
 التجيل او مسكوتا عنه فاندرج في الحال معجلا لان هذا اعتد معاوضة
 فيقتضى المساواة في الجانبين فالمرأة عينت حق الزوج فوجب ان يتعين
 حقها وانما يتعين بالتسليم وان كان مؤجلا فليس لها حق المطالبة الى اجله
 سواء كانت المدة قصيرة او طويلة بعد ان يكون معلومة. وكذلك اذا
 كانت مجهولة جهالة مقاربة كالحصاد والدياس ونحوه فاندرج ^ف
 البيع فان البيع بهذا الشرط لا يجوز. واما اذا كانت الجهالة مبهمة كنب
 الرمح الى ان يطر السماء فان الاجل لا يثبت ويجب حالا من القنية تزج
 في البلدة ثم اخرجها الى الرستاق فابث ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها
 بالصداق والا فلا. كص. والبد والظاهر تزوج بدوية في البلد فولدت
 منه ثم اراد اخرجها الى الرستاق فلها الابد ولو اخرجها ثم ابث فلها ^ل
 نحر. له ان يخرجها الى الرستاق ان كان قريبا قبل ما القريب قال ماد
 السفر قال رضي الله عنه وهو الصواب وقاويل ما اجاب به. سم كص.
 والبد والظاهر اما اذا كانت المسافة سفرا فان اب القاسم الصغار ^{مع}
 الذي اختار قول البيهقي في منع نفسها عن السفر بها لاجل المهر
 هذا قال للزوج ان يخرجها الى مادون السفر وان لم يوف مهرها
 بعد عرف بهذا ان للزوج ان يخرجها من البلد الى القرية اذا لم تكن ^ق

سفر باتفاق بن ابينحيفة وصاحبيه رج وان لم يوف مهورها من المنقضى
 تزوج على انها بكر فلم يجدها الزمها المهر كما مالا عند ابى الفاسم - وان لا
 يخرجها الى بلد آخر لها الامتناع وان استوفت المهر لفساد الزمان بخلاف الفرس
 من الجواهر ليس للزوج منع امرأته عن السفر والرجوع الى بلدها وان دخل
 بها قبل دفع المهر اليها لانه لا بد للزوج عليها حتى يدفع المهر - من الفصول
 ذكر القدر الذي ليس للزوج ان يمنعها من السفر والخروج من منزلها حتى
 يوفيهما جمع المهر يريد المجلد - من الاوزجندى والناشرة لانفق لها
 وهي التي خرجت من منزل الزوج بغرة فغير حق واذا فرض القاضي ^{النفقة}
 للمرأة كل شهر فمضت اشهر ولم يوف حتى مات احد الزوجين سقطت
 النفقة - من التمهذيب ثم سكوت البكر رضا في حق الولي دون
 الاجنبي - من شرح الكنز هذا اذا سكنت بمخارة بان لم يكن مانع من التكلم حتى
 لو سكنت لا اشتعال او عطا من او اخذ فيها لا يكون رضا - من حاشيته ولو سكنت
 الزوج او ببلته او طالبته بالمهر يكون رضا من الكفر وان استأذنها غير الولي
 فلا بد من الفول كالنبيب - من الكافي وعن الكرخي رج ان سكوتها عند استئجار
 الاجنبي رضا - من الهداية اذا خلى الزوج بامرأته وليس هناك مانع من ^{الطبي}
 ثم طلقها فلها كمال المهر وقال الشافعي رج لها نصف المهر لان المعقود عليه انما
 يصير مستوفيا بالطبي فلا يتأكد المهر دونه - ولنا انها سلمت المبدل حيث ر^{فعت}
 الموانع وذلك وسعها فثبتا كد حقها في المبدل اعتبارا بالبيع - من الكافي ولا
 سلمت المبدل حيث رفعت الموانع وذلك قد رما في وسعها فثبتا كد حقها في

البذل لان البذل في المعاضات يتقرر بتسليم المبدل لا بحقيقة استيفاء
 المبدل الا يرى ان البائع اذا خلى بين المشتري والمبيع او المااجر بين المستأجر
 والمستاجر تأكد البذل وان لم يتحقق القبض وهذا لانه لو توقف تقرير البذل
 على حقيقة استيفاء المبدل ربما يمنع من عليه البذل عن الاستيفاء لتضرر^{من له}
 البذل وهو مدفوع. ومنه ايضا في باب العتق على جعل فاذا حضر المال
 اجبره الحاكم على قبضه وعتق بالتمثلية وتفسير الاجبار هنا وفي قبض سائر
 الحقوق ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخلى بينه
 وبين المولى انزل المولى قابضا وحكم بعتقه. من النهاية الا ان يكون معنى
 الاجبار في القبض ما هو مفهوم عند الناس وهو ان يكره على القبض^{بالجس}
 او بالضرب في الحميدي او بالسيف. من لاحقاق نكاح المشركة حرام لانها
 ملحقة بايهما ثم بخروجها من حدود الشرائع وبتركها الايمان بالا نبياء صلوات
 الله عليهم وبقيع كفرها وجهلها فانها تعبد الخشب المجورة والصخور المنقوشة
 وانها مقهورة بالصناع. من الانوار في مذهب الشافعي روح ولو جلس
 على الديباج عند عقد النكاح قال عامة اصحابنا روح ينعقد النكاح^{من}
 الحادي امرأة ورجل قال الرجل اين زن من ست وقالت المرأة اين نوي
 من ست وكان ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما نكاح اختلف المشايخ في
 قيل بانه ينعقد. وقيل بانه لا ينعقد. ولو قضى القاضي بالنكاح صح وصار
 متفقا عليه. من القنية اذا افتراقا وتزوج كل واحد منهما فحضانة الصغير
 للاب اذا لم يكن لها من تكون لها الحضانة. ولو تزوجت الام بزواج آخر

فالام والمجدة اولى بها الى ان تحيض فتعلم اداب النساء واخلاقهن ثم
 بعد ما حاضت فالاب اولى بها ليخصنها ومن سوى الام والمجدة اخوانها
 حتى تبلغ حد الثنتيني + من السنخا في فاذا بلغت احدى عشر سنة فقد
 بلغت حد الشهوة في قولهم + من المنتصر الكرخي واذا وطئ الرجل جارية ولد
 او جارية ولده او ابويه او امه او زوجته وقال ظننت انها تحل لي صدق
 ولا يحد فان قال علمت انها علي حرام حد في ذلك الا في جارية ولده
 وولد ولده لان له حقا فيها فالوطي لم يعر عن شبهة الملك فلا يحد ^{في}
 جارية ابويه وامه وزوجته لانه وطئ عري عن الملك وشبهة الملك فصا
 كالوطي مع الاجنبية فان ولدت الجارية في شيء من هذا لم يلزمه الولد
 وذلك لانه ليس له حق في عينها فلا يثبت النسب منه كجارية الاجنبي الا
 في جارية ولده او ولد ولده من الفصول في فصل الخيارات ولوزوجها
 احد الا ولياء من غير كفؤ لم يكن لهذا الولي ولا لمن دونه حق الفسخ وفي قنا
 قاضيان رج ان المطالبة بالفسخ للاولياء من العصابة من الفتاوى ^{الحج}
 واذا قالت المرأة تزوجت زوجا آخر بنكاح صحيح ودخل بي وانقضت عدي
 جاز له ان يتزوجها اذا كانت عنده ثقة صادقة ثم لو رجعت عن هذا
 القول وانكرت لا يسمع منها ولا يبطل النكاح الا اذا وقع عنده انها صادقة
 في هذا اقايا فضل له ان يطلقها احتياطا ولو قال الزوج بعد ذلك ما تز
 آخر وما دخلت وانكرت المرأة وكذبته في هذا انا لقول قول المرأة ^{فسد}
 النكاح باقرار الزوج والمرأة نصف المهر ان لم يدخل بها ولها تمام المهر ^{خل}

بها + من مخرج الكوفي واما الكراد انفعها الولي فسكنت فالقياس ان لا يكون
وضالا ان الساكت قد يكون راضيا وقد يكون ساهطا لم يجز اثبات الرضا
بالشك وانما تركوا القياس لقوله عليه السلام لما قيل له انها تسبيح فقال اذنما
صمايتها وسكونتها اقراها . من النسفية وسئل عن شفعية بكر بالغة
زوجت نفسها من حثي بغير اذن ابها او وليها والاب والولي لا يرضى
بان لك ويرد هل يصح هذا النكاح فقال نعم قال وكذا الزوجت نفسها
من شفعية وسئل عن ذلك فاجبنا انه صحيح وان كان لا يصح ذلك عند ^{نفس} الشافعي
رجح والزوجان يعتقدان ذلك المذهب ولكننا اذا كنا نعتقد خطأ قوله
في ذلك وسئلنا وجب علينا ان نجيب على ما نعتقد + اما اذا قيل ما جوا
الشافعي رجح في ذلك هل يصح عنده يجب ان يقال صح عند ابي حنيفة رجح
وهذا ادب المفتي + من المضمرات وعن ابي القاسم عن نصير عن ابي يوسف
رجح ان المال لا يعتبر في الكفاءة وتعتبر قدرة النفقة وهذا القول احسن
الي ومعه نأخذ . والمعتبر في ظاهر الرواية القدرة على المهر والنفقة فلا تعتبر
الزيادة على ذلك حتى ان من كان قادرا على المهر والنفقة كان كواها وان
صاحبة اموال كثيرة هو الصحيح + وان كان قادرا على المهر ويكتسب كل يوم ما
عليها فنحن ابي يوسف رجح انه يكون كواها هو الصحيح لان المال غادر رائج
فلا تعتبر الزيادة . وروي عن ابي يوسف رجح رواية اخرى انه اذا كان
يقدر على المعجل فهو كواها . وقال شيخ الاسلام رجح وهو الصحيح + من
الملقط فالاب اذا زوجها لم يمتو فسكونتها رضاء عند ابي حنيفة رجح لا عند

من الفأوى البرهانية امرأة بالغة أراد أبوها أن يزوجه فقال لها أبوها
 أزوجك فسكتت فزوجها أبوها ثم قالت لا أرضى فهذا المسئلة على
 ثلثة اوجه + اما ان كان لم يذكر الالبان من يزوجه ولم يذكر كم يزوجه
 او ذكر الزوج والمهر جميعا + او ذكر الزوج ولم يذكر المهر + ففي الوجه
 الاول لا ينقذ النكاح ولها ان ترد لان مع جهالة الزوج والمهر لا يتم
 الرضا + وفي الوجه الثاني نقذ النكاح ولم يصح الرد لانه تم الرضا +
 وفي الوجه الثالث ان يزوجه ولم يسم المهر فنقض النكاح + وان نهرقها
 بالمهر المسمى لم ينقض لانه اذا تزوجه فتمام العقد بالزوج والمرأة عالمة بالزوج
 فتم الرضا بهذا العقد + واذا تزوجه بمهر مسمى فتمام العقد بالزوج + و
 ذكر البذل وهي غير عالمة بالبذل ولا يتم الرضا بهذا العقد + هذا
 اذا اشبهها بالنكاح قبل العقد + ولو تزوجه ثم اخبرها فسكتت ففي الوجه الاول
 قال المفسر ابو نصر ينقض وهو فرق بين الماضي والمستقبل + والمختار انه لا فرق ولا
 ينقض وبه اخذ الفقيه ابو الليث راجح + وفي الوجه الثاني نقذ + وفي الوجه
 الثالث المسئلة على التفصيل ايضا + قال وهذه التفسير اختيار الشيخ الامام ^{جل} _{الآ}
 برهان الدين والدي رحم من التفريد وطريق البلوغ ان يبعث اليها رسولا ^ل
 او غير عدل فان اخبرها فصولي لابد من العد والعدالة عند الي خيفة راجح
 وعندهما لا يشترط ذلك كما لا يشترط في حق الرسول اجماعا + من الصغرى
 رجل زوج ابنته البكر البالغة ثم خاصمت زوجها فقال الزوج بلغك الخبر
 فسكتت وقالت لا بل سرودت قال قول لها ولو قالت بلغني الخبر يوم كذا وقت

كذا وردت وقال الزوج لا بأسكت فاقول للزوج ، من الذخيرة وفي
 نوادر هشام عن محمد ربح مختلف هذا زوجها وليها فقالت بعد مدة وقد كان
 بلغنى الخبر يوم كذا زوحي فلم أسكت وقالت لا أرضى وأدعى الزوج البهانة
 وصيت فاقول قول المرأة لأن أصل النكاح ليس بثابت وفي نكاح المسو إذا ربح
 فأقامت البينة انها حين أخبرت ردت فأقام الزوج البينة انها حين
 أخبرت أسكت فالبينة ببينة المرأة ، ولو شهد شهوده انها حين أخبرت
 رضيت أخذت ببينته ، من البينة ومثل أبو نصر الصغار ربح عن لا يطأ من
 واستحل ذلك فقال يكفر عند جميع العلماء ، ومنه من يروي هذا عن مالك
 ربح فقد كذب ، من شرح الطحاوي قال ويجوز للرجل ان يتزوج مائة نسوة
 ويجمع بينهن عقد أو فراشا سواء كن حرائر أو أمه أو بعضهن حرائر وبعضهن
 أمه بعد ان حصل نكاح الأمه منهن قبل نكاح الحرة فأما اذا حصل بعد نكاح
 الحرة أو وقعا معا فلا يجوز نكاح الأمه وقال بعض الناس يجوز للرجل ان
 تسع نسوة وقال بعضهم يجوز بين ثمانية عشر نسوة وكلا الفريقين محذور
 من تفسير المالك الليث السمرقندي ربح وقال بعض الروافض بظاهر هذه الآية
 انه يجوز نكاح تسع نسوة لأنه قال مثنى وثلاث ورباع فيكون ذلك تسعا
 ولكن اجمع المفسرون ان المراد منه التفصيل لا الاختصاص ، من نصاب
 الفقهاء رجل زوج أمه من عبده على ان امرها بيده ان بدأ المولى فقال ربح
 منك على ان امرها بيدي أطلقها كلما اريد فقال العبد قبلت صار الامر في
 يده وان بدأ العبد فقال زوجني أمك على ان امرها بيديك تطلقها كلما

تريد فزوجها لم يصرا الامر في يده ولا نه فوض الامر قبل النكاح بخلاف الفصل
 الاول لانه بعد النكاح من الثانية رجل غاب عن امرأته وهي بكر وتيب
 فتزوجت بزواج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة رح الاولاد
 الاول وعنه ابني حنيفة رح سرجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول
 انما هم الثاني وعليه الفتوى من السراجية وعنه ابني حنيفة رح انهم للزواج
 الثاني وعليه الفتوى من الخلاصة رجل غاب عن امرأته وهي بكر عشر
 سنين فتزوجت باخر وكانت المرأة تلد كل سنة ولدا فاولاد الزوج الاول
 عند ابني حنيفة رح وروى عبد الكريم الجرجاني عن ابني حنيفة رح ان
 الاولاد للثاني والفتوى على هذا قال رضي الله عنه هذا اختيار الشيخ الامام
 ظهير الدين المرغيناني والصدر الشهيد اختار قول الجرجاني وهو قول ابن
 ابي ليلى وكان ابو يوسف رح يقول ان جاءت به لولد اقل من ستة اشهر
 تزوجها فاولد للزوج الاول وان جاءت به بستة اشهر فصاعد افاولد
 للزوج الثاني من التبريد ولا يجوز نكاح المعتدة الا لصاحب العدة
 من التبريد ويجوز لصاحب العدة ان يتزوج لمعتدة اذ لم يكن هناك
 مانع غير العدة من السراجية ويستغنى الولد المذكور فياكر وحده ويشتر
 وحده ويلبس وحده فاذا استغنى دفع الى الاب فان لم يكن له اب دفع
 الى الجد فان لم يكن له جد فالى الاخ لابي وام ثم الى الاخ لابي على ترتيب
 العصبات قال رضي الله عنه فان ماتت الام يدفع الى الجدة من قبل
 الام فان ماتت فالى الجدة لابي من الهداية ولا خيار للغلام والحار

قد يسي على امرأته قبل تجييل المهر فكون القول قولها ، قلت وكان ذلك في
 عرف زمانهم ، من الدخيرة الحرة العاقلة البالغة اذا زوجت نفسها
 رجلا هو كفؤ لها وليس يكفو لها ، انعقد الكاح في طاهر الرواية عن ابي حنيفة
 ربح وهو قول ابي يوسف ربح آخر الا ان الزوج اذا لم يكن كفؤا لها فلا ولياء
 حق الاعتراض ، وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح ان الزوج اذا لم يكن كفؤا
 لها لا يعقد الكاح . من التذنب الحرة العاملة السالعة اذا تزوجت بكفو
 بمهر المثل او سويها اجنبي فاجازت يصح الكاح عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وروى ربح نضر ربح ابو يوسف ربح وقال لا يجوز الا ان يجيره الولي وهو قول
 محمد ربح - وقال الشافعي ربح لا يجوز الا بمباشر الولي واجازته قبل العقد
 ولا ينقض به براء الزوج من العياشية سئل عن ابي بكر رض عن امرأة
 تزوجت بغير وليها غير كفؤ قال الكاح قد انعقد ولا يحل للمرأة ان تمنحها
 منه ولوليها ان يحاصم قال الفقيه ربح وبه ناخذ من الخائفة وروى
 الحسن عن ابي حنيفة ربح ان يجوز الكاح ان كان كفؤا وان لم يكن كفؤا
 لا يجوز اصلا اختلف الروايات عن ابي يوسف ربح والخمار في زماننا للقول
 رواية الحسن ربح * من العناوى الحجة قال العباسي الامام ابو الحسن السعدي
 ربح ان محمد ربح رجع الى قول ابي حنيفة ربح في جواز نكاح المرأة بغير ولي *
 في ادب القاضي للخصاف ذكر عن عايشة رض ان هند ابنت عتبة قالت
 يا رسول الله عليك السلام ان اباسقيان رجلا شحيحا فانه لا يعطيني ما
 يكفيني ولدي اماخذ من ماله بغير علمه قال خذني ما يكفينك وللك

بالمعروف * وفي الحديث دليل على وجوب نفقة الزوجات على الأزواج
 وهو موافق لكتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أما الكتاب
 فنقوله تعالى الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ إلى قوله وَيَمَّا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَ
 اللَّهُ تَعَالَى وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ مِمَّا رَزَقَتْهُنَّ وَكَسَوَتْهُنَّ بالمعروف الآية والمولود
 له إنما هو الزوج وأما السنة فنقوله صلى الله عليه وسلم تقول لك نزع حجتك
 أنفق علي أو طلقني ويقول لك مملوك أنفق علي أو بعني ويقول لك ولدت
 أنفق علي من تكلمي * وفيه دليل أيضا على وجوب نفقة الولد على
 الوالد وبه نقول بأن نفقة الأولاد الصغار والزمن من الذكور والإناث
 واجبة على الوالد وهذا موافق لقوله تعالى وعلى المولود له من رزقهن
 كسوتهن بالمعروف الآية والمولود له الأب * وفيه دليل على أن نفقة
 الزوجات على الأزواج والأولاد على الوالد واجبة قبل قضاء القاضي
 وأمره بالانفاق عليهم وكان أمره بالانفاق عليهم أمانة على استيفاء
 لا إيجاب مبتدأ لأن سبب الوجوب سبق القضاء والأمر به والنكاح
 والولاد لكن الزوج والوالد بالمنع صار ظالماً والقاضي نصب لينصف
 المظلوم عن ظلمه ويعين المظلوم ويوصله إلى حقه * ومنه قال ولوان
 امرأة أجبرت زوجها بنفقتها وهو يريد أن يغيب فقالت اقم لي كيلا
 بنفقتي شهرا فشهر * قال أبو حنيفة ربح لا يجبر على إعطاء الكفيل * وقال
 أبو يوسف راح يجبر على إعطاء الكفيل بنفقة شهر واحد هكذا ذكر الخصا
 هنا * وذكر في النفقات أن على قول أبي يوسف ومحمد راح يجبر على إعطاء

الكفيل بنفقة شهر واحد ٥ وذكر لنا في المختصر مطلقاً انه لا يجبر وأما لا يجبر
لوجهين أحدهما ما أشار إليه صاحب الكتاب فقال لان التقصد لم تجب لها
لانها انما تجب فيما يحدث فلا يجبر على ان يقيم لها كفيل بنفقة لم تجب عليه
والثاني ما ذكر في شرح المختصر اعطاء الكفيل تبرع قالوا لا يجبر على التبرع وكان
هذا كالدین المؤجل اذا اراد صاحب الدين ان يؤخذ منه كفيل قبل حلول ^{حل} الا
مخافة ان يغيب عنه عند حلول الاجل بما يقدر كذا هناك ثم عند ههناخذ
كفيل بنفقة شهر واحد ٥ وروى عن ابي يوسف روح في رواية أخرى ان
القاضي يسأل الزوج انك كم تغيب فان قال شهر فاحد عنه كفيل بنفقة شهر
وان قال شهرين فبنفقة شهرين وهكذا قال اذا كمل الرجل لامرأة بنقمتها
على نزوجها ابدا فان ذلك جائز امره بالابد مادام حيي على الكاح حتى لو مات
احدهما وانقطع الكاح بينهما فلا نفقة لها وانما جاز ذلك لان الجهالة انقضت
اذا عرف مقصودهما من الابد قال وان كمل لها بنفقة ولدها فانها باطل لان
نفقة الاولاد ليس تجب على التاميد مادام حياً فانها اذا بلغ او ايسر تستطفاها
بطلت الكفالة بخلاف المسئلة الاولى لان نفقة المرأة تجب على التاميد مادام
على الكاح كانت مرسرة او معسرة ٥ ومنه قال ولو كفل لها رجل بنقمتها وقال
قد ضمننت لك عند نفقتك كل شهر لم يكن على الكفيل الا نفقة شهر واحد لان
كلية كل متى اضيف الى المنكر والى ما لا يعرف منتهاه يصرف الى الادنى وهو
شهر واحد قال فان قال ضمننت لك نفقتك عنه سنة فهو كما ضمن عنه نفقة
سنة فنجب عليه نفقة سنة واجدة وكذلك لو قالت ضمننت لك سنة ^{نفقتك}

ابد الزمته ذلك وتجب عليه نفقة ما دام على النكاح وقد مر هذا في بابية ^{الزواج}
 يغيب عن امرأته وتطلب النفقة في المنظومة في باب ابى يوسف رح كفل
 اتفاق لكل شهر يوخذ ما دام النكاح قائما ولو الزم ذلك بشهر ونز في العلانية
 اذا كفل عن الزوج بنفقة المرأة كل شهر يوخذ الكفيل ما بقى النكاح وقالا لا يوخذ
 الا بنفقة شهر له انه التزم نفقة كل شهر فيؤخذ به كما قال كفلت بنفقتك
 ابد اما عشت ^{في} لهما ان الشهر الاول معلوم وما وراءه مجهول فلا يصح بخلاف
 ما ذكر من الصبورة لانه بين مدة العمر وهي معلومة وفي الذخيرة قال بان
 كفل لهما بنفقتها على زوجها ابد او ماداما زوجين فان ذلك جائز واما
 بالابد ما دام على النكاح لان لفظة الابد فيما بين الزوجين يقع على انتهاء النكاح
 حتى لو مات احد هما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة لهما على الكفيل ^{ومن}
 ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل بنفقة ولدها ابد او مطلقا كان
 باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب على التابيد مادام
 حيا فانها اذا بلغ تسقط النفقة عن الاب وكذلك اذا ايسر ^{اما} النفقة
 المرأة تجب على التابيد مادام النكاح باقيا موثورة كانت او مفسرة فلهمذا
 افترقا في المحيط قال وان كفل لهما بنفقتها على زوجها ابد او ماداما زوجين
 فان ذلك جائز ^{زاد} بالابد ماداما على النكاح لان لفظة الابد فيما بين الزوجين
 يقع على انتهاء النكاح حتى لو مات احد هما وانقطع النكاح بينهما فلا نفقة
 لهما على الكفيل ^{ومن} ثم فرق بين هذه المسئلة وبين ما اذا كفل لهما بنفقة ولدها
 ابد او مطلقا كان باطلا وان كان الوقت واحدا لان نفقة الاولاد لا تجب

على التأييد ما دام حياً فانه اذا بلغ سقطت النفقة عن الاب وكذا لك اذا اليسر
اما نفقة المرأة تجب على التأييد ما دام النكاح ما قامو مرة كانت او مرساة
فلهذا اترقاها من المبسوط مسئلة ولا يؤخذ من الزوج كفيلا بالنفقة لان
في مسائله يكون لا يؤخذ منه كفيلا اذا كان حاضرا فكذلك هنا لا تجب على
الكفيل الا ان يرضى بذلك وعن ابي حنيفة مريح في رجل اراد ان يغيب امرأته
وطلبت المرأة من القاضي ان ياخذ كفيلا بالنفقة قال لا ياخذ منه الكفيل لان
النفقة لم تجب عليه بعد فلا ياخذ منه كفيلا بشيء لم يجب عليه وقال ابو يوسف
رجح استحسنان ان اخذ منه كفيلا بنفقة شهر واحد لان القاضي يقضي النفقة عليه
شهر فستهر من الحسامة لو كفل بنفقة كل شهر لم يكن على الكفيل الا نفقة شهر ^{احد}
عند ابي حنيفة مريح وهي احد على مسائل الاربع المختلف فيها فان ضمن لها عدة نفقة
سنة او ابد الزمة ما دام النكاح بينهما لان المراد من ذلك الا بد هذا قالت
للأاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذني منه كفيلا بالنفقة قال ابو حنيفة رجح
ليس لها ذلك لعدم وجوبها وقال ابو يوسف مريح ياخذ منه كفيلا لها بنفقة شهر
استحسنانا وعليه الصوى لانها تجب من بعد فكان كالكفالة بما اذاب له على فلان
فيجوز مرافقا بالناس لمكان الحاجة ايضا منه ثم في كل موضع ذكرنا قرض النفقة
فالمراد به الاستقراض عليه حقيقة او حكما لا الايجاب لان له ذلك ثابت قبله
كذا ذكره في نقات الخصاص في آخر باب ذي الرحم المحرم من الكبرى امرأة ^ت
للأاضي ان زوجي يريد ان يغيب فاردت ان تاخذ كفيلا بالنفقة شهر ^{حنيفة} قال ابو
رجح ليس لها ذلك لان النفقة لم تجب وقال ابو يوسف مريح استحسنان ذلك واخذ

كفيلا بالنفقة شهرا وعليه الفتوى لان النفقة وان لم تجب للحال تجب من بعد
 فيصير كانه كفل بما ذاب لها على الزوج فيجوز استحسانا مرفقا بالناس وفي النفقة
 الزوج اذا امتنع عن الاتفاق لا يجبر القاضي اول مرة لكن يعظه ويجبره في الثانية
 والثالثة من القابضة وقض الكفالة بالنفقة ولا يجبر عند محمد رج وقال ابو يوسف
 رج يجبر استحسانا ولو ضمن نفقتها مطلقا فهو على شهر واحد عند محمد رج وعند
 ابي يوسف رج على الابد ولو ضمن كل شهر يلزمه شهر واحد وكذا عند كل
 شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف رج
 لا يصح رجوعه ويلزمه الابد من الاقضية فيرجل ضمن لامرأة غيره النفقة
 والمهر عن زوجها قال ضمان النفقة باطل لانه ضمن مالا غير واجب لان النفقة
 لم تجب بعد قال الا ان يسمى بكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة
 اصطلح على شيء مقدس بنفقة كل شهر فم يضمنه رجل فيجوز لضمانه
 بهذا الاصطلاح تجب النفقة ويجب الضمان ولكن يلزم تضمين اكثر من شهر
 لان العمل بحقيقة كلمة كل هنا متعذر ومنه قال وان كفل لها بنفقتها على
 زوجها ابد او ماداما زوجين فان ذلك جائز فاراد بالابد ماداما على
 النكاح ومنه ولو قال كفلت لك بنفقة سنة او عشرة اشهر صحت الكفالة
 وانصرفت الى الوقت المذكور يكون الوقت واحدا من الحادي واذا كان
 احد الزوجين موسرا والاخر مسرا يقرض على الزوج النفقة الوسطى وهي
 ما بين حاليهما اعتبارا للطرفين في مختصر الكافي ونفقات الخصاص وهذا
 قول الخصاص رج وذكر الكرخي انه يقرض النفقة على قدر يسار الزوج لقوله

تعالى وعلى الموسر مذوة - ومنداد الخلف الزوج والمرأة في يسار الروح في
الصفة فجاءت مرحلين احمر الفاضل انه موسر يقبل بخلاف ما لو ادعت عليه
دما آخر متعهد المعلقة الاحرار لا تقتل - ومند نوع آخر في يسار الموسر من له يسار
واليسار بما لا يقدر النجيج انه يقدر بالانصاب لكن انصاب حرمان الصدقة
لانصاب وجوب الركوه فامر ذكر في شرح النجاشي المعسر من يحل له المنة
فيكون الموسر من لا يحل له الصدقة ويصير من المصنعي اذا ولي ذكر ارايت
اقر بالثرويح فهو دعوى وموسر تداد قال اب الصغير او الصغير موجه
امس لم يصدق الا ان يشهد التهود او يدرك الصغير ويصدق به ، معناه اذا
ادعى الروح دلت عند القاضي فامر الاب وعندهما يثبت الكاح ما قران من غير
بينه - قال شيخنا الامام درج الخلاف فيما اذا اقر الولي في صفحهما قال اقراره
موقوف عنده الى بلوغهما واذا بلغا وصدقا به فذا اقراره والايستل وعدا
ينفذ في الحال والى هذا اشار في المبسوط وغيره وهو النجيج . وفي الخلاف
فيما اذا بلغ الصغير وانكر الكاح فامر الولي اما لو اقر بالكاح في الصريح انكر
كذا في المعنى ، من التصريح فائدة هذا الخلاف تظهر في مسائل احدها
ما مر . والثانية اذا اقر الولي عليهما بالكاح ثم ادركا فكن باه . والثالثة
اذا قام المدعى عليهما شاهدين بعد البلوغ ما قرار الولي عليهما بالكاح في حاله
الصغر والى هذا السيت دقيقة لا بد من معرفتها وهوان قوله فهو دعوى
يعني ليس باقرار ، اما انه ليس مدعى من كل واحد حتى لو قام الاب سنة
بدون الروح لا يثبت اليها لان الكاح ليس بحق الاب ذكر في الخاتمة امرأة

طالبت اباهما بالتزويج ونزعم الاب انه كان زوجهما من رجل في صفرها والرجل
 غائب فاقام الاب البينة عليه لا يلتفت الى بينته لانها قامت على غائب ليس
 عنه خصم حاضر وللأب ان يزوجهما من الثانية بالغة زوجها وليها قبلها
 الخبر فقالت لا أريد الزوج او قالت لا أريد فلان يكون رداً . وقال بعضهم ان
 قالت لا أريد الزوج لا يكون رداً والصحيح هو الاول لان قولها لا أريد الزوج
 رد صحيح الا نراه فيكون رداً فلان وغيره .^{اختلف} الوالي اذا زوج البكر بالغة
 الزوج والمرأة فقال الزوج بلغتك النكاح فسكت وقالت لا بلى مرددت كان القول
 قولها عندنا كما لمستعير اذا ادعى مرد العارية وانكر المعير كان القول قول المستعير
 لانه ينكر الضمان على نفسه كذا هنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكره كان
 القول قولها وان اقام البينة كانت البينة بينة المرأة على الرذ لانها قامت على
 الاثبات بصورة وبينت الزوج قامت على النفي . . وان اقام الزوج بينة منها
 اجازت العقد واقامت المرأة بينة على الرذ كانت البينة بينة الزوج .^{نسباً}
 استويان في الاثبات بصورة وبينت الزوج ترجحت بلزوم العقد فلا يمين عليها
 في قول ابي حنيفة سرح . بكر زوجها وليها فقالت بعد سنة حين بلغني النكاح
 قلت لا ارضى كان القول قولها ولو قالت بلغني النكاح قبل سنة مرددت لا يبعد
 قولها . من السراجية ولو قالت بلغني الخبر وقت كذا اقردت وقال الزوج لعل
 سكتي فالقول قوله . من التصريح وكذا لو قالت علمت يوم كذا اقردت
 فقال الزوج سكتي فالقول قول الزوج . من المضمرات في الزاد قوله اذا قال
 الزوج بلغك النكاح وسكتي وقالت بل مرددت فالقول قولها ولا يمين عليها .

وقال من فرج العول قول الزوج والصحيح قولنا لان الزوج يدعي تملك نفسها
عليها وهذا املت حادث وهي تنكر وكانت هي المتمسكة بالاصل معني وكان القول
قولها كما لو ادعى اصل العول عليها وهي انكرت قوله ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة
رجحان عنده لا يختلف في الكاح وحقوقه . وقال ابو يوسف رجحان ومحمد رجحان
يختلف في جميع ذلك الا في الحد وهو المختار به ومنه والفتوى على قولها . ومنه
واذا استاذن الثيب فلا بد من رضاها بالقول فالرضا بالقول ليس بالارزام وانما
يهيئ الرضا قسرة صريحا كقولها رضيت وقبلت وقارة بالادلة كطالبتها بمهرها
اياه ونفقتها وغير ذلك من الافعال الدالة على الرضا . من المحيط قال محمد
في الاصل اذا قالت ابرأ بالزواج حيث ملغى وادعى الزوج رضاها فالقول
موطا عند علمائنا الثلاثة رجحان . من الفصول وفي فتاوى رشيد الدين رجحان
انما امرأتى لان ابا عمار وحماد برضاها فشهد الشهود بهذه العبارة كبر
وي را برني راد واين وخرروا داشت اين نكاح بدر را به قيل لا تقبل لان هذه
شهادة على رضاها بالكاح اما ليست بشهادة على الكاح لانهم لم يقولوا انكها
بمشهد فانه وقيل تقبل لان هذه شهادة على النكاح وعلى رضاها ايضا . من
التجنيس الملتقط امرأة معروفة ونزوها غائب فتزوجت بزوجه ^{آخر} فشهد
جماعة عند القاضي . قال ابو حنيفة رجحان لا عرض لها ولا اتفها وقال ابو يوسف
رجحان اذا لم يكن معروفا فكذا لك وان كان معروفا اتفها . من الذخيرة
وفي اما لي ابي يوسف رجحان برؤية بشر رجل له امرأة معروفة تزوجت
وزوجها غائب فشهد الشهود على ذلك ولم تدع طلاقها فان ابا حنيفة رجحان

يقول لا أقضها ولا أعرض لها ولا أفرق بينهما وبين نروجهما الآخر. وقال
ابو يوسف سرح ان كان شيئا معروفا مشهورا وشهد جماعة من الشهود
وقضها حتى يقدم الزوج الغائب وان لم يكن معروفا الا بشاهدين
لا يفرقهما القاضي حتى يسأل عنهما. ولولم يشهد على ذلك جماعة انما
شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف ربح في هذا مثل قول ابي حنيفة
سرح. من القبول من فتاوى رشيد الدين ولوتزوج رجل امرأة
فشهد جماعة بحضوره ما عند القاضي ان هذه المرأة منكوحة فلان الغائب
لا تقبل هذه الشهادة لعدم الخصم عن الغائب في اثبات النكاح ولا
ثبت الحيد ولقد عدم ثبوت نكاح الغائب. من المداينة ولو ان امرأة اخبرها
قصة ان نروجهما الغائب مات عنها وطلقها ثلثا او كان غير ثقة واناها بكتاب
من نروجهما بالطلاق ولا تدري انه كتابه الا الا ان اكبر راسها انه حق بعد
المعري فلا بأس بالثقة ثم تزوج لان القاطع طار ولا منازع. وكذا
لو قالت لرجل طلقني نروجهما وانقضت عدي فلا بأس بان يتزوجها
من الكافي ولو ان امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان نروجهما
طلقها ثلثا او مات عنها او كان غير ثقة قاتاها بكتاب من نروجهما بالطلاق
ولا تدري انه كتابه ام لا الا ان اكبر راسها انه حق فلا بأس بان تعتد و
تزوج لان القاطع طار ولا منازع. وكذا لو قالت طلقني نروجهما ومضت
عدي فلا بأس بان يتزوجها اذا وقع في قلبه انها صادقة. فالحاصل
ان لم تقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لحاجتنا الى الا لزام وقبلنا في موضع

المسألة لعدم ٢ من النهاية ذكر في اليتيمة اذا شهد اثنان ان فلان ابن
فلان طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل ٣ وان شهد عند المرأة حل لها ان تعد
وتزوج بزوج آخر ٤ وكذا اذا شهد عند رجل عدل ووقع في قلبها انه صادق
لان القاطع طاهر ولا منافع ٥ وهذه ان القيد ان مقيدها ان لو كان المفسد ^{مفسدا}
لا يقبل خبره مخبر حتى يشهد بثلاث عدل على ما يحجب في تعليل مسئلة ولو اخبرها
مخبر ان اصل الكاح كان فاسدا الى ان قال انه اخبر بفساد مقامها وكذلك ايضا
في ثلث المسئلة لما اقدم على العقد كان دليلا على ان كان ما اعتبره المخبر نفسه
اصل العقد يكون منازعها للخبر في خبره فلا يقبل حتى يشهد شاهدان بخلاف
ما اذا كانت المكروه صغيرة فاخبر الزوج انها ارضعت من امه اي بعد الكاح
حيث يقبل قول الواحد فيه لان القاطع طاهر ٦ فان قلت ليقبل خبر الواحد من هذا
الوجه في افساد النكاح بعد الصلة ووجه آخر فيه يقتضي ان لا يقبل خبر الواحد فيه
هو ان المثلث الثابت للغير فيها لا يبطل بخبر الواحد كما لو اشترى لحما ثم اخبر
انه دجاجة مجرسي حيث لا يبطل بهذا الخبر ملكت المشتري فلا يرجع بالتمن
على السائح لان ملكت الغير لا يبطل بخبر الواحد ٧ قلت نعم كذا لك الا ان
قيام المثلث للغير في الحال ليس بل موجب بل باستصحاب الحال واما
عرف تبوته وبأوه باستصحاب الحال وخبر الزانية او من استحي
الحال ومن القاطع الطاري ايضا ما لو قال له المرأة انه طلقني بعد النكاح
او امر نكاح الاسلام والعياذ بالله وسعه ان يعتمد خبرها ويتزوجها
لانها اخبرت بمجلها له نسب محتمل ٨ من الصغرى منكوحة الرجل اذا اشت

رجلا وقالت ان نكاح الاول يقع فاسد افتزوج بي لا يصدقها وان كانت
عدالة - وان قالت طلقني وانقضت مهدي ان كانت عدالة او لم تكن لكن وقع
تحريره انها صادقة يحل له ان يتزوجها اذا شهد عند المرأة عدلان ان الزوج ^{طلقها}
ثلاثا لا يستعها المقام معه لكن لا تتزوج بآخر ومنه في الفصل الرابع من
كتاب النكاح منكوحة الرجل اذا اتت به رجلا وقالت طلقني زوجي وانقضت
مدي ان غلب على ظنه انها صادقة حل له ان يتزوجها سواء كانت عدالة
او لم تكن - من الفتاوى العنابية ولو اخبرها عدل ان زوجها طلقها او ما
جاز لها ان تتزوج - وكذا الفاسق اذا غلب في ظنها انه صادق - وكذا ان
جاءها كتاب الطلاق او الموت وغلب في ظنها ذلك اذا حضر الزوج وبطل
الطلاق لا يستعد المقام معه اذا كان الشاهد ان عدلان - وبهوى خلاف
عن محمد راجح اذا سمعت من الزوج وغاب لها ان تتزوج بخلاف الحاضر اذا
جحد ولكنها تهرب - ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان
النكاح فاسدا - من الزواج الفقه فاما لو اخبرها عدل ان زوجها طلقها
او مات بجاز لها ان تتزوج - وكذا الفاسق اذا غلب في ظنها انه صادق
ولو قالت طلقني زوجي يحل تزوجها بخلاف قولها كان النكاح فاسدا -
من الظهيرية امرأة شهد شاهدان عندها بالطلاق ان كان الزوج غائبا
وسنهما ان تتزوج لانه لا يمكنها السؤال عنه فيحل على ان الزوج يكون مقرا
وان كان الزوج حاضرا لا يستعها ان تتزوج ولا يستعها ان تمكن من زوجها
لا يمكنها السؤال عن الزوج فاذا اجتهد احثي الى البقاء بالفرقة والقضاء

بالفرقة لا يجوز إلا بحضرة الخصم عند القاضي . من الناصري امرأة سمعت
من زوجها انه طلقها ثلثا ولا تقدر ان تمنع نفسها فلها ان تقبله في الوقت
الذي يريد قربانها . وقيل لا يحل لها ذلك وعليه الفتوى . ومنه ايضا ^{مسئلة}
ولو طلقها ثلثا واستثنى في نفسه فللزواج ان يطأها ان كان تسمع الاستثناء ولا
تسمع ولكنه يبين الحروف وان لم يبين الحروف لا يصح الاستثناء فاما المرأة اذا
سمعت الطلاق الثلث ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها ان تمكن من الوطي . من ^{الكبرى}
ولهذا لم يقبل خبر الواحد العدل في موضع المنازعة لحاجتنا الى الالتزام ^{بذلك}
موضع المسألة . وعلى هذا بنى محمد راج مسائل في آخر كتاب الاستحسان مثل
خبر الواحد ان فلانا كان غصب متني هذا العبد فاخذته منه لم تقبل ^{ولو}
قال تاب فرده علي قبل خبره . ولهذا قبلنا خبر القاسق في اثبات الاذن للعبد
ولهذا قبلنا خبر المخبر في الرضاع الطامري على الكاح والموت والطلاق اذا اراد
الزواج ان ينكح اختها وامرأت المرأة نكاح زوج آخر لانه مجوز غير ملزم و
املته اكثر من ان تحصي . من الكشف وعلى ذلك اى على هذه الاصل وهو
اعتبار المنازعة والمسألة . بنى محمد راج مسائل في آخر كتاب الاستحسان
فقال لو ان رجلا علم ان جاريته لرجل يدعيها ثم رها في يد آخر يبيعها ^{عليه}
انها قد كانت لي في يد فلان وانه كان يدعيها غيرها كان لي وانما امرته
بذلك لا مرخضية وصدقة الجارية بذلك والرجل البائع مسلم ثقة فلا
باس بشرائها منه ولوم يقل هذا ولكنه قال ظلمي وغصبي فاخذتها منه لم
يسمع ان يعرض لها بشراء ولا قبول ان كان المخبر ثقة او غير ثقة لان في الفصل

الاول اخبر عن حال مسالمة ومواضعة كانت بينهما فيعمد خبره اذا كان ثقة
 وفي الفصل الثاني اخبر عن حال منازعة بينهما في غضب الاول منه واسترداد
 هذه امنه فلا يكون خبره حجة ، فان قال انه كان ظلمي وغصني فمرجح
 عن ظله فاقر لي بهما ورفعها اي فان كان عنده ثقة فلا بأس بشراؤها
 منه وقبول قوله لانه اخبر عن حال مسالمة وهي اقراره له بهما ورفعها ^{اليه}
 ولهذا قبلنا اي ولان في موضع المسالمة يجوز الاعتماد على خبر الواحد قبلنا
 خبر المخبر في الرضخ الطاري على النكاح بان تزوج صغيرة فاخبر ثقة انها قد ^{تضعت}
 من امه او اخته او الموت او الطلاق بان غاب عن امرائه فاخبره مسلم ثقة
 انها قد ماتت او اخبرها مسلم ثقة ان زوجها قد مات او طلقها ثلثا يجوز
 الاعتماد على خبره ويحل للرجل التزوج بربع سواها او باختها والمرأة التزوج
 بزوجة آخر بعد القضاء العدة لانه ليس في الحرمة الطارية بالرضاع او القرعة
 الطارية بالموت او الطلاق معنى المنازعة بخلاف ما اذا اخبر ان النكاح كان ^{سدا}
 بسبب رضاع مقدم او ردّة قائمة عند العقد من الرجل والمرأة لان
 في الحرمة المقارنة معنى المنازعة اذا قدم كل واحد على مباشرة العقد
 نصريح بثبوت الحلال فلذلك اعتبر فيه شرائط الشهادة من ^{من} الشريحي
 وعلى هذا ابن المسائل في آخر الامتحان قال اذا قال هذا العين لي فيد فلان
 غضبها فاخذته منه لم يجز للسامع ان يعتمد خبره لانه في خبره يشير الى
 المنازعة ولو قال تاب من غضبه فردّه عليّ جاز ان يعتمد خبره اذا وقع في قلبه
 صادق لانه يشير الى المسالمة وكذلك لو تزوج امرأة فاخبره مخبرها خربت عليه ^{بسبب}

عارض من رضاع أو غيره يجوز له أن يعتمد خبره ويتزوج اختها ولو أخبر
 أنها كانت محرمة عليه عند العقد لم يقبل خبره لأنه ليس في الحرمة الطارئة
 معنى المنازعة وفي المفارقة العقد يتحقق ذلك فاقدم على ميثاق العقد
 نصيح منه بأنه الحلال له. وكذلك المرأة إذا أخبرت بأن الزوج طلقها وهو
 غائب يجوز لها أن يعتمد خبر المخبر وتتزوج بعد القضاء العدة بخلاف
 ما إذا أخبرت أن العقد كان بينهما باطلاً في الأصل بمعنى من المعاني والمسائل
 على هذا الأصل كثيرة. من الفصول في الفصل الرابع إذا شهد شاهدان
 على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم ولو كان الزوج
 حاضراً تقبل وإن لم يوجد دعوى المرأة بطريق المحسبة وهذا في الشهادتين
 عند القاضي. أما إذا قالوا للمرأة الغائب إن نرجك طلقك وأخبرها
 بذلك واحد عدل فإذا انقضت عدتها حل لها أن تتزوج بزواج آخر ^{بغير} قبل
 في الفصل السادس عشر وذكر في فتاوى القسري إذا شهد اثنان أن فلاناً
 طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل وإن شهد عند المرأة حل لها أن تعقد
 فتتزوج بزواج آخر. وكذلك إذا شهد عندها رجل عدل قال والشهدة
 والأخبار عند ولي المرأة كالشهادة والأخبار عندها. وذكر رشيد الدين
 رح إذا شهد على الطلاق والزوج غائب لا تقبل ادعت الطلاق ولم تدع
 ولو كان الزوج حاضراً تقبل ادعت الطلاق ولم تدع وهذا إذا شهدا ^{لل}
 عند القاضي. أما إذا قال للمرأة إن نرجك طلقك وسمعها أن تعقد فإذا
 انقضت عدتها حل لها التزوج بزواج آخر. وكذلك لو أخبرها واحد عدل

بطلاق زوجها آياها واستحما ان تعتد وتزوج بزواج آخر، وذكر في الجواب
 اذا اخبرها رجل بموت زوجها او بردها وبطريقه آياها حل لها التزوج ولو
 سمع من هذا الرجل رجل آخر حله ان يشهد، قال هذا من باب التاميم
 فيثبت بخبر واحد بخلاف النكاح والنسب وهكذا اذكر القاضي الامام
 فخير الدين شرح في فتاواه، وذكر في شهادات القاضي الامام فخر الدين
 شرح لو شهد عند المرأة واحد بموت زوجها او بردها او بطلاقها حل
 لها ان تتزوج بزواج آخر، وذكر في واقعات الامام الاكبر مشي شرح لواء
 امرأة غاب عنها زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلثا او ما
 عنها او كان غير عدل فاتها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا تدري انه
 كتب أم لا الا ان يكون اكبر رايها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج بزواج
 وهو ايضا حيلة اثبات الحرمة على الغائب اذا حرم الرجل امرأته على نفسه
 بمحض من الشهود ثم غاب عنها قبل ثبوت الحرمة عند القاضي وادعت
 ان تتزوج بزواج آخر فلا يمكنها ذلك الا بعد اثبات الحرمة على الزوج
 في مجلس الحكم بالشهود لكون النكاح معروفا ولا يمكنها احضاره بعد
 فالحيلة ان تدعي على رجل حاضره كالعلي بن سرجي فلان ابن فلان ببقية
 المهر كذا وانك ضمننت لي ذلك عنه ان حرمت عليه بثلاث تطلقات و
 قد اجزت ضمانك لنفسي في مجلس الضمان وان حرمني على نفسه بثلاث
 تطلقات وصارت بقية المهر واجبة لي عليك وانا اطالبه بالاداء فيقر
 المدعي عليه بهذا الضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع الحرمة الغليظة

في مجلس الحكم فتحضر المرأة شهودا فيشهدون بوقوع الحرمة الغليظة
 بينهما ويحكم القاضي بالحرمة **من الخلاصة** في كتاب الطلاق في النظر
 والاباحة اذا شهد عند المرأة شاهدان ان نروجهما طلقهما ثلثا ان
 نروجهما غائبيا يسعهما ان تتزوج وان كان حاضرا لا نلنا اذا جحد الزوج
 احتج الى القضاء بالقرقة **والقضاء بالفرقة** لا يجوز الا بحضرة الزوج
 وفي مجموع النوازل المرأة اذا حرمت على زوجها بالثلث والزوج يكرها
 حلها ان تتزوج باخر من غير علم الزوج قال يباح لها اما ان لا يطلقها
 قال الامام السفي رح ان كان موثوقا بها يطلقها في مجموع النوازل
 لو اراد ان يتزوج امرأة وشهد عند القاضي شاهدان ان لها نرجوا
 فتزوجها هو لا يفرق بينهما **من كشف الغوامض** اذا شهد شاهدان
 عند المرأة ان نروجهما طلقها ثلثا حلها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر وان
 لم يقض القاضي بذلك **من الصغرى** منكوحة الرجل اذا اتت رجلا
 وقالت طلقني زوجي وانقضت عدي ان غلب على ظنه انها صادقة
 حل له ان يتزوجها سواء كانت عدلة او لم تكن **من النكاح والفصل السابع**
 عشر في دعوى النكاح رجل قال لامرأته كان فلان تزوجك وطلقك
 وانقضت عدتك ثم تزوجتك فانكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما فان
 حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى النكاح **من المحيط والذخيرة** واذا
 غاب الرجل عن امرأة فانما مسلم ثقة عدل واخبر ان نروجهما طلقها
 ثلثا او مات عنها فلها ان تعتد وتتزوج بزواج آخر لانه اخبر عن اباحة

والمضاربات والاذن في التجارات * وان كان من امر الدين لعلق على
به فيقبل قولها ايضا كما اذا اخبرت بجماعها او طهرته او سوت حديقها هذا
اذا كانت المدة تحتمل ذلك * من التخصيب والتفريد اذا قالت تزوجت
بزوج آخر ودخل بي وطلقتني وانقضت عدي جاز للاول تزوجها اذا كان
في مدة يتصور ذلك * من التجريد اذا كانت ثقة عنده * من النصاب للمرأة
اذا اخبرت ان زوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الثاني ذلك وقال ما جامعها
وطلقها حل للزوج الاول الذي طلقها ثلث وله ان يصدر قها ويترجها وكذا
ان اخبره غيرها ولو اقر الزوج الثاني انه وطئها وانكرت المرأة لم يحل للاول
ولو قالت وطئني الثانية وقال الزوج الاول بعد ما تزوجتها ما وطئني الثانية
بينهما وعليه نصف الصداق المسموح * من الحامية رجل تزوج امرأة
ثم قال لها كان لك زوج قبلي وقد طلقك وانقضت عدتك وتزوجت
وقالت ما طلقني الاول لا يفرق بينهما فان حضر الغائب بعد ذلك
وانكر الطلاق فرق بينهما وهي للاول * من الفصول رجل تزوج امرأة ثم
جاء رجل وادعى انها امرأتي فقال المدعي عليه كانت امرأتك لكن طلقتها
من سنين وانقضت عدتها فمقر تزوجتها فانكر المدعي الطلاق يومئذ
بالسليم الى المدعي لتصادقهما على النكاح وانكار الزوج الطلاق ولو قال
بل طلقها لكن تزوجتها بعد ذلك ومدعي باز خواستن وراى انكرت ترك
في يد المدعي عليه * ومنه ايضا ولو ادعى المدعي انكر الطلاق واقام المدعي عليه
بينة طلقها منذ سنين والي تزوجتها وحكم القاضي بالطلاق كانت عدتها

من وقت الطلاق ولان الطلاق من ذلك يثبت بالبينة العادلة فتعتبر المدعى
من وقت الطلاق وفي المشتق امرأة ادعت ان زوجها طلقها وقد
غاب زوجها فالمسئلة على وجهين ان كان القاضي يعرف انها امرأة
رجل يعرفه منعها من النكاح وان كان لا يعرفه وانما قدمت بذلك
بينة عنده فالقاضي لا يعرض لها من الذخيرة واذا اخبرها عدل
مسلم انه مات زوجها انما يعتمد على خبره اذا قال عاينته ميتا وقال شهدت
جنازته اما اذا قال اخبرني مخبر لا يعتمد على خبره وان اخبر واحد بموته
ورجلان اخبرا بجيلوته فان كان الدعيما اخبرها بموته قال عاينته ميتا او
شهدت جنازته يحل لها ان تتزوج بأخر بعد العدة وان كان اللذان
اخبرا بجيلوته ذكرتا تاريخا لاحقا فقولهما أولى من القضية في كتاب النكاح
شش. طلق امرأته ثلثا ثم انكروا غاب عنها فلها ان تتزوج بأخر بعد العدة
ديانة عن لا يجوز في المذهب الصحيح عن حلف بثلاث فظن انه لم
يمحش وعلمت الحنث وظنت انها لو اخبرته بدينكوا ليمين فاذا غاب عنها
بسبب من الاسباب فليها التحليل ديانة لا قضاء عن قال سألت عنها
السيد ابا شجاع فكتب انه يجوز ثم سألت بعد مدة فقال لا يجوز والظاهر انه
اجاب به في امرأة لا يوثق بها ص. شهدت عدلان لامرأة ان زوجها
طلقها ثلثا وهو بمحمد ثم ماتا او غابا قبل ان ينفذا عند القاضي لم يسعها المقاتل
معه وكذا اذا شهد اعلى رضاع بينهما فان تدرت على الحرب منه لم يسعها
ان تصد وتتزوج بزواج آخر لانها في حكم زوجها الاول قبل القضاء بالفرقة

١٢٧ - قالوا هذا في القضاء ولها ذلك وبينة + وكذلك ان سمعته انه ^{مطلقا}
 ثلثا ثم جحد وحلف انه لم يفعل فردها القاضي عليه لم يسعها المقام معه ولم
 يسعها ان تنزح بغيره ايضا قال رضي الله عنه فالخاصل ان على جواب تسع
 الاثمة الا وزججدي ونجم اللان النسي والسيد الي نجرع والبي حامد و
 السرحسي روح يحل لها ان تنزح روح زوجها آخر فيما بينهما وبين الله تعالى +
 وعلى جواب الباقي روح لا يحل + من السعي مسئلة عن قال ان وطيت
 امي فامراتي طالق فقالت الامة انه وطئني وقد انك الموطأ هل قصدوا الا
 قال لا ولكن المرأة اذا علمت ذلك لا ينبغي لها المقام معه ولا يحل لها التحكين
 من القنيد ليس للعالمي ان يخول من مذهب الى مذهب ويستوي فيه
 الحقي والشامي + ودل من انتقل الى مذهب الشافعي روح ليتزوج لاحقا
 ان سموت مسلوب الايمان لاهانتها بالدين الحنفية قدرة + وقع استقيا
 المشفوعة فواقعه جوا به لا يسعد ان يختاره + وللرجل والمرأة ان ينتقل
 من مذهب الشافعي الى مذهب البي حنيفة روح وعلى العكس ولكن بالكلية
 اما في مسئلة واحدة فلا يمكن من ذلك + وعن عبيد السيد الخطيب ^{مسئله}
 علق الثلث تزوجها فقبل له لا يحنث على قول فاختاره على انه مجتهد بعد
 فهل يسعد المقام فقال على قول مشائخنا العراقيين نعم وعلى قول الحاشا ^{نهي}
 لا + مت + لا باس بانه يوخذ هذا بمذهب الشافعي روح لانه كثير من
 الصحابة في جانبه + قال رضي الله عنه واذا لم يكن بالاخذ بقول الشافعي
 روح في هذا باس + قلت التهمة وصح القول بالحل اذا اتصل به حكم الحاكم

بمسح الغيرة وهذا مما يثبت به البزري ففي هذا سر خفية لا عزيمية من الغواصين
وان التقضا ينفذ في مثل الاجتهاد وهو ما لا يخالف النفس والاجماع حتى لو
ابطله قاضي يرى خلافا فابطاله باطل من الفصول ذكر في النوازل
محمّد بن الحسن سراج ان كل شيء اختلف فيه الفقهاء فقبض القاضي كان قضا
جائزا ولم يكتب لقاض آخر بان يبطله ولم يدكر فيه الخلاف قال الفقيه وبدناخذ
من كشف القوامض ومسائل هذا الفصل يبي على اصول مذهبنا ان يكون الحكم
في حق ما بين الخصمين كالقاضي في حق كافة الناس وفي حق غيرها حكمه بغير
صلح او عقد حصل من غرض الناس لانه انما صار حكما بتراضي الخصمين
وتراضيهم امر في حقهما لما لهما من الولاية لانفسهما ولم يعمل في حق غيرها
ففي حق غيرها حكم الى كم بمنزلة عقد او صلح من غرض الناس من القوامض
الخاصة حكيم عن الشيخ الامام عبد الواحد القمي في شرح انه قال ما ينفذ التقضا
من القوامض الى شفعوي المذهب في فسخ اليمين المضافة وبيع الملك بغير علم
ذلك انما يجوز اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لا يجزى اجتهادي الى ذلك
اما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره هذا احتياط ويشع القوامض
وان كان لا يرى ذلك لان على قول ابي حنيفة سراج لو قضى بخلاف
مرأته ينفذ قضاؤه في اصح الروايتين فلان يصح تفويضه كما ان او
وان فوض الى الشفعوي ليقضي بوائدها وليقضي بما هو حكم القضا
ذلك التفويض عند الكل ومنه ايضا ولو ان سراجا قال ان تزوجت فلانة
فهي طالق فزوجة بغيرها فبطلت لا يرى الطلاق واقضا فاجاز النكاح

الطلاق تم ربع الى ناس يرى الطلاق واقعا ، الثاني سئل قصدا الاول
 وان كان المراءى قال كل امرأة تزوجها فمضى بالطلاق فصح القاضى امس
 على امرأه روحها من روح امرأه اخرى قال ابو بصير روح لا يدخل
 سبع النمس على كل امرأة وهكذا روحا عن ابى حنيفة روح وقال محمد
 اذا صح على امرأه لمسومها فمضى صحا على النساء كلهن وبعض
 المسامح احدوا يقول محمد روح والدوى على قوله ومسا ايضا وكذا
 على امرأه واحدة ايمانان فان اراد ان تزوجت فلا بد من طلاق
 من زوجها فصح القاضى يمسأ وحده لا يمسح الكل ويصحح الى كل
 ميم الى مسح على حدة الا ان تدعى المرأة انه حاب بطلاقها قلت مرات
 ان لا بد من دمجها تم روحها فقال القاضى فسمعت جميع ايمانك بهذا اللفظ
 فان دلت يكون صحيحا للايمان كآلهاء ومسا التساودا تسرا الاثمة
 الحلوانى روح فى صلح الاصل ان حكم الحاكم من المتعهدات والكا
 والطلاق المصاف ما ترضى ظاهر المذهب عن اصحابنا روح قال الا
 ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كذا تنحصر الجهال الى مثل هذا اقول روح
 القاضى الامام الاستاذ ابو علي السعدي روح يقول هذا ايكم ولا يفتى به
 من المسية في باب نكاح المصولي والاحارة ما لم يعمل ان يدفع ما يدفع
 نصرا قلده من المهر تم يطهر بعد الاحارة بهم ان تزوجت فلانه ارد
 في نكاحي فهي طالق قلت روحها منه فضولي واحار بالعل طلقت ولا يصحدها
 نكاح المصولي ، طعن نجم الدين النسفي روح كل جواب عرفته في قوله

كل امرأة تزوجها يعين جواز النكاح الفضولي فيه فهو الجواب في قوله كل امرأة
تدخل في نكاحي لأن دخولها في نكاحه لا يكون إلا بالتزوج فكان ذكر الدخول في
نكاحه كذكر التزوج قولاً فكان تعليقاً به فتحلّ اليمين قبل الاجازة فلا يحث
وإذا قال كل امرأة تصير حلالاً لي فهذا أو ما قال كل امرأة تدخل في نكاحي
قال رضي الله عنه إلا أن جواب اسمهم أحسن منه قال كلما تزوجت فلانة أو
زوجت مني بعقد فضولي واجزت بقول أو فعل أو كلما تصير فلانة
امرأة لي أو تزوجت لي فهي طالق مني ثلثاً قال هذا كله هل له طريق إلى تزويجها
ولا يحث سوى الحكم فكتب نعم طريقه نكاح الفضولي فاعطاه شيئاً
من المهر قال رضي الله عنه فكان هذا قولاً آخر به يفتى اسمهم ذكر
الامام منشئ نظراً لدين النيسابوري أن فعلاً الفضولي في نحو هذا لا
يرفع الطلاق بهم قال لأجبية هرگاه که تود در نکاح من آمی بهر مذمبی که باشد تو
از من بیه طلاق فضولي یمین زن را به روی خواست و وی بفعل اجازت کرد لا یتع
الطلاق وقع مت قال ان تزوجت فلانة فهي بثلاث وان عقد لها فضولي
فهي بثلاث وان حكم الحاكم بصحة النكاح فهي بثلاث وطريقة الحكم بفسخ اليمين
بعد دعوى صحة قال رضي الله عنه ولا حاجة الى هذا التكلف فانه
لو عقد له فضولي ثم تحلل اليمين لا الى جزاء ثم يحين بالفعل فيبقى حلالاً
له بهم زوجها فضولي ثم بعث الزوج اليها ثوباً فقبضت لا يكون
اجازة الا اذا قيل لها ان الزوج بعثه اليك ازجهت نكاح و قبضت
فهو اجازة وقع قال مشايخنا العراقيون وابوالليث رحم لا بأس ان يؤخذ

فِي مَخْلَقٍ مَلَّاقٍ الْأَجْنِبِيَّةَ بِنِكَاحِهَا بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقَعُ وَعِنْدَ
 ذَلِكَ يَصِحُّ الْقَوْلُ بِالْحَلِّ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ قَضَاءُ الْقَاضِي بِضَمِّ الْيَمِينِ وَإِذَا جَاءَ
 الْحَالِفَ عَقْدُ الْفُضُولِيِّ بِالْفِعْلِ فَحِجُّ الْأَصُوبِ فِي رَمَاتِنَا فِي حَقِّ مَنْ قَالَ إِنَّ
 تَزَوُّجَتْ فَلَا تَنْهَى طَالِقَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِعَقْدِ الْفُضُولِيِّ وَلَا يَشْتَغِلُ بِضَمِّ الْيَمِينِ
 لِأَنَّ قَضَاءَ الْعَصْرِ ظَاهِرٌ لَا يَمْلِكُونَ عَنِ الْأَرْتِشَاءِ فَلَا يَنْفُذُ قَضَاؤُهُمْ خُصُوصًا
 عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْفَتَاوَى الْحُجَّةُ وَلَوْ قَالَ كَلَامُ امْرَأَةٍ اتَزَوَّجَهَا وَتَزَوَّجَهَا
 الْفُضُولِيُّ لَا جُنْدِي وَاجِبُهُ بِالْفِعْلِ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَا وَجْهَ الْمَحَلِّ وَذَكَرَ الشَّهِيدُ
 الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمُنْتَظَرِ لَوْ حَلَفْنَا ثُمَّ أَجَازَ نِكَاحَ الْفُضُولِيِّ بِالْقَوْلِ أَشَارَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ
 فِي الزَّيَادَاتِ أَنَّهُ لَا يَحْتَرِكُ رَوَاهُ هِشَامٌ عَنْهُ وَعَنْ الْحَاكِمِ ابْنِ الْحَسَنِ الرَّسْتَمِيِّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كَانَ يَجِيزُ نِكَاحَ الْفُضُولِيِّ يَقُولُ لَوَاعِطِيتِ الدِّيَا بِمَحْذُوفٍ ^{ثَلَاثًا} فَيَرْطَقُ ^{ثَلَاثًا}
 الْعَقْدُ ^{ثَلَاثًا} مِنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَلَوْ دَوَّكَلَهُ وَكَأَنَّهُ غَيْرُ جَائِزَةٍ الرَّجُوعِ فِيهَا يَعْنِي وَكَأَنَّهُ
 يَلِي بَارَكْتُ ثُمَّ أَدَارَانِ يَعْنِي لَهُ فَانَّهُ يَنْظُرَانِ كَانَ ذَلِكَ فِي الْعَتَاقِ أَوْ فِي الطَّلَاقِ
 فَانَّهُ لَا يَمْلِكُ الْعَزْلَ أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ امْرَأَتَهُ فِي الْعَتَاقِ إِلَى رَجُلٍ يَصْنُقُهُ
 حَتَّى شَاءَ أَوْ جَعَلَ امْرَأَتَهُ إِلَى رَجُلٍ يَطْلُقُهَا مَتَى شَاءَ فَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ عَنْ هَذَا
 وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ الرَّجُلُ أَخْبَثْتُ عَبْدِي إِذَا شِئْتُ أَوْ قَالَ طَلَّقْتُ امْرَأَتِي إِذَا شِئْتُ
 لَا يَمْلِكُ الْعَزْلُ كَذَلِكَ صَالِحًا قَالَ وَكَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزَةِ الرَّجُوعِ فَقَدْ حَقَّقَ
 هَذَا التَّوَكِيلَ بِحُكْمِ الْأَمْرِ وَلَوْ كَانَ هَذَا التَّوَكِيلُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْإِجَارَةِ
 وَالنِّكَاحِ وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ فَانَّهُ يَصِحُّ الْعَزْلُ عَنْهُ فَكَذَلِكَ كَرَاهِيَةُ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَقَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا لَوْ أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَزْلُ فِي الْكَلِّ وَلَوْ قَالَ وَقْتُ التَّوَكِيلِ كَلَّمَ

إن كنت فانت وكيلي وكالة مستقلة فانه اذا عزل ينحل ولكنه يكون وكيلًا
 وكالة مستقبلية بوجود الشرط لان تعليق الوكالة بالخطر جائز ولو قال للوكيل
 أنت وكلتك وقلت لك كلما اعزلت فانت وكيلي فيه فقد عزلت عن
 ذلك كله من الوكالة المطلقة ومن الوكالة المتعلقة بالشرط فانه ينزل عن
 ذلك كله ولا يكون وكيلًا بعد ذلك الا بتوكيل جديد لان من علق ^{بالشرط} التوكيل
 بالشرط ثم عزله عن ذلك قبل وجود الشرط العزل ولا يكون وكيلًا بعد
 وجود الشرط وقال بعضهم لا يعلل العزل قبل وجود الشرط ويكون
 الوكيل وكيلًا له بالعزل وكالة مستقبلية والاولى صح من الحاموي وسئل
 بعض مشائخنا يلجسرح عن وكافي شيئي من الاشياء وقال كلما اخرجت فانت
 وكيلي هل له ان يخرج من الوكالة فقال له ان يخرج من الوكالة ^{منه} فخرج
 ما خلا الطلاق والعقاق او خصما يسأل ان ينصب وكيلًا ليخاصم عنه فانه
 لا يمكنه اخراجه من الوكالة الا بمحض من خصمه ومحض من الوكيل فقبل له
 فكيف يمكنه اخراجه من الوكالة قال لان المال ماله وله ان يحجز عليه
 متى شاء قيل فما الفرق بين هذا وبين الطلاق والعقاق قال لان الطلاق و
 العقاق تعلقان بالاحظار فصلا ذلك يمينًا في حقهما ولا رجوع في اليمين
 واما في غيرهما فلا يجوز تعليقه بالاحظار من الذخيرة رجل قال لامرأته
 ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأة الحالف ادعت على الحالف
 ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت البينة لا تقبل منها هذه البينة
 ولا يحكم بوقوع الطلاق عليها وقد افتى بعض المتأخرين بقبول هذه البينة

وبوقوع الطلاق فان قيل أليس انه لو قال لامرأته ان دخل فلان الدار
فانت طالق ثم ان المرأة اقامت السنة تقبل ويحكم بوقوع الطلاق عليها
قلنا دللت ليس بقضاء على الغائب اذ ليس فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل
ان الاساس اذا اقام البينة على شرط حقه باثبات فعل الغائب فان لم يكن
فيه ابطال حق الغائب تقبل هذه البينة وينتصب خصما على الغائب وان
كان فيه ابطال حق على الغائب امتى بعض المتأخرين انه تقبل البينة و
يقضى على الحاضر والغائب جميعا والا صح انه لا تقبل هذه البينة ولا ^{بشطب}
الحاضر خصما عن الغائب وبه كان يفتى ظهير الدين سراج من الفتاوى
المصرى وقد افتى بعض المتأخرين انه تقبل ويقضى على الحاضر والغائب
جميعا به افتى القاضى الامام محمود والا وزجندى سراج من العزيز في شرح
الوجيز من كتب الشافعى سراج ولو رفع النكاح بلاولى الى قاضٍ يصح يقضى
بصحته ثم رفع اليه ينقض قضاؤه كمعظم المسائل المختلف فيها من ^{ملا}
اذ اقصي في محل الاجتهاد وهو لا يرى ذلك بل يرى خلاف ذلك يشكك ^{لك}
عليه خيفة رح وعليه القترى وقول المي يوسف رح معده من
العزيز واذا استقصى مدة الضرورة فحكم بملكه بغير مقلده
ينقض شافعى كان او حنفيا وفي المختار من كتب اصحاب ^ع البخاري
اذا رفع الى قاضٍ قضاء آخره ضام الا ان يخالف الكتاب او السنة او ^{حج}
كلام الطلاق من البصا

اعلم بان الطلاق مشروع بالنصوص والاجماع وفي نكاح السنوازل

يبدل عليه فانه قال رجل طلق امرأته بغير رضاها من غير ذنب منها يسهل ذلك
فيما بينه وبين الله تعالى اذا استرحمها بالاحسان بان اعطاه مهرها ونفقة عدا
من الميسر ذكروا عن حماد بن المنجاب رضي الله عنه قال من تكلم بطلاق او عتاق او نكاح
فهو جائر عليه فيه وليس عن ان الطلاق والعتاق معلق بطريق اللسان
حتى تنطق به وقع قسمه بقلبه او لم يقصد به وهكذا روي عن عمر وعبد الله
ابن مسعود رضي الله عنهما قال لا ارجع معلقات مبهمات ليس فيهن رد يعني الطلاق
والعتاق والنكاح والنداء من التصريح في الخلاصة ولو قال توزن نسبي
لا يقع واذا تزنا من المختار من الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى لو قالت لزوجه
ما اريد او دست باز وار اطلقني فقال داده او باز واشتد كبر تشترط النية في
الملك في قولها طلقني يكون رجعيًا وفي الباقي بائنا من الصغرى في فتاوى الفقيه
ويمحون ان تشترط النية في لفظه او يكون رجعيًا كما في هذه المسئلة وفي قوله
اعتدي واستبرحي رجعت وانت واحدة ولا تشترط في لفظه ويكون
بائنا كما في قوله هر چه بدست راست كيرم بر من حرام على ما ياتي
من المحيط والذخيرة الاصل في هذا النوع من اللفاظ كل لفظ في الفار
يستعمل في الطلاق ولا يستعمل في غيره فهو كصريح الطلاق بالعربية
وان كان لفظه في الفار سمية يستعمل في الطلاق وغيره فهو بمنزلة
كنايات في العربية من السراجية لو قال من تزارا كرم لا تطلق الا
بالنية واذا نوى كان بائنا قال شمس الامنة الموحدين في راجلان
هذا فارسية قوله خليت سبيلا عن الجواهر وعندي يد كرم ورنما كرم

[illegible]

والفارسية ليس لها ضمائر : قال الصدر الشهيد ررح والمختار ان يرفع
وعليه الفتوى : ومنه قال لها توسه طلاق باشي ان نوي طلاقا كان طلاقا
والا فلا لانه يحتمل توسه طلاق مللت معني فلا يزول الاحتمال الا بالنية : من
البرهانية رجل قال لامرأته بالفارسية راسترو و هزار طلاق رادم ثم انكر
الزوج ان يكون اراد طلاقها فالقول قوله مع يمينه لان ذلك لم يكن عنده
من اكوة الطلاق ولم توجد منه الاضافة اليها ومنه ايضا سكران هربت
منه امرأته فاتبعها ولم ينظر بهما فقال بالفارسية سر طلاق هذا اعلى
وجهمين اما ان لم يقبل الزوج شيئا او قال تنيت امرأتى ففي الوجه الاول
لا يقع لانه لم يضاف الى امرأته . وفي الوجه الثاني يقع لانه لما نوى فقد ادرك
قوله عليها وكذا في الواقيات الحسامية : من المحيط اذا قالت مرارا كن
فقال رما كر فهو بمنزلة قوله رما كر ميت : في فتاوى البسفية فاذا قال
دست بازداشستي مرا فقال داسشم فهذا بمنزلة ما لو قال دست بازداشتم
لان كلامه خرج جوابا فيضمن اعادة ما في السؤال : من الخلاصة امرأة
طلبت الطلاق من زوجها فقال لها رادم كي و دروسه يقع الثلث بدون
النية : من البرهانية امرأة قالت لزوجها راسه طلاق ده فقال الزوج رادم
فخذ اهل ثلثة اوجدا ان هذا لغة اهل بلد هذا الزوج لم يصدق لانه
لم يرد الجواب لانه اجاب ظاهرا وان كان هذا لغة اهل بلد من البلدان
ولم يكن لغة اهل بلد هذا الزوج فكان ذلك لانه اجاب ولو اجاب بلغة
اهل بلد آخر كما لو اجاب يا اعرسيتي يقع وان لم يكن لغة اهل بلد من البلدان

لم يكن جواباً من الكهنة قالت مرطوان قد قال راده كبر وكرده كبر و راده
 باد وكرده باد بنوعيه . ولو قال راده سميت او كبره سميت يقع نوعي اولاً
 من الذخيرة واذ قالت مراراً كن فقال راده فمحي بمنزلة راده وسميت +
 في فتاوى النسف دج واذ قالت دست باز و استي مرافقال د استم فلهذا
 بمنزلة مالو قال دست باز و استم . من الفتاوى البرهانية مكران
 قال لامرأة اتريدن ان اطلقك فقال نعم فقال بالفارسية اگر تو زن مني
 يك طلاق و سه طلاق و هزار طلاق قومي و احرجمي من عند عيب و هو بزرع منم
 يرد به الطلاق فالقول قوله لانه لم يصف الطلاق الى المرأة . من الفتاوى
 و سئل ابو بكر عن قال مراد قال طالق قبله من عني فقال عديم ارمال
 امرأت عتيق و طلقت . من الفارسية قالت لزوجها طلقني و قال الزوج
 سه طلاق بردار در فتى ان نوعي طلاقها يقع الطلاق ولو قال سه طلاق مؤ
 يقع من غير نية . من الفارسية ترسه قال ابو القاسم مرجح لا يقع وان
 نوعي اذ ليس في الفارسية اضرار و هذا لا يستقيم بدونه قال الصدك
 الشهيد مرجح المختار عند عيب انه يقع و علمه الصوري لا بطريق الاضرار
 بل بالتعيين بالنية لان اسم الثالث يقع على الطلاق و غيرهما فاذا
 نواها فقد عينها بالنية - في مجموع النوازل من الجواهر اي رن ترسه
 ولم يقل وادم وقع الطلاق عليها و منه امرأة قالت لزوجها
 من باتوني باشم فقال اگر تو مني باشي اينك تو و اينك سه طلاق لا يقع الطلاق
 لانه لم يقل بر تو يا ز ادم يا افكندم بل اشار الى الطلقات ولم يبين

ان تلك المطلقات ابن حي فلم يكن للاتماع * من الغياثية استمقي النسخ الحسن
 راح عن قال لا مرأته انت نفيلين كذا وكذا افتقلت ثم فقال اكرخين ست كذا
 يكون بنزاع طلاق فكتب اكرغت كذا توام من به طلاق أو توام من بنزاع طلاق
 شه ست قال ويترك هاتين الكلمتين فليس من المستقي فيجب في مثل هذا
 الفتوى ان يزاو في الجواب الكلمة المتروكة دفعا لاختيالهم ويكتب حاصل الجواب
 مكان يكتب في هذه المسئلة شه ست ٢ من العتائية وفي الفتاوى
 اذا قال انت طليقة ونوى او قال نوسة طلاق بالشس ونوى او قال توام
 ونوى او قال انت بثلث ونوى الطلاق او قال ترأسه ونوى الطلاق أو
 ترأسه ونوى او قال انت سني ثلثا ونوى الطلاق او قال سه طلاق ونوى
 امرأته يقع ٣ ومنه ثم الاصل انه من كسر لفظة الطلاق بحرف الواو او بغير
 حرف يتعد الطلاق فان عني بالثاني الاول لا يصدق في التسمية كقوله
 يا مطلقه انت طالق او طلقها وهي طالق او طلقك او انت طالق طالق او
 انت طالق او انت طالق انت طالق فاما لو ذكر الثانية بحرف التفسير ^{وصو}
 حروف الضا ولا يقع أخرى إلا بالنية كقوله طلقك فانت طالق ^{طليقتها} فقلت قال
 او قال انت طالق لا يقع أخرى ولو طلقها ثم قال بطلاق وادست يقع أخرى
 ولو قال طلاق داد شه لا يقع أخرى ولو قال ترأسه طلاق أو به طلاق بالشس
 يقع بغير نية وقيل لا يقع بدون النية ^{والبيان} من الكثر والصريح يلحق الصريح
 والباء ملحق الصريح لا الباء الا اذا كان معقلا ^{والبيان} من الصغرى وصورة
 اذا قال لها ان دخلت الدار فانت بائن وعني به الطلاق ثم طلقها وحلها

بأشدة ثم دخلت الدار في علة تها تقع عليها طاعة أخرى عند ما خلا في
 ربح وكذلك لو قال للبياتنة أنت طالق بآئن يلحقها فيلحق قوله بآئن
 ويحق قوله أنت طالق فيحسب الكلام ولو قال ابنتك بنت البليقة فلا يقع
 أو لغيرها قوله ابنتك يعني قوله بتطبيقه فلا يقع شيء وتماهد في الذم
 في الفصل الرابع عشر من كتاب الطلاق من الذخيرة في الفصل
 الثمان من كتاب الطلاق ولو قال طلقت امرأة أو قال امرأة لي طالق
 أو قال امرأة من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على
 المعروفة في الحكم لأن هذا الكلام إيقاع للحال فاستدعي محالاً قائماً للحال
 والمعرفة تعينت لذلك من حيث الظاهر فيصير الزوج بدعوى إرادة
 غيرها صار فالطلاق عن محل ظاهر إلى محل خفي فلا يصدق من النكاح
 في الفصل الثاني من كتاب الطلاق لو قال للبياتنة أنت طالق بآئن فانه يلحقها
 فانه لو لم يلحقها ولم يقع إنما لا يقع من قبل ان البياتن لا يلحق البياتن
 فيتم من هذا ابطال اصل الطلاق ووجهنا اصل الطلاق والضياع وصفه ووجه
 البينة اسكن فيحسب لان الباقي يكون صريحاً والصريح يلحق البياتن فكان
 الغاء الوصف وبقاء الاصل اولى من الغاء الاصل والوصف من الترتيب اذا قال
 لبياتن دخلت الدار فانت بآئن ينوي طلاقاً ثم قال لبياتن فانت فلانا فانت بآئن
 ينوي طلاقاً ثم دخلت الدار وقعت عليها تطليقة واحدة ثم كتمت فلانا فانت بآئن
 تقع عليها طلاقة أخرى من الغمرات في الملقط المختص المطاعة ثلثا اذا لم يضر قضاؤه
 وبجاءها ويقول ظنت انها علي لا تقضي العدة ولو قال لبياتن انما علي حرام

العدة بثلاث حيض لكن يرجح الزوج والمرأة اذا قالت علمت بالحرمه ووجد
 شرائط الاحصان من النصاب من طلق امرأته بانها تم اقام معها ما نانا
 اقام معها منكر اطلاقها لم تنقض عدتها كذا اختيار المشايخ سرح نرجحاً لهما وان
 اقام مقراً بالطلاق وانقضت عدتها ثم اذا كان منكر حتى لا تنقض العدة هل
 ان تطالبه بنفقة العدة وهل يحرم النكاح اختها في هذه العدة واوطلتها
 في هذه العدة هل يقع قال ونقل عن الامام خالي سرح انه لا نفقة لها ولا يقع
 الطلاق ولا تحرم الاخت لان هذه العدة بمنزلة العدة التي تجب بالنسبة
 من الصغر ع اذا قال بردت وبركاه وبربار وبر زمان وبرهمينه كتبت في
 واقعاي انه يحنث في كل مرة في قوله بر بار وفي غيرهما من الالفاظ لا يحنث
 الأمرة من كثرة البر دوي العنة اذ توجب خلا لا في الحق فيصير
 صاحبه مختلط الكلام فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين
 وكذا اسائر اموره وكما ان المجنون يشبه اول احوال الصبا في عدم العقل
 يشبه العنة آخر احوال الصبا في وجود احد العقل مع تكين خلا فيه
 فكما الحق المجنون باول احوال الصغر في الاحكام الحق العنة باخر احوال
 الصبا في جميع الاحكام ايضا حتى ان العنة لا تمنع صيرة القول كما لا يمنعها الصبا
 مع العقل فيصح اسلام المعتوه وتوكيله ببيع مال غيره وطلاق منكوحه
 غيره واعتاق عبد غيره ويصح منه قبول الهبة كما يصح من الصبي لكنه
 احيى العنة تمنع العهدة اي ما يوجب الزام شي في مضرة كالصبا
 فلا يطالب المعتوه في الزكالة بالبيع والشراء بقصد الثمن وتسليم المبيع ولا يرد

عليه بالغيب ولا يؤمر بالخصوص فيه ولا يصح طلاقه امرأة نفسه ولا اعتاقه
عبد نفسه باذن الولي ويدون اذنه ولا يبيعه ولا شرأه لنفسه يدون
اذن الولي لان كل ذلك من العهدة والمضار . من الصغرى طلاق المعتوه
غير واقع وهو في حق الاحكام بمنزلة الصبي .. والمعتوه غير المجنون فان محمداً راجح
في كثير من المواضع عطف المجنون على المعتوه فالعاقل من يستقيم كلامه وافعاله
غالباً وغيره نادر والمجنون منه والمعتوه من يختلط كلامه وافعاله فيكون
هذا غالباً وذلك غالباً فكانا سواء قالوا هذا أحد المعتوه ايضا في اللغة
وقال بعضهم المجنون من يعقل هذه الافعال لا عن قصد والعاقل يعقل انما
المجانين في الاحاقين لكن عن قصد والمعتوه من يعقل ما يفعله المجانين في
الاحاقين لكن عن قصد والمعنى بالقصد ان العاقل يعقل على ظن ان صدق
المعتوه مع ظهور وجه الضاد بقصده .. وفي غضب النوازل ان المعتوه
من كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير لا انه لا يضرب ولا يشتم
كما يفعله المجانين . من الكافي ولا يتبع طلاق الصبي والمجنون والمعتوه والناس
والمرسوم والمدحوش والمغنى عليه لقوله عليه السلام كل طلاق جائز
الا طلاق الصبي والمجنون لان اهلية التصرف بالعقل والتمييز والقصد
الصحيح ولا عقل للمجنون والصبي وليس لهم قصد معتبر شرعاً خصوصاً
فيما يضر لان اعتبار القصد بناء على الخطاب والخطاب هنا على اعتدال
الحال وذا بالبلوغ عن عقل والمعتوه والمغنى عليه كالصبي في ذلك لعدم
القصد الصحيح منهما . من الحائفة ولو قال لامرأة توبه في حال هذا كره

الطلاق اجماع الغضب طلقت ثلثاً من الجواهر رجل قال لامرأته تراكى طلاقك يطلاق
 بك طلاق بغير حرف العطف وهي مدخول بها طلقت ثلثاً كقوله انت طالق طالق
 طالق ومنه قال وانت بك طلاق وسكت ثم قال وروى يقع ثلثاً لانه يقع
 على الأول بدليل ادخال الواو في الكلام وهو العطف وان قال دو بغير
 واو بعد ما سكت ان نوى يقع ثلثاً لان حرف العطف لم يوجد لكن يجزئ
 الحاقه بالأول فاذا نوى مع من الفتاوى الحسامية ولو قال لها انت
 ليس بشيء وكذا لو قال لها ان فعلت كذا فانت أقم فهو باطل وكذا لو قال
 لك ونوع التحريم ثم فعل ذلك الشيء كانت باطلاً
 من الكافي وفي الفتاوى اذا قال لامرأته انت علي حرام والحرام
 منه طلاق ولكن لم ينوطا بوقوع الطلاق وجعلنا ما يعرفه من
 لقينه يقع انت حرام وقال ما نويت به الملاقاة لا يصدق وليس المفتي
 لا للقاضي ان يحكما على ظاهر المذهب ويترك العرف وقع عن
 شر حرام او انت علي حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بائنة
 لا يحتاج الى كلمة علي من الفتاوى النسفية سر عن قال ان
 قلت كذا فحلل واحد من حلال الله علي حرام ونوى به لحم الا بل وهو
 لم لا جاهل به وله امرأة قد فعل ذلك فطلق امرأته وهل تصح نيته قال
 ان طلاق ثود واستوار مدرش برانجه حرمي في كنه كريت كروه ام من الذخيرة في
 النوادر ومشائخنا سرح افتوا في قوله انت علي حرام حلال الله من
 رم به طلاق ما ربح حرام انه ينصرف الى الطلاق من غير نية بحكم العرف

من الكزاست علي حرام ايلاء ان نوى التحريم او لم ينو شيئا وظهرا وان نواه
 وكذب ان نوى الكذب وبأشنة ان نوى الطلاق من المجمع وصره
 المتأخرون الى الطلاق من غير سبه من الجواهر رجل قال حلال فذا برن
 ان فعلت كذا وقال هرجه بدست راست گيرم بر من حرام هست ان فعلت
 كذا فهذا كله طلاق بائن ولا يصدق انه لم يرد به الطلاق لان الناس
 في بلادنا هذا يتعارفون طلاقا ولو قال اگر بدست چب گيرم بر من حرام
 لا يكون طلاقا لعدم العرف ولو قال هرجه بدست گيرم بر من حرام ايضا لا
 طلاقا لانه اسم جنس ولو قال هرجه بدست راست گرفته ام بر من حرام اگر نه
 کار کنم بكون طلاقا وهو كقوله هرجه بدست راست گيرم بر من حرام ولو لم تكن
 امرأة فقال اگر نه کار کنم هرجه بدست راست گيرم بر من حرام فليله هرزه
 که بزني کنی قال نعم فتزوج امرأة فانها تطلق ولو قيل له وهرزني که بزني کي بزياده
 الواو لا تطلق التي تزوج ومنه قلت له في طلاق السكران اختلاف الروايات
 واختلف المتأخرين قال افقي بالوقوع سدا للشرب بقدر الوسع وهو لا
 من المذهب وان كانت الرواية الأخرى هي الاقيس من التارخانة
 وفي العباوي الخلاصة وطلاق السكران وانع اذا سكر من الخمر والبيده
 مذهب اصحابنا راج وكان السبيح ابوالحسن الكرخي يخبر انه لا يقع وهو
 الطحاوي واحد قولي الشافعي راج وفي التفريده والفتوى عليه ام
 ولو اكره على الشرب او شرب الخمر عند الضرورة فذهب عقله فقط
 امرأة فالطلاق واقع وفي الحاشية اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزم الحد

الطلاق . وفي السراجية ولو اكره على شرب المحرم فشربه وسكر
فطلق . وذكر في العيون انه يقع واختار ابو الليث رج انه لا يقع . م
ولو ذهب عقله من دواء ليس له لذة فطلق امرأته لا تطلق . وكذا
لو شرب البنج فذهب عقله فطلق . وفي الخلاصة واجمعوا انه لو سكر
من البنج ولبث الرماك لا يقع طلاقه وعناقه . م . وذكر الشيخ الامام
عبد العزيز الترمذي قال سألت ابا حنيفة شرح وسفيان الثوري عن رجل
شرب البنج فارتفع الى راسه فطلق امرأته قال ان كان حين ينشرب البنج
يعلم انه ما هو فهي طالق وان لم يعلم لا تطلق . م . ولو شرب النبيذ فلم
يذهب عقله لكن لم يوافقه فصدع منه فزال عقله بالصداع دون
الشرب لا يقع طلاقه . ولو شرب من الاشربة التي يتخذ من الجيوب من
الحسل او من الشهد . وفي الخانية او الفواكه وسكر فطلق امرأته لا يقع
طلاقه عند ابي حنيفة والبي يوسف شرح خلافا لمحمد شرح . من التمهيد
وطلاق السكران واقع واختار الطحاوي والكرخي انه لا يقع وهو قول الشعبي
شرح وحد السكران ان يذهب عقله حتى لا يعرف الامرض من النساء فلا
الرجل من المرأة ولا السؤال من الجواب عند ابي حنيفة . وعندهما وهو
سراية عن ابي حنيفة رج ان يختلط كلامه حتى صار اختلاط كلامه اكثر من
نسبه والفتوى في الحد كما قال . ومنه واجمعوا انه لو سكر من البنج ولبث
الرماك ونحوه لا يقع طلاقه وعناقه . من الخانية وان زال عقله بالبنج
اولن الرماك لا تنفذ تصرفاته . وعن ابي حنيفة وسفيان الثوري رج

في الذي نزال عقله بالبيع فطلق امرأته ان كان علم حين تساوى النجس
 يقع الطلاق وان لم يكن تاما لا يقع . وعن ابي يوسف ومحمد سرح لا يقع
 من غير فصل وهو الصحيح . وكذا لو شرب شرا باحلوا فلم يوافقه فذهب
 عقله فطلق قال محمد سرح لا يقع طلاقه وعليه الفتوى هذا كله في السكران
 اذا شرب طائعا وان شرب مكرها فطلق اختلف المشايخ فيه والصحيح
 انه لا يقع كما لا يجب عليه الحد . وعن محمد سرح انه يقع والصحيح هو
 الاول والذي مضى على واسد حتى نزال عقله وطلق واعتق لا تنفذ
 تصرفاته وان نزال عقله بالمهسية . من الفصول في الاشارة للجامع
 الصغير بعد ما ذكر الاشارة المحرمة قال وما سوى ذلك من الاشارة
 فلا بأس به وهذا الجواب على العموم لا يوجد الا في هذا الكتاب
 . تم قال وهذا نص على ان ما يتخذ من الخلطة والشعير والذرة
 حلال في قول ابي حنيفة سرح ولا يجب الحد وان سكر منه واذا
 طلق امرأته لا يقع . وروى عن محمد سرح ان شرب ذلك حرام
 ويحد شاربه اذا سكر منه ويبيع طلاقه كما في سائر الاشارة .
 من النهاية والشيخ الامام الحنفى والى سرح في الفتاوى ذكر ان الفتوى على قول
 محمد سرح كذا ذكره الامام المجلوبى سرح . من الفصول وهل يحد في المتخذ من
 الحب اذا سكر منه الاصح انه يحد فانه روى عن محمد سرح ان سكر من الاشارة انه يحد
 تفصيل وهذا الاثر الشبان في ما نأى يجمعون عليه احتمالهم على سائر الاشارة
 بل نوقد ذلك من تفسير الامام البستي والخلات في سائر الاشارة معروف

والفتوى على قول محمد راح ان قليلها وكثيرها محرم من الترضيع وان سكر
من نبيذ التين والسكر والعسل وما اشبه ذلك يحسد وهذا قول محمد و
الشافعي راح وعليه الفتوى ومنه وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو في
مسائل المسئلة الاولى اذا قصد به التلهي لا يحل بالاتفاق وهكذا ذكرني
الهداية المسئلة الثانية في فتاوى العمدة اذا جلس يشرب طالبا
للسكر فالقدح الاول ايضا حرام المسئلة الثالثة ذكرني الهداية القدح المسكر
حرام عندنا وفي وجه خلاف وهو في مسائل احد لهما اراد به التقوي
الثاني للتداوي والثالث لهضم الطعام من الظهيرية وغيرها من
المسراجية وان شربه للتلهي لا يستمرار الطعام والتقوي على الطاعة والتداوي
فلا يحل فعله اما عينه فحلال من النوازل سئل ابو القاسم عن رجل هرب
منه امرأته وهو سكران فتبعها فلم يظفر بها فقال سه بار هربا بار هربا
هسته ولم يقل امرأتني قال هذا كلام فيه اشكال وكانه قصد الى امرأته
الا انه اذا لم يكن انسان يخاطبه حتى يكون جوابا ولا يتكلم بكلام سابق ولست
افتى في ذلك بالطلاق الا ان يخبر الرجل انه نواها وسئل ابو القاسم عن
رجل قال لامرأته في الشجر اكرزني مني سه طلاق ولم يزد على هذا قال ان لم
ينو ايقاع الطلاق لم يقع قيل له ان اراد ايقاع الطلاق هل يقع قال فيه كلام وانا
استوثق لنفسي ومنه ايضا وسئل ابو بكر عن امرأة قال لها من وجهها
طالق واحدة فقالت المرأة بالعامرية خرابي هربا فقال لنا الزوج هربا
ولم يزد على هذا ولم تكن له نية قال هذا الى الوقوع اقرب من غير

الوقوع اذا لم ينو^١ من يتيمنه الله عن اليك بركه الا سكوت فيمن تشاير مع المرأة
 ففعلت له ملتقى فقال لها الزوج فوكت^٢ الا مرهله اليك ففعلت المرأة باسمه
 كيد وود بارهشته فقال ان نوى الزوج ثقت^٣ لما فوضه اليها ففعلت ثقتا^٤ لم يكن
 ثقتت^٥ بين الخدامين وان سككت لم تطلق الا واسدة قيل له لم يقع الظن ولم يثبت
 نفسها فقال ان لم تعرف نفسها فمن عنت^٦ من الواقات الحسامية امرأة
 قال لها زوجها انت طائق واحدة فقالت له المرأة هزار فقال الزوج هزار
 ففعلت اعلى وجهين^٧ اما ان ينوي شيئا ولم ينو في الوجه الاول فهو
 نوى وفي الوجه الثاني لا يقع لانه محتمل وان كان على الوقوع اقرب من اليك
 امرأة قالت لزوجها طلقني واسارا اليها بثلاث اصابع واراد بذلك
 تخليقات لا يقع الثالث ما لم يقل بلسانه هكذا^٨ من الذخيرة اذا قال لامرأة
 في حالة الغيب ان فعلت كذا الى خمس سنين نصيرين مطلقة متي واراد
 تخويلها ففعلت ذلك النفل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فاذ بسأل الرق
 هل كان مطلقا قهرا فان اخبره فذاب حلف يعمل مجزئه فيكم برقوق المدة
 بغيرها وان اسر^٩ لم يحلف به قبل قوله لان قوله نصيرين مطلقة يحتمل
 مطلقة بيمين قد سبقت ويحتمل نصيرين مطلقة بايقاع مبتدأ يكون متي
 ان فعلت كذا الا حلفت لا محالة فيقول قوله في ذلك وكذا في الواقات
 ايضا من المحيط فيمن قال لرجل اكر من اشب ترا بجا فذاني برم ولي هذا
 زن ازوي به طلاق فذسب به الى فلان ولم يسقه الراح قال فطلق
 لان شرط البر شيان وقد وجد احدهما ففعلت البر ومن شرطه مرتد

الحنث وانما نقلنا الى شرط البر لان اليمين عقد على عزم الفعل في محلين وفي مثل هذا
 يوم ما نقلنا الى شرط البر ومنه ايضا وسئل نعيم راجع عن قال لامرأته ان لم تقومي الساعة
 وتجيئي الحمار والدي قانت طالق فليست الثياب مخرجة من الدار فخرجت وجلست
 ذهبت الى دار والدته قال لا تطلق كما دامت في قريته الذهاب ورجوعها وجلوسها
 ما دامت في مخرج الذهاب لا يكون تركا للفور وكذلك لو اخذها البول
 وبالتة قبل لبس الثياب ثم لبست الثياب لا تطلق من القنية اكرهنا
 ديه نروم كارنيا موزم فامرأته طالق فذهب شد الى القرية ولم يتعلم ذلك
 الامر بحث من الذخيرة سئل شيخ الاسلام عن امرأة قالت لزوجها عند
 طلاق ده مرد جواب برداشت وي زدومي كفت راد طلاق قال لا تطلق
 وسئل الامام احمد القلاسي عن امرأة قالت لزوجها طلقني فوكنها وقال
 طلاق قال تطلق ثلثا قال ولو قال لها انيك كمي وانيك دو وانيس لم يملك
 بالطلاق لا تطلق قال نعم الدين السفي مع جواب شيخ الاسلام راجع في المسئلة
 الثانية بجوابه في المسئلة الاولى يعني لا تطلق وجواب القلاسي راجع في
 الاولى بجوابه في المسئلة الثانية يعني تطلق فتشج الاسلام راجع سمي الضربة
 طلاقا فبطل والقلاسي يقول تلفظ بالطلاق فيقع في الوقعات الحسامية
 قالت لزوجها طلق ثلثا فقال الزوج انيك هزار لا تطلق لان لم يقع لانه قوله انيك
 ومنه ايضا رجل قال لامرأته تراكبي وتراسه قال ابو القاسم لا يقع الطلاق قال لان
 لها اخمارات والفارسية ليس لها اخمارات والختار عندنا ان يقع عليه
 الفتوى لان هذا ليس باب الاخمار بل من باب تعيين المختل

لان اسم التلث يقع على الطلاق وعلى غير الطلاق فاذا لم ينو شيئا لم يتعين الطلاق
 واذا نوى الطلاق يقع الطلاق من السراجه اذا قال لامرأته ترأسه اخفا
 حسام الدين سراج النفا تطلق من الذخيرة امرأة قالت لزوجها طلقني
 تلقنا فقال لها الروح ايك هرا لا تطلق من غير نية لان قوله ايك هرا
 كلام محتمل من المخلصه روى بشر عن ابي يوسف سراج لو قال لاخر ان كنت
 فلانا فعبدك حر فقال الرجل لا باذنت فقلت امجيب ان كلفه بغير اذنه
 يحنت من الذخيرة قيل لرجل زن از تو سه بلساق كه فطان كار كمره فقال
 بهزار طلاق كان قوله بهزار طلاق جواب طلاق حتى انه لو لم يكن فعل
 ذلك الفعل لا يقع الطلاق من الحانية لانه اخرج الكلام جوابا بالخطاب
 ما لامرد الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال من الفتاوى المجتهدة قال لامرأته
 دور بس از من يقع اذا نوى من النساء حانية اذا قال لامرأته تو كي تو سه
 او قال تراكي ترأسه قال الشيخ الامام ابو القاسم الصنعائي البلخي لا يقع وقال
 الصدر الشهيد المختار عندي انه اذا نوى يقع الطلاق وفي الحجة ترأسه
 المختار ان يقع التلث اذا نوى وفي الطهريه وقال غير ابي القاسم ينبغي
 ان يكون الجواب على التفصيل ان كان في حال مذاكرة الطلاق او في
 حال الغضب يقع والا لا يقع الا بالنية من الذخيرة امرأة قالت لزوجها
 من بر لوسه طلاق ام فقال الزوج بمسكين او قال سه طلاقه بمسكين او قال
 سه كوه و مد كوه فهذا الكلام اقرار منه بالتلث فيقع عليها ثلث تطلقات
 من الفقيه مع عمك انت حرام او انت علي حرام يقع الطلاق بدو

النية وهي بائنة **مت** ٧ يحتاج الى كلمة عليّ وذكر كذا في **ش** فقال
لو قال لها انا بائن ولم يقل منك او انا حرام ولم يقل عليك فليس هذا ابشئي
بمخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام **من** اليتيمة لو قال لامرأته انا
يعني منك ولم يقل منك فليس هذا ابشئي وان عني به الطلاق وكذلك لو
حرام ولم يقل منك فليس هذا ابشئي بمخلاف ما اذا قال انت بائن او انت حرام
من الكبرى امرأة مع زوجها في منزل والدة فقال الزوج اذهبي معي فقالت
لا اذهب فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت طالق فخرج الزوج وخرجت هي على
اشه وبطلت المنزل قبله ان خرجت معه لوقت لا يعد خروجها معيّا حث
من التحفة ولو قال ان خرجت من الدار مع فلان فانت طالق فخرجت
بحدّها او مع غير فلان فخرج فلان ولحقها لم يحنث **ل** ان حرف مع للصحة
القران ولم يوجد عند الزوج والد وام ليس يخرج وان وجد بقاء
نح فلان **من** الذخيرة اذا قال زن مطلق وله امرأتان او ثلث **حكى**
تموى شمس الاثمة الا وزجت عيارج انه يقع على كل واحدة فطلقته قال
ان زن بالامرسية اسم جنس وغيره من المشايخ يرح قالوا اطلقوا **حذ**
من والزوج خيار التعيين وهو الصحيح **من** التهذيب ولو جامع احدهما او قبل
وطلق او فاهر تعينت الأخرى ومنه وانما ضي يجسد بطلبهن حتى يعين **الطقة**
يخلفه حتى لو لكل واحدة منهن تعيت هي للطلاق وان حلف لكل مجبر على **السا**
اقال وقيل اذا حلف حتى بقيت واحدة لا يخلف للأخيرة وتعتت هي للطلاق
السرارية ان فعلت كذا فامرأتي طالق وله امرأتان فالتعين اليه لو قال

احد لمكن طالق ولم تكن له نية طلقت واحدة ويجبر على البيان مسئلة ^{انكر} انكر
 زير كفت اكر من جنين كاركهم زن من سه طلاق بعده آن كارك دسر طلاق واقع شود
 ياني ^{من} النسبة مسئلة عن قال ان كنت فعلت كذا اين زن كه مرانجامه ^{سه} ^{طلاق}
 وقد فعل ذلك وليست امرأة في بيته حال الحلف فقال طلقت امرأة ثلثا ويولد
 بمثل هذه المرأة ^{التي} في كاخه .. من ^{التساخر} خانية وفي فتاوى اهل سمرقند
 اذا قال لها توطاوي يقع عليها طلاق ^{ومنه} مسئلة شيخ الاسلام نجم الدين السفي ^ح
 عن رجل عاده اذا رأى صبيانا يقول له ما در توسته طلاق وهو لم يعرفه
 قال تطلق امرأة ثلثا من البرهانية رجل اكروه بالضرب والحبس على ان يكتب
 طلاقا لامرأته فكتب فلانة بنت فلان امرأة طالق لا تطلق لان الكتاب بمنزلة
 الخطاب باعتبار الحاجة الى الخطاب ولا حاجة هنا .. من ^{التساخر} خاشيه ^{الظهير}
 مر جلا اكروه بالضرب والحبس ^{على} ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت فلان
 امرأة طالق .. من ^{الحاوي} ولم يعبر بلسانه لا تطلق في فتاوى اهل سمرقند
 اذا اكروه الرجل بالضرب والحبس ^{على} ان يكتب طلاق امرأة فكتب فلانة بنت
 فلان طالق لا تطلق .. من جامع الشروح قال لها ان خرجت من هذه
 الدار الا باذني فانت طالق يشترط الاذن لكل مرة .. في النصاب لو قال
 لامرأته لا تخرجي الا باذني يحتاج في كل مرة الى الاذن ولو قال غيب ^{مرا}
 واحدة دين قضاء في قول ابي حنيفة وابي يوسف ^{يحلح} والآراية عن
 ابي يوسف رج والقوى على هذه الرواية لانه نوى خلاف الظاهر فلا
 يصدق .. من ^{الخاتمة} سرجل قال لامرأته في غضب او خصومة اي ^{نهر} طلاق

به و طلقته ثلثاً وكذا الوقال اي طلاق وادخل طلق او قال اي سه طلاق
 طلقته ثلثاً من الثانية وكذا الوقال للثلاثة اين زن من سه طلاق يقع الثلث
 ومنه ايضا وكذا الواحد انه ام امرأة وقالت لا ادعك ان تخرج الى السن
 حتى طلق يعني فقال وخبر راسه طلاق وقال لم افوا امرأتي طلقته امرأته قضاء
 رجل قال لا امرأته في الغيب اكرتوزن مني سه طلاق وحذفت الياء لا تطلق
 امرأته لانه ما اضاف الطلاق اليها من البرهانية رجل قال بنت فلان
 جالتي ولم يسم باسمها وقال لم اعني اذني وانه اسم ابية طلقته وفيه نص
 ولا يراد خلاف الظاهر فصار كما لو قال نرنيب طالق وله امرأة اسمها نرنيب
 وقال ما عني نرنيب هي امرأتي - وكذلك لو لم ينسبها الى ابية ونسبها
 الى اسمها اذ الى ولدها ولم يسم باسمها لقلت لما قلنا من الخصائية
 قال بنت فلان طالق ولم يسم باسمها وقال لم اعني امرأتي وانه اسم
 طلقته وفيه نص ولا يراد خلاف الظاهر فصار كما لو قال نرنيب طالق وله
 امرأة اسمها نرنيب وقال ما عني نرنيب هي امرأتي - وكذلك لو لم ينسبها
 الى ابية ونسبها الى اسمها اذ الى ولدها ولم يسم باسمها لقلت لما قلنا من
 الثانية ولو قال عمة طالق وامرأته عمة وقال لم اعني امرأتي طلقته
 امرأته ولا يصدق قضاء - وكذا الوقال بنت فلان طالق في كرم الانب ولم يذكر
 اسم المرأة وامرأته بنت فلان وقال لم اعني امرأتي لا يصدق قضاء وتطلق
 امرأة كما ذكرنا من امرأة وقال عمة طالق وامرأته عمة طلقته امرأة ولا
 يصدق قضاء وفيه صريح الطلاق عنها - وكذلك لو لم ينسبها الى ابية وانما ينسبها

الى امها او الى ولدها تطلق امرأته من الكبرياء قال بنت فلان طالق ولم
 يسمها باسمها وقال لم اعين برأيتي وكان المذكر اسم ابائها طلق ولم
 يصدق لانه خلاف الظاهر فصاركها لو قال نرينب طالق وله امرأة اسمها
 نرينب وقال ما عينت امرأتى وكذا الوالم ينسبها الى اسمها ونسبها الى
 امها وولدها ولم يسمها طلق لما قلنا من الغياثية في الوقعات ^طال
 لو قال بنت فلان طالق ولم يسمها باسمها وقال لم اعين امرأتى وما ذكر
 اسم ابائها طلق امرأته لان ما ادعاه خلاف الظاهر فصاركها لو قال
 عمره طالق وله امرأة اسمها عمره وقال ما عينتها وكذا الوالم ينسبها الى امها
 او ولدها ولم يسمها طلق لما قلنا من الذخيرة اذا قال بنت فلان
 طالق نسب امرأته الى ابائها ولم يسمها ونسبها الى امها واختمها او ما اشبه
 ذلك ولم يذكر اسمها طلق امرأته اذا كان كذلك من الميسرة زوج
 واحدة من مناته قال لا يمين وعتر اطلاق وادم يقع بلا تسميه واضأ
 من الباصري ولو قال فلانة ما در فلان طلاق وقال لم اعين امرأتى فالتق
 قوله من الظهيرية المرغنياميه وجل من عاده يقول اذا رأى جيبا
 ايم ما در توسته طلاقه وسكو من الخمر فاقاه استه فظنه ابنا اجنيا فقال روى
 ما درت سه طلاقه ولم يعلم انه ابنه طلق امرأته ثلثا من الخلاصة ولو قال
 فلانة بنت فلان طالق ونسبها الى ابائها ثم قال عينت به امرأة اجنية هي
 على ذلك الاسم والنسب لم يصدق والطلاق على امرأته في القضاء كما قال
 نرينب طالق واسم امرأته نرينب ثم قال ما عينت امرأتى لا يصدق وكذا هذا

وكذا لو نسبها الى ائمتها او الى ولدها او الى اخيهما اذا كانت كذلك ^{من المنتهى} فلا تطلق ولم يسم امرأة ان نواها يقع والا فلا ^{ومنه ايضا} وعنه اراد
السفر فقال الصهر طلق ^{استتي} فقال دخترتوسه بارهشته فرجع وقال اردت
ابنتك الا اخرى لا يصدق ^{ودين} بنت فلان طالق ولم يذكر اسمها او ^{اخته}
او عنه طلق ^{من الصغر} رجل له بنات ذات ازواج قال نرج ^{حذف}
لا يبيته دختر ترايك طالق وادم يقع على امرأته وان لم يقل فلانة نرجوتي
لانه لا يملك الا طلاق امرأة فانصرف اليها ^{من الصغر} اذا قال لامرأته
المحل خول بهذا انت طالق انت ^{لما} وقال قد طلقك ^{قد طلقك} فقال انت طالق ^{قلتك}
اذا قال قد طلقك انت طالق يقع ثنتان ^{ولو قال عينيت بالثاني التكرار لا يصدق}
الا ديانة ^{وسئل عن} قال لامرأة ترايك طالق يك طالق بغير حرف العطف ^{فقال}
هو كقوله انت طالق انت طالق ^{من النسفية} سئل عن قال لامرأة ترا
يك طالق يك طالق يك طالق من غير حرف العطف فقال ان كان بعد ^{خول}
طالقت ثلثا كقوله انت طالق انت طالق انت طالق ^{من المنتهى} فلا تطلق
ولم يسم امرأة ان نواها يقع والا فلا ^{من الثاني} ولو قال لامرأة ترا طلاق
رادسته لا يقع لانه ذكر الايقاع دون الوقوع ^{وكذا في الخلاصة لفظا ومعنى}
^{من النوازل} وسئل عن رجل قال لامرأة باللعنسية مرتان مرتان طلاق رادسته
قال لا يكون طلاقا في الحكم وليس كالذي قال لامرأة يا مطلقة لانه اذا قال يا
فقد ذكر وقوع الطلاق عليها ^{واما هنا} ذكر ايقاع الطلاق ولم يذكر وقوع
الطلاق ^{من الحاوي} فاما سئل بيا بوا القاسم ترا نرج طلاق رادسته

لا يكون طلاقا لانه ذكر الايقاع دون الموضع. من الخلاصة امرأة قالت تزوجنا
من يا توخي باسم فقال الزوج مبش فقلت طلاق بدست تست مرا طلاق كن فقال
الزوج طلاق في كتم طلاق في كتم وكتر نشا خلقت ثلثا بخلاف قوله كتم لانه للاستيقاع
فلم يكن تحقيقا بالشك. من الكبرى قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال الزوج
بالفارسية راده كير او قال كروه كير او قال راده باو او قال كروه باوان نوى الايقاع
يقع والآ فلا لا محتمل الوعد والايقاع فايهما نوى صححت نيته. ولو قال راده
انكار او قال كروه انكار لا يقع وان نوى لان هذه ا فارسية قوله عسى انك تطلق
ولو قال ذلت لا يقع وان نوى كذا اها. ب. ولو قال كسر كير لا يقع لانه محتمل
الجواب بخلاف قوله راده كير. ولو قالت مرا مار فقال الزوج ناداشته كير ان اراد
المطالبة يقع. د. ولو قال راده ست او قال كروه ست يقع بلانية فلا يصدق
في تولد النية قضاء لا تحقيق ظاهر لاختلال الاضائة بان لا يضيف الطلاق
الى المرأة بعينها او اضيف اليها لكن لا يضيف الايقاع الى نفسه. هـ. من الهداية
ثم الكتابة على ثلث مراقب مستبين مرسوم وهو منزلة المطلق في الغائب والمخاض
على ما قالوا. ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار او اوراق الاشجار
فيه لانه ليس بمنزلة صريح الكتابة فلا بد من النية. و غير مستبين كالكتابة على
الهواء والماء وهو منزلة كلام غير مرسوم فلا يشبه الحكم من النهاية وكذا
الصحيح لو كتب الطلاق وغيره او ذكر الحق على نفسه فهو على ثلث الوجوه
من التجريد ولو كتب الطلاق فان كان مستيقعا اذ انوى الا ان يكون على وجه
الرياسة والخطاب فلا يصدق انه لم ينو. وان لم يكن مستيقعا او كتب على الماء

والهواء لا يقع اصلاً من شرح المنظومة اذا قال لها حلقني نفسك واحدة ان شئت
 فطلقت نفسها ثلثا لا يقع شيء عنده وعند فما يقع واحدة من التجنيس رجل
 وكل وكيلان يطلق فطلق الوكيل ثلثا لم يصح عند المجتهد رجحانه لان خلاف
 من الكبري وقد اختلفنا للفتوح في المأمورة بالواحدة اذا قلت بالثلث قول
 المجتهد رجحانه من نصاب الفقه امرأة قالت لزوجها من وكيل توهمتم فقال
 الزوج هستي فقالت طلقت نفسي ثلثا فقال الزوج توهم من حرام كشتي مرايا ابدي
 بهندين ان نوحى بالوكيل الطلاق دون العدد يقع واحدة رجعية وان نوحى
 بالمفارقة دون العدد يقع واحدة بائنة وهذا على قولهما اما عند المجتهد
 سراج ينبغي ان لا يقع شيء كالوكيل بالواحدة اذا طلق الثلث رجحانه لان
 انريد ان يطلق امرأتك فقال نعم فقال طلقت امرأتك ثلثا طلقت والمتحار من
 الجواب ما قلناه من خزانة الفقه يعني والمتحار انه لا يقع من الفصول ذكر
 في النوازل روي عن محمد بن الحسن سراج ان كل شيء اختلف فيه الفقهاء
 فقضى فيه القاضي كان قضاؤه جائزاً ولم يكن لقاضي آخر ان يبطله ولم يذكر فيه الخلاف
 قال الفقيه سراج وانما يخير من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به حاكم من حكام
 اهل الاقطار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر قال محمد سراج اشار ان
 مجرد خلاف بعض العلماء لا يبطل الاجتهاد ما لم يعتبره العلماء ويسوغوا له الا
 الا يرى ان ابن عباس رضي الله عنهما كان من فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم ثم
 لما لم يسوغوا له الاجتهاد في بواقي النقد حتى انكر عليه ابو سعيد الخدري رضي الله
 عنه بخلافه حتى لو قضى قاض بمجواز بيع الداهية بالسهم بالسدس هين لا ينقد

تضاؤه وكذا في المحيط والذخيرة وغيرهما من شرح ادب القاضى للنفاس^ج
 فاعلم ان قضايا القضاة التي ترفع الى القاضي لا تخلو من ثلثة اوجه^١ اما ان يكون
 جوهر الخلف الكتاب او السنة اراجاع العلماء او يكون في محل الاجتهاد^٢ احتد
 فيه العلماء والفقهاء او بقول مشهور^٣ ففي الوجه الاول فالقاضي الذي ترفع
 اليه القضية يتقضيها ولا ينفذها لانه مقت خالف الكتاب او السنة او الاجماع
 كان باطلا وباطلا لا يجوز الاعتماد عليه فعلى القاضى الثاني ان يتقضيها^٤ وفي
 الوجه الثاني ان اتقى هذا بقول العض وحكم بذلك ثم رجع الى قاض آخر يرمى
 خلاف ذلك فانه ينفذ هذه القضية وبمضيها^٥ وفي الوجه الثالث يتقضيها ولا
 ينفذها لان القول المشهور ساقطة العبرة في مقابلة المشهور^٦ وقوله لا يكون
 اخلافا بل يكون خلافا من الحمدي البنياني في شرح الهداية وشرط الدخول^٧
 بثبت باشارة النص وهو حمل النكاح على الوطء لانه حقيقة فيه حمل الكلام على
 الادادة دون الاعادة الى العقد اذا العقد يستثيد باطلاق اسم الزوج او زوجه
 شرط الدخول على النص بالحديث المشهور ولا خلاف لاحد اى من الحمل^٨ السنة
 والجماعة فيه في شرط الدخول سوى سعيد المنيب فانه قال لا يشترط الدخول^٩
 للحل الاول وهو قول معشر من المؤرخ لان الكتاب مطلق عن شرط الدخول
 وقوله غير معتبر لانه مخالف للكتاب او السنة المشهورة ولهذا الوقى به
 القاضي لا ينفذ فضاؤه والشرط الايلاج دون الانزال لانه كمال ومبالغة فيه
 والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لوجود الدخول في نكاح صحيح^{١٠} ومعنى هذا
 الكلام اى قوله ومثله يجامع ان يتحرك الله ويشتهي^{١١} لان بدسمة فعله جماعا عارفا

وعند ذلك يتحقق ذوق الحسيلة من الجانبين * من البروديب وقد ثبت
 شرط الدخول بالاجماع * من كشف البردوي اذا اصابته بعد شرط الحل بالاجماع
 * وقول سعيد مردو دحتى لو قضى القاضي به لا ينفذ * من الهداية ولا خلاف
 لاحد فيه سوى سعيد ابن المسيب رضى * وقوله غير معتبر حتى لو قضى به
 القاضي لا ينفذ * من النهاية شرح الهداية وقوله غير معتبر لانه مخالف للمذهب
 المشهور فلذلك لو قضى القاضي بقوله لا ينفذ * ذكره الامام الترمذى في
 الجامع الصغير وقال الصدر الشهيد راح قال مشايخنا راح لا ينفذ وبهذا
 يعلم ان ما نقل عن الصدر الشهيد راح في بعض الحواشي انه لو قضى القاضي على قول
 سعيد بن المسيب ينفذ القضاء عنده ذكر افتراء على الصدر الشهيد راح *
 وكذا ذكره الامام قاضيان راح في الجامع الصغير قال ولو قضى القاضي بقوله
 لا ينفذ قضاؤه ذكره الصدر الشهيد راح في كتاب الصلوة * من الكافي وقوله
 غير معتبر حتى لو قضى به قاضي لا ينفذ قضاؤه * من شرح المجمع ولا خلاف في
 اشتراط الدخول الا لسعيد ابن المسيب راح ولا يميل بقوله حتى لو قضى القاضي
 به لا ينفذ * من المنتقى اما الثالث فباي وجه كان لا يميل حتى تزوج بزوجه
 آخر كما حاصيها ويطأها ايلاجا * من الخلاصة وفي نسخة الامام السرخسي
 في كتاب الطلاق لو قضى القاضي بالحل على الزوج الاول بدون الدخول ^{أخذ}
 بقول سعيد بن المسيب راح لا ينفذ قضاؤه فانه قول مجهول يخالف ^{حيث}
 حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ قضاؤه ومن افتى بهذا القول ولم يشترط
 الدخول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين * كذا قال الصدر ^{الشهيد}

« من صحيح النكاح المطلقة ثلثا لا تحمل لزوجها الأول لا بنكاح ولا بملء يد
 حق متزوج بزوج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ولا تحمل للزوج الأول إلا بالابلا
 من الثاني في المرح خاصة حتى يجاوزا لثمان الحنان من القية » سم قويت
 يحصل في المطلقات الثلث وباخذ الرثيب بذلك ويروجها للاول بدل وفي ذلك
 الثاني هو صحيح النكاح وما جاء من فعل ذلك قالوا بسود ونصر قبح » فقيا
 يغني عن ذلك سعيد ابن المسبب ونزوح الاول فقال بقيت مطلقة مثلث
 وغير الرثيب » من الطهارة ولو اشتراها الزوج لا يحمل له وطئها الا بعد
 اصابة الزوج الثاني من السابع لو طقت امرأة ثلثا وهي حرة او
 وحيمة لا تحمل له من بعد حتى تكسر رجاءه او كاحا صحيحا ودخل بها وطئا
 يوجب الفسول » من التمسك لا يحمل نكاح المظلمة المثلث ولا وطئها ماله
 اليدين حتى تدوحس زوج آخر ودخل اولا صحيحا وعند سعيد اخر
 المستب الى قول ليس بشرط » من المعلمات ولو دلت الامة بعد ما ظن
 تطليقتين لا تحمل له بملك البهيم حتى يملك زوجا آخر ويدخل بها من ماله
 كذا في التمهيد لفظا ومعنى من التبريد وهي لا تحمل لزوجها صغيرة
 او كبيرة حرة او امه حتى تكسر زوجا آخر وكاحا صحيحا ويدخل بها من الت
 الفقهاء وان كانت البترة ما نلت بزل المثلث وحل المحللة جميعا حتى لا يحمل له
 الا بعد اصابة الزوج الثاني والزوج عقد النكاح او ملك اليدين فان الله
 لا يصح لعدم حل المحللة والمثلث موجب ملك اليدين فصح ولا يفيد الحل من
 الكرهية قال ابو الحسن واذا طلق الرجل امرأته ثلثا في كسرة واحدة او عشرة دفعه

بها والطلاق سنة او بدعة فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره
 نكاحا صحيحا ويدخل بها الثاني واذا طلقها او فارقتها وانقضت العدة
 حلت الاول من النكاحين فاذا وقع بين الرجل وامرأة الحرة ثلث بطلاق
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره من النكاح وان كان الطلاق ثلثا
 في الحرة او اثنين في الامه لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره للنصر فان طلقها يعني
 الثلثة لانه بعد قوله الطلاق موتان ويشترط في الزوج الثاني ان يكون
 النكاح صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت عنها لقوله تعالى حتى تنكح
 زوجا غيره سماء زوجا فيشترط كمال الزوجية وذلك بالنكاح الصحيح
 بشرطنا الدخول بها لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولحديث العسيلة
 من السرخسي ولا خلاف بين العلماء ان الوطئ من الزوج الثاني شرط لحل
 العود الى الاول بهذه الآثار ونحن عملنا بما هو موجب اصل هذا الدليل
 بصيغته فجعلناه موجبا للحل من البسئي وقوله فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره اي حتى تزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج وهو مذهب فقهاء
 الامصار وروى عنه سعيد ابن المسيب رجا انه قال تحل بالنكاح دون
 الوطئ وليس يؤخذ به ويدل عليه ان قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره يدل
 على العقد وقوله تنكح يدل على معنى آخر سواء وهو الوطئ لان النكاح عبارة
 عن الوطئ من الحميد وقوله غير معتبر لانه مخالف الكتاب والسنة والشعور
 ولهذا لو قضى القاضي لا ينفذ قضاءه ذكر في فتاوى السمعي ان سعيد بن المسيب رجا
 عن قوله ان دخول المحلل ليس بشرط في التلويح لقضي بفاصل لا ينعاه قضاءه ولو سلم بدينه فليح

ويعبر الفقيه ويشهر من المسافر في شرح الهداية وشرط الدخول عند الجنون
 خلافا لسعيد بن المسيب راح وبشر بن عياث المديني ولو قضى القاضي بقولهما
 لا ينفذ ثبت بأشارة النص وهي ما ثبت بعين النفس من غير زيادة إلا أنه
 ما سبق الكلام له ولا يكون ظاهرا من كل وجه وهو أن يحل النكاح على الوطئ
 لأنه حقيقة في الوطئ على ما مر حلا للكلام على الافادة دون الاعادة لمن
 العينة تقع من صدر ابن البردوي ودين محمد ابن محمد وعلي ابن سعيد
 ابن المسيب راجع عن من ذهب في ان الدخول بها ليس بشرط في صيرورها
 حلالا للاول من الكافي والصبي المراهق في التحليل كالبالغ لان النص لم يفصل
 وقد وجد الدخول في نكاح صحيح وفيه خلاف ما لك راح وفسره في الجامع الصغير
 وقال غلام لم يبلغ ومثله جامع جامع امرأة وجب عليها الغسل وحلها
 على الزوج الاول ومعناه ان تحررت آتته ويشتهي وهذا الان في الحديث ذكر
 الذوق من الطرفين وهذا انما يتحقق في المراهق الذي يشتهي وانما وجب الغسل
 عليها لا لتمام الحائض وهو سبب لنزول ماؤها من المضرات يعني اذا جاءها
 قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ اذا الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع من
 الخلاصة والظهيرية والزوج اذا واقعها بعد ما لفق قضيه بحرقة وهي لا يمنع
 الحرارة الى قضيه يحل على الزوج الاول والا فلا من الفصول ولو ان المدعى
 انكر الطلاق واقام المدعى عليه بيعة انه طلقها منذ سنين وانى تزوجها وحكم
 القاضي بالطلاق كانت عدتها من وقت الطلاق وان الطلاق من ذلك ثبت
 العادله فتعبر العدة من وقت الطلاق من الجواهر هندی معقول له امرأة هندية
 معتقة

جرى على لسانه من غير حفظ المواة ولا سبق ما يدلى على اداة طلاقها واداء
هندوستان را عفت طلاق لا يقع لان هندوستان اسم البلد دون اهلها
فان قيل قد قلتم يجوز الاصرار في الفارسية بغير ازدويه يعني اهل ديه واسأل
القرية يعني اهلها فقد قلتم يجوز الاصرار هناك قال دارم اهل هندوستان
لا يقع قلنا هو على اختلاف المشايخ من اليدوية وسئل الامام طهري الدين
المرغينا في سراج عن رجل جعل امرأته بيدها على انه ان غاب عنها شهرين
فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب شهرين الا يومين وحضر الآخر فغيبت
المرأة نفسها حتى مضت شهرين طلقت نفسها فاجاب انه يقع الطلاق قال
وفيه نظر لان الطلاق تعلق بغيره لا بغيرتها وفي الخلاصة سر جعل امرأته
بيدها على انه غاب عنها كذا تطلق نفسها متى شاءت فغاب عنها الى اخر المدة
ثم حضر في اليوم الاخر من تلك المدة قال رضي الله عنه افق الشيخ الامام
الاستاذ سراج يبقى الامر بيدها قال ووفقك الله اذا كانت مدخولة فاما قبل
ان يدخل بها لو غاب تلك المدة لا يصير الامر بيدها ولو كانت مدخولة
فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصرا ولا يجيء الى بيتها يصير الامر بيدها
هكذا افق الشيخ القاضي الامام الاجل الاستاذ سراج من الصنفين حديثا
امرأته بطلاقها لا يملك عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك ولو قال
طلق نفسك لا يملك عزلها كذا هنا ولكن اتى الابانة والخلاصة من الفصول
لو كلمها بطلاق نفسها لا يملك عزلها لان التوكيل بمنزلة قوله طلق نفسك
وتمه لا يملك عزلها كذا هنا ولو قال لاجنبي طلق امرأتي ثم اراد الرجوع عنه

يصح ولا يقتصر على المجلس لأنه هذا اللفظ للاجنبي فوكيل المرأة تمليكهم ولو قال
 لاجنبي طلق امرأتي ان شئت يقتصر على المجلس ولا يقبل الرجوع ، فانما حاصل ان قوله
 طلق نفسك في حق المرأة تمليك ذكر المشبة او لان معنى المالكبة في حقها قائم
 وهو تصرفها بنفسها برفع القيد عن نفسها وفي حق الاجنبي لا بد من ذكر المشبة
 ليعبر بتمليكها وكذا الوفا له لامرأته طلق صاحبك يكون فوكيلا ولا يقتصر على المجلس
 ومثل الرجوع هكذا ذكر في العا وعن بهن مصابيح الدلائل في مفاعيل المسألة
 وكذا امرأته بالتطليق ان قامت عن المجلس بطل التوكيل ، ومنه والامر يصح
 بالتفويض والتوكيل ولا يصح العزل عنه الا بالرد من قبل المرأة ، اما التوكيل
 للاجنبي بالتطليق فيقبل العزل الا اذا وكل منكوحته بالتطليق فوكيلها امرؤ
 تفويض لا يصح العزل فصار كما اذا قال لامرأته طلق نفسك وفي هذا الايماء
 عرضا من شرح الطحاوي الاصل في هذا ان ما كان تفويضا فانه يفوض
 المجلس ولا يملك الرجوع والنهي عنه وكل ما كان توكيلا فانه لا يقتصر على المجلس
 ويملك الرجوع والنهي عنه من التعزية اذا جعل امرأته سيدا على امره
 غاب عنها عن محاربه شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن محاربه
 وكان ذلك قبل ان يبنى بها فطلقت المرأة نفسها فقد قيل بانها لا تظن ان
 الغيبه عنها قبل البناء لا تتحقق لان الغيبة تتحقق من الحاضر وقبل البناء معا مونا
 عنها فلا تتحقق الغيبه عنها من الفصول وقد وقع الاستفتاء عن قال لامرأته
 نفقه تو زسا ثم تو امر تو بدست تو بود بعد ازین زن بی دستنوری بجانه
 رفت ویک ماه با شنید و این مرد نفقه نفرستاد بیغیر این لا یصیر امر حایده

صارت ناشئة ولم تبق لها نفقة وقات الشرط ومنه لو جعل امرها بيد هاكركم
بگذرد و نفقه نفقتم تو بای خود گشاده کنی هرگاه که خواهی پیش از گذشتن ماه این مرد نفقه
فرستاد بدست مردی و لکن این مرد درین ماه باین زن نرسانید و می گوید که خاذه این
نزد انتم این زن تواند که بای خود گشاده کند لاجاب القاضی الامام کبیر الدین ابوبکر
بن سعد الاستریشی رح تواند والله اعلم و فیه نظر فانه ذکر فی الذخیره الی
الروایة ومنه مردی بسفر بر رفت زن را گفت که اگر گواه از رفتن ما بر آید و من بر تو
نیامد باשלتم یا نفقه من بتوز رسید یا شد امر تو بردست تو نهادم تا هر وقت که بایست
بای خود گشاده کنی پیش از گذشتن ماه نفقه رسید امر مرد نیامد امر بر دست زن بود
لا اله تعالی بالشرطین فقد وجد احدهما دون الآخر و فی فوائد المشایخ شرح
لوقالت لزوجها هرگاه که یک ماه از من غایب شوی که تن تو و نفقه تو بمن نرسد امر من بدست
من او قالت من از تو بیک طلاق مرد گفت هم چنین و غایب شد تا لو ایقع الطلاق
و یصیر الامر بید ها قلت یقصد اذا مضی شهر ولم یصل الیهما نفسه ولا نفقته
و فی فوائد عمی نظام الدین الکرکی و نیم ماه نفقه تو بتوز انعم امر بدست تو نهادم
قال المراد من هذا نفقة یک و نیم ماه عادة منه و فی فتاوی اجاب عنهما شیخ
الاسلام علاء الدین محمود البخاری المروزی و صورتها قال لامرأته ان غبت
عنک شهر افا مکت بیدت این مرد را کافری اسیر برد هل یصیر امرها بیدها
اجاب فی والله اعلم و افتی فی هذه المسئلة بعض مشایخ زماننا ان اجبروه
على الذهاب فذهب بنفسه ینبغي ان یتحقق الشرط وهو ان یغیب عنها لان الاتیان
بالشرط مکرها او ناسیا او عامدا سواء فی حق تحقق الحث من الخلاصة و رأیت

فتوى اجاب عنها شيخ الاسلام علاء الدين محمود البخاري المروزي ^{تفها} وصورة
 رجل قال لامرأته ان غيب عني شهرا فامرت بيدك ابن مردراكا فسير
 نفوذ بالله منها هل يصير امرها بيدها اجاب في والله اعلم وكان والده
 راح يقول ان اجبره على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الحث
 والله اعلم من القضية ^{بهم} تزوجها بغيره وقال لها اذ صحتي الحامر وان لم
 اتي خمسة اشهر فامرت بيدك تطلق نفسك بواحدة وذهب الى بلخ ولم
 يمكنها الا تاتي الى مرد قبل خمسة اشهر فما وجدها وما علم بمكانها حتى تمت
 المدة فطلعت نفسها يقع ان كان لا يمكنها الا تاتي الى مرد من المختار واذا
 اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج والبينة للمرأة من اصول الاما
 الكرخي ومنها انه يعتبر في الدعوى مقصود المحققين في المرافعة دون
 الظاهر ويجعل القول قول المنكر منهما والبينة بيينة المدعى من الهداية
 وان اختلفا في وجود الشرط فالقول قول الزوج الا ان تقم المرأة البينة ^{تمسك} لانه
 بالاصل وهو عدم الشرط ولا يترك وقوع الطلاق ونحوه للملك والمرأة تدعيه
 من الكافي وان اختلفا في وجود الشرط فالقول للزوج لانه تمسك بالاصل والاصل ^{عليه}
 الشرط فالقول لمن تمسك بالاصل لان الظاهر شاهد له ولا يترك وقوع الطلاق
 وهي تدعيه والقول قول المنكر الا ان تقم المرأة البينة لانها نورت ^{لحجة} دعوتها بما
 من المتن ان غيب ومكنت شهرا فامرت بيدك صح كذا اذا مضى شهر ودعى
 الرجوع فالقول له من الذخيرة رجلا قال اب امرأته ان لم اكنك الى اربعين يوما
 فامراني بيدك فاذا مضى اربعون يوما بليا ليهما من الساعة التي تكلم فيها فامر

بيده ما دام في مجلسه فان قال الزوج بعد ذلك قد انثيت وقال اب المرأة ^{تنتهي} لم
 في القول قول الزوج لانه ينكر صيرورة الامر بيده ^{عن} نصاب الفقه رجل جعل امر
 امرأته بيدها على انه ان لم يعط لها النفقة او شيئاً آخر عين ذلك وذكر الوقت ^{ففي}
 تطلق نفسها متى شاءت ومضى ذلك الوقت فاحتلها قال الزوج اعطيت النفقة
 او ذلك الشيء وانكرت المرأة القول قول من قال سئلت عن هذا فقلت القول قول
 الزوج هو وان كان مدعيها اعطاء النفقة لكنه منكر وقوع الطلاق قال قول المذكر
 قال عرضت على القاضي الامام رح فصورني وقال بلى القول قول الزوج في حق الطلاق
 حتى لا تطلق لكن القول قولها في حق النفقة حتى لا يثبت وصول النفقة اليها وهذا ^{صل} الا
 مطرد الا في مسألة الكفالة ^{من} النصاب رجل جعل امرأته بيدها من هذا ^{نحو} النكاح
 الى ثلاثة اشهر على ان ان لم يصل منه اليها النفقة فهي تطلق نفسها فبعث اليها ^{خمس} مائة
 درهم ثم ان المرأة طلقت نفسها بحكم الامر هل يقع قال بلغني ان الامام خالي ^{افق}
 بنعم ان لم يكن المحضون قد مر نفقة ثلاثة اشهر ^{البعث} رجل قال لامرأته ان لم
 نفقتك من كرمينة مثلاً الى عشرة ايام فامرك بيدك او قال بب فلان فبعث
 النفقة من موضع آخر من خشب مثلاً لا من كرمينة قبل مضي عشرة ايام
 قال يصير الامر بيدها او بيد فلان لوجود الشرط وهو عدم البعث
 من الموضع الذي عين وتقيد اليمين بذلك ولم يعتبر الغرض وهو
 وصول النفقة اليها من مطلق الموضع لان اعتبار اللفظ ممكن ^{الرجل}
 قال لامرأته اكره ما را زرت بوزن ساعه وعاجوايم از كراردن امر بدست تو نهادم
 هرگاه كه خواهي خوشتر را بياي كني فمضى شهر ولم يبعث اليها الذهب

حل نصير الامر بيد ها قال يصير الامر سد ها ولا تترك كلا الترتيبين عدم ^{صل}
 الذهب وظهر العجلا ن هذا في محل النفي فيكفي باحدهما من ^{جعل} الفصول
 امرها بيد ها على انه ان عاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل النفقة اليها فهي تطلق
 متى شاءت نفقها فبعث اليها خمسين درهما ان لم يكن هذا قدر نفقتها
 هذه المدة صار امرها بيد ها ولو كانت نفقتها مفرضة فوصيت النفقة
 من روجها فصت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الامر بيد ها ويرفع
 المهر عندها خلافا لآب يوسف ربح وهي فرع مسألة الكوز ولو لم تقب
 النفقة لكن الزوج قال بعثت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول
 قول الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم يقال صاحب المحيط هكذا سمعت
 القاضي الامام الاستاذ ربح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في
 كل موضع يدعى ايفاء حق ويكون القول قولها وهو الاصح من ^{جعل} الذخيرة حل
 جعل امر امرأته بيد ها ان لم يعطها كذا في وقت كذا انهي تطلق نفسها متى
 شاءت فخصي ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلفا فقال الزوج اعطيها
 ذلك في الوقت وانكرت المرأة ذلك فالقول قول الزوج في حق الطلاق حتى
 لا يحكم بتوقع الطلاق عليها لانه ينكر وقوع الطلاق والقول قول المرأة في حق عدم ^{صل}
 ذلك الشيء اليها اصل المسئلة ذكرها في المستقى وصورها وجعل قال لآب
 امرأته ان لم آتت الى اربعين يوما فامر امرأتي بيدك فاذا مضى اربعون
 يوما بلينا ليها من الساعة التي يكلم فيها فامرها بيده ما دام في مجلسه فان قال الزوج
 بعد ذلك قد آتيتك وقال اب المرأة لم تأتني فالقول قول الزوج لانه

ينكر صيرورة الامر به ^{وهو} نظير هذا مسئله الجامع الصغير اذا قال ^{الرجل}
 عبده حران لم اجد العام فخص العام فقال المولى حجبت وقال العبد لم تج
 فالقول قول المولى لان ينكر العتق وعلى هذا اذا جعل امرها بيدها ^{ان} منتهى ^{نفي}
 بغير جنابة فيطلق نفسها فصر بها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها بجنابة فالقول
 قول الزوج لما ذكرنا وقد ذكر محمد ربح في كتاب الكفالة مسئله تدل على ان القول
 قول المرأة ^{وهو} صورتها رجل قال لغيره ان مات فلان قبل ان يعطيتك ^{الف}
 التي لك عليه فانا كفيل بها ثم وقع الاختلاف بين الكفيل وبين الطالب بعد موت
 المطلوب فقال الطالب لم يعطني وصرت كفيلة وقال الكفيل قد اعطاك ولم ^{اصر}
 كفيلة ذكر ان القول قول الطالب وهذا المستحسن لان ينكر الاستيفاء فان
 قيل ان كان ينكر الاستيفاء صورة يدعي الكفالة على الكفيل معنى فالكفيل ينكر الكفا ^{لته}
 فلم كان اعتبار الصورة اولى من اعتبار المعنى ^{الا يرى} ان من قال لعبده ان
 ادخل الدار اليوم فانت حر فخصي اليوم فقال العبد لم تدخل وعققت وقال المولى
 لا بد دخلت ولم يقتق فالقول قول المولى لان يدعي الدخول وهو ينكر ثبوت ^{الصق}
 فكان منكر معنى وان كان مدعي صورة كذا هاء والجواب وهو الاصل في
 جنس هذه المسائل انه متى امكن اعتبار المنازعة فيها وقع فيه الاختلاف صورة
 لا اعتبار المنازعة من حيث المعنى ^{وهي} مسئله الكفالة امكن اعتبار المنازعة ^{عق}
 فيما وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة لان الاختلاف من حيث الصورة
 وقع في ابقاء الدين والمنازعة في ابقاء الدين معتبرة في الجملة ويكون القول
 قول من ينكر الابقاء ^{الا يرى} انه لو لم يكن بالمال كفيل ووقع الاختلاف بين ^{بين}

الدين وبين المديون في الايقاع فالتعاضد يثبت في المنازعة فيجعل القول
 قول رب الدين فهي معنى قولنا يمكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف
 من حيث الصورة فلا تعتبر المنازعة من حيث المعنى وباعتبار الصورة ^{الطال}
 منكر وفي مسألة اليمن تغذر اعتبار المنازعة فيما وقع فيه الاختلاف ^{صو}
 وهو الدخول وعدم الدخول ^{الأي} يرى انه لو وقعت المنازعة في الدخول
 وعدم الدخول ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق العتق لا تعتبر المنازعة
 اصلا فاعتبرنا المنازعة في المعنى ومن حيث المعنى المولى منكر للعتق ^ج
 على هذا امسئلة الجامع الصغير لان هناك تغذر اعتبار المنازعة فيما وقع
 فيه الاختلاف صورة وهو الحج وعدم الحج ^{الأي} يرى انه لو وقع الاختلاف فيه
 ابتداء من غير ان يكون فيه تعليق لا تعتبر المنازعة فيه اصلا وراسا ^ف
 من حيث المعنى اجننا الحامسئلة الامر باليد فنقول يمكن اعتبار المنازعة فيما
 وقع فيه الاختلاف صورة وهو اعطاء النفقة وعدم الاعطاء ^{الأي} يرى انه
 لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الزوج للمرأة اعطيتك نفقتك ^{وقا}
 المرأة لم تعطيني كان القول قول المرأة فقد يمكن اعتبار المنازعة فيما وقع فيه
 الاختلاف صورة فبا اعتبار الصورة المرأة منكورة فيكون القول قولها ^ج
 على هذا امسئلة المنتقى ايضا لان في تلك المسئلة تغذر اعتبار المنازعة فيما
 وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة وهو الانيان وعدم الانيان ^{الأي} يرى
 انه لو وقع الاختلاف فيه ابتداء بان قال الرجل لاب المرأة ابتداء انيتك
 وقال اب المرأة لم تأتني لا تعتبر هذه المنازعة اصلا وراسا واعتبرنا المنازعة ^ع

من حيث المعنى والزوج ينكر صيرورة الامر بيد الاب لمن القيد ثم
ان غبت عشرة ايام ولم يصل اليك النفقة فامر بك ببيدك ثم اختلفا
بعد مضيها في وصول النفقة فالقول للمرأة **ص** مثله **ثم** على العكس
من النصاب امرأة ادعت على امرها وجعل امرها بيدها على ان تطلق
نفسها متى شاءت هل تقبض هذه الدعوى قال سئل القاضي الامام مراح عن
هذا فقال لا اما لو طلقت نفسها ثم ادعت في وقوع الطلاق بناء على هذا
الامر صح ويحكم بوقوع الطلاق من الصغرى ان الشرط يجوز اثباته بالبينة
وان كان نفيا كما لو قال لعبد **ان** لم ادخل الدار اليوم فانك حر فقام عبد
البينة انه لم يدخلها **ومن** الخلاصة جعل امر المرأة بيدها على ان لم يصدر
النفقة فامرها بيدها في تطليقه فقال الزوج وصلت النفقة اليها قالت في ذلك
انه اقول لم يصل اليي سمع اما ما قالت امرأته لم يدفع لاي سمع **من** الذخيرة اذا
ادعى الزوج التكلم بالاستثناء والتكليف بالشرط في الخلع او ادعى التكلم بالاستثناء
او الشرط في الطلاق فالقول قول الزوج فان شهد الشهود بالخلع او طلاق **بغير**
لم يقبل قول الزوج بعد ذلك ويتضمن القاضي بالطلاق والخلع **من** الصغرى اذا ادعى
الزوج الاستثناء او الشرط في الخلع او في الطلاق وكذبته في الاستثناء والشرط
فالقول للزوج فيما يدعي فان شهد الشهود بالخلع او الطلاق **بغير** استثناء فان قالوا
انه خالع **بغير** استثناء او قالوا طلق **بغير** استثناء او قالوا اطلق ولم يستثنى لا يقبل قول
الزوج **ومن** الذخيرة وحكي عن قتيبة الاسلام محمود الا ورجل جدي مراح انه كان
يقول ان عرف الطلاق ناقرا به سمع دعوى الاستثناء منه وان عرف بالبينة لا يسمع

من نصاب الفقه وفي فوائد شمس الاسلام ان عرب الطلاف باقراره
يسمع دعوى الاستشارة وان عرف فالبيئة لا تسمع من المحيط بشرع ^{سنة} ^{البي}
شرح شاهد ان شهيدا على رجل انه طلق امرأته وشهد آخران في ذلك بان
قال ان دخلت الدار والمجلس واحد والكلام طلقا في اثنتي عشرة الشبات ^{ولو}
تدع المرأة ذلك فوقيت بينهما لانهما شهدا بالتحريم ومنه رجل جعل امر
من أتد بيد هاتم قال لوجلين اخبراهما ابي جعلت امرها بيد هاتم فقا
نشهد انا اخبرناها ان زوجها قد جعل امرها بيد هاتم وطلقت نفسها و
الزوج بمحمد ذلك اجزت شهدا فتعما من القضاء والصغرى والعبرة
للمقاصد دون الصور كما لو شهد اثنان انه اسلم واستثنى في اسلام
وشهد آخران اسلم ولم يستثن في اسلامه تقبل الشهادة على اثني الاسماء
وان كان فيهما نفي لان مقصودهما اثبات الاسلام كذا هذا وذكر في
باب شهادة اهل الذمة والميراث من دعوى السيد خسي راجح ان الشرع يوجب
اثباته بالبيئة وان كان نفي كما لو قال لعبد ه ان لم ادخل الدار اليوم
فانت حر واقام العبد البيئة انه لم قد خلها من التجريد ولا يصح الاستثنا
المفصول بكلام او سكنته الا في رواية عن ابن عباس رضي ^{سنة} ^{الفقه}
وهذا من المسائل التي تقبل الشهادة على النفي من الثاني رجل اقر انه طلق امرأته ^{تس}
سنتين ان كذا منه في الاسناد او قالت لا ادري كان عليها العدة من وقت الاقرار ^{لها}
التفقه والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل ان عليها العدة من وقت
الطلاق وفي التنوع عليها العدة من وقت الاقرار ولا يظهر ان قصدت فيها الا ^{لها}

النفقة من الخلاصة في الفتاوى الصغرى الامر باليد لا يخلو اما ان يكون الامر بهذا
 او بيد فلا مرسل او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا فاما ان يكون مطلقا او موقفا فان كان موقفا
 بوقت كان الامر بيد ها او بيد فلان ما دام الوقت باقيا علم فلان او حي او لم
 يعلم فاذا مضى الوقت ينتهي علم او لم يعلم والقبول في الذي لم يذكر الوقت ليس
 بشرط ولكن لو رده المفوض اليه يجب ان يبطل ولو كان مطلقا يصير الامر في يده
 يعني المفوض اليه اذا علم بذلك والامر في يده في ذلك المجلس والقبول منه ليس
 بشرط والتطبيق منه قبول ولكن اذا اراد يرتد وقوله اذا علم يقتضي ان لا يصير
 الامر في يده ما لم تعلم حتى لو طلق نفسها قبل ان تعلم لا يقع والوكيل على هذا لا يصير
 وكيلا قبل العلم بخلاف الايصاء فانه يصير وصيا قبل العلم استحسانا في الجامع الصغير
 لو كان معلقا بشرط يصير الامر في يده اذا وجد الشرط فاذا وجب الشرط ان كان الامر
 المعلق مطلقا يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط
 لكن يرتد بالرد من الصغرى اعلم ان الامر بيد ها او بيد فلان اما ان يكون مر
 او معلقا بالشرط فان كان مرسلًا اما ان يكون موقفا او مطلقا فان كان موقفا بو
 كان الامر بيد ها او بيد فلان ما دام الوقت قائما علم فلان او حي او لم يعلم واذا مضى
 الوقت ينتهي علم او لم يعلم والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا اراد المفوض اليه
 يجب ان يدال وان كان مطلقا فاما يصير الامر في يده المفوض اليه اذا علم بذلك ولو
 الامر بيد ه في ذلك المجلس فالقبول في ذلك المجلس ليس بشرط لكن اذا اراد يرتد و
 كان معلقا بالشرط يصير الامر في يده في مجلس علمه والقبول في ذلك المجلس ليس بشرط
 لكن يرتد بالرد وفي مائة المفتي الامر باليد يتوقف بان قال امرت بيدك اليوم

بمجرد الأمر بيد ما بلا عليها وقبولها ويرتد بردة لها ولا يسيء إلا امر بعد اليوم في
المطلق وصبر الأمر بيد المقوض اليد في مجلس علمه وقبوله في المجلس ليس بشرط
وبرتد بردة في وفي المعلق بالشرط يصير الأمر بيد ما إذا جاء الشرط لكن
في المرسل في مجلس علمه بلا اشتراط قبوله ويرتد برد لها وفي الوقت قال امرها
بيد ما فلم يعلم حتى طلقت نصهما لم تطلق من الذخيرة وهذا المأذونا ان
الأمر باليد يتضمن معنى التملك ومعنى التعليق والقبول في الحقيقة ليس
بشرط فاعتبرنا معنى التعليق فقلنا يرتد بالرد عملا بالمعنيين بقدر الامكان
من الفصول في الفصل الحادي والعشرون في الأمر باليد الأصل في هذا ^{الفضل}
ان الزوج يملك ايقاع الطلاق ويملك التقويض على غيره وموقوف عمله
على العلم ولوم برد الزوج بالأمر باليد طلاقا فليس الأمر بشئ إلا ان يكون
في حال الغضب او في حال مداكرة الطلاق فلا يدين في الحكم انه لم يرد به الطلاق في
الحال ^{بوجه} ومنه ايضا واذا ادعت المرأة نية الطلاق وان كان في غضب او مداكرة
الطلاق فالقول قوله مع يمينه وقبول بيعة المرأة في اثبات حال الغضب ومداكرة
الطلاق ولا تقبل بينهما في نية الطلاق إلا ان تقوم البيعة على اقرار الزوج بذلك
من المنتهى امرك بيدك ونوى الطلاق فالأمر لهما في المجلس وان طال ^{مضى} نحوى الثلث
مائة ولا يعتبر مجلس الزوج قالت اخترت بان لا تسمع فلها اذا علمت وقت
بطل الزوج لا يملك الرجوع والنهي والفسخ من الذخيرة اذا قال لامرأة اذا
تزوجت عليك امرأه فامر تلك المرأة ببدك ثم خلعها او طلقها باننا او فلنا ثم تزوج امرأه
أخرى لا يصير امرها سيدا واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك

المرأة بيدك ولم يقل عليك ثم انه طلقها باثنا وثلاثا وحالها ثم تزوج امرأة
 اخرى يعيد امرها بيدها لان في الفصل الاول الشرط التزوج عليها وفي هذا
 الفصل الشرط التزوج مطلقا من الخلاصة في الفصل الرابع في الامر باليد من
 كتاب الطلاق لو قال لاجنبي امرأتي بيدك يقتصر على المجلس ولا يملك
 الرجوع قال في المحيط هو الاصح من الفصول وقد وردت الفتوى عن رجل
 امر امرأته بيدها على انه متى غاب عنها شهر اقمي تطلق نفسها كيف شاءت و
 ابن شاءت وحيث شاءت فان غاب شهر اقلها ان تطلق نفسها في الساعة
 التي يتم الشهر بها لان هذه الالفاظ تصفي تعيم الاوقات فيقتصر على المجلس الذي
 صار الامر بيدها كما في هذه المسائل وذكروا القاضى الامام ظهير الدين رح
 في فتاواه هذه الالفاظ هي بوقت وبركاه وبركاه وهر زمان وبمي وبميشه وهر بار اجمعا
 على ان الحنث يتكرر بقوله هر بار وفي قوله هر زمان وبمي وبميشه وهر وقت يتكرر
 الحنث بتكرار الفعل عند بعضهم فالفتوى على انه لا يتكرر في عامة هذه الالفاظ
 الا في قوله هر بار من الخافي في فصل مسائل النسب امرأة طلقها زوجها ثلثا وهي
 آتية فاجبرت بعد شهر وان عدتها قد انقضت بالاشهر ثم جاءت بولد
 لاكثر من سنتين قال ابو يوسف سرح بتقصي عدتها بالولادة ولا يكون الولد للزوج
 الا ان يدعي من الباب وكذا وطئ المطلقة ثلثا او واحدة بمال وهي في العدة
 لانها منكوحة من وجه من وجوب النفقة والمسكن وحرمه نكاح الاخوت واربع
 سواها وغير منكوحة في حق الارث وعدم صحة اللعان والايلاء من الذخيرة
 ولو اقر انه ترك هذه المرأة الحرة وان هذا الولد ولده منها من الزنا وهذا

المرأة في ذلك لا يثبت نسب الولد من الرجل على كل حال وكذا في المحيط اينما
 من انتشار خانية واد اقرار الرجل بالزنا بمراة حرة او امه بان هذا الولد منها
 الزنا وادعت المرأة مكاحا جائرا او فاسدا فان لا يثبت النسب من الرجل ^{من}
 الطحاوي ولو كانت الحاربة والا ولاد في ملك الغير فادعي احد هم انه ولده فلا
 ينجا واما ان يدعي سب النجور او بسب الكاح والا بهام اما اذا ادعى سب ^{الزنا}
 لا يثبت النسب صدقة صاحب اليد او كد به واما اذا ادعى بسب الكاح او على
 الابهام ان صدقة صاحب اليد يثبت النسب ويكون رقيقا لمولى الام من
 خزانة العقد العليا ميرته كل وارث من قبله امه الا ابن الملاعة
 وولد الزنا وعصبتهما مولى امهما من الناطق والرابع ولد المرأة اذ لم يكن لها
 نروح فهو ولد الزنا ثمته امه ويرثها وليس لكاتب ولا قرابة من قبل الاب ^{من}
 اذا كان لا يستتر بها مولاها فولد هاملوك غير ثابت النسب من احد في قوله
 جميعا من شرح الطحاوي وكذلك هذا الحكم في ولد الزنا لانه ليس له نسب ^{جنته}
 الاب فميراثه يكون للام واولاد الام من افك في ميراث ولد الزنا وولد اللعان
 من حقه الام فقط ولا يرث هذا الولد من الاب ولا يرث الاب ولا قرابة من ^{جنته}
 الولد لا تقطع نسب من الاب فينقطع نسبه من قوم الاب ايضا ورة ^{جنته}
 ولد الزنا لم يثبت نسبه من الاب كما ^{الغنا}
 من الصغر عما اذا قال لا متد انت حرة من هذا العمل تعتق نومي ولم ينود ان قال
 نويت الحرية من العمل يصدق ديانة لا قضاء في آخر باب الاول من احقاق المختصر
 اذا قال يا سيدي اوبياها لكي اني لم ينو لا يعتق ولو نوي فعن محمد بن ردايا

واذا قال يا سيدة يا كد يا نو ولم ينو لا تعتق . وان نوى قال الفضل ^{الرجح}
 ان تعتق اذا قال يا ازاد مر واو قال يا ازاد زن ^{الصح} اختلف المتأخرون ورجح
 انه لا يعتق وهو اختيار ابي الليث سرح وتمام هذا الفصل في الوقعات اذا
 قال لعبده هذا عمي او قال هذا اخي يعتق . ولو قال هذا اخي او قال هذا
 اختي لم يعتق في رواية الاصل ، وروى الحسن عند سرح انه يعتق اذا قال
 لعبده يا ابني سرح والحسن عن ابي حنيفة سرح انه يعتق وذكر محمد سرح في
 النوادر انه لا يعتق وهو الصحيح اذا قال هذا كوجه من قال والذي يجب ان
 يكون فيه اختلاف وعندني انه لا يعتق لانه لا تعارف فيه لان كوجه يذكرو
 ويراد به غير الولد يقال اين كوجه فلان ديه انه فلا يعتق اشهد ان اسم
 عبده حر ثم دعاه يا حر لا يعتق ولودعاه بالفارسية يا ازاد يعتق ولو كان
 على العكس كان الجواب على العكس في عتاق النوازل . من الكافي وكذا اذا قال
 انت حر قبل موتي بشهر او بيوم فانه يكون مدبرا مقيدا حتى يموت بعبه وقال
 نرفر سرح لا يملك : من التفريد ولو قال انت حر قبل موتي بشهر اذا مضى شهر ^{بغير}
 عند ابي حنيفة سرح خلا فالحما من الضيائي وعتق المدبر من الثلث مطلقا
 او مقيدا من الضاوي احد الشرطين اذا اعتق عتق نصيبه فحسب عند ^{الحنيفة}
 سرح ونشر يكت ثلث خيارات ان شاء اعتق ايضا وان شاء استسعى العبد في ^{نصيبه}
 ويكون الولاء لهما الى آخر . وعندهما يعتق كل العبد والولاء للمعتق ^{الضم} والشرط
 عليه ان كان موسرا والسعاية على العبد ان كان معسرا . من المصنف والمسائل ^{على}
 هذا كثيرة منها اذا اعتق نصف عبده عتق كله عندهما وعندنا لا ^{رضعا} اذا

اعتق بعد ترك يده ويبره غيره يعق كله عند جماه والولاء له
من المصبرات والنجي قول الى حبيفة روح من شرح الطحاوي ومن اقترن
حر و كان اما حبيفة روح كان يقول يعق الجزء ويسمي بعد فتمته الاصل عند احمد
روح القوي يحرى نادا اعتق بعد اعتق كله ثم على قول الى حبيفة روح ان كان القوي
موسرا صريك من حيا اب تله ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد ليس
قسمه والولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق قصر نصيبه ملكا للعبد والمعتق بالخيار
اعنى البالي فعلى اراء عن السعاية وان شاء استسعى العبد مما ضمن والولاء كله له
وان كان معسرا فله خيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد ما ضمن والولاء
كله بينهما نصان وعند جما ان كان المعتق موسرا فله التمسك لا غير ولا يبر
على العبد مما ضمن وان كان معسرا استسعى العبد لا غير والولاء كله للمعتق
في الاحول حسا ومعدا اليسار ذكر في كتاب العتق اذا كان له من المال والعرق
سدد بعد نص صريك ما به نصه وان كان اقل من ذلك لا يصمد من
سبون واحد لعن لمكوجه اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد فعقت كل
له من ذمته فالحاق الصبح حرا كان روحها او عدا وقال السافري
ان روح مرد حار لها ذك المكاشاة الصغيرة او الكبيرة اذ امر روحها المولى
مرضاها فعقت ناله او اعنتها المولى كان لها خيار العتق عندنا وهذا المختار
المختار من حيث انه يختص بالمرأة دون الروح يعني بسبب خيار العتق للامه دون
الذكور وروى انه قد يها لا يوقف على الفناء ولا سطر بالسكوت ويمتد الى آخر
المجلس الآد انظر حيا حيا لم يها صرحا او دلالة ان يمكنه من نفسها وما اسه

ذلك من قناتنا غيبان ولواختارت نفسها بدون علم الزوج يصح وفيه لا يبرح
 بنير يصح من الزوج قبل في المانع الصغير لصدا الاسلام وايضا خيار البلوغ
 ينسرق خيار العتق في ان افرق بغير البلوغ لا تثبت ما لم يفرق القاضيين بينهما
 وفي خيار العتق تثبت بمجرد قولنا اخترت من الله خيرة اذا قال لعبد هذا
 ابني ومثله يولد لمثله عتق العبد سواء كان معروف النسب او مجهول
 النسب من الايضاح قال ابو حنيفة سراج اذا قال لعبد هذا ابني ومثله
 لا يولد لمثله عتق وقال ابو يوسف ومحمد لا يعتق فاما اذا كان مثله يولد لمثله
 وهو معروف النسب فانه يعتق في قولهم جميعا من الفصول والصبي لو طلق امرأته
 او اعتق عبده او ذهب ماله لا يصح سوا اذن له ابو له في ذلك او لم يأذن من
 المولى انه اذا قال لعبد هذا ابني ويثبت على ذلك جعل النيات شرطا من الينايع
 واشتوت على اقواره ليس بلانهم حتى لو قال بعد ذلك او همت او غلطت او خطا
 لم يصدق والعتق واقع من المنافع قوله يثبت على ذلك وقع اتفاقا فانه ذكر القدر
 سراج لو قال لعبد هذا ابني ثم قال او همت او اخطأت وقع العتق وقيل ان شرط
 النيات لتبوت النسب لا لتبوت العتق من شرح الكرخي ولو قال لعبد هذا
 ابني ثم قال او همت او اخطأت وقع العتق من مجمع الحواشي اما اذا قال للاصغر سنا
 منك وهو مشهور بالنسب من غيره هذا ابني لان حكم الحقيقة وهو تبوت البنوة منه
 ممكن والنسب قد يكون ما بينك من زريد في الحقيقة ويشهر من عمر والا اندامع شبة
 مع الامكان لتبوت النسل من اشتهر منه النسب فيصار الى المجاز وهو الجارية من
 المذمومات ثم ينظر ان كان يولد مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسبته منه وان

يولد مثله لمثله وكان مع وف السب عتق ولا يشب مسلم من جملة العتقاء ثم في
 مع وف السب من العتق اذا اعتق قبل تفراده ام ولد له او كانت في ملكه بعتهم
 قالوا لا يشب الاستلاد سواء كان الولد مع وف السب او يجهول السب وقالوا
 يثبت في الخالص ولعصم فرقوا ان كان مع وف السب لا يثبت وفي يجهول السب
 يثبت من النكاح وان كان مع وف السب عتق عليه ولم يثبت نسبه لانه مكلف من
 في مثاله حيث يثبت نسبه من العتق ولكن هذا التأكيد في حكم السابون العتق
 في حق العتق كسب لانه له وهذا الامر مستعبر عن السب اذا كان مع وف السب من العتق
 ولكنه غير مستعبر عن الحرية فثبت تكلامه ما يحتاج اليه المملوك دون ما لا يحتاج اليه
 اعلم لا للشك في بطلان عتق اعماله بحقيقته من الذي خبره واذا اعتق ام ولد له لا
 لها في اعماله لان ما به يستحق العتق وهو ملك اليمين فقد زال كله فسقطت العتقة ^{حده} ^{معه}
 قبل العتق لو وجبت العتقة وحسب امتداد العتق لا تصح لثبوت نفقة ثم تكسب وكذلك
 واما المولى حين عتقت ام الولد مودة لا يفتق لها في تركه المست ولكن ان كان لها ولد ^{معتقا}
 تكسب في نص الولد لان الام او كانت مصرية صفتها على المولد وان كان الولد ^{صغيرا}
 على ما ياله بياته من القسبة ومضى ولد المملوك من مولاه صار تام
 ولد له في بعض الامور اما تسترط ودعوتة للعشاء ولهذا يصح استيلاء
 المعتوه والمجرب مع عدم الدعوى منهما ^{وتم} اقر تسلم مودة شهرا
 حاملا منه حامل منه فاسقطت بعد مودة ناس بعتة اشهر سقطت ^{الحلق} مسيب
 كما له صار م م ولد له من العتقة الموصلة الذي يجب عليه الصيام ^{بما} اذا
 اعتق العبد تنكرت بينهما هو الذي له مال يساو عي نصف قيمة

المعتق يوصى المنزل والحادم ومناج البيت وثياب الجسد. ومنه عن أبي يوسف
 روى عن الحسن البصري في عبد اعطى جلا مالا وقال اشتريني من مولاي
 فاعتقني ففعل قال الحسن البيه باطل والعق مردود ولا يفعل هذا الا فاسق وكذا
 قال ابن سيرين. وعن ابراهيم ان البيع والعق فاذن وعلى المشتري الثمن
 من اخرى وبه اقول وبه قال ابو حنيفة روى. ومعنى المسك اذا اطلق المامور
 ولم يبين ان يشتريه للامور. اعتق عبد اوله مال فماله كله للسيد الا ثوبا
 يواريه ايا ثوب شاء المولى لان كسوته عليه قالوا وهذا في الحكم والبرايه
 ادلى واحب. من الجواهر روى قال لعبد ه من ترا بفرز ندي قبول كرم
 يعتق عليه. ومنه روى قال لامته ابن يوي من ست توقف في الجواب
 لا تشباه لفظ بيوي عليه انه فارسية او لفظة من العربية فانه ليس
 بلغتهم وبلغته اهل كرمان بيوي هي السيدة قلت وينبغي ان تعتق على
 قياس مسائل الكتب ولا نه في العبودية عنها واذن الى نفسه المالكية
 لها. من الفصول ان المريض مرض الموت اذا اعتق عبد او رضي به الورثة
 قبل الموت فالعبد لا يسعي في شيء. ومنه مريض اقر بعق عبده او اقر باستيفاء
 ان يصدق اذا لم يكن عليه دين كتاب الايمان
 من شرح الغوامض الاصل ان الحلف باسم من اسماء الله تعالى وجميع اسماء الله تعالى في
 على اسواء تعارف الناس الحلف ولم يتعارفوا هو المظاهر من مذهبي
 روى ومن اصحابنا من يقول كل اسم لا يسمى به غير الله كقوله الله الرحمن
 وما سمي به غير الله كالحكيم والعالم ان اراد به اليمين كان يميناً وان لم يرد به اليمين

لا يكون يمينا وكان بشر المرسي رح يقول في قوله الرحمن ان اراد به اسم الله يكون
 يمينا وان اراد به سورة الرحمن لا يكون يمينا وهكذا ذكر الصغيد ابو الليث رح في هذا
 وهذا الاله اذا اراد به سورة الرحمن فقد حلف ما قرأ ولوقال ما لقرآن لا يكون يمينا
 والصحيح ما ذكرنا من انه حبر يحسب ان يعلم بان اليمين موعان عيسى ما الله تعالى ^{بمعي}
 بعير الله تعالى واليمين بالله موعان ايضا نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع من ذلك
 على وجهين مطلق وموقف اما المطلق في الاثبات بان قال مثلا والله لا كل هذا ^{ذلك}
 والله لا شرب هذا الشراب ولم يترا اليوم وما اشبهه فابترفيه انما يكون بتحصيل الاكل و
 الشرب في النهر وموت اليمين بهلاك الخالف والمخالف عليه حتى ان في هذه المسئلة
 اذا حلفت الطعام بان احرق او اكله غيره او ما اشبه ذلك او مات الخالف يقع ^{الحنث}
 وتكفير الكفارة لان شرط الحنث قد وجد واليمين ما فيه لان شرط الحنث في هذه ^{السئلة}
 قوات اكل او شرب غير مقدر بالوقت لانه لم يدكر ليمينه وقتا الا يرى انه لو ملك الطعام
 من ساعته يحسب في يمينه وهناك بهلاك الطعام او الملهفات الاكل والشرب ^{اليمين}
 باقية لانها لم تتخذ قبل ذلك وكذلك بهلاك الخالف يفتقر الاكل واليمين باقية
 لان الاكل مفقود اذا وقع الياسر عن فعله في اخرجوه من اجراء حيوته واليمين قائمة
 ما ينسب القول بالحنث وايحاب الكفارة ولما اذا وقت لذلك وقابا بان قال مثلا والله
 لا اكل هذا اليوم ^{لاكل} لا شرب هذا اليوم ^{لا شرب} انما يكون بتحصيل الاكل والشرب في اليوم وموت
 اليمين بمضي اليوم مع بقاء الطعام والشرب وبقاء الخالف ولا يفتقر اليمين موت الخالف
 قبل مضي اليوم حتى لا يحنث في يمينه بالاتفاق ومن لعاب النخذ اذا حلفت الرجل من
 يدي امرأته وقال كل امرأة اتزوجها مادمت حية فهي طالق ثمنا فطلق امرأته ثم تزوج ^{لها}

تطلق لاختلاف اللفظ ولا يتقيد بكونها في تكاثر وان كان يصلح غرضاً وقصوداً
بدليل ما ذكر في الزيادات اذ احلف لا تخرج امرأتك من هذه الدار ولا نية لها
طلقها وانقضت عدتها فخرجت بعد ذلك من الدار حنت لاطلاق اللفظ قبل جواب
المسئلة في الزيادات قول محمد راجح خاصة الى آخره عرف هناك غير ان الامام عليه
السلام قال وجدت للمسئلة رواية كما قلناه من خزائن الفقه انه لا يتقيد بجائز النكاح
هنا من الحاروي وعن محمد بن الحسن راجح انه قال وضعت كتاب الايمان على معاني
بلدي وفي كل بلد على معانيه قال صاحب الكتاب وهذا القول من محمد راجح اصل
جيل في الفقه وهو ان يعتبر في النية لغة كل بلد وعادته على حسب ما تعارفوا واعتادوا
وقتها هو فيها بينهم وعادتهم وخطاباتهم ومقالاتهم في الايمان وغير ذلك اذ راجح
زيد مكر را هر موده بود که جامعها می غلامان مرتب که نه بکر نکند زید بل با نچه بر بکر زد و گفت باها
غلامان چرا مرتب نکند ی بکر که مردی حافظ و طالب علم است سر غضب بر زید بزبان هندو
گفت ای بکر توئی تیر می گهر کا کچه کام کر می تکی بویه تین طلاق پرسی چنین باشد هر که کارخانه
چیزی کند زن او را سه طلاق بعد آن بکر نه کور با همی غلامان مذکور فی الحال مرتب نکند
و بی کارخانه زین کرده بعد چند ماه بعد چند ماه کارخانه زید مذکور بکر نه کور کرده می گوید وقت نکلم
کلام مذکور نسبت نفس خود را شتم غیر خود را مراد داشته ام شرعاً درین صورت مذکور بکر
مذکور باخراج نفس خود بر غلط مسطور مصدق باشد یا فی من الغیاض النفسه سئل عن
قوم یحذون فقال راجح من تکلم بعد هذا فامانة طالق فلما شتم تکلم هذا الخالف
انطلق امراته فلما فقال نعم لعموم قوله من تکلم من المحيط و نية لخصوص عن العموم فصا
هو ما شؤنا به صحیحه دیانته لا قضاء و منه ایضا اذ قال ان لبست ثوباً ان شربت شراباً

ان اكلت طعاما انما صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الثوب والطعام والنار
 مذكور نصا على سبيل النكرة في موضع الشرط الذي هو موضع النفي والنكرة في موضع
 النفي تم في دانوى شيئا دون شئ فقد نوى المحض من اللفظ العام واردة المحض
 من اللفظ العام جائرة لكنه خلاف الظاهر فلاجل الجواز يدين فيما بينه وبين الله تعالى
 ولما كان انه خلاف الظاهر لا يصدق القاضى به ومنه ايضا اذا قال ان اغتسل الله
 في هذه الدار فعبدي حر وقال عنيت فلانا لا تصح نيته لانه نوى تخصيص الفاعل
 والفاعل ليس بمذكور فلو قال ان اغتسل هذه الليلة في هذه الدار احد وقال
 عنيت فلانا صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان الفاعل مانعوظ فانه عام ونحو
 تخصيص العام المذكور به ومنه ايضا ولو قال ان تزوجت امرأة وقال عنيت فلانة
 صحت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان المرأة مذكورة وقد ذكرت في موضع
 الشرط الذي هو موضع النفي وكانت عامة فقد نوى تخصيص العام المذكور فتصح نيته فيما
 بينه وبين الله تعالى ومنه ايضا ولو حلف لا يكلم فلانا فسلم الحالف على قوم من العامة
 عليه فيهم حنث في يمينه لانه لما سلم عليهم فقد كلف المحلوف عليه وكلهم غيره والزيادة
 شرط الحنث لا تمنع وقوع الحنث به قال الا ان لا يقصده بالسلام فيصدق بزيادة
 قضاء حتى لا يحنث ويأنة فيحنث قضاء لانه عنى التخصيص من كلامه لانه خاطب الكل واردة
 ونية تخصيص بعض الكلام تقع ويأنة لا قضاء به ومنه ايضا ونية التخصيص لا تقع
 لم يكن الاسم ملفوظا به من الحان نية وكذا في النخيرة جماعة كانوا يتحد ثون في مجلس
 رجل منهم من تكلم بعد هذا افا امرأته طالق ثم تكلم الحالف طلق امرأته لان كلمة
 للتعميم والحالف لم يخرج نفسه عن اليمين فيحنث كما لو قال انك دخل هذه الدار

احد فامرأته طالق ثم دخل الى الحالف حنث لان احداً انكره والمخالف لم يصبر معرفة ^{في}

واخلا فيها بخلاف ما لو قال ان دخل دارى احد فامرأتى طالق فدخل الحالف لا ^{يجت}

لان صابر معرفة باضافة الدار الى نفسه فلا يدخل تحت النكرة من جواهر الفتا ^ى

قوله يتحد ثون فقال رجل من تكلم بعد هذا فامرأته طالق ثم تكلم الحالف حنث لعموم

قوله من تكلم من قال من دخل دارى فامرأته كذا فدخل الحالف بنفسه لم تطلق امرأ ^{ته}

ولو قال من دخل هذه الدار فامرأته كذا فدخل هو بنفسه طلقت امرأته لانه في الا ^ى

عرف الدار بالاضافة ونكر الدار لا يدخل هو وفي الثانية اطلق الدار فدخل هو ^{فيها}

فهنا ايضا اطلق الكلام فالتكلم يدخل من المحيط ونية التخصيص فيما ليس بملفوظ لا يقع

لا في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى من التجريد وتخصيص الملفوظ العام يصح

ديانة لا قضاء من الذخيرة قال رجل اسمه محمد بن عبد الله وله غلام قال ان كلم

غلام محمد بن عبد الله هذا احد فامرأته طالق اشار الحالف الى الغلام لا الى ^{نفسه}

ثم ان الحالف كلمه بنفسه او كلم غيره تطلق امرأته به ومنه اذا قالت المرأة

لزوجها شيئاً من السب او الشتم نحو قبطان وسفله ونحوها فقال الزوج ان ^{كنت}

كما قلت فانت طالق ثلثا طلقت امرأته سواء كان الزوج كما قالت او لم يكن لان الزوج

في الغالب لا يريد الا ان يؤذيها بالطلاق كما اذته باسماع ما سمعته وسئل ابو ^{بكر}

الاسكاف ربح فيمن قالت له امرأته يا قبطان فقال الزوج انا قبطان فانت طالق ^{ثلاثا}

فقال تطلق وان قال اردت الشر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى خاصة من فاد ^ى

الجنة ان فتوى اهل غمار على انه على المجازاة دون الشرط والمخار للفتوى انه ان كان

في حالة الغضب فهو على المجازاة والا فهو على الشرط من الحانية رجل حلف رجلاً ^{تخلف}

ونوى غير ما يريد المستخلف ان كان استخلف بالطرق والنتاف ومخوولات تقتر
 منه الخائف اذ الميو الخائف خلاف الظاهر لما كان الخائف المطلوب وان كان
 اليمن بالله تعالى فان كان الخائف مطلوباً كانت اليمن به الخائف فان كان الخائف
 ظاهراً يريد منه ان يطال حق اليمن يقتضية المستخلف وهو قول الجسيمه
 محمد سرح، من المسووط واذا قال الرجل كل مملوك لي فهو مملوك له عند واما
 اسمها اولاد والدم برون والمكاسوب قال يعقوب هؤلاء كلهم الا المكاتبون فلو لم
 قال نوبت الرجال دون النساء والنساء دون الرجال فانه لا يصدر عن النصف
 وذلك لان اسم المملوك من هؤلاء كلهم فادان نوبت النصف دون النصف
 ادعى خلاف الظاهر فلا يصدر واما ما في ماله ويعين الله تعالى فيصديق لان الكل
 ويراد منه النصف من الخامسة رجل قال لامرأته ان اعطيت من حطقت احد اذ اس
 طالق وقال نوبت لك الخامسة في ماله لا نصاء لا نوى بمحض النعم ودللت
 بما فيه من الله تعالى من الكفر وبوقال بنت ما عارسته الكرسي رادى لم يبق
 لان ارادة الخاص من العام بالمرصد له من حبيبه من كسب العراصة ولو قال كل
 ، وبلى حرو نوى رجلا من ماله لا يملكه ولا يملكه لان كلمة كلها
 فلا يصح العام فلا يصح النصف من نوى المختص في له من ماله فيصير ماله
 من الواقيات الخامسة من حلف وقال كل امرأة اتزوجها فمطلوبه قال نوبت
 من ملكه كذا او كان اليمن على الاماء فقال نوبت الوصاء لا يصح بينه وبين
 وقال المختص بريح تقع بمكدا ذكر في الكتاب مطلقاً لكن هذا في عصاء كما في
 ومن الله تعالى به مختص العام بحجة بالاجماع والصوى على ظاهر المذهب من

فتاوى اللجنة لوقال كل امرأة تزوجها فهي طالق تلقا ثم قال فويت نساء بلدة كذا والرواية
او قال كل امسة اشترتها فهي حرة ثم قال فويت التركيات او الهنديات لا يصدق
في ظاهر الروايات خلافا للمخالف سرح والفتوى على ظاهر الرواية وفي الكبرى في
الفتوى على ظاهر المذهب وفي البرهانية والفتوى على ظاهر المذهب من السقية
وسئل عن قال ماسوك ست كشراب زخورم ثم شرب خمر فقال ان قال ماسوك ست
بطلاق تطلق امرأته وان لم يزد على هذا فهو عيب بالله تعالى فليمتد الكفارة
بالحنث ولو قال ما حلفت بالطلاق هل بقي امرأته فيما بينه وبين الله تعالى لا يصدق
في القضاء وهذا ادب المفتي اذا سئل في مثل هذا انه هل يصدق فيما بينه وبين
الله تعالى يقول لا يصدق في القضاء ومنه ايضا سئل عن قال ان فعلت كذا فلا
واجب من حلال الله تعالى علي حرام ونوى به لحم الابل وهو عالم لاجاهل بربوله
مرأة وقد فعل ذلك تطلق امرأته وهل تصح نيته قال زن طلاق شود واستوار
بناحية وعوي في كنهه كنهيت كرده ام ومنه ايضا سئل عن قال حلال خدا بروي حرام
ان فعل كذا او قال حلال سلمان بروي حرام ان فعل كذا فقال ان هذا كله طلاق
باطل ولم يصدق في الحرام والحرمه انه لم يرد به الطلاق لان الناس في بلادنا قائلون
هذا اطلاقا فيعتبر طلاقا من المحيط في الفصل الرابع من كتاب الطلاق اذا قال
لا امرأة قد طلقتك امس وهو كاذب كان طالقا في القضاء ومن الحارثي ولو قال
لعبدا انت حر ولا يعرف ان هذا القول عتق عتق لان العتق يقع في القضاء اما
فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع وكذا في الطلاق من القنية انت حرام وقا
ما فويت الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب

وينزكا العرس من البرهانية رجل يريد الخروج الى السفر فلخذته صهرته وتا
 لا ادعلت ان تخرج حتى تطلق ابنتي فقال الزوج وخبر راسه طلاق ولم يخرج حتى
 قال لم الزم رأيي وانما نويت ابتلاك غير امراة صدق ديانة لا قضاء ولانه
 نوى ما يحتمل لكن خلاف الظاهر ومنه ايضا امرأة تخرج من دارها الى سطح
 جارها فتضرب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح الجار والى اليا
 فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم تحت لان دلالة الحال اوجب القيد
 من ذلك الجار ولو لم يتقدم هذه المقدمة تحت لان اللفظ عام ولم يوجد
 المحصور وكذا في الواقعات الحسامية لفظا ومعنى من الواقعات الحسامية
 من رجل قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته تطليقة يا
 وتزوجها لم تطلق لان اليمين وقوت على غيره دلالة لان الحامل على هذا
 اليمين غيبض تلحقه بسبب زوجهما وهذا انما يكون من غيره من الاوحيات
 التوقيت يكون مرة بالفاظ التوقيت ومرة يكون بتفسير الوقت والفاظ
 التوقيت مادام وما دامت وما لم والى وحتى وقبل رجل قال ان فعلت كذا
 ما دمت ينجارا فامرأة طالق فخرج من نجارا ثم عاد وعزل ذلك لا يثبت في يمينه
 لان يمينه كانت موقنة الى غاية فلا تبقى بعد الغاية وكذا الوقال ان تزوجت
 امرأة ما دمت بالكوكة فهي طالق ففارقت الكوفة ثم عاد اليها وتزوج لا تطلق
 لانه تزوج بعد انتهاء اليمين من رجل قال لا بويه ان تزوجت امرأة ما دمت
 فهي طالق فتزوج امرأة في حبوتها طلقت فان تزوج اخرى في حبوتها لا تطلق
 لان كلمة ان لا تجب التكرار وان مات احد ابويه فتزوج امرأته تكلفا فيه

وعن محمد بن سراج أنها لا تطلق في تسقط اليمين بموت أحدهما وبإخذ الفقيه أبو الليث سراج
 لأن شرط الحنث هو التزوج في حيوتيهما ولم يوجد: رجل حلف أن لا ياكل من
 هذا الطعام ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم اكل الخلف ما بقي ^{لا} ^{يحت}
 لأن شرط الحنث الاكل حال بقاء الكل على ملك فلان ولم يوجد لوقال أن تزوج ^{حيث}
 امرأة الخمس سنين فمهي طالق فتزوج امرأة في السنة الخامسة طلقت لأن السنة
 الخامسة داخلية في الخمس وكذا الواجر داره إلى خمس سنين تدخل السنة ^{مسنة} الخامسة
 في الاجارة. ولو قال لعزيم والله لا افارقك اليوم حتى اخذ مالي عليك ففر عنه
 العزيم لا يحنث ولو كان قال لا يفارق حنث. رجل حلف لا يذهب إلى فلان فذهب ^{هـ}
 يريد. ثم تذكر يمينه فرجع وهو حانث والذهاب والمخروج سواء. ولو حلف أن
 لا يأتي فلانا فهذا اعلى ان يأتي منزله او حانوته لقبه ولم يلقه. ولو حلف لا ياقاه فأتى
 منزله لا يحنث حتى يلقاه. ولو حلف أن يتزوج امرأة فتزوج امرأة صغيرة حنث
 في يمينه. وعن محمد بن سراج في رواية لا يحنث والمرأة في النكاح لا تشاؤل الصغيرة. رجل
 حلف ليطلق فلانة اليوم وفلانته اجنبية له او مطلقة فلنا او من لا يحل نكاحها فلو في
 ذلك ان يطلقها بلسانه حلف أن لا يطلق فامر غيره قال نويت أن لا اطلق ^{بنفسي}
 لا يدب في القضاء هو الصحيح. رجل حلف أن لا يستعير من فلان شيئا فاروفه فلان
 على رأسه لا يحنث لأنه لم يستعير والاعارة لا تتم الا بالتسليم ولم يوجد. ومنه في محل ^{آخر}
 حلف أن لا يشتري امرأة فاشترى جارية صغيرة لا يكون حانثا بخلاف ما اذا ^{حلف}
 أن لا يتزوج امرأة فتزوج صغيرة كان حانثا لأن النكاح لا يكون الا في المرأة فلا يبيد
 ذكر المرأة فكان ذكرها كعدم ذكرها ولا كذلك الشراء لأنه لا يختص بالمرأة باعتبار ذكر ^{المرأة}

من الخلاصة ولو حلف لا يترجح امرأة فتزوج صغيرة لم تدرى حث آمن النساء حل
 حلف لا يترجح فتزوج صغيرة لم تدرى حث من عمدة الفتاوى رجل حلف لا يترج
 امة فاشترعت صغيره غير مدركة لا يحنث وفي التزويج بالصغيرة يحث امثله
 اذ رآه زهري رباح كرو ودر حلف عقد وكيل كرو وكالي غير جائزة الرجوع فيها
 يعني ذلك ان ياركنه كبري كرو كرو غير مدركة كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو
 فنان كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو كرو
 من الصغير اذ اؤكله وكاله غير جائزة الرجوع عنه تم اذ اذ ان يعزله ان كان ذلك
 في الطلاق والعتاق لا يملك عزله الا يرضى اذ لو جعل امر عبده في العتاق الحر
 بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امرأته الى رجل يطلقها متى شاء او قال اعتق عبد
 اذ استئت او طلق امرأتي اذ استئت لا يملك العزل كذا هنا لا لما قال وتكلمت غير جاز
 الرجوع الموحكم هذا الحكم الامروان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل
 وقال في مشايخنا كذا يقول له ان يعزله في العتاق كذا وليس فيها كاله مسقط
 وكذا روى سراج الطحاوي والامام من الجواهر ولو حلف وقال يا فلان اسند دري
 يا مرء برتغل فلان عنها ومكنت هذا الخالف ايضا حث في معنى ان اسكرانا
 وقدم من الصغرى حلف وقال ادرى ديه نباشم قد ذهب باهله ومثله
 وكل من يفرغ عادو ماشيه يحنث لان كل فعل له امتداد اذ اذ لم يوقت يفع على العتاق
 شرط الحسد وهو ماشيه لدرى ديه يحنث من المحيط واذ قال يا ديه نباشم
 قد ذهب سية ان لا يعود تم عادو ماشيه يحنث في يمينه فالوا هذا الاسد للسكى
 ولقرا ناما اذ عاد للربارة او ليسكن ايا ما ليقل متاعه لا للسكى والقرار لا يجب

في يمينه واذا عاد للسكنى والقرار يكتفى بسكنى ساعة للحنث ولا يشترط لدوام عليه
 من النصاب رجل حلف لا يسكن بعداده لا يحث ما لم يسكن خمسة عشر يوماً وذكروا
 في الجامع الكبير انه يحنث بسكنى ساعة وعلى هذا لو حلف لا يسكن فلانا فدخل
 منزله وسكن معه يوماً لا يحث ما لم يسكن خمسة عشر يوماً ويلزمه والجواب في جنس
 هذه المسائل مختلف فبرهنت على لقاضي الامام سرح فقال ما ذكر في الجامع جواب
 الرواية وما ذكر في الفتاوى وجواب المشايخ راجع فقلت له ايتهما صح قال كلاهما صح
 قلت بايهما يفتى قال بالرواية قال سرح والامام علي بن ابي طالب روي الفتى بالرواية انه يحنث
 باقل من خمسة عشر يوماً من الخلاصة روي بشر بن راجع عن ابي يوسف سرح لو قال الآخر
 انك قلت فلانا ففصدت حرك فقال الرجل الا باذنتك وهذا الجيب ان كلمة بشراذنة يحنث
 من الذخير قيل لرجل زن از تو بطلان كره فان كره كرهه فقال بهزار طلاق كان قوله
 بهزار طلاق جواباً حق انه لو لم يكن فعل ذلك الفعل لا يقع الطلاق من الثانية
 لانه اخرج الكلام جواباً لخطاب الامر والجواب يتضمن اعادة ما في السؤال من الصيغة
 اكرخائه فلان روم وباري سخن كويم فانت طالق يحنث باحد هما من النصاب امرأة
 قالت تزوجها ان تزوجت على فمهي طالق ثلثا قال بهزار طلاق فتزوج يحنث وتطلق
 ثلثاه اذا حلف الزوج بين يدي امرأة وقال كل امرأة اتزوجها ما دم حية
 فمهي طالق ثلثا فطلق امرأته ثم تزوج امرأة فطلق لا طلاق اللفظ ولا يتصيد بكلمتها
 في نكاحه من خزانة الفقه انه لا يتصيد بحالة النكاح هنا من النصاب لو قال كل
 امرأة اتزوجها او تزوجها غيري لاجلي واجيزه بالفعل فمهي طالق ثلثا لا وجه
 لجوازه وهو شدد على نفسه من الفصول ولو قال لا امرأة كل امرأة اتزوجها

ما دميت حية فهي طالق فتزوج ثلث المرأة لا يحث وهذا على غير تلك المرأة ^{من الحلال}
 رجل قال لامرأته اكرمين فانه اذا تطلقا حاسنة الفاظ اكرمين وميشه وبركاه ^{من}
 وبركاه فالاول وهو قوله اكر فادسية ان فلا يحث الامر ^{من} وفي اي متى وميشه مبتلة
 ميثا فلا يحث الامر وبركاه وبررمان المختار ^{من} في قوله هر بار يحث
 بكمرة من الثانية رجل حلف بالحادسة وقال هر كاه كمن اين كار كنم فكذا افعله
 جملة الفاظ هر وفس هر كاه وبررمان وميشه هر بارني واحدة منها يكر
 الفعل في قولهم وهو قوله هر بار كمالو قال بالعربية كلما دخلت الدار فامرأته طالق فدخل
 الدار مرارا يكر لاطلاق بتكر الدخول وفيما سواها من الفاظ هر زمان وهر كاه لا يكر
 الحث بتكر الفعل ولا يحث الامر واحدة كما لو قال متى دخلت الدار او ميثا دخلت
 الدار فامرأته طالق فانه لا يحث الامر واحدة قال بعضهم في قوله هر زمان وهر كاه
 يتكرر الحث بتكر الفعل لان قوله هر تفسير قوله كل وكلما فتوجب الاحاطة والتعميم
 وقال بعضهم لا يتكرر الحث الا بقوله هر بار وعليه الاعتماد من اينابيع وان قال والله
 لا ارفقت فخرجا في السفر ان كان معه في عمل او كان كراهها او قطارها واحد ان قد
 رافقه فحث في يمينه وان كان كراهها مختلفا فالمسير واحد لم يحث هكذا ذكر في الاجتناب
 من الصغرى حلف لا يشرب مع فلان فاشترط ان يضمهما بجلس واحد وان اختلفا ^{منه}
 ومنه ايضا ولو حلف لا ياكل مع فلان طعاما فاكل هذا من انا وفلان من انا آخر لا يحث
 من القضية ^{من} حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسا قرا في قافلة فيهم فلان حث
 قب لا يحث ما لم يجعها طعام الواحد من الثانية حلف ان لا يخرج امرأته مع
 فلان فخرجت مع غيره ثم لحقها فلان لا يحث لانها لم تخرج مع فلان من الحلاصة

ولو حلف عليهما ان لا يخرج مع فلان فخرجت مع غيره او خرجت وحدها ثم شتمها فلا
يبحث من الكشف اما مع فلان فمقارنة هذا امحى اصله لا ينكح به في اصل الموضع
الا يرى ان قولك جازيدين مع عمر ويقضي مجيئهما معا ولذلك رقت نظمتان
في قوله انت طالق واحدة مع واحدة او معهما واحدة دخل بها ولم يدخل وكذا لو قال
الان علي عترة مع كل درهم من هذه الدراهم العشرة درهم يز مد عشر و^ن درهم
من النسفية سئل عن قال ان كنت فعدت كذا اين زن كمرانما ست سطلق وقد
فعل ذلك وليست امرأته في بيته حال الحلف فقال طلقت: امرأته فلذا ويراد بمثل
هذه المرأة التي في نكاحه من الهداية ولو ارادت المرأة للزوج فقال ان خرجت
فانت طالق فجلست ثم خرجت لم يبحث وكذلك ان اراد الرجل ضرب عبده فقال له
اخران ضربته فعبدي خذ فتركه ثم ضربه وهذا تسمى عين فور وجمعه ان مراد
المشكك الودع من تلك الضربة والخروج عرقا وبغض الأيمان عليه: من المييط وهذا الان
الخروج التي قصدت هي المقصودة بالمنع عنها عرافة عادة ويتعيب ذلك بالعرف والعامة
من السفهاني في هذه تسمى عيين الفور اي عيين الحال وهو في الاصل مصدر فارقت
القدر اذا غلقت فاستعير للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ريب فيها ولا لبس ^{قيل}
جاء فلان وخرج من فور اي من ساعة فوره اي قبل ان سكن والتحقيق الاول
وذكر في الفوائد الظهيرية عيين الفور ماخوذ من فوران القدر فسميت هي بهذا
الاسم باعتبار فوران الغضب وفي العنابية ولو قالت تزوجت علي وقال ابن
تزوجت امرأة فهي طالق فهو على غيرها ولو قال كل امرأة لي فهي كذا طلقت هي لانه
زاد على الجواب وعند الجب يوسف راح لا تطلق من الفصل الثالث في الأيمان ما ^{يكون}

على الفور، وفي الهداية اذا قالت المرأة لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي طلاق
 ثلاثا طلقت هذه التي حشنته في القصاص، وعن ابي يوسف سرح انها لا تطلق لانه اخرجها
 جرابا فينطق عليه ولان غرضه ارضاؤها وهو بطلاق غير ما فقيد به وجب انظار
 عموم الكلام وقد نزل على حرف الجواب فيجعل مبتدئا وقد يكون غرضه ايجابها
 حين اعترضت عليه فيما احلها الشرع ومع التردد لا يصلح مقيد مبتدئا، وفي
 السفاتي وذكر شمس الائمة السرخسي سرح في الجامع الصغير ان ما ذكره ابو يوسف
 راجع الى امر عدي لانه اخرج كلامه مخرج الجواب والاصول ان ما تقدم في الخطاب
 بصير كالعادة وكانه قال كل امرأة لي تزوجها ما دمت حية فانها لا تدخل في لفظ
 ذلك وكذلك هنا والله اعلم، من كشف الغوامض الاصل ان الخطاب اذا اتى به
 المحتاج اليه للجواب يجعل بناء وجوبا ويتضمن حكاية السؤال الا يرى ان من قبل
 لغيره لي عيكت الف درهم فقال نعم كان معناه لك علي الف درهم والمعنى فيه
 انه لو لم يجعل جوابا ومضمنا حكاية ما في السؤال وهو لا يصلح للابتداء يلغوا
 كلام العائل واجب عن الالغاء واذا اراد على القدر المحتاج اليه للجواب او الله
 انما بان لم يعد جميع ما في الخطاب بجواب ابتداء ولا يجعل جوابا وهذا الان الاصل في
 كلام ان يكون اصلا ومستقلا بنفسه متبعا حكمه فيجعل كذلك الا اذا تعذر جعله اصلا
 ولا تعذر ضايبا في هذا الاصل من المسائل راجل قال لغيره انك تريد ان تغسل^{اللبا}
 في هذه الدار عن الجبانة فقال ان اغسلت فعبدي حريفع يمينه على الاغتسال
 الجبانة حتى لو اغسل لا عن جبانة لا يعتق عبده لان كلامه مخرج الجواب لانه انما
 المحتاج اليه للجواب لا غير فيجعل جوابا ويتضمن اعادة ما في السؤال كأنه قال ان اغسل

الليلة في هذه الدار عن الجنابة فبعد ي حرر ولو قال هكذا واغتسل لا عن جنابة لا
 بعده كذا هنا ولو قال ان اغتسلت المية او في هذه الدار فبعد ي حرر ^{عن} وقال
 به الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء لانه نرا على قدر الجواب اذ الجواب يتم بقوله
 ان فعلت ان اغتسلت فيجعل ابتداء لاجوابه ولو قال ان اغتسلت فيجعل ابتداء ^{جوابا}
 ولو قال ان اغتسلت ونوى الاغتسال عن الجنابة لا يصدق قضاء ^{من} الكافي رجل قال
 لغيره تعال تعديمتي فقال ان تعديت فبعد ي حرر فذهب الى منزله وتعديت لم ^{يحدث}
 والقياس ان يمحش وهو قول زفر والشافعي راح لانه عقد بمينه على مطلق الغداء
 فيتناول كل غداء كما لو قال ابتداء والله لا اتعدى ^{هذا} ونانا انه عقد بمينه على غداء بعينه
 وهو الغداء المدعو اليه فلا يمحش بعد اخر كما لو نفر عليه وقال والله لا اتعدى ^{هنا}
 الغداء وهذا لان كلامه خرج جوابا بالسؤال وقد امكروا ان يجعل جوابا اذ لم يرد على قلنا
 الجواب فيجعل جوابا والسؤال وقع عن غداء بعينه لان المراد بقوله تعال تعديت معي اى هذا
 الغداء فيجعل كالصريح به في السؤال واذ ثبت هذا في السؤال ثبت في الجواب لان
 الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال وكانه قال ان تعديت الغداء الذي دعوتني اليه ^{في}
 ما لو قال ابتداء لان كلامه لم يخرج جوابا حتى يتقيد بل خرج ابتداء وهو مطلقا نص
 كل غداء وبخلاف ما لو قال ان تعديت اليوم او معك لانه نرا على قدر المحتاج اليه
 في الجواب فيجعل باديا لا بانيا تعاديا عن الغداء الزيادة ^{من} المحيط وبخلاف ما لو قال
 والله لا اتعدى معك لانه نرا على حرف الجواب ومع الزيادة على حرف الجواب
 لا يمكن ان يجعل جوابا فيجعل ابتداء ولا قيل فيه وفي السراجية وبمين الفوران يكون
 لها سبب داع يوجب قصر مينه على ذلك من الينابيع واليمن الفور كل ^{يحت}

جواباً للكلام أو بناءً على امر فيستفيد به بدلالة الحال كما إذا تهيأت المرأة للخروج فمن
 فقال لها ان خرجت فابت طائر في جلبت مباعه ثم خرجت او قال له رجل يقعد معي فقال
 والله لا اتعدك او قال ان تعديت ولم يأت طائر فلم يتعد فبعه وذهب اليه يستعد
 الى آخره فهنا لا بحث في الوجوه كلها استجنا ما والقياس ان يجبت من الخلاصة في
 التجريد اليقين على نية الى ان كان مظلوماً وان كان ظالماً على نية المستخلف مثلاً
 الاول اذا اكرم على بيع غير فختلف المكره بالله انه دفع الى هذا الشيء فلان يعني به با
 ليتج عند المكره ان ما في يده ملك غيره فلا يكره وهذا في المالك وفي المستقبل على نية
 الحالف. وفي القوي لو كان المبيع بالطلاق او العتاق وما شاكل ذلك فالتنية
 الحالف ظالماً كان او مظلوماً من المحيد قال الشيخ الامام الراشد شيخ الاسلام المعروف
 بنحو آخر زاده روح وهذا الذي ذكرنا في اليقين بالله تعالى فاما اذا اختلف بالطلاق
 او العتاق وهو ظالم او مظلوم فتوى خلاف الظاهر بان نوى الطلاق عن العتاق او
 عتاق عن علي كذا ونوى الاخبار فيه كاذباً فانه يصديق فيما بينه وبين الله تعالى حتى
 لا يقع الطلاق ولا العتاق فيما بينه وبين الله تعالى لان نوى ما يحتمله لفظه والله مطلع
 عليه من الكشف الاصلان المعروف من كل وجه لا يدخل تحت اسم النكرة وهو قول
 احدكم وما اشبهه والمعرف من وجه يدخل تحت اسم النكرة والمعرف من كل وجه
 بما لا يشاركه غيره في ذلك كالمشار اليه والمضاف بالكنية فالمشار اليه بنحو قولك
 الدار وهذا العبد فانه لا يدخل تحت قوله هذه الدار وهذا العبد غير المشار اليه
 والمضاف بالكنية بنحو قوله داري وعيدي ودار فلان وعبد فلان فاما المعروف
 بالاسم بنحو قولنا محمد بن عبد الله والمضاف الى الاسم قوله دار محمد بن عبد الله

فيدخل تحت اسم النكحة لأنه معروف من وجد لان الشريف بالاسم والاضافة
 الى الاسم لا يقطع الشك من كل وجه لان المسمى محمد بن عبد الله كثير ولهذا
 يحسن الاستفهام فيقال من محمد بن عبد الله فيحتاج الى زيادة تعريف فيبقى
 نوع تنكير وانما يعرف من كل وجه بالاسم من حيث ان الاسماء في الاصل
 وصحت للتعريف من حيث انه معروف فدان كان يخرج عن اسم النكحة ^{حيث} وتبين
 انه نكحة لا يخرج فلا يخرج يا نكحة والاحتمال بيان هذا الاصل ذكره محمد سراج اذا قال
 الرجل ان دخل داريا هذه اخذها امرأة طالق قد خلتها الخالف بنفسه لا تطلق
 امرأته اذا لم تكن له ذية وقت اليمين لان من شرط وقوع الطلاق دخول شخص
 والخالف صار مرفعا من كل وجه باضافة الدار اليه بالكناية ولوقال سراج اسمه
 محمد بن عبد الله وله غلام ان كلم غلام محمد بن عبد الله هذا احدنا امرأته طالق
 اشار الخالف الى الغلام لا الى نفسه ثم ان الخالف كله بنفسه او كلم غيره تطلق
 امرأته وان صار مجردا بالاسم لا نكح صار مرفعا من وجه لما ذكرنا بان الشريف بالاسم
 تعريف من وجه وقد ذكرنا ان المعرف من وجه يدخل تحت اسم النكحة وكذا في النكحة
 لفظا ومعنى من الكافي امرأة قالت لزوجها تزوجت علي فقال كل امرأة لي في طاعت
 قلنا او قالت تريد ان تزوج علي فقال كل امرأة تزوجها في طاعت تناول الخناطة
 حتى تطلق في الحال المسئلة الاولى واذا تزوجها بعد الابتناء المسئلة الثانية وعن ابو يوسف سراج ان
 الخناطة لا تدخل لان كلامه خرج جوابا لكلامها فيقيد بالكلام السابق والكلام
 السابق في تزوج غيرها عليهم فان قيل انه زاد على قدر الجواب قلنا الزيادة على قدر
 المحتاج اليه للجواب اعما تخرج الكلام عن الجواب اذا نعت الزيادة متى جعل جوابا

ولا تغزو الزيادة حسا ان جعل جوابا لا نه قصد تطيب قلبها وتسكين نفسها وذا بطلان
غير ما على العموم لجواز ان يقع في قلبها انه اراد بما قال غير التي ظنت مولانا ان العمل
بعوم الكلام واجب ما امكن وقد امكن هنا لا نه زاد على قدر الجواب اذ جوابه ان يقول
ان فعلت فمطابق ثلثا فكان مبتدأه وجاز ان يكون غرضه ايجاسها واعضاؤها
فا اراد ان يطلقها مع غيرها حيث بالغت في المشاجرة والخصام فيما هو ما ذون في
الشرع والاحكام فلا يترك بهذا الاحتمال عموم الكلام .. ولو نوى غيرها صدق
ديانة لا قضاء لكونه تخصيصا للعام . من الحمدي وحكي عن بعض مناسكتنا المتأخرين
انه يحكم الحال في هذا فان كان جرمي بينهما قبل ذلك ما استدل به على ان الغضب
وامتناعه عليها انه قال ما قال بحسب الغضب والغضب لا على سبيل الارضا يقع
عليها قال شمس الأئمة السرخسي رح وهذا القول حسن حمدي . من الكلام
وبخلاف ما لو قال ان تغديت اليوم او معت لا نه زاد على الجواب المحتاج اليه
في الجواب فيجعل با ديا لا بانيا تغادرا عن البناء الزيادة . من الزيادة امتناعية في باب
الايماء والاشارة في اليمين اصل الباب ان الاجابة بنية على سماعه ان سأل في
الباب ثلثة فصول الاول ادحاب لا يظهر سريان اول لا يغشاه وليكن سره الخفيان
سره ولا يعلم بمكان فلان بحت بالاشارة والرسالة والكتابة لان ذلك كله اظهرها
واعلام ولو نوى الاخبار لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر وفيه تخفيف . والثاني
في الاخبار ان حلف لا يخبر بمكان فلان واثار با صبه ارباسه او بذها بهنا
لا بحث لان الاخبار نوع من الكلام بواسطه او بغير واسطه وهذا ليس بكلام
لهذا الوكيل هل عليك فلان كذا فا ومحا براسه بنعم لا يكون اقرا وبحث بالكتابة

والرسالة لانه كلام بواسطه وانه سمي اجبا وعرفنا ولو نوى به الاثم اريد صدق لانه تعليل
عليه. ولو حلف لا يدعوه فلا فائدة عاه بالكتابة او بالاشارة يحث لانه متعارف وكذا
لو حلف ان لا يتخذه فلانا فاستخدمه بالاشارة يحث لانه متعارف ايضا من شرح
المطحاوي والاصرا انه متى نوى ظاهر لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
ومتى نوى محتمل لفظه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى وقضاء من عمدة الاصول قوله
الا انه فيما يكون تخفيفا في حقه لا يصدق في القضاء هذا جواب اشكال وهو انه ينبغي ان
يصدق فيها قضاء وديانة لان الشراء عنه والمكث حكمه والاستعارة صحيحة من الجانبين
والجواب انما لا يصدق قضاء للتخفيف في هذه العناية وعدم اطلاع القاضي على راي الغير على
البواطن على ان فيه التهمة بخلاف الظاهر وصورة التخفيف بان عني بقوله ان
الشتر يت عبد ان ملك عبد الا يصدق قضاء للتخفيف لان استعارة العلة للمك
لا يجوز ولهذا يصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان الله تعالى عالم بالضمائر و
السرر اما اذا عني بالملك الشراء يصدق ديانة وقضاء لان فيه تغلبا على نفسه فلا
يكون متهما اعلم ان للتخفيف تأثيرا في عدم التصديق قضاء من البوهابية
ان رجل حلف لا يشرب المسكر نصبت في فيه ان دخل حلقه من غير فعله لا يحث و
شرب بعد ذلك حث ومنه في باب اليمين في الدخول رجل حلف لا يدخل
دار فلان الا جيزي شكفتي بور فان نزلت بهم بلية او قتلوا هدم او موت
فدخل لا يحث لانه يراى بقوله شكفتي هذه الاشياء رجل حلف لا يدخل دار فلان
فجاء الى الباب لا يريد الدخول فاشتد في المشي فعاثر فوقع في الباب او دفعه
الريح حتى وقع في الوجه الاول يحث لانه ما وجد الا فعله فقد دخل وفي النو

الثاني لا يحث لانه جيد فعل الريح وكذا الدابة اذا لم يقدر على مساكها لانه جيد
 فعل الدابة حلف لا يسكن هذه الدار فلم يجدها لفتح ليرجى الا بعد ساعة فلا يحث
 ما دام في طلب المفتاح فان استغل بغيره غير طلب المفتاح يحث من الخاوية
 لا يدخل دار فلان مركب دابة جو حافا دخله في تلك الدار حث وقيل لا
 لانه مكره في الدخول متارخا في الصحيح انه لا يحث ان كان لا يستطيع الا بمسار
 وقيل حلف لانه دخل هذه الدار فخل انسان او كان على دابة فادخلته قل ان
 يتهيأ له المنع ولم يمنع حث وان كان مكرها ولا يتهيأ له المنع لم يحث وهو على منعه
 من التارخا وفي المساوي الخلاصة رجل حلف لا يبيع قدسه في دار فلان قد
 راكبا او ماسيا او متغلا يحث ولو ادخل مكرها لا يحث وفي الظهيرية رجل
 حلف ان لا يدخل دار فلان فدخلها حافيا او متغلا او راكبا او ممولا بامر من
 وفي الخامسة هو الصحيح م وهذا اذا احتمله انسان او ادخله مكرها فاما اذا
 هدده بالدخول فدخل فقد صدقه فدخله المشايخ مرحب ايضا بعضهم قالوا
 لا يحث وبعضهم قالوا ان اسمه الامتناع عن الدخول ومع هذا دخل يحث ان
 لم يمكنه الامتناع عنه لا يحث ولو احتمله انسان وادخله وهو راض بقلبه الا انه
 لم يأمر بذلك فقد اختلف المشايخ مرحب فيه وحدث في الروي عن ابي خيفة
 وابي يوسف رج انه لا يحث وفي الجامع الصغير للقاضي هو الصحيح م قتل
 قيس بن هذه المسئلة يجب ان يكون قولها فيما اذا دخل مكرها ان لا يحث وان كان
 امره بذلك يحث وفي الظهيرية وان ادخله انسان مكرها ثم دخل ببدل
 منها اختلفوا فيه والسوى على انه يحث من المحيط ومسئلة الخروج على الثقل

التي ذكرنا في مسئلة الدخول قبل هذا امن الكافي حلف لا يسكن هذه الدار والبيت
 والمحلة فخرج منها واهله ومثاعه فيها وهو يريد ان يعود اليها حث عندئذ لان
 يمينه انعقدت على السكنى الذي كان والسكنى بنفسه ومثاعه واهله فيبقى ساكنا
 لبقاء اهله ومثاعه فيها عرفا وهذا لان السكنى عبارة عن الكون في مكان على سبيل ^{استقرار} الاستقرار
 والدوام فالجالس في المسجد لا يعد ساكنا والكون في مكان على سبيل الاستقرار والدوام
 يكون بهذه الاشياء وهذا اذا كان الحالف ذاعيا لفا كان في عيال غيره او كان ابنا
 كبير ايسكن مع ابيه او كانت امرأة لا يحث بتلك المثاع لان المعتبر هنا سكونه فقط قالوا
 هذا اذا كانت اليمين بالعربية فان قال بالفارسية من برين خانه اندر نباشم فخرج ^{بنفسه}
 بعزم ان لا يعود لا يحث وان خرج بعزم ان يعود حث من التارخانية وفي الظهير ^{ية}
 قالوا لهذا اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية بان قال باين خانه اندر نباشم
 فخرج بنفسه على قصد ان لا يعود لا يحث وان خرج على قصد ان يعود يحث من الحاو ^ع
 وفي الجامع الاصغر قال عليه كذا اكرتوا مشب برين خانه اندر باشي فخرجت مع زوجها من
 ساعتها وباتت معه قال ان اراد بذلك ان تنقل بمثاعها ومثاعها فانه يحث وان اراد
 النقل بنفسها لا غير فالتكاح باق فان اشكل على المرأة يحملها فان حلف فحسبه على الله ولا
 مأثم لها وان لم تكن له نية يحمل على الانتقال بنفسها لا غير خصوصا اذا قال اين ده روز اولم ^{قت}
 واذا سمي سنة يستدل به انه اراد الانتقال مع مثاعها قال صاحب الكتاب - ولنا
 في الجواب على عدم النية نظره وفيه ايضا وان كانت معه امرأته فابتن الحزج
 وامتنعت واجتهد فيه فلم تفعل لا يحث ولو خرج ببذنه وقال هذا اردت ^{بحث}
 ولو مكث ساعة في الدار ثم قال هذا اردت لم يصدق قضاء لانه اقر بالحث حين ^{مكث}

منكر لم يصدر بخلاف الأول من المدة اية قال وزوال الملك بعد اليمين لا
 لازم لم يوجد الشرط بقبول اليمين والبراءة باقية بقاء محله بقيت اليمين ثم ان وجد الشرط
 في ملكه انحلت اليمين ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والحمل قابل للبراءة فينزول للبراءة
 ولا تبقى اليمين لما قلنا وان وجد في غير الملك انحلت اليمين لوجود الشرط ولم يقع شيء لاخذ
 الحلية بجمع ولا يبطل بنزول الملك فان وجد فيه انحلت اليمين ووقع المعلق عقبيه و
 الا انحلت ولم يبق ليكرر الا في كل في السرية قال ان فعلت كذا فامرته طلاقه
 امرأته فان تعيب الله من الهداية وان حلف لياثين الصرة فلم يأتها حومات حنت
 في آخر جزء من اجراء حيوة لان البر قبل ذلك مرجو من الكافي لان شرط الحنف ترك
 الاثبات وهذا لا يوفق الاجاد كمالا لان البر قبله مفهوم من الجواهر في الباب الاول
 قال ان حل فلان دارمي ولم اقله فامرته طلاقه حل فلان داره ولم يقله فامرته طلاقه
 لا يحسب لانه يعدر على ملكه الا اذا كان مقصوده انقل عقيب الله حول فاذا لم يعبر بعد
 اوقات موسعة ممتدة الى آخر جزء من اجزاء حيوة من تلخيص الخواص وان حلف ليصر
 دلايا ولم يوقت بدلت وقتا وهو على حيته ما لم يموت او يموت فلان ويشق له ان يوصي
 بها بعد موته ومنه ولو حلف بطلاق امرأته تكتا ان لم تفعل كذا وكذا ولم يوقت له
 وقتا ماتت قبل ان يعلمه وقع عليها الطلاق قبل ان يموت ولا ميراث للزوج ولو مات
 الزوج ونسي المرأة لم تطلق وكان لها الميراث لانها تقدر بان تفعل ما حلف عليه
 من العتابة ولو قال والله لا فعل كذا او لا فعل كذا او قال الا فامرته طلاقه فان برأ
 فعل ذلك والآن بعد الناس من الصفة باع مباحورة فطالها ما تمن فلم ينف
 فقال الله له اني امرت طلاقا لا يحسب ما دام حيايين الا اذا اراد الفرار من

النافع حلف ليفعلن كذا ^{فعله مرة} بوجه يمينه لانه يعد فاعلا بفعله مرة واحدة ولا
 يعد تاركه الا بتركه في العمر ^{من فاعل} من فاعل ^{الناطقي} ويمين العقد على ثلثة اوجه موقت
 ومؤبد ومجهول مبهم : فاما الموقت فهي ان يقول والله لا فعلن كذا الى شهر ^{حش}
 في يمينه وعليه الكفارة : واما المؤبد ان يقول والله لا فعلن كذا ابد ^{حش} فتمت
 في يمينه وعليه الكفارة : واما المجهول المبهم ان يقول والله لا فعلن كذا او يقول
 والله لا فعلن كذا فاما قوله لا فعلن فحكمه حكم المؤبد فتمت فعل حش في يمينه وعليه
 الكفارة واما قوله لا فعلن فله في ذلك الى الرمي فاذا مات ولم يفعل فانه يحش
 مع الموت ولزمته الكفارة والطلاق والصاق في ذلك نسوء من التهذيب ولو
 يفعطن كذا او ان لم يفعل كذا فامرأة طالق ولم يوقت وقفا مدة عمره مدة فعله
 ولا يحش حتى مات او فعل ذلك الشيء هو ذكر في الجامع انما يحش عند ^{سيف} ^{سيف}
 بهلاك ذلك الشيء كما في مسئلة الكوز من الواقعات الحسامية رجل حلف لا ^{كل}
 فلانا وفلان فهذا على ثلثة اوجه اما ان نوى ان يحش بكلام كل واحد منهما او نوى
 ان لا يحش حتى يكلمها او لم ينو شيئا في الوجه الاول اذا كلم احد هما يحش لانه نوى
 ما يحمله وفي الوجه الثاني لا يحش ما لم يكلمها لانه نوى حقيقة ما كلم به وفي الوجه ^{الثا}
 كذا لك من الناصري اذا قال كل من دخل هذه الدار فامرأة كذا او لم ينو نفسه فعلى
 الروايتين والاصح انه لا يدخل الحالف الا اذا دلت الدلالة من البرهانية رجل قال
 لامرأة ان اعطيت من خطي احد افاقت طالق ونوى بذلك امها خاصة صدق ^{بها}
 لا قضاء ولو قال ذلك بالفارسية وقال الكرسي رادي لم يصدق لان ارادة الناص
 من العام في العربية لا في الفارسية ^{من الكرسي} قال لها ان اعطيت من خطي احد ^{بها}

طلق ويؤى ذلك أنها حاصصة صدق في إرادة القضاء وتو قال بالعارسية أكرسى
 وهي لم يصدق لأن إرادة الخاص من العام بالعارسية لا بالعارسية من الواقع
 الحاصصة ولو قال ذلك بالعارسية وقال أكرسى رادى لم يصدق لأن إرادة
 الخاص من العام في العرسية لا بالعارسية من الخاص وحلف لا يدخل هذه اللغة
 جملة إنسان أو كان على رتبة فادخلته قال إن كان يتهدى له الميع ولم يمع حنت و
 إن كان مكرها ولا يتهدى له الميع لم يحسب وهو على عيسى من المحيط والصحيح أنه لا
 إن كان لا يستطيع الإمساك من الطهيري وحلف أن لا يدخل دار من دخلها
 حايا أو متعلا أو ركنا أو مجولا أمره حنت من الحاشية هو الصحيح من المحيط
 وحده إذا احتمله إنسان وأدخله مكرها فاقامة أدهد به بالك حول قد حلف نقلا
 بعد احتساب المشايخ روح منه الصانعهم قالوا لا يحسب وتعلمهم قالوا إن إنكس
 الأسراع عن الدور ومع ذلك ادخل يحسب وإن لم يمكنه الامتناع عنه لا يحسب
 ولو احتمله إنسان وأدخله وهو راضٍ لعنه الآدم لم يأمره بذلك فقد اختلف
 المشايخ فيه روح وحداد في المسوق عن أبي حنيفة والي يوسف روح امتلا يحسب
 وفي الجامع الصغير العتاني هو الصحيح من المحيط إذا حلف ليقتصر حتى فلا يوم الجمعة
 أو قال إن لم ادع إليك حلفت يوم الجمعة فكذا إمامات ثلاث قبل يوم الجمعة لطفت اليهم عند
 الخايعه ومحمد روح من الخلاصة إذا حلف ليؤمن حق يوم كذا فعاب رب الدين لم
 ليؤيه حقه لا يحسب في العتاني ما في السنين وفي ما في الدول يرفع الأمر إلى القاضي
 ويدفع إليه فالدفع السد كالدفوع إلى المحلوف عليه قال القاضي الإمام هو
 الصحيح ولو كان رب الدين حاصرا لكنه لم يقبل أن وضعه بين يديه بحيث لو أراد

ان يقبض فقبل يده اليد لا يحنت وبوريه ومنه وفي فوائد تسمى الاسلام
 اقصر حلفت يوم العيد فكذا ولم يجعلوا هذا اليوم يوم العيد في مصر وفي مصر آخر
 عيد اقال يعتبر هذا في حق مصر الخالف وفي جميع البلاد ان اذا لم يخلف من
 الايضاح اذا حلف ليقضين من فلان حقه اولياً حذراً او ليقضين فاحذ
 بنفسه او وكيله او اخذها من ضامن عنه او محال عليه بامر المطلوب بركا
 قبض وكيله مضاف اليه فيكون قابضاً معنى وكذا اذا اخذها من وكيل
 المطلوب او وكيله بامره لانه قبض من المطلوب معنى وكذا لك لو حلفت ليعطيك
 فلانا حقه فامر غيره بالاداء او احاله فقبض برأى ان كان ذلك بغير امره
 ولو كان المطلوب حلف ان لا يعطيه فاعطاه على اخذ فسد الوجه وحنت
 من الخلاصة المديون اذا حلف ليوفين حقه يوم كذا فغاب رب الدين
 فلم يجده ليوفيه حقه لا يحنت في الفتاوى في باب السين من العتابة
 حلف لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبضه من وكيله حنت لان وكيله
 نائب قبض عنه ولو قبضه من متطوع لم يحنت وكذا الوقيص من كليل او من الجحش
 عليه وان كان الطالب احوال عليه رجلاً ليس له على الطالب شيء فقبض
 الرجل حنت لانه وكيل الطالب في القبض وقبض وكيله كقبضه هذا اذا كانت الجرا
 بعد اليمين فان كانت قبلها لا يحنت من المضمرات قال محمد رح في الاصل لو قال
 والقرآن لا يكون يمينا ذكره مطلقاً والمجني فيه وهو ان الحلف ليس بمعاقب فصار كقوله
 وعلم الله وقد قيل هذا لغرضها انهم امان في زماننا يكون يمينا وبه ماخذ واما من رقت
 وقال محمد ان من مقال الرازي رح لو حلف بالقرآن يكون يمينا وبه اخذ جمهور الشافعية

وقيل انما لا تستعقد اليقين بالقرآن لان في القرآن ما لا يصلح الحلف به من الحادي
 حلف بالقرآن يكون يمينا من الغيبة قال والله العزيز الحكيم لا افعل كذا فلهذا يمين واحدة والله والعز
 وليكم نعمة ايما قال في الجامع الصغير والله والرحمن والرحيم لا افعل كذا فلهذا يمين واحدة وهكذا روي في نسخة
 روح وهو المختار لان هذا واو القسم فكانه قال والله وسكت ثم ابتداء والرحمن
 لا افعل كذا فلهذا يكون يمينا واحدة فكذا هذا من الغيبة الايمان بالله اذا
 كثرت تدخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن هذه الجميع قال شهاب الأئمة
 روح هذا قول محمد روح وهو المختار عندي وعن أبي يوسف روح يتدأخل ولا يغتنق
 به اذا حنث في ايمان كنية لزمته بكلمتين ككارة من الاسرار في كتاب الصلوة في
 بيان مسائل السفران الشرط الاول في اللغة لبان حال القصر والتاني للعلوبه
 الأيبري امت اذا قلت لامرأئت اذا دخلت الدار فانت طالق ان قلت زيدا
 فانت طالق بالكلام لا بالدخول وانما الدخول لبيان حال الطلاق المعلق بالكلام
 حتى ان الطلاق قط لا يقع في هذه بالدخول وانما يتعلق بالكلام لكن بعد الدخول
 من الغيبة نفي وقول الجاهل بالله ونجدا وبيغا مبر هذا الكلام فيه خطر عظيم لا
 يسوي بين الله تعالى وبين النبي صلى الله عليه وسلم قال واعلم ان الحلف بغبر الله لا يجوز ثم
 ترى الجاهل يحلف بروح الامير وبجيوتة وبراسه والذئب يقول هذا كانه لم يتحقق
 اسلامه بعد فان ما دال اسلام تعظيم الله تعالى وتعظيم امره وكذا من يقوم في الصف
 فيقول اعطني كذا بحق ابي بكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي بكر اعظم من ان يبايع
 بخمسة اماء وهذا اكلم استخفاف بالدين واستهانة بجرمة الاسلام من النساء
 ولو قال نجداي ونجاك باي تو يكفر وفي السراجية ويوافقي طهير الدين المرغيناني

ولو قال بخاري وبيان وسر تو فيه اختلاف المشايخ راجع وفي التحبير قال لا خيراً
وسر تو يكفر لانه شرك والله اعلم **كتاب الحدود** ^{السنة}

من الغياثية تزوج بخارمه ودخل بها يجب الحد عند الجيب يوسف ومحمد راجع

قال الفقيه ابو الليث راجع وبه نأخذ قال الصدر الشهيد حسام الدين راجع

ونحن نأخذ بهذا القول اتباعاً لقوله والولد غير ثابت النسب ولا يرث منه

في الفداء زنى بخارية ابيه او امه او جدّه او جدته وقال خلست انها مخل

لي وقالت علمت انه حرام ودرى الحد عنهما بلا خلاف لانه بطنه تمكنت الشبهة

في تمكينها لكونه تبعا لفعله وكذا في عكس هذا عندهما اما عند ابي حنيفة راجع يجب

الحد عليه ودرى عنهما لان فعله ليس يتبع تمكينها فلا يتمكن الشبهة في فعله بظنهما

الموجب للشبهة في حقهما الاقرار الموجب للحد اربع مرات في اربع مجالس المقر

القاضي هو الصحيح لو اقر عند القاضي في مقام واحد اربع مرات لا يجحد حتى يردّه

ويقر اربع مرات مع الرد في كل مرة فان والما ذلك في مكان واحد بعد رده اربع

مرات وان كان في ساعة واحدة فعليه الحد كذا رواه هشام عن ابي يوسف راجع

وعن ابي حنيفة راجع ان المجالس المختلفة ان يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر القاضي

ثم يرجع فيقرأ قراوا مستقبلين في الواقعات انما طلق اقربا زنا او بشيء من الحد ودرى في سكر

لا يجحد بخلاف ما اذا انشاء لان الانشاء غير محتمل الاقرار محتمل في نوادر ابن رستم ^{مجهول}

راجع اذا اقر في سكره انه قد فسد ^{مجهول} ولا يسأله متى زنى ويسأل

ذلك عن الشهود في الشر راجع والاصح انه يسأله في الاقرار ايضا متى زنى فربما يفعل

في صغره واقارعه عند غير القاضي ليس بشيء والمحبوب لا يجحد بالاقرار وبالشهادة ^{المنصي}

يحد والشرط التي تغني بها احصان الرجم ستة في اربع منها اجماع وهي البلوغ
والحرية والاصابة بحكم نكاح صحيح والعقد وفيما اختلفوا فيهما احدها ان يكون كل واحد
منهما مثل صاحبه وقت الاصابة والثاني الاسلام وكلاهما شرط عندنا خلافا للشافعية
رج اذا قال شهود الاحصان تزوج امرأة حرة ودخل بها اكتفى بقولهم عندنا ^{خفيف}
وابي يوسف سرح وعند محمد سرح لابد واجمعوا انهم لو قالوا تزوج امرأة ^{معه} حرة
او باضعها اكتفى به ويثبت الاحصان بقول محمد رج الدخول اسمه مشرك
براد به الوطء والملاقات فعلى القاضي ان يسألهم ليكون اقدامه على الامر
بصحة وهما يقولان الدخول المضاف الى النساء بحرف الباء يراد به الجماع لقول
من سائلكم اللاتي دخلتم بهن ط لو كانت المرأة امه ودخل بها زوجها لم
المولى فالم يدخل بها بعد العتق لا يكمل الاحصان بالاتفاق ط واذا شهد الله
عليه بالزنا وهو منكر ثم اقر بطلت الشهادة فيؤخذ بحكم الاقرار لانها تقبل على
فاذا اقر فقلنا شرط القبول وقال محمد سرح ما لم يقر اربع مرات لا بطلت الشهادة
فاذا اقر اربع مرات بطلت الشهادة يؤخذ بحكم الاقرار حتى لو رجع في رجب
وبه اخذ الطحاوي رج ط سرجل زنى بامرأة وانفصاها ان كانت المرأة صغيرة
لا تجماع مثلها فان كان الانفصاء انفصاء يستمسك معه البول لاحد عليه لكنه
عليه ثلث الدية والعقر بالاجماع وان كان انفصاء لا يستمسك معه البول
عليه وعليه دية كاملة بالاجماع والذي اذا زنى بحرية مستأمنة يجب له
الذي بالاجماع المكره اذا زنى مطاوعة لا يجب الحد على المكره بالاجماع
العامل اذا زنى بتبعية او مجنونة فيجب الحد على الرجل بالاجماع من الغواصة

تساوي الزوجين عقلا وبلوغا وحرية واسلاما عند الرقاع بكتاب صحيح من جهة
الرجم عندنا وعند المشافعي رحمه الله الشرط هو الاصابة بكتاب صحيح لا غير من سريته
واحسان احد الزانيين ليس بشرط في احصان صاحب بذكر واحد منهما يحد
نفسه ان كان محصنا برجم وان كان غير محصن يحد من الهداية وفي المحرز ان
لا يعتبر الا حراز بالمحافظة هو الصحيح لانه محرم بدونه وهو البيت وان لم يكن له باب
او كان وهو مفتوح حتى يقطع السارق منه لان البناء لقصد الاحراز لانه لا يجب
القطع الا بالاخراج لقيام يده قبله بخلاف المحرز بالمحافظة حيث يجب القطع فيه
كما اخذ لزوال يد المالك بمجرد الاخذ فتم سرقة ولا فرق بين ان يكون الحفظ
مستيقظا او نائما والمنافع تحتمل اوعنده هو الصحيح لانه بعد النائم عند متاعه حافظا
في العادة وكذا في الكافي من الكافي اذا قذف الحي فقد الحق العار بالمقذف
قصد او بالولد تبعا فاما مات المقذوف بطل حقه القسدي بطل الضمني ضرورة
بقاء التابع ببقاء المتبوع من الجواهر رجل قال لآخر اي سك حرام زاده فقال حرم
زاده قذف بوردا ورااكر درست كنه شاد تا زيان من الكنز يا حرام زاده عزير
من حاشية الكنز اي اذا كان بريما قذف به وان كان معروفا بما قذف به
فلا حد ولا تعزير كذا في الكشف من الحاوي يا ولد الحرام لا يعزرك من القنية وثقا
لاخر يا حرام زاده لا يجب حد القذف قال رضي الله عنه وقد كتبت انه لو قال ذل
الوالد لولده يجب التعزير من شرح الطحاوي ثم حد القذف انما يجب على القاذف
اذا كان القذف مصرحا لا كناية كما اذا قال يا زاني او يقول انت زاني من النساء
وانما يجب الحد على القاذف بالقذف اذا كان المقذوف محصنا وشرائط هذا

الْأَخْصَانِ خُمَةَ الْحَرِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَقْلَ وَالْبُلُوغَ وَالْعَقْدَ عَنِ الزَّوْجِ أَنْ
 مِنْ نَرَى ثُمَّ قَدْ هَ انْصَاتَ بِالزَّوْجِ مَلَا حِدَ عَلَى قَدْ هَ فَإِذَا طَلَبَ الْمُقْدُوفَ بِالْحَدِّ
 أَمْرَ الْحَاكِمِ بِضَرْبِهِ فَأَمَّا وَعَلَيْهِ تَيَابِرٌ وَلَا يَصِحُّ عَقْوُ الْإِمَامِ وَلَا عَقْوُ الْمُقْدُوفِ عِنْدَ
 ابْنِ حَبِيبٍ وَمُحَمَّدٍ رَاحٍ وَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ يَصِحُّ عَقْوُ الْمُقْدُوفِ عَنْ الْحَدِّ وَأَنْ صَاحِبُ
 عَلَى مَالٍ فَاَلْمَالُ مُرْدُودٌ - وَلَهُ أَنْ يَطَالِبَهُ بِالْحَدِّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ وَارَادَ
 يَسْتَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَا يَسْتَحْلِفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ سَائِرِ خِلَافَةِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَإِنْ
 ادَّعَى الْقَاذِفُ أَنَّ شَهْدَهُ غَيْبٌ وَيُطْلَبُ التَّاحِيلُ مِنَ الْحَاكِمِ يُؤْجَلُهُ - وَإِنْ
 ادَّعَى أَنَّهُ حَصُورٌ فِي الْمَصْرِ اجْلُدْ الْحَاكِمَ إِلَى قِيَامِهِ مِنَ الْمَجْلَسِ - وَبِمُزْمَدٍ يَبْعَثُ إِلَى
 شَهْدِهِ فَخَضْرَمُ إِلَيْهِ رَحَقَ الْحَصُومَةِ لِلْمَقْدُوفِ حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَائِبًا - وَإِنْ كَانَ
 الْمُقْدُوفُ مَيِّتًا فَالْخُصُومَةُ لِمَنْ رَاحَ الْعُدُوعُ فِي نَسَبِهِ وَيُقِيمُ الْقَاضِي حُدَّ الْقَذْفِ
 بِعِلْمِ نَفْسِهِ - وَلَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَيُسَوِّدُ الْإِمَامُ دُونَ الْمُقْدُوفِ
 مِنَ الْكَافِي وَيُفَرِّقُ عَلَى الْعَصَاةِ لِمَا مَرَى حُدَّ الزَّوْجِ وَلَا يَجُوزُ عَنْ تَيَابِرٍ لَا نَسَبِهِ وَهُوَ
 الْقَذْفُ غَيْرُ مُقْطُوعٍ بِرَاحِمَالٍ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا فَلَا يُقَامُ عَلَى الشَّدَةِ - مِنَ الْمُخْمَرَاتِ
 وَإِذَا نَذَرَ الرَّجُلُ رَجُلًا مُحْصَنًا أَوْ امْرَأَةً مُحْصَنَةً بِصَرِيحِ الزَّوْجِ وَالْمَقْدُوفِ بِجَاهِ الْوَقْفِ
 الْقَاذِفُ بَيِّنَةٌ عَلَى مَا قَدْ هَ وَأَقْرَبُهُ الْمُقْدُوفُ وَفِي حُدِّ الزَّوْجِ فَجَعَلَ الْقَاذِفُ
 عَنْ إِيْمَانِهِ الْبَيِّنَةُ حُدَّ تَمَانُونَ سَوَاطٍ مِنَ الْخَنَافِي وَلَا يُقَامُ حُدَّ الْقَذْفِ إِلَّا بِطَلَبِ الْمُقْدُوفِ
 وَلَا يَنْصَلُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ الدَّعْوَى - وَمِنْهُ أَيْضًا وَازَاوَحَلَ الْحَرَجَ جَمَاعَةً فَوَلَّى بَعْضُهُ
 الْأَخْذَ قَطَعُوا جَمِيعًا قَالَ رَضِيَ هَذَا اسْتِثْنَاءً - وَالْفَيَاسُ أَنْ يَقْطَعَ الْخَامِلُ وَحْدًا
 وَهُوَ قَوْلُ نَرْجُحُ - مِنَ الْكَافِي وَإِنْ سَرَقَ شَيْئًا وَغَابَ أَحَدُهُمَا وَشَهِدَ شَاهِدَانِ

على الحاضر بسرقة قطع الحاضر في قول المجنفه روح الآخر وتولها وكان يقول أولا
لا يقطع الحاضر لان الغائب لو حضر بما يدعي ان المال له وح يسقط الفسخ عنهما
فلما سرقة الحاضر تثبت بالجهة وما ذكر اعتبار شبهة الشبهة وهي منقطعة عن حيز الغائب
ولو قال سرقت انا وفلان كذا او فلان ينكر يقطع المقر خلافا لابي يوسف روح
من المبسوط فان قال سرقت انا وفلان ابن فلان من فلان ابن فلان كذا
وكذا فاقرب بذلك عند الامام ووصف السرقة واثبتها والمسروق منه
حاضر معه عند الامام والذي اقرا له سرقة معه غائب كان ابو حنيفة روح
يقول أولا لا يقطع ما لم يحضر الآخر ثم رجع وقال يقطع المقر ولا يلتفت الى غيبة
الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد روح فوجه قوله الاول انه تمكنت في هذا ^{القطع}
شبهة لان الغائب لو كان حاضرا عسى يدعي معنى يسقط الحد عن نفسه وعن
صاحبه . ووجه قوله الاخر ان هذا اقوار على نفسه ولا تهمة فيه فيقام
عليه الحد . ومنه ايضا قلت ارايت الرجل يقول قد سرقت من فلان وفلان
ثوبا واحدا الرجلين غائبا والاخر شاهد يدعي ذلك الثوب ويخامهم هل
يقطع السارق قال لا لان الغائب لو كان حاضرا بما يدعي بجهة يسقط عنه
الحد اي عن السارق فاذا كان غائبا ورث ذلك شبهة فلا يقطع . فرق
بين هذا وبين ما اذا قال سرقت انا وفلان وفلان غائب فانه يقطع في قول المجنفه
روح الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد روح لان هناك فعل الحاضر تم سرقة
وهنا لم يصير سرقة في حق الغائب والفعل فعل واحد فاذا لم يصير بعضه سرقة
سقط الفسخ . ومنه ايضا وان علم ان قصد ه كان سرقة الخلى يقطع . م . وذ

في الكتاب من جملة ما يقطع بحضومه عندنا صاحب الربوا ويحتمل ان ارد به سراجا
 مع عشرة دراهم بعشرين درهما وقبض العترة في جاء سارق وسرق العشرين
 منه ينزع السارق بحضومه عند علمائنا الثلاثة ربح من الكافي والمستورع و
 النعاص وصاحب الربوا والمستعبر والمساجر والمضارب والمستبضع والناظر
 على سوم التراء والمرقوق وكل من له يد حافظة سوى المالك كالأب و
 الوصي ان يقطع السارق منهم ويقطع بحضومه المالك في السرقة من هؤلاء
 وكذا في الهداية ايضا ومنه ايضا ومن سرق شيئا من حمام او ديت اذن له من
 في دخوله لا يقطع لاحلال الحرر بالاذن في الدخول ويدخل في ذلك حوايس
 التجار والحمامات الا اذا سرق منها ليلا لانها بُنيت لاحتراز الاموال واختلال الحرر
 به ضرورة وهو مختص بالنهار ومن الكافي ولو طيح امرأة في دبرها او لاط
 بقلم لا يحد عند ابي خيفة سرح ويغزرها ويودع في السجن حتى يتوب وعندها
 وهو احد قولي الساقع سرح يحد حد الزنا فيجلد ان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا
 واقفقت الصحابة مرض على انها ليست نزا ما اختلفوا في موجبها فعن الصدوق
 يحدان بالذرة وعن عتي ررض يجلد ان او يرحمان وعن ابن عباس ررض
 يكسان من اعلى المواضع ويتبعان بالحجارة وعن زبير ررض يحسان في
 اثنتي المواضع حتى يموتا قتلاء وعن يعقوب يهدم عليهما جدارا من الحديد
 وما رواه محمود على السياسة والوحيفة سرح يوجب التعزير ويفوض السياسة
 الى الامام وكان للامام ان يقتلها اذا اعتاد اذلك واختلف الصحابة في حمل
 على طريق السياسة لا على الحكم وقال ان اختلفا فهم اتفاق على اصل الاهلاك

يجب علينا الاتباع فيما اتفقوا فيه وهو الاهلاك من الحص ولان الصحابة
 من اجمعوا على حده واختلفوا في وجوبه من الكافي وما رواه الشافعي رحمه
 الله قال في فاعل ومفعول اعتماد ذلك وعندنا من يمتنع به لك يقتل سياسة
 من المفترقات وعن علي رضي الله اذا شرب سكر واذا سكر هذى فاذا هذى افترى
 حد المفترى ثمانون جلدة وكان ذلك بحضور من الصحابة مرض فلو حمل الاجماع
 بام من الذخيرة في المأوى اذا اتخذ من حجر او شوك حظيرة وجمع فيها
 اغنام وهو نائم عند هاتين ساقها وذكره ايضا قال محمد رحمه الله واذا جمع في
 ليرة او في غير حظيرة وعليها حافظ او ليس عليها حافظ ان جمعها قطع ساقها والصحيح ان
 بها في مكان اعد لحفظها فسرق رجل منها فعليه القطع سواء كان منها حافظ او
 لا الذخيرة واذا سارق السارقة على المالك هذا الفصل على ثلثة اوجه
 اول ان يرد السارق السارقة على المالك قبل المرافعة الى الامام وفي هذا الوجه
 قطع على السارق شهيدان يشهد عليه بالسارقة ولم يشهدوا. واما اذا لم
 يظهروا واما اذا شهدوا فلا بد من الشهادة على السارقة لا تقبل بدون الدعوى
 ان الشهادة بالسارقة شهادة بالمال المسروق منه والشهادة بالمال لا تسمع بدون
 الدعوى والدعوى السارقة من المالك بعد ما وصل اليه المال لا يلج لانه لا يدعي
 نفسه مالا جهده الدعوى وانما يدعي القطع والمسروق منه اجنبي عن القطع فصا
 عواه السارقة في سرق القطع ودعوى اجنبي آخر سواء ثم لا يقطع بدعوى اجنبي
 خو وكذا لك بدعوى المالك وروي عن ابي يوسف راجح في النوادر انه يجب
 لقطع على السارق في هذه المسورة وما قاله ابو يوسف راجح قياسا وما ذكره الحسن

وجه القياس في ذلك ان القطع ^{حق} الله تعالى على الخصوص فيستوفى من غير دعوى العبد ^{الحق}
 الزمان وحده شرب الخمر وجه الاستحسان ان القطع وان كان حق الله تعالى على الخصوص
 الا ان ثبوته في مسمى حق العبد في المروق ولهذا اذا شهد شاهدان على رجل بالسرقة
 من شخص بعينه والمسيهود له يكون السرقة لا تخرج على السارق لهذا لان القطع في ضمن حق
 العبد في المروق وحق المروق منه في المروق لم يثبت لما انكر السرقة فلا يثبت
 ان القطع الذي في ضمنه « وانما قلنا ان حق المروق منه في المروق هنا لم يثبت
 لان ثبوته بالبيينة بناء على خصومة صحيحة وخصومة المروق منه بعد وصول
 المروق اليه لا تصح فلم يثبت كون المروق ملكا للمروق منه بهذه البيينة
 فلا يثبت ما في ضمنه من الهداية ومن سرق سرقة فردها على المالك قبل
 الارتجاع المدا إلى كم لم يقطع .. وعن ابي يوسف ربح انه يقطع اعتبارا بما اذا رده
 بعد المرافعة وجه الظاهر ان الخصومة شرط لظهور السرقة لان البيينة انما
 جعلت حجة ضرورية قطع المنازعة وقد انقطعت الخصومة بخلاف ما بعد المرافعة
 لانتهاء الخصومة لحصول مقصودها فتبقى تقديرا من كشف العوامض الاصل ان رد السرقة
 على صاحبها قبل الخصومة يمنع الحد استحسانا ومثبته لجعل عمله بياضا هذا الاصل من
 المسائل رجل سرق من آخر الف درهم فلم يرفعه الى القاضي حتى ردها عليه ثم
 الى القاضي واقام البيينة على السرقة فانه لا يقطع به استحسانا لان لا يقطع وان كان ^{الله}
 الا ان وجوب القطع لله تعالى في ضمن ثبوت الحق للعبد في المروق ولهذا اذا
 شهد شاهدان على رجل انه سرق من فلان كذا او اقر السارق بذلك وانكر
 المروق منه السرقة لا يقطع لان المروق منه لما انكر السرقة لم يثبت حق العبد في المروق

فلا يثبت في ضمنه من حق الله تعالى فيثبت ان حق الله تعالى في السرقة متضمن حق
 العباد ولم يثبت هنا حق العبد في المسرورق لان كون المسرورق ملكا ^{للمسرورق}
 منه انما يثبت بالبينه بعد صحة الخصومة ولا صحة للخصومة بعد وصول المسرورق
 الى المسرورق منه فلم يثبت حق العبد في المسرورق فلا يثبت ما في ضمنه من
 حق الله تعالى من الكافي ومن سرق سرقة وردّها على المالك قبل الاتّفاق ^ع
 الى الحاكم لم يقطع. وعن ابي يوسف رح يقطع كما اذا ردّها بعد المرافعة ^{لها}
 انه لا قضاء الا بعد ثبوت السرقة ولا ثبوت الا بالشهادة لعدم الاقرار ولا
 شهادة بلا دعوى ولا دعوى بعد ما وصل المسرورق الى المسرورق منه وانما يدعى
 القطع وهو اجنبى عنه ولا قطع بدعوى الاجنبى كذلك عواء من مختص ^{بالحاج}
 الكبير الاصل ان الخصومة شرط في السرقة ومتى سقطت الخصومة سقط ^{القطع}
 اذا ردّ السارق المسرورق قبل المرافعة الى القاضي سقط استحقاقه لانه لم يبق له
 قبله دعوى من شرح الرقاية واذا ردّ المسرورق الى مالكه قبل الخصومة
 لا يمكن الدعوى فلا تظهر السرقة. وعند ابي يوسف راح يقطع منه. اعلم
 ان الدعوى شرط لظهور السرقة وتقطع اليد وان كان من حقوق الله تعالى
 من الذخيرة ولو رمى السرقة الى خارج الدار فاحذها صاحبها لا قطع على
 واحد منهما. وكذلك لو ان الداخل تناول صاحبها خارج الدار ثم خرج و
 ذهب لم يقطع واحد منهما. وعن ابي يوسف رح ان الذي راح اذا دخله في
 الدار وناوله الدار لا قطع على واحد منهما اما الدار فلا تملك يوجب منه
 الاخراج من الحر. واما الخارج فلا تملك من الحر الا انه لم يملك ^{خل}

في الحرز فاما اذا كان الدخول اخرج يده من الدار مع السرقة فمأولها صاحب يجب
 القطع على الدخول لانه وجد منه الدخول في الحرز والاخراج عن الحرز فتمت السرقة
 في حقه ولا قطع على الخارج لانه لم يوجد منه الدخول ولا الخروج. وكثير من مشايخنا
 سرح اخذوا يقولون ابي يوسف ربح وقالوا ما ذكره محمد سرح في الكتاب محمول على ما اذا
 يخرج الدخول يده مع السرقة من الدار فاما اذا اخرج يده يجب القطع على
 الدخول كما هو قول ابي يوسف ربح وفي القدر ربح عن محمد سرح ايضا ان الدخول
 اذا اخرج يده من البيت مع السرقة فمأولها صاحب ان عليه القطع. وعن
 ابي يوسف سرح رواية اخرى ان الخارج اذا ادخل يده واخرج المتاع كان
 عليه القطع لان الدخول ليس بمقصود بعينه بل المقصود هو الاخراج وقد
 وجد من الحميدي لانه اخرج المال من الحرز وهو المقصود دون هتك الحرز
 فلا يشترط الدخول لان الدخول انما شرط لاجل الغير وهو اخذ المال فاذا
 وجد ما هو المقصود لم تعتبر الوسيلة. من الذخيرة قال الا يرى انه لو ادخل
 يده في جوف واخذ المتاع او ادخل يده في صندوق الصير فيجب القطع وان لم
 يوجد الدخول لما وجد الاخراج. من شرح المجمع قال ابو يوسف سرح اذا
 نقب اللص البيت ودخل واخذ المتاع ومعدا خرج اخرج الدار فادخل يده اليه
 وتناول المتاع منه قطع الدخول والخارج. وقال ابو حنيفة ومحمد ربح لا يقطعان
 كما لو تناول الدخول الخارج ولم يدخ الخارج يده ولا الدخول اخرج يده. وعن
 ابي يوسف ربح فيما اذا اخرج الدخول يده فمأوله الخارج انه يقطع الدخول
 من التهمة ويب ولو دخل الدار واخذ المتاع ورماه الى صاحب له خارج الدار

واستدله الخنا بيج لا يقطعان لانهم يريدون من الخارج والداخل
من الداخل والخارج ولولا ذلك لكانت يد يوسف من وراء الدار من
الخارج ويد يوسف من الدار من الداخل بقطع الخنا بيج ايضا عند
ابي يوسف من يد من شريح الخنا بيج ولودخ واحد منهم وجميع المتاع من
الي صاحبه وانفذ صاحبه لا يجب القطع على واحد منهم لانه لم يخرجها والا
لم يدخلها ولو كانا وحده فرماه الى الخارج ثم خرج واستدله بيج القطع لان
هنا عمل اكثر من واحد ولولا صاحبه لا يجب القطع على واحد منهما لانه لم يخرجها
وصاحبه لم يدخلها وسري عن ابي يوسف من ان قال اذا دخل الخارج يد
واخذ المتاع من الداخل يجب القطع عليهما واذا خرج الداخل يد واخذ
المتاع من الداخل يجب القطع عليهما واذا خرج الداخل يد ونال صاحبه
يجب على الداخل دون الخارج من تحفة الفقهاء ولو اخذ المتاع من
الخارج ونال صاحبه خارج الحرز فلا قطع عليهما عند الجب حنفية من
كيف ما كانا وقال محمد من ان اخرج الداخل يد من الحرز ونال الخارج
يقطع الداخل دون الخارج وان ادخل الخارج يد من الحرز فلا قطع
عليهما وعند ابي يوسف من ان اخرج الداخل يد لا قطع عليه فاما الخارج
اذا ادخل يد واخذ من يجب القطع عليهما لان عنده دخول الحرز ليس بشئ اذا
الساير اخذ المال الحرز من الكافي وان ناله اخر خارج الببت لم يقطع وان
وعن ابي يوسف من ان كان الخارج يد حتى ناله الاخر المتاع فلا قطع
عليهما وان كان الداخل يخرج يد مع المتاع حتى اخذ منه الخارج يقطع الداخل

لا الخارج ربح المحيدي الثاني واذا عقب القس التي مدخل واخذ المال وما ولد آخر
 خارج الست فلا قطع بينهما لان الاول لم يوجد منه احد المال من الخبز لا عدا ربحه ^{معتبر}
 على المال قبل حرره وحيد الثاني لم يوجد منه هلك الخبز لعدم دخوله فيه فلم تتم السرقة
 من كل واحد لان السرقة عبارة عن هلك الخبز واخراج المال لان الاول ان وجد
 الهلك لم يوجد منه الاخراج والتالي لم يوجد منه هلك الخبز ودوي عن
 اي يوسف ربح انه سره وقال ان اخرج الداهل يده ونا ولها الخارج ^{لقطع}
 على الداهل لا الخارج لان الداهل تم منه هلك الخبز وصار المال مخروجا عنه
 فيقطع ولها ربح احد متاعا عدا محوسر فلا يقطع - وان ادخل الخارج يده ^{لها} صار
 من يد الداهل يجب المظع عليهما اما الخارج فلامه وجد منه اخراج المال من
 الخبز فيقطع - واما الداهل فلامه وجد منه هلك الخبز وصار المال مخروجا ^{منه} عنها
 والاعامة على السرقة تخري شري السرقة فيقطع ^{من المحبط} واذا اقر بالسرقة
 مكرها فقراره باطل ومن المأسرين من افنى بصره ^{من التناوخانية} رجلا
 فقبائلا مدخل واحد منهما واخرج سرقة ثم جملاه ان عرف الداهل فقلت
 والا لا قطع عليهما وعرضا من الكبرياء ادعى على آخر سرقة كان على المدعي السنة
 وعلى المدعي عليه اليه يستحب المدعي ان يدعي بلفظ الاخذ دون السرقة ^{كذا}
 يستحب للشهود ان يشهدوا بلفظ الاخذ ويقولوا هذا المال للطالب ذرا الخد
 ادعى انه سرقة فقال كرت ام صر المال ولا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع
 ايضا من الهديس ولو سرق المادون في الدخول من البيت المقسط او صندوق
 لا يقطع ولو سرق جماعة وفيه جميع او ذرهم محرم من السرقة منه لا يقطع ^{الكل}

التماس خائبة في الجامع المحامي سرجلان سرقا فغاب احدهما وشهد شاهدان
 على سرقتهما يقطع الآخري قوله الآخر وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما عن المجهول ان
 اقرب بالسرقعة عند القاضي فيقول سرفت انا وفلان من فلان ووصف السرقعة
 فلان غائب قطع استحسانا ولا ينظر حضور الغائب ولقد يقره المقر له واذا اقر ^{بالسرقعة}
 ثم رجع صح رجوعه ولا يقطع من المهداية ولا يقطع المسارق الا ان يحضر المسرق ^{بند}
 فيطالب بالسرقعة لان الخصومة شرط لظهورها ولا فرق بين الشهادة والاقرار
 لان الحيانة على مال الغير لا تنهرا الا بخصومته وكذا اذا غاب عند القطع ^{بند}
 لان الاستيلاء من القضاء في باب الحد ودر من التزويج واذا انقب البست ^{فنا}
 آخر واخذ المتاع من يده من غير ان يدخل الدار فانه لا يقطع اتفاقا ^{بند}
 وفي المجرم من سرق من بيت المال او الغنمة او المحرم لم يقطع ويقطع بالاقرار مرة
 عند ابي يوسف ربح ولو اقر ثم رجع لم يجب السطع ويضمن بر وعنه ابي يوسف ^{رحم}
 اذا قال اخذت ثم سرقت لم يقطع من قماري التجريد ولو كان في المسارق ^{بند}
 او مجنون او ذور محرم من المالك او شريك في السرقة يدرك القطع عن الكفر
 وعند ابي يوسف ربح ان لم يخرج الصبي والمجنون لا يدرك عن المبايعين وما يستقل
 به القطع في السرقعة يسقط الحد هنا وان كان فيهم صبي او مجنون او ذور محرم ^{بند}
 عليه من الكافي واذا اقر بعد بسرقعة عشرة دراهم تقطع يده ويرد المال على المسرق ^ق
 منه والمستئلة على وجوه لانه لا يخلو اما ان كان ما ذونا او مجنونا والمال قائم في يده
 او هالك فان كان ما ذونا يصح اقراره في حق القطع والمال فيقطع ويرد ^{المال}
 على المسروق منه ان كان قائما وان كان هالك لا ضمان عليه صدق مولا

او كذب لا ان القطع والتمس لا يثبتان وان كان مجبوراً والمال صالكت يقطع ^{في}
نصب كذبه مولا او صدقه وان كان مأثماً وصدقه مولا يقطع عندهم ويرد
المال على المبرور منه ان كذبه وقال المال مالي قال ابو حنيفة راح يقطع ^{في}
والمال للمبرور منه وقال ابو يوسف راح والتابعي راح يقطع مده والمال
للمولى وقال محمد راح لا يقطع والمال للمولى وقال سفيان راح يصح امراره
بالمال ان كان مادواً والمال الاقرار من التجاره وهو ما ذون فيها وان كان
مجبوراً لا يصح امراره بالمال ايضاً لانه امر مما تنص به المولى ولم يصر به نصاً
او دلاله ولا يصح امراره في حق القطع مادواً كان او مجبوراً لان عنده
لا يصح امراره بعد على نفسه بالحد والقود لانه فسق به نفسه وطهره ^{مال} وذا
المولى وامره بالانسان على غيره باطل من السعالي فاما العبد ناقض امره بالدين ^{حق}
نفسه ولهذا يؤاخذ به بعد الحرية غير نادم حتى لا يؤاخذ به في حال
سريته لتمام المانع وهو حق المولى لان موجب اقراره ^{حق} يقع في مال المولى دفناً
او داء ذلك لم يصح امراره في حقه بخلاف امراره بالحد او بالتقصص فانه
يؤاخذ به وان كان موجب اقراره يقع في مال المولى ايضاً من الصياني وان
قامت على المحجور بالعصب لا تقص حتى يحصر وان قامت باستهلاك وديعة ^{شئ}
اصلها امانة فكذلك عند ابو يوسف راح وعند حماد لا يقضي حتى يعق ولا يظلم
بالمال الا بعد العواصا وان قامت على اقرار المحجور بالعصب لم تقبل وان حصر
المولى وان قامت على المادون بالسرقه فان كان المولى حاصراً قطع ولم يصح
وان كان غائباً لم تقطع وتقبل على سرقة مادون النصاب حصر المولى او ما

وكذا على اقراره بان قد بلغ المصاب ام لا أما على المجبور فلا تقبل حتى يحضر المولى ولا
تسمع على اقراره بنا أصلاً من التجارية وعن أبي يوسف مرفوع إذا قال أخذت ثم قال
سرقتم لم يقطع من السراخمية التبذ إذا سرق لم يقطع الأبحرة المولى المولى إذا اقر
بالسرقة على غيبه لم يقطع وأيضا لو اقر خ نفسه قطع ويرد المال إلى المسرقة
منه من الثمن يب نبيذ مجبور عليه أقر بسرقة الف والمولى منكران لم يكن إلا لغني
يقطع اجتماعاً وإن كانت في يده يقطع والمال للمقر وعند أبي يوسف مرفوع يقطع
والمال للمولى وعند محمد مرفوع لا يقطع والمال للمولى وإن كان ما ذوقا في التجارة يقطع
والمال للمقر له بالإجماع من السراخمية أقر بتهمة ي يقطع أدعى أنه سرق فقال كذبتم
هذه المال لا يقطع ولو اقر بعد ذلك بالسرقة لم يقطع المضاكن في الحديد من الهداية وإذا
خرج جماعة مستمين أو واحد يقدر على الامتناع فقصده واقطع الطريق ومنه وشرط القدرة على الامتناع
لأن المحاربة لا تتحقق إلا بالمنعة من الذخيرة قال محمد مرفوع في الأصل القوم من
المسلمين وإن اهل الذمة قطعوا على قوم من المسلمين أو من اهل الذمة الطريق
فقد شرط محمد رجح أن يكونوا قوماً لأن السبب قطع الطريق ولا يقطع الطريق عادة
إلا بقوم لهم منعة من الكافي وشرطان تكون الجماعة ذات منعة لأن قطع الطريق
مصادرون بالنفس والمحاربة إنما تتحقق من له منعة وشوكة من النهاية ثم اعلم
أن لقطع الطريق الذين لهم أحكام مخصوصة شرائط أحد فيها أن يكون لهم
شوكة ومنعة بحيث لا يمكن للمارة المتجاوز منهم وقطعوا عليهم سواء كان بالأسلحة
أو بالعصا الكبيرة والجرح وغيرها والثانية أن يكون ذلك خارجاً إلى المصالح
عنهما فإما في المصر أو بقرب منه أو بين قريتين لا يكون قطع الطريق لأنه لا يبيح

والثالثة ان يكون ذلك في دار الاسلام ^ب والرابعة ان يوجد جميع ما شرط في السرقة ^ب
الصغيرة حتى ان ما اخذ ^ب وما قسم على القطاع اصاب كل واحد عشرة دراهم ^ب يجب
القطع ^ب والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب الاموال من ^ب
وجوب القطع حتى اذا كانت احد هم ^ب درهم محرم منه اوصيا او مجنون لا يجب عليهم
القطع خلافا لابي يوسف مرح ^ب واذا كانت امرأة معهم فضيه رد اباها والا صلح انهما
لا يقطع ^ب والخامسة ان يظفر بهم الامام قبل التوبة وردد الاموال الى اربابها من
التخفة واما قطع الطريق ^ب والبغاة فنقول ان قطاع الطريق الذين لهم احكام مخصوصة
ولهم شرائط ان يكون لهم منعة وشوكة بحيث لا يمكن للمارة المناوئة معهم ^ب وقطعوا
عليهم الطريق سواء كان بالسلاح او بالعصا الكيود والحجر وغيرهما ^ب والثاني ان يكون
ذلك خارج الامصار بعيدا عنها فاما في المصر او قريبا منه او بين مصرين فلا يكون
قطاع الطريق وهو قول ابي حنيفة مرح ^ب ومحمد مرح ^ب معه خلافا لابي يوسف مرح ^ب ^ب
ان يكون ذلك في دار الاسلام على احل دار الاسلام ^ب والرابع ان يوجد جميع ما ^ب
في السرقة الصغيرة حتى ان ما اخذ ^ب اذا ضم على قطاع الطريق اصاب كل واحد ^ب
درهم يجب القطع ^ب والا فلا ويشترط ان يكون القطاع كلهم اجانب في حق اصحاب
الاموال من اهل وجوب القطع حتى اذا كان احد هم ^ب درهم محرم من المقتوع عليه
اوصيا او مجنون لا يجب عليهم القطع عند ابي حنيفة ومحمد مرح ^ب خلافا لابي يوسف ^ب
الحا آخره كما كتب من النهاية ^ب ومنه ايضا فاما اذا كانت تسبى من الشرائط حتى لا يقام
عليهم الحد فانه يحكم بما هو حكم ذلك الفعل بدون قطع الطريق حتى اذا اخذ والمال
لا غير يجب الرد والضيان ^ب وان قتلوا لا يجب القصاص ولا حد حتى اذا قتلوا بالسلاح ^ب

يتكون والآ فلا يقتل الردء والمعين وأن جرحوا ^{ال} يمكن استيفاء القصاص
 يقتل منه والآ فيجب النذران بمن شرح المجمع إذا قطع الطريق ليلا ونهارا
 في المصر أو بين القرى المتقاربة لا يكون قاطعا للطريق استسنافاً ^{من} وفي النية
 وهو قول الشافعي ^س يكون قاطعا لوجود حقيقته :- وعن أبي يوسف ^س
 أنه يجب إذا كان خارج المصر وأن كان بقربه لأنه لا يلحقه الفرث ^س وعنه
 أن قاتلوا نهارا بالسلاح أو ليلا بدار أو بالخشب فهم من ^س من السارخا ^س
 في فصل قطاع الطريق وذكر هشام في زاد مره عن أبي يوسف ^س
 إذا قطع قوم من الرجال الطريق وفيهم امرأة وبأشرت المرأة القتل و
 وأخذت المال دون الرجال أقيم الحد على الرجال دون المرأة وفي السراية
 وهو المختار ^س وقال محمد ^س يقام عليه الحد ولا يقام عليهم ^س وقال هشام
 سألت محمد أرج عن نسوة قطعن الطريق وقتلن وأخذن المال قال
 به تكونن محاربات ^س إلا أني أقتلن بالقتل وأقمنهن ^س من أيتا بيع وإذا ^س
 جماعة ممنعت أو واحد يقدر على الإصناع فقصدها على قطع الطريق إلى ^س
 وما ذكرنا فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليقع التمييز بينه وبين
 السارق فمن شرائطه أن يكون لهم من القوة والخلبة ما يقطع المالك
 من الطريق في ذلك المكان ولا يستمكن بين القرى ^س ولا بين المصرين ^س
 ولا بين المدينتين ^س ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة أيام و
 باليهما فإذا وجدت هذه الشرائط ثبت عليهم حكم قطاع الطريق فهكذا
 ذكره في ظاهر الرواية :- وعن أبي يوسف ^س إذا كان بينهم وبين المصر ^س

سقا وتطعروا الطريق ليلا في المصر لجرمي عليهم حكم قطاع الطريق وعليه القتل
من السراجية فاطع الطريقين الذميج تقطع يده ورجله من خلاف ان يكون
واحد انصاعدا بشرط ان يكون له مشوكه فيقطع بها الطريق وان يكون بينه
وبين المصر مسيره سمره وقال ابو يوسف سرح اذا قطع في المصر ليلا او خارج المصر
اقل من مسيره سفر يجرى عليه حكم قطاع الطريق قال القاضي الامام المنسب الى
الاستيحاب عليه الصلوات من الكافي وان قطع الطريق ليلا او نهارا في الطريق
الكوفة والخيرة او بب القدر شيع لم يلزمهم حد قطاع الطريق استسائنا واخذوا بورد
المال الصالا للفق الى المسحف رادوا وجسوا الارثا بمسح لجرميته والامر في قتل
من قتل مسهما او جرح الى الاولياء وعن ابي يوسف سرح وصو قول الشافعي سرح
بلمسهم حد قطاع الطريق قياسا لتقصر السبب وهو اخذ المال والقتل على وجه
المحاربة وبشرتهم ذلك في المصر اغتبط في الجريمة من المعاصرة ولذا ان
خزاع قطع الطريق انما يكون بقطع الطريق الى آخره من الكثر وان
جرح فقط او قتل فتاب او كان بعض القطع غير مكلف او ذارحم محرم
من المطرع علسه او قطع بعض العائلة الطريق على البعض او قطع الطريق
ليلا او نهارا مصر او بين مصرين لم يجد فاذا اولى وعفا من السراجية انما
بعض القائله الطراوى على البعض لم يجب الحد ويعتد من ولي منهم القتل ان كان
القتل موجبا للقصاص ولو كان في قطاع الطريق صبي او مجنون سقط الحد عن القاتل
من اليسايح وان كان بهم صبي او مجنون يريد به في قطاع الطريق وان كانت
فيهم امرأة فلك ذلك عند ما خلا فالابن يوسف سرح وقال ابو يوسف سرح

ان تغزو الصبي والمجنون باخذ المال فلا قطع على الباقيين ولو تغزو بد الباقيين
اجري عليهم احكام قطاع الطريق وكذلك اذا دخلوا الحرز وسرقوا المتاع وقا
ابوخيفة ومحمد سرح لا قطع على واحد منهم في الوجهين جميعا من التفريد وكل
تعتبر في السرقة من القرابة ونحوها تعتبر هنا وقطاع الطريق اذا كان فيهم صبي
او مجنون او امرأة لا يقام الحد على الكل عندهما وعند ابي يوسف سرح يقام على
الباقيين من الهداية واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد
لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضمرات في التمهيد
وبما ينقطع حد السارق يسقط حد القاطع من شبهة الملك والاهلية دون
شبهة الحرز والخنية لا فتحا لیس بشرط من الهداية وان كان من القاطع
صبي او مجنون او ذورحم محرم من المقلوع عليه سقط الحد عن الباقيين فالملك
في الصبي والمجنون قول ابي حنيفة سرح وزفر سرح وعن ابي يوسف سرح انه
لو باشر العقلاء يحد الباقيون واذا قطع بعض القافلة الطريق على البعض
لم يجب الحد لان الحرز واحد فصارت القافلة كدار واحدة من المضمرات
قوله واذا اخرج جماعة محتجين او واحد يقدر على الاسراع وقصدوا قطع
الطريق الى آخر ما ذكره فلا بد من معرفة شرائط قطع الطريق ليقع التمييز
بينه وبين السارق ومن شرائطه ان يكون لهم من القوة والغلبة ما يقطع
الماتر به من النظر في ذلك المكان ولا يكون بين القرابتين ولا بين
المصريين ولا بين المدينتين ويكون بينهم وبين المصر مسيرة ثلاثة ايام و
لها فيها فاذا وجدت هذه الشرائط تثبت عليهم حكم قطاع الطريق هكذا ذكر في ظاهرها

الرواية: وعن أبي يوسف سرح إذا كان بيته وميت المصراة من مسيرة سفراوة
 الطريق يند في المصراة جري عليهم حكم قطاع الطريق وعليه العقوبة ومن باشر القتل
 واخذ المال ومن لم يباشر سواء من الذخيرة وعن أبي يوسف سرح انه قال ان
 قصد في جوف المصراة بين القرى بالسلاح يقام عليه حد قطاع الطريق
 وان قصد بالخشب والجوار كان بالليل يقام عليه حد قطاع الطريق وان كان
 بالنهار لا يقام وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف سرح في المكابرة
 بالليل اذا لم يقدر احد الدار على الامتناع منهم فهم محاربون وانما بالنهار
 فهم مختلسون حتى تكون جميعا لا يقدر غير السلطات على منعهم قال مالك
 في القرى اذا كان اهل القرية لا يقدر ون على الامتناع منهم محاربون
 من النهاية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله والمراد بالمحاربين
 قطاع الطريق والآية نزلت فيهم من التبريد وكل من خرج للقطع في غير المصراة
 او خشب ولد منعة يقدر ان يدفع عن نفسه فهو محارب اما في المصراة فلا
 لا يي يوسف سرح وروي عنه ان ما يكون فيه بالسلاح كان حرا با وبالليل
 باي شيء كان من المبسوط ولو ان قوما من المسافرين نزلوا في مفازة فجاء قوم
 وكابروهم واخذوا اموالهم يجب فيهم حد قطاع الطريق لانهم كانوا في مفازة
 قدام بلعهم الغوث اذا استغاثوا فيكون اخذ اموالهم في هذه الحالة واخذ
 وامم يسيرون سواء ولو فعلوا وامم يسيرون يجب فيهم حد قطاع الطريق
 كذلك في هذا من التماس خافية وعن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
 لو ان رجلا وثلاثة عرضوا الرجل في سفر واخافوه وشتموا عليه السلام

وقتلوه واخذوا ماله ثم اخذوا فاعطاهم حد القطاع من العنابية وعن الجيوس^{سيف}
 اذا عرف لد في المخازة سرجان او ثلثة فشهروا عليه السلاح فقتلوه واخذوا
 ماله ثبت فيهم حكم القطع من الكافي وعن ابي يوسف سرح في المصر وفيما بين القرى
 اذا قطعوا بالسلاح حد وان قطعوا بالحجر او خشب بها والا وان كان ليلاحد
 لان السلاح لا يلبث فلا يلحقه الغوث واما الحجر والخشب فيلبث فيدرك الغوث
 ويقل الغوث بالليالي قالوا مران فيها على التساوي من النهاية ومن قطع الطريق
 ليلا او فيها وبالامصار الى اخره وبعض المتأخرين قالوا ان ابا حنيفة سرح ابا
 ذلك بناء على عادة اهل زمانه فان الناس في زمانه في المصر والقرى كانوا يحملون
 السلاح مع انفسهم فيندرس مع ذلك تمكن القاصد معه قطع الطريق واخذ المال
 والحكم لا يثبت على الناس واما في زماننا ترك الناس هذه العادة وهي حمل السلاح
 في الامصار فيحقق قطع الطريق في الامصار والقرى وعن ابي يوسف سرح
 ان قصده في المصر وبين القرى بالسلاح يقام عليه حد قطاع الطريق وان قصده
 بالحجر او بالخشب فان كان في الليل يقام عليه حد قطاع الطريق وان كان في النهار
 فلا وجه له ان من دخل على انسان في بيته ليلا فكا به واخذ ماله فهو سرقة فاك
 في طريق المخازة يقطع وان كان في طريق الامصار والقرى ان كان ليلا فكن^{لت}
 وان كان نهارا فلا يقطع وعن ابي يوسف سرح يقطع كذا ذكره الامام الترمذي^{شي}
 وعن ابي يوسف سرح والغوث يطحن بالليالي من النوازل سئل محمد بن
 عن عشرة قطعوا الطريق تسعة منهم قيام واحد منهم يقتل ويأخذ المالك
 قال يقتلون كلهم وان تابوا يقتل ذلك الواحد منهم من الاشتراشي وكل من خرج

للقطع في غير المصر بسلاح أو مخشبة وله منعة يقدر بان يدفع عن نفسه
 فهو محارب أما في المصر فلا خلاف لابي يوسف سرح ^و وروي عنه ان ما يك
 فيه بالسلاح كان حراما وبالليل باي شيء كان ولم يرا بوجيفة سرح الخروج من
 الحيرة والكوفة قطعاً لا نقلاً العيران في زمانه أما الآن فهو كالبريد ونما
 عليهم من قطع أو قتل فذلك الى الامام دون الاولياء لا يصح عفوهم ولا صلواتهم
 ولا يشترط ظلمهم من المبسوط ومنصف منهم يأخذون المال ويقبلون حكمهم
 ان على قول ابي حنيفة سرح يقطع الامام او لا ايديهم وارجلهم ثم هو بالخيار ان
 قتلهم بالسيف وان ساد صلهم وان شاء قطع اليد والرجل ويترك حتى يسيل
 فيموتوا وقال ابريوسف ومحمد سرح ليس للامام ان يقطع ايديهم وارجلهم و
 صلهم من الجواهر القاضي اذا رأى اداة ماسومة الخمر كالتمري والنباح
 للمصلحة في رقت لا يؤخذ للفساد الا ذلك فله ذلك لان مثل هذا لا
 في هذه الديار الا للتخمين به وهو حرام وللمحكم ابطالها وادارتها وله ان
 يخلها ان امكن فان امر باراقة ذلك فادمن بامرهم لا ضمان على متلفه ولا
 ملامة بل يستوفى الثواب والكرامة فان اعترض عليه احد فليس له ولاية
 الاعتراض مع العلي بقول اهل العلم من اصحاب ابي حنيفة سرح وغيرهم فيه
 قطع مادة الفساد والجور والفسوق والملازمة على من لطخ لسانه بالاعتراض
 على القانتين لله تعالى هلك اذ كره وهو الصحيح وان كان خلاف المذكور
 في الباب الثاني اذ اكثر من اهل الفساد واللعب بالحيوان كتحريض القبيح بالقتل
 والمناقرة بالديوك واللعب بالحمامة فللقاضي ان يأمر بالمحسب بنحس اصحابه

الصفة ويتقدم الى المحتسب بان يذبحهم ويسلمها وقيمتها الى اربابها وقد امر
 الشارع بكسر الدنان قطعاً للفساد ولا ضمان عليه بعد تسليم المذبح الى صاحبه
 فان اختار البضمين فانه يضمنه قيمته غير معلم ومنه وذكر في كتاب العيون ان من
 اراق خمر المسلمين وكسر دنانهم وشق رقاقهم اتقى فيها الخمر حسبة لا ضمان
 عليه وكذا من اراق خمر اهل الذمة وكسر دنانهم وشق رقاقهم اذا
 ظهر وا بين المسلمين بطريق الامر بالمرءف والنهي عن المنكر لا ضمان عليه
 وسند قال القاضى الامام ابو العلاء الناصح لما سئل عن مفسد يسعى في الا^ص
 بالفساد ريب بين الناس الشرافعا الى السلطان ماذا يجب عليه القتل
 مشروح عليه واجب لفساده والقتل فيه مشتق من جامع الشرع في باب
 ابي يوسف شرح على خلاف ابي حنيفة ومحمد شرح في كتاب الحد وفي التهذيب
 اذا عرف هذا فاعرف بان القتل يكون بالقتل والضرب والجسر والازعاج
 من الدار واخذ الماله وغيرها والقتل يكون سياحة ومرخصة واباحة ودجواً
 بسبب الدعوة الى البدعة والسمير والزندقه والخنق وقصد قطع الطريق و
 مخاطبة الضارب والسعي بالفساد والزنا والواطاة فامر د بند امنها و
 بالله التوفيق ومنه التسديد وفي التمهيد في القول في تكفير اهل الاصول
 ثم القتال مع اهل الاصول اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب الكفر فانه يباح
 قتالهم جميعاً اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا واذا تابوا واسلموا فانه تقبل توبتهم جميعاً
 وقال بعضهم بانه تقبل توبتهم جميعاً الا الاباحية والغالية والشيعة من
 الروافض وكذلك القرامطة والزنادقة من المالكية لا تقبل توبتهم

بحال من الأحوال وقتل بعد التوبة كما هو قبل التوبة لا منه لم يعقد وإنه
حتى يتوبوا ويرجعوا عنه وقال بعضهم إن تاب قبل الأخذ والاعذار فإنه
تقبل توبته وإن تاب بعد الأخذ والاعذار فإنه لا تقبل توبته وهو يأسر كونه
إلى خيفة روحه ولا يصير الحزينة على المبتدع وإن كان كافراً بحال من الأمان
ولا يسترق فأمّا إذا كانت مدعة لا فوجب الكفر فإنه يوجب الزجر والاعتد
ويوجب التعزير بإي واحد يمكن فإنه يمنع عن ذلك فإن كان لا يمكن منع
وحرره بدون الحسن والسوط فإنه يجوز حبسه وصره وكذلك لو لم يمكن
المنع بدون السيف إن كان رئيسهم ومقدمهم فإنه يجوز قتله سياساً
وامتناعاً وكذلك أهل بلدة من بلاد المسلمين في دار الإسلام إذا تركوا الجهاد
والجماعة والعديد من تركوا الأذان والأقامة أو تركوا الحكم والقضاء أو تركوا
القرأة أصلاً فإنه يوجب التكليف ولو لم يقبلوا أو اتهموا بالسوط فإنه يوجب
التكليف بالسيف فإن قتلوا فلا بأس ولا تم وكذلك الشخص الواحد لو ترك
شيئاً مما ذكرنا ولم يأت بهذه الأحكام أو واحد منهما فإنه يكلف ولو قتل فإنه
يكون هدراً قال المهتدي أبو مشكور السالمى راجح سمعت عن الشيخ الإمام
الزاهد إلى مكرم محمد بن حمزة الخطيب بسمرقند راجح في سنة ثيف وستين وأ
ساية كنت متفقاً معه وملتفت منه كتاب السرقة وغيره فلما بنى مساجد

عذاب عظيم . قال من حد قطاع الطريق ان ينقطع الطريق بخرجه
فقال سمعت عن الشيخ الامام مكرن الاسلام شمس الائمة ابي محمد عبد الله
احمد الخاواني البخاري سرح ذكرني اما ليه بان قاطع الطريق اذا قطع الطر
واخذ المال ولم يقتل ولم ينقطع الطريق بخرجه فانه يجوز للسلطان ان يقتله
سياسة وتراجرا ولهذا المعنى قلنا المبتدع اذا كان منه دعوة ودلائل لنا
في البدعة ويتوهم ان يفتش منه البدعة وان لم يحكم بكفره فانه يجوز للسلطان
ان يقتله سياسة وتراجرا لان فساد اهل واعى حيث يؤثر في الدين والبلد
اذا كانت كفرا فانزياح قتلهم عاما واذا كانت فسفا لا يباح قتلهم عاما ولكن يقتل
من كان معلما ورئيسا واما ما لهم زجرا وامتناعا ثم دماء اهل القبلة لا يباح عند
اهل السنة والجماعة الا باحد من معا في ثلثة بردة بعد الايمان وبنينا بعد الا
وبقتل امرأ مسلم بغير حق . وقالت المعتزلة يباح باحد من معا في اربعة اذا امر
كبيرة او احدث بدعة او سلب سيف على السلطان او عطل فريضة فوالله تعالى
من الكبرى الساحة تقتل بريد اذا كانت تعتقد ذلك لتصير مرتدة وان كانت
المرتدة لا تقتل لانه جاء فيها الاثر وهو ما روي عن عمر رضي الله عنه انكبت الى عماله
ان اقتلوا الساحر والساحرة التي تتخذ لجة للناس ويفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة
فهو ساحر فيحكم بامرتداده ويقتل هكذا اذكونا مطلقا وهذا المحمول على ما اذا كان
يعتقد له اثر وهو الفاعل في الجنائيات الخناق والساحر يقتل لانها ايضا يسعيان في
الارض بالفساد وان تابا لا يقبل ذلك منهما لان توبتهما لا تقبل قال الفقيه
ابو الليث رج ان تابا قبل ان يواخذ اقبلت توبتهما وان اخذ ثم تابا لا يقبل ذلك

منهما ويقتلان وكذلك الزنديق المعروف الداعي وبه يفتي الزنديق
 هل يستتاب ان كان مشركا في الاصل يترك على شرك يعني اذا كان من العجم
 لانه كان اصلي وان كان مسلما فنزديقي يعرض عليه الاسلام فان اسلم والا
 قتل لانه مرتد وان كان ذميا فنزديقي يترك على حاله لان الكفر كله ملة
 واحدة من المغرب قال ابو الليث سرح الزنديق معروف وزنديقه
 انه لا يؤمن بالآخرة ووحيدانية الخلق وعن قلع ليس زنديقي ولا من
 من كلام العرب قال ومعناه على ما يقوله العامة لمجد ودهري وعن ابن
 دريد انه فارسي معرب اصله زنده اي يقول بدوام بقاء الدهر من مفاهيم
 العلوم الزنادقة اتم المانوية وكان المزدكية يسمعون بذلك ومن ذلك هو الله
 طهر في ايام قبا ووزعم ان الاموال والحرم مشتركة واظهر كتابا سماه زنده او هو
 كتاب المجوس الذي جاء به زرادشت الذي يزعمون انه نبي فينسب اصحابه
 الى زنده او اعربت الكلمة فقول زنديق من كفاية الشعبي المرتدة لا تصل عبدنا
 لكنها تجسر في السجن وتخرج في كل اسبوع وتضرب تسعة وثلاثين سوطا وتطعم في
 يوم لقمة من طعام وشربة من ماء ويمنع عنها جميع منافع الدنيا حتى تتوب وتقوم
 من النسفية وسئل عن قتل الاعونة والسعاة والظلمة في الفترة فقال يباح لانهم
 ساعدون في الارض بالفساد قيل انهم يمتنعون عن السعي بالفساد في ايام
 ويمتنعون فقال ذلك امتناع ضروري ولوردوا كما شاهد قال لقد
 سألت السيد الامام ابا شعاع سرح عن ذلك فقال يباح قتلهم ويثاب قاتلهم
 في العيرانية سرح عن قتل الاعونة هل يجل قال السيد الامام الزاهد الصغير سرح

فقال ذكر الخصاص سراح في مختص ومن ضرب الضارب حل قتله وهو اختيار
 بعض المشايخ سراح من نفسير البستي ولهذا قلنا في اصحاب الضارب ^{المكس} والمو
 التني ياخذونها من امتعة الناس ان دماؤهم مباحة واجب على المسلمين قتلهم
 لكل واحد من الناس ان يقتل من قد رعلمهم من غير انذار ولا يقدم اليه
 بالقول لانه معلوم من حالهم انهم غير قاتلين اذا كانوا اقيمين على ذلك مع
 العلم بخطره في المغرب ضربت عليهم ضربة وضارب من الجزية وغيرها
 اي اوجبت في الكبرى رجل اخذ سوق النخاسين مقاطعة من السلطان
 كل شهر بدراهم معلومة وكتب بذلك صكا واشهد شهودا قال ابو القاسم
 الصغار سراح ضد المقاطع والمقاطع عن سبيل الرشاد ولو شهد الشهود ^{بهم} حل
 اللعن لان شهادتهم على باطل ولو شهدوا على اقرار ذلك وهم عرفت السبب ^{فهم}
 ملعونون فيجب ان لا يكونوا شهودا في مثل ذلك وكذا في كل اقرار وهو سواء على ^{الحرام}
 وهذا يفر ما ذكرناه في الكبرى ولو اظهر الرجل النفس في داره فيسبغ ان يتقدم اليه
 ابد الغدر فان كف لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء
 حبسه وان شاء اذبه سياطا وان شاء امر عجمه عن داره لان الكل يصلح
 للتعزير في الظهيرية ولم يذكروا محمد سراح التعزير ياخذ المال وقد قبل
 روي عن ابي يوسف سراح التعزير ياخذ المال يجوز للسلطان في كفاية
 البيهقي ولو اشترى الذمي جارية مسلمة واستولدها تسع في قيمتها
 لانه لا يمكن الا بقاء والازالة تجاننا فتسعى ويوجب الذمي ضرابا لو طس
 المسلمة وللمنوع عن ماء البئر والنهران يقاتلهم بالسلاح اذا احتاج ^{الماء} الى

لان الشرع اثبت له الشركة فيه في التهذيب عن محمد بن سرج في رجل رأى رجلاً
قتل امه عمداً واقربه عنده وقال القاتل قتلته بقصاص لي عليه او ارسلته ولم
يعلم الابن وسعدان يقتله ووسع من رآه وسمع اقراره ان يعين الابن عليه
وان احبب العدا لان الامن بما قال القاتل لم يجعل بقتله ولو قتل كان في سعة وكذا
لو رآه يغضب ماله او سمع اقراره به له ان ياحد عنه وان شهد عند الابن
مشاهد ان يقتل ابيه او غصب ماله لا يقتله ولا يأخذ ماله حتى يقضى القصاص
في السراخية فاذا سرق مائتا دراهم لم يقطع بعد ذلك عند ما وللا امام ان يقتله
سياسة سعيه في الارض بالنسابة اذا سعى رجل عند الوالي او عند شيخه
البلد فاحد وامه مالا فان كانت السعاية بمعير حق من كل وجه من المصالح عند
مرور سرج وعليه الفتوى من الكسار ادعى على آخر سرقة كان على المدعى النيابة
وعلى المدعى عليه اليمين والصرب خلاف الشرع ولا يفتى به لان قومي المفتي يجب
ان يطابق الشرع ادعى على آخر سرقة فقل الى السلطان وطلب من السلطان ان يفسر حتى
بالسرقة فضرب مرة او مرين ثم اعيد الى السجن من غير ان يمدد فان
المجوس فصعد السطح خوفا من التعذيب فسقط فمات وقد لحقه من الحسن
عرامه والسرقة ظهرت على مد غره كان لو رثته ان ياحدا واصحاب السرقة
مدته ابيهم وبالعراصة التي ادعى الى السلطان لان الكل حصل بتسبيبه وهو متعل
في هذا التسبب في المصائب رجل ادعى على واحد السرقة كان على المدعى
النيابة وعلى السارق اليمين والصرب خلاف الشرع فلا يعنى به من الدخلة
حكي من النعمه الي نكر الاعتراف ان الامام يجعل فيه با كبرهائه فان كان اكبرهائه

انه سارق وان المال عنده عنده ويجوز له ذلك وعامة المشايخ مخرج على
ان للامام ان يعزله لا يجرده في موضع التهمة والافسان يعزله لاجل التهمة
كما لو رآه الامام بمشي في السارق وكما رآه جالساً مع الفساق في مجلس الشرب
وان كان هؤلاء يشرب كذا هنا وحكي ان عصام بن يوسف مخرج دخل حياذ
قبيلة وكان احبوا بلج فأتى بسارق وقد انكر فقال الامير لعصام ايتش بحجب
فقال عصام على المدعي البينة وعلى المدعى عليه اليمين فقال الاميرها ^{توا}
بالسوط والعقابين فما ضرب عشرة حتى اقر واخرج السرقة فقال عصام ^{فأطلق}
ما رأييت جوراً اشبه بالعدل من هذا وعن نصر مخرج قال اتى بسارق
الى امير الكوفة فبعث الامير الى الحسن بن زياد يسأله عن ذلك
فقال الحسن سمعت ابن شبرمة مخرج يقول لا يتوصل الى العظم الا بقطع
الجم فراجع الرسول واخبر فامر الامير بضرب السارق فاغترف واتى
بالسرقة فسلم الحسن مخرج على ما قال فركب واتى الامير فوجد السارق
وقد اقر واتى بالسرقة من الكبر على ^{لص} معروف بالسرقة وجده رجل
يذهب في حاجته غير مشغول بالسرقة ليسر له ان يقتله وله ان يأخذ
ويأتي به الى الامام ليحسمه حتى يتوب لان الحبس للزجر الى ان يتوب
مشرع ^{اختاره} الا اذا دخل دار رجل يريد اخذ متاعه واخذ المتاع و
فله ان يقتله مادام المتاع معه لقوله عليه السلام قاتل دُونَ مَالِكَ وان
رمى به فليس له ان يقتله لان الحد يث لا يثا وله في كراهيته رجل اطلق
على الرجل وعلى الخاطئة مائة فخاف صاحب الدار انه لو صاح به ياخذ

الملاءة ويهرب حل له ان يرميه قال يعظمهم له ذلك اذا كانت الملاءة نساً^{وي}
 عتسه فصاعد انا قال الفقيه ابو الليث مروح اصحابا لم يقدر وا على هذا
 التقدير بل اطلقوا ان يرميه لقوله عليه السلام قَايِزُ دُونَ مَا لَيْتَ بِهِ فِي كِتَابِ
 الصَّوَابِ دُرِّ الْمَرْيَةِ النَّبِيِّ طَعِجَ صَلَوةُ الْمَسْرُوفِ مِنْهُ وَقَدَرُ نَصَابِهَا مِنْهُمْ
 مَا سَأَرَ قِطْعِي حَذَا أَرْجُلِي وَلَمْ تَعُدْ الْحُمْرَةَ حَتَّى عَلِمَ صَاحِبُ الْمَرْيَلِ وَالْقِيَّ عَلَى حُجْرٍ
 دَقَّقَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَّةَ وَبَلَعَهُ الْكَفَّارَةَ لِأَنَّهُ قَتَلَ فِيهِ شَبَهَةَ الْإِمَامِ أَحَدِ حُلَّ
 حَرَجٍ قَاطِعًا لِلطَّرِيقِ عَلَى أَن يَسْلُبَ امْتِعَةَ النَّاسِ وَيَقْتُلَهُمْ أَوْ اسْتَعْبِلُوهُ فَاسْتَقْبَلَهُ
 أَوْ سَمَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ لَا يَهْمُ قَتْلُهُمْ لَأَحِلَّ مَا لَهُمْ فَإِنْ قَرَّضْتُمْ أَنْ يُلْقُوهُ
 لَوْ تَوَكَّاهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى قَطْعِ الطَّرِيقِ عَلَيْهِمْ فَقَوْلُهُ كَانَ عَلَيْهِمْ الدِّيَّةُ لَا يَهْمُ قَتْلُهُمْ أَلَا
 مَا لَهُمْ بِرَجُلٍ اسْتَقْبَلَهُ الْمُسَوِّدُ مَعَهُ مَا لَا يَسَاوِي عُنُقَهُ دَرَاهِمُ حُلُّهُ أَوْ يَقَامُ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ
 عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَايِزُ دُونَ مَا لَيْتَ وَاسْمُ الْمَالِ يَفْعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ وَلَوْ أَنَّ لَصُورًا
 عَلَى نَوْمٍ وَاحِدٍ وَامْتَاعَهُمْ فَاسْتَعَاوُوا الْقَوْمَ حِينَ خَرَجُوا فِي طَلَبِهِمْ أَوْ كَانَ لِبَرَاءِ
 الْمَتَاعِ مَعَهُمْ أَوْ عَاوُوا لَكِنْ خَرَجُوا يَعْزُونَ مَكَانَهُمْ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَتَاعِ عَلَيْهِمْ
 يَحْجُرُونَ يَقَامُونَ وَأَنْ كَانَ لَا يَعْزُونَ وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَتَاعِ عَلَيْهِمْ لَا يَحْجُرُونَ
 يَقَاتِلُونَ لَا يَهْمُ لَا يَتِمُّونَ مِنَ الرَّدِّ عَلَى إِيْرَابِهِمْ فَلَا اسْتَعْلُونَ بِأَقْبَالٍ لِلْإِسْتِزَادِ
 لَا الْإِسْتِزَادَ لِلدِّسَالِ بِالْأَمْوَالِ قَالَ فِي رَجُلٍ يَسْتَمُ النَّاسُ أَنْ كَانَ لَهُ مَرْوَةٌ عِظْ
 وَأَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ يَجْسُرُ وَأَنْ كَانَ نَسَاءً مَضْرَبٌ وَجُسْرٌ فِي الْمَحْصِ
 دَمِيحٌ أَطْهَرَ بَعْضُ الْجَمْرِ فِي الْمَصْرِ مَعَ فَإِنْ أَرَادَ النَّاسُ ضَمْنَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 إِمَامًا مَرِيًّا ذَلِكَ فَلَا يَصْنَعُ كَسْرُ دُونَ الْجَمْرِ أَنْ كَانَ بَادِنَ الْإِمَامِ

لا يضمن والأضمن له وعن اصحابنا سرح انه يهدم على صاحب البيت الذي فيه
الخمر ولم ير وعنه شيء في احراق بيته شق رزق خمر مسلم يضمن الرزق الا ان يكون
اما ما يرى ذلك فلا يضمن لانه مختلف فيه وامر المعروف والنهي عن المنكر فيها
دون المسلمين يحل وان كان يلحقه الضرب وان كان غالب رائد انه يقتل لا يحل
ذلك عبد اساء الادب فللمولى ان يغرسه لكن لا يجا ونربه الحد وكذا
امر أنه عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحبتته يغرسه رجل واجب
عليه الحد وهو ضعيف الحلقة فحيف عليه الهلاك اذا ضرب يجلد بجلد امطار
ما يتحمل رجلا حتى يفا حشة ثم تاب وانا ب الى الله تعالى ولا نه عند القاض
فانه لا يقام الحد الا بالستر مندوب به روى ابو يوسف سرح عز الي خيفة سرح
اذا نقب عليه اللص فاذا ركنه وهو ينقب فاقتله ولا تحدره روه وقال ابو يوسف
سرح حذره فان ذهب والا فارمه وان دخل سارق فخذت ان يكون معه شيء
فيريته او يضربك فارمه ولا تحدره وقال لوان لصا دخل دارا او اسلح
معه وصاحبها يعلم انه يقوي على اخذه الا انه يخاف ان ياخذ بعض ضاعه ولا يقدر
عليه وسعد ضربه وقتله سارق وجب عليه القطع فرفع الى القاضي فلم يقطعه
يصير انما لتقصير في حق الله تعالى في العيون ولوان سرحا راى منكرا فان علم انه
امتنع لا يسع السكوت عنه ينبغي ان يمنع بالجمعة والدين لا على وجه العداوة والحمية
ولو كان بحال لو فعلهم علم انهم لا يمتنع وان عز ذلك فهو في سعة عن تركه ولو
فعلهم كانت افضل وبنال الثواب ولو كانت بحال لو منعهم
شتموه او ضربوه ولا يصبر على ما يصيبه فالافضل ان يترك فان كان

يَعْلَمُ أَنَّهُ يَقْدِرُ أَنْ يَصِيرَ عَلَى مَا أَصَابَهُ فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ مَرِيضًا عَلَيْهِ عِلَّةٌ إِلَى عَمَلِ الْأَنْبِيَاءِ
صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ وَإِنِّي يُوَحِّدُكَ هَذَا فِي تَحْيِيسِ الْخَلْقِ وَحْدَهُ
فَقِيلَ فِي دَاوُدَ قَالَ صَاحِبُ الدَّارِ قَتَلَهُ أَمَّا لَئِنْ أَرَادَ اخْتِزَامِي وَعَلَى الْمَقُولِ
سِيَّاهُ السَّرَاقُ وَهَوِّمَتُمْ فِي ذَلِكَ فَعَنَ إِلَى حَيْفَةِ مَرَجٍ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِ
الدَّارِ وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَيْهِ الدَّارُ دُونَ الْقَصَاصِ وَكَذَلِكَ وَحْدَهُ رَجُلٌ جَلَا
سَقَبَ مَرَلَهُ يَرْمِيهِ بِحُجْرَتِهِ وَكَذَلِكَ أَدَا وَجَدَ مَعَ الْقَرَامِ وَأَمَعَ جَارِيَتُهُ رَجُلًا
يُرِيدُ أَنْ يَرِي بِهَا وَحْيَ مَكْرَهَةٍ وَأَنْ سَرَّاهُ مَعَ امْرَأَتِهِ وَأَمَعَ مَحْرَمَتَهُ لَهُ وَهِيَ مَطْلُوعَةٌ
عَلَى ذَلِكَ قَتَلَ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ جَمِيعًا رَجُلًا وَأَدَا أَنْ تَسْكُرَهُ غُلَامًا أَوْ امْرَأَةً عَلَى الْقَامَةِ
فَعَلِيَّهِمَا أَنْ يَتَغَلَّاهُ فَإِنْ قَتَلَهُ فِي ذَلِكَ قَدَمُ الْمَكْرَهَةِ وَلَا يَجِبُ بِقَتْلِهِ شَيْءٌ وَلَكِنْ
هَذَا إِذَا لَمْ يَسْطِغِ الدَّيْعُ إِلَّا مَا لَقِيَ كَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَالتَّدَادُ وَالْفَقِيهَ مَرَجٌ لَمْ يَسْطِغِ
إِذَا قَتَلَ رَجُلًا وَأَدْعَى مِنْ غَيْرِ مَنِيَّةٍ أَوْ دَعَلَ لِيَسْرِقَ مَالَهُ وَحَبَّ الْقَوْدَانِ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا
بِذَلِكَ وَبَدَّ قَالَ مَا لَكَ وَأَجَلَ حَلَا وَلَا فِي حَيْفَةِ مَرَجٍ فِي الصَّيْرِ فِيهِ وَحَلَّ عَلَيْهِ رَأً
وَاحِرًا مَعَ امْرَأَتِهِ أَوْ حَامِرِيَّتَهُ فَقَتَلَهُ لَا يَحِبُّ الْعَصَا مَعَ وَحَلَّ لَهُ قَتْلُهُ وَقَالَ أَنْ عَلَبَ
عَلَى طَبْعِهِ أَوْ يَحْلِيهِ حُرْمَتُهُ وَإِنْ غُلَامًا يَفْقَهُهَا قَتَلَ وَهَكَذَا فِي ذُنَاوِي الْأَمَامِ الْأَحْلَ
إِلَّا سَادَ مَرَجَانِ الدَّارِ مَرَجٍ قَتَلَ قَالَ الْقَاصِمُ الْأَمَامُ بِدَعْوَى الدَّارِ مَرَجٍ وَفِي
وَحُوبِ الْقَصَاصِ عَلَيْهِ قِيَاسٌ وَاسْتِحْسَانٌ فِي كِتَابِ الْأَشْرَافَةِ وَفِي وَجُوبِ الدَّيْعَةِ
كَذَلِكَ فِي السَّعِيَّةِ وَسُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ حُرْمَتِ عَلَى تَرْجَمَتِهَا وَلَمْ يَتَخَلَّصْ عَنْهَا الرَّجُلُ
وَلَوْ غَابَ سَبْهَا سَحَرَةً فَزَدَتْهُ إِلَيْهَا هَلْ لَهُ أَنْ يَحْتَالَ فِي قَتْلِهَا بِالسَّحَرَةِ وَخَوْفِهَا بِتَخَلُّصِ
عَنْهَا قَالَ لَا يَحِلُّ لَهُ قَتْلُهَا وَبَعْدَ عَنْهَا بِأَيِّ وَحْدَةٍ قَدْ مَرَّ فِي الْمَحَلِّ سُلُّ الْبَيْتِ الْأَمَامِ النَّجْمِ

عن حلف بثلاث تطليقات فظن انه لم يحث فاستفتت المرأة فانيت برقوق
 الثلث وعلمت انها لو اخبرت الزوج بذلك انكر اليمين فلها ان تحلل بعد ما
 فارقتها من وجهها بسفر او غيره وتتقي عدتها وتعتد من الزوج الثاني ثم
 تأمر الا ان بعد الايام بتجدد الفتك بشيئ دخل في قلبها بشبهة فقال لما
 في القضاء فلا نكاح الزوج وقوع الطلاق الثلث ولا بينة لها وأما فيما
 وبين الله تعالى فتجب في سعة من ذلك وقد وقعت هذه الحادثة في زمن
 سيد الامام الاجل أبي شجاع ررح فسالته عن ذلك الفتوى فكتب انه يجوز
 ثم سألته بعد ذلك بمدة فقال لا يجوز فلا يطلق لها ذلك فلعله انما اجاب
 بذلك في حق النبي لا يوثق بقولها فلا يؤمن من ان تكذب تطرقا في مخالطة
 من يريد سفاها فتدور ذلك كالحايد وسئل الشيخ الامام الفقيه ابو القاسم
 امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر على ان تمنع نفسها منه هل
 يسجد ان تقضه قال لها ان تقضه في الوقت الذي يريد ان يقرب بها ولا تقض
 على سعة الا بالقول قال الشيخ الامام نجم الدين ررح في فتاواه وهكذا كان
 فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن عطاء بن حمزة والسيد الامام ابي شجاع وكان
 القاض الامام الابي سبجاي ررح يقول ليس لها ان تقضه وكان يستدل بما
 ذكره محمد ررح في كتاب الاكراه ان السلطان اذا كره امرأة على الزنا فقلت
 لا تأثم بخلاف الرجل اذا كان مكرها على الزنا حيث ياتم واذ لم تأثم ان قو
 وحي مكرهه لم تكن مضطرة الى قتل الزوج قال الشيخ الامام نجم الدين ررح
 فتحي له جواب السيد الامام ابي شجاع ررح يقول لها ان تقضه فقال انه رجل

وانه من مسألتنا البكار ولا يقول القول الا عن صحة فالاعتماد على قوله في
 فتاوى الشيخ الامام الفقيه محمد بن الموليد السمرقندي راجع في مناقب أبي حنيفة
 راجع عن عبد الله ابن المبارك عن أبي حنيفة راجع ان من طلق امرأته
 ثلثاً ثم قصد لها فاتها تردّه عن نفسها ولها ان تقبله في آخر كتاب
 الا يستحسن اذا شهد عند المرأة شاهداً عدلاً ان نروجهما
 طلقها ثلثاً وهو يحد ذلك ثم ماتا او غابا ان شهد عند القاضي ^{يسعى}
 ان تقيم معه وان تدعه لقربها فان حلف الزوج على ذلك والشهود
 قد ماتوا فردها القاضي عيّد لا يسعها المقام معه وينبغي لها ان
 تقتدي بما لها او تقرب منه وان لم تقدر على ذلك قتلته متى علمت
 ان يقربها لكن ينبغي ان تقبله بالدواء وليس لها ان تقبله واذا
 عريت منه لم يسعها ان تقعد وتزوج بزواج آخر قال الشيخ الامام
 الاجل تمشي الائمة السرخس راجع في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحاكم
 فاما بينها وبين الله تعالى اذا هرب فلها ان تقعد وتزوج بزواج آخر والله اعلم
 في فتاوى الحجة واذا كان الذي طلقها لم يصر عند ما بالحرمة وينكر عند القاضي
 فان امرها القاضي بطاعته فاتها تكون معه ورة والا ثم على الزوج المطلق
 قال الحجة ان جد را عند اصحاب القاضي كان اقرب الى التجاوز والعكس
 وفي الفتاوى عن عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة راجع اذا اضطربت
 المرأة في الحرام وتحاف الله تعالى جاز لها ان تدفع الحرام عن نفسها بان
 تقبله ونقله لانه لا حيلة لها عن التخلص عن الحرام الا بهذا ودفع الظلم

والاشهر عن نفسها واجب. قال شداد سرح جاز لها ان تقتله لانه مباح الدم
لان بالزنا بالمرأة الواحدة يجب الحد والرجم فكيف بمرات كثيرة. قال شداد
سرح يقتله باسم وان كان بالسكران يكون مباحا ولكن عسى ان لا تصدق
المرأة فيطلب منها القصاص فاذا قتلها باسم لا تخاصم بالقصاص فلما نرى
سرا واسر تكب الحرام سرا يقتل سرا وبها خذ من الخلاصة والد عاصم
ابن ابي ابي حتى تعرف توبتهم من التماس خانية ويجلس الد عاصم والذين
مخوفون على المسلمين واهل الفساد حتى تعرف منهم التوبة والد عاصم
يقصد ائلاف اموال الناس وانفسهم او كليهما فاذا كان يخاف على الناس
منه في النفس والمال حبس في السجن حتى تظهر منه التوبة ثم يفتق
واما الذي يستقي الناس البنج والشكوان وجور بوا وجور قاتل و
نحوها مما يذم له الناس ويذهب بالعقل ثم ياخذ ماله فان هؤلاء لا يقتلون
ولكن يعاقبون العقوبة الشديدة ويجلسون حتى تعلم توبتهم ويعززون
ما اخذوا من الناس من الفتاوى العتابية وعن ابي يوسف سرح اذا
عرف الامام الخناق او اقرا واصيب معه امرأة الخناقين ومعه المتاع امره
بضرب عنقه وصلبه وكذا من يطعم البنج او وجد قاهرا واصيب معه الطعام
الذي فيه البنج ومتاع الناس ان كان الامر فيهم طاهرا فذلت الى الامام
من الغوامض وان في الديانات والمعاملات والدعاء يتجمل بغالب الرأي
وهو كالعلم القطعي في حق الاحكام من المحيط الا يرى ان اراقة الدم باكثر
يجوز حتى ان من دخل في بيت سرح رجل مشاهرا سلا حاد وقع في قلبه انه اياه

ليقطعه كان له ان يقتله من الجواهر سئل عن قتل الزنبرور والمحترات الموت
 كالكتاب وعبره هل يجوز ان يوجب قتل الآدمي المودى فضلا عن غيره اذا
 كان مودبا والله اعلم من المضرات وكيفيه الصليب ان تعمر حنيفة في الآ
 تم يربط عليه خنيفة أخرى فيضع قدميه على تلك الخنيفة ويربط من اعلاه
 خنيفة أخرى ويربط عليها بديه ثم يطعن بالرمح في ثدييه الايسر و
 يخصص الرمح حتى يموت به من الغياض خدع امرأة رجل وابنته
 الصغيرة واخرجهما من منزل زوجها وابيها فانهم يجلس حتى ياتي بها ويعلم عن
 حالها عن السارحاية عن ابي يوسف سرح رجل سرق ضياء فسرق من يده
 ولم يستين له موت ولا قتل لم نعم ولكن يجلس حتى ياتي بها ويعلم حاله وفي
 القدر ري لو غضب صبا حرا من اهله فرس ومات في بده فلا ضمان عليه
 من المحيط في كتاب العصب في الفصل الرابع عشر في غضب الحر والمدبر و
 المكاتب وام الولد في المتقي ابن سماعة عن محمد سرح في رجل خدع امرأة رجل
 وابنته وهي صغيرة واخرجهما من منزل ابيهما او زوجها قال اجسه حتى ياتي
 بها او يعلم حالها وفيه ايضا عن ابي يوسف سرح رجل سرق ضياء فسرق من يده
 ولم يستين له موت ولا قتل لم نعم ولكنه يجلس حتى ياتي بها ويعلم حاله وفي
 القدر ري لو غضب صبا حرا من اهله فرس ومات في بده فلا ضمان عليه لان
 الحر ليس يحمل العصب حتى يحك النعمان بصورة هذا الفعل ولا يصح بالموت
 لان امر محصور عليه لا يصح فيه لاحد ولو عصفه سرح في يده او نهشه حيّه فمات
 على ما قلناه العاصب الذنب وكذلك لو وقع عليه حائط او وقع في بئر كان على

الغاصب الدية من الظهيرية ولو غصب صياحرا وغاب عن يده لا يدري
 أقتل أم لا يجس الغاصب حتى يجبر له أو يعلم أنه قد مات لأنه واجب الرد
 كالدابة من دسر البحر إذا غصب حرا ومات في يده لم يضمن وإن كان
 صغيرا سرجل خدع امرأة رجل حتى وقعت الفرة بينهما من الأكبر في كتاب
 الحد وفي الفصل الثاني في القذف وإساءة الأدب سرجل خدع امرأة رجل
 أو ابنته وهي صغيرة فأخرجها أو زوجه من سرجل قال محمد سرح أجسده
 بهذا البدن حتى يردّها أو يموت من الحاموي وعن محمد سرح عن خدع
 امرأة سرجل أو ابنته وهي صغيرة فزوجه من سرجل قال أجسده بهذا البدن
 حتى يردّها أو يموت من الظهيرية في كتاب أدب القاضي في الفصل الثاني
 فيما يوجب الجس في الملازمة إلى آخره يجس حتى يحدث توبة أو يموت لأنه
 ساع في الأمر من الفساد وسبيله ما ذكرناه من السلاجية عن أصحابنا سرح
 اعتناء الفسق بأنواع الفساد يهدم عليه بيته من عملة الفأوى السارق
 بعد الحد يجس ليتوب والزاني لا يجس والسارق إذا كان معروفا بها ولم يجر
 بالسرقته يجس من الدنيا وخافية قال محمد سرح في سرقته غير مرة فحد
 واحدا فهو لذلك كله بخلاف ما لو أقيم الحد عليه مرة ثم سرق ثانيا من الحاموي
 ومن يثمه بالقتل والسرقة وضرب الناس فاني أجسده وأخلده في السجن إلى
 أن يتوب من الخانية ومن يثمه بالقتل والسرقة وضرب الناس يجس ويحد
 في السجن إلى أن تظهر التوبة من النابيع ويظهر فيهم سيما الصالحين من جوار
 الفأوى جماعة في دار سرجل دخل واحد منهم في بيت صاحب الدار وأخذ قماشه

تم اقراره يستوجب التعزير والجسار العقول وعابه مردا لا منقعة او قيمتها ان كانت
هالكة من شرح شيخ المحلل الدين ودفع الضرر بقدر الامكان واجب ولهذا
اجتمعت الصحابة رضي عنى وجوب نصب الامام من شرح وصول الصغار سئل
رض عن كذا الظلمة في دار الاسلام هل يجوز اطلاق اذا اخذ الحرام ويقول
اعلى حتى واعتقد الناس حيا يحكم بكفره ويباح قتله وسئل الشيخ الامام ابو بكر
بن محمد رضي عنى عن هذه المسئلة فقال سمعت عن بعض مشايخ محال مرج قال انما يباح قتلكم
دفعاً لكم لا لغيركم ودفع الشر واجب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم
من المودات يصلون في الحق والحرم فابقت يبدأن بالاذنى غالباً القرب والخلة
والفارس والعقرب والنجية حوى رواية الكتب العصور وهذا الظالم في معنى هذه
الجنسة لا يرى ان ملك البغاة وقطاع الطريق يباح دفعا لشرهم وان لم يحكم بغيرهم
كذلك هنا خصوصا على اصل اصحابنا مرج فان علة القتل انما هو الخراب لا الكفر
من القصة قال المدايون لداثته اذ دفع الي القبالة واقرأه لا شئ لك علي و
الا اتول اب في يدك ذهب شمس الملك فدفع القبالة واقرأه لا شئ علي فظنا
في معنى الاكراه وله ان يدعى دينه عليه وكان جوابه عقيب اخذ شمس الملك و
مصادره وقتله وكان خباء امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغنائم ان عند
ماله يؤخذ ويؤذى ويطلب منه ذلك بغير اجباره بغير مجبة معتبرة وكان
ذلك الزمان زمان الخوف الشديد من هذا القول قلت فعلى هذا التجويزهم
بالعزة انه وجد مال الغائب عند البقرة وعملهم بعد الفتنة العامة في معنى
الاكراه ايضا الى ان يسكن هذه الفتنة ويعود الا من في الاموال والازواج

من البرهانية الساحر هل يقتل أو تقبل توبته انه على ثلاثة اقسام: ساحر يدعي
 انه خالق ما يفعل فمضى تاب عن ذلك وقال الله تعالى خالق كل شيء وتبرأ عما كان
 تقبل توبته ولا يقتل لانه كافرا مسلما. وان لم يقب قتل لانه كافرا. واما الساحرة
 فسياقي في علامة السان: وساحر بالامتحان والتجربة غير معتقد له فهذا ليس
 بكفر فلا يقتل. وساحر يسير وهو يتخذ لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا ^{يسيرا} لا
 يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه كذا ذكرهنا. وفي غير هذا الموضع والاستتباب
 احوط. رجل يتخذ لعبة للناس ويفرق بين المرأة ورجلها بثلث اللعبة كذا
 هذا السحر فيكم بارئ تداوه هكذا ذكرهنا مطلقا وهذا محمول على ما اذا كان
 يعتقد ان له اثر وهو الفاعل على ما مر من انصري الساحر الذي يقتل
 ليس هو المشعوذ الذي يلعب ولا صاحب الطيسم ولا الذي يعتقد ^{سلا} الا
 وانما هو الذي يعتقد ما كفر به ثم يضرب الناس في ازارههم وابدانهم ^{سحر}
 فيقتل لردته لدفع ضرره. من الغياثة السان ثلثة ساحر ^{سحر} ان خالق ما يفعل وهذا
 متى تاب وقال الله تعالى خالق كل شيء فتبرأ عما كان يقوله تقبل توبته ولا ^{لا}
 كافرا مسلما وان لم يقبل يقتل وساحر بالامتحان والتجربة غير معتقد بذلك فهو ليس ^ب
 ولا يقتل. وساحر يسير وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب به فهذا ^{يسيرا} لا
 يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه كذا ذكر. والصحيح انه يستتاب وهو الا حوط
 من النصري من ارتد فاذا اخذ تاب واذا ترك عابا اليه يقتل كذا ^{الله} في ابو
 البلخي روح في نصرايين كانا بعد ادب هذه الصفقة. من الظهيرية والساحر
 اذا علم انه ساحر ولا يستتاب ولا يقبل قوله اني اترك السحر بل اذا قرأه ^{حر}

فقد حلّ دمه وكذا إذا شهد الشهود من الأيساع ويقتل الساحر إذا علم منه السحر
 في قول أبي حنيفة سرح ولا يستأب وأن قال انه يترك السحر ويتوب منه وقد شهد
 الشهود بانه ساحر الآن أو اقر على نفسه بذلك لا تقبل التوبة منه ولو قال كنت ^{ساحرا}
 مرّة وقد تركته أو شهد الشهود مد لك قبل منهم دخل سبيلهم وذكر في البرامكة
 انه تقتل بوبه الساحر ووقال ابو يوسف سرح اذا اقر على نفسه بانه يزمرع ويحصد
 يفعل لا يعترض له حتى تكلم بالشرك ويستأب وذكر الفقيه ابو الليث سرح في نذر ^{له}
 قال ابو بكر سرح تقتل الساحر والخناق فان تابا لا تقبل توبتهما وقال ابو الليث ربح ان
 اخذ ابعد التوبة قبلت توبتهما وان اخذ اقبل التوبة لا يلتفت الى توبتهما من ^{الحاكم}
 وساحر يسحر وهو جاحد لا يدري كيف يفعل ولا يقرب منه يقتل ولا يستأب اذا ^{اخذ}
 وثبت منه ذلك وساحر بالتجربة والامتحان غير معتقد به فذلك ليس بكافرا اذا
 تقدم منه الاسلام من الاحقاق قال الامام ابو منصور ليس كل ساحر كافرا الا اذا كان
 مردا مشرطا في الايمان فيكون ردّة يقتل به الذكور لا الاناث والذي يهداهلاك
 النفس فحكمه حكم قطاع الطريق يستوي فيه الذكور والانثى ولهذا ^{الرواية} الخافض ^{الرواية}
 في السحرة انها هل تقتل وتقبل توبة السحرة كما قبلت توبة سحرة فرعون ^{الضيق} من
 الكبير وقد رأيت بعض الافاضل من اصحاب ابي القاسم الراودي ربح فذا اجتار ^{ما}
 وهو من اسد الناس الكفار للسحر فولي حكومة بعض بلاد الهند فاقام بهامدة
 ثم رجع اليها وهو يصف الاعاجيب ويحكي عن السحرة الا فاعيل ونرحم ان المشاهدة
 اعنته عن الشهادة وكان يقول انه انما يستمر ويظهر في بلاد الكفر حيث لا ترفع ^{صوت} الا
 بالاذان ولا تسمع تلاوة القرآن فاذا سمع ذلك بطل سحر السحرة وقد ذكر الجصاص

فِي كِتَابِ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مُنْخَرِقٌ وَخَدِيعَةٌ وَلَيْسَ لَهَا حَقِيقَةٌ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ
 عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِيِّ ثُمَّ قَالَ وَإِذَا قِيلَ السَّحَرُ مَعْتَقَدٌ أَهْلُ يَكْفُرُ قَالَ عِنْدَ مَا يَكْفُرُ
 بِذَلِكَ خِلَافٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ
 كَفَرُوا وَيَعْلَمُونَهُ النَّاسُ السَّحَرُ قَالَ وَسَوَاءٌ قَتَلْتَ سِحْرَهُ أَوْ لَمْ تَقْتُلْ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ السَّاحِرَ
 حُدَّ الْأَقْصَا صَاحِبُهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ قَالَ سِحْرِي يَقْتُلُ وَقَدْ قُلْتُ بِهِ فَلَا
 فَإِنَّهُ يَقْتُلُ قِصَاصًا وَخِلَافٌ يَتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْفَصْلِ إِذَا قِيلَ غَيْرُ مَعْتَقَدٍ بِنِ
 لَمْ يَتَيَسَّرْ وَلَمْ يَكْفُرْ إِلَّا أَنْ يَتَكَّرَرَ مِنْهُ الْقَتْلُ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ لِلْسَّجِي فِي الْأَرْضِ بِالْأَصْدَادِ وَقَالَ
 وَذَكَرَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ فَقَالَ سَمِعْتُ السَّحَرُ عِنْدَ مَا يَكْفُرُ وَلَا
 يَقْتُلُ تَوْبَتَهُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكْفُرُ وَتَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَأَمَّا أَحْكَامُ السَّحَرِ فَقَدْ رَوَى الْحَسَنُ
 بْنُ زُرَيْدٍ عَنْ ابْنِ جُنَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ السَّاحِرَ يَقْتُلُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ سَاحِرٌ وَلَا يَسْتَأْبُ وَأَنَّ
 أَقْرَبَهُ قَالَ كُنْتُ مَرَّةً السَّحَرُ ثُمَّ تَرَكْتُ ذَلِكَ مِنْذُرًا مَن قَبْلُ مِنْهُ وَكَانَ ذَلِكَ أَنَّ شَهِدًا
 عَلَيْهِ أَنْ كَانَ مَرَّةً سَاحِرًا وَأَنَّهُ تَرَكْتُ السَّحَرُ وَكَانَ ذَلِكَ الْمُسْلِمَ وَالَّذِي وَالْحُرَّ
 الْعَبْدَ مِنْ أَقْرَبِهِمْ أَنَّ سَاحِرًا فَقَدْ حَلَّ دَمَهُ وَيَقْتُلُ وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَعَنْ
 عِثِيِّ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا يُوسُفَ عَنْ ابْنِ جُنَيْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي السَّاحِرِ يَقْتُلُ
 وَلَا يَسْتَأْبُ لَمْ يَكُنْ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْتَدِّ فَقَالَ السَّاحِرُ قَدْ جُمِعَ مَعَهُ كُفْرُهُ السَّجِي فِي الْأَرْضِ
 بِالْأَصْدَادِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ مَا السَّاحِرُ قَالَ الَّذِي يَفْضِي لَهُ مِنَ الْعَمَلِ مِثْلَ
 مَا عَمِلَ الْيَهُودُ بِالْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ الْأَنْبَاءُ أَنَّ أَصَابَ بِهِ قَتْلًا
 قُتِلَ فَإِنْ لَمْ يَصِبْ بِهِ قَتْلًا لَمْ يَقْتُلْ لِأَنَّ لُبَيْدَ بْنَ عَاصِمٍ سَحَرَ الْبَيْتَ حَتَّى كَلَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَلَمْ يَقْتُلْهُ أَلَمْ يَصِبْ بِهِ قَتْلًا قَالَ أَبُو بَكْرٍ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُهُ بَيَانٌ مَعْنَى السَّحَرِ الَّذِي يَسْتَحَقُّ

ما فعله القتل ولا يجوز ان يطب يا بني يوسف مراح انه اعتقد في السحر ما يعتقده
 المشوية من العامة انهم يعتقدون انه عليه ايصال الام من غير مراح
 ويجوز ان يكون ما فعله لسد بن العاصم يسعي للادوية ونحوها ، قلت في
 اخبار ائمة مكر كذا كنت غير صحيح ونحن نقول ان العين قد تقبض من غير
 مراح وقد وردت في الاخبار المتواترة وليس ذلك مراحا وكذلك
 ما فعله الهنود من سرق الروح وماية ملونه من رفع البرد عن بقعة الى
 بقعة وفي الاخبار الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم يعود الحسن
 والحسين رضي الله عنهما بالمعوذات وما السحرا اذا كان دساقول
 لا عتاقا يقتل وعند التخرج لا يقتل الا ان يضرب المسلمين فيقتل لبعض العهد
 ثم رجع بنا الى قول الى حكاية قول ابى بكر قال قال التافعي مراح اذا
 قال السحرا ما اعمل عملا من السحر فاحطى واصيب بعنى القتل وقتل ما
 هذا الرجل من علمي ففيه الدية وان قال محوري يقتل وقد تعدت قتل
 فلان بذلك قتل قودا وقد روى الرواة ان عمر رضي الله عنه كتب الى بعض الرؤساء
 وامر يقتل كل ساحر وساحرة قلت وبلغنا ان عمل السحرة بهم الا ستعظيم
 الشياطين واستحسانهم والتبري من الاسلام والتشريع والا فخلع
 من الدين نعوذ بالله منها من الممكن ان يحيد الشياطين على حسب احاسنه
 ويطيعوه على حسب طاعته فيقر نواله البعيد ويستلوا له العسبر نادا ما كان
 من معجزات الانبياء عليهم السلام من اشتقاق القمر وانفجار الحجر وثلث البر
 احياء الموتى ومحو ذلك فعاد الله ان يكون ذلك في وسع الشياطين ومنه المتجيبين

وبالله التوفيق. وأما الرقى والغرائب فما كان منهما من الاستشفاء بكنة ^{اللقا} بالله
 والاحراز التي جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل حرز الرابطة
 وغيره فانه صحيح وجاز ان يكون له تأثير ما كان من كلام لا يعرف معناه لم يجز
 الاستشفاء به ولهذا كرهه من كره الرقية بالعبودية والسريانية ونحوها وذكر
 تعليق التمام وإنما السحر من استخراج الشياطين للطائفة جوهر الشياطين ورقية
 فيها مفسد. وقال بن مسعود رضي الله عنه ^{اللب} السحر الباطنية العضة واصل العضة شدة
 وتوهم الكذب وحده السحر فعل يخفى سببه ويؤثر قلب النبي عن حقيقته من الاحياء وهو نوع
 يستفاد من العلم بخواص الجواهر وبامور حسابية في مطالع النجوم فيتحذ من تلك ^{الجواهر}
 هيكل على صورة الشخص المسحور ويتصد له وقت مخصوص في المطالع
 ويقرن به كلمات يتلفظ بها من الكفر والنفس المخالف للشرع ويتوسل
 بسببها الى الاستعانة بالشياطين ويحصل من مجموع ذلك بحكم اجراء العادة
 احوال غريبة في الشخص المسحور من كشف الغوامض الاصابه وجوب
 التعزير ان كل من ارتكب منكرا كبيرا ليس له حد مقدر في الشرع او
 اذنى مسلما بقوله او بفعله فانه يجب التعزير عليه الا اذا كان الكذب
 مائلا في قوله من الكبري وكذا لو قال يا كلب يا خنزير يا حمار يا ^{تسبي}
 يا قرد يا ذئب لانه ما قد فرجه من جبهته ولا الحق به شيئا ^{بنفسه} انما الحق الشين
 لان كل واحد يعلم انه كاذب فيما قال ومنه وكل جناية ليس فيها حد مقدر
 فالتعزير فيها واجب من شرح الطحاوي ومن جنى جناية ليس فيها حد مقدر
 وجب التعزير عليه من القينة جعلت كل من ظلم في حال وسعه في الدنيا

والآخرة سواء ظلمني في نفسي أو مالي أو عرقي يغفر الظلم بهذا القدر مع الندم
من الحسامية والتعزير بما يجب في المتن الذي لو فعله المخذوف به وجب عليه
التعزير فإدائسه القارف إليه محب عليه التعزير من شرح الوفاة واعلم
أن الألفاظ الدالة على الصالح لا تعد ولا تحصى فالواجب أن تذكر لها صايط
تعرف بها أحكام جميعها ما قول قد عرفت أن نسبة المحضن إلى الزنا يوجب حد
العذف فنسبته عن المحضن كالعبد والكافر إليه لا يوجب الحد لا بخطا ولا حشما
بل يوجب التعزير لا شاعدا الفاحشة ونسبته المحضن إلى غير الزنا لا يوجب القذف
فهو يوجب التعزير أم لا فإني نسبه إلى فعل اختياري بحرم في الشرع وبعد
في العرف يجب التعزير والآلا الآآن يكون محصرا للاسراف وانما قلنا إلى
فعل اختياري احترازا عن الأمور الخلقية فلا تعزير في باهملان ومعناه المحقق
غير مراد بل معناه المجازي كالبليد مثلا وهو امر خلقي وكذا الفرد يراد به قبح الصور
والكلب يراد به سمي الخلق إلا أن يقال لا انسان شريف النفس كعالم أو
أو مرحل صالح فانهم أهل الأكرام معروفا بانتمائهم بخلاف الاسراف والافتقار
باعتبار هذه الكلمات كثيرا ولا يبالون من أن يقال لهم وانما قلنا بحرم في الشرع
عن أفعال اختياري لا تحرم في الشرع مع أنه يعد عار في العرف كاللجام ونحوه يراد
دفع الهمة وكذا قلت بالامرسيه يا أكس أن قيل للاسراف عزم وغيرهم لا الأبر
أن السوفيه لا يبالون بأفعال فيها الخسة والدناءة وانما قلنا ويعد عار في
العرف احترازا عن أفعال اختياري بحرم شرعا ولا يعد عار في العرف كلعن النار
والعماء وأعمال الديوان في زماننا كعبه التعزير وكبسته فوضان إلى رأي

الامام فيراعي عظم الجناية وصغرها وحال القاتل والمقول فيه . من . لتأخر خاتمة
 وفي الكافي هو تأديب دون الحد . وفي نصاب الاحتساب الفرق بين الحد والتعزير
 من وجوده . احدها ان الحد مقدر والتعزير مفوض الى رأي الامام . الثاني ان
 الحد يد وأب الشبهات والتعزير يجب مع الشبهات . والثالث ان الحد لا يجب
 على النبي والتعزير يشرع عليه . والرابع الحد يطلق على الذي ان كان مقدرا
 والتعزير لا يطلق عليه . وانما سمي عقوبة لان التعزير شرع للتطهير والكفر
 ليس من اهل التطهير . وانما يسمى في حق اهل الذمة اذا كان غير مقدر عقوبة
 ومن موجبا كذبا لصكوك والمخلوط بالتزوير وفيها الممارسة في احكام الشريعة
 وما يوجب التعزير ما اذا رفع انسان بكرا فزال عذرها بالرفع يغير
 الرفع اتفاقا وحق من المهر على الاختلاف كذا في متفرقات حدود والخيرة
 ومما يوجب التعزير ما ذكر ابن رستم من محمد راح فبين قطع ذنب برذون
 وحلق شعر بامرية . وفي جنايات الذخيرة ومنها ما لو اكره السلطان رجلا
 على قتل مسلم بغير حق ووعد به بقتله ان لم يقتله فالتصاص على السلطان والتعزير
 على القاتل عند ابي حنيفة ومحمد راح . ومنها ما اذا اكره الرجل غيره على الزنا
 في
 يجب على الذي اكرهه التعزير وعلى الزاني الحد على قول محمد وسر فرساح وهو
 قول ابي حنيفة راح ثم راجع وقال لا يجب للشبهة ولكي يعزير ويجب العتق
 من الكفاية في الاكراه ومن موجبات التعزير الزند البارد وفي اليواقيت
 روى ان رجلا قد وجد تمرة ملقاة في سوق المدينة في زمن عمر ابن
 الخطاب راض فاخذها وقال من فقد هذه التمرة وهو يكر كلامه ويعرفضا

ومراد من هذا الكلام انما هو سر هذه وورعه وديانتها على الناس صريح
 عمر من كلامه وعرف مراده فقال كل يا باسرة فانه وسرع يغضبه الله تعالى
 وضربه بالدمرة فان سأل سائل ان المحاسب اذا اخذ بعض النقايا وامر بالعرس
 عليها سر بما يكسفر رؤسهم او ذرا عمت او قد مضى فلهذا امكرا آخر
 الجواب عنه ما روي ان عمر من بلغه عن ما ثخنت في باجبة المد سدا فاماها
 حتى يجر عليها وهي في منزلها فضر بها بالدمرة حتى سقط حماتها فقتل لها
 المؤمن ان حماتها قد سقط فقال انه لا حرمه لها في الشريعة معناه انها
 اشتملت على ما لا يحل لها في الشريعة وقد استقطبت بما صنعت حرمه لنفسها و
 بالاماء هكذا ذكر في شرح ادب القاضي للخصاف في آخر باب التلخيص
 وان راى المحاسب رجلا مع امرأة في الطريق يتحد فانها اذا ابيع بها
 الجواب مروى ان عمر من راى رجلا مع امرأة يتحد فان في الطريق فغرها
 بالدمرة فقال الرجل هي امرأتى فقال له لو كانت امرأتك فلم لا مد خلها في بيتك
 ثم لم عمر من على صراهما وتكفي في ذلك لئلا الى ابنة كعب رضى فافاء و
 فقال عمر من لم احصر لهما انما حشك لتعجب عني عهده في قلبي فقال لا تلهي يا
 امير المؤمنين فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من دخل عليه اح
 مسلم فافاء وساده له عمر الله لهما جميعا قبل ان يجلس عليهما ثم قال عمر اني
 راى رجلا مع امرأة يتحد فان في الطريق فضر بينهما بالدمرة فقال الرجل
 امرأتى فمدت على ذلك فقال يا امير المؤمنين انت مؤدب المسلمين والوا
 علت ان تخلف المسلمين في الطريق فلو كانت له امرأة فلم يمد حبلها في

فخرج بذلك عمر رضي الله عنه ثم جعل أبي يبكى فقال له عمر انما جئت لتخرج عني
تبيكي فقال تذكرت حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اذا اجتمع الاولون والآخرون يوم القيمة ياتي الاسلام باحسن الصورة
ليطلبك ويقول اعزك الله يا عمر كما اعزني قال فوجد عمر رضي الله عنه واعترف
سرا بـ شكر الله من قسمة الميراث فمن الكفاية وفي الفتاوى التعزير على ان
مراقب التعزير اشرف الاشراف كالقهاء والعلماء وتغزير الاشراف كالقضاة
وتغزير اوساط الناس وتغزير الخسائس وتغزير اشرف الاشراف
الاعلام لا غير وهو ان يقول القاضي باغني آلت تفعل كذا وكذا وتغزير الاشراف
الاعلام والجرا الى باب القاضي وتغزير اوساط الناس الاعلام والجرا الى
باب القاضي والجسب وتغزير الخسائس الاعلام والجرا والضرب
والجسب مع ذلك ثم قد يكون التعزير بالجسب بالصف وتغزير
الاذن وقد يكون بالكلام العنيف وقد يكون بالضرب وفي الحانية
وعن محمد راح رجل يشتم الناس وهو محترم له مروءة يؤتمن ولا يجس
وان كان دون ذلك يؤدب وان كان شتاً ما يضرب ويجسب
في الظهيرية وقد يكون التعزير بنظر القاضي اليه بوجه عبوس ولم يذكر
محمد راح في شيء من الكتب التعزير باخذ المال وقد قيل روي عن
ابي يوسف راح ان الزجر والتعزير من السلطان باخذ المال ولا خلاف
بين العلماء انه لا يبلغ بالتعزير الحد وفي الفتاوى الخلاصة والتعزير
المال ان رأى القاضي او الوالي جاسراً ومن جملة ذلك الرجل لا يحضر

الجماعة يجوز تعزيره بأحد المال م ١ بعد هذا اعتبر أبو حنيفة سراح حد العبد
 ودلت أربعون فقال ينقص عنه سوطا ويضرب سعة وتلتون سوطا ^{سب} واربعة
 سراح اعتبر حد الاحرار وذلك ثمانون سوطا وقال ينقص عنه سوطا ويضرب
 تسعة وسبعون ^{سب} وفي الكافي وهو قول سراح م ١ قال في رواية أخرى ينقص
 خمسة ويضرب خمسة وسبعون والاول اصح وقول محمد سراح في الكفا ^{سب} مضمنا
 ذكرني بعضها مع أبي حنيفة رح وفي بعضها مع أبي يوسف سراح ١ وفي جامع ^{الاصح}
 وفي العهد ما بين خمسة وتلين الى ثلثة م ١ وهذا الاختلاف في أقصى التعزير
 وأما ادناه مفوض الى رأي الامام يقيم بقدر ما برئ من المصلحة فيه في الطهارة
 والاعترير لا يفتقر عن ثلث جلدات م ١ وينبغي ان ينظر القاضي في سببه
 فان كان من جنس ما يجب به الحد ولم يجب تعارضه يبلغ التعزير اوصى غايته
 مثاله اذ مال لامة العبر والام ولد العبر والذمية يازانية يجب عليه ^{الاصح}
 غايات التعزير لان الحد لا يجب هناك عدم احصان المذوف وهذا من ^{جنس}
 ما يجب به الحد يبلغ التعزير أقصى غايته وان كان من جنس ما لا يجب به الحد
 نحو ان يقول نعره ما حسنت يا فاسق يا شارب الخمر حتى وجب التعزير فالتعزير
 مفوض الى الامام ولي حد ودال اصل يبلغ التعزير غايته في موضعين احدهما
 اذا اصاب من الاجبية كل محرم غير الجماع ١ والثاني اذا اخذ السارق في ^{السب}
 بعد ما جمع المباح فلا اخراج اما فيما عدا هذا من الموضوعات لا يبلغ م ١ وقال
 ابو يوسف سراح التعزير على قدر عظم الجرم وما يرى الحاكم في احتمال المضرب
 فيما بينه وبين اهل من ثمانين وفي الكافي وعن أبي يوسف سراح انه يقرب لكل

نوع من بابه فتغير اللبس والقبلة حد الزمان والقدان بغير الزمان من حد القن
 م. وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف روح في وال عزير مائة فأت
 قال لا أخضته. وفي الذخيرة فان تراو على المائة فأت فصف اليد في بيت
 المال لان هذا خطأ من الوالي فان جاء من ذلك ما يعلم انه تعد وليس مخطئاً
 فهو على عاقبته. م. في الامالي عن أبي يوسف روح لو ان قاضياً رأى تغير
 مائة فقد اخذ باثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز وانما يجب التغير بان
 يرتكب منكراً ليس فيه حد مفترس شرعاً او يخذل غيره يخذل لم يجب عليه
 حد مفترس. وفي شرح الطحاوي اراي مسماً بغير حق بفعله او قوله. وفي
 الظهيرية مسئلة محمد روح عن رجل يؤجد في بئير الخمر وهو ناسق او يوجد
 القوم بئير عليه ولم يؤهم احد يشربونها غير انهم جعلوا الجالس من شربها
 هذا يغرس قال نعم وكذا كنت اترجل يوجد مع ركوة والركوة رقيق وقد كان
 بعض العلماء يقول في عهد أبي حنيفة روح يقام عليه الحد كما يقام على الشارب
 وحكي عن أبي حنيفة روح انه قال هذا القائل لا يحد. وفي اليتيمة يضرب المسلم
 ببيع الخمر ضرباً مبرحاً وينجأ من خلاف الذم. وفي الحافضة وكذا المقيم اذا افطر
 في رمضان متمرد يغرس ويحبس بعد ذلك اذا كان ينفذ منه عوده الى
 ثانياً وكذا المسلم ببيع الخمر وباكر الربوا ولا يرجع عنه فانه يغرس ويحبس وكذا
 المغني والمختار والناحية يغرس ويحبس حتى يموت ثوبه. وكذا المسلم اذا
 شتم الذي يغرسه وفي الحادي وعن أبي يوسف روح في الذي يبيع الخمر
 ويشربه ويترك الصلاة احبسه واخذله في السجن واودبه ثم اخرج به من السجن

بالقتل والسرقة وضرب الناس فأتى أجسه وأخلده في السجن إلى أن يتوب
 وسئل أبو بكر الأصبهاني عن رجل عجبك فأساء إليك قال لا ينبغي لك أن
 يضربه ولكن يرفعه إلى الحاكم لكونه هو الذي أساء له لأن التعذيب ليس له
 حد مقدس فليس إليه التعذيب قال الفقيه له خلاف أصحابنا ربح فان عندكم له ان
 يعرفه ويبدنه فخذ ولا تلج عليه الحد وكذلك الأمر بقوله تعالى واضربوهن فاح التعذيب
 للنساء عند الحاجة إلى ذلك ، وفي السعائي تم السلم ان ضرب الزوج امرأته انما صاح
 فيها واضربها لنفسه كما اذا ضربها لغيره ها إلى منجعه الأيرئام ليس له
 ان يضربها على ترك الصلوة ، وفي النوارى سئل ابو القاسم عن الساحر حل قبل
 يقبل تربته قال الساحر على ثلاثة اقسام سحر كراوى على الحي اخلوها انقله فيما
 عن دعواه ذلك بقول الله خالف كل متين وتوأم منه فانه يقبل نومه والآخر
 ساحر يسحر بالامتحان والتمتة غير معتقد به فليس له ذلك بكفر والآخر ساحر
 وهو جاهل لا يدري كيف يعمل ولا يضرب عند الاستناب ويقتل اذا اخذ قال
 وكان بعد ان بصرايان مرتد ابوا احد انا با واذا تركا عاوا الى الارتهاد
 قال ابو عبد الله يقتلان في الكفر على رجل حدع امرأه رجل وحى صغيرة فاحرمها
 ورؤسها من رجل قال محمد بن ابي الحسن له احببها احي يردوها او يموت بهوني كتاب السبع
 عند يطلب من مولا السبع وهو مقر انه يحسن صحبتة يعزى من السراحيه من الرجل
 الى مدح السافى يعزى وحكي ان ابا حفص بن عبد الله رأى غلاما فاحسن الكبير
 البخاري الرجل الى مدح السافى ربح لكثرة الشفعية فامر بالاعتزير والنفي
 عن البلد ، وفي النسبية سئل عن شفيعي سار حنفا ثم اراد ان ينتقل الى

الشافعي عليه السلام ذلك فقال الثابت على مذهب أبي حنيفة ربح خيرا وأولى فقال
 هذه الكلمة أقرب إلى الألفه وارتفع مما أجاب القاضي الإمام أبو الحسن
 للترديد ربح عن هذه المسئلة انه يعزهم هذا البائس المرتد أشد التعزير
 حتى يترك المذهب الردي ويجمع إلى المذهب السديد وفي جواهر الفتاوى
 قال حنفي استدل إلى مذهب الشافعي ربح قال فخر الدين محمود بن محمد ربح
 إذا كان مرد عاقي ست ساقط القول والشهادة ثمرد واز فاسقان بترابشه
 وإذا كان أهل علم ست مبتدع وضال كردد وواجب بود منع وزجر قوي وحكي
 أن رجلا من أصحاب أبي حنيفة ربح خطب إلى رجل من أصحاب الحديث
 ابتدئه في عهد الشيخ أبي بكر الجوزجاني فابى الرجل أن يزوجها إلا أن يترك
 مذهبه لمذهب أصحاب الحديث فيقرأ أخذت الإمام ويرفع يده عند
 الأخطاظ ويخوذ ذلك فأجابه إلى ذلك فزوجها فقال الشيخ في مجلس العا^{مة}
 بعد ما سئل عن هذه الحادثة وبعد ما اطرق رأسه وسكت النكاح جا^ز
 ولكن أخاف على هذا الرجل أن يذهب إيمانه وقت الشرع فقبل له
 ولم ذلك قال لأنه استخف بمذهبه الذي هو حق عنده وتركه لأجل حنيفة
 منتنة فاحذر مذهبها هو عنده ليس بحق أفلا أخاف على إيمانه لا^{ستخفافه}
 بدينه قال ولو أن رجلا من أهل الاجتماع بري من مذهبه في مسئلة
 أو في أكثر منها باجتهاد لما وضع له من دليل الكتاب والسنة أو غيرهما من
 الحجج لم يكن ملوما ولا مذموما بل كان محمودا ماجورا فاما الذي لم يكن
 من أهل الاجتهاد فانتقل من قول إلى قول من غير دليل لكن لما يرغب في غير^ه

الدنيا وشهوتها فهو المذموم الآثم المستوجب للتأديب والتعزير لا سيما
 الملك في الدين واستخفافه بدينه وملكه هبه حتى حكى الله سبحانه جلالة في عهد الشيخ
 أبي حفص الكبير ترك مذهب هبه وكان يقرأ خلف أمه ويرفع يديه عند
 الركوع ونحو ذلك فاجترأ الشيخ بذلك فعضب الشيخ وعنف وأمر السلطان
 حتى أمر الجلاء بأن يضربه بالسياط عند الصياغة حتى دخل ما سر على الشيخ
 ويستغفروا إليه وتاب وأدخلوه عليه فعرض عليه ما يجب عرضه من باب
 الدين ثم خلني سبيله ثم روي المتنقي وشهادة المرأة مع الرجل في التعزير
 جائزة وليس عليه الغاذف حسري بسأل عن الشهود روي في الخامسة و
 التعزير حق العبد يجوز فيه الأبراء والعمو والشهادة على الشهادة والتعزير
 فيه اليمين ثم روي إذا قال لعمره يا فاجر فعليه التعزير وكذلك إذا قال
 يا حيت يا فاسق روي الكافي وهو ليس بها سب أو قال يا محنت فعليه
 التعزير وكذلك إذا قال له يا ابن القحمة الفاجرة روي في التفريد يا ابن
 الخبيثة روي في الخامسة يا ابن القرطبان ثم روي وقال يا ابن الفاجرة فعليه
 التعزير فلا يكون قاذ فالأمة وكذلك إذا قال لغيره يا أكمل الربوا يا شارب
 الخمر روي في التفريد أو قال يا فاسق أو قال يا حاش فففيها التعزير روي في المتنقي
 إذا قال الصراي يا ابن الزاني يا ابن الفاسق فيه التعزير وقال أبو يوسف
 محمد ولو قال يا حمار يا نوسر يا خنزير روي في تجنيس خواص زاده أو قال يا ابن
 الحمار ثم روي فلا شيء في ذلك ولو قال يا كلب لم يعزرها هكذا ذكر في الأصل ^{حكى}
 عن العقيد أبي جعفر الهندي روي في سراج أنه كان يقول في عرب ديارنا بعمرنا ^ل

شمس الأئمة السرخسي راجح الأصح عنده أن لا يغرس وفي المصنفات روي
 عن أبي جعفر الهند وأبي راجح أنه قال إنما لا يغرس إذا كان هذا الواحد
 من عرض الناس فأمّا إذا قال ذلك لنفسه أو لرجل ذي خطر فإنه يغرس
 وفي الكافي وهذا أحسن وهو في الأجناس إذا قال يا كافر يا نذير
 يا لص يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أنت تلعب بالصبيان يا ديوث
 وفي السراجية يا بني نازهمهم وقال أنك ما دى الزواني أنت ما دى اللصوص
 فعليه التعزير روي في المصنفات قال بعضهم من قال لآخر يا كافر لا يجب التعزير
 ما لم يقل يا كافر بالله لأن الله سمي المؤمن كافرًا بلطافوت قال من يكفر
 بالطاغوت فيكون محتملاً لهم وهو في الأجناس إذا قال له يا كلب يا قرد يا
 يا ذئب يا بقرا يا حيّة يا ابن الحجام وابوه ليس كذلك وهو في الحاوي إذا قال
 يا ولد الحرام يا عيارهم روي وقال ابن الأسود وابوه ليس كذلك أو قال
 يا حجام يا مرستقي وهو ليس كذلك يا مقعد يا مواجرا يا قماريا ناكس
 يا منكوس يا سيرة يا ضحكة يا كشجان يا مؤسوس روي في تجنيس الناس
 أو قال يا قرطبانهم روي أنه لا يغرس روي في تجنيس الناس روي وقال السيد
 الأمام الأجل راجح لو قال يا بني يا مواجرا يا حيفة في عرفنا فيه التعزير وهو في
 الظهيرية ولو قال يا معفوج فإنه يغرس ولا يجب الحد في قول أبي يوسف
 ومحمد راجح حتى يضيف الفعل إلى السبيل وهو على قول أبي حنيفة راجح لا يكون
 قذفًا بحال وعليه التعزير لأنه الحقّ المشين والمعفوج المضروب في اللب
 بهم وهو إذا قال لفاستق يا فاستق وقال للص يا لص فلا شيء عليه روي

الآمار عن أبي حنيفة راح اذا قال بغيره يا فعلا نة يحمد لانه بلغه عمن يازا
 وفي الاصل اذا قال له يا يهودي يا نصراني يا ابن النصارى وفي الذخيرة
 يا ابن اليهودي هم ان فيه التعزير ولا سدد وفي الحاشية وكذا الروا
 يا عابد الوثن يا مجوسي يا ابن المجوسي لا سدد عليه هم قال محمد راح
 التعزير اشد الضرب يريد ان في التعزير يصرب اشد ما يضرب في ساء
 الحد ودسه وفي شرح الطحاوي الشدة هي الجمع في عضو واحد هم هم
 صرب الراي اشد من ضرب شارب الخمر ثم صرب شارب الخمر اشد من
 صرب القادف وفي حدود الاصل ويفرق التعزير على الاعضاء ولا يضرب
 العضو الذي من الضرب في حد الزناه وفي كتاب الاشرية ويضرب
 للتعزير في موضع واحد وليس في المسئلة روايات وفي الكافي ومن
 حده الامام او غرضه فوات قدمه هدر وقال الشافعي راح تجب دية
 في بيت المال بخلاف الزوج ان غزرا امرأة من الناطق وامام حقة
 الرجال بالرجال فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير وليس فيه الحد وامام حقة
 الرجال بالنساء فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير ولا حد فيه في قولهم
 جميعا وامام حقة النساء بالنساء فانه لا يحرم شيئا وفيه التعزير وليس
 فيه حد وامام حقة الرجال بالحفي والعنيت والمجبوب والغلام
 الذي يصلح للاستمتاع فانه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه حد
 ايضا من الجواهر قال لا تحريا احمق فعليه التعزير والجبس والملازمة دون
 الضرب من الحاشية رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الفقهاء

والقاضي فقال ختمه وليس كما افتوا وقال لا تقبل هذا وهما من عرض
 الناس كان عليه التعزير من القنية قال له يا فاسق شرار اذ انشئت فسمة بالنية
 ليدفع التعزير عن نفسه لا تشجع بيته لان الشهادة على مجرد الجراح والفسق لا تقبل
 ومنه اذا قال مرسومة بكذا فعليه ردّه وقبل البينة ولو ادعى رجل عند القاضي قسمة
 وعجز عن اثباتها لا يغزر بخلاف دعوى الزوالان المقصود من دعوى المسقة
 اثبات المال لا نسبة الى السرقة قال له يا فاسق يا منافق اوانت منافق يغزر
 من كثرة ابدار ربحه بنجاسة الخمر غليظة ونجاسة سائر الاشربة ضعيفة ويكفر
 الخمر دون سائر الاشربة من التزجج ومنافخنا مرج قد مره بجايواه الامام
 اند ينزجر به وذلك ستة اشياء الكلام الضيف والمجس والاصنع وتحريل
 الاذن والضرب واخذ المال في رواية عن ابي يوسف مرج من الخلاصة
 خصمان تشتما بين يدي القاضي في مجلسه ففهما فلم ينهيا والراي في ذلك
 الى القاضي ان يجسهما او يغزرهما وان عفا فحسن وان فعل احدهما لصاحبه
 فليس للقاضي ان يغزره ما لم يطلب خصمه من البرهانية مرج له غير ثم
 جاء انسان وانتزعه من يده يغزر لكن لا ضمان عليه اما التعزير فلا نهجني واما
 عدم الضمان فلا نه لم يتكلف المال من النية وكذا المسلم بيع الخمر ويأكل الربوا
 ولا يرجع عنه فانه يغزر ويحبس من الكافي ثم تغزير الاشرف كالدهاقنة
 والواد وغيرهم الاعلام والجر الى باب القاضي وتغزير اشرف الاشرف
 كالفقهاء والعلمية الاعلام فقط بان يقول بلغني انك فعلت كذا فلا تفعل
 وتغزير اوساط الناس كالمسوقيه الاعلام والجر والمجس وتغزير الاخشاء

الاعلام والجرم والصرع والجذب ^{من البرهان} في رجل اظهر الفسوق في دأه
 ينبغي ان يقدم اليه ابداء للعذر فان كفى لم يتعرض له لانه ترك وان لم يكف
 فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذبحه سياطا وان شاء اخرجه من داره
 لان الكل يصلح للتغريم ^{من التهذيب} ثم التعزير الى رأي الامام بقدر عظم
 الجرم وصغره على قدر احتمال المضروب فلا يبلغ اذ في حد العبيد وهو
 اربعون فينقص منهم ^{وقال ابو يوسف} سرح اذ في حد الاحرار فينقص منه
 وحو تسعة وسبعون ^{وعن ابي يوسف} سرح انه يجوز ان يبلغ الى المائة
 في القبلة واللمس الحرام ^{من النافع} وان حبسه بعد التعزير فان لم يحوز ^{ان}
 رأي الامام الصلاح فيه ^{من الذخير} قال ابو حنيفة سرح لا يبلغ بالتعزير
 اربعين سوطا وقال ابو يوسف سرح ثمانين سوطا واختلفت الروايات عن
 ابي يوسف سرح بعد ذلك قال في رواية يشر به الى تسعة وسبعين وقال
 في رواية الى خمسة وسبعين والاول اصح وقول محمد سرح في الكتاب منقطع
 ولا خلاف بين العلماء انه لا يبلغ به الحد ^{وقال عليه السلام} من بلغ حد في غير
 فهو من المعتدين بعد هذا ^{اعني ابو حنيفة} سرح العبيد وذلك او بعون فقيل
 ينقص عنه سوطا ولضرب تسعة وثلثين ^{وابو يوسف} سرح اعتبر حد الاحرار
 وذلك ثمانون وقال ينقص عنه سوطا ولضرب تسعة وسبعين على اصح الروايات
 وهذا الاختلاف في اقصى التعزير ^{فاما ادناه} موقوف الى رأي الامام يقيم بقدر
 المصلحة فيه ^{وفي حد} ود الاصل يبلغ التعزير غايته في موضعين ^{احدهما} اذا
 اصاب من الاجنبية كل محرم غير الجماع ^{والثاني} السارق اذا اخذ بعد جمع المأثم

قبله الاخراج فاما فيما عدا هذين الموضعين لا يبلغ لان في هذين الموضعين
 ارتكب جريمة ليس وراءها الا ما هو سبب وجوب الحد فيغزر بتعزير وله الحد
 بخلاف سائر الجرائم - وفي نوادر ابن سماعنة عن ابي يوسف سرح في وال عزير مائة
 فمات الرجل قال لا اضمنه لانه قد جاء ان اكثر ما غرر به مائة فان اراد على المائة قاتل
 فنصف الدية في بيت المال لان هذا خطأ من الموالي - وفي الامالي عن ابي يوسف
 سرح لو ان قاضيا رأى تعزير مائة فقد اخذ باثر وان ضرب اكثر من مائة فهو جائز
 من التفسير الكبير لا يقتل المولى يقتل عبده ولكن يعزر ويمنع - وقال بعضهم يقتل به
 وليس قاتله ممن يعتد به - ان ما سوي ان رجلا قتل عبده على عهد عمر بن
 فقال عمر بن الخطاب لو لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل سيد بعده
 لقتلتك به ثم جلده ثم نفاه سنة وهذا الخبر تلقته الامم بالقبول فجاء تخصيص
 الآية به من الناطقي والخامس اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل بالآلة غير
 على ذلك من الفصول الحياتي يجب به المقصاص بالاجماع - من الى وي قال
 ابو نصر الدبرسي فمن قطع يد عبده او قتله فعليه التعزير - وعنه عن ابي يوسف
 سرح في الذي يبيع الخمر ويشربه ويتولى الصلوة احبسه واؤدبه ثم اخرجه
 ومن يترهم بالقتل والسرقة وضرب الناس فاقب احبسه واخذله في السجن
 الى ان يتوب ولا يستأثر التعزير ويضرب والمضروب قائم من المبسوط ولو خنق حيا
 حتى مات او طرحه في بئر او القاه من ظهر جبال ومن سبط فمات فلا قصاص
 عليه في هذا كله لان آلة القتل لم توجد الا ان يكون معروفا بذلك فيفعله
 غير مرة فحجب عليه القتل بمنزلة الحد لا القصاص - من المضرب والتعزير على العتة

مراتب تغير الاشتراك كالرهاد والعماد ، وتغير الاشتراك كالعماد
والعلوة ، وتغير اوساط الناس ، وتغير الاسرار والفتور والاشراك ^{ان} الاشراك
اذا فعلوا فعلا موحيا للتغير وهو الاعلام لا عبر وهو ان يقول له القاصي ملعي
اقلت تفعل كذا ، وتغير الاشتراك الاعلام والحق الى باب القاصي ، وتغير الاشراك
الاعلام والحق والحس ، وتغير الاسرار والاعلام والحق والصبر والحس
من النية وحد سكوان وتوحد منه الراشد لا يحد ولكل تغير ما قبل من
اربعين سوطا عت ولو وحد منه راحة الخمر دون السكر يعبر ^{عن} ^{سوط}
ولا يؤثر التغير حتى يروى السكر ولو وجد يحل آفة فيها جرم يعبر ^{تصل} ^{الحل}
ان باب العزب موسي على العال والعال في مثل هؤلاء الهياكل والفتور
يعبرون ساء على الظاهر ، ومنه حكم العورة في الركعة اخف من ^{التجدي}
حتى لو رآه مكتوب الركعة عليه وقف ولا يسهل عنه ان يج ^ف وان رآه مكسوف
التجدي امكر عليه بعف ولا يسهل عنه ان يج ^ف وان رآه مكسوف السرة امره
ستره واذهبه على ذلك ان يج ^ف ومنه ضرب غيره يعبر حجب وصرة ^{المستر}
ايضا امهما يعبران ويد امانة التغير ما ليا دي مهم لا ما اظم و
الوجوب عليه اسبق وفي مشكل الآثار وامة العبري للامام عند
في حيفه والي يوسف ومجد والسافعي راج والعقواليه ايضا ^{المحمدي} قال المحاو
وعندي ان العقوات لا للذي حتى عليه لا الى الامام قال من ^{قالوا} ولعل ما
ان العقوالي الامام قد لكت في العبري الواجب حقا لله تعالى ما ان ^ك
سكرا ليس فيه حد مشروع من غفوان يحجب على اساس وما قاله الطحاوي

فيما اذا اجنبت على انسان من صنوان القضاء من اجل يوجد في بيته الخمر
 فهو فاسق او رجل يوجد معه ركوة من خمر او قوم يجتمعون على الشرب
 ولم يره احد يشربونها غير انه قد جلسوا مجلس من يشرب بها فانه يخرها لانه
 ظهر منه سماعا وات الغرم على الفساد وانه معصية لاحد فيها فيعزى به من
 خزانة الفقه العليا لو قال يا لصوت وهو لا يعرف يا للصوعية يعزى ولو قال
 يا جيفة فعليه التعزير من البرهانية ولو قال يا بليد او يا قذر يجب
 فيه التعزير لانه قد نهى بحصية ولانه الحق الشين به بعيد يطلب البيع
 من مولاه وهو مقرا انه يحسن محبته يعزى لانه شتمت في طلب البيع
 من التفسير الزاحدي اين وعيدت كسي راك دوستي دارد باهل كتاب بكم سند
 عقيدت وديانت ايشان ونصرت كند دين ايشان را ونصرت خواهد از ايشان تا
 دوستي چون بسند معاد بود كه بخدمت نيكوتر بود يا بخرفت لغزنگار تر بود آن دوستي
 روا بود چنانكه سكي را دوست دارد از پير هيش من جامع الشرح وفي المفاتيح
 في باب حقه اللسان اي اللذان يشتم كل واحد منهما صاحبه فعلى البايع ان يقر
 يحصل للبايع اكثر مما يحصل للمظلوم لانه كان سببا لثقت المظلوم
 حده فان تجاوز بان اكثر المظلوم شتم البايع وايداعه صا وانه المظلوم اكثر من
 البايع كما
 من اكثر اليها دفرض كفاية ابتداء ان قام به قوم سقطت الكل والا اشوا
 بتركه من شرح الوقاية هو فرض كفاية بداء اي ابتداء وهو ان يبتدئ
 المظلون بمحاربة الكفار ان قام ببعض سقطت عن البايعين فان تركوا اشوا على

صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعده واقطع: وفرض عين ان يجموا فتخرج المرأة و
 العبد بلا اذن فانه اذا جهم الكفار على تغر من الشغور يصير فرض عين علي من كان
 بقرب منه وهم بقدر ون على الجهاد: واما على من وراءهم فاذا بلغ المخبر
 اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتج اليهم بان خيف على من كان قريبا منه
 ما يفسد عاجزون عن المقاومة وبان لم يعجزوا ولكن كما سلواتهم وتم الى ان
 يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير صلوة الجنائز
 تصير فرضا على جميعه دون من هو بعيد عن الميت فان قام بها الاقربون
 او بعضهم سقط عن الكل وان بلغ الى الابد ان الاقربين ضيعوا حقه فعلى
 الابد ان يقوم بها فان نزل الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير انما
 من تخفة الفقهاء ولا ينبغي للفرقة ان يفرض الواحد من الاثنين منهم والمحصل ان
 الامر مبني على غالب الظن فان غلب على ظن المقابل ان يغلب ويقبل فلا بأس
 بان يفرض منهم ولا عبرة بالعدد حتى ان الواحد اذا لم يكن معه سلاح فلا بأس
 بان يفرض من اثنين معهما السلاح او من الواحد الذي مع السلاح من الذخيرة
 اذا دخل المستركون ارض المسلمين فاخذوا الاموال وسبوا الزراري والنساء
 فعلم المسلمون بذلك وكانت لهم عليهم قوة كان عليهم ان يتبعوهم حتى يستقذروا
 ذلك من ابدانهم ما داموا في دار الاسلام لا يسعهم غزو ذلك فاذا دخلوا ارض
 دار الحرب فكذلك في حق النساء والزراري ما لم يبلغوا بذلك حصونهم وذراريهم
 اهل الذمة واموالهم في ذلك بمنزلة نساء المسلمين واموالهم: فتراما يفرض
 ذلك على كل من قدر عليه من المسلمين ولا يفرض على كل من عجزوا عما يفرض على كل

من قدر من المسلمين اتباعهم اذا طمعوا ادراكهم قبل ان يباغوا حصونهم وجزائرهم
وما منهم فاذا كان اكثر منهم انفسهم لا يدركونهم كانوا في سعة من ان يقتلوا
ولا يتبعوهم من السراجية مسلم دخل دار الحرب بغير امان فقال انما رجل منكم
او جئت اريد ان اقاتل معكم فتكوه لا باس بان يقتل من احب متمهم ومنه
اذا قال واحد من المسلمين لك لا تخف وانت آمن او قال بالعارسية
مترس او قال باي لسان كان فهو امان فيهم الكافر ولم يفهم منه الكفار اذا
قالوا امنوا على ابا ثا فانهم ينشئ الامان في امهاتهم ايضا مذكورة في السير
البكين ومنه ولا باس للجارب ان يخادع قريش من التار خافية فالاول
ما يجب عليه الجهاد في سبيل الله وفتح الكفرة والمليدين والبغاة والمرتدين
الانصاف والانصاف بين جميع المسلمين بان قتل احد احد اعداء او خطأ
او قطع عضوا من اعضائه او زنى بجميلة جاره وهو حصن الا لا او قذفه او اخذ
ماله سرقة او غصبا او قطع الطريق حقيقة او حكما او شرب الخمر او ارتكب سائر
المحظورات فانه يقيم عليهم ما امر الله تعالى من الحدود ويعزر بعضهم راى
المصلحة لكل واحد من شرح الطوالع اما الاول فلان نصب الامام لدفع ضرر
لا يندفع الا به واجب لان البلد اذا شعر عن رئيس فاهربا عن بطاعات وينهي
عن المعاصي ويدبرها باسم الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان وفساد فيه
الفسوق والبعثيان وشاع المراج والمراج ودفع الضرر عن النفس بقدر الامكان
واجب باجماع الانبياء واتفاق العقلاء من شرح الطحاوي واما ما ارادوا
انغنائهم فانها تقسم بين الذين غفوها على ما يجب قسمتها عليهم الاصل في هذا

ان نقول القسمة بمبادلة بالمعادلة لا فوارا الا انصبا لتحويل المفعة لا للتقويت
 فان كان على هذا يجوز والآ فلا من المحيط وليس للامام ان يهب هبة مثله
 من الغنمة فكذلك البسر له ان يعوض منهما من المبسوط لان الامام قبل القسمة
 بالخيار ان شاء قسم الاعيان فيما بينهم ان رأى المصلحة وان شاء باع وقسم
 فيما بينهم ان رأى المصلحة في البيع لمنه كل الكرخي وكل من باع نفسه
 من شريكه او من غير شريكه قبل القسمة فهو جائز الا الغنمة قبل اداء الخمس
 لانه لم يتعين ملكه فيه فلا يجوز وفيما سوى ذلك يجوز من المبسوط ان
 الرجل يأخذ العلف والطعام من الغنمة ويفضل معه فضل بعد ما يخرج الى دار
 الاسلام ما يضع به قال ان كانت الغنمة لم تقسم اعاد فيها وتقسم بين الغانمين
 لانه لما دخل دار الاسلام فقد تأكد حق الغانمين فيها بدليل انه لا يباح له تناوله
 الا بشرط الضمان وقيل الا حرا زباح له تناوله من غير شرط الضمان وان كانت
 قد قسمت فباعها فتصد في بثمنها او يردده الى الامام حتى يضعه في بيت المال
 وهذا بمنزلة اللقطة ولو وجد لقطه ولم يظفر على صاحبها فانه يبيعها وتصدق
 بثمنها كذا هذا من شرعة الاسلام ولا يغفل ولا يغدر فيما يأخذ من العدو
 وفي الحديث العلول من حرم جهنم فقد نفى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الصلوة على رجل مات يوم حير وقد خبا في مائة حوزات من مال اليهود
 وكان بساوي درهمين من الهداية في باب الجزية وهي على ضربين جزية
 نوضع بالتراضي والصلح فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق كما صالح رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بني نجران على الف وما يتي حلة ولان الموجب هو التراضي

فلا يجوز التعدي الى غير ما وقع عليه الاتفاق: فمن الكافي فلا يجوز العدول
 الى غير ما وقع عليه الاتفاق: ومن الشعاقي اعلم ان اهل الذمة في حق ما يجب عليهم
 انواع ثلاثة: التغلب والتجزي من النصارى وسائر اهل الذمة فالتغلب يوجب منه
 الصدقة مضاعفة اتباعا لعمريش والتجزي يوجب منه الجزاء اتباعا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم وسائر اهل الذمة يوجب منه الجزية على المقادير التي ذكرها
 في الكتاب: ومنه وهذا لانه وجب بدلا عن النصرة بالانفس والمال ولهذا
 صرفت الجزية الى اهل الجهاد ودون الفقراء والمساكين: فان قلت هذا لا يجوز في
 القتال فرض كفاية والجزية فرض عين قلت ان القتال في الاصل واجب على
 من امكنه وجب الذب عن الدار وكسر شوكة الكفار فاذا حصل ذلك بالبعض
 سقط
 عن الآخرين: وهذا كالتسعي واجب على كل مسلم الى صلوة الجمعة فان حمله انسان
 كرها الى المسجد سقط عنه ذلك لانه وجب لا مكان الجمعة وقد حصل بدون
 فعله
 كذلك الجهاد: من الحيطة ولا يملك عليهم اموالهم والاصل ما روي عن علي رضي
 الله عنه لما جمع اموال اهل البقي يوم الجمل بعد ما تفرق اصحابهم طلب اصحاب علي رضي
 الله عنه ان يقسم اموالهم كما قسم اموال اهل الحبس قتلى علي رضي الله عنه لو قسمت ما لهم بينكم فمن
 خذ
 عايشة رضي الله عنها وروى عنه ايضا انما اتى ما اصاب من عسكر اهل نصرا وان فمن عرف
 شيئا اخذه: من شرح الكرخي قال ولا بأس بان يطلب المسلمون موادعة المشركين
 اذ اخافوا على انفسهم فلا بأس بان يعطي المسلمون على ذلك ما لا لان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يعطي المؤلفة قلوبهم المال ليدفع ضررهم عن المسلمين
 ولان في ذلك مصلحة لهم نصرا كيدل المال في سائر المصالح: من الكافي واذا امر

الامام ان يصالح اهل الحرب او فريقتهم وكان ذلك مصلحة للمسلمين فلا بأس
 بها وان رأى ان يأخذ عليهما ما لا يجوز لانه لما جازت الموادعة بالخذ
 المال فمعه اولئ وتكون هذا اذا كان للمسلمين حاجة فان لم تكن لم يجز وان
 حاصر احد المسلمين فطلبوا الموادعة على مال يرفع المسلمون اليهم لا يفعله
 الامام لما فيه من المذلة بالمسلمين الا اذا خاف المسلمون الهلاك على انفسهم
 لانه لما كان هذا طريقا لدفع الهلاك عن انفسهم كانت واجبا ومن انتهية الا
 اذا خاف الامام الهلاك على نفسه ونفس سائر المؤمنين ح لا بأس بان يعطيه
 من المكاتب بيت المال والخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما اخذ العا
 من الكفرة مصرفها المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون هناك والى الرصد
 في طريق المسلمين وما يعطى الامام المقاتلة من العطايا واصلاح القناطر والى
 امر اراق الولاة والقضاة والمفتين والمعلمين والمتعلمين وشرارهم واعوانهم
 والمحسبة والائمة والمؤذنين والفقير والغني سواء ويعطى لهم قدر ما يستحقون
 وعيالهم وقضاء ديونهم من النوازل لو ان متعلما غاب عن البلد اياما ثم
 رجع وطلب وطيفته فان خرج الى مسيرة ثلثة ايام له ان يطلب وان خرج
 الى بعض الولايتين واقام خمسة عشر يوما فلبس له ان يطلب ذلك وان اقام
 اقل من ذلك الامر لا بد له منه يجب ان يستحق وطيفته على حالها من
 الهداية قال ويفسما لامام النخبة فيخرج خمسها لقوله تعالى فان لله خمسة
 استثنى الخمس ويقسم اربعة الاخماس بين الثمانين لان النبي عليه السلام
 قسمها من المحنوف شرح المفق ويقسم اربعة الاخماس بين الثمانين بالاع

ولأنه عليه السلام قسمهم من كفاية اليهقي وأربعة أخماس الغنيمة للغنيين
اجتماعاً من أكثر الرجال سهم وللأفارس سهمتان ولولاء فرسان ومنه
والبراذين كالغنائم والعبيق للأفارس والرجال عند المجاورة. من فقه الإمام
شمس الأئمة السرخسي أراح وأمير الجيش في الغنيمة بمنزلة رجل من الجند إن
كان فارس ساقلاً سهم الفرسات وإن كان راجلاً فله سهم الرجل لأن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يجعل سهمه في الغنيمة كسهم واحد من المسلمين و
كذلك من جاءه بعده من الخلفاء الراشدين رضي الله عنه وقد كان للنبي صلى الله
عليه وسلم من الغنائم ثلث حظوظ الخمس وصفي يصفيه لنفسه من
وسيف أو جارية وسهم كسهم أحدهم وأصفي والخمس كان محتصاً لولاية
النبوة فليسب من ذلك شيئاً لأمراء الجيوش بعده فبقي السهم فهو لأمراء
الجيوش كما كان يأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم من فداء وحلجة
ولا يأخذ الإمام من الغنائم لنفسه شيئاً وهو بمنزلة رجل منهم ^{من السرا}
للرجل سهم وللأفارس سهمتان سواء كان له فارس واحد أو أكثر وأمير
الجند في هذا بمنزلة رجل من الجند ومن الشامل اليهقي المستطوع في الغزو
وصاحب الديوان في الغنيمة سواهم من النخبة ومنها حكم الخمس فنقول إن
الخمس في زماننا يقسم على ثلاثة أسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم
لابن السبيل ولم يكن ذكر هؤلاء على طريق الاستحقاق حتى لو صرف ^{صنف} إلى
واحد جاز كما في الصدقات من الهداية وإذا دخل الواحد أو اثنان فصلاً
دار الحرب مغتربين بغير إذن الإمام وأخذوا شيئاً لم يخمس ولو دخل الواحد أو

اثبات ياذب الامام فيه روايتان والمشهور ان يجس فان دخل جماعة لهما منعه
 فاحذوا شيئا خمس واب لم ياذن لهم الامام من المصنف المتخصص اذا اخذ ما
 من اموال الكفار فيه الجنس عنده وعند ما لا يجسر من المبسوط مسألة
 قلت اُرئت اموال اهل الذمة من النقر والعجم والامل والحيل والمال الصامت
 هل عليهم في شئ من ذلك حراج قال لا لان المال تبع للنفس وقد اخذنا منهم عن
 المحقق لان الامان في حق العصمة كالايما ن ولو آمن يصير ماله معصوما كما
 حذاه والدليل عليه ما روي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال انما اخذوا من
 فتكوا اموالهم كالمال وما وُهم كد ما ثاب من الكافي وداره حرأي لا شئ
 على الديمي في داره لانه عمر رضي الله عنه وظف الحراج مسئ عن المساكن فقال المسا
 مودولان هذا الحق انما وجب باحرص ما مية وهذه عن مائة وان كان فيها
 شئ لا يحتاج الى المزمة من الهداية وان رأى الامام موادة اهل الحرب ان
 ماخذ على ذلك ما لا ملا باس لانه لما جازت الموادة بغير المال فكذا بالمال لكن
 هذا اذا كان للمسلمين حاجة اما اذا لم تكن لا يجوز لما بينا من قبل والمأخوذ من المال
 بصرف مصارف الجزية او الم ينزلوا اساحتهم بل اسرسلوا رسول الله في معنى
 الجزية اما اذا احاط الجيت بهم فم لغد والمال فهو عنهم ومنه وادام من حرج
 او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او مد منة صح امامهم ولم يكن لاحد من المسلمين
 قتالهم الا ان يكون في ذلك مفسد فينبذ اليهم كما اذا امن الامام بنفسه ثم رأى
 المصلحة في التبت ومنه ولا يجوز امامي دمج ولا سير ولا تاخر مدخل عليهم
 من شرح مدخل الكرمي وان خرج من دار الموادة مرة حل او رجلا او جماعة

لا منعة لهم فقطعوا الطريق في ديار الاسلام فاخذهم المسلمون فليس هذا بنبض
 منهم العهد لانه لا منعة لهم فاذا انقضوا العهد لم ينقص كذمي اذا انقضى العهد في
 دار الاسلام علائقة بغير امور ملكهم ولا امور اهل مملكة فالملك واهل مملكته
 على مواد عتقهم وهؤلاء لا بد ان ينقطعوا الطريق فلا بأس بقتلهم واسترقاقهم
 واسترقاق من معهم من النساء والصبان لانهم لما انقضوا العهد ولم ينقص
 انفسهم وابالنبذ فصاروا كاهل الذمة اذا غلبوا على دار واستغوا صارا ^{قضى}
 العهد فاذا كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقص القوم جميعا العهد وعادوا ^{الملك}
 ودارهم وذلك لانهم لما بقوا بقتلهم فقد شاركوا في النقص وهم في انفسهم
 فيبطل الامان ^{منه} قال ولوقطف قوم من اهل الذمة العهد وقتلوا في دارهم
 وجري حكمهم فيها كانهم والبريون سواء لان الذمة لما انقطعت عادوا الى ^{الملك}
 الاصل ^{منه} ان اهل الحرب اذا غلبوا على اموالنا واحترقوها ملكوها وعادوا ^{قضى}
 لا يملكونها ^{من الكافي} وان بدوا الخيانة قتلهم ولم يدين اليهم اذا كان ذلك
 بالتأثم لانهم صارا واقضيت العهد فلا حاجة الى نقصهم من الكفر وان غلبوا
 على اموالنا واحترقوها ملكوها ^{من حاشية} العهد اية اي بداء الحرب سواء
 كان بداء من غلب او بداء اهل حرب آخرين حتى ان اهل الترك واهل الهند
 لو استولوا على مدينة واحترقوا ما فيها بداء الهند يثبت الملك لاهل الترك كما
 يثبت لاهل الهند ^{من التبريد} ولوقطع الطريق علينا طائفة منهم لهم منعة
 باذن ملكهم كابن نقض ^{من الفتاوى} السراجية مسلم دخل دار الحرب بغیر امان
 فقال انما رجل منكم اوجئت ارمين ان انا لم اعلم فزكوه لا بأس بان يقتل ^{احب}

منهم ومنه اذا قال واحد من المسلمين للكافر لا تجف وانت امن او قال بالفارسية
 ترس او قال باي لسان كان فهو امان فهو الكافر او لم يفهم من الذي خيره في
 الفصل الثاني عشر في نبذ الامان ثم اذا نبذ والامان وصح النبذ لهم ان يقولوا
 وبدون النبذ لا يحل قتالهم وكذا ذلك اذا وجد النبذ ولم يصح شرعا لانعدام شرط
 لا يحل قتالهم ثم يشترط صحة النبذ ان يعلمهم بالنبذ وان يكون النبذ على الوجه
 الذي كان الامان منتشر ايجاب ان يكون النبذ كذلك وان كان غير منتشر بان
 منهم واحد من المسلمين سرا يكتفي بنبذ ذلك الواحد ومن شرط صحة النبذ ان
 يكونوا متمنعين وقت النبذ كما كانوا قبل الامان حتى انهم لو نزحوا عن حصنهم
 وضاروا في عسكر المسلمين فنبت اليهم لا يصح النبذ وان علموا بالنبذ ولا يحل قتالهم
 حتى يصلوا الى حصنهم وهذا الاصل انما يتركون عن الحصن ويلتحقون بفسكر المسلمين
 لاجل الامان ففي تنقيح النبذ قبل تبليغهم ما منهم عذر بهمه وهو حرام وكذلك انما
 نزحوا عن حصنهم وهدموا بعض حصنهم او كله ثم نبذ اليهم فانه لا يصح النبذ حتى
 يعبروا حصنهم بجمعتوا فيه في يصح النبذ ويجل الثقال وكذلك اذا تقروا وخرج
 الى دار الاسلام فنبت اليهم لا يصح النبذ حتى يدخلوا في بلادهم ويتحصنوا ^{بعضه} الى
 لهم شوكة تتحسرا عن الغدر والخيانة واذا كان الامان من الامير او من جماعة
 من المسلمين ثم ان واحد من المسلمين اراد ان ينقضه لا يصح نقضه الا اذا كان
 باذن الامير او باذن الجماعة لان عقد الامان انما تم لمباشرة الجماعة او بمباشرة
 من قام مقامهم وهو الامير وتعلق به حق الجماعة فهذا الواجب يريد ابطال ^{حقها}
 ولا يبدل عليه من الهداية واذا غلبوا على اموالنا احرار وهانذا امرهم

ملكوها وقال الشافعي سرح لا يملكونها ^{بمن} المنكوبة في باب الشافعي راية ولا
يصير مالنا بالقهر ^{بمن} والاحذ والنقل لاهل الكفر ^{بمن} التزويج بغيرهم ^{بمن} ويده احسن
عن العقد والسرقة فانه اذا اشتري الحر ^{بمن} ما لا اوروهنا فانه يملكه اجماعا
واذا اسرق لا يملكه ^{بمن} المحيط وان دخل حر ^{بمن} بامان فسرقت من رجل فسيار ^{بمن}
دار الحرب لم يملكه لان الحر ^{بمن} كان ضاحلا قبل ان يخرج به الى دار الحرب ولا يكون ^{بمن}
با دخاله فيها ^{بمن} الحاشية قوله والاحذ فيه احزان عن القهر بدل والاحذ
من الحميد ^{بمن} الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين قبل الاحراز ^{بمن} بل ارضهم ^{بمن}
بالاجماع ^{بمن} شرح النخعي هذه اذا غلبوا على اموال المسلمين واحرزوا بالدار
فلو انهم لم يحرزوا بالدار حتى غلب عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم ثم جاء ^{بمن}
فانداخذوا بغير شئ لانهم لم يملكوها قبل الاحراز وكذلك لو قسموها في دار الاسلام
فان قسمتهم لا تجوز ^{بمن} واذا غلب عليهم المسلمون كان ذلك المال لصاحب ^{بمن}
من المستحق حر ^{بمن} دخل دار الاسلام بامان فسرقت من رجل منهم طعاما او ماعا و ^{بمن}
به ارض الحرب فاشتراه منه مسلم واخرجه الى دار الاسلام اخذه صاحب ^{بمن}
من المحيط ^{بمن} وانقص اهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم ^{بمن} وغلبوا على دار من ديار
المسلمين وصارت للدار والحرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون بثبت الخيار
فيهم للامام فان شاء من عليهم بوقايهم وارضيتهم ونسألتهم ونزرا ريسهم و
اموالهم ووضع على ارضيتهم الخراج وان شاء وضع العشر وهذا التسمية وفي
الحقيقة خراج فان الكافر ليس من اهل العشر ولهذا يصرف هذا العشر مصرف
الخراج وان شاء جعل العشر مضاعفا كما فعل عمرو بن بني تغلب وان قتل الرجال

وقسم النساء والزراعي والاموال وبقيت الاراضي بلا ملاك فعمل اليها قوم من المسلمين
 يكون سرداء للمسلمين وجعل لهم الارض ليردون المونة عنها جاز ولكن بفعل ذلك
 برضاء اولئك الذين يريد الامام نقلهم اليها الاراضي واذا نقل اليها قوم من
 المسلمين وصارت الاراضي مملوكة لهم جعل عليها العشر وان شاء جعل عليها الخراج
 وتوان قوم من المسلمين اسرقتوا وغلبوا على دار من ديار المسلمين وصارت
 دارهم دار الحرب بالاتفاق لوجود الشرائط ثم ظهر عليهم المسلمون فانه لا يبيع
 من رجالهم الا السيف والاسلام فان ابوا قتلوا وقسمت نساؤهم وزراعتهم
 ويحبرون على الاسلام بخلاف نساء مشركي العرب وزراعتهم لا يحبرون
 على الاسلام وقسمت الاموال والاراضي بين الغنائم ايضا فيوضع على الاراضي
 العشر وان رغبها الامام ان يقتل الرجال ويقسم النساء والزراعي بين الغنائم
 دون الاراضي ورأى ذلك خيرا للمسلمين فعل ذلك فان رأى بعد ذلك ان
 يفعل الى الاراضي قوم من اهل الذمة برضاءهم ليؤدوا الخراج عن انفسهم وعن
 الاراضي فعل ذلك لتكون منفعة دارة للمسلمين الى يوم القيمة فاذا فعل ذلك
 صارن الاراضي مملوكة لهم يتواثرونها ويؤدون الخراج عنها السلطان اذا
 حراج الارض لصاحب الارض وترك عليه مجوز عند ابي يوسف راجح
 من الخافية ويكون ذلك صلة له من السلطان وللسلطان حق في الخراج
 محمد راجح لا يجوز له ومنه والفتوى على قول ابي يوسف راجح اذا كان صاحب الارض
 من اهل الخراج من نوادر هشام واذا جعل السلطان خراج الارض لصاحب
 الارض يجوز من غير ذكر وعنى ابي يوسف راجح السلطان اذا ترك خراج الارض

لمن يعلم انه ليس بمجمل يصرف الخراج اليه ينبغي ان يجهر غاريا او يصدق
 به على المساكين من السراجية وفي الجملة اذا كان الرجل ممن له حق في الخراج
 كطالب العلم والقاضي والمفتي والمعلم بلا اجر والغاري ونحو ذلك يجوز
 جعله له من الكثر ولا ينقض عهده بالاباء عن الجزية والزنا بمسلمة
 وقتل مسلم وسب النبي صلى الله عليه وسلم بل بالحق ثمة او بغلبة
 على موضع للعراب وصاروا كالمرددين من فتاوى الكبرياء واذا امتنع اهل
 الذمة عن اداء الجزية يقاتلون لان في الابتداء يقاتلون اذا امتنعوا
 القبول وكذا في الانتهاء من فتاوى ابي الليث المسمى بالنوازل وسئل
 ابو القاسم عن اهل الذمة اذا امتنعوا عن اداء الجزية قال يقاتل كما يقاتل
 في الابتداء وكذا في الواقعات الحسامية من الوجيز في مذهب الانما
 الشافعي راجح وان قيل من هو لاء وال من ولاية المسلمين الجزية كان نوعا
 منه من درر البحور في مذهبه ويصح من الامام الاعظم ان يسقط لاهل الشر
 باسهم في جميع الاقاليم ولا كذلك لخلفائه ولا حاد المسلمين الا في احاد الكفار
 او عدو مجبورين ويصح من كل مسلم مكلف حتى المرأة والشيخ الهرم وفاقا
 وان لم يكن مازونا في الحال ذبه قال مالك واحمد خلافا لابي حنيفة راجح
 ومنه اذا صح العقد وجب على الامام منع من يقصد من اهل الحرب ولا منع بعضهم
 من بعض ولا كذلك اهل الذمة وان اتلف عليهم مسلم او ذمي مالا او نفسا
 وان قذفه عزرا وبالكسر يجب الضمان والتقصص والحد من الحاوي في
 مذهبه بهاد ن الامام وفائده لاهل اقاليم واليه ليلكه المصلحة اربعة

اشهر او ما شاء مسلم عدل في ذور أي ويضعف عشر سنين في الدنيا بيع في مذهب
وانما ينقض عهده بالقتال ومنع الخيرية والتمرد عن الأحكام وبالشرط ان
بمسلمة او صاحبها بكاح او قتل موجب قود او قطع الطريق او قذف مسلما او
دعاه الى دينه او اطاع على عورات المسلمين وانفأها الى دار الكفر لا تيانة فيها
حررها او ارحم عينا لهم او ذكر الله والرسول بسوء لا يعتقد كالتزام وقد حذ في
نسب او طعن في الاسلام والقرآن ومنه والسكوت على النقص نقض
من المحرم في مذهب ولو نقض بعضهم دون البعض لم ينكروا على الناقضين قولا
ولا فعلا انتقض الكل ومنه وللإمام ان ينيق العهد الى من حاد فلهما اذا استشعر
منهم خيانة ومنه ومن انتقض عهده بالقتال جازر دفعه وقاله وان انتقض
بغيره قتال فلهما يجب تبليغ الماء من فيه قولان اصحهما لا بل يتخير الإمام بين
القتال والاسترقاق والمن والفداء من الانوار في مذهب اذا انتقض العهد
فان انتقض بالقتال جازر قتاله وان انتقض بغيره يتخير الإمام بين القتل والاسترقاق
والمن والفداء من الدنيا بيع في مذهب ومن انتقض عهده بالقتال يقتل ^{بغيره}
خير الامام من قتله واسترقاقه والمن والفداء لانه كافر لا امان له فمن الانوار في
مذهب اذا صحت المدية وجب الكف الى انقضاء الملكة وانتقض العهد بان
يصروا للنقص او يقاتلوا المسلمين او يقتلوا مسلما واحذوا مالا او سبوا ^{الله}
صلى الله عليه وسلم فنجو شريعتهم واغارتهم ولا يقتل من دخل دارنا منهم ولو
بعضهم دون البعض لم ينكروا على الناقضين قولا ولا فعلا انتقض الكل وان انكروا
واعتزلوا وبعثوا الى الامام بما مقيمون عليه لم ينتقض لهم ^{نقص} عن المحيط جارية سبها

اهل الحرب فاشترأها سرجل مسلم منهم واخرجها الى دار الاسلام قال محمد سرح هذا
 عندنا بمنزلة حق الشئخ اذا علم بالشراء فان لم يأخذها مولاها عند العلم بذلك
 بطل حقه وان علم به فاشهد على المشتري انه يأخذها فله ذلك ما بينه وبين
 شهره كما بشفعة من الخاني ولو ان المالك علم باخراج مملوكه من دار الحرب
 فلم يطلب شهره لا يسقط حقه وعن محمد سرح انه يسقط من المحيط عبد اسره اهل
 الحرب واخرزوه بدارهم فاشترأه مسلم واخرجها الى دار الاسلام فمات
 المولى الاول قبل ان يأخذها فلا سبيل لوارثه عليه لان الخيار لا يورث
 من الخاني وان مات المولى الماسبور منه بعد اخراج المشتري من العدو كان
 لورثته ان يأخذوه على قول محمد سرح ليس لبعض الورثة ما ان يأخذوه وعن
 ابي يوسف سرح ليس للورثة ان يأخذوه ايعن النافع وان خرج الى دار الحرب
 تاجر فاشترأه واخرجها الى دار الاسلام فالله بالخيار ان شاء اخذها بالثمن الذي
 اشترأه التاجر وان شاء ترك لان الشراء سبب لوقوع القيد له من الكفر
 وان بكره الا بهر والشراء اخذ الاول من الثاني بثمنه ثم القديهما لثمنين
 من الكافي وان ابي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق الاجد
 انما يقبض للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول واذا لم يقبض المتضمن
 لا يقبض ما في ضمنه من الفتاوى البرهانية سرح رجل حر بي باع ولده من مسلم
 ودخل دار الحرب بامان فابيع باطل لا مز باع ما لا يملك مسلم دخل دار الحرب
 بامان فباع سرحل من امة الحرب باصه او بأم ولده او بعتة او بعتة قد قهرها
 ببيعها من المسلم المستامن لا يشترطها منه لان الحرب ان ملكها بالقيمة فقد صار

حرة فاذا باع بعد باع الحرة فان فهر حربي بعض احرايرهم ثم جاؤا بهم الى ^{المسلم}
 المسام من يريد بيعهم منه فهذا اعلى وتجهيز اما ان كان الحكم عندهم ان من
 قهر منهم صاحبه بملكه او لم يملكه ففي الوجه الاول جائز الشراء لانه باع المملوك
 وفي الوجه الثاني لانه باع الحرة مسلم دخل دار الحرب با ما ن فاشترى من
 احد هم ابنه او ابنته بطوع تكلموا فيه قال اكثر المشايخ سرح البيع باطل مطلقا
 وقال ابو الحسن الكرخي سرح ان كانوا يرون جواز البيع فليس جائزا وان كانوا
 لا يرون فليس باطلا لان في الوجه الاول يسعون بطريق القهر والغلبة وفي الوجه
 الثاني لا والخمس انه لا يجوز في الوجهين لانه ان ملكت بالهبة عنى فاذا باع باع ما
 لا يملك لكن سرح ويذهب جواز البيع في امر آخر تبين فاذا بطل البيع متى اخرجته الى
 دار الاسلام تكلموا قال بعضهم بملكه لانه ان كان البيع باطلا فاذا ذهب ^{المشتري}
 مدلت فهر منه فقد ملكه بالقهر وقال اكثرهم يكون حرا لان البائع لا يملك ^{البائع}
 فيه دبا ووطئا فلا جلت المشتري والتبع انه كان يري جواز البيع ملكه مطلقا لان
 المشتري اخذ بهما لم باع البائع قهر فقد ملكه بالقهر وان كان البائع لا يري
 جواز البيع فهو على التفصيل ان اشتراه وذهب به كرها ملكه لانه ابتداء قهر
 الحربي في دار الحرب يملكه وان ذهب به وهو طائع لا يملكه لانه لم يوجد فيه القهر
 في دار الحرب الحربي اذا دخل دارا با ما ن مع الولد فباع الولد لا يجوز لان الولد
 داخل تحت الامانة وفي احارة البيع بعض الامان من التماس خافية وفي رواية
 بن سماعة عن محمد سرح سرح دخل دار الحرب با ما ن فاشترى ابنا بعضهم فالشراء
 جائز ولا يجبر على الرد ولكنا نقتيه بالرد في قول ابى يوسف سرح ويجبره على رد

اذ اخذهم وقال ابو يوسف سرح حرابي دخل اليها بامان ومعه ابن له وابنه
 اهل الحرب فاشترى ابنه سرجل من اهل الاسلام فان شراؤه باطل وليس له
 ان يبيع ولد غيره فهو عن ابي يوسف سرح ايضا في سرجل دخل دار الحرب بامان
 فسرقت منهم انسابا حرا فخرجه به فاني اقول له لا يبعك ما صنعت وان باعنا جزيت
 ببيعنا مسلم دخل دارهم بامان فسرقت حيا واخرجه اليها فابصى مسلم بخلاف ما لو
 اشتراه هناك ثم اخرجه فانه على دينه ولم يذكر في الفصل الاول ان العبيد
 ينبغي ان يكون عبيد ائمن لقضاء البرهانية ملكت من ملوك اهل الحرب اهدى
 الى سرجل من المسلمين هدية من احرارهم او من بعض اهلته فان كان الذي اهدى
 ليس بينه وبينهم قرابة كانوا مائلا لمن اهدى منهم ايده وان كان بينهم قرابة
 بان كانوا ذوى رحم محرم منه او امرأة قتلته لم يكونوا مائلا للذي اهدى
 اهدى اليه لان في الوجه الاول لو استولى المهدي عليها ملكها وكذا المهدي اليه
 وفي الوجه الثاني لا من القنار حانية روى هشام سرح ان الحرابي اذا اهدى ابنه
 الى الامام ففي حرته وكان لها ان ترجع الى دار الحرب بركة يدعي اهلها الاسلام
 ويصومون ويقرؤون القرآن ومع هذا يعبدون الاوثان فاغار عليهم المسلمون
 وسبواهم فاذا انسان يشتري من تلك السبايا فان لم يكونوا مقربين بالعبودية بمكلم
 جازي شري الصغار والنساء دون كبار ذكورهم وان كانوا مقربين بالعبودية والرق
 بمكلمهم كانوا اسرا قائم بمكلمهم ويجوز سبيهم واسترقاقهم واذا ملكهم السبايا جازي معهم
 من القنية كما فرجاء بولده الصغار الى دار الاسلام وباعه فيها لم يجز ولو سرح الى
 دار الحرب وترك ولده فيها فولده حر مسلم تبعا للدار من اهلها يبى الامام

وضع الجزية على الفقير المعطل التي عشر درهما وان كان راجها بقدر ولا يعمل وعلى
 المتوسط اربعة وعشرين وعلى المكثر ثمانية واربعين ومن المحيط واما ما سطر اهل
 الذمة فالواجب على العمل منهم الجزية على الترتيب الذي تبين بعد هذا وتكاد
 في معنى العمل ما يصح من معناه الذي بقدر وعلى العمل وان لم يحسب حرفة وحصفا
 القادر على العمل بايجاب الجزية حتى لا يحسب على المقعد والاعمى والشيخ الكبر الذي
 لا يستطيع الكسب ثم انفا در على العوفان كان فقيرا فعليه انما عشر درهما وان كان وسط
 الحال فعليه اربعة وعشرون درهما وان كان غنيا فعليه مائة واربعون درهما
 من الحايه ومن لا يقدر على العمل ولا يملك ما لا ينفق من اهل المواساة لا يؤخذ
 منه شيئا من الفادى الحجة نصر الجي يكسب ولا يفضل منه لا يؤخذ منه حراج سرا
 هكذا اعمل عمر بن مع الدج ووظف له من بيت المال اطهار الحسين السرة بين ائمة
 من شرح الكرد قال الكرخي شرح الفقير الذي يملك ما يبي درهم او اقل وللوسط
 هو الذي يملك فوق المائتين الى عشرة آلاف والمكثر هو الذي يملك فوق عشرة
 آلاف قال فاصحاب شرح وعلم الاعماذ عن المحيط وقال الشيخ الامام ابو جعفر
 يعتبر في كل بلدة عرفها من عددها من في بلد هم فقرا او وسطا او غنيا فهو كذا
 وهو الاصح واما يؤخذ منه اشاعشر درهما اذا كان بفضل شئ من كسبه عن قوته
 وقوت عياله واما اذا كان لا يفضل شئ من كسبه عن قوته وقوت عياله لا يؤخذ
 منه شئ من التار حاشه وتؤخذ الجزية من قسيسهم ودرهمانيهم هكذا
 ذكر في كتاب العشر والحراج وفي آخر السرا الكبير ان عبد أبي حيفه شرح قوله
 منهم الجزية وعندها لا تؤخذ ولا تؤخذ من المجنون والمعتوه وفي الحجة اماميا

من لا تجب عليه الجزية فعشرة أصناف الصبيان والنسوان والرهبان ^{الغنيان}
 والمجانين والعبيد والشيخ الفاني والأزمني والمقطوعة أيديهم وأرجلهم ^{التسعين}
 وفي الهداية وكذا المعالج وعن أبي يوسف مراح أنه يجب على الشيخ الكبير إذا
 كان له مال ولا يوضع على المكاتب والمملوك وأم الولد وفي الكافي ولا يؤخذ
 عنهم مواليتهم ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس وذكر محمد
 مراح عن أبي حنيفة مراح أنه يوضع عليهم إذا كانوا بقدر ون على العمل ^{قوله}
 أبي يوسف مراح عن الحسن السعدي ولومرض الذي السنة كلها فلم يقدر أن يعمل
 وهو سوسر أنه لا يجب على رأسه وكذا أن مرض نصف السنة أو أكثرها
 وأن صح أكثر السنة فعليه خراج رأسه أما لو ترك العمل مع القدرة عليه
 صار كالمعتقل كن قدر على البرزعة فلم يزراع يجب عليه الخراج ^{من الخا}
 الذي إذا كان غنيا في بعض السنة فقيرا في البعض قالوا إن كان غنيا
 في أكثر السنة يؤخذ منه جزية الأغنياء وإن كان على العكس يؤخذ منه جزية الفقراء ولو
 كان غنيا في النصف فقيرا في النصف يؤخذ منه جزية من تحقه الغرامة لا بحد بيعة
 وكنيسة وبيت ناس في دارنا ويعاد المنهدم ^{بعض الكافي} ولا يجوز أحد أن يبيعه
 وكنيسة وبيت ناس في دار الإسلام ^{من الهداية} والصومعة للتحلي بمنزلة البيعة ^{حتى}
 أن أحد من اليهود والنصارى لو أحدث صومعة للتحلي كما هو دأب
 هؤلاء لا يمنع بخلاف موضع الضلوة في البيت إذا اتخذ اليهود والنصارى
 لأنه بيع للسكنى وهذا في الأمصار دون القرى وقيل يمنعون من ذلك
 في القرى أيضا لأن فيها بعض الشعائر والمرومي عن صاحب المناد

في قرى الكوفة لان اكثر صاهل الذمة وفي ارض العرب يمنعون من ذلك
 في امصارها وقرىها لقوله عليه السلام لا يجتمع دينان في جزيرة العرب
 من شرح الكرخي وقال ابن سماعة عن ابي يوسف سرح في نوادره في البيع
 والكنائس التي تكون في الامصار بخراسان والشام بما احاط علمي به انه محدث
 هدمته فان لم اعلم انه محدث تركته حتى تقوم بينة انها محدثة وذلك لان
 القديم لا يجوز هدمه والمحدث يجوز هدمه فما لم يعلم سبب الهدم فالظاهر
 انه بني بجح فلا بعرض له من الخانية امرا اهل الذمة اذا اراد واحدا
 البيعة والكنيسة في امصار المسلمين وفي افنية المصر منعوا عن ذلك واذا
 اراد واحدا من ذلك في سواد القرى فان كان اكثر سكانها اهل الذمة
 لا يمنعون وفي القرى التي يسكنها المسلمون واهل الذمة اختلف المشايخ
 سرح فيه لاختلاف الروايات ذكر في الاجارات انهم لا يمنعون وذكر في
 السير انهم يمنعون من احداث البيع والكنائس في المواضع كلها هكذا
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة سرح وبه اخذ عامة المشايخ سرح منهم محمد بن
 سلمة سرح عن الذخيرة ولا يهدم عليهم ما كان من كنائسهم القديمة على
 عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج يهدم الكنائس القديمة
 وكذلك اذا كان لهم كنيسة فدمت بدم مصر من امصار المسلمين فبني المسلمون
 حولها ابسية حتى اتصلت تلك المواضع بالمصر وصار كحلقة من محال المصرا فانه
 لا يهدم عليهم الكنيسة على عامة الروايات وعلى رواية كتاب العشر والخراج
 يهدم ومنه قال محمد سرح اذا دخل عسكر المسلمين دار الحرب للنزال وامرهم

الامام بشيخاً كان على العسكر انها يطيعوه الا ان يكون المأمور به معصية
 بيقين ^{من الغوامض} وان الامام لو امر الناس بشيئ فان كان ذلك معصية
 وفيه مضرة بقينا لا نفترض طاعته والا فتفترض ^{من الهداية} ولا يجوز
 احداث بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام لقواء عليه السلام لاحضاء ولا
 كنيسة والمراد احداثها ^{من حاشية الهداية} عدم احداث الكنيسة ثبت
 نصا والبيعة دلالة لان عدم مشروعية احداث الكنيسة انما يثبت بكونه اعداء
 لكلمة الكفر واظهار شعائره وهذا المعنى موجود في احداث البيعة فيكون النص
 الوارد فيها واردا فيها دلالة وعلى هذا جميع شعائر الكفر ^{من انتشار} خافية
 واما اذا فتح بلدة عنوة وقهرها كان للامام ان يلزمهم الامارات وهو الصحيح ولا
 يتركون حتى يحدوا كنيسة او بيعة او بيت ناس في مصر من امصار المسلمين ولا
 يمنعون من احداث الكنائس في القرى في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي
 حنيفة مراح انهم يمنعون من احداث الكنائس في القرى كما يمنعون من ذلك
 في الامصار اما اذا كانت الكنيسة قديمة ففي القرى يترك القديمة بلا خلاف
 وفي الامصار كذلك يترك القديمة على رواية الاحبار وعامة الكتب ^{في}
 وفي الولوالجية وهذا اصح ثم هذه الروايات فيما اذا اظهر الامام عليهم من غير
 صلح فاما اذا وقع الصلح بينهم وبين الامام قبل فلهوس الامام وفي ذلك خيرة ^{عليهم}
 وعلى انفسهم وارضيتهم وعلى ان يقاسمهم الامام ما نزلهم في مصرهم وقراهم ^{بهم}
 فان الكنائس تترك على حالها في الروايات كلها المصر والقرى في ذلك على
 السواء ^{من المحيط} ومن مات في نصف السنة فلا شيء له من العطايا واهل العطايا

من يجعل لعامة المسلمين كالغاص والمفتي والمدرس والغاصم الذي أثبت اسمه
 في الديوان فهو لا يستحقون العطاء في كل سنة من مال بيت المال وإيراد عطاء
 المرفق والكفاية وإنما استحقوا ذلك لا تقسم رغوا أنفسهم لعمل المسلمين فكان
 سهمي مال بيت مال المسلمين وقد كانت العطية في سهم رسول الله
 لله عليه وسلم هو الآء والمركبة مؤنة حرمته في الإسلام مثل أزواج النبي عليه
 السلام وأولاد المهاجرين والأنصار ولما كان عاخر ما يحتاج إلى معونة وكان
 خرج في آخر السنة فادام ما واحد منهم قبل نصف السنة فادام ما قبل
 ما من مائة مائة نصيبه من ذلك لأن هذا في الحقيقة ترجع وصلة والصلوة
 لا تمتل قبل السليم والامرات لا يخرج في غير المملوك ولهذا فليسوا بمات واحد
 منهم في آخر السنة قبل خروج العطاء لا يدرت ذلك مد لا انما فخر بطريق
 الصلة فلا يتم قبل القبض فلا يخرج فيه الامرات والمات ان الامرات يستي على
 خروج العطاء من مات منهم بعد خروج العطاء يدرت ذلك منه ومن مات
 منهم قبل خروج العطاء لا يدرت ذلك منه سواء مات في نصف السنة وفي
 آخر السنة من اصول تسمى الامنة السرحسي راجح الآمرى ان ابا بكر رضي الله عنه
 بين الناس في العطايا وكانوا لا يمنون في ذلك ثم فصل علي رضي الله عنه في العطايا في
 خلافة من الياسع المرق بين العطية والرسق ان العطية ما يبرص للمقاتلة
 والرسق ما يجعل للعقراء المسلمين اذا لم يكونوا مقاتلة واهل الدواوين اهل الزمان
 وهم الجيش الذين كُتبت اسماهم في الديوان والعطاء اسم لما يخرج للجندى
 من بيت المال في السنة مرة او مرتين من الدخيرة فان قبل ينبغي ان لا يكون

الجماعة لانه في معنى الاستيجار على الجهاد ^و قلنا الجهاد ليس استيجاراً على الجهاد ^{الجهاد}
 ليس باجرة وإنما هو سرق الشاخص وكفايته ليكون للشاخص ثواب الجهاد
 والجماعة ثواب القنعة وهو كسرق القاضي من بيت المال وإن ما يأخذ القاضي
 من بيت المال يأخذه بطريق الرزق والكفاية لا بطريق الاجر كذا أصاً قال القاضي
 الامام مـ ركن الاسلام علي السقدي سرح اذا قال الجماعة للشاخص هذا المال
 لك فاعثر به فهذا ليس باستيجار على الجهاد ^و أما اذا قال خذ هذا المال لتغزو به
 فليس باستيجار على الجهاد فلا يجوز منه ^{من حاشية الكز ابا غي} هو الذي
 خرج عن طاعة الإمام الحق ظاناً انه على الحق والامام على الباطل متمسكاً في ذلك
 بتأويل فاسد وإن لم يكن له تأويل فحكمه حكم اللصوص ^{من التحقيق بغاة}
 جمع الباغي وهم قوم من المسلمين يخرجون على الامام العدل ويمنعون عن
 احكام اهل العدل متأولين وإن لم يكونوا متأولين فحكمهم حكم قطاع الطريق و
 اللصوص ^{من نوائد الدسراية} في نوائد الهداية قوله عن احكام اهل العدل
 فيه إشارة الى ان الامام اذا لم يكن حقاً لا تجب اعانته فالامام الحق ^{استجيب}
 شرائط صحة الامامة من الاسلام والحرية والعقل والبلوغ والعدالة فصار
 اماماً ببيعة جماعة من المسلمين وهم رضوا بما ماته وهو يريد اعلاء كلمة الاسلام
 وتقوية المسلمين ويؤمندهم المسلمين واموالهم ورواجهم يأخذ العشر
 الخراج على الوجه المشروع فيكون عدلاً ما مورفاً مشفقاً لينا على المسلمين كالأب
 الرحيم والابن الشفيق ^{ومن لم يكن كذلك} فليس هو الامام الحق فلا تجب اعانته
 بل يجب القتال معه والخروج عليه حتى يستقيم وهذا تأويل كشف الشبهة

من الخداية انه اعطى قوم من المسلمين على يلك وخرجوا من طاعة الامام وقاتلهم
 الى العود الى الجماعة وكتب عليهم تسعة عشر قيد واولها ان يقتلوا حتى يبدؤوا
 في بدو قاتلهم حتى يفرق جمعهم قال سرح هكذا ذكر القيد وسرحي سرح في محققه و
 ذكر الامام المعروف بخوارزمي انه سرح ان عمدا ما يجوز ان يبدؤا قاتلهم او يقتلوا
 واحتموا وقال الشافعي سرح لا يجوز حتى يبدؤوا قاتل حقيقته من النهاية في سرح
 الهنداية ولقد ايجوز قاتلهم بكم ما يجوز قتال اهل الحرب كالرجي بالسل والمحقق
 واهل النار والمار عليهم واليات ما قليل لان قاتلهم قاتلهم قاتل اهل الحرب و
 المرتدين كذا في المسروط من المخطأ يجب ان يعلم ان اهل البغي قوم من المسلمين
 يحرمون على الامام العدل ويمسحون عن احكام اهل العدل والحكم بهم او انهم
 واحتموا فالامام اهل العدل مهم ان يعاقبهم وعلى كل من يقتل على قتال ان
 يقوم بصره امام اهل العدل من المخطأ مسئلة قلت اسألت المرأة لا تقتل مع اهل
 قتالها اهل العدل اسرا هل يقتل قال لا لان المرأة من اهل الحرب او احدثت ك
 كذا قلت هذه واما اذا كانت قاتلة في الحرب لا ما من ما يقتلها لا بما لها فقلت
 فقد انا حب ربهما فحارس ان يقتل كما مرأه من اهل الحرب تقتل لا ما سرا يقتلها
 كذا قلت هذا وما احد منهم اسرا من الرجال في الحرب يقتل قال نعم ادا كان
 شتمهم لم تقتل لا منهم لو لم يقتلوه يلحقهم فيصرون عونا لهم على اهل العدل و
 العدل ادا كان يقتل لا ما من ما يقتل لانه انا سرح ومنه ما يقتل قاتلا قاتلا
 قاتلا لا يقتل لانه لم توجد منه انا سرح ومنه فلا يقتل ولكن يحبس وكذا قلت المرأة
 لا ما يجوز قتلها يجب ان تحبس الى متى تحبس قال حتى تفرق جمعهم لانه

ما دام لم يتفرق جمعهم فتهم قتالهم فقلنا انه لا يخلون سبيلهم بل يحبسونهم من
 الكثر ولولهم فئة اجهر على جريحهم اواتج مولهم والا لا من التهذيب
 ولواعائهم اهل الذمة فهو بمنزلة لهم ولا يكون نقضا للذمة من المسوط
 مسئله قلت ارايت الرجل من اهل الحرب يؤخذ في دار الاسلام فيقول
 انا رسول ويخرج كتاب الملك هل يسترق وهل يصير فينا للمسلمين قال
 ينظران اقام بيته اندرسول فانه لا يسترق ولا يستبى ويكون امنا لان العرف
 قد جرت من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يوم القيمة ان الرسل
 آمنون وان لم يكن له بيته ينظران عرف به كتاب الملك اوبه علامة من الرسل
 وسماؤهم كان امنا حتى يبلغ رسالته ويرجع ويجوز التحكيم بالعلامة من
 المحيط وان رأى الامام ان يجعل ما كان من اراضيهم عشريا على حاله عشريا
 وما كان من اراضيهم خراجيا فله ذلك لان ما كان من الوظيفة قد سقطت
 حين صارت دار حرب فهذه وظيفة ابتدء ولدا ان يجعل الاراضي كلها
 خراجية وله ان يجعل كلها عشرية وكان له ان يجعل البعض عشرية والبعض
 خراجية اعتبارا للبعض بالكل فان قيل كيف يجوز للامام ان يجعل كل الاراضي
 عشرية وفيه ابطال حق الغائبين عن الاراضي بغير عوض فان
 مصرف العشر الفقراء قلنا كما ثبت في الاراضي حق الغائبين ثبت حق الفقراء
 ثم جاز له ان يجعل كلها خراجية يصرف الى المقاتلة ويبطل حق الفقراء فكلما يجوز
 ان يجعل كلها عشرية يصرف الى الفقراء ويبطل حق الغائبين والمعنى في ذلك
 ان لمصلحة فقراء ماله الاصله ان رأى الاصل

نرجح حتى المقراء يرجح حقهم وجعل الا واضح العشرية خراجية الا يرى
 له ان يصرف مال الصدقة الى المقابلة من البردوي والاقرار باللسان
 مكن في الايمان ملحق بالتصديق وهو في الاصل دليل على التصديق فانقلب
 ركن في احكام الدنيا والآخرة وهو اصل في احكام الدنيا ايضا حتى اذا كره
 الكافر على الايمان فآمن صح بناء على وجود احد الركنين من الكشف وهو
 الاقرار في الاصل دليل على التصديق لان اللسان يعتبر عما في الضمير فانقلب
 اي الاقرار مضمنا الى التصديق ركن من الايمان في احكام الدنيا والآخرة
 بمنزلة عامة ذات وصفين حتى لو صدق بقبله ولم يقر بلسانه بعد التمكن
 منه لا يكون مؤمنا في الحكم ولا عند الله تعالى ولو مات على ذلك كان مؤمنا
 انما عند الفقهاء واهل الحديث وعند المتكلمين الاقرار شرط اجراء الاحكام
 ومركن الايمان هو التصديق لا غير وقد مرّت المسئلة في باب حسن المهور
 وهو اصل في احكام الدنيا يعني التصديق والاقرار وان كانا ركنين في مطلوب
 الايمان بمنزلة الكيل والجنس في باب الربوا لكن الاقرار صار اصالا بنفسه في
 احكام الدنيا بمنزلة التصديق اعلاء للاسلام كما جعل احد وصفي علة الرب
 علة لحرمة الربوا النسبية ولهذا حكمنا بالايمان بوجود الاقرار وان فات التصديق
 حتى لو اكره الحربي او الممب على الايمان فآمن صح ايمانه بناء على وجود الاقرار
 مع ان قيام السيف على راسه دليل ظاهر على عدم التصديق كما حكمنا ببقاء الايمان
 بناء على بقاء التصديق مع فوات الاقرار بالاكره اعلاء للاسلام وهذا الاقرار
 احكام الدنيا مبنية على الرضا وهو الاقرار دليل ظاهر على ما في الضمير والضمير

بالبن فبني حكم الاسلام عليه في الدنيا وجعلها وصلا فيه وفي اعتبار مجرد الاقرار
 اعلاء الاسلام وتكثير سواد المسلمين وتحميل الكافر على الايمان المحقق فانما
 منع عن اظهار الكفر بعد الاقرار بطريق الجبر بما يحمله ذلك على الايمان بطريق
 الاخلاص كما ان الجزية وضعت عليه ليحملة على الاسلام اذا عاين غرة الاسلام
 ومذلة الكفر وهو الدليل على ان مجرد الاقرار يثبت الايمان في احكام الدنيا ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرف المنافقين بالوحي كما نظرت به النص
 الخبر ثم كان بينا ملهم معاملته المسلمين في احكام الدنيا بناء على الاقرار بالجبر وعرفنا
 انه هو الاصل في احكام الدنيا. ومنه ايضا فاما الكافر اذا اهل بكلمة الاسلام و
 تبرأ من دينه هانرا لا يجب ان يحكم بايمانه في احكام الدنيا لان الايمان هو التقديري
 بالاعتقاد والاقرار باللسان وقد باشر احد الركنتين وهو الاقرار باللسان على
 سبيل الرضا والافرار هو الاصل في احكام الدنيا فيجب الحكم بالايمان بناء عليه
 من كشف المناسر والكافر اذا اهل بكلمة الاسلام وتبرأ من دينه هانرا لا يحكم بما
 لانه راضيا بانكم بكلمة الاسلام فيحكم باسلامه لوجود احد الركنتين كالكافر اذا
 اكره على الاسلام فاسلم فيحكم باسلامه لوجود احد الركنتين مع انه غير راضيا
 هذه الكلمة والعامل راضيا به فاولى ان يحكم باسلامه وهذا الاثر بمنزلة انشاء
 لا يحتمل حكم الرد والتراجعي فانه اذا اسلم لا يحتمل ان يكون الاسلام مترافيا عنه
 من التوضيح واما الاسلام هانرا لا فيصح لانه انشاء لا يحتمل حكم الرد والتراجعي
 بجانب الايمان كما في الاكراه من الغواصف وان كان الكافر اذا اقر بخلاف
 معتقده حكم باسلامه لانه دل على اعتقاده والحكم بني على المسوغ منه لتعاقب

الوقوف على حقيقة اعتقاده بمن النخوة يجب ان يعلم ان الامر بالناس ليس
 بشئين بالاسلام على ما قال عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا
 الا الله محمد رسول الله الحديث ويقول الخريفة اما بيان الاول قال القدر
 شرح في كتابه الكفار على نوعين من جحد الباري ومن يقربه الا انه يكره
 كعبدة الاوثان وغيرهم فمن انكره اذا اقر به يحكم باسلامه ومن جحد وحده
 اذا اقر بوحده ايسته يان قال لا اله الا الله يحكم باسلامه والاصل فيه
 عليه السلام امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا
 ميثم دماهم واموالهم الا بحقتها وحسابهم على الله وكان كفر ذلك القوم
 انكار الوحدانية فيجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاقرار منهم بمبدأ
 ما عرف من اعتقادهم دليل اسلامهم فصار هذا الحديث أصلاً لنا ان
 كافر اقر بخلاف ما كان معلوماً من اعتقاده انه يحكم باسلامه وهذا
 لا طريق لنا الى الوقوف على حقيقة الاعتقاد فلا يبنى الحكم عليه وانما يبنى
 على ما يسمع منه فاذا اقر بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استبد لنا به على
 بدل اعتقاده فيحكم باسلامه ومن اقر بوجوب اية الله تعالى وجحد رسالته
 المصطفى صلى الله عليه وسلم فاذا اقر برسالة يحكم باسلامه لان كفره كان
 حيث انكار رسالته وقد اظهر خلاف ما عرف من اعتقاده استبد لنا به
 بل لا اعتقاده وتماهد في الذخيرة والمحيط مع الاطباء فيستقر عندنا
 من الخلاصة اذا قال الكافر الذي يجحد الباري سبحانه تعالى كعبدة الاوثان
 لبارئ ولا يشرك غيره كالثبوت فانهم اذا قالوا لا اله الا الله كما

يدل على الاعتقاد كالقول وهذا لان الصلوة بالجماعة مخصوصة بشريعتنا فلا
 فعله على قبولها وقبولها يدل على الاسلام من القبايلي ويصح الاسلام مع
 الاكراه ولو اراد بعد لا يقتل فيجب من التمسك خاتمة المكره اذا
 بالزيادة على ما اكره عليه جعل طائفة اجبر كما فر على الاسلام فمكت تبنه
 كذا لك ثم امرت وصرح انه كان مكرها يقتل وعن ابي يوسف ربح فيمن اجبر
 كما فر على الاسلام فهو مستي ويصح اسلامه ولو اراد قتل من التمسك ثم
 الاعمال منها ما يوجب حكم الايمان به كما صلا الايمان وهو ان الكافر اذا صلى الجماعة
 او حضر الجمعة والعيدين وصلى مع الناس او اذن واقام اوج مع المسلمين فانه
 يحكم باسلامه ولو رجع الى الكفر يحكم بردة تدينه ولو صلى وحده لا يكون مسلما
 وكذا لك المسلم لو سجد الاضام واتبع الكفار بفعل من انما لهم التي يكون دينها
 عندهم فانه يصير كافرا وكذا لك لو اظهر من نفسه علامة الكفار كقتلوه
 المجوس والزنا ومخوذ لك يصبر كافرا سواء فعل من غير اعتقاد ومخوذة
 او اعتقاد ولو فعل لعبة او مكرها فانه لا يصبر كافرا وكذا لك لو لبس لباس الكفار
 ما لا يكون علامة للكفر او اقتدى بسيرتهم التي لا يكون دينها عندهم وانما
 يكون لهوا واجتماعا فانه لا يحكم بكفره وهذا كله بمعنى وهو ان الاعتقاد على شيء
 شرط لصحة ذلك على الحقيقة فكل عمل يدل على الاعتقاد فانه يعمل على الاعتقاد وكذا
 عمل يحتمل الشبهة فانه لا يدل على الاعتقاد من اصول الكفر حتى بما ثبت بالتقرير
 لا يزول بالشك من المصنف ان اليقين لا يزول بالشك من الغائية الكاف
 اذا اذن في وقت الصلوة صار مسلما وان اذن في غير وقت الصلوة لا يحكم

باسلامه لا يثبت على الخبيث هو المختار في هذا الباب عن دستور القضاة وفي
 مجموع النوازل مجوسي قال صلى الله على محمد لا يصير مسلماً لأنه لم يقرب رسالة محمد
 صلى الله عليه وسلم عن المصنفات في كفاية السهقي الوثني الذي يجحد البصري
 يعير مسلماً بأحدى الشهادتين وبقوله أنا مسلم قد استل على الخنفية أنا على ^{بن}
 الاسلام او قال دخلت في الاسلام او دين محمد عليه السلام وانما يرجع بصيرة ^{تدا}
 لوجود امارته لأنه كان على خلافه عن الخانية اذا قال الوثني اشهد ان محمد ^{الله} رسول
 يكون مسلماً كما لو قال اشهد ان لا اله الا الله وكذا لو قال أنا مسلم او قال أنا على
 دين محمد او قال أنا على الخنفية او على الاسلام يحكم باسلامه لان هذه الالفاظ
 دليل الاسلام طاهر وبناء الاحكام على الطاعة عن الخانية ولو شهد رجل وامرأ ^{بن}
 من اهل الاسلام انه اسلم وهو يجحد يجبر الامام على الاسلام ويجبسه ولا يقتله لان
 نفساً لا تقتل بشهادة النساء ولو شهد عليه ذميان انه اسلم فشهادتهما باطلة
 لا يمرتد في نزع عمامته او شهادته ^{مي} اذن في علي المرتد باطلة عن انواع الفقه وكذا الذي
 شهد باسلامه كما في ان عند الخبيث يوسف راح وكذا الذي شهد عليه
 رجل وامرأتان ثم جحد يجبر ولا يقتل من عنوان القضاء ولو شهد
 على اسلام النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد يجبر على
 الاسلام ^{يقتل} لا يقتل ولو شهد عليه رجلان من اهل دينه ^{يقتل} وفوق
 فشهادتهما باطلة قال لا يثبت في نزع عمامته مرتد ولا شهادة لاهل الذممة
 على المرتد عن القنية عن الشيخ الجليل راج اذا اتى بكلمة الشهادة وهو يعلم
 انه الاسلام يحكم باسلامه وان لم يعلم تفسير هذه الكلمات لانه انما يسل

ألا سلاماً من شرح الطحاوي ولوا ان نصراييا ويهوديا قال انما مسلم
لم يكن بهذا املا لانهم كلهم يقولون نحن مسلمون ونحن مؤمنون
يقولون ان ديننا هو الاسلام والايما ان قليس في هذا دليل على اسلام
من التمهيد فصار المشركون اربعة اصناف فصف قالوا بان الملائكة
بنات الله وصف قالوا بان الاصنام بنات الله وصف قالوا بان
الاصنام شركاء الله وصف قالوا بان الملائكة والاصنام ليست لله
الله ولا بنات الله ولكن قالوا بان الاصنام على مثال الله السماء
شفعا وما عند الله فاذا رضي عبدا الاصنام فيرضى عبدا الله السماء وكانوا
يعبدونهم من شرح الكرخي قال جملة هذا الباب ان الكافر على ضربين
منهم من يحد الباري سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان ومنهم من يحد
الباري ويشرك بينه وبين غيره كالشوية فهو لا يذبا لولا الله
الله كان ذلك اسلاما فكل ذلك ان قالوا ان شهدا ان محمد اسر سولا الله لا
يتمتعون في دينهم من لا واحد من هذه الشهادتين فاذا التوا به
ول على انتقالهم عما كانوا عليه وكذا كانت قالوا اقتداسا
او نحن مسلمون واما من قال من الكفار بالتوحيد وجد الزائدة
مسما بقوله لا اله الا الله لانهم ينتقل عما كانت عليه فان قال اشها
محمد اسر سولا الله كان مسلما من التجريد والصبي الذي حكم باسلامه
اذا بلغ كافر يجبر على الاسلام ولا يقتل من الناييع ثم الكفار على ضربين
من يحد الباري سبحانه وتعالى كعبدة الاوثان ومنهم من يحد الباري

كالشؤبة فاذا قال واحد من هؤلاء اشهد ان لا اله الا الله كان ذلك اسلا
 منه وكذلك اذا قال اشهد ان محمدا رسول الله ﷺ وذكر محمد ربح في السير
 الكبير اذا حمل رجل على مشرك فقال لا اله الا الله هو ممن لا يقول ذلك
 فهو مسلم ينبغي ان يكتب عنه وكذلك اذا شهد برسالته محمد عليه السلام
 او قال انا على الاسلام والحضية ﷺ ومنهم من يقر بالتوحيد ويحذر ^{سأله} الله
 واذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما بذلك واذا قال محمد رسول الله
 فقد صار مسلما من العاقبة ولو كان المشرك لا يقول لا اله الا الله وقال صار
 مسلما ولا يقبل منه انه قال تعود امن القتل وقتلا اذا رجع وان كان ممن يقول
 لا اله الا الله اعتبر معه الاقرار بالنبى صلى الله عليه وسلم ﷺ من الماتني واسلا
 المشركين لا اله الا الله ﷺ من امد ارتكبه من يشرك بالله في عبادة غير الله فقد
 حرم الله عليه الجنة التي هي دار الموحدين اي حرمة دخولها ومنعه منها ﷺ
 تفسير الزاهد لما انه من يشرك بالله هرأينه هر كه شركه آرد بحد اي غر و جل و بر شر
 بيرد بر رستي كه حرام كرد خداي تعالى بروي بهشت و با شش كاه وي آتش است و است
 مرشركان را نصرت كنند كه عذاب آتش از ايشان باز دارد و من المدارك
 والذين اتحدوا من دونه اولياء اى الله وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره
 والذين عبدوا والاصنام يقولون ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله رغبة مصلح
 تقريبا ان الله يبيح بين المسلمين والمشركين فيما هم فيه يختلفون قيل كان
 المسلمون اذا قالوا لهم من خلق من خلق السموات والارض قالوا الله فاذا قالوا
 لهم فما لكم تعبدون الاصنام قالوا ما نعبدكم الا ليقربونا الى الله رغبة والمعاني

يحكم يوم القيمة من المنازعين من الفريقين وإدراك أي الذين أشركوا
 شركاءهم أو كما بهم التي عندوها قالوا ربنا هؤلاء شركاؤنا أي الهة
 التي جعلناها شركاء الذين كنا ندعوهم ذوات نعبد فالتقوا بينهم القول
 إنكم لكاذبون أي اجابوهم بالسكذيب لأنها كانت جمادا لا تعرف من
 عبدها ويحمل انفسهم كذبوهم في شتميتهم شركاء وآلهة تنزيها لله من الشرك
 من السارخانه الوثني والذذي لا بقر يوحدا نية الله تعالى اذا قال
 لا اله الا الله نصار مسلما حتى لو رجع عن ذلك يقتل من النوازل في
 باب التاويلات وسئل بعض الحكماء عن تفسير لا اله الا الله قال
 لا اله نفي معبود الكفار الا الله اثبات معبود المؤمنين وقد قيل لا اله
 نفي الا لوهبة عن ما لا يستحق الا لوهبة الا الله اثبات الا لوهبة
 لمن يستحق الا لوهبة ومن الدخيرة اذا قال اليهودي والنصراني اشهد ان
 لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله لا يحكم باسلامه ما لم يقل
 تبارك عن ديني ودخلت في دين الاسلام وهذا ان اليهود والعراقي
 في من محمد سراج كانوا قدامهم من محمد رسالة محمد صلى الله عليه وسلم
 ومنهم من يقر برسالة الله الا انه يقول لم يبعث بعد انما يبعث في آخر الزمان منهم
 من يقر برسالة الله وبعثة الا انه يقول انه رسول الى اجمع لا الى بني اسرائيل وغير
 برسالة اذا قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول
 الله لا يكون مسلما حتى تبارك منه مع ذلك ونفرا بان دخل في الاسلام
 لانه يجوز ان يؤول امره انه رسول لم يبعث بعد او انه رسول الى اجمع

لا إلى بني إسرائيل * وأما شرط محمد سراج مع القبري عن دينهم أقروا
 بدخولهم في الاسلام لان اليهودي قد تنبأ من اليهودية ويدخل في
 النصرانية لا في الاسلام والله اشهر محمد سراج في السير الكبير حيث قال
 لانهم قد يريدون بذلك الدخول في النصرانية فلا يحكم باسلامهم
 ما لم يقرؤا بذلك دخول في الاسلام * من الانوار في مذهب الشافعي سراج
 واما البراءة فان كان الكافر يعترف برسالة محمد عليه السلام وينكر
 عمومها كقوم من اليهود يقولون انه مبعوث الى العرب خاصة فلا بد
 من البراءة وان ينكر اصل الرسالة كالوثني فلا حاجة الى البراءة وتكفيه
 الشهادة ان لو قال البرهي وهو الموحد الجاحد للرسالة محمد رسول الله
 صار مسلماً من التفسير الزاهدي واسم المشتك والشركة يقع على الكفار
 الا ان حكم الآية صار منسوخا في حق الكفاية عام حجة الوداع بآية الكفاية
 من الاحقاق في تفسير الآية المذكورة نكاح المشتكة حرام لانها ملحقة باليهما
 بخروجها من حد ود الشرائع وبتركها الايمان بالانبياء صلوات الله عليهم
 وبقي كفرها وجعلها فانها تعبد الخشب المجسورة والصخور الممجسة وانها مقهورة
 بالصناع ولا تعبد من خشبة غير المقهورة والمقهورة بعد من العبودية كما قال
 الخليل صلوة الله عليه لَمْ تَعْبُدْ وَتَ مَا تَخْتَوْنَ * في التفسير البستي ولا يشرك
 بعبادة رب واحد فيه وجهان * احدهما ان لا يشرك بالله شيئا ولا يعبد
 معه غيره قاله الحسن والثاني ان معناه الرياء اي لا يراي بعمله اجدا وهو قول
 سعيد بن جبير ومجاهد * من المحيط قال بعض مشائخنا سراج اذا قال اليهود

او النصر الى رحلت دين الاسلام يحكم ما سلامه وان لم يتبرأ مما كان عليه
 من عبادة العترة اذ قال للكافر اسلم فقال دينك حق لا يصير مسلماً ^{للك}
 اذ ارأسه الله تمامه واراد به امرأة العرانة ^{من} السراجية اسلام ^{السكر}
 صحيح اسلام الصبي العاقل صحيح ^{صبي} من دار الحرب وحده حكم ما سلامه
 تعالى للدار وان كان معه احد اموه يكون ^{تعالى} له ^{من} المبسوط فلت
 الرجل اذ اخرج الى دار الاسلام بامان ومعه ام ولد فاسلمت قال ما
 نصرب عليها السعاية فذلك لانه لا وجه ان تترك محبة لانه يكون فيه
 استئلال ولا وجه ان ينزل عن ملكه الى الحرية محالة لانه يعقد الامانة
 عمن دمه وماله ولا وجه الى البيع من غيره لان ام الولد لا يجوز بيعها
 فلم يبق وجه آخر الا ان نصرب عليها السعاية حتى تخرج الى العترة ^{من}
 من المبسوط في كتاب السير تلك وأحل للمسلم ان يرموهم بالسيف
 او يطعنوهم بالرمح ولا تعمدون ذلك اطفال المسلمين قال نعم قلت
 فما احكام المسلمين في رءوسهم بالمجنيق ورءوسهم بالنبل واسر سائرهم الماء
 ومحرمهم بالنار من اطفال المسلمين (ورجل من المسلمين هل عليهم في ذلك ^{شيئ}
 من دمه او كفارة قال ليس عليهم في شيء من ذلك دية ولا كفارة عندنا
 الشافعي راح محب عليهم الدية احتج الشافعي راح وذلك انه قتل مسلم
 محقون الدم على الناس الا ان الفضايل يسقط بالشبهة فوجب ان
 الدية قيا سا على ما اذا رمى صيد او اصاب آدمياً فيجب الدية كذا اهلنا
 اما علمنا ونأمرح احتقوا وقالوا وذلك لان هذا امر عي مباح فاولداه

لا يكون مضموماً عليه بخلاف ما إذا رمى صيداً فأصاب أو شيئاً منك انما يجب
 الدية لانه لا يصدق من الجريد إذا طلب قوم من أهل الحرب أن يصيروا ^{صية}
 يودون الخراج والجزية ويجري عليهم احكام الاسلام يجب اجابتهن الى ذلك
 ولا يسع للمسلمين ان يأخذوا شيئاً من اراضيهم الا بتقليبهم الاموات لم يأخذوها
 ولا ان يأخذوا في ذورهم الا برضاهم ولا يتعرض لكتائبهم القديمة ولا يملكون ان
 يجدوا اخرى بعد ما صار الموضع من امصار المسلمين يقام فيه الجمع والحدود
 من التارخاني واذا انقضى اهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم او على دار من ديار
 المسلمين ثم ظهر عليهم المسلمون فان صارت الدار دار الحرب فللا مام الخياري
 ختمهم على نحو ما ذكرنا في حق اهل الحرب لانهم كانوا اهل الحرب وانما صاروا ^{صية}
 بالعهد فاذا انقضوا العهد عادوا الى ما كانوا به من كتاب التجريد ولو صلى
 الكفاي او المشرک في جماعة او اذن في مسجد جماعة حكم باسلامه خلافاً لاشيا ^{نفي}
 مراح وان صلى وحده او قرأ القرآن او حفظه فلا من النصاب كافر قرأ القرآن
 بالكلية لا يصير مسلماً كما ذكره في مجموع النوازل وقال في الاجناس هكذا
 وكذا اذا شهد والله يتعلم القرآن ويقرأ به وقال في الروضة يسأل أهل ^{أهت}
 بران قال نعم صار مسلماً وان قال لم او من به لا يصير مسلماً من الشراعية
 اسلام السکران صحيح اسلام الصبي العاقل صحيح من الغياقي وريح اسلام
 الصبي العاقل من كتاب النجاشي في عقيدة اهل الصلاح واما المراهقة ^{على}
 فيل هو مخاطب بالايان بالله تعالى وعرفته قبل البلوغ اختلف اصحابنا
 مراح فيه واختار الشيخ الا مام ابي منصور مراح انه اذا امكنه الاستدلال

بعقله يكون مخاطبا وتعليده كثير من ائمة العراق وما وراء النهر في صحة أسلا
 قول ابي حنيفة راح واصحابه ظاهرا منه صحيح والله الهادي من التحفة فاما ^{الصبى}
 العاقل اذا اراد في ذاته صحيحة عند ابي حنيفة ومحمد راح كاسلامه وعند
 ابي يوسف راح اسلامه صحيح وارساداه لا يصح وعند الشافعي راح كلاما
 لا يصح والمسئلة مع وفاء من الاصول العقل مأخوذ من عقال البعير يمنع ذا
 العقل من العدل عن سواء السبيل وقيل في حده وحقيقته انه بصير القلب
 وقيل انه نور القلب وقيل انه قوة التمييز وقيل انه نوع من العلوم الشرعية
 والبيع انه جوهري يدرك الغائيات بالوسائل والمحسوسات بالمشاهدة
 ثم العقل حجة من حجج الله تعالى على عباده يدعوا الى الحق وهو غير موجب
 بل الموجب هو الله تعالى لكنه مستغن عن واسطة السمع في وجوب ^{عقلا} الا
 بالصانع وترجيده وقدمه وشكر المنعم وكون الكفر والظلم قبيحا منقيا
 وفيما عدا هذا كالصوم والصلاة وسائر احكام الشرع فخط العقل فيه
 الوقوف على مرود السمع لان هذا القسم مستوي البظر في وجودا
 ونفيا من التوضيح والقدرة القاصرة تثبت بالعقل القاصر وهو عقل
 الصبي والمعتوه والكاملة بالعقل الكامل وهو عقل البالغ غير المحتو ^{ثبت} فما
 بالقاصرة اقسام فحقوق الله تعالى كالايان وفروعه يصح من الصبي لقوله
 عليه السلام مروا صبيا نكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا
 عشا وانما الضرب للتاديب جواب اشكال وهو ان يقال كيف يضرب
 والضرب عقوبة ونصي ليس من اصل العقوبة فاجاب بان هذا ضرب

للتأديب والصبي اهل للتأديب ولانه اهل للثواب ولان الشيء اذا وجد ^{شعلا} لا
 شرعا الا بحجة اى حجة الشراع وقوله ولا نرا اهل للثواب ولان الشيء
 عطف على قوله عليه السلام وهو باطل فيما هو حسنت وفيه نفع محض ولا
 ضرر الا في لزوم ادائه وهو عنه موضوع ^{شوا} واما حرمان الميراث والفرقة
 فيضافان الى كفر الآخر جواب اشكال وهو ان لزوم اداء الاسلام لما كان
 موضوعا عن الصبي لكونه ضررا يلزم ان لا يثبت باسلامه حرمان الميراث
 عن مورثه الكافر والفرقة بينه وبين من وجته الوثنية لان كلاهما ضرر
 فاجاب بانهما ايضا فان الى كفر الآخر لا الى اسلامه ^{من} عقيدة الجاهل ذكر
 الحاكم الشهيد في المنتقى عن ابن سماعة عن ابي يوسف سرج وعن ابي حنيفة
 لا عدل لاحد في الجهل بما يرى من خلق السموات والارض وسائر خلق
 وبه جل وعز ولولم يبعث الله تعالى رسولا الى الخلق لوجب على الخلق معرفته
 بعقولهم ومن هذا اورد بعض العلماء في تصانيفهم ان ادنى ما يطلق عليه
 اسم العقل يكفي لمعرفة الصانع فلا يغتر في الجهل وعليه كثير من العلماء الكبار
 من بخارا وسمرقند وبالله العصمة من اصول ضررات واما قلنا بان
 اسلام علي رضي الله عنه كان بالتقليد وذلك لانهم روي عنه انه دخل على رسول
 صلب الله عليه وسلم وهو يصلي مع خديجة سرا فقال للنبي عليه السلام هذا
 فقال له النبي عليه السلام هذا اسر بيخي وبينك فلا تستخف هذا ادين الله
 فقال له ابي ليس على هذا الدين فقال النبي عليه السلام استخفي في هذا
 الدين فقال اسألك ابي فذهب وسأله اياه عن ذلك فاجابه فانه لا يامر الا

بمكارم الاخلاق لجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم بهذا
اسلام علي رضي الله عنه ومن الصبيان كان اسلم علي رضي الله عنه من كشف
المنار في فصل بيان الاهلية فلا يمان لا يجب على النبي قبل ان يعقل لعلم
اهلية الاداء فاذا عقل واحتمل الاداء قلنا موجب اصل الايمان دون ادائه
حتى يصح الاداء ويقع فرضا ولا يجب عليه تجديد الايمان بعد البلوغ لانه
ليس في نفس الامر تكليف وخطاب وانما ذلك في وجوب الاداء ^{للبا} واداء
مؤمنه من النبي حتى يبلغ من البردوي فاما حقوق الله تعالى فمبني
ما هو حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه بوجه وهو الايمان فوجب القول
بعلمه من النبي لما ثبت اهلية ادائه ووجد منه بحقيقته لان الشيء
انما وجد منه بحقيقته لم يعدم الا بحجج من الشرع ذلك في الايمان ^{ظلم}
لما قلنا انه حسن لا يحتمل غيره ولا عهدة فيه الا في لزوم الاداء ذلك ^{يحتمل}
الوضع فوضع عنه ^{بني} من كشف البردوي وكلامنا في النبي ^{بني} بنا ^{حدا}
الله تعالى وصحة رسالة الرسل عليهم السلام ويلزم الحضم بالجمع على وجه
تبقى في معرفته شبهة فكان هو البالغ سواء من كشف المنار اعلم ان
المعقود من اختلاط كلامه وكان بعضه كلام العقلاء وبعضه كلام المجانين
وذلك الاختلاط لنقصان عقله وهو كالنبي مع العقل في كل الاحكام حتى
لا يمنع صحة القول والفعل فانه لو اسلم لصح اسلامه ولو اكلف مال الغير ^{بعض}
من المنتخب اما القاصرة فتثبت بقدر البذل اذا كانت قاصرة وذلك
انما يكون بالعقل الناقص والبذل الناقص ايضا وذلك ما يكون

للجبي الميرقبو البلوغ ^{أي} ايضاً منه واجل العقد يعرف بدلالة اعيان وذلك بان
 يختار المرأ ما يصلح ويدرك العواقب المستورة فيها يأتيد وبداره وكذلك تقصو
 يعرف ايضاً بالامتحان ^{أي} من حاشية البردوي وجه التمسك ان الشراخ لما
 امر بضرب العاقل بترك الصلوة دل ذلك على انه جاز منه الاداء ولو لم
 الاداء منه لما امر بضربه لعدم الفائدة فلم بهذا ان الاهلية القاصرة ^{تكنفي}
 لجواز اداء الصلوة لانه ^{تخص} منفعة فلذلك يجوز ما هو نفع من التصرفات
 من التفسير الزاهدي جئنا الى توبة المؤمن عند البأس فنقول الجواب ان
 قلنا انه لا تقبل توبته عند البأس ابطلنا حرمة الايمان وقيمه وسوينا
 بين المؤمن والكافر وان قلنا انه تقبل منه سوينا بين حاله الاختيار
 الاضطرار فاثبتنا الايمان لكلا فاسق شرير من العذاب فانه ما من فاسق
 الا يتوب عند المنزع فلا يبقى لنا سق خوف العذاب فيكون هذا تمسكاً
 لمذهب المرجية فالاسلم والاولى ان يقال بان التوبة في ذلك الوقت
 مغلق بمشيئة الله تعالى انه شاء قبل بحرمة ايمانه وان شاء رد
 لنا خبره الى حالة الاضطرار وقال اهل خراسان التوبة في حال البأس
 من المؤمن لا تقبل لانه ارتفع الامر عن العبد وقت البأس فلا تقبل توبته
 كما بعد الموت فهذا انا ب بعد من وال الخطاب ولان قبول التوبة ثواب
 ولا ثواب الا للمختار ^{أي} وعند المعاينة صار مضطراً ^{أي} وذكر في تفسيره يقو
 بن سفيان مخرج عن ابي عليه السلام انه فسّر قوله عز وجل ثم يتوبون من
 قريب فقال ان الله يقبل توبة العبد ما لم يغتر عني ما لم يظهر البأس

فَنَ ذَ لِكَ وَفِي طَهْرٍ الْبَاسِ مِنَ الْبَشَرِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَيَسَّاتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ
 يَعْلَمُونَ أَسِيَّاتٍ حَتَّى إِذَا خَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ قَالَ إِنِّي تَبَّتُ الْآنَ وَلَا الذَّيْزُ
 يَمُوتُونَ وَهُمْ كَفَّارًا أُولَئِكَ عِنْدَ نَا لِهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ قَالَ جَامِعُ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهَا تَوْبَةٌ
 فِي عَصَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ قَوْلُ الرَّبِّعِ فَسَوَّى بَيْنَ مَنْ لَمْ يَتَّبِعْ حَقِّ مَاتَ وَبَيْنَ مَنْ تَابَ
 عِنْدَ حُضُورِ الْمَوْتِ وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي الْمُنَافِقِينَ وَالَّتِي قَبْلَهَا فِي الْمُؤْمِنِينَ
 مِنَ الدَّاسِرِ حَتَّى إِذَا خَصَرَ أَحَدُهُمُ الْمَوْتَ أَيْ عِنْدَ الْمَعَايِنَةِ لِأَنَّ التَّوْبَةَ مَقْبُولَةٌ لَهَا
 بَعَائِنَ وَإِذَا عَائِنَ لَمْ يَقْبَلْ مِنْ كَافِرٍ أَيْ مَنَّهُ وَلَا مِنْ عَامِلٍ تَوْبَةً مِنَ التَّعْسِيرِ الْوَجْهِ
 يَنْظُرُونَ أَهْلَ مَكَّةَ الْآنَ يَا أَيُّهُمْ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ تَقْبَلُ رُوحَهُمْ أَوْ أَيْلَى
 رَبِّكَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ بَلَا كَيْفَ أَوْ بَاقِي بَعْضِ آيَاتِ رَبِّكَ يَعْنِي طُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا
 يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا كَافِرَةٌ إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الشَّمْسِ
 مِنْ مَغْرِبِهَا وَكَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا وَلَمْ يَخْلَعْ بِإِيْمَانِهَا أَلَمْ يَجْعَلْ خَيْرًا قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ
 مِنْ مَغْرِبِهَا لَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ أَيْ مَنَّهُ وَلَا عِلَّ وَلَا تَوْبَةَ إِذَا اسْلَمَ فِي حِينِ يَرْتَمِيهَا
 مَنْ كَانَ صَغِيرًا يَوْمَئِذٍ أَوْ مَوْلُودًا بَعْدَ ذَلِكَ فَانْزِلَ أَسْرَدَ بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ
 مِنْ مَغْرِبِهَا ثُمَّ اسْلَمَ قَبْلَ مَنَّهُ وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا مَذْنُوبًا بَنَابٍ مِنَ الذَّوْبِ قَبْلَ
 نَقُولِ مَنْ كَانَ يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنًا مَذْنُوبًا بَنَابٍ أَوْ صَغِيرًا أَوْ مَوْلُودًا بَعْدَ ذَلِكَ فَانْزِلَ
 يَنْفَعُ إِيْمَانُهُمْ وَتَوْبَتُهُمْ وَعِلْمُهُمْ مِنَ التَّعْسِيرِ الْمَهْذُوبِ وَكَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا
 عِظْفَ عَلَى آمَنَتْ تَقْدِيرَهُ أَوْ آمَنَتْ وَلَمْ تَكُنْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا وَأَوْقَى الْآ
 قِيلَ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَقِيلَ عَلَى أَصْلِهِ لِأَحَدِ الْمُشْبِهِينَ قَالَ صَاحِبُ الْكَشِفَاتِ إِنَّ تَوْبَةَ
 آمَنَتْ صِفَةُ لِقَوْلِهِ نَفْسًا وَكَسَبَتْ عِظْفَ عَلَى آمَنَتْ فَالْمَعْنَى أَنَّ الشَّمْسَ تَأْتِي إِذَا

لم يفتح الايمان حنفسا غير مقدّمة ايمانها من قبل ظهور الايات او مقدّمة
 ايمانها غير كاسبية فيه خيرا فلم يفرّق بين النفس الكافرة وبين المؤمنة
 غير الكاسبية خيرا فيه ليعلم ان قوله الذين آمنوا وعملوا الصالحات جمع بين
 قريبين لا ينبغي ان تنفك احدهما عن الاخرى حتى يفوز صاحبهما او
 يهلك ^{بها} ينقل لما ثبت بالتواتر عن النبي عليه السلام ان من قال لا اله الا الله
 دخل الجنة وانه لا يخالده في النار من كان في قلبه منقال ذرّة من الايمان
 وجب تاويل الآية فيحمل أو على معنى الواو نحو جالس الحسن او ابن سيرين
 وقد سبق نظيره فيكون المحتى لا يفتح الايمان نفسا غير مؤمنة ونفسا
 مؤمنة غير كاسبية خيرا اي لا يفتح نفعا منجيا لها من دخول النار بل نفعا ^{مخلصا}
 من الخلود فيها وهو مذنبها في عصاة الامّة من التفسير الاحقاق قوله تعالى
 قلنا ادركك العرق ففتح الراء اي قرب من الحلات لغزاة الماء والغرق بالتسكين
 الحلات بالماء قال امنت الله لا اله الا الذي امنت به بنو اسرائيل وانا من
 المسلمين اي المنقادين الآن وقد عصيت قبل اي قال له جبرئيل عليه السلام
 اي امنت الآن بعد رويته الباس وكنت من المفسدين يا دعاء الاله
 وفي الحد يث المرفوع لما قال فرعون لا اله الا الله اتاه جبرئيل عليه السلام
 فحسّاه بالتراب خشية ان يدركه رحمة الله تعالى وقال الامام ابو منصور مخرج لم ^{يحمل}
 ايمان فرعون لوجهين احدهما انه قال لا دفع الحلال والباس والثاني ان الايمان
 تسليم النفس ولم يبق نفسه في يده ^{بمن} من عقيدة الجناح والتوبة من اهل الكبار
 عند الباس قال اهل السنة يجوز قبولها من الله عز وجل لحواله المغفرة من الله عز وجل

المكاشفة في هذه الأحوال بدونها عاقد هم فع التوبة أو التوبة من شرع اللامية
وأما توبة البأس من المؤمن المدغيب لقبولة وعليه فتوى ائمة بخارا والكثير
البلاد ومنه هذا الصحيح ومن شرع آخر يقول لا يقبل ايمان شخص غايب شد
عذاب الآخرة عند الموت مما من فانيا بلكا فويومي مكانه في النار قبل الموت
ويرى المسلم مكانه في الجنة كذلك فلم يكن ايمانا صحيحا وأما التوبة لقبولة
فتوى ائمة بخارا والكثير البلاد ومن شرع آخر قال اصل السنة والجماعة من
آمن حال بأسلم يقبل بما شه لا من يؤمن بالله باغيب وكذلك لم تقبل توبة
البأس وعليه فتوى ائمة بخارا ومن الخلاصة توبة البأس المختار لها
منقولتهم من حصن الايمان او كتبت في ايمانها خيرا حسن بصري كويد مرض
يعني الكه ايان آورده بود شيش از برآمدن اقباب از مغرب وروز باره
کرده بود وچ غیر کرده چون آیه معاینه میند نگاه خیر می کسب کند آن خیر بفرقه
نیاید چنانچه ايان از کاف و توبه از مؤمن درین حال در شیت بود چنانکه توبه از
بأس و این آیه مشکاکست و تاویل حسن این است که حسن بصري زح کثرت
من السن اجية اذا اسلمت و نه وجهها کافر عرض الاسلام علی الزوج قال
اسلم والافرق بينهما وكان ذلك طلاقا و اذا اسلم الزوج وتحت جموعه
عرض الاسلام علیها فان ابت فرقه اقا فیه بينهما وکان ذلك فسحا
من المكشف ان امرأة الجنون اذا اسلمت عرض علی ابیه الاسلام فی المال
لان الجنون ليس له عاية معلومة فلواخرناه الى حال عقله يلزم انقال حق
المرأة المسلمة نصارا لنا خير ضرر محض بما خلافة الله كما ان ضاقت امرأة

لا يعرض على أبيه الاسلام بل يوجبه الى ان يعقل لان عقل الصبي في اوانه معهود
 فاذا عقل عرض القاضي عليه الاسلام وليس في ترك التفريق في الحال الا
 تاخير حق المرأة وهو اولى اعمال الحق المرأة والصبي فان قلت الصبي القائل بخير
 مخاطب بالاسلام وكذا قلت المعتوه فكيف يصح العرض عليهما قلت خطاب
 الاسلام وضع عليهما في حق الله تعالى مرحمة عليهما والعرض واجب لمخصوصة
 المرأة وحقوق العباد لا تقطع بعد ر الصبا والعصاة فلان توجه الخطاب
 من العارية وان كان الزوج معقولا يعرض الاسلام على اب الزوج لانه
 ليس لزوال العقد عناية معلومة وان كان صبي عاقل يعرض الاسلام عليه
 لان اسلامه صحيح من كشف الفواض ان وجه التكفير اذا كان متعديا
 في المسئلة ووجه ضده واحد فالمتقي يميل الى هذا تحسينا للظن بالمسلم
 الا اذا نواه المسلم في لا ينفعه الفتوى فيؤثر بالتوبة ويجتهد بالانكحة وان
 من علم بلفظ الكفر فأتى به مستقدا له كفر بالاجماع ولو اتى به قصد او لم يعلم
 به او لم يعتقد به كفر عند العامة ولا يعتد بالجهل ولو اتى به بخير قصد بان
 او ادان يتكلم شيئا جري ذلت على لسانه لا يكفر ويأثم وان ما هو لفظ الكفر
 بلا خلاف فهو يوجب اجاب العمل وما اختلف فيه فهو يوجب التوبة ^{بالتقيد}
 الانكحة احتياطا وما كان خطأ فهو يوجب الاستغفار وان الرضا بنفسه
 كفر وبغير غيره قيل كذلك وهكذا امر وي عن ابي حنيفة سرح وذكر شيخ
 الاسلام سرح انه ان رضي به مستحسنا له كفر والا فلا وان من تلفظ بلفظ
 الكفر ثم ذكر الشهادة بوجه التوبة ارتفع كفره وان ذكرها بوجه العادة

[illegible]

ومدعي يكفر مسلم قال خوش كاري است حرام خوردن يكفر من العقيدة لمولا
عبد العزيز صاحب الكشف والتحقيق سراج قال اهلا السنة من ارتكب الكبيرة
من اهل الايمان فان ارتكبها مستحلا لها او مستحفا لمن نفى عنها او على قصد
العدايات فانه يكفر بالله تعالى من الفصول المتعدي ومن تكلم بكلمة الكفر و
ضجبت به غيره يكفر الضاحات من الناصري وحكي ان قاضيا سئل عن رجل
قتل حائكا فقال عليه اجابة من البيت فاق به المامون فقال ما زعت فقال لا ويحك
انتهز احكام الله تعالى ثم ضرب حتى مات تحت السياط قال الفقيه ابو
سراج يكفيه ان يخبره ولو نظر الى فتوى وقال چه بارنامه فتوى آورده يكفر
ان اراد الاستخفاف بالشريعة ولو قال فعلوا الشئ ان هانست وفعل
كافران هان قيل يكفر ولو قال ذلك لفتيه واحد معين يكفر من النجاسة
من اجل سماع عن مجلس العلم فقالت له امرأة اركنشت آءي تكفر من التنا
اذا ارتد احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما في ظاهر الرواية في المال
ولا يتوقف على قضاء القاضي سواء كانت المرأة مدخولا بها او لم تكن
وبعض مشايخ بلخ سراج منهم الفقيه ابو القاسم الصفار والفقيه ابو
كانوا يفتون بعدم الفرقة برؤية قسما وكذلك الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
من مشايخ بخارا يفتي بعدم الفرقة بينهما برؤية قسما وكذلك بعض مشايخ
سمرقند حسبما لباب المعصية وعامة مشايخ بخارا وسمرقند وبعض مشايخ
بلخ افتوا بالفرقة بينهما قال الفقيه سراج من لقن انسانا كلمة الكفر لئلا
يها كافر الملقن وان كان على وجه اللعب والضحك وهكذا اسروي عن ابو

للماركة راج والمروي عنه ان من امره امرأة حتى مرى عن الاسلام تسير
 من زوجها فهو كافر ومن اتى به فهو كافر وفي المصنوع ويجبر المرأة على الاسلام
 وتصرب خمسة وسبعين سوطا ولبس لها اثنتي عشرة ابرية هلالا اول هلال قال
 الكرجي راج والوجع يعني بهذا اذ به مأخذا ومروى المخي عن ابي مالك
 عن ابي يوسف راج عن ابي حنيفة راج ان من امره حلالا يكفر صار لا
 كافر المأمور ولم يكفر من العياية ارتدات لتفارق زوجها
 تنحر على الاسلام وتعر خمسة وسبعين وليس لها ان تنزع الابروجهما
 الاول وماخذ الفقهاء راج اذا اردت ان الوفاق سم والبولص يفتيان
 عدم الفرة زجرا لها لئلا يحال بهذا الحيلة وكذا بعض مشايخ بلخ
 وسميت ذكر في كاح وجواب ظاهر الرواية انه يقع وهو الصحيح لان الكاح
 لا ينفى مع المتاني ولكن تنحر على الاسلام والكاح زجرا لها وحسما لباب
 المعصية بالاحمال بهذا الحيلة للحاصل عنه وعليه الفتوى من العية
 ابو القاسم الصغار واسمعيلا الزاهد من ائمة بخارا وبعض ائمة سمرقند
 كانوا يعتون بعدم الفرة بردها حسم لباب المعصية وفي الجامع الأصغر
 كان شادا وابو نصر الدبوسي راج ليسان بانها لا تبين من النصاب
 وان اردت المرأة قال مشايخ بلخ راج يهيم الفقيه ابو جعفر والواقف
 الصغار كرها لا يعمل في اسداد الكاح ولا تؤمر بجديد الكاح حسم لهذا
 الباب علمه والفاصي يؤد بها قدر ما يرى المصلحة حتى تزوج وتسلم
 والسد كان عميل الحاكم السومك والشيخ اسمعيل الزاهد من مشايخ بخارا

ومن مشايخهم قتلوا فذلك ايضا عامّة علماءهم يقولون كفرها
 لا يعمل في افساد النكاح لكنها تجبر على النكاح مع من زوجها وهذه فرقة بغير
 طلاق بالاجماع وعليها العدّة فمن الكامل من اعتقد ان بيت المال مال السلطان
 فقد كفر من البعيدة النسي والنصوص على طواغرها والعدول عنها الى ما
 يدعيها اهل الباطن الحاد وكفر وردد النصوص كفر واستحلال المعصية كفر
 وتقديق الكاهن بما يجبره من الغيب كفر والاستهزاء على الشريعة كفر وخلف
 الذنوب كفر وآياس من رحمة الله كفر والآمن من الله تعالى كفر من القيمة
 وسئل ابو نصر الصغار عن لامرأة واستحل ذلت فقال يكفر عند جميع اهل
 من النصاب من قال ان وطئ امرأته الى نصف حلال يكفر لانكاره قوله تعالى
 ولا تقربوهن حتى يظهرن ولو استحلّ اتيان الى نصف يكفر من الذخيرة
 لم يقرب بعض الانبياء او عاب نبيا بشيء او لم يرض بسنة من سنن المرسلين
 فقد كفر وكذلك لو قال انا رسول الله او قال بانفاس سيرة من يغازم يري
 يغازم مي برم يكفر من اصول الصغار سئل رضى عن انكر القراءة في الصلوة
 هل يصير كافرا قال يصير كافرا لان انكر الاجماع ومن انكر الاجماع فهو كافرا قيل
 ليس ان ابا بكر الاصح لا يرى القراءة فرضا فكيف الاجماع مع وجود الخلاف
 قال خلافه لا يخل في الاجماع لانه معتني فلما كان معتزيا فخلافه لا يخل في الاجماع
 فنكر القراءة في الصلوة يكون منكرا لاجماع فيصير كافرا من الانوار والقول
 الموجب للكفر لا فرق بين ان يصدر عن اعتقاد او عناد او استهزاء ومن
 اعتقد قدم العالم اوحده وث الصانع او نفي ما ثبت للقديم بالاجماع لكونه

عالمياً أو قادراً أو انتت المسمى به بالإجماع كاللون أو اتب له اتصال أو
الانفصال أو تجد جواربعته الرسل أو كبر نبوة بني أو كونه أو محمداً به جمعاً
بينها أو ساد في القرآن كلمة أو اعتقد انهما منه أو سب نبياً أو ملكاً أو استخف
أو بالمصحف أو بالتوراة أو بالانجيل أو بالذي يورأ أو بالصحف أو استحل محرماً
بالإجماع أو حرّم حلالاً بالإجماع أو نفي وجوب مباح على وجوبه للمسلم ويعرف
الخاص والعام كالصلوة والزكاة أو اعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع
كصلوة سادسة وصوم شوال أو يوم منه أو نسب عائشة رضي الله عنها
أو ادعى النبوة في زمان ما أو صدق مدعيها أو اعتقد نبيا في زمانه أو قبله
من لم يكن نبياً أو تقرب إلى الصنم بالذبح ما سبه يكفر ^{سئل} من فتنى أو الماوي ^{سئل}
عن سرح في الحيوان سوى بني آدم لا حشر لها لا كفر لما كان الاحتلاف وإن سرح
ذلك في بني آدم فهو كفر من النهاية والامتداجتعت على تحريمها وكفى بأحد
الامة حجة وهذه حزمة قوية بانه يكفر مستحلفها ويفسق شاربها واجتمع الامة
على تكفير مسحل الحمر واجمعوا على ان مسحل غير الخمر لا يكفر فعلم بهذا ان حرمة المسك
دون حرمة الخمر من التمهيد في القول في شرائط الايمان قال أهل السنة والجماعة
شرائط الايمان ما يجب الايمان به ولا يصح بدونه ويكفر بالانكار والرد وهو كل ما
بالنفس أو بالخبر المذون أو بالإجماع الا أنه فانه يوجب القول والاعتقاد به وكل ما
بالخبر الواحد ولم يسمق الا أنه على قبوله فانه لا يكون شرطاً للصحة الايمان وكما ماتت
بالخبر الواحد والتفق الفقهاء على صحة ذلك واجتمع على قبوله من غير تأويل فانه
يكون من شرائط الايمان كعذاب القبر والمصراط والميزان والمشفاعة والمعراج

إلى السماء ومثل هذا بالخبر الواحد ^م لكن الفقهاء والصحابة رض الله عنهم اتفقت
على صحة ذلك وقبولها فحل الإجماع فانه يوجب الإيمان به ثم من أنكر ذلك^{للت}
هل يصير كافرا أم لا قال بعضهم يصير كافرا وقال بعضهم لا يصير كافرا لانه
تأول في ذلك واخطأ فانه يكون مبتدعا يحكم بفسقه. ونه في القول
في المعراج قلنا الاحاد على ثلاثة مراتب. ^ب منها ما اتفقت الفقهاء على قبوله
فيكون في حد الشهرة قريبا إلى المتواتر لكثرة الرواة في مجالس مختلفة ولم
ينكر احد من الصحابة المتقدمين المعروفين فحل الإجماع فانه يوجب العلم
والعمل به ومن أنكر هذا يكون فاسقا ويكون مبتدعا ويوجب المرجع والتعزير ^{قال}
بعضهم انه يصير كافرا ومن الإحاديث أن منكرها يفسق ولا يوجب البدعة ومن
الاحاد من أنكر لا يفسق ^أ من شرح الكرخي في كتاب السير قال بشر ابن
الوليد عن أبي يوسف سرح في رجل ارتد عن الاسلام فانه لا يقتل حتى يستأ^ب
ومن قتله قبل أن يستتبه فقد أساء ولا ضمان عليه وبالاصل في ذلك أن^{المثد}
يستحب عرض الاسلام عليه لمساوي أن رجلا قد م على عمر رضي فقال^{له}
هل من مقرر به خبر فقال رجل منها ارتد عن الاسلام فقتلناه فقال عمر رضي لو
وليت عليه ما وليتم أجسة ثلثة ايام واعرض عليه الاسلام كل يوم فان
اسلم والا قتلته ولأن الظاهر انه لا يرتد إلا بشبهة دخلت عليه فيستحب عرض^{سلام}
عليه وليس بواجب لانه ممن بلغه الدعوة: والكافر اذا بلغته الدعوة^{استحب}

أن يجده عرض الاسلام ولا يجب ذلك على ما قدمناه. ^أ وما وجب قبل
المرتد لقوله فعلى سبيلك عوني إلى قوم أو إلى بأس شديد ^أ فقالوا لهم ^أ وسموا

قيل في الصغير المراد به اصل الردة ولقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينا
 فأتكلمه ولحد يث عمر الذي قد مناه وأردت المستور والجليل فقتله على يد
 ابي طالب مرض وجعل ماله لورثته من المسلمين وأما من قتله قبل عرصة
 الاسلام فقد اساء ولا شئ عليه لان القتل قد وجب بالكفر وانما يستحق
 عرصة الاسلام عليه لجواز ان يسلم فاذا قتله قبل القتل لم يلزمه ضمان
 وأما ما جيل المرتد فقد ذكر بشر عن ابي يوسف سراح انه لو قال اجلوني حتى
 انظر في امر عجل ثلثة ايام لا يوزر علي في ذلك وهو قال محمد بن الحسن
 في السير فان لم يطلب المرتد الاجل لم يثجله ساعة ويرض الاسلام فاما
 اسلم والاصل وقال الحسن بن عبيد بن حمزة عن ابي حنيفة سراح يستتبه الايام فاما
 ما جيل والاصل مكانه وكذا قال محمد بن الحسن سراح في السير الصغار
 وهذا ليس باختلاف رواية لكن اذا طلب التأجيل فاما طلبه ليلة
 فيجب ان يجهل حتى ينظر في امره وان لم يطلب فهو موقوف على رأيي الا
 فان غلب في ظنه انه ان اجله اسلم اجله وان لم يغلب ذلك في ظنه عجل
 وأما قدر التأجيل بثلثة ايام لانه اقصى مدة الاسرا يباب بدليل الخبر
 واما كيفية التوبة فيجب ان يقول اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسله
 ويتبرأ من كل دين سوي دين الاسلام او يتبرأ من الدين الذي ينقل اليه
 وذلك لان كل كافر اخذنا عليه الاسلام فلا بد من ان يتبرأ من الا
 ومن دينه الذي كان عليه غير دين الاسلام فيقول اليهودي اني قد
 كفرت بالذي كان علي من النصارى لانه من دينهم فكذا ان كان من النصارى

عليه وسلم إلى العرب خاصة فلا بد من أن يتبرأ من الأديان لاجل ذلك فاما
عبدية الأوثان فبكني في أسلامه المشهودتان لأن هذا التبرأ يخص باهل
الكتاب والمرتكب كفر ليس بمرتبة فلا بد من أن يتبرأ من الدين الذي انتقل اليه
او من الأديان فان تاب المرتد ثم رجع فارتد كان حكمه في الدفعة الثانية كالأولى
وكذلك الثالثة والرابعة وحكي عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهما
تقبل في الثانية ولا يقبل بعد ذلك وكنت يفضلهم لما سوي ان اسامته اراد ان
يقبل رجلا فقال لا اله الا الله فقبله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
قبلته رجلا يقول لا اله الا الله ومن كنت بلا اله الا الله يوم القيمة فقال انما
قالها تعوفا فقال هلا شققت من قلبه فدل على انه يرجع في الاسلام الى الظاهر
ولان البني صلى الله عليه وسلم كان يقبل من المنافقين مظاهر الاسلام وقد اطلع
الله تعالى على اعتقادهم ولم يقبلهم فدل على ان الاعتبار ظاهر الاسلام ولانه انما
ثبت توبته في الدفعة الاولى والثانية لانه اظهر الاسلام وهذا المعنى موجود
في الرابعة به واما قوله عز وجل ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا فلا
دلالة فيها لانه لم يكن التوبة بعد الثالثة وانما ذكر انهم ارادوا وكفروا ولا
يقال انه اذا كفر الكفر منه واظهر الاسلام دل على انه مستغفرى وذلك
لان الاعتبار بالظاهر على ما قد منا وقال في المرة الرابعة اذا تاب انه يضرب
ولا ينجى سبيله وبذلك لا نرى في منكر انكروا وكفروا فيؤدب حتى يرتد عن
المعاودة قال فان اقر به الامام بعد الثالثة استتابه فان لم يتب
قتله ولم يؤجله وان تاب ضربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يجسسه ولا

من السجن حتى يرى عليه خشوع الويل ويوحى حبه من رب سب
لانه لما عاد بعد ان اثلثة فقد علم جرمه فيناله في عقوبته ويحبسوا سقطينا
في امره لانه لما يكثر الزيادة في عدد الضربات لان التعذيب لا يسلو الخلد
ضم اليه الحبس قال ابو يوسف سرح واذا قهرهم المرتد فلم يكلمهم بآدمت عليهم
حتى يعلم انك قد افحصته فان لم يكلم قتلته لان الدعاء الى الاسلام غير واجب
وانما يستحب وقد فعلت ذلك فمساكه عن الكلام لا يسقط القتل العاجب واذا
ارادت المرأة الحرة والامة عرض عليها الاسلام فان اسلمت قبل منها
وان ابنت حبس وأجبرت على الاسلام وهذا قولهم وكان ابو يوسف
سرح يقول انها قتلت ثم مرجع والدليل على انها لا تقتل ان كفرها الاصل لا يستحق
بها القتل لانها ليست من اهل القتال فكذلك الكفر الظاهري ولان النبي صلى الله
عليه وسلم نفى عن قتل النساء وضوعام وانما تجبر على الاسلام لان المسلم لا يغير
الكفر بعد اقراره الاسلام به قال ابو الحسن سرح والجبر الذي يجبر به المرأة على
الاسلام ان يجبر ثم يخرجها في الايام فيعرض عليها الاسلام فان ابنت ضربها
اسواط ثم يعرض عليها الاسلام فان ابنت حبسها ثم يخرجها كل ايام فيعرض عليها
الاسلام فان اسلمت والا ضربها ثم يجبرها حتى تسلم وهذا صحيح لانه لما لم يجبر
المرء وجب ان تقاب بما يجري مجرى التعذيب والتعذيب بالضرب والحبس قال
ابو حنيفة سرح وان كان موثق الامة المرتدة محتاجا ليس له من يكفه خذنه
دفعها اليه ثمخذله وامره القاضي ان يجبرها على الاسلام ويرسل اليها
كل ايام فيهددها ويضربها اسواط يضح بها ابدا ذلك حتى تموت وتسلم

منافع الامتداح لها وكفرها لا يسقط حق المولى ويمكن الجمع عليها بين التضييق
وبين الخدسة فيفضل ذلك قال محمد بن الحسن سرح في السير الكبير جبريل المني
ولم يذكر الضرب قال ولا يقرن الوجاه المرتدة ون على الردة بجنسية ولا
برق ولقوله خن وجل تعاقبوا نفسهم او يسلمون لانهم بالغوا في الكفر حين اعتنقوا
بعد الاسلام فصاروا كعبدة الاوثان من العرب وان لحقت المرتدة بدار
الحرب ثم سببت اجهوت على الاسلام والاصل فيه ان اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم استرقوا نساء اهل الردة من بني حنيفة وكان ذلك ام محمد
بن الحنيفة منهم ولا نفا كفرة لا تقبل كالاصلية فاما المرتدة في دار الاسلام
فلا تسترق لانها من اهل دارنا والاسترقاق انما يثبت في اهل الحرب خاصة والله

اعلم بالصواب كتاب القبط والقطر

من القضاة الخانية وان كان الملقب فقيرا ان اذن له القاضي بان ينفقها
على نفسه سلم له ان ينفق ولا يحل بخير امر القاضي عند عامة العلماء وقال البشر
سرح يمل من الكافي اللقب هو في اللغة ما يلقط اي يرفع من الارض وفي القصة
اسم لولود طرحه اهل خوف من العيلة او فرا من ثمة الزنا مضجعا ثم
صهره غام ونفقته في بيت المال فان اتفق عليه الملقب فهو مشطوع لا
اتفق عليه بخير امر من هو بسبيل منه فلا يرجع بها على القبط اذ اكبر فان
امر القاضي ان ينفق عليه على ان يكون ذلك دينا عليه فهو جائز وليس
دينا عليه لان للقاضي ولاية عليه فصار امر القاضي كامر بنفسه لو كان
من اهل الامر اذا امره بالانفاق ليرجع عليه فان امره بالانفاق فقط

قيل يردح والاصح ان لا يرجع لانه ملحق بحمل الحسبة والاستدانة فلا يرجع عليه
 بالثالث من الدائر سئل عن بشر بن عبيد بالآية في قرية على شارع فخرت القرية
 وانقص اهلهما وعند هذه القرية قرية أخرى وفيها حوض يحتاج الى الأجر فيجوز
 يأخذ الآخر من هذه المير ويبيع في الحوض قال ان كان يعرف الذي يبيع بنى البئر
 رحت الى مكانه وان لم يعرف صاحبها فهي كاللقطة يتصدق به على انسان ثم يبيع
 هذا المقتضا عليه في مرقم الحوض من الواقعات الحسامية بشر عبيد بالآية
 في قرية فخرت السرية والقرية اهلهما وعند هذه القرية قرية أخرى وفيها حوض
 يحتاج الى الأجر فيجوز ان يأخذ الآخر من ثلث البئر وينفق في الحوض هذا
 وجهه اما لو عرف الباني ولم يعرف في الوجه الاول لا يجوز الا باذنه لانه يرجع
 الى ملكه وفي الوجه الثاني الطريق في ذلك ان يتصدق على فقير ثم الفقير ينفق في
 لانه ممر لة اللقطة ولو اذنا في ان ينفق من غير هذه الطريق لا بأس به
 المحيط ولو ان جند اعظم اصابوا غنائم واخرجوها الى دار الاسلام فلم تقسم حتى
 الناس وذهبوا الى منازلهم ولا يعرف منازلهم وليج البعض منهم اعطى الاد
 الباني انضباعهم وتمسكت حصاة العيب لان حصتهم لقطه فاذا مضى سنة ولم
 لها طالب تصدق بها كما يتصدق باللقطة من الحضرات الملقطة اذ اذ
 الملقط انه يأخذها ليخفيها ويردها على صاحبها فان كانت اقل من عشرة فربما
 ايا ما فان كان الملقط فقيرا فلا بأس ان ينفقها لان التمكن من التصديق على المحتار
 الاتصال ترابها الى صاحبها وهذا المقصود يحصل بصرها الى نفسه اذ كان محتارا
 وحاجته مقدمة على غيره من الذخيرة والحكم الاصيلي في اللقطة يحكمها انسان

أو يجدها اتفاقاً أو لا امام ان يمسكها على صاحبها فيضعها الامام او ان يفتي في بيت
 المال ويكتب نصتها ويضعها في موضع الى ان يجيئ صاحبها وبعد ما تمت مدة التقي
 بالتصدق بهما رخصة من الهداية واذا حضر رجل فادعى للقطعة لم يدفع حتى يقم
 البينة من الغياثي مسئّل بن زرياد عن رجل مات في البادية هل لصاحبه ان يسج
 حماره ومناعه ويحمل الدراهم الى اهلكه قال نعم وبه نأخذ من النافع فان كانت
 اكثر من عشرة دراهم عرفها اياً ما وان كانت عشرة فصاعد عرفها شهراً وان كا
 مائة عرفها حولاً ثم لم يذكر هذا التفصيل في الاصل بل قال يعرفها حولاً لقوله عليه السلام
 واللقطة يعرفها حولاً والروايات في التعريف معروفة وروى الحسن في المبرد
 الصحيح ان التعريف ليس بلامزم والمختار للفتوى انه يعرف الى ان يغلب على ظنه
 ان صاحبها لا يطلبها به، هذا كذا ذكره شمس الائمة السرخسي رح في شرحه ولا شكت
 ان فيما لا يبقى يعرف الى ان يختص عليه الفساد من الهداية واذا دفع ذلك الى
 الحاكم نظر فيه فان كان للبهيمة منفعة اجرها وانفق عليها من اجرها لان فيه
 ابقاء العين على ملكه من غير الزام الدين عليه وكذا لك يفعل بالبعد الا بقى وان
 يكن لها منفعة وخاف ان تستغرق النفقة قيمتها باعها وامر بحفظ ثمنها ابقاء له معنى
 عند تعذر ابقائه صورة وان كان الاصلح الاتفاق عليها اذن في ذلك وجعل
 النفقة ديناً على مالكها لانه نصب ما طرأ في هذا فطر من الجانيين قالوا انما يأمر
 بالاتفاق يومين او ثلثة على قدر ما يرى رجاء ان يظهر ما لكها فاذا لم يظهر امر
 ببيعها لان دارة النفقة مستأصلة فلا فطر في الاتفاق مدة مديدة ثم قال سرح وفي
 الاصل شرط اقامة البينة وهو صحيح لانه يحتمل ان يكون غصبا في يده ولا يأمر فيه

بالانفاق وانما يأمره في الدية ملائمة من البينة لكشف الحال وليست تقام ^{للقصاص}
 وان قال لا يمين لي يقول القاضي له اتفق عليه ان كنت صادقا فيما قلت حتى
 يرجع على المالك ان كان صادقا ولا يرجع ان كان غاصبا من القاصي ^{شبه}
 ويستترط ان يقول القاضي للمتقسط اتفق على ان يكون دينا عليه هو الاصح
 من التهنيد بباب فان احتاج اللقطة الى النفقة يرفع المتقسط الى القاضي فينظر
 القاضي ان كان شيئا ممكن اجازتها كالعلام والابل ونحوه اجزه وانفق
 عليه من اجزائه والابا مري بالانفاق عليه للمتقسط ومن بيت المال ليكون
 دينا على مالكها ولو اتفق بغير امر القاضي لا يرجع ولو لم يحج صاحبها ومضوا
 او ثلثة باعها القاضي ^{شبه} رعايته بجانب المالك قال رضى والآن اما اتفق
 شهرا او قريبا من شهر من الكبري وجد لقطة عرضا ونحوه فعرّفها لم يجد
 صاحبها وهو محتاج اليها فباعها وانفق على نفسه ثم اصاب ما لا لم يجب ^{بصل} ان
 على القراء بمنزلة ما اتفق هو المختار لانه وضع موضعه من تحفة الفقهاء ولما
 احكام الاراضي فهي انواع ارض مملوكة عامرة لا يجوز لاحد التصرف فيها
 والانتفاع الا برضاء صاحبها والثانية ارض خراب تقطع ماؤها وهي ارض
 ملك صاحبها لا يزول عنه الا بالالتدويورست عند اذامات هذا اذا ^ن
 صاحبها وان لم يعرف فتحكمها حكم اللقطة والارض الثالثة المباحة وتسمى ^{لها}
 وهي نوعان احد منهما ما يكون تبعا لبعض القرى مرعى لمواشيهم ومخطبا لهم
 فهي حقهم لا يجوز للمام ان يقطعها من احد لان في ذلك ضررا ببلولاه ولكن
 ينتفع بالخطب والقبض التي فيها هو لاه وغيرهم ليس لهم ان يمنوها من غيرهم

لا نهالست بملك لهم والحد الفاصل ان يسمع صوت الرجل من ادى الى الارض المملوكة
 اليه فما لم يسمع صوته فيه فهي ليست بنا بعة لقريتهم - والنوع الثاني ما لا يكون
 تبعاً لقريته من القرى فهي على الاباحة من احياها باذن الامام عند الجني خيفة
 سرح يصير ملكا له وقال بغير اذن الامام يصير ملكا له ويكون هو احق بهما من غيره
 ملكا من الناس وعنه الفقيه الجي جعفر سرح في ما ذكره من محجب الارض ليس لها
 قيمة له ان يحررها الى ارضه وان كان له قيمة وهو من ما ذكره الجاهلية فهو
 بمنزلة الارض الموات وان كان من ما ذكره بعد لا سلام فهو لقطة من ^{جبة} النساء
 لو التقطه في ما قام رجل عليه شاهد من قبله استحسانا ولو اقر الملقط باللقطة لرجل
 ودفعها بغير قضاء ثم اقام آخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان كان الدافع
 بقضاء في رواية لا يضمن قيل هو قول ابي يوسف سرح وعليه الفتوى وفي
 رواية يضمن قيل هو قول محمد سرح لو ادعى الملقط رجلا والى بالعلامات
 فالملقط ان شاء دفع اليه واخذ كفيلا وان شاء طلب منه البينة ^{بها} من التفرقة
 فاذا عرفها وجاء صاحبها ان اقام البينة يأخذها وان لم يقم ولكن الى بعلها
 صادقة فالملقط ان شاء دفع واخذ كفيلا وان شاء لم يدفع حتى يقيم البينة
 من الكافي وهو حراً باعتبار الاصل فالناس اولاد آدم وحواء عليهما السلام
 وكانا حراً من بهذا الاصل ما لم يشب غيره ولان الدار دار الاحرار فمن كان
 فيها يكون حراً باعتبار الظاهر ولان الغالب فيمن يكن دار الاسلام
 والعبرة للغالب ولا يرق الملقط الابنية انه عبده حتى ان من ادعى ان
 الملقط عبده لم تقبل منه لانه حكم بحريته باعتبار الظاهر فلا يبطر ذلك

قوله انما ان يقيم البيعة لانه اثبت دعواه بالبيعة وثبت حريته باعتبار البتة
 ان لا حر لا يرض البيعة فان قيل كيف تقبل هذه البيعة ولا خصم عن اللقيط
 لان المستقل ليس وليا له فلا يكون خصما عنه فيما يرضه من قلنا المتعلق خصم له
 ما عند امر به لانه يمنع عنه وينعم انه احق بحفظه لانه لقيط ولا يتوصل المدعي الي
 استحقاقه عليه الا باقامة البيعة على سرقه فلهذا كان خصما عنه من الحيث
 وفيه ما دون اصل سرقة امرأة رفعت ملأة امرأة وترك ملأة عوضا ثم جاء
 المرأة واخذت ملأة الاخذة ليس لها ان تستفيع بها وطريق ذلك ان تصدق
 بهذه الملأة على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان الثواب لصاحبها ان رضى
 ثم تهيب الابنة الملأة منها فيسعيها الانتفاع بها لانه بمنزلة اللقطة ولا يحل لها الا
 ابتداء ان كانت غنية ويحل ان كانت فقيرة وكذا لك الجواب في المكعب اذا
 سرق وترك عوضا من الخلاصة وانظريه بالخباينة امرأة وضعت ملأة لها
 وامرأة اخرى وضعت ملأة لها ثم جاءت الاولى واخذت ملأة الثانية ودعا
 لا يسع للثانية ان تستفيع بملأة الاولى والخيلة ان تصدق الثانية بهذه
 الملأة على بنتها ان كانت فقيرة على ان يكون الثواب لصاحبها ان رضى
 ثم تهيب ابنة الملأة منها فيسعيها الا ستمتاع كما لو سرق المكعب وترك
 عوضا من الينا بيع واذا سرق مكعب رجل وترك مكانه اخر لا يسعه
 يستفيع به وطريقه ان يتصدق به على بعض اقربائه من الفقراء او ولد
 او غيره ثم يستوهبه منه وكذا لك ما تركت امرأة ملأة لها في موضعها
 جاءت امرأة اخرى فوضعت ملأة لها عند الاولى ثم جاءت الاولى واخذت

ملاة الثابتة وتركت ملائمتها في مكانها فمن العداية قال لرض فان جاء صاحبها
والا تصدق بها ايضا لا للحق الى المستحق وهو واجب بقدر الامكان وذلك
بايصال عينها عند النظر لصاحبها فايصال العوض عند عدمه وهو الثواب
على اعتبار اجازته الصدق بها وان شاء امسكها رجاء النظر لصاحبها قال فان
جاء صاحبها يعني بعد ما تصدق بها فهو بالخيار ان شاء امضى الصدقة وله
ثوابه لان الصدق ان حصل باذن الشراح لم يحصل باذنه فيتوقف على اجازته
والمالك ينبت للغير قبل الاجازة ولا يتوقف على قيام المحل بخلاف بيع الفضول
لثبوته بعد الاجازة فيه من التهنيت الغصب على ضربين احدهما ما يقع
مع الجهل كمن اتلف مالا على ظن انه له او اشترى من صاحب يد ظنه له او ملكه
بوجه آخر وتصرف فيه ثم تبين له مستحق يجب ردّه وموثة الود عليه ان كان
قائما والا فمثله ان كان مثليا والافضمانه وهو قيمة يوم الغصب ولا ياتم
والثاني ما يقع مع العلم بان يأخذ على سبيل العدوان او اشترى من احد وهو
يعلم انه ليس له فحكمه ما ذكرنا لكن ياتم به من شرح الطحاوي وبالتي صار
بر من غيره وليس لغيره ازعاجه كالنزول بالارض المباحة والمرباط والله اعلم
كتاب

من الذخيرة واذا جاء رجل فاقام البينة انه عبيده فالتقاضي يسمع بينه ولم
يذكر ان التقاضي هذا ينصب له خفما وقد اختلف المشايخ شرح قيله قال ان
ينصب خفما ويبيع البينة عليه وقال بعضهم لا ينصب خفما ويبيع البينة ويؤ
التقاضي وهو الخفم في ذنوبه اسب وبعد ما قبل البينة بحلفه المذخر في ذنوبه

ما بعته ولا وهبته واذا اختلف دفعه اليه وبذلت الخلف لا يدفعه اليه من الغنى
 واذا اتى رجل بعبد آتى فاحذره السلطان فحسبه فجاءه رجل واقام البيعة اعلم
 فانه يستخلفه بالله ما بعته ولا وهبته ثم دفعه اليه منه من الخاني فان محمد ابراهيم
 في الايات ان القاضي اذا باع الآبق وقبض الثمن ثم ان مولى الآبق رفعه الى
 القاضي ببلدة ليكتب كتابا حكما الى القاضي الذي باع الآبق وقبض الثمن
 واقام البيعة على ذلك فان القاضي يحسبه ويقبل بيئته وان كان في هذا
 استحقاق الدرهم التي هي امانة عند القاضي المكتوب اليه حال غيبته وهذا
 المسئلة نفس على مسئلة اخرى ان الكتاب الحكمي في المنقول جائز رقيقا كان
 اولم يكن من الغياثة السلطان اذا اخذ العبد الآبق فردّه الى مولاه من
 مسيرة ثلثة ايام فلا جعل له لان هذا عليه واجب ^{بأن} قال المفسر وبه نأخذ
 كالوصي اذا اخذ عبد اليتيم ودرّه عليه وكذا امره ^{بأن} وشحمه كإروان اذا اخذ
 المال من قطاع الطريق ردّ واعلى المالك وان اخذه في المصر او خارج للمصر
 من مسيرة سفر يستحب له الجعل على قدر العناء والمكان والصحيح انه يجب الرضخ
 ثم بماذا يقدر الرضخ اختلف المشايخ مراح والصحيح انه مفوض الى رأي القاضي
 واوردني جامع الفتاوى ان عليه الفتوى وفي المجرى عن ابي حنيفة مراح انه
 اذا اخذه في المصر فلا شيء له والصغير والكبير في الجعل سواء ورضخ في
 اكثرهما في الصغير لانه اكثرهما عناء وموته والمراد من الصغير صغير يعقل الاب والام
 فيه ضال ولا جعل فيه ^{بأن} كذا ^{الفتوى}
 من الغنى متى حكم بموت المفقود اختلف فيه الاقوال واختيار الشيخ الى بركن

والا ما يم الي بكر محمد بن الفضل البخاري شرح بسبعين سنة وعليه اعتمادنا
الشهيد حسام الدين وعليه الفتوى لان الاعتبار بموت الاقران صحيح واعمار هذه
الامة قصيرة بشواهد الاحاديث فالغالب عدم البقاء بعد هذه المدة اما
الاقارب ان يبيعوا شيئا من ماله لما جئهم الى النفقة فاجمعوا ان ماله ان كان
مقار الا يكون حق البيع لما جئهم الى النفقة سواء كان القريب ابا او غيره
وان كان ماله فقولا ليس من جنس حقهم كالحادم وغير ذلك واجمعوا انه
ليس لغير الاب من الاقارب بيع ذلك بالنفقة واختلفوا في الاب قال ابو حنيفة
رخ له ان يبيع فقولا بت ابنه الكبير حال الضيق الحاجة النفقة وقال ليس له
ذلك واجمعوا انه ليس للاب ولا لغيره بيع المنقول حال حضرة الابن من تحفة
المفهاء في كتاب المفقود واما حكم المال فهو ان القاضي هو الما فظ لما له والمقصود
فيما يرجع الى الحفظ فان كان شيئا يفسد في اليد الفساد فانه يبيعه ويحفظ
ثمنه وكذا اذا كان عروضا وحفظ الثمن ايسر فلا بأس ببيعه ولا يبيع العصار
من القيمة في كتاب المفقود فثبت علمه وللقاضي بيع عبد المفقود وارضه
اذا كان ينقص بمضى الايام ما خيف عليه الفساد من مال المفقود
فالقاضي يبيعه لانه اقرب الى الحفظ وفي الجامع الكرخي للقاضي بيع مال
المفقود والاسير من المتاع والرقيق والفقير اذا خيف عليها الفساد
ليس له ان يبيعها مكان نفقة عياله ومنه ايضا في كتاب ادب القاضي للقاضي
ولاية اقراض اللقطة من المنتظر قراض مال الغائب وبيع منقوله اذا خاف
ال تلف وهذا اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا لانه يمكنه بعثه الى الغائب

اداخاف التلف بين الثانية وان كانت الورثة كبارا غنيا وليس على الميت
 دين ولا وصية فلو وصي النبي غير العقار استحسننا لا غير العقار يخشى عليه
 الدوى والتلف وكان البيع حفظا وتحصينا وميلت اجارة الكل فان كان
 الورثة حضورا وبعضهم غائبا او واحد منهم غائب فان الوصي يملك بيع نصيب
 الغائب من العروض والمنقول والرقيق لاجل الحفظ واذا ملك بيع نصيب
 الغائب يملك بيع نصيب الحاضر ايضا في قول ابي حنيفة سرح وعند حنيفة
 لا يملك وهذه اربع مسائل يباح فيها هذه هي الثانية اذا كان على الميت
 دين لا يحبط بالتركة فان الوصي يملك البيع بقدر الدين عند الكل ^{يملك}
 بيع الباقي عند ابي حنيفة سرح يملك وعندهما لا يملك ^{والثالثة} اذا كان
 في التركة وصيه بمال مرسل فان الوصي يملك البيع بقدر ما ينفذ به الوصية
 وهل يملك بيع ما راد عليه عنده ملك وعندهما لا يملك ^{والرابعة} اذا
 كانت الورثة كبارا فيهم صغير فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير عند الكل
 وملك بيع نصيب الكبار ايضا عنده وعندهما لا يملك وكل ما ذكرناه في وصي
 الاب فكذا في وصي وصيه ووصي الجد اب الاب ووصي وصيه ووصي
 القاضي ووصي وصيه فوصي القاضي بمنزلة وصي الاب الا في خصلة وهو
 ان القاضي اذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة
 والاب اذا جعل رجلا وصيا في نوع كان وصيا في الانواع كلها ^{من}
 الخلاصة وان كانت الورثة غيبا وحده عن محمد سرح ثلثة ايام فان
 لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو ^{خفف}

علامات العتق احلف في المشايخ راح فيه والاصح انه لا يملك بيها من البيعة
 سئل الوبري راح عنه رجل غاب منذ سنين فلا يعرف أهو في الأحياء ام
 لا ولا أثر على هذا الغائب دين وله عقار وهل للحاكم ان يصر في دينه من ذر
 و امواله فقال اذا فعل الحاكم جائز قيل له فلو كان هذا الغائب حياً الا انه غائب
 لا يرجع منذ سنين فقال الجواب كذا كنت في من الذخيرة في كتاب المفقود
 ولو جئنا النسيب في يديه الماله ان يكون المال لميت فقامت الابنة بالبينة
 ان اباهما مات وترك هذا المال ميراثاً لهما ولاخيهما المفقود فان كان
 حياً فهو الوارث معهما وان كان ميتاً فله ميراثهما ولا وارث له غير
 هؤلاء فانه يدفع الى ابنتين النصف لانهما بهذا ابنة تثبتان الملك لهما
 في هذا الماله والاب ميت واحد الوارث ينصب خصماً عن الميت في اثبات
 الملك له بالبينة واذا ثبت ذلك يدفع اليهما المتيقن وهو النصف ويوقف
 النصف الباقي على يدي عدل قال في الكتاب لان الذبح في يديه
 بحمد فهو غير موثق عليه ومعناه ان ظهرت خيانه بجوده فلا يقو
 بعد ذلك ومنه اما حكمه في ذكر محمد راح في الكتاب انه
 ميت في حق غيره حتى لا يرث احد من اقرابه اذا مات حي
 في حق نفسه حتى لا يقسم ماله ولا يتزوج امرأته من الكافي
 وله فيما يرجع الى ماله حكم الحيوة وفيما يعود الى مال غيره حكم الميت
 من الفصول في النصف في اموال الغائبين والمفقودين والله اعلم ان يسبح
 الغائب اذا خاف التلف لكن انما يسبح اذا لم يعلم مكان الغائب

أما إذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعث الى الغائب اذا خاف التلف فيمكنه حفظ
 الدين والمالية جميعا وذكر شمس الأئمة الحلواني شرح في باب امرأة المفقود
 من ادب القاضي ان للقاضي ولا يبيع مال الغائب في وفي فوائد صدر
 الاسلام طاهر بن محمود واحاله الى مجموع التوازل الجارية المغصوبة اذا كان
 مالكها غائبا فالقاضي لا يبيعهما انما يبيع مال المفقود ايضا فيه اذا فقد الزوج
 وله جارية او غلام مملكت القاضي بيعهما وان كان المالك غائبا غير معتقد
 لا مملكت بيعهما وفيه ايضا واقعة للفتوحا قاضي قيمي نصب كروية ملك غائبا
 نقاره و هم هل يجوز اجاب بعض مشايخنا ما سألنا انه يجوز مطلقا وينبغي ان يجوز
 اذا كانت الغيبة مقلعة ومنه وذكر شيخ الاسلام خواهر بن اده رح
 في كتاب المفقود واذا فقد الرجل وترك اموالا عقارا او منقولا لا ينبغي
 للقاضي ان يبيع عقاره ولا مالا يتسارع اليه الفساد لا في نفقته ولا في
 غير ما يخلو ف ما اذا كان تسيئا يتسارع اليه الفساد فانه يبيعه ويصرف
 منه الى نفقه اقارب المفقود

كتاب الشركة
 من الذخيرة الشركة على نوعين شركة ملك وشركة عقد وشركة الملك
 شركة جبر وشركة اختبار فشركة الجبر ان يختلط مالا لرجلين بغیر اختيار
 المالكين فلهذا لا يكت التميز بينهما حقيقة بان كان الجنس واحدا او يكت التميز
 بضرب كل فئة ومسقة نحو ان تختلط الخنطة بالشعير او ميراثا مالا وشركة اختيار
 ان يوصي لصا مالا لويلك لانه مالا لا يستلاد او يختلطان مالا لهما

محمد سراج في الاصل - فروي ابو سليمان عن محمد سراج انه يحومر وينبت بهذا القدر
 الا يرى انهما لود كرا الشراء من الجانيين يحومر وان لم يذكر اللفظ المشترك بينهما
 ذكر حكمها وكذا القدر اذ هو الصحيح وهذا الاستسكان جائز في الشراء من القدر
 ودر خمس قرره انه لو لم يكره ذلك فلا يلزم رد وجريم قد صبا السد وعقد احده
 بمحضة الآخر وكاب ساكنا فينبغي ان يكون مشتركا بينهما قال رضي شريفي
 يحفظ فان المصوب فيما اذا اصطليا انما اذا اشتراه احدهما يكون على التكره
 انه يكون مشتركا بينهما لا هذا - ومذهب ابن يكتسبان في صنعة واحد لم
 لهما شئ فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معاهدا الا يرى
 انه لو عرض شجرة يكون للاب - فعم نجي - وكذا في الزوجين اذا لم تكن المرأة
 معينه الا اذا كان لهما كسب لخدمة فهو لهما كسب - الكسب بينهما نصا ان
 قال رضي وهذا اركبت اسمع الجواب من افواه الناس انه بينهما نصا ان
 بم - وما عزال من قطف الروح ويتسجه هو كرا يسب في الروح عند جميعا
 من الحاسة اذا تزوج الرجل ابنة الخمسة وهم في دار ابيهم كلهم في عاله فلما
 السون المتاع متاعا والاب يدعي لنفسه فان المتاع يكون للاب وللشئ
 التياب التي علم لا عس من الظهيرة شريكان شركة معا وضد اودع
 انسان عند احدهما فهو ودبعة عندهما جميعا لان الودبعة من توابع
 التجارة وفعل احدهما في توابع التجارة كفعلهما وان مات المستودع
 ببلان يبيع لزمهما جميعا لان موت المستودع من غير بيان استهلاك
 الودبعة حكما ولو استهلك حقيقة لزمهما الضمان لان ضمان الاستهلاك إنما

وانه يثبت المالكات في المضمون فاذلة المحي ضاعت في يد الميت قبل موته لم يصد
 يادة التي انما صار سورا حكما للموافقة واذ انفسخت المأوضة بموت احد
 من بنيهم مودعا كما فيه اوهو وبجنب آخر سواء ولو قال اجنبي اخرج ما
 المودع بمودع لا يتابع ثم يسقط الضمان فكذلك اهنا من اليتيمة سئل علي بن احمد
 مريخ مريخا استقرض من رجل مائة دينار ودفعها اليه ثم اخرج المقرض
 مائة دينار وخطا المالكين جميعا وقال له المقرض اذهب بهذه المائة ^{تجرب}
 على الشراكة ففعل ذلك ورجع كيف الحكم فيه فقال هو مختلنا قصلا بل من
 زيادة شرط جعلت نصيب الشراكة من القنية اقرض لصاحب مائة ودفعها
 اليه ثم اخرج مائة اخرى وخطا المالكين وقال للمستقرض خذها والتجربهما
 على الشراكة وهذا مختل وليس بشراكة

كتاب الوقف
 من اثار صحيح منزل موقوف وقف صحيحا على مقبرة معلومة فخراب لهذا المنزل
 بجمال لا يتفقد به فناء رجل وتجربه وبنى فيها بناء من ماله بغير اذن واحدا
 فالاصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباقي ومنه واما اذا وقف البناء
 على ارض وقف ان وقفه على جهة وقف الارض جاز بالاتفاق وان كان بمحبة
 اخرى اختلف المشايخ فيه في الغياثية والاصح انه لا يجوز من المأدود ^{كبر}
 هلال سرح في وقفه ان كان الواقف غير مأمون على الوقف فانه ينبغي للواقف
 ان ينزعها من يده ويوليها غيره من الاجناس قال في الوقف للمضاف سرح
 وقف وقف صحيحا واخرجها من يده ثم ان يجعلها اليه ونزعها لنفسه ^{بنفسه}

فالزريع له فلا يقبل قول اهل الوقف انه يزرعها لاهل الوقف لكن لو قال
الواقف ان يخرجه الوقف من يده لزرعها لنفسه فانه لا يخرجها لكن يقو
الزرعها للوقف ولو فعل هذا امتولى بالوقف اخرجته القاضي مزينة
فعل من الجواهر القيمة اذا لم يراع شرط الوقف فانه ينبغي ان لا يصح
وهذا الاشارة الى انه لا ينبغي تجرد الخلاف بل يستحق القدر من
الحادي مسئلة عن استاجار أرض الوقف ثلث سنين وثلاث الاجرة
الاولى كانت اجرا مثلثا ثم كثرت رغبة الناس فزاد اجرا مثله حتى للمسرة
ان ينقص قال لا لان العقد قد صح وشراية رغبة في الاجرة غير الزرع
في السعر في القيمة ثم ذلت غير مفسدة للعقد كذا هذا وكذا في الجواهر
لفظا ومعنى من التمس خانية ولو جعل اليه الولاية في حال حيوته فو
بعد وفاته كانت جائزا وكان وكيله في حالة الحيوة ووصيا بعد الموت
ولو قال وليت هذا الوقف فانما له الولاية حال حيوته لا بعد وفاته ولو
لم يشترط الولاية لنفسه واخرجه من يده بمالك محمد راجح الولاية للقيم
وليس للواقف ان يعزله وكذا الوماث وله وصي فلا ولاية للوصية والولا
للقيم وقال ابو يوسف راجح الولاية للواقف له ان يعزله للقيم في حيوة
واذا مات الواقف بطلت ولاية القيم من جامع القاضى قال فلال بن
ان جعل ارضه وقفا في صحته ثم قال عند وفاته لو جعلت وصيي ولم يتر
على ذلك تكون ولاية الوقف اليه مادام الواقف حيا ويكون وكيله
الوقف واذا مات الواقف لا يكون ولاية الوقف اليه الا ان نقوا

لا يجوزهم - وقيل ينبغي ان يكون هذا اعلى قياس الوصي اذا باع مال الصبي من
 نفسه ان كان فيه منفعة للوقف يجوز عند ابي حنيفة مراح - وفي البطلان مثلاً
 لصاحب الم - ولو آجر من ابنه او ابنته فهو على الاختلاف في الوكيل عند ابي حنيفة
 مراح لا يجوز وعندهما يجوز - ومن مشاغلنا مراح من قال هنا وقاسه على المضارب
 اذا آجر من هؤلاء فانه يجوز بالاخلاف - متى وقف اذا اسكن مراح لا يغير
 اجرة ذكره لال مراح انه لا شيء على الساكن - وعامة المتأجرين من المشايخ
 ان عليه اجرا مثل سواه كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن صيانة للوقف
 عن ايدي الظلمة وقطعا للاطماع الفاسدة وعليه الفتوى وكذلك قالوا
 فيمن سكت دار الوقف بغير امرار القيمة وبغير امرار الوقف كان عليه اجرا مثل
 ما بلغ وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا امره بالوقف حتى لم يصح لو سكنه الموقوف
 يجب اجرا مثل سواه كانت الدار معدة للاستغلال او لم تكن - من الفتاوى
 قال الصدر الشهيد حسام الدين مراح وهو المختار للفتوى وكذا قالوا في من
 مسجد باع منزلاً موقوفاً على المسجد فسكنه المشتري ثم عزل القاضى هذا المنزل
 وولاه غيره فادعى هذا الثاني على المشتري المنزل ان البيع باطل وابطال القاضى
 البيع وسلم المنزل الى المتولى الثاني فعلى المشتري اجرة مثل هذا المنزل سواء كانت
 الدار معدة للاستغلال او لم تكن - ومن التجنيس في الفتاوى فعلى المشتري
 اجرة هذا المنزل وان لم تكن معدة للاستغلال صيانة للوقف هو المختار من
 الحاروي وسئل عن ارض وقف على قوم معينين فاراد ان يأخذ كل واحد
 منهم بعضاً فيزمرها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم ورفع المتولى

عقار

اليهم من امره جاز - ^١ ووالكانت التولية اليهم فاخذ كل واحد - ^٢ ثم بعد ذلك ليكن
 لم يجز لان حق الوقف مقدم على حقهم والارض تحتاج الى المصلحة الخارج
 فلا يجوز ذلك - ^٣ من قايى النفسى مسئل عن متولي وقف مرهون الوقف بان
 يصح فقال لا لان فيه تعطيل ما نفعه - ^٤ من الجواهر متولي وقف اراد ان يتقرب
 ارضا من هذا الوقف لنفسه من نفسه لا يجوز لما ان حقوق العقد يرجع
 الى العاقد فيستحيل اجتماع الحقوق المتضادة في حق واحد فان تقبلها هو
 من القاضي فانه يجوز لانه لا يؤدي الى ما ذكرنا ابيع بعض اراضى الوقف
 لاجياء الباقي يجوز اذا كان باذن القاضي فكذا اذكر الصدر الشهيد ^٥ حسان الله
 البخاري سرح في كتاب الوقف لانه لا يجوز لانه يؤدي الى اثناء الكلي - ^٦ من
 الخاوي وسئل ابو القاسم عن اراد ان ينقص مسجد او يبيده احكم من بناءه
 قال لا سبل له الى ذلك الا ان يخاف هدمه من القايى والبرهانية من
 الظهيرة وعن محمد سرح في مسجد ضاق باهله لا بأس بان يخلق من طريق
 العامة اذا كان واسعاً - ^٧ وقيل يجب ان يكون بامر القاضي - ^٨ وقيل انه يجوز
 اذا فتحت البلدة قهراً وعنفوة - ^٩ اما اذا فتحت صلحا فلا يجوز مسجد مبنى اراد
 رجل ان ينقصه ويبنيه ثانيا احكم من البناء الاول ليس له ذلك لانه لا ولا
 له - ^{١٠} ومنه ايضا سلطان اذن لا قوام ان يحلوا ارضا من ارضى البلدة ^{١١} خوا
 موقوف على مسجد وامرهم ان يزيدوا في مسجد ففعلوا على وجهين - ^{١٢} اما ان
 البلدة فتحت عنوة او صلحا ففي الوجه الاول يجوز امره انه اذا كان في الملك لا يفتقر
 بالضرورة - ^{١٣} وفي الوجه الثاني لم يجز لانه اذا فتحت عنه في سائرته - ^{١٤} ان كان

فِي زَامِر السَّالِفِينَ رَأَى قَعْتًا صَلَاحِيَّةً ابْلَدَةً عَلَى مَكَلِّهِمْ فَلَمْ يَجْزِ أَمْرُ السُّلْطَانِ فِيهَا وَعَلَا
 أَلْفَ عَشْرَةِ أَوْسُقٍ لَمْ يَجْزِ عَلَيْهِمْ رَاضِيًا وَعَلَا مِائَةَ أَلْفٍ وَضَعُ الشَّرْعِ عَلَى رَاضِيَتِهِمْ أَوْسُقًا
 رَجُلٌ وَقَفَ أَمْرًا صَلَاحِيًّا وَلَمْ يَجْعَلْ آخِرَ الْمَسَاكِينِ تَكْلِيمَ الْمَشَاخِ مَرَحَ فَيْدٍ وَالْمَخْتَارَةَ بِجُورٍ فِي قَوْلِهِمْ
 جَنِيحًا أَمَا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ مَرَحَ فَلَا يَزِيدُ فِي الْمَسْجِدِ مُؤَبَّدًا فَيَكُونُ الْوَقْفُ مُؤَبَّدًا
 أَمَا فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ مَرَحَ فَلَمَّا كَانَ الْعَرَفُ وَالْقِيَاسُ يَتَرَاتَبُ بِالْعَرَفِ كَمَا لَوْ قَفَ بِالْمَقُولِ فِيمَا
 تَعَارَفُوا رَجُلٌ قَالَ جَعَلْتُ جُورِي لِدَهْنِ السَّرَاحِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يَزِدْ عِزِّي وَلَكِنَّ
 صَارَتْ الْحِجْرَةُ وَقَفًا عَلَى الْمَسْجِدِ لَمَّا قَالَ حَتَّى لَوْ أَرَادَ أَنْ يَرْجِعَ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَرُدَّ بِهِ بَعْدَ
 مَا سَلَّمَ إِلَى الْمُتَوَلَّى عَلَى مَا اخْتَرْنَا مِنَ الْجَوَابِ لِلْفَتْوَى وَلَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يُصْرِفَ
 إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَنْ لَمْ يَجْعَلْهَا وَقَفًا عَلَى دَهْنِ الْمَسْجِدِ مِنْ أَلْبَرِهَا شَيْئًا إِلَّا ضَرَّ
 وَقَفَ ضَيْعَةً عَلَى مَسْجِدٍ عَلَى أَنْ مَا فَضَّلَ مِنَ الْعِمَارَةِ فَهُوَ لِلْفُقَرَاءِ فَاجْتَمَعَتِ الْعُلَّةُ
 وَالْمَسْجِدُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا يَهَيِّئُ الْعِمَارَةَ لِلْحَالِ هَلْ يُصْرِفُ ذَلِكَ أُلْعَلَّ إِلَى الْفُقَرَاءِ
 تَكَلَّمُوا وَالْمَخْتَارُ لِلْفَتْوَى مَا قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ مَرَحَ أَنْ اجْتَمَعَ مِنَ الْعُلَّةِ مَقْلَدًا
 مَا لَوْ احْتَاجَ الْمَسْجِدُ وَالضَّيْعَةُ إِلَى الْعِمَارَةِ يُمْكِنُ الْعِمَارَةُ مِنْهَا وَتَرْيَادَةً صَرَفَتْ الزِّيَادَةَ
 الْفُقَرَاءَ لِيَكُونَ جَمْعًا بَيْنَ شَرَاهُ الْوَاقِفِ وَصِيَانَةِ الْوَقْفِ مِنَ الْمَلَقَطِ الْمَاصِرِيِّ وَتَحْوِ
 الشَّرَاهُ عَلَى الْوَقْفِ بِالشَّهْرَةِ وَأَنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْوَقْفِ مِنَ الْمَاصِرِيِّ
 الصَّغِيرِ وَكَذَلِكَ الْوَادِعُ الْمَدْعَى الْأَرَثُ مِنَ الْأَبِ وَأَقَامَ الْبَيْتَ فَاذًا
 ذُو الْيَدِ عَلَى قَرَارِ الْمَيْتِ أَنْ الدَّارَ لَيْسَتْ لِي أَوْ مَا كَانَتْ لِي كَانَتْ دَفْعًا مِنْ
 الْفَضُولِ وَلَوْ أَدْعَى الْوَقْفَ وَلَا تُمْ أَدْعَى فَخَالَهُ لَا تَسْمَعُ كَمَا لَوْ أَدْعَى غَيْرَهُ ثُمَّ
 أَدْعَى لِنَفْسِهِ مِنَ الْفَرَامِضِ وَأَنْ شَرَاهُ الْمَدْعَى أَدْعَى فَخَالَهُ أَدْعَى لِنَفْسِهِ مِنَ الْفَرَامِضِ

له فيه تارة باقيا روايات لان طلب التملك في ملك نفسه شال ، وكذا
المرا يقصد صحة عقده حتى لو ادعى ابطاله او سعى فيه لم يعتبر للتناقض
اقرارا بملك البائع خلافا لقطعها برواية الجامع اذا اذله هو التصرف بالملك
وان التناقض لو تضمن ابطال حق احد يمنع صحة الدعوى والا لا بد من
الزيادات العتابية سعي الانسان في نقض ما تم مردود باطلا من المحيط
عبد ادعى على رجل انه ملكه وانما اعتقه فقال المولى حين اعتقته لم يكن ملكي
لما اتى بعبد من فلان ثم اشتريته منه واقام البينة على بيعه قبل الاعتراف
لا تقبل بينته ولو كان المولى قال اعتقك قبل ان اشتريتك وقال العبد
لا بد اعتقتني بعد ما اشتريتني فالقول قول العبد لان العبد يدعي
عتقا جائزا والمولى يدعي عتقا باسدا من السراجية رجل وقف منزلا ^{على}
والديه وعلى اولادهما ابدا ما لنا سلوا ليس لهما ان يسكن فيه لان حقها
في العتكة من الماوي وسئل عن اقراره بوقف صحيح وانما اخرج من يده وراثة
يعلم انه لم يكن اخرج من يده قال اقراره على نفسه جائزا لو وقف صحيح ^{او من}
كتاب الاجناس قال هلال رجب في وقف اقرار رجل بارض في يده انها ^{صحة}
موقوفة ولم يزد على ذلك جائز ويكون وفقا قال ولا يجعل هذا المقررا ^{قفا}
ولا غيره الا بشهادة الشهود ان هذه الارض كانت ملكا له حين ما اقر
لمن اقر بجزيرة عبد في يده وشهد الشهود ان العبد كان في ملكه وقت
الاقرار ثبت الولاء له وان لم يشهد ولا يكون الولاء له كذا هذا
وفي وقف الانصار يحجب يجعله وقف لكونها في يده فيثبت في العبد

ايضاً من العتاسه ولو اقر في ارضه في يده اهبها صدقة موقوفة صح
 والولاية له ٣ ولو قال من ابي لم يصدق في حق الغرماء وكذا في حق سائر
 الورثة ويصدق في حق من لا حرة رجل في يده ارض امرئ
 صحته اهبها صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جوارحه وهو وقف يجب
 ان يعلم بان من كان في يده ارضه اذا قال هذه الارض وقف كان
 هنا اقرار بالوقف ولا يكون ابتداء وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف
 ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة كان هذا ابتداء وقف حتى يراعى
 به شرائط الوقف ٤ الا نرى ان من قال لعبد في يده عبدى هذا اجرى كان
 ابتداء اعاق ٥ ولو قال هذا العبد حو كان اقرار بالعنف كذا هنا الوقف
 الذي يقاوم امرها ومات الشهود الذين شهدوا عليها ما روي فيها قال
 قوم ه وقف عليها وفيها دلائل وقال فريب آخر ه وقف عليها وفيها
 دلائل يعني ذلك الذي ادعى الفريب الاول من جهة هذه المسئلة
 على وجه واحد هما اذا كان للنواقب ورثة احاد وفي هذه الوجه يرجع
 الى الورثة لانهم دائمون مقام النواقب فيرجع اليهم سواء كان لها
 مرسوم في دواوين القضاء لعلها او لم يكن فاعلم فريب عينة
 الورثة فالصحيح يجعل الوقف علقه من العاوى الحسامية يجب ان يعلم
 ان ذكر الصدقة وحدها لا يلزم ولا يعقد به الوقف وذكر الوقف وحده
 والجسست الوقف على ما هو المختار لو وقف صاعته على مسجد على ما فصل
 من عمارته فهو للمقراء واجتمعت اربعة والمسجد غير محتاج الى العمارة للمحال

قال الفقيه سرح عند ي الله اذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد و
الضيعة الى العماره يمكن عما رثها من ذلك ويقدر زيادة نصف الزيادة
الى الفير او الحال قال الفقيه سرح عند ي الله اذا اجتمع من الغلة مقدار ما لو
احتاج المسجد والضيعة جميعا بين شرط الواقف وصيانة للوقف ^{ان} قال الصادق
الشهيد حسام الدين رح وهو المختار للفقهاء ^{من} الملتقط في محل آخر
واذا حضر بئر في المسجد وفيه نفع العامة ولا ضرر فيه لاحد له ذلك ^{من}
الملتقط رجل حضر بئر في المسجد وفيه نفع ولا ضرر فيه لاحد له ذلك ^{من}
من العائنة ولو اراد واقف المسجد او اهله ان ينقضوا سقف المسجد ^{ليبيعوا}
بذو عه ويشتروا احسن من ذلك او ارادوا ان يهدوه ليدنوه ^{احسن}
لم يجوزوا ان يخرجوا فان كان طاقا فيه فهدوه ليزيدوا فيه جاز ^{عن ابن}
نسلان لا يجوز ^{من} الجواهر رجل احدث عمارة في الوقف بغير اذن المتولي
فللمتولي ان يأمره بالرفع ^{من} ومنه ايضا وان المتولي لا يتعزل بالخيانة ^{والنقص}
بل يستحق العزل ^{من} من التماس خائفة من فتاوى الفضلي سئل عن ^{وقف}
صحيح وانه اخرج من يده وورثته يعلم انه لم يكن اخرج من يده قال اقراره
على نفسه جائز والوقف صحيح ^{من} الخائفة وليس للمورثة ان يأخذوه
ولا تسمع دعوتهم في القضاء ^{من} في الفصل السادس اذا وقف الرجل
ارضه ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره ان الوقف جائز والولاية ^{وقف}
وهكذا اذكر الخصاص سرح في وقفه قال هلال سرح وقد قال قوم اب
الواقف لو شرط الولاية لنفسه كانت الولاية له وفي الابانة واذا سلم ^{سقي}

له ولاية من المايه وصالح على مستعد عبيد وله قيم ومات العلم بالجميع
 اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا لغيره من العاصي فقام هذا المتولي بعمارة المسجد
 من علات وقف المسجد احلف المتأخر سرح في هذه التولية والاصح اليها
 لا يقع ويكون نصب القيم الى العاصي من الخلاصة مله الا ان في الخلاصة
 ذكر الحمار مكان قوله والاصح ومن السراحيه رجل وقف وقفا ولم يذكر
 الولاية لاحد قبل الولاية للواقف وهذا قول الي يوسف سرح لان عهده
 التسليم ليس بشرط اما عند محمد وح لا يصح هذا الوقف وبه لغتيا من الجمع
 ولا يقصر ان اراد بالاحره لكره الرعته وفي قوله لكره الرعته فائدة
 وهي ان الاحرة اذ ارادت في نفسها لا يرعته صاحب من قبل متعنت بل
 لعلو سعرها عند الكل من التهديب وقيل يجوز وقف المصحف والكتب
 في المساجد والمدارس قبا وقيل يجوز اصلا وعليه الصواب الواقف
 جعل للوقف قبا فمات القيم له ان ينصب آخر وبعد موته للعاصي ان ينصب
 والا فكل ان ينصب من اولاد الموقوف عليه واقاربه مادام يوجد منه
 احده من المصول ورياء الاحرة تعتبر اذ ارادت عند الكل حتى لو اراد
 واحد نعبا لا تعتبر هذه الريادة منه واحتمل العاصي في الدسحا
 رواية الظماوي في نفاواه وقاله ما يصح العقد وذكر حديث صحيح الاسلا
 في التخييس انه لا يصح الاحارة وهو التاخر حاسة في الفصل السادس
 وان كان الوقف على الفقراء وشرط الواقف الولاية لعبد وكان هو
 عمر ما موب على الوقف للفاخر ان يبرعها من يده وكذا ملك لوتون

العمارة وفي يده من غلته ما يمكنه ان يجره فالتأخير يجبره على العمارة
فان ذكره والآخرجه من يد غيره من التسمية في الفصل السابق في تصرف القيم
رجل وقب ارض على المساكين وقفا صحيحا ولم يذكر عدلها فيها في غلة هذه الارض
يبدل القيم او لا من غلته بعمارتها وما يصلحها وفي السراجية شرط الواقف ذلك
او لا يتم واذا اراد ان يبنى فيها بيوتا يغلبها بالامانة فلهذا المسألة في الحاصل على
وجبات ان كانت ارضه الوقف متصلة بيوت المصريين فبني في امتياز بيوتها وكان
غلة ذلك فوق غلة الارض والنخل كان له ذلك من الغلة ومحمد بن طهارة رجل
بني مسجدا في سكة فزارعه بعض اهل السكة في عمارته او في نصب الامام المؤذن
ففي العمارة البابي اولى لان العمارة من البناء وهو الباقي ونصب المؤذن
والامام تكلموا فيه المحتار ان البابي اولى الا اذا اراد القوم من هو اصلحة من ذلك
فهو اولى لان منفعة ذلك يرجع اليهم وضرر ذلك يرجع اليهم من التسمية
قال الصدوق الشهيد رح المحتار ان البابي اولى من النفاذ في الحادي عشر ابو نصر
عن بني مسجدا في رفاق فزارعه بعض اهل المحلة في نصب المؤذن والامام او في
عمارة قال اما العمارة فالبابي اولى واما المؤذن والامام فلقوم ان ينصبوا وقال
بو بزرج لا بل البابي اولى بالحق قال الفقيه وبه نأخذ الا ان يريد وان قيل
مؤذنا واما اصلحة لذلك فاهم ان يفعلوها وفي كتاب الاجناس وفي وقف
لانما روي رح الرجل يجعل المسجد لله تعالى فهو احق بالصلاة فيه والامانة
الاذان وولده من بعده وعشرية اولى من غيرهم من التسمية وفي
كتاب الكراهية املاء ابي يوسف رح في رجل بني مسجدا وجعل له مؤذنا

١. دَن هَوَهِ وَكَرِهَهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ وَقَالُوا بِجَعْلٍ مُؤَدٍّ مَا غَيْرَكَ فَلَيْسَ لِمَسْجِدِكَ أَمَّا
 الْأَمْرُ بِذَلِكَ إِلَى الذَّيْمِ سَاءٌ - فِيلٌ وَإِنْ كَانَتْ فَاسْمًا وَكَذَلِكَ لَيْتَ أَنْ أَقَامَ لَهُمْ
 أَمَّا مَا نَقَّصَهُمْ وَكَرِهَهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا فَاسْمًا فَجَعَلَهُ أَمَّا
 غَيْرُهُ - فِي الْكَلَامِ مَزِيدٌ وَإِنْ يَحْفَظُ بَشَرًا فِي مَسْجِدٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ أَوْ فِي مَحَلَّةٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ
 ذَلِكَ صَرًا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوَحْدَةِ وَفِيهِ نَصٌّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَلَهُ ذَلِكَ وَالصَّوْعُ عَلَى خُلَّةٍ
 مِنَ الْفَيْضُولِ وَفِي قَتَادَةَ أَهْلُ سَمَرْقَنْدَ عَرَسَ مَشْجَرًا عَلَى شَطْرِ حَوْضٍ قَرِيرَةٍ ثُمَّ
 قَطَعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَسَقَتْ مِنْ عَرَسٍ وَقُطِعَ فَتَجَبَّ لِلنَّارِ سَلَا نَبْتٍ مِنْ مَلِكِهِ
 وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مَوَاتَا لَا مَالَتْ لَهَا وَقَدْ اتَّخَذَهَا أَهْلُ الْقَرْيَةِ مَقْبَرَةً فَلَا
 مَا حُلَّتْهَا عَلَى حَالِهَا الْقَدِيمِ وَالزَّمَنِ الْيَابِسِ فِي الْبُسْتَانِ - وَإِذَا نَبَتِ الْأَشْجَارُ بَعْدَ
 انْجِثَادِ الْأَرْضِ مَعْدَرَةٌ وَأَنَّهُ عَلَى وَجْهِهِ يَنْبُتُ أَيْضًا أَنْ يَلْمَسَ لَهَا عَارِسٌ فِيهِ لِفَاعُ
 لَا يَنْبُتُ عَلَيْهَا بَلَدٌ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهَا عَارِسٌ فَالْحُكْمُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي أَنْ يَرَاهُ
 سَعِيَهَا وَصَرَفَ مِمَّهَا إِلَى عِمَارَةِ الْمَقْبَرَةِ فَلَهُ ذَلِكَ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ لَهُ عَارِسٌ كَانَتْ
 فِي الْوَقْفِ - الْأَيْرِيُّ أَنَّ الشَّجَرَةَ إِذَا نَبَتَتْ فِي مَلِكٍ أُنْشَأَ وَلَا يَعْرِفُ لَهُ عَارِسٌ
 كَانَتْ الشَّجَرَةُ لِصَاحِبِ الْمَلِكِ كَذَلِكَ أُنْشَأَ - مِنَ الْبَرْهَلَنِيَّةِ فَيُفَرِّدُ يَسْكُنُ فِي قَفْصِ
 الْفُقَرَاءِ مَا جَرَفَتْكَ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ بِحَسَابِ الْفُقَرَاءِ يَجُوزُ لِأَنَّ الرُّوَايَةَ مَحْصُورَةٌ
 عَنْ عِلْمَائِنَا سَرَحَ أَنْ مِنْ لَهُ حَقٌّ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ فَتَرَكَ عَلَيْهِ خَرَاجَ أَرْضِهِ
 لِمَكَانٍ حَفَظَ فِي بَيْتِ الْمَالِ جَارِكًا كَذَلِكَ هَذَا مِنْ الْحَاوِي وَالْجَوَاهِرِ وَالنَّسْفِ وَ
 غَيْرِهَا دَسَّلَ عَنْ مَتَوَلِيٍّ وَقَفَ يَقْبَلُ أَرْضَ الْوَقْفِ بِنَفْسِهِ قَالَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ
 الرِّادِّيَّ لَا يَكُونُ - إِذَا أَرَادَ مَعْتَقًا إِلَّا إِذَا يَتَّبِعُهَا مِنْ أَمَّا نَفْسُ لِنَفْسِهِ إِذَا لَزِمَ

الى الجمع ^{من} النار خافي وفي الظهارية والموقوف عليهم لو ارادوا ان يواجزوا
بافسهم لا يجوز ^{من} البرهاني لا يحمل سراج المسجد الى بيته ولا بائنه ان يحمل
من البيت الى المسجد ^{من} السراجية رجل وقف منزلا على والديه وعلى اولادها
ابدا ما نسا سلوا ليس لهما ان يسكنا فيه لان حقهما في الغلة ^{من} التيممة ^{سئل}
ايضا عن يخلط غلة الذهب بغلة البواري فقال هو سارق جائز ان ^{من} الحائز ^{منه}
رجل طلب التولية في الاوقاف قالوا لا يعطى له التولية وهو كمن طلب القضاء
لا يتكلم ^{من} النوازل قال ان كانت الكورة فتمت غنوة ولا يضر ما امر به المارة
فانه يجوز امره وان صالحه عليها ولم تفتح غنوه لا يجوز امره لانه اذا فتمت
غنوة ملكه بخلاف امره ^{من} الفصول القاضي اذا اذن الاقوام ان يدخلوا ارضا
من ارض الكورة في مسجد هم ويزيد وافيد ويتخذوا حوائط موقوفة على
مسجد هم ان كانت الكورة فتمت غنوة ولا يضر بالمارة فانه يجوز امره وان
فتمت صلحها لم يصح امره لان ارض الكورة تبقى على ملكهم ^{من} الغيا في ولما ما
الذي ولاه الخليفة ابن يقطين ان يقطع انسانا بطريق الجادة اذا لم يضر بالمارة ^{من} الحيد
شرح الهداية والتميز في الروايتين لعل النسخة ^{من} العنابية ولو قال هذه
صدقة موقوفة في حيوتي وبعد موتي صح بالاجماع ولا يباح الى التسليم ^{منه}
ولما وقف البناء ان كانت البناء في ارض الموقوف يجوز وقفه ويكون
سبيله ماضيا صليبا وان كانت في ارض مملوكة للاباء بعضهم وان كان
في ارض العارية او الاجارة لم يجوز ^{من} الحايي وسئل عن وقف على الفترة
في صحته ثم مات فجاء الرجل وادعى ان هذه الضيقة لي فاقرب به بعض الورثة

او نقل عن اليميث قال لا يصدق الورثة على ابطال الوقف ويضمن قيمة حصة
 من الضيعة في قول من يرى الضيعة مضمونة بالغصب يعني يضمن من تركه الوقف
 لهذا المدعي من الكبرى وقف ضيعة له على الفقراء في صحته ثم مات فجاء
 انسان وادعى ان الضيعة له واقرا الورثة بذلك لم يبطل الوقف لان اقرار
 لم يصح في حق ابطال الوقف ويضمنون قيمة الضيعة من تركه الميت في قول
 محمد سرح لانه يرى الضيعة مضمونة بالغصب من الكبرى وهذا جواب الحكم
 لاجواب محمد سرح خاصة لانه لا خلاف في وجوب ضمان الضيعة بالامانة
 انما الخلاف في الغصب وهذا التلاف من الخائفة ولو ان المدعى عليه اقام
 البينة بعد ذلك ان ابا المدعي كان اقر في حياته وصحته انه لا حق له
 هذه الدار جازت شهادتهم وانما دفعت حصة المدعي من كسب
 الغواص الاصل ان الدعوى قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى
 بعد الاقرار لبعض ما دخل تحت الاقرار لا يصح من الظهيرى البدعي انه
 وقف داره على قوم باعيا منهم وجعل آخره لفقراء فاجر المولي الدار من المولى
 عليه جازت الاجارة لانهم لم يملكو رقبه الدار وانما احقهم في الغلة فصا
 وغيرهم سواء من التماس حانية سئل هو ايضا عن رجل وقف ارضا على
 او على صوفيان بشرائط هل يصح قال لا من ايتيمه وسئل ايضا عن رجل خطب
 الدار بخلعة ابواري فقال هو سارق جائر وهو سئل عن امام فيه نارا
 موقوفة بسكنى الامام هل له ان يوجرها فقال ليس له ذلك ذكر في مختصر الورثة
 للعلل الرازي وما اذا اشترط الواقف ان غلها له واراد ان يوقف غلها

يسكنها فلاس واية عن المتقدمين في هذا الفصل : و اختلف المشايخ رحم في الو^ص
له بعلته الدار هل له ان يسكن ويجوز ان يقاس الوقف عليه ذكر فيه : واما
اذا كان الوقف دارا وارضافا مراد الموقوف عليه ان يواجرها لم ينكر فيه
س واية عن المتقدمين : و ذكروا الفقيه ابو جعفر رحمه انه قال ان كان في الوق^ف
معه شريك آخر وكان الوقف يحتاج الى العمارة ليس له ان يواجرها وان
لم يكن في الوقف معه شريك آخر ولم يكن محتاجا الى العمارة جاز ان يواجرها
من التماس خانية اذا وقف ارضه او شيئا آخر و شرط الكل لنفسه او شرط البعض
لنفسه ما دام حيا و بعده تلفق ارضا لوقف باطل عند محمد وهلال رحمه وقال
ابو يوسف رحمه الوقف صحيح و مشايخ بلخ رحمه اخذوا بقول ابي يوسف رحمه عليه
الفتوى ترغيبا للناس في الوقف من الفصول و رايته في فوائد شيئا لا^{سلا}
نظام الدين رحمه وقف ارضا وجعل لها متوليا و شرط ان يكون المتولي من
اولاده و اولاد اولاده هل للقاضي ان يجعل غيره متوليا وهل يصير متوليا لو فعل ذلك
قال اجاب والد يمينا والله اعلم : من التماس خانية اذا قال ارضي هذه صدقة
موقوفة على ولد فلان وليس لفلان ولد صلبية وله ولد الولد يريد به
ولد الابن كانت العلة لولد الابن وفي الفتوى والحل ان اما ولد ابنت
ففيه روايتان وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى : امم : ولو كان
لفلان ولد صلبية و ولد الولد فلا شيء لولد الولد اذا قال ارضي هذا صدقة
موقوفة على ولدي انصرف الى البطن الاول يريد به ولد صلبية فلا يشار^ك
البطن الثاني البطن الاول يريد به البطن الثاني ولد الابن فما دام واحد^{من البطن}

الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يصرف
 الى البطن الثاني وان لم يوجد البطن الاول ففي الثانية وقت الوقف ثم
 ولو وجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشارك من هو
 دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه من البطون
 ما هو بين الاول والثاني من الذخيرة اذا اوصى لا ولاء فلا في وليس لغير
 اولاد صلبية يد تحت الوصية اولاد البنين وهريد خلفه اولاد البنات
 ففيه روايتان وكذلك اذا اوصى لولي ثم فلا في يد تحت الوصية اولاد
 ابني وهريد خلفه اولاد البنات ففيه روايتان بعض مشايخنا سرح قالوا
 الروايتان في دخول بني البنات اما بنات البنات لا يد تحت الوصية روايت
 واحدة فاذا وقف على اولاده يد خل في الوقف بنو البنين وهريد خلفه
 بنو البنات ففيه روايتان وكذلك اذا وقف على ذرية يد خلفه بنو
 وهريد خلفه بنو البنات ففيه روايتان وابن البنت وبنت البنت لا يد
 قبسا لكان تركنا القياس في ابن البنت فانه يد خل باستعمال الشرع وقوله تعالى
 ومن ذرية داود وسليمان الى قوله تعالى ذكر يا يحيى وعيسى والياس جعل
 عيسى من ذرية ابراهيم وعيسى لابراهيم كان ولد البنت وقد صح ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سمي الحسن والحسين ابنا من الغياثية ولو وقف على
 اولاده واولاد اولاده ما تاسلوا وله اولاد قسم بينهم على التسوية لا يفضل
 الذكور على الاناث لانه اوجب لهم على التسوية واولاد البنات يد خلون
 فيه في رواية الجصاص سرح وفي ظاهر الرواية لا يد خلون وعليه الفتوى

لأنهم ليسوا بأولاد أولاده لأنهم يسمون ^{ال}أولاد إلى الأم فكذلك ذكره الصفة
 الشهيد حسام الدين سراج وفي المسألة كلام كثير ومساوآت من الحنفية ولو قال
 ارضي هذه صداقة موقوفة على ولدي ^وولدي ولم يزد على هذا أيد خل ولد الصبي
 وأولاد بنيته يشتركون في العدة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن ^{بنيها} لأنه سوي
 في الذكور وهما يد خل فيه ولد البنت قال هلال راج يد خل ولو قال على ولدي
 أولادهم كان ذلك الكلام يد خل فيه ولد الابن ولد البنت والصحيح ما قال هلال سراج أن
 ولد الولد كما يتناول أولاد البنين يتناول أولاد البنات فانه ذكره في تثبيت إذا قال
 أهل الحرب امنونا على أولاد أولادنا يد خل فيه أولاد البنين وأولاد البنات
 من الحادي عشر عن وقف على ابن له وأولاده وأولاد أولاده أيد أماناً سوا
 كيف يقسم بينهم ^{قال} من كان من ولد ابنه أيد أماناً سوا فمهم شر كائين
 بينهم على عدد الرؤوس الذكور والإناث فيه سواء فيولد أولاداً ابنة
 إلى يد خلوت فيه لأنهم أولاد أولاده ^{قال} في محل سراج إذا قال صدقة موقوفة
 على ولدي وولدي وولدي ونسبهم أن ولد البنات يد خلوت في هذا ^{الوقف} ولو
 يكونوا ^{أو} سوا ولد الذكور ^{من} الجواهر جل وقف أرضاً بشرطها واستدوا
 أولاده الأسر شد منهم فالأمر شد فمات وله أولاد البنين وأولاد البنات
 وأولاد الأولاد يستوجبون النظر في هذه الوقفية عند انقطاع الأولاد
 جرائها على شرط الواقف إذا قل فهم من قوله تعالى يوحىكم الله في أولادكم
 الكل يد خلوت فيه فيثبت لأولاد البنات وأولاد البنين ^{بطل} النظر بحكم
^وية والنظر إلى الأسر شد الأمثل أولاده أن كانوا بهذه المأثبة وهذا في

الروايات التي وقع الاعتماد عليها وهو رواية الحسن وإن كان يحتمل
 الروايات الظاهرة عن بعض أصحاب دوف البغض فإنه لو اوصى لولده
 فإن ولد الابن يدخل في الوصبة والحسن والحسين مرض ابنا رسول الله
 عليه السلام تداش وقال لا تترموا ابني والحديث معروف فإن جعل
 إليهم النظر وفيهم من يصح له ذلك فلا بأس والأفلا وسيأتي على هذه المسئلة
 في الباب السادس من الهداية لو خرب ما حول المسجد واستغنى عنده
 مسجد عند أبي حبيبة وأبي يوسف سرح لأنه استقام منه فلا يعود إلى ملكه
 وعند محمد رج يعود إلى ملك أبيه وإلى ورثته بعد موته من الكا في قوله
 ما حول المسجد واستغنى عنده في مسجد أحمد أبي يوسف سرح هو قول أبي حنيفة
 سرح ولا يعود إلى ملك ما تير ان كاف جيا إلى ملك ورثته ان كاف مينا
 وعند محمد سرح يعود إلى ملك أبيه لوجيا وإلى ملك ورثته لرميتا لأنه عيش
 لقرب معيشة فإذا انقطعت عاد إلى ملكه كالحصير إذا بعث الهدى فمزال إلا
 وأدرك الخ كان له ان يصنع بهد يه ما شاء وكذا الواشترى حصير المسجد
 خشيا فوفع الا ستغناء بمسجد عنه كاف له ان يصنع ما شاء لهما ان الف
 النبي قصد هالم بزل مخراب ما حوله اذ الناس في المساجد سوا فيصلي
 المساجد والمأثرة وكذا نقول في الحصير والخشيش لأنه لا يعود إلى ملك
 ولك يصر إلى مسجد آخر بالقرب منه وهذا في الاحصاء ثم يزل عن
 ملكه قبل النج من الاسرار وأما أبو يوسف سرح فإنه يقول ان الو
 لما كاف يصح على طريق ابطال ملكه عن البقعة لقربته فإذا تم ابطاله

من كل وجه لم يحتمل التقصير كالأبراء اذا تم بالقبول والعقد والطلاق وجميع
الاستقاطات والتمتع كانت شرطا لصحح الاستقاط وما يعتبر شرطا لصحة التصرف
لا يشترط لبقائه ويقول ان المسجد يبقى مرفوع الصلوة وهو مرفوع يتعلق به
الاعتكاف وان اعرض الناس عن الصلوة فيه كالكعبة ربما يعرض الناس
عن الصلوة اليها فعلا ولكن كونها قبله لا يتبدل ولا يحتمل الفسخ من الشبهة
وفي الحقيقة هذه المسئلة مبنية على ما بيننا فان ابا يوسف راح لا يشترط في الاستدلال
اقامة الصلوة فيه ليصير مسجد افكذلك في الانتهاء وان ترك الناس الصلوة
فيه لا يخرج من ان يكون مسجد او محله راح لا يشترط في الابدان اقامة الصلوة
فيه بالجماعة ليصير مسجد افكذلك في الانتهاء اذا ترك الناس الصلوة فيه بالجماعة
يخرج من ان يكون مسجد او محله راح لا يشترط في محله خرب وصار بحيث
لا يمكن عمارة واستغنى اهل المحلة منه ان كان يعرف واقفه يكون له ان
يبا ولو رثته ان كان ميتا وان كان لا يعرف واقفه فهو كاللقطة في ايديهم
وله ايضا في المستحق في مسجد يريد اهل المحلة ان يحوله الى موضع آخر فان ترك
هذا حتى لا يصلي فيه فلذلك ان يتفعوا به ويجعلوا المسجد في غير هذا الموضع
ولما قيل هذا اذا لم يعرف للمسجد بان على ما بنيت ان شاء الله تعالى فانما ما
لم يترك كما وصفت لك فانهم لا يبيعونه ولا يتخذونه مسكنا وهذه المسئلة
على هذا التفصيل انما تنافي على قول محمد راح من الاجناس اذا خرب المسجد
لا يعرف بآينه ونبي اهل المسجد مسجد اخر ثم اجمعوا على بيعه واستعانوا بشه
بمن المسجد الاخر فلا بأس به قال ابو العباس لنا طي راح في الاجناس

يقاسد في وقف هذا المسجد انه يجوز صرفه الى عمارة المسجد الاخر اذا
 لم يعرف الواقعة ولا ورثته فما اذا عرف للمسجد بان فلبس لاهل المسجد
 ان يسعوه لانهم حرب ووقع الاستغناء عنه عاد الى ملكه باسبب اذ ورثته
 ولا يكون لاهله ان يسعوه وما ذكر من الخواب اذ لم يعرف باسبب قول محمد
 لا قول ابي يوسف روح لان على قول ابي يوسف روح مسجد ابد اقل لا يكون لاهل
 المسجد ان يسعوه وعن ابن سلق قال عن ابي ثوري قال قال محمد روح في المسجد
 حرب ولا يعرف ما به حكمه حكم ارض عامرة لا يعرف لها مال فيكونه امر
 الى الامام من الحامسة والفتوى على قول ابي يوسف روح انه لا يعود الى مال
 مالكه ابد الا من جامع الشرائع والفتوى على قول ابي يوسف روح انه لا يعود
 الى ملكه مال له ابد الا ان الوقف اعطى الارض وبيع العتق لا يجوز
 من المفترات والفتوى على قول ابي يوسف روح من السراجية ان على قول
 ابي يوسف روح هو مسجد ابد اخلا فالله روح وعليه الفتوى من الفتاوى
 الحامسة عن شمس الائمة الخواني روح مسجد حرب او حوض ولا يحتاج فيه
 لتفريق المال بين المجوز للقاض ان يصرف او فاقه الى مسجد او حوض آخر ولو لم يكن
 ولكن يستغنى الحوض او المسجد عن العمارة وهناك مسجد او حوض يحتاج
 الى العمارة لا يجوز الصرف اليه من السراجية مسجد عتيق لا يعرف بان
 حرب فانه مسجد الاخر ليس لاهل المسجد ان يبيعوا ويستعينوا بتمنه في مسجد
 آخر لان على قول ابي يوسف روح هو مسجد ابد اخلا فالله روح وعليه الفتوى
 استبدل الى الوقف جائز ما لم يكن مسجد الا من يتيمة الدار وعن ابن سلام

لا يجوز ان يوضع الجذع على جدار المسجد وان كان من اوقافه ^{فيه} وايضا
وسئل ايضا عن مسجد خرب ومات اهله وصحبه اخرى فيها مسجد هل اهلها
ان يصرفوا وجه المسجد الخراب الى هذا المسجد فقال لا من السفحاتي وابويوسف
سرح يقول بلى ازال ملكه بجهته ولكن لم تبطل تلك الجهة لانه ما جعله ^{لصل} مسجدا
اهل الخلة لا غيره واعما جعله مسجد اليه في العامة لان للعامة حق اقامة ^{الصلوة}
في المسجد واسئل ابو يوسف سرح بالكعبة فان زمان الفترة قد كان حول الكعبة
عبدة الاصنام ثم لم يخرج موضع الكعبة من ان يكون موضع الطاعة والقرابة ^{لها}
لله تعالى فذلك في سائر المساجد من شأها ن ولو خرب ما حول المسجد الى آخرها
فجهد سرح يقول انه صرف طائفة من ملكه الى قرية معينة فاذا انقطعت يعود الى ملكه
كالحصار اذا بحث المدي ثم زال الحصار فادرك الحج كان له ان يصنع بهده
ما شاء ابو يوسف سرح يقول زالت عن ملكه هذه العين وصارت لله تعالى
خالصة فلا يعود الى ملكه كما لو اعتق عبده وهذا لان حقيقة ملك القرية
لم ينقطع بخراب ما حول المسجد وهذا لا يحصر لم يزل عن ملكه قبل الذبح فلا
يقاس عليه ما زال ثم قال ابو يوسف سرح الا يريد ان الكعبة زمان الفترة حين
كانت محفوفة بعبدة الاصنام لم يخرج من كونها قبله وموضع القرية والطاعة ^{هذا}
مبنى على ما سبق وان ابا يوسف سرح لا يشترط اقامة الصلوة فيه لصيرورته
مسجدا ففي البقاء لا يقول بخروجه من كونه مسجدا لو ترك الناس الصلوة فيه
بالطريق الا ولى لان امر البقاء اسهل من امر الابتداء ومحمد سرح شرط للبقاء
اقامة الصلوة جماعة في الابتداء ^{في ذلك} في البقاء عن الهداية وقال

ابو يوسف راجع يزول ملكه بقوله جعلته مسجد الا ان السليم عنده ليس
لانه اسقاط ملك العبد فيصير خالصا لله تعالى بسقوط حق العبد قصا وكالاته
من المفضول في المصغر عما اذا خرب الوقف يجوز ان يحول المنقضي الى موصي
آخر من السير الكبيرا استبد الى الوقف باطلا الا بما اية عن ابني يوسف راجع
وقيل في قوائد طهيرا للدين ان استبد الى الوقف يجوز ما لم يكن مسجدا فمن
الملتقى الجمار ونحن لا نأخذ بقول محمد راجع ولا نقضي بجواز بيعه وان خرب ما
تعظيما للمسجد واحتراما له وذكر في التجسير في موضعين في الوقف والبيع
ونحن لا نأخذ بقول محمد راجع ولا نقضي بجواز بيعه وان خرب ما حوله تعظيما
واحتراما لمن السعنا في ولما اجتمع فقهاء الامصار على شيئين فنقول واحدا
قولهم يكون خلافا ولا يكون اخلافا والقضاء ينفذ في موضع الاختلاف
في موضع الخلاف فيما اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض يعني ان
الاجماع ينفذ باجماع اكثر اهل الاجماع على حكم وان كان الاقل منهم مخالفا
لان العبرة للاكثر من المضمرات ولا يجوز للمفتي ان يفتي ببيع الا اذا
المجسورة لم تنفعة لان ضرر ذلك في الدنيا والآخرة اتم واعلم بل متجارا
المشايخ ومختارهم يقتدي بنسب السلف ومنه واذا كان ابو حنيفة
في جانب وابو يوسف ومحمد راجع في جانب فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ به
وان شاء اخذ بقوله ما وان كان احدهما مع ابني حنيفة راجع يأخذ بقوله
البسة الا اذا اصطلح المشايخ راجع الاخذ بقول ذلك الواحد فيصح اصطلاحا
ومنه ثم الفتوى على الصلوة عليه السلام الى حنيفة راجع ثم قول الى يوسف

ثم يقول محمد بن الحسن رح ثم يقول نرفق بن القزير والحسن بن زياد وقيل اذا كان
ابو حنيفة رح في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذ لم يكن
المفتي مجتهدا من القينة والقوى فيما يتعلق بالقضاء على قول رح يوسف رح
زياده تجزئ بده من الخلاصة وذكر بعض المشايخ رح ان محمد رح لما قلد القضاء
رجع الى قول رح يوسف رح قال الامام السرخسي رح في كتاب الاقرار الاحياط
الاخذ بقول رح يوسف رح ومشائخنا رح اخذوا بقوله فيما يتعلق بالقضاء
ومنه ولو كان اثبات فيهما ابو حنيفة رح يأخذ بقولهما ولا يشكك من البرهنة
اما المسجد لاهل المحلة ان يهدوا المسجد ويجددوا بناءه ويفرشوا الحصير
يعقلوا القناديل لكن هذا اذا فعلوا من اموال انفسهم اما اذا ارادوا ان يفعلوا
ذلك من مال المسجد ليس لهم ذلك الا بامر الحاكم لان هذا انصرف في الوقت
ليس لهم هذه الولاية ونظير هذا المسجد اذا خرب وهو عتيق لا يعرف
بانيه وبني اهل المسجد مسجد آخر فباع اهل المسجد المسجد الاول واستغاثوا
بثمنه في المسجد الثاني على قول من يرى جواز هذا البيع وان كان لا نفق به جاز
من الناس ثمانية وفي الظهيرية ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه
من الملقط وعن محمد رح في مسجد عتيق لا يعرف من بناه فخر لاهل المسجد ان يسجدوا
ليستحبوا بثمنه في مسجد آخر رح وعنه رح في مسجد خرب والذي بناه احق به اذا
رب ما حوله فان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على بيعه ليستعينوا بثمنه على مسجد آخر
بابه ولولم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه من الظهيرية وعن محمد رح
مسجد خرب والذي بناه احق به وان لم يعرف بانيه فاجتمعوا على

ميعه يسعوا بتمه على مسجد آخر لأتأس به ولو لم يحرب عيسى عليه السلام عن
 من الحاربي في الفصل الثاني فيما يعود إلى وقف المتقولات من الباب الثاني
 من كتاب الوقف سئل النوكي مراح عن جعل جماره ومعتسلا للمجمله
 أهلها لا يرد إلى الزمره وحده إلى كتاب آخر قال القصة مراح ليس
 كالسجد إذا حارب ما حوله لأن المسجد ما لا يقتل وهذا مما يحد من التباح
 في ماريه الملك مراح القريب إذا كان واسع حتى قد أحل المجمل مسجد
 للعامه ولا بأس بذلك بالطريق فلا بأس به من العياضة بهم لأهل قرية
 فإرادهم أن يسوا عليه مسجد فلا بأس به أن لم يسوا لله ولا لله ولا لله
 أصحاب المهر من الأحاسيس في نوادر ضام مراح قال سألت محمد بن الحسن
 عن مهر موه كيرة لأهل لا يحمي عدوهم وهم من رقاة أو مهر وادمي لهم
 حاسه أراد حره أن نعم واعتد هذا المهر ويسوا عليه مسجد أو لا
 ذلك بالمهر ولا يترتب له أحد من أهل المهر قال محمد مراح يسعهم أن يسوا
 ذلك المسجد للعامه أو للمجمله من جامع الفتوى إذا أرادوا أن يأخذوا من
 الطريق ويسوا مسجد أو لا ص ما طريق ومعه مراح لا بأس به ولا يعتبر
 معه من التنازل حاسه في العاوي سئل النوكي مراح عن أراد أن يهد
 مسجد أو يسهه أحكم من سائر الأول قال ليس له ذلك وفي النوار إلى الآن
 يجب أن يهدم أن لم يهدم ثم حره وأويل هذه المسئلة إذا لم يكن هذا
 الرجل من أهل هذه المجمله فقد ذكر في أو اعتبار عن أبي حنيفة مراح لأهل المسجد
 أن يهدموا المسجد ويحرقوا ساءد ويصعدوا الحجاب ويعلقوا القناديل ثم

اذا جعل ارضه مسجدا فخر ب ما حول المسجد من المحلة فاستغنى اهل المحلة عن ذلك
 عاد الى ملك بانيه ان كان حيا والى ملك وارثه ان كان ميتا عند محمد مراح وهو في القبر
 الثانية والقوتى على قول ابي يوسف مراح انه لا يعود الى ملك ما لكه ابد ^{من}
 المصنعات والقوتى على قول ابي يوسف مراح انه لا يعود الى ملك ما لكه ^{من} ^{من} ^{من}
 قال وانه اخرج المسجد واستغنى اهله وصار يحال لا يصلح فيه عاد ملكا لواقفه
 اولوا رثته عند محمد مراح حتى جائز لهم ان يبيعوا او يبنوه دارا وعند ابي يوسف
 مراح وهو مسجدا ابد ولو بنى اهل المحلة مسجدا آخر واجتمعوا على بيع الاول ليصرفوا
 ثمنه الى الثاني فمن عرف واقفه او رثته لم يجوز لهم ذلك لانه عاد الى ملكهم
 وان لم يعرف قال محمد مراح لا بأس به. وعند ان الولاية فيه للقاضي
 من المحيط وعن ابن سلمة مراح قال محمد مراح في المسجد اذا خرب ولا يعرف بانه
 لحكمه حكم ارض عامرة لا يعرف لها رب فيكون امرها الى الامام. قال ابو
 العباس النافطي مراح في الاجناس اختلفت الروايات في تولية بيع المسجد واذا
 اذا خرب به ذكر في نوادر هشام مراح في باب الوصايا في الوقف اذا صار
 لا يستفح به المساكن فللقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه آخر ولا يجوز بيعه
 الا للقاضي في قول محمد مراح به من المحيط اذا خربت القرية التي فيها المسجد و
 جعلت مزارعا وخرب المسجد فلا يصلح فيه احد فلا بأس بان يأخذه صاحبه
 فيبيعه ممن يحب له مزرعة او يجعله مزرعة لنفسه وهو قول محمد مراح. وقال
 ابو يوسف مراح لا يعود الى ملك الثانية ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتا
 وهو مسجدا ابد على حاله من جامع الشروح المسجد اذا استغنى عنها اهله فتركه

لم يعد ملكا للواقف او ورثته عند ابي يوسف مروح وعند محمد مروح يعرف ملكا
والفتوى على قول ابي يوسف مروح ابنه لا يعود الى ملك ما ملكه ابدا الا ان الوقف
اعتاق الارض وبيع العتيق لا يجوز من شرح الطحاوي وقال ابو يوسف
روح لا يصير ميراثا وهو مسجد الى يوم القيمة من التامر جانية في قنابون الى الله
روح مروح وقف دار له في مرضه على ثلث بنات وليس له ولدت غيرهن
قال الثلث من الدار وقف والثلثان يطلق لهن ان يصفعن بهما ما شئتا
قال الفقيه ابو الليث روح هذا اذا لم يحرب الوقف فاما اذا حرب صار الكل
وقفا عليهن قال الصدوق الشهد في واقعة هذا التفرع اما ثانيا على قول
ابي يوسف مروح على ان وقف المشاع عنده صحيح وعندي ان هذا التفرع على
قول الكل وفي الثانية وعلى قول محمد مروح لا يجوز والفتوى على قول محمد مروح
من الثانية ولو ان قيم المسجد اراد ان ينفق حوائت في حريم المسجد وقامه قال
الفقيه ابو الليث مروح لا يجوز له ان يجعل شيئا من المسجد مسكنا ومستغلا من
الفصول واذا عرس الرجل شجرة في المسجد فالشجرة للمسجد لانه بمنزلة البناء
وان عرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط فان كاتب الغارس يولي تعاقبه
هذه الارض الموقوفة فالشجرة للواقف لان هذا من جهة التعاهد فيكون
غارسا ظاهرا وان لم يكن ولي تعاهدها فالشجرة له واذا عرس شجرة في طرف
العامة فالشجرة للغارس لانه ليست له ولاية جعله للعامة واذا عرس على شط
نهر العامة او على شط حوض للقرية فالشجرة للمسلمين الا ان الغارسة وقف
في

بناء و وقفها على بئلت البهمة يجوز بلا خلاف تبعاً لها فان وقفها على جهة آخر
 اختلفوا في جوازها والاصح انه لا يجوز ^{بها} من البرهانية رجل بنى في ارضه ^{وقف}
 ونصب فيها باباً فهدى اعلى وجهين اما ان نوى عند البناء انه ينوي للوقف اذ
 فنى الوجه الاول يصير وقفاً لانه جعله وقفاً و وقف البناء تبعاً لغيره يجوز وا
 الوجه الثاني لم يصح وقفاً لانه لم يجعله وقفاً ^{وقفاً} ومنه ايضا المتولي اذا اراد ان
 يفوض الى غيره عند الموت بالوصية يجوز لانه بمنزلة الوصي وللوصي ان ^{يؤ}
 من النوازل وسئل ابو بكر عن رجل بنى في ارض الوقف بناء ونصب فيه باباً
 او غلقاً قال ان نوى حين اخذه انه للوقف فانه يصير وقفاً وان لم ينو لم يصير ^{وقفاً}
 لان وقف البناء وحده لا يجوز ^{وقفاً} وقال الفقيه ويقول ابي بكر فاحذر لان البناء ^{بها}
 وقفاً على وجه البيع المتولي اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت الولاية بالوصية
 يجوز لانه بمنزلة الوصي ^{وقفاً} من الناس خاصة في الظهيرية المتولي اذا اراد ان يهب
 المحب غيره عند الموت الولاية بالوصية يجوز وللوصي ان يوصي الى غيره واذا
 اراد ان يقيم غيره مقام نفسه في حياته وصحته لا يجوز الا اذا كان بقوله
 اليه على سبيل العموم ^{وقفاً} ومنه متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف
 حياً فالرأي في نصب القيم للواقف محيط وان مات القيم بعد موت
 الواقف ان اوصى القيم الى وصي فوصيد او الى من القاصي وان لم يكن
 اوصى الى رجل فالرأي فيه الى القاصي ^{وقفاً} من التفسير التهذيب في قول
 ومن اظلم ممن منع مساجد الله واب وقح المنع والتخريب ^{وقفاً}
 واحداً اعتباراً من العموم الحكم لا بخصوص السبب وان هذا الحكم عام ^{للمن}

مساجد الله كما تقول من اظلم من اذى صالحا واحدا ومن اظلم من اذى
 الصالحين قوله وسعى في خرابها خراب ابسيتها واقطاع الذكر عنها ومن البعير
 ولا لما نعت باعيا منهم من التفسير الزاهد في قوله وسعى في خرابها اي
 اجتهد في خرابها من التفسير البستي احتج بعض اصحابنا بهذه الآية في مسئلة
 عصب الساحة وذلك ان عصب الرجل ساحة وادخلها في مائة ينقطع عن
 صاحبها عنها ويضمن قيمة الساحة لصاحبها وعند سراج لا ينقطع وله
 ان يهدم بابه ويأخذ ساحته ولا فرق بين ان يكون البناء في مسجد
 او دوا فانه لا يخرّب المسجد عندنا وعند غيره يخرّب وهو قول الشافعي ^{سراج}
 الكلام فيما لو بني على الساحة مسجد افاضه تعالى ذم من سعى في خراب المسجد فلا
 يجوز هدمه من السراجية الشهادة على الوقف بالشبهة تجوز وعلى من انظر
 وعليه الفتوى اذا شهد وان هذا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف جازمه
 من التسمية وفي الدخيرة قال الشيخ الامام طهيري الذين المرغيبا في سراج
 لا بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف على المسجد او على المقبرة و
 اشبهه حتى لو لم يبينوا ذلك لم تقبل شهادتهم اذا شهدوا على ان هذا وقف
 على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان تقبله قال طهيري الذين اذا لم يكن الوقف
 قد يما لا بد من بيان الواقف واذا شهدوا على ان هذه المصيبة وقف ولم ^{يذكر}
 الجهة لا يجوز ولا تقبل بل يشترط ان يقولوا وقف على كذا هو في الاصل صورته
 ان يشهدوا بالتسامع على انها وقف على المسجد او على المقبرة ولم يذكر والله ^{سئل}
 نفقتها فيصرف الى كذا او ما فضل منه يصرف الى كذا الا يشهد على هذا بالنسبة

في الذخيرة في فتاوى النسفية فقد ذكر ان الشهادة على الوقف صحيحة بدو^ن
مطلقا وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح - وانما الصحيح ان كل وقف هو حق^{لله}

فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو من حق العباد فالشهادة
عليه لا تصح بدون الدعوى - من الفصول وقبل شيخنا ان يكون الجواب على^{الفضل}
ان كان الوقف على قوم بايمانهم لا تقبل البينة بدون الدعوى عند الكروان^{كان}

على الفقهاء او على المسجد عند ما تقبل وعند ابي حنيفة راح لا تقبل ذكره شيد^{بن}
راح بهذا التفصيل ١٢٠ وقال هكذا الفصل الامام الفضلي راح وهو المختار وهو فتوى
ابي الفضل الكرماني راح - من الفصول والشهادة على الوقف هل تقبل بدون^{على}

اختلف المشايخ راح فيه ١٠٠ - قال بعضهم لا تقبل - وقال بعضهم تقبل وهو اختيار الفقيه
ابي جعفر راح لان الوقف حق الله تعالى وهو الصدق بالغلة فلا تشترط فيه
الدعوى كما اشهدا^د على المطلاق وعق الامت ١٠٠ - ومنه والشهادة على الوقف^{صل}
تقبل بالشهرة والتسامح لاسر^ا واية لهذا اختلف المشايخ راح فيه بعضهم قالوا^{تقبل}

وبعضهم قالوا لا تقبل - ومن المشايخ من قالوا يجوز الشهادة على اصل الوقف^{مع} بالنسبة
اما على شرائط الوقف لا واليه مال شمس الامم السرخسي راح وهو الاصح لا^ن

اصلهم يشهر اما شرائطه فلا تشهر - من القابلية ولو ادعى انسان في الوقف
لا تسبح الدعوى على ارباب الوقف وانما تسبح على القيم او على الواقف

من الفصول وذكره شيد الدين راح في فتاواه ادعى الموقوف عليه ان ي^ن
وقف عليه ان كانت دعواه باذن القاضي صحت بالاتفاق وبغير اذنه فيه

روايتان والاصح انهما لا تصح لانه له حقا في الغلة لا غير فلا يكون خصما^{بين}

آخر ولو كانت الموقوف عليهم جماعة من جهة واحدة من جهة واحدة
اذن القاضى لا يصح رواية واحدة وذكر ايضا ان مستحب فله الرقة
لا يملك دعوى غلة الوقف وانما يملك المتولى بهمن الكثير ولا يشهد
بما فيه الا بالنسب والموت والنجاة والدخول ولا يملك القاضى اصل الوقف
فله ان يشهد بها اذا اختبره بها من يشق به من النكاح ولو وقف كانه
ثم استحق بعضها مشاعا بطل في الكل ورجع الباقي اليه لو كانت حيا واما
ورشته لو كان ميتا وان استحق بعضه ميراثا معينا لم يطل في الباقي لا في
الاستحقاق لم يظهر الشروع فيما بقي اذا المستحق ميراثا بقي فهو كذا رين وقد
ما استحق احد منهما ولهذا اجاز ابتداء هلك او كذب الحكم في الصدقة له
والهبة اذا كان المستحق ميراثا بقيت فيما بقي وكذا في الهبة والقبول والنا
معنى من الكبرياء قال محمد سرح لا ولاية له ولا ولاية للقيم وكذا لو مات
وصي ولا ولاية للقيم وقال ابو يوسف سرح الولاية للواقف وله ان يقيم
القيم في حياته واذا مات الواقف بقدر ولاية القيم لا في بقوله لو كلف عند
وهذا الاختلاف بناء على ان محمد سرح قال لا يصح الوقف الا بالتسليم الى
فلا يكون له ولاية وعند ابو يوسف سرح يسجد من التسليم الى القيم اذا
الى القيم فهو كذا لو كلف عند فيعزل بموته الا اذا جعله فيما في حياته وقامه
يصير وصيا والقوى على قول محمد سرح وميا في نحوه في فضل نصب المتولى
ومنه ايضا في ارض وقف او نصب فيها بابا ان يرمى عند البناء ارض
للو وقف يصير وقد لا نرجعه وقف ارض بغير امره يجوز وان لم يرم

وقفا لانه لم يجعله رقبا ايضا فيه سرجل وقف داره على قوم باعيا لهم وجعل
 آخره للشهداء فاجرا للموتى الدائم الموقوف عليهم جائز الا جارة لانهم ^{ملكوا}
 رتبة الدار واما حقهم في الخلعة ايضا فيه باب باع داره من رجل بدينار
 في المسر بحضرة ثمانية وسلكها اليه ثم وقفها في الخلعة بمحض من الشهود فوقفه
 صحيح في الظاهر ايضا فيه ^{باب} من طلب التولية في الاوقاف لا يولى وكذا
 من طلب القضاء لان الخير في غيره ^{باب} من القنية والمسجد اذا استغنى عنه المسلمون
 ولا يصلى فيه ^{باب} خربا حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان
 ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد سرح وقال ابو يوسف سرح يبقى مسجدا ابدا ولو
 خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي صرف خشيته الى عمارة الاخر
 اذا لم يعلم بائيه ولا وارثه وان علم صرفها هو بنفسه قلت ان شاء الله لما مر لانه عاد
 الى ملكه ^{باب} من المحيط اهل قرية افقر قوا وتداعى مسجد القرية الى الخراب ^{باب} بعض
 المتغلبة يستولون على خشب المسجد وينقلون الى ديارهم نقل واحد من اهل
 هذه القرية ان يبيع الخشب با مر القاضي ويمسك الثمن ليصرفه الى بعض
 المساجد او الى هذا المسجد قال نعم ^{باب} من القسار حانية في النوازل قليلة ^{باب} كان
 لم يخرب ولكن اعطاهم سرجل موضع المسجد قال ليس لهم ان يبيعوا هذا المسجد
 حتى صار رجال لا يصلى فيه ^{باب} من الظهيرية ولو لم يخرب فليس لهم نقله عن موضعه
 من جامع الفناء سوى مسجد ضاق باهله ولا يمكنهم ان يزيدوا فقال سرجل اعطوني
 المسجد حتى ادخل في داري واعطي مكانا من داري في الجانب الاخر ليسمكم وهو خير
 لا ينبغي ان يعطوه حتى يبنوا مسجدا فيستغنى عن هذا المسجد فيجوز لا بأس به

من التفسير الكبير قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عندكم مسجد في اخذ الزينة
اربعة ائمة احد ها انها الامر عند الطواف والثاني انه وارده في سائر الامور
في السلوة والثالث انه الامر بالتزئين في البيع والاعباد والرابع قول
شاذ وهو انه اراد به ان يتزين بقسريج الحاسن والانتشاط به الخامس السادس

كما في البيوت

من السراجية دارا وارض بين رجلين باع احدهما كله جانه في نصيبه
ايضا ولو باع نصيبه مشاعا كان لشريك ان يبطل البيع من الخلاصة اذا
بين اثنين باع احدهما نصفه ينصرف الى نصيبه ايضا منه اما لو عين نصفا و
قال بعثت هذه النصف لا يجوز من الجواهر احدا الورثة اذا باع نصيبه
من دار فانه يصح في حصته ولو باع قطعة معينة فانه لا يصح بدون رضا الباقين يعني
بيع تلك القطعة بكما لها لكن يصح في حصته منه من الفصول والاقالة تقبح لعمري
كذا ذكر شيخ الاسلام علاء الدين ربح في زيارته من قبا وعما اهل بيته قد
اذا قال المشتري للبائع انه قام علي ثمن يار فربا البائع الثمن عليه وتضمن المشتري
لا يتقصر البيع لان الاقالة بمنزلة البيع والبيع لا ينفك الا بالايجاب والقبول اذا
بالقول وان كان بالفعل وهو المعاطي لا بد من التسليم والقبض من الجانبين فكذلك
من الصري اشترى بقرة او شاة على انها حلوبة في رواية الطحاوي بخبره وشك امره
الحسن في الجرد وبه اخذ ابو الليث ربح في مبسوطة وفي رواية الكرخي لا يجوز له
وذلك اذ روى ابن سماعة ربح لو اشترى اها على انها تحلب كذا لا يجوز له
واحدة واشترى شاة على انها حامل فالسعد لانه اشترط فيه غيرها

او خطرا من الحساسية ولو اشترى بقره على انها جبن فولدت عنده شرب
 من لبنها وانفق عليها في العلف فانه يرد البقرة ومثل ما شرب من اللبن ولا
 ما انفق عليها الا في البيع فاسد كما ذكرناه وكالته في ضمانه وكانت النفقة عامية
 من شرح المجمع فاذا اشترى ما لم يرد فابيع جائز وله الخيار اذا رآه ان شاء اخذ
 وان شاء رده وان رده قبل الروية صح والنسخ العقد وان اجاز قبل الروية
 لم يصح واختاره باقي وينسخ بمجرد قوله ودت سواء كان قبل قبض المشتري ^{المحل}
 ولا يشترط رضا البائع ولا قضاء القاضي بعد ان يكون بمحضرة البائع عند
 ابي حنيفة ومحمد رحم وعنده ابي يوسف رحم يصح بمحضرة البائع وبغير حضرة
 وقاله الشافعي رحم اذا اشترى ما لم يرد لا يصح العقد اصلا ومن رأى احد
 الثوبين فاشترى فاشترى ثم رأى الآخر بازردهما من الدراية لو قال قبل
 الروية رضيتم لم يبل خياره ولو قال قد فضحت صح النسخ ^{من} الثانية من له
 خيار الروية اذا فسح العقد قبل الروية صح النسخ وهو فسح على كل حال قبل القبض
 وبعد ^{من} الفصول ولو اشترى شيئا لم يرد فقبضه بعد ما رآه او نقد ثم
 بطل خياره ^{من} الفصول الا شتر وشيئا واذا اشترى شيئا لم يرد ثم رآه ثم
 قبضه او نقد ثم بطل خياره الروية وكذلك في خيار العيب اذا كان المشتري
 اشياء فان كان من العدايات المتعارفة كالبيض وما اشبهه فان كان في وعاء
 واحد فروية البعض كروية الكل اذا كان الباقي على تلك الصفة وان كان في
 وعائين فقد اختلف المشايخ رحم فيه قال بعضهم روية احدها كروية الكل ^{هو}
 قول مشايخ العراقي وهو الاصح اذا كانت الباقي على تلك الصفة وقال مشايخ بلخ ^{روية}

احدهما ليست كروية الخ لا من الفصول اذا رجع المشتري على البائع بالثمن
 بالنسيئة وقدر الزيادة في ثمنه في النسيئة على انه ملك لا يقبل لانه مقتضى عليه ولو ادم
 سبقة على الثاني من المستحق على المشتري لا يقبل عند ابي حنيفة سرح وقسروا ^{فيها}
 على المستحق واذا اقام على المستحق ليس له ان يلزم المشتري من النسيئة ^{المستتر}
 بزيادة وباحيها من آخره استحققت من يد المشتري الثاني ورجع الثاني على الاول
 بالثمن بالنسيئة واراد الاول ان يرجع على بائعه فقال ان المستحق لها كما زعمها
 متى ولي بينة هي ذلك ليس لك الرجوع علي لا تسمع دعواه ولا بينة ^{المستتر}
 تنسب له تسمع ^{من} له ولو اقام البائع الاول والثاني هذه البينة على المستحق ^{تسمع}
 من النسيئة استرى عبد التوبين وتعاوضا ثم استحق العبد اور وحبوب وهلك
 احد التوبين ياخذ الباقي بقيمة اليها لك ولو هلك ياخذ قيمتهما القول في القيمة
 قول الذي كما في يد يرد من الفصول ولو سبقة قبل الروية صح نسخة للخلل في الزمان
 لا الخيار وان اجاز العقد واظهر خياره قبل الروية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد
 ذلك كان له خيار الروية وكذا بعد الروية اذا سكنت او ابطل باللسان لا يخل
 ما لم يقل ما حيت وهذا متى يجب حفظه فصول استرد وشي ^{الاستحقاق} من الفصول و
 بدل المبيع يوجب الرجوع بقيمة ما يقابل به البذل ان كان هالكاً يكره الرجوع
 من الناصري في كتاب الشهادات واما تعريف المثل المشتري او البائع او المثل
 او المقر له فالمقصود ان يبين من غيره بحيث لا يشار له غيره حتى يعرف هو
 واما يجعل ذلك باء في مؤنة اما بالنسيئة الى الولد كقولنا ابو حنيفة او الى الجد
 كقولنا ابي ليلى او بالنسيئة الى الجد الا قدم كقولنا الشافعي او يذكر اسمه ففهم

كذا ولنا جيد وسرهما لم يحصل الا به كذا الجدة واذا لم يحرقا جيداً فلا يتميز من غيره الا
 بذكر مواليه او بذكر حرفة او وطنه او دكانه او حليته فاذا التميز هو المقصود
 فليصل بما قل او كثر ولهذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا اما المشتري
 محمد رسول الله من الصلوة بن خالد بن هوزة عرفه بالاب والجد ولم يذكر لنفسه
 اباً ولا جد الحصول المعروفة به وكتبت في كتاب الصلح بالحد يبيح هذا
 ما قلنا عن عدي محمد رسول الله فلما نفي رسول الله كتب محمد بن عبد الله ولم يذكر
 الجد وكتبت المقصود في ذكر المشتري او المدعي تمييزه من غيره بحيث لا يفسد
 غيره فيسقط الكاتب لهذا ويحصله بقليل ان امكنه والا يكثر من المحيط اذا
 اشتد عداوة فوجد بها جرحاً فداواها او ركبها لاجته فليس له ان يردّها
 لان المداواة دليل الرضا والامساك وكذلك الركوب لاجته ولو داواها
 من غير تدبري اليه فله ان يردّها بعيب آخر لم يبرأ اليه لان لم يوصف بذلك
 العيب ولا يستدّام بعد العلم بالصيب مرة لا يكون دليل الرضا وبغيره شيئاً
 صرح قالوا لا فرق بين ان يكون للاعتاق والاستتبار ليعلم ان مع الصيب هل
 يصلح له ام لا ولكن هذا ليس بفتح به ابل مسئلة الركوب وليس التي تأتي
 بعد هذا ولكن الصحيح ان يقال بان الاستدّام مرة لا يمتنع بالملك والا
 في المرة الثانية دليل الرضا وكذلك الاكراه على الاستدّام في المرة الاولى
 دليل الرضا وقسّر الاستدّام في كتاب الاجارات فقال بان امرها بحل النكاح
 على المستطعم او بانزاله عن المستطعم او بامرها بان تقهر رجله بعد ان لا تكون
 عن شهوة او بامرها بان تلطم او تحبّز بعد ان تكون يسيراً فان امرها بالحبّز

والبرهان فوق القادة فذلك يثبت من جلاله من الخلاصة وقال الشيخ الامام
 السيد خنسي راجح الاستحسان بعينه العلم مرة ليس بربنا مستحسانا فالجواب ان
 في المرة الثانية دليل الرضا وحده بسط الثوب وانزاله عن السطح ورفع او
 يامره بان يغير رجليه بعد ان لا يكون عن شهوة او بطبع يسير فاجاب عن
 حد الاستحسان بجعله من رضا من المضمرات الاستحسان ام عورة لا يكون رضا
 بالغيب الا اذا كان على كره من العبد لان الاستحسان ح تصرف يختص بالملك
 فيكون رضا واذا استحسن بهرتين يكون رضا بالغيب وبه يفتي به من المتابع
 من المحيط ثم كيف يحلف المشتري اكثر القضاة على انه يحلف باعنه ما سقط حقه
 في الرد بالغيب من الوجه الذي يدعيه البائع لاننا لا دلالة وهو الصحيح
 ثم كيف يحلف الدائع فالاعتماد على ما روي بشرا عن ابي يوسف راجح انه يحلف
 بالله ما لهذا المشتري قبلت حق الرد بالغيب الذي يدعيه وعليه الفتوى
 في المحيط واما اذا كان الغيب باطنا فان كان يعرف باثباته في محله في الثبات
 وكان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال فان كان للثابت بصيرة
 بمعرفة الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك
 يسأل عن له بصيرة في ذلك ويعتمد على قول مسلم بن عبد الله وهذا الخبر
 والواحد يكفي فاذا اخبره واحد مسلم بذلك ثبت الغيب بقوله في حقه
 توجه المحصره فيحلف الدائع ولا يرد بقوله هذا الواحد هكذا ذكر بعض
 المشايخ راجح وفي شرح الميسوط انه ما لم يتفق اثنان على ان من الاطبة
 لا يثبت الغيب في حق توجه المحصره فبعد ذلك سقط ان كان هذا

بما يحمل الحد وث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو المثني أو
 اشكل عليهما ذلك واختلفوا فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وانما
 هذا العيب لا يحمل الحد وث في مثل هذه المدة ان عرف وجوده بقول الواحد
 لا يرد ويحلف البائع وان عرف وجوده بقول المثني ذكر في الاقضية وهو في
 القدر مري انه يرد بقولهما وهكذا ذكر بعض المشايخ سراج في شرح الجامع وهو
 ابي يوسف سراج انه لا يرد بقول المثني ويحلف البائع لا ينضم لا يشهد وث عن
 حقيقة الامر وانما يشهد ون عن ظن وان لا يصلح حجة للرد وهو في ادب القاض
 الخصاص ان كان قبل القبض يرد بقول المثني وبعد القبض يحلف البائع
 عينا لم تطلع عليه الا النساء كالجل وما اشبه ذلك فالقاضي يريها النساء
 الواحدة العدد لكفي والثتان احوط فاذا قالت واحدة عد لهما
 او قالت ثنتان ذلك يثبت العيب في حق توجه الخصومة فبعد ذلك ان قال
 او قالتا حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان كان
 الا ببرد عليه وان قالت او قالتا كان عند البائع ان كان ذلك بعد
 لا يرد ولكن يحلف البائع لان شهادة النساء حجة ضعيفة والعقد بعد
 القبض قوي ولا يجوز فسخ العقد القوي بحجة ضعيفة وان كان ذلك قبل
 القبض فكذلك لا يرد بقول الواحدة فهل يرد بقول المثانة ذكر بعض مشايخنا
 ان على قياس قول ابي حنيفة سراج وعلى قياس قولهما يرد وذكر الخصاص في ادب
 القاضي انه لا يرد في ظاهر رواية اصحابنا وهو في القدر مري انه لا يرد في المشهود من
 ابي يوسف سراج ومحمد سراج لان ثبوت العيب بشهادة مري مرض ومري مرض

تبعوت العيب نوجب الحنونة لما ليس من ضرر ودرسته الرد ويختلف البائع فاذا روى
فقد تأييدت شهادته فثبت بكونه فثبت الرد لا روى الحسن بن زياد عن
ابي حنيفة مروح مطلقا انه يثبت الرد بشهادته فثبت لان شهادة النساء فيها لا
عليه الرجال كشهادة الرجال فيما يطلع عليه الرجال لا روى عن محمد مروح في مردائها
سماعة مطلقا انه يثبت الرد بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الجبال لان
معرفة الجبل غير ممكن لان الجبل من جملة ما نزل الله عليه بنفسه بها ما عرفت ما سئل
الجبل حقيقة ممكن بالنظر اليه فحاز الرد بشهادته فثبت وفي انوار وعن ابي ذر
ان قبل القبض يثبت الرد بشهادته فثبت بخلاف ما بعد القبض والفرق ان شهادة
النساء وان كانت حجة ضعيفة الا ان العقد قبل القبض ضعيف ايضا ولهذا ملك
المشتري الرد بالعيب قبل القبض من غير قصده ولا رضاه ويجوز فيه فسخ العقد ^{الضعف}
بحجة ضعيفة بخلاف ما بعد القبض فهو في المشتري ابن سماعة عن ابي يوسف مروح
اذا اشترى جارية وقبضها وادعى انها سقاء او ربهما النساء فان فلن يبي سقاء وروى
على النكاح وكذلك اذا ادعى ان بها آفة قائمة في موضع لا تنظر اليه الا النساء قال
قد ردد في مثل هذا بقول امرأة واحدة قال محمد وعلي عن محمد بن الحسن مروح
مثل ذلك وفي نوادر ابن سماعة عن محمد مروح رجل اشترى جارية وادعى
ان بها خللا واراد ردها بعد يوم او يومين او ثلثة قال القاضي بخلاف
البائع البتة بالله لقد باعها وما بها خلل وان قال المشتري لبقا فني حلفه
ما يعلم ان بها خللا فاقاضي يحلفه فاق حلف على ذلك لا يحلف البتة حتى
تشهد نساء اثنا حامل فاذا شهد فان ذلك حلف البتة على نحو ما ذكرنا

وان لم يحلف على العلم حلف البينة لقد باعها وما بها جمل - وفي نوادره شام
عن محمد سرح اشترى وأدعى ان بها جبلا واحضرت امرأة عدلة شهدت بذلك
قال قبلت شهادتها على ان استحلف البائع بالله لقد باعها وقبضها المشتري
وما هي يومئذ بماملة فاذا لم تشهد المرأة قلت للبائع أي حامل عندك الساعة
فان لم يقر قلت أخلف ما هي عندك الساعة حامل - وعن ابن رستم عن
محمد سرح ان من اشترى من آخر جارية وأدعى انه خنتها يحلف البائع على ذلك
لان هذا من جملة ما لا يطلع عليه الرجال والنساء فتعذر معرفته ما وقع فيه الدعوى
من جهة غيرها فيعتبر الدعوى والابكار والجواب في دعوى الاستحاضة في
حكم الرجوع الى النساء لتتوجه الخصومة وفي الرد بشهادتهن قبل القبض وبعد
كالجواب في دعوى الجلب عين الوجه الذي ذكرناه هكذا - من الفصول العمانية
والقسم الثاني ما لا يعرف الا الاطباء كالدق والسر والحق القديمة ونحوها فعلى
القاضي ان يريهم واحدا منهم والاثنان احوط كذا عن بعض المتأخرين وذكر
بعضهم يريه مسلمين عدلين لانه قول ملزم فلا بد من العد وكما في الشهادة
فان قال ان هذا العيب موجود فيه وانه لا يحدث مثله في هذه المدة يحكم
برده وان قال لا يحدث مثله في مثل هذه المدة والبائع منكرون العيب عنده فعلى
المدعي ان يقيم البينة او يحلف كما مر ذكره وكذا في الفصول الاسر وسنيلفظا
ومعنى من شرح المجمع فان كان العيب خفيا يتوقف معرفته على قول الاطباء
فالخصومة فيه متوقفة على اتفاق اثنين منهم من اهل الشهادة على انه بذلك
العيب فان كانت الخصومة قبل القبض فنصحه لعقد بقوله ردت وان كانت بعد

القَبْضُ سَأَلَهُمَا الْقَاضِي هَلْ يَحْدُثُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمُدَّةِ فَإِنْ قَالَ لَا يَحْدُثُ
 سَرَدَهُ وَإِنْ قَالَ لَا يَحْدُثُ حَلَفَ الْبَائِعُ كَمَا مِنْ مَنْ أَدْبَرَ الْقَاضِي لِلْخَصْمَانِ فَإِنْ قَالَ
 لِلْقَاضِي قَبْلَ أَنْ يَسْأَلَ عَنِ الطَّبِيبِ مِثْلَ الْبَائِعِ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ بِهَذَا الْعَيْبِ
 فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَيُنَبِّئُ الْقَاضِي أَنَّ يَسْأَلُ الْبَائِعَ عَنْ ذَلِكَ هَلْ هَذَا الْعَيْبُ
 الَّذِي ذَكَرَ الْمُشْتَرِي لِهَذَا الْعَبْدِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَإِنْ قَالَ لَا يَسْأَلُ الْمُشْتَرِي
 مِنَ الْقَاضِي أَنَّ يَجْلِسَ بِاللَّهِ نَعْلًا مَا يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْعَيْبَ السَّاعَةِ فَيَدْخُلُ عَلَى
 مَا يُبَيِّنُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ ثَبَتَ الْعَيْبُ ثُمَّ يَسْأَلُ الْقَاضِي هَلْ يَعْتَدِي بِهِ وَهَذَا الْعَيْبُ
 بِهِ أَنْ قَالَ نَعَمْ فَالْقَاضِي يَرُدُّ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ لَا إِنَّمَا هُوَ عَيْبٌ حَدَّثَ عَنْهُ الْمُشْتَرِي
 فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ لَكَ مَعَ جَمِيعِهِ بِاللَّهِ لَقَدْ بَعَثْتُ إِلَيْهِ وَمَا هَذَا الْعَيْبُ
 مِنْ تَحْقِيقِ الْفُقَهَاءِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَيْبُ بِالْهَذَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ مِنَ النَّاسِ كَالْأَعْمَى
 وَالْجُنَانِ فَإِنَّهُ يَعْرِفُ ذَلِكَ مِمَّنْ لَهُ بَصَارَةٌ فِي ذَلِكَ الْبَابِ فَإِنْ اجْتَمَعَ عَلَى
 الْعَيْبِ رَجُلَانِ مُسْلِمَانِ أَوْ قَالَ ذَلِكَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ عَدَلَ فَإِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ وَيُثَبِّتُ
 الْعَيْبَ فِي حَقِّ اثْبَاتِ الْخَصْمَةِ ثُمَّ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَيَضَعُ بِقَوْلِهِ رَدًّا
 وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَإِنَّ الْقَاضِي يَسْأَلُهُمَا أَمْ هَلْ يَحْدُثُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ
 فَإِنْ قَالَ لَا يَحْدُثُ فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ وَإِنْ قَالَ لَا يَحْدُثُ مِثْلُهُ يَحْلِفُ الْبَائِعُ
 الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ الْبَائِعِ وَإِذَا كَانَ الْعَيْبُ فِي الْجَوْفِ يَتَوَصَّلُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ
 فَإِنْ اتَّفَقَ اثْنَانِ مِنْهُمْ عَلَى الشَّهَادَةِ أَنَّ الْعَيْبَ بِهِ صَحَّتْ خَصْمَتُهُ
 فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ يَضَعُ بِقَوْلِهِ رَدًّا كَمَا ذَكَرْنَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ
 الْقَاضِي يَسْأَلُهُمَا أَمْ هَلْ يَحْدُثُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمُدَّةِ أَوْ لَا يَحْدُثُ

قال لا يجحد برده عليه وان قال لا يجحد مثله يجحد البائع بالثمن لقد باعه
 مسلمة اليه وما به ذلك العيب فان حلف برئ وان نكل سرده عليه كذا في ^{شرح}
 الطحاوي والفصول ان الجواهر ما دام الاختلاف يجزي في العيب لا يجزى ^{المشتري}
 على دفع الثمن حتى تنقطع الخصومة هكذا ذكره وهو الصحيح من فتاوى الامام الجا
 الفضل الكرماني رحمه الله مبيع راسعاهل بودمشتري علاج كرد دفع نشد معلوم
 كه قديم بوده سب رو كند ^{مستحق} اگر اطبا گویند كه در باطن عیب دارو باید كه رو كند
 زیرا چه معلوم شود عیب دیگر بجز سعال وهو بالمعاجلة يكون راضيا بالسعال
 لا غير ^{من الخلاصة} وان كان العيب في الجوف لا يعرف الا بقول الاطباء
 يدعى سعالان لهما بصارة فان اتفقا ان به العيب وهما من اصل الشهادة
 صحت خصوصه المباشري فان كانت قبل القبض قد ذكرنا وان كان بعد
 القبض سألها القاضي هل يجحد مثله في مثل هذه المدة ان
 قال لا لا يجحد برده عليه وان قال لا يجحد مثله يجحد البائع على الوجه الذي
 ذكرناه من النصاب فلوان امرأة قالت انها جلي وامرأة أخرى
 او امرأتان قالت ليست بهما جلي قال القاضي الامام رحمه الله توجه الخصومة
 نحو البائع بقول تلك المرأة ولا يحارضها قول الأخرى ولو قال البائع
 قلت المرأة جاحلة قال القاضي يختار العالمة ولا يثبت العيب بقول الجاهلة
 من الحائضية وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الاطباء ثم في الرد ترد بشهادة
 الرهطين اذا شهدوا ان قد يجرى من الغباخية وتجوز شهادة الموكدين باقرار
 المودع انه عيب فلان ويبى بالدفع اليه ولا يجوز ان اذا شهد ان الموكدين

لو كان حقا كاس الجارية مملوكة للمشتري ثم يرجع المشتري على البائع بالثمن
 وبعدها عزم من قبضة الولد لان البائع حارسه فلزمه سلاحتها وسلاعة اولادها بالطريق
 وقد ذكره من البرهانين سرجا المشتري بجارية على انما ذات لبن اختلف
 الشيخ الامام ابو بكر محمد سرح بن المفضل والشيخ الفقيه ابو جعفر سرح قال الشيخ الا
 الشراء واسد وقال الشيخ الفقيه الشراء جائز لان هذا بمنزلة الصناعة يقال لثا
 مروا ثم را نصاسر كما اذا اشترى عبيد اعلى اذ كان كاتبا او على انه خباز وعليده الضوحي
 من البرهانين سرجا اشتري بغيره يعني انه خراسي له ان يردده لان هذه صنعة
 نصاسر كما لو اشتري عبيد اعلى انه كاتب فوجدته غير كاتب من الخلاصة و
 في الفتاوى اذ ابا عليا من انسان والمشتري الثاني وهما من آخر فاستخفت من
 سرجا على البائع بالثمن ولو كان مكان البهية بيتا ما لم يأخذ الثمن منه لا يرجع
 المشتري على البائع من الذي خيرة وانصوان الفصول ولو ابرأ البائع المشتري
 عن الثمن او وهبه منه ثم استوفى المبيع من يده للمشتري لا يرجع على بائعه
 بشيء لانه لا شيء له على بائعه ولكن تلك بهية الباع لا يرجع بعضهم على البعض
 من الباقي الا باق تمرد في الانطلاق وهو من سوء الاخلاق وسرادة الا
 من المسامحة والابق عيب وان كان عام وانما سفسه وهل يشترط الخروج
 من البلدة والاطهر انه يشترط من الفصول وذكر القاضي طهيري الثاني
 يراجح في ذواته الا باق فيمدون السفر عيب واختلف المشايخ سرح انه
 يشترط الخروج من البلدة لكونه عيبا ثم سرح الكثر اشتري عبيدا
 وقبضه ثم اطاع على عيب كان عند البائع في وقت القبض رجع بنقصان العيب

من الهداية او كانت دأته في كبتها في حاجته فهو ضالان ذلك دليل
 قصده الاستيلاء وآف وكها لميردها على بائعها وليس ببيعها وليس ببيعها
 بغيرها عيسى مرصا اما الركوب للرد فلانه سبب الرد والحواب في السقي
 يسمى العلف محمول على ما اذا كان لا يجد يدأ منه اما بصعوبتها ونجسها
 او لكون العلف في عدل واحد اما اذا كان يجد يدأ منه لا يعدل ^{دركا} ام
 يكون مرصا ^{من} المسامة والصحة انه يخلص ما سقط حقت في الرد
 من الوجه الذي تدعيه لا نصا ولا دلا ^{لله} والصحة انه يخلص على الخا ^{صل} بالله
 ما له قبلت حق الرد بسبب يدعيه المشتري وعليه العتوى ^{من} الحصر
 قال كافر اشترى من المسلم امرا وصارت له من جهته بهمة او صدقتم
 بقاء مسلم او ذمي وادام شاهد من ذميين اليها له نقل في حق الاستحقاق
 على الكافر ذلك الرجوع على المسلم بالتمس وهو قوله الآخر وهو قول
 ابن ابي ليلى وقال لا نقل اصلا وهو قوله الاول له انها قامت على كافر
 بالاستحقاق وعلى المسلم ما الرجوع يقتل على الكافر دون المسلم كشهادة ^{في}
 بدني تركه كافر ترك ابنيت كافرين فاسلم احدهما اقتل في حق الكافر
 دون المسلم لانها قامت على المورث او لا وهو كافر الا انه لا يظهر في
 حق المسلم لانها ليست محبة في حقه بمنزلة اقوار احدهما على الآخر ^{من}
 الكافي ولومات ذمها عن ابنين وترك ما بيني درهم فاسلم احدهما واقام
 مسلم شاهدين ذميين مما يراه ^{احدا} الكل من نصيب الذمي لا بيمينه حجة
 في حقه دون المسلم ^{من} الغوامض وان الشرط لو كان يقتضيه العقد

او بلاية او ورد الشرع بجوازها او متحارف لا يفسد العقد وان شرط
 على غير العاقد ولو عري عنه وفيه نفع احده العاقد بين او المعقود عليه وهو
 من اصل الاستحقاق يفسده وان شرط على غير العاقد ولو كان فيه مضرة
 احدهما فكذلك عند ابي يوسف راج وعندهما لا يفسد ^{من} من كشف الغوا
 في محمد راج ككل شرط يشترط المشتري على البائع يفسد به البيع فاذا
 شرط على الاجنبي فهو باطل وكل شيء يشترط على البائع ولا يفسد به البيع فاذا
 شرط على اجنبي فهو جائز وهو بالخيار ^{من} من الصغير اذا باع سرقة الطريق
 على ان يكون للبائع حق المرد ورجاء ^{من} من التفريد اذا باع على انه بالخيار
 فهلك المبيع عند المشتري في الثلثة تجب القيمة ولو هلك بعد ها يجب الثمن
 ولو كان الخيار للمشتري يجب الثمن في الوجهين ^{من} من الترضيع وشرطه في
 تركه فقد الثمن ^{من} من شرطه في الثلثة مضى فليعلم ^{من} من واضطرب الاوسط
 فيه فاعقبت اذا اشترى شيئا بثمن معلوم على ان اذا لم ينفذ ثمنه الى الباع
 ايام فلا بيع بينهما فهو فاسد وعند محمد راج يجوز ولم يذكروا قول ابي يوسف
 راج بنور روى الحسن بن ابي مالك راج ان قوله مثل قول محمد راج وروى
 ثوري ان قول ابي يوسف راج مثل قول ابي حنيفة راج وفي البيت اضمار ثانيا
 آتيا فاقب الثلث وان كان معلوما والثاني فلم ينفذ في الثلث فاقب اذا
 شرط اكثر من ثلاثة ايام فهو على وجهين قدسره بمعلوم او بغيره والمعلوم
 وان قدسره بغيره فهو يفسد اتفاقا لان البهالة فيه مفقودة الى ان يرضى
 كما في مدة الخيار فان قدسره بمعلوم فهو على وجهين فقد في الثالث داف

يجوز في قولهم جميعا من الهداية ولم يتقد ففيدا الحلالت والبرص في
توله فوق الثلث للاحتراز عن الثلب وما دونه فانه يجوز من الهدايا
والمختلف وغيرهما من النصاب ولو قال المشتري للبائع ان لم اتقد الثمن
المبشرة ايام فبعه من آخر وخذ ثمنه فباعه قبل مضي العشرة - قال اقم
القاضي الامام سراج ان البيع الاول جائز والثاني فاسد اما جواز الاول
لان ما قال ان لم اتقد الثمن الى عشرة ايام لا بيع بيننا وانما قال بعه فيكون
لو كالة بمضي المدة وانما فساد الثاني لانها بيع قبل مضي المدة - من الثمن
اشترى عيدا فابنت ثم وجد ولم يبق عند بائعه بل ابقى عند بائع فله
من المسامية باع ما اشتراه فوجد المشتري الثاني به حيا يحدث مثله فاما
الاول حدث عندك وقال الثاني كان عند بائعت واقام البينة على
قولك ورسده على المشتري الاول بقضاء ثم هل للاول ان يرد على بائعه
عند ابي يوسف سراج له ذلك وتخذ محمد سراج لا ذكره في الجامع - من
صورة بيع الوفا في الباب الاول ان يقول بعث منك على ان تبعه
متى جئت بالثمن وحكمه حكم الرهن والمذكور هنا ان صورته ان يقول
بعث بكذا ويقول الآخر اشتريت ولم يذكر في العقد سوى الايجاب والقبول
شيء الا انهما ذكرا قبل العقد انه يريد المبيع اذ اراد عليه الثمن او كان قد
ذلك وحكم ذلك ان يكون بيعا لازما فاذا اختلف المذكور هنا المذکور
ثم من الخلاصة ولو تبايعا ثم قال احدهما لصاحبه سيم برتوبار لم يبع
بازده وقال الآخر نعم لا يفسد العقد المضايف من الخواهر رجل اشترى ثوبا

فوجد بلسا لها سواداً فأراد أن يردّها قال إنك تخاسيان إن راعيت راسك توات
 ردك ردك يومئذ اشتري بقرة وقبضها ثم بعها إلى البائع وقبض البائع البقرة
 وهلك في يده قال إنك بائع فستأخذون وقبض کردن برسيل اقلت بوده است
 بملك بائع هلاك شو لان ادعاطح يعل عمل الملقوط في الفسخ كما في البيع
 من الكافي اشترى امته وقبضها وباعها من آخر وقبضها المشتري الثاني ثم
 باع من آخر فسلم فاستحققت قبضاً فهو قضاء على المالك ورجع كل لورج عليه
 بالثمن لا قبل الرجوع به من الجواهر فجل اشترى شيئاً فجاء مستحق واستحقه فقضى
 القاضي بالاستحقاق فرجع المشتري على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن من غير
 الزام القاضي أيّاه فللبائع أن يرجع بالثمن على بائعه وهذا مذهب محمد
 وعليه الفتوى وعند أبي يوسف رجح لا يرجع إلا بالزام القاضي من المنظومة
 ولا احتكار في الذي قد اشترى ثم أتى المصير به من القريش ويلزم الوالي
 أن يسعره على الذي عام الغلاء واحتكره بصورة المسئلة السعير لا نرم
 على الوالي عام الغلاء على المحتكرين وعند ما لا يفعل ذلك إلا إذا كان امرأه
 الطعام يتعدون القيمة تعدوا فاحشاً وعجز القاع عن صيانة حقوق المسلمين
 إلا بالسعير فلا بأس بمشورة أهل الرأي والمعينين من القريش فالحاصل
 أن التجارة في الطعام غير ممدوح ولا يسعّر أجمعاً إلا إذا كانت أرباب الطب
 يتحكمون من ذلك ويتعدون عن القيمة تعدوا فاحشاً وعجز القاضي عن صيانة
 حقوق المستعيرين إلا بالسعير فلا بأس بمشورة من أهل الرأي والبصيرة به
 من التأمير خافية ثم يقع التفات في الاحتكار بين أن يترصد للعسرة فبين

ان يتربع للقط فوبال ان في اعظم من وبال الاول وفي الجملة التجارة في الطعام
غير محموده ويجبر المتكسر على البيع في الثانية اذا خاف الهلاك على اهل المص
نقول الامام للمكسر بيع بما يبيع وبزيادة بقاين الناس وفي جامع الجوامع
عن محمد راج اجبر المتكسر على بيعه واعترضه ولا اُسعَّره وفي المضارب وهل
ينبغي للتقاضي ان يبيع على المتكسر طعامه من غير رضاه قيل هو على الاختلاف
وقيل يبيع بالاتفاق وفي الملقط ولو خيف الهلاك على الناس امر الجالب
ان يبيع مثل ما امر المتكسر به ذكر القدر سري في سرحه اذا خاف الامام
الهلاك على اهل المص اخذ الطعام من المتكسرين و فرق فاذا وجدوا ^{عليهم} و اوردوا
صلة من التجريد وقال بعضهم ياخذ الامام الطعام من المتكسرين ويقره على
الناس عند الخوف عليهم فاذا وجدوا و اوردوا مثله من الفصول في فصل الشيو
ولو كانت الدارين رجلين فباع احد هما قطعة بعيها من رجل قبل القسمة
لا يجوز في نصف واحد منهما من السراجية دار وارضين رجلين فباع
احد هما كذا جاز في نصيبه اذا استرعى عشرة اذراع من مائة ذراع من
حمام او دار فهو فاسد عند الي حنيفة سرح بخلاف ما اذا استرعى عشرة ^{اسهم}
من مائة سهم من داره من الخلاصة دارين اثنين فباع احد هما نصفه
ينصرف الى نصيبه اما لو عيّن نصف او قال بعثت مثل هذا النصف لا ^{يجوز}
في رواية خمس الاثمة من الفصول الاب ابا باع العفاس والمقول
على الصغير جاز بكماله الولاية ثم له ان يأخذ منه لتفقه لا تجس حقه
ومنه واجمعوا على انه لا يبيع العفاس في حاجته الا اذا كان الولد صغيرا من الفصول

استدعي عبد الله ببيع ثم اطلع على عيب آخر فطالب العيب الاول مع العلم
بالعيب الثاني ليس له الرد وان عالج ثم علم بعيب آخر له الرد ضمن الثاني في باب
التماع اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او المبيع بان ادعى المشتري ثمنها
وادعى البائع اكثر منه واعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه
فاليها اقام البينة قضى له لا رد وادعى البائع ثمنه في الجانب الآخر محرر الله
والبينة اقوى منها لانها تلزم على القاض الحكم والدعوى لا تلزم وان اقام البينة
فالبينة المثبتة للزيادة او في لان البينات شرعت للاثبات وفي الزيادة لا
معاوضة من الخانية كل ما ينقص القيمة عند التجار فهو عيب ومنه رجل
اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية والمشتري لم يعلم بذلك ثم علم
او كان المشتري يعلم بذلك انه يبعدها عند التجار وان المقتن التجار على انه
يبعدها كان له ان يرد وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال
بعضهم هو ليس بعيب لم يكن له ان يرد رجل اراد ان يشتري جارية فرائى بها قرحة
لم يعلم انها عيب قال محمد بن سلمة سرح له ان يرد هذا لان هذا يشبهه على الناس
فان ان يشبهه عليه فلا يشتري الرضاء بالعيب من الخلاصة رجل اشترى جارية
وبها قرحة فظن اليها ولم يعلم ان ذلك عيب وقبضها على ذلك ثم ظهر ان ذلك
عيب له فبها قرحة فبها ذلك من المحيط والصحيح من الجواب ان كان هذا
يبايعنا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد وان لم يكن هذا عيبا
بنا فله الرد من الخلاصة ولو اشترى عبد الله على عقه كى قال البائع ليس هذا
من الخنزير فاشترى فمات الغلام فظهر انه كان لاجل الخنزير

صارت واقعة ينبغي ان يرجح على البائع بالتقصان على قياس مسئلة القرحه
 وكذا لو رأى على رجل الغرس وسماعا قال البائع مخ خورده ست فاشتراه فاذ
 هو ختام يرد به من الغراب ولو اشترى عبد او به مرض فان اراد المرفض في
 يد المشتري ليس له ان يرد على البائع وقال القاضي الامام سرح لا يمنع الرد
 كذا اذا اراد وجع المست الا اذا كان زياده المرفض بما يصير صاحب الغرس
 لا يمنع الرد ^{في} قال سرح رأيت في المتن هكذا من المنهني اشترى محمدا فآخذ
 الحمي كل يومين او ثلثه فاطبقت عليه عنده له الرد وان صار عنده صاحب
 فواش لا يرد من السراجية لو اراد المرفض في يد المشتري وقد كان اصل المرفض
 في يد البائع ولم يعلم المشتري بذلك له الرد ^{من} الحامية سرح له دار كان
 في القديم طريق فسدت ذلك الطريق وجعل لها طريقا آخر ثم باعها بحقوقها
 كان للمشتري الطريق الثاني دون الاول لانه ذكر الحقوق في البيع فيدخر فيه
 ما كان له طريقا وقت البيع ^{من} البرهانية سرح باع دارا وكان لها طريق
 قد سدت حاجتها قبل ذلك وجعل لها طريقا غير ذلك ثم باعها بحقوقها لا يكون
 له الطريق الاول ويكون له الطريق الثاني لان الدار اخل بذكر الحقوق ما كان
 من حقوق الدار وقت البيع ومن حقوق الدار الطريق الثاني دون الاول ^{من} النصف
 فالعبرة بسبب العيب عند البائع وان اراد عند المشتري ^{من} الهداية قال ومن غصب
 ارضا فغرس فيها ادبني قيل له اقلح البناء والغرس وروىها لقوله عليه السلام
 بسبب لعرق ظالم حق ولان ملك صاحب الارض باق فان الارض ^{تصا}
 مستهلكة والغصب لا يتحقق فيها ولا يرد للمالك من سبب فغير الشاغل ^{اشغل}

طرف غيره بطعامه ^{من} المستغنى في العلم ان هذا الذي ذكر من الحكم ما اذا
 كانت قيمة البناء اقل من قيمة الارض ^{ما} اذا كانت قيمة البناء ملكية ^{من}
 قيمة الارض ^{فلا} يباع ^{بل} للعاصب اقلع البناء وروى الارض بل ^{يضمن} ^{الحق}
 قيمة الارض ^{من} المتفق ^{بها} ^{بشرط} عاصب ارض لو بناها او عرس ^{بها} كلف
 قلعها وروى ^{بها} ^{الحبيب} ^و ليس ^{بها} ^{رب} الارض شيئا ^{فمنها} ^{لو} نقصت ^{الغرس}
 بذرا او ابناء ^{من} المضمرات ولو غصب ارضا وبني فيها وقيمة البناء اكثر
 من قيمة الارض لا سبيل للمغضوب منه على الارض ^{ويضمن} ^{العاصب}
 قيمة ارضه ^و بذلك ^{اروي} عن الجي ^{بها} ^{الذي} ^{باسب} ^{من} ^{الفصول} ^{الجمادية}
 وذكر في مختصر التذويدي ومن غصب مساحة فغرس فيها او بني ^{فقل} له
 اقلع البناء او الغرس وروى ^{ان} كانت الارض تنقص بقلع ذلك
 فلما كنت ان يضمنه قيمة البناء والغرس مقلوعا ويكون له ^{وفي} ^{فتاد}
 ظهور الدين عن الكرخي ^{ساح} غصب ارضا وبني فيها ان كانت قيمة البناء
 اكثر ^{يصير} ^{بها} ^{للكا} ^{للارض} ^{بقيمتها} ^{وذكر} في ^{الذي} ^{خيرة} ^{ومن} ^{غصب} ^{بمساحة}
 وبنى عليها لا ينقطع حق المالك وكان له ان يأخذ ^{بها} ^{وكان} ^{لها} ^{بني} ^{البر}
 البستاني يحكي عن الكرخي ^{ساح} انه ذكر في بعض كنهه تفصيلا فقال ان كانت
 قيمة المساحة اكثر من قيمة البناء فلان يأخذها ^{وان} كانت قيمة اقل من قيمة
 البناء لا يأخذ ^{المساحة} ^{قال} ^{هو} ^{المراد} ^{ما} ^{ذكر} في الكتاب ونعم ان هذا هو
 المذهب وذكر في العدة ان بعض المتأخرين افقوا بقوله الكرخي وان
 احسن ونحن نقضي بجواب الكتاب ^{بإتباع} ^{المشائخ} ^{ساح} فانهم كانوا لا يتركون

حواش الكتاب من الخلاصة اذا علمت بالبدل يرجع على بائعه بقيمة البناء وباس
كما اذا اشترى ارضا فخرس فيها بخرسا او دارا فبني فيها بناء ثم جاء مستحق و
استحقها فانه يأخذها وبمقص ويقطع الاستحسان والمشتري يرجع على بائعه بالبناء
وهو بالبناء وان شاء سلم النقص الى البائع ويرجع بقيمة مبنيا غير منقوص
ومغروسا غير مقروع وان شاء حبس لنفسه ولا يرجع بالنقصان في ظاهر
الرواية الا اذا كان بائعا فقهما من المبيعا اشترى دارا وبني فيها بناء ثم
استحق رجل الدار بالبيعة ونقص بناء المشتري فالمدكور في عامة الكتب
ان المشتري يرجع بقيمة البناء على البائع ومن الحانية رجل اشترى دارا
وقبصها وبني فيها ثم جاء رجل واستحقها فان المشتري يرجع على البائع
بالثمن ويسلم البناء الى البائع ويرجع على البائع بالثمن وبقيمة البناء
مبيعا يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري بنى بالجفت والاجر
والساج والذهب فانه يرجع لقيمة البناء على البائع يوم يسلم الى البائع
فان كان المشتري انفق في البناء عشرة آلاف درهم وسكت فيهما مائة
حتى خلق البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق الدار لم يكن المشتري ان
يرجع على البائع الا بقيمة يوم يسلم البناء الى البائع فان كان المشتري
انفق في البناء عشرة آلاف درهم ثم غلا الحص والساج ثم
استحق الدار ومثل ذلك يوم الاستحقاق لا يومئذ الا بعشرين ألفا
او اكثر فانه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم فلا ينظر الى ما كان انفق
فانه وان استحق الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق اخذ المشتري

بهدم البناء فقال المشتري ان البائع قد غرني وهو غائب قال ابر حنيفة سرح لا يلتفت
 الى قول المشتري بل يؤمر بهدم البناء وتدفع الدار الى المشتري فان حضر البائع قبل
 لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء وانما يرجع عليه اذا كان البناء قائما فليسلم
 المشتري البناء الى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقص ثم اوما اذا هدم مدلا
 له على البائع وان حضر البائع وقد هدم المشتري بعض البناء وبقي البعض
 كان للمشتري ان يأخذ البائع بقيمة ما بقي من البناء قائما ويسلمه اليه فيهدم
 البائع ما بقي ويكون النقص له وان شاء المشتري نقص كله ويكون النقص
 ولا يسلم البناء وهذا كله قول ابي حنيفة سرح وابي يوسف سرح في ظاهر الرواية
 ومحمد سرح عن ابي حنيفة سرح وهو قول الحسن سرح ان القاضي يبيع من
 يقوم البناء ثم يقول للمشتري النقص واحفظ النقص فاذا ظهرت بالبائع تسلم
 النقص اليه ويقضى للب عليه بقيمة البناء وذكر الطحاوي روح ان المشتري اذا
 نقص عنه البناء وسلم النقص الى البائع فله ان يرجع على البائع بالتمن بقيمة
 البناء متبنا وان لم يسلم النقص الى البائع لا يرجع الا بالتمن الاول وهذا اقر
 الى الفلج من المفسر من شرح الجميع ومنحوا بيع ما اصله غائب وبعضه
 معدوم تبعا لانجام والموجود اما ما اصله غائب فكا مسلم والموجود اما ما بعضه
 معدوم فكا ليردوا اليه مبيات ففك ما لا يجوز بيع المعدوم منه تبعا للموجود
 ولا بيع ما لم يظهر تبعا للظاهر وقال مالك سرح يجوز قال بعض اصحابنا
 هذا اذا باع ثمرة فلو باع الاصل بعد ما ثبت الزهر جاز من المصنف وقال
 شيخنا يفتي بجواز هذا البيع في الثمار والبنجر والخان والبطيخ وغير ذلك وهكذا

حكى عن الشيخ الامام الحلي في المحقق قال استحسن فيه لتعامل الناس ذكره
 سوع فتاوى الديار في ادا اشتري مدرا او مدرا عد فلم يثبت ان معلوم تور كمر
 ما من اربعين ثم بوردت ثمانية مائة وذكروا في عدة الفتاوى اشتري مدرا
 الفصل ويدر فلم يثبت ان ثبت كمر بوردت ثمانية مائة يوجب ما ثبت قال هكذا ذكر
 في قوائم شمس الاسلام الا ودر حدي سرح و في فوائد طهر الدم المرعي
 ادا اشتري حب الفلفل ودر عدي اربعة فلم يثبت قال بعض المتأخرين سرح
 ان مخرج سقطان العيب قال طهر الدم لا يوجب لانه استهلت المسح و
 استهلت المسح لا يوجب سقطان العيب الا اشتري سرح ودر الاستهانة عن
 سرح اشتري مدرا الحيا ودر مدرا عد فلم يثبت احاب والدي سرح ان معلوم تور
 كمر ما من سرح ودر مخرج كمر كمر يوجب كمر اربعة في تور مدرا ودر
 قلت لو الذي ما يثبت بفساده قال ما قامه البيه انه كان فاسدا
 او يفسد المأثري من الخوهر في الباب الاول رجل اشتري مدرا ودر مدرا
 ولم يثبت لا يوجب عليه مؤناب المخرج من ملقى النجا وصوره المسئلة
 قال ابو حنيفة سرح ادا ما ع رجل رجلا حط من هذه الدار بكذا لا يجوز ان يعلم
 في رواية يجوز وان لم يعلم وهو قول ابو يوسف سرح و في رواية يجوز ادا
 علم به المشتري وان لم يعلم المأثري به وهو قول محمد بن يحيى من البرصع وهذه
 المسئلة على ثلاثة اوجه في وجه يجوز وهو ما اذا وجد عليه ما يصيد وفي وجه
 لا يجوز وهو ما اذا قال بعتك بصي من دار ولم يقل من هذه الدار فانه لا يجوز
 من الدخلة وفي الثالث خلاف وهو ما اذا قال بعتك بصي من هذه الدار

من الغائية اذا باع نصيب من هذه الدار ولم يبينه اختلعت الروايات فيه
 جدا والمختار ما ذكر محمد سرح في آخر شفعة الاصل ان على قوله ربح يجوز ان كان
 البائع والمشتري يعلمان نصيب البائع كم هو وان كانا لا يعلمان لا يجوز ^{عند}
 ابي يوسف ربح يجوز وان كانا لا يعلمان نصيب البائع كذا ذكره الشيخ الامام احمد
 والطاوسي في شرحه وكذا الوفاي ثبت كذا حق هو في هذه الدار ولم يعرف
 كم هو فالجواب المختار فيه ايضا ما ذكر عن ابي يوسف ربح ^{من} النصاب ^{من} حله
 ان لا يفر بعك نصيب من هذه الدار يمكن او علم المشتري نصيبه ولم يعلم البائع
 ما بعد ان يفر البائع انه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري قال ابو حنيفة ومحمد
 ربح لا يجوز علم البائع او لا يفر ان ربح البائع المشتري من اخر بعد ما قبض صح كما في
 سائر الروايات الفاسدة ^{من} ان يكون النصاب باع ولو لوة على ان وزنها مثقاله
 ذرا وزنها مثقالا ان سلمت الزيادة للمشتري بغير شيء لان ذكر الوزن فيما يميز
 للبعيض عبارة عن الوصف في صرف الكافي ^{من} من الفصول ذكر في بيع فداوي
 لد ياربى مردى نيم درخت مشاع خريد كرد از هر ميزم راروا باشد يا في اجاب
 في والله اعلم ^{من} قيل اكر بشرط قرار خريد بموضع همچين مشاع روا بود يا في اجاب بود
 والله اعلم ^{من} وفيه ايضا بيع غارت مشاع وبيع درختان مشاع في تلك روايات
 والله اعلم ^{من} وذكر في الواقعات نخد بين شريكين وعليهما ثمر ارض بين اثنين
 فيها شراع فباع احد الشريكين نصيبه من الثمر ومن الارض والزراع
 الم لم يذكر هذا في الكتاب ويشي ان لا يجوز لان المشتري لا يجر على القطع
 ان قائم مقام البائع في النخل والتمر والارض والزراع جميعا وذكر في باب الصلح

عن الارضين من صلح الارض لو كانت دار بيت رجلين باع احدهما ما حاز
من رجل آخر لم يجز بيعه لانه لا يخلو اما ان باعه بشرط الترتك او بشرط القطع والخلع
اما الاول فلا يجوز لان به شرط مفعلة للمشتري سوى البيع فصار بمنزلة
اعارة في البيع ولا يجوز بشرط المخدم والقطع لان فيه ضررا بالتسريكت الذي
لم يبيع وكذا لو ادعى رجل على احدهما شيئا فصالحه على نصف هذا البناء او على
نصف هذا المزرعة المشتركة لا يجوز وفي اجناس الناطقي اذا اشترى نصيب
احد الشريكين من البناء دون الارض لم يجز به وذكر في المصغري بناء بيت
رجلين باع احدهما نصيبه من احسنه بغير اذن شريكه لم يجز به وفي فتاوى ائمتنا
اذا كانت الشجرة بين اثنين باع احدهما نصيبه من الاجنبى لا يجوز ولو باع
من التسريكت جاز ولو كان من ثلثة باع احدهما نصيبه من شريكه لا يجوز
وان باع منهما جاز به من الفصول والاصول الشجرة انما تستحق بالعرض والملكبة
الثالث او بالارض وسئل عن اشجار على صفة النهر لا قوام يجزي ذلك النهر
في سكة غير نافذة وبعض الاصحاب في ساحة بهذه السكة فادعى واحد
من اهل السكة ان عارسها كان دانا واى واشترى قال عليه البينة فان لم يكن
له بينة فما كان على حريم النهر فهو على جميع اهل السكة والاصل ان الشجرة
اذا لم تعرف له غارس ولا مالكة الثالثة يحكم بالارض به من انتهى
باع نصيبه من الاشجار بلا اذن شريكه بغير رضى في غير اوان القطع فسدد
الا جاز به وفيه ايضا شجرة بين قوم فباع احدهم نصيبه مشاعا والا ثمارها
حتى لا يصرفها القطع حاز الشراء والمشتري ان يقطع لانه ليس في القسم ضرر من

الطهيريّة رجل باع نصيباً له من التجرّة بغير اذن شرّيكه بغير ارض ففقد على
وجهين ان كانت الاشجار قد بلغت اوان قطعها فابيع جائز لان المشتري لا يتضرر
بالقسمة وان كانت لم تبلغ اوان قطعها فابيع فاسد لان المشتري يتضرر بالقسمة
وفيه ايضا كرم لرجل باع نخله وهو حصصم جاز لا يند باع ما لا مقلد ورا الشليم ولو كان
الكرم بين رجلين باع احدهما نصيبه لم يضر الحكم بين رجلين باع احدهما نصيبه
من نخله وهو حصصم لا يجوز لانه جاز كان له ان يطالب لشرّيكه بالقسمة وفيه
ضرر بالمشتري من الذخيرة اذا اشترط الاجل في بيع العين ففسد العقد وان
شرط الاجل في الثمن الذي فان كان الاجل معلوماً فابيع جائز وان كان مجهولاً
البيع فاسد وهذا اذا بشرط هذه الاجال في البيع اما اذا بشر البيع مطلقاً
لم ان البائع اجل المشتري في الثمن الى ان قال الاجل صحيح التاجيل رواه ابن سماعة
عن محمد بن سراج فصل في هذا الا ان الاجل اذا لم يكن بشرط في البيع لا يكون من
بيع وكان تأثير الاجل في تأخير المطالبة الى هذا الاجل وتأخير المطالبة الى هذه
الاجال صحيح كما في الكفاية واذا قال بعتك بالالف درهم الى شهر فابيع جائز ولو
الى شهرين بالالف درهم ذكر في النوادر انه لا يجوز لانه تأجيل في البيع لا في الثمن
في شمس الأئمة الحلواني سراج انه يجوز لان قصد المتعاقدين تأجيل الثمن من
نانية باع عبداً على ان يسلمه البائع الى المشتري قبل الثمن كان فاسداً ^{الخطو}
العله قال ابو يوسف سراج لان العقد يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن ^{يكن}
من موثلاً فاذا شرط ما لا يقتضيه البيع ففسد البيع وقال محمد سراج انما لا يجوز
بيع لانه يضمن اجلاً مجهولاً حتى لا يسمي الوقت الذي يسلم فيه المبيع جان ^{يعني}

العامة ولو شرط احلا مجهولا فقال المشتري ابطلت الاجل وعجز الثمن حازر ^{يحل}
 البائع على القول ^{بمن} اليابيع والجللة من هذا ان المبيع اذا هلك قبل القبض ^{يحل}
 اما ان يكون الهلاك بفعل البائع او بفعل المشتري او بفعل الاجبي او ماق
 سماوية او بفعل المبيع بان كانت جارية فقلت نفسها فان كان الهلاك ^{بفعل}
 البائع او بفعل المبيع او بافة سماوية بطل البيع في هذه المواضع كلها سواء كان
 البيع بائنا او كانت فيه خيار شرط وان كان بفعل المشتري فعليه تمعه وان
 كان البيع بائنا او كان فيه خيار للمشتري وان كان الخيار للبائع او كان البيع
 فاسدا ففعل المشتري ضمان مثله ان كان متليا و ضمان قيمته ان كان غير متليا
 وان كان بفعل الاجبي فالمشتري بالخيار ان شاء فسخ البيع وعاد المبيع الى
 ملك البائع وللبيع ان يرجع على الحائ فيضمنه قيمه ان كان غير متليا ^{مثله}
 ان كان متليا ^{من} التار حاسة والاحل المجهول ان يسبح الى الحصاد والديا ^{من}
 وكذلك اذا باعه الى وقت فذوم الجاح وكذلك اذا باعه الى وقت خروج
 العطار وكذلك اذا باعه الى صوم الصارم ^{في} وفي التجريد او فطرهم ^{من}
 العتاي المسهق وللبيع حسن المبيع للثمن ان كان غنيا بد بين المشتري او
 لا يسلم الثمن حتى لو بقي دانق له حسن كله ^{من} المانية سرجا استوى عبدا
 ولم يقبضه فامرا لبائع ان يهبه من فلان فعلم البائع ذلك ودفعه الى
 الموهوب له جازت الهبة ويصير المشتري قابضا وكذلك لو امر البائع
 ان يواخره من فلان فغير او لم يعين ففعل جاز وصار المستاجر قابضا ^{للمشتري}
 او لا تم يصير قابضا لنفسه ^{في} والاجرا الذي يأخذه البائع من المساجر يحسب ^{من}

الثمن ان كان من جنسه من البرهانية رجل اشترى عبدا بثمن معلوم
 فلم يقبضه حتى امر البائع بان يولجحه من اثمان معين او غير معين بازو
 المشتري قابضا والخلعة التي يأخذها البائع محتسب من الثمن لان الايراد صحيح لانه
 صادف ملكه والمسا جري نصب فاثبا عن المشتري في القبض ثم يصير قابضا
 العقد بمن الفصل جاء بامه وجهها اصبع زائدة ليردها على رجل فانكر الرجل ^{بها}
 منه ثم اقام المدعى البينة على شراء منه ثم قال البائع اشتريت مع برادة من كل
 عيب و اقام البينة عليه لا تقبل و اقام البينة على قضاء الدين بعد جموده
 تقبل و لو قال لم يكن بيني وبينك اخذ و لا اعطاه ثم اقام البينة على القضاء
 لا تقبل من الجواهر و لو اشترى فمسا بعد ما رآه و جربته و رضيا به ثم اطلع
 على عيب قديم فاراد رده فان صح انه كان في يد البائع فله ان يردّه و منه
 رجل اشترى بقرّة ثم ظهر ان بها عيبا فماتت في يد المشتري فله ان يرجع
 بنقصان العيب من الثمن من الثمن عشرين اشياء اذا دخلت بالمبيع في يد المشتري
 منع الرد بالعيب و يرجع بالنقصان او لها اشترى جارية فوطئها المشتري
 او تزوجها يرجع بالنقصان من الايامة ابق العبد ثم علم المشتري بوجوبها
 لا يرجع بنقصان العيب فالم يمت او يورد من الاباق لان للبائع ان
 يقول انا قبل هكذا و هذا اقوله الخ حيفة روح و كذا في الطهيري الا انه
 وضع المسئلة في الجارية من الفاتوى الجواهر رجل اشترى غلاما
 و قد سرق عند البائع و رخص المالك السرقة في يد المشتري لم يكن له ان يردّه
 لان له ريب عيب حاله بل عيب السرقة فيما مضى و السرقة لم ترسب في يدي

المشتري فلا يكره عيبا إلا يرد منه لو سرق في يد المشتري ولم يكن سارقا
 في يد البائع لم يكن له ان يردّه وقد ظهر ان السارقة في يد البائع والمشتري
 شرط حتى يمكن رده ^{بمن الغياشيد} باع حامية فطشرا على انها ذات لبن ذكرنا في
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان البيع فاسد وذكر عن الفقهاء الى جعفر سراج ان جاز
 ان هذا بمنزلة الصناعة يقال بالعارسية والى را قصار كما لو اشترى ثوبا
 على انه كاتب او جبار ونحو يجوز كذا هنا وهو الصحيح ويطلبه الفتوى ^{من الجواز}
 ولو اشترى ثوبا رية لترضع ولد فوجد في لبنها نقصا فليس له ان يردّها اذا
 لم يكن في العقد شرط اللين ولو اشترى ثوبا بشرط انها غريزة اللبن فابعد ^س
 ومنه سراج باع فطشرا على انها ذات لبن قال البيع فاسد في المشهور هكذا ذكر
 وهو الصحيح والى هذا اشرنا في الفصل الاول وذكر في النوازل اختلافا ^{لشأن}
 سراج وكان فتوى الفقهاء الى جعفر المصنف والى سراج على الجواز وكان فتوى الشيخ
 الامام محمد بن الفضل الجاسري على الفساد واختار الامام الشريف حسام الدين
 الجاسري في ابعائه قول المصنف والى ^{بمن} الينا بيع فالجمله في هذا ان يبيع ^{المكيل}
 بالمكيل من حبسه على ثلثة اوجه في وجب يجوز البيع ويشترط تساويهما في الكيل
 وفي وجه لا يجوز تساوي الكيل او لم يتساويا وفي وجه اختلفوا فيه ^{لما} الوحد
 الاول قبل بيع الحظية بالخطئة والتعير بالشعر سواء كانتا عشيقتين او حليلتين
 او احدهما عتيق والاخر جدمد ^{من} التجريد بكرة كذا قرأ خبر جردنا نحو
 بقرضه ليعمل له كذا او يبيع منه كذا او دراهم او غلظة او عكسة لبرجيا د
 صحيحا وكذا ايكراه السنجينة فانزل الجيا ومث غير شرط او اقرض مطلقا ^{لم} كنه

المسقية فلا بأس من المييط قال محمد بن سرج في كتاب الصرف ان ابا حنيفة راح
 كان يكره كل قرض جبر منقعة قال الكرخي راح هذا اذا كانت المنقعة مشروطة
 في العقد بان اقترض عليه ليوذه عليه صياحا او ما اشبه ذلك وان لم يكن
 المنقعة مشروطة في العقد فاعطاه المستقرض اجود مما عليه فلا بأس به
 من المتارخانية واذا ربح في بدل القرض ولم يكن الرجحان مشروطا في القرض فلا
 بأس به ونروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استقرض من رجل دراهم
 مائة واربعمائة من الجواهر رجل اشترى قرضا بشرط ان يأكل كل يوم خمسة
 اداء ان الشحير فلم يأكل واراد رده فلم يثبت البائع ومات الفرس لا يجب له على
 البائع شيئا من المييط في معرفة عيوبه لانه اذا ثبت سئل شمس السلام الا
 راح عن اشترى بقرة ووجد فيها قليل الاكل يقال بالفارسية ناخواران قال له الرد
 ومنه ولو وجد ما بطي الدهاب يقال بالفارسية كابل فليس له الرد الا
 اشترى بها بشرط ان فيها شيء من الدواب من مدخل الكرخي قال وبيع ثلث بيع صحيح
 بيع فاسد وبيع باطلا فبيع الباطل يبيع فيما لا يجوز ملكه البتة مثل الميتة و
 الدماء ونحوها لان هذا البيع انما لا يجوز بيعه فيه فوجب ان يكون
 باطلا كالصلوة بنسب طهارة ولا ان هذا مما لا يملك بها العتيد خلعت
 كان باطلا كبيع الخمر والبيع الفاسد يقع فيما يجوز ملكه لوجه البيع فيه لانه لا يجوز بيعه
 في غير فوجبه ان يكون فاسدا كالصلوة في حال طلوع الشمس وحال غروبها وبيع صحيح
 من الفضة يبكر شيئا يؤدي الى المنارة عتد بنفسك البيع كيهالة المبيع او المنزلة
 ثم المبرور شرعا فاسدا يكون مضمونا بالمتل ان كان متليا والابا لقيمة ولا يكون مضمونا

بالنسبة من التحفة البيوع الفاسدة انواع منها ان يكون ابيع مجهولا او
 التمس مجهولا جهالة فوجبت الممانعة لمن التجر يد تم بيع الفاسد منعده سدا
 خلافا للشافعي مراح والمالك موقوف على التيقن وعند الشافعي مراح لا ينعقد
 من القاي الخانية المفسد للبيع انواع وهذا الباب مشتمل على فصول العسل
 الاول في فساد البيع بمجهالة احد اليك لين وفيما يجمع بين الموحود والمعدوم
 والمجمع بين المال وغير المال رجل قال لغيره بعث منك جميع مالي في هذه الدار
 من الرقيق والدواب والياب والمشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لان
 المسيح مجهول ولو جاز هذا الجار اذ ابيع مالي هذه المدينة او في هذه القرية
 ولو جاز ذلك الجار اذ ابيع مالي الدنيا ولو قالت بعث منك جميع مالي في
 البيت هكذا وان لم يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت يسيرة وفيما
 تقدم من ابدار وغيرها كثيرة واد اجاز في البيت يجوز في الصندوق والحوالي
 من الفية باب في البيع يجمع فيه بين ما يصح العقد وبين ما لا يصح استتري عشر
 بضات فوجد احد فيها مدرة لا قيمة لها وعشر بطيخات واحد فيها ماسدة
 لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه استتري مالا وغير ماله من شرح المجمع قاله ^{حيفة} ^{حيفة} ^{حيفة}
 مراح او اسلم عشرة دراهم عينا وعشرة دراهم دينا في ذمة المسلم اليه في كونه
 ولم يبيع فسط كل واحد منهما من المسلم فيه فسد المسلم في الكل وقال لا يصح في
 الغيب بخصته من شرح الطحاوي والمقبوض ما يبيع الفاسد يا موبأ نعممك
 مضمون عليه بالقيمة او بالمثل عمدا وعند الشافعي مراح غير مملوك وعند
 البيع على صريين بيع حائر وبيع باطلا وقال متاعا مراح من العراق ام

مملوك الصراف غير مملوك العرف وهذا غير صحيح لان محمد ارجح نص في كتاب
 الشئنا رأت وقال اذا ادعى عليه هذا فهو خصم فيه لانه يملك الرقبة ويدل
 عليه شواهد الاصول وهو ان المشتري اذا اعتق ثبت الولاء منه دون البايع
 عليه قيمته للبايع ولو لم يكن مالكا للرقبة لما ثبت الولاء منه ولو باعه المشتري
 فالتمس له وعليه القيمة لبايعه ولو كان نصر فببسيط البايع لكان يرتفع عنه
 الثمن والضمان بالتمس للبايع ولو كانت المشتري دارا فبيعت دار بجنبها
 تثبت الشفعة للمشتري دون البايع من الخلاصة رجل اشترى عبد يوسف صفحة
 واحدة فاذا احدثها حرا البيع في العبد فاسد سمي ثمن كل واحد منهما اولاد
 عندها ان لم يسم فاسد وان سمي جاز في القن من السراجية باع جارية
 ولدت لاقبل من ستة اشهر من يوم باع فهو ابن للبايع وامه ام ولد له ويصح
 بيعه وان جاء متبرا اكثر من ستة اشهر لم يكن ابنا له الا بمصدق المشتري
 وبه دخل دارا با ما ن فباع الولد لا يجوز ولو اشترى عبدا مسلما او مسيحيا
 جبر على البيع من العاقبة وعن ابن سلمة اذا ادعى خسيس على ملك يبع
 او على ملكه نكاحا ومثله لا يساوم مثله لم يسمع لانه يدعي محالا من حيث العادة
 كماله من الوقاية وعداواة المحيب وسركوبه في حاجته رضا و لو سركب
 وسقيه او شراء غله ولا يد منه فلا يبر من حاشية الكفر اما اذا كان يجهل بدينه
 بون رضا من الكافي وعرضه على البيع وبسه وسركوبه لحاجته وسكناه ومداواة
 رضائه بالحب والاصل ان المشتري اذا تصرف في المبيع بعد ما علم بالعيب تصرف
 ملك بطل حقه في الرد لانه دليل الرضا بالعيب من المجهل ان غير المشتري البايع

فله ان يتردد وكذا ان عثر البائع المشتري له ان يرد البايع للمشتري قصده
 كذا ما شتره ثم ظهر انها اقل له الرد وان لم يقبل ذلك فلا بد من ائتمن صدر الاسلام
 والد رنجوي والد سفل فولي ولو لم يغيره ابايع لكن غرضه الدلالة فله الرد
 الد رنجوي والقاضي الجلال البخاري اشترى فيلق الا بريس خارج البلد ممن
 عالما بسعر البلد يغبت فاحش فللبائع ان يرجع على المشتري بالفيلق ثم
 مثله في حق المشتري من الجواهر ولو اشترى بقره بشرط انها حامل فاذ لم تكن
 فانه يرد لها نفس البيع ولو لم يشترط فوجدها حامل لا يرد بمخلاف الجارية لا
 الحمل في البهائم زيادة وفي الجارية عيب من الكافي لو اشترى رجل من آخر
 اصة وطعت المشتري فيها بعيب فوكل المشتري رجلا بالخصومة مع البايع وغاب
 فقال البايع ان المشتري رضى بالعيب والقاضي لا يقضي بالرد حتى يحضر المشتري
 فيخلصه من الخائفة رجل ياع عقارا ثم ادعى انه باع ما هو وقف اختلف الشايع
 مراح به والصحيح انه لا يسمع بمخلاف ما لو اشترى عبد اثم ادعى انه حر حيث تسمع
 دعوى المشتري لان الرقبة لا يزيل الملك فلا يخرج من ان يكون محلا للبيع
 اما الخليلي مجمل للبيع وثمانه لا يملك وكاف المشتري مدعيه على البايع
 من الجواهر رجل ياع عقارا وكتب اوصت وذكر فيه انه باع بكذا وسلم الثمن
 وسلم البيع ثم انكر قبض الثمن لا يستحق القاضي المشتري كنه ثمن برتو باقوت
 ودرز مه تو نانه سب عند ابي حنيفة ومحمد راج وعند ابي يوسف راج في غير
 رواية المشهور ان الحاكم ان يستخلفه فقد حكاه القاضي صدر الاسلام في
 الكافي من السارخانية قال القدر مري في كتابه كل ما يوجب نقضا في الثمن

وفي المغنا في ادا القصة في عادة التجار فهو عيب - وذكر شيخ الاسلام خواهر
مرح ان ما يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان فهو عيب
وما لا يوجب نقصانا في الثمن من حيث المشاهدة والعيان ولكن يوجب
نقصانا في منافع العين فهو عيب وما لا يوجب نقصانا في العين ولا في منافع
العين الا ان يعتبر فيه عرف الناس ان عدوه عيبا كالجيب وما لا فلاح من ^{نسيبة} ^{الحاجة}
اشترى جارية من رجلين فوجد بها عيبا فقال ارد على فلان ولا ارد على
فلان فلذلك له في قوله ابي حنيفة وابي يوسف مرجح وكذا في النصاب -
التامر حائنة والثانية اذا باع المشتري من آخر وقبضه او لم يقبضه ثم تعابلا
واطلع على عيب كان عند البائع الاول فانراد ان يردده عليه بالعيب ليس له
ذلك لان بيع في حق الثالث ^{بها} او منه رجل اشترى من رجل جارية وقبضها ثم باعها
من غيره وقبضها الثاني ثم ان المشتري الاول اشتراها من الثاني وقبضها
ثم وجد بها عيبا كان عند البائع الاول فان المشتري الاول لا يرد على البائع
ولا على المشتري - ^{بها} من المحيط وان كان الكفيل حاضرا في مجلس العقد وابي
ان يقبل الكفالة او لم ياب ولكن لم يقبل حتى افترقا واحدا في عمل اخر ^{ليبع} فابى
فاسد استحسانا قبل بعد ذلك او لم يقبل وشرط الحوالة في هذا الباب نظير شرط
يريد اذ وقع البيع بشرط ان يحيل المشتري على غريم البائع فالحق فاسد قياسا ^{استحسانا}
من المشتري بشرط ان يعطيه ^{فسد} ههنا معينا بالثمن او كفلا او حالا وهو حاضر وحضر وقيل
قياسا وبه قال من فرح استحسانا لا وان لم يعين او لا يقبل ففسد - من الثانية
ولو باع على ان يعطيه بالثمن كفلا فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفله حين علم

ولم يكمل كانت فاسد وان كان الكفيل حاضرا في المجلس وكان عابئا عن المجلس
 وحصر قبل الاتفاق وكمل حازا استحسانا ^٢ من الذخيرة وشرط الحوالة في هذا
 الباب نظير شرط الكفالة ويوجد اذ وقع البيع بشرط ان يحيل المستري على عزم
 من غرمائه المائع فالعقد فاسد فيا ساد ^٣ استحسانا من الغياثة باع عبد الله
 مدين للمستري على فلان وهو الف ورضي به فلان فهو جائز والمال للمائع
 على الذي عليه الدين للمستري من تحفة الفقهاء ولو شرط المشتري في
 ابيع على ان يحيل المائع على عزم من غرمائه بالتمن فابيع فاسد لان شرط
 الصمان والحوالة تمت بمنزلة اشتراط الحوالة في الثمن لكونه توكيلا في التمن
 وقوة اياه وشرط الصمان هنا ليس بصفة التمن بل هو شرط فيه منفعة العاقل
 والعقد لا يقتضيه ولا يلزمه ولا حد ففيه منفعة من النافع ولكل واحد من
 المتعاقدين فستند في سلب الفساد من ان هذا يبطل عندنا لكل واحد من
 المتعاقدين ففيه قبل القبض وبعده بلا ورضا الآخر كانت يحصر مده ^٤ ورد
 عن محمد راج اذا كان الشرط فيه نفع احد فهما كالاجل المجهول ونحوه يفسخ ^٥
 ولا يفسخ بفسخ صاحبه من تحفة الفقهاء تم ان كان الكفيل والمحال عليه غائبا ^٦
 عن المجلس فلم يحضر حتى اتموا العقد ان فلا يبيح البيع الا بايجاب مبتدأ
 تمام العقد يقف على قبول الكفيل والمحال عليه فيقول كان القبول لم يوجد من
 المستري ولو حضر في المجلس وقبلا جاز كما قلنا عند العقد لان المجلس له
 حكم ساعة واحدة من الفتاوى الحسامية اشترى عبد ا على ان يعطيه البائع
 كسلا عما ادركه من ذلك فان كان الكفيل معينا حاضرا في المجلس وكان غائبا

ضرب قبل ان يتفرقا وقبل جاز استحسانا منهم بالخبرة قال محمد سرح وكل شيء
 ال او يوزن نحو الخنطة والشعير والسمسم والتمر والزبيب جاز استقراره
 لا يجوز الاجل في القرض ولو فعل كان حالا سواء اجل بعد القرض او اقرض
 رجلا وهذا قول علمائنا سرح وقال مالك وابن ابي ليلى يصح التأجيل
 من الهدايا ولو اجله في القرض فالاجل باطل من الفصول العمادي ثم
 لفضولي اذا باع ماله الغير لا يخلوا ما ان باع بثمن عين او دين فان باعه بثمن
 من كالدراهم والمداينير والفلس والكيل والوزن في موصوف بغير عينه
 بشرط لصحة الاجارة قيام اربعة البائع والمشتري والمالك والبيع ولا يشترط
 قيام الثمن في يد البائع فان هلك واحد من الاربعة لا تصح الاجارة فان اجار
 حاله قيام الاربعة جاز فتكون الاجارة الاخيرة بمنزلة الوكالة السابقة ويكون
 البائع كالوكيل للمجير ومنه الفضولي اذا باع ماله غيره وصاحب المالك حاضر ولم يقل
 شيئا لم يكن سكوتة اجارة من البرهانية سرح اشترى جارية هندية فاذا هي لانقر
 الهندية ولا تكلم بها ينظر ان عدّه اهلا البصر عيبا فله الرد لوجود العيب وان
 لم يعدّه لا لانعدام حد العيب بخلاف ما اذا اشترى جارية تركية وهي لا تعرف
 التركية حيث له الرد لان ذلك عيب عند اهلا البصيرة لا محالة من النقص
 سرح اشترى جارية تركية وهي لا تحسن التركية فهو عيب وكذا لك الهندية
 اذا لم تعرف الهندي الا انه قال في الهندية ان عدّه التبا عيبا فهو عيب قال
 القاضى الامام سرح الجواب مستقيم في الحليب ابا في المولد لا يكون عيبا في

اشتريته فضاخ في يده لم يلزمه شيء ^{وَأَقَالَ} قَالَ إِنْ رَضِيَتْهُ اشْتَرَيْتَهُ بَعْثَةً
 دِرْهَمٍ كَانَتْ ضَامِنًا لَكَ الْمَقْبُوضَ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ مَقْضُومًا بِالْقِيَّةِ
 إِذَا بَيَّعَ الثَّمَنُ فِيهِ وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَمْ يَبَيِّعْهُ وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي بَيَّعَ وَبِالْأَخْذِ
 الْمَقْبُودِ الْبُؤَالِيَّةِ رَحِمَ اللَّهُ مِنَ الصَّغَرَى الْمَقْبُوضَ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ
 مَقْضُومًا إِذَا كَانَتْ الثَّمَنُ مَسْتَوًى بَعْضُهُ عَلَى الْغَيْبِ الْبُؤَالِيَّةِ رَحِمَ اللَّهُ فِي سِدْرِ الْعِيُونِ
 مَا هُوَ دَكْرٌ وَقَالَ إِذَا قَالَ إِذَا هَبْ بِهَذَا التَّوْبُ فَإِنْ رَضِيَتْهُ اشْتَرَيْتَهُ فَهَلْكَ
 لَا يَضْمَنُ لَوْ قَالَ إِنْ رَضِيَتْهُ اشْتَرَيْتَهُ بَعْثَةً فَذَهَبَ بِهِ فَهَلْكَ ضَمِنَ قِيَمَتَهُ
 وَعَلَيْهِ الْعَوْدُ عَلَى مَنْ لَمْ يَأْخُذْ فِي قَبْلِهَا ابْنُ الْفَضْلِ رَحِمَ اللَّهُ وَسُئِلَ عَنِ الْوَكِيلِ
 مَا لَشَرَاءٍ إِذَا أَخَذَ السَّلْعَةَ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ وَإِذَا هَا الْمُوَكَّلُ فَلَمْ يَرْضَ بِهِ فَهَلْكَ
 عِنْدَ الْوَكِيلِ قَالَ يَضْمَنُ الْوَكِيلُ قِيَمَتَهَا وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا إِذَا أَحْرَقَ مَا أَخَذَ
 عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ فَقِيلَ لَهُ الْأَمْرُ بِالْشَيْءِ لَا يَنْصَحُ الْآخِذَ عَلَى وَجْهِ الشَّرَاءِ قَالَ لَا
 وَهَذَا فِي الْجَمَاعِ الْأَصْغَرِ قَالَ أَبُو نُصْرَةَ كَانَتْ مَحَلٌّ مِنْ سَلْمَةِ رَحِمَ اللَّهُ يَقُولُ إِذَا سَأَلَ
 الرَّجُلُ شَيْئًا مِنْ وَاحِدٍ وَاتَّفَقَا عَلَى ثَمَنٍ ثُمَّ قَالَ الْبَائِعُ هَذِهِ هِيَ هَذِهِ أَوْ إِذَا هَبْ
 يُوجِبُ الْبَيْعَ مِنَ الْقَنِيَّةِ وَيَشْتَرِطُ لِحُجُوزِ بَيْعِ الْعِمَارَةِ فِي الْحَانُوتِ وَالْإِخْتِصَافِ
 فِي الْأَرْضِ لَمْ يَلْحَقْهَا ضَرْبُ الْقَطْعِ فِي أَمْلَاقِ الْبَاعِعِ مِنْ الْإِيضَاحِ قَالَ وَذَكَرَ
 مُحَمَّدُ رَحِمَ اللَّهُ فِي الشَّفْعَةِ فِي بَيْعِ رَجُلَيْنِ وَالْأَرْضَ لِعَبْرَتَيْنِ قَبْلَ بَيْعِ أَحَدِهِمَا نَصِيبَهُ
 مِنَ الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ شَرِكَةٍ لَمْ يَجْزِ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي إِذَا أَبْتَا وَمَا سَلَعَتْ
 وَاتَّفَقَا عَلَى ثَمَنٍ دَفَعَ الْبَائِعُ السَّلْعَةَ إِلَى الْمُشْتَرِي وَتَفَرَّقَا وَلَمْ يَخْبُرْ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ
 مَعًا هَكَذَا دَكْرٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَمَنْ لَوْ قَضَى شَيْئًا عَلَى وَجْهِ السَّوْمِ فَقَالَ الْبَائِعُ هَذِهِ هَذِهِ

فلا ضمان عليك يعني من المتأخر خافيه وان كان الشرط شرطاً لم يعرف
 ورود الشرع لجواز صورة وهو ليس بمتعارف ان كان لاحد المتعاقدين
 فيه منفعة او كان للمعقود عليه منفعة والمعقود عليه ان يستحق حقاً على الغيب
 فالعقد فاسد من العيب بيع مسيل الماء بحق المرور باطل ابتداءً و
 وجائز تبعاً ثم المقبوض شراء فاسد الا يكون مضموناً بالمثل ان كان مثلياً
 والا بالقيمة ولا يكون مضموناً بالثمن من التارخانية ولو قال ان برضيته
 اخذته بعشمة فضايع فهو ضامن قيمته وفي النصاب وعليه الفتوى بدمه
 وهذا ابتداءً على ان المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضموناً بقيمته اذا كان
 الثمن المسمى من ادب القاضي للخصاف وان كان العيب غير ظاهر وانما
 يعرفه الاطباء بخروج الكبد والطحال فالقاضي يرى الاطباء والواحد في هذا
 الباب يكفي فيقبل قوله في حق توجه الخصومة واليمين على البائع لا في حق الرد
 لان قول الواحد لا يكفي للرد اما اذا كانت اثنتين عدلين سيما في هذا في آخر
 الباب فان قال المشتري للقاضي قبل ان يسأل عن الطبيب سأل البائع عند
 فانه يعلم ان به علة العيب في هذه الحالة فيسبغ للقاضي ان يسأل البائع عن
 ذلك هل هذا العيب الذي ذكر المشتري لعلة العيب في هذه الحالة فان قال
 لا يسأل المشتري من القاضي ان يحلف بالله ما تعلم ان به هذا العيب لسة
 فيه خلاف على ما تبين فان قال نعم ثبت العيب ثم يسأل القاضي هل بعته
 اياه وهذا العيب به ان قال نعم فالقاضي يرد عليه وان قال لا انما هو عيب
 عند المشتري فالقول قوله لكن مع يمينه بالله لقد بعته وسلمته اليه وما اخذنا

العيب به من القيمة لو كانت وحدها لغيره شد فهو عيب وعن محمد سرح ذلك
 في الجرد يـ اللاتي يتخذن أمهات الاولاد وفي غيرهن يعتبر عادة النحاسين
 من الفصول والا قاله قبح بالتعاطي كذا ذكره شيخ الاسلام علاء الدين سرح في زيارته
 وفي فتاوى أهل سمرقند اذا قال المشتري للبائع انه قام عليّ بتمن غالي فرد البائع الثمن
 عليه وقبضه المشتري لا يستحق البائع لان الاقاله بمنزلة البيع والبيع لا يستعمل الا
 بالايجاب والقول اذا كانت بالقول وان كانت بالفعل وهو التعاطي لا بد من تسليم
 والقبض من جانبين وكذا الاقاله وهذه المسئلة دليل على ان البيع بالتعاطي لا
 يقبض الثمن كذا ذكر صاحب المحيط من الغاشية في الشهاب الاعتبار في الكيل
 والورن في المخصوصات بالنسب وان تركت الناس المعاملة حتى لو باع مائة حبة
 بمائة من قيل لا يجوز لانه مجسمة به وقيل يجوز وعليه الفتوى للعموم البلوى به
 من الايضاح قال ابو حنيفة سرح اذا باع مائة درهم ودينار باللف وسرح فهو جائز
 لما بني انه امكن تصحبه بمائة بالمائة والباقي بائنا الدنيار وسرحي عن محمد سرح
 انه اذا باع الدراهم بالدراهم وفي احدهما فضل من حيث الوزن وفي الجانب الذي
 لا فضل فيه ملوس قال ما ز في الحكم ولكن اكوهه وقال ابو حنيفة سرح لا بأس به لانه
 امكن التصحيح ما لا يجعل الخسر والزيادة يا زاء الفلوس وانما كره محمد سرح ذلك
 لانه اذا جار على هذا الوجه الف الناسب الفاصل فاستعملوه فيما لا يجوز به من القياس
 اكر ذلك دال على رد وتم البيع وتماصا تم استحقاق البيع من يد المشتري ان كانت الدال
 هو الذي ما سرح البيع وتلعب بلعظم فالرجوع عليه والا فعلى البائع ان يثبت الجواهر
 العمد سرح ان كانت ميتة لا يجوز وان كانت مذبوحة او مذبوحة لا يجوز من
 الفصول

وكانت الدارين اثنتين قباع احد هاتين معا من رجل لا يجوز وذكر في
 راج الاصل قال الفقيه ابو جعفر راج رأيت في الامالي دارين رجلين باع
 احد هاتين معا معا جاز في نصفه عند ابي يوسف راج من التهاديب
 وزوال ان ابق عبد لث فانما من فهو باطل من الفقيه قال الدائن للمديون
 بعد المطالبة اذهب واعطني كل شهر عشرة فليس بتاجيل لان امر بالاعطاء
 من الحاشية رجل عليه الف درهم من ثمن بيع طالبه الطالب فقال ليس
 عندي شيئا فقال الطالب اذهب واعطني كل شهر عشرة لم يكن ذلك ^{جلا}
 وكانت له ان يأخذه بجميع المال في الحال من الكبرياء رجل له على اخر دين
 من ثمن بيع وطالبه فقال ليس عندي فتنازعا فقال الطالب اذهب و^{اعطني}
 كل شهر عشرة فله ان يأخذه بجميع الدين في الحال لان هذا ليس بتاجيل
 من الفقيه الحيلة في لزوم الاجل في القرض ان يحل المستقرض صاحبا ^{الماله}
 على رجل الى سنة او سنتين فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك ^{وقت}
 ولا سبيل للمقرض ولا لورثته عليه فان مات المحتال عليه يحل ويؤخذ من
 تركته من المحيط وفي المشتق ابراهيم عن محمد راج رجل قال لا خرا قرضي ^{الها}
 على ان اعيرك ارضي تزرعها ما دامت الدارهم في يدي فزرع المقرض
 لا يصدق بشيء واكره له هذا ^{الهم} من القدر ورجي ومن اشترى مكيلا مكايلا
 او موزونا موازنة فاكاله واتزونه ثم باعه مكايلا او موازنة لم يحجر لهذا ^{المشتري}
 ان يبيعه ولا ان يأكله حتى يبيد الكيل والوزن من حاشية القدر ورجي
 ولا يعتبر بكيل البائع قبل البيع وان كان بمحضرة المشتري ولا يكيله بعد البيع

لعبد المشتري ولو كاله النافع بعد البيع محصره المشتري فقد حل لا يكتفى
والصحيح انه يكتفى به من كشف الغواصير فان المولى اذا ابنى الاتفاق
على الرقوب محصر على السع دفعا للنظم عن المملوك وكذا في الذخيرة
من الحاوي وسئل ابو بكر راج عن يمد بيع عبده من باسقة قال اكره
ان يبيعه ممن يعلم يعصى الاله به من الرهانة رجل له عبدا مرود
يريد ان يبيعه من فاسق يعلم انه يعصى الله تعالى به غالبا يكره هذا البيع
لان اعادة على المعصية به من الخلاصة لو كان الرجل يسبي في حق
عبده فرفع الى القاضي وشهد حيرانه قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذبح بالضرب والجس من الظهيرة
عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر بانه يحسن صحته عر لا متطعنا
من نصاب الفقه عبد يطلب البيع من مولاه وهو مقر انه يحسن صحته
يعز لان متعت ولو كان على قلب هذا بان كان الرجل يسبي في حق
عبده فرفع الى القاضي وشهد حيرانه قال محمد راج لا يجبر على بيعه لكن
ينهى المولى عن ذلك فان عاد اذبح بالضرب والجس والله اعلم
كتاب الكفالة

من المصنوع اذ اكله رجل عن رجل ثمن بيع ثم ان الكفيل اقام البينة على نساء
البيع لا تقبل وكذا الوصم المهر تم اقام البينة على فساد النكاح ولو اقام البينة
على ابقاء الاصيل او على ابرائه تقبل لان اقدامه على الترام المالا اقرار منه لصحة
وجوب المالا فلا نسمع منه دعوى الفساد بعد ذلك ونقتل البينة على الايقاع

والإبراء لانه تقرير لوجود السابق - إذا ادعى المال بسبب الكفالة لابد من بيان
المال انه باي سبب لينظر انه هل يصح الكفالة به ام لا فان الكفالة بنفقة المرأة
إذا لم يذكر مدة معلومة لا تصح إلا ان يقول ما عشت او ما دمت في تكاثره
من التبرعانية إذا كان عليه الف وقد كفل لطلبه بنفسه انسان فصالحه ^{تسبب} على
دينار على ان أبرأه من الكفالة بالنفس لا يجوز ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس ^{من}
المبيط قال محمد راج في الأصل الكفيل بالنفس إذا قضى الدين الذي على المكفول ^{عليه} فإنه
ان يبرأه عن الكفالة بالنفس ففعل جاز القضاء وجازت البراءة - ^{من} من السراجية ^{الكفيل}
بالنفس انه أصح لم يصح في رواية أبي سليمان وفي رواية أبي حفص يصح وعليه
الفتوى لم يوافق له عتي ولم يقل على أي ضامن لا يرجع المأمور عليه ^{بشيء} بخلاف
قوله اقترضه عتي أو اعطه عتي حيث يرجح وان لم يقل على أي ضامن ^{من} من ضمان
القضاء وفي فمأوى سهر قند ان من قال لغيره الدين الذي لك على فلان أما إذا
أيت أو أنا سلمه أيت أو أنا اقضيه لا يصير كفيلًا ما لم يتكلم بافظيدل على الالتزام
نحو قوله علي أي كفلت أو ضمننت وكأنه الصدور الامام المستاذ الأئمة
ظهير الدين راج يقول إذا أتى بهذه الالفاظ فجزا لا يكون كفالة وإذا أتى
بها معلقًا بان قال ان لم يرد فلان مالك عليه فانا أو دعي يصير كفيلًا
والأصل في الكفالة انه يجوز تعليقها بشروط متعارف ولا يجوز تعليقها
بشروط غير متعارف لان الكفالة تشبه النذر من حيث انه التزام ^{بشيء}
المعاوضة من حيث ان الكفيل يملك ما في ذمة الاصيل عوضا
عما يؤدرك إذا كفل بامر الاصيل من حيث انه يشبه النذر راجع لتعليقها

ان يدسم فهذا وعد لا كفالة وبعض مشائخنا راج قالوا في قوله ان يجز تراب فلان
 من جواب كويم انه كفالة بحكم العرف وكاتب ظهير الدين يفتي انه لا يكون
 كفالة له وكاتب ركن الاسلام علي السطحي راج يقول اذا قاله اكرم فلان
 حاضر نتوانم كرد جواب اين مال بر من ان هذا لا يكون كفالة له من اذ قال
 ولو قال ان يجز تراب فلان سب من جواب كويم ان هذا كفالة وبعض مشائخنا
 راج قالوا في قوله ان يجز تراب فلان سب من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم
 العرف وكاتب ظهير الدين راج يفتي انه لا يكون كفالة وكذلك كان يفتي
 في قوله جواب مال تو بكويم انه لا يكون كفالة وكاتب ركن الاسلام علي السطحي
 راج يقول اذا قال اكرم فلان را حاضر نتوانم كرد جواب ان مال بر من ان هذا لا يكون
 كفالة له من الكافي واخذ الكيف بعد اقامة البينة فياسب واستحسن وقبل اقامتها
 يبرو الد عوى استحسن عندنا ومنه ويجب ان يكون الكفيل ثقة معروف
 الدار حتى حصل فائدة الكفيل وهو الاستيقاق من الكفر وطالب الكفيل
 المديون ولو طالب احد هما له ان يطالب الآخر من التجرير والمكفول له
 ان يبايعهما او ايهما شاء وايضا ادعى بريانه من جامع الفتاوى للقاضي ان
 يجبر الاصيل والكفيل اذا طالب المالك قال نعم من المنافع المكفول له بالحيار ان شاء
 طالب الاصيل وان شاء طالب كفيله لان الكفالة ضم احدي الذمتين الى
 الاخرى في حق توجه المطالبة نحوه فلا يوجب براءة الاصيل فاذا كان الدين
 تابعا في ذمة كل واحد منهما كان له ولاية مطلبة كل واحد منهما فاذا اختار
 مطالبة احدهما لا يتطرد ولاية مطالبة الاخرى منه وان تكفل بنفسه على

لم يوافق به في وقت كذا فهو ضامن لما عليه وهو الف فلم يحضره في الوقت
 لزم ضمان الماد ولم يبرأ من الكفالة بالنفس لأنه كثر بالنفس وضمن الماد
 بشرط عدم الموافقة به وهو الضمان لقوله تعالى وَلَمْ يَأْتِ بِحَلٍّ بَعْضُهُمْ أَوْفَى
 زَعِيمٍ فَأَدَّى الْمُيَافِ بِرَفْعِهِ تَحْقِيقُ شَهْرَ ضَمَانِ الْمَالِ فَلَزِمَهُ الْمَالُ فَإِذَا أَدَّى الْمَالُ
 بَرَأَ مِنْ أَحَدِ الضَّامِنِينَ وَلَمْ يَبْرَأْ مِنَ الْآخَرِ لِحُجُوزِ أَنْ يَدْعُوهُ عَلَيْهِ رَبُّهَا أَخْرَجَهُ
 احْتِضَارُهُ مِنْ صَنَوَاتِ الْقَضَاءِ إِذَا قَالَ أَشْنَأُ فَلَانِ بَرَسَ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ
 سَرَحَ يَصِيرُ كَهَيْلَا وَهَكَذَا ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي تَرْجُومِهِ وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْوَلِيدِ سَرَحَ
 لَا يَصِيرُ كَهَيْلَا وَبِهِ اخْتِلَافُ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ سَرَحَ وَلَوْ قَالَ فَلَانِ أَشْنَأُ لَا يَكُونُ
 كَهَيْلَا ذَكَرَهُ صَدْرُ الْإِسْلَامِ فِي تَرْجُومِهِ وَقَالَ الْقَاضِي فَخْرُ الدِّينِ سَرَحَ قَوْلُهُ
 أَشْنَأُ وَأَشْنَأُ مِنْ سَهْتٍ كَمَا لَفَ بِالنَّفْسِ عَرَفَا وَيُرْفَعُ بِهَذَا مِنَ التَّهْدِيبِ
 وَفِي بَلَدِ الْوُفَا فِي الْبَيَاعَاتِ أَشْنَأُهُ فَقَالَ الْآخَرُ أَشْنَأُ ضَامِنٌ
 لِنَفْسِهِ مِنْ صَنَوَاتِ الْقَضَاءِ أَنَّ الرِّهْنَ وَالْكَفَالََةَ جَائِزَانِ فِي الْخَوَاجِ لَا
 دِينَ يَطْلُبُ بِهِ كَسَائِرُ الدِّيُونِ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَحِيطِ وَلَوْ قَالَ مَا أَقْرَأْتُكَ فَلَانِ مِنْ شَيْءٍ
 فَهَوَّلْتُ عَلَيَّ فَأَقْرَأْتُكَ فَلَانِ مَشْبُوءٌ وَكُلُّ الْكفَالَةِ ذَلِكَ لَزِمَهُمْ وَلَوْ قَالَ مَا أَقْرَأْتُكَ
 بِرِسْتِي فَهَوَّلْتُ فَقَامَتْ عَلَيْهِ مَبْهَةٌ أَنَّهُ قَدْ كَانَتْ أَقْرَأَتْهُ قَبْلَ الْكَفَالَةِ بِالْف
 وَهَمْ قَائِدٌ لَا يَلْزَمُ الْكفَالَةَ مِنَ السَّرَاحَةِ وَلَوْ قَالَ أَتَجِبُ تَرَابِ فَلَانِ يَا بَدْرُ مِنْ جَوَابِ
 كَوَيْمٍ صَارَ كَهَيْلَا كَذَلِكَ الْمَوْقَالَ جَوَابُ أَيْ مِنْ جَوَابِ مَنْ صَنَوَاتِ الْقَضَاءِ وَلَوْ قَالَ
 أَتَجِبُ تَرَابِ فَلَانِ سَهْتٍ مِنْ جَوَابِ كَوَيْمٍ هَذَا الْكفَالَةَ بِالْعَرَفِ عِنْدَ بَعْضِ مُسْتَأْجِنَا
 وَكَانَ الصَّدْرُ الْأَمَامُ أَسَازِ الْأَئِمَّةِ ظَهْرُ الدِّينِ سَرَحَ يُعْنِي بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كَهَيْلَا

الله اکبر

جلد دوم

نسخه فتاویٰ حمادیه در علم فقہ

من مؤلفات مولانا ابوالفتح رکن ابن جسام الناکوری

سقى الله شراهما وجعل الجنة مثواهما

از کتاب الکفالة تا آخر کتاب

در شهر شوال سنه ۱۲۴۱ هجری قدسی مطابق ماه محرم

سنه ۱۸۲۶ عیسوی بمقاله کتب متعدده تصحیح^{فیه}

بأهتمام مولوي غلام محمد وم بمطبع اسپکت

لیتھوگرافت کنبی بقالب طبع در آمد

فقط

فهرست جلد دوم فتاوه حمادید در علم فقه انزکی بحواله کتاب ^{بعض}

کتاب الحواله ۴۱۳

کتاب القضاء ۴۱۸

کتاب الشهادات ۴۵۸

کتاب الوكالة ۵۱۷

کتاب المدعى ۵۳۳

کتاب الاقرار ۶۶۲

کتاب الصلح ۶۷۵

کتاب المضاربة ۶۸۸

کتاب الوديعة ۶۹۲

کتاب العارية ۷۰۱

کتاب الهبة ۷۰۲

کتاب الاجارة ۷۱۷

کتاب الاكراه ۷۳۸

کتاب الحجر والمأزون ۷۴۳

کتاب الغصب ۷۴۸

کتاب الشفعة ۷۵۷

کتاب القسمة ۷۶۱

کتاب المزارعة ۷۷۱

کتاب الصيد والذبايح ۷۷۳

- كتا الامتعة ٨٠ ٤
- كتا الأشخاص^{١٢} ٤١٢
- كتا اجزاء الموت^{والعبد} ١٢٩
- كتا الرضعة ١٢٨
- كتا الجباب ١٢٤
- كتا الوصايا ١٢١
- كتا الفرائض ١٠٥

من الصبر ولوقال انجبر رار فلا سب من جواب كويم فهو كذا لذي جاك الم عرف
من التار حاشية ولوقال انجبر رار فلا سب من جواب كويم فهو كذا لذي جاك الم عرف
لا يؤذي الا ان يكون عنده وديعة للامرأ عليه دين فليس له ان يمتنع
كذا عن ابي يوسف راجح من شرح المجمع راجل قال لرجل آخر ليس بمحال له
ولا هو في عياله اقصر فلانا الف درهم ولم يقل اقصر عني فادى المامور فلانا
ابو يوسف راجح راجح بها على الامر وقال لا يرجع من الا سار راجل قال لا
اقصر فلانا الف درهم او قال اقصر الف درهم والامر مقربان الا الف عليه
بفعل المامور لم يرجع عليه عند ابي حنيفة ومحمد راجح الا ان يكون المامور
مخطئا للامر او شريكا او محت يد خل في عياله فيرجع المال على الامر مستحسنا
والخليفة الذي يكون بينهما اخذ واعطاء وقال ابو يوسف راجح اخر ارجع
كلوا قال له اقصر عني واضع عني وكلت ان لم يكن مقربا للمال والمسئلة
بما لهما لم يرجع على الامر شيئا وعند ابي يوسف راجح لان الامر
امر بهما ان يرجع من جهته وكذلك القضاء ولا يرجع من جهته الا ان يكون
الاداء منه والمامور ما ثبت عنه فصا ركاة قال اقصر عني وديته اذا كان
المامور خليطا له او شريكا او محت يد خل في عياله ولهما ان الامر يحقق
امر بالمقضاء من غير استقراض فان قضاء الدين كما يصح بما له من عليه الدين
فصح بما له غيره فلا يشترط الامر بالمقضاء ان يصير للمال للاسر والمامور نائب
عنه فيتي حكمه على ما قال يبرح عني بقضاء الدين فيصير سوا لا كقول الرجل
الله اعلم وله قائلان اما اعطيت شيئا على شيء اموضي في النسخة ان الامر

يتم أمر على الحقيقة من صاحب الولاية الأبرى أنا جعلناه بالتصان عندكم كانت
سوا الأحيى إذا جاء به صحيح والآفلا وإذا كانت لا تصح في الحالين إلا سوا الأعمد
كان أبداؤه سوا الألا لا توكبلا وصعافلا بريد على المنصوص عليه سوا الأستقر
الأبد لا لثرائده الآن يكون المأمور من تعين الاستقراض منه بمعنى
على الأمر من خطره أو شريكه أو سكنى معه في عباله فزله بتلك الدلالة
معنى الاستقراض من الأصول وصي قالد لرجل ضمن عن فلان الميت
فضمن الرجل ذلك بأمر الرقيب فإذا رجع الصامن بما أدى في مال الميت زيادة
الموصي بحيث يوديه من مال الميت ومنه والأسبر لو قال لغیره خلصني أو الرجل
الذي أحذه السلطان لصاحبه قال يا رجل خلصني فدفع المأمور ما لا وخلص
الأمر اختلفوا فيه قال شمس الأئمة الشريفي راجح يرجع في المسلمين وقال
صاحب المحيط لا يرجع وعليه الفتوى وهو الأصح من الكافي ولا تصح
الكفالة بالنفس وبالمال إلا بقبول الطالب في مجلس العقد عند الجشيفة
ومحمد راجح خلافا لابي يوسف راجح فيهما واختلفا على قوله قيل عنده
يجوز بوصف النوقف حتى لو رضي به الطالب ينفذ ولا يبطل وقيل جاز
عنده بوصف النفاذ ورضا الطالب ليس بشرط عنده وهو الأصح لأنه تصرف
التزام من الكفيل ولا الزام فيه على الغير فيتم بالمترحم وحده كالإقرار ولهذا يصح
من اللخنة إذا قال لفلان على ألف درهم فهذا إقرار بالدين لأن كلمة على تستعمل
الإيجاب ومحل الإيجاب الدية وفي الدية انما ينبت الدين دون
العين فنصارمقا بالدين بمقتضى قوله على ومنه سئل أبو القاسم

عن رجل قال لغيره اين كما ومن ترا فقال هذا هبة ^{له} ولو قال تراست فهذا
اقرار قالوا والصحيح انه هبة في الصورتين جميعا لانه قد راعى اعتباره اقرارا لا
ملك الانسان لا يصير لغيره الا بتعليق من جهة حتى لو لم يقل لغيره اين كما ومن
واما قال اين كما وتراست يكون اقرارا به وعن الفقيه ابي جعفر سرح ان من
لغيره اين ^{بند} ترا فهذا هبة ولو قال اين ^{بند} تراست فهذا اقرار ^{به}
وسئل الفقيه ابو الليث سرح عن قال جميع ما يعرف بي او نيت الي فهو
اقرار فهذا اقرار ولو قال جميع مالي او قال جميع ما املكه لفلان فهذا هبة
لان في الوجه الاول امكن جعله اقرارا وفي الفصل الثاني لا يمكن جعله اقرارا
لان ملك الانسان وماله لا يصير لغيره الا بتعليق من جهة ^{المنسوب} اما
الى الانسان والمعروف به قد يكون لغيره الا من جهته ^{به} وعن الفقيه
ابي نصر سرح انه سئل عن امرأة قالت لابيها نصف هذه الدار لك او قال
بالفارسية نيمي سري تراست قال هذه النعمة صالحة للاقرار والهبة ^{جميع}
الى ما جرى بينهما قال والظاهر في قوله تراست انه اقرار ^{به} من الفصول
لو قال بهير فتم هذا ايمان صحيح ولو قال يقول كروم قد اختلف المشايخ ^ن المناوون
سرح فيه قيل لا يكون كفالة وفيما ان اراد به الكفالة يكون كفالة وان لم يريد
يكون وعد الاضمان ^{به} من الكافي ويصح تعليق الكفالة بالشروط كما لو قال ما با
فلانا فعلي وما ذاب لك عليه فعلي وما لو عصبت فلان فعلي بخلاف ما لو
عصبت احدا شيئا ^{به} من الجواهر اهل قرية اراد والاخراج رجل من قرية فثبته
شرا فقال رجل هر چه شما را برسد از غرامت و ضرر آن بر من ثم ان هذا الرجل خرج

من القرية مع آخرها موال كثيرة لاهل القرية لا يجب على الفاس من شيء ^{بمسئله} من غيره
و تعليقها شرط ملائم جائز كقوله اذا استوفى المبيع او قد تم المطلوب فانما ضامن
وبالشرط المحض كدخول الدار ومحوه لا يصح الكفالة اصلا ولو قال ان نوبى ما لك
على فلان فانما ضامن يصح حتى لو مات فلان ولم يدع شيئا ضمنه وكذا ان خرج
من المصر ولم يعطك حقك وكذا لو قال ان قتلت او عديت او سبكت او
غصب ما لك وان قال ضيعت لا يصح خلافا لمجدد رح وان قال من قتلت او ^{عصب}
ما لك من الناس او من بايعت منهم لا يصح اتفاقا بل من سراح الطلحا وي
والاصل في باب الكفالة ان الكفالة بالمضمون في الحال او المضاف الى سبب
مضمون يثبت في ثانی الحال مقدور على الايفاء والمضمون له وعنده معلوم جائز
وبيان هذا اذ هو ان من ضمن لرجل عن رجل ما ذاب له عليه او ما قضى له عليه
او ضمن له ثمن ما بايعه او اقضه او ضمن له ما استهلكه من ماله فان هذه
الكفالة صحيحة وان لم يكن الضمان ثابتا في الحال لما اذ اضيف الى سبب مضمون
والمضمون عنه معلوم مقدور على الايفاء من المباح وكل حق لا يمكن استيفاءه
من الكيف لا يصح الكفالة به كالحدد والعقاص بريد بما اذا تكفل بنفس الحد ودور
العقاص فهو غير جائز بالاجماع ^{من} الفصول الاستروشي وذكر في العدة لو قال لغيري
ان غصب فلان ما لك او اخذ من هؤلاء القوم فانما ضامن يصح ^{من} الكافي جها
المكحول به لا يمنع صحة الكفالته ومنه ان الكفالة لا تصح للجهول اجماعا ^{من} من الغواض
وان جهالة المكفول عنه تبطل الكفالته ^{من} الحد اية ثم الاصل انه يصح تعليقه
بشرط ملائم له مثل ان يكون شرطا لوجوب الحق كقوله اذا استوفى المبيع الى آخر

من المقول العادي وذكر في الصغرى ايضا رجل قال لا خرا ضمن لفلان عني ما
 له علي او ما ذاب له علي او ما لم يني له فضمن المأمور ذلك ثم غاب الا مرفقا
 المكفول له بيته ان له على الغائب الفا وقال القاضي اقض بها على الغائب حتى
 يلزم الكفيل لا يجنبه القاضي اليه حتى يحضر الغائب فيلزم بخلاف ما لو كفلا
 ما له عليه فاقام عليه الطالب بيته ان له على المكفول عنه الفا حيث يقبل
 وان كان المكفول عنه غائبا ثم الفصل الاول وهو ما اذا ضمن له ما قضي له
 او ما ذاب له عليه او ما لزمه اذا اقر الكفيل بدين على المكفول عنه والى ان
 يدفع فخاف ان يجحد الغائب لم يجبر على الدفع وهكذا اذكر في فصل القضاء على
 الغائب من الصغرى ذكر في هذا الفصل من الذخيرة في اثبات مسألة
 عوى الكفا له رجل قال لغيره نك على فلان الف درهم وقد كلفت بها لا
 المال له على الكفيل ولم يثبت على المكفول عنه شيء من السراية الكفا له
 جائزة معلوما كابن المكفول به او مجهولا بما مر المكفول عنه ويخبراه من
 لصير في سئل قاضي جلال الدين قال لامرأة ابنة ثور زنده وبسر من
 زنده ست نفقة تو بر من قال بصر وهكذا اجاب قاضي بديع الدين قال
 البرهان ما لم يقل نفقة تو كبر بر من بود بر من من المستحق وعليه صيغة
 الزام والى في معنى علي قال عليه السلام من نك كلاً وعيلاً ذلي أي فقيراً
 من التهمذيب ونصح الكفا له بقوله اما ضامن ما عليه او كفيل او نهرهيم
 الى والى او قبولك عندي من القنية ما لم يتكفل يد له على الا ازام
 قلت ضمننت على الى من الفاقم قوله ما مالت فلذا فاني اي ما ضامن

ما نحن وكلمته وهذا اللفظ قد كان متبنيه عن الماضي والمراد به ^{سابقاً} اللفظ
 من التصديقية ادعى فانكر المدعى عليه فقال رجل ما ادعيت على فلان فهو علي
 فصا من بهمن التآمر حانية لوفاء الرب المال انا ضامن ما عليه فهذا اخضار صحيح و
 باللفظ مسبة بذم ضامن صحيح ^{من المنفعة} بدعي لفظها ضمنت او كلفته
 او ضامن بدلت او قبلتها اما رعيم او قيل هكذا فهو علي او الي ايضاً من محبة
 الفقهاء اما العاط الكماله ان يقول للمطالب رعا انا ضامن عنه او كلفته ^{للك}
 او قيل او رعيم او علي او الي او هو عندي او هو لتي قبلي وقد ذكرنا في كتاب
 الاقرار انه اذا قال لعنان عندي كذا يكون اقراراً بالوديعة وهذا يكون ضمناً
 لان قوله عندي محتمل هو في يدي او في ذمتي فيقع على الادنى وهو الوديعة
 فاما الذي لا يكون الا في الذمة ولا يكون في اليد فحمل على الوجوب هنا
 من حواهر الفأوى رجل كلفه بنفسه رجل وقال اگر مطالبه کن تسليم او مرا ومن
 عاجز آيم او تسليم او آن مال که بر اوست بذير فهم که بدیم فئات الاصل وجب
 المال على الكفل والطلب ليس بمتسوط ومنه رجل له على اخو دين فقال له حل
 انا او دبه الى اسبوع او لا نرم عريمه وقال دعه حتى يذهب فاني اسلم اليك
 او قال ارفع اليك فانه لم يزمه تسليم نفسه في قوله دعه حتى يذهب فاني ^{اسلمته}
 اليك اذ هو معنى الصمان بالنفس وفي قوله انا او دبه الى اسبوع يزمه
 وان قال انا اذ دفعه الى اسبوع ينبغي ان لا يزمه لان ذلك عدة فله ان
 لا يفهم به بخلاف قوله او دبه لان الاداء يستدعي سابقة الوجوب فكانه
 التزمه ثم استعمله الى اسبوع ^{من} الياسع فان تكلف بالنفس فعليه احضارها

من شرح الدير ولا يستلزم قبول الطالب التسليم يعني يبرأ بحج والحقية بينه وبين
المكفول عنه من التبريد ويؤخذ احضار المكفول به ولو كفل ثلاثة بالنفس كفا
واحدة يحضره احد هم بركى الباكون والحقية فيه تسليم كما في المال من
المنافع فالكفا له بالنفس بخاتمة والمضمون بها احضار المكفول به من
السارخانية رجل كفل بما في عن رجل يامره فاحال الطالب غريمه على الكفيل
ليؤديه دين كفا له صح من التبريد خاتمة واذا سلم الكفيل بنفسه الى الطالب لم
سألت اليك بجهة الكفا له فهذا على وجهين الاول ان سلمه بعد ما طلب
الطالب التسليم من الكفيل ففي هذا الوجه يبرأ وفي الوجه الثاني ان يسلمه
ابداً من غير طلب المدعي وفي هذا الوجه لا يبرأ الكفيل من الذخيرة
اذا كفل بنفسه انسان ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا
تسليم عن الكفيل يبرأ الكفيل وفي النوازل وسئل ابو جعفر راجع عن رجل كفل
بنفسه رجل الى ثلثة ايام هل يبرأ من الكفا له قال لا يبرأ وانما الثلثة الايام اجل
لما حيز المطالبة وفي جامع الفتاوى وعن ابي بكر الاسكاف لا يلزم المطالبة
الا بعد ثلثة ايام وبعد الثلث تصح المطالبة ابد اما لم يسلم اليه وفي
العبود قال الحقيقة وبناخذ ذكر في جميع التعاريف لو قال انا كفيل الى شهر
يصير كفيلا بعد الشهر الا انه لو سلم نفسه قبل الشهر بركى عن الكفا له لا
يسلم بعد السبب ولو قال كفلت بنفس فلان شهراً يصير كفيلا ابد اقبل
الشهر وبعده واعتمادنا على انه لو قال بالعربية يكون كفيلا
في الحال فاذا مضى الشهر لا تبقى الكفا له ولو قال الى شهر يخرجني القاضي عن

الكفالة بعد الشهور ما من جلات أو شهوراً فليس من يدعي شيئا ما لم يلقه أو يقره
وفي الخاتمة أو استقر ضلهم لم يعل أن كان واحد منهما كافياً عن صاحبه بحج
المالك فهو جائز وللطالب أن يطالب بأيهما شاء بجميع المال النصف بحكم الأصا
والنصف بحكم الكفالة فإن أدعى أحدهما شيئاً وقال هذا مما كلفت به عن صاحبي
لم يقبل قوله ما لم يتجاوز المؤدى حصة غنى لا يبرح على صاحبه بشئ فإذا ادعى
المؤدى حصة كانت المؤدى عن صاحبه من القيمة كل بنفسه وقال أنا
عجزت عن تسليمه الحصة أيام تغلب المال ثم خسر حتى أو بعير حتى أو دبر
مرضا يتعدر أحضاره يلزمه يعني بعد الثلث كانت المكفولة له جالبة
قوم في مدة مسد حياء الكفيل بالمكفولة يعني وقال له هو المكفولة عنه فلم
يلزمه وخبره الباب آخر فهذا القدر تسلم منه من المبيع ويجوز للمالك
معلوماً كانت أو مجهولاً إذا كانت ديناً صحيحاً والعرض بهذا الدين الصحيح
الاحتراز عن بدل الكتابة من القيمة كما عرفت فثبت مغلوس ثم ظهر
له ما لا ينبغي ببعض الدين صحت الكفالة بقدره من من العتائية
وكفالة الوارث عن المريض أمره وبغير أمر المريض وبعد موته جائز
بعد تركه من المسارحامة وإقامات الرجز وعليه ديون ولم ير
شيئاً فكلوا جاعته للغرماء لم تصح الكفالة عند الحيضة راجح وقال لا تصح
وبه قال الشافعي والصحح قول أبي حنيفة راجح من حاشية المصنف إذا
مات المديون مغلوساً وكفل عنه ابنه أو غيره للغرماء بما لهم لا يعبر وقال
والصحح قول أبي حنيفة من من الحاشية وإن كانت العتائية مضمومة فاعلى حب الدين

فما و هكذا ^١ اذا حبس ^٢ يسرى له احد الكفيل مطلقا ^٣ مساكين ^٤ وحائير ^٥ حل
دفع الى صبي مجبور عشرة دراهم وقال انفقتهما على تصليتك لحاء انسان وصبي
للدفع عن الصبي بئذه العشرة لا يجوز وتنتله لوصم قبل الدفع بان
قال ادفع اليه عشرة على اني صام لك عنه بئذه العشرة يجوز وكذا
الصبي المجور اد ابيع شيئا لحاء انسان وكهل بالدرلك المشتري ان كهل
بعد ما فصل الصبي القم لا يجوز وان كان قبل ذلك حاز وفي الاقصه
اجمعوا ان في الديب المؤجل اد اقرب حلوه الاحل واراد المديون السرا ^٦ يخبر
على اعطاء الكفيل وكذا في الغياثية من العبا في رَبِّ الدين لوقال للها ^٧ صحي
ان مديون الاربعين ان يعيب عني فامد بطلبه ما لكفيل وكان الدين مؤجلا ^٨ خلا
من التسارحانية جماعة معهم اموال استهوا الى ملكه فيها والطبع ان ياخذ ^٩ مهم
سنا لغير حق فاخذ بعضهم واحتوا بعضهم فقال الوالي للنفس احد هم وقد
لي كذا على ان يرجعوا على الباقين بالحصر واذا ما لك لا يكون لهم ^{١٠} الى
يرجعوا على الباقين شئ فلو اهم لم يؤدّ والى السلطات شيئا حتى لقوا
اليهم المعقوب وقالوا لا نطلبوهم وما اصابكم فهو علينا بالحصر فه
بعد دلتنا واقلهم الرجوع عليهم بالحصر وفي فتاوى في رجلين في
سبية ومعهم متاع كثير فلما استهوا الى مكان قيل للماء قال احدهما لصاحبه
التمسعت فان ماتي سيت وسى لصمان هذا افاسد ويضم الامر للقصبي ^{١١} بني
قيمة متاع نفسه وطريقه اد نصيه ومستقريا متاع الملقي ينصف متاعه وفي السا ^{١٢} العبا
ولو قال من رمى من السفينة شئ فهو علينا بالحصر فهو باطل ومن رمى متاع

صاحبه الموقوف الخرق ضمن قضيا ما شبه غيره باذنه راجع به عليه من غير شرط
الرجوع بمنزلة ثمن المبيع من المحيط وعند ايضا في سلطات صادره راجلا
والزمنه ما لا تضمن راجل هذا المال وبذلك الخط صح ضمانه واذا ادى الضامن
اماد كان له الرجوع على المضمون عليه وهكذا احكي فتوى شمس الامم السرخسي
راجح وفي الحاشية فان لزومه غيره بذلك ان قال على ان ترجع علي بذلك
كان له ان يرجع عليه وان لم يقل علي ان ترجع بذلك اختلفوا فيه والبيع
انه يرجع من الغيانية قوم وقعت لهم مصادرة فامروا رجلا بان يستقرض
لهم مالا وينفق في هذه المؤنات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض و
المستقرض يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبذلك الشرط اختلف
المشايع راجح والمختار انه يرجع من القضية اما النوائب فهو ما ينوب من جهته
السلطات حق او باطل او غيره وصحت الكفالة بها لا فيها ديون في حكم تزوجه
المطالبة ولهذا قلنا ان من قام بتوزيع هذه النوائب على المسلمين بالقسط
والمعادلة كان واجورا وان كان اصله من جهة الذي يأخذه باطلا ولهذا
قلنا من قضى ما شبه غيره باذنه يرجع عليه من غير شرط الرجوع استحقاقا بمنزلة
ثمن المبيع بخلاف الزكوة والخزاج وغيرها بحصص ضمن عليه نوابه وخراج
وقسمه جازم صحيح النابذة يضرب السلطان على الرعية من القبول وفي
فوائد جدي راجح ادعى على آخره غلام توكل بمن بضاعت داري وكفني اكردي خياشي
كسره ورمال ترضان آيم وعهده بر من مست ووي جدي من ازال من خيانت كرده
واجبت بر تو كبردي صح وعواه من قساح الطير ووي واما الكفالة بالمضمون

في الحال كالديون والاعيان المضمونة عند رجل لرجل ضمن لصاحبه فالقضاء
صحيح في الدين يأخذ ايتهما شاء وفي العين يطالب ايتهما شاء ولو ضلّت
العين قبل الاخذ يجب عليه ضمانه يأخذ بذلك ايتهما شاء ولو كانت العين
امانة او مضمونة لغيره في يد البائع فانت الضمان صحيح بتسليم العين اليه
فاذا ضلّت العين بطلت الكفالة لانه غير مضمون على المكفول عنه ^{من الجاهل}
رجل كعمل بنفسه رجل كره كراه كره خاها بارساء وشم ان المكفول له احضر الكفيل مع
المكفول عنه فقال بارساء وشم ولم يقبل فقد برئ من الكفالة اذا كانت سلمه
في موضع امكن حضوره مجلس القضاء وحده التسليم في الكفالة ان يقول له الحق
خصلت على وجه تقدير على مخاصمته ولا يكون التولية فحسب ومنه ولو اجمع الكفيل
والمكفول له والمكفول عنه في مجلس ولم يجبر بينهما ذكر المطالبة والتسليم
لا يبرأ من الكفالة الا ان يسلم المكفول عنه نفسه من جهة الكفالة رجل
كفل بنفسه رجل فغاب المكفول عنه غيبة لا يدري اين هو ولا يجسسه القاض
في مثل هذه الصورة نصر في المستحق الكفيل بالنفس اذا جبر بغيبة الكفيل
عنه فتشهد شاهدان ان المكفول عنه غاب عن البلد ونواحيها
فللقاضي ان يطلق الكفيل عن الحبس الكفيل اذا سلم المكفول عنه في السوا
برمى المكفول عنه اذا غاب ان عرف غيبته بمهله الى ان يدعيه ويؤ
وان لم يفعل يحبس رجل باع من رجل شيئا بتعريف رجل وسلم العا
وغاب المشتري لا يجب على المعرف شيئا فكذا اذ كره وهو الصحيح
وذكر في تناوئ مشايخ سمرقند ان الضمان على المعرف والصحيح ظاهر الرواية

تهام المسئلة في فتاوى الصغر عنكم من الخلاصة وان كان المكفول يدعى

بذلك آخر قد علم القاضي او قامت به البينة اجل الكفيل قد رادها ب

لم يجبه فان جاء والا جبهه بعنف الفضة ولو قال فرداين مال ويترى بدم
بب كفيل ولو قال فرداين مال بتوسيم كتم فهو كفيل من التهذيب ولو قال
ان ابوعبدك فانما ضامن فهو باطل

الحالة

من الصفقة ثم الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة اما المطلقة ان يحيل صاحب

على رجل له عليه مال او لم يكن وقبل ذلك الرجل ان لم يكن عليه ما يجب

عليه ان يؤدي وان كان عليه مال ولم يقيد الحوالة به بان لم يقل احلته

عليك بما لي عليك او على ان تعطيه مما عليك وقبل المحالة عليه فليس له

الا لئلا يفتى الى الخيل وانما الى المحالة له وللحيل ان يطالبه بذلك الالف

لانه لم يقيد الحوالة به كما اذا كان عند رجل الف درهم وديعة فاحاله غلام

عليه بالف ولم يقيد بالالف الوديعة فقبل له ان يأخذ الوديعة وعلى المحال

اداء الالف بالحوالة فاما اذا قيد بالمال الذي عليه ليس للحيل ان يطالبه

بالاداء اليه لانه تغلق به حق المحالة له فاذا ادعى تقع المقاصة بينهما من

المحيط اما بيان شرائطها فمن شرائطها رضا المحال عليه وقبول الحوالة

سواء كان على المحال عليه دين المحيل او لم يكن عند علمائنا الثلاثة مخرج من

شرح المجمع وتصح الحوالة بالدين دون العين من التبايع الحوالة جائز

بالدين احتراز عن الاعيان فان الحوالة بينهما لا تصح من الكافي الاصل ان المحال له نوعا عقيل

بدين على الحمال عليه او يعير في يده يعصب او ودية او غير ذلك ^{مطلق}
بان يرسل الحوالة ارسالا ولا يقيد بها بدين او عيب او يحمله على رجل غير
عليه دين ولا في يده عيب له والحوالة المقيدة كما تبطل بموت المحال عليه
مفسدا تبطل لغوات ما قيد به الحوالة اذا كانت لغوات لا الى خلف اما
كانت لغوات الى خلف فلا تبطل الحوالة لان لغوات الى خلف كالأول
يرجل حال طالبه على مد يونه ليعطيه من دينه او ودية او عصبه صحت
الحوالة المقيدة يتضمن امرين جازمين عند الانفراد وهو توكيل المحال عليه
الدين او العير من المحال عليه وامر المحال عليه بتسليم ما عنده او عليا
الى المحال ولا هلكت الودية او استحق المعصوب او الودية تبطل بالحوالة
اما اذا هلكت الودية فلا بد للمحال عليه التزم الاداء من محل بعينه فلا يلزم
الاداء من محل آخر فيبرأ بهلاكها وكذا لو استحق الوديعم واما اذا استحق
المعصوب فلا بد وصل الى مالكة ووصول المعصوب الى مالكة يوجب براءة
الغاصب عن الضمان فبات ما قيد به الحوالة لا الى خلف فتبطل الحوالة وان
هلكت المعصوب لا تبطل الحوالة لانه بات الى خلف وهو الضمان والخلف يعبر
مقام الاصل فكان المعصوب قائما معنى فلا تبطل الحوالة بخلاف الودية لانها
هلكت لا الى خلف لان الودية امانة وبالحوالة لا يخرج من ان يكون امانة
وهلاك الامانة لا يوجب ضمانا على الامين في قيد به الحوالة فبات ضرورة
ومعنى تبطل الحوالة من الجوهر رجل باع من آخر شيئا ولحال بالثمن على الآخر
ثم تقا لا البيع او رد البيع بعيب فان لا تبطل الحوالة ولو استحق المبيع تبطل الحوالة

عند علمائنا الثلاثة راج وعقد راج راج بطل الحوالة في جميع الوجوه ثم حكي ان
لقد سأل السيد ركن الدين ابا الفضل راج لما دخل بخارا سأل عنه فيما اذا
رد المبيع فقال تبطل الحوالة وكتب الفتوى على ذلك ثم رجع المستفتي فقيل
ان يكلم المستفتي بشيء عرفه انه راج ليحكم في شيء قال انا مجتهد واختياره
في هذه المسئلة قوله راج راج من التماس خانية اذا باع عبد آمن رجل
بالقصد راج ثم ان البائع احواله غريما بما له على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فما
العبد قبل القبض حتى سقط الثمن او رد العبد بخيار ردية او خيار شرط
او خيار عيب قبل القبض او بعد القبض لا تبطل الحوالة عند علمائنا الثلاثة
استسناة وقاله راج راج تبطل الحوالة راج احواله راج على رجل بالفسخ
قبض المحتال له الالف من المحتال عليه فقال المحيل للمحتال له هو مالي فلم يكن لك
على شيء فكننت وكيلي في قبض الالف من غريمي وقال المحتال له هو مالي وانه
كان لي عليك الف درهم اخلتني بها على غريمك فليس علي شيء ان ابرر عليك
فانقول قول المحيل ويؤمر المحتال له برد الالف الى المحيل اذا قام المطلوب البينة
ان الطالب احواله على فلان الغائب بما له او ابرأه الطالب فان البينة تقبل
واحضر الطالب يرجع عليه ولا يحتاج الى البينة وان كان منكرا من
البايعة وامام رضا المحيل وهو المديون فليس بشرط ذكره في الزيادة
لان لا ضرر له في التزام المحتال عليه الدين بل فيه نفع لان دينه
يسقط لانه يتصرف في حق نفسه والضرر بالرجوع عليه ولا يرجع
عليه اذا لم يكن بآمره وهذا الالف المحيل كما مكفول عنه وتصح

الكفالة بلا رضا المكفول عنه فكذلك قطع الحوالة بلا رضا المحيل ^{بها} من الله
 اذا تبرع انسات بقضاء الدين من غير رضا من عليه الدين صح
 ولو قبل انسات الحوالة من غير امر المحيل برضا المحال له صح ^{من المحال}
 ولو كانت الحوالة بشرط ان يعطى المحال عليه مال الحوالة من ثمن دار ^{الدار}
 او من ثمن عبده كانت الحوالة باطلة لان هذه حوالة بما لا يقدر على
 بيعها وهو بيع الدار والعبدة فان الحوالة بهذا الشرط لا يكون تأكيد
 لبيع دار المحيل ^{بها} ومنه والحوالة المقيدة صورتهات يكون للمحيل ^{بها} مال
 المحال عليه من ودعة او غصب او عليه دين فقال احلت الطالبة ^{عليه}
 بالالف التي على ان تؤديها من المال الذي لي عليك ^{من الكبر} من الف الف
 الثالث في السفينة والكفالة بما ليس على الاصيل واقرضه على ان يكتب
 له الى بلد كذا الا يجوز وان اقرضه بغير شرط وكتب له سفينة الى بلد
 آخر جاز وكذا لو قال له اكتب لي سفينة الى موضع كذا اعلى ان اعطيتك
 انا هذا الى ايام فلا خير فيه لان القرض وان كان في معنى العارية
 في حق بعض الاحكام الا انه مفاوضة في الحقيقة فيفسده الشرط كما ^{يفسد}
 البيع ولو جاء بكتاب سفينة الى رجل من شريكه او خليطه ودفع اليه
 فقرأه ثم قال كتبها لك عندي او قال له الدافع اضمنها لي فقال قد اشبهها
 لك عندي او قال كتبها عندي لك فهو باطل ولهذا لا يدفع وان قال
 كتبها لك علي او قال اشبهها لك علي فلهذا اخوان يأخذونه ^{السفينة} بصاحب السفينة
 لان علي كلمة ايجاب بخلاف كلمة عنده ولو فتح ثم اني ان يضمن فله ^{لك}

وذكر الطحاوي في شرحه اذا قبل كتاب السفينة وقرأ فيه وجب المال
 والقوى على ما تقدم وسيأتي تمامه في دعوى عليه في او رد سفينة
 من آخر على بعض التجار فوفى عليه من جملة المال بعضه وبقيت منه
 قيمة فأتى كاتب للذي كتب ما قبل المكتوب اليه فكتب المال اليه
 ن يدفعه الى صاحب الكتاب وقرأ المكتوب اليه بالكتاب وان المال
 دين عليه اجبر على دفعه وان لم يقربه لا يجبر وان لم يكن الذي كتب قبل
 المكتوب اليه ما لا يجبر على دفعه الا ان يكون ضمن المال لصاحب الكتاب
 وفي اجازات بـ ما جاز القدر اجبر له الى التمسك بالمال وانفذ اليه بعد خروجه
 من مد يده شيئا من السوداء ان ثم كتب لرجل الى اجبره هذه سفينة فلما وصل
 الكتاب الى الاجير قبله وادى بعض الاموال وبذل خطه بالباقي ثم ورد كتاب
 من عند استاذ ان لا تقبل السفينة التي كتبها باسمه فلان وان كنت قطعتها
 فلا تزوم المال وما دفعه عليه كتاب السفينة فانه تغير الامرفان كاتب الاجير ضمن
 المال لصاحب السفينة وكاتب صاحب السفينة دفع المال الى الاستاذ الذي كتب
 له السفينة فصار ذلك ديناً له عليه صح ضمانه ولم يكن له ان يمنع من دفع
 المال الى صاحب السفينة وان كاتب صاحب السفينة لم يدفع المال الى الاستاذ
 لم يصح ضمان الاجير وله ان يمنع من دفع المال اليه ولم يكن له ان يسترد
 ما دفع اليه وان كاتب الاجير لم يضمن له المال كان له ان يمنع من دفع
 المال اليه في الوجهين جميعاً وبذل الخط لا يكون ضماناً الا ان يقرب باللسان او
 يكتب لفلان علي من المال كيت وكيت ويشهد على ذلك مشهود له من الصلة

وفي واقعات المأطوق إذا حاله انطال على رجا بلف أو سيع حقه وقيل منه
 حاله أيضا سيع حقه على آخره وقيل صار الثاني نقصا للاول والله اعلم من
 السراحيّة أو اثبتت الحوالة برئ المحيل من الدين ولم يرجع المحيل على المحيل إلا
 ان يحدد المحيل عليه الحوالة ويحلف ولا يسهة عليها أو يموت المحيل عليه
 وليس معه كصلا ولو قلنس الحاكم المحيل عليه لا يعود الدين على المحيل حلا فالحال
 إذا طالب المحيل عليه من المحيل بمثل ما في الحوالة فقال احلف بدين كان فيك
 فالقول للدافع إذا طالب المحيل المحال له بما أحاله به وقال إنما احتلتك بقبضه
 فيقال المحال له لا لا احتلت بدين كان فيك عليك المحيل

كتاب القضاء

من الأصول ذكر في النوارده روى محمد بن الحسن سرح أن كل شيء اختلف
 فيه الفقهاء فقصى القاضي كان قضاؤه جائزا ولم يكن لناظر آخره يبطله
 ولم يذكر فيه الخلاف قال الفقيه وبه تأخذ من الحاشية حكى عن الشيخ
 الامام محمد الواحد النشائي سرح انه قال ما يفعله القضاة من التقوية
 إلى شعوي المذهب في نسخ اليمين للمصانة وبيع المدير وغير ذلك إنما
 يجوز إذا كانت المعوض يرضى ذلك بات قال لا يجزى إذا ربح إلى
 ذلك أما إذا كان لا يرى ذلك لا يصح وقال غيره هذا احتياط
 ويصح التقويض وإن كان لا يرضى ذلك لأن على قول أبي حنيفة
 سرح لو قضى بخلافه ساء ثم يفتله قضاؤه في أصح الروايات فلا يصح
 تقويضه كان أولى وإن فوض إلى المتشعوي ليقضي برأيه أو يقضي بما هو

الشرع يبعد ذلك التحويل عند الكل ^١ ومنه ايضا ولوان رجلا قال
ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها فخاصته الى قاض لا يوى الطلاق
راقعا فاجاز النكاح وابطل الطلاق ثم رفع الى القاضي يرى المطلاق واقعا
فان الثاني ينفذ قضاء الاول وان كان الحالف قال كل امرأة تزوجها
فهي طالق ففسخ القاضي اليمين على امرأة تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى
قال ابو يوسف راج لا بد من فسخ اليمين على كل امرأة وهكذا روي عن
ابي حنيفة راج وقال محمد راج اذا فسخ على امرأة بخصوصيتها يكون فسحا على النساء
كلهن ^٢ ويعتد المشايخ راج اخذوا بقول ابي يوسف راج وبعضهم اخذوا
بقول محمد راج والفتوى على قوله ^٣ ولو عمد على امرأة واحدة ايمانان قال
مرارا ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ففسخ القاضي يميننا واحد ^٤ لا يفسخ
الكل ويحتاج الى كل يمين الى فسخ على حدة الا ان تدعي المرأة انه حلف
بطلاقها ثلث مرات ان لا يتزوجها ثم تزوجها فقال القاضي فسخت جميع
ايمانهم بهذا اللفظ فان ذلك يكون فسحا للايمان كلها ^٥ ومنه ايضا
ذكر شمس الاعمة الحلواني راج في صحيح الاصل ان حكم الحاكم في المجتهدين
الكنائيات والطلاقات المضاف جائز في ظاهر المذهب عن اصحابنا راج
قال الا ان هذا مما يعلم ولا يفتى به كيلا يتجاسر الجهال الى مثل هذا قال
وكان القاضي الامام الاستاذ ابو علي النسفي راج يقول هذا ايكتم ولا يفتى به
وقد روي عن اصحابنا راج ما هو اوسع من هذا واذلت روي عنهم انه لو
صاحب الحاد فمعه هذا انفسها على الاموال الفتوى فانما به بطلان اليمين

وسعدان يأخذ نفقاه ويسكت المراءىم وعلمهم ان صاحب المراءىم لو استغنى
 فقيها فاقناه بطلاق الميرب وسعدان يسكتها فان تزوج أخرى بعد ما
 وقد كانت حلف بطلاق كل امرأة من وجهها فاستغنى فقيها آخر من الاول
 بصحة الميرب و وقوع الطلاق المضاف فانه يمارق الثانية ومسكت الا
 لان تنوى العقيد للمجاهلة عن رقة حكم المصاحب المولى او حكم الحاكم من العوا^ض
 وان القضاء بعد في محل الاحتجاج وهو ما لا يحال له النص والاجماع حتى
 لو اطلقه قاضي بدمي حلاله ما بطلاله باطله من المصالح رجل قال لامرأته
 ان طلق فلان امرأته فانت طالق ثم امرأة الخالف ادعت ان فلانا طلق
 امرأته و فلان غائب و روي المدعيه حاصرا قامت البيعة لا تقبل ولا
 بد وقوع الطلاق عليها لان بيئتها على فلان الغائب لا يصح لان في ذلك استلزام
 القضاء على الغائب وقد افق بعض المتأخرين بقبول هذه البيعة وروى
 الطلاق الا ان الاول اصح من العوا^ض ومسا^ئل هذا الفصل بنبذ على
 اصول منها ان يكون الحكم في حق ما بين الخصمين كالتقاضي في حق كاتبة الن^س
 وفي حق غيرها حكمه عملة صلح او عهد حصل من عرس لانه انما صار حكما
 تراصيهما الخصمين وتراصيهما امر في حقهما لما لهما من الولاية كانهما
 ولم يعلم في حق عرسهما لانه لا ولاية لهما على غيرهما في حق عرسهما حكم الحكم بمسألة
 اوصح من عرس الناس من المصالح ولو ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي ان يقضي^{به}
 وكلا لوان قاضي سمع ببيد على الغائب ففي نقاد قضائه على الغائب روا^ئ
 ذكر شمس الائمة السرخسي راج و شيوخ الاسلام ابو بكر راج انه مفاد قضاء

غيرها من المتأخر سراج قالوا لا ينفذ وفي مفقود خواهر زاده لا ينبغي للقاضي
 ان يقضي الغائب من غير خضم كما لا يقضي على الغائب الا ان مع هذا ولو كان
 كيدا وانفذ المضمومة بينهم فهو جائز وعليه الفتوى من الفصول وذكر
 بسبب الامم المتوالي سراج في باب نفقة المرأة اذا كانت المديون غائبا لا
 يقضي عن وجهه بالدين عند الجب خيفة سراج وقا لا يبيعهما ^ب واما العقار
 عند الجب خيفة سراج لا يبيع ايضا وكذا عندهما في طاهر الرواية ومرويه عنهما
 نعمنا لا يبيع العقار كما يبيع العرض ^ب ومنه وللقاضي ان يبيع منقولا اذا
 واجف المالك لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب اما اذا علم فلا ^ب من
 لفصول الاشراف وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده سراج في شرح الاصل الوارد
 اذا كانت كبارا غيبا فكما يجوز للصبي بيع منقولا تقسم تجوز ايضا اجازتها
 تجوز ايضا اجارة الوصي عقارا للوارث الكبير الغائب ولا يجوز بيع عقاره
 من الفصول وفي ادب القاضي من غريب الرواية اذ مات ولم يعلم له وارث فباع
 لقاضي داره يجوز ولو علم بموضع الوارث يجوز ويكون خطأ ^ب وذكر فيه ايضا
 لقاضي يبيع عبد المفقود ومنقوله ولا ينبغي ان يبيع عقاره ولو باع جاز ^ب من
 لتأخر حالي في المسقى وانا كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او واحد منهم
 والباقي حضور فان القاضي عيثل يبيع نصيب الغائب عما سوى العقار لاجل ^{الحفظ}
 عند الكل واذا جاز بيع نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب
 الحاضر ايضا عند الجب خيفة سراج وعند صاحبيه لا يجوز بيعه
 في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في المركة دين ^ب من الثانية

والرجل الذي توجه عليه الحكم بالبيعة اذا احتق لا يتعق القاصي عليه في قول
الى حية سرح وقال محمد سرح بعد سركنة ايام ما دى على بانه ثلثة ايام على ما قلنا
فان حرج والآ يقضي عليه وان لم يحتج ولكن عام لا يقضي عليه وذكر الحسن
سرح اذا عاب المدعى عليه بعد ما سمح القاصي عليه البيعة او عاب الوكيل
بالخصومة بعد قول البيعة قتل الغدير او مات الوكيل ثم عدلت تلك البيعة
لا يقضي تلك البيعة وقال ابو يوسف سرح يقضي به قال شمس الاثمة الحلواني
سرح وهذا ادفع الناس ولو اقر المدعى عليه ثم عاب فانه يقضي عليه ^{فان}
في قولهم وان عاب الوكيل او مات بعد ما اقيمت عليه البيعة ثم حضر الموكل فانه
يقضي تلك البيعة كذا ذكره في الريايات وكذا الوعايب الموكل ثم حضر الوكيل
فانه يقضي عليه بتلك البيعة وكذا الوعايب المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه
البيعة يقضي تلك البيعة على الوارث وكذا الوارث اقيمت البيعة على احد الورثة
ثم عاب فانه يقضي تلك البيعة على الوارث الآخر وكذا الوارث اقيمت البيعة
على ماثل الصغير ثم بلغ الصغير يقضي عليه بتلك البيعة فلا تكاف اعادة البيعة
من الناصرية اذا وكلت المرأة بالخصومة وآل الاموالى الاستخلاف ولم تقع
بالخروج ومخالطة الرجال في الخواج ووجه الحاكم ثلثة من العدول يستعلمها وآ
سهم وآخرون يستشهدون على عيبتها او نكولها من الذخيرة وادعت
القاصي اميا او امينين الى امواة لا تخرج بيمين فقال الامير خلعها
لا يقبل قوله الا بتأخير من الصيرفة ولو عجز عن الملازمة اخذ
بعض القصاص الجبس لانه لا يمكنه اثبات حقه مع الملازمة لانه لو اراد طلب

ويعمل لا يذهب مع غيره فيض عنه فيضوت حقها قلت وهو اختيار القاضي ^{الدين} بدعي
من الجواهر وأن قال في شيء من فقرته كذا أو بلك كذا المدعي يطلب منه الثمان
ولم يكن له ضمان فان القاضي يأمره بالملازمة حتى يحضر الشهود وان
حبسه للتمرد يجوز من شرح المبرج ^{رضي} رجل قال لي بينة حاضرة ثم طلب من القاضي
ان يستخلف خصمه فان كانت حاضرة في مجلس القاضي لم يستخلف اجماعا فان
كانت غائبة عن المصر مسافة السفر استخلف اجماعا فان كانت في المصر فهي
المسئلة الخلافية قال لا يستخلف وقال ابو حنيفة مراح لا يستخلف ^{من} من السائر ^{نية}
اذا شئت الرجل فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضى خصمه بشيء ويصالحه ولا يعجل
اليامين احتراز اعن الوقوع في الحرام فان ابى الخصم الا ان يستخلفه ان كان
اكبر راءه ان المدعي بحق لا يستخلف وان كان اكبر راءه انه سبطل وسعه ان
يستخلف وفي القضاة والاعتابية ولا يستخلف بدون طلب الخصم واذا طلب
لا يجب عند ابي حنيفة مراح خلا لا يجب يوسف مراح واذا ادعى عند القاضي
دعوى فعلى القاضي ان ينظر فيها فان كانت فاسدة لا يلتفت اليها
وامر المدعي بالكف ^{من} من التهمة طلب المدعي عليه يطلب المدعي ^{بمنه}
بين يدعي القاضي قبل استخلاف القاضي فهذا ليس بتخفيف لان ^{التخفيف}
حق القاضي ^{بهم} والصحح ان قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وقوله
ثبت عندى يكفي ^{بهم} وكذا اذا قال ظهر مندي او صح عندى فهذا كله
حكم هو المختار ^{بهم} من الجواهر رجل ادعى على آخر ما لا وادعى الاداء وقال
يب مشهور في موضع كذا فلم يدعي ان يأخذ كفيلا منه وان لم يكن

له كفيلا وليس للفاضي ان يجبره تسوأل المدعي ألا كرسكند وهرجس
 من التهذيب القضاة يجهلون الماسبوع ولا يجهلون لاكثر من ذلك ألا
 برضاء المدعي من الصغر فما كان له عطاء كفيلا فقال المدعي هذا الكفيل
 غير ثقة فالفاضي يجبره على اعطاء كفيلا ثقة به وتفصيل الثقة ان لا يخفى
 نفسه ولا يهرب من البلاء بان تكون له دار مع وثقة من الفاضل
 وادانته ان الفاضل يأخذ كفيلا من المدعي عليه بنفسه بطلب المدعي
 ينبغي ان لا يجبره على اعطاء الكفيل لو امتنع فان اعطاه كفيلا ينبغي ان يكون
 الكفيل معروفا بالدلالة ومعروف بالتجارة وبعضهم شرطوا ان لا يكون له حيا
 معروفا بالمخسومة وان يكون من اهل المصر ولا يكون عريبا به من الكبريا
 والقوى على ان رب الدين ان يلائمه بنفسه او بغيره كيف ما يشتر له
 ولا عبرة باباء المديون لانه عسى يتعذر على رب الدين الملازمة
 فيصطرا الى تخليته فيضع حقه من الكافي ولقب المسئلة ان قضا الفاضل
 في العقود كالبيع والشراء والاجارة والقسوح كالا قالة والعقود بطلاء ونحو
 بينها هذه الزور ينفذ ظاهرا وباطنا عند الي حقيقة مخرج وعند الباين ينفذ
 ظاهرا وباطنا ونفي بالنفاذ ظاهر ان يسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمي نفسك
 اليه فانه زوجك وبالغاذ باطنا ان يحل له وطئها ويحل لها التمكن فيما بين
 وبين الله تعالى من المصطفى وذكر في الطريقة البرهانية تفسير النفاذ
 ظاهر ان يسلم المرأة الى الرجل فيقول سلمي نفسك اليه وتفسير النفاذ باطا
 انه يحل له وطئها ويحل لها التمكن باطنا من الفصول فاذا قامت البينة

على أفلاس المجوس لا يشترط لسماعها حضرة رب الدين ولكن ان كان
رب الدين او وكيله حاضرا يطلقه القاضي بحضرة وان لم يكن احدهما
حاضرا يطلقه بكفيل من القصة اذا لم يجد المجوس كفيلة هل يحل القاضي
سبيله فقال لا بد من الكفيل ومنه عن ابي بكر بن حامد اقام المجوس بيعة
على عساره ورب الدين بيعة على انه موسر ولم يبينوا مقدار ما يملك قبلت شهادتهم
لان المقصود منها اثبات رد وام الحبس عليه ط اقام المجوس بيعة باعساره
والدائن بيعة على انه موسر قبل القاضي بيعة الدائن وان لم يبينوا مقدار
ملكه حتى يخلده في الحبس من الكبرى والشهادة على الافلاس ان يقولوا شهد
انه مفلس فعدم لا نعلم ما لاسوى كسوته التي عليه وثياب ليلة واخبرنا عن امره
في السر والعلانية من انكافي ولا تثبت اليد في العقار بتصادق المدعي والملك
عليه انها في يده بل تثبت بالبيعة او علم القاضي في الصحيح فربما يكون العقار
في يده غيرهما وقد تواضعا على ذلك بخلاف المنقول لان اليد فيه معانين من
السلابة اذا ادعى العقار وافر المدعى عليه انها في يده فانه لا يكتفي بذلك
في كونه ذا اليد حتى يقيم المدعى البيعة على ذلك من يتيمة الدهر وسئل
ايضا عن القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه هل ينفذ قضاؤه فقال
لا ينفذ قضاؤه فقال لا ينفذ قضاؤه وسألت عبد الرحيم الحسيني عن القاضي
هل له ان يقضي بخلاف مذهبه فقال لا لان محمد ارح نص في الجامع ان
القاضي اذا اخطأ فنقض بخلاف مذهبه واصافة الخطأ اليه دليل على انه
لست انقضه انك الله خسر رح في المقصود ان نقض القضاء ليس بمسئلة

انما المجتهد يبدى سبب القضاء وهو ان البينة بل يكون حجة من غير ختم
 حاضر للتصديق ام لا فاذا رآها القاضي حجة وقضى به لنقض قضاؤه
 وسئل الوردي راجع عن عدلين شهدا اعتدا القاضي بان فلانا او ثلث
 تطليقات على امره وحده وسمع القاضي شهادتهما وكتب بذلك ذكر اسما ^{سما} الر
 واختار لروح بعد ذلك ان روحه حرمت عليه لما جرى مع ان نصب
 من الغائب ثابا فان هي اعتدت لذلك هل لها ان تزوج فقال لا ^{نقد}
 القضاء على الغائب حتى يعيدوا الشهاده وتجوز القضاء وهو حاضر ^{من}
 الخاوي في الفصل الاول من كتاب القضاء ولو قضي بخلاف مذهب مع العلم
 بجأته لا يجوز قضاؤه في قولهم لا ومنه وكذا قوله رجل لا بني الغائب
 على هذا كذا من المال واخاف ان يتواري بهذا اقراي القاضي ان يجعله ^{كلا}
 وقبل ينسب على المال وحكم بذلك ثم يرفع الى قاضي آخر قال الحسن راجع ^{استحسن}
 ان اجيز هذا في العقود خاصة ^{من} الحامية فاذا صحت الدعوى ^{طلب}
 المدعي قبل ان يقيم البينة ان يأخذ القاضي من المدعي عليه كفيلا بنفسه
 فان القاضي يقول للمدعي ائت بينة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال
 نعم لكننا غائبة فكذا لك وان قال لي بينة حاضرة في المصر كفله القاضي
 بطلب الخصم ^{من} وعن محمد راجع ان طلب المدعي ليس بطلب ^{من} وقيل ان كان
 المدعي عليه رجلا مجهولا بتواري قبله غائبا كفله القاضي من غير طلب
 وان كان رجلا شريفا لا يكفله ^{من} وقال بعضهم ان كان المدعي مهتلا
 الى الخصومات لا كفله من غير طلب المدعي وان كان بدعي لا بأس ان ^{سئل}

والقاضي ان طلب الكفيل فيكفر خصمه من الذخيرة سرجا قال لا امرأة ان طلق
 فلان امرأته فانت طالق ثم ان امرأة الخالف ادعت على الخالف ان فلانا
 طلق امرأته وفلان غائب واقامت البينة لا تقبل منها هذه البينة ولا يحكم
 بوقوع الطلاق عليها وقد افتي بعض المتأخرين بقبول هذه البينة وبقوع
 الطلاق - فان قيل ليس انه لو قال لا امرأة ان دخل فلان الدار فانت طالق
 ثم ان المرأة اقامت البينة ان فلانا دخل الدار وفلان غائب تقبل هذه
 البينة ويحكم بوقوع الطلاق عليها قلنا ذلك ليس بقضاء على الغائب
 اذ ليس فيه ابطال نكاح الغائب والحاصل ان الانسا اذا اقام البينة
 على شرط حقه بان ثبت فعل الغائب فان لم يكن فيه ابطال حق الغائب
 تقبل هذه البينة وينصب خصما عن الغائب وان كان فيه ابطال حق
 على الغائب افتي بعض المتأخرين انه تقبل البينة ويقضى على الحاضر والغا
 جميعا والاصح انه لا تقبل هذه البينة ولا ينصب الحاضر خصما عن الغائب
 وبه كانت يفتي ظهير الدين سراج من الصغرى وقد افتي بعض المتأخرين
 انه يقبل ويقضى على الحاضر والغائب جميعا به افتي القاضي الامام محمود
 الا ورنجدى سراج من الخلاصة اذا قضى في محل الاجتهاد وهو لا يرى
 ذلك بل يرى خلاف ذلك ينفذ عند ابى حنيفة سراج وعليه الفتوى وقول
 ابى يوسف سراج معه من الغريزي في مذهبه الشافعي سراج واذا استقضى
 مقلدا للحاضرة فحكم بمذهب غير مقلده ينقض شافعيًا كان او حنفيًا -
 وفي المختار من كتب اصحاب ابى حنيفة سراج انه اذا رفع الى قاض اخر امضا

الآن يخالف الكتاب أو السنة أو الإجماع من الثاني فإن شهد وأبصر
حكم بالشهادة لوجود الحجّة وكتب بحكمه وهو المدعو سجدًا فإن شهد وأبصر
لم يحكم إذ لا يصح القضاء على الغائب وكتب الشهادة لحكم بها المكتوب إليه وهو
المدعو بالكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة حقيقة فالخاضع ان سجدًا القاضي إلى
القاضي لا يكون إلا بعد الحكم وكتاب القاضي إلى القاضي لا يكون إلا قبل
الحكم ومنه فإن شهد وأنه كتاب فلان القاضي سلمه أئمة في مجلس حكمه
وقراه علينا وختمه فتحه وقراه على الخصم والزعم ما فيه لشوب ما في الكتاب
عنده من الحانية وإن كان الخصم قد هرب قبل أن يوصل المدعى
الكتاب إلى القاضي المكتوب إليه فقال المدعي للقاضي هذا كتاب قاضي
بلد كذا إليك وهو لآء شهودي على الكتاب فاسمع بشهادتيهم واكتب لي
إلى قاضي بلد كذا فإن القاضي يكتب في قولهم وله الخيار إن شاء فسخ كتاب
القاضي الأول في كتابه لأن الحجّة على الحق كتاب القاضي الأول وإن شاء
لم يفسخ ويحكي في كتابه ثم إن القاضي الثاني إذا اقترن الكتاب إليه
بين المدعي وخصمه ويفعل ما كان يفعله القاضي المكتوب إليه الأول
ولو كان الخصم في بلده وكذلك القاضي الرابع والخامس والعاشر لأن كتاب
القاضي بمنزلة الشهادة فلما تجوز الشهادة على الشهادة وإن كتب لآخر كتاب
القاضي من السراجية كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون مسطرة
مسفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف سراج الله لو كان كتاب
الحباب القاضي لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك يقول وعليه الفتوى

الاقا ويلهمم الثانية ولو كانت الورثة كالأغنياء وله وارث صغير في الميراث
 القاص يجعل للصغير وكذا يقيم المدعي البينة على الوكيل بقصى الثاني له بدل
 ويكون ذلك قضاء على جميع الورثة من الخواص قاض قضي في حادثة أو
 عفاً بمحدودة محصورة بحكم يصحها على الأراض المحدودة ثم قال غلطت أو
 الحكم ولم يكن محدداً ولا يسمع ذلك منه ويكون الحكم ماضياً على المحتل من
 الفصول إذا ادعى دينا على ميت والورثة الكبار غيب والصغار حاضراً فلما
 ان يصا عن هذا الصغير وكذا يدعى عليه إذا قضى على الوكيل كارقضاء
 على جميع الورثة ومنه الوارث إذا قضى الدرس من التركة ما قرره ثلثاً
 عريم آخر يصح له ولو أدى بالقضاء لا يصح ويتنازل هذا العريم الأول
 من الحادي وسئل عن مات وعليه دين محيط بجح ماله أو أكثر فادعى
 مدعي على الميت دينا وعجز عن إقامة البينة هل له ان يستخلف أصحاب الديون
 أو الورثة ومن المحصم في إقامة البينة قال أبو بصير لا يعب على الغرماء ولا على
 الورثة وإن كان له بينة فالوصي هو المحصم وإن لم يكن له وصي جعل القاص
 وصياً فإن كان في المال فضل على الديون يخلف الوارث من القصة
 في كتاب المداينات ما بوعبه ديون لا يفي الركة بها وأدعت امرأة
 مهرها فالقول قولها إلى مقدار مهر مثلها من غير بينة فخاصم الغرماء
 من شرح ادب القاضي للخصاف شرح في الباب الثالث والتسعين في
 اثبات الدرس على الميت قال وكذلك ان مات رجل ولم يوص إلى أحد
 ولم يخلف وارثاً وادعى عليه قوم أموالاً أو حقوقاً فإن القاضي يجعل له

نصب الوقي عن الميت قال فان سألوا ان يسمع منه شهودهم ويكتب لهم بما يسمع
 عنده من امرهم الى ذلك القاضي سمع فكان الجواب كالجواب في العقار فان
 العقار اذا كانت في هذه البلدة والمطلوب في بلدة اخرى فان قاضي هذه
 البلدة يكتب الى قاضي تلك البلدة ليقضي قاضي تلك البلدة ثم يكتب الى
 القاضي الكاتب ليسلم العقار اليه كذا هنا هذا القاضي الذي مات الوارث
 في بلدة والتركه في بلدة فان قاضي هذه البلدة يكتب الى قاضي بلدة فيها
 الوارث ليقضي ثم يكتب الى هذا القاضي الكاتب ليسلم التركه اليه من انفا
 الخاوي وسأل عن قاض له خصومة على انسان واستخلف خليفة فقضى له
 على خصمه فقال لا ينفذ لان قضاءه نائبه كقضاءه بنفسه لنفسه وذلك غير
 جائز قال ويجب ان يطلب من السلطات ان يولي اخوحتى يختصما اليه
 او يتحاكما الى حاكم يحكم وتراضيا بقضائه فيقضي بينهما فينفذ له ومنه في
 كتاب البيوع في الباب الثاني وسئل ابو بكر عن مديون ليس له الا
 يسكنها قال يبيعها القاضي فيقضي دينه من كشف المنار وقد يكون
 بان يمتنع المديون عن بيع ماله لقضاء الدين فان القاضي يبيع على
 امواله والعروض والعقار في ذلك سواء وذلك نوع حجر لنفاذ
 الغير عليه من الفصول في الفصل التاسع عشر اذا اراد الرجل ان
 يثبت نسبه من ابيه وابوه ميت فان القاضي لا يسمع من شهادته
 الا على خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك وار
 الميت او عزم له عليه حق او سجد له على الميت حق او موصى له وار

راجلا ادعى عليه حقا لابييه والمدعى عليه يدعى له الحق مقربة اوجبا
 فله ان يثبت نسبه ويسمع القاضي من شهوده بحضرة ذلك الرجل
 من الفصول الجيلة في اثبات الدين على الغائب ان تكفل المدعى
 الغائب راجلا بالمدعى على الغائب ويجوز المدعى كفا لثله في المجلس فيدعى
 المدعى على الكفيل ما لا مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفا
 لة وينكر المال المدعى على الغائب فيقيم المدعى البينة بالمال على الغائب
 فيقفى القاضي على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه المال باقراره بالكفا
 لة ثم يبرأ المدعى الكفيل عن المال فيثبت المال على الغائب لا انتصاب
 الكفيل خصما عنه لان ما يدعى المدعى على الحاضر لا يثبت الا بعد ثبوت
 المال على الغائب وفي مثل هذه الصورة ينصب الحاضر خصما عن الغائب
 من الجواهر جزمات وانهدم بعد موته جدار داره فظهرت تقوى
 يعلم القاضي بذلك وقال احضروها حتى اقسمت بين الورثة فجاؤا
 بها اليه وكانت عنده اياها حتى بعث الامير اليه فقال ابعتها الي
 انا اقسمها بين الورثة فبعث اليه فلم يدفها اليهم فلمهم ان يضمنوا
 لقاضي لانه بعثها الى الامير من غير اكرام فصار متلفا اختيارا من
 لصغري ادعى دينا في التركة واقام البينة فان القاضي يحلف بالله
 الاستوفية ولا شيئا منه وان لم يطلب الورثة يمينه وان ابوا
 ام فخذ الا يستلاف مذكور في الباب الثالث والسبعين والاباء
 لهم مذكور في الباب الثالث والستين من شرح ادب القاضي

من التهاديب ثم يكتب اسم الساجد وابيه وجده وصليته وفيلته ويسكنه
الى اصل الثقة مع ثقة في السر وعند ابي يوسف سرح مع الاثنين احوط
وقال محمد سرح لا يجوز الا مع الاثنين فان تركا حكم به واظهر تركه
جرح لم يقض به ولم يشهره وان تركاه واحد وجرحه واحد يسأل عن
غيرهما فان تركاه جماعة وجرحه اثبات لم يحكم به وله ان يقضي قبل التزكية
بظاهر العدل الا ان يطعن الخصم فيهم وقالا والشافعي سرح لا يقضي ما
يسأل به قال رضوي في زماننا لما تعدت التزكية لغلبة الفسق اختار
القضاة استخلاف الشهود كما اختار ابن ابي ليلى لحصول غلبة الظن
الصغرى تعذر العبد لمولاه والابن لابي له ان عدله في السر يصح عند
رجح وابي يوسف رجح واهلية الشهادة ليست بشرط وفي تعذر العدل
شرطه وذكر الخفاف سرح في هذا الباب مطلقا ان تعذر الاب لابن والا
لابيه والعبد لمولاه يصح لكنه تجوز على التعديل لسر واليوم لم يبق الا الثقة
سر فلا تستلزم اهلية الشهادة في المعدل من خزانة الفقه العليا
نفر يجوز للقاضي تخليفهم من غير ان يسأل المدعي تخليفهم منها المشيع اذا
طلب الشفعة يخلفه القاضي بالله ما سلمت الشفعة ثم يقضي له بها والمشتري
اذا اراد المبيع يخلفه القاضي بالله ما رضيت بالعيب وسرح رجل ادعى ديني في الله
يخلفه القاضي ما قبضه ووديعه الغائب فطلب امرأته النفقة منه يخلفه
القاضي بالله ما قبضت النفقة منه سرح رجل اشترى جارية وثبت عند الله
انها حرة وجا يخلفه القاضي بالله ما علمت ان بر وجهها قد مات او ظنهم مات

بالرد من الكافي ولو كانت الحاضر كيدا او متغيرا نصب القاضي عن الصغير
وصيا وقسم اذا اقيمت البينة لان للقاضي ولاية نصب الوصي عن المصبي ثم
وصي الصغير قائم مقامه وكانه بالغ حاضر من الجواهر قاصر كتب في سجل
ثبتت عندي بما يمكن في الموادش الكمية فانما لا تفقي بالحق ما لم يتبين انما وجه
الصحة فان القاضي بما تظن انه ثابت وهو غير ثابت فكل الجواب فيما
يكتب القاضي فلا تشرع على موافقة المدعى ما لم يبين له ان الشبهة
والمدعى لا تفقي بالصحة ومنه قال في سجل ذكر انه كتب قاضي فلان والقاضي
ولا قاضي القضاة وقاضي القضاة اقامه السلطان وعلا فباب فلا
لا تفقي بالصحة ما لم يبين ان كل واحد منهم ماذون بالاختلاف من
الشأن خاتبة في نواصر ابن رستم انه اذا وصل الى قاضي ينبغي للمكاتب اليه
لا يسأل الشهود عن القاضي الكاتب انهم وجد له فان ذلك لونه فلهذا
لسوال الامر على الرواية التي تشترط عند الله لصيرورة القاضي قاضيا
هو اختيار بعض الشائخ مخرج اما على الرواية التي لا تشترط الحد للصيرورة
لقاض قاضيا وعليه الفتوى في السوال بطريق الاختصاص ثم القاضي اذا
في الكتاب فماذا يصنع قاله على قول في حليفة ومخرج يفتحه والاول ان يكون
في بعض الخصم وان فتح بغير مصر منه جازم من التوقف وبلا تفقي
عن مشيرون وغيره ولا يمان ان يكون متكلما او يبلر حيت شاء في منزل او
بجاء وبعث الى اخيه مخرج لا يجلس في المسجد والاجب ان يبلر مخرجها
ان يبلر مخرجها واذا كان السلطان مري لا يفتحه او يبلر مخرجها

هذه الوقت واذا قيد بالمكان يجوز ويتقيد بذلك المكان ايضا ذكر شمس الامه
لشرحني شرح في شرح كتاب الصالح في باب الحكمين وفي الذخيرة والتقليد
في هذا التقليد فائدة لان المقلد ربما يكون قد راعى مراقبة القاضين على
نقطه في ذلك المكان الذي عينه فعلى هذا الوعيد القاضي فانه بائنه مسجد
يعين لا يكون له ان يقف في مسجد آخر من الظهيرية المرجعية فانه
قلد السلطات من جلاقضاء بلدة لا يدخل فيه اسود والقرى ما لم يكتب في
بشوره البلاد والسود وكذا في القضاء السراجية والخلاصة من الخلاصة
المدعي اذا طلب السجل من القاضي ليعرضه عن المفتي فانه يحجبه القاضي وكذا
اذا طلب المدعى عليه كذا في الفتاوى المنسقة من التماس خاتمة وسئل عن
القاضي اذا امر بكتابة سجل حجة المدعي المقضي له وطلب المفتي عليه من المقض
السجل ليعرض على المفتي اهو صحيح ام لا فامتنع عن ذلك هل يجبر على ذلك
للقاضي ان يلزمه ذلك اذا اشبه الامر اليه ام لا فقال نعم في كتاب الاقضية
ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العرض ولا العقار مما
الي حنفية مريح لكن يحبسه ويأمره بالبيع ويستدعي الحبس لبيع بنفسه
وعندهما يبيع العرض في رواية واحدة وفي العقار ما اتيان به من
عن التمس من القاضي تفريق الشهود قال يحجب الى ذلك من القاضي
تعليق القضاء والامارة بالنسبة يجوز وكذا يجوز اضافتها الى وقت في
وكذا يجوز توقيت القضاء بزمان بان قال انت قاضي هذه البلدة لهذا

يثبت بقدر ما أتا به في هذه المواضع من التاخر خافية إذا قال القاضى لرجل
جعلت يا أي في القضاء بشرط أن لا توشى ولا تشرب الخمر ولا تمسك امر
أحد على مخالفة الشرع فالتقليد صحيح والشرط صحيح وإذا فعل شيئاً من ذلك
لا يفتى قاضياً من الذخيرة لأن تقدير هذا الكلام أنت يا أي ما دمت
لا تفعل هذه الأشياء فهذا التقليد موقت ومعنى ومثل هذا التقليد صحيح
وإذا وجد الوقت ينتهي التقليد من الخلاصة وقد شمس الأئمة المحلوا
شرح القاضى ينصب الوحي في ثلث مواضع إذا كان في التركة دين أو فيها
وصية أو كانت المورثة صغاراً من التاخر خافية ويكره تنفيذ الحكم في عشرة
أحوال: في حال الغضب والجوع والعطش والحصار والحقن والراكب و
الماشي والماعس والمريض والوجع ويقضى في حال يكون إجماع وإن
وعقله وفهمه يحضر وفي السخنة في ويخرج للقضاء في أحسن ثياب وأعد
أمراله ولا ينبغي له أن يستعب لنفسه في طول المجلس ولكن يجلس في
طوبى النهار إذا ما طاب له وكذلك الفقهاء والمفتي ولا يمارج الخصوم ولا
أحد هم ولا يفضحات في وجه أحد هما وكذلك لا يؤمى إلى أحدهما إيماءً
ولا يعبر وجهه عليهما ولا على أحدهما ولا يجعل الخصوم لبيان حججه
ولا يخوف الخصوم ومعناه أنه يتكلف بتتويف الخصوم في شرح الطحا
ولا يجوزهم يعني لا يتولأتم بجهتك والآن قضى عليك أو أبطأ دعوات بل يؤ
إلى المجلس الثاني والثالث وصاحب المجلس يقيم الخصوم بين يديه عن
البعد والشهود يقرب من القاضى من العيون وينبغي للقاضى إذا

اليه الأذوة أو بنو العم ان لا يجعل بمصل القضاء بينهما ويدل عليهم سبهم
 ان يسلموا من الكبرى وهذا لا يختص بالأقارب بل ينبغي ان يفعل ذلك
 اذا وقعت الخصومة بين الجانبين من الغواقض وان يقيم القضاء
 ما أمكن لان كلام احد الناس واجب التصحيح وكلام الحاكم وهو أمرهم
 من الشارح حاشية واذا جلس القاضي لفصل الخصومات ينبغي ان يقول
 بين يدي من جلي من الناس عن المقدم بين يدي من غير وقتهم وتجمع
 املاءة الادب ويقال له صاحب المجلس وله انساب الشرطي والعريضة
 الجواز وينبغي ان يكون به سوء الادب لانه يحتاج الى تأديب المستمعا
 منهم والشارح بالشر يدفع اليه من القينة وينبغي ان ينصب الشارح
 يتعد الناس بين يدي القاضي ويقومهم ويخرج من يمين الادب
 من الشارح حاشية وان رأى القاضي ان يعطى المدعي طينة او جاز
 او قطعة قوطاس لا يحضر الخصم جازا والقضاة في هذه المختلفات
 بعضهم اختاروا دفع طينة وبعضهم اختاروا برقع قوطاس
 اختاروا دفع الحاتم والخفاف اختاروا العلامة في المصر والاشارة
 خارج المصر والقضاة في زماننا استأمر والاختصاص في المصير
 العلامة خارج المصر ولواستاء القاضي طينة او خاتم أو سب
 الخصم واره ينبغي له ان يقول لانهم هذه احكام القانين ثلاث يدي
 التعريف فان قال نعم اعرفه ولكن لا احضر اشهد المدعي ينبغي ان لا
 ١٠٠٠ حجة. فشهد احد القانين مقره فاذا شهدوا

القاضى من يحضره او يستعين في ذلك بالوالي ^١ وذكر الخفاف في ادب
 القاضى يكتب دعوى المدعى في صحيفة وينظر فيه اُصبح هوام فاسد
 فان كانت فاسدا لا يقبل ولكن يقول للمدعى ثم فصيح دعوات في موضع
 من ادب القاضى وفي موضع آخر ان القاضى لا يقول له ذلك دبه
 خذ مشائخنا رح ولكن يقول دعوات هذه فاسدة ولا يلزم مني سماعها
 بهذا اليس يتفهم بل هو فتوى بالفساد ^٢ وفي فتاوى جامع الصغير
 عن محمد بن سراج ان القاضى يسأل المدعى عليه شهدا واعليك بحق ام
 فيرحق فان قال بحق فهو اقرار وان قال بغير حق لا يقضي بشيئ ثم اذا
 قضى المدعى عليه مجلس القضاء فالقاضى يأمر المدعى باعادة البينة
 على تمرده فاذا اعاد البينة عاقبه على ما صنع من التردد واساءة الادب
 كذلك لو كانت المدعى عليه في الا ابتداء قال احضر ثم لم يحضر لانه
 ظهر تمرده لفعلة الا انه يعاقبه في هذه الصورة دون ما يعاقبه
 في الصورة الاولى ^٣ وفي الثانية فاذا احضر يجلسه القاضى عقوبة وكذا
 اذا سكت المدعى عليه بعد ما رأى الختم ولم يجب ولم يرد لانه ظهر
 له اذا وعد ثم خالف الا ان هذا دون الاول في العقوبة ^٤ وفي الفتاوى
 نافية وتمرده ان يقول لا احضر او سكت او قال احضر في وقت كذا ولم يحضر ^٥
 من دطنة مستوران يعث اليه من يحضره او كتب الى الوالى فبعث اليه من
 له واذا احضر غزاه بضرب او يجلس على حسب حاله على ما يراه ^٦ من
 له يره حضا من يتشائمات بين يدي القاضى في مجلسه فلم يترها ^٧

والرأى في ذلك للقاضي ان يحبسهما او يعرضهما عقوبة فهو جسد لا
 يترك ذلك فربما يجتزئ بذلك غيرهما وانفذ كما بهما فيذهب بدن
 ماء وجه القاضي وصيانة ذلك واجب له ومنه وأما ما يوجب اطلاق
 المجرور اذا مرض في السجن وليس له خادم يعاينه فانه يخرج من
 السجن لكن لا لأنه لو ترك كذا لثمة يخاف عليه التلف والمستحق عليه الحد
 التلف وان كان له خادم يعاينه لا يخرج من السجن لأنه بمنزلة المجرور
 اذا حال للمهرب او يسأله العاقل ان يخرج يدب بالسياط ليشفي
 ذلك من الحاردي امرأة ورجل قال الرجل اين زن من سب وقال
 المرأة اين شوي من سب وكانت ذلك بين جماعة ولم يكن بينهما كذا
 اخلف المتأخر قيل بانه منعقد وقيل بانه لا ينعقد ولو قضى القاضي بانه
 صحيح وصار متفقاً عليه من التهذيب واذا اتى بالكتاب الح القام
 المكتوب اليد يأمر باحضار خصمه واذا شهد الشاهد ان على ان
 والختم من جهة القاضي الكاتب فانه قراء عليهم وقال ابو يوسف
 اذا لم يشهدوا بما فيه جاز وبفتح بعض الخصمين فان كانت فيه ثمة
 امناه الا فيما ذكرنا وان كان فيه ثمة الشهادة انما يحكم به اذا كان
 ذلك لان الاول لم يحكم به من صنوان القضاء اما الاول فلا يخلو
 كان علمه محيطاً بحق من حقوق العباد او بحق من حقوق الله تعالى
 كانت من حقوق العباد فخوف يردى الرجل يعصب ثوباً او يطلق
 او يتزوج امرأة او يقرر رجلاً او يقرر فمرجل ثم رفعت اليه وانكر الحق

يقضي بعلمه لان هذا العلم حصل بحاينة السبب وانه فوق العلم بشهادة الشهود
 من السجاني العلوم الخمسة شرط جوازه وهو ان يكون الكاتب معلوما
 يعني القاضي الكاتب الى معلوم يعني المكتوب اليه في معلوم يعني المدعى به
 لمعلوم يعني المدعي على معلوم يعني المدعى عليه منه ولا يفتح الكتاب الا
 بحضور الخصم لان ذلك في معنى الشهادة على الشهادة فان الكاتب ينقل القاض
 الشهود بكتابه الى القاضي المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة الاصل
 بغيره ثم لا سمح الشهادة على الشهادة الا بحضور الخصم فذلك لا يفتح الكتاب
 الا بحضور الخصم من التهديب ولو كتب الى منوبه يعرف خطره جدا وهما في مصر
 لا يحتاج الى ذكر اسمه واسم منوبه ولا شهادة عليه ولو كانا في مصرين يحتاج من
 الهداية فاذا وصل الى القاضي لم يقبله الا بحضور الخصم من الكثر فان وصل الى
 المكتوب اليه نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصم وشهود من شرح ادب القاضي
 للنجاف ثم القاضي اذا علم بموجب حق انسان على انسان فثمنا على ثلثة اوجه
 اما ان علم قبل تقلد القضاء او علم بعد تقلد القضاء في غير المصر الذي هو قاض
 فينبغي ان الوجدان الاول عند ابي حنيفة راجح لا يقضي بذلك العلم وعندهما يقضي
 في الوجدان الثاني يقضي في حقوق العباد وما يثبت مع الشبهات وما يستقطك
 حبل القذف ولا يقضي في الحد ودالحا لصة لله تعالى نحو حد الزنا وحد شرب الخمر
 وحد السرقة من السراجية اذا ذكر في السجل ان الشهود وشهدوا على موافقة
 له غوى ولم يفسر الشهادة لا يصح الا اذا كانت القاضي عالما فلا تأنب القاضي
 في اسمع السنة او الاقرار وكتب بذلك الى القاضي فانه لا تقصير بذلك ولا يكتف

المدعي إعادة المئتمنة من الخاتمة والتقاضى ان يقضى ما علم في قضائه في المصالح
 في مجلس القضاء او في غيره وان علم بالحادثة قبل التقيد ثم قبل القضاء ليس له
 ان يقضى به في ذلك العلم في قول ابي حنيفة مراح وقال صاحبه مراح له ان يقضى ^{لك}
 العلم وعلى هذا الخلاف اذا علم بالحادثة في قضائه ثم عدل ثم قلنا ما ليس له ان يقضى
 به في العلم عند ^{اب} مراح الطحاوي والقاضي اذا كانت عالما بالحادثة يسيطر
 كانت علم بعد القضاء وما رأى ذلك في مصره الذي هو قاض عليه له ان يقضى
 يعلم من غير مئتمنة بالاجماع فان علم قبل ان يستفتى او رأى ذلك في مصره
 فذلك كانت الجواب عند ابي يوسف ومحمد مراح ^{اب} وقال ابو حنيفة مراح لا يقضى
 به في العلم هذه اذا كانت حقا لو اقر ثم سجع لا يصح رجوعه بعد الاقرار
 كالاموال وحده القذف ونحوه واما اذا كانت ذلك مما يصح رجوعه بعد الاقرار
 كالحزن والسراقة والسرقة ونحوه فلا يقضى بعلمه الا في السرقة فانه يقضى
 بالمال دون القطع ^{اب} مراح ادب القاضي للخصم فان احضر رجلا
 فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه به في ذلك مقرا واجاد له فان الفاني
 يسمح من شهود الوكيل على الوكالة ويفقد له الوكالة لان البينة قامت على
 حاضر فنقض ^{اب} مراح الطحاوي وسئل ابو بكر مراح عن مديون ليس له الا درهم يسكن
 فادعى بها القاضي فيقضى منه ^{اب} مراح الفقيه الاب اذا كانت مسرفا من
 المال فلما قضى ان يأخذ ما لا يئتم من يده ويضعه على مدي عدل الماد
 حاة الصغير او بلوغه ^{اب} وهذا التوكيل بالاقراء يصح عند ابي حنيفة ومحمد مراح
 حتى يواخذ الموكل باقرار الوكيل ^{اب} وعند ابي يوسف ومراح لا يصح من مدي

المتقضاء وأما بيع مال المديون للمجبرس قال صاحب الاقضية المجبرس في الدين
 اذا امتنع من قضاء الدين وله اموال لا يبيع القاضي ماله في الدين ولكن
 يستدعيه حبسه الى ان يبيعه بنفسه ويقضي دينه - وذكر ابن بهائم عن محمد
 عن يعقوب عن ابي حنيفة مراح في رجل حبسه القاضي في دينه لرجل عليه
 دسارهم وله دنانير قال يبيعها القاضي ويوفي صاحب الدين حقه ولو كان له
 عرق وض لا يجوز بيعها وقال ابو يوسف ومحمد مراح يبيع العرق والعقار
 والاصل عندهما ان كل من وجب عليه حق وامتنع عن ايفاء ما كان
 مستحقا عليه وذلك مما يجزي فيه النيابة فالقاضي يقوم مقامه في ايفاء
 ذلك الحق المستحق عليه كالذي اذا اسلم عبده فالقاضي يبيعه على البيع فان
 امتنع عن ذلك فان القاضي يبيعه عليه وكذلك في الذخيرة وغيره - من
 عنوان القضاء فان قال الطالب بعد ختم الباب وضحي ايام انه جلس في دار
 ولم يحضر فادب له وكيله حتى اقيم البينة عليه - قال ابو يوسف مراح يبعث
 القاضي رسولا مع الشاهد يثليش شهدا معايركا عند القاضي فينادي
 الرسول على باب ثلثة ايام كل يوم ثلث مرّات وقت بيلوس القاضي او قريبا
 منه يا فلان بن فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان
 مجلس الحكم والا قضينا لك وكيلنا وقبينا البينة عليك فان لم يحضر نصب الله ^{كلا}
 لانه حينئذ يكون انما للقاضي بالتوكيد دلالته - من البردوي والنوع الثاني
 اذا امتنع المديون عن بيع ماله بقضاء الدين باع القاضي عليه امواله
 والعرق والعقار في ذلك سواء - من المتارخانية في الفصل الثالث

والسنة من كتاب ادب القاضي المديون اذا كانت له عقار فاصل عن حاجته يجبره القاضي لبيعه ويقضى الدين وان كانت لا يشتري الا بتمن قيل كذا ذكره الخفاف راجع في باب الحبس وان امتنع المديون عن البيع بنفسه فالقاضي هل يبيعه ذكر في الجامع الصغير وفي كتاب الاقضية ان القاضي لا يبيع مال المديون المحبوس لا العروض ولا العدة عند أبي حنيفة راجع لكبح مجسه ويا مره بالبيع وليستدلم الحبس لبيع نفسه وعندهما يبيع العروض رواية واحدة وفي بيع العقار روايتان ينبغي ان يكون للنساء محبس على حدة تخرنوا عن الفتنة وعن أبي حنيفة راجع ان المرأة محبوسة في محبس النساء ولكن يحفظها الرجال من الحانية ولا يبيع مال المديون في قول أبي حنيفة راجع وفي قول صاحب جريد راجع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح من ادب القاضي للخفاف راجع والاطهر انه يبيع من الثأوى الظنير والاطهر انه يبيع من الثأوى العتبية وعندهما يبيع العروض اولافان فضل الدين يبيع العقار وعن شريح راجع انه يبيع ما فوق الام وقيل يترك يترك جامه وقيل دستين وهو اختيار الشيخ الامام الشافعي من الهداية في باب اليمين قال واذا قال المدعي لي بينة حاضرة قيل لخصمه اعطه كفلا بنفسك ثلاثة ايام كيلا يغييب نفسه فيضيع حقه والكفالة بائنه جائرة عند ما وقد مر من قبل واخذ الكفيل بحجر والد عوى استخاء عندنا لان فيه نكرا للمدعي وليس فيه كثير ضرر بالمدعى وهذا لان الخصم

مستحق عليه بمجرّد الدعوى حتى يعدي عليه ويحال بينه وبين اشتغال القضاة
 الكفيل بأخصار دوائهم بثلثة ايام مروي عن ابي خنيفة راجح وهو الصحيح
 ولا فرق في الظاهر بين المملوك والرجيد والخصير من المال والخصير من ثم لا بد من
 قوله في بيئته حاضرة للكفيل ومعناه في المصر حتى لو قال المدعي لا بيئته في ^{أرضه} أو ^{بشره}
 غيب لا يكفل لعدم الفائدة من التنازل خافية ثم وإذا كفله مدة موقته
 اختلفت الروايات في تلك المدة ^{والصحيح} انه يكفله انقاضي المجلس الثاني
 ان كان القاضي يجلس ثلثة ايام او اكثر يكفل بتلك المدة ^{وقال شمس}
 الأئمة الحلواني راجح ذلك موقوف الى رأي القاضي ^{من السعيا}
 وعن ابي يوسف راجح يأخذ كفيلا الى جلوس القاضي مجلسا آخر حتى اذا
 كان يجلس في كل اسبوع مرة يأخذ الكفيل الى سبعة ايام وإذا كان يجلس
 في كل خمسة عشر يوما يأخذ منه كفيلا الى خمسة عشر يوما وهذا القول
 احسن وهو ارفق بالناس في الزمان الاول وما قلنا ارفق بهم في زماننا
 حيث يجلس القاضي في كل يوم ^{من المحيط} ثم تفسير الملائمة ان يدور معه
 حيث دار ويكون معه لا يفارقه وليس له ان يجلس في موضع لان ذلك
 جبر ^{دبره} وليس له حق الحبس هكذا ذكر في الاصل ^{وذكر ابن سماعه في نوادر}
 عن محمد راجح انه قال للمدعي ان يجلس في مسجد حية وان شاء في بيته لا
 سيما يطوف به في الاسواق والسلك من غير حاجة وفي ذلك ضرر للمدعي
 وعن عمر وابن عمر وعن محمد راجح قال قالوا في المعسر لصاحب الخزان
 يلزمه حيث احب من المصر ^{قال هشام} راجح سالت عن محمد راجح عن جيل

أخيراً من لبس ثياب تقيس في أي مسجد سرح الملازمة مع التقيس وإشارة إلى
 وقال لواءه شيتي لا علم لنا به ذكر الملازمة وأراد بهذا الحسب في موضع يدل
 تقرعات المسئلة من الذخيرة أن المطلوب إذا أراد أن يدخل بيت
 فاما أن يأذن المدعي في الدخول معه ويجلس معه على باب الدار لانه لو ترك
 حتى يدخل الدار وحده ربما يهرب من جانب آخر فيفوت ما هو المقصود
 من الملازمة من الكبر على لا يحبس الرجل في بيته ما لم يشهد شاهدان
 على غناه لان الناس كانوا فقراء ما لم يظهر الثنا كذا ذكر هذا وهو خلافاً
 الرواية انه يجبه اذ طالب الطالب جبهه ثم يسأل على ما بينت اذا كانت البينة
 على الافلاس من قبل الحسب في قولهم وايان واليحيى انه لا يقبل اما بعد الحسب
 فقبل اجماعهم عند أبي خيفة سرح يقضيه بالانكلا ولا يجوز عليه وسد ما يجوز عليه اليان
 اذ اجسه فاما تقبل البينة على الافلاس بعد مضي المدة واختلاف الرواية
 في مقدارها روي عن محمد بن عمار عن أبي خيفة سرح شهران او ثلثة وروى
 الحسن بن عمار عن اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر الطحاوي شهرين او شهر
 ارفق الاقارب ولكن الصحيح ان هذا ليس بلازم بل ذلك معوض عن رأي القاض
 حتى لو وقع عند القاضي بعد ستة اشهر انه منع من يدوم الحسب وان وقع عند
 القاضي قبل تمام الشهر انه عاجز اطلقه وهذا كله اذا كان امره مستكراً اي اذا
 ظاهر لغيره سأل عنه عاجلاً وقبل البينة على الافلاس وحلي سبيله من
 التهديب ولو بقي في الحسب شهرين او ثلثة سأل عنه فان لم يظهر له مال
 حلي سبيله ولا يحول بينه وبين غنى مائة من الكافي وانما يحسب مدة

ليظهر ما له لو كانت له مال فلا بد ان تكون المدة مديدة لتحصيل هذه الفائدة
فقد راى بشهرين او ثلثة لهذا $\frac{1}{2}$ من النافع ان هذا اليسر يتقدم لانهم يولد^{للك}
مفوض الى رأي القاضي لان المقصود من الحبس ان يعجز فيظهر ان كان له
مال وهذا امر يختلف باختلاف الناس فيفوض الى اجتهاد القاضي $\frac{1}{2}$ من
العقابية ثم مدة الحبس ثلثة اشهر وقيل ستة اشهر والصحيح انه مفوض
الى رأي القاضي وان مضى ستة اشهر وعلم تعنته يدعى الحبس وان مضى
شهر وظهر عجزه وعسرتة بان شهدوا بافلاسه بخلافه $\frac{1}{2}$ من الثانية وان
وقع عنده قبل تمام شهر واحد انه عاجز اطلقه وهذا اذا كان امره مشكلا
اما اذا كان امره ظاهرا يسأل القاضي عنه عاجلا ويصل البينة على الاثلا^س
ويجلى سبيله بحضرة خصمه $\frac{1}{2}$ من العقابية واذا مضت مدة الحبس وحال^{له}
مشكلا يسأل عن الثبوت من جيرانه في السوق والمحلة فان قالوا لا نعلم ما لا
سلمه الى خصمه فيلانزله ان شاء هو المختار $\frac{1}{2}$ من الثانية فان قال الطالب
هو موسى قادر على القضاء وقال المديون انه محسوس فكفوا فيه قال بعضهم
القول قول المديون انه محسوس وقال بعضهم ان كان الدين واجبا بدلا
عما هو مال كالقرض وثمن المبيع القول قول مدعي اليسار روي ذلك عن
ابي حنيفة سرح وعليه الفتوى وان لم يكن ذلك بدلا عما هو مال والمديون
اذا قام البينة على الافلاس فيه روايتان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
سرح الصحيح انها تقبل قال سرح ينبغي ان يكون ذلك مفوضا الى القاضي ان
علم القاضي انه وقع لا تقبل بينة قبل الحبس وان علم القاضي انه ليس قبل

البينة من الذخيرة تم احلقت الروايات في بقدر ثلث المدة فخرجت
انه قد مرها بشهرين الى ثلثة اشهر وعنه ايضا قد مرها باربعة اشهر
ابن حنيفة سرح برواية الحسن انه قد مرها بستة اشهر وعنه برواية الطحاوي
انه قد مرها بشهر وكثير من مشائخنا سرح اخذوا برواية الطحاوي وبعض
مشائخنا سرح قالوا ينظر الى الجوس ان رأى على تربي الفقراء وهو صاحب
يشكوها له الى القاضي البوس وضيق النفقة وكانت لينا عند جواب خنيفة
حبسه شهر ثم يسأل وان كانت وقحا عند جواب خصمه وعرف ثم رده
عليه علامة اليسار حبسه اربعة اشهر الى ستة اشهر ثم يسأل وان كانت
بين ذلك حبسه شهرين الى ثلثة اشهر ثم يسأل وبه كان يفتي الشيخ الإمام
طهيو الدين المرعيني وهو يحكي عن عمه شمس الائمة الا انه جند في سرح
من المشائخ سرح قالوا ليس في هذا اتقوا بل انهم من التهذيب واذاب
الحق باقراره او يحكم بنكول او بينة ومطل المظلوب عن تسليمه وطلب الطالبة
حبسه يأمره بحبسه في كل عين يقدر على تسليمه وفي كل دين بذ لا غرم
كتم المبيع وبدل القرض والمغصوب ونحوه او بالتزامه بعقد كالمهر
الكفالة وما سوى ذلك لا يحبسه من القدر نرى فان امتنع حبسه
في كل دين لزمه بدلا عن ما حصل في يده كتم المبيع او التزامه بعقد كالمهر
والكفالة ولا يحبسه فيما سوى ذلك اذا قال اني فقير لا يحبسه الا ان
ثبت غريمه ان له مالا من حاشية القدر نرى اما قوله يحبسه ثم
يسأل عنه فهذا اقوال ابن حنيفة سرح لان السنة على الافلاس لا تقبل قبل

الحبس وهو المنع من الخروج من الخلاصة وفي النصف في باب الحبس اذا قامت
 الاقضية ببنية قبل الحبس لا تقبل فيه روايات في رواية تقبل وبه كانت
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن القفل وفي رواية لا تقبل نص عليه صاحب الفتا
 في آخر الباب وبه كانت يفتي الشيخ وهو الصحيح من النيات في المديون
 اذا قام البينة على الاقضية قبل الحبس والصحيح انها تقبل وفي الاقضية
 اجمعوا انه لا يظهر الجرح في النكاح والطلاق والعاق والنذر وفي ادب
 القاضى الحضاف البينة على الاقضية قبل الحبس طه مقبول وبه كان
 يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل النجاشي سرح وفي رواية لا تقبل وبه
 كانت يفتي عامة المشايخ سرح وهو الصحيح من الفتاوى الطاهرية المحبوس
 اذا قام البينة بعد مدة تقبل على الاقضية بالاجماع واختلفوا في تقدير
 المدة في قول ثلثة اشهر وفي قول ما بين اربعة اشهر الى ستة اشهر وذكر
 الطحاوي شهر واحد ارفق بانفس والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم
 بل ذلك مدفوع الى رأي القاضي وان قامت البينة على الاقضية قبل الحبس
 روايات والصحيح انه لا تقبل وان اقام المدعى عليه البينة على الاقضية
 قبل الوقت الذي ذكرنا اختلفوا فيه قال بعضهم تقبل من الذخيرة اذا
 حبست وجهها بمهرها او بدلين آخر فقال الزوج للقاضي اجسها معي
 فان لي موصفا في السجن لتكون معي ذكر الحضاف في ادب القاضي في باب
 المطالبة بالمهر انه لا يجسها ولا وبعض قصاة نهانا اختيار الحبس
 لفساد الزمان سد الباب المعصية عليها فانها اذا لم تجس وقد حبست

نزوجها تذهب الى ما تريد وقيل القاضى يقول لها اذا اردت حبس الزوج
بحقك احبسك معه والا لا احبس الزوج وعلى هذين التقديرين جميعا يقع الا
عنه ذهابها الى ما تريد ^{للمن} الخلاصة المرأة اذا حبست زوجها لا تقبض
من شرع ادب القاضى لفصائل المطلوب اذا مرض في الحبس مرضا اضناه
ان كان له من يتخذه لم يخرجها وان لم يكن له من يتخذه فلا ياب الحبس انما شرع ليخرج
المجوس فيسارع الى قضاء الدين وهو في حالة المرض ابتداء مسابقة فكان اقرب
الى المقدور والجبر ليس سببا للهلاك في هذه الحالة لانه اذا كان له من يتخذ
ويعالجه فذلك في الحبس وغيره سواء اما اذا لم يكن له من يعالجه يخرج منه لانه يخرج
عليه اهلاك في هذه الحالة والمستحق هو الزوج لا الاهلاك ^{للمن} من التقيد
ثم اذا حبسوا على المطالبة للقاضي ان يدفع دينه من ماله فان لم يكن في ماله
جنس دينه يبيع احدا التقدين بالآخر ولا يبيع العروضة وعندهما يبيع كل واحد
اقتساما اجزا على من الحاشية ولا يبيع مال المديون في قوله اي حقيقة مخرج وفي
صاحبه يبيع مذكوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع
وهو النجس منه وقيل يحبس المديون في بيته ويكفيه مؤنته من الطعام ^{منه}
وان لم يكن مؤنته تركه يقضى بما جده ^{منه} من اقسائه القاضى اذا اقتضى في مخرج
اجتهاد وهو لا يرى ذلك بغير خلاف ذلك يتخذ بمثل اي حقيقة مخرج وعلى
التقوى ^{منه} من العاقبة بيع الامة طلاقا على من ذهب اليه ان يحب بطلاقه ولو حكم
بيع الامة طلاقا لا يبطله تاخير مولاه من ذهب عبد الله واي من باهرا
من الماوي ولو قضى بخلاف مذهبه مع العلم بجادته لا يجوز بيعه ويؤمر

جميعاً من النوازل قال الفقيه سرح وقد قال في رواية محمد سرح ان كل شيء
 قد اختلف فيه الفقهاء تقضى القاضى بذلك يجوز قضاؤه ولم يكن لقاض آخر ان
 يبطله ولم يذكر فيه الاختلاف وبه نأخذ من الفصول القاضى اذا لم يكن
 مجتهداً ولكنه قضى بتقليد فقيه ثم تبين انه خلاف مذهبه ينفذ وليس
 لغيره نقض وله ان ينقضه هكذا روئ محمد سرح وقال ابو يوسف
 ما ليس لغيره ان ينقضه ليس له ان ينقضه - ومنه ولو قضى بغير
 المجدد في القذف ينفذ قضاؤه من الغوامض وان القضاء
 ينفذ في محل الاجتهاد وهو ما لا يخالف النص والاجماع متى لو ابطاله
 قاض يرد في خلافه فابطاله باطل من شرح الطحاوي اذا قضى بغيره من
 نفسه فاذا هو مذهب غيره له ان يبطله ليس للآخر ان يبطله لانه حصل
 قضاؤه في مختلف فيه واقضى بمذهب خيمه وهو يعلم بذلك نفذ قضاؤه
 لانه قضى في مختلف فيه فليس له ان ينقضه ولا لاحد غيره من صل
 آخره متى قضى في صفر على بطلانه لا ينفذ قضاؤه ومتى قضى في مختلف فيه
 قضاؤه ومتى قضى بالاجتهاد ان خالف النص لا يجوز فان خالف اجتهاد غيره
 جاز والنص هو الكتاب والخبر المتواتر من الجواهر وكتب في ذكر
 الوقفية والاجارة وقضى بصحة وجوازه قاض من قضاة المسلمين
 ولم يسم القاضى والكاتب كاذب فقد ذكر في آخر كتاب الوقف ما يدل
 على انه لا بأس بذلك فانه قال اذا خاف الواقف ان يبطله
 قاض فانه يكتب في كتاب الوقف انه قضى به قاض كذا وفي

الحقيقة تصرف وقع صحيحا وانما يبطل ما بطل له القاضى وبكنا به هذا الكتاب
يمنع قاضٍ آخر عن البطلان فبقي على الصحة اما هذا الا يكون كذا ببطلا
حقا وصححا غير صحيح ولكنه منع المبطل عن الا بطل فلا يكون به بأس
من الصغرى المدعى اذا طلب من القاضى احضار الخصم وهو خارج
المصر هل يختلف القاضى المدعى ام لا ذكره في باب العداوى من ادب
القاضى انه لا يعيده بمجرد الدعوى قالوا وهذا اذا كانت الموضع بعيدا
عن المصر اما اذا كانت قريبا يعيده بمجرد الدعوى كما لو كانت في المصر
والفصل بينهما اذا كانت بحال لو آتيتك من اهله امكنه ان يحضر مجلس
القاضى ويحجب خصمه ويبقى في منزله فهو قريب والا فهو بعيد
ثم اذا كانت بعيدا ماذا يصنع القاضى قال بعضهم يأمر المدعى باقامة البينة
على موافقة دعواه لا لاجل الغناء بل لاجل احضار خصمه والمستور في هذا
يكفي فاذا اقام يأمر انسانا لمحض خصمه منهم من قال يختلف القاضى فاذا
نكرا قامه عن مجلس وان حلف يأمر انسانا لمحض خصمه من كثر الجا
اذا اخذ القاضى كفيلا من المطلوب والطالب لم يشربه فللقاضى
ان يطلب الكفيل من الكفيل فان ابى فيا امر الطالب ان يلازمه اذا
قال المديون ابيع عبدي هذا واقضى حقه ذكر عصام سراج في اول
مكاتبه انه يؤجله القاضى يومين او ثلاثة ولا يجبره من الطمينة
والولوية قاضٍ يقضى وبأخذ من بيت المال لا يكون عاملا باجر
لا القاضى عامل لله تعالى فيثبت حقه من ماله الله تعالى وكذا العلماء

والفقهاء والمعلّون الذين يعلمون الناس القرآن ولا ندرهم
عن أبي بكر رضي الله عنه لما استخلف كان يأخذ من رقة من بيت المال
كذا عمر رضي الله عنه كان يأخذ وكان عثمان رضي الله عنه صاحب ثروة ولسان
وكان يحسب ولا يأخذ وعلي رضي الله عنه كان يأخذ ولا نهج بوس نحو العا
وكان عاجزا عن الكسب ولهم يأخذ كل ما ينه لنفسه وماله ومن يمت
من أهله وأهوانه احتاج إلى أن يأخذ أموال الناس ويأخذ الرشوة ولا
يحل له ذلك من المال بيت المال الخراج والجزية وصدقات بني تغلب وما
أخذ العاشر من الكفرة مصرفها المقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون
هاتك وإلى الرصد في طريق المسلمين وما يلهي الإمام المقاتلة من العطايا
وأصلاح القضاة وإلى إرفاق الولاة والقضاة والمفتين والمعلمين والمعلّين
وذراريهم وأهوانهم والمحتسبة والأئمة والمؤذنين والفقير والغني سواء يعطي
لهم قدر ما يسعهم وعيالهم وقضاء ديونهم من الفصول العبادية مثل
الشيخ أبو الحسن عطاء بن حمزة السفهري راجع عن القاضي يأخذ الأجرة
على كتابة السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق هل يحل له ذلك قال نعم لأن
ذلك غير واجب عليه بل الإيجاب عليه القضاء وإيصال الحق إلى المستوفحسب
وقال ولكن إنما يطيب له إذا أخذ قدر ما يجوز أخذه لغيره ولم يمتد يده
ذلك أن الوثيقة إذا كانت بما يبلغ الفأفق خمسة دراهم وفي الفين
عشرة دراهم وفي ثلثة آلاف خمسة عشر كذا في عشرة آلاف حتى
يصير خمسين في عشرة آلاف ثم ما زاد ففي كل ألف درهم يضم إلى خمسين

الرابعة في عشرة آلاف وان كانت اقل من الف يطران لحقه من المسقة
قدس ماله في وثيقة الف درهم فغنيه خمسة دراهم وان كان قدس
فعمش وان كانت نصفه قدس هان ونصف في الزيادة والنقصان
ذلك وقال كذا ذكرنا السيد الامام ابو ستعاي سرح وقال كذا مر ويمن
البحر خمسة سرح وجعلنا ما المدة مبيع سرح وذكر في الملتقط ويعوضنا
ان يأخذ الاجر على كسرة السجلات والمخاض والوثائق ويأخذ قدس ما يجر
اخذ له لعمري وما قيل في كل ايام خمسة دراهم لا يلق به ولا ينفذ ذلك
احيا بنا واي مشقة للكتاب في كسرة الثمن وانما اجر مثله بقدر عمله في
ابنا كما يستاجر الصكات وانقاد باجر كثير في مشقة قليله من القية
وكل هذه التقديرات غيره فيهم المراد لان مشقة الكتابة لا يختلف بقلة الما
وكرته ولا سكت بان مشقة كسرة الف درهم دون مشقة كسرة ثمانية وعشرين
الا ان يريد كتابه الاجناس والعروض المختلفة بصفاتها وقيماتها من كتاب
ولا ينبغي للقاضي ان يأخذ الاجر على الكتابة او على السجل الا قدس ما يأخذ غيره وما
القضاة في بلاد الاسلام ظلماء صريحا وهو من يأخذ وامر الامانة شيئا ثم يجبر
اولياء الزوج والزوجة بالمساكنة فانهم ما لم يرضوا بسبب من اولياء ثمة لم يجبر
بدلك فانه حرام للقاضي والمساكنة وما الدافع فان كان لاجله له
الدفع فانه لا بأس به وان كان له حيلة اخرى فهو ايضا آثم وحكمه حكم
الرسوة فان اخذ بها آثم والدافع ان كان له دفع الظلم فلا بأس
عليه والا فليؤا بشا آثم ومن ذلك ما عنبوا سراجلا واحد

قسما ما بين الناس باجر وانه غير مشروع ذكر في الهداية وغيرها ولا
 القاضى الناس على قاسم واحد وللحسب ان يحسب على القاضى اذا فعل
 ذلك نجراله عما لا يحل من القضاوى الخائفة في كتاب الدعوى في الفصل الا
 من الباب الاول في ادب القاضى وكما لا يحل للقاضى اخذ الرشوة لا يحل
 له قبول الهدية من الاجنبى الذى لم يكن يهدي اليه قبل القضاء وكذا
 الاستقراض والاستعارة من شرح ادب القاضى للخصاف ثم الرشوة
 لا يخلو من اربعة اوجه اما ان يرشوه لانه قد خوف فيعطيه الرشوة لانه
 الخوف من نفسه او يرشوه ليسوى امره بين يدي السلطان ويسعى
 في ذلك او يرشوه الانسان ليسعى بينهما ليتقلد بينهما القضاء من السلطان
 او يرشوه للقاضى ليقتضيه ففي الوجه الاول لا يحل للاخذ لان المكف عن
 الخوف كف على الظلم وانه واجب بدين الاسلام فلا يحل اخذ المال لذلك
 يحل للمعطى الاعطاء لانه جعل المال وقاية لنفسه وهذا اجازة موافقة للشريعة
 كذلك لو طح في ماله ورساه بيعه ماله لا يحل للاخذ وحل الاعطاء لانه
 حل بعض ماله وقاية لساير الاموال من الخبايثة وعلى هذا بايكارويه
 ثم كذا اذا اخذ شيئا وهو طائع فيه ضمنه فان دفع ورسه عند آخر
 المرتبة طائع فالجواب كما ذكرنا ان المالك بالخيار من ومنه اعلم بان المكف
 على ثلثة اوجه انه يكون حلالا من جانب المهدى والقابض او يكون
 حلالا من جانب المهدى حراما من جانب القابض اما الاول فالاهداء
 لا يتبعه التودد والتسبب فانه مندوب والثاني ان يهدي اليه ان يكف عنه

عليه وهذا الأمان من جانب المهدي والثالث أن يهدي إلى غيره لغيره
 عند السلطات على حاصه فان كانت مقصوده حراماً لا شئت منه حرام ولا يجوز
 من الجاسين لأن الاعطاء بصير وميل إلى الحرام والامتداد عنه على الظلم وإن
 كانت المقصود حلالاً لا يحل للأخذ أيضاً لأن الصيام بمصالح المؤمنين وغيره
 واجب فأخذ على هؤلاء ما لا يقدح في دينه وإن حرام من المستوفى معه صغير
 نصب القاضي أميناً وقسم من الدين له ثم الما يكون للقاضي ولا يترتب
 الإوصاء في التركات ولأنه نصب القوام في الأوقاف إذا كتب في مشور
 ذلك ما بدو في الكتابه فلس له ذلك وكذلك لا يكون له ولا يترتب
 الصغار والصغار إلا إذا كتب في مشورته ذلك وكذا ليس للقاضي أن يبيع
 مال من الجماعة إلا إذا كتب في مشورته رواه ابن أبي مالك عن أبي يوسف
 عن أبي حنيفة راجح وما ذكر محمد راجح في باب الجماعة أن القاضي يشي بالمال
 الجماعة فيموجأه محمول على ما إذا كتب ذلك في مشورته من المستوفى
 تصرف عاماً في التجارة بزواج الأمه كالأب والوصي والجد والمكاتب
 والمهاضر وأبيه من الجواهر القضاء يخلفون المحرم في دعوى أداء
 الدين ما قبض وما أحال وما أبرأ وإن ساعى بما يكره أن يكون
 هذا حلفاً على الاتاب واليمين للنفي لا للثبات قال هذا شيء فعله بعض
 الفضاة ومروا به احتياطاً فإنه اتهمه القاضي ويريد بربايات الربا
 في الاحتياط اسرحوا لا يأتهم من الثانية وإذا جاء رجل إلى القاضي وذكر
 له على فلان بن فلان دعوى فإنه كان المدعى عليه غائباً يدعى

القاضي اليه طينة عينها ختم القاضي مكتوب فيها احب خصصت الى مجلس الحكم
 من محكمة القضاة واجتمعوا ان الوكيل بالملازمة لا يملك القبض ^{منه} ^{شبهة}
 المنظومة اذا اقر اللهجه وانه شهد واينور يكفون يا تشهير لا بالضر
 والتعريض وقالا يضرب ويغلاف به ويحبس الى ان يحد ث ثوبته ^{منه} ومنه
 وتفسيره ما نقلت عن شريح انه كان يبعثه الى سوقه ان كان سوقيا والى
 قومه ان كان غير سوقى بعد العصر اجمع ما كانوا ^{منه} من التماس خانية
 في شاهد الزور اتفق العلماء على ان شاهد الزور يعزر ^{منه} وفي الكفا
 انقل القضاء به ام لم يقصر ^{منه} غير ان احيا بنا سرح اختلفوا في تعزيره ^{منه}
 قال ابو حنيفة سرح في المشهور يطاف به ويستهر ولا يضرب ^{منه} وفي السرا ^{جنية}
 وعليه الفتوى ^{منه} فان كان سوقيا يبعث به القاضي الى اهله سلقه
 يقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروه المناسب ^{منه}
 من النوار قال ابن الاثر هر سمعت ابا سليمان يقول شاهد الزور يضرب
 ويحبس بعد ما يتوب سنة ^{منه} وفي الجامع الصغير التاجي والتشهير ان
 يطاف في البلد وينادي في كل محلة ان هذا شهد بالزور فلا تشهد به ^{منه}
^{منه} وذكر الخفاف سرح في كتابه انه يشهر على قولهما يجير الضرب ايضا ^{منه} الكلا
 في مقدم الضرب في التعزير عرف في كتاب الحد ود ولا يستنم ^{منه} وجهه ^{منه} لا ^{منه}
 قال هذا اللفظ بالهاء والحاء جميعا والذي هو وجي عن عمر رضى في شاهد
 الزور انه يستنم وجهه وما يملك عنده شمس لائمة السرخسي سرح انه قال ذلك
 في طريق السياسة اذا رأى المصلحة فيه وقا ويلك عند الشيخ الامام انه لم يرد ^{منه}

التسوية انما المراد به التجيز بالفضح والتشهير فان التجيز يسمى مسودا لم
 قال صاحب الكتاب وشاهد الزور عند ما المقر على نفسه فيقول كذبت
 فيما شهدت متعمدا او شهيد يقتل رجل او يموت فيجب المشهود بتكلمه او بموته
 حيا فاما من ردت شهادته لثمة او دفع مضرة عن نفسه او بجر منفعة
 الى نفسه او الخائفة وقعت بين الدعوى والشهادة او الخائفة وقعت من
 الشاهد من فليسبب شاهد زور والله اعلم -

كتاب الشهادات
 من الكافي اذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع والشراء
 والطلاق والصاق والوكالة والوصية والرهن والدين والقرب
 والبراءة والكفالة والحوالة والقذف تقبل - واذا اختلفا في الجارية
 والغصب والفل والنكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به ان كان قولا ^{لبيع}
 ونحوه فاختلاف الشاهدين فيه في المكان او الزمان لا يمنع قبول
 الشهادة لان القول مما يعاد ويكرر وان كان المشهود به فعلا كالغصب
 ونحوه او قولا كلف الفعل شرط صحته كالنكاح فانه قول وحضور الشاهد
 فعل وهو شرط فاختلافهما في الزمان او المكان يمنع القبول لان الفعل
 في زمان او مكان غير الفصل في زمان او مكان آخر فاختلاف المشهود به
 من القسوى الحامية وان اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل القبض
 كالحبة والصدقة والرهن فان شهده واعلى معاينة القبض واختلفا في
 الايام والبلدان جازت شهادتهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف

والياس ان لا تقبل وهو قول محمد وروى قروح ^١ من الذخيرة ابراهيم عن
 محمد راجح في شاهد بيت شهد الرجل ان له على هذا ادراهما او درهين
 فالشهادة جائزة على درهم ^٢ وفي نوادر بشر عن ابي يوسف راجح في رجل
 في يديه درهما صغير وكبير فاقرب درهم لرجل ثم جحد فشهد عليه بذلك
 شاهدان اجزت الشهادة على الصغير منهما استسما ^٣ ايضا منه قال وكذا
 يضمن فيه بالقيمة وقد صارت دينا جعلته عليه او كس القميتين نحو ان يشهد
 انه غصب منه ثوبان او مرويا واخرقه ^٤ من الحائفة وكذا لو شهدوا
 انها كانت في يد المدعي وان المدعي عليه هذا اخذها منه او غصبها منه
 او انتزعتها من يده او ابتاع العبد من يدي المدعي فاخذه المدعي عليه
 او ارسله المدعي في حاجته فاخذه المدعي عليه او اودع عند المدعي عليه
 او اعارسه اياه تقبل وان لم يشهد واعلى ملكت المدعي ^٥ ايضا منه ولو
 اتفق الشاهدان على انه اقرب باللف واختلعا في المكاث او في الزمان
 جازت شهادتهما لان القول مما يعاد ويكره ^٦ ولو ادعى دارا في يده ^٧
 انها له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة ذكرنا ^٨ في
 راجح انها لا تقبل ولو ادعى المدعي انها له منذ عشرين سنة وذكر الشهود
 انها له منذ سنة جازت شهادتهما لانه كذب الشهود في الصورة ^٩ الا
 دون الثانية ^{١٠} من الفصول واجمعوا انهم لو شهدوا على اقرار المدعي
 عليه انه كان في يد المدعي امس ^{١١} امره القاضي بالرد عليه وكذا لو ^{١٢}
 ان المدعي عليه اخذه من المدعي ^{١٣} من الذخيرة وان كان الشاهد ^{١٤}

على عتق الامه والعبد فاستحب فاما قلت ان في الامة يحال سهرها ومن
المولى لان في الامة يحال شهادة الواحد اذ اكلاب عدلا مع انها ليست بحجة
في حقوق العباد فلا يحال شهادة اعداء سقير وشهادتهم باجماع في حق
العباد حتى لو قضى القاضي بشهادة الفاسقين على تحريم ان صادق فيفسد
قصاؤه اولى واما في العبد ففيه اختلاف الروايات ذكرني بعض الروايات
انه يحال لانها حجة القضاء في الجملة فكما عتق المستورين يحال في العبد
اذا كان المدعى عليه مرب يحال على العبد وان كان ممن لا يحال عليه
ملك في احد الكفيل - من القضاة والابانة اذا شهد انه ملك المدعي ولم ^{يسم}
انه في يده هذا غير حق الاصح انه لا يقبل لانه ما نلت في يده بغير حق لا يملكه
المطالبة بالتسليم منه يعني - من الخلاصة لو شهد وان انه ملكه ولم يشهد
انه في يده بغير حق لا تقبل قال الصدر الشهيد اما في انه تقبل قال ^س
هو المختار ومنه كان يعني التبع الامام الاجل الاستاذ ^ش من الحائض اذا
شئني بقران هذا الشئني ملك المدعي تخور شهادةتهم وان لم يشهدوا
انه في يده المدعي عليه بغير حق لا يملك ما شهد والله فاملك وملك الاسان
لا يكون في يده غيره الاعراض والبيعة تكون على مدعي العارض
ولا يكون على صاحب الاصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا انه في يده المدعي
عليه بغير حق لا تقطع يد المدعي عليه والا ^ص صحيح وفيما سوى العقار لايت
ان يشهدوا انه في يده المدعي عليه بغير حق لان القاضي يراه في يده
حاجة الى ابياب بخلاف العقار ^م من المصنوع ولو ادعى حمارا وقالوا

دعواه عند استماع عاب عي مند تبصر فقال المدعى عليه انا اقيم البينة على
 ان هذا الحمار ملكي وفي يدي ضد سنة وما اشبه ذلك يقضى للمدعى لا يلتفت
 الى بينة المدعى عليه لان ما ذكر المدعى من التامير في قاضي عيبه الحمار عن
 بدءه لا تاتر في ملكه فكانت دعواه في الملك المطلق خالية عن التامير وصاحب
 يد ذكر التامير الا ان التامير حالة الانفراد وذا لا يصبر عند اي حيلة
 كان دعوى صاحب اليد ودعوى مطلق الملك كدعوى التامير فتمضي بينة
 التامير ^{في} ومنه لو ادعى الرهن وشهد احد قضا على معارضة القبض والامر
 في اقرار الرهن بقبض المرفوع لا يقبل قال والرهن في هذا كالعصبة
 في الحاوي وقال لتفسير كسب الى ابن مقاتل فيني شهادة ووجد خطه وعرفه
 في نسخة ان يشهد اذا كان الخط في حوزة وكتب الى ابن ابي ليلى قال وقد يكون
 الخط بخط يعني لا يسمع ان يشهد وابد قال ابو حنيفة مراح وبالا وله قال ابو يوسف
 مراح وابد تأخذ من المحيط فروع اخرى في دعوى الانسان بسبب غيره و
 في زيادة غلبة ما يجب اعتباره في هذا النوع شيان اثنان احدهما ان البينة
 قامت على ختم حاضر قبلت واذا قامت على ختم غائب لا يقبل الا اذا
 نه ختم حاضر اما تصدي وهو ظاهر وسكني ذلك بطريقين احدهما ان يكون المدعى
 في الغائب سببا لبوت المدعى على الحاضر لانه قد ذكرنا ذلك غير مرة والثاني
 يكون الذي قامت عليه البينة وارثا ويكون المدعى واثما على الميت فان
 لم يكن على الارث اذا كانت الدعوى في المال لان الوارث يورث من مال الميت في المال وفي
 من اثار المال وفي الحقوق المتصلة بالمال فيقوم مقامه في الخصومة

يهدى من الصخرى وقال ابو حنيفة سرح اذا رأيت رجلا فقال اما ملا ب ابن فلان
لا تسعت ان تشهد على ذلك حتى تسبح ذلك من العامة وقال ابو يوسف
اذا شهد عندك يد لك عدلا فوسعت ان تشهد في المحرمين ثم يشهد بذلك
عندك احدا وكان مقامه معك فخذ ان يقع المعركة في طلبة ان يقيم معك
سنة هذا اذا لم يكن وان وقعت قبل السنة لم يشهد وذكر قبل ذلك
ورقاب واذا شهد شاهدان على النسب انه فلان ابن فلان ولم يدركا الا
وعلى ان اما هي بنت هذه الدار ميراثة ولم يدرك الاب قال ابي حنيفة
واظن في المرات وهو قول يعقوب سرح وقلنا اذا شهد عدلان هذا
فلان ابن فلان قال ابو يوسف سرح وسعت ان تشهد انه فلان من فلان
وقال ابو حنيفة سرح لا تسعت ان تشهد حتى يقع في الغلب انه كذا لك من
الكبرى قوم حرجوا من املاك رجل وكان في الخارج قوم فاجبروهم
ان يلا ما تروى ملاة على مهر كذا حل للسا معن امر يشهد واما لكاح وهل لهم
ان تشهد واعلى المهر ايضا ودر واثبات عن محمد سرح قال في المتفق عليه
ويشهد وبالمهر ويتبوت الشهادة ان المهر كذا ان المهر تابع في باب
النكاح فاذا حارلهم الشهادة ما اصل فكذا يالسع لكث قالوا سمعنا الدين
الاملاك يقولون المهر كذا لم تقل شيئا دهم ذكر ان طلق في اجاسد عن
محمد سرح انهم لا يشهد وب على المهر لا امر مالا لا يجوز بالسامع في قال القاضي
محمد الدين سرح والصوت على الاول لا مرس في الفصول وفي فتاوى قاضي طبر
الدين سرح اذا اخبر شاهدان عدلان ان هذه المهر ملاة ثبت فلان ذلك

بكفي الشهادة من الاسم والنسب عندهما وهو أخيرا رافعيه إلى بكر الأسماء
 ونجم الدين النسفي سرح وعليد الفتوح - الأيرى انهما لو شهدا عند القضاة
 يعني بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فقبول الشهادة باخبارهما
 بالطلب الأول - ومنه وفي فتاوى كاسر شيخ الدين سرح لو قال رجل
 اسمي واسم ابني وجد كذا وسمي رجل لا يصير شأنا بهذا القدر
 اخبره اثنان حلفا ان يشهد على اسمه ونسبه مطلقا ولا يقول شهد
 ومنه ايضا في فتاوى قاضي ظهير الدين سرح شهد على المكاح والنسب
 وقال سمعنا ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل ولا تقبل
 وقلت في العدة إشارة إلى ان الاصح القبول على ما يأتيك - ومنه ولو
 شهد عند القاضي ان هذه العين ملكه لا تأمرأينا في يده يصرف فيه
 مائة الملائك لا تقبل ثمة بهما كذا هذا وقد عثرنا على الرواية في القضية
 التي يجوز ان تقبل - وكرن شهادات العدة ولو شهد عند القاضي
 وقال استشهد ان فلانا مات اجبرنا بذلك من ثبوت به بيارات شهادتهما
 وهو الاصح - من التماس خاتمة وفي الخبر وفي محقق عصام اذا شهدا شهدوا
 بما يقع الشهادة فيه بالسمعة والسمع وقالوا لم نغايين ولكن اشهرنا عندنا نقل
 شهادتهم بخلاف ما لو قال لا يسمعت من الناس - من شرح ادب القاضي في
 قال واذا شهد الرجل على نفسه لم يدر كنهه فالشهادة جائزة قال ذلك احتجا
 جميعا وكذلك النسب من قبل الأم الشهادة عليه جائزة ومنه
 ولو اتى رجلان بين قريتين قوم وهم لا يعرفونه وقال

ان فلان بن فلان لم يستهم ان يشهد واعلى نسبه حتى يقع معرفته ما زال
 في قلوبهم ^{من} وقال في الكتاب وحد ذلك عندي ان يعقيم معهم سنة وان رجع
 ذلك في قلوبهم قبل السنة لم يسح ان يشهد واعلى نسبه ^{من} قال ولو ان رجلا
 لم يعرف نسبه الا انه سمع ان جيرانه ذلك الرجل يقولون هذا فلان
 بن فلان ولشهر ذلك عنده وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان و
 كذا لك ان سمع من ابي له والسقاء والخادم ومن العوام وكان
 اجناسا على غير توطين جاز ان يشهد لان ما كنت بالشيء من الحقيقة
 لا تشترط فيه العدالة ^{من} الكافي ويستحب ان يطلق اذا التمس
 ولا يفسر حتى لو فسره ^{من} ان يشهد ما تسامع لم يقبل شهادته
 وهو الصحيح ^{من} ان يسامع ^{من} ان يشهد في جميع ما ذكرناه
 من المسائل اذا لم يظهر الا مرارا اذا اظهر بارا لم يثبت امره فلان
 ولم احضر اصل النكاح او اشهد ان فلانا ما جئ وقد احببني فلان او
 فلانة بد لك او قال اشهد بان فلانا قاضي بله كذا لا يسمي من
 الناس فهو اوثق ^{من} او قال اشهد بان فلان فلان ولم ادر له
 ابا لم يقبل شهادته ^{من} شرح النجاشي وكذا لك في النسب اذا سمع
 الناس يقولون ان هذا ابن فلان واخ فلان حل له ان يشهد على ذلك
 وكذا لك لو اخبره بد لك رجلان عدلان ^{من} من الذخيرة وفي
 المسنى اذا شهد شاهدان على الاقرار بالمالي واختلفا في المكان والا
 ان على قول الجيب حنفية شرح الشهادة مقبولة قال ابو يوسف ما قال

ابو حنيفة رح قياسي لكني استحسنه وابطل الشهادة بالتهمة لكثرة
الشهاديات بالزور من القادر خافية في الفتاوى الخلاصة وعدى
الشراء لو ذكرنا سراج الشراء شهرين والشهود شهرًا واحدًا تقبل وعلى
الطلب لا تقبل - من الخلاصة ولو ادعى بسبب الشراء منذ شهر وهم
شهادت وابتدأت ولم يذكر والقارىخ تقبل وعلى القاب لانه من النصول ادعى
دارا على رجل ميراثا عن ابيه فاجاب تقبل شهادة شهوده اذا شهد واعلى
سبب الملبس واما بان شهد واما الملبس للموصيات وقت الموت
بان يقول انما شهد بمات وهو يملكها او باليد له وقت الموت بان يقول
مات ابوه وهو ساكن هذه الدار او بمائة الميراث بان يقول مات
ابوه وتركها ميراثا فان ادعى دارا او شيئا آخر وشهدت شهوده على
احد هذه الوجوه تقبل - وذكر في الاقضية ولو شهد وانها كانت
لابيه او كانت في يده ولم يزيد واعلى هذا قال ابو حنيفة ومحمد سراج
لا تقبل وهو قول الجري يوسف سراج او لا ثم سراج ابو يوسف سراج وقال
تقبل وكذلك لو شهد وانها كانت لابيه مات فيها فعلى هذا الخلاف
لان الموت فيها لا يدل على قيام يده عليها عند الموت ولو شهد وانها
لا لابيه ولم يزيد واعلى هذا قال بعضهم لا تقبل بالاتفاق وهو الاصح
وقيل هو على الخلاف اما لو شهد وانها كانت لابيه مات وتركها ميراثا
او شهد وانها كانت في يده يوم الموت ولم يذكر او تركها ميراثا
او شهد وانها كانت في يده يوم الموت ولم يزيد واعليه ففي

هذه الصورة تقبل وكذا ذكرنا في خانة روح في ثياب القضاة بالوارثين من
الصغير في دعوى الميراث لا يقضى للوارث عند الخليفة ومحمد روح عامر
على الانتقال أيضا على الملك عند الموت أو على ما يقوم مقام الملك وهو
عند الموت من السراجية وارث اقام البيعة على داراتها كانت لا
اعارها أو ادعها الذي في يده الدار فانه اخذها كما اذا شهد
مات وهي في يده أو كانت في يده يوم مات من الفصول ذكر محمد
في كتاب الشهادات اذا ادعى دارانه ورثتها من أبيه وشهد الشهود
انها كانت لأبيه يوم الموت تقبل هذه الشهادة وان لم يشهد وابنه
ميراثا له لانهم ان لم يشهد وابنه صريحا فقد شهد وابنه دلالة لان ما
للافسان عند الموت يصير ميراثا لو رثته وكذلك لو شهد بان
في بد أبيه يوم الموت تقبل من ان كان في الاصل ان ملك الميراث
ينبت لم يقض لو ارثته بلا جريان يقول المشاهد انه كان لأبيه ميراثا
وتركه ميراثا الا ان يشهد بان ملك الميراث او يده أو يد مؤدعه أو
وقت الموت لم يمانه اذ مات وجرفا قام وارثه بيعة على داراتها
لأبيه اعارها وأجرها أو ادعها الذي في يده فانه يأخذها ولا يملك
البيعة على انه مات وتركها ميراثا له وهذا على اجل أبي يوسف سراج
ظاهر لانه لا يشترط الجرد والانتقال لقبول البيعة لانه لما ثبت بهذا
الشهادة كوف الدار ملكا للمورث يوم الموت ثبت الملك للوارث
مروسة ولانه خلقه في أملاكه قصاصت الشهادة فانها كانت ملكا

للمورث بمنزلة الشهادة للحي بانها كانت له. وكذا على قولها لانهما وان
 كانا يشترطان للجور لان كون الدار ملكا له ثبت باستصحاب الحال لانهم
 شهدوا انها كانت لابيه. والثابت باستصحاب الحال يصلح لبقاء على ما كان
 لا لاثبات ما لم يكن. من الثانية لو ادعى انها كانت لابيه اشترطها منه
 في صحة بالف درهم وشهد اليهوديون ذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضى
 بالدار له هذه اربعة الفا. اذ شهدوا بها المدعي احدها هذه
 والثانية اذ شهدوا انها كانت ملكت ابيه. والثالثة اذ شهدوا
 بانها كانت يسكن هذه الدار والرابعة اذ شهدوا ان اباه كان
 يملك هذه الدار. ففي هذه الالفاظ اربعة ان جرو الميراث فها
 ات تركها ميراثا له قبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجز والميراث
 بالدار كانت لابيه او قالوا كانت ملكت ابيه او قالوا كانت لجدته ابي ابيه
 لم يقبلوا مات وتركها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة في قول ابي حنيفة
 محمد سرح وتقبل في قوله ابي يوسف الآخر سرح من المهادية ومن اقام
 نه على دارها لابيه اعدمها او ادعها الذي في يده فانه يأخذها
 تكلف البينة انه مات وتركها ميراثا له هذا ابا لاجتماع على اختلاف
 نرجح فعند ابي يوسف سرح بسبب انه لا يقول في الميراث باشترط الجور
 لا يقال من المورث الى الوارث في قبول البينة واما ابو حنيفة سرح
 سرح وان كانا يشترطان ذكر الجور والانتقال الى الوارث في الشهادة
 يشترطان ذلك لان يد المودع والمستحير يد المودع والمعيير من

الذخيرة ولو ادعى المدعي شهادته وان الدار للمدعي ثم ما توارثا
 ولم يقدر عليهم فلما اراد القاضي ان يعنى بالدار بينناهما للمدعي
 قال المدعي عليه انما اقيم البيعة ان ابناؤهم بناؤه لم يقبل ذلك منه
 ويقضى بالدار بينناهما لان الشهود حجتهم شهدوا بالدار فقبلت
 بابناء من الفصول ادعى عينا في يدي رجل انه ملكه وان صاحب الدار
 قرضه بغير حق منذ شهر وشهد الشهود له بالمقبض مطلقا لا تقبل
 لشهادته لان شهادته تقصر على القبض مطلقا من غير تاريخ محمولة
 على الحال والمدعي ادعى الفعل في الزمان الماضي والفعل في الزمان
 الماضي غير الفعل في الحال كما لو ادعى على الغير القتل منذ شهر وشهد
 له بالقتل في الحال وكذا اذا ادعى المدعي القبض مطلقا وشهد له
 بالمقبض منذ سنة من الذخيرة رجل ادعى قبل رجل دارا واقام
 البيعة فقال المدعي عليه انها ليست في يدي فاقام المدعي بيعة
 ان الدار في يد المدعي عليه وفي ملكه سأل المدعي فان قال الامور
 انها في يده وفي ملكه فقد اقر بالدار للمدعي عليه فيقضى بالدار له
 قال اصدمهم انها في يده ولا اصدمهم انها في ملكه فله ذلك يجعل المدعي عليه خفيا
 من الحائنة الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يمض عليه زمان يظهر اثر
 التوبة ثم بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة والعجيب ان ذلك
 الذي رأي القاضي المعد له ومن انهم بالفسق لا يبطل عدالة والمعد لا اذا قال الشا
 هوهم بالفسق لا تثبت عدالة المعروف بالعدالة اذا شهد بنزول عن

إلى يوسف روح انه لا يقبل شهادته ابد الا انه لا تعرف توبته ^{وسروى} الفقيه
 ابو جعفر روح انه يقبل شهادته وعليه الاعتماد وغير المعدل اذا شهد بزوج
 لم تآب جازت شهادته استعسنا اذا شهد الرجل وهو فاسق فلم يقض ^{في} القضا
 بشهادته حين تآب فان القاضي لا يقبل شهادته ومنه في الفصل فيما لا يقبل
 شهادته للثبوت وكل شهادة سدت في حادثة لا تقبل بعد ذلك ابدا من
 لفنية ^{لهم} ثم ادعى على اخو دينا بسبب وشهد وابل الدين مطلقا تقبلا واثمة
 ناريا بجمعهم اجابوا به سن لا يقبل كما في دعوى العين ط في نحو هذا
 خلاف المشايخ من الفصول ادعى دينا ولم يبين السبب فشهد والله بالدين
 سبب جازت شهادتهم وان ادعى دينا بسبب فشهد وابل ملك المطلق ^{فالتصحيح}
 بما يقبل وذكره الامام جلال الدين بعد موقي اذا ادعى الدين على رجل و
 هذا وعلى اقوال المدعى عليه بالمال تقبل وتكون اقامة اليمين على السبب
 بسبب وسأيت بجنحة من اقواله ان شئ الاسلام برهات الدين ^{روح}
 في افئ فيها اذا ادعى الدين واقام ابيته على اقوال المدعى عليه انه لا يقبل
 اذا اراد الرجل ان يثبت نفسه من ابيد وابوه ميت فان القاضي لا يسمع
 منهم هذه الاعلى خصمه لان البينة انما تقام على خصم ثم الخصم في ذلك لا
 يت او غيرهم له عليه حق او سبيل له على الميت حق او وصي له ^{من}
 بية واذا شهد والله كان في يد المدعي لا يقبل ولو شهد واعلى اقوال المدعى
 انه كان في يد المدعي او اقوال المدعي عليه بذلك يومه بالسلام ^{المدا}
 آله وي وسئل عن يشهد انه رهن عهده هذا ولم يبين بكم رهنه لا ^{تقبل}

هذه الشهادة اقامت في شهودا عند الخلق الذي هو في الشهادة
 واعاد ملك الدعوى في ذلك المجلس فاعاد الشهود الشهادة بدور الخلق
 ما كان يحتاج الى زياده فزادوا ذلك قال لا تقتل وان لم يكن ما قصا
 في الاول وبنى ادلوكه لهم شهادة بهذه الريادة اشهد والخاتمة
 الاول وظاهره انما كان عن ملقب فلا تقتل من الدعوى والخلق
 لسا هذا ان في ايمان او المكاب او في الانساء والافراد ما شهد احدا
 على الانساء والآخر على الافراد فان كان هذا الاختلاف في الفعل حقيقة
 وحكما كالحماية والعصب او في قول ملحق بالفعل كالنكاح لتضمنه فعلا وهو
 احصاء الشهود مع قول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محمدا
 والطلاق والعاق او في فعل ملحق بالقول وهو القرب لا مع القول
 وان كان لا يمس القرب الا بفعل وهو السليم لان ذلك محمدا على قول القرب
 وهو قوله امر صلت صا كما نطلى والعاق والسبع من الفصل الذي
 عليه اذا ادعى الايلاء وشهد امه السادة من الفصل الذي
 الآحران وت الداء اقربا من الفصل لا تقتل لان احدهما شهد على الفعل
 والآخر على القول وهو الاقرار بالفسق ولو شهد اعلى امر واحد تقتل
 ومنه ولو ادعى المدعيون الانساء وشهد الشهود على اقوال المدعي
 ما لا يستيعا من الفصل ولو شهد احدهما على الايلاء والآخر على اقوال المدعي
 ما لا يستيعا من الفصل ولو ادعى كذا ديارا فادعى المدعي عليه
 الايلاء وشهد الشهود ان المدعي عليه دفع الى هذا كذا ديارا ولكن

لا يقبل والصحيح انه يقبل وقد فتح دعوى المدعي عليه وله ولو ادعى البيع وشهد
على اقراره بالبيع بالبيع واختلعا في الزمان والمكان تقبلا شيئا منه ولو ادعى
شراء وشهد احد هما على الشراء والاخر على الاقرار بالشراء يقبل لان لفظ
شراء يصلح للاقرار ويصلح للاستدعاء وقد اتفقنا على امر واحد وذكر في
آداب الناصر ما لو سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسألها
لما سكتت الا لا تعلم ذلك قبل شهادتها لا تفعل بها فاحفظ ذلك من
مضول ادعى شراء دار من رجل وجاء بشهوده شهد واعلى الشراء من وكيله
يقبل وكان الوشهر وان ملانا باع وهذا المدعى عليه اجاز بيعة من
مع الشراء وادخلوا في الصلوات ان الاشهاد لا يصح ما لم يعلم الكتاب فاحفظ
له المسئلة فان الناس اعادوا بخلاف ذلك فانهم يشهدون على
الصلوات ما غير قراءة الحد ود وغير ذلك من الناصري مسئلة قال
فيه اذا كاتب للشهود قوة المشي او مال يستكروا به واستأجروا المشهود
وابا لهم الى ضيعة احتاج الى خروجهم اليها لا يقبل شهادتهم وان لم يكن
لأقاربه ولا كراء يقبل ولو اكلوا منها ما يقبل من القنية اقام البينة انه كان
او لم يقض له لو اقر ذو اليد انه كاتب في يد المدعي ونقض اليه من
ولو اذا شهد شاهدان على عبد ما دون بغصب اغتصبه او يود
لكنها او شهد واعلى اقراره بذلك او شهد واعلى بيع او اجارة او
العبد بذلك ومولاه عاتق قبلت شهادتهما ولا تشترط حضرة المولى

ولو كانت مكات الماء من مجبوراً والباقي بحاله لا تعمل معناه إنما لا يقبل
 على المولى حتى لا يحاطب المولى ببيع العبد وأما يقبل الشهادة على العبد ^{يقضي}
 منه حتى يواخذ به بعد العتق من الريادات العنابية فإدائه
 البينة على وكالته فقبل أن يزكي الشهود وإقام البينة على الحق ^{يقضي}
 أن لا يسمع لأنه لم يصروكلاً بعد وفي الاستحسان لا يقر لأن على اعتبار
 التركة تثبت وكالته من وقت إقامة البينة فتبين أن إقامة البينة
 على المحاكمات من خصم فإن تركت البينة يقضي بالوكالة والمحرمين
 ويقدم القضاء بالوكالة فإن تركت بينة الوكالة لا يبرئ يقضي بالوكالة ولا
 يقضي بالحق وصار هو حتماً بالخصومة فإن تركت بينة الحق دون بينة
 الوكالة لا يقضي بشئ لأنه إذا لم يثبت وكالته لا يسمع البينة على الحق وصار
 خصماً بدعوى الوكالة في راعده فلا يصح شهادته من ^{سقف} الجاوي وعن الجاوي
 راجح في شهادته كات عدل عند الناس ممن تجوز شهادته فتشهد بزور
 لا تقبل شهادته أبداً لأنه لا يعرف له نوبة وإن لم يكن عدلاً فتشهد بزور ثم
 تاب قبل شهادته من كشف الغوامض الأصل أن ارتكاب الكبيرة ^{حب}
 ثم والعدالة وارتكاب الصغيرة يوجب زوال العدالة لأن ارتكاب
 الكبيرة بدل على شهادته الزور لأن حرمة ما ارتكب من الكبيرة كحرمة
 شهادته الزور فإذا ارتكب مع اعتقاد حرمتها تبين أنه ارتكب شهادته
 الزور الضاقياً ساوياً لا يسلح إلا بها فاما ارتكاب الصغيرة لا بد ^{شهادة}
 الزور لأن شهادته الزور كبيرة والافسان قد يجنب من الكبائر ولا ^{يجنب}

من الصغار فاستتاب الصغيرة لا يدل على شهادة الزور فلا يوجب ازالة
 البعد الله فلا يكون جرحا الا ان يصير بدعى ذلك لان الصغيرة تضر
 كبيرة بالاصرار ثم اختلفوا في تفسير الكبيرة قال بعضهم بقول السبع الذي
 ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المعروف وهو ^{ذلك} ^{ثلاث}
 بالله تعالى والفرار من الرحف وعقوق الوالدين وقتل النفس بغير
 حق وسب المؤمن والزنا وشرب الخمر وهو قول اهل الحجاز واهل الحديث
 وراى بعضهم على السبع الذئب ذكرنا اكل الربوا والكل مال اليتيم بغير حق
 وقال بعضهم ما كان حراما بعينه فهو كبيرة وما كان حراما لغيره فهو
 صغيرة واصح ما قيل في هذا الباب ما نقل عن الشيخ الامام شمس الائمة
 الحلي في سراج قال كلما كانت شنيعا بين الناس وفيه هتك حرمة الله
 تعالى فهو من جملة الكبائر وكذلك الاعانة على المعاصي والفجور والحث ^{عليها}
 من جملة الكبائر واذا كانت حد الكبائر هذه الاشياء كانت ما عداها من
 جملة الصغار ^س من الحادوي وفي الجامع الاصغر والفاسق من فسقة النا
 بان يكون معلن الفسق ويعرفونه فاستق على الاطلاق من العتابية
 عن ابي يوسف سراج اذا ادعى الفراق بجماعة وسلم عن الكبائر ينظر في
 العضائر فان كانت صلاحه اكثر فهو عدل وهو المختار ^{منه} من الضاوي
 الفسق لا يمنع اهلية الشهادة عندنا في عقد النكاح بحضرة وانما يمنع اداء
 الشهادة لتهمة الكذب وتكليف النفس الفسق الذي يمنع الشهادة انفقوا
 على ان الاعلان بكبيرة يمنع الشهادة وفي الصغار ان كانت قسما فبوجوب

فسق مستشع يسيه الناس بذلك فاستقامطلقا لا تقبل شهادته وان لم يكن
 كذا لك ينظر ان كانت صلاحه اكثر من فسادده وهو ابراهيم من الخطا
 ويكون سليم القلب يكون حذرا لا تقبل شهادته لان غير المعصوم لا ^{يعلق}
 عن قليل ذنب فيعتبره الغالب وعنه ابي يوسف سرح ان كان الفاسق
 وجيها ذا مروة جارت شهادته لانه مثله لا يكذب ^{من الخطا} الا ان
 في ظاهر الرواية لم يفضل بل اطلق الجواب اطلاقا وهو الاصح لان قبول ^{الشهادة}
 والعلم بها اكرام التهود والفاسق مستحق الاهان ولو قضى قاض بشهادة
 الفاسق بعد قصاؤه ^{عند ما} من التماس خانية المعروف بالعدل
 اذا شهد ^{مروى} عن ابي يوسف سرح انه لا تقبل شهادته ابد ^{والفقيد} او مروى
 ان وجه سرح انه تقبل شهادته ^{وعليه} الاعتماد من الحانبة ومن انهم
 ما لم لا تطلب عدالة ^{من المصنف} في باب من سرح في كتاب السيرة
 ان المدعى اذا طالب الشاهد في حقوق العباد لاداء الشهادة فآخر الاداء
 من غير عند رظاهرهم ^{ادعى} لا تقبل شهادته ^{من المحيط} وعن عبد الله بن
 المبارك سرح انه قال من غلب حسنة على سيئة قبلت شهادته وقال ابراهيم
 النخعي سرح العدل من المسلمين من لم يطعن عليه في بطن او فرج واراد العدل
 الطعن في البطن ان لا يقال له اكل مال الربوا او اكل مال المغصوب وما ^{اشبه}
 ذلك واراد عدم الطعن في الفرج انه لا يقال له انه ترائى وما اشبه ذلك
 فوضع الطعن بينهما فاذا سلم عنهما وعن نوايهما كان عدلا مقبولا
 الشهادة وقال الشعبي سرح العدل من لا يعلم فيه جريمة في ذنبه اي فسادا

في دينه . من الكافي ونقبل شهادته من الم بصغيرة ان اجنب الكبار وكان حجة
 اغلب من سبأته بهذا هو الصحيح في حد الله المعتبرة والاصح ما كان شهادته
 بين المسلمين وفيه ثلث حرمات الله ضالم والك يث فهو كبيرة والا فهو صغيرة
 من التمس حاتية وكذلك شهادته تارك الصلوة في اوقاتها لا يقبل . و
 الحاتية والذني آخر الفرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين كالصوم
 والصلوة بطلت عند الله . من الله اية لا ينبغي ان يقبل القاضي بشهادته و
 لو قبل جاز عندنا . من الكافي الا والي ان لا يقضي القاضي بشهادة الفاسق
 ولو قضى نفذ قضاؤه . من الحاتية ولا تسقط عدالة بشر ما اختلف
 في حله . من المحيط واذا شهد بمنزل ما شهد به الا ولا تقبل وعليه الفتوى . وفي
 كتاب الا قضية اذا اسلم الرجل وهو لا يقرأ القرآن فشهادته جائزة يريد به
 ان لا يتعلم القرآن لانه عدل مسلم وبان لا يتعلم القرآن لئلا لا يصير قاضيا
 من ادب القاضي من ترك الجماعة غيبة عنها على غير ما ويل فشهادته غير جائزة
 ولم يقل بالثلث اما اذا تركها بعد كالمريض وبعد من المصراوتين وبان
 كان يفسق الا ما لا ترد شهادته لان في الوجه الاول معدور وفي الوجه الثاني
 يصير صاحب هوى وشهادة صاحب الهوى تقبل اذا كان عدلا في التعاطي
 من الائمة وسئل عت احمد عن ادعي على نصراني ان اسلم واقام شاهدة
 وقضى القاضي باسلامه ثم انهما رجعا عن شهادتهما وهو ياب
 الا سلام هل يسقط عنه القتل فقال الرجوع في خبر مجلس القضاء ليس
 برجوع وسألت عنهما ابا عاصم راج فقال يسقط عن القتل . من النافع

وتقبل شهادته اهل الاهواء والبدع الا الخطا بية فانهم يجوزون الشهادة
 ما ورا على ما نعلم فاما غيرهم فهم في حكم المسلمين من سراج ادب القاضي
 للخصاف سراج والعدالة لا تغد م يترك الخصاف لان اكثر ما في الباب انه ترك
 السنة وترك السنة لا يوجب الفسوق اذ لم يكن الترتك رغبة عن السنة
 من الخاوي والعبارة للمقاصد لا للصور كما لو شهد انه اسلم ولم يستثن في ^{اسلامه}
 وشهد آخر ان انه اسلم واستثنى قال قبل على اثبات الاسلام وكانت نفا كن
 مقصودها اثبات الاسلام فقبل من جواهر الفتاوى الشهادة على الإطلاق
 الثلث بعد تقادم العهد من غير عذر من الادعاء صريح سواء كان قبل الدخول او
 بعد الدخول وليس في ذلك كاشهادة في الحدود وان هناك بحثا للدراس
 وهذا يحتاج للاثبات فهما في الحرفي القدر من الخبر وعنه او
 من شيد سراج لو شهد شاهدان فقال مرأسته صلى في المسجد الا عظم شهده
 آخر فقال رأيتته صلى في مسجد كذا لم تقبل ويجوز على الاسلام لان الاتفاق في
 فعل الصلوة وقد وجد وهذا اتفاق على كونه مسما الا انهما لم يجتمعا على فعل
 واحد من حيث الصلوة فاعتبرناه شبهة في اسقاط القدر من التمسك
 والذي سراج عمن ادعى على آخر شيئا فأكرد واليد فاحضر المدعي
 شيخا كبيرا من اهل الجبال ليشهد له بذلك فقال المدعي عليه هو كذا
 يا لله لا يعلم الله تعالى ولا رسوله فهل للحاكم ان يسأل الشاهد عن ^{سأ}
 لبطن حاله حتى يسمع شهادته فقال للحاكم ان يسأل عند ذلك اذا اتاكم
 وسئل عنها علي بن احمد فقال اذا كان شهد يوحد ايته تعالى وبوجه

محمد صلى الله عليه وسلم فإنه تقبل شهادته ولو قال أنا مسلم ولست كافر فإنه
 تقبل شهادته من الصغرى شهادته الخبيثة مقبولة إذا كان عاقلًا وركب
 الأمانة أن ترك السنة لا يوجب الفسق إذا لم يكن ترك على وجه الموعبة
 عن السنة من المشارقة عن البهوية مرضية جزأ والشوارب اغتوا
 النبي من شراخ لمولانا علم الدين الجز الفطح اعفاء الخبيثة ترك فعلها
 فإن قلت أليس إن السنة أن يتركها بقدر قبضة ولا يدهنها لتطول
 ولو كانت الاعفاء مطلوبة شرعا لما كره ومنها قلت هو مضمود على الاعفاء
 المستنون من الصالحين من شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم كان يأخذ من لحية من عرق فيها وطولها من شراخ لمولانا
 علم الدين يعني نسوية شرا الخبيثة وتزيينها سنة وهو أن يقصر كل شعرة
 أطول من غيرها ليسوي جميعا من شرعة ومن السنان الواحدة قص
 لشوارب وحلق العانة وثقف الأبط لا يترك فوق أربعين وكذا اعفاء
 لشوارب واعفاء الخبيثة من النوازل وسرا بوبكر عن امرأة قطعت شعرا
 ال عليها أن تستغفر الله وتوب فلا ترجع إلى مثله قبل أن فعلت بأذن
 وجهها قال لا طاعة للمخلوق في محصية الخالق قيل له لم لا يجوز لها
 أن تقطع شعرها قال لأنها شبهت نفسها بالرجال وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعن الله المشبهات من النساء بالرجال المشبهات من الرجال
 نساء ولأن الشعر للنساء بمنزلة الخبيثة للرجال فكما لا يجوز للرجال أن يقطع
 به فكذلك المرأة لا تقطع شعرها من تحنيس الملقط لا يحمل للمرأة

قطع شعرها كما لا يجل للزوج قطع لحية^{هـ} تمت توازل الكبرى^و وهي عريضة
خفيفة سرح يجوز قص الاشعار التي كانت في الحجاب اذا اراجحت في
العين ما وفي النثر والاشعار التي كانت في الافسيكيت والمطراوين اذا
نراجحت في المضطه او في الاكل او في الشرب وكل شعرا مانع لزينة النخ
من المشكوة في شرح المصباح في باب الترحل قوله اوفر واللي قصه
اتركوا اللحي كبرا بماها او لا تعرضوا لها واتركوها لتكثروا في معناه واعنا
اللي واحقوا الشوارب فقصوها قبل اصل الاخفاء الاستقصاء في الكلام
ثم استعير للاستقصاء في اخذ الشارب وفي معناه انه كذا الشوارب
الرواية الاخرى والافعال المبالغة في الشيب وقد يستعمل في الطعام
القتال والعقوبة والشتم قال ابو حامد سرح في الاحياء في اللحية عنة
خصال مكرهة وبعضها اشد من بعض وهي خضابها بالسواد^و شيب
بالكبريت وغيره ونقرها ونق الشيب والنقصان منها والزيادة فيها^و شيب
تصعلا اجل الريا وتركها شعته اطهار للزهد والنظر الى سوادها عجايب الشيب
والى بياضها كبر بلوغ البين وخضابها بالحمر والصفرة تشبهها بالصالحين^و لا يباع^و
وزاد الشيخ في السنة وعقدها وتصفيفها طائفة فوق طائفة وحلقها الا اذا ثبتت
لها^و لحة فيستحب لها حلقها من الغوامض وان من ارتكب كبيرة توشها بدلان^{ملا}
يتهم بالزور ومجالات الصغيرة لان في اعتبارها اسناد ادب الشهاده الا
اصر عليها لانها لا صار تصير كبيرة ثم الكبيرة هي السبع المذكور في الخبر
الاشارة بالشارع والفرار من الزحف وعقوف الوالد^و قد

نفس بخير حق ونفب مال المؤمن والزنا وشرب الخمر وتراد بعضهم أظما
 اليتيم بغيب حق والربوا وقيل الخوام بهيئد وقال شمس الأئمة الحلواني مروح
 الأصح ان الكبيرة ما كانت شنيعة بين المسلمين وفيه هتات حرمة انشاء
 والدين وكذا الاعانة على المحاصي والحث عليها وما عداها صغيرة ^{له} من
 الهداية قال وان كانت الحسنات أغلب من السيئات والرجل يجتنب الكبائر
 قبلت شهادته وان لم بمعصيته فهذا هو الصحيح في حد العدة الله المعبرة اذ
 لا بد له من توفى الكبائر كلها وبعد ذلك يعتبر الغالب كما ذكرنا في ما الاثما
 بمعصيته فلا ينقدح به العدة الله المشروعة ولا ترد به الشهادة المشروطة
 لان في اعتبار اجتنابه الكل سد باب وهو مفتوح احياء للحقوق ^{من}
 الكافي وتقبل شهادة من المبتدعة وان اجتنب الكبائر وكانت حسنة
 أغلب من سيئاته فهذا هو الصحيح في حد العدة الله المعبرة ^{من} المستغنى
 ولا بد من الشرب على الله وانما اشترط الادمان وهو الملازمة
 ليكون ذلك ظاهرا منه فان من يمتسم بالشرب ولكن لا يظهر ذلك لا
 من ان يكون عذلا وانما سقط عده الله اذا كان يظهر ذلك او يخرج ^{سكران}
 ويسمى به الصبيان ويشترط الادمان في شرب الخمر ايضا قوله او ياكل الربوا
 شرط في الاصل ان يكون الكل الربوا مشهورا به مقيما عليه لان الانسان
 لا يمكنه التمرن عن الاسباب المفسدة فلهذا لا تسقط عده الله اذ لم ^{يكن}
 مشهورا باكل الربوا مصرعا عليه ^{من} الذخيرة اذا حلفت المرأة شعر
 راسها فان حلفت لوجع اصابها لا بأس به وان حلفت تشبهها بالرجال

بهم مكره ورجي معونة على لسان صاحب الشرح من السابح وقال ابو جعفر الصديق
 رح ان اللحية على ثلثة اوجان كانت وافرة ففيه دية كاملة وان كانت على
 لا يتحمل بها فلا شيء فيه وكذلك في لحية المرأة وان كانت لجف يرفع بها الجبال
 في الجملة ففيه حكومة عدل من تحفة الفقهاء وان كانت طاقات لا يتحمل
 بها لا يجب شيء وكذلك في لحية المرأة لا يمشين ولا يزينن من الكا
 والاصح ما كان شيعا بين المسلمين وفيه هتك حرمة الله تعالى والد
 فيم كسرة والا فهو صغيرة من شرح الطحاوي وحكي عن الشيخ ابي
 جعفر الحسد والي سرح انه قال اللحية ثلثة اوجان كانت اللحية وافرة تجب
 الدية كاملة وان كانت سقطت تجب فيه حكومة عدل ولو كان على رقة
 شعرات يشين صاحبه فيه لا شيء لان ازال التشين من الكا وكذلك
 يؤدب على ذلك ومنه وتكلموا في لحد الكوسج والاصح انه ان كان على
 رقة شعرات معدودة فليس في حلقها شيء لان وجودها يشينه
 ولا يزينه من الكنز ومد من الشرب على التمهوي شرب الخمر اما
 في غيرها فالشرط ادمان السكر فيه كذا في الذخيرة وفي التمهيب
 مد من شرب الخمر وسائر المتسكرات وفي الاجناس ولا مد من
 الخمر ولا مد من السكر حاشية مولانا معين الدين سرح من المحيط ثم ان
 محمد ارح اطلت الجواب في اللحية اطلاقا انه اذا لم ينبت يجب كمال الدية
 ولم يفصل الجواب تفصيلا وقد فصل مشايخ بلخ سرح الجواب في ذلك تفصيلا
 فقالوا انما يجب كمال الدية اذا كانت اللحية وافرة لان ازالها لا طأها

على انكحاله والتأبيد واما اذا لم تكن وافرة بان لم تكن متصلة بحكومة
عدل وان كانت شريرة يسيرة على ذقنه فانه لا يجب شيئا لان ازال ^{عنه}
الشين وان لم يزل عنه الزيتة والجمال ففصلوا الجواب فيه على هذا ^{التفصيل}

ويجب ان يكون الجواب على هذا التفصيل لان مصحح ارجح ذكر اليمين مطلقا
ومطلق الاسم ينصرف على الكامل لا الى اذا قص ^{من الظاهر} يتناولوا الجواب
وكذا الاذمان في شرب الخمر حتى لو شرب الخمر في السر لا تسقط عنه اليمين
لان بهذا لا يصير تارك المردة وكذا المسكر باليمين اذا اعتمد ذلك فظهر لنا
ويسخر الصبيان معه ويلعبون به وكذا ان جلس بينا دس الخمر وان لم يسكر لا
لما جالسهم لم يحتسب من ان يظهر عليه ما يظهر عليهم فلا يحتسب عن ارتكاب
لا يحمل في الدين ^{وهو} شهادة الزور ^{من} التامر خانية وفي اليمين ^{من}
شهادة العدو على العدو والصديق على الصديق ^{وفي} اليمين
مسئلة عن سراج خالص سراجا فضر به ثم شهد هذا الضارب في حادثه على
المضروب بعد ما اذاع ^{على} يكون متحدا في الشهادة ام تقبل شهادته
وقال لا حتى يظهر منه امر يصير به متحدا في الشريعة ^{وفي} الفساق ^{والخلاف}
ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل اذا كانت بينهما عداوة ^{يعني} العداوة
من امور الدنيا اما اذا كانت في شيء من امور الدين ^{تقبل} ^{من} النسبة
سراج خالص سراجا فضر به ثم شهد الضارب على المضروب لا يثبت في شهادته
ما يظهر منه ما يصير به متحدا ^{على} ^{لا} تجوز شهادة حليين بينهما
عداوة ^{في} شيء من امور الدنيا واذا كانت بسبب شيء من

امور الدين تقبل قال استاذنا سرح وجواب عنك يشير الى ان
 العداوة بسبب الدنيا لا يمنع قبول الشهادة ما لم يفسد بسببها او
 يجلب تلك منفعة او يدفع عن نفسه مضرة فهو الصحيح وعليه اعتمد
 وما في ذلك والواقعات اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة
 فيخلافها وفي كثر الرؤس شهادة العبد وعلى العبد وقيل وقيل
 الشافعي سرح لا تقبل لان العداوة اذا كانت قاذرة في الشهاد
 وجب ان يكون قاذرة في حق الكل كالفسق والا فتقبل وهكذا اطلق
 في خزائن الفقه وذكر في شرح السنة وعالم السنن على مذاهب
 الشافعي سرح لا تقبل شهادة العبد وعلى عده لانه متهم بـ^{هـ}
 ابو حنيفة سرح تقبل اذا كان عدلا قال استاذنا سرح وهو الصحيح وعليه
 الاعتماد انه اذا كان عدلا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة
 بسبب امور الدنيا من القضية ولو اقام البائع بيته التي بعها
 في صغري واقام المشتري بيته املك بعها بعد البلوغ في بيته المشتري
 اولي لانه يثبت الاعراض ثم ادعى الفاشد ان المدعى عليه اقر
 عنده بالف وماية تقبل اذا اقر جف وهو ان يقول كان عليه الف
 انه اقر باكثر ولو ادعى انه دفع اليه ثلثة من الفلك يصاعده ولكن
 قالوا لا ندري قيمتها بان كانا عدلين تقبل شهادتهما ويجوز المدعى على
 على يات قيمتها وان جاؤا بعد بها فقالوا اقيمها لك السمع لجواز ظهورها
 في الفتاوى الجارية من القمار خاتمة ولو شهد احداهما اقر ارباب الدين

بقبضه وشهد الآخر بالآخر بقبضه وكيله وقال المطلوب اشهد وانك
 ولكنك قبض بنفسه جاز ولو قال قبض وكيله لم يجوز لانهم لم يشهدوا بالوكالة
 الا واحد من المحيط واذا كانت الرجل مع وفا بالكذب لم تقبل شهادته بـ
 به اذا اعتاد الكذب فاما اذا كان يقع فيه احيانا قبلت شهادته والذبح
 اعتاد الكذب اذا تاب لا تقبل شهادته ذكر في الاقضية لان من اعتاد الكذب
 قلما يصير عنها من النهاية وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال لا تجوز شهادة اصحاب
 الخمر اراد به الخاسين وانما قال ذلك لكثرة ما يكذبون ولايمانهم الفاجرة
 فان علم من واحد منهم انه لا يجري منه الكذب واليمين الفاجرة كان عليه
 تقبل شهادته من خزائن الفقه وشهادة ولد الزنا مقبولة لان فسق الابوين
 لا يوجب فسق الولد ككفرهما خلافا لما كنت سرح من الخلاصة اما شهادة
 الوكيل فقول الوكالة خاص وعام اما الخاص وهو ما اذا وكله بطلب الف درهم
 قبل اجل معين والخصومة فيها اذا خصمه عند غير القاضي ثم عزل
 الموكل قبل الخصومة عند القاضي ثم شهد بهذه الالف لموكله جازت
 شهادته وعند ابي يوسف سرح لا تجوز بناء على ان عنده بنفس الوكالة
 قام مقام الموكل من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند ابي
 يوسف سرح بمجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصا ولم يخاصم من
 الغوامض وان من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها لانه
 يكون خصما وقال صلى الله عليه وسلم لا شهادة لمنهم في
 وتقبل شهادته لعمال والمراد عمال الذين يأخذون الحقوق الواجبة

كالخراج ونحوه عند الجمهور لان نفس العمل ليس بفسق فبعض اصحاب
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا يعملوا قالوا عند الكات في عصرهم لان الغالب عليهم
 الصلاح فاما الذنب في زماننا فلا يقبل مشهادتهم لغلبة ظلمهم وقيل المراد
 بالعمال الامراء وقيل الذين يعملون بايديهم ويوجرون انفسهم من
 الثاقي ولا الاجير ليس استاجره والمراد بالاجير الميذ الخاص الذي يعد
 صررا ساذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله عليه السلام
 لا شهادة للمنافع بانه لا يستقل هو الاجير مسافعة او مشاهرة لان يستر
 الاجير بمنافعه فاذا شهد له في مدة الاجارة فكان استاجره عليها ولان المنا
 فعة هؤلاء متصلة فيصير شهادة لنفسه من وجه من المنهاية في شرح
 الهداية لا شهادة للمنافع قيل اراد به من يكون مع القوم كالخادم والمنا
 والاحير ونحوه لانه بمنزلة السائل يطلب معاشه منهم من التماس الحاجة
 وفي الثانية فاما تعيين المطلق وتعيين المحتمل بوجه من الشهود وان كان
 ذلك بعد الافتراق وفي التهمة وسئل علي ابن احمد عن شهود وشهدوا
 عند القاضي في حادثة ثم تذكروا انهم تركوا الغطاء في اداء الشهادة و
 ذكروا ذلك اللفظ هل تقبل هذه الشهادة فقال نعم تقبل اذ لم يكن فيه
 مناقضة ومنه ابراهيم عن محمد شرح في شهادتين شهد الرجل ان له
 علي هذا درهم ودرهما فالشهادة جائزة على درهم من المحيط ولا يجوز
 شهادة المتهم به ورد الاثرت رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 الصخر عا قال ابو حنيفة شرح في رجلين شهد الرجل بشهادة ثم نراد فيها

قبل ان يقضي القاضي بها وبعد ما قضى وقالوا ههنا وههنا غير مستعيرين قبل
 ذلك منهما وهكذا ذكر في آخر شهادات المستعيرين وههنا اختيار طهيرا الدين
 المرغيناني شرح **من الجواهر** قال القاضي شيخ الاسلام فخر الدين ابن القائل
 صاحب المناقب شرح لما سئل عن شاهد بين شاهد اشهادة ثقة الرد
 ثم شهد هذا ان الشاهد ان تلك الشهادة على وجه صحيح ان كانا عدلان
 ثبتت الشهادة اذا بطل بعضها بطل كلها حتى لو ادعى على رجل ما ليدعي ثم
 ومجهول فشهد شاهد ان لا تقبل على المجهول ولا على المعلوم يقبله من
 المحيط ادعى ما ليس احدهما معلوم والاخر مجهول وشهد الشهود بالما
 جميعا لا شئت ان لا تقبل هذه الشهادة على المجهول وهل تقبل على المال السلو
 اختلف المشايخ شرح فيه **من الفصول** وفي دعوى قاض خان شرح ادعى
 دينا ولم يبين السبب فشهد والد بالدين بسبب جائز شهادتهم
 ومنه وذكر القاضي الامام جلال الدين في سبب الادعاء اذا ادعى الدين
 على رجل وشهد الشهود على اقرار المدعى عليه بالمال تقبل شهادتهم
 وتكون اقامة البينة على الاقرار كاقامة البينة على السبب الموجب
 ورأيت في فوائد والدي وافق شيخ الاسلام برهان الدين بعدم
 قبول البينة فيما اذا ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعى عليه
 من المحيط في الفصل العشرين من كتاب الشهادة ولو شهد احد
 ان اقرانه اخذ منه وشهد الاخر انه اقرانه اودعه اياه جازت شهادتهما
 لا يترتب اجتمعا على اقراره (انه اخذ منه كلف) وشهد احد على اقراره

منوط وشهد الآخر على اقراره بالاخذ على الوديعة فوجب التصاع بما اتفقا
عليه وهو الاخذ من المدعي من الفصول اد ادعى الدين على سرجي
وشهد واعلى اقرار المدعي عليه بالمال تقبل وتكون اقامة البينة على اقرار
كافة البينة على السبب الموجب ورأيت بخط من اثبت ان الشيخ الاسلام
برهان الدين سرح كان (فتى) فيما ادعى الدين واقام البينة على اقرار المدعي
انه لا تقبل وذكر في المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين ان
المدعي على هذا المدعي عليه هذا المال وشهد الآخر على اقرار المدعي
بهذا المال تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في العدة ايضا انها
لا تقبل - وفي شهادتين فتاوى قاضيان سرح لو ادعى الفاء واقام
الشاهدين فشهد احدهما ان له عليه الف درهم وشهد الآخر
على اقراره بالف فتاوى اجازت شهادتهما عند أبي يوسف سرح -
وذكر في فتاوى شيد الدين سرح لو ادعى القرض وشهد واعلى
اقراره بالمال تقبل من غير بيان السبب وذكر في شهادات المبيوط ولو
شهد احدهما على القرض والآخر على اقرار المستقرض جازت شهادتهما
من المحيط وكذلك لو شهد احدهما ان صاحب اليد اقر انه
اغصبه من هذا المدعي وشهد الآخر ان اقر ان فلانا او عبداه
او شهد الآخر انه اخذه من هذا المدعي قبلت شهادتهما وامر
المدعي عليه بالرد على المدعي لانهما اتفقا على تبدل المدعي فيما مضى من الزمان
وعلى وصوله الى المدعي عليه من جهة المدعي فيقتضي ما اتفقا عليه وهو وصول العين

الى المدعى عليه من جهة المدعى وعند ذلك يؤمر بالرد عليه ولكن لا يقضى
 بالملك للمدعى لان الشهود لم يشهدوا له بالملك وبقي المدعى عليه على حجة
 في الملك حتى لو اقام المدعى عليه بعد ذلك بينة ان العين له قضى القاضي
 له بالعين لان المدعى عليه لم يصرف مقضيا عليه بالملك انما صار مقضيا عليه
 بالاجتناب من المدعى وليس من ضرورة الاجتناب ان يكون الماخوذ ملكا
 للماخوذ منه من الفصول الاستدلال لادعى الوديعة وشهد اعلى اقرار
 المودع بالايدي اع تقبل كما في العصب وكذا العارضة من القاي والخاصة
 في باب من الشهادة التي يكذب المدعى شاهدها اما الشهادة اذا
 خالفت الدعوى فهو على وجه امان ان كان المدعى به دين او ملكا
 او عقدا فان كان ديناً فشهد واما قول ما ادعاه المدعى نحو ما اذا ادعى
 الفا وخمس مائة فشهد وايجنس مائة يقضى بخمس مائة من غير دعوى
 التوفيق وكذا لو ادعى الفا وشهد وايجنس مائة يقضى بخمس مائة ولو
 ادعى الفا فشهد احد هما بالالف والاخر بخمس مائة لا يقضى بشيء في قول ابني حنيفة
 راجح لان عند اتفاق الشاهدين على المشهود به شرط ولم يوجد بخلاف
 ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خمس مائة والموافقة بين الدعوى
 والشهادة لفظا ليس بشرط عند فقهاء فقهاء فشهدا على خمسمائة
 بغير توفيق ومنه في محل آخر جلا ادعى على رجل الفا وخمس مائة
 فشهد الشهود بالالف جازت الشهادة من غير توفيق وكذا
 لو ادعى الفا فشهد وايجنس مائة لا ادعى الفا فشهد احد

[illegible]

ولو ادعى رجل على رجل اني درهم وهو منك فاقام شاهدين فشهد احدهما
على الف والاخر على الفيت لا تقبل عنه الي حنيفة مروح وعندهما تعد على الف
ولو كان المدي يدعي اقل المائتين وهو الف درهم والمسئلة بمجالها لا تقبل
بالاجماع ولو كان يدعي الف وخمسمائة فشهد احدهما على الف والاخر على
الف وخمسمائة تقبل على الالف بالاجماع ولو كان المدعي اقل المائتين وهو
الالف والمسئلة بمجالها لا تقبل بالاجماع الا اذا قال كان لي عليه الف وخمسمائة
درهم الا انه قضى في خمسمائة او ابرأته عن خمسمائة والشاهد لا يعلم
بذلك لم يقضي له عليه بالالف درهم من الفصول ولو ادعت المرأة على غلام
انك كنت ملكت ابينا الى يوم الموت ونحو الوارثين واقام العبد بينة
انني كنت ملكت فلان واعتقني تقبل بنية العبد وينقب خصما عن القاب
في اثبات الملك والاعتاق فاذا ادعى اني كنت عبد فلان واعتقني وقضى
القاضي به ثم اقام اخر البينة انك عبد ي لا تقبل لاني ذلك القضاء قضاء
على الناس كانه لان فيه سيورته اهل الشهادة والقضاء وان ثبت في
حق الناس فينقلب هذا المدي خصما عن الناس كافة فصار كان كافة
الناس خصوا واودع العتق واقام البينة عليهم وانه تقبل كذا اثناء من
الكاين ولا تقبل الشهادة على الجرح الجرح راى على ما يتضمن تفسيق الشهود
من غير ان يتضمن ايجاب حق من حقوق الشرع او حق من حقوق العباد
فان يشهد وان تشبه والمدي في فسقة او زانية او اكله سر بوا او شربه
الخمر او على اقراره انهم شهدوا بان لا زورا وشي اتوا بهم بانهم اجراء في اراء

هذه الشهادة او على اقرارهم ان المدعى مظلوم في هذه الدعوى او على اقرار
الخصم لا تشهد له لهم على المدعى عليه في هذه الحادثة الا اذا شهدوا
على اقرار المدعى انهم سمعوا وصعدوا بوزن او نحوه اذا اقام
المدعى عليه سدا ان المدعى اسأخرا لشهود بعشرة الدراهم لاداء
الشهادة من مالى الذى كان في يده او اقام الملك على البيعة
باصدق او اوصوا الرضا وتبروا الخ او سرقوا منى كذا ولم يتقوا
العهد او انهم عييدوا احدى مع عييدا ومحمد ودراب في القذف او اقر
المدعى انه اسأخراهم على هذه الشهادة قبل من الخالي وذكر الخ
سرح انها تقرر وهو نول ان ابى لى والشافعى سرح والصحيح منه ههنا -
من الخا سدا ادعى رجل على رجل دينا ولم يبين السبب فشهد الشهود
السبب جازب شهاده تهموا اذا ادعى دينا بسبب فشهد الشهود ^{لدى}
المطلق قبل لا يقر شهاده تهم كما لو ادعى ملكا بسبب فشهد الشهود ^{لدى}
المطلق والصحيح انها تقرر من الفصول الاستدشيب وفي آخره من
الجامع في النكاح اذا شهدوا بالرهن ولم يعلموا قدر الدين لا يجوز
من التزصيح اذا ادعى الرهن والقبض فاقام شاهدا على الرهن
واقرا را الرهن بالقبض حازا ثقاته من الفصول الشهادة القائمة
على عتق الامه وطلاق المرأة قبل من غير الدعوى حسبة وان معروف
ولا يشترط حضور المرأة والامه ولكن يشترط حضور الزوج والمولى
من السراجه ادعى عينا بطريق الميراث عن ابيه وشهد الشهود انه

كانت في يد مورثه لم يثبت اذا كانت شهدا بالميراث فما لم يجر الميراث
 بان قالا ما سد وتركه ميراثا لم يقبل وارث اقام ابينة على دارها
 كانت لابيه اعمارها واودعها الذي في يد يد المدد فانه باخذها كما
 اذا شهد انه مات وهو في يد يد او كانت في يد يد يوم مات ولو
 انما كانت في ملك ابية او انه يسكنها يشترط جرم الميراث ومحتاج في نقل
 المورث الى ذكر ابية وجده ادعى ملكا بسبب الامرث وشهد وانما
 المملك المطلق لا يقبل به من الصغرى اذا تحمل المملوك شهادة لمولاه ولم
 بها حتى يثق ثم شهد بعد اعتق قبلت لانه من اهل العلم وعلم بما ادى
 وهو من اهل الاداء من الفصول ذكر في الباب السادس عشر في فتاوى
 رشيد الدين راج الاستشارة والاستيها ب يكون اقوارا بالملك
 على رواية الجامع من التهديب اذا شهد احدهما على الفعل والاخر
 على الاقرار به كالقبول والخصم لا يقبل ولو كانت التصرف قوليا كالبيع
 والهبة يقبل من الفصول ذكر في مقتضيات شهادات المحيط اذا قال
 الشاهد كل شهادة اشهد بها فلان في حادثة كذا فهي سرور ثم شهد
 فلان في تلك الحادثة تقبل شهادته وكذا اذا قال ليست لفلان
 عندى شهادة في امر ثم شهد له في حادثة تقبل به ومنه في الباب
 الاول من فتاوى رشيد الدين راج اذا قال مراد رين حادثة كذا
 فما يشاير دادن او قال مراد رين حادثة علم نيت جاز لكان يشهد و
 بعض القاضيين بشهادة من البنايع ومن يسمع انما عن البينة

خرج ولا يحكم به لك حوارة رجل ادعى على رجل حقا وادعى عليه ان الشهود
 ستة او مساحرون فاقام على ذلك بيند كالب القاضي لا يسمع منه
 ولا يثبت الى قولها وكنت يسأل عن الشهود والمدعي في السر والعلا
 فاذا انت عند الهم قل شيئا وتهمه وحكم بما قوله ولا يحكم بينك وبين
 لا يحكم نفسك شهادة هو لا قوله ولا يسمع القاضي البينة يعني ان
 المشهود عليه اذ اهيأ شهوده على الجرح عند القاضي لا يثبت بغيره
 قال اسقطه لا تشرتها وتهمه والعلة في استنظامهم مع عدم قبول
 شهادتهم احياء حب الحب والنظر دعوى المظلة ان يعرفوا عند
 الاستئناف حياة مسموم ورجعون على شهادتهم من قضاةها
 من الدخلة امرأة ادعت على رجل انها تزوجها وهو مسكر ثم ادعى
 تزويجها بعد ذلك واقام البينة قبل بينته وبسبب النكاح قال
 الكاح في هذا لا يسمع البيع الا يرى ان رجلا لو ادعى انه تزوج هذه
 المرأة على البدرهم وحججها المرأة ذلك ثم اقام بينة على انه تزوجها
 على الفس قبلت البينة وحملت المهر القيات وكذلك لو اقام بينة
 انه تزوجها على هذا العبد ولو كان هذا في البيع لا تقبل بينته لانه
 قد اكذبهم من الجواهر في ابواب الخمس من كتاب الشهادة
 شهادة عماله الوقت لا تقبل لانهم يأخذون الاموال بغير حق ويعملون
 بالفسق هكذا ذكر وهو الصحيح وما ذكر في الجناح الصغير وشهادة العل
 جائزة اراد بدعوى السلطان وهكذا كانت في العصر الاول الذي

يعملون المصداقات وحيا لله الحق الواجبة فاما هؤلاء الذين في
 من مائنا فلا تقبل شهادتهم لان الظلم فيهم غالب ذكره شيخنا راجع جمال
 في شرحه من التماس خافية واما شهادة عمال السلطان فهي مسئلة
 الجامع الصغير وقد ذكرنا انها جائزة من العلماء من قال ارادوا ذمرا
 ونهضا قال اراد عام المصداقة وقيل شهادة ثم اذا كانت عدلا وراوى
 الحسن البصري ربح الله قال لا تجوز شهادة العاشر والآخر ان العمال
 اذا كانوا عدلا ولا يأخذون من الناس بغير حق تقبل شهادتهم وان
 اخذوا بغير حق من الناس لم يكونوا عدلا قال الشيخ من الجواب انه
 لا تقبل شهادتهم وان كانت قد قبلها بعض المشايخ راجع وذكر المصدا
 الشهيد حسام الدين راجع في وديعة الواقعة ان شهادة الرشيد الجبلي
 في السكة او في البلدة التي يأخذ الدراهم في الجبايات والضرائب
 الذين يجمعون الدراهم اليه وياخذ طوعا لا تقبل شهادتهم من
 الخائبة رجل من وج ابنته ابالغ في فوات بعد موت الزوج تطلب الميراث
 ان قالت له وبنى والذي يا مري كانت لها الميراث وان قالت لم اكن امرأته
 بالشرع وكن حين بلغتني اندم وبنى منه اجرت ان اقامت البيعة على
 ما قالت فان لها الميراث وان لم تقم البيعة لا يثبت النكاح ولا ميراث لها
 اقرت ان نكاح الاب انعقد موقوفا فلا يقبل قولها في اتفيع الابيعة
 وبنته ايضا ارعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكح الرجل ثم ادعى الرجل النكاح
 بعد ذلك واقام البيعة قبلت البيعة بخلاف البيع لان النكاح لا يبطر بخودها

ومند الاصل فيد ان الشهادة على حق العبد اذا خالف الد عوى بطلت
 لان الد عوى شرط لهذه الشهادة وفيما خالفت لم توجد الد عوى فتبطل
 ضرورة وتكذيب الشهادة في بعض ما شهد له يمنع قبول الشهادة لما
 قلنا والاصل في تعارض البين ان الفاتحي اذا يقين بكذب احد
 الفريقين لا يقبى وعند التعارض ليس احد الفريقين في نية الكذب
 اولى من الآخر فلا يقتضى شهادة قسم من الحقة اما شهادة الناسون ان
 يخرج القاضي المصدق في شهادته قبل والا فلا من العتابة فالما
 اما اذا امكن حمل الد عوى على ما شهد به التهود يستقر المدعي فان فسر بما
 يوافق الشهادة جاز وفي الشاهد من عبر ان يتفقا في المعنى من الخاوي
 شهد احد الشاهدين في باب النكاح انهما وجبت نفسيهما منه والا
 ان وليهما وجهها برضاها منه لا تقبل لاختلافهما لفظا ومعنى لانه ادعى
 ان وليها وجهها منه ولو ادعى المدعي بعد هذه الد عوى انها زوجت
 نفسيهما منه ثم شهد شاهدان تقبل ولا يكون تناقضا لانه يقول تزوجها
 مرة بتزوج الولي اباها مني وتزوجها مرة اخرى بتزويجها فصيح ذلك
 لما من الخلاصة رجل ادعى نكاح امرأة فشهد احد هما انها زوجت
 نفسيهما منه وشهد آخران وليها وجهها منه لا تقبل ولو ادعى هو عليها
 ثانيا انها زوجت نفسيهما منه فشهد هذا الشاهدان على ذلك تقبل
 ولو ادعى انها زوجت نفسيهما منه وشهدوا ان وكيلها وجهها منه قبل
 لان الوكيل في النكاح سفير وهو مضاف اليها من العتابة ولو شهد

احد هما باقراره بالقرض والاخر بالتبطل فقال المدعى هو قرض لكن
 اشهد هما هكذا اجاز في يومئذ ولو شهد احد هما باقراره ان عليه الف
 قرض وشهد الاخر باقراره بوديعة الف تقبل لانه صار ديناً بالرجوع
 من المحيط فان قيل اليس ان القرض فعل لانه انما يتم الاقراض ^{بموجب}
 عليه ضمانه بالتقبض فصام كما لو شهد احد هما على الفعل والاخر على
 الاقرار به وضمنه لا تقبل قلنا ليس كذلك بل القرض قول لان ^{المستقر}
 انما يصير مملوكاً للمستقرض ويباح له التصرف بالقول وهو قوله
 اقترضت فان المقرض وان سلم اليه الدراهم وقبض لا يصير
 مضموناً عليه ولا يملك التصرف فيه مالم يقل اقترضت فعرفنا ان
 الاقراض قول وصيغة الانشاء والاقرار فيه سواء لانه قال في الاقراض
 استقرضت كما يقول في الانشاء ولم يكن المستهود به مختلفاً ولا يمنع
 قبول الشهادة ^{بضم} من الظهيري الاصل ان الشهادة على القول لا ^{بضم}
 الاختلاف في الزمان والمكان ^{هـ} من الخفية اذا ادعى ملكاً نجاء بشا
 فشهد احد هما انه ملكه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه انه ملك
 المدعى لا تقبل ولو كانت المستهود به قولاً لا يتم الا بفعل كالنكاح ^و يختلف
 الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وان اختلفوا في عقد لا ^{ثبت}
 حكمه الا بفعل القبض كالهبة والصدقة والرهن فان شهد ا على
 معاينة القبض واختلفا في الايام والبلدان جازت شهادتهما
 في قوله الجب جنيصة رج والجب يوسف رج ^{هـ} والقياس ان لا تقبل وهو

قول محمد بن فرج بن ولوشهد واعلى اقرار الوهن والواهب ^{والتصد}
 بالتبصر جازت الشهادة في قولهم بن ولوشهد واعلى الوهن فشهد
 احدهما على معاينة القبض والاخر على اقرار الوهن بالتبصر لا قبل
 هذه الشهادة ويكون الوهن في هذا بمنزلة القبض وان اختلف
 شهود الوهن في جنس الدين او في مقداره لا يقدركم او اختلفت
 شهود البيع في منسب الثمن او في مقداره والله اختلفا في فعل ملحوق ^{بقول}
 كالفرض واختلفا في المكاتب او في الزمان لا يبطل الشهادة وان كان
 الفرض لا يتم الا بالنسليم ويكون القرض في هذا بمنزلة المطلق
 والعتاق من الخلاصة اذ اختلف الشاهدان لا يخلو من ثلثة
 اوجه اما ان اختلفا في المكاتب او الزمان او الانشاء او الاقرار لا يخلو
 من اربعة اما اذا كانت هذه الاختلاف في الفعل حقيقة كالجناية ^{والغصب}
 وان يبيع قبول الشهادة في الوجوه الثلث والتمسح ملحوق بالغصب ^{الحائز}
 وان كان قولا لكنه ملحوق بالفعل وهو احضار النذور وان كانت الاختلاف ^{في}
 في قول محض كالطلاق والبيع والشراء والوكالة والوصاية ^{والرهن}
 والدين والبراءة والكمالة والحوالة لا يمنع قبول الشهادة في الوجوه ^{الثلاث}
 وان كانت الاختلاف في فعل ملحوق بقوله وهو القرض فهو كالطلاق
 ونحوه من الينا يبيع ادعى انه رهن عند هذا اقول بان نخصبه من فشهد
 الشهود بذلك وقا لوايانا لانعرف انبوب قبلت شهادتهم ^{التوب}
 الى العاصب والمرئوث وعن محمد بن فرج بن ولوشهد وابكر حنظلة ولم يصنفوا

قبلت شهادتهم من الجواهر رجل وكل سرجا في خصومة ثم عزله فشهد
 في تلك الحادثة لا تقبل لانه صار خصما هكذا ذكر وهذا على وجهين اما اذا
 وكل بالخصومة في دار ثم عزله ثم شهد في تلك الحادثة فان كان خاصمه
 لا تقبل شهادته لانه خصم وان لم يكن خاصم فكذا عند ابي يوسف ررح
 لانه صار خصما بنفس التوكيل وصح اقاربه في كل موضع وعندهما تقبلا
 لم يصير خصما لم يتجاسمه من كشف الغوامض وهذا بناء على ان عند
 ابي يوسف ررح بمجرد قبول الوكالة يصير خصما خاصم او لم يتجاسم وعند
 بقول الوكالة لا يصير خصما من الزيارات وصار خصما بدعوى
 الوكالة في نزع عمله فلا يصح شهادته من التمس خافي في الفتاوى
 العنابية ولو اقام التوكيل بينة على الوكالة تقبل ان يزكي الشهود اقام
 البينة على الحق على الغريم تتمح ويقضى به اذا زكيت بينة الوكالة
 وثبتت الوكالة سابقا عليه ويصير وكيل في جميع اهل البلدة اذا كانت
 الوكالة عامة وكذا الوصي والوارث اقام بينة على الوصاية والولاية
 فقبل ان يزكي اقام البينة على الحق ثم زكيت صح وان لم يزك بينة
 الوكالة والوصاية بطلت بينة الحق من الذخيرة يجب ان يعلم
 بان قول الواحد حجة في المعاملات استحسانا اذا كان عدلا ولا مانعا
 فيما قال ثم ان هجد ررح شرط في هذه المسئلة ان يكون صاحب اليد
 مسلما عدلا والعدالة شرط اما الا سلام ليس بشرط فان قول الذمي
 اذا كان عدلا حجة في المعاملات والحاكم الشهيد ذكر في المختصر العلة

ولم يدكر الاسلام وتبين بما دكر الحاكمان دكر الاسلام من محمد ربح
انما في لان يكون شرطاً وان كان الذي في بدية الجارية فاسماً
لا تثبت اباحه المعاملات معه يتنفس الجبريل تجري في ذلك فان وقع
تحريره على انه صادف حله الله تعالى منه وان وقع تحريره على انه كان
لا يجل له ان يشتريها منه وان لم يكن له رأي يبقى ما كان على ما كان
في الدبائات فان كان الذي يخبر بنجاسة الماء ذمياً لا تثبت به
الماء بقوله - الفرق بين الذي وبين العاسف من وجهين احدهما
فما عاسف اوجب التحري وفي الذي لم يوجب التحري من البراءة
واما الاسلام فلسه بشرط لشرب الصدق لان الكفر لا ينافي الصدق
لكن الكفر في هذا الباب يوجب شبهة بحسب بهار الجبر لان الباب
باب المدعي والكارساع لما يهدم الدين فيصير متهماً في باب المدعي
فتثبت ما لكفر متهمه زائدة لانقصان حال بمنزلة الاب فيما يشهد
لولده - من المحيط ولو ادعى الدين وشهد احد الشاهدين
ان المدعي على هذا المدعي عليه هذا المال وشهد الآخر على المدعي
المدعي عليه بهذا المال قبل هذه الشهادة - ومنه في الفصل
الحادي والعشرين من الشهادات وفي نوادر ابن سماعة عن
محمد ربح اذا شهد شاهدان على رجل انه اقرا لهذا المدعي عليه
الف درهم وشهد الآخر انه اقرا هذا المدعي او دعاه الف درهم
قال هذا جائز ومعنى المسئلة ان المدعي مدعي عليه الف درهم

مطلقاً من غير أن يتحقق بسبب فاما إذا ادعى أحد السبب فقد كذب
أحد شاهدين به فلا تقبل شهادتهما . من الفصول الستة عشر وذكر
القاضي الإمام جلال الدين سرح في سيجلته إذا ادعى الدين على رجل
وشهد الشهود على إقرار المدعى عليه بالمال تقبل شهادتهما وتكون
أقامة البينة على الإقرار كاقامة البينة على السبب الموجب وراءت
في فوائد والدي وافتي تبينج الاسلام برهان الدين بعدم قبول البينة
فيما إذا ادعى الدين وإقام البينة على إقرار المدعى عليه من شرح
ادب القاضي للخصاف وذكر في شهادات العدة ولو شهد عند القاضي
وقال لشهدا فلان مات اجزنا بذلك من يشق به جازت شهادتهما
وهو الأصح والخصاف جرح ذلك أيضاً . من الغياثية إذا شهد الرجل
على نسب لم يدر كمال لشهادة جازة قال أصحابنا جميعاً سرح خمس مسائل
في أربع يصح تحمل الشهادة فيها بأشباع بالإجماع أحد فيها النسب والثاني الموت
والثالث الكاخ والرابع القضاء . وفي الخامس اختلفوا وهو الولادة إذا
أخبر عدلان أنها فلانة فذلك يكفي عند أبي يوسف ومحمد سرح . الأبرار
إنهما لو شهدا عند القاضي كان للقاضي أن يقضي بشهادتهما وإن شاء
فوق الشهادة فلان يجوز الشهادة بأخبارهما أولى وعلى قول أبي جعفر
سرح لا تحمل الشهادة على الولادة ما لم يسمح من جماعة لا يتصور موافقهم
على الكذب . والفقيه أبو بكر الأسكاف سرح يشق بقولهما واحد بار
نجم الدين النسي سرح . سنة قال محمد سرح لا يثبت له أنه شهد على سبب
حتى

بلقي من أهل بيته راجح عن كثرة وشهد أن عدده سبعمائة قال المصنف
 راجح في شرح هذا الكتاب وهو الصحيح من السراحيته لو شهد أن قال هذا
 ملكت هذا المدعي أنا رأينا يتصرف تصرف الملاك لم يقبل بخلاف ما لو
 فيما سجد لسيادة بالشهادة لم يعاين لكنه استشهد عند ما تقبل في من الثانية في
 فيمن لا تقبل شهادته للجهالة راجح على ورثة ميت مالا واحدا شاهد
 وشهد أن المتوفى أحد من هذه المدعي من ديار فيه دراهم ولم يعلم كم
 ورن الدراهم قالوا أن علم الشاهد أن أنه كان في الصرة دراهم خيرة
 ثم يشهد أن مقدار ما يتفق عندهم فيهما من الدراهم قالوا ويشي أن
 يعلموا بحدودها لا احتمال أنها يكون موهبة فإذا علموا بآثار شهادتهم
 من الظهيرة من السيرة تزوجها ليلا سمع الشهود صوتها ولم يروا شخصها
 أن كانت في البيت وحدها تقبل والا فلا وكذا في الوكيل وعن محمد
 ابن مقاتل إذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عند
 اثبات أنها فلا تبيت فلا لا يجوز أن يشهد عليها اطلق الجواب اطلاقا
 وكانت الفقيه واللبث راجح يقول إذا اقربت المرأة من وراء الحجاب
 راجح عنده اثبات أنها فلا لا يجوز لمن سمع اقارها أن يشهد على
 اقارها ما لم يرتخصها سوية شخصها شرط لا سوية وجسما من الظهيرة
 النسوة في إذا أسلم وقد كانت فاسقا تشهد في حادثة لا تقبل شهادته
 احتجاسا حتى يتبين حاله بعد الإسلام ولو كان هذا النص راجح على
 فأسلم ثم شهد تقبل شهادته من غير أن يسأل عنه من الثانية

الفقيه ابو الميثم ربح اذا سمعوا صوت امرأة من وراء الحجاب وراؤ
 شخصاً وشهد عندهم رجلان عدلان انها فلانة جازا لهم ان يشهدوا
 على اقرارها وان لم يروا وجهها واما اذا لم يروا شخصها لا يحل لهم ان
 يشهدوا على اقرارها وهو اختيار الفقيه الى الميثم ربح وذكره ابو
 الفداء عن نصر بن يحيى ان ابنا للمحدث الحسن ربح وجل على ابني سنيما
 الجرجاني فسأله ابو سليمان عن هذه المسئلة قال كانت ابو حنيفة
 يقول لا يجوز له ان يشهد عليها حتى يشهد عنده جماعة انها فلانة وكا
 ابو يوسف وابو بكر الاسكاف ربح يقولان يجوز اذا بشهد عنده بعد
 انها فلانة وعليه الفتوى * من الخلاصة وهل يشترط رؤية وجهها
 واختلف المشايخ ربح فيه منهم من لم يشترط واليه مال الامام خواجه زاده
 ربح وهو منهم من شرط ذلك ويشترط ان يشهد عنده عدلان انها
 فلانة واليه مال الشيخ الامام الاجل الاستاذ * وفي النوازل يشترط
 وجها * من الحاوي واذا لم يروا شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها
 من الكبرى سمع صوت امرأة من وراء الحجاب ورأى شخصها واقربت
 وشهد عنده اثنتان انها فلانة جازا ان يشهد على اقرارها واذا لم يروا
 شخصها لا يجوز له ان يشهد عليها هذا اختيار الفقيه الى الميثم ربح
 من الفصول اذا شهد واعلى تزويج الاب ولم يشهد واعلى قبول
 من يكون القبول اليه تقبل لان النكاح معاوضة تكون الشهادة
 على الايجاب شهادة على القبول وكذا لو شهد احد بها كخوارزمي

این مرد مرا این برادر و سیح و جوی برادران را برادر و برادر و برادر
 قتل و بیست نکاح و کذا فی النسخ اذا شهد أحدهما ان باع منه هذا
 العبد وشهد الآخران هذا اشترى منه هذا العبد وتكون
 الشهادة على الشراء وشهادة على البيع من الخاتمة وعن ابی الله
 راج اذا ادعى امرأة على ورثة الزوج مهرها فابكرت النور تبرکها
 ولا تالشاهد يولى تدويجها قال يشهد على النكاح ولا يذكر العقد عن
 نفسه . ومن الشهادة الباطلة شهادة الأتباع على فعل
 من السراحيه بردت لرق أو كسر أو صغر وشهد بعد من والى
 العوارض قبل . من الخاتمة وروان كافرین تشهد على كافر بعد
 فلما توجه القضاء اسلم المشهود عليه ثم اسلم الشاهدان مكانهما فان اتفقا
 بأمرهما باعادة الشهادة ولا يعد لهما بعد الاسلام ويكفي بأحد اليه
 السابقة . من القنية ولو عرف امرأة بعينها ونعت كلامها فاقربت عن
 بأمر من وراء الحجاب فعرفها بصورتها واخبرت نساء كتب عندها
 انها فلانة وثقت بذلك لكنه لم يرها فله ان يشهد بذلك هو وحده
 لو لم يعرف بصورتها وثقت به ليس له ان يشهد . من عدة
 راجد اشترى عبيدین ثم اعتقهما وشهد على البايع باستيفاء ثمنه
 قبل . من القنية امير كبير ادعى فشهد له بلخ حواججه او راي
 لغناه او راي ناسه وراى عجم لا تقبل شهادتهم . من القنية
 لينة على النساء يقول او فعل في مكان في زمان ما عاين فاقام

عليه بيته انه لم يلبث في ذلك الزمان فهي من التها تر فلا تقبل ^{من الحديث}
من كتاب الشهادات في الفصل السابع عشر في التها تركي بيته لا يكون
حجة شرعا فهي من التها تر فمن جملة ذلك ما ذكر ابن سماعه عن ابني
وسلف مراح في شاهد بين شاهد اعلى مراح بقوله او فعل يلزمه ذلك
جارية او كفاية او بيع او قرض او قصاص او مال او طلاق او عتاق
في مريض وصفاة او في يوم سميته فاقام المشهود عليه بيته انه لم يكن
في ذلك الموضع ولا في ذلك اليوم في موضع الذي رصفاه لم يقبل منه
لبيته على ذلك لان هذه البيته في غير موضعها وكانت ساقطة ^{في بيانه ان}
لشريع شرع البيته للاثبات لا للنفي لانه شرعا في جانب المدعي والمدعي
بحاج الى اثبات الحق ولا تكوت حجة في موضع النفي مسئلتا هذه موضع
نفي ولا تكوت حجة فيها لا يلزم على ما قلنا اذا شهد وان هذا وارثه
وارث له غيره حيث تقبل شهادته وهذه شهادته على نفي وارث
شولا نقول المقصود من هذا النفي اثبات جميع المال له وكانت هذه
شهادة على اثبات المقصود وكذلك لكل بيته قامت على ان فلانا لم يقبل
يقبل لم يقبل به فهذا اكله من التها تر لانها قامت على النفي ^{من الفصل}
لو ادعت الطلاق وشهد واعلى اقرا به بالطلاق او شهد احد بها
لطلاق والاخر على اقرا بالطلاق تقبل ^{من التها تر} خاصة ولو
كل منهما انه قال لها انت طالق وشهد الاخر انه اقرا انه طلقها وانتم معا
المكان او في الزمان حادثا وشهد قسما ^{من التها تر} خاصة اذا

شهيد احد الشاهد ان الله طلقها يوم الخيبر واحدة والاخر انة طلقها
 يوم الجمعة واحدة او شهيد احدهما انه طلقها واحدة في رمضان
 شهيد الاخر انة طلقها في شوال فقل هذه الشهادة لم ^{من} الذي حوزها
 شهيد شاهد ان علي سرجل بالغ درهم ^ل لان احدكما قال انه السوردة
 الاخر انة السور فقل شهادتهما على السوردة ان كانت المدعي يدعي السور
 لا تقبل شهادهما اصلا لانه ادعى اقل المالك فصار مكلفا ما احدا ^{هذه} الشا
 التبع شهيد بالبيع فلا تقبل شهادهما الا ان يوفق المدعي بقول
 فان لم يوفق فليس له كمال شهيد به هذا الشاهد الا احدا واحدة عن صفه ^{المراد}
 وعلم به ذلك الشاهد ولم يعلم به هذا الشاهد فادع على هذا
 الوجه فقل شهادهما على السوردة انه مر الى الكديب وادع على المدعي
 السور فقل شهادهما على السور ولا يسمي اتفقا على الاكثر اطاره ^{يضم}
 المدعي مكلفا احدهما فلا بد من قبول الشهادة على ما اتفقا عليه وكذلك
 الحكم في جميع المواضع في الحسب الواحد اتفقا على قدر ار وصف ^{احكاما}
 فيما ساد على ذلك فقل شهادهما فيما اتفقا عليه ان ادعى المدعي اقلهما
 لا تقبل شهادهما اصلا كما ذكرنا فاما اذا اختلف الحسب لا تقبل شهادهما
 ان اختلفا كيف واختلف ما ان شهيد احدهما مثلا على كرحطة والاخر على كرسية
 لان الشجر غير الخطه فلم يتفق على شئ واحد انما كان على الخطه شأ
 واحد وعلى الشجر كرسية ولا يقضى لشاهد المرء في موضع ما ^{من} القصد ^ع
 ما به درهم وقال ما لغار سيرة بعض سيم وادم وبعض عظمي وكوانا

برصد غطري في كواهي دادند اجاب اكر برقرار كواهي دهن بر غطري بشنوند و
ادعي انه دفع اليه ثلثا من اقلت بضاعة قيمتها كذا فشهد بثلثة من الفلت
ببضاعة وكتب قالوا لا ندري قيمتها فان كان بعد لين تقبل شهادتهما ويجبر
المدعى عليه على بيان قيمتها وان جاؤا بجدها وقالوا قيمتها كذا تسمع لجواز
ظهورها لهم بالفكر ^{من الناس} خاتمة وفي فناء شمس الاسلام الاور ^{جد}
امراة ادعت ان مهرها الف غطرية وشهد الشهود لها بالف عدلية
مهرها ان القاضي يقضى بشهادة الشهود يعني بالعدليان ولو ادعى
على آخر انه قبض مائة البعض غطري في والبعض عدلي والشهود ^{شهد}
قبض مائة غطرية قال الشيخ الاسلام ان شهد واما قبض لا يقبل
شهادتهم وان شهد واعلى اقراره بالقبض قبل اذا ادعى على آخر نقرة
جيدة موزونة بوتران معلوم وشهد الشهود بالنقرة بذلك الوتر
ولم يذكر واصفة الجودة في شهادتهم ولا صفة الرداءة فالقاضي يقبل
بشهادتهم ويقضي بالنقرة الردية بذلك الوتر هكذا ينبغي بعض
مشايخنا ^{رحم} من المحيط وحكي عن الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني
رح انه قال الناس لا يخلون عن ارتكاب الصغائر ولا يخلون عن اثبات
ما هو ماذون به في الشرع فيعتبر في ذلك العال بيريده في حق
الصغائر فان كان غالب حاله انه يأتي بما هو ماذون به في الشرع و
يحتسرها لا يخل في الشرع من الصغائر كان جائزا للشهادة بعد ان
يحتسرها عن كل الكبائر وان كان غالب حاله انه لا يحتسرها عن الصغائر

لا يكون حائز الشهادة وان كان بائي بالماذون به شرعاً من التوازي
 وسكر أبو بكر عن العبد قال من لا يلعن عليه في بطن ولا قبح ولا يعقل
 كيف يشهد من الظهيرية ومن انفسه يشرب الخمر في بيته لا يبطل عدل^{له}
 وان كان شرب الخمر كبيرة وانما يبطل ذلك بان يخرج سكراناً يسخر به النبا^ن
 لان مثله لا يحتضر عن الكذب من الناس حائبة فاذا كان الصلاح
 ويحبس الكبار ولا يؤذي مسلماً ولا معاهداً ولا يكون كسيه من حرام
 فهو عدل فاذا كان كذلك في زمانهم فما ظنك في زماننا منه ومنه قال
 القاضي اذا سأل من الشاهد فوقف على ان فيه كبيرة من الكبار^{ما}
 او عذ الله تعالى فيها الناصر ردت شهادته وان لم يشف على ذلك
 ولكن فف على سادته ومحاسنه فالعبرة للعبرة ان كانت مساو
 اكثر لا تقل شهادته وان كان محاسنه اكثر قبلت شهادته شاهدان
 شهد عند القاضي والحاكم يعرف احدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر
 فزاد المعروف بالعدالة قال نصير لا يقبل بعد يله وعنا ابي بكر البخاري
 ثلثة شهد واعند الحاكم وهو يعرف اثنين ولم يعرف الثالث فعلا
 الاثنان قالوا يجوز فقد يلزمها آياه في مبناه اخرى ولا يجوز فقد^{يلد}
 في هذه الشهادة وانما يوافق يقول نصير مخرج وبه يتحقق من العدل
 قال ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ولا يحكم به لث لان الفسوق
 لا يدخل تحت الحكم لان له الدافع بالتوبة فلا يشترط الالتزام لان فيه
 هتكت السر والستر واجب والاشاعة حرام من اليمين وسئل ان

الإمام علي السفدي سرح عن الشهود اذا شهدوا على الدراهم ولم
 يبينوا انها عدلية ام غطاس فية هل تقبل شهادتهم فقال لا يقبل
 ولو كانت في البلد فقد معروف هل يتصرف شهادتهم الى ذلك
 لقد فقال نعم لا يقبل له لو شهدوا على الدراهم المحروقة في البلد
 ولم يبينوا انها ردية ام جيا دهل تقبل شهادتهم فقال نعم ويجب الاقل
 من القصة شهدوا على الدراهم ولم يبينوا انها عدلية ام غطاس فية
 لا تقبل ولو كانت في البلد فقد معروف يتصرف شهادتهم اليه وتقبل
 وان لم يبينوا انها ردية ام جيا د ويجب الاقل من الظهيرة من اجل
 غصب جار يترجأ المخصوص منه بالشهود فشهدوا ان المدعى عليه
 غصب منه جارية ^ب قال في الاصل تقبل الشهادة ويجس المدعى عليه
 حتى يجي بها وان جاء المشهود عليه بجارية ان اتفق الغاصب ^ب والمخصوص
 منه انها جارية المخصوص منه يقضي بها للمخصوص منه فان انكر الغا^ص
 ان تكون هذه الجارية جارية المدعي لا يقضي بها للمخصوص منه ما
 لم يبعد البينة الا ول انما قبلت من غير بيان الصفة في حق الجسول في
 حق القضاء وقال الفقيه ابو بكر الاعمشي سرح تاويل هذه اذا شهد
 الشهود على اقرار الغاصب اما اذا شهدوا على فعل الغاصب لا تقبل
 شهادتهم قال عامة المشايخ سرح تقبل الشهادة على فعل الغاصب وان
 لم يصفوا الجارية ولم يذكر واقعتها في حق الجسول في حق القضاء
 فان قال الغاصب ما انت تلك الجارية او قال بعثها ولا اقدر على رد^{ها}

ان ضد قد المعصوب منه يب ذلك وطلب منه القيمة لقصا
له بالقيمة وان كذبه المعصوب منه يحسن الغاصب حتى
ينقضي زمان يقع عند القاضي انه يحجز عنه ردها وكذا في
رعي الودعة والشهادة عليها وبعض مشايخنا يرجح
لا تقبل هذه البينة في فصل الودعة أصلا بدون بيان
الصفة والقيمة والجنس وتقبل في فصل العصب منه
الجامع الكبير اصل الباب ان الشهود اذا شهدوا على شيء
وانفق الشاهد ان فيما هو المقصود تقبلا وان اختلفا فيه
وساء ذلك وان اختلفا فيما هو المقصود لا تقبل وان اختلفا
فيما وراء ذلك والمقصود في الشهادة ما هو المدعى والمقا
به من كشف الغوامض واذا ثبت ان الموافقة بشرط
المخالفة ما نفع القول فبعد ذلك نقول ان كانت المخا
لتهما في اللفظ دون المعنى تقبل الشهادة وذلك بخلاف
شهادتهما على الهبة والاخر على العتلية وهذا لا يقبل
اللفظ غير مقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو
اللفظ علما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تنقض المخالفة
فيما سواه من شرح المجمع والاصل ان من كان خالصا
من الخلد وديطلا بالتقادم منه ومنه ايضا واختلف في أحد البقا
ففي الجامع اشار الى ستة اشهر لقوله بعدا حيث وكذا اشار الى

و أبو حنيفة سرح فوض ذلك الى رأي الامام في كل عصر وعن
 محمد سرح التقدير بشهر لان ما دونه عاجل وهو ما وايد عن ابي
 حنيفة سرح و ابي يوسف سرح وهو الاصح ^{من} الكافي وعن
 محمد سرح انه قد سرح بشهر لان ما دونه عاجل كما في اليمين وهو رواية
 عن ابي حنيفة سرح و ابي يوسف سرح وهو الاصح ^{من} الكافي والمراد
 باثباتهما لفظا ان يطابق لفظيهما على افادة المعنى بطريق البوض
 لا بطريق التضمن ^{من} السراجية التقادم مفوض الى رأي الامام
 من الكافي ولم يقدر في ذلك ابو حنيفة سرح وفوضه الى رأي القاضى
 في كل عصر ^{من} الطحاوي في كل موضع يستعمل الحد بالشبهة لا تقبل فيه
 الا شهادة الرجال العدد ول ^{من} ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال
 ولا البشهادة على الشهادة ولا يكتب القاضي الى القضاة والذي
 يستعمل بشبهة الحد والقصاص في النفس وفيما دون
 النفس الا في السرقة فانه يقبل ذلك كله في حق المال ولا يقبل في
 القطع ^{من} الكافي والاصل ان الشهادة على الحد والمخالصة ^{للقاضي}
 تبطل بتقادم الحمد عندنا وعند الشافعي سرح لا تبطل ^{من} المصنفات
 والتقادم لا يتوقف عند ابي حنيفة سرح بل يفوض ذلك الى رأي الامام ^{من}
 الحسن عنه سنة وقال ابو يوسف ومحمد سرح شهر ^{من} التهذيب ولو
 شهد بزمان تقادم او سرقة لا يقبل و ابو حنيفة سرح لم يوقت في التقادم
 بقدر سنة وقيل بسنة اشهر وقيل بشهر وهو قولهما ^{من} الجوامع في الباب الثاني

الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم العهد من ثمرة عذر سبب
 الادلة فتسمع سواء كانت قبل الدخول او بعد الدخول ولابد ان تلت
 كالشهادة في الحد ودلائل هناك يحتمل نكاحاً وهاهنا ملامات
 فيها في طر في النقيض وسيأتي في الباب السادس من سبب ومنه في
 الباب السادس اما الشهادة على الطلقات الثلث بعد تقادم ^{العهد}
 فقد حكينا في الباب الثاني عن شيخنا جمال الدين البزدوي رحمه
 الله تعالى ووافقه في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود البزرجي
 وسألت قاضي القضاة السعيد شيخ الاسلام القاضي محمد بن هلال
 المسئلة فقال لا تسمع لتصوره ونظم فسقة وامكان الحمل على الحقة
 والضعفية ثم سأله ان المسئلة هل هي مروية قال لا اختلاف المشايخ
 سرح فيه بناء على مسائل الاصل موجود وذلك في النوازل مسئلة
 يؤيد قول القاضي وهو ان شاهدين شهدا على رجل انه طلق
 امرأته ثلثا وهو صاحب فراش وقال انه اشهدنا عليه قبل المرض
 الا انه قال انما فكتما لا تقبل شهادتهما لانهما اقررا على انفسهما ^{لفسق}
 لان الكتمان فسق والناسق لا قول له والشيخ الامام فخر الدين
 محمد بن محمود لما افتى انه تقبل ذكرت له هذه المسئلة وادخل
 عليه فقال انما لا تقبل في هذه المسئلة بسبب الكتمان لا لاجل ^{خير}
 فلا يرد علي الزام من الطهيري الامام فخر الدين انما هلال شوال
 وحده ليس له ان يخرج الى المصلى ولا ان يأمر الناس بالخروج

لأنه تمكن الشبهة من الخصمة وأما شهادة القاصي أن تحرم القاصي
 لصدق في شهادته لا تقبل والأفلاح من الحاوي وفي الجامع الأصغر
 شهد اثنتان على طلاق امرأة أو عتاق أمة وقال كان ذلك عا
 يل قال أبو القاسم إن كانا عدلين جازت شهادتهما ولا يوهن
 أخيرهما عن أداء شهادتهما من القضية لا تسقط عدالة الشا
 هله
 في تأخير شهادة الاعتاق إذا كان وحده ويعلم أنه لا يلتفت إلى
 ولد وحده وإن علم أنه إن أخيرا القاصي وحده يجوز بينهما ينطق
 لتأخير من المحيط أدعى المديون إيصال الدين وشهد والده
 الأبراء تقبل لاحتمال حصول الأبراء بالاستيفاء من أن خيرة في
 باب الشهادات في الفصل الثاني من في شهادة الإنسان على
 نفسه أو صفة من صفاته الوكيل بالوكالة إذا شهد لإثبات النكاح
 الذي بأشده لا تقبل شهادته لأنه شهد على فعل نفسه أو شهد على
 بها منكم حتم فلا تقبل وكذلك الوكيل بالخلع إذا شهد لإثبات الخلع
 الذي بأشده لا تقبل وكذلك الوكيل بالبيع والذ لا لأن إذا شهد
 قال لا نحن بعهده الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما من الخلا
 شهادته الوكيلين بالبيع والذ لا لأن لو قال نحن بعهده الشئ
 تقبل وكذلك الوكيلان بالوكالة والخلع إذا شهد بإثبات ذلك النكاح
 بذلك الخلع لا تقبل أما إذا شهد أنه ملكت المشرقي أو منكوحه
 بغير من لا يطق وإن أقام المدعى عليه البينة على ابتداء

الملك او على وقت اقدم من وقت المدعي فيكون اولي سدة في
 قولهم جميعا من الصغرى شهد احدهما مفسرا او شهد الآخر على
 شهادته او مثل شهادته لا تقبل بالاجماع اما اذا شهد بمثل شهادته
 فكذا لت عند الحراف رح وعند عامة مشائخنا رح فصل ثم اختار
 الحلواني سرح ان الشاهد اذا كان فصيحا لا يقبل منه الاجمال وان
 كان اعجميا يقبل بشرط ان يكون بحال لو استفسر بمكنه البيان
 لولا حشمة مجلس القاضي واختار السرخسي رح ان القاضي اذا
 احس شبهة لا يقبل الاجمال وان لم يحسب يقبل وبه يفتي ^{بعض} من العلماء
 لو قال اشهد مثل شهادة صاحبي لا تقبل ما لم يفسر قال شمس الاسلام
 الا ورجندي سرح يقبل اذا قال لهذا المدعي على هذا المدعي عليه
 وبه نختار من التارخانية شهادة اهل الدمة بعضهم على البعض ^{لله}
 وفي التجريد اذا كانوا عدولا في دينهم لم من السراجيد الذي
 او اسكر لا تقبل شهادته من الكبري نصرا في شهد في حادثة
 فتزكينه الى ان يركي بالامانة في دمه ولسانه ويده ويكون مع ذلك
 صاحب يقطه من الصيرفية شهادة الجند للامر لا تقبل قال وهذا
 اذا كانوا يمحسون وان كانوا لا يمحسون تقبل وحده الاحصاء مائة
 وما دونه وما زاد عليه فهو لا يمحسون من التارخانية واهل
 القرية اذا شهدوا على حب لهذه القرية ان كانوا اما لا يمحسون تقبل
 والآلاف وايضا منه ولو ان المولى اقام بينة انه عبده واعتقه واقام

رجل بينة انه عبده قضى بينة العتق وكذلك لو اقام بينة ان فلانا
 دبره وحويلته واقام رجل بينة انه عبده قضى بينة العتق بتركها لو اقام
 المولى بنفسه بينة انه عبده وجره واقام الاخر بينة انه عبده يقضي
 بينة المولى من ملق البها وقال ابو حنيفة وابو يوسف راج اذا قال
 القاضي قد قضيت على هذا بالرجم فارجموه او بالضرب فاضربوه وسعهم
 ان يفعلوا وان لم يعاينوا الشهادة ولا سبب وجوب الرجم وعند محمد
 راج انه لا يسعهم ذلك الا ان يعاينوا اداء الشهادة او سبب الوجوب
 وشأن ما وراء الله اخذوا بهذه الرواية قالوا ما احسن هذا الا ان
 القضاة قد فسدوا في زماننا فلا يؤتمنون من المصطفى واستحسن مشائخنا
 راج رواية محمد راج واخذوا به لفساد في القضاة والاصل ان خبر المولى
 يحتمل الصدق والكذب فلا تقبل من الظهير روى ابن سماعة عن
 محمد راج انه قال هذا اذا كان القاضي فقيها عدلا اما اذا كان فقيها
 غير عدل او كان عدلا غير فقيه لا يسعهم ان يرجوه حتى يعاينوا اداء
 الشهادة من الذخيرة استحق حمار من يدي رجل بخار وقبض
 المستحق عليه الجمل وجد بائعا بسمق قد قد مره الى قاضي حقة سمرقند واراد الرجوع
 عليه بالثمن واظهر سجل قاضي بخارا فقرأ البائع بالبيع ولكن انك الاستحقاق وكون
 الجمل قاضي بخارا فقام المستحق عليه البينة ان هذا سجل قاضي بخارا لا يجوز ثلثي
 سمرقند ان يعمل به ويقضي للمستحق عليه بالرجوع بالثمن ما لم يشهد الشهود ان قاضي
 بخارا قضى على المستحق عليه بالخمار الذي اشتراه من هذا البائع واخرجه

المستوعر عليه وهذا لان الخط يشبه الخط فلا يجوز الاعتماد عليه من
مختص الجامع الكبير ولو سمع رجل ان قاضيا يقول لرجل قضيت لك بكذا
على هذا الرجل جاز لهما ادعاء الشهادة وان لم يشهد القاضي لان القضاة
حجة ملزمة كالاقراء فانه اسمع الحجة اطلقت لهما الشهادة ولو سمعا من
القاضي في غير البلدة الذي هو قاضي فيهما لم تقبل وان اشهد بها
على ذلك لان قوله حجة في مجلس القضاة خاصة دون غيره ففي غير ذلك
الموضع يكون شهادة على قول نفسه من اليمين وسئل ايضا عن القاضي
اد اشهد شهودا اني قد حكمت فلان على فلان بكذا ولم يحضر والمجلس
حين حكم ولا يعلمون حكمه لكان اشهد هم باي قد حكمت فلان على فلان
فلو شهد واعند قاضي آخر هل تقبل شهادتهم فقال علي ابن احمد ررح
هذا اشهاد باطل فلا حجة به فقال ابو حامد ررح الجواب كذا لك والحصول
شرط القضاء به فالمرضى وان شرط الا شهادتهم من الذخيرة ولو
سمعا قاضيا يقول لرجل قضيت عليك لهذا الرجل بكذا وسمع لهما ان
يشهدا على فضاء بذلك وان لم يقل لهما القاضي اشهدا على فضاء
بذلك لم يثبت القضاة شهدا شاهدان ان هذا المحدث وكان ملك
اب الملقح مات وبركه ميراثا له فسأله القاضي انه الان في يده
محق ام بغير حق فقال لا ادري تقبل شهادته لانه انما قال لا اعلم اليه
تورعا واحيا طالا حقيقا وكذا لو قال الشاهد بالفارسية انهم مر
بور كفتهم اسمهم بحدج الحاكم عن المحكمة ثم اشهد على حكمه يصح اشهاد

فتح بك حميد شاهد القاضي شهود التي قد حكمت فلان على فلان بكذا فهو
 اشهاد باطل لا عبرة به والمقصود شرط كتب شهادته في قبالة باقرار المقر
 ثم اخبره جماعة ان هذا المال المقر به مال القمار فالشاهد بالخيار ان شاء
 شهد وان شاء لم يشهد اقران ضيعته كذا املاك فلان وامتنع الشهود
 عن الشهادة لعدم علمهم بمجد ودها فصر فهم المدعي حذو دها فلهم
 ان يشهدوا اذا كانت الضيعة معروفة مشهورة ومندوعن
 شرف الامة الا سفلد سري راج لا تقبل شهادة اهل الرغبة لو كيد
 الرغبة وللشحنة وللرئيس وللعا مل لجهلهم وميلهم خوفا منهم وكذا
 شهادة المزارع من القية شارب خمر يستحي ويرتدع اذا
 راجر فللقاضي ان يقبل شهادته اذا كان ذا ضرورة ومحررا في مقابلة
 فوجهه صادقا كاج حضره رجلا ثم اخبر احد بها جماعة ان فلانا
 تزوج فلانة باذن وليها ثم الآن يتجند هذا الشاهد يجوز للسامع
 ان يشهد واعلى ذلك امتدت الخصومة سنين ومع المدعي
 وابن عم يتحاصمان له مع المدعي عليه ثم شهد الله في هذه الحادثة
 بعد هذه الخصومة لا تقبل شهادتهما عن التمسك بامرأة من رجل حتى
 اخذ منه الشحنة ما لا بهذا السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه
 على ذلك الرجل لا تقبل اقام شاهد بين بلفظ مختلف ولم يسمع القا
 ثم اعاد في مجلس آخر شهادتهما بلفظ موافق تقبل اخ واخت ادعيا
 امرضا وشهد زوجها ورجل آخر تزود شهادتهما في حق الاخت والاخ

فإن الشهادة متى ردت بعينها يرد كمالها وفي ردت عنه القضاة إذا
لمن لا يجوز له الشهادة ولغيره لا يجوز له لا يجوز له الشهادة بأ
واختلف في حق الآخر فقبل يظل وقيل لا يظل ركون البحر لا يمنع قبول
الشهادة في شرح ادب القاضي للشهيد حسام الأئمة أسباب الجور
كثيرة منها ركون بحر الهند لأنه يحاطر بنفسه ودينه في سكني راس
ويكثر سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يباي بشهادة الزور
خطه في القباله ولا يتذكر أقرار المقر ولا الحادثة لا يشهد إذا لم يجد
غيره ويتقن أن هذا خطه يشهد على أقرار المقر بما فيه من الخط
شهد أحدهما أنها جارية وشهد الآخر أنها كابت جارية يتقبل
من الصغر على ادعى ملكت دار فشهد له أحد الشاهدين أنها لمار
ملكه وشهد الآخر أنه كان له أو كانت ملكه تتقبل هذه الشهادة
من شرح الطحاوي وينبغي أن يكون الكاتب من أهل الشهادة لا
سما يحتاج إلى شهادة من الذخيرة وقد قال بعض مشائخنا
أن شهادة الصكاكين لا تقبل والصحيح أنه يتقبل شهادتهم إذا كانت
حائزهم الصلاح من المحيط وشهادة الأجير المشترك لصاحبه مقبولة
وشهادة الأجير الواحد لصاحبه لا تقبل استحسننا سواء كان أجير متنا
ومشاهرة أو مساهنة وفي كفاية الأصل لا يجوز شهادة الأجير
استاذة وفي كتاب الديات يجوز شهادة الأجير لاستاذة والم
من المذكرة في الديات الأجير المشترك وأما قياس أن يتقبل شهاد

ابيرا الواحد ايضا لانه عند شرفه من كل وجهه تقبل تبارك
 على الاجير المشترك وقياسا على شهادة الاستاذ لاجيره فان قبل
 وان كان اجير خاص الحق ولا شك انه شهد لغيره من كل وجه
 لانه ليس فيما شهد لملك ولا حق ولا شربة حلال ولا شبهة
 لسبب اتصال المانع من الكبر في ذكر الصديق الشريك
 ان شهادة الاجير الواحد لا سنده لا تقبل سواء كانت في تبارك
 او في شيء اخر فهو الصحيح من العتابة وتجوز شهادة المودع
 المودع انه عبد فانه ويبا بالذفع اليه ولا تجوز انما شهد ان
 المودع باعها من فلان وكذا الحارثية ولو شهد المودع ان المودع
 اشتق المودع او ربه او كاتبه تجوز لانه لا يقبل الملك وكذا
 مستاجرا الجهد شهد بذلك ذكره في النوادر من عمدة المفتي
 من اجل ما شهد والي تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت
 والمرأة قبلت والشهود سمعوا ولم يروا شخصها ان كانت نكح
 وحدها فيه جاز لزوال الجهالة وان كانت معها اخرى لم يمكن
 الجهالة وكذا لك في توكلها اذا سمعوا صوتها ولم يروا شخصها

كتاب الوكالة
 من الصغرى اذا قال هذا وكيل في كل شيء فهو وكيل بالحفظ
 والقيام ان لا يصير وكلا احلا لان هذا وكيل بمجهول وجه
 الا يستحسن ان الوكالة تنبئ عن الحفظ كما قال الله تعالى ولهم على

تَبَيَّنَ وَكَيْلُ أَيَّامِهِمْ وَلَوْ رَادَ وَقَالَ هَذَا وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَانِبًا مِنْهُ
وَكَيْلِي فِي الْجَمْعِ وَالسَّيِّئِ وَالشَّرِّاءِ وَتَقَامِي دِيُونَهُ وَحَقَّقَهُ وَالْمَقْصِدُ
وَالصَّدَقَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فَوَّضَ الشَّرْفَ إِلَهُ عَامًا فَصَارَ كَمَا
يَقُولُ مَا ضَعَفَتْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ جَانِبٌ يَمْلِكُ جَمِيعَ أَرْوَاحِ الْمَقْرَبَاتِ
مِنَ الْخَاسَةِ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ يَكُونُ وَكَيْلًا بِحِفْظِ الْمَالِ
لَا غَيْرَ هُوَ الصَّيِّحُ وَكَذَلِكَ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي كُلُّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ
وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ حَاضِرًا أَمَرْتُ بِصِيْرِ وَكَيْلًا فِي جَمِيعِ الْمَقْرَبَاتِ الْمَالِ كَالْبَيْعِ
وَالشَّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَاحْتِلَافِ الْأَعْتَاقِ وَالْطَّلَافِ وَالْمَوْقِفِ
قَالَ بَعْضُهُمْ يَمْلِكُ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ لَفْظِ التَّعْيِينِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ
إِلَّا أَدْلَى دَلِيلٍ لِسَابِقِهِ الْكَلَامِ وَنَحْوُهُ وَبِأَحَدِ الْقَصِيدَةِ الرَّالِثِ مَرَحٌ
وَفِيهِ وَلِي قَتَا وَمَا لِي جَعَلَ سِرَّ حُلِّ قَالَ لِعَبْدِهِ وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي ^{الْمَالِ}
مَقَامٍ بَعْضُهُ لَا يَكُونُ الْوَكَالَةُ شَامَةً وَلَوْ قَالَ وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ الَّتِي يَتَعَرَّضُ
بِهَا الْمُوَكَّلُ كَأَنَّ الْوَكَالََةَ عَامَةٌ يَتَنَادَلُ الْبَيَاعَاتِ وَالْأَيْكَةِ وَفِي الْوَحْدَةِ الْأُولَى
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَامَةً يَسْطَرِّفُ كَأَنَّ أَمْرَ الرَّجُلِ مَحْتَلًّا لَيْسَتْ لَهُ صَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَأَنَّ
مَاطِلَةً وَأَنَّ كَابَ الرَّجُلِ تَحْتَاجُ مَعْرُوفَةً تَصْرِفُ الْوَكَالََةَ إِلَيْهِ مَعَ
الْجَلَاةِ وَفِي الرُّوصَةِ رَجُلٌ قَالَ لِأَخِي فَوَّضْتُ أَمْرًا لِي إِلَيْكَ بِصِيْرِ
فِي حِفْظِ مَالِهِ وَلَوْ قَالَ فَوَّضْتُ أَمْرًا إِلَيْكَ قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَا مَاطِلٌ وَنَا
بَعْضُهُمْ هَذَا أَوَّلُ سَوَاءٍ وَصِيْرِ وَكَيْلًا بِالْجَمْعِ مِنَ الْقَبِيحَةِ لَمْ يَجِبْ
وَكُلُّهُ سَيِّئٌ مَتَاعُهُ فَقَالَ لَكُمْ أَبِيعُهُ فَقَالَ أَنْتَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ وَبِهِمْ مَتَاعُهُ

حقير فله الرد به يقضى من المحارقات اذا سلسط الراهن المرتهن او حلا
 على بيع المرهوت فله ان يبيعه بغير محض الوساطة من الكفران وكل
 المرتهن او العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل صح فان شرطت في
 عقد الرهن لم يخل به لغيره او يموت الراهن والمرتهن وللوكيل بيعه
 بخيبة الوساطة من الصغرى الوكيل بالديون اذا احضر خصما فاقرب بالتوكيل
 وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين
 لا تقبل من الخانية رجل وكل رجل يقبض ديون من فلان والخصومة فيها
 واحضر الوكيل المديون فاقرب المديون بالوكالة وانكر الدين فاقام الوكيل
 البينة على الدين لا تقبل بينت من التمس الخانية وفي الوجه الرابع وهو
 ما اذا اقرب بالوكالة ومجد الدين لا يؤمر بتسليم المال الى الوكيل ايضا فان قال
 الوكيل انا اقيم البينة على هذا الحق فالقاضي لا يقبل ذلك منه وفي
 الذخيرة ولا يكون وكلا باثبات الحق الا ببينة شهدت له على الوكالة
 او يحضر الموكل فيؤكد م وان اقام البينة على الوكالة وقضى القاضي
 بوكالته بالبينة الآن تقبل منه البينة على المال ومن ولا تقبل شهادة
 الولد لابيه بالوكالة وقبل عيده اذا جحد ولو اقام الوكيل بينة على الوكالة
 وقبل ان يزكي الشهود اقام البينة على الحق على الغريم تسمع ويقضى به
 اذا كانت بينة الوكالة وتثبت الوكالة سابقا عيده ويصير وكلا في حق
 جميع اهل البلد اذا كانت الوكالة عامة من اليتيمة وسئل علي ابن ابي
 عن ام امة لامة امة امة م معصية مكنت رجلا حلا وكلا

مطلقاً بأن يبيعها فيها من رجل وانخذ فيها المشتري عمارته ثم مات المشتري
 قباع الوفي تلك الارض والعمارة بائناً عاف الثمن الاول ثم ان المرأة
 الموكلة ادعت فساد العقد الاول وقالت فيه غبن فاحش هل نسمع ^{ها} ونسمع
 فقال البيع لا يقر لوجود الغبن الفاحش ولا تسمع الدعوى ^{في} وسئل عنها
 ابو حامد فقال لا يسمع قولها قال وهذا الجواب على قول ابي حنيفة ^{رح}
 يستقيم فاما عندهما فانه يقيّد الجواز بثمن المتل فان اباها الوكيل بغبن ^{جس}
 لم يصح فصيح دعواها ^{رح} من الخيط ولو كانت بالدين كقبل قال ابو يوسف ^{رح}
 للوكيل ان يقبض من الكفل ومن الذي يتبرع بفضاء الدين من الكفل
 والاصيل حلاً فالمحمد ^{رح} من الخاتمة رجل وكثر رجلاً لخصومة كل واحد
 فاحضر الوكيل رجلاً يدعى عليه مالا لموكله فاقرا المدعى عليه بوكالة المدعى
 فقال الوكيل انا اتم البيعة على الوكالة بكون جعد لي على غيره فان القاضي
 يقبل بيئته ويجعله وكيلاً مع المقر ومع غيره ^{رح} رجل وكثر رجلاً بقبض ديونه
 من فلان والخصومة فيها فاحضر الوكيل المديون فاقرا المديون بالوكالة
 وانكر الدين فاقام الوكيل البيعة على الدين لا تقبل بيئته لان البيعة على الدين
 لا تقبل الا من ختمه وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصماً الا ^{رح}
 المديون لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انا اثبت الوكالة بالبيعة ^{فله}
 ان يحضر الطالب وينكر الوكالة قبلت بيئته وان كانت البيعة فائمة
 على المقر ^{رح} من الصغرى الوكيل بالمديون اذا حضر خصماً فاقرا بالوكيل وانكر
 الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اساء الوكيل اقامة البيعة على الدين ^{لا يقبل}

من المحيط الرابع ان يوكله بالمسومة جائزا لاقراء عليه وفي هذا الوجه
يعبر وكلا بالمسومة والاقراء جميعا حتى لو اقر صرح اقراره على الموكل عندنا
خلافًا للشافعي صرح ويجب ان يعلم بان التوكيل بالاقراء صحيح عندنا ذكر محمد^ح
المسئلة في باب الوكالة في الصلح^ح وهو سورة ما ذكرتم ان المشتري اذا وكل
رجلا ليصلح عنه العيب فاقرا الوكيل ان الموكل ابطل العيب لم يجز اقراره
ولو وكله بالاقراء فاقرجا^ح فلم يجعل نفسه التوكيل بالاقراء اقرارا حتى شرط
اقرار الوكيل للنزوم حيث قال فاقرجا^ح عنها قالوا لا توجد لهذه المسئلة
رواية الا في ذلك الباب^ح حكى عن الشيخ الالهام الزاهد احمد الطوائ^{بسي}
صرح انه كان يقول معنى التوكيل بالاقراء ان يقول للوكيل وكلت ان تحاكم^{هم}
وتدب عني فاذا رأيت مذمة تختص بالانكار واستصوبت الاقرار
فاقرا علي فاني قد اجزيت ذلك من الصغرى اذا وكله وكاله معلقة
بالشرط ثم عزل قبل وجود الشرط عند محمد صرح يصح وبه اخذ نصير وعندنا^{الي}
بوسف صرح لا يصح وبه اخذ ابن سلمة وبقوله محمد ونصير صرح نفى^ح وفي
وكاله شرح المطحاني اذا وكله وكاله غير جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان
يعزله ان كان ذلك في الطلاق والعاق لا يملك عزله وان كان
ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح العزل وقال بعض مشايخنا^ح
كما نقول له ان يعزله في الفصول كلها وليس فيها رواية مسطورة^ح
ولو قال وقت التوكيل كلما عزلتك فانت وكيل وكاله مستقبلة ثم عزله
عزل لكنه يكون وكلا لو كاله مستقبلة فلو قال له كنت وكلتك

وقلت لك كلها عنك فاست وكلني فقد عرفتك عن ذلك كله من
 الوكالة المطلقة والوكالة المتعلقة بالشرط فان يدخل عن ذلك ولا^{يك}
 ويلا بعد ذلك الا توكل به بدله وذكر الفاضل الامام شمس الامية
 محمود ابن عبد العزيز الا ورجبدي سراج وقال وكان والدي سراج
 يقول ينبغي ان يقول عنك عن الوكالة المنقذة ورجعت عن الوكالة^{لله}
 المتعلقة به قال استاذنا سراج اذا اراد ان يقول ذلك ينبغي ان يقدم
 قوله عنك عن الوكالة المتعلقة ثم يقول وعنك عن الوكالة المنقذة
 هكذا اذكر الفقيه ابو جعفر سراج من السراحيية الوكيل بالخصومة اذا
 عن قبل ان يخاصم وشهد للموكل جائز به من سراج الطحاوي وان لم^{يك}
 يخاصم حتى عن ثم شهد تقبل شهادته من الصغرى قال اخذ عبيدي
 بعه وبعه بالنقد فله ان يبيعه نسيئة وكذا لو قال له بعه وبع من
 فلاب فله ان يبيعه من غيره ويكون ذلك الكمال مشور به^{لله} اذا
 وكله ان يبيع عنه من فلاب بباعه من غيره لم يجوز من الحماية
 وكذا لو قال بعه وبع من فلاب كان له ان يبيعه من غيره ولو قال
 بعه من فلاب بباعه من غيره لا يجوز له ومنه اذا وكله وكالته غير
 جائزة الرجوع عنه ثم اراد ان يخلو ان كان ذلك في الطلاق
 والعنف لا يملك عز له الا يرى انه لو جعل امر عبده في العتق
 الى رجل بعينه ليعتق عبده متى شاء او جعل امر امرأة الى رجل
 ليطلقها متى شاء او قال اعتق عبيدي اذا سئت او طلق امرأتي اذا

ثبت لا يثبت الجزاء كذا انتهى لان لما قال وكلتك غير جأنة الرجوع
لحق حكم هذا الحكم الامر وان كان ذلك في البيع والشراء والاجارة
بصح الجزاء وقال بعض مشايخنا شرح كذا نقول له في الفصول كلها
وليس فيها نزاع واية منسوسة كذا في شرح الطحاوي والابانة
من الفصول والوكيل بالخصومة في الرد بالحبس من جهة المالك ^{يستحق}
لان اليه يرجع النكول فاما الوكيل فنائب عن الموكل والموكل
لو اقر يصح وكذا نائب قام مقامه من القنية باع الوصي عبدا
فاذبح المشتري عيبا ولا يثبت له يخلف الوصي على البتات والوكيل على
العلم لان العبد في يد الوصي فيعلم بالعيب فاهرا بخلاف الوكيل من
التيه يثبت ثم في كل عقد بمبادله يمكن نقل ما ثبت به الى الغير كالبيع و
الاجارة ونحوهما فحقوقه تتعلق بالوكيل لا بالموكل كالسليم والتسليم ^{حج}
عند الاتي ق والرد بالحبس ونحوها وما لم يكن بمبادله كالحبة والود
والعارية والرهن والامانة والاقرار والشركة والمضاربة ^{فقد}
تعلق بالموكل بالوكيل كالرجوع في الحبة واسترداد الوديعة وغيره و
كان اتماما للعقد كالقبض والتسليم في الحبة والرهن والاقرار فانه
يجوز من الوكيل ايضا من الحصر وصحة التوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم
معدومة التوكيل بغير رضا الخصم لا يصح وقال وهو قول ابن ابي ليلى ^{يصح}
من الترضيع وعنده المتوى وقال بعض المشايخين ان احسن اقصي
ثبت الخصم في اناية التوكيل لا يمكنه من ذلك ^{ان} وليست له اليد وان

القاضى من الموكل الاضار ولصاحبه بالتوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا
 صاحبه واليه ما لا تنسب الائمة السخسي والحلواني والا و نرجس يدسج
 ثم ما ذكر من عدم الصحة عند رواية كتاب الشفعة والصحح ان التوكيل
 بغير رضا الخصم صحيح عنده ايضا الا انه غير لازم ثم نقول هذه المسئلة
 على ثلاثة اوجه في وجه يلزم التوكيل بغير رضا الخصم عند هم جميعا وهو في
 مسائل عشرة ١- احدى انها اذا كانت الموكل عايبا مسيرة ثلثة ايام ^{ثلاثة} والثانية
 اذا كانت الموكل مريضا وصح ما قيل في المرض ما لا يمكنه الحضور بالمشي على
 قدميه بنفسه ^٢ والثالثة اذا كانت حاضرا ولكنه يريد السفر طالبا كان
 او مطلوبا ^٣ والرابعة الحيض ^٤ والخامسة النكاح اذا كان القاضى يقضي
 في المسجد وكانت طالبة او مطلوبة ولم يؤخر الطالب الى ان يخرج القاضي
 من المسجد ^٥ والسادسة اذا كانت الموكل مجبوسا في سجن الوالى ولا يمكن
 للقاضى ان يخرجها من السجن حتى يخاصم يقبل التوكيل عندهم ^٦ والسابعة
 اذا كانت الموكل امرأة محدسة وهي التي لم تتألف الرجال بكرا كانت او ^{ثانيا}
 يلزم توكيلها عندهم على ما عليه المتوعض ^٧ والثامنة اذا علم القاضي ان
 الموكل عاجز عن بيان الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل ^٨ والتاسعة اذا
 كان الموكل حاضرا في مجلس القضاء مع الوكيل ^٩ والعاشره اذا كانت التوكيل
 صميا لا قصد ما سجد وصورة عبد في يد خراج على واقام بينة انه عبده اشتاء
 من ذى اليد بالف درهم وفقد الثمن واقام صاحب البد بينة ^{١٠}
 ودعيته عنده من جهة فلان الغائب فخص المقر له قبل ان يقضي شيئا

وصَدَقَ ذَا الْيَدِ فِيمَا أَقْرَلَهُ يَأْمُرُ الْقَاضِي ذَا الْيَدِ بِدَفْعِ الْعَبْدِ إِلَى الْمُقْرَلِ
 ثُمَّ يَقْضِي بِالْعَبْدِ لِمَدْعَى الشَّرَاءِ عَلَى الْمُقْرَلِ وَصَارَ الْغَائِبُ عِنْدَ حَضْرَتِهِ
 بِمِثْلَةِ الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ مِنْ ذِي الْيَدِ وَكَذَا التَّوَكِيلُ بِاتِّفَاقٍ جَائِزٍ
 إِذَا كَانَ ضَمْنِيًّا مِنْ غَيْرِ رِضَا الْمُخْصَمِ ۖ وَفِي وَجْهِ لَا يَنْهَى التَّوَكِيلَ عِنْدَ هَرٍ
 وَهُوَ مَا إِذَا وُكِّلَ بِالْخُصُومَةِ وَاسْتَشْنَى الْأَقْرَارَ كَمَا هُوَ الرَّسْمُ فِي شَرَاهُنَا أَنْ
 يُوَكَّلَ عَلَى وَجْهِ لَا يَجُوزُ أَقْرَارُهُ عَلَى الْوَكِيلِ وَلَا صِلُهُ وَلَا تَعْدِيلُ شُهُودِهِ شَهْدًا
 عَلَيْهِ صَحِّحٌ هَذَا التَّوَكِيلُ وَلِلْمُخْصَمِ أَنْ لَا يَرْضَى بِهَذَا التَّوَكِيلِ عِنْدَهُمْ إِذَا كَانَ
 لَا يَجُوزُ أَقْرَارُهُ عَلَى الْوَكِيلِ ۖ وَفِي الثَّلَاثِ خِلَافٌ وَهُوَ مَا عَدَا هَذِهِ الصُّورَةَ
 وَالْوَضْعَ وَالشَّرِيفَ وَالطَّالِبَ وَالْمَطْلُوبَ وَالرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ سِوَاءَ ۖ
 تَقْسِيمُ آخِرُهُمْ مَنْ قَبِلَ الْخُصُومَةَ وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْقَصَاصِ وَالْقَبْضِ
 وَاتِّفَاقٍ فَيَقُولُ الْوَكِيلُ بِغَيْرِ رِضَا الْمُخْصَمِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ غَيْرِ جَائِزٍ اتِّفَاقًا
 وَهُوَ اسْتِيفَاءُ الْقَصَاصِ عِنْدَ غِيبةِ الْوَكِيلِ وَجَائِزٌ اتِّفَاقًا وَهُوَ فِي الْقَبْضِ
 اتِّفَاقِي ۖ وَفِي الثَّلَاثِ خِلَافٌ وَهُوَ فِي الْخُصُومَةِ وَالْمُرَادُ مِنَ الْخُصُومَةِ
 فِيمَا سِوَى الْقَصَاصِ إِذَا الْخُصُومَةُ فِي الْقَصَاصِ بِغَيْرِ رِضَا الْمُخْصَمِ لَا يَجُوزُ
 اتِّفَاقًا ۖ مِنَ الْمُتَّفَقِ لِلْمَرْأَةِ الْمُسْتَوْرَةِ التَّوَكِيلُ ۖ بِلَا رِضَا الْمُخْصَمِ وَذَلِكَ
 مِنَ الْجَوَاهِرِ الْوَكِيلُ إِذَا بَاعَ وَالْمُوَكَّلُ حَاضِرٌ تَكُونُ الْعَهْدَةُ عَلَى الْوَكِيلِ أَوْ عَلَى
 الْمُوَكَّلِ ۖ قَالَ الْعَهْدَةُ مِنْ أَخْذِ مَنْهُ الثَّمَنَ لَا عَلَى مَنْ يَأْمُرُ الْعَقْدَ هَكَذَا
 أَفَادَ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْأَقْوِيلِ ۖ مِنَ الصَّغَرَى الْوَكِيلُ مَا دَامَ حَيًّا وَإِنْ كَانَ
 غَائِبًا لَا تَنْتَقِلُ الْحَقُوقُ إِلَى الْمُوَكَّلِ فِي آخِرِ وَدِيعَتِهِ خَوَاهِرُ مَا رَدَّ فِي ذِكْرِهِ فِي بَلَّتِهِ

فيحتاجه للتقوى ^{له} وذكر القاضي ساج ان الوكيل مالىح اذ مات عن الموكل
 فالمحقوق تستقل الى وصيه دون الموكل ولومات ولم يوص بهون ^{الام}
 الى القاضي ليسب وصيا وهو قول بعض متاخر ساج وقال بعضهم
 تستقل الى موكله ^{له} ومنه الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا لا تستقل ^{المحقوق}
 الى الموكل ^{له} من السعاني فاما المحقوق في الصنفات التي تقبل الحكم
 والفصل عن العقد فصح للوكيل فيكون الوكيل اصيلا في حق المحقوق دون
 المحكم ^{له} من الهدايم وادراك الراهب المرمي من العدل او غيرها
 بيع الرهن عند حلول الدين ما لو كاله جائزة لانه توكيل ببيع ماله ^{ان}
 شرطت في عقد الرهن ليس للراهب ان يعزل الوكيل وان عزاله ^{يغزل}
 لم يملك شرط ^{ان} يثبت عند الرهن ماسا وصفا من اوصافه رجعا
 من حقوقه من الكثر فان وكل المرتفق او العدل او غيرها ببيع ^{عند}
 حلول الاجل صح فان شرطت في عقد الرهن لم يعزل ^{بغير} له وموت الرا^ص
 والمرتفق والوكيل ان يبيع بغلبة وسنة ومن شرح ارب القاضي
 للخصاف فان احصر رجلا فادعى عليه حقا للموكل والمدعى عليه ^{للت}
 مقرا وجاهد له فان المعاصي لا سمح من شهود الوكيل على الوكالة ^{بها}
 له الوكالة لان البينة قامت على حصر قتل ^{من} من الصعي والوا^ف
 انه وكيل فلا بد في ضرب هذه الغن فاقرا الدي في هذه الصنف ^{الوكال}
 فله ان يمتنع عن الدفع بخلاف ما لو كان رينا فانه اذا اقر ما لو كان
 والدبر ليس له ان يمتنع عن الدفع ثم في الصنف اذا اقر وامنع ^ع

المدفع فاقام المدعي البينة على الوكالة صح وان كانت يقيمها على القدر
من الأصول الاسترشاد وبيع رجل وكل راجلا ببيع عين من اعيان ماله
فارجاء الوكيل ان يثبت الوكالة بالبيع عند القاضي بحيث لو جاء الموكل و
انكر لا ينقض الى انكاره فله وجهان احدهما ان يسلم الوكيل العين الى
ثم يدعي انه وكيل من مالكة بالقبض والبيع فسلم الي فيقول ذواليد
لا علم لي بالوكالة فيقيم البينة على انه وكيله بالقبض والبيع فيسمع القاضي
ذلك منه ويأمره بالتسليم اليه فيبيعه له من الكثر ومن عقد منهم
وهو يعقله بجيزه الولي او يضمنه وان اتلفوا شيئا ضمنوا من الزيادة
العقابية اما الوكيل بالخصومة لا يصير خصما ما لم يخاصم لان التوكيل اقا
نحل غيره مقام فعل نفسه بطريق الاستعانة فاما يخاصم لا يقوم مقام
لا يصير خصما اذا عرفنا هذا فنقول وان خاصم فلانا في الف درهم
لموكل وقد وكله بالخصومة مع فلان بكل حق له قبله بحضرة القاضي ثم
ان شهد بذلك الالف لا تقبل لانه صار خصما فيه حيث خاصمه فيه
ان شهد بما لا آخر تقبل لانه لم يخاصم في مال آخر فلم يكن خصما فيه
من كشف الغوامض في كتاب الوكالة الاصل ان الامين متى اقر بما كان
سلطانا من جهة غيره يصدق في ذلك ويصير الثابت ما قراره
كالثابت بالبينة ومتى اقر بما لم يكن مسلطا عليه لا يصدق ق من
المانية راجل قد مر جلالا الى القاضي فقال ان فلانا بن فلان
على هذا الف درهم وقد وكلني بالخصومة فيها وفي كل حق له في

وأقام البيّنة على ذلك جملة قال أبو حنيفة سرح لا أقبل البيّنة على
 المال حتى يقيم البيّنة على الوكالة وإن أقام البيّنة على الوكالة و
 الدين جملة يقضي بالوكالة ويعيد البيّنة على المدّين وقال محمد
 سرح إذا أقام البيّنة على الكلّ جملة يقضى بالكل ولا يحتاج إلى إعادة البيّة
 على الدين وقول أبي يوسف سرح مضطرب فلاهر قوله أنه تقبل
 البيّنة على الكل لأن القاضي يقضي بالوكالة أو لا تم يقضي بالمال ولا يما
 إلى إعادة البيّنة على المال ويراعى القاضي الترتيب في القضاء لا في
 البيّنة وهذا استحسان وعن أبي حنيفة سرح أنه قال أخذ في هذا بالقياس
 لظهور وجه القياس فإن البيّنة على المال لا تقبل إلا من خصم وهو كما
 اشترئ شيئاً فوجد به عيباً فأراد أن يردّه لا تقبل البيّنة على الشراء
 ما لم يثبت العيب في الحال ومحمد سرح أخذ بالاستحسان لحاجة الناس
 إلى التوسع على قوله وعلى هذا الخلاف الوصي إذا أقام البيّنة على المال
 والوصاية جملة والوارث إذا أقام البيّنة على النسب وميراث الميراث
 والدين عند أبي حنيفة سرح يستلزم اثبات الخصومة أو لا تم تقبل البيّة
 على الحق من المحيط ولو وكله بالخصومة مع فلان في هذه الدار
 فوكل فلان رجلاً بالخصومة كان لوكل المدعي أن يناصم وكيل فلان كما
 كان له أن يناصم فلاناً من النصول القاضي إذا قضى على وكيل الغائب
 أو على وصي الميت يقضي على الغائب وعلى الميت ولا يقضي على الوكيل
 والوصي ويكتب السجل أنه قضى على الميت أو على الغائب محضاً وكيل

او وصيه ^{من المنتهى} اقام شاهداً على الوكيل وانما في على الموكل او
 الوارث والمورث او الوكيلين جاز ^{من المحيط} واذا وكل رجل باتباع
 دين له على رجل ثم ان المطلوب مات فان الوكيل على وكالته يتحقق
 ذلك من مال الميت ولا ينزع حكم الموت المطلوب لان الوكيل انما
 ينزع حكمه بزوال ولاية الموكل بسبب من الاسباب او يقول للمامور
 هنا ولاية الموكل وهي لم يزل والمأمور به لم يتعب لان المأمور به ما في ذمة
 مديون مما يقبضه الوكيل وبعد ما مات المديون فالوكيل يملك ما في
 ماله مما يقبضه فبقيت الوكالة كما كانت وان مات الموكل خرج الوكيل
 من الوكالة علم به او لم يعلم بزوال ولاية الموكل قبل حصول المقصود ^{من}
 الخاتمة الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل فزوج الثاني
 نكاحاً الا ^{من الصغير} جاز ^{من الصغير} ولو قال ادفع الى ابني او ابنتك او غلامي
 وغلامك يا تيني فهذا وكيل فان ضاع ثمن مال الطالب ^{من الخلاصة} ^{من الخلاصة}
 والوكيل يقبض الدين ليس له ان يقبل الحوالة ^{منه} ايضاً ^{منه} يجوز
 التوكيل بقاضي الدين وقبضه من غير رضا الخصم ولا ينزع هذا التوكيل
 بموت المطلوب اما ينزع بموت الطالب ^{من تحققة انقضاء} منها
 الوكالة يقبض الدين يكون صحيحاً للحاجة صاحبه الى قبض الوكيل لغيره
 عن قبض ديونه بنفسه كلها واذا قبض الوكيل برئ المديون وصاحب
 المقبوض ملكا لصاحب الدين فيكون امانة في يد الوكيل ويكون حكمه
 حكم المودع ^{من النجاسة} لو قال ما صنعت من شيء فهو جائز يملك

الجارية بالامانة من العدة في كتاب الميوس اذا وكل وكيله بيع عبد غدا
 صار وكيله غدا او فيما بعده لانه لما صار وكيله لا يتعزل بمضي الغداة والا صل
 ان تعليق الوكالة بالخط يجرى والعزل بالخط لا يجرى لان التوكيل اطلاق
 فاشبه الطلاق والعناق إذ من الفصول والتوكيل لا يطلب بتسليم الثمن
 قبل القبض من المشتري إذ من كتب العجائب التوكيل بقبض الدين اذا حضر
 خصما فاقتر بالتوكيل وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة
 الدبنة على الدين لا تقبل إذ من اذا اقر المطلوب بالدين وانكر الوكالة
 فقال الوكيل للمأضي حلفه بالله ما تعلم ان الطالب وكلني ذلك فقال أبو حنيفة
 سرح لا يمين عليه وقالوا الحسن سرح يحلف إذ من الخاني سرجل وكل سرجل
 سرح كل حق له والمقصومة فيه جائز امره فانه يدخل فيه الديون والودائع
 والاعوام وما وكل حق يملكه الموطر سوى النفقة إذ من الخانية ذكر شمس أبو حنيفة
 السرجسي سرح ان الوكيل بالشراء لا يملك الا قاله في قولهم فلا تقبى هذا
 الا قاله إذ من وحده العا واما الوكيل بالشراء ذكر الشيخ الامام شمس أبو حنيفة
 السرجسي والشيخ الامام المعرف بخواجه سرح انه لا يملك الا
 من السراجيه الوكيل بالشراء يملك الا قاله خلافا لابي يوسف سرح
 من الواع من الحسامية الوكيل بالشراء يملك الا قاله عند أبي حنيفة
 ومحمد سرح وكذا في البرهانية والطهيريّة والنسفية إذ من الخاني سرجل
 الوكيل بالمقصومة المبيعة والبيع والابراء والصلح إذ من الخاني سرجل
 سرجل وبب فوكل المديون بقبض الدين من نفسه او من عنده لا

توكيله ولو وكل المديون ببراءة نفسه عن الدين صح توكيله ولا يقتصر
على المجلس ^{من} من الخاتمة ولو اقاله الوكيل بالبيع صح اقالته عندهما ولو
ضامنا للثمن وعلى قوله ابي يوسف ربح بالاقالة يصير الوكيل مشتريا
لنفسه ^{من} من القنية وان باقالة الوكيل بالبيع يسقط الثمن من المشتري
عندهما ويلزم المبيع للوكيل وعند ابي يوسف ربح لا يسقط الثمن من
المشتري اصلا ^{من} قاله في العصامي ولو باع الوكيل ثم اقاله قبل القبض وبعد
بعيب او بغير عيب لزمه دون الامر ^{من} من السراجي اذا تقدم سرجا الى
القاضي فادعى ان فلان ابن فلان وكله بقبض دينه الذي على فلان هذا
واحضره الى القاضي معه فان صدقه الغريم في الدين والوكالته فالقاضي
يجبره على الدفع اليه ^{من} من القنية التوكيل بالاقبال يبيع عند الخليفة
سراج وعهد سراج حتى يراخذ الموكل باقرار الوكيل وعند ابي يوسف ومنه سراج
لا يبيع ويخرج بالاقرار عن الوكالة ^{من} من التيممة وسئل ايضا عن رجل
وكله وكيله باحياء الموات له فاحيا الوكيل فهو للوكيل كما في التوكيل في الاحياء
والاجتناسا ثم ام يقع للموكل كما في سائر التصرفات من البيع والاجارة
فقال ان اذن الامام الموكل بالاحياء يقع له والا فلا ^{من} من التيممة في كتاب
الاستئناسا ^{من} من القنية وكل من جلا باحياء الموات له فاحياه فهو له
ان اذن الامام في الاحياء ^{من} من الكافي وان وكله بالانصرحة فالوكيل
على موكله عند القاضي صح اقراره عليه ولا يبيع اقراره عند القاضي
عند الخليفة ^{من} من سراج استحسننا الا انه يخرج من الوكالة وقال الربيع

مراجحة في حق الوكيل عليه ورجوعه إلى صاحبه
المجتمع ولو اقر على موكله في مجلس الحاكم اعتبرناه قال علماؤنا مرجح اذا
اقر الوكيل بالخصوصة على موكله في مجلس القاضى ينفذ على موكله وقال
غيره مرجح لا ينفذ وهو قول الشافعى مرجح من حاشية الكنت اذا اقر
مشتري ثم تصرف بنفسه فيما وكل به بطلت الوكالة لأنه من شرح الطحاوى
الاصل في كتاب الوكالة ان كل ما كان ان يفعل بنفسه من العقود
بولاية نفسه كان له ان يوكل فيه غيره من الحاوى وفي نوادر
ابن سماعه قال كان دين المشتري على الموكل لا يقتصر فصاحبا للموكل
للموكل مطالبة المشتري بالتمتع من السائر حاشية الوجداني اذا
اخرج الرسول الكلام مخرج الوكالة بان اضاف المقرض والرهني
الى نفسه فقال له ذلك الرجل اقرضني عشرة دراهم وارهن هذا
الثوب ففعل الرجل فان الرسول يصير مستقرضا لنفسه حتى يكره
للامران ياخذ الدرهم من يده ويصير ضامنا للثوب الذي
الى المقرض فان هلك الثوب في يد المقرض فصاحب الثوب
بالخيار ان شاء ضمن الرسول وان شاء ضمن القارض وفي الدرر
ان شاء ضمن الدافع وان شاء ضمن المقرض قيمة ثوبه بالعهده
بلعب لهم فان ضمن الرسول جاز الرهن وسقط دين المقرض
وان ضمن المقرض يرجع المقرض على الرسول بدنه وبقية الثوب
من الحاشية الوكيل يضمن الدين اذا قال قبضت ورفعت الى الموكل

لقول قوله ^{ففيه} يدعي ايضا الامانة الى صاحبها فيحصل قوله
 من القبول في فصل الامانات وكل من جلا بقبض دين له على رجل
 وهو دعيه عند الوكيل ولو وكله بقبض ودعيه فقال الذي كانت في
 له قد دفعها الى الموكل او الى وكيله فالقول قوله وهو مصدق في
 راءة نفسه ولو وكله بقبض ودعيه او عارية فمات الموكل فقد خرج
 الوكيل من الوكالة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها في حيوته ودفعتها الى
 الموكل لم يصدق على ذلك وما في المسئلة من بعد ان شاء الله تعالى
 ان مات المطلوب فالوكيل على وكالة في تقاضي ذلك من ماله لميت
 لو كان الموكل هو الميت بطلت الوكالة فان قال قد كنت قبضت في حيوة
 الموكل ودفعتها اليه لم يصدق على ذلك لانه اخبر عما لا يملك انشاء ^{كفا}
 بينهما في اقراره وقد انزل بموت الموكل من الحائبة الوكالة في اثبات
 عدم محتاج المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول ابي حنيفة راجح وقال ابو يوسف ^{سلف}
 راجح لا تقبل وقول محمد راجح مضطرب

كما ان
 من الخداية واذا كانت الصبي في يد رجل وهو يعبر عن نفسه فعلا انا
 حر فالقول قوله لا تدعي يد نفسه ولو قال انا عبد للذي في يده لانه اقرار
 لا يد له حيث اقر بالرق وان كان لا يعبر عن نفسه فهو عبد للذي
 في يده لانه لا يد له على نفسه لما كان لا يعبر عنها وهو بمنزلة متاع
 بخلاف ما اذا كان يعبر ولو كبر فادعى الحرية لا يكون القول قوله لا

ظهر الرق عليه في حال صحته من الكافي فلو كبر وادعى الحرية لا يعيل قوله
لأنه ظهر الرق عليه في حال صحته فلا يتحقق الأمر بالبطلان ظاهر بلا حجة
من الكافي وشرح الهداية لأنه لا يندلج على نفسه فيظهر عليه يد ذي اليد
فإن قلت الرق ضرر فلا يعيل إقرار البصير به بل قلنا شوته بدعوى ذي اليد
لأبأ قراره وباقراره اندفع المعارض من الدخيلة عند ادعى أنه حر
الأصل في موضع لم يسبق منه الإقرار بالرق وقضى القاضي بحرمة الكائن إلى
في ذلك قوله ما لم يشترى لا يرجع على بائع بالتمن عند بعض المشايخ
وعند بعضهم يرجع والخلاف في هذه المسئلة نظير الخلاف في المسئلة
المتقدمة والبيئة للمشتري في ذلك حتى يرجع على البائع بالتمن إن كان
يدعى المشتري على العبد الرق ويقول إقراني بالرق ويقم البيعة ثم يقم
البيعة على أنه حر الأصل فيرجع المشتري ح بالتمن على أنه حر الأصل
من الحائنية والصحيح أنه إذا لم يسبق منها ما يكون إقرارا بالرق كان الرق
قولها في دعوى الحرية وللمشتري أن يرجع على البائع بالتمن يقولها
منه الدخيلة قال محمد يرجع في دعوى الأصل وإذا انقسم خلاف في
واحد منهما يقول هو عبيد وهو في يديها فإن كانت العبد صغيرا
عن نفسه فالباقى لا يقضى لواحد منهما بالملك فالتمن يقم البيعة وإن
يجعل في أيديهما وهذا لأن الصغير الذي لا يعبر عنه نفسه واليه
سواء ولو كانت في أيديهما بهيمة وكل واحد منهما يدعي أنها له فالتمن
لا يقضى لواحد منهما بالملك لأنه لم يعرف المالك فيها لو أخذ منهما

القاضى لا يقضى به الا بالبينة وكنت يجعله في ايديهما لانه عرف يديهما
 عليه كذا هذا وان كان الغلام كبيرا تكلم وصغيرا يعبر عن نفسه فقال انا
 حر فاقول قوله ولا يقضى القاضى لهما بشيء لا بالملك ولا باليد ما لم يقيم
 البينة على ذلك ولو قال انا عبد احدهما لم يصدق وهو عبد هما لانه
 لما اقر بالرق فقد ثبتت يدهما عليه حقيقة وحكما لان يد الحر ثبتت على
 الرقيق فهو بقوله انا عبد احدهما يريد ابطال اليد الثانية عليه لاحد
 حقيقة وحكما فلا يقدّر عليه بخلاف ما اذا قال انا حر الاصل لانه انكر ثبت
 اليد على نفسه فاليد لا تثبت للحر على الحر فان القول قوله اما هنا بخلافه
 وكذلك اذا كان العبد في يد سرجل فاقترانه للاخر لم يصدق والقول
 قول صاحب اليد ثم شرط في الكتاب ان يكون الغلام كبيرا تكلم وسرهما
 يقول في بعض النسخ اذا كان يعبر عن نفسه فاما ان يكره ان يكلم ويعقل
 ما يقول فاذا كان بهذا انتصف يرجع الى قوله وادان العبد في
 يدي سرجل وهو لا يعبر عن نفسه قال صاحب اليد انه مجدي فاقول
 قوله يقضى له بالملك فان كبر الغلام وقال انا حر الاصل لا يصدق الا بحجة
 لانه ابطال ملك جرى القضاء به والله اعلم وكذلك اذا قال انا لقيت
 كقوله انا حر فان اقام زوايد بينة انه عبده واقام العبد بينة انه
 حر الاصل فبينة العبد او لى من الجواهر سرجل قال لعبده من ترا بفرز
 قبول كروم يعتق عليه من المحيط جارية في يد سرجل ادعت بها حرة
 الاصل وانكرت انها اقرب بالرق وادعى زوايد انها اقرب بالرق

كان القول قول الجارية ويقضى بحريتها من الايانة امه في يد رجل
 عدل ادعت انها حرة فاقامت البينة على ذلك فلقاضى بغيرها على
 يد ي عدل حتى يسأله عن الشهود ^{نفق} ومنه ايضا فان القاضى يأمره بالا
 عليها من الذخيرة قالوا قد ذكر محمد سراج في كتاب البولاد اذ شهد
 الشهود ان هذا اخر الاصل الكنى به ^{من} الخلاصة عبد في يد سرجا اقام
 ذواليد البينة انه عبيده واقام الاعلام البينة انه حر الاصل فبينة الغلام
 اولى ^{من} الفصول ثم اعلم بان الاصل في داسر الاسلام هو الحرية فمن
 ادعى انه حر الاصل فالقول قوله لانه متمسك بالاصل وعن هذا قلنا ان
 سرجا لو ادعى انه حر الاصل فاقام شاهدين لا تقبل بينته لان القول
 قوله فلا حاجة الى البينة لكن اذا ادعى انسان الرق عليه واقام البينة
 فالان تقبل بينته على حرية الاصل دفعا لبينة الرق ^{منه} الذخيرة وشهد
 محض من بعض البلدان في دعوى حرية الاصل وكان المكتوب فيه ادعى
 سرجا محصرا حل له حر الاصل وان هذا الرجل يستعبده بغير حق واقام
 البينة على حريته فقد قيل هذه البينة لا تكفي لبراء البينة لانه اذا لم يسب
 منه اقرار بالرق لانصا ولا دالة كانت القول قوله في حرية الاصل فكيف
 تسمع البينة على الحرية والحرية ثابتة بقوله وقيل تسمع هذه البينة ولكن لا
 الحرية بل لاستعانة اليمايت عن العبد واهل خراسان يكتبون دعوى المولى الرق
 على مملوكه واقام البينة على ذلك ثم يكتبون دعوى المملوك الحرية واقام ^{البينة}
 عليه وهو اشبه واقراب الى الصواب ^{منه} ايضا فان قيل في قوله انما

يُنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ ذِي الْيَدِ لِأَنَّ الْعَبْدَ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ مِنْ جِهَتِ
الْحَقِيقَةِ وَقَوْلُ الْإِنْسَانِ مِمَّا فِي يَدِهِ مَقْبُولُ الْآيَرِ مَا أَنْدَلُوكَافَ فِي يَدِهِ تَوْبَ
أَوْ دَابَّةٍ أَنْ يَقْبَلَ قَوْلُهُ فِي أَنْدَلُوكَافَ وَطَرِيقَهُ مَا ذَكَرْنَا قَدْ نَعْمُ الْعَبْدَ فِي يَدِ ذِي
الْيَدِ حَقِيقَةً إِلَّا أَنَّا نَعْلَمُ بِبَيِّنَاتٍ أَنَّ يَدَهُ عَلَى الْعَبْدِ حَادِثَةٌ لِأَنَّ يَدَ الْمَلِكِ عَلَى
الْأَدَمِيِّ تَكُونُ حَادِثَةً لِامْتِنَالِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَدَمِيِّ الْحَرِيَّةَ وَانْهِيَ تَنَفُّيَ يَدِ الْعَبْدِ
فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ كَانَ الْيَدِ لَهُ فِي الْأَصْلِ لَا قَوْلَ مَنْ كَانَ فِي يَدِهِ لِتَمَالُكَ تَوْبَ
عَرَفْنَا فِي يَدِ رَجُلٍ ثُمَّ رَأَيْنَاهُ فِي يَدِ رَجُلٍ آخَرَ وَتَنَاسَرُ عَافِيَهُ كَانَتْ الْقَوْلُ
لِمَنْ كَانَ الْيَدِ فِي الْأَصْلِ لَا قَوْلَ مَنْ لَهُ الْيَدُ فِي التَّمَالُكَ لَأَنَّا نَتَقَبَّلُ بِحَدَاثَةِ يَدِهِ
كَذَا هُنَا مِنْ الْعَتَابِيَّةِ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى وَلَوْلَمْ يَكُنْ الْعَبْدُ مَعْرُوفًا بِالرُّقِّ
فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى حَرِيَّةِ الْأَصْلِ إِلَّا إِذَا قَامَ ذُو الْيَدِ بَيْنَهُ مِنْ النَّصْبِ
ذَكَرْنَا أَلَا مِمَّا سَرَّ شَيْدَ الدِّينِ سَرَحَ فِي تَقَاوُدِ فِي الْبَابِ الثَّلَاثِ الْعَبْدَ إِذَا انْقَضَى
لِلْبَيْعِ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِنِّي حَرٌّ الْأَصْلَ بِدَوْنِ الْبَيِّنَةِ وَتَفْسِيرُ الْإِنْقِيَادِ لِلْبَيْعِ أَنْ يَنْقَضِيَ
لِلتَّسْلِيمِ إِلَى الْمُشْتَرِي يَعْنِي إِذَا سَلَّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي لَا يَبَاقِي وَسَكَتَ أَمَّا السَّكُوتُ
مِنْهُ الْبَيْعُ لَا يَكُونُ انْقِيَادًا لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَقُومُ بِهِ بَلْ يَوْجِدُ بِالْعَاقِدِ وَقَدْ ذَكَرْنَا
فِي أَحْكَامِ السَّكُوتِ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَهُوَ حَاضِرٌ فَسَكَتَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْبَيْعِ
أَنَا حَرٌّ لَا يَقْبَلُ يَدُونَ الْبَيِّنَةِ مِنْ الظَّاهِرَةِ رَجُلًا اشْتَرَى جَارِيَةً ثُمَّ بَاعَهَا
وَبَدَّلَهَا الْيَدِ الْأَسْرَ بَعْدَ ثُمَّ ادَّعَتْ الْجَارِيَةَ أَنَّهَا حَرَّةٌ الْأَصْلَ فَرَدَّهَا
عَلَى بَايَعَهَا بِقَوْلِهَا وَقَبِلَ الْبَائِعُ مِنْهُ ثُمَّ قَبِلَ الثَّلَاثَ وَابْنُ الْأَوَّلِ أَنْ يَقْبَلَهَا مِنْ
الثَّلَاثِ فَيُلْجَأُ إِلَى وَبَيِّنَةٍ أَنْ كَانَتْ تَدْعِي الْعَتَقَ لَهُ أَنْ لَا يَقْبَلَ لِأَنَّ الْحَقَّ

بقولها وان كانت تدعي حرية الاصل فليسئلة على قسمين ان اتفادت
 ببيع بان بيعت وسلمت الى المشتري وهي ساكنة غير مضطرة ولا كراهة
 لا يقبل قولها لانها اذا اتفادت البيع فقد اقرت بالرق فلا تثبت حرية
 الاصل بقولها وان كانت غير منقادة للبيع ليسلك ان لا يقبل لان القول
 قولها في دعوى حرية الاصل لانها لا تقرب بالرق اصلا من الفصول العمدية
 في الفصل الثالث والثلثين في احكام السكوت ومنها اذا بيع العبد وهو
 حاضر فسكت بعد العلم بالبيع ثم قال انا حر وفي بعض الروايات فانقاذ
 والتسليم ثم قال انا حر لا يقبل قوله وفي اقرارنا وفي الاعتراف اذا باعه وسلمه
 فذهب به المشتري وهو يعقل وسكت فهو اقرار بالرق وكذا اذا ارهضه
 او دفعه بجمانية وهو ساكن بخلاف ما اذا اجره او عرضه على البيع او
 روجه او ساومه فالتسكوت هنا لا يكون اقرارا بالرق من الذخيرة
 في فصل الثامن من كتاب الدعوى سر جل قدم بلدة ومعدس رجال ونساء
 وصبيان نجد موته وادعى انهم اسرقاء وادعوا انهم احرار قال قولهم
 ما لم يقر والله بالملك بكلام او بيع او تقوم بينة عليهم وان كانوا من
 او السبيل او المترك او الزوم لانهم في دار الاسلام وقت الحضور ودار
 الاسلام دار الحرية فيه فقد تمسكت بالاصل فكان القول قوله فلهذا
 قال القول قولهم قال الا اذا باعهم الرجل وقد اتفاد والبيع والتسليم لان
 ذلك منهم بمنزلة الاقرار بالرق او تقوم البينة عليهم بالرق فيجوز لا تقبل
 دعوى الحرية هكذا ذكرنا وقلنا اذ اعطاءهم غير مقهورين من جهة اما

جاءهم مقهورين من جهة لا يقبل قولهم في الحرية من الذخيرة قالوا
 سرح سألت محمد اسرح عن غلام لم يبلغ الحلم باعه انسان واقرا به مملوك له
 وهو يعبر عن نفسه ثم استحق بالحرية وغاب البائع ولا يدري اين هو
 يرجع المستري على الغلام بالغور قال لا له من الخافي فان محمد اسرح ذكر
 في الزيارات لو ان سرية رجعت الى دار الاسلام باسارى فقالت
 الاسارى نحن من اهل الاسلام او من اهل الذمة اخذنا هؤلاء في دار الاسلام
 وقالت السرية هم من اهل الحرب اخذنا هم في دار الحرب كان القول قول الاسلام
 لان ثبوت اليد عليهم لم يعرف الا في دار الاسلام ودار الاسلام داعية
 وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا فان اقامت السرية بيينة على دعواهم
 ان كانت الشهود من التجار جازت شهادتهم وان كانوا من السرية
 لا تقبلهم من الشيعة سئل الوحايد عن رجل في يده ضيعة جاء رجل
 وادعى ان هذه الضيعة ملكه اشتراها من فلان منذ خمسين سنة فقام
 بيينة على ذلك وهدلت البيينة فطوبى المدعى عليه بالجواب فقال ان
 ذلك الفلان الذي اشتريتهما منه اقر قبل شرائك انه لاحق لي في هذه
 الضيعة وله بيينة على اقراره هل يكون هذا دفعا لدعواه فقال نعم يكون
 دفعا وسئل عنها حميد الوبري فقال ان كانوا يقولون هو دفع وانا اقول
 في زعماني ليس بدفع لظهور المصلحة في باب القضاة وسئل عنها يوسف
 ابن محمد فقال ان كان في بيينة المدعى اشتراها من فلان وكان ملكه او كان
 في يده يقبل القاصي تلك البيينة ولا يلتفت الى هذا الدفع له وقال رضي

هكذا ذكره في كتاب الدعوى في باب دعوى العتاق ووضع المسئلة
 في دعوى العبد العتق ان فلانا اعتقه واقام البينة على ذلك واقام
 آخر البينة انه عبده فانه قال قد قضيت ببينة العبد اى بينة من يد
 انه عبده لان شهود العبد شهد واعلى لفظ العتق وانه قد يكون
 غير المالك ومن المالك حتى لو شهد وانه اعتقه وهو ملكه قضيت
 ببينه وكذا لك هنا مجرد الشراء يكون من المالك ومن غير المالك
 من الجامع الصغير العتاقى رجزا شترى دارا فشهد بذلك رجل على ^{الصك}
 وختم ثم ادعى الدار نقيح دعواه ولا يكون الشهادة على الصك اقرارا ^{منه}
 بانها ملك المدعى لان الانسان قد يبيع مال غيره فان كتب في ^{الصك}
 بانه وهو يملك يومئذ فشهد بذلك على الصك لم تسمع دعواه
 من العتاقية ولو كتب الشهادة بالشراء لم يكن اقرارا بانه ملك البائع
 والمشتري ^{من الكافي} والتا قض يمنع دعوى المالك دون الحرية
 الطلاق والنسب والقضاء بالملك المطلق على ذى اليد قضاء عليه
 على من تلقى الملك من جهته دون غيره والقضاء بالحرية وفروعا
 ضاء على الناس كلامهم لان الحرية حق الله تعالى حتى لا يجوز استرقاق
 الحر برضاه والناس كلامهم خصوم في اثبات حقوق الله تعالى نيابة عنه
 مع كونهم عبيده فكان حضور الواحد كحضور الكل والقضاء على الوا ^{حد}
 ضاء على الكل كالورثة لما قاموا مقام المورث في اثبات حقوقه و
 بالدفع عنه قام البعض مقام الكل ^{من الكافي} ولو ادعى العبد انه

حر الأصل فالقول للعبد لانه انكر اليك اصلا والاصل فيه عدم اليد فان
 اقام ذو اليد البينة على المملت وايداعه تقبل لان الاصل يقبل التبديل
 وقد ثبت انه تبدل وان اقام على ايداعه فحسب لا يقبل بمخلاف الداء
 لان الايداع في الآدمي لا يقتصر الى المملت اذ الحر الصغير يودع اما العبد
 فمملوكة لا محالة والاشنان يودع ملكه وان برهن على المملت والايداع
 وبرهن العبد على حرية الاصل حيل بينهما بكتيل من الذخيرة لان
 في دار الاسلام وقت الخصومة دار الاسلام دار الحرية فيه فقد
 تمت بالاصل فالقول قولك من المحيط ولو قال العبد انا حر الاصل
 واقام الذي في يده بينة انه عبد فلان اودعني قضيت برعي
 فلان ودفعته الى الذي هو في يده ولو اقام ذو اليد بينة ان
 فلانا اودعه اياه ولم يشهد والله لا يلتفت الى هذه الشهادة حتى
 لا يعاد العبد الى يده لارثا بت بهذه البينة هجر الايداع والاذا
 ما يودع ولله عند صدقه وقد يطلب منه ان يحفظه فلم يثبت الر
 بهذه الشهادة فبقيت الحرية الثابتة بالظاهر ولو اقام ذو اليد بينة انه
 فلان او دعي اياه او اجرا او رهنه منه واقام العبد بينة انه حر الاصل
 فقط فاذا حضر المقر له فان اعاد العبد البينة عليه انه حر الاصل يقضى بكونه
 حر الاصل وان لم يعد بقي رقيقا ولا يكلف المقر له اعادة البينة انه عبد لما
 من الفتاوى الخلاصة ولو اقام ذو اليد البينة ان فلانا اودعه ولم
 يملك لا تقبل السنة من التارخاني في كتاب القضاء في الفصل العا

فأوى السبي روح عبد ادعى حرية نفسه ونهى القاضى بها بيينة اقامها ^{المعبد}
فقال كذب انت اما عبد هذا الرجل هل يبطل القضاء بالحرية فلا رواية لهذه
المسئلة في شيء من الكتب قالوا وينبغي ان لا يبطل القضاء ^{من} الفواضل
الاصل ان القضاء بالملك المطلق للمستحق على ذى اليد قضاء عليه وعلى من
لقى الملك من جهة والقضاء بالحرية وفروعا قضاء على الكافة ^{من} الكافة
عني في يد رجل وهو يعبر عن نفسه اى يعقل فحوى ما يجري على لسانه فقال
اما حر فالقول قوله لانه في يد نفسه فكان هو صاحب اليد وكان المداي
فانجا والقول قول صاحب اليد وهذا لان الاصل ان يكون لكل انسان
يد على نفسه امانة بمعنى الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الاهانة ومع قيام
يد على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للناس في بين اليمين الا اذا سقط ^{اعتبار}
بده شرعا فتح اعتبار يد الغير عليه وسقوط اعتبار يده قد يكون لعدم
اقتضائه بان كان صغيرا لا يعبر عن نفسه اى لا يستقل ما بقوله وقد يكون
بثبوت الرق عليه لان الرق عبارة عن عجز حكمي اليد عبارة عن
القدرة وبينهما تالف فاذا ثبت الضعف انتفت القدرة ^{حيز} من ^{اليد}
الجمارية اذا تداولتها الايدي فادعت انها حرة الاصل او ادعت عتقا
طارضا قبل تاريخ هذه البياعات ورجع المشتري الآخر على بالعهود
بالعهود على بالعهود والى الباب الاول الوجوه اليه ففيها اذا ادعت حرية
الاصل ان لم يسبق منها اقرار بالرق لا نص ولا دونه من اتياد البيع
ونما انفسه ذلك على ما عرف في كتاب الاقرار وليس له ان ياتي ^{لن}

حرية الاصل تثبت بمجرد قولها في حق الناس كافة اذ لم يسبق منها اقرار بالرق
لهكذا اختاره بعض مشائخنا راجح وبعض مشائخنا راجح على ان ثبت له ان
يأبى وكانت هذا القائل يقول ان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها في
الناس كافة وان لم يسبق منها اقرار بالرق لانصا ولا دالة وعلى هذا الاختلاف
مسئلة اخرى في صورة اخرعات تأتي بعد عبدا ان شاء الله تعالى هذا اذا لم يسبق
منها اقرار بالرق فان سبق منها اقرار بقضا او دالة كان للبايع الاول
يا بى الرجوع عليه بلا خلاف لان حرية الاصل لا تثبت بمجرد قولها ان
منها اقرار بالرق وفيما اذا ادعت اقرارا عارضا كانت للبايع الاول
يا بى الرجوع عليه بلا خلاف لان العتق العارض لا يثبت بمجرد قولها
عبدا ادعى انه حر الاصل في موضع لم يسبق منه الاقرار بالرق وقضى له
بمجريته لما ان القول في ذلك قوله فالمشتري لا يرجع على بائعه بائنه
بعض المشايخ راجح وعند بعضهم يرجع من الكافي ادعى رجل عبدا
رجل ان له فقال ذواليك هو فلان الغائب وديعة عبدي او عارضا
اجارة او سرة او غصبا ولاقام على ذلك بينة واقام ذواليد بينة
المداعي اقر انه فلان اندفعت خصومة المدعي عنه لا يثبت به
انه وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست يد خصومة منه واد
العبد الاعاق عليه يقضى بالعتق لدعوى الفعل فلو قضى عليه
الغائب وادعى لا يثبت اليه لنفاذ القضاء عليهما ولو ادعى العبد
فلان الغائب وانراعتة لا تقبل منه علته لاقرار العبد بانه ليس

بينهما بكفيل استحصانا لان الاصل فيه عدم المثلث فقبلت البينة في حرازاته
 اليك احتيا لالامر الحرية من الذخيرة في كتاب الدعوى وسر سجل في
 دعوى حرية الاصل وكانت المذكرة في الدعوى انه حر علق حرا وولده
 على فراش الحرية وام المذعي هذه معتقة سر جل فشهد الشهود انه حر ^{صل}
 ولده على فراش الحرية ولم يشهد والله علق حرا ولم يزيد واعلى هذا انا
 كثير من مشايخنا ما ناسر بصره قالوا قد ذكر محمد سرح في كتاب الولد
 اذا شهد الشهود ان هذا احرا اصل الكافي به ^{منه} وفي الفصل السادس
 ولو ان صبي في يد رجل لا يعبر الصبي عن نفسه وسرع الرجل الذي في يده
 انه المتقط فقامت امرأة حرة الاصل بينه انه اخوها لابيها وامها
 جعلته اخاها وقضيت بينتها ورفعته اليها لان هذه بينة قامت على
 خصم لا يأتى تدعي على الحاضر وهو المتقط حقا لنفسها وهو حق نقل الصبي الى
 يدها المحضنة والتربية فان ذا الرحم المحرم وذوات المحرم اقربا لصبي
 من الذخيرة ولا يتوصل الى اثبات هذا الحق الا بعد اثبات نسبها من
 ابيه وامه فينصب المتقط خصما عن ابيه وامه وكذلك لو كان الذخيرة
 في يده يدعي انه عبده وباقي المسئلة بما لها قضيت بانه اخوها وقضيت
 بعقده لانه لا يملكها الا بتزاع من يده المتقط الا بعد اثبات نسبها من
 ابيه وامه واثبات هويته فكان لها اثبات ذلك من المداينة
 لا قبل الدعوى حتى يدكر شيئا معلوما في جنسه وقدره لان فائدة
 الدعوى الالتزام بواسطة اقامة الحجج والالتزام في المجهول لا يستقر ^{لأن}

ولا تقبل الدعوى حتى يذکر شيئا معلوما في جنسه وقد ساء لان فائدة
الدعوى الا لزام بواسطة امامه للجهة والالزام لا يتحقق في الجهة ولا لان
القاضي لا يتمكن من القضاء بالمجهول ببيئته المدعي ولا بتكون المدعي عليه
من شرح المجمع ويشترط بقبولها معرفة المدعي به في جنسه وقد ساء لان
الغرض من الدعوى هو الزام المدعي عليه عند قيام البينة ولا لزام فيما
لا يعلم جنسه وقد ساء به من الله خيرة اذا ذكر احمر خالص ولم يذكر الجيد
كناه ولا بد من ذكر انه من ضرب النجا والى عند بعض المشايخ سرح لان
في مضر وبب الولاة تفاوتاً وبعض مشايخنا سرح لم يشترطوا ذلك لانه
اوسع والاول احوط واذا ذكر كذا دينا راينيسا بوسيرة منقذة وفارسية
سره كرهه ولم يذكر الجيد فقد اختلف المشايخ سرح فيه بعضهم قالوا لا
من ذكر الجيد مع ذلك لان المنقذة قد تكون جيدة وقد تكون رديئة
وقال بعضهم لا حاجة الى ذكر الجيد مع ذلك وهو الصحيح به من الخلاصة في
الدان ولو ذكر حمراء وفي البلد نقود حمراء والواحد من الجملة اسرح
لا يصح وفل يصح ويصرف الى الادنى من من الوقاية وهي انما تصح بذكر شيئا
علم جنسه وقد ساء وهذا في دعوى الدين لا في دعوى العيب فان العين
ان كانت حاضرة تكفي الاشارة بان هذا ملكت لي وان كانت غائبة يجب
ان يصحها ويذكر قيمتها وان لم يذكر المدعي عليه به منه اما في دعوى
الدين فلا بد من ذكر الجنس والقدس لما هو و ذكر في الذخيرة انه اذا كان
وشره نياكا لذهب والفضة لا بد ان يذكر الصفة بان رجيد او رديج

وان يذكر نوعه فهو بخاري الضرب او نيسابوري الضرب ^{من السفلى} من السفلى
فان كان المدعى به وزنيا فاما يصح اذا بين الجنس بان قال ضرب او فضة
وان بين الجنس فبعد ذلك ان كان مضروبا يقول كذا دينارا ودينارا
نوعه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب ^{من السفلى} ويثبت ان يذكر صفة
انه حديد او وسط او سدي واما يحتاج الى ذكر الصفة اذا كان في الملك
تقوم مختلفة اما اذا كان نقد واحد فلا حاجة من الخاوي وكذا في سائر
الايمان لا بد من بيان الصفات وبيان المقادير في العهد ودات ^{من} و
الجنس في النوع فيما يختلف اجناسه والنواهد ليصير معلوما ^{من الفصل}
وكل جواب عرفته في الدعوى فهو الجواب في النهاية ^{من} من التمسها
وان كان المدعى به درهم مضروبة والغش فيها غالب فان كان تعامل بها
وزنما يذكر نوعها وصفتها ومقدارها وزنها وان كان تعامل بها عدا
يذكر عددها ^{من} من الذخيرة وان وقع الدعوى في عين غائب لا يعرف
مكانه بان ادعى رجل على رجل انه غصب منه ثوبا او جارية لا يدري انه قائم
او هالك فان بين الجنس والصفة والقيمة قد عواه مسموعة وبينته مقبولة وان
لم يبين القيمة اشهر في عامة الكتب الى انهما مسموعة فانه ذكر في كتاب ^{من}
اذا ادعى رجل على رجل انه رهن عنده ثوبا وهو ينكر قال تسمع دعواه
وقال في كتاب العصب رجل ادعى على غيره انه غصب منه جارية واقام بينته
على ما ادعى تسمع دعواه وتسمع بينته وبعض مشائخنا قالوا انما تسمع دعواه
اذا ذكر القيمة وهذا لما قلنا يقول تاويل ما ذكر في الكتاب هذا

وكانت الفقيه أبو بكر الاعمش يروي عن أبيه ما ذكر في الكتاب ان الشهود
 شهدوا على اقرار المدعى عليه بالعصب فثبتت عصب الجارية باقراره في حق
 الجبس والقضاء جميعا وصحامة المشايخ راجع على ان هذه الدعوى صحيحة والنية
 مقبولة ولكن في حق الجبس والملاق محمد راجع في الكتاب يد له عليه ^{الشيخ} قال
 الامام الزاهد فخر الاسلام علي بن ابراهيم راجع اذا كانت المسئلة مختلفة ينبغي
 للقاضي ان يكلف المدعي بيان القيمة فاذا اكلف ولم يبينت تسمع دعواه وهذا
 لان الانسان قد لا يعرف قيمة ماله فلو كلفه بيان القيمة فقد اضرب به اذبحه
 عليه الوصول الى حقه واذا سقط بيان القيمة من المدعي سقطت من الشهود
 بالطريق الاولى والثانية قال ابو بكر الخبي راجع تاويل المسئلة ان الشهود
 شهدوا على اقرار العاصب بذلك لان الاقرار انما ثبت بالبينه كالاقرار
 معاينة اما الشهادة على فعل العاصب لا تقبل مع جهالة المعضوب لان
 المقصود اثبات الملتزم المدعي في المعضوب فلا وجه للقضاء في الجهور ^{كما}
 لا بد من الاشارة الى ما هو المقصود بالدعوى والشهادة وقال الشيخ الامام
 الزاهد شمس الائمة البرخبي راجع الابع ان هذه الدعوى والشهادة ^{صحيحة}
 لمكان الضرورة فان العاصب يكون متساعرا مضارا للمعضوب عادة
 والشهود على العصب لئلا يقعوا على اوصاف المعضوب وانما يتألف منهم
 معاينة فعل العصب فسقط اعتبار علمهم باوصاف المعضوب لمكان الضرورة
 فثبتت شهادة تهم على فعل العصب في محل ما لا تقوم ويضرب ثبوت ذلك
 بالبينه كالشهود باقراره فيجبس حتى يحثي بها ويردّها على صاحبها ^{القضاء} من

المظهرية سراج له ادعى اعيانا مختلفة الجنس وال النوع والمصفة وذكر قيمة الرجل
 ولم يذكر قيمة كل عين على حدة اختلف المشايخ سرح فيه بعضهم الكفى الاجال
 وهو الصحيح لان المدعي لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى
 بيان القيمة فان ادعى ان الاعيان قائمة في يده واستهلكها وبين قيمة
 جملته سمح دعواه وقبل بينته وذكر في الجامع اذا ادعى انه غصب منه جائز
 ولم يذكر قيمتها سمح دعواه ويؤمر برده الجارية فان عجز عن ردّها كان القول
 في مقدار القيمة قول الغاصب فلما صح دعوى الغصب من غير بيان القيمة
 فلان يصح اذا بين قيمة الكل جملته كان اولى وان لم يبدع الغصب لكن يدعي
 انه لي في يد هذا الرجل كذا وكذا من الاعيان ولم يبين القيمة سمح دعواه
 في حكم الاختصاص وبعد ما حضر مجلس القضاء كانت الدعوى بالاشارة الى
 الاعيان ولا يحتاج الى ذكر القيمة وقيل انما يشترط ذكر القيمة اذا كانت ^{الدعوى}
 دعوى السرقة ليعلم ان السرقة كانت نصا او لم يكن فاما في سوا ذلك فلا
 يشترط ذكر القيمة من الفصول وذكر في المنتقى سراج ادعى عبد في يده
 سراج انه له منذ شهر واقام على ذلك بينة واقام صاحب اليد بينة
 انه له منذ سنة وذكر ان صاحب اليد اولى عند ابي يوسف سرح وقال
 محمد سرح المدعي اولى ^{سرح} وفي الذخيرة وعند محمد سرح المدعي اولى وما زاد
 من قول ابي يوسف سرح قول الآخر ايضا وفي الجامع ايضا وفي الاصل
 انه يقضي للسرح ولم يملك خلافا لهذا اذا اترخا وتاريخ احدهما ^{اسبق}
 من الثانية وان ادعى الشراء كل واحد منهما من سراج اخر انه اشتراها

من فلاح وهو يملكها واقام آخر البيعة انه اشتراها من فلاح آخر وهو
 يملكها فان القاضي يقضى بينهما وان وقتا فصاحب الوقت الاول في
 ظاهر الرواية وله وعن محمد سراج انه لا يعتبر بالسراخ وان اسراخ احدهما
 دون الآخر يقضى بينهما اتفاقا وان كان لاحدهما قبض فالآخر اولي
 كما ان المانعين ادعى واحدا لهما يد فانه يقضى للمنازع منهما من
 الجميع او للمنازع على ملته مؤسج ود واليد على ملته اقدم كان اولي
 من الثاني وان اقام المنازع البيعة على ملته مؤسج وصاحب اليد بيعة
 على ملته اقدم تاسراخا كان اولي لانه اسبق في من الثاني وان كانت
 العتق في يد احدهما فهي للمنازع الـ ذكرنا تاسراخا وتاسراخ صاحب
 اليد اسبق فسكون اولي من التاسراخ حاشية والمثلث المطلق ان يدعي
 بان هذا ملكه ولا يزيد عليه فان قال استترسه او ورثته لا يكون
 مطلقا من ان يهدى يد ادعى على آخر عتق في يد و اقام البيعة فبيعة
 الحراج اولي وعند الشافعي سراج بيعة صاحب اليد اولي وان وقت
 الثاني فصاحب الوقت الاول اولي ببيعا كان او اسراخا او ملكا
 فان تساوى الوقتان فالخارج اولي من الكافي وسراج السابق ان
 وقتا في ملته او شراء او اسراخ وان اسراخا وتاسراخ احدهما اسبق فهو
 لا يستقيم تاسراخا - وعن محمد سراج انه يرجع عن هذا القول وقال لا
 بيعة ذي اليد لا على الوقت ولا على خبره لا البيعتين قامتا على
 المثلث ولم يتعزضا لجملة المثلث فاصحى المدم وانما آخر فيقصي الحراج

ولما ان ابيينة مع التاريج يقتضيه معنى الدفع فان الملك اذا ثبت
 في وقت ثبوت رعيته بعده لا يكون الا بالتلقي منه فصارت بينة ذي
 اليد بذكر التاريج مقبولة وقب بينة الخارج على معنى انها لا يصح الا بعد
 التلقي من قبله وبينته على الدفع مقبولة من الذخيرة اذا ادعى الخارج الملك
 المطلق مؤرخا وادعى صاحب اليد الملك بسبب الشراء مؤرخا بـ صورته
 دار في يد رجل وادعى رجل انها داره ملكها منذ سنة واقام صاحب اليد
 بينة انراشتراها من فلان منذ سنتين وهو يملكها وقبضها منه قضي بهما
 للمدعى الخارج لان صاحب اليد خضع عن بانه في اثبات الملك له ليمكنه
 اثبات الانتقال الى نفسه فكان بانه حضر واقام البينة على الملك المطلق
 لنفسه والدار في يده لان يد المشتري يد البائع من حيث التقدير ولو كان
 كذلك كان يقضى ببينة الخارج كذا هذا من الثانية وان كانت العين
 في يد احد هما ان لم يؤرخا او اسرخا وتاريخيهما سواء فالخارج اولى
 وان اسرخا واحد هما اسبق يقضى لاسبقهما كان خارجا او صاحب يد
 وهو قول ابي يوسف سرح الاخر وفي قول محمد سرح الاخر الخارج اولى ^{من}
 وان ادعى رجل انه وصي فلان الميت وادعى دينا للميت على رجل وجهد الخصم
 الوصاية والدين فان القاضي لا يأخذ من المدعى عليه كفيلا حتى تثبت الوصاية
 وكذا لو ادعى انه وكيل فلان القاسب او وارث فلان الميت وجهد الخصم الوصاية
 والوكالة والموت فاقام المدعى بينة على ذلك ثم ان المدعى احضر رجلا ^س قبل
 تركته اليهود وادعى على الثاني حقا للميت فان القاضي لا يكلف الثاني حتى يظهر

عند اليمين الوكالة والوصاية فان شهدوا على الامرين جميعا معا على الوصاية
 والدين او الوكالة والدين على القياس ان لا يقبل البيعة على الدين حتى
 يقضى بالوصاية والوكالة ليثبت خصوصته اولا ثم تسح البيعة على الحق بعد ذلك
 وهو قول ابي حنيفة مراحله وفي الاستحسان يقبل فاذا ظهرت عند ان الشهود
 يقضى بهما كنت يقدم القضاء بالوصاية والوكالة والوصاية على القضاء بالوكالة
 وان عدلت بيعة الوصاية والوكالة خاصة يقضى بهما وان عدلت بيعة
 الدين خاصة لا يقضى بهما ولو ادعى رجل على رجل انه وصي فلان الميت
 وان لي على الميت هذا الكذا سمع دعواه وكذا لو ادعى الوكالة من غائب
 اذا عرف الميت او الغائب باسمه واسم ابيه وجده ولقبه ان كان لا
 المحرفة الا باللقب من تحفة الفقهاء واما اذا كانا خارجين في دعوى
 الميراث على ثالث ووقت احدهما سبق فهو له في قوله ابي حنيفة في
 يوسف مراح وعلى قول محمد مراح وايضا في ظاهر الرواية قال في الميراث
 ذلك كله سواء وهو بينهما نصفان وفي نوادر مشاهير التلم يورسها
 ملك الميت فهو بينهما نصفان وان ارضا ملكت الميتين فهو لصاحب
 اء وكاف ابو بكر الرازي مراح يفرق لمحرم مراح بين الميراث فثقتين
 وبين الشراء من اثنين قال في الميراث بينهما نصفان وفي شراء من اثنين
 من رجلين انه لصاحب الوقت لان المشتري يثبت الملك لنفسه والوا
 يثبت لميت لكن مراح ويمنع محمد مراح في الاملاء ان الحارس جيت اذا اتاها
 البيعة على الشراء من آخر وارضاه الناس لا تقبل الا انه يورسها ملكا

بها بغير وسوء بينة الشاهد واثيرات :- من السعيا في تمام ان الرجل
 اذا صار مقنيا عليه لا تسمع بينته وان اعاد بينته في التاج - من القينة
 اقر على ترك الدعوى على فلان تسمع دعواه ولو قال لا دعوى لي عليه
 لا يسمع - ف ح - لا يسمع في النفلين - من الخافية انقت الروايات
 على ان المدعي لو قال لا دعوى لي قبل فلان او لا خصومة لي قبل فلان يسمع
 حتى لا تسمع دعواه الا في حق حادث بعد البراءة ولو قال براءت من دعوا
 في هذه الدار يصح ولا يبقى له حق في الدار - من القينة مات عن زوجة
 و اخ وابنه مات ايضا فقال الاخ مات اخي بعد موت ابنه وقالت الزوجة
 بل مات اخوك قبل ابنه فالقول للمرأة والاصل في هذا الجنس ان الورثة تسمى
 اختلفت في ما يرجح موت الاقارب ااصله فالبينة بينة عن يدعي زيادة
 الامرات والقول من ينكره من الخلاصة سرجا ادعى على اخر ضيعة كانت لفلان
 مات وتركها ميراثا لاخته فلانة ثم ماتت فلانة وهو وارثها وبين الشاهد
 - فادعى المدعي عليه بشيء في الدفع ان فلانة ماتت قبل فلان صح الدفع -
 من الجواهر وان ادعى ما لا على اخر اذ اقر له طوعا واقام البينة ثم ان المقر قام
 البينة اذ اقر له كرها فيبينة الاقرار له بالطوع اولى وانها مثبتة للمال ذو
 الاكراه باقية سرجا ثبت بالبينة على سرجا انه اقر بكذا طوعا فقام المدعي
 عليه البينة في دفع دعواه ان اقر اده كان باكره فالحقول بينة المدعي عليه
 فانه يثبت خلاف الظاهر وهو الاقرار عن طوع والبينة تثبت خلاف الظاهر
 من المحيط مسئلة شيخ الاسلام عطاء ابن حمزة السفلي عن سرجا ثبت على

بالبينة انه اقر بكذا فقام المدعى عليه في دفع ذلك بينة ان اقر
 ذلك كانت باكراه هل يكون ذلك دفعا لبينة المدعي قال نعم وبينة الاكراه
 اولها بالقبول لان بينة الاكراه تثبت خلافا لظاهر من الخلاصة ادعى
 الدين على ساجد ثم قال وهكذا اقر فقال المدعى عليه كنت مكرها في الاقرار
 صحيح الدفع ولا يشترط ذكر اسم المكره ونسبته ساجد ادعى على المدعى عليه
 البينة انه كان مكرها في الاقرار بالبيع لا يصح الدفع من الناحية ولو
 ادعى الاقرار طائعا فقام المدعى عليه انه كان ذلك الاقرار يثبت التمسك
 عن اكراه فالبينة بينة المدعى عليه وان لم يؤمرها او امرها على التمسك
 فالبينة للمدعي من الفصول ولو اثبت اقرار انسان بشي طائعا فقام
 المدعى عليه بينة اني كنت مكرها في ذلك الاقرار فبينة الاكراه او
 بالقبول لانها تثبت خلافا لظاهر من الخلاصة ادعى الف درهم
 واقام البينة فقال المدعى عليه في الدفع ان المدعي اقر باستيفاء هذا
 المبلغ مني واقام البينة لا تسمع لان هذا بطريق الابتداء للمعرفة ان
 الدين يقتضي بما مثاله من السراجية اذا ادعى على ساجد انه اقر هذا
 الشيء لي فمراه بالتسليم الي ولم يدع انه ملكي فانه تسمع دعواه في اصل القول
 من الجواهر ساجد ادعى على ساجد دعوى لم تكن صحيحة على الاطلاق وكان
 فيها انواع خال وادعى المدعى عليه الدفع في ذلك هل يطالب بانذار
 ما ادعى من الدفع او يطالب المدعي بتسليم الدعوى فيه اختلاف المشا
 رح ساجد وفي كتاب الرجوع عن الشهادة ما يدل على ان مدعى الدد

يطلب بذلك وصحة الدعوى من المدعي وعليه الاعتماد وبرهانه
 من القينة ادعى واقام عليه شهودا وكانت في الدعوى والشهادة
 او فيهما خلل فاعاد تلك الدعوى في مجلس آخر والشهود بدون
 الخلل والزيادة في الشهادة لا تقبل وان لم يكن بين الثاني والاول
 تناقض لأن الظاهر انهم مرادوا بتكفيت انسان اياهم متزويرا
 واحتمالا واليه اشار محمد راجح بقوله في الجامع الصغير فلا يبرح
 حتى يقول او همت جازمت شهادته قال استاذنا راجح يعرف بهذا
 انه كما لا تقبل الشهادة من الشاهد وحده بعد ما يبرح كذا لا تقبل
 منه وان مراد المدعي في دعواه ما مراده وسواء كانت الدعوى
 الاولى صحيحة او فاسدة لا تقبل زيادة الشاهد من شرح الواقعة
 ولو شهد عدله ولم يبرح حتى قال او همت بعد بشهادتي قبل اعم
 بنسبتي بنسبتي لانه ما يجب ذكره كما اذا ادعى المدعي عشرة دراهم
 فشهد على الخمسة ثم له نسيئة البتة بل الواجب عشرة او قال
 خطأت بزيادة باطلد كما اذا ادعى المدعي خمسة دراهم فشهد على
 عشرة ثم قال اخطأت وقلت العشرة مقام الخمسة فان كان في
 المجلس قبلت الشهادة - بقوله اخطأت في المجلس من العدل و
 ان كان الموضع موضع شبهة لان المدعي اذا ادعى الخمسة لا تقبل
 لشهادة على العشرة لان المدعي يصير مكذبا للشاهد وفي غير هذا
 المجلس ان كان موضع شبهة لا تقبل لانه يوهم البئيس من المدعي وان

لم يكن الموضح موضع شبهة كما اذا لم يذكر لفظة الشهادة ثم يزيد في
 مجلس آخر لفظة الشهادة تقبل من العدل مع ان المجلس مختلف
 من شرح الطحاوي والاصل ان المستحق عليه بالبينة لا يستحق على
 المستحق الا اذا ادعى الاستحقاق من جهة او يدعى النسخ والاصل
 ان القضاء على المستحق عليه قضاء عليه وعلى كل بائع قبله في حق
 بطلان دعواه ولا يكون قضاء في حق الرجوع بالثمن والقضاء بالحق
 قضاء على كافة الناس من الذخيرة وفي شرح شهادات الجامع
 ان من عاين دابة تتبع دابة وترتضع منها حل ان يشهد بالدابة المقتضى
 لصاحب الدابة الاخرى وبالنساج هكذا ذكر شمس الائمة السرخسي
 في شرح دعوى الاصل من اينابيع الشهادة بالنساج الله يبرئ
 بان هذه الكاثر يتبع هذه الناقرة ولا يشترط اداء الشهادة على الولاء
 من المكافى ولو تنازع عاين دابة واقام كل واحد منهما البينة انها نتجت عنه
 قضى له وانقر وقتل ستهل لشهادة الطاهر له وان اشكل ذلك ففيهما
 لما سقط التوقيت مما يلزمهما لم يذكرنا بما يفتقر بينهما لا يتوابعهما واذ
 خالف سن الدابة الوقتين بطلت البيئات لشهود كل من الفريقين
 فيقول من كانت يده من شرح الطحاوي ولو ادعى
 صاحب اليد النسخ واقام البينة فصاحب اليد اولى بالانفاق
 ثم النسخ هو الولادة في المملات وكل سبب لا يتكرر يستحق به مملات الا
 فيمير في معنى النسخ كالقول يستحق به مملات المملات الا ابنة

خذته ويقال كل سبب لا يتكرر يستحق ملك الاصل لان من استحق الحيازة
 استحق الاولاد ولو استحق المبيع وجع المشتري بالتمن على الوكيل ان نقد الثمن
 اليه وان نقد الثمن الى الموكل راجع عليه بالتمن ولو لم يستحق المبيع ولكن
 المشتري وجد به عيبا فله ان ينحصر الوكيل فاذا ثبت عليه العيب فله
 عليه بقضاء القاضي اخذ الثمن من الوكيل اذا نقده اليه واذا نقده
 الى الموكل اخذ منه من الفصول وذكر في الذخيرة ايضا برهله باء
 من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع اجر منه المبيع او منعه منه
 قبل ان يبيعه من فلان لاختصاصه بين المدعي وبين المشتري حتى
 يخص البائع فاذا حضر واقام المدعي البينة عليه الا ان تقبل بينته كذا
 ذكر في بيع الجوامع نحو اهر راد شرح من الفأوى الصغيرى ربه
 باع من آخر شيئا فادعى ثالث ان البائع اجر منه المبيع او منعه منه
 قبل ان يبيع من فلان لاختصاصه بين المدعي وبين المشتري حتى
 البائع فاذا حضر واقام عليه البينة الا ان تقبل بينته من الساجيا
 اذا دعى على منكوته الغير كما اذا نذر شجرة حفرة الزعيم بكذا عهده
 اقامة البينة من الفصول في فصل التناقص وذكر في النواحي كتاب
 الاحكام واسألها الى فأوى نجم الكهينة راجع ادعى على امرأة كذا عا
 رويها كذا امرأة فلان الطائفة وهو معروف فاقام المدعي البينة
 على المدعى

الظاهر لسماع الدعوى والبيّنة به ومنه ايضا وفي دعوى العين المارة
تشتط حاضرة الراهن والموقوف بالاتفاق ^{من} من القينة ادعى كذا
منا من الحياء ولم يبين نوعه وصفه وكذا وكذا ادسها وبين نوعه
وصفه واقام عليها البيّنة فللقاضي ان يقضي بالذي بينه وان ^{يقضي} يقضي
بالآخر لان فساد الدعوى في الحياء بسبب الجور لذلك يتعمد الخ
الدرامع المعلومه من الفصول عقار او متاع في يد سرجل جاء
آخر وغلب عليه واحداث يده عليها لا يصير بهذا اذا اليد في
علم القاضي به يأمره بالتسليم اليه فلو ادعى ذواليد على هذا ^{المعد} المعد
ان هذا العقار في يدي وانك احداثت اليد فانك يحلف كذا
ذكر في فوائد شمس الاسلام الا ورجندي سرح ولو اقام البيّنة
هذا المحك وفي يده منذ عشر سنين وان هذا احداث يده
يقضي لمن اقام البيّنة باليد ويأمر المتغلب بالتسليم لكن لا يصير
المدعى عليه مقضيا بجده بهذا حتى لو اقام انه ملكه تقبل بيّنته ^{من} من
من الكافي والمستبوع والغاصب وصاحب الربوا والمستعير ^{المستعير} المستعير
والمضارب والمستبوع والفا بقت على سوم الشاء والموقوف ^{من} من
من له يد حافله سوى المالك كالا ب والوصي ان يقطعوا اليه
منهم بناء على ان لهؤلاء حق الخصومة في الاسترداد عند ناله
من شرح الجمع لان هؤلاء حق اليد العجيبة وكانت لهم الخصومة
في استردادها لكون المدعى مقصودة كالمالك ^{من} من المصلحة

ولو ادعى الميراث كل واحد منهما يقول هذا ابي وراثته من ابي
ان كانت العينة في يد ثالث ان لم يؤسرها او اسرها تاسريها واحدا
فهو بينهما نصفان وان كان احدهما اسبق تاسريها يقضى به له ^{عند}
ابي حنيفة سرح وابي يوسف سرح وان اسرها ملكت المورثت يقضى
لاسبقهما نصفين بالاجماع ولو كان في يد احدهما فهو للخارج الا اذا
كان تاسريها ذى اليد اسبق فلهما ولك عند ابي حنيفة وابي يوسف ^{سرح}
وان اسرها احدهما ولم يؤسرها الآخر فهو للخارج بالاجماع ^{ايضا}
وفي الاقضية دار في يد سرجا اقام سرجا ابينة انها كانت لابيه
مات وتركها ميراثا له واقام ذواليد البينة كذلك قضى بالدار
للخارج عند الثلاثة بخلاف الناج وذكروا لامام خواهر زاده سرح
في كتاب الولاء في باب الشهادة في الولاء ان ذاليد لو ادعى
الناج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذواليد او ادعى منه
او اعاره منه كانت بينة الخارج اولى وانما ترجع بينة ذى اليد
على الناج اذا لم يدع الخارج فعلا على ذى اليد اما اذا ادعى ^{بينته}
اولى ^{من} الخلاصة وان كان في يد احدهما فهو اولى وقبض ^ن العيان
اولى من قبض الخبر والتاريخ بخلاف ما اذا ادعى تلقى الملك من
سرجلين والدار في يد احدهما فانه يقضى للخارج سواء اسرها او
لم يؤسرها او اسرها ^{احدهما} ولم يؤسرها الا خلا اذا كان تاسريها ^{حب}
اليد اسبق ^{من} الكافي وان كان في يد احدهما فهو لذى اليد ^{سواء}

امرخ او لم يؤرخ الا اذا اودخا وتاريخ احدهما سبق فيقضى به ثمار
 من الكنز قال المدعي عليه هذا الشيء اودعني اوجريه او اعانني
 فلان الغائب او راحته او غيبه منه وبرهن عليه رفعت خصومة
 المدعي من الكافي وقال ابو يوسف سرح ان كان ذواليد صالحا
 تندفع عنه الخصومة اذا قام البينة وان كان معروفا بالجيل لم تندفع
 الخصومة عنه باقامة البينة سرح اليه حين ابتلي بالقضاء وعرف
 احوال الناس فقال المحال من الناس قد يأخذ ماله انسان غصبا
 ثم يدفع سرا الى من يريد ان يغيب عن الملكة حتى يودع بشهاد
 الشهود حتى اذا جاء المالك واسراده ان يثبت ملكه يقيم ذواليد
 البينة على ان فلانا اودعني فسطر حقه ويدفع خصومة المالك للشه
 الهداية وقال ابو يوسف سرح ان كان الرجل صالحا فالجواب كـ
 قلنا وان كان معروفا بالجيل لا تندفع عنه الخصومة لان المحال من
 الناس قد يدفع ماله الى مسافر يودع اياه ويشهد عليه الشه
 فيحتمل لا يبال حق غيره فاذا اتهمه القاضي بدلا يقبل من البينة
 ومقصود من ذلك الاضرار بالمدعي ليتعذر سر عليه اثبات حـ
 بالبينة فلا تندفع عنه الخصومة ان كان متهم بمثل هذه الجـ
 من الهداية فان قال المدعي سرق متي وقال صاحب اليد اودعـ
 فلان واقام البينة لم تندفع الخصومة وهذا قول الج حيفة و
 يوسف سرح وهذا استحسان وقال محمد سرح تندفع من الكافي

قال المديح بعصبته مني او سرقة مني لا تدفع المحصوره والاهام دور
اليده اليه على الوديعة لا مداعما صار خصما يدعوى الفعل عليه لا بيده
فلا تدفع دعواه باجالة الملك الى غيره لان لم يدع الملك وانما ادعى
عليه الفعل بخلاف دعوى الملك المطلق لان صار خصما فيه بيده
حتى لا يصح دعوى الملك على غيره ذي اليد ونصح دعوى الفعل هذه
المستقلة كلية فوجوده فيها اذا ادعى ملكا مطلقا ولم يدع فاعلا على صاحب
اليده اما اذا ادعى فعلا على ذي اليد بان ادعى انها داره او رعيها من
صاحب اليد او اجرة داره او رعيها منه او عصبته منه واقام على ذلك
بينه وقال له واليد انها لقاد انما ثبت او دعنيها او اجريها او قال
ان رعيها منه او عصبته واقام بيته على ذلك لا تدفع المحصورة
منه وادام تدفع المحصورة عن ذم اليد في هذه الصورة
وقتي بالدار للمدعي فلو حضر الغائب وقام البيته انها داره كان
دفعها الى صاحب اليد وديعه يقضى القاضى للذبح حضر له جز
المنزلة وفي ان خيرة من انصيب خصما لانسات بدعوى القضا
عليه لو اقام البيته على اليد اع من جهة الغائب لا تسحق من الغائب
ولو قال سرق مني فلكل عند محذرح وهو انقياس وفي الاست
وهو قولهما لا تدفع عنه المحصورة من التضييق ولو قال المديح
مني فقال المديح عليه او دعنيها فلا تدفع ليدفع الدعوى وان اقام اليد
من الخلد ايدهما ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا ماله والمظاهر انه هو الا

بمنزلة الوصف اللازم لهذا التزويج فيكون الاستيلاء بناءً على التزويج
 شرطاً للحماية وكانت شرط الحرية بمنزلة العلة كالنكاح في تزويج وكانت الشرط
 لصاحب علة وصار كأنه قال: أنا كفيلاً بما يلحقك بسبب هذا العقد ^ب
 من السرخصي وعلى هذا قلنا لو قال لرجل هذه المرأة حرة فتزوجها ^{هـ} فز
 تزويجها واستولى هـ ثم ظهر أنها كانت أمة فأنه لا يرجع بضمها في قيمة ^ل الأولاد
 على المميز بخلاف ما إذا تزويجها على أنها حرة أن احتجاره سبب للوصول
 إلى المقصود لكن تختلف بينه وبين المقصود وهو الاستيلاء ما هو علة
 به غير متضمنة إلى السبب الأول وذلك عقد النكاح الذي باقسته
 المرأة على نفسها ^ب من البردوي في باب تقسيم السبب ومثله رجل قال
 لرجل تزوج هذه المرأة فإنها حرة فتزوجها ثم ظهر أنها أمة وقد استولى ^{ها}
 لم يرجع على الدالة بقيمة الولد لما بينا بخلاف ما إذا تزويجها على هذا ^{الشرط}
 لأنه صار صاحب علة ^ب من المبسوط وإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة
 فأخبره رجل أنها حرة ولم يميز وجهها أياًه ولكن الرجل تزويجها من نفسه على
 أنها حرة فإذا هي أمة وقد ولدت أولاداً فإن الزوج يضمن قيمته الأولاد
 والأولاد أحراماً بالقيمة ولا يرجع على الذي أخبره بالحرية ^ب من الفصول ولو
 قال أسكنني هذه الدار وأخبرني هذه الدابة أو فقه الثوب ثم أدهاه ^ل
 بنفسه لا تسخف فقد جعل الاستعارة إقراراً بالملك للمستعار منه ^ب وسرى
 بشر عن أبي يوسف سرق فيمن استعار من آخر ثوباً ثم أقام بينة أنه لا يملك
 الثوب فقلت منه ولم يحل الاستعارة إقراراً بالملك للمستعار منه ^ب

من الغنية ادعى احدهما البيع او الصلح عن ثوبع وادعى الآخر عن كره فبينما
 مدعى الكره والى له من الحسامة رجل اغير عليه دواير فوقع البعض ^{منها}
 في يده انسان فجاء به الى السوق ليبيعه فجاء به رجل ليشتري ثوبا فاختار ثوبا
 واستامه ثم انعم النظر فاذا هو ثوبه الذي اغير عليه فادعى انه ملكه
 لا تصح دعواه لان الاستيلاء منه اقربا منه لنسب حملت له الظاهر والاحكام
 تجري على الظاهر وهذا اذا ذكرنا فيما باع عقارا وابنه وامرأته حاضرا
 الى آخر ما مر من الكافي اقرب بين لانسان ثم قال كنت كاذبا في امر
 حلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقربلت به فلو نسب بمطل
 تدعيه عليه عند ابي يوسف راج وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المالك
 له والفتوى على انه يحلف المقر له لجريان العادة بين الناس انهم
 صلت الاقرار ثم يأخذون المال من الفصول اذا استحق المبيع بعد
 تداولته الايدي الكثيرة وراجع بعضهم على البعض بانهم يقضوا القاء
 وانكر بائع من الباعة البيع يحتاج الى اقامة البينة على البيع وهل يحتاج
 الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى استحقاق الاول فان لم يعلم القاء
 بتلك الرجوعات بان لم يكن بين يديه وكان بين يدي قاض آخر
 الى اثبات الرجوعات بين يدي هذا القاضى او نسي وان كان
 الرجوعات من يدي هذا القاضى وهو ذاك لا يحتاج الى اثبات
 من الكافي ولو قال ذمرا اشتريتها من عمر وضدته عمر وذلك قبل
 تسديته من الكافي فادعى عليه مقضا عليه بالقضاء على ذمرا

على عمر وثم يرجع عمر وعلى بكر لثبوت تلقي ذر المالك من عمر وبقيادتهما
في حال يملكان النشاء البيع فانفتت التهمة عن تصادقهما وصار كالبينة
والتصادق بعد الاثبات يعتبر تصادقهما في حقهما فيرجع ذر على عمر
بالتن والاي يرجع عمر وعلى بكر اذا لا يعتبر تصادقهما في حق بكر ولو بوين
عمر وعلى بكر ان عمر اباها او دهرها ذر ليرجع على بكر او برهن عمر وعلى
المرء تصادقا قبل الاثبات فيقبل ويرجع بالتن على بكر من الثانية حل
بما ان قضاء رجل واحد ابله وادعى انه كان له على ابيه الف درهم وقد
توفي وولي عليه الف درهم قال ينبغي القاضي ان يسأل المدعى عليه هل
بات ابوت ان قال نعم حج يسأله عن دعوى المالك فان اقر الوارث
بالدين على مورثه صح اقراره فان كذب سائر الوارث ذكر في الكتاب
انه يؤخذ كل الدين من نصيب هذا الوارث منه ومنه ايضا وان انكر
هذه الوارث الدين على ابيه فاقام المدعى البينة يقضى بالدين ^{بستون}
من جميع التركة لا من نصيب هذا الوارث لان القضاء على احد الوارث
البينة يكون قضاء على الكل ومنه ايضا وان اقر هذا الوارث ^{من} بالدين
وكذب سائر الوارث ولم يقض القاضي عليه باقراره حتى لو شهد هذا
الوارث مع رجل اجنبي بالدين على مورثه جازت شهادته ويقضى بالدين ^{من}
ويكون ذلك قضاء على جميع الوارث ومنه ايضا وان شهد هذا الوارث
الدين على ابيه بعد ما قضى القاضي عليه باقراره لا تقبل بينته ولو لم يتم المدعى ^{بستون}
بقرينة الوارث في ظاهر الرديات يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث

وقال المقيّم المولى الميثراح عندي لا يستوي كل الداي من نصيب هذا
الوارث واما يستوي منه فقد رخصته من الذخيرة سراج له دار
في سكة غير نادرة استرعى بجانب داره بيتا طهره في هذه السكة ليس له
ذلك ولا هذا السكة ان معوه عن ذلك نص عليه في كتاب التراب
من المصول وفي تناوي القاصي الامام مخر الدين سراج لو قال المدعي
عليه هذا المحدث في يدي غير انك اخطأت في المحدث ولا يلتزم
اليه الا اذا اتوا فقا على الخطأ في يستأنف الخصومة ولو ادعى بعد القضاء
ان المدعي اخطأ في المحدث الرابع لا تتبع دعواه وكذا لو ادعى ذلك قبل
القضاء بعد ما اجاب المدعي انه ملكي من المصول ولو ادعى الساج
فشهد واعلى الملك المطلق وشهد واعلى الساج لا تقبل من المصول
لو ادعى داراي يدي رجل بسبب نحو الشراء او الميراث او ما اشبه ذلك
واقام البيينة على الملك المطلق لا تقبل قال هذا اذا ادعى الشراء من رجل
معروف بان قال اشتريتها من فلان بن فلان الفلاني اما اذا ادعى
الشراء بان قال استريتها بمجلا واحدا ثم اقام البيينة على الملك المطلق
تقبل من الساجية في باب ما يكون دفعا للادعي ادعى دارا
بطريق الميراث عن اميد واقام البيينة واقام ذواليد البيينة على
اقرار اب المدعي ان الدار ليست لي او ما كانت لي فهو دفع من
المصول عين في يد رجل جاء آخر وادعى ان صاحب البد وهبه وسلمه
اليه ويجحد صاحب اليد ذلك فجاء المدعي ببينة شهدت على اقرار الوارث

القبلة والقبض كانت ابو حنيفة راح يقول اولا لا تقبل هذه الشهادة
ثم راجع وقال تقبلوه وهو قوله ابي يوسف ومحمد راح واذا اقر الرجلني
وهبت هذا العبد فلان وقبضه مني ثم ادعى ان لم يقبضه مني واني
اقر ربت بالقبض كاذبا وطلب يمين الموهوب له ذكر الامام المحرف
بمخاها راده راح لا يعلف الموهوب له في قوله ابي حنيفة ومحمد ر
من الفصول سئل عن رجل ادعى محمد وداني يدي رجل ميرانا عن
ابيه اولاخيه الغائب فلان فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي
ان مورثك فلان اقر في حياته ان هذا المجد ودمكي فقد قيل هذا
دفع وقيل ان مورثك فلان اقر ان هذا ملكي وانا صدقته فيه وان لم يقبل
انا صدقته فيه فهذا اليسر بدفعه وفي الذخيرة والاولا ^{الفصول} صح من
ان اقال لاحق الي فيما في يد ولا تتبع بينه على شيء اذا قال لا ادعوى لي ثم اد
لا تتبع دعواه من الفصول ادعى ان الدار ملكي لاني اشتريت نزلت
واقام ذواليد البينة انها كانت ملك ابية الى يوم موت ابية وتركها
ميرانا لا تقبل بينة ذي اليد لان شهوده يشهدون باستحباب ^{الفصول} الخا
والمدعي اثبت الزوال ^{الفصول} وسه ايضا ادعى دارا ميرانا عن ابية فاقام
بينته واقام المدعى عليه بينة ان اباك اقر في حال حياته انها ملكي ^{السمع}
هذا الدفع من شرح الطحاوي ولو كانت في يدي احد هما يقضيان
للخامس الا اذا امرخا وتامخ صاحب اليد اسبق في يقضيا له ^{الفصول} وسه
ايضا في احكام دعوى الشراء بخلاف ما اذا ادعى تلقي المالك من حليلين

والد ادعى يد احدهما فانما يقتضى للمساخ سواء ادعى او لم يدعى رعاها
 ادعى احدهما ولم يدعى الآخر الا اذا كانت قاصحة بها حبس الله اسبق
 من الخامسة رجل ادعى عينا في يد رجل فقال هو لى اشتريتها من فلان
 بكه او في يدك بعير حق فواجب عليك تسليمها الى ما لو لا سمع هذه الكلمة
 لادعى يد كونه التمس ومن اشترى شيئا بوجده في يد غيره فبدان
 يفتقر التمس لا يكون له ان يأخذه من صاحب اليد الا ان يدعيه الزكوة
 ما يقتضى من البائع له ومنه ايضا عبدا في يد رجل انما هو رجل ائتمنه انه
 عبده اشتراه من فلان وانه ولد في ملكه بائعه واقامه والد البئنة
 انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد في ملكه بائعه فلان ان الله
 بالعبد لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى ساج بائعه ويدعى ساج
 بائعه كدعى ساج لعنه فحقن بسببه ذم اليد له من القنية ما عدا
 ثم نقلا او ساد عليه بعير قصاص ثم ادعى رجل آخر عليه ملكه
 عبده في ملكه وادعى والد الساج لا تسخ منه لان الا قال له بيع جلتا
 وتخلل البعير يطل رعى الساج له من الحصول اذا ادعى دارا في يده
 ساج بسبب نحو الشراء والميراث او ما اشبه ذلك واقام البئنة علم
 الملك المطلق لا تقبل ولو ادعى الملك مطلقا وشهد له بالسبب قل
 قال هذا اذا ادعى الشراء من رجل معروف فان قال اشتريتها من
 بن فلان الصلاني اما اذا ادعى الشراء فان قال اشتريتها من فلان او
 ثم اقام البئنة على الملك المطلق فقليل من الظهورية داو في يد غيره

فاقبال الذي هي في يده انه اشتراها من المدعي فالقياس ان ينزح
 المدعى من يده ويدفع الى المدعي حتى يقيم البينة انه اشتراها منه
 لانه امر بان ملكه الا انه يدعى الشراء منه فيحكم باقراره في الحال
 متى يثبت الشراء وفي الاستحسان يتوالت في يده ثلثة ايام و
 يؤخذ منه كفيلا حتى يقيم البينة على الشراء لانه لو اقام البينة ظهر انه
 لا فائدة في الانتزاع وليس في الترتل كثير ضرر على المدعي فيتركت
 من الصغرى واخذ منه كفيلا واجلته ثلثة ايام فان احضر ببينة والا
 قضيت عليه من الفصول ورايت في موضع ثلثة ايام عينا في
 يد رجل فقال المدعى عليه انه اشترى من هذا المدعي ينزح من
 يده حتى يقيم البينة على الشراء وهذا قياس وبه كانت يقتضي ظهور البينة
 المرعينا في سرح بانه وفي الاستحسان يتوالت في يده ثلثة ايام ويؤخذ
 منه كفيلا حتى يقيم البينة على الشراء وعلى هذا المدعى ان ادعى
 الايفاء يؤمر بالقضاء ثم يؤمر باثبات الايفاء وذكر في دعوى شرب
 البراية اذا ثبت الحق على رجل فقال المدعى عليه لي حجة ان لم يفسر
 لا تقبل منه وان فسر ذلك وهو مما يقطع به ليس له عن البينة فان قال
 نعم يؤجله يومين او ثلثة ويؤخذ منه كفيلا حتى يقيم البينة على الشراء
 من الفصول ولو ادعى المدعى الايفاء وشهد الشهود على اقرار المدعي
 بالا ستيفاء تقبل منه ومنه لو ادعى عينا انه له ثم ادعى انه لفلان وكله
 بالخصوصه فيه واقام البينة على ذلك تقبل بينته ولو ادعى رجل

نعم انه وكله بالخصومة فيه ثم قال بعد ذلك انه باع من فلان وهو مملوك
او وكلني فلان المشتري بالخصومة فيه وجاء بالبينة على ذلك تقبل بيته ^{فيمنه}
به للموكل الآخر من الفصول الاستروشي لو ادعى ما لا نقول المدعي عليه
ما كان لك على شيء قط وليس لك على شيء قط واقام المدعي بيته
على المال فادعى المدعي عليه الايفاء او الابرأه تسمع ولو اقام البينة ثبت
لا مكان التوفيق ولو قال ما كان لك على شيء ولا اعرفت والمسئلة
بما لها لا تسمع ^١ وروى القدرسي عن احمد بن سراج انه سمع ولو ادعى
الورصة فانكر فاقام المدعي بيته على الايداع ثم ادعى عليه الهلاك او الم
او قال في الجواب والانكار ليس لك على شيء يسمع هذا الدفع بما كان
التوفيق ولو قال ما اودعني اصلا لا يسمع لعدم الامكان ^٢ من ضمن
القضاء قال امة في يد كافر اشتراها من مسلم ثم جاء كافر وادعى لنفسه
مطلقا واقام على ذلك شاهدين كافرين فشهد الله بالملك المطلقا
ابو حنيفة سراج ومحمد سراج وهو قول ابي يوسف سراج الاول لا تقبل هذا
الشهادة اصلا وقال ابو يوسف سراج اخرا تقبل هذه الشهادة ويقضى
بها على المشتري خاصة ولا يقضى بها على غيره حتى لا يكون للمشتري
ان يرجع بالثمن على البائع وجه قول ابي يوسف سراج اخرا ان تقبل
شهادة الكافر قامت على كافر وهو المشتري بالتحقق الملت عليه
على مسلم وهو البائع بالرجوع عليه بالثمن وامكن القضاء بها في
الكافر فيقضى بها على الكافر قيا سا على ما لو شهد كافر ان على كافر

بدليل فانه تقبل شهادتهما على الكافر ولا تقبل شهادتهما على المسلم
 ولهما ان هذه شهادة كافر قامت على كافر وصلم وتعدر القضاء بها في حق
 الكافر فلا تقبل اصلا قياسا على ما لو شهد كافر ان كافر على كافر ان القاضي
 قد نفي هذا على هذا بكذا فان لا تقبل هذه الشهادة اصلا وكذا في الباقي
 ايضا من كشف الغوامض والجواب لابي حنيفة مراح ومحمد مراح وهو
 الفرق بين المستثنين ان في مسألة الشهادة ما اقام المدعي ^{بوجه} ليس
 بجهة في حق من هو الاصل في التملك وهو البائع لان البائع اصل
 في التملك والمشتري كالبائع للبائع لان المشتري متلقى الملك من جهة
 البائع والبائع لا يعطى له حكم نفسه وانما يعطى له حكم الاصل واذا لم تكن
 شهادة شهود المدعي جهة في حق البائع لم يجعلها حجة في حق المشتري
 تحقيقا للتعقيب من شرح المجمع واليه ان البينة قامت على المسلم لانها اظهرت ^{بائع} المسلم
 ما لا يملكه والمشتري هنا كالوكيل عنه في الخصومة وشهادة الذي لا يقبل
 على المسلم من الذخيرة وكذلك اذا شهد على قضاء قاضي من قضاة
 المسلمين كافر على كافر لا تقبل شهادتهما لانها قامت على اثبات امر على
 المسلم لانها قامت على القاضي باثبات قضاء ثم من القوامض وان
 شهادة الكافر حجة على الكافر لا المسلم ولا فيما يتضرر به المسلم من
 الجسود اذا ادعى على انسان سرقة فقال السارق فهذا المتاع مما
 استودعته الممر وق من يدعي في ثوب جسد وسرقته او قال اشترى
 منه ن شيئا يتضح لانه ادعى معنى معتبرا الا ان اقام عليه البينة يقضى له ذلك

والأصل في جنس هذه المسألة إذا ادعى المدعي عليه ابينة يقضى له بذلك
 فإذا ادعى نفس الدعوى نصير شبهة في سقوط الحد كما ذكرنا في الزنا إذا
 ادعى النكاح أو الشراء سقط الحد لهذا المعنى من شرح الطحاوي قال
 إذا سرق رجلان سرقة فقال أحدهما هي لي ورأى القطع الأصل في هذا
 كل موضع لو أقام البينة على ما ادعى يقضى له بذلك فإذا ادعى سقط القطع
 بمجرد الدعوى لأنه أوردت الشبهة والحد ينسقط بالشبهة فإذا سقط
 الحد عن أحدهما للشبهة سقط من الآخر للشركة من الفصول والآثار
 على الاستيهاب والاستشراء يكون أقرارا بملكت البايع على ما رواه البخاري
 وعلى ما رواه الزيارات وهو الصحيح كذا ذكر في الفتاوى الصغرى وهذا
 القاضي الإمام علاء الدين في زياداته أن الصحيح رواية الجميع و
 الأقدام على الاستيهاب والاستشراء والاستيداع والاستيجار أقرارا
 بأنه لا ملكت له فيه باتفاق الرواية حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن
 المدعي استوهب مئتي أو مئتين مئتي أو أسدس مئتي أو قاله بالفسخ
 خريده خواست از من اين عين يكون دفعا لدعوى المدعي ولو ادعى
 التوفيق وقال كان ملكي لكنه قبض مئتي ولم يده لي فاشتريته
 لا يسع هذا من المدعي لأن المناقضة ثابتة بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي
 الاستشراء من عين المدعي عليه في كونه أقرارا أنه لا ملكت المدعي نظير الاستيهاب
 من المدعي عليه حتى لو أقام المدعي عليه بينة أن المدعي اشترى هذه
 من فلان وأقام البينة يكون دفعا من القضية في باب ما يملك

أقراراً بالطلاق فلو قال لها زوجي نفقت فأقرار بالحرمته كالمساومة
 إلا إذا كانت النكاح بينهما ظاهراً من الذخيرة إذا وضعت الجارية
 على يدي العدل وطلبت من القاضي النفقة فالتقاضي يأمر المولى بالانفاق

عليها لأن نفقتها كانت واجبة على المولى وقع الشك في سقوطها
 إن كانت البينة صدقة تسقط نفقتها وإن كانت كذباً لا تسقط نفقتها وإن
 سارت ممنوعة عن المولى لأن نفقة المملوك لا تسقط عن المولى وإن

كان ممنوعاً عنه مدة فلا تسقط نفقتها بالشك من الفصول المذكورة
 إذا ادعى الإيلاء لا يأمره بإدعاء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال
 شهودي في البلدة لا يمهله إلى المجلس الثاني وذكر فيها أيضاً المديون

إذا ادعى الإيلاء لا يأمره بإدعاء المال ويأمره بإحضار الشهود وإن قال
 شهودي في البلدة يمهله إلى مجلس آخر وهو اليوم الثاني وإن لم يجئ
 بالشهود يقضي بالدين عليه من التهذيب ادعى على آخر عينا في يده

وأقام البينة فبينة الخارج أو كى وعند الشافعي راجح بينة صاحب اليد
 أولى إن وقت البينتين فصاحب الوقت الأول أولى بيمينها وإن
 أو ملكاً مطلقاً ولو تساوى الوقتان فالخارج أولى من الذخيرة إذا

ادعى أحدهما البينة مع القبض وادعى الآخر الشراء وأنه على وجهين إن
 ادعى ذلك من جهة اثنين والعين في يد ثالث أو في يديهما أو في
 أحدهما والجواب فيه كالجواب فيما إذا ادعى ملكاً مطلقاً يسو له من الذخيرة

إن من ادعى عند الشان شيئاً أن المودع وكل المودع بالخصوصة في ذلك

المشيخ ثم قامت البينة على الوكيل الذي هو موردع فبليت بينت
 من اتهم ييب في الفقاوى الظهيرية المرغنية ذار في يد رجل
 رجل انها داره ملكها وقبضها منذ سنة واقام صاحب اليد بينت
 انه اشتراها من فلان منذ سنتين وهو مملوكها وقبضها قضي بها
 للمدعى الجاسر ^{من} الذخيرة ولو شهد شهود صاحب اليد ان
 فلانا دفعها اليه ولم يقولوا انها ملك فلان او قالوا لا يدري لمن هي
 اندفعت الخصومة عن ذى اليد لان ثبت بهذه الشهادة انه وصل
 اليه من جهة فلان وان يده يد نيا بته ويد انيا به ليست يا خصم
 من كشف العوامض فان شهد وان فلانا دفعها اليه ولم يقولوا
 انها ملك فلان فلا خصومة بينهما لانهم بشها وتصور انبتوان
 بده يد غيره وهذا كافى لدفع الخصومة ^{من} الذخيرة ولا
 في يد جرجل ارفعها رجل انها داره واقام البينة على ذلك وقال
 ذواليد انها دار فلان والله اسكنها وجاء شاهد ان شهد ان فلانا
 ادله الدار التي في يد فلانا داره والله اسكنها هذا الذي في يد يدوسلها
 اليه فلا خصومة بينهما لان ثبت وصول الدار الى يد المدعى عليه من جهة
 عايب على وجه لا يقيد الملك في الرقبة لان الاسكان والاعانة سواء ^{ان}
 لا تقيد الملك في الرقبة ^{من} الفصول العادى رجل غصب جائرية وادعاه
 رجلا فاجتمع صاحب الجارية والمستودع عند العايب فاقام المورد
 بينة انها وديعة فلا خصومة بينهما لانه ظهر انه ليس بحصم وان لم يكن

الى الوديعة فهو خصم ^{له} ومنه ادعى عينا فادعى ذوال اليد الايداع من فلان
 ادعى المدي بعد ذلك عليه انه غصبه متى تدفع دعوى الايداع ^{فهذا}
 دفع الايداع من المدعى عليه ^{له} ومنه ولو ادعى الشراء والقبض من ذ
 اليد او ادعى ملكا مطلقا وصدقه صاحب اليد ثم ادعى انه وديعة فلان واقام
 بينة اندفعت عنه الخصومة ولو لم يقر بينة يؤمر بالتسليم الى المدعي ^{له} ومنه
 كذلك انه بدأ بالاقرار بالوديعة بان قال هذه الدار او عنيها فلا
 هي لهذا المدعي ان اقام البينة على الايداع تدفع عنه الخصومة والا
 لا فيؤمر بالتسليم الى المدعي ^{من} الذخيرة ولو اقر المدعي انها كانت
 بيد فلان وكلني لكني لا ادري اذ فيها الى هذا ام لا وذوال اليد يقول ^{ففيها}
 لي فلان فلا خصومة بينهما لانهما اتفقا على انها كانت في يدي فلان
 الا ان تدلها في يد صاحب اليد ^{له} من الخائفة عبد في يد رجل ادعاه
 رجل واقام البينة فادعى المدعى عليه انه لغير المدعي لا يصح اقراره ^{من}
 الخائفي دار في يد رجل جاء اخوه وادعى ان الدار كانت لبيهما فلان
 وتركها ميراثا لهما ويطلب الشركة فقال ذوال اليد لم يكن لابي فلما اقام ^{مدعي}
 البينة على ما قال اقام ذوال اليد البينة انه كان اشتراها من ابيه في
 صحته او ادعى ان اياه اقر له بها في صحته قبلت بينته وبطلت بينة
 المدعي ^{له} من الفصول في الفصل السابع ادعى عينا فقال ذوال اليد انك
 بعثت هذه البنية من فلان وانا اشتريتها منك واقام البينة سند دفع
 دعوى المدعي وان لم تكن له بينة فله ان يختلف المدعي ^{له} من الفصول

محصر في دعوى الرجل ملكية ارض على سرجل فظهر بعد القضاء انها في
 يد المدعى عليه وفي يد سرجل آخر وقيل المسئلة على وجهين ان ظهر
 باقر او المدعي ظهر بطلان القضاء لانه كذب شهوده في بعض ما شهد
 به بعد القضاء على ما عليه اشارت الاصل فاما اذا اراد المدعي عليه ان
 يقيم البينة على ان الارض المدعاة كانت في يده وفي يد فلان يثبت
 له دعوى لا تقبل من التمسك خاتمي في الفصل العشرين فيما تبطل دعوى المدعي
 وفي وكالته الاصل الوكيل بالخصومة في الدار اذا اقام ذو اليد البينة على
 اقرار الوكيل انها ليست لموكله بطلت بينة الوكيل من كشف الغوامض
 الاصل ان التمسك قضائيا يمنع صحة الدعوى اذا تضمن الباطل حق مستحق
 احد اما اذا لم يتضمن الباطل حق مستحق على احد فلا اذا ثبت هذا لقوله
 اذا قال صاحب المدعى هذه العين التي في يدي ليس لي او قال
 ليس بملكي ثم قال هو ملكي ولم يكن له مناسخ وقت هذه المقالة
 يدعي المثل لنفسه ثم جاء مناسخ وادعى المثل لنفسه في ذلك العين
 فقال صاحب اليد هذه العين ملكي قبل قوله وتركت العين في يده
 وان صار متناقضا لانه لم يتضمن الباطل حق مستحق على احد لان صاحب
 اليد بقوله هذه العين ليس لي او ليس بملكي لم يقر لرجل معروفا
 يصير باقر ارد متبعا للحق لانه اثبات الحق للجهول لا يكون له من
 الخاتمة سرجل ادعى اداسا في يد سرجل فقال المدعي عليه ان المدعي قد
 اقر هذا ان لا حق له في هذه الدار لا تقبل بينته ولا يكون ذلك

د فاعل دعوى المدعى لان قول الانسان لا حق لي في هذه الدار وليس هذه
 الدار لي ولم يكن هناك احد يدعى لا يمنعه من الدعوى بعد ذلك ^{من الخانة}
 سرجل ادعى داسرا في يده سرجل انها له فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى باع
 هذه الدار من فلان الغائب بكذا قبلت بينته وبطلت بينة المدعى ولا
 يثبت الشراء في حق الغائب الا ان يشهد الشهود ان المدعى باعها من فلان
 الغائب وقبضها الغائب منه كذا ذكرنا اطلقنا برحمة من مينة المفق ادعى
 فقال هذه العين لفلان اشتريتها منه وشهد الشاهد ان كذا لك ^{باصح}
 كان اي كالتب له فاشتريتها منه من الخانة سرجل ادعى داسرا في يده سرجل
 انها له انقصها منه الذي في يده وقال المدعى عليه هي ملك والدي ^{بقره}
 في يده لا تسلم فيه عند الخصومة واقام المدعى البينة على ما ادعى ثم اقام
 المدعى عليه البينة انها ملك والده اشترها من المدعى قالوا لا تقبل بينة
 المدعى عليه لانه ليس بوكيل عن والده في اثبات المالك لو سمعت
 منه هذه البينة انما تسمع له فتح دعوى المدعى وانه استصحب خصما للمدعى ^{بمعد}
 انقص عليه وهو انقص فلا تسمع منه دعوى الا ما تسمع من ^{الصلح} الفصل في
 اللوارث ان يخاصم غر ماء الميت للميت صبيدين سواء كان على الميت دين
 او لم يكن فان كان عليه دين يخاصم ولا يقبض وانما يقبض الوصي ^{من الفصل}
 اذا كتب في دعوى الوقف وقصها فلان وسلمها الى المتولي ولم يذ كر حال ^{كون}
 هذه الدار فارغة يوجب خلاها لم يذ كر محمل سرج في اصل الوقف ولت
 والطماري والخصاص يكتبانه لان مشغل الدار يمنع جوار المصلحة الموقوفة

على من يجعل التسليم الى المولى سدا عنه بل سدا له من حيث يتبع المحرم عند
وذكر ايضا في موضع آخر من شرائطه ولو ذكر في المحاضرة والتكليف وقبض
فلا بد منه الدار ولم يقل فامرعة عما يتبع القبض والتسليم يجوز لان المثل
ينصرف الى الكامل ولا يكون القبض كاملا مع ما يمنع والا وقت ان يذكر
والخصاف سراج يكتب كذلك قال سراج ويذكره للقبض فامرعا في الاجارة
لان الاجرة انما يجب في الاجارة بالقبض وفي موضع آخر في دعوى الاثر
والقبض لا بد ان يذكر كذا قبضه كوت الدار فامرعة عن قبض الراعي
وغيره حتى يصح القبض كما في الهبة وفراغها عند القبض بشرط ان يكون
المحيط ولو قال بسبب التسليم الصحيح ولم يبين شرائط صحة التسليم كان النقص
لاما من قبيل السلام محمود الا ونرجندي سراج يفتي بصحة الدعوى وغير
هذا المشايخ كانوا لا يقولون بصحته لان التسليم شرطا كثيرة لا يقف عليه
لا الخواص من الناس فربما يكتفى بالمدعي صحته ولا يكتفى بصحة في نفسه
في دعوى البيع اذا قال بسبب بيع صحيح جرى بينهما في جارية قد ساء
لده صح الدعوى لا خلاف اذ ليس للبيع شرائط كثيرة يحق على العامة
على هذه التي كل سبب له شرائط كثيرة يشترط بيان الشرائط لصحة الدعوى
من عامة المشايخ سراج ولا يكتفى بقوله بسبب كذا صحيح وان لم يكن له
بوة يكتفى بسبب كذا صحيح ويذكر في القرض القبض وصرف التسليم
لمت الى حاجة نفسه ليصير ذلك رينا عليه بالاجماع لان عمدا ان يلو
قرض لا يشترط رينا في ذمة المقرض الا ان يصر في ذمة المقرض وكذا

يذكر في دعواه القرض انه اقترضه كذا من ما ان نفسه يدعي ان يكون
 وكذا في الاقراض والوكيل في الاقراض سفير ومعاير فاذا يصير رينا له
 في ذمة المستقرض ولا يثبت له حق المطالبة بالاداء ^{من} الصريح
 ان الرجل اذا اتى المثلت فقال هذا ليس لي فان كان ثم خصم متعين يملكه
 الله له صح فيه ويكون لذات حتى لو ادعاه ان في بعد ذلك لا يصح وان
 لم يكن ثم خصم يدعيه لثا فيه حتى لو ادعاه بعد ذلك انه له صح دعواه
 من التماس خاتبة واذا ادعى داسرا في يد رجل اسرنا عن ابدي ثم
 اصطفا على شيء ثم ان المدعي عليه اقام بيعة انه كان اشترى الداسر
 اب لهذا المدعي حال حيوته و اقام بيعة انه كان اشترىها من فلان ^{من} فلان
 كان اشترىها من اب لهذا المدعي لا تقبل بيئته على هذا فتوى بعض مشائخنا
 في سماعنا وفي الذخيرة وقد كتبنا قبل هذا عن ابي يوسف سراج فيما اذا
 وقع الدعوى مطلقا ثم اقام المدعي عليه بيعة على انه كان اشترىها من ^{هذا}
 المدعي قبل المصلحة قبلت بيئته وبطل المصلحة ^{من} الفصول ولو ادعى نصف
 داسر في يد رجل ثم ادعى بعد ذلك كذا الداسر افتى شمس الاسلام محمود
 الاورميين سراج انه لا تسمع دعواه ولو كانت على العكس تسمع والصواب
 ان تسمع في الوجهين جميعا ^{من} شراح الطحاوي ولو ادعى الميراث كل
 واحد منهما يقول هذا لي وسمعتك من ابي فان كانت العين في يدينا
 فان لم يورثنا او اسرا خاتما برينها واحد انهم يورثها نصفان وان كان احدهما
 اسبق تاسرنا برينها به له عند ابي حنيفة سراج و ابي يوسف سراج ^{سراج} وقال

تقتضى بينهما نصفان لان الموت لا يكون تاسيخا للملك لا بينهما فاما مقام
المورثين فكان المورثين حفوا وادعيا من غير تاسيخ الا اذا امرت
بملك المورثين في يقتضى لاسبقيهما بالاجماع ولو امرخ احد هما ولم يؤرخ
الاخر يقتضى بينهما نصفان بالاجماع لانهما ادعيا تلحق الملك من مرحلين
فلا عبرة للتاسيخ وان كان في يد احد هما فهو للتاسيخ الا اذا كانت تاسيخ
باسباب اليد اسبق فهو اولى عندهما وعند محل سراج يقتضى للتاسيخ
لان لا عبرة للوقت في الميراث عنده وان امرخ احد هما ولم يؤرخ
الاخر فهو للتاسيخ بالاجماع لان لا عبرة للتاسيخ هنا ولو كانت في ايدهما
وهو بينهما نصفان الا اذا كانت تاسيخ احد هما اسبق فهو اولى من
الحجاسة اذا ادعى اربعا وادعى اثنان في يد سراج ان قلده الدار كانت لاسم
لان ما سب ونزكها ميراثا وهم بنوه لا وارث له سواهم واقاموا البيعة
على هذا الوجه ثم طهرات واحد منهم ما كانت ابنا للميت وانما كان
اسا بيه الثلث بعد ذلك اقاموا شهودا آخرين غير الاولين وادعوا
ان الدار كانت لاسمهم مات ونزكها ميراثا لهم وهم بنوه الثلث لا وارث
له سواهم صح دعواهم وقبلت بيئتهم له وعنده في فصل آخر في دعوى الموقوف
اذا ادعى على آخر انه غصب منه عبدا او ادعى انه غصب منه جارية
وغيبها واقام البيعة على ذلك فقرر بيئته ويجبس حتى يحثي بها ويرد
على صاحبها وان لم يبيث قيمتهما قال قال القاضي بعد ذلك ما سب
الحائز به آد بعثتهما ولا اقلدس عليهما قال تلوم القاضي في ذلك ثم راعا

مقدار ذلك الزمان معروض الى القاضي فان لم يقدر عليها بقضي
 ليه بالقيمة والقول في مقدار القيمة قول الغاصب من النصول
 لا يستروشي وإثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح ذكر
 في كتاب آخر الدعوى والشهادة من واقعات السير الكبير اختلاف
 فيه وصورته ما ذكرتم رجل وهب جميع ماله في مرض موته وأوصى
 به ثم جاء قوم بعد موته وأدعوا دينا على الميت فالقاضي على من ليس
 بشيهم قال ركن الاسلام علي السفي سرح يجعل القاضي خصما يثبته
 في ذلك ويسمح عليه البينة وقال شمس الأئمة السرخسي سرح
 بينة على من في يده المال من ادب القاضي بخلاف سرح في
 بات الدين والحقوق على الميت قال فان ادعى قوم على الميت دينا
 مراد وان يثبتوا ذلك فليس لهم ان يثبتوا ذلك الا بمحض من واه
 وصي وليس لهم ان يثبتوا على عريم للميت عليه دين ولا موصي
 لا عريم له على الميت دين قال وان لم يكن للميت وصي الى رجل وكان
 يرثه صفا ما ليس فيهم من يقوم بحجة ينبغي للقاضي ان يجعل له
 وصيا يقوم بامرهم لان فيه نظرا للقرماء وللورثة اما الغرماء فلا
 يحتاجون الى اثبات حقوقهم ولا يتمكنون من الاثبات الا على
 واما الورثة فانهم يحتاجون الى من يحفظ حقوقهم عليهم فان اثبت
 الغرماء حقوقهم بمحض من كان الوصي للقاضي ان يأمره بدفعها
 من مال الميت من الثبوت ادعى الفا فقال المدعى عليه ما كان

القضاء او الابرأ قبلت وكذا لو ادعى القاطن المدعى عليه ليس له
على شيء ولا اعرفت فاقام المدعى بيته على المال ثم اقام المدعى عليه
على القضاء او الابرأ ذكر في الجامع الصغير انها لا تقبل وذكر القدر
عن اصحابنا شرح انها تقبل من شرح الطحاوي لو ادعى رجل على رجل
الف درهم او دينا آخر فقال المدعى عليه لم يكن لك على شيء قط فاقام
المدعى البيته وقضى القاضي بذلك ثم ان المدعى عليه اقام البيته
لان قضاء المال فانه تقبل لان من حجه ان يقول لم يكن له على شيء
مع هذا قضيه دفعا باطل ودعواه وبمثلها لو قال لم يكن لك على شيء
ولا اعرفت والمسئلة بجالحا فانه لا تسمع بيته المدعى عليه لانه كيف
رجلا لم يعرفه من الخلاصة ورجل ادعى انه اشترى هذه الدار
ذى اليد فاكرفلما اقام البيته اقام ذوا اليد البيته على ان المدعى
الدار عليه قبلت بيته ولا يكون تناقضا ورجل ادعى ثوبا فبيع عنده
فاكرفلما قامت البيته قال او فئت الثمن فسمح على قياس هذا الخ
الذ خيرة في الفصل الثالث والعشرين من كتاب الدعوى ورجل ادعى
على اخيه شركة فيما في يده بحق الوسامة عن ابيه فاكر المدعى عليه
لم يكن لابي فيه حق ثم ادعى المدعى عليه انه كان اشترى ارضا من ابيه
ادعى ان اباها اقر له بها فدعواه صحيحة وبيته مسموعة لانه يمكنه
بين هذا وبين ما سبق منه بان يقول لم يكن لابي بعد ما اشترى

وان كانت قال لم يكن لابي قتل اذ لم يكن لابي قتل فيها حتى يبرهنه دعواه
 الشراء عند ابيه لان فيه تناقضا وتسميع ودعوى اقرار ابيه له امر لا يرد
 لانا قلنا في غير ذلك من الفصول وذكرنا ايضا ادعى على رجل مالا وعينا
 فقال المدعى عليه انك اقررت في حال جواز اقرارك ان لا دعوى
 ولا خصومة له عليك وان ثبت ذلك بالبينه تسمع وتنفذ دعواه وان
 كانت يحتمل انه يدعى عليه بسبب بعد الاقرار ولكن الاصل ان الموجب
 والمسقط اذا تمارسا مجمل المسقط آخر لان السقوط يكون بعد الوجوب
 سواء الفصل القضاء بالاول ولم يتصل برجل ادعى على آخر عينا او دينا
 كما صلحنا على ذلك وكتب المصلح وفي آخره ذكر انه لم يبق لهذا المدعى
 على فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقر بهذا الا تسمع
 عليه الد دعوى اصلا من الخلاصة في كتاب الصلح في الفصل الثالث
 اذا اقر بالاستيلاء او بالابراء فان اقر بذلك وشهد الشاهد ان
 على ذلك لم تسمع دعواه ثم وعده ولو اقر انه لاحق لي في يد فلان ثم اقام
 البينة على عهدي في يده انه غصبه منه لم تقبل حتى تشهد على غصب بعد
 الاقرار من الذخيرة ومنها ان يكون المانعة بينهما بعد ما
 شهد كل واحد منهما على القبض واستيلاء الحق بصفة التمام ثم يقول
 احدهما حتى الذي في يديك او يقول قد قسمنا ولكن اخذت بعض
 حقي دون بعض لا تسمع دعواه ولا خصومة منه بعد ما شهد على
 القبض والاستيلاء من الثانية في فصل الثامن والاستيلاء

أما السائر خافي في الفصل الثاني من هذه القافية ولو كتب له باللف وسرح
في كائن بزم قال ثم ختم لم يصدق وكنت له أن يحلف الطالب ولا يستمع
ذكره أبو يوسف سرح ولو ادعى عليه الباعث بزم فقال ثم ختم لا شيء عليه
من الفصول وفي الذخيرة ادعى بالافاقركت المدعى عليه بزم سرح
لا يصلح الوجوب كالقمار أو شري الميتة وكذلك المدعى في السب فإن
المدعى عليه بينة على ذلك تدفع دعوى المدعى فإن لم يكن له بينة
يخلف المدعى عليه فيكون القول قوله مع اليمين قال شمس الأئمة رحمه الله
سرح هذا أقولها أما عند أبي حنيفة سرح فالمدعى لا يبرم عليه ولا يصدق
في قوله أنه ثم ميتة أو دين قمار وسرح وذكرك في الخصام بل ذواليد
إذا ادعى الشراء من سرحل والساح على ملكت بأثمة والمخارج يدعى
من سرحل والساح على ملكت بأثمة وأقاما البينة قضى لذي اليد لأن
واحد خصم عن بأثمة كان بأثمةا حصا وأدعي ملكا بالساح وأثر يقتضي
لذي اليد كذا حصا وذكرك في الذخيرة ولو ادعى شاء أنها ولدت في ملك
وأقام ذواليد بينة أنها شاءت ملكها امت فلات بأثمةا ولدت في ملك
فلات قضى بها لصاحب اليد لأن صاحب اليد خصم عن ملكت لذل
من جهته ويده يد الملقى منه وكانه حصا وأقام البينة على الساح
في يده يقضي له بالشاة كذا حصا من الصغرى أخرج صكبا بقرار
فادعى المقران المقر له رد أقرا ري وأراد تحليفه على ذلك فله تحليفه
من قول الآخر بعث عبد الله مني فقال الآخر نعم كنت أقتنى البع فخرج

وله تمليغه كذا أخذ الج في النوازل اقر ثم مات فادعت الورثة على المقر له انه
اقر لك تلجئة يحلف المقر له بالله لقد اقر لك اقرارا صحيحا وهو جواب
الزعفراني قال لا ينهم ادعوا عليه امرا لو اقر به صح فاذا انكر يستخلف
من السعياقي اذا قال لفلان علي الف درهم من ثمن متاع اشتريته منه
ولم اقبض ان قال ذلك موصولا باقراره لم يصدق في قوله اي خيفة^ح
وقالا يصدق اذا كانت موصولا ولا يصدق اذا كانت مفصولة ثم
راجع ابو يوسف راج عن حرف منه فقال اذا كانت مفصولة يسأل
المقر له عن المال أهو من ثمن البع ام لا فان قال من ثمن البع فالقول
قول المقر اني لم اقبضه وان قال من جهة أخرى سوى البع فالقول
قوله المقر وهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الابداء
وهو قول محمد راجع من الجاوي اقر لآخر بدين ومات فقال ورثته
كان تلجئة قال يحلف المقر له لقد اقر لك بهذا المال اقرارا صحيحا من
الفصول وان ادعى الايفاء قبل الاقرار لا تقبله من الذخيرة في النصل
الثاني والعشرين من النوع الثاني من هذا الفصل ان يدعي المديعي
مع دعوى المالك فعلا ثم اذا لم تندفع الخصومة عن صاحب اليد في هذا
الفصل وقضى القاضي بالدار للمدعي ثم حضر الغائب واقام بينة انها
داره كانت دفعها الى صاحب اليد وديته فالقاضي يقضي للذي حضر
بالدار لان الذي حضر لم يصير مقضيا عليه بالقضاء على صاحب اليد لا
القضاء بالملك المطلق على ذي اليد انما يتصل بها عن ذي اليد الى من يملك^ن

تلقى الملك من جهة ذي اليد او الموصى كات ووايد خصما عنه في المحصورة في
الملك والدي خصم لا يدعي تلقي الملك من جهة ذي اليد وكذا لك ذي اليد لم يكن
خصما عن الذي حضر فلا سعة في القضاء الى الذي حضر وكذا لك
لو ان صاحب اليد لم يقيم بيعة على ما ادعى لان ما لا يفعل وجوده مثل
عده لم من المحيط ادعى على غيره ما لا فاقرا المدعى عليه بذلك
الا انه يثبت سببا لا يصلح سبب الوحوب بان قال له علي الف درهم
بسبب القمار او قال لا في استريت منه الميعة وكذا به المدعي في ذلك
السبب فان اقام المدعى عليه على ذلك بيعة تنكح عنه دعوى
المدعي وان لم تكن المدعى عليه بيعة على ذلك ذكر الخصاص راجح في
ادب القاضي انه يحلف المدعى عليه ويكون القول قوله مع يمين
لان قوله علي الف درهم لا في استريت منه الميعة او لا في قامرت عليه
مخود المال اصلا فيكون القول قوله مع يمينه قال الشيخ الامام شمس الدين
المحلواني راجح ما ذكر الخصاص راجح ان القول قوله المدعى عليه مع التمين
قولهما اما على قول ابي حنيفة راجح المال لا راجح عليه باقراره ولا يصدق في
في قوله تمت ميعة او قامرت عليه قال راجح او رد محمد راجح هذه
في كتاب الاقرار على سبيل الاستسها وذكرونها الخلاف على بابنا
فكاه ذهب الخصاص راجح بان يكون عن ابي حنيفة راجح في المسئلة
روايات وان قال المدعى عليه له علي الف درهم من ثمن جمل واقام
على ذلك بيعة لا تنكح عنه دعوى المدعي عند ابي حنيفة راجح لان

المسلم قد يجب عليه ثمن خمر عنده بات وكل ذميا بشرائها وعندها
 تندفع عنه دعوى المدعى لان عندها لا يجب ثمن الخمر على المسلم بها
 وان لم تكن للمدعى عليه بينة على ذلك فعلى قوله الجني حنفية ^{المال}
 لانهم على المدعى عليه وعندها القول قوله مع يمينه ولا يلزمه المال ^ل
 من القنية سئل شمس الاسلام الا ورجندي سرح عن خياط عنده
 ثياب الناس وغاب عن اليك فهل لا صاحب الثياب ان يطلبوا
 الزوجة فقال ان كانت عيت ثيابهم عندها فلم يطلب والخذ ^ل
 استاذنا سرح وفيه نظر فالمسئلة الخمسة معروفة ان الغاصب والمودع
 والمستاجر والمرتهن والمستخير من غير المالك لا يكون خصما للمدعى
 المالك المطلق ولكن الصواب ما اجاب به شمس الاسلام وبه كانت يفتي
^ل ^ل فيمن سرح من متاع غيره بغير اذنه فوجده المالك في يد المرتهن له
 ان يأخذه منه وجهه ان للمالك ان يأخذ ملكه ايما وجده وله ان
 بما قدر عليه من الخيلة حتى يصل الى حقه فله ان يطلب ملكه من مودع او
 غاصب او مرتهن وغيرهم الا اذا اثبت ذواليد بان مودع فح تندفع ^ل
 الخصومة فاما قبل دعواه فجواب المفتي ان للمالك طلب ملكه منه ^ل
 لفصول العمدى ادعى عينا في يد انسان انه له لما ان صاحب اليد اقرب
 الي او ادعى عليه سرحهم وقال في دعواه لي عليه الف سرح لما انه اقربها
 لي او قاله ابتداء ان هذا الرجل اقرب ان هذه العين لي او اقرب ^ل
 ان من الدار هو هل تصح هذه الدعوى بعض مشائخنا سرح قالوا يصح ^ل

وبعضهم قالوا لا يصح وهو قول عامة المشايخ مراح لأن نفس الأقرار لا يصح
سبباً للاستحقاق فان الأقرار كاذباً لا يثبت الاستحقاق للمنفرد فقد أضاع
الاستحقاق إلى ما لا يصلح سبباً له - ومنه أيضاً محض أقرار سراج لمال غير
بيان السبب فإنه يرد هذا المحض عند علماء لان المال لو كان ^{حراً} واجباً
لثبت السبب فلما اعرض عنه ذلك ومال إلى دعوى الأقرار علم انه
كاذب في دعواه كذا ذكر شمس الأئمة السرخسي مراح - من التماس
ادعى ما لا معلوماً على غيره وقال في دعواه مرا از فلان جندين مال يباير قال
بسبب حالي كرمي من وادبود فهذه الدعوى بهذا السبب لا يصح ^{سئل}
الفاضل الإمام شمس الاسلام الاورجندي مراح عن ادعى على آخر عينا
في يده وقال كاذب هذا ملك أبي مات وترك ميراثاً لي ولفلان وصي
عدد الورثة الا انه لم يبين حصته نفسه فهذه الدعوى صحيحة واذا انما
البينة على دعواه سمعت بينته ولكن اذا آل الأمر إلى المطالبة بالتسليم
لابد وان يبين حصته ولو كاذب يبين حصته ولكن لم يبين عدد الورثة
بان قال مات أبي وترك هذه العين ميراثاً لي ولجماعة سوائي وحصتي
منه كذا وطالبه بتسليم ذلك لا تصح منه الدعوى ولا بد من بيان عدد
الورثة - ومنه أيضاً وادعى داراً في يد سراج ملكاً بسبب الشراء ^{فقد ان}
الدار المدعى بها يوم الدعوى لم تكن في يد المدعى عليه بل كانت في يد
غيره ثم ان هذا المدعى ادعى هذه الدار في مجلس آخر على صاحب اليد
ملكاً مطلقاً فقد قيل تسمع دعواه - وفي الظهيرية وقيل لا تسمع دعواه

وهو الاصح من الفصول في الفصل السادس عشر في الاستيفاد
ولو ادعى الكفالة بما له او بعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلف
اذا ادعى كفا له ^{منجزة} ^{ممنوعة} او معلقة بشرط متعارف ويذكر ان الكفا له
كانت باذنه او ذكر اجازته ^{ثلاث} ^{ثلاث} الكفا له في مجلس ثلاث الكفا له اما
بدون ذلك فلا يكون مدعيا كفا له ^{صححة} ولا يترتب عليه التحليف
من الفصول الاستبروشي في الفصل الثالث واذا ادعى الكفا له بما لا
يعرض حلف على حاصل الدعوى ولكن انما يحلفه اذا ادعى كفا له ^{صححة}
^{منجزة} او معلقة بشرط متعارف ويذكر ان الكفا له كانت باذنه او
يذكر اجازته ^{ثلاث} ^{ثلاث} الكفا له في مجلس الكفا له اما بدون ذلك فلا يكون
مدعيا كفا له ^{صححة} فلا يترتب عليه التحليف من الذخيرة لو ادعى
الانسان حقا في سرقبة العبد كان الخصم هو المولى دون العبد ^{فصل}
حضرة المولى او حضرة نائبه ليسح العبد من الصرى عين في يد
مرجل ادعى اخر انه ملكه اشتراه من فلان الغائب وصدق بذلك
ذواليد فالأصح لا يأمر ذواليد بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون قضاء
على الغائب بالشراء باقراره ^{من} ^{من} الفصول وذكر في الباب الاول ^{فيما}
الجامع الكبير عبد في يد مرجل مقر انه ليس له وانه لفلان الغائب واقام
مرجل بينة انه اشتراه من فلان ونقده الثمن فانه لا يلتفت اليه حتى
الغائب لانهما اتفقا ان اليد للغائب فلا ينتصب خصما ولو امكن ^{اليد}
ان يكون ملكا للغائب قضى عليه وعلى ذلك الغائب ولو اقر صاحب ^{اليد}

انه فلان الغائب فادعى سرجل انه اشتراه من المقرله ونقده النقر ^{صد}
 ذواليد لا يؤمر بالتسليم الى المدعى من الفصول ادعى على امرأة انها
 امراته وحلاله وهي تدعي انها كانت امراته ونكده طلقها وانقضت
 عدتها و تزوجت بهذا الزوج الثاني وهي في يده ويدعى الثاني انه
 تزوجها ويكره نكاح الاول وطلاقة تكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق
 فان عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرت ^{بينهما}
 وبين الزوج ^{الاول} ومنه سرجل قال لامرأته كانت فلان تزوجت قبلي و ^{طلقت}
 وانقضت عدتي ثم تزوجت وانكرت المرأة الطلاق لم يفرق بينهما
 فان حضر الغائب قضى له بها اذا ادعى النكاح ولو كانت المرأة ^ت انكرت
 نكاح الاول لم يصد فاعليها وهي امرأة الثاني ولو صدق الاول الثاني
 النكاح والطلاق وانكرت المرأة الطلاق يقع عليها الطلاق ^{بها} ومنه
 ايضا سرجل تزوج امرأة فادعى آخر انها امرأتي فقال المدعى عليه كانت
 امرأتك لكن طلقها مدسنتين وانقضت عدتها ثم تزوجها وانكر ^{ادعى}
 الطلاق يؤمر بالتسليم الى المدعى لتصادقهما على النكاح وانكار الزوج
 الطلاق ^{من} من الصغرى وفي دعوى المستحق ساكن دمارا فانه ^ن كات
 الى فلان الاخر ثم قال الدار داري فاقول قوله ولا يكون ذلك افرا
 انه فلان لانه له ان يقول كانت وكيلاني قبض غلتها ولو قال اجرنيها
 فلان او قال استأجرتها منه فهو اقرار بعلمه وله ان يخرج منها ^{في} وفي
 واقعات الناطقي روى هشام عن محمد سرج ان في الوجه الاول هو ^{يقر}

بمن كان يدفع الاجارة اليه ^١ وروى ابن سماعة عنه انه لا يكون
 اقرارا ^٢ من الغائب ^٣ وسئل ايضا ادعى على رجل انك غصب
 حماري وهلك في يديك فانكر واقام بينة على وفق دعواه فقال
 المدعى عليه اوردتم باجازت تو واقام على ذلك بينة قال تسمع
 لان التوفيق ممكن ولو قال خرتر انبردم اصلا ثم ادعى ذلك لا تسمع ^٤
 ومنه سئل البرهان ادعى ثمن فانكر فاقام بينة على وفق دعواه ^٥
 عليه يقول اؤيبت الثمن ايت قال لا تسمع لانه انكر ثم اقربا ببيع ثم رجح
 وقال تسمع لان الايجاب قائم ^٦ قال القاضي ببيع الدين ^٧ رجح لا تسمع
 من التماس خاني رجل ادعى نكاح امرأة تشترط حضرة ^٨ وجهها
 الذي طلقها سواء كان الطلاق بائنا او برجيسا ^٩ ومنه ادعى على
 مكوحة ^{١٠} الغير نكاحا فانه تشترط حضرة الزوج وكذا عند اقامة البينة
 من القنية ^{١١} امتد جاءت بولد قال مولاه هو من عبدي ^{١٢} هذا ^{١٣}
 الامة فلما مات المولى ادعت ان هذا الولد من المولى وانها صار
 حرة ^{١٤} تسمع لان الدعوى فيما فيه حرمة الفرج ليس بشرط فلا يكون
 التناقص مانعا ^{١٥} من المحيط في الفصل السابع والعشرين ^{١٦} من كتاب
 الدعوى ^{١٧} ادعى غلاما في يدي رجل انه ملكه اعتقه منذ سنة فالتقاى ^{١٨}
 يسأل المدعى البينة على الملك لا على العتق لانه اذا اقام البينة على
 الملك وينتبت له الملك بالبينة يثبت العتق باقراره فلا حاجة الى
 اقامة البينة على العتق وان لم تكن له بينة يخلف المدعى عليه على

الملتزم من الفصول ولو ادعى نكاح امرأة وهي ليست في يد احد
 فاقرت لاحد منهما فهي للمقر له ادعى نكاح امرأة وهي في يد اخذ
 فاقرت المرأة للمدعي ثم اقام البينة بدون التاريخ قال بعض مشايخنا
 سراج يقضي للنكاح بحكم الاقرار وقال بعضهم لدى اليد ولو ادعى نكاح
 امرأة فانكرت ولكن لم تقصر لرجل آخر ثم اقرت بين يدي القاضي
 في مجلس آخر لهذا المدعي يصح اقرارها ويسمح ولو اقرت لرجل آخر
 ثم لهذا المدعي لا يسمح اقرارها لهذا المدعي ولو ادعى نكاح امرأة
 وهي تتحد وليست في يد احد منهما فاقام احد هما البينة على النكاح واقام
 الآخر بينة على النكاح وعلى اقرار المرأة بالنكاح لا يترجح بينة مزبنة
 اقرارها بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبه ثبت اقرارها
 بالنكاح لان الآخر اثبت بالبينة نكاحها وبه ثبت اقرارها بالنكاح
 له فاستوت البينات في اثبات الاقرار وقيل يترجح بينة مزبنة
 اقرارها لان الثابت بالبينة كالنائب عيانا ولو عابا اقرارها لا
 بعد ما اقام البينة كان المقر له اولي وما يقول بان الآخر اثبت اقرارها
 بالنكاح قلنا نعم لكن في ضمن اثبات النكاح وهذا ثبت اقرارها
 هذه الحيلة في المحيط من الفصول الاستدش في العدة المودع
 بضمن اذامات مجهلا يعني اذامات ولم يعلم حال الودعة اما اذا علم
 الولد بالودعة والمودع يعلم انه يعرف فمات فانه لا يضمن له وفي
 المختصر اذامات المستودع ولا يدري الودعة بعينها صارت دينا

في ماله وكذا اكر شيئا اصله امانة وكذا المستاجر يضمن بالموت عن
 التجهيل ^{من} الصغرى الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا
 لم يبين ^{من} الفصول ولو ادعى الشراء من رجل وقال ذواليد
 اني ابتعته من ذلك الرجل انفا فهو خصم لانه لما نزع يد يده
 ملك اعترف بكونه خصما ^{من} الفصول الاستروشي اذا ^{خلف}
 الطالب وورثته المودع وقال المودع مات مجهلا وقال ورثته المودع
 كانت قائمة يوم مات المودع وكانت معروفة ثم هلكت بعد موته
 فالقول قول الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت دينا في ظاهر
 الرواية في التركة فلا يقبل قول الورثة ولو قالت ورثته قد سدد
 الوديعة في حياته لا يقبل منهم الا بالينة والضمان واجب في ماله
 لان مات مجهلا ^{من} الفصول فالخاص ان احدى الورثة ينصب
 خصما عن الميت في عين هو في يد ذلك الوارث لا في عين ليس
 في يد ^ه حتى ان من ادعى عينا من التركة واحضر وارثا ليس ذلك
 العين في يد ^ه لا تسمح دعواه عليه وفي دعوى الدين احد الورثة
 ينصب خصما عن الميت وان لم يكن في يد ^ه شيئا من التركة ^{من}
 المبسوط في باب الدعوى في الميراث واذا كانت دارا وارثا ^{عبد}
 في يد رجل فجاء رجل وادعى انها كانت لابيه فشهد شاهد ان انها
 كانت لابيه مات ابوه وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره
 فانه يقضى بينهما نصفين اما الذي ادعى انها كانت لابيه لاشك

وأما الذي ادعى انه يبدى اثبت الملت للمورثة لاثبت عند الموت
 نقطب يد الملت اتي بركات اما يد الملت فلا اشكال ويد الغاصب ويد المورث^ع
 ويد الاجارة ايضا فان المورث اذا مات مجهلا قصيرا العين مستهلكا ونجب
 الضمان قصير العين ملكا له وكل واحد منهما اثبت الملت للمورث
 وادعى الا تنقل الى نفسه فصار كأنها حضر جميعا وادعى الملت ما تقيض
 بالدار بينهما نصيب كذا لك هنا ^{هنا} من الكافي لان الايدي المحمولة
 نقطب يد ملت عند الموت لانها لا تخلو من ان تكون يد ملت
 او غصب او امانة فان كانت يد ملت فطاهر وكذا اذا كانت يد غصب
 لانها قصير يد ملت لان بالموت تقصر عييد الضمان ويصير المضمون
 ملكا له وان كانت يد امانة فتصير يد غصب ما تجهيل فصارت يد
 ملت ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقة عند الموت شهادة بالملت
 عند الموت والملت اثبت عند الموت ينتقل الى الوارث ضرورة
 من كشف الغوامض بوضحة ان التجهيل استهلاك للورث حكما
 فيعتبر استهلاكها حقيقة من الذخيرة وفي الاجناس ان الامانة
 نقطب مضمونه بالموت بحكم التجهيل الا في ثلث مواضع احدها متى
 الاوقاف اذا مات ولا يعرف حال العلات التي اخذها من الوقف
 حال حيوته ولم يبينها فلا ضمان على ورثته والثاني الامام اذا اورد
 بعض الغنمة عند غار ولم يبين عند من اورد والثالث احد المتقاضين
 اذا مات وفي يده مال الشركة ولم يبين حال المال الذي كان

في يده لم يضمن نصيب شركه ^{من} القنية الشريك مات وما
 الشركة ديون على الناس ولم يثبت ذلك بل مات مجهلا يضمن
 بها لو مات مجهلا للعين ^{من} الخافية وامانة تصير ممنونة ^{بما} ^{لها}
 بان يموت المودع من غير بيان الوديعة بانها وديعة فلابد ^{لها}
 لانه لما مات بدون البيان فقد ترك الحفظ والمودع اذا ترك
 حفظ الوديعة كان متعديا والتعدي موجب للضمان ثم لما صار
 المودع ضامنا صار المضمون ملكا فثبت ان الشهادة على اليد عند الموت
 شهادة على الملك والارث والمثلث الثابت عند الموت ينتقل الى
 الوارث ضرورة فلذلك استغنى عن ذكر الجرف في الشهادة ^{من}
 الفصول لو ادعى العين بالورثة فقال ذواليد اود عنه الذي
 يدعى الميراث لا تندفع عنه الخصومة والفرق في التخيير ^{من}
 من كشف الغوامض اما في دعوى الدين احدا الورثة ينصب
 خصما عن الميت للمدعي وان لم يصل اليه شيء من التركة حتى لو ^{حضر}
 المدعي وارثا انكر ان يكون في يده شيء من التركة تقبل البينة
 عليه ^{فطلب} يخلف على العلم ^{من} النسيبي سئل عن مات وله مال في يده اجب
 منه الورثة تسليم ذلك وعلى الميت ديون والمدعي عليه يعلم بذلك
 انهم ورثته فصالح الورثة عما عليه وفي يده على مال ثم دفعه من مال
 اليهم هل يجرم لغرماء الميت فقال نعم ولا يبرأ بهذا الصلح لان المستغراق يمنع ^{من}
 الملك للوارث فلا يدع صلحهم ^{من} وسئل عن مات وله في يد رجل اجب عن

وله ورثة ولا ترك في اليد يصره وعلى الممت ديون على من يدي
 صاحب مال الدين وعلى من يقيم البيعة على دمج اليد بحضر الورثة
 من المحيط اذا ادعى الخارج المالك المطلق مؤرخا وادعى صاحب
 اليد المالك نسب استرعى مؤرخا ظهر صورته دار في يدي سرحا ^{وقد}
 انما داره منكها منذ سنة واقام صاحب اليد بيعة انه اشتراها
 من ولا بـ بعد سنين وهو يملكها وبصها عنه قضى بها للمدعى
 الخارج لان صاحب اليد ختم عن بائعه في اثبات المالك انه لا يملكه
 اثبات الانتقال الى نفسه وكانت مانعة حضر واقام البيعة على المالك
 المطلب بسند والدار في يده لان يد المسترعى يد البائع من حيث
 التقدير ولو كانت كذلك يقتضى بيعة الخارج كذا انما ^{من}
 الطيرية اذ اختلف الطالب وورثة المودع في الوديعة فقال الطالب
 قد مات ولم يبرهن فصار دينا في ماله وقالت الورثة كانت قامة
 بيمينه مات المودع وكانت معه وفة ثم تملك بعد موته فالقول
 ترك الطالب هو الصحيح لان الوديعة صارت في البركة ظاهرا فلا ^{يقبل}
 قول الورثة اذ ادعى افعال الرب الوديعة قد سدت بعض الوديعة
 وبسبب القول قول الرب الوديعة فيما اخذه مع يمينه لان الوديعة
 سارت دين طهر لا يقدر ما سار الى رب الوديعة فالقول قوله
 في عهد المأخوذ ^{منه} الطيرية المودع اذا مات فقالت ورثته
 انه سار الوديعة في سبوت لم يقبل قولهم والضمان واجيب عليهم في مال

الميت لأنه مات مجهولا وإن أنشأت الورقة البينة أنه قال في حياته
 سددت الوديعة يقبل لأن الثابت بالبينة كان ثابتا بمسابقة الوديعة
 إذا قبض أموال اليتامى ومات ولم يبين أين وضع في بيته ولا يدعى
 أين المال ضمن لأنه هو المودع وقبل مات مجهولا وإن دفع إلى قوم
 ولا يدعى إلى من دفع لا يضمن لأن المودع غيره وهو لم يمت بمسابقة
 من التصديق المودع إذا مات ولم يعرف الوديعة فهي دين في تركته
 وتساوي دين الصحتة من التهنيد ولو مات المودع ولم يمت
 الوديعة فهو دين في تركته يساوي دين الصحتة وقال في نوادر
 ابن رستم عن محمد بن روح لو دفع إليه ألف درهم يشتري بها
 لرب المال باجوة في كل شهر بعشرة دراهم فمات ولم يدس ما قبله
 وقد ترك رقيقا وثيا باصا كله دين في مال الميت وكذا المهر ^{لها} فمات
 مزادعة والبذر بينهما أو من أحد فمات المزادعة والزرع قد
 أخضر أو حصد فلم يدس بعد موته قال محمد بن روح قيمة الزرع يوم ^{مات}
 أو مثل الطعام الذي كان في يده يوم مات صار دين في مال الميت
 ومنه ولو مات المودع ولم يبين حال الوديعة فهي دين في تركته ولو
 لم يمت المودع ولكن جث جنونا مطبقا وقد وقع اليأس من رجوع ^{عقله}
 إليه فهي دين في ذمته من الخلاصة المودع يضمن بالتجريد إذا لم يمت
 الزارث الوديعة أما إذا عرف والمودع يعلم أنه يعرف فلم يبين وما
 لم يضمن به من الفصول أن استغراق التركة بد ين الوارث إذا كان

هو الوارث لا غير لا يمنع الامر ^{بشهادة} وصية المدعي اذا ادعى الملك في
الحال وشهد الشهود ان هذه العينة كان ملكه ^{فقد} لان شهادتهم
ثبتت الملك في الرومان الماضي وما ثبتت في زمان يحكم ببقائه ما لم يولد
المزبل وكذلك لو شهد احد هما ان هذه العينة ملكه وشهد الآخر
انها كانت ملكه ^{فقد} ويقضى به لانهما اتفقا على الملك في الحال لان احدهما
شهد انه له وهذا اللفظ للحال وشهد الآخر انه كان له وما ثبتت
للمشهود من الملك يبقى الى ان يوجد المزبل ولم يوجد فقد اتفقا على
الحال من هذا الوجه ^{من} التحفة ولومات المودع ولم يبين ان كان
معروفة وهي قائمة بردها الى صاحبها والى لم يعرف بضمن ويكون صاحبها
تسريته الغر ما وسم من الدخيلة الوارث لا يملك بيع التركة المشعولة
بالدفع المحيط الا برضا الغرماء حتى لو باع لا ينفذ ^{من} الخاتمة رجل
ادعى دساعلى ميب فخصمه في ذلك وارث الميت او وصي الميت لا تسمع
دعواه في عزم للميت عليه دين ولا على الذي له على الميت ^{ويزول} على
الموصى له وذكر في المستقى ان الموصى له بجميع المال عند عدم الوارث
والوصي يكون خصما لمن يدعي دينا على الميت ولو ادعى رجل ان الميت
اوصى الله واحضر غريما للميت عليه دين تسمع دعواه كما تسمع دعوى
الوكيل في حيوة الموكل على عزم الموكل ولو ادعى رجل انه وصي فلان ^{الميت}
لا تسمع دعواه الا على خصم جاهد وخصمه وارث الميت او رجل ^{عليه}
للميت دين او رجل اوصى له الميت بوصية لان للموصى له حقا في الميراث

في الدين وقد اقر المدعى عليه بذلك واقرار الا نسان على نفسه ^{لنفسها} ^ت
 صحيح ولا حاجة للشهادة انهما في يد من من الفصول لا يملك الدائن اثبات
 الدين على الغريم الذي الميث عليه دين ولا على الموصي له ولكن اذا
 اثبت على من يصح الاثبات عليه كالوصي والوارث يثبت له ^{سبباً} ولا يثبت الا
 باعتبار انه تركه لمن الحايي سئل عن مات وشهد امرأته الف درهم
 فقد فاخته بمهرها بغدير صاء سائر الورثة قال يجوز فان اختلف
 بالله ما في يد لها من تركته من الدراهم التي يجب عليها اخراجه ليقسم
 بين الورثة فخلفت قال لا يا نعم وان لم تأخذ هذه الدراهم وطلب من
 هذا الوصي ايفاء المهر من هذه التركة فانكر الوصي ذلك فاقامت
 البينة على دعواها من المهر على هذا الوصي هل تقبل قال نعم ^{من}
 القايي الحايي وفي شهادات قادي ابن الفضل مات رجل وترك
 امرأة وورثة صغاراً ولم يخلف شيئاً فدعى رجل ما لا على الميث كانت
 هذه المرأة خصماً له فمضى اثبت المال على الميث ولم يكن في يد لها شيء
 من تركته لا تؤخذ بشيء ^{من} الخلاصة اذا قسم الورثة الدارين بينهم
 وشهدوا عليه ثم ادعت امرأة الميث مهرها او ديناً آخر او غير المرأة
 ادعى ديناً واقام البينة تقبل ويشيت ولا يكون قسمتها ابطالا للدين
 من الذخيرة رجل اشترى جارية وقبضها فادعت انها حرة ^{اصل}
 واقرا المشتري بذلك او ابى اليهين وقضى القاضي بحجبتها لا يرجع
 المشتري بالتمن على البائع اما اذا اقر فلانه حجة قاصرة واما اذا انكر

عن الميت فلا ت النكول بمنزلة الاقرار فان حضر البائع والمكر حريتها فقال ^{المشتري}
 اما اقيم البينة على انها حرة الاصل يريد الموجه بانتمن على البائع قبلت بينته
 وان صار المشتري متناقضا لان التناقض لا يمنع قبول البينة على الحرية
 واعتق وفي نوادر ابن سماعه ^{لم} من المحيط في الفصل الحادي والعشرين
 فيما يكون جوابا من المدعى عليه ولو قال لا ادري اهو ملك هذا المدعى
 فهذا ليس بجواب ويجبره التقاضى على الجواب فان لم يجب ينزله منزلة
 منكر وتسمع البينة عليه ^{لم} ومنه في الفصل الثاني والعشرين في بيان ما يصلح
 خصما لغيره واذا ادعى رجل دارا في يد رجل انها في اجارتي اجرنيها فلان وادعى
 ذوا اليد انها في اجارتي اجرنيها فلان اخر تسمع دعوى المدعى وتصب صاحب
 اليد خصما بخلاف ما اذا ادعى المدعى الملك المطلق وصاحب اليد ادعى
 الاجارة ^{لم} ومنه في هذا الفصل فان اقام هذا المدعى بينة ان فلانا مات
 ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل التقاضى بينته وكان ينبغي ان لا تقبل هذه البينة
 لانها قامت على غير الخصم والجواب لا بد قامت على الخصم وهو التقاضى لان ^{المشتري}
 لما شهد وان لم يترك وارثا فقد شهد وان تركه الميت لجماعة المسلمين فالمدعى
 يدعى حقا في مال جماعة المسلمين لكونه نائب المسلمين ^{لم} من التماس خافي وان ^{اختلفوا}
 في الطريق فقال بعضهم برفع طريقا بينا وقال بعضهم لا يرفع نظريه
 الحاكم فان كان يستقيم لكل واحد منهم طريق فيتم في نصيبه فسمه ^{بينهم}
 بغير طريق يرفع لجماعتهم وان كان لا يستقيم ذلك سرف طريقا بين ^{عندهم}
 وفي الذخيرة قال مشائخنا سرح يريد بقوله يفتح نصيبه ولما فيه المحولة

وان كان لا يمس فيه رجل فهذا ليس بطريق اصلاح من الخلاصة ولو
 كان طريق في دار رجل او ادهل الدار ان ينو في ساحة الدار ما يقطع
 طريقه لم يكن لهم ذلك ويستغنى ان يتكروا من ساحة الدار عرض باب
 الدار هذا الم في التجريد وفي القتاوى النسفي وارساب ليجاري ^{سطح}
 احدهما اعلى ومسيل ماء العليا على الأخرى وارساد صاحب السفلى ان
 يرفع سطحه او بنى على سفله له ذلك وليس للجار منعه لكن له ان
 يطالبه حتى يسيل ماؤه الى طريق ^{الجار} من ترح الطحاوي ولو ادعى رجل
 عند القاضى ان الدار داري كانب لايه مات ونزكها من ^{خيه} له ولا
 الغائب وشهد شاهدان على ذلك فانه تقبل ويقضى بنصف الدار
 للحاضر واما النصف الآخر ان كان صاحب اليد مقرا انه للميت ولكنه
 اكر ان هذا ابنه فانه لا ينزع من يده نصيب الغائب بالاجماع وان كان
 منكرا فكله عند الي حصة راج لا ينزع وعندهما ينزع ويوضع في يد ^{ابن}
 قبعد ذلك اذا حصر الغائب ان اقرا انه ورثها من ابيه قضى الامر
 على وجهه ولا يحتاج الى اعادة البيعة لان احاءه كان خصما عن الميت
 فيما يدعى للميت فادانبت الملت للميت كان له ان يأخذه ولا يحتاج الى
 اعادة البيعة ^{من} حامع الشروح ويسلم النصف اليه بذلك القضاء
 لان احد الورثة يتصعب خصما عن الباقيين فيما يستحق للميت وعليه
 ومنه وروى الحصاب عن اصحابنا انه لا يحتاج الى اعادة البيعة ^{الصحيح}
 ما ذكر في ظاهر الرواية لان القضاء بالمرات قضاء بملك الميت معنى

من الخلاصة ومنهم من قال لا يكلف إعادة البيعة بالاجماع ^{من انفسه} ادعى عليه اني دفعت الي فلان دراهم وقبضتها منه ثم ادعى انك قبضتها
 مني لا يصير مقتضا لان يد المودع يد المودع ^{شياء} ومنه ادعى عليه
 انه اشتراه من ابيه منذ عشر سنين والاب ميت للحال فاقام ^{اليه} ذو
 بيعة انه مات منذ عشر سنين سنة تسع وقال عمر والحافظ لا تسمع وقال
 استاذنا رضى والصواب جواب الحافظ فينبغي ان يحفظ ان زمان
 الموت لا يدخل تحت القضاء وهي في ^ط في الشهادات والدعوى
 من المحيط اذا ادعى رجل دارا في يدي رجل انها داره ورثها من ابيه
 ثم ادعى انها اشتراها من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بيعة
 لا تقبل بيعة وبمثله لو ادعى الشراء او لامن ابيه في حيوته وصحته ثم
 ادعى الامتثال واقام على ذلك بيعة تقبل بيعة لان في الفصل الاول التوفيق بين
 الكلامين غير ممكن فيثبت التناقض وفي الفصل الثاني التوفيق بين الكلامين
 ممكن فلا يثبت التناقض وسيأتي جنس هذا ^{من} الخلاصة في الفصل
 من كتاب الدعوى وفي الفتاوى ^{منها} في يد رجل ادعاها رجلان واقام كل واحد
 البيعة ان الدار داره اجروها من ذى اليد بكذا قال دار بينهما والاجر بينهما ^{استسا}
 من الخاتمة رجل ادعى دابة او دارا هو في اجارة الغير لا تقبل بيعة الملبى ^{حضر}
 الاجر والمستاجر وكذا الرهن ولو كانت مزارعة في يد رجل فان كان
 اليد من قبيل المزارع فهو بمنزلة الاجارة وان كان البذر من
 صاحب الارض اختلفوا فيه فالصحيح انه لا تسترط حضرة العامل

ولو باع ثياباً ولم يسلم الى المستدي حتى لو ادّعاء رجل فانه تشتط حضرة
ابن نفع والمستدي يملك من الهكداية ومن اشتريها حاسية فو لدت عند
واستحقها رجل بيينة فانه يأخذ بها وولد لها وادّعاء بها الرجل ^{سبعها}
ولد لها من الكافي ثم في فصل البينة يستحق بالادّعاء الامة عند البعض
لانه تابع لها فيدخل في الحكم تبعاً وتشتط الادّعاء بالولد واليه
انشار محمد سرح فقال اذ اقبل بالاصل للمسحوق ولم يعلم بالزواج لم يملك
الزواج تحت القصاص ^{من الغناقي} وقيل يشترط انشاء بالولد
وهو الاصح ^{من الغناقي} ولو قال مالي بي يدي فلاق دار
ولا حق ولم ينسبه الى رفاق ولا قرية ثم ادّعى ان له قبله حقاً مالري
في رفاق او قرية تقبل بيته وان قال مالي مالري حق في دار والامر
ثم ادّعى ذلك واقام بيته تقبل ما لم يقصد قرية ^{بعضها} او امرضابعتها
اما اذا قصد امرضابعتها فلا تقبل بيته ^{من} ومنه ايضا ادّعى داراً بالامر
ثم قال جحدني ذواليد الميراث فاستقر بينهما منه وجاء بشاهدتين على
الشراء اجرتهم ^{من جواهر الفتاوى} رجل ادّعى على آخر ثياباً وقال ان
لي في هذه الحادثة شهود وقال قد نسيت فانه تقبل شهوده لان ^{النسابة}
مركب في الانسان ^{من جواهر الفتاوى} رجل ادّعى على آخر مائة دينار فقال المدعى عليه
وه قرض سبب ونود شركت فتكلم المتوسط بينهما فجروا لسانه في انشاء الكا
وه شركت سبب ونود قرض ثم استدسرت في الساعة فقال غلط رمت
فانه لا يجوز للشاهد ان يشهد على ما جرى على لسانه اذ اعلم انه قال

غلطا وسهوا ولم من المذخيرة مرسلا ادعى على سرجل انه باع عبدا مشتركا
 بينه وبينه من فلان بكذا وسلم العبد وطالبه باداء نصف الثمن فالقاضي
 يسأل المدعي ان العبد كان مشتركا بينكما شركة ملكت او شركة عقد
 او مفاوضة او عنان ان قال شركة ملكت لا بد لصحة الدعوى من ان يكون
 في الدعوى ان العبد قائم في يد المشتري وقت طلب الثمن الذي هو
 دليل الاجارة لان العقد في نصيبه انما ينفذ وقت الاجارة فانما ينفذ
 اذا كانت محلة قائما في يده الحائلة ولا بد من ذكر قبض البائع الثمن ليصح
 مطالبته اياها باداء نصف الثمن وان قال شركة عقد لا حاجة الى ذكر
 قيام العقد وقت طلب الثمن لان العقد قد نفذ في النصيب حال وجوده
 وكل يشترط قبض الثمن ليصح مطالبته باداء نصف الثمن من القصور
 في الفصل السابع في التناقص وفي فتاوى مشيد الدين ارجح ادعت امرأة
 ان فلانا تزوجني في سرجب كذا وتدعي المهر والميراث واقامت الورثة
 بينة ان مورثا مات في جمادى تلك السنة لا تقبل هذه البينة لانهم
 يثبتون الموت والموت لا يدخل تحت القضاء ويثبت النكاح والمهر
 في تركته وفي فتاواه ايضا ادعى انه قتل مورثي يوم كذا فقام المدعي
 عليه بينة ان مورثه كان ميتا في ذلك اليوم لا تقبل البينة على الموت
 من المحيط في الفصل الثالث والعشرين لان زمان الموت لا يدخل
 تحت القضاء فلا يثبت بينة المدعي عليه وفيه ايضا في الفصل التاسع
 عشر ولو ادعى انه لفلان وكله بالخصومة فيه ثم ادعى انه لفلان

آخر وكذا بالخصومة فيه لا تقبل بينته وبصير متناقضا الا ان توثق
من الفناوى الظهيرية ولوان مرجلا ادعى شيئا لا يبدل واقام البينة ان
هذه الشبهة لا يبدل وتركها ميراثا وان اباه مات يوم كذا من شهر كذا من سنة
كذا واقامت المرأة البينة ان اباه تزوجها يوم كذا من شهر كذا من سنة
كذا وان مات بعد ذلك اليوم يوم بعد اليوم الذي وقت الابن يحكم
بالميراث بشهادة شهود الابن ويحكم بشهادة شهود المرأة على التزويج
ويجعل لها صداقتها والميراث مع الابن لان يوم الموت مما لا يدخل
القضاء لانه لا يتعلق به الحكم لان الميراث ليس يستحق بالموت بل بسبب
سابق على الموت واذا لم يدخل يوم الموت تحت القضاء جعل وجود
ملك التام في وعد له بمنزله ولو عدم تقبل البينات جميعا ويقضى حق
كل واحد منهما لان العمل بينهما ممكن فكذا ههنا من الجيد في البينات
واحجة محمد بن الحسن راح وقال لو لم يقطع بالمرأة الاولى لم يقطع بالثانية
لان المال يصير للمنفك بالمرأة الاولى فلا تبقى خصومة المرافعة الى القاضي فتؤجل
الثاني ولا خصم معه فلا يصح كما لو تزك المسرة وقت منه الخصومة ثم جاء بالساعة
وحده واقربا لسرقة فانه لا يقطع وكما اذا ادعى السرقة وشهد رجل واحد
امواتا بذلت فقضى القاضي له بالماله ثم جاء بشاهدين رجلين
فانه لا تسمح لانه لم يبق له خصومة بعد القضاء فكذا ههنا بنفسه الاقرار
يجب المال للمقر له كما بعد القضاء بالشهادة واوسر القاضي الامام
الذي سنجري هذه الكتبة بطريق آخر وقال الاقرار بالمرأة الاولى ان

اوجب القطع صح المدعى وان لم يوجب القطع يجيب الضمان فلو حجب
 القطع باقراره الثاني سقط الضمان والانسان لا يستقر باسقاط الضمان
 الواجب عليه وكانت الشيخ الجليل ابو بكر محمد بن الفضل يقول العجب
 من ابي يوسف سرح وان شانه اعلى واسرفع بهذه المسئلة حين كان
 حامل الذكر وهو يقول بخلافه فانه حكى انه كان في مجلس هاءون
 الرشيد فأتى بسارق فقالوا للسارق انت سرقت هذا المالا فقال
 السارق انا اخذت هذا المالا فاتفق الفقهاء من اهل المظالم انه
 يقطع فقال ابو يوسف سرح انه لا يقطع لانه ما اقر بالسرقه وانما اقر
 بالاختذ والاخذ يوجب الضمان لا القطع فخاروا وخجلوا وقالوا ان
 ما قاله حق لكن قالوا انما نيا سلوه هل سرقت فقال نعم فقالوا الله اكبر
 الاب يقطع فقال ابو يوسف سرح لا يقطع لان الضمان وجب عليه بالا
 فاراد ان يسقط الضمان عن نفسه فاقر اهل المظالم من الشيب والشاب
 ان الحق ما قاله من القناوى الغياثية حكى عن بعض مشائخنا سرح
 لوبنى تنورا الخبز الدائم او سرحى للطحن او مدقا للقصارين لم يخز
 اتخذ تنورا صغيرا جارا ولا يمنع وكان ابو عبد الله الضميرى قاسرا
 يفنى بانه لوبنى في ملكه في وسطه البرازين تنورا له ذلك وقاسرا
 يفنى بانه ليس له ذلك والقياس في جنس هذه المسائل ما هو
 جواب ظاهر الرواية لانه تصرف في ملكه فلا يمنع عنه وان تعدى
 ضرره وقيل بالمنع مطلقا وبما اخذ كثير من مشائخنا سرح قال المتأخرون

وعليه الفَوَعْلَةُ مِنَ الْقَيْدِ أَدْعَى عَلَى شَرِيكَهُ أَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ كَذَا دِينَاراً
لِيُدْعِيَهَا إِلَى عَرْمِهِ فَلَا تَفْجَحْ شَرِيكَهُ وَحَلَفَ ثُمَّ أَدْعَى هَذَا الْمُدْعَى ذَلِكَ
عَلَى عَمْرٍو وَقَالَ إِنَّمَا دَفَعْتَهُ لَكَ لَتَقْدَمَ فِيهَا إِلَى غَرْمِي وَنَسَخْتُ أَنْ دَعَوَاهُ عَلَى شَرِيكَ
لَا تَحْطَأُ وَلَهَا لَا تَسْمَعُ دَعَوَاهُ عَلَى عَمْرٍو وَتَسْقُضُ لَهُ مِنَ الْفُضُولِ أَدْعَى
مَا لَا فَاكِرَ فَأَقَامَ الْمُدْعَى بَيْنَهُ أَمْتُ اسْتَمْعَلْتَنِي مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَقَالَ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ أَمْتُ إِبْرَاهِيمَ مِنْ عَشْرِينَ يَوْماً لَا تَقْبَلُ دَعْوَى الْإِبْرَاهِيمِ
لَتَأْخُذَ تَارِيخُ الْأَسْتِمْعَالِ عَنْ تَارِيخِ الْإِبْرَاءِ مِنْ الْمَذْخِرَةِ مِنْهُ أَدْعَى
عَلَى آخِرٍ وَقَالَ إِنِّي دَفَعْتُ إِلَيْكَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ قَرْضاً وَقَالَ نَعَمْ وَدَفَعْتُ
إِلَيْكَ وَلَكِنْ أَمْرُ تَنِيٍّ أَدْفَعُهَا إِلَى فَلَانٍ وَقَدْ دَفَعْتُ إِلَيْهِ وَأَقَامَ الْبَيْنَةَ بَيْنَهُمَا
دَفَعَ صَحِيحاً أَدْعَى عَلَى غَيْرِهِ دِينَاراً فَأَمَّا الْمُدْعَى عَلَيْهِ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمُدْعَى
الْبَيْنَةَ عَلَى أَمْتُ اسْتَمْعَلْتَنِي هَذَا الْمَالُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَذَلِكَ أَقْرَبُ
مِلْتُ مِنْ هَذَا الْمَالِ عَلَيْكَ وَقَالَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فِي دَفْعِ دَعَوَاهُ أَمْتُ إِبْرَاهِيمَ
عَنْ هَذَا الْمَالِ مِنْ عَشْرِينَ يَوْماً وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَهُ فَهَذَا لَا يَكُونُ
دَفْعاً لَابْنَةِ الْمُدْعَى تَثْبِيتُ أَقْرَارِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْمَالِ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ
فَهَذَا يَمْنَعُ دَعَوَاهُ الْإِبْرَاهِيمَ فَبِذَلِكَ الْأَسْتِمْعَالِ مِنَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ قَبْلَ
قَضَاءِ الْقَاضِي عَلَيْهِ بِالْمَالِ أَقْرَارُ الْمَالِ وَالْأَسْتِمْعَالِ بَعْدَ قَضَاءِ الْقَاضِي
عَلَيْهِ بِالْمَالِ كَذَلِكَ لَكَ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَائِخِ مَرَجٍ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يَكُونُ
أَقْرَاراً حَتَّى أَنْ يَبْعَثَ مَا قَضَى الْقَاضِي عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِالْمَالِ ^{الْمُسْتَمْعَلِ}
مِنَ الْمُدْعَى ثُمَّ أَدْعَى بَعْدَ ذَلِكَ دَفْعاً تَسْمَعُ دَعَوَاهُ عِنْدَ بَعْضِ الْمَشَائِخِ مَرَجٍ ^{عَلَى} بِمَرَجٍ أَدْعَى

آخر عشرة دس اعم دينا او عشرة دنا فدينا فقال المدعى عليه في دفع دعواه
 تو اقرارك ده كم اجر دود دينا خواسيتي نيت فهدا اليس بدفع لان المطالبة
 يست من لو انهم الدين حتى يكون من ضررته ان لا مطالبة له بما سوى
 الدس هيت او الدس ارميت اقرا ان لا دين عليه سوى الدس هيت والدنيا
 الا ترى ان الدين المؤجل دين على الحقيقة ولا مطالبة به في الحال من
 الجواهر رجل ادعى على آخر دينا فقال المدعى عليه قد ادريته ثم ادعى انه ابراء
 يكون شتموعا ولا يكون مناقضا لانه لا تناقض فيه يقال براءة قبض و
 استيفاء من الذخيرة في الفصل الثاني والعشرين من كتاب اللغو
 ادعت المرأة على ورندها وجه المهر والميراث وقالت الورنده في دفع
 دعواها الميراث ان ابانا حرهما على نفسه قبل موته بسنين فقالت
 هي في دفع دعواهم ان الزوج اقر في مرض الموت اني حلال عليه فهذا
 دفع صحيح من المحيط في الفصل التاسع عشر من كتاب الدعوى في بيان
 ما يقع به التناقض في الدعوى وما لا يقع رجل اشتوى من رجل
 ثم ان البائع ادعى انه كان فضوليا في هذا البيع واسراده استرداد العقد
 من يد المشتري واكر المشتري ذلك او ادعى المشتري ان البائع كان
 فضوليا في هذا البيع واسراده والعبد واسترداد الثمن لا تصح دعواه
 لان اقامه على هذا العقد اقرار منه لصحة هذا العقد ونفاذه و
 ذلك بالملك له او بالامر من المالك والذي يدعي كونه فضوليا في
 البيع لا تتمتع بدينه وكذلك لو لم يكن له دينه واسراده ان يخلف صاحبه

على ما ادعى من كونه ثغولياً في البيع ليس له ذلك لأن سماع البينة
والتحليف يترتبان على صحة الدعوى وهذا الدعوى لم تقع هناك كان
الناقص وإذا كانت الدعوى بين شركيين شركة ميترات أو غير
ذلك وغاب أحدهما جاء رجل وادعى على الحاضر أنه اشتراها من
الغائب نصيبه فإنه لا تقبل بينته لأنه يقيم بينة على الغائب وليس عليه
ختم حاضر وأما إذا كانت الشركة لا يجهة الأرش فظاهر وأما إذا
كانت الشركة بجهة الأرش لأن أحد الورثة ينصيب خصماً عن باقي
الورثة فيما يدعي على الميت وهذا دعوى الشراء يوجد على الغائب
لا على الميت فلم ينصب الحاضر خصماً عن الغائب فهذه بينة فأممت
لا على خصم فلا تقبل **١** من المصول العبد المأذون إذا ادعى على أنسان
مالاً لا تشترط حضرة المولى لأن يد العبد معتبرة فتسمع دعواه على الغير
من التجريد المأذون كالحرف في اليد حيث يقع التنازع بينه وبين ^{حبي} الآخر
سواء عليه دين أم لا **٢** من القأوى الثاني العبد المأذون خصم فيما كان
من التجارة تقبل الشهادة عليه ولا تعتبر حضرة المولى **٣** من القأوى الثانية
في كتاب الدعوى راجل ادعى على راجل مالا فأنكر المدعى عليه فأخرج المداعى
خطاً ما قرأ المدعى عليه بذلك المداعى وقال هذا خط المدعى عليه فأنكر ^{على} المدعى
عليه أن يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة
ظاهرة اختلفوا فيه قال بعضهم بمعنى القاضي على المدعى عليه بذلك
وقال بعضهم لا يقضى وهو الصحيح ولو قال المدعى عليه هذا خطي لكان ^{هنا} ليس على

المال ان كان الخط على وجه الرسالة مصدراً اعتونا لا يصدق ويقضى
 عليه بالمال وصحيفة الصراف والسمسار حجة عرفاً وان لم يكن الخط على وجه
 الرسالة ولكن كان على وجه يكتب الصك والاقرار فان اشهد على نفسه
 بما فيه يكون اقراراً يلزمه وان كتب الخط بين يدي الشهود وقراءتهم كما
 اقرار احل لهم ان يشهدوا عليه سواء قال اشهدوا علي او لم يقل وان كتب
 بين يدي الشهود ولم يقرأ عليهم ولكن قال لهم ان يشهدوا وان لم يعلموا
 لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه من الحاوي ادعى على آخر ما لا فخرج
 بذلك خطأ بخط يده على اقراره له هذا المال وانك المدعى عليه انه
 فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة والله على انهما خط
 كاتب واحد قال كان جواب ائمة بخلاف ان حجة يقضى عليه بهذا الحكم
 بالخط قال الشيخ وعندني لا يكون حجة وان لا يكون اعلى حالاً مما لو قال
 هذا خطي كسبه غير انه ليس له على هذا المال وكان القول له فلا شيء
 عليه في كتاب الاقرار من الاصل فهذا الاول من الفصول ولو قال
 بعل الكتاب اني ما اجزت ابسج ولم اعرف ان كتابتي هذا اللفظ اقراراً به
 ملكت البائع اختلف فيه المشايخ مراح كاختلافهم فيما اذا اعتق بالعربية
 او طلق او ابرأتها وهو لم يعرف لسان العرب بان يكون صحيحاً ام
 لا قال بعضهم في جميع المواضع وقال بعضهم لا يصح في جميع المواضع وبعضهم
 فصلوا فقالوا ان كان في تصرف لا يكون جده وهو له سواء كما
 في ابسج يجرى قوله ولا يصح ابسج فان بيع الهماز لا يصح والهماز من يلفظ

بعقد ولا يكون قاصداً للحكمة أو بلفظ بكلمة ولا يعرف ما هو معناها فإذا
 قال بعث ويقول لم أقصد به المثلت قصدت المشتري لا سببت المثلت لا ^{فهما}
 على عدم وجود التملك لأن التملك إنما يوجد بالتماضي ولم يوجد ^{في}
 من التملك أقرب دين أو غيره ثم قال كنت كاذباً فيما أقررت حلف المقر له
 على أن المقر ما كان كاذباً فيما أقر ولست بمسطل فيما تدعي عليه ^{في} من
 القضية ادعى عليه ديناً فقال كنت وقت الإقرار مصر وعازان تاريخ مجاز
 ويظهر بوجهه يستريح هذا الدفع ^{في} من الزيارات العتاجي أصل الباب
 أن التناقض يمنع صحة الدعوى وسعي الإنسان في نقص ما أوجبه
 مردود ^{في} من العتاجي والحلاصة ما جعل ادعى على آخر عبد ابنة وأقام
 البينة فنكوا ولم يزكوا حتى أقر ذوالبيد أنه حر وباعه من غيره أو ^{هذه}
 لا يصح يعني في حق المدعي أما التصرفات في حق المقر له صحيح حتى ^{يظهر} لو لم
 عد المثل الشهود يعمل أقراره وكذا لو أقام شاهد أو أحد المميز أقراره
 وأن لم يقيم شاهد أصلاً جاز أقراره والختم هو المقر له ^{في} من الثانية
 ولو ادعى محمد ود في يده فذكر المدعي عليه أن يكون ذلك في يده ^{فطلب}
 المدعي من العتاجي أن يحلله على ذلك كان له ذلك حتى تقر فاد
 أقر بالبدل حلف على ملك المدعي فاد أقربك للثأمره التناضي بترك
 النحر فإن أراد المدعي أن يقيم البينة بعد أقراره بالبدل أنها له قال ^{النسخ}
 الإمام أبو بكر محمد بن الفضل سرح لا مصلحة المدعي على المثلت ما لم يقيم البينة
 أنها في يد المدعي عليه فإن لم يقيم البينة أنها في يد المدعي عليه وأقام البينة

على الملك بعد اقرار المدعى عليه باليد فيقضي القاضي بذلك وذكر في
الجامع انه لا ينفذ قضاءه ما لم يعرف القاضي انها في يده او يقيم البينة انها
في يده وهكذا ذكر الخصاص سرح ^{من} المحيط في الفصل العشرين دار في
سرجل ادعاهما رجل وذنب لياقي بالشهود وباعها المدعى عليه من سرجل
او وجهها منه وسلمها اليه ثم ان المشتري او الموهوب له او دعها منه ثم
تقدم ما الى القاضي فان كان القاضي يعلم بما صنع صاحب اليد واقر المدعى
بذلك او اقام صاحب اليد بينة على اقرار المدعى بذلك سند نفع المخصوص
عن ذي اليد وقد مر هذا غير مرة وان لم يكن شيء من ذلك ولكن
اقام صاحب اليد بينة على ما صنع لا سند نفع خصومته عن صاحب ^{اليده}
فلو ان القاضي لم يقض للمدعى بالدار بشهادة شهوده حتى حضر الغائب
وصدق صاحب اليد فيما قاله يد نفع الدار الى الغائب لا قرار صاحب اليد
بالدار له ويجعل القاضي الغائب خصما للمدعى ولا يكلف المدعى اعادة
البينة لان اقامتها على صاحب اليد صح ظاهر فلا يبطل باقرار ذي اليد
ويجعل المقر له وهو المشتري كالوكيل عن ذي اليد وقد مر من جنس هذا
فيما تقدم من ^{من} الذخيرة والعبد المجتور يؤخذ بافعاله دون اقواله
الا فيما يرجع على نفسه كالقصاص وحد الزنا وحد الشرب وحد القذف
فانه يصح اقراره فيها وحضرة المولى ليس بشرط فان لم يقر ولكن اقيمت
عليه البينة فحضرة المولى شرط عندهما وعند ابى يوسف سرح ^{بشرط} ليس
من السارس خانية وفي الخانية الوجه الثالث اذا ادعى صاحب المال

عليه الاستهلات والمودع يدعى الردا والمهلكات ثم صلح على شئ
جانرا الصلح في قول محمد سرح وابي يوسف سرح الاخر واختلفوا في قول
ابي حنيفة سرح فالصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله وهو قول ابي يوسف
سرح الاول وعليه الفتوى من الفصول وذكر في التجريد ولو ادعى
الشراء من اثنين وانما ملك ابانعين يعتبر سبق التاريخ
بالاجماع من تحفة الفقهاء وهكذا الجواب في كل ما لا يتكر فيه
سبب الملك ولا يعاد ولا يضح مرتين فهو كالنتاج وما تكرر فيه
سبب الملك ويضح مرتين فهو على التفصيل الذي ذكرنا من دعوى
الملك المطلق وبالسبب من التاخر خانية في كتاب ادب الفاضل
وفيه ايضا اذ وقع الدعوى على الصبي التاجر فيما ورثة عن ابية ^{يستخلف}
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة سرح لا يستخلف من
الخانية رجل ادعى على صبي ما ذون مالا وانكر اختلاف فيه قال تعصم
لا يحلف وانما يلزم المالى انا ما بينة او مالا قرار وذكر الفقيه ابو اليسر
انه يحلف في قول علما سرح وبدنا حذره وفي الكبرى وبد يفتى فيه وفي
عصر الروايات لا يحلف الصبي قالوا يجوز ان يكون المسئلة على
الاخلاف على قول ابي حنيفة سرح لا يحلف وعند صاحبه يحلف وذكر
شمس الأئمة السرخسى سرح انه يحلف عند الكل من الفصول
وان وقع الدعوى في العين بعد هلاكه واقام المدعى عليه بينة
انه كان عندي وديعة او مهننا او مضاربة او شركة على ما ذكرنا

من الوجوه لا تقبل بينة المدعى عليه لان الدعوى تقع في الدين ^{محكمة}
 الدائم بخلاف العين ^{منه} ومنه وذكر في الجامع واذا ادعى على اخ
 قيمة رابطة او عين هلك في يده لا تندفع الخصومة عن المدعى
 عليه باقامة البينة على الايداع من جهة الغير وانما تندفع بانبات
 الايداع من غيره واذا ثبت العبد فادعاء على الذي ابق من يده
 واقام المدعى عليه بينة على هذه الوجوه فان الجواب فيه كالجواب
 الموت ^{من} الفأوى الصغرى ادعى عينا في يد انسان انه اشراها
 ث فلان الغائب واقام البينة على الشراء ولم يقيم البينة على ملك
 بائع فانكر المشهود عليه انه كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة
 بينة ان المملك كان لبائعه فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع
 بضم ^ب للمشتري وان لم يشهد واعلى كونه ملك البائع يوم البيع
 ن الدخيرة ادعى عينا في يد انسان انه اشترى منه من فلان الغائب
 قام البينة على الشراء ولم يقيم البينة على ملك البائع فانكر المشهود عليه
 كان ملك البائع يحتاج المدعى الى اقامة البينة ان المملك كان لبائعه
 فاذا اقام فشهد الشهود انه كان للبائع بضم ^ب للمشتري وان لم يشهد
 الى كونه ملكا للبائع يوم البيع في اول الدعوى فتشيع الاسلام سرح ادعى عينا
 في يد انسان انه ملكه اشتراه من زيد مثلا فنصدقه نريد ذلك في ذلك
 له به صاحب اليد وقال الدار داري ورثتها من ابي فاقام المدعى بينة
 هذه الدار داري كانت لزيد فاقاضي يقبل بينة لان المدعى ادعى

الملك لنفسه شراء من تريد ولا يتوصل اليه الا بانبات الملك لزيد
 نصب خصما في انبات الملك لزيد فقبلت بينة على ذلك وثبت الملك
 لزيد بينة المدعي وصارت بينة الملاعي بينة نريد وقد اقر نريد
 ببيع الدار من المدعي واقراه في ملك نفسه صحيح فكان للمدعي
 ان يأخذ الدار من ذي اليد ^{من} من الغيانية المدعي عليه اذا وكل
 بطلب المدعي لا يملك عزله لما ذكرنا وهذا اذا عزله بغيبة الخصم اما
 اذا كان بمحضته صحيح ^{من} من الخلاصة سرجله دار وعليها باب
 واراد ان يفتح بابا آخر اسفل من ذلك والسكة غير نافذة له ذلك
 من الينابيع وان كان لرجل دار في نراق غير نافذة ولها باب له
 ان يفتح الى الزقاق عشرة ابواب بالاجماع لان له ان يهد ^{نظما} محار
 ويدخل في العرصه من اي نواحي شاء ^{من} من الخانية سرجله دار في سكة
 غير نافذة لها باب اراد ان يفتح لها بابا آخر اسفل من بابها احكفوا فيه
 والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان يفتح بابا آخر اعلى من بابه كان
 له ذلك ^{من} من الذخيرة سرجله دار في سكة غير نافذة اراد ان يفتح
 بابا على الجدار اسفل من ذلك الباب له ذلك لان له ان يرفع جداره
 كله ويدخل داره ان شاء من اولها او من آخرها وما قالوا بان له ليس له
 حق المورس وراء باب داره فليس بصحيح الا يرى انه لو اراد ان يطين
 جداره الذي وراء باب له ذلك ولا يكون ذلك بدو ^{من} من
 فالخلاصة ان في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف

يفتح الاسلام سرح ان له ان يفتح بابا على الجدار من الباب الاول او اعلى منه
 وبه يفتح الله اعلم له ومنه ايضا في الفصل الخامس في مسائل الطرق والزقاة واذا
 باع الرجل دارا بابها في سكة فائدة وقد كان باب تلك الدار من القديم
 في سكة غير فائدة فاراد المشتري ان يفتح بابا الى تلك السكة ومنعه الجيران
 عن ذلك ينظر ان اقر اهل تلك السكة بذلك الباب فدان يفتح ويمر فيه لانه
 قائم مقام البائع وكما للبائع ان يفتح ذلك الباب فلكل من قام مقامه وان جحد اهل تلك
 السكة فالقول لهم مع ايمانهم اذ لم يكن للمشتري بينة واذا احلهم ^{بعد} ^{حدا}
 واحد ان حلف الا وليسقط الايمان عن الباقيين لان فائدة اليقين
 الشكول ولو نكلوا ليس له ان يفتح ويمر لان الاول ان يمنع لما حلف انه
 لا طريق له وان نكل الاول فله ان يحلف غيره ثم وثم حتى يشك الكل فاذا
 نكلوا جملة الآن له ان يفتح لانهم اقر وايد من الصغرى دار في سكة
 غير فائدة بين جماعة اقتسموها واراد كل شريك ان يفتح بابا في حيزه
 كان له ذلك وليس لاهل السكة ان يمنعه من ذلك ومنه اهل
 السكة ارادوا ان ينصبوا على راس سكتهم دربا او يسدوا راس السكة
 ليس لهم ذلك لان مثل هذه السكة وان كانت ملكا لاهلها ظاهرا
 لكن للعامة فيها نوع حق ايضا وهو انه اذا اراد من الناس في الطريق
 كان لهم ان يدخلوها حتى يخفف الزحام ذكوه في نوادر ابن رستم
 وقال ابو حنيفة سرح في سكة غير فائدة ليس لاصحابها ان يسبوا بها وان
 اجتمعوا على ذلك ولا يتسمونها فيما بينهم ولا في الطريق الا عظم اذ اكثر فيه

الناس كان لهم ان يدخلوا هذه السكة حتى يخف الزحام قال لنا طي
 في بيوع واقعاته هذا كله لفظ ابن ستم وقال شكاد في دار بين
 خمسة لباع احد هم نصيبه من الطريق فابيع جائز وليس للمشتري
 ان يمر في هذا الطريق الا ان يشتري دارا البائع الذي كان له النظر
 من الفتاوى المنتهى طريق ثالث في دار بين رجلين لا يمنعا من
 القسمة ويترك طريقه على عرض باب باعوا الطريق مرضاء فله حصته
 الطريق وقال الكرخي راج لا شيء له وما ذكره يحتمل انه كان له حق
 في البقعة من الطهيري البديعي وان كانت الدار في سكة غير
 نافذة فيه باب وسميها اهلهما على ان يفتح كل واحد منهما بابا في ذلك
 الزقاق في نفسه فهو جائز لان كل واحد منهما بما صنع اراد ان يمر الى
 الطريق وهي لهذه الدار بالتصرف في خالص ملكه وهو مرفيع الجدا
 فكان لهم ذلك من الكبرياء اتخذ على باب داره في سكة غير
 نافذة امر يا عيسى دابته هناك ولكل واحد من اهل السكة ان يأخذ
 بنقص الامري ولا يمنعوه عن امساك الدواب على باب داره لان
 السكة اذا كانت غير نافذة كدار بين شريكين لكل واحد منهما ان
 يسكن في نصفها وليس له ان يخضر بئر او يبنى فيها واتخاذ الامري
 من البناء وامساك الدواب من السكنى في بلادنا لان الرسم عندنا
 امساك الدواب على ابواب دورهم من الفتاوى الى ثمة رجل
 له دار في سكة غير نافذة اراد ان يجعل باب الدار في اعلى السكة كان

له ذلك لأنه بمنزلة حق المورس والدخول في السكة وذلك لا يبرأ أحد
 سواء كانت بابه في أعلى السكة أو في أسفلها أما حق في الماء فيفتح الكوة في
 أعلى النهر ولو أن من له طريق في سكة غير نافذة اراد أن يجعل بابه
 في أسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لأنه يرداد طريقه
 ومروءه في السكة ❦ وفي الكتاب قال له ذلك وسوى بين الفضلين
 وبأخذ ثمن الأئمة السرخسي ربح ❦ من الفاء وكى الصغرى رجل له
 دابة وعليه باب ف اراد أن يفتح باباً آخر على الجدار أسفل من ذلك
 الباب والباب في سكة غير نافذة له ذلك وإن إلى أهل السكة
 لأنه إن يرفع جداره كله ويدخل دابره من أولها أو من آخرها
 من الثانية وحد القديم أن لا يحفظ أقرانهم غير ذلك ❦ من الفصول
 وحد القديم أن لا يحفظ أقرانه وراء هذا الوقت كيف كان يجعل
 أقصى الوقت الذي يحفظه الناس جد القديم ويبنى عليه الأمر ❦
 من المحيط في الفصل الثامن من كتاب الوديعه رجل ادعى على رجل
 أن له على فلان ألف درهم وإن فلاناً امرأته أن يدفعها إليه
 من هذه الألف الوديعه التي عنده له وحجده المودع الأمر بذلك
 فقام المدعي بينة على الألف الوديعه والأمر بالدفع وقضى الباقى
 عليه فإنه يكون ذلك قضاء على الغائب وينتصب إلى حاضر خصمه
 عن الغائب ❦ من الفصول في الفصل الثالث وكذلك دأب بين قروم ميراث
 ادعى رجل أنه اشتري من بعضهم نصيبه الذي ورث من أبيه

وهو غائب واقرا الورثة نصيب الغائب فيها فجاء بشهود يشهدون
له على الشراء لا يقبل بينته ولو قالوا هذه الدار لنا لا حق لفلان فيها
قبلت بينة المدعي ^١ من اليباع واذا اقر الوكيل بالخصومة على
موكله عند القاضي جاز اقراره فمثل ما اذا وكل بان يدعي على
رجل شيئا فاقر عند القاضي ببطلان دعواه او كان وكيل المدعي
عليه فاقر موكله بلزوم ذلك الشيء وكان ابو يوسف سرح او لا
يقول لا يصح اقراره في مجلس القاضي ولا غير مجلسه وهو قول من
سرح ثم رجع وقال يصح في مجلسه وفي غير مجلسه ^٢ من شرح الطحاوي
وعند ابى حنيفة ومحمد سرح يصح في مجلس القاضي ولا يصح في غير
مجلسه ^٣ من حاشية القدرسي اعلم ان اقرار الوكيل بالخصومة ^{يقين} بطلان
احدهما ان يقر وكيل المدعي عليه بما يدعي والثاني ان يقر وكيل المدعي
ببطلان دعواه مثلا اذا وكل رجلا بان يدعي على رجل شيئا فاقر عند
القاضي ببطلان دعواه او كان وكيل المدعي عليه فاقر على موكله بلزوم
ذلك الشيء ^٤ من الغوامض وان المدعي عليه حتى اقر بما يجعله
خصما ثم ادعى الخروج عن كونه خصما ببيعه المدعي به ونحو ذلك لم ^{ندين}
الخصومة وان يبرهن ^٥ من الفصول واذا مات المودع مجهلا او
ادعى الوارث المضاع حال حيوته لا يقبل قوله الوارث المودع
اذا مات مجهلا يضمن يعني اذامات ولم يعلم حال الوديعة اما اذا
الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يقر فمات لا يضمن ^٦ من الذخير

ان دفع الوديعه بينه البيع سبب الضمان ^١ من الغيانية ولو كانت
 الوديعه صوفى او نحو مما يخاف عليه الفساد وصاحبها غائب فالأولى
 ان يرفع الى القاضي لبيعه فان لم يرفع وتوت حتى فسد فلا ضمان
 عليه ^٢ من الفتاوى الحامية ولو لم يقيم المدعى البيعة بالدين واقر
 الوارث في ظاهر الرواية يقضى بكل الدين من نصيب هذا الوارث
 وقال الفقيه ابو الليث راجع عندي لا يستوفى كل الدين من نصيب
 هذا الوارث وانما يستوفى منه قدر حصته ولو ان الوارث
 لم يقر بالدين على مورثه وعجز المدعى عن اقامة البيعة واراد
 تخليف الوارث فانه يحلف على العلم فان حلف اندفعت عنه
 الخصومة وان نكل يستوفى الدين من نصيبه في ظاهر الرواية
 فان اقر هذا الوارث بالدين وانكر وصول التركة اليه فان
 صدقه المدعى لاحضومة بينهما وان كذبه المدعى يحلف الوارث
 على البتات بالله ما وصل اليك المال من جهة مورثك فان حلف
 لا شئ عليه وان نكل يؤمر بقضاء الدين ^٣ من الفصول ولو
 ادعى على ميت مالا وله ورثة فله ان يحلف الوارثه كلهم على
 علمهم ولا يكتفى بيمين احدهم لان النياية لا تجري في الحلف وتجري
 في الاستحلاف ^٤ من الذخيرة واذا ادعى على آخر ان يباع منك
 مائة من من الشحم الابيض بكذا او سلم الشحم اليه وتبض الثمن شيئا
 وان الشحم المبسج كان مشتركا بيني وبين البائع هذا وانى قلنا جرت

البيع حين وصل اليّ حرام البيع فواجب عليه تسليم نصف الثمن اليّ
 هذا الدعي لا يصح لانه لم يذكر في الدعي ان الشئ كان قائما
 في بد المشتري وقت الاجازة ولا بد من ذكر ذلك لان بدون
 قيامه لا يجعل الاجازة من الشريعت $\frac{1}{2}$ من جواهر الفاء وحمل
 ادعى على آخر شيئا فقال المدعي عليه برجسدين فيصل كرويم فقال كرو
 يكون صلحا على ذلك المبلغ $\frac{1}{2}$ من التهديب اقام المدعي وصاحب
 اليد البيعة ان الدابة المتسارع فيها نتجت في ملكه فصاحب اليد اولى
 ولو دقما فهو لمن وافقه ست الدابة فان اشكل بطل التوقيت ولو خالف
 التوقيتين بطلت البيعتان وكذا لو اقام كل واحد البيعة انها نتجت في ملك
 مائة وكذا كل شئ لا يصنع مرتين فهو كالنجاح $\frac{1}{2}$ من التفريد ولو ازيح
 دابة انها نتجت في ملكه تقبل بيعة ذى اليد اجماعا $\frac{1}{2}$ من النافع وان
 اقام الخارج وصاحب اليد كل واحد منهما بيعة بالنجاح فصاحب اليد
 اولى للمسارعة وان النبي صلى الله عليه وسلم قصص في مثل هذا الحساب
 اليد $\frac{1}{2}$ من المسمى الخارج وذو اليد اقام ان الدابة ملكه نتجت
 في ملكه او جزا الصوف او غزل القطن وكل سبب لا يتكسر يفصل لدى
 اليد وان سبق تسريع الخارج $\frac{1}{2}$ من تحفة الفقهاء وان ارضاءه
 يظن ان كان ست النجاح يوافق احد الناس يخين فهو له وان اشكل
 الامر سقط حكم التسريع وجعل كانهما لم يذكر التسريع وان خالف الوقت
 ذكر في ظاهر الرواية انه لا عبرة بالتسريع وجعل كانهما لم يذكر التسريع

والحكم فيه ما ذكرنا من غير تأخير **✽** وذكر الحكم ان في رواية ^{الشيخ} الجي
 راجح بها توثق البيِّنات ويبقى النساج في يد صاحب اليد قضاء ^ل
 فهذا هو الاصح **✽** من الفصول وان ادعى النساج فانه يقضى بيئته
 ذي اليد وكذا اذا ادعى ذواليد النساج والنساج ملكا مطلقا وهذا
 اذا لم يؤمر بها فان اراد قاضي لصاحب اليد ايضا الا انه اذا كان سن
 الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد موافقا لوقت النساج فح يقضى
 للنساج وان كان سن الدابة مخالفا للوقتين عامته المشايخ راجح
 على انها بها توثق البيِّنات وتثبت الدابة في يد صاحب اليد قضاء
 ترك **✽** وفي شرح الطحاوي وان كان سن الدابة مخالفا للوقتين
 فيه روايتان في رواية يقضى بينهما نصفان وفي رواية بها توثق
البيِّنات وترك في يد ذي اليد **✽** وذكر في المهذبة واذا اشكل سن
 الدابة انما يقضى بينهما وان خالف سن الدابة الوقتين بطلت
البيِّنات **✽** وذكر في موضع آخر واذا اشكل سن الدابة انما يقضى بينهما
 ان كانت الدابة في يد ثالث وان كان في يد احدهما يقضى بها للثالث
 اليد كذا اطلعت في موضع ثقة **✽** من خزانة الفقه في كتاب الدعوى
 ولا يختلف في الوكالة والوصاية والديف اذا لم يكن الوصي وارثا
 والبكر البالغة اذا انكرت الرضاء والاذن في النكاح والولي اذا انكر
 نكاحها او ادعى رجل شفعة في دار فقال المشتري هي لابني الطفل **✽**
 من الفصول وذكر في شرح الطحاوي لو اراد خاملت مورثها يعتبر

سبق التامر في قولهم جميعاً من الحانية وان ادعى مسيل ماء في دار
 رجل فشهد وابا مسيل ذكر في الكتاب انها تقتل ^{بها} قال فتمس الامم
 الخلو في راح هذا والطريق سواء اما تقبل اذا سئوا موضع المسيل ^{له}
 في مقدم الدار او في مؤخرها وان لماء الوصور والماء المطر وذكرنا
 مقدم المسيل اما به ون ذلك لا تقتل الشهادة ولا نفي الدعوى ولا
 يتخلف الخصم الا اذا شهد واعلى اقرار الخصم بذلك ولو ان ميزاباً ^{حل}
 في دار رجل فمعه صاحب الدار عن مسيل الماء فيه كانت له ان يمنع
 الا ان يشهد الشهود انه له حق تسيل الماء في هذه الدار من
 هذا الميزاب ^{بها} وقال بعض المتأخرين ان عرف ان الميزاب قديم
 وتصويب السطح اليه يترك وان شهد وان كان يسيل فيه الماء
 لا تقتل ^{بها} من الدخيرة واذا كانت لرجل ميزاب في دار رجل فادعى ^{بها}
 الدار ان يمنع من ان يسيل فيه الماء فله منعه حتى يقيم البينة ^{له}
 حق تسيل الماء فيه وليس لصاحب الدار ايضا ان يقطع الميزاب ^{لهذا}
 لان وضع الميزاب في الاصل محتمل يحتمل ان يكون بحق يان شرط
 في القسمة لهذا الرجل حق مسيل الماء في دار هذا الرجل ويحتمل ان ^{يكون}
 بغير حق فبالثبوت لا يثبت لصاحب الميزاب حق تسيل الماء في دار
 هذا الرجل ولا يثبت لصاحب الدار حق قطع الميزاب ^{من}
 المغرب وصوب راسه خفضه وصوب الاياما الى الاسفل
 ليتبري ما فيه ومنه قوله الا نساك لا يجعل تصويب مسيل ^{بها} الى الميزاب

الآن يكون له ان يكون له حق السبيل اراد تسفله واختط السبيل
 الماء من الماوي في كتاب الدعوى وفي نوادر ابن سستم رجل
 في يده مشرب ادعى اخوان له فيه حقا فشهد شهود المدعى
 كان يجري في هذه النهر لا يقبل هذه الشهادة حتى شهد ان له فيه
 مجرى ماء او حق ثابت فان اقر المدعى عليه للمدعى انت كنت تجرى
 الماء فيه وانت ظالم وليس لك فيه مجرى فوصل الكلام اولم يصل
 فان قال المدعى قد اقررت انك كان في يده لكن كان غصبا فعليه
 البينة انه غصبه من الخانية عبد في يد رجل اقام البينة انه عبد
 منذ عشرين سنة واقام الاخر البينة انه عبد وكان في يده منذ
 سنة حتى اغتصبه الذي في يده فهو لمن في يده من الفصول
 العاردي دابة في يد انسان جاء آخر واخذها وقال اني اخذت
 الدابة من يده لانها كانت ملكي واقام البينة على ذلك تقبل ان
 يحكم الحال انه كان هو ذا اليد لكن لما اقراني قبضت منه فقد اقر
 ذا اليد في الحقيقة انما هو الخارج من الفصول ادعى على رجل ما لا
 او عينا فقال المدعى عليه انت اقررت في حال جوار اقرارك ان
 لا دعوى ولا خصومة لي عليك واثبت ذلك بالبينة تسمع وتنفذ
 ودعواه وان كان يحتمل انه يدعى عليه بسبب حادث بقاء الاقرار
 لكن الاصل ان الموجب والمستقط اذا تعارضما يجعل المستقط اخر الان
 السقوط يكون بعد الوجوب سواء انقض المقضاء بالاول ولم يتصل

ومنه في الذخيرة ادعى على آخر ما لا قام المدعى عليه بينه انك ابرأ^ت
عن الدعوى كلها في سنة كذا ايصح هذا الدفع^ن ومنه ولو ادعى
او دعيته فانك فاقام المدعى بينة على الابداع ثم ادعى المدعى عليه الهلاك
او الرد ان قال في الجواب والانكار ليس لك علي شيء يسمع هذا
الدفع لا مكان التوفيق ولو قال ما او دعتني اصلا لا يسمع لعدم الامكان
من الفصول الاستروشي ولو قال مرا انك تجزي نبي بايد يكون اقرا
بفراغ ذمتك من الفصول العمادي ولو قال لا خصومة لي معك يكون
ابرا^ن ولو قال تازنه كمالان سب مراردي دعوي نيت يكون ابرأ^ن
عليه من هذا الماسيح في حيونه وبعد وفاته بسبب قبل هذا السارح
ولو ادعى بسبب حاصل بعد البراءة يتج لان لا يقع البراءة عنده
من الذخيرة واد اقر الرجل انه لا حق له قبل فلان يدخل تحت البراءة
كل حق هو مال وما ليس بمال كالنكاح بالنفس والقصاص وحل القذف
وما هو دين وجب بدلا عما هو مال كالثمن والاجرة وما وجب بدلا
عالمس بمال كالجهار وارش الجنابة وما هو غير مضمون كالغصب
او امانته كالوديعة والعمارة والاجارة وانما دخل تحت البراءة الحقوق
كلها ما هو مال وما ليس بمال لان قوله لا حق لي نكرة في موضع النفي
والنكرة في موضع النفي نعم وقوله قبل فلان لا يخص الامانات
لان قبلها يستعمل في الامانات يستعمل في المضمونات ايضا يقال فلان
قبيل فلان اي ضميت فلان قالوا وليس في البراءة كلمة اعم واجمع

من هذه الكلمة فانها توجب البراءة عن الامانات والمضمونات عما
هو مال وما ليس بمال وتامدنيأتي في آخر اقرار بهذا الكتاب ^{بمنه} ^{منه}
ذكر في صايا المستحق اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد الا
على نفسه انه قبض منه جميع ما كان في يده من تركته والده ولم يبق
له من تركته والده عنده قليل ولا كثير الا وقد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك
في يد الوصي شيئا قال هو من تركته والذي واقام البينة قبلت ^{بمنه}
وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والده من الدين على الناس
ثم ادعى على رجل دينا لو والده تسمع دعواه ^{بمنه} من المحيط ولو ان رجلا
ادعى عبدا في يد عبدا وادعى دينا عليه وادعى شراء شيئا منه فهو
خضم الا ان يقر المالك عي انه محجور عليه فلا اجعل بينهما خصومة ^{بمنه}
الصغرى المصوب اذا استحق من يد الغاصب بالبينة لا يظهر ذلك
القضاء في حق المصوب منه حتى لو اقام البينة على المستحق قبل فعلى
هذا ينبغي ان لا يبرأ الغاصب عن الضمان ^{بمنه} من منية المفتي ولو ادعى
عينا من التركة بعد القسمة حيث لا تسمع دعواه لان حق الوارث
متعلق بالصورة مع المحتق فاقد امه على القسمة اقرار منه بعدم
اختصاصه بالعين وحق الغريم لم يتعلق بالصورة فافترقا ^{بمنه}
النوازل مسئلة ابو بكر سرح عن رجل له داران مثلا احد فيهما عامرة
والاخرى خراب فباع الدار الخراب وكاث مهبط ميزاب الدار
العامرة وعلقا ثلجها في الدار الخراب فمخه المشتري عن ذلك اقرار ^{بمنه}

ان رضي المشتري بذلك ثم اراد ان يمنعه من ذلك قال للمشتري
 منعه عن ذلك قيل فان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء وطرح
 الثلج قال استثناء مسيل الماء جائز وطرح الثلج لا يجوز لان المعاملة
 حرت في مسيل الماء ولم يجز في القاء الثلج قاله الفقهاء راجع ان كان له
 ميزاب في تلك الدار ومسيل سطحه الى هذا الجانب وعرف ان
 ذلك قديم لمسيله على حاله وان لم يشترط وكذا لو كان مسيل
 سطوحه الى داره رجل وله ميزاب قديم فليس لصاحب الدار ان
 يمنعه وهذا استحسان وبه جرت العادة واما اصحابنا فقد اخذوا
 بالقياس وقالوا ليس له ذلك الا ان بقيم البينة ان له حق المسيل
 من القضية رجل ادن حارسه في وضع الجذوع على حائطه او حف
 سر داب تحت داره ثم باع داره فلم يشتري رفع الجذوع والسر ^ب
 الا اذا شرط في البيع بترك ذلك فيجوز لا يكون له ذلك ^ب وفي جامع
 الفقهاء العتابي راجع ان كان طريق الخشب والسر داب في الدار التي
 بيعت لاجنبي بحق لانهم ملكت او اجارة فهو عيب للمشتري ان
 يمنعه من الجواهر رجل له ميزاب في بستان فباع صاحب ^ب
 بستانه فجعل المشتري البستان دارا فليس له ان يبطل حق الشئ
 لان حقه لا يبطل بان يجعل البستان دارا ^ب من المنهي ميزاب في
 داره رجل فمنعه ان يسيل الماء له ذلك الا اذا قام ان له مسيل
 بخلاف ما لو اختلف في النهر والماء لاحدهما وعن بعض المتأخرين

ان عرف ان الميزاب قديم ويصوب السطح اليه يترك للدلالة الحاد
 اقام انه كان يسيل لا تقبله سيل ماء في قناه فاراد ان يجعلها ميزابا
 وعكسه لا يقدر الا برضاء صاحبه كما لو طول الميزاب او عرض ^{يسيل}
 ماء سطح آخر فيه من الكبرى من اراد ان يحفر بئر في مسجد من
 المساجد او في محلة فان لم يكن ذلك ضررا بوجه من الوجوه فيه
 نفع من كل وجه فله ذلك والقوى على هذا من المحيط وفي نوادر
 ابن رستم راجح للوالي ان يعطي من الطريق الجادة احدا ^{عليه} ليس
 ان كان لا يضر بالمسلمين وان كان يضر فليس له ذلك من
 الا ورجندي وليس هذا الا للخاصة من الفصول قال صاحب راجح
 في آخر كتاب الشرب راجل بنى حائطا من حجارة على الفرات ^{وتخذ}
 عليه راحا او بنى في طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد
 من المسلمين او من اهل الذمة سوى العبيد والصبيان فانه يقضى
 عليه بهدمه سواء كان يضر بالعامّة او لا يضر لهم فكذلك اذا كور ^{بيل}
 محمد بن سلمة البلخي راجح لا يقض عليه بالهدم اذا لم يضر بالعامّة
 لانه اذا لم يضر بهم فالخاصم متعنت قالوا وللسطات ان يجع ^{ملت}
 الرجل طريقا عند الحاجة تاثيرا في باب الشرب وفي المستقى
 قال اذا اراد ان يبنى كنيها او ظلة على طريق العامة فاني امنعه
 عن ذلك وان بنى ثم اختصموا ونظرت في ذلك فان كان في ذلك
 ضررا امرته بقلعه وان لم يكن فيه ضرر تركته على حاله ^{من الخلاصة}

ولو ادعى على آخر حق المروءة او رقية الطريق في دار انسان القو
 لة صاحب الدار ولو اقام المدعى البينة انه كان يمر في هذه الدار
 لم يستحق بهذا شيئا من جواهر الفتاوى سرجل ادعى على امرأة
 انها منكوته وقالت كنت امرأة فطلقني وانقضت عدتي فنفرت
 بهذا الرجل الثاني ولا بينة للمدعى فتحاصم حتى اختلعت منه بمال
 فهي امرأة الزوج الثاني ولا حاجة الى اعتداد وتجديد النكاح ولا
 لهذا الخلع لان نكاح المدعى لم يصح فكيف يصح الخلع واقد امها على الخلع
 وان جعل كقرار بالنكاح دلالة فلا يصح ذلك في حق الزوج القائم لانها
 لو اقرت به صريحا بعد ما اكرت لم تصدق به من المحيط صبي في يده
 رجل من اهل الذمة يدعي انه ابنه جاء المسلم واقام بينة من المسلمين
 او من اهل الذمة انه ابنه واقام الذي في يده بينة من اهل الذمة
 انه ابنه قضى للخارج لان ما اقام الذي من البينة ليست بحجة في
 حق المسلم فصار في حق المسلم كان الذي لم يقيم فان اقام الذمجة
 من المسلمين وباتى المسئلة بمحاطقة الذي يعك يده عند الاستواء
 في الحجة ومنه صبي في يده سرجل جاء سرجل ان وادعى كل واحد
 منهما انه ابنه فاقا ما على ذلك بينة قضى ببينة منهما وان وقت
 احدى البينتين وقتا قبل الاخرى ينظر الى سنن الصبي فان كان
 موافقا لاحد الوقتين محالفا لوقت الاخرى يقضون للذي كان في
 وقت موافقة سنن الصبي فان كان محالفا لاحد الوقتين يبين

مشكلا للوقت الآخر يقضى للمشكلا انه لم يتيقرب بكذب الآخر وان كان
 مشكلا للوقتين نحو ان يشهد احد الغريقين انه ابن سمح سنين
 والآخر ابن عشر سنين فعلى قول ابي يوسف ومحمد سرح يستقط اعتبار
 التاريخ ويقضى بينهما بما يوافق الروايات واما على قول ابي حنيفة سرح
 ذكر شيخ الاسلام سرح في شرحه انه يقضى بينهما وفي رواية ابي حفص
 ولا يعتبر التاريخ وعلى رواية ابي سليمان سرح يقضى لا سبقهما تاريخا
 فعلى هذه الرواية اعتبر التاريخ وذكر شمس الامم الحلواني سرح في شرحه
 واما على قول ابي حنيفة سرح ذكر في عامة الروايات انه يقضى بينهما وذكر
 في بعض الروايات انه يقضى لا سبقهما تاريخا قال سرح والصحيح ما ذكر
 في عامة الروايات واتفقت الروايات عن ابي حنيفة سرح انه لا عبارة
 للتاريخ في باب النكاح حتى ان الرجلين اذا ادعى نكاح رتبة في يد
 آخر واقاما البينة وارتخا وكان سن المدابة مشكلا يقضى بينهما
 وعلى ما ذكر في رواية ابي حفص سرح كما ذكره شيخ الاسلام سرح وعلى
 عامة الرواية كما ذكره شمس الامم سرح لا فرق بين ما ذكر في رواية
 ابي سليمان كما ذكره شيخ الاسلام سرح وعلى بعض الروايات كما
 ذكره شمس الامم سرح وفرق ابو حنيفة سرح بين النكاح وبين النسب
 فاعبر التاريخ في النسب واسقط التاريخ في النكاح وهما سويا بين
 النسب والنكاح واسقط التاريخ فيهما * ومنه صريح في يد عبد
 رجل يدعي نسبه خارجا من احد هاهنا مسلم والآخر ذمي واقام كلا

عنهما بينة من المسلمين انه ابنه قضي بالنسب من المسلم ويرجع المسلم
 على الذمي بحكم الاسلام والحاصل ان الترجيح في باب النسب بالاسلام
 او باليد ففهما امكن الترجيح باليد لا يصح الى الترجيح بحكم الاسلام
 وفي هذه المسئلة تعدل الترجيح بحكم اليك لانهما خارجان فرجنا
 بحكم الاسلام وفيما اذا كان الصبي في يد ذمي يدعي انه ابنه ويقسم
 بينة من المسلمين وخادم مسلم وادعى نسبه واقام بينة من المسلمين
 او من اهل الذمة يقضى للذمي لان هاتك الترجيح بحكم اليك يمكن
 فرجنا اليد عند الاستواء في المحجة صبي في يد رجل ادعاه ذمي انه ابنه
 ولد في فراشه واقام على ذلك بينة شاهدين مسلمين وادعى عبدا له
 ابنه ولد على فراشه من هذه الامة قضي للذمي ولم يترجح العبد
 بحكم اسلامه وان كانا خارجين كما فيما تقدم لان الترجيح بحكم الاسلام
 انما يكون بعد استواء البينتين في الاثبات وبينة الذمي اكثر اثباتا
 لانها تثبت بجميع احكامه ومنه صبي في يد رجل جاءت امرأته وادعت
 انه ابنها فقامت على ذلك شاهد بن قضي لها بالولد وان لم تقم المرأة
 فان كان صاحب اليد يدعي نفسه لا يقضى للمرأة المدعية قبل هذا
 على قول ابي حنيفة راح فاما على قولهما يقضى للمرأة المدعية بناء على ان
 شهادة القابلة على الولادة اذ لم تتأكد بموئيد وتضمنت ابطال حق
 مستحق على الغير ليست بحجة عند ابي حنيفة راح وهذا تضمنت ابطال
 اليد على ذي اليد نصا وجودها والعدم بمنزلة هي مجرد الدعوى

من جانبها ومن جانب صاحب اليد كذلك فيقضي لصاحب اليد
وعند شهادة القابلة حجة بمنزلة شهادة الرجلين فيقضي بالولد ^{تمة} للمدعي
وإن كان ذواليد لا يدعيه لنفسه وهو لقيط فليس له على اللقيط ^{يد}
مستحقة ^{في} الأبرياء أن للقاضي أن ينزع من يده وإذا كان للقاضي
ولاية ابطال يده من غير شهادة القابلة فحج شهادة القابلة أولى ^{يد} في
امرأة ادعت امرأة أخرى أنها ابنتها وأقامت على ذلك بينة وأقامت
المرأة التي في يدها أنها ابنتها بقضي للتي في يدها أما على قول أبي حنيفة
مرج فلان شهادة المرأة الواحدة للخارج عند دعوى ذم ^{يد} اليد ومجرد
دعوى الخارج سواء وأما عندهما فلا بينهما استويا في الدعوى والمجته ^{حج} ونز
ذواليد يحكم يده ولو شهد لكل واحد منهما رجلا ن قضى لذم ^{يد} اليد ولو
شهد لصاحب اليد امرأة واحدة وشهد للخارج رجلا ن قضى للخارج
أما عند أبي حنيفة مرج فلان شهادة امرأة واحدة على الولادة ^{بعتة} حاله المنان
ومجرد الدعوى سواء وأما عندهما فلا بد لا تعارض بين المجتهين لأن شهادته
امرأة واحدة حجة على الولادة لا غير وشهادة الرجلين حجة في الولادة و
غيرها من الأحكام ^{من} الفصول وذكر في الجامع ولصغير عيب في يدي
رجل يقول هو ليس بي وهنات من يدي عي يكون إقرارا بالملكت للمدعي
حتى لو ادعاه لنفسه لا تقبل قال القاضي الإمام ظهير الدين مرج في قار
وحاصل هذا أن قول صاحب اليد هذا العيب ليس لي عند وجوده ^{مرج}
إقرارا بالملكت للناسخ على رواية الجامع وعلى رواية الأصل ليس بالقار

بالملت له وعند عدم المنازع لا يصح تقيده حتى لو ادعى هذه العين ^{حطب}
 آخر وادعاه ذواليد ايضا وقال دعوى صح دعوى ذى اليد لا تغلق ^{الدر}
 من فصول العمادي كلف القاضي يسأل ذواليد أهو ملك المدعي ان
 اقرب امره بالتسليم اليه وان انكر يا امر المدعي باقامة البينة عليه
 من الهداية فان كان عينا في يد المدعي عليه كلف احضار ^{البشائر}
 اليها بالدعوى وكذا في الشهادة والاختلف لان الاعلام باقص
 ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول ويتعلق بالدعوى وجوب
 الحضور على هذا القضاة من آخرهم في كل عصر وجوب الجواب اذا
 حضر لبغيد حضوره ولزوم احضار العين المدعى لما قلناه من ان
 اعلم ان الدعوى نوعان صحيحة وفاسدة فالصحيحة ما يتعلق بها احكامها
 وهو احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب وجوب الجواب
 واليمين اذا انكر والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعي له والفاسدة
 ما لا يتعلق بها الاحكام التي بينا فان كان المدعى عينا في يد المدعى ^{عليه}
 كلف باحضارها ليشتر اليها بالدعوى كما في الشهادة والاختلف
 من الفصول في فصل الاستخلاف يجب ان يعلم ان الاستخلاف يجري
 في الدعوى الصحيحة دون الفاسدة فاما اذا انكر المدعى ويقول المدعى
 لا شهود لي او قال شهودي عيب او مرضيتم من الفصول وفي دعوى
 المستحق ايضا المستحق عليه اذا اراد ان يحلف المستحق بالله ما باعد ولا ^{هيد}
 ولا تصدق به ولا يخرج عن ملكه بوجه من الوجوه حلف كذلك

من الثانية وان كانت المدعى به متوقلا عظميا لا يمكن نقله الا بمؤنة وضمان
 نحو الخشب العظيم وخجر الرخى والغنم الكثير والمكيل والموزون اختلفوا
 فيه قال بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ومؤنة النقل يكون على المدعى^{عليه}
 والصحيح ان القاضي يبعث رجلا يسمح الشهادة بمحضرة المدعى بدوشهود
 معه فيشهدون عند القاضي ان شهود المدعى شهدوا والمدعى فيج بفض
 القاضي للمدعى واذا بعث القاضي بسماع الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد
 من القضاء بثلث الشهادة ^{من} الذخيرة وفي ثلثا وهي اهل سمرقند
 تبارغا في شيء فاقام احدهما البيعة انه كان في يده منذ شهر
 الاخر بيعة انه في يده الساعة اقراه القاضي في يد المدعى الساعة في
 يد الآخر منقضية واليد المنقضية لا عبرة لها عند اي حنيفة ومحمد
 فاذا اقام احدهما البيعة انه في يده منذ شهر واقام الآخر انه في يده
 منذ جمعة قضى لمدعى الجمعة ^{منه} ومنه ايضا ادعى مر جلد ارضا في يده ^{جل}
 بمحمد العبارة ان هذه الارض كانت في يدي وان صاحب اليد^{أحد}
 يده عليها واخذها مني فانكر ذلك واليد احداث اليد فاقام المدعى^{البيعة}
 على احداث اليد عليها واخذها منه فقضى القاضي وقضى يده عن
 الارض وسلمها الى هذا المدعى ثم ان الذي كانت الارض في يده
 ادعى ان هذه الارض ملكه وحقه وفي يده هذا الذي اخذه الان
 بغير حق واقام على ذلك بيعة فالتقاضي يقضي بالارض ويعيد لها
 الى يده ملكا له بهذه البيعة هكذا احكي فتوى بعض مشايخ سمرقند

من الباطن حايه صي في يد رجل ادّعاه حر مسلم انه ابنه من ضد الامه
 وادّعاه حرك او مكاتب انه ابنه من هذه المرأة قضى للحرك ولو ادّعاه عبد
 انه ابنه ولد من هذه الامه وادّعاه مكاتب انه ابنه ولد من هذه
 المكاتبه قضى للمكاتب من الفصول وان اقام المدعي بينه ان العين
 له منذ شهر وقد اشتراه المشتري قبل ذلك يقضى به للمدعي ولا يرجع
 المشتري على بائعه بالتمن من القيه اتي به نفع صحيح وقضى التماسي
 بطلان دعوى المدعي ثم اعاد الدعوى عند فاضل آخر لا يحتاج المدعي
 عليه الى اعادة الدفع عنده ولا ينقض الحكم به اذا ثبت ذلك بالبينه
 من الصري ولو ادعى اول مرة انه لمعان وكل محصومة فيه ثم اقام
 انه له لا يقبل ولو ادعى الوقف او انتم ادعى انها له لا تسمع كما لو ادعى لغيره
 ثم ادعى لنفسه قال للرجل اريد تذهب فقال اذهب فاحاذل ان كسر دعوى
 فادّعاه واقام بينه على وفوق دعواه فالمدعي عليه يدوله امت فلت هذه
 المفالة فكون اقرارا ملك ما بها ملكي قال يسمع هذا الدفع من النساء
 من رجل كتب شهادته على صلت ابيع ثم ادعى المحم ودعان كانت كتب شهد
 بما فيه او شهد على ذلك لا تسمع دعواه وان كان كتب على اقرارا بائع
 انه باع تسمع دعواه ولا يكون تناقضا قال مشائخنا راج ان كتب في
 الصلت باع وهو مملكت وهو كتب شهد بذلت لا تسمع دعواه وان
 كتب في الصلت اقرارا البائع انه باع بها وهو كتب شهد بذلت لا تسمع
 دعواه من الفصول قال اذا كتب في صلت ابيع شهد بذلت انما كان

اقرار ابا اندراوس لانه لان معنى قوله شهد بك قلت كوا دشت. بدان ينبغي بما
 في الصلح والمكتوب في الصلح باع ما هو ملكه وباع بيعا صحيحا جائزا
 وانما يصير شاهدا على ملك البائع والبيع الصحيح ان لو كان جائزا او
 من القينة كتب شهادته في صلح محمد ودثم صار موثوقا مستجدا فادعاه
 للمسيح لا قسح ان كان كتب في الصلح ان البائع باع ملكه قال استاذنا
 مرض فموت بيقول ان اقرار الانسان بكونه الدين ملكا للمدعي عليه
 كما يمنع دعواه لنفسه يمنع دعواه لغيره من الفصول واودعت اولا بسبب
 الامر ثم ادعى الشراء لا تقبل ويثبت التاقتن من العاقبة ولو ادعى
 ميراثا ثم الشراء او الهبة قبله لا تسمع من الذخيرة فاما اذا قال شهود
 المدعي عليه ان الموارث قال مات ابي والدار ليست له لانه وهبها لي
 في حيوته وصحته اذ لانه باعها مني في حيوته وصحته لم يكن ذلك دفعا لينة
 المدعي لانه الثابت بالينة المعادلة كالثابت عيانا ولو عاينا اقرار الوارث
 ان اياه مات وهذه الدار ليست له لانه وهبها لي او باعها مني في حياته
 وصحته ثم ادعى الميراث من الاب بعد ذلك تسمع دعوى الميراث منه
 لان التوفيق بين الكلامين ممكن لانه يمكنه ان يقول شيئا في البيع او
 الهبة ويجزئ عن اثباته بالينة فبقي على ملك الاب طاهر وصالحا
 ميراثا لي عنه فانه اودع من جسد هذا في كتاب الشهادات يوضحه
 ما ذكرنا ان الكلام يتم باثبته فاذا وصل بقوله مات ابي والدار ليست
 له وقوله لانه باعها مني علمنا انه لم يرد باول الكلام فبقي ملك الاب من

الاصل فيمكنه دعوى الميراث بعد ذلك بخلاف ما اذا قال ليس لا بد ^{سكت}
 لان ظاهر هذا الكلام يوجب نفي ملك الاب فيه من الاصل ولا يمكنه
 دعوى الميراث بعد ذلك من اكثر من هذا على ما في يد آخر نفي
 لصما وعلى نكاح امرأة سقطا وهي لمن صدقت او سبقت بنسبه من
 الفصول وان لم يكن في بيت احدهما ولا دخل بها احدهما فان وقتا فالاول
 اولى لانه لا معارض له في ذلك الزمان فيقتضى له في ذلك الزمان و
 يلزم من ذلك بطلان نكاح الآخر وبطلان شهادته بعد ذلك من
 من شرح المجمع فان وقتا كان العمل بالاسبق منهما ما لم يعلم من
 القنية ولو ادعى عينا من اعيان التركة انه اشتراه من الميت او وب
 الميت له وسلمه اليه لا تسمع بعد القسمة من المختار ادعى نكاحا
 واقام البينة فان وقتا فهي الاول والا لمن صدق من الثانية وان
 ارتخا واحدهما اسبق فالسابق اولى على كل حال من الخلاصة وان
 ارتخا وتاريخ احدهما اسبق فالسابق اولى من ومنه ولو ادعى انه له
 ابية الف درهم وانه مات وفي يديه ثرائه وطالبه بقضاء الدين من
 علمات الوء ان اقر لكن انك المدين ثبت كونه خصما بعد ذلك ان
 افام البينة يستوفي جميع الدين ولكن يختلف المدعي بقدر شيئا من
 هذا الدين ولا ابرأه وان لم يردع الوارث ذلك من من السارخاء
 من رجل ادعى على ميت حقا فخصمه الورثة او الوصي فلو قضى القاضي علم
 الوصي او حتى الورثة يكون قضاء على الكل من القنية ادعى على واحد

من ورثة ميت دينا واشتبه والتركة في يد اجنبي فلهما على عليه بارتباط
التركة من الاجنبي من حاشية الزدوي ان نسيه التي يثبت بها ^{مصلحة}
الوجوب ثابتة للميت يد ليل بقاء الواجبات ولهذا ان المدين
اذ مات يبقى عليه الدين لان الموت لم يوضح لا سقوط الدين عن
الذمة من الفصول الدين المستترقي يمنع ملك الوارث ^{من}
الذخيرة الوارث لا يملك بيع التركة المشعولة بالدين المحيط ^{بها} الا برضا
الجزء ما حتى لو باع لا يفسد من عمدة الفتاوى مات وعليه ديون
مستغرة فجار رجل وادعى دينا على الميت وليس له بينة فان اراد
ان يحلف الورثة ليس له ذلك لانه لاحق لهم في التركة من الحائز
ويستدل ابو بكر بن ماث وتروك وارثا وعليه دين محيط بتركته قال
الوارث لا يكون خصما للشر ما لا يذ لا يرث ^{من} وقال علي ابن احمد
الوارث يكون خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة قال الفقيه ^{رح}
وهناخذ في الكبرى وهو اختيار ابي الليث ^{رح} وبديقتي ^{من} كشف
الغوامض الاصل ان الحق الثابت للحال من كل وجه لا يجوز تأخير
بحق موهوم عسى يثبت وعسى لا يثبت لان التأخير ابطال ^{من} مزق
ولا يجوز ابطال الثابت بيقين لحق موهوم عسى يثبت وعسى لا
من الفصول في فتاوى ابي الليث ^{رح} مديون مات واوصى الى
رجل وغاب الوصي فباع بعض ورثته بعض تركته وقضى دين
الميت وانفذ وصاياه فابيع فاسد الا ان يكون باصا القاضي وهذا

اذا كانت التركة مستغرقة بالدين وان لم يكن نقد تصرف الوارث
 في حصته الا ان يكون البيع شيئا معينا من الدار وما اشبه ذلك
 من الجواهر احد الوارثة باع شيئا من التركة للدين والميت وبعض الورثة
 غائب فانه ينفذ البيع ولو كانت الثمن اكثر من الدين يعيد الزيادة
 الى التركة يعني البيع في الكل جائز والفاضل من الثمن عن الدين يرد
 الى التركة من الكبرى وارث كبير باع شيئا من التركة او من
 العقار وقد بقي عليه دين ووصايا لا يرد البيع من الفصول وذكر
 الديناري في ثلثه اذ باع الوارث شيئا من التركة وفيها دين مستغر
 كل يجوز قاله في موضع روابوداكر وام كذا ر وقال في موضع اذ باع باذ
 الغريم ثم اجاب ينفذ البيع ان قضى الدين منه ومنه تركه فيها دين غير
 مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل واحد منهم ما يخص
 نصيبه من الدين حتى لو كانت الدين الف والتركه ثلث الالف قسمت
 بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الالف وهذا اذا اخذهم جملة
 عند القاضي اما اذا اطلق باحدهم يأخذ منه جميع ما في يده من الصغر
 تركه فيها دين غير مستغرق فقسمت ثم جاء الغريم فانه يأخذ من كل
 واحد منهم ما يخص نصيبه من الدين حتى لو كانت الف والتركه ثلث
 الالف فقسمت بين ثلثة بنين يأخذ من كل واحد ثلث الف وهذا
 اذا اخذهم عند القاضي جملة اما اذا اطلق باحدهم يأخذ منه جميع ما في
 يده عن غريم الميت اذا فقي دين الميت بعين امره وصلة انه قاله هذه

ان الميراث الميراث لفلان الميراث علي من الالف التي كانت على الميراث جابر وان
 لم يبق له ميراث والكن قضى الالف عن الميراث فهو ثوب والالف عليه
 وذلك اني انصرت على رجل اثبت الدين على الميراث فقال رجل عند
 القاضي ان الميراث علي كذا وكذا ادرهما فامر القاضي بالدفن الى الذي
 اثبت دينه على الميراث جابر ذلك لان الامر من القاضي صحيح فان
 للقاضي ولاية قضاء دين الميت هكذا اذا دفع بامر القاضي فان
 بعينه امره يجوز ايضا ويسقط الدين عن مديون الميت كذا قال الامام
 السرخسي سراج لان لا فائدة في دفعه الى الورثة لانهم يكفون الى دائر
 الميت او يدفع الى القاضي حتى يدفع القاضي الى غريمه الميت فيجوز
 المدفع قضاء المساقعة وفي فتاوى رشيد الدين لا يملك الدائن
 اثبات الدين على الغريم الذي للميت عليه دين ولا على الموصي له ولكن
 اذا اثبت على من يصح الاثبات عليه كالموصي والوارث تثبت له ولاية
 الاستيفاء باعتبار انه تركه للدين اذا ثبت بالشهادة لا بد من القضاء
 ان كان الميراث الاموال في منزل الميت فاخذها بعض الورثة ليقضي الدين
 او اخذ الميراث من منزله ليرد على اصحابها حيث لا يضمن استيسانا
 من القضاء لو ملكيت التركة في يد احد الورثة ينظر ان كان على
 الميت دين مستغرق لا يضمن شيئا لان قبضه حصل للغير ما وصى
 كالوديعة سند له من ان خيرة لو قال هذا الميراث مني كانت دعوتي
 صحيحة من الميراثية رجل قال ان كان في بطن جاسيتي غلام فهو

وان كانت جارية يلىس مية فولدت ولداً لاقل من ستة اشهر ذكره تمام
انه ثبت نسب منه خلافاً كان او جارية لا تال ان كانت لا يعلم ما في البطن
الحامل ^{من المختار} ولو باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر
فا دعاه فهو ابنه ودعى ام ولده ويفسخ البيع ويرد الثمن ولا تقبل دعوة ^{المشترى}
معه ^{من} القية باع جارية فولدت لاقل من ستة اشهر من وقت
الشراء فا دعاه النافع وقال علمت وقت البيع انها حبلت منى لكن بعثها
للضرورة او مخافة تعيب دعواته اعتبار الحق الولد ^{من} الدخيرة
واذا ادعى ملكا بسبب الشرى من رجل آخر والامراة عن ابنته ^{اشبه}
فدلت واقام البينة على الملك المطلق لا تقبل البينة لوجهين احدهما
ان الشهود شهدوا باكثر مما ادعاه المدعى لان المدعى ادعى الملك بسبب ^{حاجته}
والمالوك بسبب حادث يكون حادثاً ضرورة والشهود شهدوا بالملك
قديم لانهم شهدوا بالملك المطلق والملك المطلق قديم ولهذا قلنا ان
في دعوى الملك المطلق يستحق العين بالزواج المتصلة والمنفصلة جميعاً
ويرجع الياسة بعضهم على البعض ولا شك ان الملك القديم اكثر من الملك
الحادث والشهود اذا شهدوا باكثر مما ادعاه المدعى لا تقبل
شهادتهم لان المدعى يصير مكذباً بشهوده في بعض ما شهد وابه
وهو يمنع قبول الشهادة ^{من} ^{بشأن} ^{الفصول} العما دي وذكره شني ^{الد}
رح ادعى عينا فقال ذواليد انك بعثت هذه العين من فلان وا
اشتريت عنده واقام البينة مندفع دعوى المدعى وان لم يكن له بينا

فله ان يطلب المدعي من القنية قال سمعت شيخ الاسلام عليه السلام
 عند الدارين المروني راج يقول يقح عندنا كذا وان الرجل يقح على
 نفسه بما في صلته ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال من
 بعضه ربوا ونحن نفق ان اقام على ذلك بينة تقبل وان كان منا
 قضا لا تعلم انه مضطر الى هذا الاقرار من الخلاصة من الصخر
 باع دارا وابنه البائع حاضر ساكت ثم ادعى الابن الدار بعد ذلك
 انه كان ملكه واليوم ملكه ولم تكن ملك الاب وقت البيع قال
 المتأخرون من ائمة سرقند انه لا يقح وعواه وجعل سكوت عند البيع
 القبض كإقراره وافق مشايخنا راج انه يقح الا اذا كان الابن
 بقا ضيه الثمن من القنية في كتاب الدعوى باع ارضا بها
 للمشتري وتصرفها مدة نرسا وبناء وجارها ساكت ثم الا
 يدعي انها ملكه لا تسمع دعواه ان كان حاضرا وقت البيع والتسليم
 ساكتا وقت تصرف المشتري قيل له فلو لم يتصرف المشتري ولكن كان
 ساكتا وقت البيع قال لا تسقط دعوى الجار بهذا القدر بخلاف اختار
 المتأخرون فيما اذا باع وسلم ولداه او زوجته حاضرة ساكتة حيث
 تسقط بهذا القدر دعواها من القنية باع عقارا وابنه حاضر
 وامراة وبعض اقام به حاضر يعلم به وثقا بضاد تصرف المشتري
 بغيره ما ثم ان ذلك الحاضر عند البيع على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك
 للبائع وقت البيع اتفق المتأخرون من مشايخ سرقند راج انه لا يقح عند

الد عوى فيجعل سكوتة عند البيع كالا فصح بالا قرار يكون المبيع ملكا
 للبائع قطعا للطماع الفاسدة وسد الباب للبليس واقتضى مشائخ
 بخارج ان يصح الد عوى ولم يجعلوا السكوت كالا فصح بكونه ملكا
 للبائع لكونه محتملا قال الصدر الشهيدي حسام الدين مرج ان كان
 المفتي ينظر في المدعي ويفتي بما هو الاحوط كان الاخس وان لم يكن
 ذلك يفتي بقول مشائخ خارج من الناس خانية ولو شهد على الصلح
 وختمه ولم تكلم فقد سلم والظاهر ان له دعوى اذ لم يكن في الصلح
 وهو مملوك او شهد باقرار البائع ولو اخبر عن بيعه لا بلفظة الشهادة
 عند القاضي او عند غيره فهل يمنع دعواه من الحاوي وفي فتاوى
 الشافعي عن باع عقار وابنه وامرأته حاضرات يعلمان به ووقع التقا^{بض}
 بينهما ونصرف المشتري ومضى على ذلك مدة ثم ان الابن الحاضر
 عند البيع والمرأة الحاضرة ادعى على هذا المشتري ان الذي اشتراه ملكي
 ولم يكن ملكت البائع وقت البيع قال اتفق مشائخنا واستاذنا مراح ان
 هذه الد عوى ومثلها لا يسمع وهو بليس محض وحضوره عند البيع
 وترك مناره عنه فيما يضح اقراره منه ان ملكت البائع وان لا حق له
 في البيع وجعل سكوتة في هذه الحالة كالا فصح بالا قرار دالة قطعا
 للطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس - من
 الظهير مراح باع عقار وابنه وامرأته او بعض اقرار به حاضرين
 فوقع التقا^{بض} بينهما ونصرف المشتري من ما نأثم ان الحاضر عند البيع

ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن ملك البائع وقت البيع اتفق
المشتري المتأخرون ومن مشايخ سمرقند انه لا يصح هذه الدعوى
من الفصول رجل باع عقارا وامرأة او ولده او بعض اقرار بها
فسكت ولم يقل شيئا ثم ادعى المشتري من كان حاضرا وقت البيع
ان البعثة كانت له ولم يكن ملك البائع وقت البيع قال اتفق مشايخنا
واستاذنا سراج ان هذه الدعوى ومثلها لا تسمع وهو يلبس محض
وحضوره عند البيع وترك منارته فيما يصنع اقرار منه انه ملك
البائع وان لاحق له في البيع وجعل سكوته في هذه الحالة كالا فصح
بالاقرار دلالته قطعا للاطماع الفاسدة لاهل العصر في الاضرار بالناس
من الحيوي وفتوى مشايخ سمرقند على انه لا تسمع دعواه وجعل
سكوته في هذه الحالة كالا فصح بالاقرار دلالته قطعا للاطماع الفاسدة
وسد الباب للبليس وافق مشايخنا بان يصح فان ينظر المفتي في
المدعي ويفتي بما هو الاخطا كان احسن وان لم يكن يفتي بقول
مشايخنا سراج من التجنين وفتوى مشايخ بخارا انه تسمع دعواه
ينبغي للمفتي ان ينظر في ذلك ان كان البائع والمدعي محروقا فالبليس
والخصومات ينبغي ان يفتي بالقول الاول وان لم يكن كذلك يفتي
بصحة الدعوى من في فتاوى قاضين سكوت المالك اذا باع
رجل ملكه وهو حاضر ليس برضا عند ابي حنيفة سراج وهو قول
ابي يوسف سراج خلافا لابن ابي ليلى سراج مذكور في بيوع الجامع

الاصغر - وفي حاشية ما ذون الذخيرة بخط صدر الاسلام طاهر بن
 محمد ودرج واذا راى أى اجنبيا يبيع عينا من اعيان ماله فسكت لا يصير
 ما ذو ماله فى البيع - من الخافى اذا باع الرجل شيئا بحضرة امرأته و
 ساكتة ثم ادعت بعد ذلك انه لها اخلف المشايخ فيه قال بعضهم لا سمح
 دعواها والصحيح اليها تسمع وان ادعى عقارا فلا بد من ذكر البلدة التي
 فيها الدار المدعاة ثم من ذكر المحلة ثم من ذكر السكة ثم يكتب حدود
 الدار - من القضية في كتاب الدعوى ادعى عليه انه مملوك فقال
 انا مملوك فلان الغائب فان اقام بيته سند فع عنه خصوصته ولا
 يقضى بسببه المدعى ثم ان حضر الغائب فلا سبيل له على العبد حتى
 يقيم البينة - من الفصول ادعى على عبد انه ملكي فقال العبد انا
 ملكت فلان فان فلانا عاشب ان اقام العبد بيته على ما ادعى المدفع
 دعوى المدعى - من الذخيرة اما لو ادعى المدعى عليه ان الشاهد
 قد غلط في الحد وداوى بعضها لا تسمع دعواه ولو اقام البينة على ذلك
 لا تسمع بيته هكذا احكى فتوى شمس الأئمة السرخسي وشمس
 السلام الا ورنجد يسمع وهذا لان دعوى الغلط من المدعى
 عليه الشاهد انما يكون بعد دعوى المدعى وجواب المدعى
 عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعى وجواب المدعى
 عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعى فقد صدق ان المدعى
 بهله الحد ورفصير يدعوى الخطأ يتعد ذلك في الحد ودرجت

من القساري البتارية وقوله لا دعوى لي عليه ينصرف الى سائر
 العلاقات اذا ادعى دعاوي معينة ثم صلح واقر ان لا دعوى له عليه
 ثم ادعى دعوى أخرى تسمع وينصرف الاقرار الى ما ادعى أولا لا غير
 الا اذا اعم فقال آية دعوكم كانت في لا تسمع ايتردعوى كانت بيمين
 الفصول ذكر في دعوى العدة ادعى على امرأة فكانت من مكره
 وي بوم لكنه غاب فاجبروني بوفاته فتم وجبت بهذا البطلان
 مدة العدة فهي للمدعي بيمين الجواهر اقرب بين مطلق لاخر ثم انكر
 وقال لم يصل مال القبالة الي واسر ان يحلف المقر له ان مال القبالة
 قد وقعت الي فانه لا يقبل هذه الدعوى ولا يحلف على ظاهر المذهب
 لكن بعض من قضاة السلف والخطب يحضون في هذه الصورة
 ولكن لو سلم المال الى المقر له ثم يحلفه كما اذا انجز كرتي جنري باز ما يدوان
 وما حق كرتي ليكون للنفي اقرب الى الفقه بيمين من الصيرفة جل
 ادعى على اخوات هذه الداية ملكه قد كانت نجت في يده واقام
 البينة عليه ثم ان المدعى عليه كان قد اشتراها من فلان فاقام
 البيع مع البائع قبل ان يضمن للمدعي ثم ان ذلك المدعى الـ
 يدعيها على ذلك البائع واقام البينة عليه بالتأجيل واقام المدعى
 عليه البينة على التاج ايضا والدابة في يده قال القاضي ببيع
 الدين بينة الخارج اولى بمعنى المدعى لان البائع لما قال البيع
 مع المشتري فقد صار بياعا جديا في حق الثالث تعادلت اليه

يملك محدث قصار كانه ادعى ملكا محدثا فلا تقبل بينة لهذا ^{من}
 المتفق من فتح الكوة في جداره ^١ - وانكشف له نساء جاره ^٢ - والجاء
 عاجز عن استناره ^٣ - يورده بالسند بلا اختياره ^٤ - ^{من شرح المتفق}
 ولو فتح كوة الى جانب الجار بحيث يكشف له نساء جاره ولا يقدر
 جاره على السور يمنع البوم وهذه الاختيار المتأخرين للفتوى في هذا
 الزمان تغليباً للفساد في اهل الزمان ^٥ - اما الرواية من العلماء المتقدمين
 بان لا يمنع لانه تصرف في ملكه ولا يمنع لما ذكرنا وان اخذ لغيرهم ^٦ - من
 التهذيب واما صاحب البناء لو فتح كوة في ساحته ونحوها لا يمنع
 والفتوى على ان كان كانت الكوة للنظر والساحة في موضع النساء يمنع
 من الملقط خبانه اتخذ حائطا في وسط البرازين يمنع من ذلك
 وكذا للكل ضرر عام وبدلت ابوالقاسم ^٧ - من القنية فنسب
 الى الاستخراج الا برسم من الفيلق فلجبر ان المنع اذا قصر ^{حان}
 ورائحة المديدان ^٨ - من حاشية البردوي والنجير ان منع ^ق
 الذهب لتضرهم يدقه ^٩ - من الفصول داربيت رجلين ^{اقسما}
 هذه الدار وقال احدهما بني حائط حاجرا بيتنا فليس على الآخر
 اجابته وان كان احدهما يؤذي جاره ويطلع عليه في حال لا يجوز
 الاطلاع كان للقاضي ان يأمرهما ببناء حائط بينهما ويخرج كل واحد ^{حده}
 منهما من النفقة لحصته يفعلها القاضي على وجه المصلحة ^{١٠} - من
 الهداية في كتاب المكاتب في باب موت المكاتب والثالث هي المدة

التي ضربت لاداء والاغدا كما قيل الختم للدفع والمديون للقضاء فلا يزداد
 من الكافي اجماله المديون للقضاء فانه اذا اقر بدين وسأل ان يمهله
 ثلثة ايام ليختصر المال ويبس عينا في يده اجابه الى ذلك بنادر من شرح المله
 النهاية فان المدعى عليه اذا توجه عليه الحكم فادعى الدفع ببينة حاضرة انه
 يؤخر يوما او يومين او ثلثة لا يزداد عليه وجعلوا هذا التقدير من باب
 التجميل دون التأخير فكذا هنا بنادر من الخلاصة مرسل ادعى على آخر عينا
 دينا فاصطلحا على ذلك وكتب المصلك وفي آخره ذكره انه لم يبق لهذا الملك
 فلان دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه ان اقر بهذا الا بسمع منه عليه
 دعوى اصلا وان كانت الدعوى منه الف درهم وقصد هي الصلح على الدار ^{هم}
 الا اذا حدث له حادثة بعد هذا التامخ بنادر من جامع الفتاوى عن
 الجامع الا صر سكة غير نافذة لم يكن لواحد من اهلها ان يخرج منها
 او جناحا اليها او يغرس غرسا على النهر الا باذن جميع اهلها وصلى اذنوا
 كانت ذلك منهم كالا عارة ولهم الرجوع عنه كذا الفتا عبد الكريم بن محمد
 من الذخيرة ولكل صاحب الدار الانتفاع بفناء داره ما ليس لغيره من
 القاء التلج والطين والخطب وربط الدواب والمعقود وبناء الدكان بشرط
 السلامة قالوا والجواب في القاء الطين والتلج والخطب وربط الدواب
 على الاطلاق كما ذكر شيخ الاسلام خوهر زاده شرح اما في بناء الدكان والتلج
 يجب ان يكون الجراب على التفصيل ان كانت نافذة فله ذلك وان كانت
 غير نافذة فليس له ذلك الا باذن جميع اهل السكة هكذا اذكر في جبايات

الجامع الصغير - من القواعد الفاصلي في اول كتاب السور اذا كان
 سطحه و سطح الجار سواء وفي صعوده السطح يقع بصره في دار جاره
 والجار ان يمنع من الصعود ما لم يتحقق استقراوات كانت بصره لا يقع في
 داره ولكف يقع عليهم اذا كانوا في السطح لا يمنع من ذلك قال السيد
 وهذا نوع استحسان ذهب اليه الفقيه ابو الليث سراج والقياس ان لا يمنع
 عليه - من العيا في جد امر بين مرحلتين انهما م ولا حد هما عورتان لا
 الآخر على بناء الحائط ولا على الاعانة فيما ما واحتسب بعضهم ان لا يجبر وهو المختار
 والمأخوذة - من الحاوي ومسل ابو القاسم عن جد الزهد ام ولا حد هما
 بناء عود فطلب من الآخر ان يبنى والى الآخر قال لا يجبر فان شاء احدهما
 بنى في ملكه نفسه قال الفقيه هذا هو القياس وقيل لا بد بينا ويكون صبرا
 بينهما وبه مأخذ اذ من مانع ما كان سوء فلا بد من حاجز بينهما بخلاف ما
 من التبريد وفي البئر المشتركة والد ولا بد لا بد لا بد على العمارة
 من التهذيب وفي البئر المشتركة والد ولا بد لا بد لا بد على
 العمارة - من المنتهي وفي البئر المشتركة والد ولا بد لا بد لا بد
 من الفصول وان كانت الطاحونة قائمة بينا فها وادوا فيها الا ان قلنا
 منها يجبر ان شرب على ان يعمرها مع التبريت فان كانت معسر اقل التبريت
 انفق انت ان شئت ويكون نصف ذلك دينا على شريكك - من
 التهذيب وان انهدم السفلى لا يجبر صاحبه على البناء ويقال لصاحب العلو
 ابن السفلى وابن عليه العلونم له ان يجمع صاحب السفلى عن الامتاع حتى يترك
 عليه

قيمة البناء ^{بني} وذكر المحصا ^ص راجع انه راجع بما اتفق وكذا الحائظ ^{المشتر}
 لا يجبر واحد منهما على بناء ولا على قصته لكن لو بنى احدهما يمنع الآخر
 من وضع الجذوع عليه حتى يرد عليه قيمة البناء ولو هدم احدهما او هدم ^ص
 السفلى البناء يجبر على البناء وفي حائظ ساقول بناء عليه ان ظهر لعنه يقضى
 بالجبر ^{بني} من الكثر من الرثة مستطيلة ينشعب عنها مثلها غير نافذة لا يفتح
 أهل الاولى فيه بابا بخلاف المستديرة ^{بني} من الكافي في الرثة مستطيلة
 عنها الرثة مستطيلة وهي غير نافذة فليس لأهل الرثة الاولى ان يفتحوا
 بابا من حائط دارهم في الرثة السفلى لان فتح الممر وليس لهم حق الممر
 في الرثة السفلى بل هو لأهلها خصوصا لانها بجميع اجزائها ملكت لأهلها
 وان كانت الرثة مستديرة قد لزم طرفاها وهو العطف المدور ^{بني}
 نركاه فله ان يفتح الباب في حائطه في أي جانب شاء لان هذه سكة ^{حده}
 وهي بمنزلة ساحة مشتركة في دار ولكل منهما حق الممر في كلهما ^{بني}
 اصولا الإمام الكرخي راجع ومنها ان يعتبر في الدعوى مقصود الخصم في
 المنازعة دون الظاهر ويجعل القول قول المنكر منهما والبينة بينة
 المدعي ^{بني} من شرح الطحاوي ثم معرفة المدعي من المدعي عليه قال
 بعضهم ينظر الى المنكر منهما فأيهما ما كانت منكرا والآخر مدعي وقال
 بعضهم كل من ادعى باطنا لينزل به ظاهرا فهو المدعي وكل من ادعى ^{بني}
 وافر الشئ على هيبته فهو منكرا ^{بني} من ايباع اختلاف المشايخ راجع
 في المدعي والمدعي عليه قال بعضهم المدعي من لا يجبر على الخصومة اذا

تركها والمدعى عليه من يوجب عليها وهو المذكور في الكتاب وقال
بعضهم المدعى كل من ادعى باطنا لينزيل به ظاهرا والمدعى عليه كل من
ادعى ظاهرا واقرار الشيء على ما هو عليه وقال بعضهم ايضا المكره
الاخر مدعى - ١ - من الفصول في الفصل السابع في التناقض المدعى كاح
امراة انه تزوجها في غرة شهر كذا واقام على ذلك بيعة واقامت المرأة
بينة انه اقرب بعد هذا التاريخ ثلثة اشهر المباحرام عليه وانها ليست بأمرته
اقرارا صحيحا فهذا ادفع صحيح حتى يحلف ما اردت به الطلاق فان بكل
تدفع المحصومه عن المرأة - ٢ - من الحامية في فصل دعوى الكاچ من
كتاب الدعوى ادعت امرأة على رجل انه تزوجها فانكر الرجل ثم ادعى
الرجل الكاچ بعد ذلك واقام البيعة قبلت البيعة بخلاف البيع لان الكاچ
لا مطلق محجودها - ٣ - من الخلاصة في الفصل الثاني عشر من كتاب
الدعوى وفي المستقاة امرأة ادعت على رجل انه تزوجها فانكر
الرجل ثم ادعى تزويجها بعد ذلك واقام البيعة تقبل - ٤ - من
المصول في الفصل السابع وذكر في الذخيرة ايضا ادعى انه اخذ دابته
بغير حق وهلك في يده فاقام المدعى عليه بيعة انه اخذها
لما انها ملكي كان دفعا صحيحا لا باحاصل ودعوى المدعى في الصان
وبينة المدعى عليه دافعه لدعواه ولو كانت الدابة قائمة نادى
الدعوى كاشف يده على نحو ما قلنا واقام الاخذ ببينة
انه اخذها بحق لانه ملكه تقبل بيعة الاخذ ايضا لانه ثبت ببصا ومبها

ان الدابة ماتت في يد المدعي فيكون صاحب اليد في الحقيقة المدعي
 ويكون الاخذ خاسرا جاققبل بيته باب من المجداية ولو ادعى دارا
 فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عين حقه وهو على
 دعواه في الباقي باب من السفناتي هذا الذي ذكره جواب
 غيب ظاهر الرواية فيما ذكره في الناخيرة واما في ظاهر الرواية فانه
 يصح باب من المحيط ادعى على آخر خمسين دينارا فقال المدعي عليه
 في الدفع ان المدعي قد اقر انه دفع اليه العدي لكل دينار خمسين
 ولكن اخذت الخط بالمدانير صحح الدفع وكذا لو قال انك
 ابرأتني عن الدعاوي كلها سنة كذا يصح الدفع باب من
 السارخانية في الفصل الثالث والعشرين فيما يندفع بدعي
 المدعي وما لا يندفع باب من القنية ادعى عليه ضيعة امرئ من
 جده فلا نذر واقام بيته فقال ذواليد كان لجدة ابن غائب
 ولم يعلم حيوته ولا موته ولم يحضر بموته واقام بيته لا تسمع وهو فضولي
 انبات ملك الغير باب لا تسمع من الفصول اذا ادعى دارا فقال المدعي
 اني اشتريت هذه الدار من وصيتك في صغرك بكذا ولم يسم الوصي او قال
 فلا باع مني هذه الدار باطلاق القاضي في صغرك ولم يسم القاضي هل
 يسمع وهل يكون دفعا فيه اختلاف المشايخ ربح وتوسم القاضي
 جاز بالاتفاق باب من الاصول الغوامض وان من اقرب شي
 شهد ادعى خلافه وبرهن فان تعدد التوفيق بين الاقرار

والدعوى لم تقبل ^{بها} من كشف الغوامض الاصل ان المدعى متى اقام
البينة على ما ادعى وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى ينظر ان تعد
التوفيق بين الاقرار وبين المدعى بات اقر مثلاً انه هذا العبد لفلان
ثم ادعى التزاد من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البينة لانه التوفيق
بين الاقرار والمدعى متعدد المكاث التناقض لا مرادعى الملك ليعضد
في الرمان الذي ادعى اقر به لفلان كانه قال هذا العبد لفلان ولي في الحال
ولو قال هكذا ليس انه تحقق التناقض والمناقضة ما تعد صحة الدعوى و
البينة حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى صحيحة ^{بها} من القصود لو ادعى
الدين فاقم ثم قال رسائده ام ان كان كلا القولين في مجلس واحد
لا تقبل لانه تناقض وان تعد قاعت هذا المجلس ثم قال رسائده ام و
اقام البينة على الانباء بعد الاقرار ما ندعى نقل لعدم التناقض وان ادعى
الايقاع قبل الاقرار لا تقبل ^{بها} من كشف الغوامض الاصل ان الديون
تستوفى بامثالها لا باعيانها وطريق الاستيعاء ماثل ان يصير مثلاً المستوفى
مضموناً على رب الدين ادا استوفاه لا على وجه الاقتضاء يد من آخره
تقع المقاصة ^{بها} اصل آخر ان الاقرار باستيعاء الدين بالدين لما قلنا لا يقبل
استيعاء الدين ببعض الدين وهو سبب لوجوب الدين فكان الاقرار
بما اقر ارباب الدين ^{بها} من الزيادات العنابية اصل الباب ان التناقض
يمنع صحة الدعوى وسعى الاسات في نقص ما اوجب مردود اذا
في صحة العقد ما لقول قول من يدعى الصحة وانما قال محمد راجع في يده

عبد الرجل فجاء رجل وقال ان صاحب العبد امرت ببيع هذا العبد فبعه ثم فصله
او سكت وباعه او صاحب اليد باعه ابنته او من راجل ثم ادعى ان صاحب
العبد لم يكن امره ببيعه او ادعى ان صاحب العبد غرله او ادعى انه
حضر ووجد الامر وانكره المشتري او المشتري يدعي ذلك وانكره البائع
فالقول قول من يدعي الامر والصحة لان مدعي عدم الامر مناقض
ساع في نقض ما اوجبه فلا يقبل قوله ولا تقبل بيئته ولا يصح استحلان
لان ذلك يترتب على دعوى صحيحة ولم توجد وكذا لك اذا قام احد
البيئتين على صاحبه انه اقرا برب العبد لم يأمره بذلك لا تقبل لما
قلنا ان الدعوى لم تنتج - **باب** من كشف الغوامض الاصل ان الدعوى
قبل الاقرار لا يمنع صحة الاقرار والدعوى بعد الاقرار لبعض ما دخل
تحت الاقرار لا يصح - **باب** الاصل ان المدعي متى اقام البيئتين على ما ادعى
وقد سبق منه الاقرار بخلاف ما ادعى فيظن ان تعدد التوفيق بين
الاقرار وبين الدعوى بان اقر مثلاً ان هذا العبد لفلان ثم ادعى
الشراء من فلان سابقاً على اقراره لا تقبل منه البيئتين لان التوفيق
بين الاقرار والدعوى منع - **ربما** كان الناقض لانه ادعى الملك
لنفسه في الزمان الذي اقر به لفلان كانه قال هذا العبد لفلان
ولي في الحال وآو قال هكذا ليس انه تحقق الناقض والمنافض ما
صححه الدعوى والبيئتين في حقوق العباد لا تقبل الا بعد دعوى تبين
من القنية ادعى راجل ضيعة في يده واقام بيئته له فاخذها وباعها

من السان ثم ان المقضي عليه يدعي ان هذه الضيقة كانت لفاتن
 فباعها من رجل فاشترى بها من ذلك الرجل وان المقضي له قد كان
 اقر قلدعواه ان هذه الضيقة ملك البائع الاول واقام بيته على اقراره
 فهذا الدفع في غاية الصحة وليس للقاضي ان يسأله بعد صحة الدفع عن
 سبب الوقوع في ملكه لانه واقع ليس بمدفوع عليه - **باب عكس** -
 لاحاجة الى سوال القاضي من سبب الوقوع في ملكه قلت فهذا الجواب
 وامثاله يدل على ان الدفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا - **باب من**
الذميرة وفي دعوى قيمة الاعيان لابد من بيان الاعيان لان الانسان
 قد يظن عينا انه من ذوات النعم ويكون في الحقيقة مثليا - **باب من الذميرة**
 والمجيد ادعى عينا في يد السان انه ملكي وقد اقر صاحب اليد بذلك
 لي فاقام المدعى عليه البينة ان المدعى استوهب هذا العين مني ^{كأن}
 دفعا لدعوى المدعى لان الاستيجاب اقراره انه ليس ملك المستوجب
 اتفاق الروايات وهل يكون اقراره بملك الواهب على رواية الجاهل
 يكون اقراره وعلى رواية الزيادات لا يكون اقراره فصلا فقد برهنا
 المسئلة كانت المدعى عليه اقام بيته على اقرار المدعى انه لا ملك له في
 هذا العين على الروايات كلها وعلى اقراره ان هذا العين ملك
 الواهب على رواية الجامع وكذلك على هذا اذا اقام المدعى عليه
 بيته على ان المدعى استأجر منه او قال قاله من يديه خريده خاست ابن
 من الرمن فهذا دفع الدعوى والادام على الاستيلاء وعلى التمسك ^{بها}

فليس ملك له فيه باعق الروايات وهو يكون اقرارا بالملك للبائع
 على الروايتين ايضا وكذا لك الاقدام على الاجارة او على الجزارة على
 هذا من الزيادات العنابية اصل الباب ان اقرار الانسان
 على نفسه دون غيره وسعيه في نقض ما اوجبه مردود وقال محمد بن
 رجل عليه دين فقال رجل ان فلانا وكلني بقبض ماله عليك من الديون
 منك قد الغريم يؤمر بتسليم الماله اليه لانه اقرار له بحق قبض ماله نفسه لانه
 انما يقضي الدين من نفسه فيجوز فلو ان الغريم حين دفع الماله الى الوكيل
 ثم ادعى انك لست بوكيل يريد ان يسترد الماله من يده واراد ان يحتفظ
 على الوكالة واقام البينة على اقراره ان الطالب ما وكله واقام البينة
 على ان الطالب حض وجحد وبكائه لا تقبل ذلك لان كل ذلك يمتني
 على دعوى صحيحة ولم يوجد لكونه ساعيا في نقض ما اوجبه للغائب ثم
 ومن ثواب امر من ابشهم واقسموها برضاهم فادعى بعضهم ان اباه كان
 تصدق ببطاقتها منها معلومة عليه او ادعى ذلك لابن له صغير وقال
 مات ابني فورا شهما منه واقام على ذلك بينة فدعواه باطلة وبينته
 مردودة الاصل في حبس هذه المسائر ان اقدام العاقد على عقد
 منه لصحة ذلك العقد لاننا اقدم عليه التزاما موجب وانما يلزم قس
 لعقده اذا صح هذا العقد فاذا ادعى فسادا وبطلانه بعد ذلك يصير
 لنا قضا لا قول له اذا ثبت هذا فنقول دعوى طائفة منها معلوم من
 مقتضى الروايات دعوى بطلان القسمة لانه ليس لهم قسمة ماله الخيرة

أو بصحة حال ما أقدم عليها فتخلف المناقصة - ١ - من الفدية - ١ - فتحتم
 ناع محمد ودايعشرة وكتب الصلوة وأشهد على نفسه بقبض الثمن
 ٢٠ ادعى على المستري أنه أقر أن يقي عليه نصف الثمن وأقام بيده تسمع
 وقال استاذنا سرح وأن كان ما ذكره نتج الاسلام سرح يصلح جهالة لكر
 الوجه الصحيح أنه وإن كان متافضا إلا أنه لما ادعى أقرار المستري بدلت
 وقد ادعى تصديق الخصم فيه وأثبتته بالبينة والثابت بالبينة كذا
 بميثاقا ولوعاينة أقرار المشتري ببقاء شيء من الثمن تسمع دعوى المبالغ
 ولا يكون التناقص مانعا وقد نص في - ١ - ط - ١ - باب التناقص
 ميرتفع بتصليق الخصم ثلثت وعلى هذا لا يلزم ما إذا ادعى ببقاء شيء
 من الثمن حيث لا تسمع لعدم التصديق - ١ - من الفصول الستة
 كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره هذا إذا وجد منه ما
 أقر وأبانه مللت العير - ١ - من السراحيمة المدعى عليه إذا أقام البينة
 أن هذا المدعى شهد بهد الفلانة فتدفع عنه المحصومة - ١ - من
 الفصول في الفصل السابع منه في التناقص في الدعاوي ادعى دارا
 نفسه ثم ادعى أنها لفلانة وقضها عنه تسمع كما لو ادعى لنفسه ثم ادعى
 لغيره مال وكالة ولو ادعى الوقف أو لانه ادعى أنها له لا تسمع كما لو
 ادعى لغيره ثم ادعاه لنفسه - ١ - من الحاشية وذكر في النوازل عن
 محمد سرح إذا قال لا مرأته هذا البيت وما أغلق عليه باب هي لها
 وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو أقر لا يمنه في صحته جميع ما في

منزله من الفرائض والاواني وغير ذلك مما يقع عليه الملك من
صنوف الاموال كلها وله بالرسا تيق دواب وغلما ن وهو ساكن
في البلد فاقراره انما يقع على ما في منزله الذي هو ساكن فيه وما كان
يبعث من الدواب الى الباقورة بالنهار ويرجع الى وطنه وكانت
عبيده الذين يخرجون في حواجده وياتون في منزله فكل ذلك
واخل في اقراره ولو قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي غير ما علي من
الشياب ثم مات نادى ابنه ان ذلك تركته ابيه قال ابو القاسم
رحمهما حكم وفتوى في الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء بها
بما كان في الدار يوم الاقرار وفي الفتوى اذا علمت المرأة ان الزوج
كان صادقا في اقراره وان جميع ذلك كان لها بيع او هبة او ما
اشبه ذلك فهي في سعة من ان يمنع ذلك عن الوارث وما لم يكن
ملكها لا يصير ملكا لها بالاقرار الباطل وسياقي مثل هذا في كتاب
الاقرار ان شاء الله تعالى ❦ ومنه ايضا عين في يد رجل اقرانه
لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا سبب من اسباب الملك قال الشيخ ❦
ابوبكر محمد بن الفضل راجح اقراره حكما ولا يحل للمقر له وان ادا
المقر بهذا الاقرار تمليكاً مبتداً قال لا يملكه لان الاقرار اخبار وليس
بتمليك راجل قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرأته هذه ثم
مات راجح اقراره قضاء فان علمت المرأة سبب من اسباب الملك
من بيع او هبة كان لها ذلك والا بنفس الاقرار لا يملك ❦ من

الخلاصة رجل ادعى على آخر ستة دنانير فادعى المدعى عليه انه ابرأ
 عن الدعوى واقام البينة فادعى المدعى ثمانية انداقراني بسنة دنانير
 صح دفع الدافع ان لم يذكر المدعى عليه في الدعوى الا براء النصد
 او القبول - باب من الخلاصة رجل باع امرضاً ثم قال اني كنت وقفتها
 او قال هو وقف علي لا يصح هذا الدعوى وليس له ان يحلفه ائمالو
 اقام ابينة قبلت كما لو شهد واعلى عتق الامة من غير دعوى
 تقبل كذا هذا وان لم يصح الدعوى هو المختار - باب من الفصول ^{الشهية}
 على الوقف هل تقبل بدون الدعوى اختلف المشايخ مراح فيه قاله
 بعضهم لا تقبل وقال بعضهم يقبل وهو اختيار الفقهاء ابي جعفر مراح لان
 الوقف حق الله تعالى وهو النصد بالغلظة فلا تشترط فيه ^{على} الله
 كالشهادة على الطلاق وعتق الامة - باب من الزيادات ^{بها} العتق
 اصل الباب ان اقرار الانسان على غيره لا يصح وذلك بان
 يتضمن اقراره بطلان حق الغير بحيث يضاف بطلان حق الغير
 الى اقراره - باب منه مجهولة النسب اذا اقرت بالرق لانسان
 ولها زوج واولاد ومن الزوج لا يصدق في حق بطلان النكاح
 وحرية الاولاد الذين عره علونهم قبل الاقرار لانه اقرار على الغير - باب
 من المماوي ولو اعتق عبد اتم اقر المولى بالرق على نفسه لفلان
 وصدق المولى فالعتق ماضى - باب وذكرى الجامع اذا اقام عبد
 ابينه على الذم في يده يرا ان فلاناً اعتقه وهو يملكه واقام الذي

في يد ابنة فلان الغائب او دعه عنده فانه يقضي بالعق فان
 قد تم فلان الغائب واقام ابنة ابنه لا تقبل بيته والحق اولى
 من التفريد ثم اذا رجع عما اقرى في حقوق الله تعالى دون حقوق
 الناس من تحفة الفقهاء واما حقوق العباد فانواع منها ^{القصاص}
 والدية ومنها الطلاق والعاق وحقوق الشفعة ونحو ذلك من
 الذخيرة واذا اجتمع الرهن والهبة والصدقة فالرهن اولى استسنا
 يتعلق به الضمان فكان قبضه مضمونا وقبض الهبة او الصدقة ليس
 بمضمون من القصة عتت سالت من زوجها الطلاق
 بشرط ابرائها اياه ثم ادعت انه كان طلقها ثلثا لا يسمع ولا تقبل بيته
 بذلك ولو قالت ما علمت وقوع الثلث لم يصدق قال استاذنا راج
 وفيها نظر من حيث المعنى لانه وان كان تناقضا لكت في امر مجرى فيه
 الخفاء ومن حيث الرواية ايضا فقد ذكر في طرية عن ابويوسف
 راج مرجمات فقا سمعت امراة وولده الميراث وهم كبار واقروا انها
 راجة الميت ثم اقاموا ابنة ان زوجها طلقها ثلثا في صحته فانهم يرجعون
 عليها بما اخذت من الميراث وكذلك قال ابو حنيفة راج وابويوسف
 في امرأة اخلفت من زوجها بما ثم اقامت بيته انه كان طلقها ثلثا قبل
 الخلع وكذلك الامة والمكاتب والعبد والمزوج والزوجة فانهم يرجعون
 على الاخذ بناء على ما مر من المعنى من التنازع خافية والقاضي
 العايبه ولو ادعى على امرأة نكاحا وقد تزوجت هي بزوجه يخلف هذا

الزوج بالله لم تعلم ان هذه امرأة المدعي فان فان حلف انقطعت الخصومة
وان نكح يحلف المرأة على البتات فان حلفت انقطعت وان نكحت
يقضى للمدعي **عجيب**

كتاب الاقرار
من الكفر الاقرار ليس بسبب للملك **عجيب** منه هو اجبار عن ثبوت
حق الغير على نفسه **عجيب** من شرحه في تخصيص الاجبار اشارة الى
انه ليس باثبات حق ابتداء لانه يعتمد سبق الخبر عنه **عجيب** من الخيانة
اعلم ان الاقرار هو اجبار عن ثبوت الحق وان ملزم لوقوعه دلالة
من الكافي فالأقرار اجبار عن ثبوت حق الغير على نفسه وليس
باثبات الحق وحكمه ظهور المقر به لا بثبوته ابتداء **عجيب** كما انه لا يصح الاقرار
بالطلاق والعاق مع الاكراه والانشاء يصح مع الاكراه ولهذا قالوا
لواقر لغيره بمال والمقر له يعلم انه كاذب في اقراره لا يحل له اذا اخذوه
عن كره منه فيما بينه وبين **عجيب** الا ان يسلمه لطيب من نفسه فيكون
عليك مبتدأ **عجيب** من الذخيرة والمحيط وحكمه شرعا ظهور المقر به لا
ابتداء لانه اجبار عن ماضٍ وحكم الاجبار عن امروا **عجيب** ظهوره
الخبر به لا بثبوته ابتداء عن النهاية واما حكمه فلزوم ما اقر به على المقر
واما علمه فاطهار الخبر به لغيره لا التملك به ابتداء **عجيب** من شرح الوفا
لما كان حكم الاقرار الظهور لا الانشاء صح الاقرار بالحق للمسلم ولا يفيح
الحق ايسر ولا يصح الاقرار بالطلاق والعق مكرها ولو كان انشاء يصح لان

بإطلاق المكونه وعما قد وافقنا عند ما سجد من التوضيح وأما الأخبار فالمراد
 بطلبه سواء فيما يحتمل التضييق أو لا لأنه يعتمد صحة الخبر بدلا من أن القرار
 بالإطلاق والعقد مكرها باطل كذلك أخبارنا لا يثبت من التحقيق فثبت العقد

من الأقرار والانشاء في هذه التصرفات مع النتيجة كما ثبت مع الأقرار
 من التضييق إذا التزم عقلا يانع لمعلوم بحق لزمه مطلقا وبين الخبر أن
 امتنع اجبره من شئ منه وقوله مطلقا يعني معلوما كان المقر بدو خبره

بعد أن يكون المقر له معلوما وكان ذلك مجهولا بعد أن يكون المقر له
 معلوما ولذلك نأخذ قوله المعلوم لأن جهالة المقر به لا يمنع صحة الأقرار
 الحق فدل على مجهول كما إذا تلف ما لا وهو مجهول قيمته أو خرج جراحة لا يعلم

أدفعها أو عليه بقية حساب لا يعلم كبتها والأقرار اجبار ثبوت الحق
 ضيق مطلقا بخلاف جهالة المقر له لأن المستحق لا يجوز أن يكون مجهولا
 لعدم صلاحيته لاستحقاق وبين المجهول لأن الجهالة في المقر له حادثة

من جهة فيجب رفعها عليه فإن امتنع من البيان اجبره الحاكم عليه
 لأنه لزمه الخروج عما لزمه وذلك بتضييق أعماره بالبيان فيجب عليه
 من الخبر لا قرار بالمجهول يصح ويؤمر بالبيان والأقرار بالمجهول لا

من الكافي فاذا بين شيئا من ما هو مال مقبوم وصدر المقر له فيما
 بين ولم يدع عليه زيادة كان على المقر تسليم ما بين فقط وإن صدر
 فيما بين وأدعى عليه الزيادة لزمه التسليم ما بين فوجود الأقرار و

فيه القول في الزيادة قول المقر مع حلفه لا ينكر الزيادة بل ينكر التسليم

والحاصل ان كل تصرف لا يشترط لصحة وتحققه اعلام ما صار في ذلك
التصرف والاقرار به مع الجهالة صحيح ودلت كالغصب والوديعة وما
استبهما فان الجهالة لا يمنع صحة الغصب والوديعة وتحققهما فان
من غصب من رجل ما لا مجهول في كسبه فانه يصح الوديعة والغصب
ويثبت حكمها - من المسمى اقر بمجهول نداء اوصقة جاتر والمجهول لا
البيان في المجهول اصلا ووصفا اليه ادعى زيادة حلفه او اقام السنة
بتوب او شاة او بقر فواحد منهما والبيان اليه انه صحيح او معيب
كذا في قيمته ان هلك ما فاني ورثته - من تشرح الطحاوي
الاصل فيه ان جهالة المقر له يمنع صحة الاقرار بخوات يقول لزيد
على الف درهم فلا يصح الاقرار لان زيد في الدنيا كثيرا لا ان يعين
وكذلك جهالة المقر يمنع صحة الاقرار ايضا بخوات يقول لرجل لك على
الف درهم لان المقضي عليه مجهول وجهالة المقر به لا يمنع صحة الاقرار
والبيان في ذلك الى المقر له انه هو المجهول فاليه بيان - من الذخيرة
اذا قال الرجل جميع ما في يدي من قليل او كثير من عبد او غيره فلان
فهذا الاقرار صحيح لانه عام وليس بمجهول - من الخاتبة رجل قال
استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا الوفا
ابرات جميع عرماي لا يصح الا ان يقول قبيلة فلان وهم بجنهمون
صح اقراره وبراؤه - من الذخيرة من كتاب الاقرار في
الفصل الاول ثم في كل موضع بطل اقرار المقر بتكذيب المقر له نعم اعاد

المقر اقراره بان قال بطلت علي الف درهم فقال المقر له احل لي على يديك
بها وهذا استحسن القياس ان لا يأخذه بهاء - وجعل القياس ان الرد قاصر
لاقرار الثاني لان قولك مالت على شيء ولا قراره وانما قائم حاله الا
بعد الاستحسان ان القرار الثاني من المقر ولورد المقر له الاقرار الاول
فاذا صدق المقر في ذلك فقد تصادق على انه رد المقر له كان باطلا فسطل
الرد وعاد الاقرار الاول كما لو تقابل البيع ثم تعاسنا الاقاله فان لم يرتفع الاقاله
يعود حكم البيع كذا هنا ولو اقر رجل بالبيع من رجل وجد المشتري
واقفه المقر في الجور ايضا ثم ان المقر له ادعى الشراء لاثبت الشراء
ان اقام المشتري بيته على ذلك ولو صدق البائع على الشراء ثبت
الشراء وفيه نوع اشكال لان البيع ينسخ بمجور المتباين وقد جحد
لمبايعان البيع منها والعقد متى النسخ لا يعود الا بالتجديد وقد اثبت
شراء يدون التجديد ولكن الطريق في ذلك ان مجورهما البيع ينسخ
ضده وهو الاقرار بالبيع والنسخ انما يثبت بسبب الجور فاذا امر
الجور يرتفع النسخ الثابت بسببه ومتى ارتفع النسخ يعود البيع هذا
كما قلنا فيما اذا تقابل البيع ثم تعاسنا الاقاله بعد ذلك فانه يعود البيع
بان لم يجدد البيع كذا هنا - من السام خفيه اذا قال الرجل وجدت
يا كذا في ان نفلات علي الف درهم او وجدت في ذكوي او في حسابي
ويخطي او قال كتبت بيدي ان نفلات علي كذا فهذا كله باطل -
فالحسابية ولو قال كتبت في صحيفتي حسابه نفلات علي الف درهم ثم اقر

انه كنت وامر المال واستشهد القهود عليه انه كتب وهو بكر المال ذكر في
 الكتاب انه لا يلزم منه شيء ولو قال لفلان علي الف درهم في حسامي
 او كذا بي وقال اردت بذلك الخبر الما ظلي من المال في القصاص منه من
 السعيا اذ قال لفلان علي الف درهم من تحت متاع اشتريته منه
 ولم يقبض ان قال ذلك موصولا بقراره لم يصدق في قول ابي خنيفة
 ولا يصدق اذا كان موصولا ولا يصدق اذا كان موصولا ثم رجع
 ابو يوسف راجع عن حرف منه فقال اذا كان مفصولا يسأل المقر له
 عن المال هو من ثمن المسح ام لا فان قال من ثمن المسح فالقول
 قوله المقر ابي لم يقبضه وان قال من جهة اخرى سوى البيع قال قوله
 المقر وهذا في الحقيقة ليس برجوع ولكنه تفصيل لما اجمله في الاصل
 وهو قول محمد راجع - باب الثانية ولو قال لفلان علي الف درهم ولم
 السبب ثم قال هي زينة او بنهرجه قال القعيد ابو جعفر راجع لم يذكر
 في الاصل واختلف المتأخرون راجع فيه قال بعضهم هو على الاحتلاف الذي
 ذكرنا فيما اذا عين السبب وقال بعضهم هنا يصدق في دعوى الرافعة
 احكاما باب من الله حيرة ولهذا قلنا من امر لغيره بما له والمقر له يعلم انه
 كاذب في اقراره فانه لا يحل له فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يسلمه
 بطيب من نفسه فيكون تمليكا منه اذ على سبيل المصلحة فاما لا يحل له اذا
 احده على كره فيما بينه وبين الله تعالى اذا علم انه كاذب في اقراره
 من الناس راجعية اذ قال مراتب باب وهو درهم دار في سب قال لا يلزم منه شيء

الم يقل عليه علي او في سريته او في ذمتي او هو دين واجب او حق لانهم
 الثاني وقال الشيخ الامام الاجل بحج الائمة الشريفة قال رجل مر بفلان
 ه درهم دانيست لا يرمه شيئ بهذا الكلام ما لم يقل علي او في ذمتي
 قال رضي رضي ان يكون هذا اقرارا بكون الترخف من كشف
 الغوامض في كتاب البيوع واصل آخره اقرار حصل في ضمن البيع اذ بطل
 البيع بطلت الاقرار لان بطلان المتضمن يوجب بطلان المتضمن
 من الخلاصة ولو قال مر ان زوجي غيبي اقر بانه اقرار بفراغ ذمته وكذا
 لو قال مر ان فلان جري خواستني نيت وكذا لو قال لرجل مر ان فلان جري
 قال لا يثبت من الذخيرة اذ قال لغيره اقض الالف الدراهم التي لي
 عليه فقال نعم او قال عبد اعطيتكها او قال ساعطيكها او قال سوف
 اعطيتكها فهذا كله اقرار فكذا اذ كوفي الاصل من كشف الغوامض
 لاصلات اقرار الانسان على نفسه صحيح وعلى غيره باطل وانما
 يكون اقراره على نفسه اذ اصدرا اقرارا مقصودا عليه فاما اذا
 تضمن اقرارا بالغير باطل حقه عليه ضررا مضافا الى الاقرار يكون
 اقرارا بالغير من الغناوي الغياثية اقراره بطله انما يثبت ^{فان}
 كذا بطله في الاسناد او قالت لا ادري تجيب العدة من وقت هذا ^{الاقرار}
 لان اقراره في هذه بين الوجهين جعل الفشاء الطلاق لئلا وان ^ه
 ناله من ارجح تجيب العدة من وقت الطلاق والمختار المشايخ ^{شعب}
 من وقت الاقرار ايضا لانها طلق وكتمه تجيب العدة من وقت الاقرار

شهره له - من الهداية ومسماها يسوب في الخلاف ان ابتدأها
من وقت الاقرار نقياً للثبوت الموضحة - من التمسار خانية و
الوكيل فيمن قال فلان جيز بنام فرزند كردم تكلموا فيه انه هو تملك
فانظروا انه ليس بتمليك فاما قوله ابن زرين ويرا كردم تملك - من
كشف الغوامق اصل آخر ان اقرار الانساب على نفسه لا يتوقف
على تصديق غيره وعلى غيره يتوقف - من الكثرة اذا اقر حر مكلفاً
محب صحيح ولو جهولاً كشيء وحق ويجب على بيان ما بين مال له قيمة والقول
لهم مع يمينه - من المحيط ولو قال له عندى الف فان ابا حنيفة
رح قال فهو اقرار بالوديع لان كلمة عندى في المتعارف يستعمل في الاما
نصارى الوديع مذكرة عرفاً كما انه قال له عندى الف درهم وذا
وان ادعى المقر له انها قرض لم يصدق لما ذكرنا ان الوديع قد
عرفنا - من التمهيب ولو قال عندى او معى فهو وديعة وتسمى
عندى ذين الا اذا نسر موصولاً محصوراً فهو شركه والاديت - من
من الذخيرة وفي القصارى وسئل الفقيه ابو بكر راجع عن المديون
ادبعت بالدين على يدي سر جل نجاء به الى الطالب واخبره بذلك
فرضي به وقال للذي جاء بالمال اشترى بها شيئاً فذهب واشترى
ببعضه شيئاً وهلك الباقي قال قد قيل انه يهلك من مال المطلوب
وقيل انه يهلك من مال الطالب قال رجب وهو الصحيح وعلى فقال لا
لما امره بشراء شيء به فكانه قبضه وهو الصحيح من العلة ان يقال ان

الرضاء بقبضه في الاثتاء بمنزلة الاذن بالقبض في الابتداء وهذه الصلة
 تشير الى ان الاجارة تحقق الافعال وهو الصحيح والله اعلم ^{بانه} سرجله على سرجله
 الف درهم فانه سرجله وقال اقصر مال فلان عليك فانه يستعين بقبضي وما وكلني
 بقبضه فدفع الغريم الالف التي لفلان عليه مع علمه انه ليس بوكيل في
 القبض في المال في يده المدفوع اليه بمنزلة الود يعده من الدافع
 ان اراد قبضه فيه قيل ان يقدم الغائب فله ذلك وان ضاع من
 المدفوع اليه كانت من مال الدافع ولم يكن على القابض في ذلك
 ضمان وكتب في شرح الزيادات فيمن قال لغيره لفلان علي كذا
 وكذا من المال فاقبضه متى لعل هو يجيز قبضك فقبضه منه ثم اراد
 الدافع استرداد ذلك منه ليس له ذلك قال في المسمى ان قدم
 الطالب قبل ان يضع المال من يده القابض فاجاز الطالب القبض
 بالمال ساعة اجاز الطالب ^و يحتاج الطالب الى ان يقبض المال
 للطالب بعد اجازته ذلك لقبضه ^{بانه} او صار كانه كان وكيله
 يوم قبض المال للطالب ^{بانه} من المأوي وفي الفتاوى سئل عن
 ابي بكر راجع عن مطلوب بحث الدين علي يدي وكيل الى الطالب
 ورضي به وقال للذي في يده المال اشترى شيئاً فذهب واشترى
 ببعضه شيئاً وهلك الباقي قيل يهلك من مال المطلوب وقيل
 من مال الطالب وهو الصحيح لان الامر بالشراء بمنزلة القبض ^{بانه}
 من عمدة الفتاوى من المحيط وفي جامع الاصول اذا قال للرجل

فلما قال كذا كانت مكتوبة في اللوح المحفوظ او قال قلت عدوي
 وعند ان اللغات اقرار بالقتل ويلزمه الدية في ماله ان لم يقر
 بالقتل وتوالت غيره اقصر الكذا الذي لي عليت فقال الخير امرسل
 عندا من يكتب له في هذا اقرار - ^{بانه من المحيط وفي فتاوى النسب اذا}
 قال ما بطلان ده ورم دادني سبت قال لا يلزمه شيئا ما لم يسل ^{عليه}
 او في سبتي او في ذمتي او هو دين واجب او حق لانهم ^{سب}
 في هذا اللط ما يدل على الخوب ادعى على آخر عشرة دراهم فقال
 المدعى عليه ارسله مائة ورم دادني سبت فله اقرار بالعشرة
 ولو قال نج ورم باثني مائة سبت لا يكون اقرارا بالعشرة - ^{او} وعند
 من اجل اقراره قبض من ثلاث الف دراهم كانت له عليه فقال فلان
 قد قبضت مني هذه الالف ولم يلت علي شيئا وكذا كنت لو
 اقراره قبض من فلان كانت عنده وديعة له وقال المقر له الماخوذ
 مالي قبضه مني فانه يؤمر المقر مرد المال على المقر له ^{بانه} من السعيا
 اذا اقر الرجل انه اقضى من رجل الف دراهم كانت له عليه ^{وقبض}
 فقال فلان احده مني هذا المال ولم يلت علي شيئا فردد
 علي فانه يجب علي ان يرد المال بعد ان يحلف انه ما كان له علي
 شيء وسوي عت ابي ايلين سراج انه لا شيء على المقر وجهه ان
 ما اقر بشيء على نفسه يغيره انما اقر وصولا حقه اليه وولت ^{بانه}
 ملزم آياه شيئا ولما قلنا الاقتصاء عبارة عن قبض مال من ^{من}

لا يبر لان المقتضي يستوفي من مال المديون مثل ما عليه فيجب مقاصد
 دينه والقبض المقصود من ملته الغير سبب لوجوب الضمان عليه
 وقد اقرتم ادعى لنفسه ديناً على صاحبه ولا يثبت الدين له على حبه
 بدعواه لكن يتوجه اليه فاذ احلف لزمه رد المقبوض ^{بإثباته} ^{منه}
 بنسب هذه المسائل على ثلثة انواع ففي نوع منها كانت القول قول
 المقر له بالاجماع وهو مسئلة الوديعة والاقرار والاقضاء ^{بإثباته}
 منه اذ قال اخذت منها منك وديعة وقال الآخر لا بل قرضاً يكون القول
 المقر له وكذلك لو قال قبضت منك الف درهم قد هبتها وقال المقر
 ما وهبتها لك فالقول قول المقر له فيؤمر المقر برد ما قبض على المقر له
 كذلك لو قال قبضتها بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك اوقاً
 هبتها لفلان فأمرني بقبضها له ودفعتها اليه فالمقر ضامن في
 المسائل كلها ^{بإثباته} من انفاً وى السفينة المريض مرض الموت ^{بملكت}
 ايتام بعض الغرماء على البعض ^{بإثباته} من التماس خاني لوقضى بعض
 غرماء الصحة دينه ثم مات لم يسلم المقبوض القابض بل يكون
 لك بين الغرماء بالخصص عندنا وقال الشافعي المقبوض سالم
 لقابض ولا يجوز للمريض ان يقضى دين بعض الغرماء دون
 البعض لان في ايتام البعض ابطال حق الباقيين ^{بإثباته} من الجواهر
 ذاق المريض لامرأة يدين مهر يصح اقراره الى مهر مثلها و
 ان كان اقراراً للوارث ذكر في الجامع الكبير لان هذا دين ^{للمهر}

فقد فلا يمنع صحة الاقرار للوارث ^{باب} من الحاشية فريض اقرار
بديت المهر ^{باب} اقراره الى مهر المثل وان اقر بها مهر الف درهم
ثم قامت البينة بعد موته ان المرأة وهبت المهر من زوجها في
حال حيوته هبة صحيحة قالوا لا تقبل البينة على الهبة اذا كانت افراد
الزوج لها بالمهر في مرضه ^{باب} من السراخية اقرار الميراث
باطل الا ان يصدق الورثة ^{باب} من الكافي ولا يجوز اقرار الميراث
لوارثه بدية او غير الا ان يصدق فيه بقية الورثة عندنا وقال
الشافعي مراح يجوز اعتبارا بحال الصحة ^{باب} من الناصري ولوقال
ترار من جدين ذرم سب امدت من الورثة تصح اقراره ولا يصدق
فيما عدا ^{باب} من الجواهر اين فانه فلان رايت قهوا اقرار ^{باب} من الشافعي
لوقال رجل لآخر اعطني ثوب عيدي هذه اقله نعم فعلا اقر بالثوب
العبد وكذا للاب اذا قال افتح باب داري هذه او حصص داري
سراج دايي او اعطني الحام بعلي قال رضى فعلا اكله اقراره ^{باب} من الكافي
في كتاب اديت القاجني وذكر شمس الائمة السرخسي مراح في شرح
كتاب الاقرار ان الصبي الماذون لا يختلف لان النكول عنده
وهو لا يملك البذل واما على قول ابي يوسف ومحمد مراح لا يختلف
عندهما النكول اقرار وهو يملك الا اقرار ^{باب} من القسبي وفي
الصغرى والمحيط لوقال لوارث ثم مات فقال المقر له اقر بالصحة
الورثة في مرضه قال قول قول الورثة والبينة بينة المقر له و

لم يعم بيته وأراد استخلاصهم له ذلك \vdots من الجواهر و...

بما لا الدين البزدوي في كتبه وشعره مطلقاً لأن البيعة بينه وبين...

يدعي الصحة والطواعية وكذلك في شهود الأقرار أنه في الغيبة...

والمرض شهود الصحة أولى وبهذا أخذت وعلى هذا افقتت...

مرة في كرمات وسجستان \vdots من قنأوى قانين ظهر الدين...

مريم رجل أقر لأمرته بشيخ ثم مات ثم اختلف المقل له وبقيّة الورثة...

فقال المقل له كانت الأقرار في الصحة وقال بقيّة الورثة لا بد كان في...

المرض كانت القول قول من يدعي الأقرار في المرض وأن أقاما...

جميعاً البيعة فبيّنه المقل له أولى وأن لم يكن للمقل له بيعة وأراد...

استخلاص الورثة كان له ذلك فصول عمادي \vdots من المحيط...

وإذا أقر لرجل أنه لا حق له قبل فلان دخل تحت البراءة كالحق هو...

وما ليس بماله كالكفالة بالنفس والقصاص وحده انقذ وما هو...

دين وجب بذلاً عما هو مال كالثمن والاجرة وما وجب بذلاً عما به...

ليس بماله كالمهر وأمر شئ الحباية وما هو غير مضمون كالغصب أو...

إمانة كالوديعة والعارية والاجارة وإنما دخل تحت البراءة الحق...

كأنها ما هو مال وما ليس بماله لأن قوله لاحق له نكرة في النفي يعم...

قبل فلان لا يخص الأمانات لأن قبل كما يستعمل في الأمانات يستعمل...

في المضمونات أيضاً يقال فلان قبيل فلان أي ضميت فلان قالوا...

في البراءة كلمة أعم وأجمع من هذه الكلمة فانها يوجب البراءة...

الامانات والمضمونات وغما هو مال وما ليس بمال وهذا بخلاف
ما لو قال لاحق لي على فلان فانه يتنازل المضمون ولا يتنازل الامانة
لان على لا يستعمل الا في المضمونات بخلاف قوله قبل فلان وبخلاف
ما لو قال لاحق لي عند فلان فانه يتنازل الامانات ولا يتنازل
المضمونات لان عند يستعمل في الامانات دون المضمونات بخلاف
قوله قبل فلان وعلى هذا لو قال فلان برئ مما لي قبله دخل تحت
البراءة المضمون والامانة ولو قال فلان برئ مما لي عليه دخل تحت
البراءة المضمون دون الامانة ولو قال هو برئ مما لي عند
فهو برئ عن كل شيء اصله امانة ولا يبرأ عن المضمون فاما
قيل ليس ان البراءة عن الاعيان باطلة حتى ان من قال لفلان
ابرأمتك عن هذه العين كان ذلك باطلا والابراء هنا حصل
عن العين قلنا الابراء عن الاعيان بطريق الاسقاط باطلا لان
العين لا تقبل الاسقاط فاما ثبوت البراءة عن العين برأ العين
على صاحبها او بالنفي عن الاصل ممكن فاما اذا قال لغيره ابرأمتك
فهذا انشاء اسقاط وليس باخبار عن حكم البراءة حتى يحتمل على سبب
صحيح والعين لا تخجل بالشاء الاسقاط فاما قوله هو برئ مما لي عنده
اخبار عن حكم الابراء وهو البراءة وليس بالشاء ابراء واذا
كان هذا اخبارا عن حكم الابراء وهو البراءة لا يحتمل على سبب
يتصور البراءة بذلك وهو النفي من الاصل او الرد على صاحب

ان ادعى الطالب حقا بعد ذلك واقام بيته فان كانت اصرخ وكانت
 تاسريخ قبل البراءة تاسريخ وجوب الحق لا تسمع دعواه ولا تقبل بيته
 ان كانت التاسريخ بعد البراءة تسمع دعواه وتقبل بيته وان لم يورث
 له المهر المدعى ابهاما فالقياس ان يمنع دعواه ويحمل ذلك على حق ^{جيب}
 بعد البراءة وفي الاستحسان لا تقبل بيته لانه يحتمل ان يكون المدعى ^{له}
 قاضيا قبل البراءة وعلى هذا التقدير لا تصح دعواه ويحتمل ان يكون
 المدعى به حقا واجبا بعد البراءة وعلى هذا التقدير تصح دعواه فلا ^{تصح}
 دعواه بالثالث من الدخيرة ولو اقر ان فلانا برئ من حق قبله
 فلم يقل من جميع حقي ثم قال انما برئ من بعض الحقوق دون
 بعض لا يصدق ويكون برياعن الحقوق كلها ^{وهذه} ^{بين}
 الادفع لي ثم جاء بدفع فقد قيل يجب ان تكون هذه المسئلة على الروا
 او على الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد راجع على قياس ما اذا قال المدعى
 لا بيته لي واستخلف المدعى عليه ثم جاء بيته وقيل في المسئلة يجب
 ان لا يصح دفعه بعد ذلك باتفاق الروايات لان معنى قوله لا دفع لي
 ليس له دعوى المدفع ومن قال لا دعوى لي قبل فلان ثم جاء يدعي
 عليه لا تسمع دعواه كذا صاحب

كتاب الصلح

من الكس هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت وانكاح
 فان وقع عن مال با لا باقرار اعتبر بيعا وان وقع عن مال بالمنفعة

اعسأ بجارة والصلح عن سكوت او انكار فداء لليمين في حق المكسر ومعاوضة
 في حق المدعي من المقتطع الناصري وان لم يكتب المدعي به في الصلح
 لا يجوز له ان يبدل اكثر قال مرضوب وعند اصحابنا سراج يجوز عليه القبض
 من الماخيرة وادالكات لله على اخرا فدرهم ومائة دينار فصالحه
 على خمسين درهما وعشرة دنانير الى شهر فهو جائز لا نه حظ بعرضه
 واجله في الباقي من اكثر الصلح عما استحق بعقد المدعي اية اخذ بعرضه
 واسقاط الباقي لامعاوضة فلو صلح عن الف على نصفه او على الضم لرجل
 جائز من اكثر ومن شرح الطحاوي الاصل ان الصلح على معلوم عن مجهول
 جائز والصلح على شيء مجهول لا يجوز الا ان يكون ما وقع عليه الصلح
 مستحييا عن القبض والتسليم فجهالة لا تبطل عقد الصلح كما اذا
 ادعى كل واحد منهما على صاحبه حقا مجهولا فاصطحا جميعا على التسليم
 جائز الصلح لان الجهالة لا تبطل العقد بعينه وانما تبطل العقد معني فيها
 وهو وقوع المأرعة فان كان مما يستغني عن قبضه ولا تقع المأرعة
 في تالي الحال وان كان يحتاج الى قبضه تقع المأرعة في تالي الحال
 عند القبض والتسليم فلا يجوز منه ومنه وقبض ما وقع عليه الصلح
 في المجلس قبل الافتراق ليس بشروط منه ومنه واذا كان لرجل
 على رجل مال فصالحه فهذا الا ينخلوا ما ان يكون حالا او مؤجلا فان
 كان حالا فصالح الطالب مع المطلوب على اقل من جهة القدر الوصف
 ما صلح جائز وقبض ما وقع عليه الصلح قبل الافتراق

ليس بشرط ويجوز له الصلح حالاً وموياً إلا أن هذا شرطاً وأبو إسماعيل
يذهب إلى أن المختار من اللدخمية وإذا كانت لرجل على رجل دين الف
درهم من قرض أو غصب وهي من غلة الكوفة فصالحه منها على
مائة درهم نجية كان أبو يوسف مراح يقول أولاً أن نقد النجية في
المجلس فأنجزنا الصلح وإن لم ينفك فالصلح باطل وتكون البراءة
عن خمس مائة نجية حتى يكون له صاحب الدين على المديون
خمس مائة درهم لا يغير ثم رجع عن هذا وقال لا يجوز الصلح نقد
أو لم ينفك ويكون له صاحب الدين على المديون الف درهم غلة
وهو قول محمد مراح وجه قول الآخر فهو قول محمد مراح أن هذه مصارفة
لأنها قدس أن يصير الجود حثاً للمدعي بعد أن لم يكن ولهذا
شرط أبو يوسف مراح على قوله الأول قبض النجية في المجلس والقهن
أنما يجب باعتبار المصارفة وإذا كانت مصارفة بعد هذا أما
أن يقال هذا مصارفة الف غلة بخمس مائة نجية أو مصارفة
خمس مائة نجية بخمس مائة غلة بشرط أن يكون برباعين خمس
مائة أخرى عليه وإيها في ذلك ما عاين فهو باطل وإذا بطل الصلح صار
وجوده وعدمه بمنزلة ولو عدم كان له عليه الف غلة وكذا
هذا ومنه فإن وقع الصلح على أن يأخذ المتخاضم دراهم مسماة
من صاحب الظلة ويترك الظلة لا يجوز إذا كانت الظلة قدسية
وإن كانت جديدة أو لم يكن المتخاضم من أهل تلك السكة وليس له

حق المرد تحت الظلة يتوقف الصلح على إجازة من له حق المرد
وأما إذا كانت المصالحة من أهل تلك المسكة فإن أضاف الصلح إلى
جميع الظلة فالصلح يقع في حصته ويتوقف في حصته شركائه فإن أضاف
شركاؤه جاز الصلح في الكل وإن لم يجز وأصلحه ودفعوا الظلة ^{بغلك} لا
إن الصلح يبطل في حصته شركاءه حتى كان لصاحب الظلة أن يرجع على
المخاضم بحصة شركاءه إن كان دفع إليه جميع بدل الصلح وهو يرجع
بمحضه اختلف المشايخ نرح فيه والأصح لا يرجع عليه لم - ومنه لا ينبغي
للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره من
المقوسطين به ورد الأمر عن عمر رضي الله عنه وقيل للقاضي أن لا يباشر في
القضاء بل يرد الخصومة إلى الصلح مرتين أو ثلثا إذا كان يزجوا ^{مطلاح} إلا
بينهم بأن كانوا يعملون إلى الصلح ولا يطلبون القضاء لا محالة فاما
إذا طلبوا القضاء لا محالة وأبوا الصلح فهذا أعلى وجهين أن كان وجه
القضاء ملتبسا غير مستبين للقاضي أن يردهم إلى الصلح وأما إذا كان
وجه القضاء مستبنا هل يردهم إلى الصلح مرتين أو ثلثا ينظر أن وقعت
الخصومة بين اجبيين يفتني بينهم ولا يردهم إلى الصلح حتى أبوا
وإن وقعت الخصومة بين أهليين أو بين المخاضم يردهم
إلى الصلح مرتين أو ثلثا وإن أبوا الصلح ذكره الجمل شيخ الإسلام
في أوّل شرح كتاب الصلح - وفي مجموع النوازل ادعى رجل على رجل
دين خمسة آلاف درهم وكما في يده وجحد المدعي عليه ذلك ثم

مدعى عليه صالحه على الف درهم كان جائزا ويكون لهذا الصلح في حق
 اكرم معاوضة وفي حق الدسrah استيفاء لبعض الحق وخطا عن
 باقي ويقسم الالف على خمسة آلاف درهم وعلى قيمة الكرم حتى
 عنة الكرم ^{يظهر} وفيه ايضا سئل شيخ الاسلام عن صحة صلح وبراءة
 كاتب فيه ادعى فلان على فلان ما لا معلوما وانه صالحه من ذلك
 الى ثمانية آلاف درهم وكان في اخوه انه ابراه من جميع دعاويه
 خصوصاً ما في الصلح غير صحيح لانه ابهم المال الذي كان فيه ^{الذي} ^{الذي}
 قال ادعى ما لا معلوما وصالح على كذا فلا بد من بيان ذلك المال
 نظره انه مثل بدل الصلح او اقل او اكثر وهو من جنسه او من خلاف ^{جنسه}
 اهل بمصر ف وقد ذكر انه قبض في غير مجلس الصلح فلا يمكن القول
 فيجب على الاطلاق مع هذا الاحتمال ^{في} وفيه ايضا سئل عن الصلح
 الى انكار بعد دعوى فاسدة قال لا بلان طريق تصحيح الصلح على
 انكار من جانب المدعى ان يجعل ما اخذ عين حقه او عوضا عن
 حقه لا بد وان يكون الحق ثابتا في حقه ليتمكن تصحيح هذا الصلح
 على آخر ما لا معلوما وادعى المدعى عليه الصلح ان كان الصلح
 الى جنس الحق لا حاجة الى ذكر قبض بدل الصلح وان كان الصلح
 لاف جنس حقه لا بد من ذكر بدل الصلح ومن ذكر قبض بدل
 صلح بعض المتأخرين قالوا يشترط وبعضهم قالوا لا يشترط
 ذكر القبض يعني عن بياضه كما في ثمن المبيع فانه لا يحتاج الى بياضه

عند ذكر قيمه من قد روى المتهنى صالحه من جعلت اقرارا والبيان
 اليد ومن دعوات لا. من المبسوط ثم في الفصول كلها اذا افسد العبد
 بما ايرجى المدعى قال لا يتخلوا ما ان صالح معه عن الدعوى او عن
 الحق فان صالحه عن الدعوى ثم فسد الصلح قبل استيفاء المعقود عليه
 يرجع بجميع دعواه وان استوفى شيئا منه يرجع بما بقي من الدعوى
 فان صالحه معه عن ميراث او عن وصية او عن حقه ثم فسد
 الصلح فيكون هذا اقرارا منه بحقه فراجع بجميع ذلك من الناحية
 المدعى عليه اذا صالح المدعى عن حقه كات اقرارا بالحق ولو صالح
 عن دعواه لا يكون اقرارا له بالحق. ومنه اذا عمل عبد اثم يد
 رجل انه عبد وانكر المدعى عليه ذلك فقتل ان يقيم المدعى اليه
 توسط المتوسطون على ان يدفع المدعى خمسة دراهم او ما
 ذلك وياخذ العبد فاصطفا على هذا الوجه فهذا الصلح صحيح
 ورفع المدعى الدراهم لقطع الخصومة بسببها لا امر على نفسه من
 البينة ونحوها فيكون جائزا كما في جانب المدعى عليه اذا رفع
 الا تكار شيئا من المبسوط واذا ادعى رجل في يد رجل دعوى في
 فصالحه صاحب الدار عن دعواه او عن حقه او عن وصية او
 ميراثه ولم يستم ما حقه وصالحه على دراهم مسماة فانه يجوز لان
 عن الدعوى صلح عن الا تكار وهو جائز عند اصحابنا والصلح عن
 الوصية صلح عن الاقرار الا انه لم يبين حقه في الدار فيكون هذا

عن المجهول على المعلوم وهو جائز عندنا كما ذكرنا من المجهول وإذا
فسد الصلح بعد هذا ينظر ان قال المدعي عليه وقت الصلح صالحات
عن حقائقه او عن نصيبك كانت فهذا اقراره منه فاذا فسد الصلح
يقال له بين ما اقررت المدعي وانما كانت اقرارا لانه اضاف الحق
والمنهيب الى المدعي فكانت هذه اقرارا منه كما له بالثبوت في هذه
الادارة وذهب في هذه الادارة كانت اقرارا عنه الا ان مقدار المقر
مجهول يقال له بين متى يفسد الصلح فان قال صالحات عن دعوات
لا يكون اقرارا لانه اضاف المدعي اليه والمدعي قد يكون حقا
وقد يكون باطلا فلا يجعل اقرارا بالثبوت والاحتمال فاما الحق لا يكون
باطلا لانه صدق انما طر فيجعل اقرارا من المدعي عليه
اذا صالح المدعي عن حقه كانت اقرارا بالحق ولو صالح عن دعواه
لا يكون اقرارا له بالحق من الميسوط واذا اصطلح الرجلان من
اهل الذمة على حكم يحكم بينهما من اهل الذمة يجوز ان هذا تقبل
شهادته عليهما وكذلك يجوز بحكمه عليهما من ايضا منه الذي والمسلم
اذا اختصا فحكم بينهما ذميا ينظر ان حكم على الذي للمسلم يجوز لانه يجوز
شهادته عليه فكذا حكمه واما اذا قضى على المسلم لا يجوز لانه
لا ولاية له على المسلم من ومنه واذا اصطلح مسلم وذمي على مسلم
وذمي يحكمان بينهما فان حكم على الذي يجوز وان حكم على المسلم
لا يجوز من الذي خيرة عرض خط صلح وبرائة وكان فيداد

على فلا تبت فلا تمالا معروفا فصالحا فلا ت على القادر دم وقبض
فلا ت بدل الصلح وذكر في آخره وإبراء المدعى عليه عن جميع دعواه
وخصوصا إبراء مختصا عاما بقول الصلح غير صحيح اذ ليس فيه ذكر مقدار
المال المدعى ولا يثبت بيان ذلك يعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة
او وقع استقاطا وليعلم انه وقع صافيا يستترقب قبض البدل في المجلس او لا
يستترقب وقد ذكره قاض بدل الصلح ولم يتعرف بمجلس الصلح ومع هذا
الاحتمال لا يمكن القول بنجاسة الصلح اما الامراء حصل على سبيل العجوم فلا يصح
دعوى المدعي بعد ذلك عليه لمكان الامراء العام لا لمكان الصلح
من الفصول الا ستروحي وذكر في دعوى العدة اذ اجوزى الصلح من
المدعيين وكتب انك وفيه ابراء لكل واحد منهما صاحبه عن الدين
ثم طهر ان الصلح وقع باسم الفتوى الاثمة وبراء المدعى الى مرجع في دعواه
والخمس اذ لا يصح لانه هذا ابراء في ضمن صلح فاسد فلا يعمل به من القضاة
في مختصة الكافي والاقرار من المدعى الذي في يده الشئ يبرئ وجب الصلح
لا يمنع من الدعوى اذ بطل الصلح لوجوه من الوجوه والاقرار من الذي
في يده الشئ على وجه الصلح لا يمنع من الدعوى اذ بطل الصلح يعني به
اذا اقر المدعي في ضمن الصلح انه لا حق له في هذا الشئ ثم بطل الصلح
اقراره الذي بان في ضمنه وله ان يدعي بعد ذلك والمدعى عليه اذ
عند الصلح بان هذا الشئ للمدعي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشئ
الى المدعي في غير حركات متوسمة لكن لا شئ في ذلك

اذا ادعى صاحب المال الابطاع والاستهلاك وادعى المودع الرد
 الهلاك ثم صالحه وهذا الصلح ماطل عند ابي حنيفة وابي يوسف مباح
 اولا وصحيح عند محمد وابي يوسف آخره واجمعوا على ان المودع لو حلف
 على ما ادعى انه سادده او هلك ثم صالحه ان الصلح لا يصح له ولو كان له
 انما الخلاف فيما اذا كان الصلح قبل عيّن الرد يعترف به وفي السيرة
 ولو قال ساددتها عليك ثم صالحه يصح وقال سراج لا يصح وبدا فتى القاضي
 الامام ابو البسر - وفي الخانية الوجه الثالث اذا ادعى صاحب
 المال عليه الاستهلاك والمودع يدعي الرد والهلاك ثم صالحه
 على شيء جائز الصلح في قول محمد مباح وابي يوسف مباح الاخير
 واختلفوا في قوله ابي حنيفة مباح والصحيح انه لا يجوز الصلح في قوله
 وهو قول ابي يوسف مباح الا قول وعليه الفتوى - وفي التجريد و
 العارية والمضاربة كالرد يعترف به - ومنه واذا كان له على آخره
 فصالحه على انه جعله نجوما على انه لو اخر نجا عن محله فالمال عليه
 حال فهو جائز وكذا لو اخذ منه كفيلة على انه لو اخر نجا عن محله
 فالمال عليه وعلى الكفيل حال كان جائزا وكذا لو رهن به
 رهنا شرط عليه ان استحق الرهن كان المال حالا فهو جائز كما
 لو باع عينا بالقبض ونقد التمن على انه ان استحق الرهن الى ثلث
 فلا بيع بيننا وهنالك البيع جائز كذا هنا - من الكافي ولو وقع
 الصلح عن انكار وسكوت فاستحق المتنازع فيه مرد المدعي

الصالح على المدعي ما يجد وبقا حرم المدعي مع المستحق لان ما اخذ عوض
 في نزع المدعي وبالاستحقاق فالت المعوض فلزمه رد العرض
 وهذا لان المدعي نزع ما اذاع الدار منه بما اخذ من البدل
 فاذا استحققت الدار فقد استحق المبيع في نزع المدعي واستحقاق
 المبيع يثبت للمشتري ولا يترد الوجوع على البائع بالعوض والمدعي
 عليه نزع ما اعطاه فداع عن اليمين ودفعاً لخصومته وبالا^{ستحقاق}
 ظهر انه لا يمين عليه ولا خصومة معه فبقي العوض في يده غير
 مشتمل على عوضه فيستردده وان استحق بعضه رد حصته ونزع^ج
 المدعي بالخصومة في ذلك القدر لانه لو استحق كله يرد جميع^{العوض}
 فاذا استحق بعضه رد حصته اعتباراً للبعض بالكل ومنه و^{بشأن}
 غصب ثوبا او عبك قيمته عشرة واستهلكه فصالحه منه على ما^ي
 درهم جانم عند ابي حنيفة راج وعند ابي يوسف ومحمد راج بطل^{بطل}
 الفضل على قيمته بما لا يتغلب الناسب وينم منه رد الزيادة لا^ن
 الواجب بالتلاف الثوب او العبك القيمة وهي مقدرة من
 النقود شرعا فيصير الزيادة عليها ربوا العدم ما يقابلها
 من الفصول لو استهلكوا الثركرة ثم صالحوا المدعي على الزيادة
 على قدر نصيبه لا يجوز عند ابي يوسف ومحمد راج كالمغصوب
 منه اذا صالح الغاصب على اضعاف قيمته في الفصول ايضا
 من الخلاصة وان كان المدعي كليا او زنيا كالخنطرة والشعير

فبالحج على وراحم او دنانير وبقرا قامن غير قبض ان ادعى خبطة معينة وقال
عصيتي هذه الخبطة صح الصلح وان ادعى دينا لا يجوز له من الفصول
فالخاصل ان الظاهر من مذهب الجاحظية مباح ان حق المالك في العين
المستملكة قائم وينقل الى القيمة بقبض القيمة او بقضار القاضي وظاهر
مذهبنا ما ان حق المالك ينقطع بنقض الاستيلاك وقد ذكر في بعض
الكتب خلاف ذلك من عمدة القاضى الصلح بعد الدعوى الجاهلة
لا يصح على الاكابر من خزنة الفقه العليا ويوجب عمر بن الخطاب
رض انه قادر والمنعومات حتى يصلحوا فان فصل الخصومات يورث
النقض ولا يجوز الصلح في عشر اشياء لم في الحدود والقبضات والشفعة
والخيار ودعوى الطلاق والنسب والوق والاولاد والعطاء وحلف المدعى
والمدعى عليه بيمينه رجل ادعى على رجل حد افضالحج على مال ان يقر به
او ادعى على رجل دم عمد فاكتر فضالحج على مال ان يقر به او ادعى على
رجل شفعة او الخيار فاكتر المشتري والطالب فضالحج على مال ان يقر به
او امرأة ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا واكثر الزوج فصالحج على مال
على ان يكذب نفسها او عبد ادعى على مولاه انه اعنته فضالحج على مال
ان يبرأ من الدعوى او كاف لرجل عطاء في الدوا ان فنانعه لغيره
انه له فضالحج على مال او ادعى رجل الفاء واكثر فاصالحج على ان يحلف المدعى
عليه وهو بري فحلف ثم اقام البينة بعده او اصالحج على ان يحلف المدعى
في دعواه ان حلف فالمدعى عليه صامت له فحلف المدعى فالصلح

في جميع ذلك باطل ^{للم} من التهنيد ثم في الصلح على الاقرار على خلاف
 جنسه له حكم البيع حتى لو كانت عوضين لهما حكم البيع والتمن ولو كانت
 احدهما نقد والآخر حكم التمن ^{للم} ولذا خرج حكم البيع وان كانا نقدين لهما حكم
 الصرف حتى لو لم يقبض المصالح عليه في المجلس بطل الصلح ولو كان
 على جنسه بان صولح من الف درهم على خمس مائة ^{بحسب} بمائة حطائي
 مائة وليس له حكم المبادلة ^{للم} من الحماوي وفي الجامع الصغير لو قال
 ادراني من الف درهم التي لي عليك مائة درهم على انك بريء
 من الفضل جاز ان فعلت ذلك وعن محمد سرح انت بريء من ^{خمس}
 مائة على ان تعطيني خمس مائة عند اجازتي وفي الصلح انت بريء من
 النصف على ان تؤدني الي النصف جاز لان البراءة قد وجدت
 قبل الاداء وفي المجرد قال ابو حنيفة سرح لو صالحه من الف درهم
 عليه على تسع مائة على ان يعطيها اياه قبل الليل فلم يعطه ثم الصلح فلا
 يكون له عليه الا تسع مائة لو قال الطالب اصالحك على ان احطه
 عنك خمس مائة على ان تعطيني اليوم خمس مائة فان اعطاه
 اليوم جاز اجازتها وان لم يعطه اليوم فكذلك عند ابي يوسف ^ح
 وقال ابو حنيفة ^{للم} سرح انت قرض الصلح وعليه الف على ما كانت
 في فناء وكذا محمد بن فضل سرح في التركة منه وسئل عن اسكان
 رقب من حائوته خفاف الاقوام ثم ان الاسكان اخذ النساء
 صالح معه على شيء قال ان كان ما سرق قائما لا يجوز الا

ان يجزأ ربا به وان كان مستوفى لم يجز وان لم يجز اربا به بعد ان
 انصلح على دراهم ولا يكون الخط فيه كثيرا لان لليهود والاعراب
 حق الصلح واستيلاء الضمان الا ان ضدا كما لو قيل ولا يجوز على كل
 اذا كانت فيه خط كثير

كتاب المضاربة
 من الكسبي شركة بما له من جانب وعمل من جانب والمضارب أمين والتضارب
 وكيل وبالربح شريكت وما نسا د اجير بما يخلو من غائب وبما يستر كل
 الربح له مستقر وبما يشرط له الربح المال مستفيض - من الشراخي وفي
 فتاوى الى الليث سرح اذا دفع الرجل الى رجل الف درهم مضاربة
 ولم يقل له اعلم في ذلك برأيت الا ان المعاملة في تلك البلدان
 ان المضاربين يخطون وارباب المال لا يهنونهم عن
 ذلك فعمل في ذلك على معاملات الناس ان غلب التعارف
 بينهم في مثل هذا وجب ان لا يضمن ويكون الامر في ذلك
 محمولا على ما تعارفوا به من المعد اي فان عرله ورأس المال
 دراهم او دنانير قد نصت لم يجز له ان يتصرف فيها لان ذلك
 في اعمال عرله البطل حقه في الربح فلا ضرورة قاله رضي وحق
 الذي ذكره ان كان من جنس رأس المال فان لم يكن
 كان دراهم ورأس المال دنانير وعلى القلب له ان يبيع
 بجنس رأس المال استحسانا لان الربح لا يظهر الا به وصا

وعلى هذا موت رب المال في بيع العروض ونحوها من الناطق
 للمضارب ان يبيع حتى يحصل المال فيصرف رأس المال والربح و
 سواء بينهما او مات في قول الفقهاء وبرواية اخرى عن ابي خنيفة
 انه قال له ان بينهما واذا مات فليس له ان يبيع وهو قول الشيخ فان
 لم يكن في تلك العروض مبيع فيكون لرب المال وان كان فيها
 مبيع اقتسم بينهما من كل نصف الجوامع واذا دفع رجل الى رجل
 مالا مضاربة فساخر به المضارب فاشترى متاعا في بلد آخر فمات
 رب المال وهو لا يعلم بموته ثم سافر المضارب بالمتاع حتى اتى به
 مصر اخر فان نفقة المضارب في سفره بعد موت رب المال
 على نفسه ولا يكون شيء من ذلك على المضاربة ولو هلك شيء
 من المتاع في الطريق فالمضارب له ضامن فان سلم المتاع حتى
 يبيعه المضارب فبيعه جائز وهو على المضاربة يستوفى ورثة
 رب المال ما لهم وما بقي من الربح فهو بين الورثة وبين المضارب
 على ما اشترط المضارب ورب المال من التجريد وكذلك
 البيع الى اجل بعيد لا يعتد ونحوه منه ايضا وان قال بع نقدا
 لا يجوز نسبة وعلى العكس يجوز وان خص العقد فان
 لم يشتر شيئا او تصرف فيه والمال عين صح تخصيصه لانه
 يملك عز له في هذه الحالة فكذا لا يملكه عن البعض وان
 اشترى منه شيئا فنهما عن بيعه نسبة او عن المسافة او عن

غير ذلك من عمل استناده بمطلق المضاربة لا يصح فبطل كما لا يخفى
 غرضه من الثانية ولو كانت المضاربة مطلقة فخصها رب المال
 بعد عقد المضاربة بخوان قال لا يصح بالنسبة اولا تستقر قيما
 ولا طعاما ولا تشتر من فلان ولا تسافر فان كان التخصيص قبل ان يعمل
 المضارب او بعد ما عملنا شترى وباع وقبض الثمن وصار المال نقدا
 اجاز تخصيصه لانه في هذه الحالة يملك عمره واخراجا عن المضاربة
 فيصح تخصيصه وان كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا
 تخصيصه لانه لو نتج عن البيع في هذه الحالة او اراد عزله لا يصح
 فلا يصح تخصيصه سلك عن مضارب في السفر قطع عليه الطريق
 واخذ مال المضاربة منه هل يضمن لرب المال فقال لا قيل ان بعث
 مال المضاربة على يده ابنته الى بياح في بلدة اخرى فماتت رب المال
 ومطالب بعض ورثته هذا البياع بالمال الذي في يده وهو
 ما بعثه اليه المضارب وقبضه منه السلطان جبر ولم يدفع
 من ذلك شيئا الى سائر الورثة هل لهم ان يضموا المضارب
 بهذا المال قال لا قيل فان ادعى بقية الورثة او كلهم على هذا
 المضارب بهذا المال عند القاضي فاستل فاجاب بر بن وعوي
 كدوي ميكنه را بوي وبموكل وي جزري وادني نيت هل هذا اجاب
 كاف قال نعم قيل وان سأل القاضي بالتماس الخصم هل كان
 مورثهم فلان دفع اليك مال المضاربة فلم يجبه عن ذلك وعاد

الا نكار المطلق فهل للقاضي ان يجبره على بيان ذلك قال لا قيل فان اقام
 البينة على ان مورثهم فلان دفع اليه كذا من مال المضاربة وانه قبض
 ذلك فهل يلزمه ذلك بهذه البينة قال لا فكذا الجواب في كل امين كالمرء
 والمستعين والمبتاجر والمستبضع والمضارب به اذا ادعى عليه شيئا من
 ذلك فاجاب بهذه الجواب مرابوي بدين دعوى جبري رادني نسبت
 واستلغ فخلص ثم اقام المدعي البينة على الايداع او الاغارة او الاجارة
 وغير ذلك لا يلزمه بهذه البينة ما يدعي عليه من المال الا اذا ادعى
 عليه مع ذلك الا تلف او الخور او التبضيح او سببا من اسباب الضمان
 وان ثبت ذلك بالبيعة فيضمن من الخفية ولو قال رب المال
 اقرضتلك وقال المدفوع اليه بل مضارب به كان القول للمضارب
 لان رب المال يدعي عليه الضمان بعد ما اتفقا انه اخذ المال باذنه
 البينة لرب المال ومنه والمضارب ان يعمل ما هو من عادات
 التجار ومعوا لا بضاع والايداع واستيجار الاجراء لحفظ المال واستيجار
 الدواب للحمل واستيجار المكاف والسفن وما جاز له ان يعمل بنفسه
 بانه ان يوكل غيره بذلك وليس للمضارب في المضارب بالمطلق
 ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مضار
 ولا ان يخلط مال المضارب به بماله او بماله غيره ولو كان رب المال
 قال له في المضارب به اعمل فيه برأيتك كان له ان يدفع الى غيره مضار
 ويشاء وت فخلط ماله بمال المضارب به من المصل اي اذا قال اعمل بال

الذي في دمت حيث لا تقع المضاربة بالانقاص ^{من الكرو} من الكرو
 الشرط كشرط الوضعية على المضارب ^{من شرح الطحاوي وان} من شرح الطحاوي وان
 ادعى المهلكات او الصياع للمال او حلت المال في يده فالقول قوله مع
 يمينه والمال في يده امانة ^{من} من

كتاب الوديعة
 من الكثر الايداع تسليط العبر على حفظ ماله والوديعة ما يترك
 عند الامين وهي امانة فلا يضمن المهلكات ^{من} من الكافي ولو كان
 المودع مكلما شرعا لوجب الحفظ عليه وحكمها وجوب الحفظ وصيرتها
 للمال امانة عنده ^{من} من اصول الكرخي ومنها ان القول قول الامين
 مع اليمين بحريصة قال من مسأله دعوى المودع رد الوديعة
 الى مالكها او صياعها عنده وكذا سائر الاماء من المستعير والمضارب
 والوكيل ونحوهم ^{من} من الذخيرة والبيضة لا سقط اليمين مسموعة
 الا يرمى الى المودع اذا قال هلك الوديعة واقام على قلت بيته قلت بيته
 وانما قبلت بيته لا سقط اليمين عنده لان البراءة وان حصل له
 بقوله ردت او هلكت ولكت مع اليمين فهو بهذا ابينة
 يسقط اليمين عنه فقبل من هذا الوجه ^{من} من الخافي ولو قال بعد
 موت المودع ردتها على الوصي كان القول قوله مع اليمين
 ولا يضمن ^{من} من ومنه وللمودع ان يدفع الوديعة الى من كان في
 عياله اذ لم يكن المدفوع اليه متبهما وتفسير من في عياله هذا

ان يكون سألنا معه كان في نفسه او لم يكن - لحم من القمار خائبة
 وفي السعنان وذكرا الامام المخلو في راجع عن محمد راجع المودع دفع
 الوديعة الى وكيله وليس في عياله او دفع الى امين من امانة ممن
 يتوفى في ماله وليس في عياله انه لا يضمن لانه لما كان موثوقا في ماله
 كذا في الوديعة ثم قال وعليه الفتوى من الجواهر في كتاب
 الدعوى كل امين كالمودع والمستعير والمستاجر والوكيل والمستبضع
 والمضارب اذا ادعى عليه شيء من ذلك فقال ما ازين دعوي
 جري راد لي نيت فاستخلف فحلف ثم اقام المدعي البينة على الايداع
 والاجارة وغير ذلك لا يلزم بهذه البينة ما يدعي عليه من المال
 الا اذا ادعى مع ذلك الاكلاف او الجود او شيئا من اسباب الضمان
 واثبت ذلك بالبينة في يضمن من الفصول لو طلب الوديعة
 فقال ما اودعني ثم ادعى الرد او الهلاك لا يصدق ولو قال له علي
 شيء ثم ادعى الرد او الهلاك تسمح من المنظومة والمصنف لو وجد
 الامانة الموتى عند سوال الاجنبي يضمن فيد بسؤال الاجنبي اذا
 لو وجد بها عند سوال صاحبها ضمن اتفاقا والخلاف فيما اذا لم يكن
 المالك حاضرا اذ لو كان حاضرا يضمن اتفاقا من النبايع فان
 طلبها صاحبها فوجد اياها ضمنها يريد بدان المدعي اقام عليه بينة
 بعد الجود قوله وان اعاد الى الاعتراف لم ينفى من الضمان يريد به
 انه صدق في دعواه بعد الجود والاكتفاء وادي ماله كذا او ثبت على

انكاره فقامت عليه ابينة ثم ادعى انها هلكت قبل الجود فانه لا يبرأ
 من الضمان وان اقام على ذلك بينت له من المنظومة والمصنف
 لا يضمن المودع بالمسافرة عند انعدام النهي والمخاطرة +
 ويجعل ان هذه مضمونة في كل ما يحمله مؤتمرا. قيد بقوله عند
 انعدام النهي والمخاطرة لانه اذا انما المودع ان يخرج بالود^{بعة}
 فخرج بها ضمن اتفاقا وكذا اذا كانت الطريق مخوفا والخلاف
 فيما اذا كانت الايداع مطلقا غير مقيد بمكان حتى لو كانت مقيدا
 بمكان يضمن اجماعا ولم يكن بد من هذا السفر حتى لو كانت
 بدك يضمن له من الذخيرة اذا وضع الوديعه في حرمه ليس فيه
 مال والمراد منه حرمه غيره حرمه الا يسكن هو فيه ضمن اما
 اذا استاجر حرمه نفسه وحفظ فيه لم يضمن وان لم يكن فيها
 مال من الفصول والمودع اذا حفظ الوديعه في حرمه ليس
 مال يضمن والمراد به حرمه غيره اما اذا استاجر حرمه نفسه
 فحفظ فيه الوديعه فانه لا يضمن وان لم يكن فيه مال له من
 الذخيرة اذا اقام المودع ووضع الوديعه تحت راسه او تحت
 جنبه فسرقت فلا ضمان عليه وكذا لث اذا وضعه بين يديه
 ونام وهو الصحيح واليه مال شمس الائمة السرخسي مراحقا
 انما لا يجب الضمان في الفصل الثاني اذا اقام قاعدا اما اذا
 مضطجعا يجب الضمان وهذا في الحضر اما في السفر لا يجب

نام قاعد او مضطجعه في القاع ونسئل عن مودع وضع الودعة
 في جيبه تر في خان وفيه صحن لا قوام و ربط سلسلة بابها بجمل ولم
 يخرج فسرق الودعة هل يضمن فقال ان عد مثل هذا الربط في
 هذا الموضع ثوبيقا لم يضمن وان عد اغصلا واحدا لا يضمن
 من الخافية المودع اذا ربط السلسلة على باب خزانته في خان
 بجمل ولم يقفله فخرج فسرق الودعة قالوا ان عد هذا اغصلا
 واحدا لا كان ضامنا والآلام من الضائية الخفاف اذا ترك
 الخف الدحيح دفع اليه ليصلحه في الخانوت لئلا يسرق ان كان
 فيه حافظ او في السوق حارس لا يضمن وكان الشيخ الامام
 لا استاذ طهيري الدين المرعيني في شرح يفتي بعدم الضمان وان
 يكن فيه حافظ ولا في السوق حارس وقد قيل يعتبر العرفان
 تركون الحيوانيت من غير حافظ ولا حارس هناك فلا ضمان
 عليه وان كان بخلافه ضمن وعليه الفتوى من الذخيرة
 نسخ الاسلام عن قال المودع اذا جاءك اخي فادفع ورجعي
 التي عندك اليه فجاءه ثوبه وطلب الودعة فقال المودع عد
 الي بعد ساعة لا دفعها اليك فلما عاد اليه قال انه قد كان
 هناك يعني قبل ما لتي عد الي بعد ساعة فهو ضامن لكاف
 لئلا قض اذا امر صاحب الودعة المودع ان يدفعها الى رجل
 بعينه فقال دفعتهما وقال ذلك الرجل لم اقبضهما منك وقال رب

الوديعه لم يدفعها فالقول قوله المستودع ولا ضمان على المدقوع اليه
 ويعتبر قول المدوع في حق براءة عن الضمان لا في باب الضمان
 على المدقوع اليه من الظهيرية ولو انكر الامر فالقول قوله المدوع
 اليه ويجب الماله من التواثر سئل ابو القاسم عن رجل له
 على اخو دين فارسل رسولا ليقبض دينه فان هب الرسول الى
 الغريم فقبض الدين منه ودفع الى المرسل فانكر المرسل الدفع
 اليه قال القول قوله الرسول مع يمينه انه قد سلم ما قبض الى
 مرسله من الينابيع والمستودع ان يسافر بالوديعه وان
 كان له حمل ومؤنة فهذا الذي ذكره قوله ابي حنيفة سواه
 طال الخروج او قصر وقال محمد سرح ليس له ان يسافر بها فان فعل
 ذلك ضمن طال الخروج او قصر وقال ابو يوسف سرح ان طال
الخروج فكما قال محمد سرح ثم استثنى ابو حنيفة سرح مسئلة واحدة
 وهي ان الوديعه لو كانت طعاما كثيرا فسافر بها فهلك الطعام
 فانه يضمن استحسانا لا من حيث ان تستغرق قيمة الطعام بالمؤنة
 وهذا كله اذا كان الطريق آمنا ما اذا كانت مخوفة يضمن الوديعه
 في النصول كلها وكذلك اذا كان الطريق آمنا ونهاه صاحب الوديعه
 عن المسافرة بها الا ان يضطر بان قصد السلطات اخذها
 من الظهيرية والوديعه اذا كانت شيئا من العتق والوديعه
 فيمنع عليه الفساد ان رفع الى القاضي حتى يبيعه جازم وهو

الاوليات القاضي نصب ناطقاً للمسلمين وفي البيع نظروا ان لم يربح
 حتى فسد الاضمان عليه لانه حفظ الوديعة بقدر ما أمر به من
 الذخيرة في الفصل الثالث في تصرف المودع في الوديعة المودع ان
 باع الوديعة وسلمها الى المشتوي وضمن المالك المودع نفذ بيعه
 في طاهر الرواية ان المودع عند اداء الضمان يملك الوديعة قبل
 البيع فان يصير ضامناً لها حين قصد البيع لنفسه واكلاه بالبيع و
 التسليم وهذه اوجه معروف مسطور في الكتاب وذكر الشيخ الامام
 شيخ الاسلام في شرح كتاب الوديعة ان رافع الوديعة بنية البيع
 بسبب الضمان فيستند المالك الى ذلك الوقت وذلك قبل
 البيع من المحيط رجل له على رجل الف درهم فقال بعث بها
 مع فلان فصاعت من يد الرسول فصاعت من ماله المديون
 وهذه ابناء على ان يد الرسول يد المديون لان اختيار الرسول
 لا يبعث ماله نفسه ويقول رب الدين بعث بها على يدي فلان
 لا يلزمه البعث على يده فهو معني قولنا ان يد الرسول يد المديون
 فلهذا كانت المملكات على المديون من الذخيرة مروى ابو
 عن ابي يوسف راجح في رجل بعث بكتاب مع رسول الى رجل ان
 بعث الي كذا وكذا ادراها قرضاً لتي فبعث الذي وصل الكتاب
 اليه لم يكن من مال الامر حتى يصل اليه من الطهييرة او دعه رجل
 عند رجل درهم فجاء رجل وقال امرسلني اليك صاحب الوديعة ليدفعها

اليَمَانَةِ عَمَّا أَلَيْدَ بِيْلَكَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ جَاءَ صَاحِبَاهَا وَانْكَرَ ذَلِكَ فَالْمُسْتَوْدَعُ ضَامِنٌ
 لَهَا وَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الرَّسُولِ بِمَا صَحَّفَ أَنْ صَدَّقَهُ الْمَوْدَعُ فِي كَوْنِهِ رَسُولًا
 وَلَمْ يَسْتَرْطِ عَلَيْهِ الضَّمَانُ لَا يَرْجِعُ وَإِنْ كَذَبَهُ فِي كَوْنِهِ رَسُولًا مَعَ هَذَا
 دَفْعٍ أَوْ لَمْ يَصْدَقْ وَلَمْ يَكْذِبْ مَعَ هَذَا دَفْعٍ أَوْ صَدَّقَهُ وَدَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى السَّيْمَانِ
 يَرْجِعُ وَمَعْنَى الضَّمَانِ هَذَا أَنْ يَقُولَ الْمَوْدَعُ لِرَسُولِ أَنَا أَعْلَمُ أَنَّكَ
 كُنْتَ لَا آمَنَ أَنْ يَحْضُرَ الْمَالُ لَكَ وَيُجْعَلَ الرِّسَالَةُ وَيُضْمِنُنِي فَهَلْ أَنْتَ
 ضَامِنٌ لِي بِمَا أَخَذْتُ مِنْهُ فَإِذَا قَالَ نَعَمْ حَصَلَتْ الْكَفَالَةُ بِدَيْنٍ مَضَافٍ إِلَى
 الْوَجُوبِ وَأَنْدَجَانُ نَزِيرِجِ الْمَوْدَعِ إِلَى الرَّسُولِ بِحُكْمِ الْكَفَالَةِ فِي مَرَكَبِهِ
 رَجُلٌ أَوْ دَعِ رَجُلًا وَدِيْعَةٌ ثُمَّ أَنَّ السُّلْطَانَ اخْتَذَ الْوَدِيْعَةَ بِالْقِيَامِ
 عَلَيْهِ مِنَ التَّهْدِيْبِ وَلَوْ خَلَفَ الْمَالُ لَكَ وَالْمَوْدَعُ فَالْقَوْلُ لِلْمَوْدَعِ
 فِي الرَّدِّ وَالْمَلَالَةِ مَعَ يَمِينِهِ وَكَذَلِكَ مَا هُوَ أَمَانَةٌ كَالْعَارِيَةِ وَنَجْوَى
 مِنَ الْغَوَامِضِ الْأَصْلَ أَنَّ الْقَوْلَ لَكَ عِي فِي سِرِّ الْوَدِيْعَةِ وَهَذَا
 مِنَ النَّسْفَةِ وَسُئِلَتْ رَجُلَيْنِ أَوْ دَعَا مَا لَعِنْدَكَ رَجُلٌ وَغَابَانَا
 السُّلْطَانَ الْمَوْدَعُ وَقَالَ عِنْدَكَ مَا لَفَلَانِ وَفَلَانِ فَأَدْفَعُهَا
 إِلَيَّ فَأَتَبَيَّنُ فَاخْتَذَ السُّلْطَانَ مِنْهُ كَرَهَا فَخَضَرَ أَحَدُ الْمَالِكِينَ فَذَكَرَ الْمَالُ
 أَنَّ السُّلْطَانَ اخْتَذَ الْوَدِيْعَةَ كُلَّهَا فَأَدْعَى هَذَا الْحَاضِرَ أَنْ يَعْطِ
 الْوَدِيْعَةَ قَائِمَةً فَهَلْ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ الْمَوْدَعُ عَلَى أَنْ يَعْطِيَ مَا أَوْدَعَهُ
 لَيْسَ بِقَائِمٍ عِنْدَكَ فَقَالَ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى حَصَّةِ نَفْسِهِ
 مِنَ الْحَاوِيَا وَسُئِلَ أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ سُلْطَانَ رَفَعَ الْوَدِيْعَةَ مِنْ

حانوت العامي فرهته عند رجل فمالت عنه قال ان اخذ المر
طاعا فلصاحب الوديعة ان يضمن السلطان وان شاء المضمن
ولا شيء على العامي ان كان لا يقدر على منع السلطان من
رفع يده وفي الجامع الاصغر وسئل ابو القاسم عن عنه ودية
فرجها رجل فلم يمنع المودع قال ان امكنت دفعه فلم يدفع ضمن
وان لم يقدر لما يخاف من دعا ربه وضمن لم يضمن من الخلا
رجل اودع ثيابا فوضعها في حانوته وكان السلطان يأخذ الثا
بمال في كل شهر وظيفه عليهم فاخذ اعوان السلطان ثياب الوديعة
لاجل الوظيفة ووضعها عند رجل رهنا فسرق فالمودع لا يضمن
ان كان لا يقدر على منع السلطان من رفعها من القرائن
في الذخيرة رجل كان له عند رجل وديعة فقال المودع ان
الوديعة دفعت الوديعة ايلت بمكة يوم كذا اذا قام رب الود
بينة ان المودع في اليوم الذي ادعى الله فح بمكة كان بالكوفة
لم يجز هذه الشهادة ولما قام البينة على اقراره انه كان بالكوفة
في ذلك اليوم قبلت الشهادة من السعناقي والمعنى فيه
ان المودع متبرع في حفظها لصاحبها والتبرع لا يوجب ضمانا على
المتبرع المتبرع عليه وان هلكا في يده هلكا كما في يد صاحبها
وهو معنى قول الفقهاء يد المودع كيد المودع ويستوى ان هلك
بما يمكن التبرع عنه او بما لا يمكن لان الهلاك بما يمكن التبرع

بمعنى العيب في الحفظ ولكن صفه السلامة عن العيب انما يصير
 مستحقة في المعاوضة دون التبرع ^{من} التهديب ولو ^{اختلف}
 المالك والمودع فالقول للمودع في الرد والهلكات مع يمينه ^{كلاما}
 كلما هو امانة كالغاربية ونحوه ^{من} السراجية مودع قال ذ
 المودعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله مع يمينه ^{من}
 الفصول قال والماصل ان في كل موضع كان المال امانة في يده ^{لقول}
 قوله في الدافع مع اليمين وكذا البينة بينته وان كان المال
 مضمونا عليه فالبينة بينته على الايفاء ولا يكون القول قوله مع ^{اليمين}
 من الحائني المودع اذا قال بعثت بالودعة اليك مع رسولي
 وسمى بعض من في عياله فهو كقوله رد دقها عليك يكون القول
 قوله مع ايميم وان قال بعثت بها اليك مع اجنبي كان ضامنا
 الا ان بقصر صاحب الودعة انها وصلت اليه ^{من} الفصول
 العادي المودع اذا اودعها عند من يعول لا يضمن كما اذا كان
 اودع عند من في عياله وتفسير من في عياله ان بسكن معه
 سواء كان في بقمته او لم يكن والابن الصغير اذا لم يكن في عياله
 ودفع اليه لا يضمن لكن يشترط ان يكون الابن قادرا على
 الحسط ^{من} الظهير بما المودع اذا بعث الحمار او البقر في السراج
 يعتبر في ذلك العرف والعادة من المضمرات ولو اودع
 رجل بئ شيئا مما يقسم لم يجز ان يدفع احدهما نصيبه الى الآخر سواء ^{عند}

اقسمنا ثم سلمه الى صاحبه ولم يقسمها ولو فعل ذلك فبطلت في يد من
المسلم نصف الوديعة عند ابي حنيفة سرح ولا يضمنه القابض شيئا وقال
لا ضمان عليه من الهداية لهما انه رضي بامانتها فكان لكل واحد منهما
ان يسلم الى الآخر فلا يضمنه كما فيما لا يقسم له انه رضي بحفظهما ولم يرض
بحفظه احدهما كله لان الفعل متى اضيف الى ما يقبل الوصف بالتجزي ^ل يتناول
البعض دون الكل فوقع التسليم الى الآخر من غير رضا المالك فيضمن
الدافع ولا يضمن القابض عليه

كما في العارية

من التهذيب استعار دابة ولم يسم مكانا ولا وقتا ولا ما يحمل عليها جازوا له
ان يذهب حيث شاء في المصر وغيره ويحمل ما شاء عليه من التعريف ولو قال
المستعير اذنت لي بالركوب الى موضع كذا او الى وقت كذا او قال المعير
موضع آخر فاقول للمعير بواهبنة للمستعير عليه ومنه ايضا واختلف مشائخنا
سرح في المستعير هل يودع قال بعضهم يودع وهو اختيار مشايخ العراق
ونجاش وبه اخذ الفقيه سرح عليه من التهذيب قيل لا يودع وبه اخذ الفقيه
ابو الليث سرح عليه من الكافي وقال مشايخ العراق انه يملك الايداع
وعليه القوي عليه ومنه علف الدابة على المستعير وكذا مؤنة الردف ^ل
لمجد سرح في الاصل اذا كانت الرجل على دابة باجاسة او عارية فنزل
عنها في المسكة ودخل المسجد ليصلي فحلي عنها فهلكت فهو ضامن من
المشايخ سرح من قال هذا اذا لم يربطها بشيء اما اذا ربطها بشيء

فلا ضمان ومنهم من قال هو ضمان على كل حال واظن ان محمد راج
 في الكتاب يدل عليه وبركان يفتي شمس الامنة السرخسي راج ^{هنا}
 لان لما دخل المسجد فقد غيبها عن بصره فصار مضيقا لا يرى انما
 لو سرقت في هذه الحالة لا يجب القطع ويؤيده ما قال محمد راج ^{عقب}
 هذه المسئلة ولو كان يصلي في الصلوة فنزل عنه الدابة وامسكها
 فانفلتت من يده فلا ضمان لان لم يضعها وعلى هذا اذا دخل ^{المسجد}
 الحراميته وتزلت الدابة المستعمارة في السكة فهلكت فهو ضمان
 سواء سبطها او لم يربطها لما ذكرنا ان لا غيبها عن بصره فقد ضيعها
 ولو تصور ان اذا دخل المسجد او البيت فالدابة لا تغيب عن بصره
 لا يجب الضمان وعليه الفتوى من الفصول العاردي ذكر في تجريد
 الى الفضل اذا اختلف المعير والمستعير في الايام او في المكاث او فيما
 يحمل على العارية فالقول قول رب الدابة مع عيئه ولو تصرف ^{المستعير}
 وادعى ان المعير اذن له وجحد المعير ضمن المستعير الا اذا اقام بيثنه على
 الاذن والله اعلم بالصواب

كتاب ^{المهمة}
 من المحيط وان وهب نصيبا له في حائط او طريق او حمام وسمى ^{سلط}
 فهو جائز لانه غير محتمل القسمة لانه اذا قسم ولا يمكن الاشباع على الو
 الذي ينتفع به قبل القسمة وهذا من صفة ما لا يحتمل القسمة ^{في}
 من القناتى الحسامية داس لرجل وفيها متاع وحبها بما فيها من الماء

جملة من واحد وسلمها اليه بما فيها او سفينة فيها طعام وهبها الواهب
 بما فيها وسلمها واستحق ما فيها من المتاع دون الدار فالهبة باقية
 في الدار ^{من} الواقعات الحسامية والبرهانية والظهيرية ^{جل}
 وهب عبد رجل لرجل بغير امر الملك ثم ادعى مولاه انه عبده واكر
 الواهب ذلك فقام المولى البينة ثم اجاز الهبة لا تجوز اجازته ^{عند}
 ابي حنيفة راح هكذا قال صاحب الكتاب واحال هذه المسئلة الى
 الخصاص وهذا الجواب على رواية الخصاص عن ابي حنيفة راح
 ان البيع على المستحق ينفسخ بنفس الاستحقاق فكذا الهبة اما على ظاهر
 لرواية لما لم ينفسخ البيع بنفس الاستحقاق فلا تنفسخ الهبة فتصح
 لاجازة وعليه الفتوى ^{من} الغياثية هبة المشاع فيما يحمل القسمة
 صحيحة عندهما فاسدة عند ابي حنيفة راح غير باطلة حتى يفسد الملك
 عند القبض هو المختار ^{من} الفصول في فتاوى قاضي ظهير الدين
 راح والشيوع الطاري لا يفسد الهبة شائعا اما الاستحقاق فانه يفسد
 لكل لانه شيوع مقارن ^{من} شرح الوقاية والمفسد هو الشيوع
 لمقارن لا الشيوع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض ^{نفس}
 واستحق البعض الشائع بخلاف الوهبة فان الشيوع الطاري ^{مفسد}
 من الغناوى الحسامية في استحقاق الموهوب هبة المشاع ^{محملة}
 لقسمة صحيحة عندهما فاسدة عند ابي حنيفة راح غير باطلة حتى يفسد
 الملك عند القبض هو المختار ^{من} الخلاصة هبة الرجل ^{الصغير} من ابنه

يصح ويتم بلفظ واحد ويكون الاب فابضاله بكونه في يده اولى به
مورعه والمستغفر منه منه ومنه ولو قال جميع ما املكه لفلان هبة
حتى يشترط القبض منه من الغنية قال الاب جميع ما هو حقي وملكي
فهو ملك لولدي هذا الصغير وهذا اكرامة لا تمليك بخلاف مالو
عينه فقال حالوتي الذي املكه او داري لا بني الصغير فهو هبة
ويتم كونها في يد الاب من الفتاوى الحسامية ذكر في الاصل كل
منه وهب لابنه الصغير شيئاً واشهد عليه وذلك الشيء معلوماً
في نفسه فهو جائز سواء كان في عياله او لم يكن لان الولاية في
الوجهين ثابت له وكذلك الصدقة والقبض فيه ان يعلم ما
وهبه له ويشهد عليه والاشهاد ليس بشرط لانهم قالوا به يتم بما
ذكرنا من الاعلام لكان ذكر الاشهاد احتياطاً تحوز اعن جود
المرأة بعد موته اذ اكبر الولد من التهذيب اذ اوهب المتاع
من شريكه في رواية المشهور انه لا يجوز من التصريح اذا
^{هو} المتاع من شريكه فيه وايضا والمشهور انه لا يجوز من
من الغناية ولو وهب النصف من شريكه من دار لم يجز
وقيل يجوز وهو المختار من السقيا في العلم انه قوله ولا تجز
الهبة فيما ينقسم الا محنرة معد ولعن طاهره معناه لا تنبذ
الهبة الملك فيما يقسم الا محنرة مقسومة لان الهبة في لفظ
فيما يقسم وقعت جائزة ولكن غير مشبهة للملك قبل تسليمه

فاما اذا ذهب مشاعا فيها فيقسم ثم اقرتره وسلمه صح ووقع صبيتا
 للملك علم به ان ان هبة المشاع فيما يقسم وقعت جائزة في نفسها
 ولكث توقف اثباتها للملك الى الاقرتر والتسليم واذا ذهب الخبل
 نصيا مستمرا في دار غير مقسومة وسلمه اليه مشاعا او سلم جميع الدار
 اليه لم يجوز ثم قال لا يعني لا يقع الملك لله وهوب له بالعقب قبل القسمة
 عندنا وقال الشافعي ربح يقع الملك وتتم الهبة والمعتق فيه ان
 شرط القبض مضموع عليه في الهبة في اعيان وجوده في الكمل
 الجهات التي تملك لان الثابت من وجوده ووجوده لا يكون
 ثابتا مطلقا وبدون اطلاق لا يثبت الكمال ثم القبض مع الشيوع
 ثابت من وجوده ووجوده ولو ذهب منه شيء لا يجوز يعني لو ذهب
 احد الشريكين نصيبه لشريكه مشاعا فيها يحتمل القسمة لا يجوز عندنا
 ايضا ولو ذهب نصف الدار او تصدق وسلم ثم ان الذهب باع
 ما ذهب او تصدق ذكر في وقف الاصل انه يجوز بيعه ولرباعه
 الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لا يملكه ثم قال ان هبة المشاع فيها
 يقسم لا يفيد الملك وان اتصل بها القبض وبه قال الطحاوي ر
 وذكر عصام ربح انه يفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ ربح
 من المسارحانية في السراجية وبه يفتي من الفصول اذا ذهب
 الاثني شيئا يحتمل القسمة فاذا قبضاه يثبت الملك لهما قبل
 القسمة ويكون مضمونا عليهما وكذا اذكر في الفتاوى الصخرى

قال ربي وركب في العدة والمهبة الماسة مضمون بالقبض اما
 لا يثبت انما ثبت للموهوب له ما انقضت به المختار وفي موارد بعض
 المتأخرين رجع الممسك الماسة تملك الملتزم بالقبض وبديهي ان من ختم
 العقد العاشر حل وهما شئ وسلمه اليه ثم اراد الرجوع فقال الموهوب
 قد تعهدا من فلاب العاشر لم يصدق ويقضى له ببيع الحبة و
 جاء المنتزعي وصدق في اقواله كاب لا ان يأخذ العبد من الواهب
 ولا شئ له من الموهوب له من كذا العاشر بقرة عين اسير
 تراصا على ان يكون عبد كل واحد خمسة عشر يوما يحلب لينا لعلها
 هما مات باطله ولا يحل فضل اللس لاحدهما وان جعل في حل الا ان يستبد
 صاحب الفعل فله ثم جعله في حل فيحل لاه الا وله هذه المسألة
 فيها يحتمل القسمة فلم يجر وانما في حصة العبد وان كان
 مشاء في نسمة الواقعة من البرسائية رحل وهب لابنه
 الصغير دارا والدار مشغولة بمحتاج الواهب جاز لانها المشروط
 بعض الواهب هنا وكون الدار مشغولة بمحتاج الواهب لا يمنع
 الواهب من الصاوي والحياتية الاب اذا وهب داره من
 ابنه الصغير وفيها متاع الواهب فان لم يجز وهو الماخوذ به ^{عليه}
 الصلح من المطلق ولا رجوع في الهبة في عشرة مواضع ^{احد}
 اذا مات الواهب والثاني اذا مات الموهوب له والثالث
 نراد الموهوب له فيها والرابع اذا ارادت الهبة في نفسها ^{لها}

كان صغيرا فكتب والد ابنة كانت صغيرة فكتب او كانت شجرة فانثرت
ونحوها من التثنية ومنها اذا ترادت الهبة زيادة متصلة
بفعل الموصوب له او بفعل غيره بان كانت الجارية مفعولا ^{فسميت}
من ايتنايح احتراز عن الزيادة المنفصلة فانها لا يمنع الرجوع
في الاصل مثل ان يهب الرجل جارية فولدت عنده فان للوالد ^{صحب}
ان يرجع في الجارية دون ولدها وكذا في جميع الحيوانات ^{من}
من الناطق واذا وهب لرجل جارية او غلاما فعلمه الموهوب ^{له}
القرآن او الكتابة او المشط او القصارة او الخمر ونحوها فلا يرجع
فيها ايضا في قول ابي يوسف وابي عبد الله راجح والخاسر اذا كان
الموهوب له ذارحم محرم من الرأب والسادس انه اهلكك
الهبة بوجد من الوجوه والسابع اذا اهلكها الموهوب له والناس ^{من}
اذا اخرجها من ملكه ببيع او هبة او صدقة والناسح هبة المرأة
لزوجها والعاشر هبة الزوج لامرأته ^{من} من القنية اختلف
الموهوب له الوارث مع وارث آخر ان الهبة كانت في الصحة
او المرض فلقول قول من يدعي الصحة لان نص فاتب المرض
فاخذة وانما يقتضى بعد الموت وقد اختلف فيه فلقول ما بينك
انفق وفكك في ^{من} قس ^{من} وقيل القول لمن يدعي المرض لانه
ينكر لزوم العقد والمثل ^{من} من الثانية في كتاب الدعوى
نص فيما يتفق بان يخرج من الميراث ذكر النسي مخرج في الفصل ^{من}

ماتت واختلف الروح وورثها في مهرها الذي كان عليه فادعى الروح
 انها وصيت منه في صحتها وادعت الورثة ان الهبة كانت في مهر
 موقها قال القول يكون قوله الروح لانه يكره استحقاق ورثة المرأة
 المال على الروح والاستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول للورثة
 الا ان هذا يخالف رواية الجامع الصغير والاعتماد على نكاح الروح
 لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوط
 فكان القول قوله من يكره السقوط ولا الهبة حادث والاصل
 في الحوادث ان يمالا الى اقرب الاوقات الحكم من الناصر
 اذا قال الروح وهبت مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في مهرها
 قال قول قول الروح الحكم من السراجي وان كان الامر صعبا لصغير
 الاب فالصالحه بمجرد الهبة الحكم من الكنز وان وهب للاحبي
 تميم لقصص وليه وامه واحسي هو في حجرهما ولقبضه ان عقله الحكم
 من المكاني وان قصص الصبي المبيد نفسه جاز ان كان عاقلا
 لانه في المافع المخصص ملحق بالبالغ الحكم من السراجية الاقرار بالهبة
 يكون اقرارا صحيحا اما لا يكون اقرارا للقصص الحكم من الطهريته للولو
 الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا للقصص للسوى على هذا وكذا
 في الدعاية وغيره للمهم للمهم في شرح الهداية قوله
 كدلت من يعوله بخواله والتم والابن اي قصص الهبة لاجل التيميم
 من يعوله للمهم فادعت ان له ابا لا احبي يعوله ان للقصص

هبة الغير فكذا كانت اذا كانت هو الواهب فاعلمها وابانها فهو جازم
وقبضه للقبض ويستوي ان كانت يعقل او لا يعقل ^{من اليد} ^{من اليد}
وان قبض الصبي بنفسه وهو يعقل جازم ^{من اليد} من التمسرخاني اذا
قال لاخر حللني من كحق لك علي ففعلوا برأه من غير ان يعلم
ماله عليه قال ابو يوسف سرح برئى مما عليه حكما وديانة وقال
محمد سرح في الحكم كذلك وفي الديانة لا يطيب ما لم يعلم صاحب الحق
بما عليه ^{من اليد} وفي فتاوى قاضيان سرح والصحيح قول ابي يوسف سرح
في الديانة ^{من اليد} من جامع الفوائد ولو قال بالفارسية تراجل كردم لله
عليه دين يبرأ المديون ولو قال همه غمرا تراجل كردم يبرأ غمراؤه
من المحيط وذكر عامة المشايخ سرح ان هبة الدين من عليه ^{ابراه}
يتم من غير قبول ويرتك بالرد ^{من اليد} من الناطق والهبة على وجهين
على شرط وعلى غير شرط فالتي على غير شرط فهي صحيحة جائزة
والتي على شرط فالهبة ايضا جائزة صحيحة والشرط باطل كل شرط
كان الاشتراط العوض ^{من اليد} من الفصول لو قال لمد يونه تركت ديني
عليك او قال بالفارسية حق خوئش تو واندوم يكون ابراهيمي
لا يملك ان يدعي ذلك ^{من اليد} من البرهانية امرأة وهبت مهر
لزوجها ثم ان الزوج باع منها قطيعة بمهرها يريد به الزوج
ولم انه لا مهر لها عليه اشترت في يقع الطلاق مجازا حيا
ولا تور على الزوج شيئا لانه طلقها بطمع ما بقي عليه وهو يعلم انه

لا شئ عليه فلم نصرمه وسأبمنزلة من خلع امرأته على ما في
 هذا البيت من المتاع والزوج يعلم انه لا متاع فيه له ومنه
 ولو قيل مدعى الدين ازيى مبلغ جد بان فقال ما ندم كان هذا ^{الاسقاط}
 لذلك المقدار لا تسمع دعوى صاحب الدين المقدار له من ^{القسم}
 قال لا خرب لفلان عني درهما فوهب كما امر كانت الهبة من
 الامر من الكافي ويصح الهبة في محو مرسوم ومشاع لا يقسم
 وفيما يقسم لا يقبض وقال الشافعي راح تقبض ويعنى بالمحو ان يكون
 مفرغاً عن املاك الواهب وحقوقه فيما لا يقسم مما لا يحتمل ^{القسم}
 اي لا يبقى متبقاً بعد القسمة اصلاً كعبد واحد ودايرة واحدة
 او لا يبقى متبقاً بعد القسمة من حيث الاستفاد الذي كان
 قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير من السغناقي اذا
 وهب الرجل نصف درهم صحيح من المال راتم العدة لبة يحو
 هو الصحيح وجعل هذا بمنزلة هبة مشاع لا يحتمل القسمة وذكر
 اصلاً يقال كل شئ يضره التبعيض فيوجب نقضاً في ماله
 فانه لا يحتمل القسمة واذا لم يوجب التبعيض نقضاً في ماله
 فهو مما يحتمل القسمة من المحصر الهبة بشرط العوض ^{استاء} بيع
 وانتهاء وعندنا هو يبيع ابتداء وبيع انتهاء حتى لا يجرى على التسليم
 ولا يملك القيق ولا يبيع في المشاع ولا تثبت فيه الشفعة فاذا ^{بعض}
 اوفى تثبت احكام البيع وصورته ان يقول وهبت هذا لك على

لنكون نحن كذا وأجمعوا أنهم في قوله ذهبته هذه الت بكذا أن يبيع لهم من كسبه
الكنوز من صورة الشبهة من رجل قال لا خير ذهبته كانت كذا أن يبيع عن أن
نكون نحن كذا أفهك هذه الهيئة جائرة عنده في المشايخ يريدون الصنف
لا يجوز في المشايخ ولا بد وأن الصنف ولو قال ذهبته كانت كذا
فهو جائز بالاجماع لأن يبيع من ابتاعه من البرجانية إذا دفع
رجل إلى رجل الفاعل نصفها مضاربته ونصفها مبيعة الت في كانت
الالت في يد ذهبته المضارب حصه المبيعة لأن هذه مبيعة فاسقة
لأنها مبيعة المشايخ فيما يحتمل القسمة وحصل ثبت المثلث للموهوب له
بالقبض بغيره المشايخ فيه والمختار أن لا يثبت فانه نص في كتاب
لهم أن يبيع نصفه وأما من يبيع رجلا وسلمها إليه فاعيا الموهوب
يبيع الشاه إلى أن لم يملك حيث البطل البيع بعينه التسليم لهم من الميراث
مبيعة المشايخ فيما يحتمل القسمة لا يجوز سواء كان من شريك أو من
غير شريك من له خيرة وإذا أراد الرجل أن يفضل بعض أولاده
في المبيعة في حالة الصحة روي عن أبي حنيفة راح أن لا بأس به
إذا كانت التفضل بسبب زيادة فضل له في الدين فإن كانا سواء
لم يملك إذا كوفي بعض المواضع وعن أبي يوسف راح أن لا بأس
بما إذا لم يرد الأضرار بالباقي وذكر في بعض المواضع أن كان التفضل
لزيادة برة فلا بأس بذلك وأن كانا في البر سواء لا ينبغي أن
نقصا ذلك وأن كان له ولد فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر

قوله كذا يصح معياله على المعصية ^{بإدراك} تحفة الفقهاء وأما الرأيه
المفصلة كالولد والأمر بنسب والعقر لا يمنع الرجوع ^{إليه} ومنه لأنه يمكن
الصنع في الأم دونها بخلاف ^{سواء} والد المبيع لأن شتمه بغير
إلى ^{سواء} الولد عقد متاكد وأما انقضاء الموهوب لا يمنع الرجوع
من التهديب ^و بركات ^{بطل} الصلوة لا يملك الرجوع وإن
بصدقه على ^{غيره} من الخلاصة ^{بأن} الرأيه المفصلة كالولد
من الكاح أو السفاح لا يمنع الرجوع ولا يرجع في الولد والحمل إن
سواء ^{بأن} يرجع الرجوع لا يرجع وإن ^{بأن} نقض لم يمنع ^{بأن} أدى البذل ^{بأن} المني أو
الرجوع حتى يرضى أو كانت ^{بأن} العنى أو أصم ^{بأن} فصح أو البصر ^{بأن} بطل الرجوع ^{بأن}
من ^{بأن} الشايع ولو وهب للفقير ليس له الرجوع كما في الصلوة ^{بأن}
من ^{بأن} الكافي لا يثبت الملك في الهبة بالعقد قبل القبض ^{بأن} عند ^{بأن} لم ^{بأن}
القبول وهب في مرض الموت ولم ^{بأن} يسلم حتى مات ^{بأن} بطل الهبة ^{بأن}
الهبة في مرض الموت وإن كانت وصية لكنها هبة ^{بأن} حقيقة
أخذ ^{بأن} القبض ولم ^{بأن} يوجد ^{بأن} من ^{بأن} الكفر ^{بأن} تحريمه في مرضه ^{بأن} ومما ^{بأن} بطل ^{بأن}
وصية ^{بأن} من ^{بأن} الكافي ولا يصح لو أمر ^{بأن} بقوله عليه السلام لا أو
لو أمرت ^{بأن} إلا أن ^{بأن} يحيز ^{بأن} الورثة ^{بأن} ومنه ^{بأن} فإن ^{بأن} قبض ^{بأن} الموهوب ^{بأن}
في المجلس ^{بأن} بخلاف ^{بأن} الواهب ^{بأن} جائز ^{بأن} استئسانا ^{بأن} وإن ^{بأن} قبض ^{بأن}
الاسترقاق ^{بأن} لم ^{بأن} يحز ^{بأن} إلا أن ^{بأن} يأذن ^{بأن} له ^{بأن} الواهب ^{بأن} في ^{بأن} القبض ^{بأن} والقبض
أنه لا يجوز في الوجهين لأن القبض ^{بأن} نص ^{بأن} في ^{بأن} طلب ^{بأن} الواهب

والقرف في ملك الغير لا يصح إلا بأذنه ووجه الاستدلال ان القرض
هنا بمنزلة القول من حيث فوقه الملك عليه ما فكما ان الإيجاب
منه يكون تسليطا على القول وكذا يكون تسليطا على القرض الحاقا
بالقول بتقييد بالمجلس وكذا ما تولى منزلة وتكونها عن القرض
لا يصح في المجلس وفي غير المجلس اذ لا عبرة لللاله بمقابلة النص
من الكافي ولو ادعى الهبة ثم برهن على الشراء قبله ولم يقل جدي في
الهبة فاشتريتها لم تقبل ايضا لان دعوى الهبة في وقت اقرار من
ملك الواهب في ذلك الوقت ثم دعوى الشراء قبل ذلك يكون
رجوعا عن ذلك الاقرار فكان مناقضا فلا يتمك من اثباتها
من المحيط هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين او جماعة عند
صحة وعند ابي حنيفة ربح فأسدة وليست بباطلة حتى يفيد الملك
عند القرض فالشروع من الطرفين مانع الهبة وتامها بالاجماع
ومن طرف الموهوب له مانع عند ابي حنيفة ربح خلا فالحما
من الخصامية والبرهان صدقة على الغني هبة وان ذكرت
لفظة الصدقة والهبة من الفقير صدقة وان ذكرت لفظة الهبة
واحد اللفظين جاز ان يذكروا ويؤدوا بالآخر لكون كل واحد منهما
تأثيرا ثم هناك ثلاثة احكام حكم الشروع وحكم اشتراط القبض وحكم الرجوع
اما حكم الشروع فالصدقة على غنيان كالهبة في عدم جوازها مع
الشروع عند ابي حنيفة ربح فيما يحتمل القسمة والهبة من فقيرين

حائز معد لا نفا وقعت بالله تعالى والمفقير ما ثبت عنه في القنس لما عرف
 كان الهبة وقعت لواحد وفي قبضتها وكلا بخلاف العيين لا الموت
 تمتد بعد دهاد القس ^{الحج} من الذخيرة والمحيط قال في الاصل
 ولا يجوز هبة المريض ولا صدقة ^ت الا مقبوضة فاذا قبضت جازت
 من الثلث واذا مات الواهب قتل التسليم بطلب يجب ان يعلم بان
 هبة المريض هبة عقد او ليست بوصية واعتبارها من الثلث
 ما كانت لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بما للمريض
 وقد يتبع بالهبة فليزوم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث
 واذا كان هذا التصرف هبة عقداً بشترط له سائر شرائط ^{الهبة}
 ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الواهب ولم يجر
 قبضت ضرورة ^ل من كثف الغوامض الاصل ان ملك الورثة
 واستحقاقهم ثبت بسبب مقصور على حالة الموت ولا يستند الى
 اول مرض الموت بيان هذا الاصل من المسائل مريض وهبة
 من رجل وسلمها له ثم مات ولا مال له غير الدار ولم يخرج الورثة
 الهبة ونقصت في الثلثين لم تبطل الهبة في ثلث الباقي ولو استند
 ملك الورثة واستحقاقهم الى اول المرض لبين ان الهبة وجد
 وثبتا الدار ملك الورثة فصار المريض واهبا تلت الدار ثلثا
 وهبة ثلث الدار ثلثا لا تجوز ^ل وذكر محمد بن موسى الخوارزمي
 في كتابه ان المريض اذا وهب جارية من رجل وسلمها الى

الموهوب له فوطئها الموهوب له ثم مات الواهب ولا مال له ^{في الدنيا}
ولم ينجح الورثة الهبة ونقضت في الثلثين كان على الموهوب الثلث
عقر الجارية للورثة وهذا يشير الى ان حق الورثة يستند ولا يقتصر
على حالة الموت وذكر جواب المسئلة على هذا الوجه ولم يستند الى
اصحابنا سرح لو كان ما ذكر هو صحيحا بطلت الهبة في الثلث الباقي في
مستلنا لكن لا يكاد يصح لانه ضاعف لجواب كتب اصحابنا سرح ان حق
الورثة وملكهم لا يستند بل يقتصر وان العقر لا يجب ^{من} المستلومة
ولا تجوز هبة العقار ^{لا} اثنين فاقبله ولا تمار ^{من} الترضيع اذا
وهب داره من اثنين لا يجوز وقال لا يجوز وهذا المسئلة على
ثلاثة اوجه في وجه جائز اتفاقا وهو ما اذا كانا فقيرين ^{من} شرح الطحاوي
ولو وهب من اثنين ان كانا فقيرين يجوز بالاجماع كالصدقة ^{من}
اليتمة لان الصدقة تقع من المستصدق لله تعالى لا للفقراء فلا ^{يتحقق}
الشروع ^{من} المصنف والاصل فيه ان الشروع في الصدقة لا يمنع
لان المبتني بالصدقة وجه الله تعالى وهو واحد والهبة يتنجز بها
وجه الغني وهما اثنان والصدقة للغني هبة والهبة للفقير صدقة
استحارة اذ كل واحد تمليك بغير بدل ^{من} البايع اما لو قال
وهبت منكما هذه الدار والموهوب لهما فقيران صحبت الهبة
بالاجماع ^{من} التبريد ولو وهب ما يقسم لوجلين وقبض لم يخرج خلا
لهم ^{من} الفصول وذكر شيخ الاسلام خواهر مراده سرح وان

صورته الهبة الفاسدة كثيرة فمنها اذا وهب لاشيئ مسياً يحمل ^{القسمه}
 فاذا قبضه يثبت الملك لهما قبل القسمه ويكون مضموما عليهما
 وكذا ذكر في الصغر عا وقال وبريقي وذكر في العدة ^{الهبة}
 الفاسدة مضمون بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب ^{لنقض} له
 هو المختار الصدقة الفاسدة كالهبة الفاسدة - ^{لبرئ منه} والا
 في جنس هذه المسائل ان اشتغال الموهوب بملك الواهب
 يمنع تمام الهبة لان القبض شرط اما اشتغال ملك الواهب
 بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثاله وهب حوانا فيه طعام لا يجوز
 ولو وهب طعاما في حوان جائر وعلى هذا انظاره ^{له} ومنه وفي
 قلة ونحو قاضي طهبر الدين راج لو قال لرجلين وهبت لهما هذه
^{يؤيد} ارضي نصف ولها نصف جائر ولو قال لاحدهما وهبت
 لتي نصفها ولها نصفها لا يجوز ^{من} القنية في السير ^{الكبير}
 الرسوة لا يملك ^{عليه} غيره قاضي او غيره دفع اليه
^{ميت} لا صلاح الماهم فاصح ثم ند م يرد ما دفع اليه ^{سقان} ^{المتعا}
 بدفع كل واحد منهما لصاحب اشياء فهي رسوة لا يثبت الملك
 فيها وللدافع استردادها ^{في} خلاصة المغربي خطب امرأة
 في بيت اخيهما فاني ان يد فمحا حتى دفع اليه دراهم فدفع و
 تزوجها يرجع بما دفع لانها رسوة ولو ائتم على معتاده الغير
 طمع ان يتزوجها بعد عدتها فثبت ان يتزوجها فان شرط

المنفعة بدل فحجب الاجارة وتعميلات المتعمد بخير بدل في المعارفة
 ثم عقد البيع عند عقد على الامرهم والتوقيت يبطلد وحلقت الاجارة
 عقد على التوقيت والامرهم يبطلد وعقد الاجارة عقد مطا وفسه
 فلا يجوز الا ان يثبت البطلان من كلا الجانبين ^{من الغاية}
 الاجارة المشتركة ما هلك في يده من غير صنع لافمان عليه عند
 وما هلك بصنعه كما لو هلك الثوب بدق القصار كالحرق او بالقاء
 الثوب في النورة فحرق او غرقت السفينة بماء الملاح او بغور الحال
 فهو ما من عند التلثة ^{من المضرات} في النصاب والمصرح
 ذكر الامام حواهر زاده راج في شرح الفاي اخذ الفقيه بقول
 ابي حنيفة راج في الاجير المشتركة اذا هلك عند ^{شيء} لا
 وبدا فتم ^{من الجوامع} الشروح الخلاف فيما يمكن التحرز عنه
 كالغصب والسرقة لا فيما لا يمكن التحرز عنه كغلبه سرقة او حرق
 او غرق او عدو مكابرة في النافع والتجريح قول ابي حنيفة راج لان
 عوض الاجرة العقد لا الثوب والعلم مضمون على الاجير ^{من}
 الحاشية والفتوى على قول ابي حنيفة راج ^{من} التارخانية هكذا
 اذا حصل التلف بجناية يده اما اذا حصل لا بجناية يده ان حصل ^{بأس}
 لا يمكن التحرز عنه لافمان عليه بالاجماع ^{من} الجيط كالحرق ^{لب}
 والقمار الغلبة والمكابرة ^{من} التعاقبية وله ان يرضى بنفسه
 واجيره وتلكه ومن هو في عياله ^{من} النافع واذا اشترط على

صاحب ب يبر بفسه يسب له ان يستعمل غيره لان المستاجر لم يرض به
ان اطلق له فله ان يستاجر من يجهله جريا على الاطلاق ب من الكافي و
ان اطلق له العمل بان يقول استاجر منك تحت طي هذا الثوب بدراهم
هذه امن قبل اطلاق العمل عرفا وان كان المذكور خياطة لفظا فله ان
يستاجر من يجهله لان المستعمل عليه ب في ذمته ويمكن ايضا به بنفسه
بالاستعانة بغيره كايضاء الدين ب من الخلاصة ولو دفع الثوب
للمعاصر يقصره غد او الى ثلاثة ايام وقبل القصار فاخر ولم
ب في ذلك الوقت وطالبه مرارا ولم يده فح حتى سرق لا يضمن
من التبريع ب مسألة ب الاجير المشتك من حيث الضمان
بعد مه على ثلاثة اوجه في وجه مضمون عليه اتفاقا وهو مضمون
عليه مادام العين في يده لا يبرأ منه الا بتسليم الى صاحبه ان كان
بذله اثر في العين كالقصار والصياغ حتى لو هلكت العين قبل
لتسليم بعد الفراغ من العمل سقط الاجر ب من التهذيب ولا يخل
العمل في ضمان المالك حتى يسلم حتى لو هلك قبل التسليم سقط الاجر
من الجاني اذا شرط على الراعي ضمان ما عطى بفعله جاز ولا
بالعقد لان شرطه يقتضيه العقد وان شرط ذلك بعد ب لم يصح
لشرط ولا يفسد العقد هو الصحيح والمعاصر ب من المحيط واذا قل
بب النعم للراعي رفعت اليك مائة شاة وقابل الراعي لا يتسعون
القول قول الراعي وان اقام اليك مائة فليكن بينك صاحب النعم

مروى ابن سماعه عن محمد بن سراج راجع إلى قصر أو قصره له يد
 فقال القصار أخذ التوبت وقد قصرته يد سراج كما امرتني وقال رافع
 والتوب ليس هذا التوبي وتوبي غير هذا ألقول قول القصار من
 الحائي فان شرط عليه الضمان في العقد ان شرط عليه ضمان ما هلك
 في يده بسبب لا يمكن الاحتراز عنه كالموت فسدت الاجارة
 في قولهم وان شرط عليه ضمان ما هلك في يده بسبب يمكن
 الاحتراز عنه كالسرقة ونحوها فلكل عند أبي حنيفة سراج وعندهما
 يصح الشرط والعقد من الضمانية ولو دفع القصار توب انسان
 الى غيره خطأ فقطع وخاطفه قرب التوب يضمن اليهما شاءا
 ضمن القاطع لا يرجع على احد وان ضمن القصار راجع هو على
 القاطع ويأخذ القاطع توبه من القصار من الهداية في باب
 ضمان الاحير قال الا انه لا يضمن له بني آدم ممسوق في السفينة
 ومسط من الدابة وان كان يسوقه وقوده لاى الواجب ضمان
 الا وحي وان لا يجب بالعقد وانما يجب بالجنائية ولهذا يجب على
 العاقلة وضمان العقود لا يتحملها العاقلة من مباح الهداية
 يعني لو وجب ضمان الا وحي وهو لا يجب بالعقد بل الجنائية وهي انما
 يتحقق ان لو كان فاعلا فيه وهذا الا وحي محفوف بنفسه بخلاف
 الا وحي فانها غير محفوفة بنفسها فكانت مضمومة بالعقد ولئن
 قالوا ضمان الا وحي يجب بالتسبب فقد وجد فنقول ان المسبب

انما يضمن اذا اتفقوا ولم يوجد من الظهير عي والولوي
 لان ما يجنب على الاجير المشترك من الضمان بسبب جنة
 يده اذا لم يتعد ضمان عقد لانه لو لا العقد لا يضمن والعقد لا اثر له
 في ايجاب الجنائية فلا يجب من شرح المجمع واما الاستثناء وانما
 لا يضمن بدلني آدم بممن غرق في السفينة او سقط من الدابة
 وان كان ممن قوده او سوقه ومد له لان المضمون هنا الاذي
 وليس ضمانا بل باعتقاده بل بالجنائية الا يري ان وجوده على العاقلة
 ولا يتحمل العاقلة ضمان الحقوق من الخافي امرأة دخلت الحمام
 ودفعت ثيابها الى المرأة التي تمسك الثياب فلما خرجت لم تجد
 ثيابها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كانت هذه اول
 مرة دخلت الحمام لا يضمن الثيابي في قولهم اذا لم تعلم انها تحفظ
 الثياب باجوب لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك وما شرط
 لها الا اجر على الحفظ كانت ذلك ايدها والمودع لا يضمن عند الكل
 الا بالتضييع وان كانت المرأة هذه دخلت الحمام قبل هذه اود
 اليها الثياب واعطت لها الاجر على حفظ الثياب كانت المسئلة
 على الاختلاف على قول ابي حنيفة راح لا يضمن لان عند الاجير
 المشترك لا يضمن لما هلك في يده بغير ضيعة والمختار في الآراء
 المشتركة قول ابي حنيفة راح وقيل بهو قول محمد راح وعلى قول
 ابي يوسف ومحمد راح الاجير المشترك يكون ضامنا لما هلك

يأيد به بغيره فيجب الضمان عندهما على الشيء ^{للم} من التجريد
وان استأجر لئلا يبيع لم يضمن ما هلك منهم ان كان بسوقه
او قوده كان المالك معه او لم يكن ^{للم} من الفصول العارضة
وذكر في اجازات الجامع عن ابي بكر راح الله اذا شرط على الاجير
المشرك ان يضمن لو هلك عنده يضمن في قولهم وانما لم يضمن
عند ابي حنيفة راح الله اذا لم يشترط عليه الضمان فاما اذا شرط عليه
ذلك يضمن وقال الفقيه ابو الليث راح الله يضمن الشرط وغير الشرط
سواء لان اشتراط الضمان على الاجير باطل وبه نأخذكم من
الظهيرية قاله الفقيه ابو الليث راح الله الشرط وغيره سواء لانه
امتن واشتراط الضمان على الامين باطل ^{للم} في السراجية وافتى
بعضهم بالصلح على نصف القيمة فيما تلف في يد الاجير المشترك
بغير ضعه بشيء لا يمكن الاحتراز عنه في الجملة وكذا في كل
اجير مشترك كالقصار والصباغ والرابع ^{للم} من الخلاصة
اذا هلك عند القصار الثوب لا اجر له ولا يضمن ان هلك
من غير فعله عند ابي حنيفة راح الله عندهما يضمن وبعض الامة
اقتوا بالصلح بالنصف جبراً وان لم يرض الخصمان ويفتقروا
الى حنيفة راح الله لا يضمن ^{للم} من شرح الطحاوي ولو قبضها
ثم اجرها بعد ذلك فانه يجوز اذا اجارها بمنزلة ذلك الاجر او با
فان اجارها باكثر مما استأجرها فالاجارة جائزة الا انه ينظر ان كان

الاجرة الثانية من جنس الاجرة الاولى فان الزيادة لا يطيب له
 ويتصدق بها وان كان من خلاف جنسها يطيب له الزيادة ^{في}
 من التماس خاتمة رجل استاجر ارضا من ارضي الجبل فزرعها
 فلم يحضر غامه ولم ينبت حتى مضت السنة ثم مطر فالزراع كله
 للمستاجر وليس عليه كراء الارض ولا نقصانها وقوله لا كراء ^{عليه}
 معناه انه لا كراء عليه قبل النبات واما بعد ما نبت يجب ان يترك
 الارض في يد المستاجر باجر المثل كما لو انقضت المدة وفي الارض
 زرع لم يستصد بعد فان هناك يترك الارض في يد المستاجر ^{جب}
 باجر المثل كذا هنا ^{في} وفي الكبري بخلاف ما اذا مات احد هما قبل
 تمام المدة وفي الارض زرع ولم يستصد حيث يبقى ^{المستحق} باجر ^{ها}
 وفيه ايضا من الولو البحية ولو كان المستاجر رجلا مات ^{ها}
 انقضت في حصته وكذلك ان كان المواجه اثنا ثمان
 اشدهما ^{في} من الكافي اذا مات احد المستاجرين او احد
 الاجيرين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت الاجارة في
 نصيب الحي وقال في شرح يفسد في نصيب الحي ايضا ^{من}
 الذخيرة او استقرض درهم من رجل وقال اسكن حانوتي
 هذا فما لم ارده عليك درهمك لا اطالبك باجرة الحانوت ^{حرة} والى
 التي تجب عليك هبة لك فدفع المقرض الدرهم وسكن الحانوت ^ت
 مدة قال ان كان ذكر ثوبت الاجرة عليه مع استقرضه منه المال

فالأجرة واجبة على المقرض مريد به الحر المثل وإن كان ذكورتك ^{حرة} ^{ألا}
 قبل الاستقرض أو بعده فلا أجر على المقرض والمخاتون ^{عنده} ^{عامة}
 لأن في الموجد الأول قصد التوصل بمناقص الدار إلى المقرض فما
 رضى ^{بها} ^{بأستيفائها} ^{بمجاناً} والمستقرض وافقه على ذلك ^{أجيراً} ^{أقرضه}
 على تلك المواضع فكان اجارة فاسدة ^{فأما} في الوجه الثاني لم يطع في
 مقابلة منافع الدار شيئاً فكانت الدار عارية وقيل ^{الصح} ^{أنه} ^{يجب}
 أجر المثل في الوجهين لأننا نعلم يقيناً أن غرضه من دفع الدار وترك
 الأجرة التوصل إلى المقرض فما رضى ^{بها} ^{بأستيفائها} ^{بمجاناً} والمستقرض وافقه
 على ذلك ^{أجيراً} ^{أقرضه} على تلك المواضع فكان اجارة فاسدة ^{من}
 من النوانل وسئل أبو بكر عن رجل استقرض دراهم وسلم إلى
 المقرض حماراً لم يمسكه ولم يستعمله إلى شهرين حتى توفي عليه الدراهم
 فسلم المقرض الحمار إلى البقار فعقره ^{الذئب} ^{ما} ^{القول} ^{فيه} ^{قال} ^{المقرض}
 ضامن بقيمة الحمار لصاحبه لأن الحمار عند المقرض بمنزلة اجارة
 فاسدة فإن استعمله فعليه أجر مثله ومن استأجر حماراً أو ثوراً
 فليس له أن يبتعه إلى السراح ليعتلف فإذا فعل ^{يكون} ^{مخالفاً}
 قال وهذا بمنزلة رجل استقرض من رجل دراهم ودفع إليه ^{داراً}
 يسكنها فإن هذه اجارة فاسدة ولا يكون ^{هنا} ^{من} ^{التأجير}
 في الكبرى قال فخر الدين مراح وعليه الفتوى ^{من} ^{الفصول}
 في الفصل الثلثين وفي مختلف الفقهاء إلى الليث مراح أن استأجر

دارا من اشئيب ثم مات احد الاجيرين استقص الاجارة في حق
 الميت ويبقى في حصة الحي وكذا لو استاجر رجلا من فئات احد
 ففي حصة الميت يبطل وحصة الحي تبقى وعندنا فراح يبطل
 في الكل ولو رضي الوارث وهو كتب ان تكون الاجارة تبقى
 ورضي به المستاجر فهو جائز وهذا على الرواية التي جعل الشيوع
 الطاري مفسدا للعقد من الفصول ذكر في اجارات مجموع
 النوازل ان تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط لا يجوز
 اما التمليكات فنحو البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمبة
 والصدقة والنكاح والاقرار والابراء واما التقييدات فنحو
 العزل عن الوكالة والجر على العبد والرجعة فانها لا تتعلق
 بالشرط اذا قال لا اخرا اذا جاء عند بعث عبك هذا امك بالالف
 لم يجوز ايضا فيه وان كان الشرط بكلمة ان بان قال بعث
 ان كان كذلك اذ ليس باطل سواء كان نافعا او ضارا وكيف ما كان
 الا في صورة وهي ان يقول بعث ان رضي فلان تعليق ^{مغال} الا
 بشرط كائن صحيح اذ لم يكن المال واجبا بسبب القرض بان قال
 اكرين مال ازان من سب يكاه ترا زمان وادم صح التاجيل ^{مت}
 المنظومة لا يضمن العيب الاجير المشترك ان غاب لا با ^{لضع}
 منه او هلك بغير قيد الاجير المشترك لانه لا ضمان في الاجير
 الخاص فيما تلف في يده من غير صنعه ولا فيما تلف من عمله

انقطاعاً من الكافي ولأنه لما سلم النفس صار ملكه كعمل رب
 المال وهذا لأن المنافع صارت مملوكة للمستأجر وصار هو نائباً
 منابه في الفعل فكانه فعل بنفسه فلهذا الا يضمن من الغوا
 والاصل ان العقد يتوقف اذا كانت له مجيز حال وقوعه لان
 فائدة التوقف النفاذ بالاجارة فلا نفاذ بلا مجيز وان الاجارة
 تلحق العقود الموقوفة لا الباطلة وكذا تلحق الافعال عند الجح
 راح خلا فالجحد راح وان ما صح بالاذن ابتداء صح بالاجارة
 انتهاء لانها اذن انتهاء من الثانية راحل استأجر ارضاً
 للزراعة فحزب النهر الاعظم ونحز عن السقي كانت له اثم
 يفسخ الاجارة وان لم يفسخ حتى مضت المدة كانت عليه اجرها
 اذا كانت بحاله يمكنه ان يحال بحيلة فيزرع فيها شيئاً وان كان
 لا يفدر على ذلك بوجه من الوجوه فلا اجر عليه رجل استأجر
 ارضاً فانقطع الماء ان كانت الارض تسقى بماء النهر وماء
 المطر لكن انقطع المطر ايضا لا اجر عليه من القضا والطه
 الولوجي راحل استأجر ارضاً فانقطع الماء ان كانت الارض
 تسقى من ماء الارض فلا اجر عليه وان كانت تسقى بماء
 المطر فانقطع ذلك فكله للرجل استأجر ارضاً ليزرعها
 فزرعها واصاب الزرع آفة فهلك او غرق فلم ينبت فعليه
 الاجرة ما لا ينة قد نزع ولو غرق قبل ان يزرعها فلا اجر عليه

لأنه لم يتمكن من الانتفاع به ^{من} التهديب اجارة المشاع
 فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم خلافا لهما والفتوى على قولهما
 ولو اجر احد الشريكين من اجنب فهو على الخلاف وعن ابي
 طاهر الدباس انه يجوز اتفاقا والشيوع الطارعي لا يفسدها
 اجماعا كما لو اجر كلاهما ثم تقاسمنا في نصفها او استحق بعضها بغير
 في الباقي ^{من} التفريد اجارة المشاع فاسدة فيما يقسم وفيما لا يقسم
 خلافا لهما والفتوى على قولهما ولو اجر احد الشريكين من شركه
 جاز في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة سرح انه لا يجوز ولو اجر احد
 الشريكين من اجنب فهو على الخلاف وعن ابي طاهر الدباس
 انه يجوز اتفاقا ولو اجر كلاهما ثم تقاسمنا في نصفها او مات احد
 بغير في الباقي بالاجماع ^{من} الحائية اجارة المشاع فيما يقسم
 وفيما لا يقسم فاسدة في قول ابي حنيفة سرح وعليه الفتوى ^{من}
 من عمدة الفتاوى اذا سلم البقرة الى البقار ليس عاها فزعم البقار
 انه ادخلها في القرية فوجدها صاحب البقرة بعد ايام في الجبانة
 ها لكة ان رضي اهل القرية با دخال البقور في القرية فحسب
 لا يضمن وان كلفوها التسليم الى صاحبها يضمن ^{من} الظهيرة
 رجل سلم بقرة الى بقار ليس عاها فجاءت الليلة ونزع البقار
 انه ادخلها في القرية وطلب صاحبها فلم يجدها ثم وجدها بعد
 ايام تفقت في نهر في الجبانة فهذا على وجهين ان رضي

اهل القرية من البقار ان يدخل البقرة في القرية فحسب ^{لضم} لا
 والقول قوله لانه امين فلا يجب عليه الضمان الا بالخلاف
 وان كلفوا البقار بان يأتى كل بقرة الى منزل صاحبها يضمن
 لانه حالف ^{بها} من الثانية سجد سلم بقرة الى بقار ليرعاها
 فجاء البقار ليلا وشرا عم اندر د البقرة وادخلها القرية فطلبها ^{حيها}
 فلم يجد ثم وجدها بعد ايام في نهر في الجبانة قد عطبت قانوا ان
 الحرف فيما بينهم ان يدخل البقار في القرية ولم يطلبوا منه
 ان يدخل كل البقرة فب منزل صاحبها كانت القول قول البقار
 مع يمينه انه ادخل البقرة في القرية فلا ضمان عليه ^{من}
 مختلف الفتوى ولوان صانعا من الصنائع عنده علمان يعلمهم
 مرقب من رقيق الناس باجر فابق منهم واحد اعطى او سرق في
 بعض عمله فلا ضمان عليه فيه وليس في بني آدم ضمان ولو ضمن في
 الرقيق يضمن في الاحرار وكانت الضمان في ذلك على العاقلة
 فليس هذا من الوجوه التي يضمن فيها ^{بها} من الناس خافي الخلف
 مشائخنا رح فيمن يجوز الاجارة الطويلة في فصل وهو انه اذا كان
 بين احد العاقدين بحيث لا يعيش الى مدة ثلاث سنين غالباً
 هل يصح الاجارة فبعضهم لم يجوز واذا لم يضمن لم يجوز اه انما
 الامام ابو القاسم العامري وبعضهم جوز واذا لم يضمن جوز ^{للت}
 الخفاف ^{من} من الصغرى فالصدر الشهيد راجح اختار رواية

الجواهر والشيخ الامام فلهي الدين راج اختار عدم الجواهر احترازاً عن
 التلبس والاحتياط من الغيبي ولواستاجر داراً الى الابد او الى
 مدة لا يعيش الى تلك المدة غالباً لم يجز من الذخيرة ثم من جونا
 هذه الاجارة اختلفوا فيما بينهم في فصلين احدهما ان اذا كان سن
 احد العاقلين بحيث لا يعيش الى مدة الاجارة غالباً ابدهل
 تضع هذه الاجارة بعضهم قالوا لا تصح وبدا كان يفتي القاضي
 الامام ابو عاصم العامري راج وبعضهم جونا وبها ومن جونا
 المختصاف راج من دراهم الجواهر ويجوز عقد الاجارة الى مدة
 تبقى العين فيها في اصح القولين وبه قال ابو حنيفة واحمل وما
 راج ولا يجوز اكثر من سنة في الآخر وفيه قول ثالث انه يجوز
 الى ثلاثين سنة من الجواهر راجله غريم في مصر آخر فقال
 الآخر اذهب اليه وخذ المال فاذا قبضت ذلك منه لك عشرة
 دراهم من تلك الدراهم فذهب واخذ يجب اجر المثل واشترط
 العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في معنى قفين الطيمات الذي
 ورد النهي عنه من الثانية وان دفع غنم راجل الى غير صاحبها
 فاستهلكها المدفوع اليه واقر الراعي بذلك ضمن الراعي ولا ضمان
 على المدفوع اليه ولا يقبل قول الراعي على المدفوع اليه ان كان
 الراعي اقر وقت الدفع انها للمدفوع اليه من القنية ولو
 داراً معدة للاستغلال سنة باجرة معلومة دون اجر المثل

او فو قد تم سكنها سنين يلزمه اجرة المنزل فيما وراء ثلث السنة
 لا المستحق في السنة الاولى من التماس خاني ورعي المحيط اذا
 استأجر الرجل من آخر داراً وفي الفتاوى الخلاصة او حتماً
 شهر افسكنها شهرين فعليه اجرة الشهر الاول وليس عليه
 في الشهر الثاني اجراً هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في بعض
 الروايات انه يجب عليه الاجرة في الشهر الثاني ايضاً قال مفتي
 مرجع ما ذكر في عامة الروايات محمول على ما اذا لم تكن الدار
 معدة للاستغلال لانها اذا لم تكن معدة للاستغلال لا تثبت
 الاجارة في الشهر الثاني لانها ولا عرفاً وما ذكر في بعض
 الروايات محمول على ما اذا كانت الدار معدة للاستغلال
 والعقد في الشهر الثاني ان لم يثبت نفاذ ثبت عرفاً والثابت
 عرفاً كان ثابتاً نفاذاً وفي الفتاوى الخلاصة قال الصل الشهيد
 مرجع وبدون فتى من السراجية اذا سكنت داراً معدة للعقد او
 سراج امرضامه للاستغلال من غير استيجار نجب الاجرة على
 جواب المتأخرين وعليه الفتوى من الناصري حجر القصار
 اذا استعمله من غير استيجار فعليه اجرة المنزل اذا كانت معدة للاستعمال
 من الصير في استأجر حجاً ما ليحتم ولله اولي الحق ففعل ومات من
 ذلك لا ضمان عليه وان قطع حشفة الصبي يجب على الختان
 الدية اذا لم يميت ونصف الدية ان مات من جانيته واحدة

صدر وهو قطع الجلد والاخر معتبر وهو قطع الحشفة ^{من الخشية}
 وان مات الموارث وسكن المستاجر بعد موته منهم من قال
 عليه اجر ما سكن بعد الموت لانه ليس يتعصب في السكنى
 بل هو ماضٍ على الاجارة ومنهم من سوي بين هذا وبين المسئلة
 الاولى قال المصنف سرح وينبغي ان لا يظهر الانقضاء هنا ما لم يظا^{له}
 الوارث بالتضييع سواء كانت معدلة لا مستغللة او لم يكن لان
 موت احد المتعاقدين يوجب انقضاء الاجارة عندنا خلافا
 للشافعي سرح فاذا كانت مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث
 بالتضييع او بالتزام اجر آخر ^{شهر} ومنه سرح اجر داره او حاقوته كل
 بدسهم كانت لكل واحد منهما ان يفسخ الاجارة عند تمام الشهر
 من التمسار خانية ولو مات الموارث فسكنها المستاجر اختلف المشايخ
 سرح فيه منهم من قال يجب الاجر ومنهم من قال هو غاصب في
 الشهر الاول بعد الموت ويلزمه الاجر في الشهر الثاني اذا ^{حسب} اطلب
 الدار الاجر وقيل اذا سكن بعد الموت وانقضاء المدة فلا اجر عليه
 قبل الطلب ^{في} وفي الكبري والفتوى على جواب الكتاب انه لا ^{اجر}
 عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه الاجر فيما
 سكن بعد الطلب سواء كانت في الشهر الاول او في الشهر الثاني
 وهذا الظاهر يقول لا فرق في هذا بين الدار المحددة للاجار
 وغير المحددة للاجارة والاصح انه يلزم الاجر اذا كانت

الدار معدة للاستغلال على كل حال ^{الم} من الغياثية اذا مات من
 أجر الدار وسكنها المستأجر فعليه الاجر لان ^{هذه} مقتضى على ملك
 الاجارة قال نصير هو عاصب في الشهر الاول بعد موته لان لم يولد
 عقد الاجارة لانها لا دلالة وانما يوجد الدلالة اذا طو لب بالاجرة
 في الشهر الثاني فسكنها والفتوى على القول الاول وكذلك في موت
 المستأجر ^{من} جامع الفتاوى اذا مات المأجر فسكن المستأجر
 عليه الاجر لان مقتضى على الاجارة وما عصب وعليه الفتوى خصوصاً
 في مواضع اعدت للخله ^{الم} من الذخيرة ولو مات المأجر فسكنها
 المستأجر اختلف المشايخ راجح فيه منهم من قال يجب الاجر لان ما من
 على الاجارة وليس بعاصب ومنهم من قال هو عاصب في
 الشهر الاول بعد الموت لان الاجارة انما يثبت صريحاً او دلالة
 وقد عدم الامران ويلزمه الاجر في الشهر الثاني اذا طلب ^{حب}
 الدار الاجر وقيل اذا سكن بعد الموت او بعد القضاء المدة
 فلا اجر عليه قبل الطلب واذا سكن بعد الطلب فعليه الاجر لما
 مكث بعد الطلب سواء كانت في الشهر الاول او في الشهر الثاني
 وهذا القائل يقول في هذا لا فرق بين الدار المعدة للاجارة
 وغير المعدة للاجارة وانما ذكر في ابتداء السكنى على ما مر والاصح
 انه يلزمه الاجر اذا كانت معدة للاستغلال على كل حال ^{من الغياثية}
 فان نزل فيه رجل فانزله باجر ولا يصدق انه سكن بغير اجر ^{لكن}

الخانات معدلة كترأء فسكنها يكون رضا بالاجر وبه قال اكثر
 المشايخ سراج وعليه الفتوى من النوانر وسئل ابو بكر سراج
 عن رجل اجرد اذ اراد من رجل كل شهر باجرة معلومة فخرج المستأجر
 وخاف امرأته ومأعده فيها فاراد الموأجر اخراجها من الدار فسبح
 الاجارة قال لا سبيل له الى فسح الاجارة بغير محضر من الخصم والوجه
 له ان يواجر هذه الدار من انفسه آخر في بعض هذه
 الشهر يعني في الشهر الذي يريد فسحها فاذا مضى هذا الشهر
 ودخل الشهر الثاني فقد انقضت الاولى ودخل الشهر الثاني في
 عقد الاجارة الثاني فله الآن ان يخرج امرأة الغائب ويأمر
 بتخليه الدار وتسليمها الى الثاني من الكبرى استأجر دارا
 من مد يونه وقاض بعض الدارين بالاجر فاذا انقضت المدة
 ليس له ان يجلس الدار بما بقي من دينه ولو سكنها بعد مضي
 المدة لا اجر عليه فيما سكن بعد مضي المدة وهذا اختيار القاضى
 فخر الدين سراج من المضمرات واذا فسد العقد وجب اجر
 المثل بعد الفراغ من العمل على ما جرى فيه العرف من اهل تلك
 الصناعة من الذخيرة الاصل ان فساد الاجارة اذا كان
 بجهالة المستأجر يجب اجر المثل بالغما يبلغ فاذا كان الفساد بسبب
 آخر مع كون المستأجر معلوما يجب اجر المثل لا يجاوز به المستأجر
 من التهنيت وفي كل محل فسدت الاجارة يجب اجر المثل

لا يجاوز به المسحوق وعند محمد مراح اجر المنزل بالغ ما يبلغ من
فتاوى الامام الحبيب الفضل الكرماني مراح دو من افرسيم بكاراد
تا دو من ديكر از ان خود بر آن ضم كند و بيا فند و مزو بافتن بر وار و باقى
سوديان ايشان به و نيم چه اگر خلط كرده سب و حمله را بافته سب ربح
جمله را مشترك بود مثل و اجر مثل تا به لاند عمل في محل مشترك لم من
امرار الفقهاء اذا احر نفسه ليجل في ميثى حو فيه شريكت لم ^{يعقد}
ولو عمل لم يستحق اجرا و كذلك لو اجر د ابته لجل طعام حو فيه
شريك و قال الشافعي مراح انه يصح لم من الذ خيرة و
الاستيجار على الامامه و الاذان لا يجوز لانه استيجار على عمل
للاجير فيه شركه فان المقصود من الاذان و الامامه اداء
الصلوة بجماعة و هذا كما يحصل للمساجر يحصل للاجر ^{مستفي} من الكا
اذا استاجر ليجل نصف طعامه بالنصف الآخر حيث لا يجب ^{الاجر}
لان المستاجر ثم ملك الاجر في الحال بالتعجيل فصار حاملا طعاما
مشتركا بينهما و يحمل طعام مشترك بينهما لا يجب الاجر لما بينته ان
شاء الله تعالى و اذا كانت الطعام مشتركين بين رجلين فاستاجر
احدهما صاحبه ليجل نصيبه منه الى مكان كذا فتحمل الطعام كله فلا اجر ^{له}
لا المسحوق و لا اجر المنزل و قال الشافعي مراح يجوز له المسحوق ^{جاء} لان
بيع فيبيع في الشائع كبيع العبن خصوصا على اصله لان المنفعة ^{لعين} كما
عنده و صار كما استاجر دارا مشتركه بينه وبين غيره ليضج فيها

الطعام او عبداً مشتركاً لئلا يخط الثياب بدسهم ولئلا ان العقل ورد
على ما لا يتمثل الوجود فبطل ولا ينعقد كاجارة ما لا منفعة له وهذا الا
المعقود عليه حمل النصف الشائع وحمل النصف الشائع غير مقصور
لان الحمل فعل حسي لا ينعقد في الشائع بخلاف البيع لانه تصرف
شرعي وهو يحمله واذا لم ينعقد لا يجب الاجر اصلاً ولان ما من
جزء يحمله من الطعام الا وهو شريكت فيه فيكون عاملاً لنفسه
ولا يتحقق تسليم المعقود عليه لان كونه عاملاً لنفسه يمنع تسليم
عمله الى الغير وبذلك التسليم لا يجب الاجر غاية الامر ان
للغير ايضاً لكن جعله عاملاً لنفسه اولى لان الاصل ان الأنسان
يعمل لنفسه مع ما فيه من تمليك المنافع المدة ولا نزلوا كان
عاملاً لنفسه لا يجب الاجر ولو كان عاملاً للغير يجب فلا يجب
بإشلت ولا يقال ان المحمول لما كان مشتركاً وجب ان يقع الحمل
مشتركاً لان وقوع الحمل مشتركاً محال لانه عرض وهو لا يتجوز
بخلاف الدار المشتركة لان المعقود عليه ثمة المنافع ويتحقق
تسليمها بلا وضع الطعام وبخلاف العبد لان المعقود عليه ثمة
ملك نصيب صاحبه والملك وصف حكيم والشائع يقبل
الصفات الحكيمة من شرح الطحاوي وكذا الملك لو رخصها
المواجر قبل انقضاء مدة الاجارة فالعقد جائز فيما بينه وبين
الموثرين ولكن المستأجر ان يحبس الى ان تقضي ملكته

من القسبة في كتاب الرهن أجر داره وسلمها إلى المسافر
ثم ردها منه الصحيح الأجرة وصار ردها له من الذخيرة
وكذا المكاري إذا حمل في بعض الطريق فرجع وأعاد الحمل
إلى الموضع الأول ولا أجر له كذا في الفتاوى ولم يذكر الجبر على
الاعادة وينبغي أن يجبر كما في المسائل المتقدمه * م * وكذلك
الملاح إذا حمل الطعام إلى الموضع المسمى في العقد فضربت الرماح
المسفينه وردها إلى مكان العقد فلا أجر للملاح إن لم يكن الذي
أكراهها معه وإن كان معه فعليه الكراء * م * من الكبري و
إن لم يبلغ الموضع المسمى فعليه من الكراء بقدر ما سارت به
من الذخيرة ولو ضاع الصبي من يدها أو وقع في مكان أو
سبح من حلي الصبي أو ثيابه فلا ضمان عليها أما ضمان
الصبي فلا ضمان آدمي وضمان الأدمج لا يجب بالعقد
الآيرت أن ضمان الأدمي يتحمله العاقلة وضمان المعقود
عليه لا يتحمله العاقلة كالتمن والأجر ولهذا ضمان عقد فانه
عقد الأجرة لما ضمن الظن وأما ضمان ما على الصغير من
الثياب والحلي وإن ما عليه سح له فإذا لم يجب ضمان الأصل
فكيف يجب ضمان السح * م * منه وفي المستحق ولو حمل ما على
حماله وصاحب المناع بمشي معه فعثر الحمال وسقط المناع وفسد
فهو ضامن لأن عتاره من جنابه يده وقال أبو حنيفة راح

وان كان على الدابة ثملوات صغير لرب المئاع اسأجر الدابة
ليجلبها فعترت الدابة فوقها ثملوات المملوات وفسد الحمل فانه
يضمن ولا يضمن المملوات وان كانت المملوات تحت جنابة
بيده لان المضمون هو الدام لا نه صار كما تلاق للعبد وما يجب
بقول العبد ضمان دم والدم مما لا يضمن بالعقد بخلاف المئاع
اذا كان العبد بحيث لا يصلح لحفظ المئاع لا ضمان المئاع لانه في يد
العبد ^{بيده} يد المالك فكان بمنزلة مالوكا كان على الدابة ^{كامل}
المولى وقد نص على هذا في مسألة السفينة فقال وكذلك ^{السفينة}
لو حمل فيها سر قيدا له مع متاعه ومثلهم لا يحفظون شيئا فغرقت
السفينة منه فسله وهلك المئاع وهلك الرقيق فان الملاح
يضمن المئاع ولا يضمن الرقيق شرط لضمان المئاع ان يصلح
مثل هذا الرقيق للحفظ فبهذا اتيتم لت ان اذا كان يصلح ان
لا يضمن المئاع وللمراعي ان يبعث الا غنما على يد غلامه او
اجيره او ولده الكبير الذي يجب في عياله لان الرد من المحل
بيد من في عياله فكان الرد بيد من في عياله كالمودع فان
هلك في يده في حالة الرد فان كان الراعي مشتكا فلا ضمان
عند ابي حنيفة سرح على كل حال وعندهما ان هلك با مرءى
الاحتراس عند يمينه كما لو سرح بنفسه ^{هو} من الغنمية استأجر
الذئب مسلما ليحل له ميتة او دما يجوز عند ثم جميعا لانه للالقاء

من الناطق السادس يكره للرجل المسلم ان يكون اجيرا للكافر
 فيخدمه ويقوم بين يديه ^{من} الخلاصة المسلم اذا اجر نفسه
 من الكافر للخدمة يجوز ويكره وللزورع والسقي لا يكره ^{من}
 من الظهري نصراني استاجر مسلما على الخدمة لا يجوز لان
 ذلك استدلال المسلم وانه حرام وفيما سوى ذلك يجوز لانه ليس
 فيه استدلال ^{من}

فيه استدلال ^{من}

كتاب الاكراه
 من المحصر الاكراه لا يتحقق الا من السلطات وقالوا اذا جاء من
 غير السلطات ما يجبي من السلطات فهو اكراه ^{من} من الغيبة
 واقتوى على قوله ^{من} وفي با مع الشروح وفي قول صاحبه يتحقق
 من كل مغلب يقدر على تحقيق ما هدد به وعليه الفتوى
 من كشف البزدي ولو قيل له لخصت اباك او ابنتك في
 السجن او تسعين عبدك هذا بال درهم ففعل ففي القياس
 البيع جائز لان هذا ليس باكراه ^{من} وفي الاستحسان ذلك
 اكراه ولا ينفذ شيء من هذه التصرفات لان حبس ابيه
 يلحق به من الخزن والاهم ما يلحق به حبس نفسه او اكثر فكما
 ان التهديد بالحبس في حقه يعدم تمام الرضاء فكذا التهديد
 بحبس ابيه ^{من} الكافي وان اكراهه على اطلاق مال مسلم
 يخاف على نفسه او على عضو من اعضائه رخص له ذلك لان

حرمة النفس فوق حرمة المال فان استقام ان يجعله وقاية له ولكن
 اخذ مال الغير واتلافه ظلم وعصمة صاحبه فيه باقية فبقية حراما
 في نفسه لبقاء دليله فالرخصة ما يستباح بعد سماع قيام المحرم فاذا
 صبر حتى قتل فقد بذل نفسه لدفع الظلم ولا اقامة حق محترم فصا
 مثا با شهيد او ان اكره عليه بالجنب او بالضرب لا يسعه ذلك
 لانه لا يوجب الالباء ولصاحب المال ان يضمن المكره ^ل من الفصول
 وذكر محمد سرح في السير الكبير ان مجرد امر الامام ليس باكره
 اذا كانت المأمور لا ينفك منه اذا لم يأت بها امره وذكره
 ومن الناس من يجعل مجرد امر السلطان اكرها وان كان
 المأمور لا ينفك منه متى لم يفعل فعلم ان هذا افضل مجتهد فيه
 وذكر في الفتاوى الصغرى الجاني اذا امر العوان بالاخذ ففيه
 نظر باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على ^{عنا} الاخذ وبما
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال القاضي الامام
 فخر الدين سرح الفتوى على ان الاخذ ضامن على كل حال ^ل
 من الفتاوى الصغرى اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان
 على الاخذ لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر لا يجب
 الضمان على الامر الجاني اذا امر العوان بالاخذ ففيه نظر
 باعتبار الظاهر لا يجب على الجاني انما يجب على الاخذ وباعتبار
 السعي يجب يتأمل في ذلك عند الفتوى قال استاذنا سرح ^{الفتوى}

على ان الآخذ ضامن على كل وجه من الفناء والابانة اذا امر
 انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر لم يصح وفي
 كل موضع لم يصح الامر لا يجب الضمان على الامر من المحبط اذا
 امر غيره باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ ولا رجوع له على
 الامر لان الامر لم يصح وفي كل موضع لم يصح الامر فالضمان على
 المأمور من غير رجوع واما الجاني اذا اموال العوات بالآخذ
 قال الصدر الشهيد راج فيه فظهر باعتبار الظاهر لا ضمان
 على الجاني واما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية يجب الضمان
 على الجاني فليتأمل عند الفتوى والمختار انه لا يجب الضمان
 على الجاني وكذا في الدخيرة ايضا ومنه ايضا السلطان اذا
 اخذ عينا من اعيان رجل ورهنه عند رجل فهلك عند المرفق
 ان كانت المرفقة طائعا يضمن ويكون للمالك خيار ^{بتعيين}
 السلطان والمرفق من الغنائية ولو قال اقلته والآخر
 مالت او اقلته اباك او ابتك او محار ملت فقتل قتل به وكذا
 في اطلاق مال الغير يضمن واذا كره على اطلاق مال الغير او اكله
 له ان يفعل وله ان لا يفعل الا في اليسر فالاولى ان لا يفعل ويضمن
 المالك ايهما شاء وراجع على المكره بما ضمن من النخعة واما
 الفصل الذي يوضح فيه ولا تسقط الحرمة كما اذا اكره بالقتل
 على ان يجري كلمة الكفر على لسانه وعلى ان يستتم محمد صلى الله عليه وسلم

او على ان يصلي على الصليب فانه لا يباح له ذلك ولكن يرخص له
 الفعل ولو امتنع حتى قتل كان مثابا ثواب الجهاد لان الحرمة لم تسقط
 بخلاف الفصل الاول وعلى هذا الاكراه على اتلاف مال مسلم بما فيه
 خوف التلف وغالب ظنه انه يفعل فانه يرخص ولا يباح لان حرمة
 مال الغير لا تسقط لحقه ولكن يرخص كما في حال المحضة واما الفصل
 الثالث لا يباح ولا يرخص وان كان يخاف القتل على نفسه كما اذا
 اكراهه بالقتل على ان يقتل فلانا المسلم او يقطع عضوه او يضربه ضربا
 يخاف منه التلف وكذا ذلك في ضرب الوالد بن فلا يستقطب
 حقه ولو فعل يأثم في الآخرة واما احكام الدنيا من القود والضمان
 فنقول في الاكراه على اتلاف مال الغير يجب الضمان على المكره
 بخلاف من الخانية ولو امر الصبي بالغ بقتل شخص فقتل
 المأمور لا يضمن الصبي ولو امر بالغ بالغ بقتل شخص فقتل
 على القاتل ولا شيء على الأمر وكذا في الحاوي من الذخيرة
 اجمع اصحابنا مراح ان الاكراه بوعيد تلف النفس او على بؤ
 تلف عضو من الاعضاء اكراه معتبر مشعا حصل الاكراه على
 القول او على الفعل وان حصل الاكراه بالحبس والتقييد ان حصل
 الاكراه على فعل من الاعمال فهو غير معتبر شرعا ويجوز ان كان
 المكره فعل ذلك الفعل بنسبة الاكراه وان حصل الاكراه بالتقييد
 والحبس على قول من الاقوال ان كان قول لا يستوي بهما بل

والهزل كالطلاق والعقاب فهو غير معتبر شرعا ويجعل كائن المكروه
فعل ذلك من غير اكراه وان كان قول لا يستوي فيه الجدل والهزل
فهو اكراه معتبر شرعا ومن شرط صحته شرعا ان يكون الاكراه
من السلطات عند ابي حنيفة ربح وعندهما اذا جاء من غير
السلطات ما يوجب من السلطات فهو اكراه صحيح باب وفي الخلاصة
والفتوى على قولهما باب ومنه لو امر رجلا بقتل رجل ولم يقل له
اقتله والآ لا قتللت لكن المامور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله
لقتله او يقطع بده كان مكرها باب من الفصول ذكر في الصغير
اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لان الامر
لم يصح وفي كل موضع لا يصح الا امر لا يجب الضمان على الامر فان
ادعى رجلا ان فلانا امرت فاخذت من مالي كذا فان كان
الامر ذا سلطان فادعى على المامور لا يصح وان لم يكن سلطانا
فدعى الضمان عليه صحيح لما قلنا باب من التجريد ولا يصح
الاقرار بالحدود والقصاص مع الاكراه ايضا ولا يؤخذ
بشيء منه وان اقر ثانيا مادامت يد المكروه او شبهة الاكراه
باقية فان اقام المكروه على ما اقر به يلزمه القصاص قياسا
والدية استحسانا ان كان المقر معروفا به باب من الهداية و
ان اكروه يقتل على قتل غيره لم يسعه ان يقدم عليه ويصبر حتى
يقتل فان قتله كان اثما لان قتل المسلم مما لا يستباح بضره وما

فكذلك هذه الصارورة $\frac{1}{2}$ من الكافي وان اكره على قتل غيره
 القتل لم يخصص ولم يسجد ان يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فان
 قتله كان آثمالا ن دليل الرخصة خوف التلف والمكره عليه
 في ذلك سواء فسقط المكره في حق تناول دم المكره عليه
 للتعارض $\frac{1}{2}$

كتاب الحجر والمأذون

من التمس خاني في الفضل الثامن في اقرار العبد المأذون
 او المجبور واذا جحر على عبده المأذون فاقرب بعد الحجر انه كان
 قد عصب من هذا في حال اذنه كذا فاستهلك او اقرانه استقر
 منه كذا فاستهلكه او اقرانه كان هذا او دية كذا واستهلكها
 وكذلك المولى في ذلك وليس في يد العبد مال فانه يؤخذ بما
 اقر به في الحال وقد ذكرنا ان اقرار العبد بعد الحجر اذا لم يكن في
 يده شيء من الكسب لا يصح في حق المولى بلا خلاف حتى لا
 يؤخذ به العبد في الحال $\frac{1}{2}$ ومنه ايضا من جحر على عبده المأذون
 له في التجارة ثم اقر العبد بدين او اقر بيعت ماله لرجل فانه يجوز
 اقراره فيما في يده ولا يتجوز الزيادة عليه في قول ابي حنيفة $\frac{1}{2}$
 وقال لا يجوز اقراره فيما في يده ويؤخذ به بعد العتق واجمعوا
 على انه اذا لم يكن عليه دين كاف ما في يده يملك الحجر للمولى و
 اجمعوا على انه لو كان عليه دين ظاهر كان الضماء اولى به

من المولى ^{للمولى} من الاصرار وانما قلنا الادب ما قيل في حق ذلك
 الكسب لانه لو اسرع تعجلا لم يجمع حكما ما لم يجمع لا غير فان المدعى على المحقق
 ما قبله وانما يجمع حكما ما لم يجمع اذا لم يكن عليه دس فاما اجمعا
 انما متى كان عليه دس فالمولى مجبور على ان يطالب يده ما لم يوافق
 الداي ولو ابطال واسترد بقص على المولى ذلك فكذا الانطال
 حكما انما يست اذا لم يكن عليه دس ولما كان ولايته الابطال
 عليه بشرط عدم الداي لم يحكم بفاده ما لم يست العدم بطله
 ومنه وكذلك على هذا الاختلاف الصبي يحجر عليه وليه فاقر
 وفي يده كساده لانه ما لا ذنب ملحقا بالبيع حكما لو والى الجح
 وللمولى حق الجح واسترداده ما في يده بشرط ان لا يكون عليه
 دس كما في العبد بل هذا الاول ^{للمولى} من الخصم المادون او اخته
 المولى وفي يده مال فاقر لرحل بدين صح ويقص من هذا المال
 وقال لا يصح لهما ان يقر وهو مجبور فلا سمح اقراره على المال
 كما اذا انتزع المال من يده ثم اقر له الجح المولى لا يتطع ^{من} على
 تخارجه المتقدمه وتمت ما استقره حاله فانه لو اقر استخاره
 فمن ما عده يصح وهذا من علامت متجاراته ^{للمولى} من الكافي
 وشهد علم اكثر اهل سوقه لان اعلام الكل ليس في وسعه قيام
 الاكثر مقام الكل والاصل ان الجح انما يصح اذا كان مثل الادب
 ولا يصح اذا كان دونه حتى لو علم بالادب اكثر اهل سرقه فاما

يُصَحَّحُ الْحَجْرُ إِذَا عَلِمَ بِالْحَجْرِ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوْقِهِ حَتَّى لَوْ حَجَرَ فِي السُّوقِ وَلَيْسَ
فِيهِ إِلَّا رَجُلًا وَرَجُلَاتٌ لَا يَتَحَجَّرُونَ وَلَوْ بَاعُوهُ جَانِبًا وَإِنْ بَاعَهُ الَّذِي
عَلِمَ بِحَجَرِهِ وَإِنْ حَجَرَ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ يَحْضُرُ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ سُوْقِهِ يَتَحَجَّرُونَ
الْمَقْصُودُ لَيْسَ عَيْنُ السُّوقِ حَتَّى لَوْ أَتَى السُّوقَ لَيْلًا وَحَجَرَ عَلَيْهِ لَا يَتَحَجَّرُونَ
بِالْمَحْضَرِّ شَيْئًا وَحَجَرَ وَاشْتَهَاهُ لَا نَدِيَّ وَسِعَ الْمَوْلَى فَيَقَامُ ذَلِكَ
مَقَامَ جَمِيعِ أَهْلِ السُّوقِ مِنْ الْمُسْتَفَائِقِ أَمَّا لَا يَصَحُّ الْحَجْرُ فِي حَقِّ هَؤُلَاءِ
الَّذِينَ عَلِمُوا بِالْحَجْرِ لَا أَنْ الْحَجْرَ لَمْ يَعْلَمْ فِي حَقِّ الَّذِينَ لَمْ يَعْلَمُوا وَبَقِيَ الْأَذْنُ
فِي حَقِّ النَّاسِ لَا أَنْ الْأَذْنَ بِالْتِمَازَةِ لَا يَتَحَجَّرُ إِلَّا الْيَرَى أَنْ فِي الْإِبْتِدَاءِ
لَا يَتَحَجَّرُ فَمَكَذُ ذَلِكَ فِي الْإِشْتِهَاءِ مِنْ الذَّخِيرَةِ فِي الْفَصْلِ الثَّامِنِ عَشَرَ
وَفِي الْمَآذُونَ الْكَبِيرِ الْعَبْدُ الْمَآذُونَ إِذَا حَقَّقَ دِينَ التَّجَارَةَ وَطَلَبَ
الْغَرْمَاءَ مِنَ الْقَاضِي بَيْعَ الْعَبْدِ فَالْقَاضِي لَا يَبِيعُ الْعَبْدَ إِلَّا بِحَضْرَةِ
الْمَوْلَى قَرِيبٍ مِنْ رَقَبَةِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ كَسْبِهِ فَإِنْ كَسَبَ الْعَبْدَ بَاعَ
وَأَنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْلَى حَاضِرًا وَالْفَرْقُ أَنَّ الْخَصْمَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ الْمَآذُونَ
الْمَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ إِلَّا يَرَى أَنْ لَوْ أَدَّحَى انْسَانَ حَقًّا فِي رَقَبَةِ
الْعَبْدِ كَانَ الْخَصْمُ هُوَ الْمَوْلَى دُونَ الْعَبْدِ فَشَرَطَتْ حَضْرَةُ الْمَوْلَى
دُونَ الْعَبْدِ أَوْ حَضْرَةُ نَاسِهِ لِيَبِيعَ الْعَبْدَ لِهَذَا فَإِذَا مَا الْخَصْمُ فِي كَسْبِ
الْعَبْدِ الْعَبْدُ دُونَ الْمَوْلَى إِلَّا يَرَى لَوْ أَدَّحَى انْسَانَ فِي كَسْبِهِ
حَقًّا كَانَ الْخَصْمُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْعَبْدُ مِنْ كَسْفِ الْيَزْدَوِيِّ قُلْنَا
أَنْهَ الدَّيْنُ مَتَى يَنْشِئُ بِسَبَبِ لَا قَرْمَةٍ فِيهِ أَيْ بِسَبَبِ ظَهَرَ فِي حَقِّ

المولى يباع بسبب ذلك المدين سقبة العبد يستوفى الدين
من الثمن ان لم يخذ المولى القدر او فتلدين الا ستهلات بان
استهلات العبد الماذون ان الميجور ماله الاجنبي يجب الضمان
ويستوفى من سقته ان لم يفت المولى ولم يكن له كسب في يده
وهذا بلا خلاف لانه دين ظاهر في حق المولى لثبوته حسا وعيا
من كسب العوامق اصل آخر ان حقوق العقد يرجع الى العا
لا الى من ربح العقد وان اشترى العبد المستاجر وياع كما امره
ولحقه ديون كثيرة فالغرماء لا يطالبون بالمساجر بد يونهم ولما
يطالبون العبد لان العاقد هو العبد وحقوق العقد يرجع الى
العاقد اذ اكات من اهله وهذا من اهل ان يرجع اليه حقوق
العقد لكونه مادونا في التجارة ^{لح} من السراجيه الاذن في الاجارة
يكون اذ ما للتجارة وكذا اذن له ان يملك او يسقي الماء وبيع
المادون في نوع يكون مادونا في الانواع كلها اذ ارأى عبده
يسع ويشترى فسكت يكون رضا الا ان مانع من ماله المولى
لم يجز ^{لح} من التهاديب المولى اذ اذن لعبده في التجارة او في
نوع خاص كالزراعي صنع كالخياط او في وقت كالسوم والشهر
بصير مادونا في الانواع والصناعات والاقات كلها ^{لح} من الكا
ويفتح الماد مصادرة ويأخذها لانه ان اخذ فقد احرقت نفسه وان
دفع اساجر والاسييار والاجارة من باب التجارة ويوجب نفسه

خلافاً للشافعي راجحاً من المذهبين وحكم التصرف وهو المالك
 واقع للعبد حتى كان له ان يصرفه الى قضاء الدين والنفقة وما
 استغنى عنه يحلفه المالك فيه من الذخيرة وحكمه شرعاً
 عندنا قلت الحجر الثابت بالرق شرعاً عما تناوله الاذن لا التوكيل
 والا نابة من المذهب ويب ويبيع المجوس في دين الاثلاف دون
 التجارة من الحائري والعبد المجوس اذا استقرنف مالا واستهلكه
 يؤخذ في الحاله ويؤخذ بعد العتق والمجوس الحر البالغ بمنزله المصبي
 يهنون من الذخيرة والمحيط واذا كان الرجل يشترى
 ببيع فله حقه ديون ولا يدري حاله انه عبد او حر ثم قال بعد
 قلت انا عبد فلان وصدقه فلان وقاله هو عبدي وانه مجوس
 عليه وقال الغرماء هو حر فان هذا الرجل يصدق في حق نفسه
 حتى يصير عبداً فلان ولا يصدق في حق الغرماء حتى لا يتأخر
 يؤنهم الى ما بعد العتق ثم قال ويبيع هذا العبد يأخذ الغرماء
 يؤنهم عن ثمنه وكان ينبغي ان لا يكون للغرماء ذلك
 لان من نزعهم ان العبد حر وان هذا ثمن الحر وديون
 الغرماء لا يستوفى من ثمن الحر والجواب اقرار العبد بالرق
 انما لا يصح في حق الغرماء فيما فيه ضرر للغرماء بما فيما لا
 للغرماء فيه بل لهم منفعة فاقراره بالرق صحيح في حقهم وفي
 ان يتأخر حق الغرماء الى ما بعد العتق وللغرماء فيه ضرر

ولا يثبت الرق ما قرأه في حق هذا الحكم اما في ان يثبت الرق
 في حق جواهر بعده فلا ضرر للغرض ما فيه بل لهم فيه نفع حتى يستوفوا
 حقوقهم من تمتد فيعتبر الرق تائنا في حق جواهر البيع في حقهم
 فكان هذا أثم العبد في حقهم من المهادية فاما العبد فاقرا
 ما قد في حق نفسه لقيام اهليته غير نافذ في خوف مولاه رعاية
 بجانبه اي بجانب مولاه لان نفاذه لا يعرض عن تعلق الدين
 برقبته او كسبه وكل ذلك اطلاق ما له قال فان اقر بما يلزمه
 بعد الحرية لوجود الاهلية.

كتاب العصب
 من التهذيب وهو على ضربين احدهما ما يقع مع الجهل كمن
 اطلق ما لا على ظن اذها له او اشترى من صاحب يد طنه له
 او ملكه بوجه آخر ونصرف فيه ثم تبين له انه مستحق يجب رد
 وموادة الرد عليه ان كان قائما والامثلة ان كان مثليا والآخر
 ففضائه وهو قيمة يوم العصب ولا يأثم به والتاني ما يقع مع العلم
 بان اخذ على سبيل العدوان او اشترى من احد وهو يعلم
 انه ليس له حكمه ما ذكرنا لكونه يأثم به وذوات الامثال المكيلا
 والموترو مات والمعد وذات المنقاس يتعلم من الكبرياء
 ولو غصب من الذي مسلم او صرف منه يعاقب المسلم ويحاصمه
 الذي يوم القيمة وطلامة الكافر اسد من ظلامة المسلم لان

الكافر من اهل النار ابد او يقع له التحقيف في النار بالنظامات
 التي قبل الناس ولا يرجح منه ان يتركه والمسلم يرجح منه
 العفو واذا خاصهم الكافر لا وجه ان يعطى له ثواب طاعة المؤمن
 ولا وجه ان يوضع على المؤمن وبالكفره فيتعين العقوبة
 من الناصري واذا غضب من ذي اوطنه وظلمهم اشد لانهم
 من اهل النار فلا يرجح منهم العفو من الذخيرة وان
 اتلف مسلم خمره فعليه المضان فخر الذي مضون بالانلاف
 على المسلمين قاله الا ان يكون اماما يرى ان يفعل ذلك به
 على وجه العقوبة ففعل او امر انسانا بذلك فيجوز لا ضمان عليه
 مجتهد فيه فمن العلماء من قال المسلم اذا اتلف خمر الذي لا يضمن
 وفعل الامام حكم حصل منه في محل الاجتهاد وفي مثل هذا لا يجب
 من ملتقى الجمار قال ابو حنيفة راح وهو قول الجب يوسف راح
 اخر لا يتحقق الغصب في العقار ولا يضمن المستولي على عقار غيره
 اذا هلكت بعلبة الماء او باتيان الرمل عليه وقاله الجب راح وهو
 قول الجب يوسف راح وهو قول الشافعي راح يتحقق ويضمن
 الغاصب والصحح قولهما من الهداية ولهما ان الغصب
 اثبات اليد بالنار الى يد المالك بفعل في العينة وهذا لا يتصور
 في العقار لان يد المالك لا يزول باخراجه عنها وهو فعل فيه
 لا في العقار فصار كما اذا بعد المالك عن المواشي وفي

المنقول انقل فعل فيه وهو الغصب ^{بـ} ومنه ولو غصب دارا وبيعها
 وسلمها واقربى لك ولا بينة لصاحب الدار فهو على الاطلاق
 في الغصب وهو الصحيح ^{بـ} من القينة في كتاب الغصب في
 منفرد قلمه ^{بـ} له حق القرار في ارض وقف او سلطان به
 يضر فيها غيره ليس له حق الاسترداد ^{بـ} كسب ^{بـ} له ذلك
^{بـ} وانما يثبت حق القرار اذا تركها الامام له حين قسمه في
 الابداء قاله في تولد ^{بـ} احوالهم من التجنس والمزيد
 سرج خرق صكا كل المشايخ سراج فيه منهم من قال يضمن على
 ما ينفع به صاحب المختار ما قاله اكثر المشايخ سراج انه يضمن قيمة
 الصلح مكتوبا لانه تلف الصلح فيضمن قيمته من التارخا
 اذا خرق وفادر حساب انسان واستملكها ولم يبدر المالك
 ما اخذ وما اعطى يضمن المالك قيمة وفادر الحساب وهو ان
 ينظر بكم يتسرى ذلك ^{بـ} من الكافي والغصب فيما ينقل ويحول لاه
 ان الله المالا عن يد المالك باثبات اليد عليه فلا يمكن تحصيله
 الا فيما ينقل لا في العقار الذي لا يستطاع نقله وتحويله ^{بـ} من
 القينة ^{بـ} من ^{بـ} دعوى الغصب على غير ذي اليد مسموع مجلا
 دعوى المالك من الاستغنى لا يضمن البائع بالبيع والتسليم
 عند هاهنا خلافا لمحمد سراج لان البيع والتسليم من البائع غصب في
 العقار غير موجب للصيانة عند هاهنا من جامع الشروح ^{بـ}

قوله ما من من الفصول الاستروشي الغاصب او المودع اذا
 وضع المخصوب او الوديعة بين يدي المالك يبرأ وان لم يؤخذ
 حقيقة القبض بخلاف ما اذا استهلكت المخصوب او الوديعة
 بقاء بالقيمة ووضعا بين يدي المالك لم يبرأ ما لم توجد حقيقة
 القبض ^{من} الظهيرة ^{من} رجل غصب من آخر ثوبا فجاء الغاصب
 ثوبه ووضعه في حجر المخصوب منه وهو يعلم بالوضع لكن
 يعلم انه ثوبه فجاء انسان وخمسه قال في بعض الكتب اخاف
 ان لا يبرأ عن الضمان لان المخصوب منه لا يعلم انه ثوبه لئلا
 في حفظه ^و المختار انه يبرأ عن الضمان فان الغاصب لو اطعم
 المخصوب منه يبرأ عن الضمان وان كان لا يعلم ^{من} كشف
 لغوا من الاصل ان الاجارة في الاستهزاء كالاذن في الابتداء
 لما يصح بالاذن ابتداء يصح بالاجارة استهزاء ^{من} الظهيرة
 رجل غصب عن انسان واجاز المالك قبضه صح حتى يبرأ
 الغاصب عن الضمان حتى لو هلك في يده بعد ذلك
 لا يضمن لان الاجارة في الاستهزاء متى صححت كانت كالاذن
 في الابتداء ^{من} البرهانية الميت بعد ما دفن مدة
 طويلة او قليلة لا يسع اخراجه من غير عذر ويجوز اخراجه
 بالعذر والعذر ان يظهر ان الارض مخصصة او اقلها
 الشفعة بالشفعة لان كثيرا من الهبات مخصصة وقوا في امر

الحرب ولم يخرجوا الا لانه لا عقد ^{سليم} ومنه ايضا رجل حفر قبراً
 في غير ملكه ليدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينشئ لكن
 يضمن قيمة حفره جميعاً بينهما فان دفن الميت في ارض غيره
 بعير اذن المالك فاما لك بالخيار ان شاء امر باخراج الميت
 وان شاء سوى الارض ونزع فوقهما لان الارض ملكه
 ظاهره وباطنه فله ان يستخلص الظاهر والباطن وله ان
 يترك الباطن وينتفع بالظاهر ^{من} الكثر ويجب رد عينه
 في مكان غصبه او مثله ان هلك وهو مثلي وان انصرم المثل
 فقيمة يوم الخصومة ^{من} الفصول اذا استخدم عبد رجل ^{بغير}
 امره او قاده ابته او ساقها او حمل عليها شيئاً او ركبها بغير اذنه
 فهو ضامن عطي في تلك الخدمة او غيرها ^{من} الخائفة حل
 مر في الطريق وهو يحمل حملاً فوق الحمل على انسان فانلقه ضمن
 ولو عثر انسان بذلت الحمل الواقع في الطريق وعطي ضمن
 ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذا لم يتخلل بين
 وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره وكذا لو وضع حجراً في الطريق ^{في}
 فعثر به انسان وانزله ومات الذي عثر ضمن الواضع ^{حل}
 دق في داره شيئاً فسقط من ذلك في دار جاره شيئاً تلف
 كان ضامب ذلك على من دق في داره رجل دخل بيت ^{حل}
 فاذا ن له صاحب البيت بالجلوس على وسادته فجلس عليها فاذا

تحتها قارورة فيها دهن وهو لا يعلم به فاندقت القارورة
فذهب الدهن فضمات الدهن وضمان ما تحرق من الوسا^{دة}
والقارورة على الجالس من الروضة ان القفل يوجب
القيمة في باب العبيد والاماء والبهائم من الغيا في مكيل
او موزون وجب ضمانه فضمانه مثله لانه اعد له من القيمة
فان كان لا يقدر عليه بان ينقطع عن ايدي الناس فعند
ابي حنيفة سراح تجب قيمة يوم القضاء لان حقه في المثل في ذمة
الغاصب والذمة قائمة ووجه الموجز ثابت وانما ينقل حق
المالك عن المثل الى القيمة بالقضاء فتعتبر قيمة يوم القضاء
وعند ابي يوسف سراح يوم الغضب لانه لما انقطع المثل فاحتج
بما ليس بمثلي وثم تجب القيمة يوم الغضب بالاجماع كذا اهلنا
من البرهانيين رجل له خصم فبات ولا وارث له يقصد
عن صاحب الحق بمقدار ذلك ليكون ودية عند
الله تعالى فيوصله الى خصمه يوم القيمة من القصة
عليه ديون لا مانع لا يعر فهم من غصوب ومطالب
وجنايات يتصدق بقدرها على الفقراء على غنيمته القضاء
ان وجد هم مع التوبة الى الله تعالى فيعذر ولو صرف ذلك الى
الوالدين والمولودين يصير معدورا ومنه عليه ديون لا مانع
شئ لزيادة في الاخذ ونقصان في الدفع ولو شترى في ذلك

ونصدف على الفقراء بقبولت قوم بذلك يخرج عن العبد
والله صنف يعرف بهذا ان في مثل هذا الا بتأثر طه الصدق
يمنسب ما عليه له ومنه جمع اموال من الناس لنفقة بناء
المسجد فانفق منها دراهم لحاجته ثم ردد لها في نفقة المسجد
لا يرأى من الغنائم الا بالرد الى المال التي او ما شبه او تحديد
الاذن منه فان لم يعرفه اسامه المحاكم في الصرف فان تعدا
رجوت في الاستحسان ان يعدر بانفاق ما انفق على
المسجد في دفع الرضا اما المصنف واجب عليه ^{منه} من التماس
وذكر ابو بكر خواهر مراده شرح في كتاب الكفالة في باب الحبس
في الدين فاما اذا ظفر بالدراهم صاحب الحق وحقه في
الدناير وظفر بالدناير وحقه في الدراهم هل له ان يأخذ
ذلك بحقه لم يذكروا في الكتاب قالوا وذكر في كتاب العين
والدين وذكر فيه قياسا واستحسانا فقال القياس ان
لا يكون له الاخذ لانهما جنسان مختلفان في الاستحسان
ذلك لانهما في حق ايقاد المحقوف اعتبر جنسا واحدا لانه
لا يكون لصاحب الحق المصارفة على ملكت الغريم لياخذ
حقه من ثمنه وللقاضي ذلك لان المصارفة وان كانت
ايقاد معني فهو بيع من حيث الحقيقة وانما يشبث لمن له ولا
بيع ماله الغير في الجملة وذلك للقاضي لا لصاحب الدين

وفى الفصل التاسع والعشرين من كتاب الاستحسان رحمه الله
على آخر دين فآخذ من ماله مثل حقه قال ابو نصر محمد بن سلام
راج يصير غاصبا ويصير ما اخذ قصاصا بما عليه والمختار انه لا يصير
غاصبا لكن يكون مضمونا اذ طريق قضاء الدين هذا او لو اخذ
غير صاحب الدين ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ
فيه قال محمد بن سلمة رضي الله عنه ان شاء ضمن الاخذ وان شاء
صاحب الدين وقال نصير بن يحيى لا خيار له وصار قصاصا
وما قاله يصير اليق بالقول المختار وعليه الفتوى ومنه في
مفرقات العصب واقعات الناطقي رحمه الله على آخر دين
فاخذ من ماله مثل حقه قال ابو نصر محمد بن سلام يصير غاصبا
ويصير ما اخذ قصاصا بما عليه والمختار انه لا يصير غاصبا لكن يصير
مضمونا عليه اذ طريق قضاء الدين هذا او لو اخذ من الغريم
غير صاحب الدين ودفع الى صاحب الدين اختلف المشايخ
قال محمد بن سلمة الغريم بالخيار ان شاء ضمن الاخذ وان شاء
صاحب الدين فان اختار تضمين الاخذ لم يصير قصاصا بدنه
وان اختار تضمين صاحب الدين صار قصاصا وقال نصير بن يحيى
لا خيار له وصار قصاصا وعليه الفتوى من التهذيب استخدم
عبد غيره بغير امره او بعثه في حاجته او ركب دابته او ساقها
او قادها او حمل عليها شيئا او كان ثوبا فلبسه صار مضمونا عليه الى

ان يصل الى يد المالك ثم المالك لو فعل شيئاً من ذلك صار قاتلاً
 ويرأى الغاصب من ضمانه من التمسار خالي ونحو هذا ايته حتى كان
 يستند ام العبد وحمل الدابة غصبا دون الجلوس على البساط
 من التهذيب غصب الحر لا يتحقق صغيرا كان وكبيراً حتى لو مات
 في يده لم يرض ونحوه لا يصح ولو كان صغيراً فاصابته صاعقة
 او عقرة سبع او نهسته حية او قتل الصبي نفسه او قطع عضوه او
 وقع في يسه فالدية والارش على عاقلة الغاصب من الفصول
 ذكر غيب غصب العدة من قال لغیره خرقاً نوب فلان فالضمان
 على الذي خرق لا على الأمر والذي ضمن بامر السلطان او
 الموالي اذا امر عبده من الذخيرة في كتاب الغصب في الفعل
 العاشر في الامر بالانلاف اذا امر غيره باخذ مال الغير فالضمان
 على الآخذ ولا رجوع له على الأمر لان الامر لم يصح وفي كل موضع
 لم يصح الامر فالضمان على المأمور من غير رجوع واما الجاني
 اذا امر العوان بالآخذ قال الصدر الشهيد ربح فيه نظراً باعتبار
 الظاهر لا ضمان على الجاني وانما الضمان على الآخذ وباعتبار السعاية
 يجب الضمان على الجاني فيتمام عمل غصب القوي والمختار انه لا يجب
 الضمان على الجاني من التمسار خالي ولو قال عند السلطان
 ان افلاان فرساً جيداً او جارية جيدة والسلطان ممن يأخذ
 فاخذ يضمن من جامع الشر وح في باب البي يوسف ربح اذا

سعى رجل عند الوالي او عند شيخه البلد فاخذ وامنه مالا فان
كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند سر فرسح ^{عليه}
القتول ^{من} الفصول وفي قضا وقاضي ظهير الدين سراج الساعى
اذا سعى بغير ذنب اصلا يضمن كذا اختيار مشايخنا المتأخرين ^ح
منهم القاضى علي السفدي والحاكم عبد الرحمن وغيرهم سراج
وجعلناه بمنزلة المودع اذا دل سارقا على اللودية قال وذكر صلا
الامام البزدوي سراج في اصول الفقه في فصل انواع السبب وهذا
لفظه واما اذا سعى انسان الى سلطات في حق آخر حتى غرمه
السلطات مالا سروي عن بعض علماء سراج انهم كانوا يفتون ان
الساعي يضمن وبعضهم فرقوا بين سلطات فقالوا ان كان
السلطات معروفا بالعارفة وتغريم من سعى اليه يضمن وان
لم يكن معروفا بذلت لا يضمن وقال ونحن لا نفتي به ^{من}
الغياثية سعى لاحد الى السلطان بغير ذنب اصلا ضمن كذا
اختيار مشايخنا سراج وهو بمنزلة المودع اذا دل السارق على
السرقه ولا نخاف بقول من قال بان الساعي آثم ولا شيء عليه
من المحيط وان غضب من آخر ارضا ونمر رعاها والخراج حراج ^{ونظيفة}
فان لم يقص الزراعة الارض فالخراج على الغاصب لانه تعدى
ايجابها على المالك فامكن ايجابها على الغاصب ^ص

من الكثر في عيلت ابيثغة جبراً على المشتري بما قام عليه في الخلط
 في نفس المبيع ثم للخلط في حق المبيع كالشرب والطريف ان
 كان حاصلاً ثم للجار الملاصق واصح الجذوع على الحائط واكثر
 في حشبة على الحائط جارس على عكس الرأس بالبيع وتستقر ^{بلك} بالاشهاد
 وتملك بالاختار للراضى او بقصد الناضى ^{من} القصد
 واربعة دنانير ولها بابان في سواقيت غيرنا فدين فان كانت الدار
 المبيعة في الاصل دار من فلاة كل رقاق ان يأخذ الجانب الذي
 يليه وان كانت في الاصل دار واحدة ولها باب فلاة هل الرقا ^{قن}
 الشفعة في كلها لان العبرة للاصل دون العارضة وهذا كرقاق
 في اسفلها رقاق اخرى من جانب آخر رفع الحائط بينهما حتى
 صار الكل رقاقاً واحدة فالشفعة لاهل كل رقاق في سواقيتهم في
 الاصل دون الباقي وكذلك لو صارن سكك نافذة فاهلها
 فيها شركاء باعتبار الاصل لان المنفذ محدث ولهم سد ذلك
 الطريف وان كانوا جعلوها للمسلمين ^{صل} من الظاهرية فالجاء
 انه منظر ان كانت في الحطة نافذة فلا شفعة فيه وان اجدوا
 النفاذ فلهم الشفعة ^{من} الخانية دار بيعت ولها بابان
 في سبكتين فان كانت هذه الدار في القديم دارين باب
 احدهما في سكة غير نافذة وباب الاخرى في سكة اخرى
 مثلها فاشترها رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صار

دارا واحدة فلاهل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان له في تلك
 السكة وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل باب واحد ولها
 بابان كانت الشفعة لاهل السكتين في جميع الدار بالسوية انما
 يعتبر في هذا القديم دون الحادث وكذا لك سكة غير نافذة
 مرفح حائلها الى الطريق الا عظم حتى صارست نافذة مرفح فيها
 دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه السكة وان
 جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولها ان يسد والطريق
 من حمة النصارى دار بيعت ولها بابان في رفاقين كانت
 دارين باب احدهما في رفاق وباب الاخرى في رفاق
 واشترى رجل ورفح الحائط وجعلهما دارا واحدة لاهل كل
 رفاق ان يأخذها بجوارره وان كانت في الاصل دارا واحدة
 فالشفعة لاهل الرفاقين وكذا لك في سكة غير نافذة مرفح
 الحائط حتى صارست نافذة فالكل فيها شركاء الشفعين اذا صلى
 بعد الظهر ركعتين لا يبطل الشفعة وكذا لك لو صلى بعد الجمعة
 اربعاً وبالاكثر تبطل من الظهري البديعي دار بيعت
 ولها بابان في رفاقين فلهذا على وجهين ان كانت في الاصل
 دارين باب احدهما في رفاق وباب الاخرى في رفاق
 اخرى فاشترى رجل واحد ورفح الحائط بينهما حتى صار كلهما
 دارا واحدة فلاهل كل رفاق ان يأخذ الجانب الذي يليه

لانهما كانتا في الاصل دارين كان لاهل كل تر قاق جوار واحد
 قات كانت في الاصل دار واحدة لها يابان فالشفعة لاهل
 الزقائين جميعا في جميع الدار بالتسوية لان الدار لما كانت
 واحدة في الاصل كان الجوار لكل الدار ثابعا لاهل الزقائين و
 كانت العبرة للاصل دون العارض وبطريق هذا اذا كانت في
 اسفلها زقات احوال الجانب الآخر فرفع الحائط بينهما حتى
 صار لكل سكنة واحدة كان لاهل كل تر قاق شفعة في الزقاق
 التي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الجانب الآخر وكذا اسكنه غيرة
 رفع الحائط من اسفلها حتى صارت نافذة فهم فيها شركاء لان
 المنفذ محدث وانما ينظر الى اول الامر لا الى ما صار في الانتهاء
 من المسامي فينظر في هذا الى ما كانت لا الى ما صار له من ^{بني} البناء
 لان المنفذ محدث وانما ينظر في هذا الى اول الامر لا الى ما صار
 اليه في الانتهاء من الحادي في العصل الثاني قال انما ينظر في جميع
 الاحكام الى اول الامر ولا ينظر الى ما صار في الانتهاء من ^{البناء} البناء
 وان كان الطريق نافدا فالجوار اولي فالناقد ما لا يملك اهل
 الزقاق سده من خزانة الفقهاء العليا ستة اشياء لا يصد
 المدعى عليه في دعواه اذا باع عيده ببعاء فاسد وسلمه اليه ثم
 استرده البائع فقال المشتري بعتك من فلان لم يصدق ويؤثر
 برده على البائع الا ان يرضى بقوله او صدقه المشتري في امره

فج يأخذه البائع القيمة وعبد ما ذون اشترى - جوفجأ صاحبه
ليأخذه بالثمن فقال المشتري بعته من فلان لم يصدق واخذ
صاحبه بالثمن فان رجع المقر له وصدق في اقراره واخذه
بالثمن يقال للمالك القديم خذ من الثاني بالثمن ان شئت
وان شئت فدعه وعبد جنحا جناية فجاء المجني عليه ويطالب مولاه
بجنايته فقال قد بعته من فلان لم يصدق ويقال للمولاه ادفعه
بالجناية او افده فان دفع ثم جاء المقر له بالبيع وصدق في اقراره
اخذ العبد من ولي الجناية ورجع هو على البائع وهو المقر بقيمة
ان كان باعه وهو لم يعلم بالجناية وعبد ما ذون لحقه دين
فجاء الغرماء لبيعه في الدين فقال مولاه قد كنت بعته من
فلان لم يصدق ويبيع في دينهم فان جاء المشتري لاسبيل له
على العبد ومشتري الدار قال للشفيع قد كنت بعتهما من فلان
قبل طلبك بالشفعة لم يصدق فكان للشفيع اخذها فان جاء
الاشترى

لا سبيل له على الدار

كتاب القسم
من الكنز ولوبر هنا ان التعاقب في ايديهم لم يقسم حتى يبين
انهم ما ولوبر هنا على الموت وعد الوارثة والدار في ايديهم
ومعهم وارث ثائب او صبي قسم بطلبهم ونصب وكيل او
بقبض نصيبه ولو كانوا مشتاقين ونجاب احد هم او كان العا

في يد الوارث الغائب او الطفل او حضرا وارث واحد لم يقسم
 وقسم بطلب احدهم لو انتفع كل بنصيبه وان تقصر الكل لم يقسم الا ^{بطلب} ^{احدهم}
 وان انتفع البعض وتقصر البعض لقله خطه قسم بطلب ذي
 الكثير فقط ^{من} ^{النافع} ^{وقيل} ^{قسم} ^{وعليه} ^{الفتوى} ^{من} ^{الظهير}
 ضيعة بين خمسة ورثة واحد منهم صغير واثنان غائبان
 واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين بطلب
 شريكه الحاضر بالقسمة عند القاضي واخبراه عن القضية
 فالقاضي امر شريكه بالقسمة وجعله وكبلا عن الغائب والصغير
 لان المشتري بما قام مقام البائع وكان للبائع ان يطالب شريكه
 لان الشريك كان مبرأنا والعبرة للاصل لما قلناه من ^{المصلحة}
 وان كانت العقار في يد الوارث الغائب او شيء منه لم يقسم
 وكذا اذا كان في يد مودعه وكذا اذا كان في يد الصغير لان
 القسمة قضاء على الغائب والصغير باستحقاق يد هما من
 غير خصم حاضر عنهما وامين الخصم ليس بخصم عنه فيما يستحق
 عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز ولا فرق في هذا الفصل
 بين اقامة البينة وعد معها هو الصحيح وكذا في المكافاة ايضا
 من السعناقي وذكر في فتاوى قاضينا سرح في رواية انه
 لا يقسم وان قامت البينة ما لم يحضر الغائب هي رواية الجاهل
 فكان قوله في الكتاب هو الصحيح احترازا عن رواية المبطل

وغيره في انه يقسم اذا قامت البينة من التجريد وان كان
في يد الغائب او الصغير منه شيء لا يقسم حتى يقيم البينة
من اليانية اذا مات الرجل وتزلت ارضين او دارين ^{طلب}
ورثته القسمة على ان يأخذ كل واحد منهم نصيبه من كل
الارضين او الدارين جازت القسمة وان قال احدهم
للقاضي اجمع نصيب من الدارين والارضين في دار واحدة
وارض واحدة ^{واحدة} والى صاحبه قال ابو حنيفة راح يقسم القاض ^{صني}
كل دار وكل ارض على حدة ولا يجمع نصيب احد هما في ارض
واحدة ولا في دار واحدة وقال صاحباه الرأي الى القاضي ان
رأى القاضي الجمع يجمع والآ فلا من الكافي ولو شرطوا ان
يكون الطريق بينهما اثلاثا جاز وان كان اصل الدارين ^{نصفين}
لجواز القسمة بالتراضي على التفاضل ^{من} من الناس خافوا
ولو اختلفوا في سعة الطريق وضيقة جعل الطريق على ^{من}
باب الدار وطوله على ادنى ما يكفيهم يعني يجعل طوله ^{على}
بقدر طول الباب لا الى السماء ^{من} وفائدة قسمة ما وراء
طول الباب من الاعلى ان احد الشراكاء اذا اراد ان يخرج حيا
في نصيبه ان كان فوق طول الباب فله ذلك وان كان
فيما دون طول الباب فانه يمنع عن ذلك واما اذا كان
ارض ضم من الطريق فله ما مر فيه لكن ثور ولا يرفع

الذي لا وصي له من الطغيبية ولو اقتصموها بينهم وبين صغير
 لا وصي له او غائب بغير قضاء قاض لم يجزوا القسمة الا ان يقد
 الغائب فيحين او يكبر بالصبي فيحين لا نكلا ولاية لهم على الصغير
 والغائب فيتوقف نفاذ تصرفهم على اجازة الغائب ولو لي الصبي
 واجازته اذا صار له اهلا له من شرح الطحاوي ولايت الصغير
 ولو وصي اليتم ان يقاسم للصغير واليتم والاصل في هذا ان كل
 ما كان له ولاية البيع له ولاية القسمة ومن لا فلا والاب
 وصيه والجد ووصيه والقاضي ومن نصبه القاض لهم ولاية
 بيع ماله الصغير فلهم ولاية قسمة ماله من الكفر ولو استحق بعض
 شائع من حظه رجع بقسطه في حظه شريكه قيد بقوله من خطه
 لانه لو استحق بعض شائع في الكفر يفسخ اتفاقهم من المنقضي
 في الورثة كغير غائب او صغير لا يقسم عنده وقال سراج يضرل
 حقهما وهما على حجة ويشهد كذا منهم وبالرضا لا يجوز وان
 حضر واجازة قبل عند محمد سراج وقال ابو يوسف سراج جاز بالاجازة
 من الصغير اذا اقسّم الورثة لا بالامر القاضي وفيهم صغير
 وغائب لا ينفذ الا باجازة الغائب او ولي الصبي او يجيز الصبي
 اذا بلغ ولو مات الغائب او الصبي واجازة ورثته عند ابي حنيفة
 وابي يوسف سراج نفذ وعند محمد سراج لا ينفذ في باب قسمة
 الارضين من عصام وذكر قبل هذا اذا اقسّم الشراكاء فيما

بينهم وبينهم شريك صغيرا وعاشق لا يصح القسمة فان امرأته
 بذلك صح له من الكافي لو استحق بعض شائع في الكافي صح اتفاقا
 لان معنى الاقرار والتميز لم يتحقق ولهذا لو كانت استحقا وذلك
 ظاهر المبحر القسمة بينهما استدعاء فكذا لا يستحق من الدار
 واد اوتعت القسمة بين الشراكاء في دار او ارض ثم استحق
 به شيئ منها وكو محمد راجح هذه المسئلة في الاصل وجعلها
 على ثلثة اوجه الاول استحق جزء شائع من كل الدار ما استحق
 نصيب الدار او ثلثها او ما اشبه ذلك وفي هذا الوجه القسمة
 باطله - ومنه ايضا فان ظهر دين بعد القسمة فالقسمة مردودة
 الا ان يقصود اديسه من مالهم وكذلك لو ظهر وارث احد
 او موصى له ما ثلث او الربع فالقسمة مردودة لانه ظهر ان
 في التركة شيئا اخر وقد قسموا دونه - من القسمة خاصة اذا
 مات صاحب الدار وترك وريثة كمارا او امرأة حاملا قسمة
 الدار بينهما ولا يعزل نصيبه فاذا ولدت ولد انقسمت القسمة
 من الذخيرة في العصل الثاني من كتاب القسمة قال ابو حنيفة
 راجح القاصي لا يقسم الدور وسائر العقار باقرار الورثة
 حتى يقيموا البينة ان فلانا مات ونزكها مبياتا لهم وقالوا قسما
 باقرارهم وعلى هذا الخلاف لو اقر وان معهم وارث عا
 او صغير والد الدار كلها في يد الخاصير واجمعوا على ان الدار

كَانَمَا وَشَيْءٌ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ فِي يَدِ غَائِبٍ أَوْ صَغِيرٍ سِوَى هَؤُلَاءِ
 الَّذِيْنَ هُنا وَعِنْدَ الْقَاضِي لَا يَقْسِمُهُمَا بَيْنَهُمَا حَتَّى يَقِيمُوا الْبَيْتَ
 عَلَى الْمِيرَاثِ ^{سَمِعَ} وَمِنْهُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي الْأَصْلِ بَيْتُ الرَّجُلَيْنِ
 إِمَّا رَادَّ أَحَدُهُمَا قِسْمَةً وَالْأُخْرَى رَادَّةً عَنِ الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ
 الْبَيْتُ كَبِيرًا بَحِثْ لَوْ قَسَمَ امْكُنْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَنْتَقِضَ بِنَصْبِهِ
 انْتِقَاعُ الْبَيْتِ كَمَا قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يُجْبِرُ الْأَبِيَّ عَلَى الْقِسْمَةِ
 وَالْأَخْرَى لَا يُجْبِرُ الْأَبِيَّ عَلَى الْقِسْمَةِ وَكَذَلِكَ الدَّكَاتُ فِي السُّوقِ بَيْنَ
 رَجُلَيْنِ فَإِنْ حَاصِلُهَا أَنَّ الْجَبْرَ عَلَى الْقِسْمَةِ إِنْما يُجْرِي فِيْمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ
 وَمَا يَحْتَمِلُ وَمَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ مَشَاعٌ لَا يَتَبَدَّلُ مِنْهُ فَهِيَ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ
 الْقِسْمَةِ وَلَا يَفُوتُ بِالْقِسْمَةِ فَمَا الْمَشَاعُ الَّذِي يَتَبَدَّلُ مِنْهُ فَهِيَ
 الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ بِالْقِسْمَةِ لَا يُجْبِرُ فِيهِ عَلَى الْقِسْمَةِ وَلَوْ طَلَبَ
 الْقِسْمَةَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنَ الْقَاضِي فِي رِوَايَةٍ يَقْسِمُ الْقَاضِي
 بَيْنَهُمَا وَأَشَارَ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ فِي الْأَصْلِ وَإِلَيْهِ مَا لَمْ يَشْخِ الْأَسْلَامُ
 فِي رِوَايَةٍ لَا يَقْسِمُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا وَلَكِنْ يَتْرُكُهُمَا ذَلِكَ إِنْ شَاءَ
 اقْتِسَامًا بِأَنْفُسِهِمَا وَإِنْ شَاءَ أَتْرَكَ ذَلِكَ وَإِلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَشَاعِ
 رَحِمَهُ مِنَ الْقِيَّةِ اسْتَحَقَّ بَعْضُ نَصِيبِ أَحَدِ الْوَرَثَةِ بَعْضَهُ
 بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِبَيْئَةٍ وَقَضَاءٍ فَقَالَ اخْذِ الْمَدْعِيَّ ظِلْمًا بِغَيْرِ حَقٍّ
 لِيَسْبُلَ لَهُ إِنْ يَرْجِعُ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ بِشَيْءٍ وَكَذَلِكَ الْمَشْتَرِكِي
 إِذَا اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ الْمَبِيعُ بِبَيْئَةٍ إِذَا قَالَ لَا يَرْجِعُ عَلَى بَائِعِهِ بِالْثَمَنِ

من الملتقط اهل قرية عراهم السلطان اذا كانت الغرامة لتحسين
اموالهم فعلي املاكهم وان كانت لتخصيب الرؤس فعلى عدد
رؤسهم ولا يدخل النساء والصبيان منهم الكافي ولا تدخل الدار
في القسمة الا برضاهم وصورتهم دامر بين جماعة فارس واقصبتها
وفي احد الجانيين فضل بناء فارس احد المتراكان ان يكون عوض
ابناء دراهم واما اذا اخوان يكون عوضه من الارض فانه
يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الدنيا وقع البناء في
نصيبه ان يرد بانراء البناء من الدراهم الا اذا تعذر رفعه للقاء
ذلت لانه القسمة من حقوق الملك المشتركة فالشركة بينهم
في الدار لا في الدراهم فلا تجوز قسمة ما ليس بمشترك واذا كان
ارض و بناء فعن ابي يوسف مراح انه يقسم كل ذلك باعتبار ^{القسمة} القسمة
لانه لا يمكن اعتبار المعادلة الا بالتقويم لا بتعديل البناء لا يمكن
بالمساحة فيحتاج الى التقويم ضرورة وعن ابي حنيفة مراح انه يقسم
الارض بالمساحة فيحتاج الى التقويم اذ هي الاصل في المسوحات
ثم يرد من وقع البناء في نصيبه او من كان نصيبه اجود دراهم
على الآخر حتى يساويه فيدخل الدراهم في القسمة ضرورة كالا
بسبب له ولاية التصرف في المال ثم له ولاية القسمة في الصداق
ضرورة بتوث الولاية في التزويج وعن محمد مراح انه يرد على
شريكه بمقابلة البناء ما يساويه من العرصة واذا بقي فضل ^{يترك}

تتحقق التسوية بان لا تبقى العرصه بقيمة البناء في يد الفضل ^{عنه}
 لان البض وسرته في هذا القدر فلا يترك الاصل وهو المساحة
 الا بقدر ما لم منه التهديب ثم عند الي حنيقه سرح يحسب
 كل ذراع من السفلى بذراعين من العلوي عند الي يوسف ^{عنه}
 بذراع واحد وعند محمد سرح يعتبر القيمة بدون الذراع و
 الفتوى عليه في ذلك وفي جميع ذوات القيم من الدواب
 وغيرها ^{عنه} منه ايضا وسر بين وسرته قسمت كل دار على ^{حده}
 ان كانت ملاصقة وعندهما يقسم الكل قسمه واحدة ولو كان
 منزلا في دار واحدة يقسمان جملة اتفاقا ثم ان امكن لكل
 واحد ان يمر من طريق آخر يقسم بغير الطريق والا فترك
 الطريق بينهما فان اختلفوا في سعة الطريق جعل ^{سعة}
 عرض باب الدار بادنى ما يكفيهم دار في يد قوم اقربا
 انه ميراث بينهم وسألو اقسمتها لم يقسمها اتفاضي حتى
 يقسم البينة على الميراث وعندهما يقسم بينهم باقرارهم وفي العروض
 بالميراث يقسم اتفاقا وفي العقار بالشراء عنه روايتان ولو كان
 العروض في يد المودع لا يقسم حتى يقسم البينة على الميراث ^{عنه}
 المستحق فضل بعض العقار على البعض بقيمة البناء والموضع جاز في ^{البناء}
 مجهولة جاز قيا سائر من الفصول وذكر في شروط الاصل الدار
 اذا كانت مشتركة واسم الميراث غائب واراد الحاضر ان يسكنها ^{انسانا}

اريؤاجرهما قال اما فيما بينه وبين الله تعالى فلا ينبغي له ان يفعل
 لانه يتصرف في نصيبه ونصيب شريكه والتصرف لم يخرجهما من مصادق
 حرام حق الله تعالى ولما حب المثلث وفي القضاء لا يمنع من ذلك
 لان الاشتراك لا يمنع عن التصرف فيما في يده اذ لم ياترعه وان جبر
 واخذ الاجر ينظر الى حصته نصيب شريكه من الاجر يرد ذلك عليه
 ان قدره والا يتصدق به لانه تمكن فيه حبث بحق شريكه وكان
 كالتعصيب اذا اجر وقبض الاجر يتصدق او يردّه على المغضوب منه
 اما ما يخص نصيبه فيطيب له لانه لا حبث فيه هذا اذا اسكن غيره
 اما اذا اسكن بنفسه وشريكه بغائب فالنكاح ان لا يكون له
 ذلك فيما بينه وبين الله تعالى وفي الاستحسان له ذلك لان الله
 يسكن الدار من غير اذن صاحبه حال حضرته لانه يتعذر عليه
 الاستئذان في كل مرة على هذا الامر الدور فيما بين الناس فكان له
 ان يسكن حال غيبته واما ليس له اسكان غيره حال حضرته صا
 بغير اذنه فكذلك حال غيبته والى هذا المعنى اشار محمد راجع في الكتاب
 وفي الصوفى لواف وارا غير مقسومة بين رجلين غائب احدهما
 وسع للحاضر ان يسكن بقدر حصته يسكن الدار كلها وفي
 اجازات النوازل عن محمد بن قنبر راجع للحاضر ان يسكن جميع الدار
 اذا خاف على الدار ان لم يسكنها ولم يروى ابن ابي مالك راجع عن
 ابي يوسف راجع عن ابي حنيفة راجع انه ليس للحاضر في الارض ان

يزرع بقدر حصته وفي الدار له ان يسكنهم وفي ثواب
 هشام ان له ذلك في الوجهين ولو سكت احد الشريكين
 في الدار المشتركة نصيب صاحبه ثم جاء الغائب وطلب من
 الذي سكن اجر حصته ليس له ذلك وان كانت الدار معدة
 للاستغلال لان الدار المشتركة في حق السكنى وما كان من
 تواج السكنى يجعل كالمملوكة لكل واحد من الشريكين على سبيل
 الكمال اذ لو لم يجعل كذلك يمنع كل واحد من الخول والقيود وض
 الامتعة فيعطى عليهما منافع مثلها وان لا يجوزوا اذا جعلنا هكذا
 صار الحاضر ساكناً في ملك نفسه فكيف يجب الاجور من
 الخانية دار مشتركة بين رجلين لكل واحد ان يربط الدابة وان
 يتوضأ فيه ويضع الخشب ومن عطب بدلك لا يضمن من الشراكة
 ينبغي للقاضي ان يقسم الدار ولا يدخل في القسمة الدار اذ
 امكنه القسمة بدون ذلك الا بتراضيهم من الخاني رجلان
 بينهما دار غير مقسومة غاب احدهما كان للآخر ان يسكن كل
 الدار اذ اخيف عليها الخراب لو لم يسكن والله اعلم بالصواب
 كتاب المزارعة
 من الحارثي سئل عن دفع ارضه مزارعة ولم يبين لها وقتاً
 علماء الكوفة لا يجوز قيل لان وقتها مجهول في عاداتهم قال محمد
 بن سلمة راجح يجوز وهو على اول السنة قال الفقيه وبناخذ لان

في بلادنا وقت المزارعة معلوم وسئل ابو بكر عن شرط المعاد
 والمج على المزارع قال عن ابي يوسف سراج ان هذه المزارعة
 حائرة وبه قال محمد بن مسلمة وتصير سراج قال الفقيه وبه تأخذ
 وعن محمد بن شريك ارض يزرع احد هما والاخر عايب قال
 يجوز وفي السنة الثامنة انما يزرع ما نزرعها في العام الاول
 ساق ماء العير الى نزرعه بغير ذن صاحب او كرمه قال يطيب له
 ما خرج وهو بمنزله رجل غصب شعيرا او تبنا وسمت به ذابته
 وعليه قيمة العلف وما زاد في الدابة يطيب له كذا هذا قال محمد
 بن مقاتل قال الفقيه وذكر بعض الزهاد ان الماء وقع في كرمه
 فقلع كرمه ونحن نقول لا يجب قطع كرمه لما فيه من افساد المال
 لكن لو تصدق بثمرته لكان حسنا ولا يجب عليه في الحكم سئل
 عن نزرع ارض غيره بغير اذنه ببذر نفسه هل نظا له حصه
 الارض قال نعم ان كان العرف جريما في تلك القرية انهم
 يزرعون ارض الغن بثلث الخراج او يربحوا وبصفه او يحرقوا
 يجب ذلك القدر المتعارف قيل لحد ارضه واية قال نعم اشارت
 في كتاب المزارعة من جواهر الفتاوى رجل دفع كرمه او ارضه
 معاملة او مزارعة الى انسان وذلك الانسان يلتزم القاء
 السرقات واصلاح المستاة وحمرا الانهار وكبش الشقوق
 ولو شرط يفسد ولو سكت لم يلزم ولو وعد سراجا لا يفي فالوجه فيه

يستأجره على ذلك كله بعد اعلانه باجرة يسيرة غير مشروطة
 في العقد فيصح ذلك ويلزمه ولا يفسد العقد اكاسر غير من اشجار
 في كرم المدهقات وانقضت المدة ان غرسها للمدهقات متبرعا
 فهي للمدهقات وان امره المدهقات بشراؤها وغرسها في كرمه
 فهي للمدهقات وله على المدهقات المال الذي اشترى بها
 الاشجار وان غرسها باذن المدهقات فهي للاكاسر والمدهقات
 ان يأمره بقلعها وتسوية ارضه ساجل دفع الكرم معاملة ولم
 المدة في القياس ان لا يصح وفي الاستحسان يصح ويكون الثمرة
 واحدة اما اذا قع الارض مزارعة ولم يبين المدة لا يصح فعلى
 الاستحسان وقرق بينهما لكن روي عن محمد بن سلمة مخرج
 انه يصح بسنة واحدة ونسراع واحد كما في المعاملة وعليه الفتوى
 لكن الغياثية الوكيل بدفع الارض مزارعة اذا دفع بالثلث
 او الربع او الخمس او ما قل من ذلك او بالكثير بحيث يتخاين
 الناس في مثله كان جائزا عند جميعهم

باج

كتاب الصيد والذ
 من شرح الطحاوي قال الزكوة ضربان زكوة اختيار وزكوة
 اضطرار او نقول زكوة سعة ومرفاهية وزكوة ضيق وضرة
 فتنبى قدس سر على زكوة الاختيار لا يميز بين زكوة الاضطرار ومتى
 عجز عن زكوة الاختيار يميل بزكوة الاضطرار ثم زكوة الاختيار

ما بين الربة والحسين والربة هو الصدر والرحمان هو اللدن
 والزكوة بينهما والسنّة في السنّة الذبح وكذلك في البقر والسنّة في
 الابل النحر ولو نحر فيما يجب الذبح اودح فيما يجب النحر جاز وكلت
 نزلت السنن من جامع الفتاوى في التسمية المستحب ان يقول بسم الله
 والله اكبر وذكر تسمي الائمة الخواشي راجع الى المستحب ان يقول
 بغير واو ولو قال الحمد لله او سبحان الله والله اكبر ان اراد بالتسمية
 حلت وان اراد بهما عين النسيج والتخيد او التكبير فلا يلزم من النهاية
 فالذبح بين الحلق والربة وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح
 في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام
 ان الزكوة ما بين الربة والحسين ولانه مجمع المجرى والعروق يحصل
 بالفعل انهما من الدم على ابلغ الوجوه وكان حكم الكل سواء ^{بشيء} من حلق
 الكنز والحلق ينتهي بالعقدة حتى لو ذبح فوق العقدة لا يجوز له
 من النهاية اما اعادة لفظ الجامع الصغير لان بين رواية
 المبسوط والجامع الصغير احتلا فامتن حيث اظهر لان رواية
 المبسوط يقتضي الحلق فيما اذا وقع الذبح فوق الحلق قبل
 العقدة لانه وان كان قبل العقدة بين الربة ^{الحسين} والرب
 فيجوز رواية الجامع الصغير يقتضي ان لا يجوز لان على
 روايته محل الذبح الحلق فكما وقع الذبح قبل العقدة لم يكن
 الحلق محل الذبح فلا يجوز فكانت رواية الجامع الصغير مفيدة لا تلا

رواية المبسوط ومنه صرح في الخيرة ان الذبح اذا وقع اعلى من
المحل المقوم لا يحل فقال في فتاوى اهل سمرقند قصاب ذبح الشاة في ليلة
منظمة فقطع اعلى من المقوم واسفل منه يحرم اكلها لانه ذبح في غير
المذبح لان المذبح هو المقوم ولكت ما ذكر في فوائد الامام الرضا ^{سنة}
يخالف هذه الرواية فانه سئل عن ذبح الشاة وبقيت عقدة
المقوم مما يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الراس او كل ارام
لا قال هذا قوله العوام من الناس وليس هو بمعتبر ويجوز اكلها
سواء بقيت عقدة مما يلي الصدر او مما يلي الراس لان المعبر عندنا
قطع اكثر الاداج وقد وجد وكان ينبغي صرح يفتي بهذه الرواية
من التصريح قال ابو حنيفة صرح اذا قطع اداج المنخقة او الموقوفة
او المتبردية او النطيحة وبها حيوة حلت ولم يفصل في ظاهر الرواية
عن ابي حنيفة صرح انها لا يحل الا اذا كانت بحال تعيش يوما لولا
الزكوة وعن ابي يوسف صرح انها اذا كانت تعيش اكثر من يوم
لولاها وعن محمد صرح انه اذا بقي من حيوتها اكثر من حيوة من ^{سنة} قتلعت
او راجه يحل وذكر في الفتاوى الطهيري ذبح شاة مريضة وقد بقي
فيها من الحيوة مقدار ما بقي في المذبح بعد الذبح او قطع الذب ^{سنة}
بطنها وبقي فيها من الحيوة مقدار ما قلنا فانها لا تقبل الزكوة عند
ابي يوسف ومحمد صرح واختلف المشايخ صرح على قول ابي حنيفة صرح
نفس القاضي الامام الا سيحيا في صرح في شرح الطحاوي صرح انها

تقبل الزكوة وعليه الفتوى وذكر في الهداية ولو نركاه أي الذئب
بحرحه الكلب المعلم ونحوه حل أكله عند أبي حنيفة راح وكذا المنزلة
والنطحة والموقوذة والذئب نقر الذئب بطنه وفيه حياة خفية
أوبينة وعليه الفتوى بقوله تعالجب إلا ما نركبتم استثناء مطلقا
من غير فصل والمجروح على ثلاثة أوجه في وجه يحمل إذا نركاه وإن لم يكن
حياة وهو إذا حرحه حارحه معلومة أو سهم سمي عليها لأنه إن كانت
فيه حياة مستقرة فالزكوة وقعت موقعها بالاجماع وإن لم يكن فيه
حياة مستقرة فعند أبي حنيفة راح نركوة الذئب على ما بيناه وقد
وجدنا عندنا لا يحتاج إلى الذئب من الهداية وفي وجه لا يحل أن
نركاه ألفا وهو ما إذا ذبح شاه أو بقرة مريضة لا يعلم حيوتها
أو مخرجة فلم يتحرك ولم يخرج منها دم مسفوح ولم يضم فاه ولم
يعض عينها ولم يقبض رجلها ولم يقيم شعرها لم يؤكل وفي الثالث خلاف
وقد مر منه وذكر في الذخيرة ذبح شاه أو بقرة فتحركت بعد
الذبح وخرج منها دم مسفوح حلت لأنه وجدت علامة الحياة وإن
خرج منها دم ولم يتحرك أو تحرك ولم يخرج منها دم مسفوح فكذلك
الجواب لأن علامة الحياة أحد هذين الأمرين وإن لم يتحرك
ولم يخرج منها دم مسفوح لا يحل لأنه لم توجد علامة الحياة لكن هذا إذا لم
يحويها وقت الذبح أما إذا علم حلت وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم أصلا
ذبح شاه مريضة فلم يتحرك فيها شيء إلا فاه قال محمد بن سلمة

ان فتح فامها لا يؤكل وان ضمت اكلت وان فتحت عينها لا تؤكل وان
 غمضت عينها تؤكل وان مدت رجليها لا تؤكل وان قبضت رجليها ^{تؤكل}
 وان نام شعره الا تؤكل وان قام شعرها تؤكل هذه اذا لم يعلم انها حيوة وقت
 الذبح ليكون هذا علامة الحيوة اما اذا علم انها حيوة وقت الذبح
 حلت بكل حال ^{في} الغياثية بعينها او نور او شاة في المصطفى
 البعيرة والثور ان علم انه لا يقدر على اخذه الا بجماعة فله ان
 يرميه لانه قد لا يقدر على الزكوة الاختيارية فيهما بنفسه لصيا
 البعير وفتيح الثور وفي الشاة ليس له ان يرميها لانه يقدر ^{عليها}
 طائرا وحدا ^{في} الندة وان لا يقدر عليها الا بجماعة قالوا والمعتبر
 في هذا اما يقع في نفس صاحبه يكره لطافي لا لانه حرام لكن متغير
 لا يطيب ويتغير الطبع ولعل هذا اقولهم جميعا قال ابو حنيفة راح
 السمكة اذا اقلها حرا الماء او برده لم يؤكل وهو كالطافي وقال محمد
 راح تؤكل وعليه الفتوى ^{من} الحائي ولا بأس بسائر انواع السمك
 نحو الجربيت والماس ما هيح ولا يؤكل ما في البحر سوى السمك ^{طوي}
 الماء عندنا وقال الشافعي راح لا بأس باكل ما في البحر وله في
 الضفدع قولان ^{من} التهديب وكل ما يعيش في الماء حرام
 الا السمك ويدخل فيه جميع انواعه كالجرميث والماس ما هيح و
 عند الشافعي راح كله مباح وله في الضفدع قولان ^{من} سمك
 الطياوي وما كانت في البحر لا يؤكل الا السمك في عموم اجناسه ^{فانه}

مؤکد من کثیر العباد اللہ والذی یقال له جہنم حرام عند بعض
 العلماء لانہ لا یشبه السمک واما یباح عندنا من صید البحر انواع السمک
 وھذا الا یکوثر من انواع السمک وقال بعضہم حلال لانہ یسمی سمک
 السمک من السراجیۃ انواع السمک والجراد حلال ولا یستطر
 فیہما الزکوۃ من الطہیری فان قیل ما الحکمۃ فی ان اللہ تعالیٰ
 خلق کل مخلوق ذال لسان بعضہا ناطق وبعضہا غیر ناطق وليس
 للسمک لسان اصلا فقَالَ لان اللہ تعالیٰ لما خلق آدم علیہ السلام
 واما الملائکۃ بسجودہ فسجد الملائکۃ کلہم الا ابلیس علیہ اللعنۃ فلعنہ
 اللہ تعالیٰ واخرجه من الجنۃ ومسختہ فاصبغ الی الارض فجاء الی
 البیمار فاول ما رآہ السمک فاخبرہ بخلق آدم علیہ السلام وقَالَ
 انہ یصطاد ویأخذ دواب البر والبحر فجعلت السمکۃ یمتد خلق
 آدم علیہ السلام ویقول لا امان لنا بعد لھذا فی ہذا المآل فاذ
 اللہ تعالیٰ لسانہم من التجوید واذن السمک کلہا حلال
 من التھذیب شرح القندوسی ولا بأس باکل الطأوس فی القسا
 الزبد ولسۃ ولا بأس باکل الطأوس وعن الشیخی راح یکمرہ اشد
 الکراہۃ وبالاول یفتی من مختص الماجینی وانجہ ذبح کتھ
 برای قندوم بزربکی یا درینای جدید وکشت وکوز
 حرام است در قنوی ویتیمہ وخبز آن اور وہ ست
 والیضا منہ واکرامیہ از کرامیہ آفتاب مرد

ويا ازسراء آب يا از تيرگي آب امام محمد راجح مي فرمايد حلال باشد
 خوردن آن وعليه الفتوى من الحنفية وعن مجاهد رضي
 الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة من الشاة ^{حقة} المنة
 الذكرو الانثيان والقبل والغدة والمراصة والمثانة والدم ثم البوق ^{حنفية}
 راجح فسر هذا وقال الدم حرام بالنصف وباقي السبعة مكروه لانه
 مما يستحبته النفس وانما اراد بدم المسفوح فاما دم الكبد والطحال
 ودم اللحم فليس بمحرام من القنية وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه
 لا تحريم ومن ذكر الشاة وغدها ودها طبخ في اللحم في المرققة لا يكره
 المرققة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم من الذخيرة
 قال وكره تعليم الباني بالطيخ الحجي لانه يأخذ به فيعذب به قال ويعلم
 بالمنة بوح من شرعة الاسلام ولا يقتل عصفورا عبثا فان ريسا له
 عنه يوم القيمة بم ذبح من عقيدة النجاشي من قتل عصفورا
 عبثا جاء يوم القيمة وله صراخ عند العرش يقول سل هذا اني قتلتني
 من غير منفعة من الذخيرة يكره الاصطياد للتلهي وان يأخذها
 حرقة ولا بأس باخذ الطيب في الليل والنهي محمول على الذباب
 اصطاد سمكة فوجد في بطنها اولوة في المصدف فهي للمشتري
 وان لم يكن فهي للبائع الصائد من معالم التنزيل قوله تعالى
 ومنها تأكلون اي من البانها ويتخذ منها كاللينة والسمن وغيره
 ولحمها وقرونها وعصياها وجلودها واطرافها وعظامها ومخها وعروقها ^{شحمها}

وجميع ما كات في المذبوح المأكول سوى ما كره النبي صلى الله عليه
وسلم وهو سبعة أشياء من المشاة المذبوحة الذكروا الأنثيان
والقمل والنقد ودوا الموائمة والمثانة والدم والمحرام منها واحد وهو الدم
المسفوح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الآية والباقي من
السبعة مكروه وما سوى ذلك فهو مباح على أصله لأن الأصل في الأشياء
الإباحة ١

كتاب الأضحية
من القياسات تجب التضحية بالذئب ولا تجب بغيره والثنية أصلاً
والشراء بنية التضحية عن الغني بانساب الروايات وأما الفقير
فقد اختلفت الروايات فيه جحد أو المنع أن لو اشتراها بنية
التضحية في أيام النحر يسير وأجبت بالتضحية في حقه وأن لم يقل بنية
شيئاً في جواب ظاهر الرواية فكذلك اختاره الصدوق شهيداً حسناً
الدين شرح في شرح الأناجيب الزعفراني وعليه الفتوى فإن
لم تكن النية مقارئة للشراء لا تجب بالاجماع وإن صرح
وقت الشراء أنه يشتريها ليضحي بها نصيب واجبة بالاختلاف
حـ مصرى وكركيل ياتين بحج شاة له وخروج إلى السواد ^{نحو}
الركيل الأضحية إلى موضع البعد من مصر وذبحها هناك قلنا
على وجهين أما إن كات الموكل في السواد أو عاد إلى مصر ففى
الوجه الأول جازت أضحيته عنه وفى الوجه الثانى المسئلة

على قسمين اما ان كان الوكيل يعلم بقدر وم الموكل او لا يعلم ففي القسم
 الاول لم تجز الاضحية عن الموكل بلا خلاف وفي القسم الثاني اختلف
 ابو يوسف ومحمد سرح والمختار قول ابي يوسف سرح انه يجزيه
 من ذبح على ميت فهذا على وجهين اما ان ذبح بامر او بغير
 امره ففي الوجه الاول لا يتناول من لحمه هو المختار لان الاضحية
 تقع للميت وفي الوجه الثاني يتناول هو المختار ايضا لان الذبح
 يصل على ملكه والثواب للميت ولهذا لو كان على الذابح الضحية
 واجبة تسقط عنه في التناوي صاحب العقارات والمستغلا
 الكثيرة يجزى في الفضل عن حاجته نزل الضيقة والمستغل
 هو العقار حتى لو كان يفضل من نزل ضيقه ومستغله عن حاجته
 منه ما يبلغ ما يتي درهم فطيه الاضحية والا فلا هكذا ذكره استاذنا
 الشيخ الامام طهيري الدين المورغينا في سرح قال فهذا اختيار الشيخ
 ابي بكر محمد بن الفضل وغيره من المشايخ يعتبر الفضل باعتبار قيمة
 المضياح والمستغل على ما عرف المرأة تعتبر موسرة بالمهر المتجمل وهو
 ست پيمان اذا كانت سر وجهها مليا عندهما خلا فالابي حنيفة سرح
 ولا تعتبر موسرة بالموئيل منه بالانجماع في التناوي وفي الوجوب
 على الاب الموسر عن ولده المصغر خلاف وكلام كثير وجواب
 طاهر الرواية عن ابي حنيفة سرح انها لا تجب بخلاف صدقة
 الفطور فانها تجب عليه وعنه والفرق ما عرف من هذا

ولو ضحى بعد ما صلى اهل المسجد ولم يصل اهل الجبانة اجراه استحضاراً
 لانها صلوة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اجزأتهم وكذا على هذا ^{عكسه}
 وقيل هو جائز قياساً واستحساناً ^١ من التماس خانية قال سئل
 الحلواني رح هذا اذا ضحى رجل من الفريق الذي صلى
 فاما اذا ضحى رجل من الفريق الذي لم يصل فلم تجز التخيبة
 قياساً واستحساناً ^٢ من القضية اربعة عشر نفرًا ضحوا بغير تب
 مشتركين ينبغي ان تجوز ^٣ من شرح الطحاوي وراقته
 الدم ليست بقربة الا في مكان او زمان فالزمان هو ايام
 الحرم والمكان الحرم ويجوز الانتفاع بجلد الاضحية ويجوز
 بيعه بكم ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه من متاع البيت ^٤
 كما ^٥ الاستحسان

من الذخيرة يجب ان يعلم بان العمل بغالب الراي جائز
 في الديارات وفي باب المعاملات وكذلك العمل بغالب
 الراي في الدماء حائز حتى ان من دخل على رجل
 منزله شاهراً سيفه ولا يدري صاحب المنزل ما حاله أهله هو
 من اللصوص والتجأ الى داره او هو لص دخل عليه لياخذ ماله
 يقتله ان منعه فانه يتحرى في ذلك فان وقع تحريره دخل
 منزله لياخذ ماله ويقتله وخالفه ان رجلاً او صاحبه ان
 يادر يقتله فلا بأس يقتله وقالوا فمن استقل المسلمين جماعة في دار الحرب فاشكل

على المسلمين حالهم انهم عدوا ومسلمون فانهم يترون وقد
 روى الفقيه ابو جعفر المهندواني والحسن بن زياد عن ^{ابن} حنيفة
 سراج فبمن رأى سرجا في داره شاهرا سيفه فوق غلب رائه
 انه يريد ماله فانه يحل له قتله من غير ان يصح وان كان يعلم
 انه لا يريد نفسه فهذه الرواية اشارة الى انه متى وقع تحريمه
 على انه قتل الشرا انه يباح قتله ولا يلزمه التحريم مرة اخرى
 ليعلم انه هل ينزجر به ون القتل او لا ينزجر واشار محمد سراج
 في كتاب الاستبصارات الى ان بعد ما وقع في غلب رائه انه دخل
 للشرا انه يتحريمه ثانيا ليعلم انه ينزجر به ون القتل او لا ينزجر ^{سئل}
 الفقيه ابو جعفر سراج عن رجل اخذ سرجا مع امرأته يحل له قتله
 ان كان يعلم انه ينزجر عن الزنا بالصباح او بالاضرب بما دون السلاح
 فانه لا يقتله ولا يقاتل معه انما اخذ هذا من قول محمد سراج فان
 سراج امره بالتحريم مرة اخرى بعد ما تحقق السرقة بالتحريم ليعلم
 انه هل ينزجر بما دون القتل او لا ينزجر وقد مررت هذه المسائل في كتاب
 السقم من التاريخ في كتاب الحظر والاباح في الفصل الثاني والثلاثين
 في المسرفات وفي اما الى الجاي يوسف رح برواية بشر سراج رجل له امرأة
 معروفة تزوجت والرجل غائب فشهد الشهود على ذلك ولم تدع طلاقها
 ابا حنيفة سراج يقول لا اقهرها ولا اعترض لها ولا افرق بينهما وبين زوجها الا
 وقال ابو يوسف سراج اذا كان شيئا معروفا مشهورا وشهد جماعة

من الشهود وفقهما حتى يقدم التزوج الغائب وان لم يكن معروفا
لا يفرقهما القاضي حتى يسأل عنهما ولم يشهد على ذلك جماعة وانما
شهد عليه شاهدان فان قول ابي يوسف راجح في هذا مثل قول
ابي حنيفة راجح ^{من المنقاة} امرأة ادعت ان نرجسها طلقها وقد
غاب نرجس وجها فالمسئلة على وجهين ان كان القاضي يعرف انها
امرأة سرجل بعرفه منعها من الكاح وان كان لا يعرفه وانها
اقامت بذلك بينة عنده فالقاضي لا يتعرض لها ^{من المضمرات} من المضمرات
في النصاب اذا كان شارب المتوضي طويلا ولا يصل الماء تحت
عند الوضوء جاز وعليه الفتوى بخلاف الغسل وروى ان ^{من} خالف
الوليد راض كان يطول شاربه ليكون اهيب وعن ابي حنيفة ^{رج}
مقدار الشارب مقداره الحاجب والحلق فيه مكره وهو لا يصح
فاما الغاري في دار الحرب يندب الى توفير الاطفا ر ليكون
سلاحا او يندب الى تطويل الشارب ليكون اهيب في عين
العدو ^{من} من الغياثة في فصل الضيقات والولا ثم يأخذ من
شاربه حتى يصير مثل الحاجب سئل ابو حنيفة راجح عن هذا
فاجاب هكذا وعلى هذا لولم يصل الماء تحت شاربه يجوز لانه
رخص في مقدار الحاجب ثم لو لم يصل الماء تحت شاربه يجوز لكلنا
هذا او به يأخذ وعليه الفتوى ويكره حلق الشارب اصلا قالا
ولا بد تطويل الشارب للضرورة ليكون اهيب في عين العدو

من المحيط في كتاب الكراهية في الفصل الثالث قال محمد سرح في كتاب
الاختصاص واذا رأى الرجل رجلاً يقتل اباه متجداً ثم انكر القاتل
ان يكون قتلته او قال للابن في السر اني قتل اباك لا تتردد ولي
فلانا عهد او قال له ان اباك ارتد عن الاسلام فاستقلته فقتله
لذلك ولم يعلم الابن شيئاً مما قاله كان الابن في سعة من قتلته
لان الوارث عاين السبب المصح لقتله وهو قتل الاب متجداً
الا ان القاتل ينكر ويدعي ما يستقله فلا يثبت ما ادعى من السقوط
الابا بينة وكان هذا بمنزلة ما لو قال لغيره اخذت ما كنت باذ
واكلت طعامك باذنت فان دعوى الاذن لا يثبت الابا بينة
وكذلك من عاين هذا القتل كان له ان يعين الابن على استيفاء
القصاص لانه علم بوجود هذا الحق لادبته متى عاين قتل
فكان عليه ان يعينه على استيفاء حقه كما في سائر المحرق وكذلك
اذا لم يعاين الابن القتل ولكن اقر القاتل بين يديه بالقتل ثم ادعى
ما يسقط القتل لان الثابت بالاقرار كالثابت معاينة لان التهمة
مستترة عن الاقرار لان الانسان لا يقر على نفسه كاذباً بالقتل فصلاً
الثابت بالاقرار كالثابت معاينة من هذا الوجه ولو عاين
الابن القتل وسعد قتل القاتل كذا هذا افرق بين الاقرار وبين
الشهادة فانه لو شهد عنده عدلان ان فلاناً قتل اباك عملاً والابن
عرفهما بالعدالة لا يسح لادبته قتلته ما لم يشهد ابناء له عند القاتل

وبعض القاصب شهادة في الاقرار بالتقيل وسبعة ان تقيل
والفرق بينهما ان الشهادة انما عرفت حجة بخلاف القياس عند
اتصال القصاص بها فقل اتصال القصاص لا يكون حجة اصلا فلا يست
المشهور ببرقيل القصاص من كل وجه وانما ثبت من وجه دون
وجه وبذلك لا يحمل الاستيفاء فما لا اقرارا فما صار حجة موافقة
للقياس لا تنفاه منقمة الكذب عنه لان الانسان لا يقر على نفسه
كما باحصوصا بالتقيل واذا انتقلت التهمة عن الاقرار التحق الاقرار
بالعائنة وكل جواب عرفته في التقيل فهو الجواب في المال في كل
موضع يسع للابن استيفاء القصاص اذا عاين الابن المثل
او اقرب بين يديه فكذا اذا عاين اخذ المال او اقرب بين يديه
بالاخذ كان له استيفاء المال وفي كل موضع لا يكون للابن استيفاء
القصاص بان شاهد عنده عدلان باقبل فكذا اذا شهد عدل
عدلان باخذ المال لا يكون له ولاية استيفاء المال من القاصب
الغياثية ويكره ان يدهن راسه بدهن فضة وكذا ان
صب الدهن على راحته ثم مسحه على راسه او لحيته لان
الادهمات هكذا يكون في الغالية لا بأس به ولا يصب الغالية
على راس من المدهن من عقبة صاحب الكشف واختلوا
في الرواية يوم القيمة قبل دخول الجنة بعض اهل السنة والجماعة
قالوا برى المسلمون والكفار جميعا ولكن روي تفريق وتهويل

لا روية كرامة عليه السلام من الغياثية ياروزنور وزمجان را تعظيم كند و جزي
 يدیه و ستد سوی ایشان موافقت ایشان را و اگر چه خایه مرغی بود بخشنی
 علیه عليه السلام من تحفة الفقهاء اذا نذر الله تعالى بما هو قربة و طاعة
 يجب عليه الوفاء به عليه السلام من الحصر و لو قال علي المشي الى بيت الله
 او الى الكعبة او الى مكة يلزمه ذلك بالاجماع اما حجة او عمدة
 من السراجية قراءة القرآن عند القبور مكرهه عند أبي خنيفة
 وعند محمد راجح لا وعليه الفتوى عليه السلام من المضمرات والاصح انه
 لا يكره عليه السلام من رسالة الاختساب في الباب الحادي والخمسين
 ويتغيب للأمر بالمعروف فان يأمره في السر ان استطاع ذلك
 يكون ابلغ في الموعظة والنصيحة وقال ابو الدرداء رضى من
 وعظ اخاه في العلانية فقد شانه ومن وعظ في السر فقد زانه
 فان لم ينفعه الموعظة في السرياً أمره بالعلانية لتعين الجهر به
 من الصبر في ذكر في السير الكبير لا بأس للرجل ان يخلو وسط
 راسه ويرسل شعره من غير ان يفعله فان فعله فهو مكره لانه
 يصير مشتبها بالكفر عليه السلام من الجواهر قال القاضى الامام المالک
 المملوك اللعب الذي يلعب الشباب ايام الصيف بالبطيخ بان
 يضرب بعضهم بعضاً مباح غير مستكر فانما هم كانوا يفتلون في سر
 النبي صلى الله عليه وسلم من غير نكير عليه السلام من النصاب الجين
 اذا وضع على الجرح ان عرف ان فيه شفاء فلا بأس به لانه

وادوارد احدث اثبات النخالة او غسل بها يد ه او راسه
 ان لم يبق فيها شيء من الدقيق وهو بخاله يعلف بها الدواب
 لا بأس به لانه بمنزلة التبن قاله رجب الله عنه ورايت في
 كواهد كتاب العيون قال هشام سألت محمد عن الوضوء
 بالدقيق والسويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام فاخبرني
 ان ابا حنيفة و ابا يوسف راح لم يرا به بأس وهو قول محمد راح
 من الخلاصة النخالة لم يبق فيها شيء من الدقيق يعلفها
 الدواب لا بأس به وفي الغنوت عن محمد راح الوضوء
 بالدقيق او السويق بمنزلة الاشنان بعد اكل الطعام لا بأس
 بوضع العجينة على الخراج ان عرف فيه شفاء من الخائبة ولو
 غسل راسه او يده بالنخالة او احرقها ان لم يبق فيها شيء
 من الدقيق وهي نخالة يعلف بها الدواب لا بأس
 لايها صارت بمنزلة التبن والعلف وعن ابي يوسف
 والي حنيفة راح لا بأس بغسل اليد بعد الاكل بالسويق
 والدقيق بمنزلة الاشنان وهو قول محمد راح من السمّة
 وسئل ابو الفضل الكرماني عن الدقيق الذي يستعمله القضاة
 هل يغزرون في ذلك فقال لا بأس به وسئل عنها علي بن
 فقال ما اجيز ذلك والقرن اوجب لهم من الذخيرة قال
 هشام وسألت محمد ارج عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد

الطعام مثل الغسل بالاشنان فاجبوني ان ابا حنيفة و ابا يوسف رجا
 لم يريانه بلت باسا وهو قولي قال وانما لم يريانه باسا لتوارث النسا^س
 ذلك من غير تكبير منكر لهم من مخلص الشرحين في شرح المنظو^{مة}
 منقولاً من المصنف في الخطأ والصواب يستجلان في المجتهدات والحق
 والباطل يستجملان في المعقولات حتى اذا سلنا عن مذمنا
 ومن ذهب منها لها في الفروع يجب علينا ان نجيب بان ذلك نصنا
 صواب يحتمل الخطأ ومن ذهب منها خطأ يحتمل الصواب لاننا لم^ن
 القول بما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب فاذا سلنا عن
 معقداً او معقداً خصوصاً في المعقولات يتب علينا ان نقول الحق
 ما نحن عليه والباطل ما هو خصوصاً عليه هكذا نقل عن المشايخ شرح^ل
 من المحيط قال ولا ينظر النظر الى العورة الا عند الضرورة قال
 سلمان الفارسي رضي الله عنه لان اخر من السماء فانقطع بنصفين
 احب الي من النظر الى عورة احدا وينظر احدا الى عورة في مع هذا
 اذا جاء العذر فلا بأس بالنظر اليها من جملة الاعذار الحات
 ينظر عند ذلك الفعل وكذلك الخافضة تنظر الى موضع الفرج
 من المرأة وهذا لان الحات سنة وهو من جملة الفطرة
 في حق الرجل لا يمكن تركه من الحيائية ويجوز ذلك كله^{عند}
 العذر كالولادة والقرحة في الفرج والحات والعيوب في الخ
 خصوصاً العين ولو تولى المرأة في ذلك كان اولي اذا امكن تعليمها و^{قبل}

في ختان الكبير إذا مكنت أن يختن نفسه فعل والآ لم يفعل الآن
 يمكنه أن يتزوج أو يشتري خاتمة فمختنه وذكر الكرخي راح في
 الكبير يختنه الحامي عن ابن مقاتل بأسس للحامي أن يطلي عورة
 غيره بالنورة لم من التهنيد وبواذا وقع عذرا فلا بأس بأن
 تنظر القابلة عند الولادة إلى العورة وعند دعوى وصول العين
 ودعوى عيب من المشتري ونحوها وكذا ينظر الرجل موضع الختان
 عند الختان ومداواته من ذلك ومن جرح آخر من الذخيرة
 أن مقدار ما ينبغي من ذنب العامة اختلفوا فيه منهم من قدره
 بشبر ومنهم من قال إلى وسط الظهر ومنهم من قال إلى موضع
 الجلوس لم من شرح المتفق ولا بأس بعلم العامة من الحر
 قد سار بعة أصابع لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس
 الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلثة أو أربعة إذا أراد الإعلام لم
 من القنينة لا بأس بالعلم المنسوج بالذهب للنساء وأما للرجال
 فقد سار أصابع وما فوقه بكر لم من فتاوى السمرقندي يكره
 الزيادة على أربع أصابع في علم الثوب من الأبريسم والكتانة
 في الثوب من الذهب على هذه لم من الكثر كره لبس الأمان
 والأكل والشرب والأدهان والتطيب من الماء ذهب وفضة للرجل
 والمرأة لم من السغناقي قيل صورة الحرم هو أن يأخذ آنية الذهب
 والفضة ويصب الذهب على الرأس لم أما إذا أدخل يده فيها

اخذ الله منه ثم صبه على الراعي من اليد لا يكره كذا ذكره ^{رواه}
 الذخيرة في الجوامع الصغير ^{من} العنابية قال ويكره الشرب من
 الاواني الذهب والفضة فان كان من التجل لا بأس به وقيل يكره
 ايضا ولا بأس بجلية السيف والباعد من الذهب والفضة
 اذا لم يكن على مقبضه ويكره الاكل بمعلقة الذهب والفضة وعلى
 الذهب والفضة والوضوء من طشت الذهب والفضة وكذا
 ابريق من الذهب من ذلك وكذا استجمار بجرد الذهب والفضة
 الا ان يكون للتجل ^{من} البرهانية ولا بأس ان يكون في بيت
 سرجل سرير ديباج وفرش ديباج لا يقعد عليها ولا ينام عليها وكذا
 الاواني للتجل لا يشرب منها بقب عليه محمد سراج لان المحرم هو ^{انتفاع}
 والانتفاع بالسريبر والفرش القعود والنوم وبالاواني الشرب
 من البظهيرية يكره الشرب في آنية الذهب والفضة والادهان
 منها ويكره الانتفاع في كل ما يعود الى الايدان كالادهان و
 الطيب واما التموية الذي لا يخلص لا بأس بالاجماع لان
 الذهب والفضة مستهلكة فيه ^{من} الذخيرة في الجوامع ^{الصغير}
 عن ابي حنيفة سراج انه كان يكره الاكل والشرب في آنية ^{ذهب} الذهب
 والفضة والادهان فيها قالوا وهذا اذا كان يستعمل الدهن
 من الآنية فما اذا كان يصب الدهن ثم استعمله لا بأس به
 وكذلك اذا اخذ الطعام من قصعة الفضة ووضعه على الخبز

او ما شبه ذلك ثم اكل لا تأثم من سراح الكرحي قال ابو حنيفة
 سراح لا تأثم في العلم في الثوب اذا كانت اصبع او اصبعين او ثلثا
 او اربعا واه بشرع عن ابي يوسف سراح ولم يحلت خلافا ذلك
 لان العلم تابع للثوب فصارت كالسكة من القنفذ قلت
 والعلم في العمامة في مواضع يجمع لحم لا يجمع حر عكس في المنقعات
 خلافا لشيخ طاهر المذهب عدم الجمع في المنقعات الا اذا كان
 خط قر وخط منه غيره بحيث يرى كله قر فلا يجوز كما ذكره في
 حبس فما اذا كانت كل واحد مستبينا كالطرن في العمامة فظاهر
 المذهب انه لا يجمع ولا يجوز مسح اليد على ثيابه ولا بد سناره
 وقال مرفوع هذا لا يجوز على المنديل الذي يوضع عند الخوان
 لمسح الابد ي به قلت لكن بقليل عس في ثيابه يقتضي جواز
 بالمنديل قال لان الثوب ما نسج لهذا والمنديل ينسج لهذا من
 المصفي وقال انما اجمعنا ان القليل من الملبوس حلال وكذا القليل
 من اللبس والاستعمال الظلمة يمنع الناس من الاحتطاب
 في المروج لا بد فح شيئ اليهم فالرفع والاختذ حرام لانه رشوة
 ومنه ويجوز شري العصافير من الصياد واعناقها اذا قال من
 اخذها فهي له ولا يخرج عن ملكه ما لا عناق ب ب م لا يجوز
 لان فيه نصيب المالك ومنه انما ذ النعل من الخشب يدعه
 ومنه الخف الاحمر خف فرعوبت والخف الاسير خفها ما

والخف الاسود حلف العلماء وقد لقيت عشرين من كبار
 الفقهاء ببلج فما رأيت لاحد خفاً ابيض ولا احمر ولا سمعت احد
 امسك وروى انه عليه السلام امسك خفاً ابيضاً واهدي
 له خفان اسودان فقبض وليس به من الخادي قال فان اراد
 امرأة ان تضح التعوين لحيها وجهها بعد ما كانت يبغضها
 ذكر في الجامع الاصغر ان ذلك حرام لا يحل قال صاحب الكتاب
 روي لنا ابو نصر محمد بن عبد الله باسناد عن خالد بن معدان
 زائدة انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله
 ان لي بعلاً وهو يبغضني فما ترى فامرها بتقوى الله فقالت يا رسول
 الله اني صنعت شيئاً اُحجب به ايده قال لا اف لك اف لك اف لك
 لقد قلت قولاً عظيماً لقد اذيت اهل السماء والارض ثم امرها
 فاخرجت ثم امر بماء فوضغ المكاف الذي كانت فيه فبلغ النبي عليه السلام
 ان تلك المرأة تابت وتعبدت وحسنت عبادتها ثم من الغنا
 في اتخاذ المرأة التعوين لحيها الزوج حرام من الغنا في
 المرأة التعوين لحيها الزوج حرام وروى ان امرأة امت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان لي بعلاً يبغضني فما ترى
 فامرها بتقوى الله فقالت اني صنعت كذا وكذا اُحجب به فقالت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اف لك اف لك اف لك بلثا
 قلت قولاً عظيماً لقد اذيت اهل السموات والارض ثم اذيتها

فأخرجت ثم لم يزل يبيعها يوماً، فباعها بالذهب الذي أتت به من بيع نبي
صلى الله عليه وسلم، فأتت به المرأة ثياباً وعبداً وحسنت عبادتها وحرص
بعض المشايخ شرح التحليف بالطلاق والعقاب والإيثار
المغلظة لفساد الرمان واحله والمخبر أن يفتي بعدم جواز
ذلك من الذخيرة اتفق المشايخ شرح أن الخطاب في
حق الرجال بالحجرة سنة وأنه من سيماء المسلمين وعلماً
وأما الخطاب بالسواد ففعل ذلك من الغزاة ليكون
أصيب في عين العدو وهو محمود منه اتفق المشايخ
عليه ومن فعل ذلك لتزيين نفسه ولحجب نفسه اليهن
فذلك مكروه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوزه وأذلت من
يجوز كراهة روي عن أبي يوسف راح أنه قال كما تعجبني أن
تتزين لي فتعجبها أن اتزين لها هذه الجملة من شرح السير الكبير
من كنز العباد الحياء سنة للنساء ويكره لغيرهن لأنه تشبه بهن
وكذا تشبه المرأة بالرجل مكروه في الكبرى والظاهرية لا
للصغير أن يخطب يده أو رجليه لأن ذلك تزيين وهو
للنساء من خزانة الفقه العليا خبيثة وعشرون مقسماً
يوجب الاستبراء إذا ملبت الجارية بالعتمة أو بالفتاة
حين حبس عليها أو بدلاً عن الخلع أو كانت من نفقة أختهم
وهو موافق لمقتضى المدة أو ما عفا وأتت المستأجرة المقصود

ورسد عليه بعبث او اشتري شقصا كان لرجل فيها شركه
 وباع شقصا منها وقال البيع او كانت آفة فرجعت او مضت
 بدت عليه او وصيها من الولد الصغير ثم اشتراها او باعها
 من رجل ببيعها فسد اثم قضى القاضي بالرد عليه فاسترده
 وباع ظالم جارية رجل فوطئها المشتري فحاصمه مولاها فقضى
 القاضي بالرد عليه يجب على المالك استئصالها والقوى عليه
 ووطئ الاب جارية ابنه ولم تحبل ثم اشتراها او اشتري
 جارية من ابنه او امه او من مكاتبه او من عبده المازون
 ولم يكن حاضرا في يده العبد وان كان عليه دين يحبطه
 بما له يجب الاستبراء على المولى استئصالها وعندهما لا يجب بناء
 على ان دين العبد يمنع ملك المولى عنده وعندهما لا وقد
 عرفنا واذا وهبها من صبي او امرأة ثم رجع بها واسرها
 الكفار واحمررها بها بالدار ثم وصلت الى المولى وان تزوجها
 المولى يستحب على الزوج الاستبراء اذا كانت موطوءة وكذا
 لو تزوج ام ولد او مذبذبه قبل العتق او ارتدت ثم اتم ثم
 اسلمت وان اراد رجل ان يبيع الجارية يستحب للبائع الاستبراء
 فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء وكذا لو اراد ان يزوجها
 خمسة مواضع لا يجب فيها الاستبراء رجل اشترى جارية
 منكوبة ثم طلقها الزوج قبل الدخول والخلوة بها ما ييجت

الاستبراء على المشتري ولو حرم فراح الامتة على مولاها ثم زال
 التحريم لا استبراء عليه مثل ان نزل وجهها ثم طلقها الروح قبل الدخول
 او كانتهما ثم تجرت او وطئ الاب حارسه ابنته وجعلت ثم اشتراها
 الاب او باع ظالم حارسه الغيب وعلم المشتري انها مملكت العير ^{طهرها}
 ولم يطأها او باع حارسه بغير طالحا ثلثة ايام ثم افسد البيع ^{بطل}
 الاستبراء على البائع لا نه لا يتبب المملكت اجماعا وكذا لو كانت
 الجمار للمشتري عند ابي حنيفة راح خلافا لهما لان المملكت ^{للمشتري}
 قصار كالاقالة قبل القبض لا نه لا يتبب المملكت كما لو كانت الجمار
 للبائع فيفسخ خمسة مواضع لا يحسب الحيض من الاستبراء ^{كما} جازا
 جارية حائضا او اشتراها فحاصت في يد البائع ثم قبضها المشتري
 واشترها ووضعها في بده عدله فحاضت في يده ثم قبضها او باع
 احدها لغيره يمين جارية فحاضت حبضة ثم اجازها لغيره يمين البيع او
 باع فضولي جارية فحاضت عند المشتري ثم اجازها للمالك البيع فجله
 هذه الحيض لا يحسب من الاستبراء ^{من} شرح الامام شاذ بك
 التكة المعولة من الامريسم هو الصحيح وكذا القنوسة والكانت ^{نحو}
 العجامة والكبس الذي تعلق ^{عنه} اكره المنطقة المفضضة
 عنه لا بأس به وبالدبياح في وسط المنطقة دون ثلث اصابع
 لانه يبيح كما في طرف القياد التريكة ^{من} الذخيرة ولا يحل النظر الى
 العورة الا عند الضرورة والعذر فنفجولة الا عند امر الخائب

الختان ينظر عند ذلك الفعل من بر رسالة الاحساب والثلثون
 نوح اهل الذمة عن الركوب كهيئة المسلمين ولباس الصالحين
 اتخادهم معابدهم في بلاد المسلمين من تنبيه الغافلين
 روى ابو سعيد الخدري رضي عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اذا رأى احد منكم منكرا فليغيره بيده فان لم
 يمسسه فبان لم يستطع فيقلبه وذلك اضعف الايمان
 يعني اضعف فعل اهل الايمان التغيير باليد للأمر وباللسان
 للأمر وبالقلب للعامة وقال بعضهم كل من قد رعى ذلك
 فالواجب عليه ان يغيره قال الفقيه راجح فينجي للذي يأمر
 بالمعروف ان يقصد به وجه الله تعالى واخراج الدين نصر الله
 تعالى ووقفه لذلك وان كان امره لحماية نفسه خذ به الله
 تعالى فانه يلحقنا عن عكرمة رضي الله عنه ذكر ان رجلا من شجرة
 تعبد من دون الله تعالى فعصّب قال هذه الشجرة تعبد من
 دون الله تعالى ثم انه اخذ فاسه وسركب حماره ثم توجه نحو
 الشجرة ليقطعها فلقبه ابليس عليه اللعنة في الطريق على صورة
 نسان فقال له الى اين تريد فقال رايت شجرة تعبد من
 دون الله تعالى فاعطيت الله تعالى عهدا ان اركب حماري
 فاخذ فاستحي واتوجه نحوها فاقطعها فقال له ابليس مالك ولها
 ما اريد الله تعالى بها دنياها واخذها فلم يرجع فقال ابليس

اربع واما عطيت كل يوم اربعة دراهم فترفع طرف قرانتك
 مترفعها بحمد الله دراهم فقال له اَوْ تَقْعِلْ دَلَّتْ فَاِنَّ نَعْمَ ضَمَنْتَ لَكَ ^{لَكَ}
 كل يوم مرجع الى منزله فوجد ذاك يوم من اول ثلثة او ماشاء الله
 تعالى فلما أصبح بعد ذلك رفع طرف فراشه فلم ير شيئا ثم مكث
 يوما آخر فلما رأى انه لا يجد الله دراهم اخذ الحاسب وركب الحمار
 وتوجه نحو الشجرة فنقصه ابليس عليه اللعنة على صور ذاك انسان
 فقال له ابن يزيد قال شجرة تعد من دون الله تعالى اريد
 ان اقطعها قال له ابليس لا تطيق ذلك لانك خرجت اول مرة
 فكان خروجت غصبا لله فلو اجتمع اهل السماء والارض ما رددوا ^{لَكَ}
 والآن ما نخرجت حبث لم يجد الله دراهم فذات ^{قَدْ} تعدت لك ^{قَدْ}
 عنقت فرجع الرجل الى بيته وترك الشجرة فلم يفسد ^{قَدْ}
 منها ما يختص بيوم القيمة وهو الجراء والحساب ومنها ما يختص
 بالدارون الآخرة وهو الطاعة والعبادة لان المكلف يختص
 بالدارين والآخرة ^{قَدْ} من الفضة استقى مستقبل خفيين
 في حادثه فاما احدهما بالصح والآخر بالفساد او بالحل والآخر
 بالحرمة فاخذ العاظمي بقول من افناه بالفساد في العبادات
 وبالصح في المعاملات ^{قَدْ} ان كان المصنف مجتهدا باخذ
 بقول من ترجح عنده والعاظمي ياخذ بقول من هو افقه منهما
 عنده وان استويا عنده ليستفتى بهما وان لم يجد في بلدته

سب إلى بندة وأخرى كما كانت يعضد الحجابة والآن بسون يسبق لنفسه
 نه يقني لنا سب بما نورا صل على عليهم ^{من} كتب كذا ذكره ابن زهرية
 ج في شرح الجامع الصغير ويمنعي للمفاتيح أن يأخذ باليسر في حق غيره
 ندوما في حق الضعفاء لقوله عليه السلام لعلي ومعاذ حيث بعثتهما
 ن اليهن يثرا ولا تقسر لهن من المخمرات عن. قد نسي الامام
 لي المسند ي سرح انه سئل عن فقهاء اقبيا بجوابين مختلفين في
 الجوابين يتبع قال يتبع قول افعهما بعد ان يكونا او سرحهما وانما
 اثر التقليد للعوام ^{من} كتب كان بمنزلة اهم من الفقهاء الذي يفتوا ^{بما}
 هذا الاجتهاد ^{من} الترميز في باب الي خيفة سرح في كتاب الفرائض
 بعض المتأخرين من مشائخنا سرح اختاروا الفتوى بالصالح في
 واضح الخلاف وقالوا كما يفتي بالصالح في الاجابة المشتبهة لا خلا
 دعامة واختلاف الصحابة رضي في هذا اظهر وكان الفتوى
 يصلح بها الحق ^{من} ومنه وعند الفقهاء الحق واحد وعليه ^{بعض}
 المتكلمين وقالوا ان العامي يعمل برأي امام واحد وقع عنده
 نداهم ولا يخالفه في شيء يهوي نفسه عند تأمل من المستحق ^{من}
 جماعة عن ابي يوسف سرح في الرجل يمتنع من اداء زكاة مال
 سامن عنده قال اموره بذلك ففعل والاضر به واجبرته فان
 انوا جماعة فاستعبدوا فاقبلهم ووضعت فيهم السلاح وكذا للسنة
 ما في السنة ^{من} ما في السنة ^{من} ما في السنة ^{من} ما في السنة ^{من} ما في السنة ^{من}

وما قيلت فان هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
نقال ذلك الرجل لا اقل وان كانت سنة فهذا اكفر لانه قال
ذلك على سبيل الرد والانكار وكذا في سائر السنن خصوصا
في سنة هيب معروفة وثبوتها بالتواتر كالسواك وغيره ^{وسمى}
عن محمد بن مقاتل راجع لوان اهل بلدة اجمعوا على ترك السواك
قاتلناهم كما يقتل الكفار قال صاحب الفخيرة رايت في موضع
اخر اذا قال الرجل لا خوستي شاربك فانه سنة فقال لا افعل
ان الكراه اصلا يكفر ^{بغير} وفي نسخة الامام الميرزا في ايضا اذا قال ^{بغير}
رسول الله ومقاتل ان بخورند و دست نشویند ان قال لهايتها و بابا ^{بسنة}
يكفر ^{بغير} وفي مجموع النوانر له جبهه كرايد سبست پست يكفر لانه
استغف بالسنه من قال لغيره سبست پست كروه وكند وري
در مردن افكند او قال اين چه رسم است سبست پست كردن
و دستار بنزير كاو در آوردن ان قال ذلك على سبيل الطعن
بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفر ^{من} القنية ^{جل} ولتر
او المرأة ان ينتقل من مذهب الشافعي الى مذهب ^{الحنيفة} الحنفي
راج وعلى العكس ^{من} ولكن لا يكره اما في صحته واحدة فلا يمكن
من ذلك ^{من} الحنفي ولو ان رجلا من ^{جتهاد} اهل الا
ترك مذهب في مسألة او في اكثر منها بجتهاده لما وضع له
دلائل الكتاب والسنة او غيرها من الحجج لم يكن ملوما ولا موصوفا

بل كما ان ما جوسرا محمودا وهو في سعة منه وهكذا كانت فقال ^{أمة}
 المستد من فاما الذي لم يكن من اصل الاجتهاد فانقل مر قول
 الى قوله من غير دليل لكت لما يرغب لغرض الدنيا ^{وتوهموا}
 فهو المذموم الاثم المستوجب للتأديب والتعزير لا سيما
 المكسر في الدين واحتجافه بدنيته ومنه ^{صحيح} من الاثر ^{جند}
 المقتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتي عن مسألة وسئل عن ^{قصة}
 ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الظاهرة
 بلا خلاف بينهم فانه يعمل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه
 وان كان مجتهدا متقنا لان الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا
 سراج ولا يعدوهم واحتجاده لا يبلغ احتجادهم ولا ينظر الى قول
 من خالفهم ولا يقبل حجته لانهم عرفوا الادلة وميروا بيننا صحيح
 وثبت وبين فنده وان كانت المسئلة ضعفا فيما بين اصحابنا
 سراج فان كان مع الجبا حنيفة سراج احد صاحبيه يأخذ بقولهما
 لو فور التناقض واستجماع ادلة الصواب بينهما وان ^{للف}
 ابا حنيفة سراج صاحبه في ذلك فان كان اخلا فهم اختلاف
 عصر وزمان كالفضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه
 لتفسير احوال الناس وفي المراسع والمعاملة اختار قولهما
 لاجماع المتأخرين على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم بتخير
 المجتهد ويعمل بما اقمى اليه ^{سرا} وقال عبد الله بن المبارك

راج نأخذ بقوله أبي حنيفة راج وتكلموا في المجتهد قال بعضهم من
 اذا سئل عن عشر مسائل فيصيب بالثمانية ويخطئ في البقية
 فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المبسوط ومعرفة
 الإناسخ والمنسوخ والمحكم والمأول والعلم بعادات الناس وعرفهم
 فان كانت المسئلة في غير طاهر الرواية ان كانت توافق اصول
 اصحابنا يحتمل بها وان لم يحل لها رواية عن اصحابنا وافق
 فيها المتأخرون على شيء يعمل به وان اختلفوا يجتهد ويفتي
 بما هو صواب عنده فان كان المفتي مقلدا غير مجتهد يأخذ بقول
 من هو افقه الناس عنده ويضيف الجواب اليه فان كان افقه
 الناس عنده في مصر اخرج يرجع اليه بالكتاب ويثبت فيه الجواب
 ولا يمتارن خوفا من الافتراء على الله تعالى بتجريم الحلال وضده
 من تنبيه الجاليت راج قال الفقيه رضي الله عنه بعض الناس
 لبس الثوب المصطبغ بالمحضر والزعفران او الورس للحال
 وقال بعضهم لا بأس به اما حجة من كرهه فماري ابو ايوب
 عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم عن لبس المحضر وعن الغشب وعن القراءة
 في الركوع وروى الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 قال اياكم والحجرة من زينة الشيطان فان الشيطان يحب الحجرة
 وروى محمد بن شعيب عن ابيه عن جده قال رأي في

رسول الله صلى الله عليه وسلم رجا حب سروده وسم
فأعرض عني فذهبت فأحرقها وليست غيرها ثم جئت فقال
ما فعلت المحفة فقلت رأيتك أعرضت عني فأحرقها فقال
أعطيتها بعض نسائك وأما حجة من أباح ذلك فإمرؤي وكيع
عن صفوان عن أبي السجف عن البراء بن عازب قال طهر
زائلة أحسن في حلة حمراء من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وروي عن بعض مرالي كعب بن عجرة قال لقيت امرأة
أوخمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير
المعصر وروى وكيع عن صفوان عن مالك بن مسعود
رضي الله عنه رأيت على الشعبي ملحفة حمراء قال أعتد من القول
الأول أصح وهو قول أبي جيفة مريح وبه تأخذ وعمل إن كنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم كات قبل النهي وأما ما روي
عن الصحابة فإنه رضي لا يلزم منه لأنه لم يبين من كانت من
الصحابة رضي وقد روي عن عمر وعلي رضي اللهما قال لا بأس
فيه فهو أولى بالأخذ وأما الذي روي عن الشعبي فإنه
كان يفعل ذلك فإمرأ من القصار وكان يلبس الملحفة
ويلعب بالسطر مخ ويخرج مع الصبايات والصبايات لروية
الصبايات من الشريعة واجب الألوان النياض والسطر
من يد في البصر وقد لبس رسول الله صلى الله عليه وسلم

الاخضر طيب الاخضر سنة ويحسب الرجل الحمره والمصفرة
 من الثياب الحمره من الخانية يكره للرجل ان يلبس الثوب المصبوغ
 بالمعصر والزعفران والورس من الهداية ولا يلبس ثوبا
 مصوغا بورس ولا زعفران ولا عصفر بقوله عليه السلام
 لا يلبس المحرم ثوبا مسه زعفران ولا ورس الا ان يكون
 غسلا لا ينقص لانه منع الطيب لا اللون وقال الشافعي رحمه
 لا بأس بلبس المعصر لانه لون لطيب له ولنا ان له
 رائحة طيبة من المصباح عن عبد الله بن عمر بن
 العاص قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثوبين
 معصرين فقال ان هذه من ثبات الكفار فلا تلبسهما وفي
 رواية قلت اغسلهما قال احرقهما من البرزوي كسر
 النبي صلى الله عليه وسلم في لباسه وقيامه وقعوده من ثنية
 البرزوي فانه روي انه عليه السلام يلبس قلنسوة بيضاء من
 بجمامة سوداء وربما يتجمل بمجرأ وصفراء ايضا من المصباح
 قال صاحب الروضة فيما يجوز للرجل لبس الثوب الاحمر و
 الاخضر وغيرهما من المصبوغات بلا كراهة الا ما ذكرنا في
 والزعفران والورس من وفي الفتاوى الا بانه يكره للرجل لبس
 الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران والورس لان الاش
 ورد فيه من التفريغ لبس الثياب المعصر والمزفر والورس

للرجل مكروه عند الأكثر للهي لوامر دقيه ^{من} لفا وعى ^{من}
 ومكره للرجال لبس الثوب المصبوغ بالمعصر والمورس ^{والزعفران}
 من فوائده الدراية والتقييد في الروايات يدل على تقييد ما عداه ^{من} من الذخيرة
 التخصيص في الروايات يدل على تقييد ما عداه ^{من} من الذخيرة
 وفي المستخرج كان أبو حنيفة راح بكره للرجال ان يلبس الثوب
 المعصر والمزعرور ^{وسمى} محمد راح في السير الكبير النهي لمزحاله
 عن لبس المعصر قل المراد منه ان يلبس المعصر ليحبب نفسه
 الى النساء وقيل النهي عن لبس المعصر والمزعرور في حب الرجال ^{مطلبا}
 فقد جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما في رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ^{عن} لبس المعصر وقالوا كرم والحمة فانها من ثياب الشيطان
 من المحيط وبكره لبس الثوب المعصر للرجال ^{من} وفي المستخرج
 أبو حنيفة راح بكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر او
 بالمورس او بالزعفران ^{من} من الملقط وعن أبي حنيفة راح لا
 بأس بالصنم الاحمر والاسود والاصفر ويستحب خضاب الحية
 والشعر للرجال ولبس المصبوغ كذلك خلافا للمجوس ^{من}
 انظهير المرغينا منه فقد اختلف الناس في لبس الثوب المعصر
 والمزعرور والمورس للرجال وكروه الاكثر ^{من} من الخا
 وبكره للرجال ان يلبس الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران
 والمورس ^{من} من الهداية وتقي ما تقي الله عنه من الفس

والنسوق والجذال والاصل فيه قوله تعالى فلا سرفتم ولا أنسروا
ولاجذال في الحج فهذا منهي بصيغة النفي من الكافي والنسوق
المعاصي وذات منهي في الاحرام وغيره الا ان الخطر في الاحرام
اشد كالمس في الحزير في الصلوة والتطريب في قراءة القرآن
من مباح الجميع وان كانت محرمة في مسائل الاوقات الا ان
كان اقتراها في الاحرام اشد قبحا فان اشد حرمة من
شرح انهما ويحى قال كل اثم غير الذنوب والفضة فليس بمكروه
الاكل فيه والتسريب منه والانتفاع به بوجه من الوجوه لو جاز كان
اولا حكمة كاللحم بل او من الثياب او العطر واللبس وما اشبهه
فذلك ما اذا كانت الاداني من الذهب والفضة فانه باع
منه واما السيف اذا كان معلقا بالذنب والفضة فلا يأمور
وكذا ان المنطقة المذمومة لان الانا سركوت بالرحمة في السلا
وهذا في قوله جميعا اما السيف المفضضة واليهام والصلاح والكرام
والشرف فلهذا كره الكرخي سراج في مختصره عن ابي يوسف سراج
كره ذلك كله وعلى قول ابي حنيفة سراج ومحمد سراج لا بأس به
اذا كانت تعود على السراج لا على الذهب والفضة بل من الخطا
ولا بأس بجميع المنطقة والصلاح وحوال السيف بالفضة في قولهم
ويكره ذات بال ذهب عند البعض وهذه اذا كانت يخلط منه
الذهب والفضة اما التمرة الذي لا يخلص منه الذهب

الفضل لا بأس به عند الكل ولا بأس بمسامير ذهب او فضة
 ويكره الناب منه ^{من} الذخيرة فاما الثموية وهو ان يجعل الله
 ما بحيث لا يخلص بعد ذلك لا بأس به بالاجماع لان الذهب
 والفضة بالتموية يصير في معنى المستهلكة الا يرى انه لا يمكن تحليله
 فصار الحكم كالمعدوم ^{من} التحفة ولكن القليل من الحرير عفو
 في حق الناب للرجال ايضا ذلك مقدار ثلثة اصابع او اربع
 من الصباغ شرح متفق وفي مبسوط الفقيه الى الليث شرح
 عن علي رضي عن النبي عليه السلام انه قال لو بقي الشعر من
 جناية لم يصبها الماء يعذب به كذا وكذا يوم القيمة في النار
 قال علي رضي عن الله تعالى عنه عادت شعري وكانت بمنزلة شعري فاذا
 ما ذكرنا حواضر جذر الشعر والله تعالى اعلم ^{من} توجيه المجاز
 والمسلط ظاهر لانه صلى الله عليه وسلم كان يطيب بها والناس
 ان فسدت بعد البلل كانت نجسة والآفلا والعنبر طاهر لانه
 دسره البحر ولم يتغير ماهو والاصل الطهارة وكذا ذلك الزباد
 من فوائد شمس ^{الائمة الخلواني} في مشغل بعل يسمع الاذن
 ولا يترك يكون عاصبا ^{من} اقليم الاسلام معوره سبي مشتم
 ماكله چونه که با برک می خورد مباح است زیرا که اندک است و نافع
 و غرض که مطلوب از خوردن چونه منقول است که بی جوده حاصل است
 و مشک حلال است در همه حال میان طعام و دار و اگر چه خون است متغیر

شدة ست وبغيرها بك شدة من فتاوى ابي الليث وروي عن
 عائشة رضي الله عنها قالت لا سمر الا لمسافرا ولمصل لان المسافر يحتاج
 الى ما ذهب عنه النوم فابيح ذلت وان لم يكن فيه قرينة وطاعة
 والمصلي اذا سمر ثم يصلي فهو افضل ليكون نومه على الصلوة وختمه
 بالظاعة من كشف البردوي وقيل الاذن ثبت للرجال دون
 النساء فالنساء يمنع من الخروج الى المقابر لما روي ان فاطمة
 رضي الله عنها في تغرية لبعض الانصار فلما رجعت قال لها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلي اتيت المقابر قالت
 لا قال لو اتيت ما فارقت جديت يوم القيمة اي كنت معهما
 في النار والاصح ان الرخصة ثابتة للرجال والنساء جميعا فقد روي
 ان عائشة رضي الله عنها كانت تزور قبر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في كل وقت وانها لما خرجت حاجة زارت قبر اخيها عبد
 الرحمن من الغياث الصبي اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن
 صبي فحكمه حكم الرجال فان كان صبي فهو في حكم النساء وهو عورة
 من قرنه الى قدميه قال صاحب الملقط يعني لا يحل النظر اليه
 عن شهوة فاما النظر لا عن شهوة فلا بأس به ولهذا لا يؤمر
 بالنقاب وفي حكم الصلوة كالرجال في باب الاستحسان من الرجال
 الحسانية ولا بأس بشقب اذن الطفل من البنات لانهم كانوا
 يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم

من غير ان يسجد في التجسس فقب اذن البت المظلم كروه قيا سا ولا
بأس به استخسانا لهم من القاسم خاني في اليتمه سألت ابا حامد عن
المرأة تجلس في بيت الميت تذهب وتذكر مناقبه وتبكي معها النساء
فقال ان جيئي بها وهي تفعل لطيف بكرة وان فعلت ذلكت من غير
طمع فلا بأس به من رسالة الاحتساب وينبغي ان لا ينظر
الادام اذا حضر الخبز ويأخذ في الاكل قبل ان يؤتى با دام اكراما للخبز
قال عليه السلام اكرموا الخبز فانها من بركات السماء والارض
قال العبد صلوات الله تعالى وهذا في بيته واما في الضيافة فينظر
الاذا سلم من الحانية وقيل لا بأس للخريب ان ينام في المسجد
من التفسير الكبير للامام فخر الدين الرازي راج قالت نملة
بايتها النمل ادخلوا مساكنكم الى آخر الآية وفي هذه الآية تنبيه على
امور سرية احدها ان من يسير في الطريق لا يلزمه الخبز وانما
يلزم من في الطريق الخبز وتاثيرها ان النملة قالت وهم لا يشعرون
كانها عرفت ان النبي معصوم فلا يقع منه قتل هذه الحيوانات الا
على سبيل السهو وتاثيرها ما رايت في بعض الكتب ان تلت
النملة انما امرت غيرها بالدخول لانها خافت على قومها انها
اذا رأت سليمان في جلاله فرجما وقعت في كفر ان نعم الله وهذا
هو المراد بقوله لا يحطنكم سليمان وهذا تنبيه على ان مجالسة
ارباب الدنيا محدوس من التفسير الرازي قوله تعالى واما

لا يشعرون از غایت شفقت وی بر رعیت گفت ز موبدان اندر آید
 بخانه نای خود نابر و سلیمان و سپاه وی شمارا و ایشان ندانند یعنی بقصد
 خود از ایشان نپایند. من التفسير البصري وقيل ان النملة انما قالت لسلیمان
 صلوات الله عليه ان تدري لم سميت سليمان فقال لا قالت نسلا
 صدرت وتدري لم سخرت لك الريح فقال لا قالت لتعلم ان الدنيا
 كلها ريح فنبسم ضاحكا من قولها من روضة العلماء وعن سهيل
 بن عبد الله التستري انه قال ليس كل من عمل بطاعة الله تعالى
 صار جسيما لله لان اعمال البر يعجز الابواب والفجائر من اهل الاديان
 ولكن يجتنبه الانبياء وصدوق من النسيمة وسئل علي بن ابي
 عن الحسن هل ينظر الى ذراع ام الصدر وشعرها فقال نعم وسئل
 الجندري راجع عن له ام هل له ان يغتر بطنها وظهرها خدمة لها
 فقال نعم وراء الثياب وسئل ايضا عن غسل الفم عند الاكل هل هو
 سنة كغسل اليد فقال لا وسألت ابا حامدا عن رجل اخذ بلبلا
 او قمر يا وجعلها في قمص وعلقها مع ذلك فقال لا يجوز لان هذا
 نفي من الارض معني لان الحبس نفى وتعدى من احياء
 العلوم من يجب منكم كافرا اذهب الله عن قلبه نور الايمان وعن
 وجهه بها الا سلام من التفسير الرازي قوله تعالى واستقر
 من استطعت منهم بصوتك من جرائ تو بدارم رو تو انكون بر جرائي
 كن اي واستر لل عن الطاعة من قد مرث منهم بصوتك اعني

بد عالمک بلغزان هرگز توانی تا و از تو، قال ابن عباس سراسر صد کلام صوت
 بد عولت الى الصاد فقصوه هرا واری که از دهن بیرون آید که در
 غیر مصای حدای غر و جل بود آل آواز شیطان است و هر چه است از آواز
 لهو و منرا میر و طبا میر و فتح و دف و سرود و مثله آواز شیطان است
 همه را که بوسه و تزیین شیطان است. و منه ومن الناس
 من سئذی لهما الحدیث لیصل عن سبیل الله بغیر علم و یتخذ
 هنرا و اولتک لهما عذاب مهین اکنون می گوید منی نشان کتاب
 و متابعان لهو و باطل را گفت و از مردمان کسی است باندیتا بعت قرآن
 و می برگزیند سخن لهو و لغو و باطل و اف نه و سمر و سرگزشتن پیشانیان
 اخبار عجم را و ملوک پیشین را و نزول آیت بجن و لید بن مغیره است
 و یاران وی که روزگار بدین گذارند و می مجاهد رض شاگرد این کسی
 رض گوید که مراد از این لهو الحدیث سرود است برگزیند سرود را بر قرآن
 خواندن لیصل عن سبیل الله تا که کم کند مردمان را از راه خدای تعالی
 یعنی از دین خدای بجهل و نادانی مرومان را و یتخذ هاهنرا و میر که سرود
 گفتن و شنیدن مباح گرفت و ی قرآن را فسوس گرفت و مخالفت کتاب
 خدای تعالی بفسوس گرفتن و بازی گرفتن کتاب بود کما قال الله تعالی و لا
 یتخذوا آیات الله هنرا و اقوله اولتک لهما عذاب مهین
 این نشان است عذاب خوار کنند و اعراض از قرآن و شادی شنیدن
 لهو و فسوس و سرود و از وصف کافران است من الاصول السی
 حسی

ان صحة التذليق والاقراء بالتوحيد لا يكون مع انكار شي
 من الشرائع فقال محمد راج في السير الكبير من انكر شيئا من
 شرائع فقد ابط قوله لا اله الا الله من المدايرك واليهو
 طلع عن الخير وعما يغني وهو الحديث نحو السمر بالا ساطير التي
 اصل لها والغناء وكان ابن عباس رضى وابن مسعود رضى
 يخافان ان الغناء وقيل الغناء مفسدة للقلوب ومفسدة للمال
 مستحقة للرب وعن النبي عليه السلام ما من رجل يرفع صوته
 بغناء الا يحش الله تعالى عليه شيطانين احدهما على هذا
 المنكب والاخر على هذا المنكب فلا يزالان يضربانه ما برجلهما
 حتى يكون هو الذي يسكت ^{من} التفسير الاحقاق حكى
 وسى عليه السلام لما رجع غضبان اسفا واستمع الصياح وكانوا يترقبون
 ولا يجمل ويضربون الدفوف والمزامير فقال هذا صورة الفسنة
 ثم سألته المكاح للامام ضياء الدين السامى راج وقال الامام
 يعقوب الكسائي راج في قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو
 الحديث وهو كره بي نماز وبى دين بود حديث وي لهو ونحو سرود واما
 بود وهو كره لهو ونحو شنين سرود ورايد ورندهب اباحت بود
 شاده بود وهو كره شنين سرود ولهو ونحو شنين كرفت ويا مباح دانست
 بى بر كلام خداي تعالى فوس كرو عاقبت بكافري افتاد وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان الغناء تنبت النفاق في القلب كما ينبت

اللهم الطعام والشراب فوالدي نصب محمد بيده ٧ برفع مرحله
 بالغاء الاء على كتفيه شيطانة على هذا الجانب وعلى هذا الجانب
 ولا يزالان نصر بان بارجلهما حتى يكون هو الذي بسكت
 ترجمه مصطفی صلی الله علیه وسلم می فرماید که سرود گفتن و شنیدن
 سرود نغاف را و رد دل گوید و شنونده و خانبه بر ویاند گوشت را مان
 و آب بسن بدان خدای که جان محمد در قبضه قدرت اوست که هرگز او را
 سرود گفتن بردارد و بگفت او و شیطان بشنند و پای می رسد آن
 را میگوید و مجاز سرود گفتن باز آید در تفسیر امام یعقوب کاشانی رحمه الله
 رگوید است - و ذکر فی المناهی عن سهل بن سعد عن النبي صلی
 الله علیه وسلم انه قال یكون فی امتی خسف و منی قبل و منی ^{الاعتراف} بعد
 الا اذا ظهرت المعانف والمغنیات واستحلت الخمر وقال کعب
 لا یأمر رخص ان فی التوراة التي انزل الله تعالی نبيه
 موسى علیه السلام انا انزلنا الحق انذ هب یرا باطل و یبطل
 اللعب و الرقص و المزامرات و المزامیر و الدف و الکبار
 لطایر و عن الحسن رضي الله عنه انه قال قال رسول الله
 صلی الله علیه وسلم لا بد خل الملائكة بیتا فيه الطنبور و عن
 یحیی بن عمر بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صوت
 بل فادخل اصغیه فی اذنيه و قال هكذا رأیت النبی صلی الله
 علیه وسلم یصنع و عن نافع ان ابن عمر رضي الله عنهما سمع صوت مرا

اعنی فوضع اصبعیه فی اذنیه و عدل راحلته عن الطريق وهو
 قول یانا فع اسمع فاقول نعم فیمضی حتی قلت لا قال فوضع ید یدیه
 داخلته الی الطريق و قال رأیت رسول الله صلی الله علیه و سلم
 مع صوت من مارة رابع و وضع مثل ذلک و قال رسول الله صلی
 الله علیه و سلم کبر مقتا عند الله صوت الرزقة عند المصیبة
 المزمارة عند النخلة عنه و عن انس رضی الله عنه قال قال رسول
 الله صلی الله علیه و سلم صوتان ملعونان فی الدنیا و الآخرة من
 عند نخلة و من رزقة عند مصیبة و عن علی ابن ابی طالب رضی الله
 عنه یفان رسول الله صلی الله علیه و سلم عن ضرب الدف
 عن لعب الصبی و صوت المزمارة عنه ترجمه: امیرالمؤمنین علی
 بن ابی طالب رضی الله عنه فرماید که نبی کریم رسول الله صلی الله علیه و سلم
 از زردف و طبل و بازی خجاک و آواز مزمارة عنه سوال عنه اگر ترا
 پرسند که اعانوا الکاح و لو بالدف حدیثی معروف است پس
 دلیل برخصت در دف زدن برای کار خیر عنه جواب عنه قال الملعون
 قال ابوا المهاجر اخبرك ناریات بن ابی عباس عن المغيرة
 بن شعبه قال قال رسول الله صلی الله علیه و سلم ان الله
 تعالی کره لكم الخمر و المیسر و المزمارة و المعانف و الکوبة و
 الدف فسالْتُ ابا المهاجر کیف کانوا یضربون الدف علی
 عهد رسول الله صلی الله علیه و سلم فقال كانت المرأة اذا کا

ملأت تأخذ بالعرمال وعوده فتصعد وتقرّب بالعود على العرمال
سمع الناس انه ملأت وعن الحبيب امامه رضى انه قال في رضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المغنمات و شرائهن وتعليمهن
واكل انما بهن قال عثمان بن عفان رضى ادا كان جاسريدا
فهو حرام وعن ابي سعيد الخدري رضى انه قال جاء رجل الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اشترى
الجواري فاعلمهن الغناء وايضهن فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم وملت بالغناء امرت اما علمك ان الله تعالى قد لعب
من فوق عرشه مستلزي الجواري ومعلمهن الغناء وعن مكحول
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال استماع الملاهي معصية والجلوس
عليها فسق والتكذب بها من الكفر وقال عليه السلام من ملأ اذنه
غناء حرام الله تعالى يوم القيمة صوت الروحانيين في الجنة قيل
وما الروحانيين قال قراءواهل الجنة وقال المجاهد في قوله الذين
لا يشهدون الزور اي لا يحضرون الغناء ونحو ابن مسعود
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يتغنّى عن الليل
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة له حتى يتلها ثلث مرات
وقال ابن مسعود رضى ان الغناء ينبت في القلب النفاق لما
ينبت
الماء البقل وقال ابن مسعود رضى ليس شيئا اشد به نبت النفاق
في القلب من الغناء وقال الفصيل بن عياض الغناء رقية الزنا وعن

الحسب مرضه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة خصال
على ما قوم لو طبعهم اهلكوا او يزيد بها امتي بخصلة اثبات الرجال
لصيامهم بالحمام ورسولهم بالجلاء هون والخذف وضرب الدف
شرب الخمر وقصب اللحية وطول الشارب والصفير والصفير
باس الحبرة ويزيد بها امتي بخصلة اثبات النساء بعضهم بعضا
ن النافع اعلم ان التغني حرام في جميع الاديان فقال في الزيادة
ن الا وضعت بما هو معصية عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منه لثمة
خنيث والمغنيات من المستغنى من الذخيرة والفصل
ثامنت عشر في بيات احكام اهل الذمة واهل الشراك وكذا
نحون عن السكر لانهم لا يستجانون السكر وانما يستحلون اصل الشرب
كذلك لا يمنعون من اكلهم مع المرامير والظهور للغوا واطهار النساء
غير ذلك كما منع منه المسلم من البتق قالوا منهم من المرامير وحضور
النساء واشباه ذلك من اللب والبول وامنع الناحية والمغنية من
لعب الجملة وطيرانها في الرمايق والسواد وحكي طهر الدين
من قال لمقرئنا ما نأ احسن عند قرأته يكفر من قاتل من قاتل
البر بها في حكي عن امام الهدي ابي منصور الماتريدي مرض
من قال لمقرئنا ما نأ احسن عند قرأته يكفر وبانت منه امرأة و
الله كل حسنة فان تاب لا يجب عليه القتل والا يضرب عنقه و
الكل لما عليه هذا قوله عليه السلام من يد له دينه فاقطعه ولو قتله قاتله

قد عرض الاسلام عليه كونه ذلك فلا شيء عليه وانه اخذ
 لما حروف وعليه القبول بعين الهداية ولا ناسخة ولا مغنية
 لما بها تركبات محرمانه عليه السلام فهي عز الصوت ^{حميد} ^ب
 الناجحة والمغنية والاصب يعني الناس لانه يحج الناس على امره
 كبره ^ب الكافي وورد شهادته الخشت والناجحة والمغنية
 ومنه من الشرب على الله ولا صراهم على الفسق وقد نفى
 النبي عليه السلام عن الصوتين الاحفيتين الناجحة والمغنية
 وعن الناجحات والمغنيات وترد شهادته من يعني الناس لانه
 يصير على نوع فسق ويجمعهم على امره كتاب كبره ^ب ومنه والفسق
 والمعاصي وذلك منهي في الاحوام وغيرها الا ان الخطر في
 الاحرام استدكسب الحرير في الصلوة والتطهر بب في قرأه القرآن
 من اترجيع شرح المنظومه وبلا يتخذ التي تنعقد في مجالس
 الملاهي والمزامير يكون مختلفا فيها بوجهين احدهما نفسا
 الولي لانه هو الذي احضر الملاهي والمعانف وامرهم
 بذلك واعطى المغنيين على ذلك الاجرة والثاني ان الحاضر ^ب
 صار وافسقة لاستماعهم ذلك فلم يبق الولي وليا ولا الحاضر ^ب
 شهودا عنده فلا يتعقد عند الشافعي الكاح فيلحقه عن
 ذلك ^ب من شرح اصول الصغار وضرب الايدي والرقص
 كلها ميسرة من اصول ابي القاسم الصغار قال اهل السنة ^{عنه} وبما

يا ناكل ما كانت من اللعب فانه يكون حراما وكذا للتعجب والتعجب
 وكل ما كانت من اشياء الفحشاء سواها من بالعبودية او بالفساد سبية
 وكذا للتعجب ضرب الدف والعود والبربط وغيرهما ما كانت من
 اللعب فانه يكون حراما الا الثلاثة مالا عبة المربط امرأته وملاعبة
 فرسه وسرمية قوسه وهكذا وسوي في الخبر عنه عليه السلام انه
 قال ما انا من الرد ولا الرد متعب والدليل عليه قوله تعالى فحسبتم
 انما خلقناكم عبثا وانكم اليها لاترجعون والدليل على ان صوت الدف
 حرام ما روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال الدف
 حرام وثمة حرام فقال ابن مسعود رضي الله عنه وكذا للعود ويد له
 عليه السلام عليه السلام كل مسكوك حرام واما ضرب الدف لالا
 في الدنيا ينجى عند الشافعي راجح لا يجوز ان يضرب الا كما يضرب الطبل
 ولا يجوز ان يدور في الضرب كما يضرب في اللهو وعند أبي حنيفة
 راجح يجوز ان يضرب مدورا ما يقع به الا علام من رسالة الامام
 شهاب الملة والدين في النوادر البرهاني وحكي عن أبي نصر الدبوسي
 عن قاضي ظهير الدين الخوامرهي راجح من سمع الغناء من
 او من غير المغني او يرى فعلا من الحرام فيحسن ذلك باعتقاد
 او غير اعتقاد يصير مرقا في الدنيا يبا على ان يبطل حكم الشهادة
 ومن يبطل حكم الشهادة لا يكره مؤمنا عند كل جسد ولا يقبل
 الله تعالى شهادته واحبط الله تعالى كل شهادته وبانت منه امرأة

فان تاب لا يجب القتل ولا بضرب عنقه لقوله عليه السلام من
 بدل دينه ما قتلوه فان قتله قاتل قبل عرض الاسلام كره ذلك ولا
 شيء عليه من التآمر حاله وفي البيعة سئل الجلواني راجع عن
 ستموا لانفسهم بالصوفية فحتموا وسوع لبسة واشتغلوا باللهو
 والرقص وادعوا لانفسهم منزلة فقال افتروا على الله كذا وسئل
 ان كانوا انما عن الطريق المستقيم هل ينفون من البلاد
 لقطع فسقهم عن العامة فقال اما طاعة الاذى ابلغ في الصيانة
 وامثل في الديانة وتميز الحبث من الطيب انكروا واولى لهم وفي
 لصاب الاحتساب هل يجوز الرقص في السماع الجواب لا يجوز
 وذكر في الذخيرة انه كبيرة ومن اباحه من المشايخ راجع فقلت
 الله عز وجل حرما كانت المرعش وذكر في العوارف انه
 لا يليق بمنصب المشايخ والذنب يصدى بهم لانه شابهوا
 الله والله يباين حاله امكن ولو قيل هل يجوز السماع لهم
 فيقال ان كان السماع سماع القرآن والموعظة فيجوز ويستحب
 وان كان سماع غناء فهو حرام لان النغني واستماع الغناء
 حرام اجمع عليه العلماء وبالعوافيه ومن اباحه من المشايخ
 الصوفية فلن تخلى عن الهوى وتخلّى بالتقوى واحتاج الى
 ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط احدها ان لا يكون
 فهم امره والثاني ان لا يكون جميعهم الا من جسمهم ليست

فاسق ولا اهل الدنيا ولا امراء والتالت ان يكون نية القوال
 الاخلاص لا اخذ الاجر والطعام والرابع ان لا يجتمعوا لاجل طعام او
 فتوح والخامس لا يقومون الا مغلوبين والسادس لا يظهرون
 حبدا الا صادقين وقال بعضهم كذب في الوجد اشد من الغيبة
 لذا وكذا سنة والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا
 لان جنيد اخرج تاب عن السماع في زمانه من تايي القصص
 في تحف الرصص عن تصنيف سلمان الفارسي ان محمدا بن
 سلمة رضى اذ القى جنيد في البغدادي راج فقال له يا جنيد
 جمعت عن حالك واعمالك وطاعتك وامالك وما حسيت
 في الدنيا فان وما دريت ان الشيطان للمسلمين هائب
 ما رجيت ان الجنة مقام المسلمين بالعمل الصالح وما سمعت
 ن وعد الله تعالى بدخوله للمؤمنين بالعمل الصالح وما نظرت
 في احوال مخلوقات الرحمن وما بصرت عن سبب مقولات
 لشيطان وما فهمت بالامور التي اموت بالقرآن وما
 نكرت عن الذي جعل الله لك عن امّة محمد صاحب القرآن
 ما عدت صلوات الخمس فرضا بالاحكام والامر كان باي
 سبب تأسس عن الرب الرحمن وباي خبر تعلم عمل الشيطان
 باي عمل ترجى مقام الجنان وباي دين رجعت عن الدنيا
 باي نبي اتيت الايمان وعن اي امام وجدت الرخصة

محل الحرام فقال له جنيد بآي علم منهي تعين قلب حتى ارجع عن
 ذلك فقال له تحضر في المجلس الذي يرقصون اهلها ويشعرون
 اهلها ويضربون الدفوف اهلها حتى يصير مجلس السماع
 وهذا احلال بحسب ائمتهم حرمها صاحب الشرع مع كلبه الاصل والقرع
 وانت نخلها بالعدوان فان هذا الخبر يعيد في العرش والجنات
 فارجع عن هذا الحرام ان شئت بعث الله تعالى لك عزلا
 الا سلام فقال له جنيد يا استاذي وشيخي والله الطالب الغار
 الملتزم الملهث راجعت عن هذا وتثبت عنها او عني حتى غفر لي
 الله تعالى من عقيدة الامام ابي اسحق الصغار الانصاري
 ساج ومنور وزومهر كان وسده نوشادي كردن از رسوم جايليت داني
 وهو وطرب و نشاط ورقص كردن و دست زدن و نرد و شطرنج و كشتين
 و كور بافتن و آنچه بوي ماند از مقام سياه و سرود و آنچه بوي ماند از گمان كبا
 و رسوم جايليت و نهاد و اخبان داني - هـ - و منه و باري و اودن ابله
 بوي و بدعت فصد و يراني اسلام داني و كفر داني - هـ - من المضرات
 في الكبرياء استماع صوت الملاهي كالضرب بالقصب و غير ذلك
 حرام لانه ملاهي وقد قال عليه السلام استماع الملاهي معصية
 فالجلوس عليها فسق و التذلل بها من الكفر و هذا اخبر علي بن
 التشديد لعظم الذنب ^{بعض} من العوارف و قد نقل عن المشايخ
 ساج انه قال في كتاب القضاء و النماء فهو مكروه يشبه الباطل

وقال من سدر منه سميه ثور شواذته وروى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال كان ابليس اول من ناح واول
 من تقصّب وروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال
 الغناء يثبت النفاق في القلب وروى ان ابن عمر رضى الله
 عنهما عليه قوم محرمون وفيهم رجل يتغنى فقال الا لا سمع الله
 لكم وقاله فضيل بن عياض الغناء رقية الزنا وعن النضر بن الغضاد
 مفسدة للقلب مسخطة للرب وقال بعضهم ياكم والغناء
 فانه يزيد الشهوة وانه ليسوب عن الخمر ويفعل ما يفعل السكران
 الذي ذكره هذا القائل صحيح لان الطبع الموزون يفتقر بالغناء
 والا ورائه ويستحسن صاحب الطبع عند السماع ما لم يكن يبيح
 من الفرقة بالاصابع والتصفيق والرقص ويصدر منه افعال
 تدل على سخافة العقل وقال بعض التابعين ايضا اللوطية
 على ثلاثة اصناف صنف ينظرون وصنف يصالحون وصنف
 يعلمون ذلك التحل فقد تعين على طائفة الصوفية واجتنابا
 عن مثل هذه الاجتماعات واتقاء مواضع التمسك بها
 الا نوار في مذهب الشافعي راح ومن اظهر الوجد
 والسكر ولا يستقيم ظاهره ولا يثقيد جوارحه بالورع فمحرور
 بعيد من الله تعالى ^{له} ومنه واما الغناء مع الآلات
 لما هو من شعائر شارب الخمر كالطنبور والصنج والرباب

ومما أثر المعانف أي الملهي من الأوثان والمزمارين فيجزم استعماله
واستماعه قصد أو لوقوع سحره ولم يقصد لم يجزم والوساع التحيي
منه وما هو من شعائر الفساق والمختلئين فيجزم أيضا وآليات
كلها حرام حتى الذبح يقال لما كان آيات لانه من شعائر الفساق
وكذا ما صرح به البغوي في ترجمة الأحكام وما يضرب من الأوثان
حرام بلا خلاف لانه من شعائر الفساق والمزمار النائي لم من
المهلذب في مذهب الشافعي راج ولا تقبل شهادة من لا مروءة
له كالقوال والوقاص ومن يأكل بأسواق ويمشي مكشوف الرأس
في موضع لا عادة له في كشف الرأس لم ومنه ويحرم استعمال
الآلات التي تطرب من غير غناء كالعود والعلبوس والمغني
والطبل والمزمار لم من الفتاوى الناصية التواضع لغير الله تعالى
حرام وإذا سجد لغير الله محقق حقيقة كفر لم من المحيطات
الفقيه أبو جعفر راج من قبل الأرض بين يدي سلطان
أو أمير أو سجد له فإن كان على وجه التحيّة لا يكفر ولكن
يصير مرتكباً للكبيرة أما لا يكفر لأن السجدة على سبيل التحيّة
فهي ليست بكفر الأيوبي أن السجدة لغير الله تعالى على سبيل
التحيّة كانت مباحة في الأبتداء والكفر لم يجر في زمان والدي
على صحة ما قلنا أن الله تعالى أمر الملائكة بسجدة آدم صلوات
الله عليه ولا يجوز أن يكون الكفر ما مر به ثم تكلم العلماء أن

سجدة الملائكة كانت لمن بعضهم قالوا كانت لله تعالى ولكن
التوجه الى آدم كان تشريفاً وتكريماً لا ادم الا يروى انه يستقبل
الركبة في الصلوة والصلوة يكون لله تعالى والتوجه الى
الركبة تشريفاً للركبة كذا هنا وقال بعضهم لا بل كانت السجدة
لادم على وجه التحية والاكرام له ثم نسخت ذلك لقوله عليه
السلام او امرت احد ان يسجد لاحد لا امرت المرأة ان
تسجد لزوجها واما الاثم فلا فيها اركب ما هو محرم ومنه عنه
وامر تكاتب المحرم يوجب الاثم والدليل على صحة ما قلنا مسك
ذكورها في واقعات الناطق وصورتها اذا قال اهل الحرب
لمسلم اسجد للملك والاقتلناك فالافضل له ان لا يسجد لان
هذا كفر صورة والافضل للافساد ان لا يأتي بما هو كفر صورة
وان كان في حالة الاكراه وان اراد ان يسجد بنية التحية
فالافضل له ان يسجد لان هذا ليس بكفر فهذه المسئلة ^{يد} يوق
ما ذكرنا فثبت سجد لسلطان على وجه التحية انه يكفر بهذا
اذا سجد بنية التحية وان سجد بنية العيادة للسلطان
او لم يخض النية فقد كفر بهذا هو الكلام في السجدة جئنا
الى الانحاء للسلطان او لغيره وان لم يكرهه لا يشبه بغير
المجوس وكذا في الذخيرة والفصول العبادي ^{من} الغائية
والافتراء ان من سجد للسلطان على وجه التحية لا يكفر ^{من}

قوائد المدراية في شرح الهداية بجونه الخدمة لغير الله تعالى
بالقسام واخذ اليدين والاختفاء ولا يجوز السجود بالاجماع
من الكفاية الشعبي راجح واما سجدة الشكوة والتحية كانت مائة
في شريعة من قبلنا واما في شريعتنا لا يجوز ان يسجد لاحد
بوجه من الوجوه ومن فعل ذلك فقد كفر ^{بمن} من احكام الحكم
الكفر فاما اذا سجد لهؤلاء الجبابرة فهو كبيرة من الكبائر وهل
يكفر قال بعضهم يكفر مطلقا وقال بعضهم هذه اعلى وجوه ان الراد
العبادة كفر وان اراد به التحية لم يكفر ويخدم عليه ذلك و
ان لم يكن له نية كفر عند اكثر اهل العلم فاما تقبيل الارض
فهو قريب من السجود الا انه اخف من وضع الخد من
والجبين عليها الارض من الثنا وسما السجدة اذا سجد
للسلاطين للتحية لا يكفر استدلالا بمسئلة ذكرت في السير
الكبير اذا قيل اسجد للملك والا لا قتلنا الا فضل ان لا يسجد
وان سجد للتحية فالفضل ان يسجد علم ان السجدة بنية
التحية لا يكون كفر اذا كانت خائفا من التفسير للكفر
السجود لله تعالى على سبيل العبادة وغيره على وجه النكاح
كما سجدت الملائكة لآدم وايريسف واخوانه له ويجوز
ان يختلف الاحوال والافات فيلزم من المدارات والجود
على ان المأمور به وضع الوجه على الارض وكان السجود

تَحِيَّة لَادَم عَلَيْهِ السَّلَام فِي الصُّبْحِ اِذْ لَوْ كَانَتْ مَلَكَةٌ تَعَالَى مَا اسْتَجَبَ
عَنْهُ ابْلِسُ وَكَانَتْ سَجُودَ التَّحِيَّةِ جَائِزًا فِيمَا مَقْبُولٌ ثُمَّ نَسِيَ بَقُولَهُ
عَلَيْهِ السَّلَام لَسَلِمَاتٍ حِينَ ارَادَ اَنْ يَسْجُدَ لَهُ لَا يَنْجِي لِخَلْقٍ
اَنْ يَسْجُدَ لِاحَدٍ اِلَّا اَللّٰهُ تَعَالَى لَمْ يَنْجِي مِنَ التَّقْصِيرِ اِلَّا زَاهِدِي وَتَحِيَّةُ
الْاَمِّ الْمَاضِيَةِ كَانَتْ بِالسَّجُودِ كَالسَّلَامِ وَالْمَصَافِحَةِ لَنَا الْيَوْمَ
بِسَرِّ اَيْنِ سَجْدَةٍ تَحْتَ بُودِ سَجْدَةٍ عِبَادَتٍ وَسَجْدَةٍ بِرَدِّ اِنْ يُوَسِّفُ
مَرْيُوسَتِ عَلَيْهِ السَّلَام رَايَ مَجْنُونٍ بُودِ عِبَادَتٍ وَامِنْ اَيْنِ سَجْدَةٍ
ظَاهِرِ اَنْبِيَا رَا عَلَيْهِمُ السَّلَام رَدَّ اِبُودَةٍ سَبْتِ دَرَامَانَ بَشِينِ وَدَرِ
شَرِيعَتِ مَسْجِدَةٍ تَحْتَ مَنُوعِ شَدِّ فَوْسَلَامِ وَمَصَافِحِ عَوْضِ وَي
شُرُوعِ شَدِّ وَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلٰى اَنْهُ يَجُوزُ نَسِيَةُ الْكِتَابِ بِاللَّسَنَةِ
لَا اِنَّ السَّجُودَ لَادَمَ وَيُوسُفَ عَلَيْهِمَا السَّلَام وَالْمَآثِيلَ لَسَلِمَاتٍ
عَلَيْهِ السَّلَام كَانَتْ مَبَاحًا بِغَضَبِ الْكِتَابِ ثُمَّ نَسِيَ عَلَى لِسَانِ نَبِيَا
صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْجِي مِنَ الْخَلَاصَةِ وَالسَّجْدَةِ لَمْ يَخْتَلَفْ
الْمُشَافِحُ رَا حَ قَالَ بَعْضُهُمْ اِنْ ارَادَ بِهِ الْعِبَادَةُ يَكْفُرُ وَاِنْ ارَادَ بِهِ
التَّحِيَّةُ لَا يَكْفُرُ لَمْ يَنْجِي مِنْ نَصَابِ الْفَقْهِ وَاَمَّا السَّجْدَةُ لَهْوَ لَا لِحُبِّ
فَهِيَ كَبِيرَةٌ وَهَلْ يَكْفُرُ قَالَ بَعْضُهُمْ يَكْفُرُ مُطْلَقًا وَقَالَ اَكْثَرُهُمُ الْمَسْئَلَةُ
عَلَى التَّقْصِيرِ اِنْ ارَادَ بِهِ الْعِبَادَةُ كَفَرُ وَاِنْ ارَادَ بِهِ التَّحِيَّةُ لَا يَكْفُرُ
وَاَمَّا تَقْبِيلُ الْاَرْضِ فَهُوَ تَرِييبٌ مِنَ السَّجُودِ اِلَّا اَنْهُ اخْفَضَ مِنْ
وَضَعِ الْخَنْدِ وَالْجَبِينِ عَلَى الْاَرْضِ لَمْ يَنْجِي مِنَ الْكِبَرِ بَعْدَ وَلَوْ قَبْلَ

رجل الارض بين يدي احد من اصحاب السلطان تعلجا
 لا يكفر لانه يريد به الحية لا العباد ة من المفاتيح ما يفعل
 كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ مروح فان ذلك
 حرام قطعاً بكل حال سواء كانت الى القليلة او الى غيرها وسواء
 قصد السجود لله تعالى او غفل عنه هـ من النفس الدارر في
 قوله تعالى ولا يتخذ بعضا بعضا اربابا من دون الله عكرمة
 هو سجود بعضهم لبعض ابن جرير هو طاعة الاتباع لروسائهم
 في معاصي الله تعالى في الحديث قال عليه السلام لا طاعة
 للمخلوق في معصية الخالق وقال عليه السلام من اطاع مخلوقا
 في معصية الله فكأنما سجد سبعة لغير الله هـ من عقيدة
 الامام ابي اسحق الصغار الانصاري مروح وسر نزديك اورد
 برين ما شبه الكنه سجده كردن بتعظيم مخلوق را از رسوم جايلست
 واني هـ من الاحقاق ودل ان السجود للمخلوق كان مشر
 تواضعا وكذا للت في قصة يوسف وانتخت سر عيته في هـ
 لامة هـ من الدارر وقيل اراد بالسجود الخضوع والانشوع من
 ير ان يكون وضع الوجه على الارض وقد كان في الزمن
 لا ولي سجد ون بعضهم بعضا وكان ذلك الامناء والقبيل
 لم يكن وضع الجبهة على الارض فلما جاز ا السلام ابطا ذلك
 في التفسير الزاهدي وام عيسى وام يحيى عليهما السلام كانا

اختين وكان يحيى وعيسى كل واحد منهما لصاحبه ابن الخالدة
 حتى روي في الخبر انه لما جلست ام يحيى يحيى وام عيسى عيسى
 وكانا جالسين يوماً في موضع واحد مقابلتين فوجد يحيى في
 بطن امه عيسى فعلمت ام يحيى بذلك وقالت لام عيسى
 لست بالبشرى فان الذي في بطنك افضل من الذي في بطني
 فانه سجد لله وكانت سجدة التحية مشروعة في ذلك الوقت
 للعظماء والاشراف من نصاب الاحتساب اذا سجد
 لغير الله يكفر لان وضع الجبهة على الارض لا يجوز الا لله
 تعالى واذا قال اهل الحرب المسلم اسجد للملك والاقتنا فالأفضل
 ان لا يسجد لانه كفر بصورة راء افضل للناس ان لا يأتي بما هو
 كفر بصورة وان كان في حالة الاكراه والاختيار للسلطان او
 غيره مكروه لانه تشبه فعل الجوسس من روضة العلماء ان
 السجدة لا يحل الا لله تعالى فمن البسقي يباح السجود بعد
 آدم لدريته اختلفوا فيه على ثلاثة اوجه احدها انه لا يباح ^{السجود}
 لاحد بعده والثاني انه كان يباح في زمان يعقوب عليه ^{السلام}
 لقوله تعالى وخروا له سجداً والثالث وهو قول الاكثر من انه كان
 مباحاً الى عهد النبي صلى الله عليه وسلم حتى خطه

كتاب من الحياء الموات ^{الشرب}
 من المحيط قال محمد راج في كتاب الشرب كل ارض لا يملكها

احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل مصر القصة
 كان مواتا وان كانت قرية من العمرانات وعن ابي يوسف
 سرح انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العمرانات وانما
 بين البعيد والقريب مروى عن ابي يوسف سرح قال يقوم
 رجل جهري الصوت من اقصى العمرانات على مكان عال
 وينادي باعلى صوته فالى الموضع الذي يسمع فيه صوت يركون
 قريبا من العمرانات والى الموضع الذي لا يسمع صوته فيه
 يكون بعيدا وفي البقاي الموات ما لا يقرب من العمر
 ويفضل عن حاجة اهله لمحتلب والمرعى لكل بلد على ما ذكره
 الطيحاوي وسرح وعن ابي يوسف سرح قد سر غلوة ما خزن
 عنه الماء من الفرات مواتا وهو في العمرانات قال ثمه و
 الاراضى المملوكة اذا انقرض احدا فتمهي كاللقطة وقيل
 كالموات قال مجاهد سرح في كتاب الشرب كل ارض لا يملكها
 احد وقد انقطع عنها الماء ولم يكن من مرافق اهل مصر
 كان مواتا وان كانت قريبة من العمرانات وعن ابي
 يوسف سرح انه شرط مع ذلك ان يكون بعيدا من العمرانات
 من المضمرات الموات الاراضى الخراب وخلافه العامر
 من الكافي الموات ارض تغرس فيها لا تقطع الماء
 عنه او تحلبه الماء عليه وما اشبه ذلك مما ينبغ للمراعاة

سعي به لبطلات الانتفاع به تشبيها بالحيوان اذ اقامت وبطل الانتفاع
بها من الخلاصة وارض الميتة كل ارض السواد والجبال
لا يبلغها ماء الانهار وليس لاحد فيها ملك وارض بني اسرائيل
موات كذا قال الشيخ الامام الاستاذ من الجانب ذكر في شئ
لاصل ارض الموات ما لا يعرف لها مالك وهو الصحيح ^{تسب} وعن ابي
روح ارض الموات ان يفتح الامام بلدة عنوة ولم يقسم الارضي
بين الغنمين وتركها مهملّة او قسم البعض ولم يقسم البعض
فما ترك ولم يقسم يكون مواتا عنه وفي رواية اخرى يقوم الرجل
في العمران ويصيح صيحة وسطا فالي ان يبلغ صوته يكون من
ماء العمران وما وراء ذلك يكون مواتا اذا لم يكن مقبرة ولا
ماء لاهل القرية وعن محمد راج يعتبر الصوت من دون
لقرية لان الارض العامة وقال ابو عبد الله الجرجاني
يجتبى الصوت على قدر اذان الناس في العادة من غير ان
يسجد نفسه لهذا اذا لم يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف
انها كانت مملوكة لكن لا يعرف لها مالك في الحال ذكرها القاضي
ابو علي السفدي عن استاذ الحاكم انديجوز للامام ان يملكها
الى رجل ويأذن له بالاحياء فقصر لمن احياها ^{تسب} وفي نوادر
عن محمد راج الاراضي اذا كانت لها اثار عمارة من سدة
وشبورها ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسمع لاحد ان

يحبسها ويملكها او يأخذ منها نزايا وفي رسالة النبي يوسف راج
 لا لي هروب حي لم يحياها وليس للامام ان يخرجها منه
 وعليه بها خراجها ورسوخ هتام عن محمد راج في القصور الخربة
 والنبوا وليس الخربة او ارفع الرجل منها التراب واللقاها في
 ارضه قال اذا كانت قصور النبوا وس قبل الا سلام فمحب بمنزلة
 الموات لا بأس بذلك وان كانت حريبت بعد الا سلام وكان
 لها ارباب ولكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان يأخذ منها شيئا
 بمنزلة دورهم ^م قال والارض المملوكة اذا انقضت اهلها
 فهي كاللقطة وقيل كالموات ^م من شرح الطحاوي الاصل في هذا
 ان من ملك شيئا اما مسلم او ذممي باق سبب ملك فانه لا يرد
 ملكه بالقرن كما اذا ملك دارا وارضها ثم خربت ومضت عليها السنون
 والقرن فهو على ملك مالكه الاول ولا يكون تلك الارض
 موات وبالنسبة صارت حق به من غيره ولم يكن لغيره ان يعاجه
 كالنزول في الاراضي المباحات والرباطات ^م من المصنفات
 وقال الفقيه ابو الليث راج انما يصير الملك له باحد الاشياء
 الثلاثة اما بالبناء حولها حائطا واما بكتريها واما باجراء الماء ^{قد}
 قال عليه السلام من احاط حائطا على الارض المساحة فهي له
^م والاحياء ان يكرها سميها وان كرها ولم يسمها او سقاها
 ولم يكرها فليس باحيا ^م وفي الكافي ولو فعل احدها بغير ^م

الكافي ولو حوطها وسقاها بحيث يعصم الماء احياء وكذا اذا انذر
 هـ وعن ابي يوسف راح الاحياء البناء والغرس والكراب
 او السقي هـ وعن محمد راح ايضا ان الكراب احياء هـ من
 المستقى قال والتجوير ليس باحياء وصورة ان يمر الرجل بموضع
 من الموات ويقصد احياء ذلك ولم يمكنه الاحياء للمال لان
 آلات الاحياء فيعلم علامة فيضع حوله ذلك الموضع الاجزاء
 ما فيها من الحشيش والشوك ويجعل حولها ويغرس حولها
 اغصاناً بياسة وكذلك اذا نقي الارض من الحشيش واحرق
 ما فيها من الشوك فهذا التجوير وليس باحياء وقد صح عن عمر
 رضي الله عنه قال من احيا ارضاً ميتة فهي له وليس بمنجر بعد
 ثلث سنين حقاً واراد بالتجوير ما قدنا واجمعوا على انه لا يملكها
 بالتجوير وانما هو حق بها من غيره وليس لاحد ان يزعمه
 كالنسر وفي ارضى المباحة وقال الفقيه ابو الليث راح انما يصير
 المملكت ياخذ الاشياء الثلاثة بالبناء حولها حائطا واما بكميها و
 اما باجراء الماء فيها هـ وفي الطحاوي اذا احيا ارضاً ميتة ان كان
 باذن الامام ملكها بالاجماع ولم يكن لغيره فيها حق هـ وفي
 الحاشية في كتاب الزكوة ذكرنا لاطفي القاضي في الولاية عبارة
 الامام في ذلك هـ من المهداية ثم من احياء باذن الامام ملكه
 وان احياء بغير اذنه لم يملكه عند ابي حنيفة راح وقال يملكه لقوله

عليه السلام من احياء ارض مائة فتي له ولائها له مباح سبعة
بداه اليه فيملكه كما في الخطيب والمصيد والخشب او وحده معدنا
او ساكن في موضع لا خوف لاحد فيه ولا في حقيقته راح قوله عليه
السلام ليس للمرأة الا ما طابت لنفسها امامه به وما راها يحمل
ان اذن لقوم لا نصيب لشرع ولا في مضموم لوصوله الى يد المسلمين
ما يجاب الخيل والركاب فليس لاحد ان ينقض به بدون اذن
الامام كما في سائر العنائم فلو احيها تم تركها وترسا عنها غيره فقد
قيل الثاني احق بها لان الاول ملك استغلا لها لا رقبتهما فاذا ر^{كها}
كالب الثاني احق بها والاصح ان الاول ينزعها من الثاني لانه
ملكها بالاحياء على ما نطق به الحد بت اذ الاضافة فيه بلا التملك
وملكه لا يزول بالتزك^م م^م وحاصل الخلاف راجع الى ان
المحيي بالاحياء يملك رقبته الارض او منفعتها والاستغلا بها
كان الفقهاء ابا القاسم راح يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها
والاستغلا بها وعامة المتأخرين راح يقولون يملك رقبتهما
من المضرات وارص الخراج مملوكة وكذا الارض العشرية يجوز
بيعها وايقافها ويكون مبرأ عنه كسائر املاكهم في الكبر كما جاء
امر رجلا ان يعمر ارض مائة على ان ينتفع بها ولا يكون الملك
له فاحياها لم يملكها لان هذا الشرط صحيح عند ابي حنيفة راح لا
عنده لا يملك الارض الا باذن الامام فاذا لم ياذن له الامام^{لتملك}

لا يملكها قالوا على قياس قولهما يملكها لان الشرط باطل كما لو
انسانا ان يصطاد على ان لا يملكه او يحتطب على ان لا يملك
اولا عن بين الزوجين على ان لا يفترقا باب من شرح المبيع و
المروبي عن جده باب شرح انه شرط ان لا يكون مملوكا
لمسلم ولا ذمي مع انقطاع الاسرافاق بها يستحق كونه مواتا
فاما ما كان مملوكا لمسلم او ذمي لا يكون مواتا بل للجماعة المسلمية
اذ لم يعرف المالك ولو عرف من جده ردت عليه وضمنت
نراسعها نقصان الارض وهو المختار باب من الجواهر قال رضي
لما سأله عن كتاب قصة الى السلطان وسأله منه تمليك ارض
محمد ودة فامر السلطان بالتوقيع فكتب كاتب السلطان على ظهر ^{القصة}
اني جعلت الارض ما كاله كل يصير ملكا له ام يحتاج الى القبول من
السلطان في مجلس واحد وانه تمليك يحتاج الى القبول في المجلس
هذا هو القياس لكن لما تعدد الوصول اليه اقيم السؤال
بالقصة مقام حضوره وقبوله فاذا امره بذلك واخذ منه
بالتوقيع يتملك باب من التمس خافي السلطان اذا ذهب
لرجل خراج ارضه وذكر في السير الكبير انه لا ينبغي ان
يقبل لانه حق الجماعة فان كان مصر فا كان له ان يقبل ^{حقيق}
وفي الحاوي وان وهب والى الخراج وهو الحامى لرجل خراج ارضه
ليس سعه ان يقبل الا ان يكون والى الخراج مستقلا فيجوز له ^{سعه} الهبة و

ان يقول من الاثر جندى ولوان رجل احياء ارضا كانت مقبولة
 قمرها ثم جاء رجل واخذت امة ملكه سادت عليه لان الارض
 بالخراب لا تروى عن ملك المالك فتد على المالك ويكون
 المراسع للزارع من الفقية ارض غرقنا وصارت
 بحر اثم نضب الماء عنها او خربت من وجه آخر ثم جاء انسان
 وعمرها فقيه اختلاف المتقدمين قيل هي للمالك القديم وقيل
 لمن احياءها من المحيط واذا احياء ارضا ميتة له باذن الامام
 فلم يرها صاحبة للزراعة فتتركها فجاء آخر وترى عنها هل يكون للاول
 ان ينزعها منه اختلاف المشايخ راج فيه كان الفقيه ابو القاسم
 محمد بن حمزة بن عصفية الصغار البلخي راج يقول ليس له ذلك
 وكان يقول الاول احق بها مادام يشغلها فاما اذا تركها واعمر
 عنها بطل حقه فكان الثاني احق بها وغيره من المشايخ كانوا
 يقولون للاول ان ينزعها من يد الثاني وحاصل الخلاف
 راجع الى ان المحيي يملك رقية الارض او منفعتها كان
 الفقيه ابو القاسم راج يقول لا يملك عينها وانما يملك منفعتها
 والاستغلال بها وعامة المشايخ راج بقولون يملك رقبها
من المحقق وذكر في شرح الطحاوي والاصل في هذا ان
 كل من يملك شيئا اما مسلم او ذمي باي سبب ما لا يزول
 ملكه عنه كما اذا ملك دارا وارضاه ثم خربت فمضت عليه

السنون والقرون فهو ملك ما لكه الا والا لورثته فان لم يعلم
 فالتصرف فيه للامام من القنية وقد اطلق القضاة وسري سراح في
 مختصه ان الاراضي المملوكة اذا انقطع اهلها فهي موات وذكر
 الاقطع والنصير في شرحيهما للمختص الموات اذا كانت في الاسلام
 وعليه اثر التجارة ولا يعرف له مستحق بعينه يجوز احياءه للملك
من الهدية اية فاذ لم يعرف ما لكه يكون لجماعة المسلمين
 من النهاية لمن مات وتروك دالا ولم يترك وارثا فلا يكون
 لواحد بعينه ان يملكه على التخصيص للملك من الخلاصة ويصرف
 الى اقصى ما لك او مشتري في الاسلام او الى ورثته وان لم يعلم
 في التصرف للامام من الكفاية الحشيش الذي نبت من غير
 ان ينبت له احد لا يملكه صاحب الارض فان قطعه واخره
 ملكه من النخبة قال محمد سراح في آخر كتاب الشرب للملك
 بني حاطط من تجارة على الفرات فاتخذ عليها مرحا او نج في
 طريق المسلمين بناء فخاصمه في ذلك واحد من المسلمين او من
 اهل الذمة سوى ان يعيد والصبيان فانه يقضى عليه بهدمة سواء
 كان يضرب جماعة المسلمين او لا يضربهم هكذا ذكر وقال محمد بن
 سلمة البجلي سراح لا يقضى عليه بالهدم اذا لم يضرب بالمسلمين لان
 اذا لم يضرب بالمسلمين فالخاصم متعنت في الخصومة وجد ما ذكر في
 الكتاب ان هذا الصنع ان كان لا يضرب بالمسلمين في الحال لا يقضى

بالمسلمين في اثباتي بان يكثر الترجمة في الطريق فلا يجد الناس سبيلا
الى ان تطرف في ذلك المكان سرياً من الكافي اذا كان لرجل ارض
ولرجل فيها نهر فاراد سرب الارض ان لا يحصر في النهر في ارضه
لم يكن له ذلك وتركت على حاله لان موضع النهر في يد سرب
النهر - بار من قنات وى المختار سرب لرجل يحوي في ارضه غير النهر
لصاحب الارض منه - بار من الفصول اذا كان لرجل نهر في
ارضه سرب او ميزاب في داره سرب فامتلأ في ذلك وانكر صاحب
الارض والداس ثبوت حقه فالقول قوله وعليه البيضة ان له
حق السيل باجراء الماء فيه الا اذا كان الماء جارياً وقت الخصومة
فيكون القول قول صاحب الماء وكذلك الماء اذا لم يكن جارياً
سما من الخصومة الا انه يعلم انه كان يجري الماء الى ارضه هذا
الرجل من هذا النهر قل ذلك كان القول قوله صاحب الماء و
الاصل في جميع ذلك ما ذكرنا ان بدلالة الحال يستدل على صدق

المقال سرياً

الرهن
من الصغرى سئل نجم الدين عن رجل سرق من رجله
من آخر عبد ابكورة مرغسان واشتغل المرتقة الى سمرقند
فشاءه الراهن وقصده دينة فقال المرتقة الراهن بمرغسان
فاذهب واقبض والراهن يطالبه بتسليمه اليه بسمي قند

هل يلزمه بسرقته قال نعم اذا اقتضى دينه ^{من} النهاية ولو أجز
 الراهن الرهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى
 الرهن ابد الا ان الاجارة عقد لازم فاذا لزم العقد انتقل ^{من}
 من شرح اللطاعي وكذلك لو استأجره المرتهن صحت الاجارة
 وبطل الرهن ^{من} المضرات واذا أجز المرتهن الرهن من
 اجنبى بخير امر الراهن فاعلة للمرتهن ويتصدق بها عند ^{لي}
 حقيقه ويجهل سراج لانه بمنزلة الغاصب ^{من} ومنه في الذخيرة وان
 الراهن اذن له في ذلك كانت الاجرة للراهن ويتنقض ^{من}
 حتى لا يعود سراجا لا يتجدد العقد ^{من} التمسار خاني سئل
 علي بن احمد عن رجل مرهن عمارة حانوت قائم على امرئ
 سلطان ^{من} وسلمه الى المرتهن وكان يتصرف المرتهن فيها
 ريو اجورها وياخذ الاجر منها سنين واعواما هل يصح الرهن
 وهل يطيب للمرتهن ما اخذت اجرتها فقال لا يصح الرهن
 ولا يطيب له ما اخذ ^{من} في الابانة اذا اسلط العبد على بيع
 الموهون فامتنع يجبر الراهن فان امتنع باع القاضى بالاجارة
 رجل وضع على يده سراجا وامر ببيعه اذا حل الاجل فحل قاضي
 ان يبيعه والراهن غائب اجبر على بيعه ان شرط البيع
 في الرهن فان لم يكن كذلك وشرط بيع عقد الرهن ^{اختلف}
 المشايخ فيه قال الصلح الشهيد سراج ^{التي} ان يجب ايضا

وذكر شمس الأئمة السرخسي راجعاً إلى هذا إسناده عن أبي يوسف
 وفي رواية لا يجبر العبد إذا لم يكن ذلك شرطاً في الرهن فكذا الوكيل
 بالخصومة إذا غاب الموكل فاستغ الوكيل عن الخصومة هل يجبر فهو على
 هذا ^{القول} من الأصول رجل اخذ من رجل مائة فاسد أبان رهن
 منه نصف دارة سائعا أو نصف عبده على أن يقرضه بهذا الرهن
 الناقص الرهن واعطاه الألف فاستهلك الغريم المال ثم نفق ^{من} الرهن
 الرهن بحكم المصاد فللمرته أن يجبس الرهن حتى يستوفي الدين ^{الذي}
 رهن برهان المرتقة إنما استفاد اليد على الرهن بمقابلة الدين الذي
 افرضه وكان له حق حبس الاستفاء كما في البيع وكما في الرهن النسيجي
 إذا نقض الرهن فلو هلك الرهن في يد المرتقة بعد النسيج هلك
 بالآقل من قيمته ومن الدين لأن بهلاك الرهن بطل النسيج فعاد الأمر
 إلى ما كان والمرهون كان مضمونا بالآقل من قيمته ومن الدين وكذا
 هذا ولو مات الراهن وعليه ديون كثيرة فالمرتقة أحق من بين
 سائر الغرماء حتى يستوفي دينه لأن له على المولى مستحقة على ما ذكرنا
 قال هذا إذا كان الرهن الفاسد بمقابلة الدين فلو كان الرهن بدنيا
 كان على الرهن قبل ذلك فالمسئلة بحالها لا يكون للمرتقة حق حبس
 المرهون لاستيفاء الدين كما في الرهن الجائز بدنياً كان عليه قبلها إذا
 نقض الرهن لا يكون للمرتقة حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع
 بينهما أنه يستفاد اليد بمقابلة هذا المال فلا يكون له حق

المحبس لاستيفاء مال وجب بجهة اخرى فان مات الراهن وعليه
 ديون كثيرة كان هو اسوة للغير ماء لانه ليس له على المخلدين استحققة
 على ما مر به من المبسوط فان كان الراهن اذن المرتهن في الاجارة
 فقد خرجت من الرهن ولا يجوز رهنها الا برهن مستقبل فاعلمه للراهن
 لانه قد وجب فيه من حق الاجارة ما يمنع من قبضه وحفظه على
 الراهن به من المحيط وكذا قالوا في اهل الجماعة اذا رهنوا الوقف
 حتى لم يصح لو سكنه المرتهن يجب اجرا مثل سواء كانت الدار معدة
 للاستغلال او لم يكن به من السعيا في والحاصل ان بيد العارية
 ينعقد ضمان الرهن ولا يرتفع عقد الرهن سواء كان المستعير
 راهنا او اجنبيا او مرتهنا وبيد الاجارة والرهن يبطل عقد الرهن
 وبيد الوديعة لا يبطل عقد الرهن به ومنه وفي الايضاح ولو أقر
 الرهن الراهن من المرتهن خرج من الرهن ولم يعد الى الرهن
 ابد الا ان الاجارة عقد لازم فاذا لزم العقد انقضى الرهن به
 من النكحة فان اعاد المرتهن الرهن من الراهن او الراهن من
 المرتهن فانه يجوز ويخرج الرهن من ضمان المرتهن والرهن
 على حاله وكل واحد منهما ان يبطل العارية ويورد الى الرهن
 لان العارية غير لازمة وعلى هذا اذا غصبه غاصب يخرج
 عن ضمان المرتهن ولكن الرهن قائم حتى ان المرتهن يأخذ من
 الغاصب ويرد الى الراهن به من الغنا وهي السراجية اذا

الى المرتقة لاجله وان لم يأمره المستعير باء الدين فلا يكون
 المعير متبرعا لانه مضطر في ادائه ليصل الى عينه ولم يكن ذلك
 الا باء الدين فلذلك يرجع على المستعير بما ادى ^{من الجوا}
 رجل رهن ضيعة ثم اجر الزا رهن من المرتقة فقد بطل الرهن
 ويجب الاجرة على المستاجر ^{من التاجر} رغبة رجل رهن
 من آخر جارية لتساوي الف درهم بالف درهم فجاء المرتقة
 وطلب دينه والى الراهن ذلك حتى يحضر المرتقة الجارية والرا^{هن}
 والمربتة في مصرهما فانه يؤمر المرتقة باحضار الجارية اولاً
 من الجارية فاذا حضر الراهن لا يؤمر بالتسليم ويقال للراهن سلم
 الدين اولاً كما في البيع يؤمر المشتري بالتسليم الثمن اولاً ^{من}
 الجواهر رجل رهن داراً واباح السكنى للمرتقة فوق لبسكناه
 خلع وخرب البعض لا يستقط شيئ من الدين لانه لما اباح ^{السكنى} له
 اخذ حكم الناس بقبول من الجواهر المرتقة اذا غاب وفي الدار
 المرهونة اولاد المرتقة فاراد الراهن ان يقضي الدين و
 يخرجهم فله ان يخرجهم من سكنى الدار فللقاضي ان يقض
 رجلا عن الغائب ليقبض الدين ويرد الرهن فقد صرح ان
 للقاضي ان يقبض مال الغائب ^{من قاضي} الا امام ابي الفضل
 الكمايني خانه كروستد فرزندان رادر وبنشان غائبه را بن راسد
 که زر بر بد وایشان را بیرون کنند جواب رهنده که نگذار و تا در خانه

استدرك من الوقاية والموت حتى طلب دينه رهنه وجسد
وحسب رهنه بعد فسخ عقده حتى يقبض دينه او يبرأه
من شرح الوقاية فانه لا يبطل الا بالرد على الراهن على وجه
الفسخ لا يثبت مضمونا ما بقي القبض والدين من الفصول
وفي موضع آخر في دعوى الارتهاان والقبض لا بد ان يذكر
حال قبضه كون الدار فارغة عن متاع الراهن وغيره حتى
يصح القبض كما في الهبة وخراجها عند القبض شرط من الفصول
الاستروتنيا واشتغال الموهوب بملك غير الواهب ^{منع}
تمام الهبة ذكره صاحب المحيط في الباب الاول من هبة الرأب
انه لا يمنع فانه قال لو اعاد رهنه من انسان ثم ات المستعير
غصب متاعا ووضعه في الدار ثم وهب المتعير الدار للمستعير
صححت الهبة في الدار من التارخانية واذا رهن من آخر
رهنها فاسدا وفي الذخيرة بان كان الرهن في متاع
ثم على ان يقرضه الف درهم وتقابضا ثم تقاضا الرهن بحكم
المفساد واراد الراهن استرداد الرهن ليس له ذلك حتى يرد
المرتته من الفصول وذكر في المحيط كل حكم يثبت في الرهن
الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد اهكذا ذكر في الجامع وشرح
القدوري وذكر الكرخي راح ان المقبوض بحكم الرهن الفاسد
لا يتعلق به الضمان والمقبوض بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلا بالا

من الجواهر سحره من داسر او كل المرتقن وغيره ببيع المرتقن
 ان عند الي حنيفة سرح يصح بيع الوكيل المطلق بدون الثمن ^{بمقتضى}
 ساجيه والشافعي سرح لا يجوز وهي مرفقة واخذ ابو بكر الرائي
 الفقيه ابو الليث السمرقندي بقولهما صيانة لا موال الناس
 من المصنوع العبادي الراهن اذا باع المرتقن من غير المرتقن
 ثم يابيه من آثار واجازات المرتقن البيع الثاني او الا ولنفذ ما
 جائز ^{من} المصنوع الاستروشي اذا باع الراهن الرهن بغير
 اذن المرتقن ثم باعه من المرتقن جائز البيع من المرتقن ويتقضى
 البيع ^{الاول} من المحيط في كتاب البيوع وفيها من المتقن اذا
 باع الراهن الرهن بغير اذن المرتقن ثم باعه من المرتقن وهو
 نقض البيع ^{الاول} من الفقيه ^{بكسر} والعلائق وغيرهم باع
 الراهن الرهن وقبض الثمن باعه من آخر قبل الفلث ثم افلكه ^{لنفسه}
 او لى ولو اجاز المرتقن البيع الثاني وسلم فالثاني او ^{لنفسه} من المقتضى
 الحسامية وليس للراهن ولا للمرتقن حق فسخ البيع نص عليه
 الخصاص وذكر في المتقن ما يخالفه فقال اذا باع الراهن الرهن ^{من}
 احد ^{بغير اذن} المرتقن ثم باعه من المرتقن جائز ببيع منه وهو
 نقض البيع ^{الاول} لا محالة ولا تأخذ به ^{من} الكافي واذا بقي
 موقوفا فان شاء المشتري صبر حتى يفسد الراهن الرهن فيسلم
 له المبيع لان المانع على شرف الزوال وان شاء رفع الامر الى

بالقاضي ليضخ العقد بحكم العجز عن التسليم وولاية الضخ إلى القاضي
 لا اليد من النهاية فانه يضح البيع لقطع المنازعة عن التسليم من اتفاق
 الحسامية اختلف عبارات الكتب في بيع المرهون والصحيح فيه
 موقوف حتى لو قضى الراهن الدين او ابراءه المرتهن من الدين
 وردد الرهن عليه او اجازته ورضي له تم البيع ولا يحتاج إلى تجل
 العقد وان لم يجز بعده وطلب المشتري التسليم فالقاضي يضح
 العقد بينهما من الذخيرة قاله وان لم يجز المرتهن البيع ولم
 القاضي حتى باعه من آخر فاجاز المرتهن البيع الثاني بطل الاول
 وجاز الثاني من النهاية في شرح الهداية ثم قاله في موضع آخر
 يقول بيع المرهون فاسد وفي موضع بقوله بيع المرهون جائز
 الصحيح ما ذكرهنا انه موقوف وتأويل قوله فاسد يفسد القاضي
 اذا خصم فيه البه وطلب المشتري التسليم اليه ونفع المرتهن
 ذلك وتأويل قوله جائز اذا اجازته المرتهن وسلم اليه من
 الكافي فان باعه الراهن من رجل ثم باعه تأينا من غيره قبل ان
 يجيزه المرتهن فالثاني موقوف ايضا على اجازته لان الاول مؤ
 والموقوف لا يمنع توقف الثاني فجاز البيع الاول ان اجازته
 بمنه البيع الثاني ان اجازته من التهذيب ولو رهن رجلا
 من رجل او رجلا من رجلين جائز ثم للمرتهن ان يحبس الرهن
 حتى يستوفي جميع الدين وان بقي درهم ولو كانت المرتهن اثنا

فما ستوفي احدهما دينه للآخر حبس المالك حتى يستوفي دينه وكذا الترتيب
 اثبات فاقى احدهما حصته للمرتفع حبس المالك حتى يؤدي الآخر
 ولو مات الموهن وعليه ديون فالمرتفع احق بالرهن من سائر
 الناس ماء ولو ادى الدين او بعضه ثم هلك الرهن في يد المرتفع
 يسترد ما ادى الا اذا اراد على قدر قيمة الرهن فلا يسترد الزيادة
 ولو هلك الرهن بعد بطلان الدين با برأء ونحوه فهلك امانته
 استحقاقا خلا فالوفى ربح ولو رهن عيني ثم ادى حصته احدهما
 ليس له قبضه حتى يؤدي حصته الآخر وفي رواية له ذلك و
 حصته ما سمي له وان لم يسم يقسم الدين على قيمتها يوم الرهن با
 من الفصول ولو اقرقهن رجل من رجلين بدين عليهما رهنا
 واحد اجاز له من الكسر ويصح الزيادة في الوهن لا في الدين
 من الكافي لا يصح الزيادة في الدين على وجه يتامله شيء من الرهن
 اما نفس الدين فيصح لوجود سبب صالح لكس جميع الرهن با ^{الدين} الاول
 السابق وصورته رجل رهن عبد اباية وقيمته مائتان ثم اخذ من
 المرتفع مائة أخرى ويجعل العبد رهنا بالمائتين فانه لا يصير العبد
 بالدين الحادث حتى اذا مات العبد يسقط الدين الاول ^{ويصح}
 الدين بالامرهن خلا لا يبي يوسف كاحم

كتاب الجنایات
 من شرح الطحاوي واما شعبه العمد اذا قتل بعضا صغيرا وبجثة

اول طمة دكلا لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط ونحوه فهذا هو
 شبه العمد بالاجماع الا اذا بائح الضرب حتى مات فهذا شبه العمد
 عند ابي حنيفة راح وعندهما هو عمل لحم من التريض اذا ضرب بسوط
 صغير ووالى في الضربات حتى مات فعليه القصاص وهو قول ابو
 يوسف ومحمد راح على قول بعض المشايخ لحم من الذخيرة وعند
 لا قصاص عليه لحم من المضرات ولو قتله بجحر صغير او عصا صغيرة
 او سوط صغير او طمة او وكرة او سائر ما لا يقبل به غالبا فهو شبه
 عمد في قولهم جميعا وارض به بسوط ووالى الضربات لا قصاص عندهما
 خلا لا لابي حنيفة راح لحم من السائر خاتمة لوض به بالسوط ووالى
 الضربات حتى مات لا يجب القصاص عندنا لحم من الحصر في باب
 ما لست راح اذا ضرب انسانا بالسوط الصغير ووالى في الضربات حتى
 يجب عليه القصاص وعندنا لا يجب لحم من السعنا في وشبه العمد
 ان يتجدد ضربه بما لا يقبل به غالبا فهذا التفسير عندهما خاصة واما
 عند ابي حنيفة راح فشبه العمد ان يتجدد الضرب والتاثير دور
 الا تلاف سوا كان الا تلاف منه غالبا كدقة القصارين وال
 الكبير والعصا الكبيرة او لم يكن الهلاك منه غالبا كالعصا الصغ
 فاذا قتله به فهو شبه عمد سوا كان والى في الضربات او لم او
 وعندهما ان يتجدد الضرب بما كان الغالب منه الهلاك فهو عمد
 محض يجب القصاص وان يتجدد الضرب بما لم يكن الهلاك منا

غالباً كالسوط الصغير فان لم يوال في الضربات فهو شبه العمد عند
بلا خلاف وان والى في الضرب فقد اختلف المشايخ فيه على
قولها بعضهم قالوا انه عند محض وبعضهم قالوا انه شبه العلم
ومنه وذكر في المبسوط فاما العصا الصغيرة اذا والى بد في الضربات
حتى مات لم يلزمه القصاص عندنا وعلى قول الشافعي راح يجب
من الحايي خلف عن اسد بن عمر وفيمن ضرب آخر بيده او رجله
فمات منه قال يكون شبه العمد وقال الحسن كذلك اذا والى في
الضرب حتى مات فاما لو ضرب به بواحدة لا يخاف عن مثلها
الموت فان مات فهو خطأ قال ابو الليث الكبير قول اسد
احب الي من التحفة واما تقتل بالعصا الكبير وبكل آلة يحصل
بها القتل غالباً لكنها غير باسرة فعند ابي حنيفة راح هو شبه
العمد لا يوجب القود وهو قول الشافعي راح وعلى هذا اذا ضرب
باسوط الصغير والى في الضربات حتى مات لا يجب القود عند
ابي حنيفة راح وعندهما يجب والمسئلة معروفة من النافع قال
ما تجمد ضربه بسلاح او ما اجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كما
من الخشب والحجر والنار موجب ذلك الاثم والقود من
الينابيع والجمد ما تجمد ضربه بسلاح كالسيف والسكين والرمح
والسنانة والابرة والمسئلة ما كان من حديد كالعود وسنجة الميز
سواء كان ذلك حدة يبيض بضعا او لم يكن له حدة ولكن ضربه

رضاء وسواء كان الغالب عليه المخلات أو لم يكن بعد أن يقع
على آلة القتل اسم الحديد وكذلك كل ما كان من جنس الحديد كالصفر
والرصاص والذهب والفضة قتل به بضعا أو رضاء وكذلك إذا
قتله بما ليس من جنس الحديد ولكنه عمل عمله كالأحراق بالنار في
أصح الروايتين عن أبي حنيفة سرح والضرب بالزجاج المدة
وطيئة القصب والحجر المحدث والمبضع والخشب الجارحة وقد حدث
أبو الحسن الفدومري سرح فقتل ما يقع به الركوة إذا قتله به ^{فعله}
القصاص وإذا تعد الضرب بهذه الأشياء وجب عليه ^{القصاص}
من الأسرار قال أبو حنيفة سرح في الأصل لا يجب القصاص إلا بما
يقتل جرحا من حديد أو خشب له حدة أو نارا والحديد إذا كان
دقا ولا يجب بما سواه وعلى رواية الطحاوي لا قصاص إلا بما
يقتل جرحا لا دقا وقالوا والشافعي سرح كل آلة يقصد بها قتل النفس
وجب بها القصاص كالdaq بعضا كبيرة أو بحجر يقتل ولا يجب بالحجر
الصغير والسوط الصغير والسم وبسقي الأدوية وقال الشافعي
وحده يجب بالعصا الصغير والسوط إذا والى في الضربات حتى
مات ولا يجب إذا لم يوالى ومنه فإذا عمل الخشب أو الحجر عمله في
الجرح الحق به ولم يبق شبهة أنها ليست للقتل فمات بالسبب
بلا شبهة ^{لم} من السرخسي والحنابلة عليها أنما يتم بأداة الدية
وذلك لتعمل يكون جارا موثرا في الظاهر والباطن جميعا ولهذا

كان العرب يبرءه موجبا للقصاص لانه مسيل الدم موثر في الظاهر
 والباطن ^{من} كشف المناس فالجناية عليها انما يتم بإسقاط الدم
 بقبح على معناه قصد اولئك ان الغرض بالابوة موجبا للقود لانه
 سبيل الدم موثر في الظاهر والباطن ^{من} المبسوط لان العلماء
 اتفقوا ان القتل اذا كان بالسهم او بالابوة او بالنسكين ^ص يجب القصاص
 لو ان رجلا احرق بالناسفات عليه القصاص لان النار يعمل عمل
 سلاح لانه يتشعر الجلد ويضع اللحم قصاص بمنزلة السلاح فيجب فيه
 قصاص ولو طعن رجل رجلا برمح لاسنان فيه او ساه بسهم
 لا فضل فيه او شق بطنه بعود فعليه القصاص في هذا كله لانه عمل
 في السلاح وفي السلاح القصاص فكذلك فيما كان بمعناه ولو ^{بمح}
 ليطه القصب فعليه القصاص لانه يعمل عمل السلاح ^{خيفة} من الذي
 لو سقاه سمّا حتى مات فهو على وجهين ان دفع اليه السم حتى
 لا ولم يعلم به فاستل القصاص فيه ولادية ويجنس ويجنس ولو اوجر
 بجرا تجب الدية على عاقلة وان دفع اليه في شر به فشر به
 مات لا تجب الدية لانه شر به باختياره الا ان الله دفع خدعة
 لا يجب فيه الا التعزير والاستغفار ^{من} الذي خيفة ضرب رجلا
 سيف في عنقه فخرق السيف الخمد وقتله قال ابو حنيفة سرح لا قصاص
 فيه وقال ابو يوسف وشهد سرح ان كان الخمد ثقيلًا بجيشة ^ص
 ضرب به وحده قتل به فهما يعتبران القتل بالة يقصد بها القتل

عادة وابو حنيفة سرح يعتبر دليل القصد من من السارحاني ^١م
 وفي العيون ضرب رجل بسيف في عهد فخر السيف الغند فقتله
 قال ابو حنيفة سرح لا قصاص عليه وقال محمد سرح ان كان الغند
 ثقبلا لو ضرب به وحده قتل به ^٢ وفي الكبرى والفتوى على قول
 ابو حنيفة سرح ^٣ من الغياية ولو ضرب بالسيف بجمده فقتل
 حنيفة سرح وابي يوسف سرح ليس بجمد وقال محمد سرح ان كان
 الغند لو ضرب به وحده بقتله فهو عمل ^٤ من الذخيرة ولو شمه
 بالحد يد لا يجب القصاص ولو مات من ذلك كان عمدا يجب
 القصاص ^٥ من خزائن الفقه العلبا رجل شق بطن رجل وكان
 يعيش بعده يوما او بعض يوم فجاؤا الآخر وضرب عنقه فالقصاص
 على الثاني وان لم يبق منه اضطراب الموت فجاؤا الآخر وضرب
 عنقه فالقصاص على الاول ويعزر الثاني ^٦ من المبسوط واذا قتل
 الرجل وليس له ولي الا السلطان قال فللإمام ان يقتص من
 قتله لقوله عليه السلام السلطان ولي من لا ولي له وقال الله تعالى
 من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا اي في استيفاء القصاص
 بعضهم قالوا هذه على قياس قول ابي حنيفة سرح ومحمد سرح فاما
 على قياس قول ابي يوسف سرح لا يكون له حق القتل لانه ذكر في كتاب
 اللقط فقال اذا قتل الملقط عمدا اهل للسلطان ان يقتل فآله تصا
 حنيفة سرح ومحمد سرح له ذلك وحند ابي يوسف سرح ^٧

ذلك كذا لك هنا وقال بعضهم لا يل هذا الجواب عندهم جميعا لانه
 قال اذا قبل الرجل وليس له ولي الا السلطان واللقيط لا يخلو عن
 ولي ان كان ذلك المرامثة فالاب وليه وان كان ولد الرانية
 فالام وليه فلوا استوفى القصاص لا يستوفى مع نوحهم العقوم من
 الولي فلهذا قال ليس له ذلك فاما وضع المسئلة هنا انه ليس له
 ولي الا السلطان قال وليس لك ان يقول ان حق القصاص ليس
 يثبت للسلطان انما يثبت لعامة المسلمين الا انه لا يمكنهم ان
 يجتمعوا على استيفاء هذا القصاص فقام الامام مقامهم و**باب**
 عنهم فلو عفا يكون في ذلك ترك حق المسلمين وحق الامام و**باب**
 على المسلمين لا يكون اعلى حال من ولاية الاب على الصغير وال**باب**
 اذا عفا قصاصا لولده الصغير فانه لا يجوز نزعها اولى ومنه
 اذا وجب القصاص للصبي وليس له ولي غير السلطان ليس له
 ان يستوفى القصاص للصغير فلهذا ذلك لان السلطان ولا يتد
 احسن من ولاية الاولياء الا يرى انه ما دام احد من الاولياء باقى
 ليس له حق التزويج ولو اوصى اليك رجل ليتيم غيره من القضاة
 ان يعنه له وليس للقاضي ان يخلف وصي الاب فدل ان ولايت**احسن**
 من ولاية الاولياء ثم ولي الذي مقدم على السلطان ليس له حق**استيفاء**
 القصاص ليتيم كذا لك هنا فان عفا السلطان لا يصح عفو وان
 سأل عن يجوز على الولاية لان في هذا منقضة الصبي والمعتوه بمنزلة **الصبي**

فِي هَذَا كَلَهُ بِذِي مَنْ الذَّخِيرَةِ وَأَذْأَقِلَّ الرَّجُلَ عَمْدًا وَلَيْسَتْ لَهَا
 فَلِلْسلطانِ أَنْ يَقْتُلَهُ قَصاصًا قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ السُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ
 لَا وَلِيَّ لَهُ وَأَذْأَقِلَّ الرَّجُلَ عَمْدًا وَلَهُ وَلِيٌّ فَلَهُ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلَ قَصاصًا قَضَى
 الْقَضِيَّ بِالْقَصَاصِ أَوْ لَمْ يَقْضَ وَيَقْتُلْهُ بِالسَّيْفِ فَيُخْرِجَ رَقَبَتَهُ قَالَ عَلَيْهِ
 السَّلَامُ لَا قُودَ إِلَّا بِالسَّيْفِ بِذِي مَنْ الْمَبْسُوطِ أَمِ الْوَلَدُ إِذَا قُتِلَ مَوْلَا
 فَاثْنَاهَا نَصَبَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا لَأَنَّهُمَا مَحْتَقَّةٌ عَنْ ذَرْبٍ فَتَعْتَقُ لِمَوْتِهِ وَعَمَّتْهَا
 لَيْسَتْ بِوَصِيَّةٍ حَتَّى يَقَالَ بَأْنِهَا تَسْعَى فِي ثَمَمَتِهَا فَتَعْتَقُ بِهَا نَا لِهَذَا
 الْمَعْنَى وَهَذَا إِذَا قُتِلَ خَطَا فَمَا إِذَا قُتِلَ عَمْدًا أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا
 وَلَدُهَا فَإِنَّهَا تَقْتُلُ لَأَنَّهُمَا مَمْلُوكَةٌ قَتَلَتْ مَوْلَا هَا عَمْدًا فَقَتَلَتْ كَأَنَّهَا
 لَهَا وَلَدٌ مِنْهُ فَإِنَّهَا لَا تَقْتُلُ لِأَنَّ ابْنَهَا وَرَثَتِ الْقَصَاصَ عَلَيْهَا وَلَا
 تَقْتُلُ أُمُّهُ بِالْوَلَدِ فَلَا تَقْتُلُ لِلْوَلَدِ أَيْضًا وَيَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَسْعَى فِي ثَمَمَتِهَا
 لِلْوَرِثَةِ لِأَنَّ الْقَصَاصَ سَقَطَ حَكْمًا فَيَنْقَلِبُ مَا لَا يُمْرُ بِهِ وَهَذَا أَيْضًا
 وَإِذَا أُوجِبَ عَلَى الرَّجُلِ الْقَصَاصُ فَقَتَلَهُ وَلِيُّ الدَّمِ بِالسَّيْفِ أَوْ
 بَعْضًا أَوْ بِخَيْرٍ فَهَذَا أَكَلَهُ قَصَاصًا لِأَنَّهُ أَيْجُ لَهُ أَتْلَافٌ تَفْسِدُ قَدْ
 أَتْلَفَ إِلَّا أَنْ خَطَا فِي الْجَهْمَةِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَنَاءِ
 وَالسَّابِغِ إِذَا قُتِلَتْ أُمُّ الْوَلَدِ سَيْدًا وَلَهَا مِنْهُ وَلَدٌ فَإِنَّهَا لَا تَقْتُلُ وَلَا تَنْصَبُ
 عَلَيْهَا وَلَا تُرْشِدُ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْوَلَدِ أَنْ يَقْتُلَ وَالِدَهُ وَالِدَتُهُ تَرْشِدُ
 الْخَلِصَةَ وَفِي الْمُسْتَقْرِ رَجُلٌ قَطَرَ جِلْدًا فَطَرَحَهُ فَقَتَلَهُ سَبْعٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ قُودٌ وَلَا رَأْيٌ
 يُعْرَضُ بِحَسْرِ حَتَّى يَمُوتَ عَنْهَا حَقَّقَ رَحِمَهُ عَلَيْهِ الدُّنْيَةُ بِذِي مَنْ شَرَحَ الطَّحَاوِيَّ قَالَ قَدْ

بين والد وولد ه يما جناه الوالد على الولد في نفس ولا يمارد
على حال من الاحوال والواجب في ذلك الدية لا ما سواها الا
والجد وان علا اذا قتل الابن عمه فلا قصاص لقوله عليه السلام
لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبيده وتجب الدية في ماله
لان هذا عمه والعاقلة لا يعقل العمد الا ان القصاص سقط
للسبهة وتجب الدية في ثلث سنين لانها وجبت لا في صلح و
كذلك الام والجدة وان علت من العتابي ولو يرث القاتل
بعض الدم بان قتل اب ابيه ثمر مات ابوه عن ابنين احدهما
قاتل ضمن نصف الدية للاخر وكذا اذا كان في الورثة ولد القاتل
بان قتلت امرأة عمه او تركت ابنين احدهما ولد القاتل ضمن
الدية من التهديب ولو كان احد الورثة ولدا لقاتل وان
سقط سقط القصاص وتجب الدية من الكرخي كل عم لا يجزى
به القصاص فدية ذلت في مال الجاني دون عاقلة من السبغة
وكذلك الابن اذا ورث قصاصا على ابيه سقط من القاتل
الضياي وان كان احد الاولياء ابن القاتل وان سفل فلا قصاص
وتجب الدية للجميع من الكافي ومن ورث قصاصا على ابيه
بقتل امه مثلا سقط لحرمة الابوة من السراجية اذا قتل
الزوج نر وجنه ولد منها ولد حي لم يقتل من المختار ومن
ورث قصاصا على ابيه سقط والام والاجداد والجذات من

اتي جهة كانوا كالاب ^ب من السراجية العقوي عن القصاص مند
 ولوعنا عن الكل او المعض يرى عن القصاص والدية ولا يبرأ
 عن ظلمه ^ب من النهاية وشبه العمد سمي به فانه في هذا الفعل
 المجهولين معنى العمد باعتبار قصد الفاعل الى الضرب ومعنى
 الخطأ باعتبار العمد ام قصد القتل وبالنظر الى الآية التي استعملها
 هي آية الضرب للتاديب دون القتل والعاقلة انما يقصد الى كل
 فعل بالية فكأن ذلك خطأ يشبه العمد صورة من حيث انه كان
 قاصدا الى الضرب والى ارتكاب ما هو محرم عليه ^ب من الخطأ
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادرى انه مات متيما
 ولكنه مات فقال الى القاتل مات من ضربك فانه لا يقبل به
 من الدخيرة واما شبه العمد فقد ذكر شيخ الاسلام مراح في شرحه
 ان شبه العمد عند ابي حنيفة مراح ان يتعمد الضرب بما ليس
 بسلاح ولا هوي منه في السلاح ويكون قصد ه الضرب والتاديب
 دون الاتلاف سواء كان الاتلاف منه غالبا كقتل القصاص
 والحجر الكبير والعصا الكبير او لم يكن الهلاك منه غالبا كالعصا
 الصغير والسوط الصغير واذا قتله به فهو شبه العمد سواء
 والى في الضربات او لم يوال وعندهما ان تعمد الضرب بما كان
 اعقاب منه الهلاك فهو عمد محض يجب القصاص وان تعمد
 بما لم يكن الهلاك منه غالبا كلسوط الصغير ان لم يوال في الضرب

فهو شبه الحمد عندهما بلا خلاف وان والى في الضرب فكل اختلف
المشاح فيه على قولهما بعضهم قالوا انه عمد محض وبعضهم قالوا
شبه الحمد من القنفة واما الثاني القتل بالكمة لم توضح له ولم يحصل
الموت غالبا مثل السوط الصغير والعصا الصغير فانه يوجب المال
وبت القصاص بالاجماع من القاطن قال ابو حنيفة سرح وسفان
سرح الحمد ما قتله بسلاح متعمد او قال ابو يوسف وسرح والشاخي
ابو عبيد الله سرح الحمد ما يكون بسلاح او ما يقع موقع السلاح
يقوم مقامه مما يتعمد به قتل الانسان من المضمرات والفتوى
على قول ابو حنيفة سرح من النابيع ولو ضربه بسوط صغير
الى الضرب انت لا قصاص عندهما بخلاف ابى حنيفة سرح
من العتابية والحمد عند ابى حنيفة سرح ان يقتل عمدا بالهجرة
اذا بالجد يد لا جرحا فقيه رايتان وعندهما الحمد هو القتل
ما قصد به القتل غالبا كالمنكر والعصا الكبير والخنجر ونحوه وكذا
القتل بالموالات بالسوط الصغير حتى مات من شرح الطحاوي
واما شبه الحمد فهو ان يضرب بشئ الغالب به الهلاك كمد
لقصا سريت والجر الكبير والعصا وغيره واذا قتل به فهو شبه الحمد
عند ابى حنيفة سرح وعندهما عن واما اذا قتله بعصا صغير
ويجر صغيرا ولطمة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك كالسوط
ونحوه فهذا شبه الحمد بالاجماع الا اذا بالغ الضرب حتى مات

فهذا شبه العمد عند أبي حنيفة سرح وعندهما هو عمل إب من الباع
و موجب شبه العمد على التفسيرين المآثم والكفارة أما تعلق المآثم
فلا تعلق الضرب وأنه متعلق بالمآثم قصد القتل أو لم يقصد لا
مموع عنه شرعا أما تعلق الكفارة فلا جماع الأمانة ولا قود فيه لعدم
المماثلة وفيه دية مغلفة على العاقلة إب من الأسرار والعصا المطلق
اسم لما يعصى المرأ في ذهابه رقيامه إلى أن يستعقب بها ويتوكل
عليها والكثير الذي يصلح لسؤال به مما يتمل حمله على المرأ ولا يكاد يفتح
به هذه الأغراض ولا يصح لها فهو يسمى هراوة ولا يسمى عصا إلا
بجانب إب من الهداية قالوا إذا شهد الشهود أن ضرره فلم ير إب
و راش حتى مات فعليه لقود إذا كان عمد الاب أثب بالشهادة
كالأب معاينة وفي ذلك القصاص على ما بيناه والشهادة على
قتل العمد يتحقق على هذا الوجه لأن الموت بسبب الضرب إنما
يرف إذا أصابها بالضرب صاحب راش حتى مات وتأويله أن
إذا ضرب بشيء جارح إب من الذخيرة وإن سألهم القاضي عن
العمد كان أوف وأحوط وإن لم يسألهم عن العمد حمله على العمل
ذلك وإلى حد الجواب ما له شيخ الإسلام سرح إب من المطلق
في باب أبي حنيفة سرح إب وما على القاتل بالمتقل إب والحق والله
قتل فاعمل إب لا قصاص في القتل بالمتقل والحق والتعريق والالقاء
من جبل أو برعده وعندهما والشافعي سرح يجب فيها القصاص

اذا كان الهلاك غالباً ^{من المحيط} واذا خفق ^{رجلا حتى مات} فعل
 قول ابي حنيفة سرح لا قصاص ولكن ان كان اعتاد ذلك فالامام
 يقتله سياسة فان تاب من ذل ^{ان تاب} قبل ان يقع في يد
 الامام تقبل توبته فلا يقتل وان ثاب بعد ما وقع في يد الامام
 لا تقبل توبته وهو نظير الساحر اذا تاب واما على قولهما ان دام
 على الخنق حتى مات فعليه القصاص كما لو قتل بحجر عظيم او خشبة
 عظيمة ولو ترك الخنق قبل الموت ثم مات بعد ذل ^{فانظر ان}
 دام على الخنق مقدر ارا لا يموت الا نسيان منه غالباً فلا قصاص
 لانه قصد الخنق فكان عمدا باعتبار الخنق وخطأ باعتبار القتل
 وكذا في الذخيرة ايضا ^{من ابنتها} في شرح الهداية ولو
 الموجل ومات فهو شبه عمداً يوجب الدية عنده خلداً لهما
 الا ان يكون محرراً فابداً للقتل فيقتل لانه ساع في الارض ^{بالفساد}
 من الكافي ولو خفق رجلاً فمات او غرق صبياً او بالغاً في ماء فلا
 عليه عند ابي حنيفة سرح وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي سرح
 عليه القصاص بخير ان عندهما يستوفى جزاءه عنده يغرق لما
 وعلى هذا الخلاف اذا طرح في بحر او القاه من جبل او سطح لعم
 انه قتل آدمياً معصوماً بنحو حق فيجب القصاص كالقتل بالسيف
 وهذا لان القصد على القلب وهو باطن فيعرف بالسبب ^{الظاهر}
 والاولى ان القاتل غالياً قد وجد وله ان وجوب القصاص

يختص بقتل موعده محض وذاالة يباشر القتل بآله وآلة القتل
هي الآلة إلى الراحة لان الجرح يجعل في نقص البنية ظاهرا وباطنا
وعينه ينقصها باطنا لا ظاهرا وقوامها بالظاهر والباطن كالمصاص
يستوفى بالسيف لما حفظناه وفيه حرج الظاهر والباطن فلا
يتماثلان وشرعيته للرجوع وذا فيما يغلب وهو القتل بالسلاح
دون ما يندس وهو القتل بخبره وقوله عليه السلام من حرق
حرقناه ومن غرق غرقناه لم يثبت مرفوعا وانما هو من كلام سائر
وهو محمول على السباسة واذالم يجب القصاص عنه تجب
الدية على العاقلة لما مر :- من دسر الثور وكذا الوحشة خفا
شديد او عصر خصيته عصا شديد او رماه من شاهق وبر
احمد ومالك خلافا لابي حنيفة راج :- من القتل اما النسيب
والغريق بالماء والقتل بالحجر الكبير وكل ما يقتل به غالبا ولكن لا يجرى
فهو ليس بعد عبد ابي حنيفة راج لا يجب القصاص بل هو شبه
عمل خلافا للكل :- من ملق الجار والصحيح قول ابي حنيفة راج :-
من جامع الشروح في الكبيرين والفتوى على قول ابي حنيفة راج :-
ومنه والصحيح قول ابي حنيفة راج :- من الذخيرة فللامام ان
يقتله :- من المغرب الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكوت وهو
مصدر خنقه اذا عصر حلقه الخناق فاعله :- من السارحاني من
المحيط ومن حكم هذا القتل الماتم وانما ظاهره ومن حكمه وجوب الدية

الله

مخططة على العاقله روى ذلك المغيرة بن شعبه عن رسول
صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الصحابة **باب** من الميسور اذا
ادعى بقتل الورثة على رجل دم ابيه واخوه غائب فاقام
البينة انه قتل اياه عدل اوفان القصاص لا يستوفى حتى يحضر الغايب
لان الغائب ربما يعفو فيكون هذا استيفاء القصاص مع
توهم العفو فلا يجوز فيقتطرح حتى يحضر الغائب **باب** من الدارسة
واذا قتل الرجل عدل افعاء اخوه يطلب دية واقام البينة انه
وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بنية ان الله ابنا فان
القاضي لا يتمكن للاخ من استيفاء القصاص بل يتأني في ذلك
حتى يظهر صدق ما قاله القاتل **باب** من الاسرار اذا قتل الرجل
عدلا او ثلث ورثة صفارا وكبارا كان لكبار حتى استيفاء القصاص
عند ابي حنيفة سرح وقال لا يملك لان القصاص اخذ ضمانا في
القتل للعباد فلا يملك الواحد من الورثة استيفاء الكل كما في الله
وكما اذا كانوا كبارا كلهم وبعضهم غيب وكذا في الكافي ايضا **باب**
من الكافي واجمعوا انه لا يقضى بالقصاص ما لم يحضر الغائب لان
المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء
بالاجماع **باب** من الهداية ومن قتل له ابنا حاضرا وغائبا فاقام
الحاضر البينة على القتل ثم قدم الغائب فانه يعيد البينة عند
ابي حنيفة سرح وقال لا يملك **باب** من الكافي قبلت البينة ولم

ولكن حبس القاتل ^{بإد} من الخواص ^{نرمي} بالاجماع واجمعوا أنه لا يقضى بالقصاص
 ما لم يحضر الغائب لان المقصود من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يمكن
 من الاستيفاء بالاجماع ^{بإد} ومنه الى ان يحضر الغائب لانه صار متهما
 بالقتل والمتهمة بحبس ^{بإد} من المحيط واذا قتل الرجل وله ابنان ^{قام}
 الحاضر ابينة على القتل فهذا على وجهين اما ان يدعي العمد والخطأ
 فان كان يدعي العمد فالقاضي لا يقضي بالقصاص ما لم يحضر الغائب
 بلا خلاف ^{بإد} من الناطق ولا يقتل القاتل الا بثلث خصال احدها
 ان يقر بالقتل او يشهد عليه رجلان والثانية ان يكون الورثة
 بالغين والثالثة ان يكون الاولياء حاضرين ^{بإد} من الخلاصة في
 مذهب الامام الشافعي راح التوكيل جائز بالعقود والتصرف وطلب
 الحقوق والخصومات برضاء الخصم وغير رضاء وكذلك ثابت بالجلد
 والقصاص ثم لا يستوفى اذ لم يؤمر الا بالاثبات فان امرهما جميعا ^{ثبت}
 فله الاستيفاء دون حضور ^آ مرفعى قوليت اصحهما انه ليس له
 الاستيفاء ^{لدرأ} العقوبات برجاء العفو فاذا حضر الولي جائز للثائب
 الاستيفاء ^{بإد} من المذهب التوكيل جائز في جميع التصرفات والخصومات
 وعند ابى يوسف راح لا يجوز في اثبات العقوبات كالجلد ^ص والقصاص
 اما باستيفاء العقوبات مع غيبة الموكل فلا يجوز خلافه للشافعي ^ج
 من الجداية وكذلك اياها واستيفائها الا في الجدد والقصاص فان
 الوكاله لا تنجز باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس لانها تندرج

بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته بل هو الظاهر للندب
 الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لان الظاهر عدم الرجوع ^{في} بخلاف
 بحالة الحضرة لا نفاء هذه التهمة وليس كل احد يحسن الاستيفاء
 لم يمنع عنه ينسب باب الاستيفاء اصلا ^{باب} من الكافي اعلم ان التوكيل
 بايفاء الحقوق اى بادائها او باستيفاء الحقوق اى بقضائها جائز الا
 في الحد ودوا القصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة
 الموكل عن المجلس لانها تسقط بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام
 الغير فيه نوع شبهة وقال الشافعي راح يستوفى القصاص في
 حال غيبة الموكل ^{باب} من مجمع البحرين فلا يجوز استيفاؤها مع غيبة
 الموكل ^{باب} من الشارح لانها يندريان بالشبهة وشبهة عفو الموكل
 ثابتة بشهادة الظاهر لان العفو مندوب اليه في الشرع بخلاف
 ما اذا حضر لا نفاء هذه الشبهة ^{باب} من شرح المجمع ايضا واجمعوا ان الحاضر
 منهما لا يستوفى قبل حضور الآخر لاحتمال عفو ^{باب} من التجريد ثم استيفا
 القصاص والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد من ان
 يقتصر حتى يجتمعوا ^{باب} من التهذيب ثم القصاص والدية لورثة القتل
 على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتصر حتى يجتمعوا ^{باب} من شرح
 الطحاوي ثم التوكيل لا يجوز باستيفاء القصاص بالاجماع ^{باب} من
 الكنز والكبير القود قبل كبر الصغار ^{باب} من التهذيب ثم القصاص
 والدية لورثة القتل على قدر الميراث وليس لاحد ان يقتصر ^{حتى}

يجمعوا ولو كانوا كباراً وصغاراً للكبار ان يقتصوا وقالوا والشانج
سرح لا يقتصوا والوازمي ذكوان محمد امح الي خيفة سرح
من السخاقي وابو خيفة سرح استدله بما يروى ان عبد الرحمن
ابن ملجم لما قتل علياً رضي الله عنه قتلته الحسن رضي الله عنه قصاصاً وقد كان في
اولاد علي رضي الله عنه ولم ينسب بلو غياهم والمعنى فيه ان حق الكبير
ثابت في استيفاء جميع القصاص وليس في استيفائه شبهة عفو متحقق
فيمكن منه كما لو كان الوارث واحداً وانما قلنا ذلك لان القصاص
يجب للورثة على سبيل الخلافة عن المورث فان وجوبه بعد
المقتول وقد خرج المقتول من ان يكون اهلاً لوجوب المقتول
من التهلل بوب وفيه ما نناقض بقول ابي حنيفة سرح واصحابه جدا ولو
خالفه صاحبه يقتضي بايهما شاء وبعض العلماء لا يتركت قول ابي خيفة
سرح اصلاً جداً فان وافقه احد هما لا يقتضي بقول الآخر الا اذا ارأى
مصلحة في ذلك ولو لم يجد الرواية عن ابي خيفة واصحابه سرح وحده
عن المتأخرين يقتضي به ولو اختلف المتأخرون فيه يختار واحداً
من ذلك ولو لم يجد عن المتأخرين يجهل فيه برأيه اذا كان يعرف
وجوه الفقه ويشاور اهل الفقه فيه وان لم يكن حافظاً لا قائل
الا ثقة لا بد ان يكون عدلاً اهلاً للشهادة ويقضي بما يفهمه المفتي
لا يفتن قضاء العبد والاعمى والمجذوم وفي القذف من العتاة
واذا كان بين صغير وكبير فللكبير ان يستوفي عن الصغير وليس لان

يستوفي عن الكبير الغائب ^{بإد} من الفصول الحياتي القصاص اذا كان
 بين الصغير والكبير وبين العاقل والمجنون يتفرد الكبير والعاقلة ^{بإد}
 عند أبي حنيفة راح خلافا لهما اذا لم يكن الكبير وليا للصغير ^{ففي} والشا
 راح مطلقا لنا النصوص المقضية لا باحة القتل عقيب الجناية ^{ففي} فحوله
 عليه السلام فانه بين خيرين وقوله ومن قتل عمدا فهو قود والفا
 للتعقيب ومنين جرح ابن المجمع عليهما رضي قال لا ينفك الحسن رضي ان
 شئت لتقتل بضربة واحدة ^{بإد} وروي انه قال ان شئت فاقطعه وكان
 في الورثة صفار فلما مات قتله الحسن رضي وكان ذلك بحضور من
 الصحابة رضي وعلمهم ولم ينكر عليه احد ^{بإد} من السراجية القصاص
 اذا كان بين صفار وكبار فالكبار ان يستوفوا ولا ينظروا ^{بإد} والبرغ
 الآخرين ^{بإد} من الذخيرة واذا وجب القصاص لصغيرا ومعتوه
 في النفس او فيما دون النفس ولله اب فالاحق الاب في هذه
 القصاص فان الاب يملك استيفاءه عند علماء سراح خلافا للشافعي
 راح فكلنا ذكر شيخ الاسلام راح في شرحه وذكر الشيخ الامام الزاهد
 احمد الطوايسي راح في شرحه ان الاب يملك الاستيفاء استسنا
 والقياس ان لا يملك ذلك وجب الاستحسان ان القصاص لا يملوا ^{بإد} ان
 يكون ملحقا بالمال او بالنفس وايا ما كان فلا بد ولاية على ذلك
 لشفقته وهو ان للاب شفقة كاملة على الصغير وله رأي كامل
 فيحكم كمال الرأي يقدر على تحصيل النظر للصغير وبكم الشفقة يحصل ^{النظر}

للصغير واما يثبت ولاية الاب في نفس الصغير وماله لهذا المعنى
 وهذا المعنى موجود في الفصا فيثبت الولاية ايضا - من المعنى
 وقال ليس لهم ذلك حتى يدركت الصغار الا ان يكون الشريك
 ابا للصغار فيستوفيه عندهما ايضا خلافا للشافعي راجع فان عنده
 ليس للاب استيفاء قصاص للصغير - من شرح المجمع وله ان
 لا يتجربى الاب سبه لا يتجربى وقد ملكه الورثة كذا لك فيثبت لكل
 واحد منهم على الكمال كانه متفرد به كما في ولاية الكاچ النابتة بين
 الاولياء المتساوين في الدرجة وهذا لان احد الوليين لو ادى
 الى الاستيفاء بغير اذن الآخر لم يضمن له شيئا بخلاف الغائب لان
 امكان عفو قاتل فيكون فعل الحاضر اراقة لدم معصوم - من
 المختار واذا كان قصاص بين كبار وصغار فلكبار الاستيفاء -
 من التوضيح واما ما عليه العمل وقد ذكر في الفتاوى الخاصة ذكر في
 سماع الطبري لا يفسد التوب من غير ذكر خلاف فعلم بان احتار
 من البردوي واذا اقر بالقصاص او باشر بسبب القصاص لزمه
 حكمه - من المضمرات ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة
 راجع ثم بقول ابي يوسف راجع ثم بقول محمد بن الحسن راجع ثم بقول
 من اقر بن الهذيل والحسن بن نرياذ راجع وقبل اذا كان ابو حنيفة
 في جانب وصاحبه في جانب فالمفتي بالخيار والاول اصح اذا لم يكن
 المفتي مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى قال الشافعي راجع

كلهم عيال أبي حنيفة راح في الفقه **باب** من تريد الاصول فالأقوى إجماع
الجماعة بضافته مثل الآية ثم الذي نص البعض وسكت الباقيون ثم
إجماع من بعد نعم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم ثم إجماعهم على
قول سبقهم فيه مخالف **باب** من أصول أو رقعات فاعلم أن انعقاد
الإجماع لا يختص في القول بل يشقق بالإجماع بقولهم ونعلمهم اعني إجماعهم
وبقول البعض وعمل البعض وأقر البعض وسكنت البعض **باب**
من يتابع إذا رأى الإنسان رجلاً مع امرأة أو أمته يريد أن
يزني بها على كونه منها أبيع له قتله ولو سأه يزني بأمرأة وبنات
مرحوم محرم منه وقد طأ وعته في الجماع قله أن يقتل الرجل والمرأة
جميعاً **باب** أيضاً منه ذكر في الجرد إذا دخل داره يريد أن يسرق
ماله فقتله فلا قود عليه ولادية **باب** من الذخيرة في كتاب الجنائز
وفي المستقى رجل قال قتل فلان ولم يسم عهداً أو خطأ قال لا يستحسن أن
أجعل دية في ماله **باب** من الثانية إذا قاتل القاتل أنه قتل خطأ وأد
ولي القتل الحمد كانت الدية في ماله القاتل **باب** من القاتل الصغرى
أقيم بقتل رجل فقيل له لم قتل فلاناً فقال كذا كان مكتوباً في اللوح
المحفوظ أو قال قتل عدوي فهذا إن اللفظان منه إقراراً بالقتل
فيلزمه الدية في ماله أن لم يقرب بالحمد **باب** من الأمانة أقيم رجل
بقتل رجل فقيل له لم قتل فلاناً فقال كذا كان مكتوباً في اللوح المحفوظ
أو قال قتل عدوي فهذا إن اللفظان منه إقراراً بالقتل فيلزمه الدية

فِي مَالِهِ مِنْهُ مِنَ الْيَابِيعِ ثُمَّ الْخَطَا أَنْ يَقْصِدَ مَبَاحًا فَيَصَادَفَ مُحْظُورًا
 إِذَا رُمِيَ إِلَى صَيْدٍ فَاصَابَ أَذِيًّا أَوْ إِلَى حَرْبِيٍّ وَفَدَّ كَأَنَّهُ اسْلَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ
 بِاسْلَامِهِ أَوْ رُمِيَ إِلَى مَرْتَبَةٍ وَقَدْ كَانَ اسْلَمَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِاسْلَامِهِ أَوْ رُمِيَ
 مَرِيدًا فَاصَابَ عَمْرًا وَأَفْهَذَا كَلَهُ خَطَا بِإِذْنِهِ مِنَ الْمَبْسُوطِ وَإِذَا كَانَ الدَّمُ
 بَيْنَ اثْنَيْنِ فَعَمَّا أَحَدَهُمَا ثُمَّ قُتِلَ الْآخَرُ فَمِنْهُمَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَمَّا أَنْ يَعْلَمْ
 بِعَفْوِ صَاحِبِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِذَا عُلِمَ بِعَفْوِ صَاحِبِهِ لَا يَخْلُو أَمَّا أَنْ يَكُونَ
 عُلِمَ بِحُكْمِ الْعَفْوِ وَسَقُوطِ الْقَصَاصِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِعَفْوِ صَاحِبِهِ
 وَقُتِلَ فَإِنَّهُ لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ قُتِلَ عَلَى ظَنٍّ أَنْ قُتِلَ مَبَاحًا وَلَا يَجِبُ
 الْقَصَاصُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قُتِلَ سَاجِدًا عَلَى ظَنٍّ أَنَّهُ حَرْبِيٌّ أَوْ مَرْتَدٌّ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ
 مُسْلِمٌ فَإِنَّهُ لَا يَقْصَصُ وَالْمَعْنَى مَا ذَكَرْنَا كَذَلِكَ لَكَ هُنَا وَمِثْلُ هَذَا هَلْ خَالَفَ
 وَقَعْتَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَنَفَى الْقَصَاصُ
 وَأَوْجِبَ الدِّيَّةَ وَهَذَا تَحِبُّ الدِّيَّةَ أَيْضًا وَلَكِنْ فِي مَالِهِ لِأَنَّ هَذَا
 عَمْدٌ وَالْعَاقِلَةُ لَا تَجْمَلُ الْعَمْدَ فَأَمَّا إِذَا عُلِمَ بِعَفْوِ صَاحِبِهِ وَعُلِمَ بِحُكْمِ الْعَفْوِ
 وَمَعَ هَذَا اتَّجَمَدَ الْفَضْلُ فَإِنَّهُ يَقْصَصُ لِأَنَّهُ لَمَّا عُلِمَ بِسَقُوطِ الْقَصَاصِ فَقَدْ
 عُلِمَ أَنَّهُ قُتِلَ ظُلْمًا بَغَيْرِ حَقٍّ فَإِذَا قُتِلَ مُحَقَّقٌ الدَّمُ عَمْدٌ إِيحَابُ الْقَصَاصِ
 عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحُكْمِ الْعَفْوِ وَقُتِلَ فَإِنَّهُ لَا قَصَاصَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ ظَنٌّ بِمَا
 يُظَنُّ وَاشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَا يَشْتَبَهُ عَلَى النَّاسِ الْأَيْرِيَّ أَنَّهُ اشْتَبَهَ عَلَى
 مَا لَكَ حَتَّى قَالَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ الْقَصَاصُ بِإِذْنِهِ مِنَ الْعَمْدِ أَيْ فِي مَسْأَلَةٍ
 شَتَّى وَلَوْ شَهِدَ وَأَمَّا تَضَلُّعُ الْمَطْلُوقِ أَوْ اقْرَبُ مَطْلُوقِ الْقَضِيَّةِ يَجِبُ الْقَصَاصُ

وان لم يوجد التمسك وهذا لان القصاص فيه معنى العوضية
لانه شرع جابراً فبان ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاضيات
التي هي حق العبد من العقابية والاقرار بالقول المطلق ^{وجب}
الدية كالشهادة بالقول المطلق ومنه وكذا ان وجد مع
امراته او جاريته او ذات رحم محرم منه يريد ان يغلبها
وان كانت مطاوعة قتلها ^{من البرهانية} سارق خسر
في جدار رجل ولم ينفذ الحفرة حتى علم صاحب المنزل فالتحق
عليه حجر فقتله فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة لان هذا
قتل فيه شبهة الا باحتساب من الفتاوى الخانية رجل رأى
رجلاً يزني بامرأته او بامرأة رجل آخر وهو محصن فصاح
به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا فلهذا قتلته فان قتلته لا
عليه من الملقط وكذلك اذا وجد مع امرأته او مع جارية
رجلاً يريد ان يزني بها وهي مكرهة فان رآه مع امرأته
او مع محرمة له فهي مطاوعة على ذلك قتل الرجل والمرأة ^{جميعاً}
من الصيرفية دخل بيته فرأى فاجرام مع امرأته او جاريته
فقتله لا يجب القصاص وحل له قتله وقال ان غلب ^{قلته} على
انه يغلبه حل قتلها من العقابية ولو اقرانه قتلته بالسيف
ثم قال ضربته بالسيف فقتله ثم قال لم اقصد له لم يصد ^{وجب}
القصاص من الذخيرة عن محمد راجح في الرجل يدخل على

اني بيته مربك اخذ ساعه فله ان يقتله اذا كان مخاف ان لا بقوي عليه
 ان اسر اخذه بيده وكذا لك اذا كان بقوي عليه الا انه قد اخذ منه
 وخاف ان يرميه فيقتله او ينهب متاعه فله ان يرصده بالسياب ويقتله
 وكذا لك اذا سراه يستكره جاسريته او امرأته فله ان يقتله وكذا لك ان
 مطاوعة وخاف ان يتركه حتى يأخذها ليراقبها في المنطق ^ن رجل
 دخل منزله فوجد سرجا في حجره مع اهلته فخاف ان هو اخذه ان يقتله ^{القبائل}
 ان في سعة من قتله وذكر ايضا وكذا لك لو سراه مع جاسريته ولو سراه ^{في}
 امرأته او مع محرم له وفي مطاوعة على دلت غلبه جميعا قتل الرجل والمرأة
 جميعا ^{في} وفيه قال في رجل سرح ولوان لصا دخل دارة رجل ولا سلاح معه
 وصاحب الدار يعلم انه يقوي على اخذه ان مكث الا انه يخاف ان
 يأخذ بعض متاعه وينهب ولا يصد ساعه وسعه ضربه وفيه
 ايضا روى الحسن بن تريم عن ابي حنيفة سرح قاتل وجد في دارة رجل
 فقال صاحب الدار دخل علي يسرقني فقتله قال ان كان معروفا ^{بالسرقة}
 فلا شيء عليه من المبيع اذا دخل الدار ^{في} رجل فعلم به صاحب الدار
 فله ان لا يقتل ساعه ^{في} على اخذه بيده قال له قتله سواء دخل عليه مكابرا
 او غير مكابرا وذكر في الجرد واذا دخل دارة ^{في} سربد ان يسرق ماله
 فقتله فلا ثود عليه ولا دية ^{في} من العايبه ولو ذبحنا ثمانا ^{في} ادعى انه
 كان ميتا فالك يده استسنا وكذا اذا قتله ثم ادعى انه كاره وهو معروف

رجل فأنهم ذهبوا جميعاً إلى بدن فدبجه انسان وقال ذبحته وهو ميت فأ
 يقتل قيا سا وفي الا سكتان تجيب الدية لهم من الكبرى رجل رآه و
 فأنهم جميعاً فدبجه انسان قال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قيا سا وفي
 الا سكتان يفهم الدية ولا يقتل لانه احتمل ان يكون صادقا والحياة
 الثابتة باستصحاب الحال لا يكتفي لجواب القصاص ^{لهم} من الاساس
 من نظر في باب فاصاب سباع ففقه عينه ضمن الفاق دية العين فقال
 انشأني سباع لا يفهم لما روي عن النبي عليه السلام انه قال ^{اطلع} الرجل
 عليه لو علمت انك تنظر في نقاش عينك فعلم ان الفقاض محل لمشله
 ولا نه بالنظر هتكت حوزة الحرم فجاز ان يستحل به آلة الهتكت كما لو سرق
 ماله وهذا الان البناء كما ينبغي حوزة المال ينبغي حوزة الحرم وهتكت ذ
 بالان وهتكت هذا بالنظر ولان من دخل دار انسان يريد نفسه
 او ماله حل له فكله دفعا فكذلك لكت اذا مد عينه يريد هتكت حرمه عورة
 ذله فحق العيت دفعا لا عليه اذا دخل راسه ذار غيره حل لمهم
 ان دفع عن دارهم بالرمي كما لو دخل بنفسه ^{لهم} من المبسوط اما علما ونا
 ربح احتجوا وقالوا ذلك لان هذا رمي مباح فما تولد منه لا يكون
 مضموما عليه بخلاف ما اذا رمى صيدا فاصاب ادميا هتكت
 انما تجيب الدية لانه لا يصدق ^{لهم} من المبسوط وعن علي رضي
 انه قال من نظر في دار قوم فرموا عينه فلا شيء عليهم والمعنى
 في المسئلة وهو انه قصد الاطلاع على عوراتهم فوجب ان لا يقتل فيه

المديّة كما لو ادخل رأسه فيه ومنه ولو نظر في دار قوم فرمود بسهم
 فمقوا عينه اجمعوا انهم اذا ادخلوا رأسه في الدار ان لا تجيب المديّة
 من النسيّة اذا نظر في باب دار اقباط ففقا عينه صاحب الدار لا
 ان لم يكن تجيبته من غير فقي العيون وان امكن يضمن وقال النسيّة
 راح لا يضمن في الوجهين ولو ادخل رأسه فرماه صاحب الدار ففقا
 عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كما لو قصده اخذ ثيابه فدفعه
 حتى يقتله لم يضمن وانما الخلاف فيما لو نظر من خاسر جهنم من النهاية
 شرح المصنف ان علم مسلما بعينه قد حاء به العذر ومكرها فتمده
 بالرمي وهو بعلم حاله يجب القود ياسا لانه عمل محض وفي الاستحسان
 لا قود لان كون المقتول في موضع ابا حرة العقل بصير شبهة في اسقاط
 القصاص وعليه الدية في ماله ولا كفارة له من كشف البردوي
 وقد يجوز ان يسقط القود باعتبار ظنه كما لو رمى الى شخص ظنه
 كما لو اذبحوا مسلم والى اسقط القود عنه بالتبعية لزمته الدية في ماله
 من الاضرار كمن جرحه رجل خطأ ثم جرحه عمد افادت منهما لم يجب
 القصاص لتكث شبهة الخطأ فيه فانضمام الخطأ الى العمد ^{والنسيّة} ومنه
 فقد اجمعوا ان الشبهة مانعة من القصاص ^{والنسيّة} ومنه ايضا والقصاص
 يسقط بارتكاب شبهة كما في الحقيقة من اتيابيع ولو رأى رجلا
 اخذه عمدا بالسلاح واقام القاتل عنده وادعى انه قتله قصاصا عن
 أبيه قال انه امرت عن الاسلام فضله بياح له ان يقتصر ^{منه} اذا

فقتله محمد بن القتيبي عن محمد بن سراج في رجل رأى رجلاً قتل
 أباه عمداً واقرباً عنده وقال القاتل قتلته عمداً القصاص لي عليه
 أو استتد ولم يعلم إلا ابن وسعد أن يقتله ووسع من رآه أو سمع
 أقرباً أن يعين إلا ابن عليه محمد بن العتابة قال رأى ابن
 رجلاً قتل أباه واقرباً عنده بذلك ثم جحد وأدعى الاستخفاف
 عليه فله قتلته محمد بن الأثر محمد بن أبي بصير روى عنه عوالي
 ما يقول سيدكم أنه لغيور وأنا أغير منه والله أغير مني يعني بسببه
 سعد بن عباد قال سعد بن عباد لرسول الله صلى الله وسلم
 أرايت لو وجدت مع امرأتى رجلاً امهله حتى آتي بأربعة
 شهداء فقال عليه السلام نعم قال كلاً والذي بعثت بالحق أني
 لا عالج به بالسيف قبل ذلك فقال عليه الصلوة والسلام لهذا الحد
 فالحد يثيدل على أن من قتل رجلاً ثم ادعى أنه وجدته مع امرأته
 لا يسقط عنه القصاص به حتى يقيم بينة على كونه مستحقاً للرحم
 من الزيادات أصل الباب أن من أقر بسبب الضمان ثم ادعى
 ما يبرأ منه عن الضمان لا يصدق إلا بحجة ومتى انكر سبب الضمان
 فالقول قوله وأعلم أن أسناد الفعل إلى حالة معهودة تنافي الضمان
 لا محالة يكون النكاح السبب الضمان فيكون القول قوله محمد بن
 العتابة ولو قال قتلته بالسيف ثم قال كان معي غيري قتل فمالوقا
 قتلته أنا ورجل كان معي مجنوناً وكان أبوه ضمن نصف الدية

ولو قال قتله وأما صغره وأبو جعفر صدق إذا عرفت جموده والامتنان
 من المولى باب في هذا حسب الشافعي راجح وإن وجد رجلا يزني بأمرأة
 ولم يكن له المنع الآب لا يقتل فقتله لم يجب عليه شيء فيما بينه وبين الله تعالى
 لأنه قتله بحق وإن ادعى أنه قتله لك أنت والكر الولي ولم تكن بينه
 لم يقبل قوله فإذا حلف الولي حكم عليه بالقود والمأوى أبو جعفر
 رضي الله عنه بن عبادة قال يا رسول الله أرايت لو وجد
 مع امرأتي رجلا أمته حتى أتني بأمر بعده شهداء قال نعم وقد علي
 لا يقبل قوله من غير بينة ^{حسنة} من الطه بريد الموعظة بنية وعنف أبي
 راجح قيل وجد في دار فقال صاحب الدار دخل علي أن يسري فقتله
 إن كان معروفًا لمسرة فلا شيء عليه ^{حسنة} من النهاية وإن قتله
 وفي رواية أنه لص ثم تبين أنه رجل صالح القياس إن يقبض
 ومثلا لا يستهان عليه الكيفية ^{حسنة} وسند يعلم بهذا أن فيما هو أهم
 الأمور وهو الماء والفرج جازر العمل فيها ما كبر الرأي عند
 الحاجة ^{حسنة} من العوامض وإن في الدبانان والمعاملات والد
 يعمل بغالب الرأي وهو كالعلم القطعي في حق الأحكام ^{حسنة} من الأ
 قال علماء وناسح لا يقتل الذي بالمستامن ولا الذمية بالمستامنة
 ولا المسلم بدلان في المصولة شبهة هدر الدم فيعمل على الحقيقة
 في نفي ما يسقطه بالتبعية على ما مر والدليل على شبهة المحدث أن
 الحرب والحرية هدر في دار الحرب فكونهم من أهل الحرب ^{حسنة} ومنه

فاجب شبهة الاباحة وان استفتت الاباحة بعارض من
 المحيط والذخيرة ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية لتمكن
 شبهة الاباحة في المحل من الاسرار ولا يلزم اذا كان المشتري
 غائباً كبير الان المانع من الاستيفاء شبهة السقوط بتوهم عفو القاتل
 ومع شبهة الاسقاط لا يستوي القصاص من المبسوط ولو كان
 للقتيل وليان فعفا احدهما ثم قتله الآخر خطأ تجب الدية على عا^ق
 هذا الولي وله عليه نصف الدية في ماله فاذا قبض ورثته القتل
 الدية من عاقلته يرجع القاتل في ماله المقتول خطأ بنصف الدية
 فان قتله غير الولي فالتكفير امر الولي فهو على يجب القصاص لا نهى مقتول^{الدم}
 في حقه انما يبيع قتله لولي القتل خاصة وان كان خطأ يجب الدية
 على عاقلته وان كان بامر له لا يجب شيء لان له قتله بامر له فان
 قال ولي القتل انا امرته ان كان له بيعة على ذلك لا يجب شيء
 لان قتله بامر له فصاركما لو قتل الولي بنفسه وان لم يكن له بيعة
 ولكنه يعرف ذلك يقول فيه قياس واستحسان في القياس^{يجب}
 القصاص وفي الاستحسان تجب الدية وجه القياس ان القصاص
 ثابت في الظاهر الا ان هذا بقوله انا امرته قصد ابطاله فلا
 يصدق وفي الاستحسان لا يجب القصاص لان قولك الولي انا
 امرته يصير شبهة في وجوب القصاص فلا يجب وتجيب الدية
 من الظهيرية واذا كان الدم بين اثنين فعنما احدهما ثم ان^ك

قتل القاتل عمدا فهو على وجهه ان قتله ولم يعلم بفعله الثاني فان قاتل من ان
 يقتل الساكت به وفي الاستحسان ان لا يقتل وتجب الدية في ماله فرق
 بين هذا وبين ما اذا رمى سهما الى شخص او قتل متحصلا على طرأته خيرا
 وظهر انه مسلم حيث تجب الدية على العاقله وجعل ذلك خطأ وأما اذا
 علم بالعفو ومع ذلك قتله ان لم يعلم بالحرمة وقال طست ان قتله بجرافة
 لا يقتل ولكن تجب الدية فاما اذا علم بالحرمة فقتله فانه يقتل ^{من}
 الذخيرة وان علم الرامي انه مسلم وانه اخرج مكرها فقصده الرامي الرمي
 وقتله بالقياس ان يجب القصاص لان هذا مسلم قتل مسلما ^{ألا}
 وجه الدفع عن نفسه فوجب ان يقتل به كما لو لم يكن المصول في صف
 المشركين وفي الاستحسان لا يجب لان الرمي الى صف المشركين ^{بما}
 لما ذكرنا فكونه في موضع امان الرمي والقتل يصير شبهة في دماءه
 بالتهجمات او نقول المرمي اليه في صف المشركين بصورته تمام ^{والتصور}
 تورث شبهة والقصاص يسقط ^{ما} لشبهه هذا كما قلنا فمن ^{قتل}
 اليه غير امرأته ووطئها فولدت فانه يثبت النسب وان لم يكن ^{هنا}
 حقيقة فراش لما انه يصور بصورة الفراش فكفي ذلك ^{النسب}
 ولكن تجب الدية لان المال يثبت مع الشبهات وقد اتلف نفسا
 متقومة ويكون الدية في ماله لان فعله عمدا ^{من} الغابية ولو
 وجد في دار رجل قتيلا لقسامة والدية على عاقله بدخل معهم ^{حسب}
 الدار ولو كان في البيت رجلا فوجد احدهما مذبوحا فالدية ^{على}

عاقلة الآخر عند أبي يوسف سرح وقال محمد سرح لا شيء عليهم من
الكافي لا أبي يوسف سرح ان الطاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فلا يعتبر
ذلك التوهم كما لو وجد قتيلا في محلة لم يلتفت الى هذا التوهم وان وجد
قتيل في الدار فاقسامته على قومه ويدخل العاقلة في القسامة ان كان
حضورا وان كان غائبا فاقسامته على ربيب الدار كبر عليه الايمان
وهنا عند أبي حنيفة ومحمد سرح وقال ابو يوسف سرح لا قسامة على
العاقلة من السراجية لو وجد القتيلا حرا او عبدا ولم يعلم من قتله
يستخلف ثمنون رجلا منهم يختارهم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا
قالا فاذ احلفوا قضى على اهل المحلة بالدية لهم من الذخيرة ثم القتل
انما وجد في دار سرجل فالدية على عاقلة صاحب الدار باتفاق الروايات
والقسامة على صاحب الدار في رواية وفي رواية اخرى القسامة
على عاقلة صاحب الدار من الثمن خانية وفي الذخيرة واذ
الرجل قتيلا في دار اميه ابائه او المرأة في دار زوجها فالدية على
الدار والقسامة على عاقلة المحلة وفي النخبة وجبت القسامة على
ولا يحرم عن الميراث من ائمة سبع وقال محمد سرح لو وجد ابن الز
واخوه قتيلا في داره فان على عاقلة دية اميه واخيه فيرثها هذا
ان كان وارثا من ائمة يرب ولو وجد الابن قتيلا في دار اميه او
اخيته فالدية على عاقلة وان كانا وارثين ولو كانا اثنا في دار
الآخر دية واحدة والآخر دية واحدة الى يوسف وهو

لا يضمن من الميسوط ولو وجد الرجل قتيلا في دار ابنه فعليه القصاص
والدية لان الاب اذا قتل الابن او الابن اذا قتل اباه لا يهدر دمه
فاد كان هكنا اصابه هو والاجتبي سواء فتجب فيه القسامة والدية ^{على}
عاقلة من البخريد وان وجد في دار ابنه او اخيه فعلى عاقلة
وان كان هو دار من العنابية ولو وجد في دار امرته لا وارث
له غيره لم يعقل عاقلة له ولو وجد في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصا
فادعى كل واحد القتل على صاحبه فلا يثبت الدية على عاقلة والى بنت
سدد الدية على عاقلة لان ثلثا القتل لصنف واحد في نصيبه فهذا
ونصفه وهو الثلث في نصيب اخته فيثبت ولها السدد من على عاقلة
اخيها من الكافي وان وجد القتل على دابة يسوقها رجل او يوقرها
او هو راكبها فالدية على عاقلة دون اهل المحلة لانه في يده فصار كما
لو وجد في دارهم وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه لان
الندبير في حفظ الملك الخاص الى المالك والدية على عاقلة لان
نصته وقوته بهما من النافع واذا وجد القتل على دابة يسوقها رجل
فالدية على عاقلة لوجود الدليل طاهر دون اهل المحلة كما لو وجد
في داره فان وجد في دار انسان فالقسامة عليه والدية على عاقلة
من الهداية قاله وان وجد القتل في دار انسان فالقسامة عليه
لان الدار في يده والدية على عاقلة لان نصته منهم وقوته بهما
من الذخيرة ولا يصل مستأمن بمسأمن في طاهر الرواية لم تكن شبهة

الاباحة في المذبح - ومنه ايضا واكتفى لابطاحه القتل مجرد القتل في نفسه
 فالجمل ان يتحد الانسان قتل من لا يحل قتله بالحد يدبر من الكثرة وعصبته
 اى من اخذ الكلال القرد والباقي مع ذي سهم والاحق الابن ثم
 ابنة وان شغل ثم الاب ثم ابيه الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم
 الاخ لام ثم ابنة الاخ لام وام ثم ابن الاخ لاب ثم الاعام كذلت
 ثم اعام الاب كذلت ثم اعام الجدة على الترتيب ثم المعتق ثم عصبته
 الله يتيسر من المبسوط واذا قتل الرجل ولداغ وابن صغير فان القصاص
 لابن ولا يكون للملح لان القصاص مورث على فرايض الله تعالى
 والاخ لا يرث مع الابن فلا يرث القصاص وليس للتم ان يستوفي
 الصغير لان له ولاية النكاح وليس له ولاية المصالح لانه لا يملك التصرف
 في ما قسم من الناطق باب وجوه القتل والنقل على اربعة اوجه احدها
 ان يقتل رجل رجلا فانه يقتل به والثاني ان يقتل رجل رجلا فانه يقتل
 برسا والثالث ان يقتل رجلا رجلا فانه يقتل برسا والرابع ان
 يقتل رجلا رجلا فانه يقتل برسا وما زاد من ذلك فعلى هذا القياس
 ريثما كمال الاعضاء ناقص الاعضاء واما لو قطع جماعة عضو رجل مثل
 يده والرجل والاذن والانس ومثوها فقال ما لقتل الانسان من
 يقطعون به كفا في النفس وقال ابو حنيفة واصحابه ونسبوا ابو عبد الله
 صاحب لا يقطعون به وعلمهم الله وكل من قتل احدا فانه يقتل به عتق
 لا يمسك عتق نفسا احدا اذا قتل الرجل ولده فلا يقتل به والثاني اذا

ولد ولد ثالثا اذا قتلت المرأة ولدها والرابع اذا قتلت ولد
 ولدها من كل وجه في قول أبي حنيفة واصحابه وأبي عبد الله والشافعي
 وسائر الناس وفي قول مالك وعمان الذي ائجه فذبحه و
 شبهه بما يعلم انه قد قتل قتله بعينه قتل ذلك فذلك بالجراح والمقتل
 اذا قتل السيد عبده فانه لا يقتل به الا انه يغزر على ذلك والسادس
 ان يقتل الرجل عبداً بينه وبين آخر فلا يقتل به وعليه حصه الآخرين
 قيمته والسابع اذا قتلت ام الولد سيدتها ولها منه ولد فانه لا يقتل
 ولا قصاص عليها ولا امرش لا نه ليس للولد ان يقتل والده ولا والدته
 والثامن اذا قتل الرجل المسائماً في دار الاسلام فلا قصاص عليه في
 ذلك في قولهم ولكنه يغزر على ذلك وروى اصحاب الامالي عن
 أبي يوسف رحمه الله ان عليه القصاص كالذي في الناسخ اذا قتل الرجل
 ولا وارث للمقتول فانه لا يقتل وعليه الدية لبيت مال المسلمين وفي
 قول عبد الله وفي قول بعض الفقهاء عليه القود والعاشر اذا قتل الز
 رجلاً مع صبي والى دمي عشر اذا قتل رجلاً مع مجنون والثاني عشر
 اذا قتل رجلاً من رجلا احدهما ما لعمد والآخر بالخطأ فنه لا قصاص في
 ذلك في قول أبي حنيفة وأبي عبد الله واصحابه والحسن بن صالح
 ولكن نصف الدية على البائع والعاقل والعامد في ماله ونصف
 الدية على عاقله الصبي والمجنون والى طي وقول الشافعي رحمه الله
 المرجز ويكون حصه الصبي والمصنوه والى طي على العاقله والثالث

عشر اذا وراث القاتل شيئا من نفسه وذلك اذا قتل الرجل اخاه وله
 اخوات آخرون فاراد واقتله فاث احد قبل القصاص ولا يكون له
 وارث يجب القاتل فان القاتل يورث بعض نفسه منه فلا يورث
 الآخرون ان يقتلوه والراجح عشر اذا قتل المصبي احدا ولا قصاص
 عليه والنجاس عشر اذا عفا بعض الورثة ^{من الملتقط} من الملتقط رجل
 اراد ان يستكره او امرأة على الفاحشة عليهما ان يقتلاه وان
 قتله فسد منه هدر اذا لم يستطع الا باقتل وقد مر من هذه
 المسائل في كتاب الحد ومن هذا الكتاب ^{من تجيب} الملتقط
 وجد قاتل في دار وقال صاحب الدار قتلته انا لانه اراد اخذ مالي
 وعلى المقتول سيماء السراق وهو متهم في ذلك فعن ابي حنيفة
 انه لا شيء على صاحب الدار وفي موضع آخر عليه الدية دون
 القصاص ^{من شرح} الجريح رجل مسلم كان حربيا اقرانه اتلف
 ماله هذا الرجل حال كونه حربيا واقرانه اخذ منه الف درهم ^{من ح}
 فقال الرجل بل اتلفت مالي واخذته بعد اسلامك وكذب في
 اسناد الاثلاف الى ما قبل الاسلام واقرانه اتلف خمر هذا الرجل
 او خنزيره بعد الاسلام فقال بل قبل اسلامي او اقر ^{قبل} يقطع يدي
 عنقه فقال بل بعد عتقي قال محمد راجح لا ضمان في الكل وقال ^{بعض}
 من الذخيرة من امسك رجلا حتى جاء آخر وقتله عمدا او خطأ
 فلا شيء على الممسك وعلى القاتل القصاص في العمد والدية في

الخطأ وهو مسئلة كتاب الديات وعلى هذا من امسكت رجلاً حتى
 جاء آخر واخذ دراهمه فضاف الدرهم على الآخر عند ما لا على المسك
 من العنابية ولو امره بقتل ولد الصغیر او كل من يرثه فقتله فالظاهر
 انه يجب القصاص على القاتل من المستحقين وعلى هذا قلنا في العنين
 اذا تعارض الايترج احدتهما بانضمام علة اخرى اليها وانما يترج بقوة
 الاثر فيها فيسأ كما هو الركن في صحة العلة وعلى هذا الوان رجل جرح
 رجلاً جراحة وجرحاً آخر عشر جراحات فمات من ذلك فان الله
 عليهما نصفان لان كل جراحة علة تامة ولا يترج بزيادة عدد العلة
 في جانب حتى يصير القتل مضافاً اليه دون صاحبه بل يصير مضافاً الى
 فعلهما على وجه التساوي ولو قطع احد هما يده ثم جرح الآخر فقتله
 والقاتل هو الذي جرح نفسه دون الآخر لزيادة قوة فعلهما هو علة
 من فعله وهو انه لا يتوهم بقاؤه حياً بعد فعله بخلاف فعل الآخر
 من تسريح الطعاني واذا عدا رجل على رجل بطنه واخرج حشوته
 ضرب رجل عنقه بالسيف عمداً فالقاتل هو الذي ضرب عنقه لانه
 قد يعيش الرجل بعد شق البطن ولا يعيش بعد ضرب العنق فان
 عمداً يقتل وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق البطن امر
 الشق وهو ثلث الدية لان دية الجائفة الثلث فان كان الشق
 نفذ من جانب الآخر يجب ثلث الدية لانهما جائعتان في كل سناً
 ثلث الدية هذا اذا كان هما يعيش بعد الشق يوماً او بعض يوم

وان كان الشق بحال لا يتوهم معه وجود الحيوة ولم يبق معه ^{الاضطرار} الموت والمسئلة بحالها فان القاتل هو الذي شق البطن فيقتصر في
الحمد ويحجب الدية في الخطأ والذي ضرب العداوة يغزر لانه ان ^{تلك}
المنكر ولا ضمان عليه لانه ذبح المفروغ عنه وكنت لك لو جرح رجل
رجلا جراحة شحنة الذي لا يتوهم العيش معه وجرحه آخر جراحة
اخرى فالباتل هو الذي جرح جراحة شحنة هذا اذا كان الجرح ^{شق}
على البعاقب وان كانا معا فكلها قاتلان ^{من التهذيب ولو} ^{فالقصاص}
واحد بطنه ولم يبق منه اضطرار الموت ثم ضرب آخر عنقه ^{قطع}
على الاول ويعاقب الثاني ولو عاش بعد يوم او بعض يوم او
الاول يده ثم ضرب آخر عنقه فعلى الاول الاشرى وعلى الثاني
القصاص ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالاب والابن ^{جنبي}
او الخاطي والعامد او الصغير والكبير والسبع والانسان اذا قتل ^{عند}
الشافي مراح يقتل شريك الاب ^{من الزيادات} العاقبة ولولد ^{على}
الولي الخطأ وافر القاتل بالحمد لا يجب شيء لان دعوى المال ينافي
وجوب القصاص ولو ادعى الحمد عليهما فقال احد هما قتلناه ^{علا}
وجحد الآخر القتل اصلا يقتل المقر لانه اقر على نفسه بالقصاص ^{والولي}
يدعي ذلك وشركة الآخر لم تثبت لانكاره والعذر لا يكون ^{شبهة}
حتى لو كان املك يدعي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء ^{لما}
ولو قال احد هما قتلته انا وقلان عمدا وانكر الآخر او قال الآخر

قتلناه آياه وكان خطأ وقال الولي لا بل أنت قتلت وحدك عمداً
 لأنه ان يقتله لا تفاهما على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتلك
 بما كونه من القية أصابت الجملة صيا فليس رجله وصاحبها ^{كب}
 ليها وقال كنت نائماً فعليه ارتدت الكسرة ^{كس} ومنه والقمان
 على سائر الجولة ولم يفصل بينهما إذا البصر ولم يبصر لأن سوق الله
 في الطريق سماح مقيد بشرط السلامة من الحاشية من رجل يسوق
 حماراً الخطيب في الطريق فقال كوس كوساً وقد أمه لرجل لم يسمع
 ذلك حتى أصاب نوبه وتخرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوتاً
 لم يعلم يتهمساً التبعي لضيغ المدة ولا فرق في هذا بين الإلصاق وغيره
 وإن أمكنه التبعي فلم ينتج بعد ما سمح لا ضمن السائق ^{كس} من عملة
 الصاوي إذا نتج موضحة برأت ونبط الشعر فلا شيء عليه عند
 الحنفية راجح قال أبو يوسف راجح بنجب حكومة العدل وكذلك
 الحكم في المراحات إذا برأت ^{كس} من التجريد وكل شيء ليس فيه ارتبا
 معلوم فقه حكومة عدل ^{كس} من التهرب وبذكر الحضي والعنين
 حكومة العدل وهو ما يرى القاضي بمشورة من أهل الصرة وقيل
 يقوم لو كان عبداً محبباً ويقوم غير المحبني محبباً بنسبة القضا
 من قيمته من دينه لو انتقض عشر القبة يجب عشر الدية و
 الأول أصح وأعم وأحوط ^{كس} من الجواهر رجل ضرب رجلاً بالطمع
 فسقط سن منه يجب القصاص ^{كس} من السراجية رجل ضرب

سن سرجل فيتمرت فانه يستاني حولا فان اخضر واسه ^{سنة} فينه حال
الدية وان اصفر يجيب حكومة ^{سنة} ل اذا اقلع سن سرجل لم يطلع ^{سنة}
وكنت يؤخذ بالبرد الى ان ينتهي اللحم ويسقط ما سواه كذا ذكر ^{سنة}
اذ انزع سن سرجل فانه لا يستاني ^{سنة} من القسار ^{سنة} ثانية وروى الحسن ^{سنة}
عن ابي حنيفة سرج في السن اذا نزع يتطهر بها سنة وان لم ينبت اقتصر
منه وفي الاملاء يقتصر من ساعته وذكر شيخ الامام في شرحه انه يطلع سن
القالب والقلع والشرع ^{سنة} وانعده ^{سنة} وفي القسار ^{سنة} من الخلاصة فالجاصل ان النزع
مشر وع والاخذ بالبرد احتياطا ^{سنة} من الخلاصة وفي النوازل وعز ^{سنة}
سراج قيمت قلع سن بالغ لا يؤجل سنة انما ذلت في القسار ركب ^{سنة}
يبرأ موضع السن اما اذا ضرب سن سرجل قشرت يتطهر ^{سنة} من الما ^{سنة}
البيوت اشارة الى انه يؤجل ايضا ^{سنة} وفي القسار ^{سنة} ايضا لا يؤجل في البياض
وقال الامام السر حنفي سراج في ريات الاصل يستاني حولا في الكبير لا
تباته في الكسر والقلع وهكذا في شرح الشافعي سراج وهكذا في ^{سنة}
وفي الزيارات وبالاول يفتى يعني في البالغ ^{سنة} من الخلاصة ان النزع
مشر وع والاخذ بالبرد احتياطا ^{سنة} من شرح الطحاوي ان الجنائات
يختبر ما لها لا حالها الا يرى انه لو جرح سرجلا فانه لا يصبر حالها ولكن
ينتظر ان سرى الى النفس ^{سنة} قاتلا وان لم يسر الى النفس جعل جارا
من حاشية الشاشي لو جرح انسان سرجلا والظاهر انه مال الجراحة
ينتظر ما ل امرها فلا يجهل في الحكم بما يجب ان شهها لجواز ارتفاع ^{سنة} الجرح

من الهداية قال وان شهد انه قتله وقال لا اندري باي شيء قتله
الدية احتسانا واليفاس ان لا تقبل هذه الشهادة لان الأصل يختلف
باختلاف الآلة فجعل المشهور وجها لاستحسان انهم شهدوا بقتل
مطلق والمطلق ليس بحل فيجب اقل موجب وهو الدية ولا نه يحل الاجرام
في الشهادة على اجالهم بالمشهور عليه ستر عليه له ومنه ومن شهر
على المسلمين سيفاً فعليهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام من شهد
على المسلمين سيفاً فقد ابطل دمه ولا نه ياغي فتسقط عصمته ببغبه
ولا نه يعين طريقاً لك فع التقل عن نفسه فله قتله وقوله فعليهم وتول
فمجد راج في اصل الجامع الصغير حتى على المسلمين ان يقتلوه اشارة
الى الوجوب والمعنى وجوب دفع الضرر له وفي سرقة الجامع الصغير
من شهر على رجل سلاحاً ليلاً او نهاراً او شهر عليه عصا كبيرة ليلاً
او نهاراً في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمل افلا شئ عليه
لما بيننا وهذا لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل من الكافي
ومن شهر على المسلمين سيفاً فعليهم ان يقتلوه لقوله عليه السلام
من شهر على المسلمين سيفاً فقد ابطل دمه ولا نه اذا شهر عليهم فقد
حاربهم فبطلت عصمته للحاربة كما بطلت عصمته دماء اهل البغي
بالحاربة ولا نه قصد قتل المسلمين فوجب عليهم دفع قتله ولم يتمكنوا
منه الا بقتله فكان قتله مستحقاً وقوله فعليهم يشير الى الوجوب لا
دفع الضرر واجب ومن شهر على رجل سلاحاً ليلاً او نهاراً في

او غير مصر وشهر عليه عصا ليللا في مصر او نهارا في غير مصر فقتله
 المشهور عليه عهدا فلا شيء عليه لما بينا وهذا لان السلاح لا يلبث
 فيحتاج الى دفعه بالقتل وهذا الدفع واجب فلا يصلح سببا للضمان
 من المصنف قصد انسان قتل انسان بالعصا في مصر نهارا فقتله المقصود
 بالسيوف لزمه القصاص وقال لا قصاص عليه وقيد بالمصر لانه اذا كان
 في المفارقة ليللا او نهارا لا قصاص عليه اجماعا وقيد بالعصا لانه اذا
 قصده بالسيوف لا يلزمه القصاص ليللا او نهارا اجماعا من القصاص
 الصغرى في باب قطع الطريق من شرح الطحاوي شرح وان شهر
 في مصر نهارا ما يلبث كالعصا الصغير لا يباح قتله ولو قتله ضمن ولو
 في المفارقة او في موضع لا يلحقه الغوث او في مصر ليللا يباح قتله
 ولو قتله لا يضمن وان شهر ما لا يلبث كالسيوف والسلاح والنجار
 يباح قتله دفعا عن نفسه لا يضمن من الذخيرة رجل شهر على
 رجل سلاحا فان وقع في قلب المشهور عليه ان جاء بقتله او بضربه
 او ليأخذ ماله حل له ان يقتله وان ضربه المشهور عليه فسقط
 من حيث يعلم الله لا يقدر ان يقتل الشاهر المشهور عليه فلا يحل
 ان يضربه بعد ذلك وكذلك ان اراد ان يضربه قهر منه فلا
 له ان يتبعه وكذلك لو ضربه الشاهر ضربة ثم امتنع عن الضرب
 فلا يحل للمضروب ان يضربه فان ضربه حتى مات الشاهر وقد
 برأ المشهور فانه يقتل المشهور عليه بالشاهر من الجمل من المصنف في

الفصل الثامن والعشرين من كتاب الجنايات في آخر المنفردات
 من جنایات الجامع الصغير سجل شهر على المسلمين سفا فالخنق
 على المسلمين ان يقتلوه ولا سيئي عليهم لانه صار في معنى الحرب
 والجواب في الحرب كذا قلت - من جامع التترواح وما على القاتل
 بالقتل والخنق والتعزيب قتل فاعقل - في المصنف قوله بالقتل
 كالجرح العظيم والخشبة العظيمة والخنق بان خنق رجله جلاحي
 مات فلا قصاص فيه عنده ولكن بقتل سياسي ان اعتاد ذلك
 وعندنا ان دام على الخنق حتى مات فعليه القصاص وان ترك
 الخنق قتل موته ثم مات بعده ينظر ان دام على الخنق قد انعمت
 طاهر يجب عليه القصاص والا فلا - من الحصر لا قصاص في القاتل
 بالقتل والخنق والتعزيب والالتقام من جبل او بر عند ه وعندنا
 والشافعي راجح يجب فيه القصاص اذا كان المقتول غالبا -
 من جامع التترواح والاصل ان القصاص يتعلو بالعمد المحض لا بالخطأ
 ولا بشبه العمد لانه عليه السلام قال لا فود الا بالسيف والرمح معلول
 اجاعا حتى يتعدى الى الشباب والتجوير فعلم انه لم يرد به عين السف
 وانما اراد به معنى المطلوب منه واختلفوا فيه فقالا معناه ما لا يلقى
 آية اية احتماله فيهلك جرحا كان او لم يكن وقال ذلك المعنى هو
 الجرح الذي ببعض البينة ظاهرا وباطنا ثم العمد ما تعد به بسلاح
 او ما يجري مجرى السلاح في تفریق الاجزاء كالحد ومن الخشب والبطنة

الْقَصَبُ الْمُرْدَةُ الْمُحْدَدَةُ وَالنَّاسُ وَشِبْهُ الْعَمْدِ أَنْ يَتَّخِذَ الضَّرْبُ لِيَسْلُحَ
 بِسِلَاحٍ وَلَا أَجْزِي مَجْرَى السِّلَاحِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا هَوَانٌ يَتَّخِذُ ضَرْبَهُ
 بِمَا لَا يَقْتُلُ بِرِغَالٍ كَالْقَتْلِ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا الصَّغِيرَةِ قَالَ الْقَتْلُ بِالْمُتَقَلِّ لَا يَجِبُ
 الْقَصَاصُ وَقَالَ لَا يُوجِبُ ^{بُ} وَمِنْهُ وَلَوْ ضَرَبَ رَجُلٌ لَهْ بِكَافٍ كَرْتِهَا ^{بُ}
 أَنْ يَضْرِبَهُ مِنْ قَبْلِ الْحَدِيدِ فِيهِ الْقَصَاصُ وَأَنْ يَضْرِبَهُ مِنْ قَبْلِ الْخَشَبِ
 فَلَا قَصَاصَ فِيهِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُعْتَبَرُ هُوَ الْجَوْحُ وَالْحَدِيدُ ضَرْبٌ حَرَامٌ
 بِسَيْفٍ فِي غَدِّ خُرْقِ السَّيْفِ الْعَمْدُ وَقَتْلُهُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ سَرَحٌ لَا قَصَاصَ
 عَلَيْهِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ سَرَحٌ أَنْ كَانَ الْعَمْدُ ثَقِيلًا أَنْ يَضْرِبَ بِهِ وَحْدَةً قَتْلًا
 وَهُوَ بِنَاءٌ عَلَى مَا عَرَفْنَا مِنْ أَصْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ سَرَحٌ أَنَّ الْمُعْتَبَرُ
 عِنْدَهُمَا أَنْ يَحْصَلَ الْقَتْلُ بِأَلَةٍ يَقْصَدُ بِمِثْلِ ذَلِكِ الْقَتْلُ أَوْ يَقْصَدُ بِالْقَتْلِ
 عَادَةً وَأَبُو حَنِيفَةَ سَرَحٌ يَعْتَبَرُ دَلِيلُ الْقَصْدِ عَلَى مَا قَدْ مَنَاسَكُهُ مِنْ الْقَتْلِ ^{بُ}
 أَمَّا الْعَمْدُ أَنْ يَقْصَدَ ضَرْبَهُ بِأَلَةٍ جَارِحَةٍ كَالسَّيْفِ وَالسَّهْمِ وَلِطَرَةِ الْقَصَبِ
 وَالتَّخْرِيقِ بِالنَّاسِ أَمَّا التَّخْرِيقُ وَالتَّخْرِيقُ وَالْقَتْلُ بِالْجِرِّ الْكَبِيرِ وَكُلُّ مَا يَقْتُلُ بِرِغَالٍ
 أَوْ غَيْرِ غَالِبٍ لَكِنْ لَا يَجْرَحُ إِذَا قُصِدَ فَهُوَ شِبْهُ عَمْدٍ وَقَالَ وَالشَّافِعِيُّ سَرَحٌ
 مَا يَقْتُلُ بِرِغَالٍ عَمْدٌ أَمَّا الْحَدِيدُ الَّذِي لَا حَدَّ لَهُ كَالْعَمُودِ وَالْجِرِّ فِيهِ ^{بُ}
 عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ سَرَحٌ ^{بُ} مِنَ التَّفْسِيرِ الْبَسِطِيِّ وَقَوْلُهُ الْجِرُّ بِالْجِرِّ وَالْعَمْدُ بِالْعَمْدِ
 اخْتَلَفَ أَهْلُ الْمَوَازِينِ فِي ذَلِكَ عَلَى أَمْرٍ يَتَرَاوَعُ وَيَلْأَحِدُهَا أَنْهَا تَوَلَّتْ فِي ^{قَوْلِهِ}
 مِنَ الْعَرَبِ كَالنَّاسِ أَوْ غَيْرِهِ أَقْوِيَاءُ لَا يَقْتُلُونَ بِالْعَمْدِ مِنْهُمْ الْأَحْرَارُ وَالْمَرْءُ
 الْأَسْرَجِلُ اسْتَغْلَالُهُ بِالْقُوَّةِ وَإِذَا لَا بِالْقُوَّةِ فَتَمَنَّتْ فِيهِمْ هَذِهِ

الآية وهو قول الشعبي وقاده مرض والثاني انها لم تلبس ثوبين لا
 يسهما قتل وقتل على عهد النبي عليه السلام وفيهم قتل من رجال
 ونساء وعبيد لم تلبس ثوبين هذه الآية فجعل النبي عليه السلام الدنيا
 قصاصا بعضها ببعض دية الرجل بدية الرجل ودية المرأة بدية المرأة
 ودية العبد بدية العبد ثم اصلح بينهم وهذا قول السدي مرض
 والثالث قول علي بن ابي طالب مرض كان يقول اياها حر قبل ان يحر
 قود فان شاء موالي العبد ان تقتل الحر قتلوه وقاصوهم بثمان العبد
 من دية الحر وادوا الى اولياء الحر بقية دية العبد واما عبد قتل حر فمهور
 قود فان شاء اولياء الحر قتلوا العبد وقاصوهم بثمان العبد واخذوا
 بقية دية الحر وادوا اياها رجل قتل امرأة فمهورها قود فان شاء اولياء المرأة
 قتلوه وادوا النصف للدية الى اولياء الرجل واما امرأة قتلت رجلا
 فهي به قود فان شاء اولياء الرجل قتلوها واخذوا النصف للدية
 والرابع ان هذا الحكم كان ثابتا في اول الاسلام ان يكون الرجل
 بالرجل والمرأة بالمرأة والعبد بالعبد ثم نسخ بقوله تعالى وكتبنا
 فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين وهذا قول ابن عباس
 مرض من الكافي ويقتل الحر بالحر والحر بالعبد للمجتمعات منها قوله
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص
 في القتلى وقوله عليه السلام الحمد فودع من الكفر ودية المرأة
 على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها ومنه وفي كل خمس

كتاب الوصايا
من شرح الطحاوي اعلم بان الوصية ايجاب المثلث بعد الموت كالميراث
الا ان الفرق وقع بينهما ان الميراث يدخل في ملك الوارث
من غير قبول والوصية لا تدخل في ملك الموصي له من غير قبول ^{القبول}
على ضربين قبول بالصرح وقبول بالدليل والصرح ان يقول قلت
بعد موت الموصي والدليل ان يموت الموصي له قبل القبول والرد
بعد موت الموصي فيكون موته قبول الوصية ويكون ذلك ميراثا
لو ارثته من الميراث ييب ولو مات قبل القبول او اورد ملكه وارثه
وموته كقبول له من القبول ان الولاية في مال الصغير الى الاب
وصيه ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص احد فا لولاية
الى الجد وهو اب الاب ثم الى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن
فالقاضي ومن نصبه القاضي فلهؤلاء كلهم ولاية التجارة بالمتصرف
في مال الصغير ومنه ايضا والاب والجد وصيهما اجارة عبد
الصغير وسائر املاكه واضواله فاما غير هؤلاء فمن الصغير في حجره
فانه لا يملك اجارة مال الصغير اليه لانه ليس بتغير هؤلاء ولاية
المتصرف في مال الصغير من القصة اذا اذن القاضي الصغير في
التجارة وله اب او جد صار ما ذروا الوارث يستثنى التركة
المستخرقة بالدَيْن بيمينهما لا باليمين التي تستثنى يمنع المثلث للوارث

حتى لا يملك بيعها ولا هبتها ولو وهب ثم سقط الدن لا ينفذ ولو
اعنق ثم سقط نفذه من الكثرة ومن عقد منهم وهو يعقله بحر
الولي او بفرضه من السراجية لو اذن القاضي الصبي بالتصا
والاب يا جرح الموصي اذا اذ في عدد الكفت ضمن الزيادة فان
مراد في الكفت من الكلام من الفصول الوارث لا يملك بيع التركة
المستغرقة بالدين الا برضا الغرماء حتى لو باع لا ينفذ من
فتاوى مشيد الدين التركة اذا كانت مستغرقة بالدين كما
ولاية البيع للقاضي لا للورثة لانه لا ملك للورثة فيها فلا يكون لهم
ولاية البيع من فتاوى القاضي الامام فخر الدين راجع ما
وعليه ديون مستغرقة للتركة فباع الورث شيئا من التركة لا
بيعه على الغرماء الا برضاهم وذكر مشيد الدين في فتاواه
التركة اذا لم تكن مستغرقة بالدين والغريم اثبت الدين على
واحد من الورثة ببيع الحاضر نصيبه وبقضى ما بحصته من الدين
وليس له ولا يبيع نصيب غيره ليقضي الدين لان ذلك ملك
الوارث الاخر لان التركة غير مستغرقة من شرح الطحاوي
ولاية للصغير والمصغر للغرماء في احد الامرين اما في المصالح
او في المناكحة اما ولاية المناكحة فوضعها كتاب النكاح اما ولاية القاضي
فالاب ان كان حيا وان كان ميتا فالوصي الذي جعله الاب
وصيا ثم الى وصي وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد او مات

وصيه ولم يوص احدًا فالولاية الى الجدا ب الاب فان مات الجد
فالى وصيه ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالتقاضي ومن نصبه ^{قضى} القاض
فلهم ولاء كلهم ولاية التجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة
ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا في المنقولات والعقار
فان كان بيعهم واجارهم بمثل قيمته واكثر او اقل قدر ما يتعاضد
الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتعاضد الناس فيه لا يجوز
من الصغير بيع الوصي عقار اليتيم بمثل قيمته يجوز ولم يشترط
في الكتاب شيئا آخر قاله شمس الائمة الحلواني راح هذا جواب
السلف اما جواب المتأخرين انه انما يجوز باحدى شرائط ثلث
اما ان يرغب فيه رجل بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او
على الميت دين ولا مال له الا هذا وبديهي ^{لم} من الترخيص اذا كان
على الميت دين او وصى بوصيه وهي دراهم او دنانير ولا دراهم
ولا دنانير في التركة والمورثة كبا ر حضور فللوصي بيع كل التركة
وقالا ليس له ذلك الا في قدر الدين والوصية والفقوى على
هذا وهذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكلا اتفاقا
وهو ما اذا كان المورثة صغارا كلهم وكذا اذا كان المورثة كبارا
غيبيا والتركة عمر وض وفي وجه لا يجوز اتفاقا وهو ما اذا كان
المورثة كلهم كبارا حضارا وقد باع بمثل القيمة وفي وجه خلا
ما مر تقسيم آخر هذه المسئلة على ثلثة اوجه في وجه يجوز في الكل

اتفاقاً وهو ما اذا كان الدين مستغراً للتركة ولا يؤدى الورثة ^{بها}
وفي وجه لا يجوز اتفاقاً في الكل ولا في البعض وهو ما اذا اذيت الورثة
دينه ونفقه واوصيته من ما لهم لم يبق للوصي بيع التركة اصلاً في التركة
خلاف وهو ما اذا كانت التركة غير مستغرة بالدين والوارث
لم يؤد الدين والوصية والوضع في الوصي للاحتواء عن القاضي فانه
يجوز بيع القاضي للدين والوصية في كل التركة بالاجماع ^{من التركة}
سئل ابو نصر مراح عن غريماء وورثة فقد موالى القاضي فرعوا ان
فلان مات ولم يوص الى احد والمالك لا يعلم شيئاً من ذلك يقول لهم
ان كنتم صادقين فقد جعلت هذا وصياً قال ان فعل ذلك رجوت
ان يسعه ذلك ان كان يعرف عدل الوصي وبصير وصياً ان
صدقوا ^{من القاضي} من القراء المنحازين في الخلاصة المرأة تأخذ مهرها من
التركة من غير ضاء الورثة ان كانت التركة دراهم او دنانير
وان كان شيئاً يحتاج الى البيع تباع ما كان اصله وتستوفي صداقها
وسواء كانت الوصية من جهة نرجها او لم تكن وتأخذ من غير
صاحب الورثة وفي البيع انما يجوز بيع الاصل ان كانت وصيته
من القاضي والحايي وسئل ابو نصر عن اوصى الى امرأته وترك
خبياعاً والمرأة عليه مهر كيف تأخذ مهرها من هذا الضياع ^{فان}
ان كان لنرجها من الصامت مثل مهرها فلها ان تأخذ من الصامت
وان لم يكن له صامت فلها ان تباع ما كان اصله للبيع وتستوفي

صد اقصا من ثمنه - وفي فاقوى النسفي سئل عن مات وبني
 امرأة الف درهم فقد فاخته ثم جهر بها بغير رضا سائر الورثة
 قال يجوز فان استخلفت بالله ما في يد بها من تركته من الذراري
 التي يجنب عليها اخراجها ليقسم بين الورثة فخلفت قال لا تأثم
 فان لم تأخذ هذه الدرهم وطلب من هذا الوصي ايفاء المهر
 من هذه التركة وانكر الوصي ذلك فاقامة البينة على دعواها
 من المهر على هذا الوصي هل يقبل قال نعم - من التمس ما خلف
 سئل ابو القاسم عن مات وتولت اموالا واولادا صنعا لم فادعى
 رجل ديناً على الميت وادعى رجل آخر دية وادعت المرأة
 مهرها للوصي ان يرد دي ذلك من غير حجة قال اما الدين
 والوديعة فلا بد من اثباته عند الحاكم واما المهر فان ادعت
 فقد اسر مهر مثلها فذلك واجب وكفى بالكباح شاهداً -
 وفي الثانية يد فح اليها فقد اسر مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً
 معروفاً ويكون النكاح شاهداً لها - من الصغير كما رجل في يده
 الف درهم لرجل مات وعليه الف درهم دين معروف فانهما
 عليه وترك اتها معروف ففقدني المستودع الالف للمقرم ^{يضمن} لم
 لان الالف للميت وقد قضاه الى من له الحق وهو غير الميت
 وليس للابن ميراث حتى يقبض الدين وهذا كله رواية ^م هاشم
 عن محمد بن سرح وذكر قبل هذا قال محمد بن سرح عن ابي حنيفة ^{سفي} والي ابو

مرج من مات ولده غلام قد كانه على الف وعلى الميت دين الف
 فتضى المكاتب الغريم اقضاه من ماله على مولاه بغير امر الوصي
 ففي القياس باطل ولا يعتق المكاتب حتى يعقده القاضي ككنا نده
 القياس ونعتق المكاتب باء المال الى الغريم من الفصول
 وذكر في بيوعه وللاب ان يسافر بمال الصغير والصغيرة و
 ان يدفع ماله مضاربته الى غيره ولله ان يدفع بضاعته وان
 يوكله بالبيع والشراء والاستيجار وان يودع ماله وان يكاتب
 عبده ويتزوج امته ولا يزوجه عبده ولا بغير ماله ولله قباها
 وفي الاستحسان له ذلك وله ان يجعل مضاربته عند نفسه
 وينبغي ان يشهد على ذلك عند الاستدعاء ولو لم يشهد يجعل له
 ذلك فيما بينه وبين سريه ولكن القاضي لا يصدقه وكذلك اذا
 شاركه وراس ماله اقل من مال الصغير فان اشهد يكون الزيد
 على ما شرط وان لم يشهد يحل فيما بينه وبين الله تعالى ولكن
 القاضي لا يصدقه ويجعل الربح على قدر راس مالها وكذلك
 هذا كله في الوصي وذكر في المبسوط يعين هذا في حق الوصي
 فقال للوصي ان يتجر في مال البسيم وان يدفع مضاربته وان
 يعمل في مضاربة وان يبيع ويشترى واذا لم يشهد الوصي على
 نفسه انه يعمل به مضاربته كان ما استوى كله للورثة لانه لا يدعي
 استحقاق بعض الربح من مال الورثة لنفسه وما لا يستحق ذلك

إلا بالشرط فيما لا يثبت الشرط عند القاضي لا يعطى له شيء من التركة
 وذكر في شرح الطحاوي أيضا وليس للاب أن يهتق عبد الصغير
بماله ولا بغيره مال ولا أن يهب ماله بعوض وبغيره ولا أن يقرض
 من التركة خانية وفي الخانية ذكر الخصاص سرح إذا كان في الورثة
 صغيرا وعائبا ولم يكن في يده الغائب ولا في يد أم الصغير شيء
 من التركة بل كان في يد المحض والكبار وطلبوا القسمة من القاضي
 يجعل للصغير وصيا يقوم بالقيمة ويقبض حقه ويجعل للغائب وكيل
 يأمرهم بالقسمة فإن كان في يد الغائب شيء من التركة لا تقسم
 حتى يحضر الغائب أو يقيم البينة على أن ذلك ميراث بينهم
 وعلى عدد الورثة فيقسم وذكر في الجامع أنه لا يقسم وإن أقامت
 البينة ما لم يحضر الغائب ولو كان شيء من التركة في يد أم الصغير
 لم يرد فالجواب فيه كالجواب فيما إذا كان شيء من التركة في يد
 الغائب وشبهه لا يقسم من المضرات في الكبرى إذا تصرف
 واحد من أهل السكة في مال الميت من البيع والشراء ولا وصي
 للميت وهو يعلم أن الأمر لو رفع إلى القاضي حتى ينصب وصيا
 فإنه يأخذ المال ويضدده أفق أبو نصر الكوسجي سرح بأن تصرف
 جائز للضرورة قال قاضيان سرح هذا استتسان وبه يفتي غير

نزل في بيت سرح فمات وترك دبراهم ولم يوص يرفع سرح
 البيت الأمر إلى الحاكم حتى يأمره بشراء الكفن من ماله فإن لم

القاضى كفته كفاً وسطاً كما من قبله اكد اذ كرهنا وهذا اذ لم يعلم مفسد
 - بن الرنيع الى القاضى اما اذا علم فلا كما ذكرنا وعن ابي سليمان الجرجاني
 انه قال مات رجل يقاتل له لئلا يبيع الميراثى ربح ولم يوص الى احد فباع
 محمد ربح مناعه وكفته في بيع من يزيه ولم يكن محمد اقاضيا يومئذ قال
 هو الحق عندنا من المحدث اية وبيع الوصي على الكبير الغائب جائز
 في كل شيء الا في العقار لان الاب يبيع ما سواه ولا يليه وكذا اوصيه فيه
 وكان القياس ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا لان لا يملك الاب على
 الكبير استحسانا لما انه حفظ السرايع ^{والفساد} اليد وحفظ الثمن اليسر وهو
 مملكت الحفظ اما العقار محصن بمسهمه من النهاية والوجه الثاني ان
 غيبا فان لم يكن في التركة دين ولا وصية فانه يبيع المنقولات لان بيع
 المنقولات من جملة الحفظ ولا يبيع العقار لان لو باعد لاجل الحفظ يبيع
 العقار ليس من الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه
 اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم
 لا يملك وهو الاصح لان الدار لا تهلك غائبا فينبغي الحكم عليه لا على
 الدار ^{من الكافي} حتى لو خيف هلاك العقار او هلاك بناءه
 قيل يملك لان البيع في هذه الحالة من الحفظ والاصح انه لا يملك
 من اجل الفضاء ولا يبيع العقار لان بيع العقار ليس من
 الحفظ ولو خيف هلاك بناء العقار هل يملك بيعه قال بعضهم
 يملك استدلالا بالمنقول وقال بعضهم لا يملك وهو الاصح ^{من}

ادب القاضي للخصاف قال فان كان للصبيا مال فنقتسمهم في اموالهم
 ولو كان فيهم وارث كبير اخذ حصته وورثة صغار وكبار وفي التركة دين
 وعقار تولى بعض المال او اتفق الكبار البعض على انفسهم وعلى الصغار
 فيما تولى فهو وعلى كاهم وما اتفق الكبار فممنوا حصته الصغار است كانوا
 انفقوا بغير امر القاضي او الوصي وما انفقوا بامر القاضي والوصي عليهم
 حسبت لهم مثلهم ^{من المحيط} واذا وصى لام ولده بثلاث ماله في ^{حجته}
 او في مرضه ثم مات فاندرى الوصية لها من الثلث وهذا استحسن
 وكان القياس ان لا يصح الوصية لام الولد وكذا في المصنوع ان يقبل
 من الفنا وكما الناطقي واما العبد فحلى سبعة اوجدا احدها ان يوصي
 لعبد نفسه بشئ فهو باطل لا يجوز والثاني لعبد وارثه فاندرى ايضا لا ^{يبيح}
 والثالث ان يوصي لعبد رجل غير وارثه فاندرى وانما لمولى العبد
 والرابع ان يوصي لام ولده فهو جائز ايضا من الثلث والخامس ان
 يوصي لمده قهرا ^{قبته} باثر من الثلث والسادس ان يوصي لعبد ^{قبته} به
 فهو جائز وكان مدبرا يعتق من الثلث بعد موته ^{من المحيط}
 في المستحق اذا قال ان مت من مرضي هذا افلاذنة حرة وما كان في
 يد ^{الصدقة} من شئ فهو عليها صدقة قال ارسى ذلك جائز على وجه
 ولها ما كان في يد ^{ها} يوم مات وعليها البيعة ان هذا اكان في يد ^{ها}
 يوم مات ^{انت} من التهنيت واولا قال انت مدبرا وديوتك او
 حرا وان مت فانت حرا ووصيتك برقبك او بثلاث ماله ونحوها

من الا لفاظ التي تنبني عن العتق بعد الموت يصير مدبرا وحكما انه
لا يجوز تملكه من بيع وغيره خلافا للشافعي رحمه الله من الحارثي وسئل
عن اوصى بعتق عبده واوصى لهما بصله وللعبد متاع وكسوة كما
صاحبهم ومتاع وصبه غير المولى المأم قال لا يكون للعبد من ذلك المتاع
شيئ الا ما يوارى عورتهم من الصيرفية وسئل البرهان
قال اين كنيزك را از اكسيد واعطوا لها عشر وت دينار ذهبا بعد موتي
هل يقع هذه الوصية بالذمان قال نعم لان هذه وصية بعد العتق
وبعد العتق صارت اجنبية الا يرى ان الوصية لام الولد تقع بهذا
الطريق لان ثبوت حكم الوصية ما بعد موت المولى وبعد موت
المولى يعق ثم تبين حكم الوصية من الحارثي وفي فناء ابن الفضل
سئل عن اوصى ان يعق عنه امة كذا او يعطي لها من ثلث ما اراد
قال ان كانت الامة مجنونة جاز لها الوصية بالعتق وبالمال وان كانت
بغير عيها جازت الوصية بالعتق ولا يجوز بالمال من الكافي
ومن عجز عن القيام بالوصية ضم اليه القاضي غيره اذ لو لم يفعل ذلك
لتضرر الوصي بعجزه عن التصرف او الورثة بتلك التصرف ولو
شكا اليه الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فربما يكون
الشكاكي كاذبا ويريد التخفيف على نفسه ولو ظهر عند القاضي عجزه
اصلا استبدل له عابدة للنظر وان كان قادرا على التصرف امس
للقاضي ان يخرج له لو اختار غيره لكان دونه لانه مختار الميث

وغيره لا فكان ابناؤه ^{اولي} الا يورث ان يقدم على اب الميت مع كمال
 شفقتة فلا ت يقدم على غيره احق وكذا اذا شئت الوارثة او بعضهم
 الوصي القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبد له منه خيانة لا
 الموصي اختار له ورضي به فالتساكي قد يكون ظالما في شكواه ^{فما بين}
 خيانة لا يحتاج القاضي الى الاستبداد به فان علم خيانتة عزله لان ^{الموصي}
 اعتمد عليه لا مانتة والمطاهر انه لو علم خيانتة يعزله والقاضي بعد
 موته قائم مقامه في النظر له فيعزله ويقيم غيره مقامه نظر للميت ^{من}
 من شرح الطحاوي قال الاولياء البائعون الاحرار على ثلث مراتب
 اما ان يكون الوصي امينا ولكن لا يمكنه القيام على ماله من التصرف
 وغيره فللقاضي ان يشد عضده ما بين آخر ولا يعزله لانه امين
 واما ان يكون الوصي قويا امينا يمكنه القيام على ماله الميت والحفظ ^{ما}
 يحتاج اليه من التصرف فليس للقاضي ان يعزله واما ان يكون الوصي
 خائفا قد ظهرت خيانتة فللقاضي ان يعزله وينصب وصيا اخر امينا
 حتى لا يتوهم تركه للميت ^{من} الطحاوي وعن الحسن بن مطيع قال
 سألت بشر بن عياض عن اذا اتهمه القاضي قال في قوله ابي حنيفة
 راح يجعل القاضي مجده غيره قال ابو يوسف راح يخرج جده وهو القيا ^س
 لان اباه لو كان حيا وخيف عليه من ماله الصبي يخرج جده من يده ^{قالوا}
 والحق من الفأوى الصغرى الوكالة بعد موت الموكل وصاية
 وتصير وصيا والوصاية في حال حياة الموصي وكالته علم ان كل واحد ^{منهما}

ينعقد لفظ الآخر والعبرة بحالة الحيوة وبعد الموت منهم من الناحية
سرجل قال للأخري وصيه بالنفاسية يمارى وارزندان مراسيس
فقد جعله وصيا في تركته وكذا الوقال تعهدهم وقم باصراعهم وما يجرب
مجره ولو قال المريع نعم كما من وأن وزندان يجوزند بعداز وفات او
قال فرزدان مراضع كمان يصير وصياهم من صنوان القصاص وسئل
عن امرأة قالت لزوجها في مرض موته الى من تسلم اولادي قال اليك
واسلمت الى الله تعالى قال تصبر المرأة وصيته من التهذيب اصحا
الى سرجل في نوع يكون وصيا في الانواع كلها خلا فالحميد وتر فرج
من التمهيد الوصي اذا حضرته الوفات واوصى الى سرجل اخرقا^{المسئلة}
على ثلثة اوجه اما ان قال اوصيت اليك في مالي وفي مال الميت^{الاول}
ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان قال اوصيت اليك^{الملك}
ولم يزل على هذا ففي هذا الوجه يكون وصيا في التركيتين واما ان
قال اوصيت اليك في تركتي ففي هذا الوجه عن ابي خيفة سرجل^{صحي} انزو
في التركيتين وقال صاحباه هو وصي في تركته خاصة^{البيان} من شرح
قال وكلا موضع صار به صاحبه ذافراش ثم مات عنه صار حكمه حكم
المريض من الحاوي وسئل ابو بكر عن موضع الموت الذي اضاه^{قال}
قال بعضهم الذي لا يقدر ان يقوم الا ان يقبه انسان وقيل اذا كان
صاحب فراش وان كان يقوم بنفسه وقيل اذا كان لا يقدر على المشي
الا ان يهادي بين الاثنين وقيل اذا لم يقدر ان يصلي قائما وحكي عن

شد اذ انه صب ماء في الكوس ثم في كونه آخر او كان مريضاً وقال لو ارثته
 احفظ امره ان يبين له ان فيه قوته ويجوز ان تصرفه قال الفقيه القول
 الذي قال لم يقدر ان يصلي قائماً احب اليّ وبدل قوله في فتاوى ^{ولاء} ما
 النهرو وسئل ابو نصر الدبوسي راجع عن برحمي وهو معلول غير ان يذهب
 ويجيئ ويجلس ويقوم قال فان المريض الذي لم يصح اقراره لو ارثته
 اذ لم يمكنه ان يتصرف في ماله نفسه ^{هذه} وفي فتاوى النسفي سئل عن
 المسئلة فقال كثرت فيه اقاويل المشايخ واعتمادنا على ما قال محمد بن
 فضل وهو ان لا يقدر على ان يذهب في حوائج بنفسه خارج الدار
 من الثمار خافية ثم المريض يعتبر بمرعته من الثلث فهو ان يكون
 مريضاً صاحب فراش لا يطيق القيام لحاجته ويعذر له في الصلوة ^{على} قائماً
 ويخاف عليه الموت وان طال به المرض ولا يخاف عليها الموت كالنفا ^{لج}
 والشلل ونحوهما كما اذا كان مقعداً او من هذا الا يكون في حكم المرن ^{نض}
 الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فانه يعتبر من ثلث ماله
 من القيمة سبعة اشياء من ثلث ماله الميت وصاياه وهباته في ماله
 وصدقاته وصحائبه في البيع والشراء والاجارة والاستيجار والمهور
 وعتق مكاتبه في مرضه وعتق ماله ^{من} من الطهيرة وحده ^ض
 الموت تكافؤ فيه والمختار للفتوى انه اذا كان الغالب من الملو ^ت
 كان مرض الموت سواء كان صاحب الفراش او لم يكن ^{من} من نصو
 القضاة وكل ذلك اذا وصى لواحد من الورثة يتوقف الوصية على

اجازة باقي الورثة عليه وفي فتاوى النسفي المريض اذا قال لا خير لي الا عليه
او تم بامرهم او قاله بخار داري اين فرزندان مرا بس مرك من كان ايصا عليه
من الفصول وكذلك الوصي اذا خوصم في عيب بعين باعد للصغير لا يتخلف
والوكيل بابيع والوكيل بالخصومة في الرد بالعيب من جهة المالك
يستخلف لان اليمين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صريحا لا يصح فكذا
لا يستخلف فاما الوكيل فعائب عن الموكل والموكل لو اقر يصح فكذا من قام
مقامه عليه من الساجية لا يستخلف الاب في مال الصبي ولا الوصي في
مال اليتيم ولا المتولي في مال الوقف عليه من القنية وكثير من المواضع يكون
القول قوله بدون اليمين منها عليه قال الوصي لليتيم انفق عليك
كذا من مالك وذات نفقة مثله او قال نزلت ابوت رقيقا او قال
الوصي اشريت لك رقيقا واديت الثمن من مالك وانفقت عليك
كذا فهو مصدق في ذلك كله مع اليمين قال عليه عليه الا ان مشائخنا
كانوا يقولون لا يفتن ان يحلف الوصي اذا لم يظهر منه خيانة عليه
بالنفقة على اليتيم او القيم على الوقف او مال الوصي في مال اليتيم عليه
في يد عليه ونحو ذلك من الاماء بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل
قوله بلا عيب اذا كان ثقة لانه في اليمين تنفي الناس عن الوصايا فان
اتهمر قيل يستخلف بالله ما كنت خنت في شيء مما اخذت به وقيل ينبغي ان
يقدر شيئا يستخلف عليه من الصغير عليه كل من اقر بشيء لا يجوز اقراره
لا يستخلف اذا اكره وتفسير ذلك ان من ادعى على ميت مالا وقدم

الوصي الى القاضي ولا بينة للمدعي فإسرا ديميت الوصي فان كان الوصي
 وإسرا ثا حقه لان أقراسه جائز في حصته نفسه وان لم يكن وإسرا ثا لا يحلف
 من القصة ومنها انه ادعى على إسرا انه وصي الميت تقبل بينته ولا
 يحلف المدعى عليه ومنها ان من ادعى على ميت ما لا اوحقاهن الحق
 وتقدم وصيه الذي ليس بوارث الى الحاكم فليس له ان يحلف لان
 اليمين لرجاء النكول والنكول بذل وإقراس وليس للوصي ولا للاب
 في حق الصغير ذلك ط ط ط ولو كان الوصي وإسرا ثا يحلف لانه يملك
 البذل في حصته ومنها انه اذا ادعى ان فلانا الميت اوصى الى والي
 هذا فأنكر تقبل البينة عليه ولا يحلف ط ط من شرح الطحاوي ولو
 المال في يد احد الوصيين فانه لا يضمن لاحصة نفسه ولا حصته ^{بلك} بشر
 لان يد ه كانت امانة سواء كانت مما يحتمل القسمة او لا يحتمل القسمة ولا
 الا بالاختلاف او بالاستتملاك ط ط .

كتاب الفرائض
 من شرح الساري فذوالرحم لا يرث مع العصبية بحال ولا يرث
 ايضا مع اصحاب الفرائض الا مع الزوج والزوجة فانه لا يرث ^{عليهما}
 والباقي يكون لذوي الارحام ط ط من الذخيرة اعلم ان الكفار ^{يؤثرون}
 فيما بينهم بالاسباب التي توارث بمثلها المسلمون فيما بينهم ط ط
 من دسرس البحر ولا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ولا الذمي
 الحر ولا الحربي الذمي وفاقا من المتفق ط ط ثم المعاني الى انفا

الارث ^{في} الكهر والرق وقيل المورث ^{في} من عمدة القضاة ولا
ترك بنتا فلها نصف ما ترك والباقي للعصبة فان لم يكن له عصبة
فلها الكل ^{في} من الذخيرة اول من يقسم عليهم الميراث اصحاب ^{في}
تم العصات من جهة النسب ثم مولى العاقبة ثم الرد على دوى ^{في}
تم على دوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم المصالح بالنسب ^{في} من
السراجية او امارات المعنوع عن معنق او معتقة وعن صاحب مرض
فانه يعطى لصاحب الفرض فرضه والباقي للمعتق ^{في} من السفاري
وذكر في الذخيرة وادامات المعنق ولم تترك الابنة للمعتق فلا ^{في}
المعتق في ظاهر رواية اصحابنا سرح وميراث المعتق بيت المال ^{في}
متأخرا كانوا يهون في هذه المسئلة بدفع المال الى ابنة المعتق ^{في}
الارث بل لانها اقرب الى الميت من بيت المال الا يرى انها لو كانت
ذكر لا يستحق المال كيف وامر ليس في زماننا بيت المال وانما كان
بيت المال في زمان الصحابة والتابعين سرح فانه لو صرف ذلك
الى سلطات الوقت والقاضي والمظاهر انهم لا يصرفون ذلك
الى مصارفه وهكذا كان يفتى القاضي الامام ابو بكر الزرنجري
والقاضي الامام صدر الاسلام سرح وذكر القاضي الامام عبد ^{في}
في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والنزوجة لا توضع في ^{في}
المال اليوم لما قلنا ثم يدفع اليهما لانه اقرب الى الميت من غير ^{في}
فيكون المصروف اليهما اولي وكذا الابن والابنة من الرضاع اذا

لم يكن للميت غيره يصرف ماله اليهما ثم ان ولاء الصاغة كناية
 بين المسلمين يجرى بين الذميين من الفنية بنات المعتق وذو
 اسر حاصلة يرتون في زماننا اذ لم يكن للمعتق وارث وكذا اورد على
 الزوج والزوجة في زماننا من شرح الكثرة والفتوى اليوم
 بالرد عليهما اذ لم يكن للباقي مستحق من القدر سري ويجب
 الام من الثلث الى السدس بالولد وبالاخوين من حاشية
 القدر سري من الاعيان والعلات والاخيار

وكذا باختين وكذا اباخ واخت

ومنه من اي جهة كانا و

بالاختين والامخ والاخت

من اي جهة كانا

وبالولد والولدة

الابن

ايضا

قد وقع الفراغ من طبع هذا الكتاب المستطاب المسمى بالنصائح الحماة
 على مذهب الحنفية في شهر شوال عام احدى واربعين ومايتين الف
 من هجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله واصحابه اجمعين * * *

